

الجزء الثاني من تجريد العلامة البناني على
مختصر المسعد التفتازاني على مستن
التلخيص في علم المعاني تضمندهما
الشيخ رحمه وأسكنهما
رحمهم جميعاً آمين
م

* فهرسة الجزء الثاني من التجريد على مختصر السعد على متن التلخيص *

صفحة	
١٣	الإنشاء
٧	مبحث الاستقهام
٣٠	مبحث الاصر
٣٦	مبحث النهي
٤٤	الفصل والوصل
١١١	الاجاز والاطناب والمساواة
١٤٦	(الفن الثاني علم البيان)
١٦١	التشبيه
٢٢٠	(خاتمة) في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف الخ
٢٢٣	الحقيقة والمجاز
٢٧١	مبحث المجاز المركب
٢٧٤	(فصل) في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
٢٧٩	(فصل) في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
٢٩٥	(فصل) في شرائط حسن الاستعارة
٢٩٨	(فصل) في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك والتشابه
٣٠٠	الكناية
٣١٢	فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح
٣١٤	(الفن الثالث علم البديع)
٣١٦	مبحث الجناس المعنوي
٣٦٤	مبحث الجناس اللفظي
٣٩٣	(خاتمة للفن الثالث) في الصفات الشعرية وما يتصل بها وغير ذلك
٤٢٤	(فصل) من انشطة في حسن الابداع والتخلص والانتها

(تمت)

الجزء الثاني من تجريد العلامة البناني على

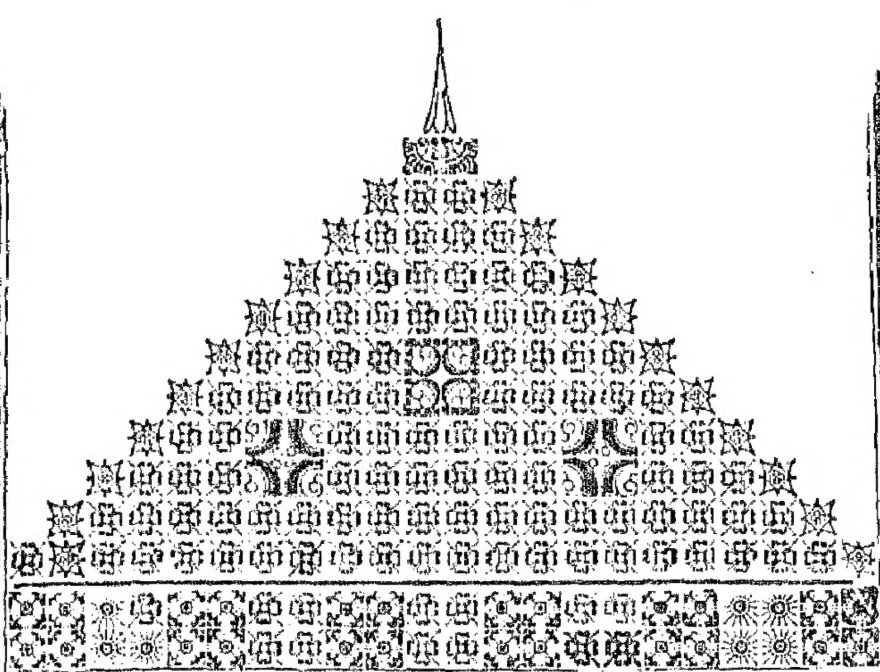
مختصر السعد التقنازاني على مستن

التمخيص في علم المعاني تفمدهما

الله ترحمه وأسكنهما

فسيح جنته

م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قوله الانشاء) أى هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لا يخفى أطول وكتب
أيضا قوله الانشاء ترجمة فالمقصود به المعنى وقول الشارح قد يطلق أى الانشاء أى هذا
اللفظ أعني لفظ الانشاء في كلام الشارح استخدام (قوله تطابقه أو لا تطابقه) أى تفهيد
مطابقته أو لا مطابقته وهذا صحت التقى والافهول نسبه خارج (قوله مثل) زائدة وكان
الوضح أن بسطها كما في المطول اء (قوله كذلك) أى يطلق على الكلام وعلى فعل
المتكلم فترى (قوله والظاهر أن المراد ههنا هو الثاني) فيه إشارة الى صحة ارادة الأول
أى نفس الكلام على ارتكاب الاستخدام في قوله ان كان طلبا أو تفهيدا بالمتضاف
أى ان كان مدلوله مثلا وبحث القنرى في دعوى الشارح أظهرية ارادة الثاني بأنه قد
عد سابقا الانشاء من الابواب الثمانية المحصور فيها هذا الفن وقد جعل هنالك عبارة عن
نفس الكلام فالمناسب أن يراد به هنا أيضا نفس الكلام وكذا بأقسامه التي هي التقى
وغيره ويؤول في ضمير قوله واللفظ الموضوع له قال سم لا يخفى أن المراد بالانشاء بالمعنى
الأول الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهي وان المراد بالانشاء الذي جعل أحد
الابواب الاقفا المبنية لحكم الكلام المخصوص لانها هي التي تكون جزءا من الكتاب
فكأنه يكون من الابواب اذا حمل على الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهي مع
ظهور ان هذا الكلام المخصوص ليس أحد الابواب فلا وجه لهذا البحث (قوله والمراد
بها) أى بالتقنى والاستفهام وغيرهما وكتب أيضا قوله والمراد بها الخ هذا في معنى العلة
أى لأن المراد بها الخ أى انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ أى

(الانشاء)

قد يطلق على نفس الكلام الذي
ليس لنسبه خارج تطابقه
أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو
فعل المتكلم أعني القاء مثل هذا
الكلام كما أن الاخبار كذلك
والظاهر أن المراد ههنا هو الثاني
بقربة تقسيمه الى الطلب وغير
الطلب وتقسيم الطلب الى التقنى
والاستفهام وغيرهما والمراد بها
معانيها المصدرية

وإذا كانت هذه الأقسام بعنايتها المصدرية كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم
 والأقسام تباين وسياقه يقتضي أن التني بالمعنى المصدرى القاء عبارة التني والاستفهام
 كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التني والاستفهام وغيرهما تطلق على
 القاءات التراكيب المخصوصة كما تطلق على الأحوال القلبية ولا مانع من ذلك لئلا
 الأولى أن يراد بالإنشاء في الترجمة نفس الكلام وبضميره المستتر في قول المتن أن كان طلبا
 المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي إذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة
 إنشاء على الاستخدام وإنما كان هذا أولى لما استعرفه من احتياج كلام الشارح إلى
 تكافؤ من الضعف وكتب على قوله ولا مانع من ذلك مانعه قال في الأطول التني مثلا
 لم يأت بمعنى القاء الكلام المفيد للتني مثلا حتى يجعل الإنشاء بهذا المعنى منقسما إليها
 ومادعا للشارح إليه من تصحيح مثل قوله واللفظ الموضوع له لئلا يدعه ملحق فإن القاء
 كلام التني ليس الموضوع له لئلا كما أن نفس الكلام ليس كذلك (قوله لا الكلام المشتمل
 عليها) أي على أدواتها (قوله بقرينة قوله الخ) لا يصلح ذلك لأن يكون قرينة إلا أن
 جملة اللام في قول المصنف واللفظ الموضوع له على الغاية والتعليل لظهور أن لئلا
 ليست موضوعة لالقاء الكلام المخصوص وإنما هي موضوعة للطلب القلبي أو الحالة
 يلزمها الطلب على ما فيه يس وقد يقال لا يصلح قرينة على ما ذكره حتى مع جل اللام على
 التي للتعليل اذ مع جملة على التعليل يصح أن يراد من الإنشاء نفس الكلام وكذا من
 أقسامه أي واللفظ الموضوع لأجل هذا الكلام أي لأجل تخصيصه كما ذكره صاحب
 الأطول (قوله معنى التني) أي في معنى التني الذي هو بالمعنى المصدرى أي القاء فهو
 لئلا زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم فإن لئلا لم توضع لفعل المتكلم الذي
 هو القاء هذا الكلام وإنما وضعت لنفس التني الذي هو الحالة القلبية ولذلك يقال إن
 لئلا تتضمن معنى أتمنى فإن تأول كلام الشارح على معنى أن لفظ لئلا موضوعة لأجل
 أن يلقي أي يوجد ويحقق به الكلام الإنشائي فتكون اللام للعللة الغائية صح كلامه لكن
 فيه تكلف (قوله لا لقولنا لئلا الخ) أي لا في قولنا أي مقولنا (قوله لا لإنشاء) أي
 القاء الكلام الإنشائي يس (قوله إن لم يكن طلبا) أشار إلى أن قسم قول المصنف إن كان
 طلبا محذوف لعدم الجئت عنه ههنا (قوله كإفعال المقاربة) أي كالقاء أفعال المقاربة
 وكتب أيضا قوله كإفعال المقاربة ظاهرا فيما يدل منها على الترجيح كعسى وحري وإخلوق
 لا ما لا يدل منها عليه تأمل (قوله ونحو ذلك) مثل فعلي التمجيب وكما الخبرية على ما في المطلق
 قال السيد ولا ينافي ذلك أي كون رب وكما الإنشاء كون ما دخلا عليه كلاما محتملا للصدق
 والكذب بحسب نسبة الظرف إلى الرجال في كم رجال عندي ورب رجل عندي مثلا
 وأما باعتبار استكثار إياهم فلا يحتملها لأنك استكثرهم ولم تخبر عن أكثرهم اه وفي
 العروس بعد نقل نحو هذاعن ابن الحاجب مانعه هذا الكلام ضعيف والذي نقطع به

لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله
 واللفظ الموضوع له كذا وكذا
 لظهور أن لفظ لئلا يستعمل
 بمعنى التني لا لقولنا لئلا زيدا
 قائم فافهم فالإنشاء إن لم يكن طلبا
 كإفعال المقاربة وأفعال المسح
 والتم وصيغ العقود والقسم
 ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا

لقلة المباحث البانية الانشائية
المتعلقة بها ولأن أكثرها
في الأصل أخبار نقلت إلى معنى
الانشاء (أن كان طلبا استدعى
مطالبا غير حاصل وقت الطلب)
لامتناع طلب الحاصل فلما استعمل
صيح الطلب لمطالبا حاصل امتنع
أجراؤه على معانيها الحقيقية
وتولد منها بحسب القرائن
ما يناسب المقام (وأأنواعه) أي
الطلب (كثيرة منها التي) وهو
طلب حصول شيء على سبيل المحبة
(واللفظ الموضوع له ليت ولا
يشترط إمكان التمتني) بخلاف
الترجي

أن هذا خبر لأن التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيرا حتى يكون انشاء بل معناه
اعتقاد الكثرة الواقع في النفس والتعبير عن ذلك بكم أخبار عن هذا الاعتقاد فقولنا
كم رجال عندي من جهة التكثير أخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا
فليس من الانشاء في شيء وتطيل ابن الحاجب كونه انشاء من جهة التكثير بأن المتكلم عبر
عمافي باطنه من التكثير يستلزم أن يكون نحو أبغضت زيداً وعزمت على كذا انشاء ولا
قائل به وقوله عقب ذلك والتكثير معنى ثابت في النفس لا وجود له من خارج صحيح لكن
لا ينفعه (قوله البانية) أطلق البيان على ما يعنى المعاني (قوله أن كان طلبا) المراد
بالطلب معناه الاصطلاحي أعني القاء الكلام بخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب
فترى (قوله غير حاصل وقت الطلب) فإن قلت ربما يطلب شيء حاصل وقت الطلب لهدم
العلم بحصوله فالصحيح أن يقال استدعى مطالبا غير معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد
استدعاء صحة الطلب لاستدعاء نفسه أو المراد عدم الحصول في زعم المتكلم فإذا لم يوجد
شرط الطلب أو صحته حمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب أطول (قوله
لامتناع طلب الحاصل) ليس المراد من امتناعه استحالة فانه غير مستحيل بل هو عيب
فقط والحال تحصيل الحاصل بل المراد بامتناعه أنه لا يليق (قوله فلما استعمل صيح
الطلب) كما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا (قوله لمطالبا) أي اطلب مطالبا
(قوله ما يناسب المقام) أي كطلب المداومة (قوله وهو طلب الخ) مخالف لما اقتضاه
سياقه السابق وموافق لما حققناه سابقا من أن المراد بالطلب القلي اللهم إلا أن يحمل
الطلب في التعريف على القاء كلام يدل على حصول شيء الخ (قوله حصول شيء) ولو على
وجه التمني (قوله على سبيل المحبة) أي على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقي من
أنواع الطلب وقيل ينبغي أن تقيده المحبة بالمجردة عن الطمع احترازا عن الأمر والنهي
ونحوهما التي وجدت المحبة فيها وقيل قيد المحبة المرادة يكفي في اندفاع النقض وقيل
هو تعريف بالأعم وقد أجازه المتقدمون كذا في بس (قوله إمكان التمتني) أي عدم
استحالة فالمراد بالإمكان العام الذي هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة
أو جواز الوجود والعدم فالمراد بالإمكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين
ولا يرد على كلا الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يمتنع لخروجه بقوله قبل غير حاصل
وقت الطلب وكتب أيضا قوله إمكان التمتني ولا امتناعه ونخص الإمكان بالتتمني لانه يتبادر
الوهم إلى اشتراط إمكانه لما تقر بأن لا يصح طلب المحال وعدم تميز الوهم بين طلب على
وجه التتمني وطلب لا على هذا الوجه أطول (قوله بخلاف الترجي) يقتضي أن بين التتمني
والترجي مشاركة في مطلق الطلب وأن لا فارق بينهما إلا اشتراط إمكان الترجي
دون اشتراط إمكان التتمني وليس كذلك إذ الترجي ليس من أقسام الطلب بل هو أقرب
الحصول وكتب أيضا قوله بخلاف الترجي وأما الأمر والنهي والاستفهام والمنداء فقال

بعضهم لا تستعمل الا فيما كان ممكنا ولعل مراده ان الاصل ذلك والا فالامر بالمحال بل
 المنكف به واقع اه يس وقوله الا فيما كان ممكنا أي ولو بحسب الزعم كما في الاطول
 (قوله تقول ليت الشباب يعود) مع أن عوده محال عادة بناء على أن المراد به عود قوة
 الشجوية بالجنس أو النوع لا عودها بالشخص ولا عود السن المعين فان ذلك محال
 عقلا يس (قوله لكن اذا كان المتنى الخ) لا حاجة لهذا الان التبرجى ليس طلبا كما ينبغي
 في المطول فيما سمي أي فلا يشبهه بالمتنى الذي هو طلب حتى يحتاج للتمييز بينهما بما ذكرنا
 سم (قوله ان لا يكون لك توقع وطماعية) يؤخذ من كلامه القباين بين التمنى والتبرجى
 وعلى ما في المطول من أن التبرجى ليس بطلب فالتباين أظهر يس (قوله توقع) التوقع
 أبغ من الطماعية يس (قوله وطماعية) هو بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر
 يقال طمع فيه طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها فترى (قوله لصاد
 ترجيا) فيؤتى فيه بالفعل في التوقع وبمعنى في الطماعية وفي العبارة ادخال اللام في جواب
 ان يس (قوله وقد تمنى بهل) قال في المطول ولما ذكر ما هو موضوع للتمنى أشار الى
 ما يستعمل في التمنى مجازا فقال وقد تمنى بهل الخ اه وبه يدفع ما قيل المناسب ايراده
 في المعاني المجازية للاستفهام وكتب أيضا قوله وقد تمنى بهل أي على سبيل الاستعارة
 التبعية أو المجاز المرسل بمرتين بأن يتجاوز بها الى مطلق الطلب ثم الى طلب حصول شيء
 على سبيل المحبة وكتب أيضا قوله بهل مثلها الهمزة كما في قوله

الاسيل الى خرفا شربها * الاسيل الى نصر بن حجاج

أطول (قوله حيث يعلم الخ) هذا العلم قرينة الجواز (قوله في صورة الممكن) فيه ان ليت
 لا تنافي أن يكون ممكنا فانها تستعمل في الممكن أيضا فكيف يكون ذلك نكتة للعدول عنها
 ويجاب بأن المراد في صورة الممكن نصا لان المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم
 باتفاقه بخلاف التمنى فانه قد يكون مجزوما باتفاقه تاملا (قوله وقد تمنى بلو) لم يذكر
 الشارح نكتة العدول عن التمنى بل ليت الى التمنى بلو كما ذكر في هل ويظهر لي أن نكتة الاشعار
 بعزة ممتناه حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد لان لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع
 (قوله لو تأتني فحدثني) أي ليت اتينا فحدثنا فترى (قوله بالنصب) فلورفع فان
 كانت هنالك قرينة تدل على التمنى عمل بها والا فلا وما استفيد من كلام المصنف من نصب
 المضارع في جواب التمنى بلونقل السيوطي في نكتة عن ابن هشام عن السفاقسي خلافه
 كذا في يس وكتب أيضا قوله بالنصب قال الفري ولا يحتاج لوحيته الى الجزاء
 نحو وجهه عن معنى التعليق اه وهو مبني على أن لو التي للتنى قسم برأسه والذي يدل عليه
 كلام المصنف أنها لو الشرطية أشربت معنى التمنى فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه
 والخلاف مبسوط في كتب النحويين وقيل لو مصدرية بتقدير أو ولو تأتني كما في الاطول
 (قوله بعد الاشياء الستة) بادخال العرض في التخصيص والدعاء في الامر والنهي

(تقول ليت الشباب يعود) ولا
 تقول له يهود لكن اذا كان
 المتنى ممكنا يجب أن لا يكون لك
 توقع وطماعية في وقوعه والا لصاد
 ترجيا (وقد تمنى بهل نحو هل لي
 من شفيع حيث يعلم أن لا شفيع)
 لانه حيث لا يتنعج حمله على حقيقة
 الاستفهام لحصول الجزم باتفاقه
 والنكتة في التمنى بهل والعدول
 عن ليت هو ابراز التمنى لتكامل
 العناية به في صورة الممكن الذي
 لا جزم باتفاقه (و) قد تمنى (بلو)
 نحو لو تأتني فحدثني بالنصب
 على تقدير فان فحدثني فان النصب
 قرينة على أن لو ليست على أصلها
 اذ لا ينصب المضارع بعدها الا بأشياء
 أن وأن انما تظهر بعد الاشياء
 الستة والمناسب ههنا هو التمنى

واسقاط الترجي كما يأتي (قوله كان حروف) لو قال أحرف لكان أحسن (قوله
التنديم) أي جعل المخاطب نادما وهذا مع الماضي وقوله والتخصيص أي حث المخاطب
وهذا في المستقبل (قوله وهي هلا الخ) ذكر من حروف التخصيص أربعة وبقي اثنان
لولا الألبا تخفيف لان لهما خصوصية بأنهما اطلب لا توبيخ فيه أبدا بخلاف الأربعة يس
(قوله حال كونهما مركبتين) في العبارة تسامح لا يفتني لان ظاهرها ان هلا مثلا
أخذت من هل في حال تركيبها مع لا وهل في حال تركيبها مع لا هي نفس هلا فقد أخذ
الشيء من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد ان هلا مثلا ركبت من هل ولا وتركيبتها
هو أخذها بالفعل فإداة الأخذ هي هل ولولا وما في حال افرادها وتركيبتها هو نفس
الأخذ اه ع ق ويمكن دفع التسامح بجعل الحال مقدرة والمعنى انهما مأخوذة من هل
ولو حال كونهما مقدري التركيب مع ما ولا المزيدين قاله القري وأجاب سم بأن هلا
المجعولة الا ن كلمة واحدة لمعنى واحدة مأخوذة من هل ولا غير المجعولتين كلمة واحدة لمعنى
واحدة فاختلف المأخوذ والمأخوذة منه بالاعتبار اه وحاصل الجواب الاول أن المأخوذ
يحقق التركيب بالفعل والمأخوذة منه مقدرة التركيب وحاصل الثاني أن المأخوذ مركب
تركيبا جعل الكامتين كلمة واحدة لمعنى واحدة والمأخوذة منه مركب تركيبا ليس بهذه
المناسبة بل هو ضم احدي الكامتين الى الاخرى تأمل (قوله لتضمينهما معنى التني) فيه
أنهما قبل تركيبهما مع لا وما للتني فاعنى كون تركيبهما لاجل أن يضمنا معنى التني
ويجيب بأنهما قبل التركيب للتني جواز واحقا لا وبعده للتني وجوبا ونصا فكأنه قال
لتضمينهما معنى التني على التخصيص وال لزوم من ع ق (قوله والتضمين الخ) عبارة ع ق
لاجل تضمينهما أي جعلهما متضمنين أي دالتين على معنى التني فالمراد بالتضمين هنا جعل
الشيء مدلول اللفظ لاجله جزءا من المدلول الذي هو التضمين اصطلاحا ونظيره قولك ضمنت
هذا الكتاب كذا بابا فليس المراد اني جعلت الابواب جزءا من أجزاء الكتاب بل جعلت
الابواب نفس أجزاء الكتاب لأمع زائد اه (قوله متضمنين) أي مستلزمين (قوله ليس
افادة التني) فالتني ليس مقصودا بالذات بل ابتوصل به الى التنديم أو التخصيص (قوله
بل أن يتولد منه الخ) ولم يجعل تركيبها نفس التنديم والتخصيص من أول وهله بل بتوسط
التني لان التنديم متعلق بالماضي والتخصيص بالمستقبل فكأنهما مختلفان فارتكب
معنى التني واسطة لانه طلب في المعنى ليكون كالجنس لهما فيكون في الحروف شبه
تواطوا لا شبه اشتراك لان التواطؤ أقرب من الاشتراك وانما قلنا شبه لان التواطؤ
الحقيقي انما يتصور في غير الحروف ع ق وقوله لان التواطؤ الحقيقي الخ انما يظهر على
القول بأن الحروف موضوعة لمعان جزئية لا على انهم موضوعة لمعان كلية لكن انما
تستعمل في جزئية كما عليه السعد والجمهور وكتب أيضا مانصه وجهه التولد ان التني
مرغوب فيه ومطلوب فيندم على قوائمه ويبحث على فعله قال في الاطول فان قلت التني

قال (السكاكي كان حروف
التنديم والتخصيص وهي هلا
والأبواب الهاء همزة ولولا ولوما
مأخوذة منهما) خبر كان أي
كانت مأخوذة من هل ولو اللتين
للتني حال كونهما (مركبتين مع
لا وما المزيدين لتضمينهما) علة
لقوله مركبتين والتضمين جعل
الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت
الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا
لكل الابواب يعني أن الغرض
المطلوب من هذا التركيب والتزامه
هو جعل هل ولو متضمنين (معنى
التني ليتولد) علة لتضمينهما يعني
أن الغرض من تضمينهما معنى
التني ليس افادة التني بل أن يتولد
(منه) أي من معنى التني المتضمنين
هما اياه (في الماضي التنديم نحو هلا
أكرمت زيدا) ولوما أكرمته
على معنى ليتك أكرمته قصدا الى
جعله نادما على تركه الاكرام

طلب الشيء على سبيل المحبة ومحبة المتكلم للشيء لا توجب ندامة المخاطب على تركه
أو حرصه على فعله فكيف يتوصل به إلى التخصيص والتقديم قلت التني لا لنفسه بل
للسفينة على المخاطب فيوجب ذلك بالاخفاء (قوله وفي المضارع) أي في الاستقبال
لا في مطلق صبغة المضارع فانها قد تكون للمضى المفيد للتقديم عني (قوله ووقع الخ)
وعليه فالضمين غلة حاملة على التركيب بعد وجودها لامترتبة فيكون التقديران
التركيب حمل عليه كون معناهما التني عني أي وقوله ليتولد له مترتبة (قوله وهو
لا يوافق الخ) لأن ما في بعض النسخ يفيد أنه أمر أصلي والقصد أنه طارئ بفعل الفاعل
(قوله لعدم القطع بذلك) لأن أكثر النحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها
ولا تصرف فيها فيصنع أن تكون غير مأخوذة مما ذكر عني (قوله وينصب في جوابه
المضارع الخ) تفريع النصب على كونها التني واعطاء ما أحكم ليت ظاهر على مذهب
البصريين الذين لا ينصبون المضارع في جواب الترجي أما على مذهب الكوفيين فلا
لأنهم ينصبون المضارع بعد الترجي (قوله بالنصب) ذهب الكوفيون إلى النصب
في جواب لعل بدليل قوله تعالى لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب
ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب وتأولوا النصب في الآية بأن لعل اشربت
معنى التني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن
وافقه من الكوفيين ومن أحسن ما أجيب به عن النصب أنه في جواب الطلب في قوله
ابن أبي عمير حوايه يدفع الإيراد المشهور أن الترجي انما يكون في الممكن وإطلاع فرعون
إلى الهاموسى وبأوغه أسباب السموات غير ممكن اه مخلصا من يس ويندفع أيضا
بالجواب الأول الذي هو تأول البصريين اه (قوله لبعده المرجو) أي لبعدها من شأنه
أن يترجى لا المرجو بالفعل كما يتبادر واللام تكن لعل مستعملة في التني بل في الترجي
وقال السيدان المراد المرجو بلعل ومعنى التني به جعل الترجي به في حكم التني ولا يخفى
أنه بعيد والأقرب أنه يتمنى بلعل اقرب التني من الحصول فكأنه قريب من الرجاء
أطول وفي القنرى ما يوافق كلام السيد حيث جعل المقام مقام الترجي (قوله يشبه) أي
المرجو (قوله فيتولد منه) أي من البعد أو من لعل (قوله طلب حصول الخ) نقض بنحو
على أمر ويمكن دفعه بأن المراد طلب ذلك بأدوات مخصوصة (قوله طلب حصول صورة)
أي حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وكتب أيضا قوله حصول أي
ادراك (قوله فان كانت وقوع نسبة) أي في الخارج وقوله فصولها أي لا على سبيل مجرد
التصور بل المراد بحصول الوقوع ادراكه محقق خارجا وليس محققا إذ مجرد تصور
الوقوع ليس تصديقا بل هو تصور (قوله فصولها) أي ادراكها (قوله الهمزة وهل
الخ) لم يذكر أم المنقطعة نحو أم اتخذوا من دونه أولياء وهي لطلب التصديق كما يأتي
(قوله وأبان) بفتح الهمزة وبالكسر قليلا في لغة سليم يس (قوله لطلب التصديق) فقم

(وفي المضارع التخصيص نحو هلا
تقوم) ولو ما تقوم على معنى ليتك
تقوم قصدا إلى حبه على القيام
والذكر في الكتاب ليس عبارة
السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله
لتضمن ماصد ومضاف إلى المفعول
الأول ومعنى التني مفعوله الثاني
ووقع في بعض النسخ لتضمن ما على لفظ
التفعل وهو لا يوافق معنى كلام
المفتاح وإنما ذكر هذا لفظ كانت
لعدم القطع بذلك (وقد يتنى بلعل
فيعطى له حكم ليت) وينصب
في جوابه المضارع على ضمارة أن
(نحو لعل أيج فاز وولد بالنصب
لبعده المرجو عن الحصول) وبهذا
يشبه الحالات والممكنات التي
لا طاعة في وقوعها فيتولد عنه
معنى التني (ومنها) أي ومن أنواع
الطلب (الاستفهام) وهو طلب
حصول صورة الشيء في ذهن
فان كانت وقوع نسبة بين أمرين
أولا وقوعها فصولها هو التصديق
والأفهر التصور (والا لفاظ
الموضوعة الهمزة وهل وما ومن
وأي وكيف وأين وأنى ومتى
وايان فالهمزة لطلب التصديق)

طلبه لانه لا طلب في التحقيق الا للتصديق واما طلب التصور فكلام ظاهري كما
ستعرفه كذا في الاطول (قوله واذعانه) عطف تفسير والمراد بالاذعان عند اهل
المنطق الادراك والتصديق ادراك وقوع تلك النسبة أولا وقوعها وادراك ما سوى ذلك
من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الايجاب والسلب تصور كما في ع (قوله تامة)
فادراك وقوع النسبة الناقصة تصور (قوله أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيدا
والنسبة بينهما وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فاذا قيل قام حصل ذلك التصديق
ع (قوله في الجملة الفعلية) وقدمها لان الاستفهام أحق بها أطول (قوله أو
التصور) لا ينبغي أن التصديق موقوف على التصور فانتفاء التصديق
لكن لما كان التصديق بغير المعنى حاصل والمقصود حصوله بالمعنى والتفاوت بينهما ليس
الا في تعين المسند اليه مثلا توسعوا فقتلوا الهمزة لطلب التصور ودون التصديق والا
فالهمزة في التحقيق لطلب التصديق المعنى سواء دخلت على المسند اليه أو المسند
أو المفعول أو نحوها من سائر قيود الفعل من السيرامي (قوله أي ادراك غير النسبة)
أل للمجهود والمجهود النسبة المتقدمة التي هي التامة وكتب أيضا قوله أي ادراك غير
النسبة أي غير وقوعها فدخل فيه ادراك ذاتها قال ابن يعقوب فطلب التصور ثلاثة
أقسام طلب تصور النسبة بين الطرفين من غير طلب وقوعها أم لا وهذا القسم لم يغل له
لان طلب تصور الطرفين يفني عنه وطلب تصور المسند اليه وطلب تصور المسند اه
(قوله أدبس) هو شراب حلو يتخذ من التمر أو الغنص ع (قوله أيضا قوله أدبس
الح) فهذا الكلام يدل على انك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الاناء وجهلت الحاصل
الذي هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصلًا فسألت عنه فاذا قيل مثلا غسل
تصورت المسند اليه بخصوصه وانه غسل (وهنا سكنتان) ينبغي التنبه لهما احدهما
أن ظاهرها هنا آخر التصور عن التصديق والمجهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر
تصور خاص كما أشرنا اليه وأمام مطلق التصور أعني تصور المسند اليه فهو متقدم لانك
تعلم أن شيئا حاصلًا لا يرا بين الغسل والادبس والاخرى أن المسؤل عنه في الحقيقة
ولو كان الذي يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور مع التصديق فان نفس حقيقة
الادبس أو الغسل الجواب بأحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون
الواقع في الاناء خصوص الغسل مثلا لا حقيقة الغسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول
مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص الكائن بالتصور
الخاص لا عن مطلق التصور لكن لما حصل معه تعين المسند اليه أو المسند منه هو تصور
توسعا ع (قوله في الخاية الح) فيه السكتتان السابقتان فهنا أيضا تصور سابق
هو الموقوف عليه التصديق وهو كون الحصول فيه أحدهما وتصور خاص متأخر هو
المسؤل عنه وهو كونه نفس الخاية بخصوصها أو الزرق بخصوصه ثم الظرفان متصوران

أي انقياد الذهن واذعانه لوقوع
نسبة تامة بين الشيئين (كقولك
أقام زيد) في الجملة الفعلية (وأزيد
تأم) في الجملة الاسمية (أو) لطلب
(التصور) أي ادراك غير النسبة
(كقولك) في طلب تصور المسند
اليه (أدبس في الاناء أم غسل)
عالمًا بحصول شيء في الاناء طالبا
لتعينه (و) في طلب تصور المسند
(في الخاية دبسك أم في الزق)
عالمًا بكون الدبس في واحد من
الختاية والزق طالبا لتعينه ذلك

لذا تم ما أيضا وانما سئل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق
كما في المسند اليه لان التصديق المعهوم مطلق الحصول في احدهما ثم سئل عن حصول
خاص يتبين بذكر الحصول فيه الخاص ولكن قبح الامثلة وعدمه مع هل انما ينو اعلمها
على ما يتبادر من افادة التصور فيما ذكر على ما يأتي تأمل ع ق (قوله وذلك) أي القبح
في صورة هل دون صورة الهمزة (قوله لان التقديم يستدعي الخ) لان التقديم يفيد
الاختصاص ففاد أعمر اعرفت مثلا السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص
بالمعرفة دون غيره يعني أنه يستل عن الذي يصدق عليه انه هو المعروف فقط دون غيره بعد
العلم بوقوع المعرفة على عروا وغيره فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما حاصل
وانما يستل عن المفعول الذي اختص بوقوع الفعل عليه فالسؤال لطلب التصور ع ق
وكتب أيضا قوله لان التقديم الخ هذا التعليل يفيد المنع لا القبح كما ذكر وقد يجاب عنه
بأنه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب ع ق (قوله حصول التصديق) أي
وجوده من المتكلم (قوله لطلب حصول الحاصل) أي وطلب حصول الحاصل عبث
ولا يصح أن تجعل لطلب تصور المفعول لانها لا تنجي لطلب التصور (قوله وهه ذا) أي
الفرق المذكور (قوله وهه ذا ظاهر في أعمر اعرفت) لان تقديم المنصوب يفيد
الاختصاص ما تقدم قرينة على خلافه في الغالب فيه الاختصاص وقوله لا في أزيد قام أي
لان تقديم المرفوع ليس في الغالب للاختصاص وانما قال فلي تأمل لان تقديم المنصوب
يكون أيضا لغير الاختصاص كالاهتمام فيساوي تقديم المرفوع من حيث ان كلا قد
يكون للاختصاص وغيره ويجاب عنه بأن النظر للغالب كما مر تأمل (قوله والمسؤل الخ)
قال ع ق ولما كانت الهمزة للتصديق والتصور ناسب أن يذكر ما يعلم به أنه أريد بها السؤال
عن كل متصور خاص من المسند أو المسند اليه أو شيء من متعلقاتهم ما فاشار الى ذلك
بقوله والمسؤل الخ (قوله بها) أي بالله مزودة مثلها غيرها كما ذكره الطيبي في التبيان
يس (قوله هو ما يليها) قال الدماميني وفي كتاب سيبويه ان التقديم في نحو أزيد القيت
أم عمرا أحسن وانك لو أخرت نقلت ألفت زيدا أم عمرا احسن كان جائزا حسنا وفحوه
في مقرب ابن عصفور افاده يس وكتب أيضا قوله هو ما يليها هه ذا انما يظهر اذا كان
المطلوب بها تصور بعض طرفي الجملة أو فضلاتها لا التصديق بوقوع نسبتها اذ ليس له
لفظ واحد بل الهمزة بل دائريين المسند والمسند اليه فليس أحدهما أولى بالايلاء من
الآخر قال في العروس الا أن يقال المعبر فيه هو الفعل وقال ع ق والمسؤل عنه بها أي
بالهمزة عند قصد السؤال عن اجزاء الجملة تصور ما يليها من تلك الاجزاء وذلك كالفعل
في قول القائل أضربت زيدا فان هذا الكلام يقر له الشا في وقوع ضرب منك على زيد
يعني أنه يشك هل وقع منه ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قبل ولكن على هذا تكون
للتصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض اجزاء الجملة أولى بالايلاء من بعض اه ولا ينبغي

(ولهذا) أي وليجىء الهمزة لطلب
التصور (لم يفتح) في طلب تصور
الفاعل (أزيد قام) كما قبح
هل زيد قام (و) لم يفتح في طلب
تصور المفعول (أعمر اعرفت)
كما قبح هل أعمر اعرفت وذلك لان
التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فتكون
هل لطلب حصول الحاصل وهذا
ظاهري في أعمر اعرفت لا في أزيد
قام فلي تأمل (والمسؤل عنه بها)
أي بالهمزة (هو ما يليها) كالفعل
في أضربت زيدا

ان الجواب المتقدم لا يأتي في الجملة الاسمية نحو أزيد قائم وبالجملة كان ينبغي للشارح حل
كلام المصنف على ما اذا كان المطلوب بالهمزة التصوّر وحل مثال المصنف على الاحتمال
الثاني فيكون معناه أضربت زيداً أم أكرمته أي ما الواقع منك منهم ما فيكون تقديم الفعل
جريا على الأصل ولهذا قال في الأطول كالفعل في أضربت زيداً أم أكرمته وما مجرد
أضربت زيداً فالمطلوب فيه التصديق والتبادر أن الواقع بعدها الجملة اذا ليس تقديم الفعل
لتعلق الاستفهام بدل على ما هو الأصل فيه واهل الحامل للشارح على حله مثال المصنف
على طلب التصديق وجعله كونه لطلب التصوّر واحتمال ذلك هو المتبادر من عدم ذكر
المعادل (قوله اذا كان الشك في نفس الفعل) من غير أن يكون لك علم بحصول فعل
منه لكن لم يتعين عندك فأردت تعينه (قوله ويحتمل أن يكون الخ) بقى احتمال أن
يكون لطلب تصوّر المسند اليه وقد صرح بذلك في عروس الافراح وعبارته هذا كله أي
التفصيل في الامثلة مع أم اذا ذكرت أم فان لم تذكر فقلت أقام زيداً محتمل أن يكون لطلب
التصديق وان يكون لطلب تصوّر المسند وان يكون لطلب تصوّر المسند اليه لان ذلك قد
يصدر من مترددي وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام وشك في المسند اليه ومن جازم
بوقوع فعل من زيد وشك في انه القيام أو لا فالعنى على الاول أقام زيداً أولاً وعلى الثاني أقام
زيداً م عمرو وعلى الثالث أقام زيداً م عمرو وكذلك أزيد قائم غير أن الظاهر ان الاستفهام
عن التصديق لان النسبة هي الجديرة بالاستفهام ولذلك كان ايلاء الفعل لهمزة الاستفهام
وتأخير الاسم أولى من العكس اهـ يس (قوله والفاعل) عطف على قوله كالفعل وينبغي
أن يحتمل الفاعل هنا على المعنوي لا الصناعي اذ هو لا يجوز تقديمه على فعله نوبى (قوله
اذا كان الشك في المضروب) ولا يذهب عنك ما بينهما عابيه أقام من أن الاستفهام
الذي ذكرناه أنه يراد به التصوّر هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق المخصوص ولهذا صرح
اطلاقاً الشك فيما هو سؤال عن تصوّر الفاعل والمفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة
لا بالفاعل أو بالمفعول من حيث ذاتهما فافهم ع (قوله سائر المتعلقات) نحو أفي الدار
صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديا ضربته وأرا كجئت ونحو ذلك مطول (قوله لطلب
التصديق) أي الايجابي قال الرضى هل لا تدخل على النافي أصلا قلت كأنه لرعاية أصله
لانه في الأصل بمعنى قد وقد لا تدخل على النافي أطول (قوله فحسب) أي اذا عرفت انه
لطلب التصديق فحسبك أي هذه المعرفة فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه يبنى
بعد حذف المضاف اليه على الضم وما له القصر على طلب التصديق وان كان ليس من
طرقه أطول (قوله امتنع هل زيد قام أم عمرو) قد سبق منافي أوائل أبحاث الاسناد
الخبري أن ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكراً أم
ثيباً على أنه تقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل وأشرنا هناك الى الجواب بجواز كون
أم في هذا الحديث النبوي منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيباً وكتب أيضاً ما نصه أي حيث

اذا كان الشك في نفس الفعل
أعني الضرب الصادر من
المخاطب الواقع على زيد وأردت
بالاستفهام أن تعلم وجوده
ففيكون لطلب التصديق
ويحتمل أن يكون لطلب تصوّر
المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل
من المخاطب بزيد لكن لا تعرف
انه ضرب أو أكرم (والفاعل
في أنت ضربت) اذا كان الشك
في الضارب (والمفعول في أزيداً
ضربت) اذا كان الشك
في المضروب وكذا قياس سائر
المتعلقات (وهل لطلب التصديق
فحسب) وتدخل على الجملتين
(نحو هل قام زيد وهل عمرو فاعد)
اذا كان المطلوب حصول
التصديق بثبوت القيام لزيد
والعمود لعمرو (ولهذا) أي
ولاختصاصه بطلب التصديق
(امتنع هل زيد قام أم عمرو)

لان وقوع المفرد ههنا دليل على أن أم متصلة وهي اطلب تعيين أحد الاخيرين ١١ مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل انما تكون

اطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام

بدون أم عمرو ويقبح ولا يمنع لماسيبي

(و) لهذا أيضا (قبح هل زيد اضربت

لان التقديم يستدعي حصول

التصديق بنفس الفعل) فتكون

هل لطلب حصول الحاصل وهو

محال وانما يمنع لاحتمال أن

يكون زيدا مفعول فعل محذوف

أو يكون التقديم لجرد الاهتمام

لالتخصيص لكن ذلك خلاف

الظاهر (دون) هل زيد (ضربته)

فانه لا يقبح (بلواز تقدير المفسر

قبل زيد) أي هل ضربت زيدا

ضربته (وجعل السكاكي قبح هل

رجل عرف ذلك) أي لان التقديم

يستدعي حصول التصديق بنفس

الفعل لماسبق من مذهبه من أن

الأصل عرف رجل على أن رجل

بدل من الضمير في عرف فقدم

للتخصيص (وبلزمه) أي السكاكي

(أن لا يقبح هل زيد عرف) لان تقديم

المظهر المرفقة ليس للتخصيص عنده

حتى يستدعي حصول التصديق

بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع

النحاة وفيه نظر لان ما ذكره من

اللزوم ممنوع بلواز أن يقبح له

أخرى (وعلى غيره) أي غير السكاكي

(قبحهما) أي قبح هل رجل عرف

وهل زيد عرف (بأن هل بمعنى

قد في الأصل) وأصله أهل

قوله هل رجل عرف والصواب زيد

لم تقدر أم منقطعة اذ هي تجامع هل بل لاتقع بعد هل الامتطعة لانه يشترط في اتصالها
أن يكون قبلها استفهام بالهمزة أو لفظ سواء يس (قوله لان وقوع المفرد ههنا دليل
الح) لان أم المنقطعة لا يليها الا جملة وان وقع بعدها مفرد فهو خبر مبتدأ محذوف نحو وانما
لا يل أم شاء وهي بمعنى بل فلم أن أم مطلقا لاتعادل هل (قوله وهل انما تكون اطلب
الحكم) بمعنى التصديق وكتب أيضا قوله وهل انما تكون اطلب الحكم أي فتقتضي الجهل به
وهو مناف لما اقتضته أم من العلم به اذا حقت هذا علمت رد ما قيل ما المانع من طلب كل
من التعمين وأصل الحكم وجبت ذبوع الجمع بينهم ما (قوله لماسيبي) أي في قوله ولهذا
أيضا قبح الخ (قوله لان التقديم يستدعي) أي غالبا (قوله وهو محال) أي حصول
الحاصل لا طلبه اذ هو عيب لا محال يس وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم
(قوله لاحتمال أن يكون الخ) لا يخفى ان زيد اضربت على هذا ليس متعينا للقبيل هو
دائرين أن يكون قبيحا أو متمنا لأن يقال الدائرين الامتناع والقبيل متعين للقبيل أطول
(قوله فعل محذوف) يفسره الظاهر أي ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال
الضمير بالمفسر مطول يعني ان في جملة مفعول المحذوف بعد الان فيه حذف عامل المفعول
الاول وحذف مفعول الثاني بخلاف صورة الاشتغال ففيه الحذف الاول فقط وكتب
على قول المطول عدم الخ مانصه أي فقيه التهيئة والتقطع سم (قوله لكن ذلك خلاف
الظاهر) راجع للاختلافين فان قامت قرينة على ان التقديم للاهتمام لم يقبح وكذا اذا
قامت قرينة على انه مفعول محذوف (قوله بلواز تقدير المفسر قبل زيد) أي جواز
ذلك جوازا راجحا لاعتضاده بكون الأصل تقديم العامل فاندفع ما يقال كما يجوز ذلك
يجوز تقديره مؤخر افهلا قلتم بالتوقف الى تبين أحدهما (قوله أي لان التقديم الخ)
يقال عليه مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لان مذهبه ان رجل عرف يفيد التخصيص قطعاً
(قوله لماسبق الخ) فيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير في رجل عرف لانه لا سبب
سواء لكون المبتدأ نكرة وهو متف مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع نكرة بعد
حرف الاستفهام مبتدأ صريح به الرضى اه أطول (قوله وفيه نظر) أي في كلام
المصنف واعتراضه على السكاكي قال في الأطول ويمكن دفعه بأن مراد المصنف أنه يلزم
السكاكي ان لا يقبح هل رجل عرف لهذا الوجه يعني يلزمه أن لا يكون وجهه جاريا
في جميع مواد القبح والمقصود ترجيح وجه الغير باطراده لا ابطال وجهه أو ابطال حكم
ينسب اليه بمقتضى وجهه (قوله لان ما ذكره) أي المصنف (قوله له أخرى)
هي كون هل في الأصل بمعنى قد وقد يقال يفهم من كلام المصنف ان السكاكي حصر القبح
في الالة السابقة فان كان الامر كذلك فاعتراض المصنف وارد (قوله بمعنى قد) قيل المراد
بمعناها المذكورة والتقريب وقيل التحقيق وقيل التوقع كإسطهيس (قوله وأصله) أي
أصل هل بمعنى قد أهل مع الهمزة ملفوظة أو مقدرة والاستفهام مستفاد من الهمزة

(وترك الهمزة قبلها الكثرة وقوعها)

في الاستفهام) فأقيمت هي مقام الهمزة وتطغلت عليها في الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذا ما هي بمعناها وانما لم يقع هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل في حيزها ذهات عنه وتست بـجـلـاف ما اذا رآته قائم تذكرت العهد وودحت الى الالف المألوف فلم ترض باقتران الاسم بينهما (وهي) أي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا) في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك) كما يصح أن تضرب زيدا وهو أخوك) قصدنا الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي أن يكون ذلك لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة وقوانسافي أن يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم أن هذا الامتناع جازي في كل ما يوجد فيه قرينة على أن المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقوله أنضرب زيدا وهو أخوك أولا كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك أنؤذي أبالك وأنشتم الأمير ولا يصح وقوع هل في هذه المواضع ومن الجوانب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعماله فيها وامري ان هذه

قرينة

ع س سم وقد سمع هذا الاصل كما في الاطول (قوله لكثرة وقوعها في الاستفهام) وقد تقع في الخبر كقوله تعالى هل أتى على الانسان أي قد أتى اطول (قوله فكذا ما هي بمعناها) ولما كان الفرع لا يعطى حكم الاصل من كل وجه جاز دخول هل على غير الفعل يقع اذا كان في الجملة فعل والتى القبح في نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح (قوله وانما لم يقع هل زيد قائم) أي مع أن قضية ما ذكره أن يقع ذلك (قوله في -يزها) أي في قرب حيزها والافيزها مشغول بها (قوله ذهات) ذهب كسع وبكسر الهاء يقال ذهله وذهل عنه نسيه وغفل عنه كذا في بس (قوله فانما تذكرت) المناسب فانما تذكر العهد وتحن الى الالف المألوف ولا ترضي الخ لان اذا الاستقبال فالمترب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وودحت) بالتخفيف بمعنى مالت وبالتشديد بمعنى اشتاقت سم (قوله المألوف) تأكيد (قوله باقتران الاسم بينهما) أي توسطه وفي نسخة بافتراق وهي غير ظاهرة اذ لا يقال افترق زيد بين بكر وخالد بل فرق بينهما أو افترق بينهما (قوله وهي أي هل) أي الاستفهامية فلا ينافي صحة دخول التي بمعنى قد على الحال كما في سم (قوله تخصص المضارع) دون الماضي واستظهر بعضهم ان الجملة الاسمية كالمضارع وتوقف الصفوى كما في ير (قوله في أن يكون الخ) أي في مقام أن يكون الخ أي في مقام انكار الضرب الواقع في الحال بدليل التقييد بقوله وهو أخوك على ما سيوضح (قوله على ما يفهم عرفا الخ) أي وهو هذا كذلك على ما يفهم الخ وكتب أيضا ما نصه أي لان المتبادر أن الاخوة حالية فكذا الضرب لان الحال قيد في عاملها والاصل اتحاد زمن القيد والمقيد (قوله قصدنا الى انكار الفعل) أي لا الى الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه أخا قاله السيد (قوله بمعنى انه لا ينبغي) أي وليس معنى انكاره زعم أنه لم يوجد ولم يحصل بل المراد بالانكار التوبيخ (قوله لان هل) تعليل للصحة في الثاني وعددها في الاول وقوله وقولنا مبتدأ وقوله ليعلم خبر (قوله في كل ما يوجد فيه قرينة) بل في كل ما أريد به الحال وان لم تكن قرينة غاية الامر أنا لا نطلع على البطالان بدون القرينة الا أنه في نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل وكلامه يوهم انحصار الامتناع في القرينة سم (قوله الواقع في الحال) المنافي لمقتضى هل من الاستقبال (قوله كقوله تعالى الخ) قرينة الامثلة الثلاثة حالية كما في المطول (قوله أنقولون الخ) في كون المراد هنا انكار الفعل الواقع في الحال به اذا القول وقع فيما مضى قبل التكلم الا أن يقال لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال أو انه حال من حيث المداومة عليه أي الاصرار عليه وعدم العزم على تركه (قوله ما وقع لبعضهم) هو القطب وقوله في شرح هذا الموضع أي من المنتاح (قوله لا يجوز تقييده بالحال) لعدم المقارنة (قوله ولعمري) أي حيا في (قوله قرينة) أي كذبة وكتب أيضا قوله قرينة في تسمية ذلك قرينة تسمح فان الافتراء تعمد الكذب وهو غير موجود ههنا (قوله

صية

مافيه مريه اذ لم ينقل عن أحد
من النحاة امتناع مثل سيجي زيد
وا كما وسأضرب زيد او هو بين يدي
الامير كيف وقد قال الله تعالى
سيدخلون جهنم داخرين وانما
يؤخرهم ليوم تشخص فيه
الابصار مهطعين وفي الحاشية

سأغسل عني العار بالسيف جالبا
على قضاء الله ما كان جالبا
وأمثال هذه أكثر من أن تحصى
وأعجب من هذا انه لما سمع قول
النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة
الحالية عن علم الاستقبال لتنافي
الحال والاستقبال بحسب الظاهر
على ما سنده كره حتى لا يجوز يأتي
زيد سيركب أو ان يركب فهم منه
انه يجب تجريد الفعل العامل
في الحال عن علامة الاستقبال
حتى لا يصح تقييده منهل هل
تضرب وستضرب وان تضرب
بالحال واورد هذا المقال دليلا
على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا
المقال حتى يعرف انه ليس
امتناع تسدير الجملة الحالية بعلم
الاستقبال (ولا اختصاص

التصديق بها) أي لكون هل
مقصورة على طلب التصديق
وعدم مجيئها غير التصديق كما ذكر
فيما سبق (وتخصيصها المضارع
بالاستقبال كان انها مزيد
اختصاص بما كونه زمانيا
أظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ
خبره أظهر وزمانيا خبرا لكون أي بالشيء الذي زمانية أظهر

مريه) أي شك (قوله سأغسل الخ) القضاء أصله الحتم والايجاب ثم يستعمل في كل
الصنع والفرغ من الشيء وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا يجالبا
ومفعولا ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل العار عن
نفسى باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا
نصبته يكون مفعولا يجالبا وفاقا له ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم
والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت جالبا اه فترى والمقصود بالمبالغة في أن لا يترك دفع
العار في حال من الاحوال (قوله أكثر من أن تحصى) أي من ذى أن تحصى (قوله
وأعجب من هذا انه الخ) انما كان أعجب لان هذا استدلال على تلك الفرية وهو متضمن
لها ففيه الفرية وزيادة تقويتها وقال الحفيد انما كان أعجب لان دليل فساده يظهرهما
جعله دليل على دعواه أعنى قول النحاة فان ذلك في الجملة الحالية لا في عاملها (قوله
بحسب الظاهر) وأما في نفس الامر فلا منافاة اذا المراد الحال النحوية وهي لا تنافي
الاستقبال بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنة العاملها
فزمنها زمن عاملها أي كان وكتب أيضا مانصه واعتبار اللفظ (قوله على ما سنده كره) أي
في بحث الحال من الفصل والوصل (قوله وأورد هذا المقال) أي قول النحاة يجب
تجريد صدر الخ كما تصرح به عبارة المطول وفي نسخة هذا المثال والاول أحسن (قوله في
صدر هذا المقال) أي قولهم تجريد صدر الجملة الحالية وفي نسخة هذا المثال وهي واضحة
كذلك فان صدر المثال أعنى يأتي زيد سيركب مجرد عن علم الاستقبال وانما هو في الجملة
الحالية وصدر قول النحاة المذكور انما يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا عاملها
(قوله ولا اختصاص الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله أي لكون هل مقصورة)
فالباء داخله على المقصور (قوله بالاستقبال) الباء داخله على المقصور عليه (قوله
مزيد اختصاص) أي اختصاص زائدا والمراد بالاختصاص التعلق والافقية فقه
لا تقبل التفاوت على انها تدخل على الاسم كما سبق أي أن تعلقها بالفعل ودخولها
عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم أو المراد به الاستدعاء أي أن استدعاءها الفعل
أزيد وأشد من استدعاء غيرها له والكاف في كالفعل استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول
وهذه اشارة الى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانية ويحتمل انها انشائية
باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانيا أظهر فان مفهومه أعم من الفعل وان انحصر في
الخارج فيه وكونه اشارة الى اسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ
الفعل يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وان لها مزيد اختصاص به دون
بقية الجمل الاسمية اه ملخصا من سم مع زيادة وكتب أيضا قوله مزيد انما قال
مزيد لان الاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل سم وفترى (قوله وما موصولة)
ويجوز أن تكون موصوفة والجملة مفعلة فترى (قوله الذي زمانية أظهر) أي من

زمانية غير (قوله بعروضه) أي الزمان له أي للاسم وعروضه الاسم من جهة عروضه
 لمدلوله فالعروض في الحقيقة للمدلول (قوله ما زيد اختصاصها) اللازم لتقوية العلاقة
 باقتضائه لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ (قوله فظاهر) أي لان تأثيرها في
 المضارع دليل على ان لها مزيدا يتعلق بجنس الفعل والامساك أثرت في بعض انواعه فاندفع
 ما في اسم (قوله بالثبوت) أي بوقوع الثبوت أو وقوع الانتفاء والثبوت والانتفاء هما
 نفس النسبة والمراد بالحكم الادراك وفي حواشي الحنفية اسم مانصه يحتمل ان يريد
 بالثبوت والانتفاء الوقوع واللا وقوع للنسبة الحكمية ويحتمل ان يريد به ما نفس
 النسبة الحكمية بناء على أنها في الساب سلبية فيكون على حذف مضاف أي بوقوع
 الثبوت الخ أولا حاجة لذلك لان المتعلق بالمتعلق متعلق (قوله والنفي والاثبات)
 الاولى أن يقول والثبوت والانتفاء لان الاصح عندهم ان النفي والاثبات ادراك
 الانتفاء وادراك الثبوت اللذان هما نفس الحكم وتوجه ادراكهما الى المعاني
 والاحداث انما هو بواسطة توجههما اليها ويحتمل أن المراد بهما الانتفاء والثبوت تأمل
 (قوله والاحداث) عطف تفسير ومراده بالحدث ما يشمل الصفة القائمة كما في حسن
 (قوله التي هي مدلولات الافعال) أي بطريق الاصل وأما في الاسماء المشتقات
 فبالعارض والتبع فلا يرد أنه يلزم ان لا تدخل هل على الجملة الاسمية كذا في الحنفية
 وعبرة المطول والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال
 الخ فقال السيد المراد بالذوات ما يستعمل بالمفهومية وبالصفات مقابلهما وهي النسب
 الحكمية والافعال تتضمن هذه النسب الحكمية الصالحة لان يتوارد عليها النفي
 والاثبات بخلاف المشتقات فان نسبتها تقيدية لا تصلح لذلك وبحيث فيه بأن توجيه الاثبات
 والنفي الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاص بالفعل بالنظر
 للمشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسب وأجيب بأن النسبة لا تحقق
 الابن الطرفين فاذا دخلت هل على الجملة الاسمية لزم الفصل بينهما وبين مطلوبهما في الجملة
 لان مطلوبها الطرفين لتعلق النسبة بهما فالطرف الثاني مطلوبهما والاول فاصل بينهما وبينه
 ودخولها على الفعل لا يلزم فيه فصل بينهما وبين مطلوبهما بل تدخل عليه حقيقة لانه جزء
 مفهوم الفعل (قوله أدل على طلب الشكر) أي طلب حصوله في الخارج لانه المراد
 دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب فتري فهل هناك مستعمله في معنى
 مجازي قال في الاطول عقب قول المصنف أدل على طلب الشكر مانصه علم منه أن
 الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا أنه يكون بمعنى التمني فلما علمنا لم يعترض لهما فيما
 سيجي من بيان المعاني المجازية (قوله وفهل أنتم تشكرون مع أنه مؤكد الخ) لا يقال
 قد سبق في أوائل احوال المستند أن بروز قوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي
 في صورة الجملة الاسمية أفاد الاختصاص كما تفيده الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز

(كالفعل) فان الزمان جزء
 من مفهومه بخلاف الاسم فانه
 انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له
 اما اقتضاء تخصيصها المضارع
 بالاستقبال لمزيد اختصاصها
 بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها
 لطلب التصديق فقط لذلك فلا
 التصديق هو الحكم بالثبوت
 أو الانتفاء والنفي والاثبات انما
 يتوجهان الى المعاني والاحداث
 التي هي مدلولات الافعال لا الى
 الذوات التي هي مدلولات الاسماء
 (ولهذا) أي ولان لها مزيد
 اختصاص بالفعل (كان فهل
 أنتم تشكرون أدل على طلب
 الشكر من فهل تشكرون وفهل
 أنتم تشكرون) مع أنه مؤكد
 بالشكر يراد أنتم فاعل فعل
 محذوف

فهل أنتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن أياها حقيقة فمفيدة الأبرار ما يستجدد
 في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجلة الاسمية فيما نحن فيه أعني فهل أنتم تشكرون
 لا تفقد الثبوت بل التجدد ليكون خبرها فعلية فكذلك ما هو في صورتها فظهر الفرق
 ببق هذا بحث آخر وهو أن هل أنتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددى اما البروز في صورة
 المبتدأ والخبر أو لكونه أياهما في الحقيقة على رأى والاستمرار التجددى أمس بالمقام من
 الاستمرار الثبوتى دلالة على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاثني على النفس
 المستدعى لزيادة الثواب كما صرت اليه الاشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فواجه
 العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتى ولما ان تقول ما ذكر في النظم أدل على كمال عنايته
 تعالى بعباده حيث رضى منهم بما هو أهون عليهم والله أعلم فترى (قوله مع أنه) أى فهل
 أنتم تشكرون (قوله ما يستجدد) هو هنا الشكر قال في الاطول لم يقل ابرار المتجدد
 لان ما يستجدد وما ينه أظهر (قوله في معرض الثابت) أى في صورة الثابت (قوله
 من ابقائه) أى ابقاها ما يستجدد وقوله على أصله أى الذى هو ابرار في صورة المتجدد وهى
 الجلة الفعلية أو الاسمية التى خبرها فعل (قوله لكونها داخله على الفعل الخ) أى
 فليس معها ابرار المتجدد في صورة الثابت (قوله أدل على ذلك) أى من تركه مع
 الهمزة اه أطول وكتب أيضا مانصه لان العدول عن الاصل يستدعى نكتة وهى
 الاشارة الى قوة طلب الشكر (قوله لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) يدل على
 انه لا يحسن من غيره وان قصد النكتة وأرادها لانه لا اعتماد له من مثله لانتفاء بلاغته
 فهو كما يجرى على سبيل الموافقة هكذا اقترره الاستاذ وعلى هذا فتقوله لانه الذى يقصد الخ
 أى الذى شأنه ذلك سم والظاهر حسن ذلك من غير البليغ عند قصده النكتة ثم رأيت
 في الاطول التنظير في كلام المصنف بما يؤيد ما قلنا ثم قال بناء على كلام المصنف مانصه وكان
 ينبغي ان يقول لا يحسن الامن البليغ مع البليغ اذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من
 البليغ مع غير البليغ وكما لا يحسن هل زيد منطلق الامن لا يحسن أزيد منطلق الامن لانه
 يدعو الى الفعل وان كانت دعوته دون دعوة هل الا أن نقصان الحسن معهما أقل فكانه
 للتنبيه على هذا خص الحكم بهل والا حسن بيان المقصاح حيث قال والخطب مع الهمزة
 في أزيد منطلق أهون (قوله وهى قسمان) لا يخفى أن هذا التقسيم لا يخص هل لان الهمزة
 الطالبة للتصديق أيضا قسمان الا أنه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة وهى مركبة فلذا
 خص بها التقسيم واعتمد على ان الطالب بعد معرفة هل مستغن في الهمزة عن التعليم
 أطول (قوله بسيطة) باعتبار المتعلق (قوله وهى التى يطلب بها وجود الشئ)
 يخرج عنه نحو قولك هل النسبة واقعة هل العلمى ثابت أطول أى مع ان هل في مثل ذلك
 بسيطة ويخرج أيضا عنه هل الشريك هدم (قوله وجود الشئ) أى التصديق بوقوع
 وجود الشئ ليوافق ما مؤمن أن هل لطلب التصديق (قوله ومركبة) باعتبار المتعلق

(لان ابرار ما يستجدد في معرض
 الثابت أدل على كمال العناية
 بحصوله) من ابقائه على أصله كما
 في هل تشكرون وهل أنتم
 تشكرون لان هل في هل تشكرون
 وهل أنتم تشكرون على أصلها
 لكونها داخله على الفعل حقيقة
 في الاول وتقديرا في الثانى
 وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب
 الشكر (من أفأنتم شاكرون)
 أيضا (وان كان الثبوت) باعتبار
 كون الجلة اسمية (لان هل أدعى
 للفعل من الهمزة فتر كد معها)
 أى ترك الفعل مع هل (أدل على
 ذلك) أى على كمال العناية بحصول
 ما يستجدد (ولهذا) أى ولان هل
 أدعى للفعل من الهمزة (لا يحسن
 هل زيد منطلق الامن البليغ)
 لانه الذى يقصده الدلالة على
 الثبوت وابرار ما يستجدد
 في معرض الوجود (وهى) أى
 هل (قسمان بسيطة وهى التى
 يطلب بها وجود الشئ) أولا
 وجوده (كقولنا هل الحركة
 موجودة) أولا موجودة (وهى مركبة
 وهى التى يطلب بها

(قوله وجود شيء) هو المحمول لشيء هو الموضوع وكتب أيضا قوله وجود شيء المراد بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الأول فإن المراد به التحقق في الخارج والمراد بوجود شيء غير الوجود فنخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والافاق المطلوب بالبسيطة أيضا وجود شيء هو الوجود لشيء كما ذكره النووي اه أي فإن نظر إلى غير الوجود في الأمرين ففي أولهما شيء واحد وهو الحركة وفي ثانيهما شيءان هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك ففي الأول شيان وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الأول فيه بساطة بالنسبة إلى الثاني بمعنى قلة المعبر وكثرة فافهم ع ق أقول فيه بحث لانه إذا اعتبر الوجود في الأمرين كان في الأول ثلاثة أيضا الحركة والوجود بمعنى التحقق خارجا والوجود بمعنى الثبوت الذي هو النسبة تأمل ثم ذكرت ذلك لشيئين ص فقال لي بعد المراجعة ان هذا البحث مذكور وانه أجيب عنه بجوابين أحدهما انه في الأول لما اتحد الوجودان لفظا عند شيأ واحد ثانيا ما أن الوجود عين الوجود على ما فيه فالوجود بمعنى التحقق في الخارج هو عين الحركة على ما فيه تأمل ثم رأيت البحث والجوابين في سم (قوله أولاد دائمة) في الأطول التصريح بجمع أن يستلزم بل عن النسب السلبية وعليه فحق قولك هل زيد قائم أو ما قائم تركيب فاسد لانهم لم ينطوا بواحد حينئذ فتقول الشارح أولاد دائمة غير سديد وقد صرح ابن السبكي في جمع الجوامع بالمسئلة في مجتبه الحروف فراجع مع شرحه للمعالي وحواشيه وحرراه حفظاوى ويمكن ان يقال ليس مراد الشارح انه يقر بهذا السلب في السؤال بل قصده بيان اعتبار مقابله المذكور في السؤال على أنه يمكن اعتبار النية غير سلبية يجعل القضية معدولة النجولة تأمل (قوله شيان) هما الحركة والدوام كما في سم (قوله غير الوجود) أي النسبة التي هي ثبوت الدوام (قوله شيء واحد) هو الحركة وفيه ان اعتبار المحمول هناك شيان ثانيا وعدم اعتباره في الأولى فتحكم الا أن يتكلف بما مر وكتب أيضا قوله شيء واحد أي غير الوجود سم أي غير الوجود بمعنى النسبة وغير الوجود بمعنى التحقق خارجا (قوله فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى الخ) أشار إلى أن البسيطة هنا بمعنى ما كان أقل أجزاء من مقابله والمركب بمعنى ما كان أكثر أجزاء من مقابله لا بمعنى الجوهر الفرد والجسم المركب (قوله والباقية) هي تسعة وكما اسماء (قوله من الفاظ الاستفهام) أي السابقة فلا يرد أن أم المنقطعة لا تكون الا للتصديق كما بين في محله ليس (قوله تصور شيء آخر) أي غير المطلوب بغيره بمعنى ولو بالاطلاق والتقيد كما في متى وأيان فانهم ما يشتركان في مطلق الزمان الا أن الأول مطلق والثاني للمستقبل (قوله فيطلب بـ ما شرح الاسم) أو ماهية المسمى ويهين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أي شرح مفهومه وأنه لا ي معنى وضع وكتب أيضا قوله شرح الاسم أي تبين معناه في اللغة أو في الاصطلاح وكان الأولى أن يقول الكلمة ليس الفعل والحرف لـ كنه ذكر الاسم لما كتبه للمسمى من عروس الافراح

وجود شيء (أولاد دائمة) أولاد دائمة فان المطالب بوجود الدوام للحركة أولاد وجوده لها وقد اعتبر في هذا شيان غير الوجود في الأولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى وهي بساطة بالنسبة إليها (والباقية) من الفاظ الاستفهام تشترط في آخرها (الطلب التصور فقط) وتختلف من جهة أن المطالب بكل منها تصور شيء آخر (قيل فيطلب بـ ما شرح الاسم

أويقال المراد الاسم اللغوي (قوله ما العنقاء) حكى الرنخشري في ربيع الأبرار ما حاصله
 أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شيء وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي إلى
 أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فشكوا ذلك إلى نبيهم عليه الصلاة
 والسلام فدعا الله عليها فأهلكها وقطع نسلها وبعثها فسميت عنقاء مغرب لذلك يس
 (قوله طالبا) أي كل منا أو أن نالوا واحد المعظم نفسه وهذا وإن صح به أفراد الحال
 لكن الأنسب طالبا (قوله ويبين مفهومه) أي الإجمالي الذي لا يعرف منه
 الماهية وهذا هو المناسب لقول الشارح فيجيب بإيراد لفظ أشهر وإن كان قد يطلب بما
 الشارحة تفصيل المعنى كما يأتي (قوله بإيراد لفظ أشهر) كأن يقال طائر أو طائر
 عجيب وكتب أيضا قوله بإيراد لفظ أشهر أي لفظ مرادف له أشهر منه كقوله ما الإنسان
 فيقال بشرا لمن يعرف معنى البشر دون الإنسان فليس المطلوب الإيذان بالمفهوم بأن تلاحظ
 ذاتياته لأعلى التفصيل على طريقة الحد ولهذا إذا لم يوجد لفظ أشهر يؤتى بما يدل على
 التفصيل من غير أن يقصد التفصيل سم وكتب أيضا قوله بإيراد لفظ أشهر وهذا هو
 التعريف اللفظي والمقصود منه تمييز المعنى الحاصل عنده عن غيره بأنه الموضوع له
 اللفظ وأنه المعنى الذي يريده فالمعنى حاصل غير ملتفت اليه وكان المعروف يقول للطالب
 المعنى الذي تريده هو هذا المعنى الحاصل عنده ولهذا استشكلوا كونه يفيد التصور
 فإن التصور حاصل كما قد علم والحاصل لا يحصل فالذي يفيد هو التصديق بأن هذا الاسم
 موضوع لهذا المعنى وأقول يمكن الجواب بأن مرادهم بكونه يفيد التصور أنه يفيد على
 وجه أن المعنى المتصور يفهم لفظ كذا أي أنه يلتفت النفس ويوجهها إلى تصور على
 هذا الوجه وهذا غير حاصل قبل (قوله أي حقيقة الخ) تفسير للماهية وفيه تنبيه
 على ما هو المختار عنده من أن الحقيقة والماهية شيء واحد هو ما به الشيء هو هو وقد يفرق
 بأن ما به الشيء هو هو باعتبار حقيقة حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن
 ذلك ماهية سم وفي القنري قوله أي حقيقة التي هو بها هو أشار إلى أن المراد بالماهية
 هنا الحقيقة أعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه
 التحقق بقريئة حكمه بتقديم مطلب هل البسطة عليه اه وكذا في سم عن عس
 (قوله التي هو) أي المسمى بها أي بالحقيقة أي بسببها هو أي ذلك المسمى فالنوع
 المخصوص من الحيوان مثلا إنسان بسبب الحيوانية والناطقة فالمسمى ملاحظ اجالا
 والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلاف السبب والسبب باعتبار الاجال والتفصيل وأما
 اختلاف المبدأ والخبر فبإطلاق المبدأ وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة المبدأ نوعا
 مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا (قوله
 بإيراد ذاتياته) الجنس والفصل وقد تذكر الرسوم مقام الحد ودوسعا يس وكتب أيضا
 قوله بإيراد ذاتياته وهي الكون الأول في الجزء الثاني والسكون عكسها أو الحركة كونان

كقولنا ما العنقاء طالبا أن
 يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه
 فيجيب بإيراد لفظ أشهر (أو ماهية
 المسمى) أي حقيقة التي هو بها هو
 (كقولنا ما الحركة) أي ما حقيقة
 مسمى هذا اللفظ فيجيب بإيراد
 ذاتياته

في مكانين في زمانين والسكون كونان في زمانين في مكان واحد (قوله وتقع هل) أي يتبع
السؤال بهل بين السؤال عما التي هي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية وكتب أيضا
قوله وتقع هل البسيطة الخ في هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التريض
أحدهما أن ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم
بل قد يطلب بناء على أن الأصل في اللفظ وضعه لمفهوم ماثم على تقدير تسليمه فأنما ذلك إذا
لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا وأما أن عرف أن له مفهوما ولولم يوقف على ما يعينه
في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانيهما أن شرح الاسم لا يهين أن يكون
بالاجمال حتى توسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يسئل عن تفصيل
مفهوم اللفظ ثم يسئل عن وجوده فلا يحتاج بعد إلى سؤال آخر الابهل المركبة التي يسئل
بها عن أحوال الشيء الزائدة على حقيقته وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره
المصنف اللهم إلا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم في
الجملة وأنه لا يسئل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود من عرق وقوله لجواز
أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ أي مع قطع النظر عن كون هذا المفهوم حقيقة
وماهية أولا فإذا سئل ثانيا عن وجوده وأجيب بالوجود عرف أنه حقيقة وماهية أمام
ملاحظة أنه حقيقة وماهية فلا يكون الابداع العلم بالوجود لاختصاص الحقيقة والماهية
بالموجودات فلا يكون البحث الثاني متجهاتد بروفي سم عن عرق الجواب عن البحث
الأول بما يخصه أن المراد أنه يستحسن السؤال أولا عن المفهوم اجالا بما في السؤال ثانيا
عن وجوده بهل البسيطة وان تعبير الشارح بالاستحالة في قوله لا من لا يعرف مفهوم اللفظ
استحال الخ تسمي فتدبر (قوله في الترتيب) أي في حال الترتيب أي ترتيب الطلب (قوله
الطبيعي) هو توقف الثاني على الأول لا على سبيل العلية وكتب أيضا قوله الطبيعي أي
العقلي نسبة للطبع بمعنى العقل اذهو المراعي للمناسبات خ ف وفي عرق ما يدل عليه
(قوله ثم وجود المفهوم في نفسه) أي بهل البسيطة (قوله ثم ماهيته وحقيقته) وتكرر
الرابع وهو السؤال عن حال بهل المركبة بعد السؤال عن ماهيته وحقيقته والحاصل أنك
تقول مثلا ما البشر فتجاب بإنسان ثم تقول هل هو موجود أولا فتجاب بوجود ثم تقول
ما ماهيته وحقيقته فتجاب بحيوان ناطق ثم تقول هل يعيش على أربع أرجلين ونحو ذلك
من الأحوال العارضة له (قوله لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي الاجمال علة
للترتيب (قوله ولا ماهية له) لأن الماهية المرادة هنا ما به الشيء بالمعنى المتعارف أعني
الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية أيضا بالمعنى المراد هنا فنرى (قوله والفرق
الخ) لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهة الاجمال والتفصيل فربما
يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان حقيقيا أو اسميا دفعه بقوله والفرق الخ
أه سيراى (قوله بين المفهوم) أي للعالم باللغة كما يأتي وقوله بالجملة أي الاجمال

(وتقع البسيطة هل في الترتيب بينهما
أي بين ما التي لشرح الاسم والتي
لطلب الماهية يعني أن مقتضى
الترتيب الطبيعي أن يطلب أولا
شرح الاسم ثم وجود المفهوم
في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لأن
من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال
منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم
ومن لا يعرف أنه موجود استحال
منه أن يطلب حقيقته وماهيته
اذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له
والفرق بين المفهوم من الاسم
بالجملة وبين الماهية التي تفهم من
الحد بالتفصيل

والباء للملابسة (قوله غير قابل) أى حقير بل هو عظيم أو المراد بالقليل الخفاء (قوله فهم) أى المباشرة سم (قوله ووقف الخ) أى اجمالا فيعلم ان سمع لفظ انسان أنه موضوع لنوع مخصوص من الحيوان (قوله المرتاض بصناعة المنطق) فيه ان الذاتيات انما تعرف بالعقل أو محض فرض العقل على الاصح فالمرتاض في صناعة المنطق لا يتقدم معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المرتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالوجودات) مرتبطة بقوله سابقا ومن لا يعرف انه موجود الخ وكتب أيضا قوله فالوجودات أى في نفس الامر وقوله لها حدود حقيقة أى ان علم وجودها واسمية ان لم يعلم (قوله لها حقائق) وهى الماهيات المركبة من الذاتيات مأخوذة باعتبار التحقق والوجود سم (قوله ومنهومات) أى صور في العقل مدركة من اللفظ بواسطة توضيح كتب اللغة سواء كانت مع الوجود أولا (قوله فلها حدود حقيقة) أى تدل على الحقائق وقوله واسمية أى لفظية تدل على المفهومات (قوله وأما المعدومات) أى أسماء المعدومات (قوله بحسب الذات) أى الحقيقة (قوله حتى الخ) تفريع على قوله لا يكون الا بعد أن يعرف الخ (قوله في أول التعاليم) هى منزلة الابواب (قوله انما هى حدود اسمية) فى الحنفية ما لم يخصص مع الايضاح انه كان عليه أن يتعرض فيما سبق لبيان انه قد يطلب بما الشارحة للاسم تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا أى تفصيل الموضوع له وأن جوابا حقيقيا قد حمله بحسب الاسم ليتضح بذلك ما ذكره هنا من أن الحدود الاسمية تصير حدودا حقيقية فان هذا لا يتضح بما تعرض له سابقا من انه يطلب بما الشارحة بيان مجمل المعنى فيجاب بإيراد لفظ اشهر اذا لا بد من التفصيل فى الحد الاسمى اه (قوله وأثبت وجودها) أى الخارجى (قوله صارت الخ) هذا كما غير مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا للأفراد لا ذاتيا فلا يمكن بعد اثبات الوجود أن يكون حدا حقيقيا لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجود فلا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقيا بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الأفراد ع سم (قوله تلك الحدود) أى التعاريف وقوله حدودا حقيقية أى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقيا (قوله وبين المعارض المشخص لذى العلم) قال فى الاطول الاظهر ان المطلوب عن المشخص من ذى العلم كقولنا من فى الدار فيجاب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالمشخص يعدل الى مفهوم كل منحصرفى الشخص وفى المقام بحث لان السائل يعرف مشخص زيد ويردد الكون فى الدار بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالمسألة وأم فى سؤال متردد بين الاشخاص فى الكون فى الدار اه ملخصا والجواب عنه انه ليس مطلوب السائل تصور مشخص زيدا باعتبار خصوصه حتى يتعرض بأنه

(قوله) بالعقل صوابه بالنقل اه
من هامش

غير قابل فان كل من خوطب باسم فهم فهم ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة وأما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالوجودات لها حقائق ومنهومات فلها حدود حقيقية واسمية وأما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد أن يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن عليها فى انشاء التعاليم انما هى حدود اسمية ثم اذ برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك ما ذكره فى الشفاء (و) يطلب (بين المعارض المشخص) أى الامر الذى يعرض

متصور له بل تصور شخص من في الدار زيد أو غيره وهو مجهول شخص من في الدار
 باعتبار هذا العنوان ولما كان التصديق بثبوت شيء لصاحب هذا الشخص بخصوصه
 تابعاً لتصور الشخص حكموا بأن هذه الكلمات اطلب التصور فقط تدبر (قوله
 المعارض) سواء كان ذلك المعارض علماً أو غيره كوصف عرق فالمراد بالمعارض الامر
 المتعلق به كما في الحنيفة (قوله الشخص) خرج المعارض العام كالفاحش والكاتب
 (قوله لذي العلم) عبر بالعلم دون العقل لمتناول الباري جل اسمه فخوف ربك يا موسى
 (قوله وتعينه) عطف تفسير (قوله فيجاب بزيد) ولا شك ان زيدا عارض للذات (قوله
 ونحوه مما ينفيد تشخيصه) كقولك الرجل الطويل الذي لقيته بالامس فجملة الجواب
 به من جهة أن المخاطب يفهم منه الشخص بسبب انحصار مجموع الاوصاف
 في شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات كذا في الاطول (قوله
 وقال السكاكي) أي في الفرق بين ما ومن وهو متبادل للتبديل السابق وهل هو قائل بما
 سبق ويزيد عليه هذا أولاً حرر رسم وعبارة الاطول عتب قوله تقول ما عندك الخ مانصه
 وهذا سؤال عن الجنس اجمالاً وقد يسئل عنه تفصيلاً فيقال ما الكلمة فيجاب بلفظ وضع
 لمعنى مفرد أو هذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى الاسم وقد يسئل عنه
 من حيث هو كذلك كما سمعت وحيث قال ما الانسان فيقال بشرف لم يزد المصنف بما ذكره
 على ما ذكره السكاكي الا تفصيلاً لما اندرج في بيانه اه فقابله لما قبله بالنسبة الى من
 فقط (قوله أي أي اجناس) فيه تسميح لان ما للجنس وأي لم يميزه لكن لما كان مما يميز
 الجنس يستشعر منه الجنس فسمي ما عندك بأي جنس عندك تسميحاً لانه لا يلزم جوابه ما والا
 فالجواب به عن أي هو أن يقال شيء مكتوب أو شيء عما قل أو شيء ملبوس ونحوه مما فيه ذكر
 المميز للجنس الموجود فافهم اه من عرق أي والجواب به عن ما كتب ونحوه كفرس
 وانسان (قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية) عبارة السكاكي وأما ما فلا سؤال
 عن الجنس تقول ما عندك الى أن قال وكذلك ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف
 وما الكلام فقد فصل بين قوله تقول ما الكلمة وبين ما قبله بقوله كذلك ولا بد لذلك من
 نكتة والذي يلوح من الشارح أنها للتبعية على أن ما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة
 تفصيلاً بالحد وما قبله سؤال عنها اجمالاً كذا في السبيل فأشار الشارح بقوله ويدخل الخ الى
 أن المراد بالسؤال بما عن الجنس ما يشمل السؤال عنه اجمالاً والسؤال عنه تفصيلاً وكتب
 أيضاً قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلاً بالحد اذ ليس المراد بالجنس الجنس
 المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على معتد (قوله أي أي اجناس
 الالفاظ هي) أي أي جنس من اجناس الالفاظ أي أي نوع من أنواع الالفاظ هي
 (قوله عن الجنس من ذوي العلم) أو غيرهم كما في الاطول وكتب أيضاً مانصه أراد بالجنس
 الجنس اللغوي الشامل للنوع لا المنطقي فقط (قوله وفيه) أي في كلام السكاكي بالنظر

(لذي العلم) فيقيد تشخيصه
 وتعينه (كقواننا من في الدار)
 فيجاب بزيد ونحوه مما يقيد
 تشخيصه (وقال السكاكي يسئل
 بما عن الجنس تقول ما عندك أي
 أي اجناس الاشياء) عندك
 (وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل
 فيه السؤال عن الماهية والحقيقة
 فهو ما الكلمة أي أي اجناس
 الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد
 موضوع (او عن الوصف تقول
 ما زيد وجوابه الكريم ونحوه و)
 يسئل (بمن عن الجنس من ذوي
 العلم تقول من جبريل أي ابشر
 هو ام ملك ام جني وفيه نظر) اذ
 لا نسلم انه لسؤال عن الجنس وانه
 يصح في جواب من جبريل أن
 يقال ملك

الى من فقط فان المنقول انه يستل عن المعارض الشخص كما مر وأرجع بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف فان المنطقيين قالوا لا يستل جماعن الصفات المميزة بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكي انها قد تخرج عن حقيقتهم اذ يستفهم بها عن الصفات من يس (قوله بل جوابه الخ) ولا يرد قوله

أنا انارى فقلت ممنون أنتم * فقالوا الجن قلت عواظلا

لان السائل اعتقد أنهم من جنس البشر وسأل عما يميزهم ككونهم من أى قبيلة فأجابوا بالجنس اشارة الى ان الاعتقاد خطأ وأنه لا ينبغي السؤال عن قال في الاطول وهناك نظر أقوى وهو أنه لو كان للسؤال عن الجنس لم يصح لمن قال لنا جاءنى انسان من هو مع شيوعه واصلح السؤال عن جهل جنسه وهو يحضر تلك عين هو اه (قوله عما يميز) يظهر

ان المراد عن موصوف ما يميز أى موصوف وصف يميز الخ ان قوله بعد أى ان نحن ام اصحاب محمد الخ فالسؤال عنه بأى الاشخاص الموصوفون بالكون كافرين أو الكون اصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألو عما يميز أى موصوف ما يميز وقوله مثل الكون تمثيل لما يميز

تأمل (قوله المتشاركين) الاقتصار على الاثنين بيان للاقل وأخذه والافهى تميز أحد المتشاركين أيضا سم بل واحد المتشاركين والمتشاركات (قوله يعمهما) تأكيد للاشتراك اذا لامر المتشارك فيه لا يكون الا كذلك هكذا فى الفري وغيره وقال

فى الاطول احترز به عن المتشاركين فى مال أو دار فانه لا يستل بأى عما يميزهما ما لم يجهلا تحت ما يعمهما ولو كان مفهوم المتشاركين فى هذا المال ولم تنبئه له السيد فقال فى شرح

المنتاح هو التأكيد التشارك ولا بد فى معرفة ما يميز فى بعض المواضع من فطانة فى قولك جاءنى زيد وعمر ولا أدري أيهما مات تقدم الامر الاعم الجاني أى لا أدري أى الجانبين تقدم اه (قوله أى الفريقين الخ) هو حكاية كلام المشركين لليهود وقد أجابهم اليهود بقوله

أنتم كذبا وافتراء (قوله وسألو) أى الكافرون وكتب أيضا قوله وسألو عما يميز عبارة ع ق فسألو عما يميز الفريق الذى ثبتت له الخيرية (قوله قائلين لهذا القول)

خال من الكافرين ولا حاجة اليه بل الاوضح حذفه راجع ع ق (قوله عن العدد) أى العدد المعين كما فى الرضى فلا يصح أن يجاب عن قولك كم رجلا فى البلد بألوف كذا

فى الاطول (قوله نحو رسول بن اسرائيل الخ) الآية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغي التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعانى الحقيقية كما لا يخفى أطول وأقول قول

الشارح فكتم عنها للسؤال الخ صريح فى بقاء كم على حقيقة استفهام الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات فنبه

توبيخهم بعدم اتعاطهم مع كثرة الآيات فلا يرد اعتراض الاطول (قوله فن آية يميزكم) وكم مفعول آيتناهم الثانى (قوله بزيادة من) أنكر الرضى زيادة من فى يميزكم الاستفهامية وقال لم أجده فى نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ومن لطائف الشارح أنه قال

بل جوابه مالت بأى بالوحى كذا
وكذا مما يفيد تشخيصه
(و) يستل (بأى عما يميز أحد

المتشاركين فى أمر يعمهما)
وهو مضمون ما أضيف اليه أى
(نحو أى الفريقين خير مقاما

أى أنهن أم أصحاب محمد)
صلى الله عليه وسلم فال مؤمنون
والكافرون قد اشتركا فى الفريقية

وسألو عما يميز أحدهما عن الآخر
مثل الكون كافرين قائلين لهذا
القول ومثل الكون أصحاب

محمد صلى الله عليه وسلم (و) يستل
(بكم عن العدد نحو رسول بن
اسرائيل كم آيتناهم من آية نبية)

أى كم آية آتيناهم أعشرين أم
ثلاثين فن آية يميزكم بزيادة من

في مقابلة وأقول سل بني إسرائيل كم آتيناكم من آية بيعة ويندفع كلام الشارح بأنه
تحتل الآية كم الخبرية على ما ذكره الزمخشري فلا يتم تسكاعليه ونحن نقول يجوز أن
تكون من زائدة في المفعول وتكون كم مصدرية أي كم مرة آتيناكم آية بيعة أطول وأجاب
الفتري بأن مراد الرضى عدم العثور على جوه من إذا لم ينصل بينه وبين كم بفعل متعد
كما دل عليه سياق كلامه وكتب أيضا قوله بزيادة من ظاهر في القول بأن من هذه زائدة
ويحتمل أن المراد أنه أتى به الفرض الفصل وهي لبيان أو التبيين كما قيل بهما أيضا كذا
في يس (قوله لما وقع من النصل الخ) فلو لم تر من لا تبس عيز كم عن فعل القول المتعدي
(قوله كما ذكرنا في الخبرية) الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية أن كم الاستفهامية
لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند
المخاطب وبما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول في كايه ما فلذا احتج إلى المميز
المبين المعدود ولا يحذف الدليل وأن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب
بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لأنه مخبر
والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى اللبيب
وغيره اه فتري (قوله ولكن الفرض الخ) يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقته من
غير استئالة لأن المقصود أصر النبي صلى الله عليه وسلم بالسؤال وسؤاله لا يستعمل سم
(قوله عن الحال) أي عن الصفة فهو أبدأ سؤال عن المسند أو عن الحال مثال الأول
كيف زيد ومثال الثاني كيف يقوم زيد أطول وكتب أيضا قوله عن الحال قال السيد
والفتري وحفظي أن السيد الجرجاني قبله بالحال النابتة دون المنتقلة سم (قوله
وبأين عن المكان) فاما أن يستل به عن المسند فتحوأين زيد وما عن الطرف فتحوأين
يسكن أطول وكذا في متى فتحو متى القتال ومتى يقدم زيد وكذا أيا وأنى (قوله ماضيا
كان أو مستقبلا) أي أو حالا وان أو هم اقتصار المصنف خلافة (قوله وبأين عن الزمان
المستقبل) قيل أصل أيا أي أو وان تحذف إحدى الياءين من أي والهمزة من أو ان
فصارا أي وان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارا يان ورد بأن كسر الهمزة فيه لغة
مستعملة وهو يأتي أن يكون أصله ذلك لأنه تقييل في مقام التخفيف اللهم إلا أن يقال
الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن يأتي التصرف
المذكور فتري (قوله قيل وقد تستعمل الخ) يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا في
مواضع التخييم كما قيل ويحتمل أن المراد أنها تستعمل للتخييم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر
كلام الخوئين اه ع ق (قوله أيا يوم القيامة) ولا بضر الأخبار بأيا عن يوم القيامة لأن
المراد السؤال عن زمان وقوعه إذا الكلام على تقدير المضاف أي أيا ووقوع يوم القيامة
فليس أخبارا بالزمان عن اليوم الذي هو كالجثة هنا وكذا الاشكال في السؤال عن زمان
وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان لأنه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال

لما وقع من الفصل بفعل متعد
كم ومعه كذا ذكرنا في الخبرية فكم
ههنا السؤال عن العدد ولكن
الفرض من هذا السؤال هو
التقريب والتوبيخ (و) يسأل
(ب) كيف عن الحال وبأين عن
المكان وبعني عن الزمان ماضيا
كان أو مستقبلا (و) بأين عن
الزمان المستقبل قيل وقد تستعمل
في مواضع التخييم مثل يسأل أيا
يوم القيامة

متى يوم لقائي بفلان لان المراد ما يقع فيه وأيضا يجوز أن يعتد بالاختصاص ظرفا للاعمال
 والعكس والتفخيم هنا ولو كان هذا الكلام حكاية عن الكافر الذي لا يعتد بوجود يوم
 القيامة فضلا عن تفخيمه انما يتحقق لان هذا السؤال يقوله بناء على اعتقاد المخاطب
 استهزاء وانكارا اه ع ق وقوله استهزاء أى بالمخاطب (قوله وأنى تستعمل الخ) يحتمل
 أن تكون حقيقة في الاستعمال فنكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازا في أحدهما
 ع ق وسيأتى في الشارح (قوله تارة) أى مرة بعد مرة على ما في الصحاح فالتقييد بتارة
 كالتقييد بكثير أطول (قوله بمعنى كيف الخ) وتجي بمعنى متى أيضا وهو كما جاء بمعنى
 كيف قال الرضى وفسر الآية بالمعنى الثلاثة أطول (قوله تخوفأوتوا حرثكم أنى شئتم)
 كان الاحسن التمثيل بقوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتهم التنظير صاحب العروس
 في تمثيل المصنف بأن انى فيه لو كانت استفهامية لاستفهامية لا كتفت بما بعدها لان من شرط
 الاستفهامية ان تكتفى بما بعدها قال والذي اختاره شيخنا أبو حيان أنها فى هذه الآية
 شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانية وجوابها محذوف وفي كونها
 استفهامية أو شرطية اشكال لان كلا من الاستفهامية والشرطية لها الصدارة فلا يعمل
 فيها ما قبلها من يس وكتب أيضا مانعه سبب نزولها أنهم كانوا يقولون من جامع امرأته
 من جهة دبرها فى قبلها كان الولد أحول سم (قوله على أى حال) أى من الاستفهام وغيره
 (قوله بعد أن يكون الخ) لان فى تعليق الامر بالآتيان بالحرث المناسب لمشر وعيته ما يشعر
 بعليته له فيقتضى ان تعمم حال الآتيان انما هو بعد ان يكون الماتى موضع الحرث
 فيقتضى عدم الاذن فى آتيان الادبار اذ ليست محل الحرث الذى هو طلب النسل ويؤيد ذلك
 أن الله تعالى قال فى الآية الاخرى فأتوهن من حيث أهركنم الله اذ يفهم أن ثم موضعا
 لم يؤمر بالآتيان منه وغير الدبر ما موريه اجما فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر اه ع ق
 وكتب أيضا قوله بعد أن يكون الماتى موضع الحرث أى وهو الفرج دون الدبر فى ذكر
 الحرث اشارة الى ذلك والمنع من الدبر خلافا للشبهة حيث أجازوا الآتيان فى دبرها سم
 (قوله الماتى) بفتح التاء وبكسرها وتشديد الباء (قوله موضع الحرث) فيه اشارة الى ان
 فى الآية حذف مضاف أى موضع حرثكم شبه الفرج بالارض التى تحرث والجماع بالحرث
 والماتى بالبذر والولد بالزرع (قوله ولم يجئ أنى زيد الخ) محترز قوله ويجب أن يكون
 بعدها فعل (قوله وقوله تستعمل) أى دون أن يقول وضعت (قوله ويحتمل أن يكون
 الخ) هذا يتعلق بقوله وأخرى الخ فقط سم وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه الخ
 عطف على يحتمل الاولى أى اشارة الى أنه يحتمل أن يكون معناه الخ كما يؤخذ من المطول
 وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه أين أى لاجموع من أين كما هو ظاهر كلام المتن
 وعبارة الامطول عقب قوله بمعنى من أين نحو أنى لك هذا ذهب جماعة الى أنها فى معنى من
 أين وآخرون الى أنها فى معنى أين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من أين ليمكن تطبيقه على أى

وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف
 ويجب أن يكون بعدها فعل
 (نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم)
 أى على أى حال ومن أى شئ
 أردتم بعد أن يكون الماتى
 موضع الحرث ولم يجئ أنى زيد
 بمعنى كيف (وأخرى بمعنى
 من أين نحو أنى لك هذا) أى من
 أين لك هذا الرزق الا فى كل يوم
 وقوله تستعمل اشارة الى أنه يحتمل
 أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن
 يكون فى أحدهما حقيقة
 وفى الآخر مجازا ويحتمل أن
 يكون معناه أين الا أنه
 فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة
 كما فى قوله

مذهب يراد فن قال الباء بمعنى في فقد خرج عن المصلحة ويؤيد كونه باهني أين مجي من أي
 كما في قوله * من أين عشرون لنا من أي * وههنا بحث شريف خفي عن البصائر لانه لطيف
 وهو أنه ليس شيء مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بشن المعاني فان حقائقه
 وظائف لغوية وحججاً زائفة من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقائقه
 من آيات ووقف معرفتها على معرفة الحقائق ~~التي~~ ^{التي} لم يذكر شيئاً منها ما ينبغي أن يقول وأما
 الاستفهام فلا اعتبارات لا تعرف الا بعرفه ما بين أدواته من التفصيل وقدين ذلك
 في النحو كما قاله في بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط اذ الفرق بينهما تحكم اه وقوله
 فلذا قال بهني من أين ليكن الخ أي فتقول المصنف انه يستعمل بهني من أين أي سواء كان
 ذلك من جهة الضمار من قبل أي أو من جهة ان بهني أي من أين مجملتها (قوله من أين)
 خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة عشرون وقوله من أي الظاهر أنه خبر حذف
 مبتدؤه وصفه بدليل ما قبله أي من أي عشرون لنا وهل يحتمل أن يكون تأكيداً
 بالمرادف لمن أين مع وجود الفصل من يس (قوله على ما ذكره الخ) متعلق بقوله أن يكون
 معناه الخ وفي ع قام لمخضه ان أي التي ليست بهني كيف تكون بهني من أين كما في الآية
 فتتضمن الظرفية والابتدائية وتكون بهني أي فقط كما في البيت فتتضمن الظرفية دون
 الابتدائية ويحتمل أن أي تكون بهني أي فقط دائماً الا أنها تارة يصرح عن معهما كما
 في البيت وتارة تقدر كما في الآية على ما ذكره بعض النحاة (قوله تستعمل) أي على
 سبيل المجاز المرسل (قوله بالاستبطاء) فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة
 اذ يجهل القليل وهي عن الاستبطاء فأطلق المسبب وأراد السبب ولو بسايط وقوله
 والتعجب فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام (قوله نحوكم دعوتان) مثل
 في الايضاح بقوله تعالى متى نصر الله (قوله في عدم ابصاره اياه) من ظرفية المطلق في
 المقيد اذا المراد في وقت عدم الخ وعلى كل فالمتعجب منه عدم ابصاره اياه وفيه أن التعجب
 منه يستدعي خفاء سببه فيصح الاستفهام عنه فلا محل لقوله ولا يخفى الخ لان ذلك
 في حال لا يخفى وكانه مبني على ان المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة
 أي شيء ثبت لي في حال كوني لا أرى الهدى أي أي حالة حصلت لي منعتني الرؤية
 (قوله عن حال نفسه) كأن المراد في مثل هذا المقام والافتقار يخفى على الشخص حال
 نفسه فسأل عنه كما رضى يسأل الطبيب ع س سم وكتب أيضاً قوله عن حال نفسه أي
 التي هو أدري بها كالتقييم فلا يرد أن المريض يسأل الطبيب عن حاله وكتب أيضاً قوله عن
 حال نفسه هي هنا المسألة التي قامت به وقت عدم رؤيته الهدى مع حضوره بحسب
 ظنه أو لا فكانت سبباً لعدم الرؤية هل هي غفلة بصره أو ستر شيء له عن بصره أو نحو ذلك
 كما يشير اليه قول الكشاف على معنى أنه لا يراه وهو حاضر الخ كما سيأتي بيانه تأمل (قوله

من أين عشرون لنا من أي *
 أو مقدرة كقوله تعالى أنى لك
 هذا أي من أي أي من أين على
 ما ذكره بعض النحاة (ثم ان هذه
 الكلمات) الاستفهامية (كثيراً
 ما تستعمل في غير الاستفهام) مما
 يناسب المقام بحسب معونة القرائن
 (كالاستبطاء نحوكم دعوتان)
 والتعجب نحو مالي لا أرى الهدى
 لانه كان لا يقرب عن سليمان عليه
 السلام الا بآذنه فلما لم يبصره في
 مكانه تعجب من حال نفسه في عدم
 ابصاره اياه ولا يخفى أنه لا معنى
 للاستفهام العاقل عن حال نفسه

(قوله) اذا المراد صوابه أو كما هو
 بهامش عن الشيخ البوляقي اه

وقول مبتدأ خبره قوله يدل الخ (قوله على معنى الخ) حاصله انه جائز بعد عدم رؤيته
مع حضوره متردد في سبب عدم رؤيته مع حضوره (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره
(قوله أو غير ذلك) ككونه خلفه (قوله ثم لاح له أنه غائب) أي لا على وجه القطع
بدليل قوله بعد كأنه يسأل عن صحة ملاح له سم (قوله فأضرب عن ذلك) تنبيه على أن أم
منقطعة (قوله يدل) في بعض النسخ لا يدل والمراد عليها لا يدل قطعا لاحتمال حمله على
معنى التعجب سم (قوله على أن الاستفهام على حقيقة) لا يخفى أنه ان كان الاستفهام
من نفسه فهو مجاز ويمكن أن يحمل عليه نسخة لا يدل وان كان من الحسان من لم يفتوا
سبب عدم رؤيته أيامه وحقيقة كما هو الظاهر وكتب أيضا ما نصه أي وقولهم لا معنى
للاستفهام العاقل عن حال نفسه غير مدرك لان ذلك في حال لا تخفى على صاحبها دون حال
تخفى ولا يبعد خفاء الحال التي قامت بسبب عدم رؤيته فماتت بسبب عدم الرؤيته على أن
الاصوب كما في سم تقرير الكشف بأن المسؤول عنه وجود حائل منع الرؤية أو غيبته وذلك
ليس حال نفسه فأمكن السؤال عنه (قوله والتنبيه الخ) أي لان الاستفهام عن الشيء
يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فإذا سلك طريقا واضح الضلالة بزعم المتكلم
كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات الى ذلك الطريق فإذا تنبه عليه ووجه ذهنه اليه
كان تنبيهه على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم
للتنبيه على كونه ضالا قاله السيد (قوله فأين تذهبون) اذ ليس القصد منه استفهام
سؤالهم بل التنبيه على ضلالهم وانه لا مذهب لهم ينجون به وكتب كثيرا ما يؤكده هذا
الاستعمال بالتصريح بالضللال فيقال لم ضل عن طريق القصدية هذا الى أين تذهب قد
ضلت فارجع وبهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يحل من الإنكار والنفي ع ق وكتب
أيضا قوله فأين تذهبون في استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال
مباغتان احدهما أن كونه ضالا لا أمر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية
ايهام أن المخاطب اعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه أطول
(قوله والوعيد) أي لان الاستفهام ينهيه على جزاء اساءة الادب وهو يستلزم وعيده
لاتصافه بها وقوله والتقرير أي لان الاستفهام يلزمه الحل على الاقرار بالمستفهم عنه
المعلوم للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الاقرار بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من
المتكلم فاستعمل في مطلق الطلب ثم في الطلب مع العلم وهو نفس التقرير (قوله ألم
أؤدب فلانا) في العدول عن الاستفهام عن الاثبات بأن يقول أؤدب فلانا الى الاستفهام
عن النفي ايهام ان المخاطب اعلمه نفي التأديب فلذلك أقدم على الاساءة وفيه من المبالغة
ما لا يخفى أطول (قوله اذا علم المخاطب ذلك) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك أطول (قوله
فلا يحمله) أي الاستفهام على السؤال أي الحقيقي وكتب أيضا ما نصه فاعلم المخاطب
بذلك قرينة على ما أريد بالاستفهام صارفة عن الحقيقة اه (قوله أي حل الخ) أي وليس

وقول صاحب الكشف نظر
سليمان الى مكان الهدى فلم
يبصر وقال مالي لأراه على معنى
انه لا يراه وهو حاضر لساتر
أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب
فأضرب عن ذلك وأخذ يقول
أهو غائب كأنه يسأل
عن صحة ملاح له يدل على أن
الاستفهام على حقيقة (والتنبيه
على الضلال فهو فأين تذهبون
والوعيد كقولك لمن يسئ الادب
ألم أؤدب فلانا اذا علم) المخاطب
(ذلك) وهو أنك أدبت فلانا فيفهم
معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله
على السؤال (والتقرير) أي حل
المخاطب على الاقرار

التقرير هنا بمعنى التحقيق والتثبت كما هو الاستعمال المشهور بدليل قول المصنف المقرر
 به وان صح كون الاستفهام للتقرير بهذا المعنى كما سيذكره الشارح اذ يصح أن يكون
 الاستفهام ليتقرر ويثبت الحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعي
 توجهه اليه واحضاره والجواب به (قوله بما يعرفه) فيه اشارة لما يأتي في أنت
 قلت للناس وأليس الله بكاف عبده (قوله ما حل) أي اللفظ وقوله على الاقرار به
 أي بدلوله (قوله في تقريره) أي المخاطب (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس
 بقية المتعاقبات نحو أرا كما جئت في التقرير بالحال والانسكار له وهكذا (قوله وقد يقال
 الخ) أي ولكن المراد ان قول بدليل قوله المقرر به (قوله بمعنى التحقيق) أي للنسبة
 وقوله والتثبت عطف تفسير (قوله بمعنى الخ) ينبغي أن يكون المراد أنه ان كان ضرب
 الخطاب مجهولاً لنفسه فالمقصود اخباره به على وجه التثبت أو معلوماً فالمتصور تثبت
 اعلامه بكونه معلوماً كما أنه يقول هذا معلوم قطعاً فلا تطمع في انكاره تأمل سم (قوله
 والانسكار) قال في الاطول العلاقة بين الاستفهام والانسكار بمعنى نفي الالباقية أن ما لا ينبغي
 مما لا يصدق بوقوعه في الماضي أو المستقبل بل يشك فيه والشك يستدعي الاستفهام
 فأفيد بالاستفهام أنه مما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانسكار بمعنى التاكيد فان الظاهر
 الكاذب وان ادعاء أحد لا ينبغي أن يصدق به غاية الامر الشك فيه فأفاد المستفهم ان غاية
 الامر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة
 عن وقوعه في أحد الأزمنة وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يقع يستلزم عدم توجه الذهن اليه
 المستدعي للجهل به المقتضى الى الاستفهام عنه أو نفي الاستفهام عنه يستلزم الجهل به
 المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادعاء أنه مما لا ينبغي أن
 يكون واقعاً وقس على هذا حال الانكار بمعنى التاكيد (قوله كذلك) حال من
 الانكار واسم الاشارة راجع للتقرير (قوله أغبر الله تدعون) قاله عامة مسلم والمنكر
 كون المدعو غير الله (قوله أي بإيلاء الخ) بيان للمراد من التشبيه (قوله في قوله) أي
 امرئ القيس وقامه * ومسحونة زرق كآيات أغوال * المشرف في سيف قال أبو عبيدة
 نسب الى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدفن من الريف يقال سيف مشرف
 ولا يقال مشارف لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل
 المشرف منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط والمنسوبة
 المهدوة وصفها بالزرقه لادلالها على صفاتها وكونها مجلوة فخرى (قوله والفاعل) أي
 الغوى (قوله أغبر الله اتخذوليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل اتخاذ فلا
 يتعلق به انكار (قوله وأما غير الهمزة الخ) جواب عما يقال ما الحكمة في تقييد المصنف
 بالهمزة (قوله لكن لا تجرى الخ) أي لكونه انما يستعمل في شيء مخصوص من ملاحل
 انما هي لطلب التصديق فاذا استعملت لانكاراً والتقرير فاعلم ان الانكار والنسبة

بما يعرفه والجلالة اليه (بإيلاء المقرر
 به الهمزة) أي بشرط أن يذكر
 بعد الهمزة ما حل للمخاطب على
 الاقرار به (كما مر) في حقيقة
 الاستفهام من إيلاء المسؤل عنه
 الهمزة تقول أضربت زيداً
 في تقريره بالفعل وأنت ضربت
 في تقريره بالفاعل وأزيد اضربت
 في تقريره بالمفعول وعلى هذا
 القياس وقد يقال التقرير بمعنى
 التحقيق والتثبت فيقال أضربت
 زيداً بمعنى أنك ضربه البتة
 (والانسكار كذلك نحو غير الله
 تدعون) أي بإيلاء المنكر الهمزة
 كالفعل في قوله

أيقنني والمشرق مضاجعي *
 والفاعل في قوله تعالى أهدم
 يقسمون رحمة ربك والمنفعل
 في قوله تعالى أغبر الله اتخذوليا
 وأما غير الهمزة فيجب التقرير
 والانسكار لكن لا تجرى فيه

أو التقرير به أو لا تكون لأنكار فهو الفاعل أو التقرير به لكونه لا يستعمل في التصور
 كما سبق (قوله هذه التفاصيل) أي كون المقربة أو المنكر الفعل أو الفاعل الخ (قوله
 ومنه الخ) فصله عما قبله عن أطول الكلام عليه بعض طول (قوله أي الله كاف) قال في
 المعنى ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح لما كان معناه شرعنا ومثله ألم يجذبني
 فأوى اه أي ولو كان الاستفهام على حقيقة لم يصح العطف لازوم عطف الخبر على
 الإنشاء (قوله لأن أنكار النبي نفي) هذه صغرى للكبرى التي ذكرها المصنف بقوله ونفي
 الخ (قوله للتقرير بما دخله النبي) قال الحنفيد وهذا لا ينافي ما سبق من أن المقربة يجب أن
 يلى الهمزة لأن معناه إذا أريد تقرير الفعل مثالي الهمزة الفعل لا الفاعل أو المفعول
 وقس على ذلك تقرير غيره اه وإذا حمل وجوب إيلاء المقربة الهمزة على هذا المعنى كان
 كما فلا حاجة إلى كونه غير كلى كما فعل سم (قوله فالتقرير لا يجب الخ) أي وقول المصنف
 سابقا والتقرير بإيلاء المقربة الهمزة ليس كإياد وكذا قوله والانسكار كذلك كما سيبيء سم
 (قوله من ذلك الحكم) أي الحكم الداخلة عليه الهمزة أي مما يتعلق به إثباتا كما في
 الآية السابقة ونفيا كما في الآية (قوله إثباتا ونفيا) راجع لقوله بما يعرفه (قوله
 وعلمه) أي على التقرير بما يعرفه المخاطب نفيا (قوله أي بما يعرفه عيسى) هو أنه لم يقل
 اتخذوني الخ (قوله لإبانه قد قال ذلك) ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل
 مع أن الذي ولى الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لإبانه قد قال ذلك
 دون غيره بس (قوله صورة أخرى) ضابطة أن يليها معمول الفعل المنكر ثم يعطف عليه
 بأم أو غيرها (قوله فهو أزيد الخ) هذا المثال فيه المتقدم المفعول ومثله الفاعل المعنوي
 فهو أزيد ضربك أم عمرو وكذا غيرهما نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار والمدار على
 انحصار الفعل في الملابس المنكر سواء كان واحدا أو متعددا مرذدا كذا في الأطول
 (قوله لمن يرد الخ) أي مقولا لمن الخ (قوله من غير أن تعتقد) على صيغة الخطاب دون
 الفصيحة والالكان لغو لأنه لازم التردد بالهمزة وأم ولغات شرط اعتقاد المتكلم الحصر
 أيضا مع أنه لا بد منه إذ لا يلزم من أنكار المفعولية أنكار الفعل بدونه أطول وكتب أيضا
 ما نصه المراد أنه يعتقد عدم تعلقه بغيرهما (قوله فإذا أنكرت تعلقه بهما) فيه إشارة إلى
 أن المنكرات ابتدأ هو المفعول لأن من حيث كونها متعلقة الفعل وأن أنكارهما من هذه
 الحقيقة يستلزم أنكار الفعل لأنهما محله ونفي المحل يستلزم نفي أطال فأنكارهما من هذه
 الحقيقة للتوسل إلى المقصود بالذات وهو أنكار الفعل كذا في سم (قوله لأنه لا بد له من
 محل يتعلق به) أي وقد انحصر في زيد وعمرو وقد نفيت عنهما فلم يبق الفعل من أصله وبهذا
 الاعتبار صار أنكارا متعلقا كناية عن أنكار أصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال
 الكتابات وعلى هذا قوله تعالى قل آلذين حرّم أمّ الأنثيين أم ما اشتملت عليه أرحام
 الأنثيين فإن الغرض أنكار أصل التحريم لما في بطون الأنعام وليس فيما يبطنون الأنعام

هذه التفاصيل ولا تكثر كثرة الهمزة
 فلهذا لم يبحث عنه (ومنه) أي من
 محي الهمزة للأنكار (أليس
 الله بكاف عبده أي الله كاف) لأن
 أنكار النبي نفي له (ونفي النبي
 إثبات وهذا) المعنى (مراد من
 قال أن الهمزة فيه للتقرير) أي لمل
 الخطاب على الإقرار (بما دخله
 النبي) وهو الله كاف (لأن النبي)
 وهو ليس الله بكاف فالتقرير
 لا يجب أن يكون بالحكم الذي
 دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه
 الخطاب من ذلك الحكم إثباتا
 أو نفيا وعليه قوله تعالى أنت قلت
 للناس اتخذوني وأتى الهين من
 دون الله فإن الهمزة فيه للتقرير
 بما يعرفه عيسى عليه السلام من
 هذا الحكم لإبانه قد قال ذلك فافهم
 وقوله والانسكار كذلك دل على أن
 صورة أنكار الفعل أن يلى الفعل
 الهمزة ولما كان له صورة أخرى
 لا يلى فيها الفعل الهمزة أشار إليها
 بقوله (ولأنكار الفعل صورة
 أخرى وهي فهو أزيد اضربت أم
 عمرا لمن يرد الضرب بينهما) من
 غير أن تعتقد تعلقه بغيرهما فإذا
 أنكرت تعلقه بهما فقد نفيت عن
 أصله لأنه لا بد له من محل يتعلق به

محال ومحترم كما عليه الكفوة من ع ق وراجع (قوله والانسكار اما للتوبيخ) ظاهره أن
الانسكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة داخلة في هذه الاقسام كقوله
أعز الله تدعون فيجوز أن يكون للتوبيخ أي لا ينبغي أن يكون ونحو قوله أيقظني الخ
للتكذيب في المستقبل أي لا يكون هذا وهكذا سم (قوله أي ما كان ينبغي) هذا في
الماضي (قوله فان العصيان واقع) أي فلا يكون الانسكار فيه للتكذيب (قوله فعناء
التحقيق) أي تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحرام في هذه الجملة سم وكتب أيضا مانعه
لمسبق من أن التقرير يطلق بهذا المعنى وكتب أيضا قوله فعناء التحقيق والتثبيت أقول
ما المانع من أن يقصد به التقرير بمعنى الحيل على الاقرار اذا اقتضى المقام اعتراف
المخاطب واقراءه بالعصيان لغرض من الاغراض (قوله أولا ينبغي أن يكون) أي هذا
الامر الذي أنت أي المخاطب بصدده وصددها بقائه ع ق وكتب أيضا مانعه هذا في
الحال والاستقبال والتوبيخ على المستقبل من حيث التصميم عليه وان كان ليس واقعا
وأما في الحال والماضي فظاهر (قوله أن يكون) يشمل الحال والاستقبال لان اذا
دخلت على ناسخ لا تخصه بالاستقبال (قوله أو للتكذيب الخ) قال ابن يعقوب بعد
توضيحه المقام وقد بين بما تقر بأن التوبيخ يشارك التكذيب في النفي ويختلفان في أن
النفي في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانباء ومدخولها واقع أو كالأواقع
وفي التكذيب متوجه لنفس مدخولها فمدخولها غير واقع فافهم اه وكتب أيضا قوله
أو للتكذيب أي تكذيب مدعى الشيء المنكر وقوله لئلا مدعى أي ولو على سبيل الفرض
والتنزيل كما في ع ق (قوله أفاصلناكم) أي خصصكم (قوله أي لم يفعل ذلك) أي
لم يخصصكم بالبين ويتخذ من الملائكة بنات كما هو معتقدكم تعالى عن الولا مطلقا ع ق
(قوله أو في المستقبل) أي والحال كما في الاطول وكأنه سكت عنه لانه أجزأ من الماضي
والمستقبل (قوله أن أنزلكموها) بضم الميم الجمع مشبهة لاتصالها بضمير متصل وهل ضمها
حينئذ واجب أو راجع مع جواز السكون الأصح الثاني وعليه سيبويه ويونس وقرئ
أن أنزلكمها بالسكون أفاده يس (قوله على قبولها) أي قبول الهداية بتباعد الشرع أو
قبول الحجة بالعمل بالشرع التي دلت عليه فالكفرة ادعوا أنهم يلزمون ما يكرهون أو نزولوا
منزلة من ادعى ذلك لنفسه لم يرسل حرسا لا ينبغي في زعمهم من ع ق (قوله ونفسركم) من
باب ضرب من ادفع المنكره (قوله والحال الخ) الظاهر أنهم امتدوا كدلتا استلزمه العامل أي
أن أنزلكم المفسر بأن أنزلكم اذا لازم على الشيء يقتضي كراهته (قوله بمعنى لا يكون هذا
الالزام) لان هذا الحكاية عن نوح عليه السلام وهو لم يؤمر بقتال قومه وعبارة ع ق بمعنى
انما عشر الرسل لا يقع ما ذلك الالزام وانما علينا البلاغ لا الكراه اذا كراه في الدين
وهذا يناسب عدم الامر بالجهد اذ المراد في الالزام بالجهد لان في التكليف بالقبول
اذا تكلف به واقع فلا يصح نفيه اه ملخصا لكونه واقعا لا يصح نفيه قال الشارح

(والانسكار اما للتوبيخ أي ما كان
ينبغي أن يكون) ذلك الامر الذي
كان (نحو أعصيت ربك) فان
العصيان واقع لكنه منكر
وما يقال انه للتقرير فعناء التحقيق
والتثبيت (أو لا ينبغي أن يكون)
أي ان يحدث ويتحقق مضمون
ما دخلت عليه الهمزة وذلك
في المستقبل (نحو أنه يصيب ربك)
بمعنى لا ينبغي أن يتحقق العصيان
(أو للتكذيب) في الماضي (أي
لم يكن فهو أفاصلناكم ربكم بالبين)
أي لم يفعل ذلك (أو) في المستقبل
أي (لا يكون فهو أن أنزلكموها)
أي أن أنزلكم تلك الهداية أو الحجة
بمعنى أنكرهكم على قبولها ونفسركم
على الاسلام والحال أنكم لها
كارهون بمعنى لا يكون هذا الالزام

بمعنى أنك ربهكم الخ وكتب أيضا قوله بمعنى لا يكون الخ وفي هذا تأليف لهم (قوله والتمكم)
وهو الاستهزاء والسخرية ع في وكتب أيضا قوله والتمكم إذا الاستهزاء بهم يتسبب عن
الجهل والجهل بالشئ قد يتسبب عنه التهمك والسخرية (قوله اختلفوا الخ) التحقيق
من الخلاف انه ان كان العطف بحرف مرتب كتم والقاء وحتى فعطف كل على ما قبله
وان كان بحرف غير مرتب كالواو أو أو أم فعطف الجميع على الاول وكتب أيضا ما نصه
قال شيخ مشايخنا السيد علي الحنفى الضرير وفائدة الخلاف تظهر في نحو زيد مرتبه
وبعمر ووخالد فان جعلت خالد اعطنا على ضمير انخفض وجب اعادة الجار عند غير ابن
مالك وان جعلته عطفا على عمرو لم يجب اعادة الجار اتفاقا (قوله اصلواتك تأمر لك) ففي
هذا التركيب مجاز لغوى في الهمزة وعقل في اسناد تأمر لك الى ضمير صلواتك ع ق
(قوله أن تترك ما يعبد آباؤنا) وبقية الآية أو أن تفعل في أموالنا ما نشاء وهو عطف
على ما يعبد لا على ان تترك لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون نعم من قرأ تفعل
ونشاء بالتاء فالعطف على ان تترك من يس (قوله الهز والسخرية) أى بشعب
أو بالصلاة كذا في الاطول وكتب أيضا ما نصه فكأنهم يقولون لا قرب لك توجب
اختصاصك بأمرنا ونهينا الا هذه الصلاة التي تلازمها وليست هي ولا أنت بشئ ع ق
(قوله والتحقيق) لأن الاستهزاء يقتضى الجهل والجهل بالشئ ربما يتسبب عنه تحقيره
والتحقير جعل الشئ حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيرا وربما يحدد
محلهم ما وان اختلفا مفهوما ما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما من
الآخر كما في ع ق (قوله مع أنك تعرفه) أى تعرف هذا المشار اليه (قوله والتحويل) أى
التنطيط والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض ع ق وكتب
أيضا قوله والتحويل قالوا ان التحويل يقتضى العظمة وشأن العظيم المهال عدم ادراكه
ويلزمه أن يجهل بالفعل ويتسبب عنه الاستفهام (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق
واما المراد تنطيط أمر فرعون والتحويل بشأنه وهو مناسب هنا لأنه لما وصف عذابه
بالشدة زيادة في الامتنان على بني اسرائيل بالانجاء منه هو لبشأن فرعون وبين فظاعة
أمره لم يلد ذلك ان العذاب المنهي منه غاية في الشدة حيث صدر عن هوشديد الشكيمة
عظيم العقوبة كأنه يقول نجيناهم من عذاب من هو غاية في الشدة والعنف والفساد وناهين
بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التحويل بشأن فرعون هو غاية تأنيده
العذاب الذي نجاهه بنو اسرائيل أكدا أمره زيادة في تعريف حاله وتحويل عذابه بقوله
تعالى انه كان الخ اه (قوله وصف الله) أى في قوله ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب
المهين لدلالة ذلك على شدة وفظاعته (قوله العذاب) أى عذاب فرعون (قوله زادهم)
أى الخطابين (قوله أى هل تعرفون من هو) أى هل تعرفون الذي هو في ذلك غاية
خبر هو محذوف فليس القصد حقيقة الاستفهام وقوله في فرط عتوه أى في حال انصافه

(والتمكم) عطف على الاستهزاء
أو على الإنكار وذلك أنهم اختلفوا
في أنه إذا ذكر معطوفات كثيرة
ان الجميع معطوف على الاول
أو كل واحد عطف على ما قبله
(نحو اصلواتك تأمر لك أن تترك
ما يعبد آباؤنا) وذلك ان شعيبا
عليه السلام كان كثيرا الصلاة وكان
قومه إذا رأوه يصلى تضاحكوا
فقصدوا بقولهم أصلاواتك
تأمر لك الهز والسخرية لاحقيقة
الاستهزاء (والتحقير نحو من
هذا) استحقاقا بشأنه مع أنك
تعرفه (والتحويل كقراءة ابن
عباس رضى الله عنه ولقد نجينا بني
اسرائيل من العذاب المهين من
فرعون بل انظر الاستفهام) أى من
بفتح الميم (ورفع فرعون) على أنه
مبتدأ ومن الاستفهامية خبره
أو بالعكس على اختلاف الرايين
فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها
وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله
العذاب بالشدة والفظاعة زادهم
تحويلا بقوله من فرعون أى هل
تعرفون من هو في فرط عتوه

وَشِدَّةُ شَكِيمَتِهِ فَمَا ظَنُّكُمْ بِهِذَابُ يَكُونُ
 الْمَعَذَابُ بِهِ مِثْلُهُ (وَلِهَذَا قَالَ أَنَّهُ
 كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ) زِيَادَةُ
 تَعْرِيفِ حَالِهِ وَتَهْوِيلُ عَذَابِهِ
 وَالِاسْتِبْهَادُ نَحْوُ أَنِّي لَهُمُ الذِّكْرَى فَإِنَّهُ
 لَا يَجُوزُ زَجْلُهُ عَلَى حَقِيقَةِ الِاسْتِفْهَامِ
 وَهُوَ ظَاهِرٌ بِلِ الْمَرَادِ اسْتِبْهَادُ أَنْ
 يَكُونَ لَهُمُ الذِّكْرَى بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ
 (وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ)
 أَيُ كَيْفَ يَذْكُرُونَ وَيَتَعَذَّبُونَ وَيَقْنُونَ
 بِمَا وَعَدَهُمُ مِنَ الْإِيمَانِ عِنْدَ كَشْفِ
 الْعَذَابِ عَنْهُمْ وَقَدْ جَاءَهُمْ مَا هُوَ
 أَعْظَمُ وَأَدْخَلَ فِي وَجُوبِ الْأَذْكَارِ
 مِنْ كَشْفِ الدِّخَانِ وَهُوَ مَا ظَهَرَ عَلَى
 يَدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مِنَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ مِنَ الْكِتَابِ
 الْمَجْزُوعِ غَيْرُهُ فَلَمْ يَذْكُرُوهُ وَأَعْرَضُوا
 عَنْهُ (وَمِنْهَا) أَيُ مِنْ أَنْوَاعِ
 الطَّلَبِ (الْأَمْرُ) وَهُوَ طَلَبُ فَعَلٍ
 غَيْرِ كَفٍ
 (قَوْلُهُ) الَّذِي هُوَ مِنْ عِلَامَاتِ الْقِيَامَةِ
 الْخَفِيَّةِ أَنَّ الدِّخَانِ الْمَذْكُورَ هُنَا لَيْسَ
 الْمُرَادُ بِهِ الَّذِي هُوَ مِنْ عِلَامَاتِ
 السَّاعَةِ بَلْ هُوَ الدِّخَانُ الَّذِي وَقَعَ
 لِقَرِيشٍ حِينَ دَعَا عَلَيْهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ بِالْجَدْبِ

بِفِرْطِ الْعَتُورِ الشَّكِيمَةِ جَلَدٌ يَجْهَلُ عَلَى أَنْفِ الْفَرَسِ وَهُوَ كَنَافَةٍ عَنْ شِدَّةِ ظُلْمِهِ وَتَكْبِيرِهِ وَتَجْبِيرِهِ
 (قَوْلُهُ) فَمَا ظَنُّكُمْ بِهِذَابِ الْخُ (هُوَ) أَخَوْفُ وَأَشَدُّ وَفِيهِ نَجِيمٌ كَمَنْ مِنْهُ فَلْيَتَشَكَّرُوا وَكُتِبَ
 أَيْضًا مَا نَصَّهُ لِأَنَّهُ اكْتَسَبَ الْفُطَاعَةَ مِنَ أَعْمَالِهِ مِنَ الْعَذَابِ وَنَحْوِهِ خِصَابًا لَكُمْ بِالْعَذَابِ نَفْسَهُ
 (قَوْلُهُ وَلِهَذَا) أَيُ لِلتَّهْوِيلِ (قَوْلُهُ مِنَ الْمُسْرِفِينَ) فِي عَمَوَّةٍ فَكَيْفَ حَالُ الْعَذَابِ الَّذِي
 يَصْدُرُ مِنْ مِثْلِهِ عَقِ (قَوْلُهُ زِيَادَةُ الْخُ) تَعْلِيلٌ لِلْقَوْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ تَعْلِيلِهِ بِقَوْلِهِ وَلِهَذَا قَالَ الْعَلَّةُ
 الْأُولَى عِلَّةً لِمَطْلَقِهَا وَالْعَلَّةُ الثَّانِيَةُ عِلَّةٌ لِمَقْتِدِهَا بِالْعَلَّةِ الْأُولَى (قَوْلُهُ وَتَهْوِيلُ عَذَابِهِ) أَشَارَ بِهِ
 إِلَى أَنَّ تَعْرِيفَ حَالِهِ مِنْ حَيْثُ تَهْوِيلُهُ (قَوْلُهُ وَالِاسْتِبْهَادُ) أَيُ عِدَا النَّبِيِّ بَعِيدًا عَقِ وَكُتِبَ
 أَيْضًا مَا نَصَّهُ إِذَا بَعْدَ يَقْتَضِي الْجَهْلُ وَهُوَ يَقْتَضِي الِاسْتِفْهَامَ وَكُتِبَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ الْفَرْقُ
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ الِاسْتِبْهَادِ أَنَّ الِاسْتِبْهَادَ مَعْلَقَةٌ غَيْرُ مَتَوَقَّعَةٍ وَالِاسْتِبْهَادَ مَعْلَقَةٌ مَتَوَقَّعَةٌ غَايَتُهُ أَنَّهُ
 بَطِيءٌ فِي زَمَنِ انْتِظَارِهِ أَهْ وَلَا تَخْصُرُ مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ الْجَمَازِيَّةَ فِيمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ فَإِنَّ
 مِنْهَا مَا مَيَّزَهُ كَالْأَمْرِ بِخَوْفِهِ لَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ أَيُ أَسْلَمُوا وَالزَّجْرُ نَحْوُ أَتَفْعَلُ كَذَا أَيُ الزَّجْرُ
 وَالْهَرَضُ نَحْوُ أَلَا تَنْزِلُ كَمَا فِي سَمِ (قَوْلُهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ وَقَدْ جَاءَهُمُ الْخُ) إِذَا جَلَّ الْجَلَّةُ الْحَالِيَّةُ
 تَنَافَى الْجَمَلِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ الْحَقِيقِيِّ عَقِ (قَوْلُهُ أَيُ كَيْفَ يَذْكُرُونَ الْخُ) كَيْفَ هُنَا لَيْسَتْ
 مُسْتَفْهَمًا بِهَا عَنِ الْحَالِ حَتَّى يَرُدَّ أَنَّ مَقْتَضَاهُ أَنَّ هُنَا مَعْنَى كَيْفَ مَعَ أَنَّهُ يَلِيهِ أَفْعَلُ
 حِينَئِذٍ يُولَمُ بِهَا هُنَا أَفْعَلُ بَلْ هِيَ بِمَعْنَى مَنْ أَيْنَ وَلَوْ قَالَ لَكَ أَنْ أَوْضَحَ وَقَدْ عَرِضَ عَقِ بِذَلِكَ فَقَالَ
 كَأَنَّهُ قِيلَ مَنْ أَيْنَ لَهُمْ التَّذْكَرُ وَالرَّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ وَالْحَالُ أَنَّهُ جَاءَهُمْ رَسُولٌ يَعْلَمُونَ
 أَمَانَتَهُ فَمَقُولُوا وَأَعْرَضُوا عَنْهُ بِمَعْنَى أَنَّ الذِّكْرَى بَعِيدَةٌ عَنْ حَالِهِمْ أَهْ ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى تَفْسِيرِ
 الشَّارِحِ بِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ مَعْنَوِي أَيُ بَانَ حَاصِلُ الْمَعْنَى وَأَقُولُ بِصَحِّهِ أَنْ يَكُونَ وَلِيهِ أَفْعَلُ
 تَقْدِيرًا أَيُ كَيْفَ يَكُونُ لَهُمْ الذِّكْرَى فَلَا اعْتِرَاضَ (قَوْلُهُ مِنْ كَشْفِ الدِّخَانِ) الَّذِي هُوَ
 مِنْ عِلَامَاتِ الْقِيَامَةِ وَكُتِبَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ رَوَى أَنَّ حَذِيفَةَ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الدِّخَانُ فَقَالَ
 عِلَالٌ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ عِكْثٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَيْسَ لَهُ أَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيُعَذِّبُهُ كَهَيْئَةِ
 الزَّكَامِ وَأَمَّا الْكَافِرُ فَهُوَ كَالْكِرَانِ يُخْرِجُ مِنْ مَخْرَجِهِ وَأَذْنُهُ وَدَبْرُهُ أَهْ فَتَرَى (قَوْلُهُ
 الْأَمْرُ) هُوَ بِالْمَعْنَى الْمُرَادُ هُنَا يَجْمَعُ عَلَى أَوَامِرٍ وَمَعْنَى الْفَعْلِ اللَّغْوِيُّ عَلَى أُمُورٍ وَكُتِبَ
 أَيْضًا قَوْلُهُ الْأَمْرُ الْمُنَاسِبُ هُنَا أَنْ يَرَادَ بِالْأَمْرِ الْأَمْرُ اللَّفْظِيُّ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَنْشَاءِ لَغْوٌ
 وَهُوَ لَفْظِي "لَا الْأَمْرُ النَّفْسِي" عَلَى مَا عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ وَالتَّعْرِيفُ الْمَذْكُورُ لِلْفِظِي
 لَا النَّفْسِي إِذَا لَمْ يَحْتَاجْ عَلَيْهِ إِلَى زِيَادَةٍ قَوْلُهُ غَيْرُ كَفٍ لِأَنَّ الطَّلَبَ النَّفْسِيَّ لِلْفَعْلِ هُوَ الْأَمْرُ
 اصْطِلَاحًا وَلَوْلَا عَلَيْهِ لَا تَدْعُ الْفَعْلَ وَنَحْوَهُ وَطَلَبُ التَّرْكِ نَهْيٌ وَلَوْلَا عَلَيْهِ كَفٍ وَاتَّرَكَ
 وَنَحْوَهُ وَزِيَادَةُ مِنْ زَادَ بِنَاءً عَلَى إِرَادَةِ النَّفْسِيَّ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِغَيْرِ كَفٍ اصْطِلَاحًا مِنْهُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ
 مِنْ عَقِ (قَوْلُهُ طَلَبِ) جَنْسٌ خَرَجَ عَنْهُ الْخَبَرُ وَالْإِنْشَاءُ غَيْرُ الطَّلَبِ وَقَوْلُهُ فَعَلٌ خَرَجَ بِهِ النَّهْيُ
 بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ طَلَبٌ تَرْكٌ وَقِيلَ هُوَ طَلَبُ الْكَفِ فَزَادَ غَيْرُ كَفٍ لِيُخْرِجَهُ وَقَوْلُهُ عَلَى جِهَةِ الِاسْتِعْلَاءِ
 خَرَجَ بِهِ الدَّعَاءُ وَالْإِلْتِمَاسُ وَالْمُرَادُ غَيْرُ كَفٍ عَنِ الْفَعْلِ الْمَأْخُوذَةِ مِنْهُ الصِّغَةُ فَدَخَلَ نَحْوُ

كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذة منه الصيغة وكذا نحو كف عن الكف
عن القتل لانه غيره متعلقا بقدر راجع عى وقوله لانه غيره متعلقا فى سم عن عس
توجيه المغايرة بأن الكف الذى اشتقت منه الصيغة مطاوب حصوله وهذا الكف الثانى
مطاوب عدمه فيكون غير الاول وان أشبهه فى جنس الكفية فيصدق أن الكف اطلب
فعل غير كف عن الفعل الذى اشتقت منه صيغة الاقتضاء اه ولو قيدوا بالاخراج النهى
طلب الفعل بكونه بغير لابل التقييد بكون الفعل غير كف بأن قالوا اطلب فعل بغير لالم يرد
ما ورد على قولهم غير كف وكتب أيضا قوله طلب فعل الخ لا يرد عليه التخصيص اذا وقع
على جهة الاستعلاء لعدم شرطه فيه وان صحبه (قوله على جهة) أى طريق
الاستعلاء أى عند نفسه عاليا سواء كان عالما حقيقة أولا والتقييد بكون التهر يف
للأمر بلانزاع والافا المختار عند الاشعري وأتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعقوبة
قال أكثر الشافعية وان كان الجهور على اعتبار الاستعلاء فى حقيقة الامر كما فى يس
(قوله واختلّفوا فى حقيقة الخ) هل هى اطلب الجازم أو مطلق اطلب او غير ذلك انظر
عق (قوله اختلافا كثيرا) فقليل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر المشترك
بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما ما لا باحة وقيل للأذن المشترك بين الثلاثة
والاكثر على أنها حقيقة فى الوجوب كذا فى المطول والاطول (قوله قال المصنف الخ)
أى ولم يجزم بشئ وأشار الى ما هو أظهر عند العقل لقوة امارته (قوله أن صيغته) أى
الامر والاضافة بيانية أى الصيغة التى هى الامر لان الكلام فى الصيغة كما تقدم
لا فى الكلام النفسى على ما عند الأصوليين اذ لا يناسب هنا عق (قوله من المقترنة
باللام) قضيته ان الصيغة الفعل لا اللام وعليه فقولهم لام الامر أى اللام المقترنة بصيغة
الامر فالاضافة لادنى ملازمة قال عق ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو
الادل (قوله رويديكرا) رويديكرا اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى أمهل ويكون
مصدرا منصوبا نصب المصادر المأمور بهما مصغرا تصغير الترخيم والاصل اروادام مصدر
أرود فيقال رويديكرا أى أروده أى أمهله وقد يكون صفة نحو سارواسيرارويديا وقد
يكون حالا نحو ساراقوم رويديا واذا اتصل به الكاف نحو رويديك عرافه واسم فعل
بمعنى أمهل لا غير أفاده القنرى (قوله مادل الخ) أى لخصوص فعل الامر والمضارع
المقرون بلام الامر على ما اشتهر (قوله اسما) كرويديوكالمصدر فى نحو ضربا زيدا كذا
فى يس (قوله موضوعه اطلب الفعل) ظاهره ولوندا مع أن الجهور على أنه حقيقة
فى الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عده الندب من الاعتبار
الآتية مع أنه أحق بالعدم من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعه
للقدر المشترك بين الوجوب والندب كذا فى القنرى (قوله استعلاء) قال عق
فيما سأتى وأورد على اشتراط الاستعلاء فى معنى الامر قوله تعالى حكايه عن فرعون

على جهة الاستعلاء وصيغته
تستعمل فى معان كثيرة فاختلّفوا
فى حقيقة الموضوعه هى
اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل
مفيدة لا تطع بشئ قال المصنف
(والاظهر أن صيغته من المقترنة
باللام نحو يحضر زيد وغيره نحو
أكرم عمرا ورويديكرا) فالمراد
بصيغته مادل على طلب فعل غير
كف استعلاء سواء كان اسما أو
فعلا (موضوعه اطلب الفعل
استعلاء)

ماذا تأمرون فقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعمال لان فرعون لا يرى استعماله
 في الطلب المتعلق به من غيره لا دعائه الالهية (قوله أي على طريق طلب العلق) كان
 فيه اشارة الى نصب استعماله بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على
 حذف مضاف أي طلب استعماله (قوله طلب العلق) هذا على أن السين والفاء للطلب
 وقوله وعد الخ اشارة الى أنهم ما لعد كما تقول استحسنتم هذا الامر أي عددته حسنا ففي
 كلامه اشارة الى صحة الوجهين وكان الاوضح في هذه الاشارة العطف بأوتدبر ثم رأيت
 في الاطول عبراً وهو يؤيدنا (قوله لتبادر الفهم) يرد عليه أن الجواز الراجح يتبادر
 ولا يدل ذلك على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال ويجاب بأن التبادر
 في الجازان افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا يراد لان التبادر في الحقيقة لا يقتصر الى
 القرينة وان لم يقتصر فيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية عرق وكتب أيضاً قوله لتبادر الفهم
 الخ لا يقال تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع في الاستدلال به على الوضع دور لانا
 نقول هو لا يتوقف الاعلى معرفة مطلق الوضع لا على خصوص الوضع الذي يتضمن
 الفرق بين الحقيقة والجواز لان سلم أن معرفة مطلق الوضع تفيد معرفة الحقيقة لصحة أن
 تدرك أن هذا المنظم موضوع لكذا ولولم تعلم كون الوضع بالقرينة أو لا فالتبادر بكثرة
 الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلاً حقيقة دون ذلك تأمله من عرق (قوله وقد
 تستعمل غيره) لعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع
 ارادة معنى الامر فجازوا الافكاكية ولا يخفى عليه أن مباحث الامر كاستفهام ليس
 من فن المعاني وليس منه الانكسار العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا أثر له فيما
 ذكره أطول (قوله كالأباحة) وتناقض التخيير الذي له نحو هذا التركيب بأن لا يجوز
 الجمع بين الامرين في التخيير دون الاباحة وظاهر كلامه أن مفيد الاباحة هو الصيغة
 لا حرف او وكأنه على هذا قرينة وعند الخو بين أن مفيد الاباحة او التحقيق أن
 المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد الشيتين مثلاً وما وراء
 ذلك من جواز الجمع بينهما ما وتر كهما فبالقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة
 الموجبة لاستعمال انقطعت في مطلق الاذن العام فهو من استعمال الاخص في الاعتم
 مجاز امر سلا وهذه العلاقة ولو كانت عامة تقوى اعتبارها في المباح بالقرائن اه عرق
 (قوله جالس الحسن أو ابن سيرين) قد اشتهر هذا المثال في الاباحة وسره غير ظاهر
 لانه بانندب أشبهه اذ لا يتوهم منع مجالسهما حتى يحتاج الى الاباحة أطول (قوله
 والتهديد) العلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد
 لا يصدق الامع المحترم والمكروه عرق (قوله وهو أعم) أي بحسب الوجود مع تباين
 الحقيقة على تفسيره بالإبلاغ وبحسب الحقيقة على كلام الصحاح تأمل وكتب أيضاً
 قوله وهو أعم من الانذار لان جماعته جعلوه قسماً آخر ومثاله قل

أي على طريق طلب العلق وعد
 الامر نفسه عالياً سواء كان عالياً
 في نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند
 سماعها) أي سماع الصيغة (الى
 ذلك المعنى) أعني الطلب استعماله
 والتبادر الى الفهم من أقوى
 امارات الحقيقة (وقد تستعمل)
 صيغة الامر (غيره) أي غير طلب
 الفعل استعماله (كالاباحة نحو
 جالس الحسن أو ابن سيرين)
 فيجوز له أن يجالس أحدهما أو
 كليهما وان لا يجالس أحداً أصلاً
 (والتهديد) أي التخويف وهو أعم
 من الانذار لانه ابلاغ مع
 التخويف

تمتعوا فان مصيركم الى النار فوله تعالى ذلك امر ابلاغ هذا الكلام المخوف الذي عبر عنه بالامر وهو تمتع فيكون امر بالانذار من يس (قوله وفي الصحاح الخ) الذي في الصحاح في باب الراء الانذار هو الابلاغ ولا يكون الا في التخويف هذا كلامه وعبارة بعضهم الانذار ابلاغ التخويف تأمل من يس وعبارة المصباح انذرت الرجل الذي ابلاغته اياه يتهدي الى مفعولين وأكثر ما يكون في التخويف كقوله تعالى وأذرههم يوم الآزفة ثم قال وأذرت به بكذا فنهذ به مثل أعلمته بفعله وزنا ومعنى فالصلة فارقة بين الفعلين اه وفي القاموس انذره بالامر أعلمه وحذره وخوفه في ابلاغه اه وفي المحلى على جمع الجوامع بعد التمثيل للانذار بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار مانصه ويفارق التهديد بذكر الوعيد اه قال شيخ الاسلام أي لو جوبذ كره مع الانذار وفرق أيضا بأن التهديد التخويف والانذار ابلاغ المخوف منه وبعضهم لم يفرق بينهما اه (قوله مع دعوة) أي صريحة والا فالتهديد يتضمن الدعوة الى ما يهدد عن المخالفة فيه (قوله اعملوا ما شئتم) أي فسترون مناماً أمامكم فهو يتضمن وعيداً مجمل ع (قوله والتعجيز) أي اظهار العجز والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد في متعلقاتهما فان التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات ع (قوله بسورة) صادق بأقل سورة وأقل سورة سورة السكوتر فهي أقل ما وقع به التحدي وهي ثلاث آيات فيكون أقل ما يقع به التحدي ثلاث آيات هكذا نصوا قال استاذنا وهو لا يجي على مذهب الشافعي القائل ان البسملة من السورة فعليه يكون أقل المتحدى به أربع آيات لاثلاثة لان سورة السكوتر حينئذ أربع آيات لاثلاثة وقد يقال لاهل العلماء حتى من يقول ان البسملة من السورة ثبت عندهم ان أقل ما تحدى به أقصر سورة بدون بسملتها سم (قوله لكونه محملاً) انظر مع جواز التكليف بالمحال وعبارة ع (قوله لا يقال لم لا يكون من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالمحال وهو جائزاً وواقع لانا نقول القرآن هنا تعين ارادة التعجيز لاقامة الحجة عليهم في ترك الايمان اه (قوله متعلق بقأتوا) فيكون ظرفاً لغوا (قوله والضمير له بدنا) أي مثل عبدنا في كونه امياً لا يقرأ ولا يكتب ومن على هذا ابتدائية وقوله أو وصفة لسورة فيكون مستقراً وقوله والضمير لما نزلنا ومن عليه تبعضية مشوبة ببيان وقوله أو له بدنا ومن عليه ابتدائية من ع (قوله أو له بدنا) وأمكن يراد على هذا مثل عبدنا مثله في مطلق البشرية أي من غير شرط الامة لجزال كل انظر ع (قوله يقتضي الخ) فلهذا يهين على هذا التقدير الاول أن يكون الضمير عائداً له بدنا ولا يخفى ان هذا انما يتم بناء على أن إجماز القرآن لكونه خارجاً عن طوق البشر واما ان ينسأ على أنه في طوقهم وصرفوا عنه لم يقتضه هذا ع (قوله ثبوت مثل القرآن الخ) لأن معنى العبارة على هذا التفسير انما هو مثل القرآن بسورة (قوله بشهادة الذوق) أي واستعمال البلغاء واعتباراتهم (قوله اذا التعجيز)

وفي الصحاح الانذار تخويف
مع دعوة (نحو اعملوا ما شئتم)
لظهور ان ليس المراد الامر بكل
عمل شأنا (والتعجيز نحو قأتوا
بسورة من مثله) اذ ليس المراد
طلب ايمانهم بسورة من مثله
لكونه محملاً والظرف أعنى قوله
من مثله متعلق بقأتوا والضمير
له بدنا وصفة لسورة والضمير لما
نزلنا أو له بدنا فان قلت لم لا يجوز
على الاول أن يكون الضمير لما نزلنا
قلت لانه يقتضي ثبوت مثل القرآن
في البلاغة وهما الطبقة بشهادة
الذوق اذا التعجيز

أى على هذا الاحتمال وقوله عن الماتى به هو السورة أى عن الاتيان بها أى مع وجود
 الماتى به والماتى منه أيضا على ما يقتضيه هذا الاحتمال (قوله باعتبار انتفاء الوصف)
 هو كونها من المثل أى انتفاء ذلك الوصف فى الواقع لانتفاء المثل فالمعنى أنهم عاجزون
 عن الاتيان بسورة متصفة بكونها من مثله لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة تاتى
 الواقع وليس ذلك الا لانتفاء المثل من أصله اذ لو ثبت اثبت الوصف لسورة منه تأمل
 واعلم ان جعل المجز عن السورة باعتبار انتفاء الوصف لانه الواقع والا فالعجز عن الشئ
 الموصوف صادق مع انتفاء كل من الشئ والوصف ومع انتفاء أحدهما (قوله فليكن)
 أى عند جعله متعلقا بتأتوا وترجميع الضمير لما نزلنا (قوله فليكن التمييز باعتبار
 انتفاء الماتى منه) كما تقول اثنى برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد
 فلا يوجد رجليها ولا جناحها من عرق بخلاف قولك اثنى من العنقاء برجل فانه
 يقتضى بحسب الاستعمال وجود العنقاء وكتب أيضا مانصه أى فلا يقتضى ثبوت المثل
 (قوله احتمال عقلى لا يسبق الى الفهم الخ) أى بخلاف كون التمييز باعتبار انتفاء الوصف
 فانه سائغ كثير بل القيود محط القصد كما سبق وعبرة عرق لأن المجوز عنه حينئذ
 أى حين اذ جعل الجار والمجرور وصف السورة هو السورة الموصوفة بصفة هى
 كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم أن الذى يفهم من مثل هذا الكلام
 عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده
 بوصفه كما يقال اثنى بثوب طيبوس للأمر بغيره يوم الامر بوجوده واستغنى القدرة عليه
 أو لعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه فيلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد
 كما يقال اثنى بثوب فيه أربعة ذراعا والقرض أن لا ثوب موصوف بهذا الوصف
 بخلاف ما تقدم يعنى تعليق الجار والمجرور بشأ أو ارجاع الضمير لما نزلنا فيتعين أن
 يكون لعدم القدرة عليه مع وجود كليهما (قوله والتسخير) فيه أيضا اهانة لكن
 لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الاهانة يعنى بالتسخير دون الاهانة أفاده سم
 وكتب أيضا مانصه التسخير نقل الله الشئ من حالة الى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد
 كان موجودا التكوين ابرازه من العدم الى الوجود ويحتمل أن يكون التكوين أعم
 بأن يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أى التبديل من حالة الى
 أخرى فيها مهانة وذلل عرق (قوله خاسئين) أى مطرودين (قوله والاهانة) العلاقة
 بين الامر والتسخير والاهانة مطلق الازام فان الوجوب الزام للمأمور به والتسخير
 والاهانة الزام الذلل والهوان والصيغة فيها محتمل أن تكون انشاء أى اظهارا لمعناها
 أو اخبارا بالخقارة والمذلة فكأنه قيل على هذا هم بحيث يقال فيهم انهم اذ لا محققون
 مسوخون وكونهم الاخبار فى الاهانة أظهر منه فى المسخ فتأمله عرق (قوله اذ ليس
 القرض الخ) تعابيل المحذوف أى ليس الامر فى الاتيين على حقيقة اذ ليس الخ (قوله

انما يكون عن الماتى به فكأن
 مثل القرآن ثابت لكم مجزوا
 من أن يأتوا منه بسورة بخلاف
 ما إذا كان وصف السورة
 المجز عنه هو السورة الموصوفة
 باعتبار انتفاء الوصف فان قلت
 فليكن التمييز باعتبار انتفاء الماتى
 منه قلت احتمال عقلى لا يسبق
 الى الفهم ولا يوجد له سائغ فى
 اعتبارات البلاغ واستعمالاتهم
 فلا اعتداد به وبعضهم هنا كلام
 طويل لا طائل تحته (والتسخير
 نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
 نحو كونوا حجارة أو حديد) اذ
 فهو كقولنا ان يطالب منهم
 ليس القرض أن يطالب منهم
 وكونهم قردة أو حجارة لعدم
 قدرتهم على ذلك

لكن في التسخير الخ) استدلوا على قوله لهدم قدرتهم فانه يفهم منه الاشتراك فربما
 يتوهم الاشتراك من كل وجه (قوله اذا المقصود قلة المبالاتهم) أي لا حصول الفعل
 (قوله في الاباحة) التي تستلزم ان الامر يستعمل فيها أيضا قال ع ق والا قرب ان
 الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة وتحتل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على
 بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل
 منهما ما تضاد ايجاب أحدهما وتزيدا لابيحة بعلاقة مطلق الاذن وكتب أيضا قوله
 في الاباحة شروع في الفرق بين التسوية والاباحة كان سائلا سأل وقال له أحدهما
 لازم لا آخر في الفرق (قوله والتقى) العلاقة فيه وفيما بعده مطايع الطلب (قوله
 ألا انجلي) المراد بالانجلاء الانكشاف والاصباح ظهور ضوء الصباح ع ق
 وكتب أيضا قوله ألا انجلي لا يبعد أن يقال الياء رد لما هو أصل اذا الضرورة ترد الكلمة
 الى أصلها ولا يصح أن يكون اشباع الكسرة كياء أمثل لانه لا تكتب الياء الحاصلة من
 الاشباع أطول (قوله بأمثل) أي أفضل لان الهجاء دائم لا يلاونها (قوله اذ ليس
 الغرض طلب الانجلاء من الليل الخ) لا يبعد أن يجعل من ظرافة الشعر اه ب جعل
 الليل بمنزلة انسان متعصب يجري على البخل بالنفع للشاعر فلا ينبغي لاعتقاده ان
 الانجلاء أنفع له فيقول له انجل بصبح فانك أخطأت وليس الاصباح أي الصبح منك
 بأمثل أي أفضل فلا تتجاوز عادتك لاعتقادك الخطأ أطول (قوله من تباريح)
 بالحاء المهملة أي شدائد والجوى هو الحرقه وشدة الوجد من حزن أو عشق (قوله
 ولا استطالته تلك الليلة) أي عتته تلك الليلة طويلة جدا (قوله على سبيل التضرع)
 المراد به الخضوع والافه والطلب بخضوع فيحصل تكرار (قوله والالتماس)
 ويسمى بالسؤال أيضا يس (قوله لمن يساويك) هل المراد في نفس الامر أو ولو بحسب
 زعم المتكلم وهل المرجع العرف يس أي على أن المراد في نفس الامر (قوله قد سبق
 ان الاستعلاء الخ) أي عند قول المصنف موضوعه لطلب الفعل استعلاء (قوله
 من المساوي) أي في نفس الامر (قوله بل من الادنى أيضا) قال ع ق وظاهر
 ما تقر ان مناط الامرية في الطلب هو الاستعلاء ولو من الادنى ومناط الدعاء فيه
 التضرع والخضوع ولو من الاعلى كالسيد مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقة
 ومناط الالتماس فيه المساوي مع نفي التضرع والاستعلاء لكن ذكر في المطول ان
 الالتماس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ الى حدته في الدعاء وعلى ما تقر اذا صدر
 الطلب من الاعلى الى الادنى كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسلم بواحد
 منها وهو بعيد اه وقوله من الاعلى الى الادنى مثله العكس كما عبد مع سيده (قوله
 حقه الفور) المراد من الفور وجوب تعجيل المأمور به في أول أوقات الامكان ومن
 التراخي جواز تأخير عنه لا وجوبه حتى لو أتى به فيسه لا يعتد به اذا قائل به فالتقابل

لكن في التسخير يحصل الفعل أعني
 صيرورتهم قردة وفي الاهانة
 لا يحصل اذا المقصود قلة المبالات
 بهم) والتسوية نحو اصبروا أولا
 اصبروا) ففي الاباحة كان
 الخطاب توجههم أن الفعل
 محذور عليه فأذن له في الفعل
 مع عدم الخرج في الترك وفي
 التسوية كانه توجههم ان أحد
 الطرفين من الفعل والترك انفع
 له وأرجح بالنسبة اليه فرفع ذلك
 وسوى بينهما (والتقى نحو
 الأيها الليل الطويل ألا انجلي)
 بصبح وما الاصبح منك بأمثل *
 اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من
 الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه
 يتمنى ذلك تخلفا عما عرض له
 في الليل من تباريح الجوى
 ولا استطالته تلك الليلة كانه
 لا طماعة له في انجلائها فلهذا
 يحمل على التقى دون الترحي
 (والدعاء) أي الطلب على سبيل
 التضرع (نحو رب اغفر لي
 والالتماس كقولك لمن يساويك
 رتبة افعل بدون الاستعلاء)
 والتضرع فان قيل أي حاجة الى
 قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن
 يساويك قلت قد سبق أن الاستعلاء
 لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق
 من المساوي بل من الادنى أيضا
 (ثم الامر قال السكاكي حقه
 الفور لانه الظاهر من الطلب)

باعتبار القمدين جميعا فترى وكتب أيضا ما نصه صرح السكاكي بذلك في النهي فيكون
 كذلك الدعاء والالتباس كذا في الاطول ولم ينقل المصنف عنه ذلك في النهي لأن
 القورية فيه مسلمة (قوله عند الانصاف) لا عند الحجة والجدال (قوله كما في الاستنهاض
 والدعاء) فإن حقه ما بانفاق القور في الاستنهاض انما يراد الجواب بالمستفهم عنه
 فوراً وفي الدعاء انما يراد اقبال المنادى كذلك وهذا مقولاً مثبت اذ اللغة انما تثبت
 بالنقل لا بالقياس (قوله وتبادر الفهم الخ) هذا على اطلاقه لا يصح لانه اذا كان
 بالهطن يتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كأن يقال قم واقعداً وثم اقعداً وفاقعداً ويحتمل
 أن يكون داخلاً في قوله وفيه نظراً أطول (قوله بعد الامر بخلافه) أي وقيل فعل
 خلافه (قوله بخلافه) أي بضمة كما يظهر من التمثيل ع ق (قوله الى تغيير الامر
 الاول) أي تغيير المتكلم الامر الاول بالثاني ع ق (قوله دون الجمع واردة التراخي)
 أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر
 أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وما هو هذا يعلم أن
 الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع فأحد الامرين أو كلاهما على
 التراخي ويلزم تغيير الاول كونه على الفور حيث غيرت بما يعقبه فيثبت به المطلوب من
 كونه على الفور ع ق ثم قال بعد انما قدرنا جواز التراخي لأن القول المتقابل
 للفور جواز التراخي باردة مطلق الطلب لأن حقه الدلالة على التراخي فالذي يقول به
 المقابل هو أنه لمطلق الطلب الصادق بالفور والتراخي اه وعبارة غيره قوله واردة
 التراخي أي ودون جواز ارادة التراخي (قوله واردة التراخي) أي تراخي أحد
 الامرين اللازم للجمع (قوله فان المولى الخ) علة لتبادر الفهم الى التغيير (قوله حتى
 المساء) أي الى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدأ او المناسب هنا ان مبدأها عتب
 ورود الصيغة (قوله وفيه نظر) أي في قوله حقه الفور والنظر فيه راجع الى النظر
 في دليله أو في كل من دليليه نظر أطول (قوله لا نسلم ذلك) أي الظهور والتبادر
 (قوله عند خلق المقام عن الترائن) واما المثال المذكور ففيه قرينة على القورية
 وهي قوله حتى المساء المقته في مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعني قول السيد اضطلع
 (قوله النهي) الاصل فيه القورية والدوام الاقرينة ونزع السكاكي في الدوام
 (قوله طلب المكف عن الفعل) لم يقل أو تركه مراعاة للقول الثاني الا في اشارة
 الى ضعفه بقطع النظر عنه هنا ثم ان التعريف شامل لنحو كف مع انه أمر فلا بد من
 زيادة مدلول عليه بغير انظف نحو كف أو مراعاة الحمية في التعريف راجع ع ق
 (قوله وله حرف واحد) نبيه بتقديم الظرف على حصر لا الجازمة في النهي أطول
 وكتب أيضاً قوله وله حرف واحد الاولى وله صيغة واحدة ليعلم ان ليس له صيغة
 أخرى كما انه ليس له حرف آخر أطول (قوله وهو لا الجازمة) فيه اشارة الى ردمن قال

عند الانصاف كما في الاستنهاض
 والدعاء (وتبادر الفهم عند
 الامر بشئ بعد الامر بخلافه
 الى تغيير الامر) الاول (دون
 الجمع) بين الامرين (واردة
 التراخي) فان المولى اذا قال له بعله
 قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطلع
 حتى المساء يتبادر الفهم الى انه
 غير الامر بالقيام الى الامر
 بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام
 والاضطجاع مع تراخي أحدهما
 (وفيه نظر) لانا لا نسلم ذلك عند
 خلق المقام عن الترائن (ومنها)
 أي من أنواع الطلب (النهي)
 وهو طلب المكف عن الفعل
 استعماله (وله حرف واحد وهو
 لا الجازمة في نحو لا تفعل وهو
 كالامر في الاستعلاء) لانه
 المتبادر الى الفهم

(موجب النهي)

ان لا النافية تجزم اذا صلح قبلها كي نحو حجة لا يمكن له على حجة واليه ذهب ابن مالك
 للسمع من العرب قال ابنه تقول العرب ربطت الفرس لا تنقلت وأوثقت العبد لا يفر
 حكي القراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم أربطه فترجزم
 على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه خالف فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين يس
 (قوله الجازمة) أي لفظا أو محلا نحو لا تفعلن يا زيد لا تضر بن يا هندات (قوله في غير
 طلب الكف) الاضافة للعهد أي لغير الطلب استعلاء بأن يكون لا طلب أصلا أو طلب
 بدون استعلاء وكلامه يقتضي ان النهي حقيقة في الطلب المذكور الأعم من التحريم
 والكرهية كما يقتضي كلامه سابقا ان الأمر حقيقة فيما يحجب الإيجاب والندب والجمهور
 على أن النهي حقيقة في التحريم والأمر حقيقة في الإيجاب (قوله أو الترك) أي عدم
 الفعل بناء على انه يكلف بعدم الفعل بناء على القدرة عليه بسبب القدرة على التلبس بعدم
 النهي لان عدم متحقق حينئذ ولا يستدعي تقدم الشعور بخلاف الأول فانه يستدعي
 تقدم الشعور بالكفوف عنه فلا يفعل مقتضى النهي الامن استشعر النهي فتركه
 فلا يمثل النهي من لم يفعل النهي ذاهلا عنه وحينئذ فيلزم ان لا يقال الامتناع شرط
 للشواب وأما انتفاء الاثم فيكفي فيه عدم الفعل وعلى الثاني وهو ان المكاف به عدم الفعل
 يكون من لم يفعل النهي آتيا بمقتضى النهي ولكن لا بد في الشواب من النية المستلزمة
 للشعور ثم قولهم ان كف دواعي النفس يحصل بشغلها بالضديطل عن لاداعية له كالانبياء
 وأيضا حاصل كف الدواعي عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل
 القول الآخر فقد عاد الأمر الى أن القدرة في النهي بسبب التلبس بالضد مطلقة والاثم
 ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهي ولو بلا شعور والشواب لا بد فيه من النية على كلا
 القولين ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثاني وان الخلف بينهما لا يظهر له ثمة بينة
 تأمله من ع ق وقوله أي عدم الفعل أي وما يشعربه الترك من القصد غير مراد لكن
 في العروس عن الاصوليين ان الترك فعل هو الكف فينبغي التعبير بغير الترك وقوله ثم
 قولهم ان كف الخ وارد أيضا على من قال كالشارح ككف النفس عن الفعل
 بالاشتغال بأحد اضداده أو ككف أيضا مانعه فيحصل الامتناع بالترك عافلا على
 الثاني دون الاول وينبغي على الاول أن لا يكون الغافل مخالفا للنهي بل واسطة ولا اثم
 أو هو مخالف والاثم لا يحصل على الخالفه مطلقا بل بشرط أفاده سم (قوله وهو نفس أن
 لا تفعل) أي عدم الفعل يقدم فيه ما قدمناه عن العروس (قوله كالتهديد) أي
 التخويف (قوله وكالدعاء والالتماس) أو ودعاؤه انه لا يصح التمسك به بالاستعمال
 صيغة النهي في غير طلب الكف أو الترك لان في كل منهما طلب الكف أو الترك
 الا انه ليس على وجه الاستعلاء وأجيب بأن الاضافة في قول المصنف طلب الكف
 أو الترك للعهد أي الطلب الذي مع الاستعلاء وغيره صادق بما لا طلب فيه كتمثال المصنف

(وقوله يستعمل في غير طلب الكف)
 عن الفعل كما هو مذهب البعض
 (أو طلب الترك) كما هو مذهب
 البعض فانهم قد اختلفوا في أن
 مقتضى النهي كف النفس عن
 الفعل بالاشتغال بأحد اضداده
 أو ترك الفعل وهو نفس أن لا
 تفعل (كالتهديد كقولك لا تفعل
 لا يمثل أمرك لا تمثل أمري)
 وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر

وما فيه طالب لاستفهامه كمال الشارح كذا في سم والعلاقة بين النهي والدعاء
والالتماس مطلق الطلب (قوله وهذه الاربعة) أي ما صدق قائم بالامتنعوماتها
(قوله يجوز تقدير الشرط بعدها) فيه بحث لانه ان أريد به جواز تقدير الشرط
بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتماس في قوله ويجوز في غيرها القرينة
مع أنهم ما في سلك الامر لان الحاجة جعلوا التقدير في جواب الامر والنهي وهما اشتمالهما
عندهم وان أريد انه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل
أطول وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها بأن يقتصر على السببية فيتعين
الجزم فان لم تقتصر وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب ما يليق
كذا في يس وكتب أيضا ما نصه انما قال يجوز لانه يجوز أن يرفع ما بعدها على
الاستئناف ولو صح كونه جوابا ثم الشرط المقتدر انما نفس مضمون المذكور
واما لازمه وقدم مثل لما قدر فيه اللازم في التثنية بقوله كتولا ليتلى الخ ع ق وكتب
أيضا قوله تقدير الشرط بعدها أي مع ادائه ولا بد من ذكر هذا التثنية لان تقدير
الشرط قد يتقيد عن تقدير ادائه نحو الناس يجوزون بأعمالهم ان خيرا ولو قال
تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون
تقدير الشرط واعلم ان هذه الاربعة قرائن للحذف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييده
مع غيرها بوجود القرينة في قوله بعدها وفي غيرها القرينة ليس للاستغناء معها عن القرينة
بل لان الحذف معها لا ينقل عن القرينة لانها تنقسم اقراش ولا يذهب عليك ان حذف
الشرط من مباحث الایجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام
أطول ملخصا وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها أي ان وقع بعدها ما يصلح جزاء
لذلك الشرط المقسود كما يؤخذ من الامثلة (قوله بان المضمرة) وقيل الجواب مجزوم
بنفس التثنية والاستفهام والامر والنهي من غير حاجة لتقدير شرط أصلا لان كلامها
في معنى الشرط وقيل مجزوم به انما بينها عن ذلك الشرط وهما متقاربان من ع ق وقوله
وقيل الجواب مجزوم بنفس التثنية الخ هذا القول هو ما صرح به في العروس وعزاه لابن
مالك ونسبه للخليل وسيبويه يس (قوله أي ان أرزقه) الاولى أي ان يكن لي لانه
المفهوم من الطلب وقوله أي ان تعرف فيه الاظهر أي أن أعرفي لان السبب هو المعرفة
سواء كان تعريف المخاطب أو بدونه لا يقال هذا التقدير لا يعلم كل استفهام فانه لا يجري
في قولك أنت كرمي أكرمك فانه لا يصح أن التقدير ان تعرفني أو أن أعرف أكرمك
أكرمك بل ان تكرمني أكرمك لانا نقول السببية بين ما بعد الطلب والمطلوب في الاستفهام
الفهم فالعلم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقتدر الشرط وان تفرع على
المفهوم أطول وقوله لانه المفهوم من الطلب أي الجملة الطليعية اذ معناها ليت مالا

(وهذه الاربعة) يعني التثنية
والاستفهام والامر والنهي
(يجوز تقدير الشرط بعدها)
وايراد الجزاء عقيبها مجزوم ما بان
المضمرة مع الشرط (كتولا) في
التثنية (ليتلى مالا أنفقته) أي ان
أرزقه (أنفقته) (و) في الاستفهام
(أين بيتك أزرلك أي ان تعرفني)
أزرلك (و) في الامر (أكرمك)
أكرمك أي ان تكرمني (أكرمك
(و) في النهي

كأنني (قوله لا تشقني) من باب ضرب ونصير كما في القاموس (قوله وذلك) أي
التقدير (قوله على الكلام الطلبي) بخلاف الكلام الخبري فإن الحامل عليه إفادة
المخاطب مضمونه أولاً ولم يضمنه (قوله مقصود المتكلم لذاته) أي وهذا نادر وقوله
أو لغيره أي وهذا هو الغالب من عرق فإن قيد بجواب نحو أكرمك كان
مقصود الغير فإكرام المخاطب للمتكلم مقصود لأجل إكرام المتكلم للمخاطب وإن عرى
عن القيد احتمل واحتمل (قوله لتوقف) علة لقوله أو لغيره أي أو مقصود المتكلم
لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أي لازم له إذا الشرط هو التعاقب ويلزمه
التوقف والتعلق (قوله الطلبي) أي الكلام الطلبي قوله ما يصلح توقفه على المطلوب
بخلاف قولك أين يتكأ ضرب زيد في السوق فإن ضرب زيد في السوق لا يصلح أن
يتوقف على معرفة البيت اللهم إلا أن يكون المراد ضرب زيد في السوق أمام بيتك
(قوله المذكور) أي بعد الطلب (قوله فيكون اذن) أي إذا ذكرت وغلب الخ
(قوله ظاهراً) أي فتناسب تقدير الشرط وقد يقال الكلام حينئذ مستغن عن تقديره
لتضمن الكلام الطلبي الشرط تأمل (قوله خمسة) بل أكثر فإن عباراتهم تشمل
الدعاء والالتماس وهما خارجان عن الخمسة على تعريف المصنف الأمر وتشمل التخصيص
وقد يشمله تعريف المصنف الأمر والترجي وقد سمع الجزم بعده كما حكاه أبو حيان
وصرحوا بالجزم بعد الخبر بمعنى الطلب نحو اتق الله امرئ فعل خير ايتب عليه اه سمع
وقوله على تعريف المصنف الأمر أي ضمناً في قوله والظاهر أن صيغته موضوع الخ والـ
فهو لم يعرفه صريحاً (قوله إلى ذلك) أي إلى جواب الاعتراض على كلامه بذلك بقوله
(قوله وأما العرض الخ) يعني وكذا التخصيص وهو طلب الشيء مع حث وتأكيد
والعرض طلبه بلا حث وتأكيد عرق وكتب أيضاً قوله وأما العرض الخ وكان ينبغي له
أن يذكر أن الترجي إذا جزم الجواب بعده فلا لحاقه بالثني كما تقدم فهو داخل في الثني حكماً
عرق (قوله فولد من الاستفهام) لأنه لا يكون إلا مع آلة الاستفهام فهو داخل
في الاستفهام عرق (قوله لأن الهمزة الخ) عبارة عرق وإنما قلنا إن العرض داخل
في الاستفهام لأنك إذا قلت لا تنزل تصب خيراً مثلاً فالهمزة فيه للاستفهام في الأصل
ومنع في الحال من إرادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال معلوماً
بقوة من القرائن أو نزول منزلة المعلوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض
والاستفهام إنما يكون عن المجهول حالاً أو استقبالا مع تعلق الغرض به ولما عذر
الاستفهام الحقيقي للعلم أو لعدم تعلق الغرض بحمل على الإنكارى بقريضة اظهار محبة
ضد مدخولها ومعلوم أن إنكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحبته فتضمن الكلام طلب
النزول وعرضه على المخاطب ولكن يرد على هذا أن الطلب الذي هو العرض لم يتولد من
الاستفهام الحقيقي الذي نحن بصدده وإنما تولد من مجازيه الذي لم يذكر أن الجواب

(لا تشقني يكن خيراً لك أي ان
لا تشقني) يكن خيراً لك وذلك لأن
الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي
كون المطلوب مقصود المتكلم
أما لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير
على حصوله وهذا معنى الشرط
فإذا ذكرت الطلب وذكرت بعده
ما يصلح توقفه على المطلوب
غلب على ظن المخاطب كون
المطلوب مقصوداً لذلك المذكور
لأن نفسه فيكون اذن معنى الشرط
في الطلب مع ذكر ذلك الشيء
ظاهراً ولما جعل النجاة الأشياء
التي يضر الشرط بعدها خمسة أشار
المصنف إلى ذلك بقوله (وأما
العرض كقوله لا تنزل تصب
خيراً) أي أن تنزل تصب خيراً
(فولد من الاستفهام) وليس شيئاً
آخر برأسه لأن الهمزة فيه
للاستفهام دخلت على فعل منفي
امتنع جملها على حقيقة
الاستفهام

يجزم بعده تأمله اه ويجاب بأنه يصدق بأن العرض قوله من الاستفهام الحقيقي
 بالواسطة تدبر (قوله للعلم) مراده بما يشمل الظن (قوله وتولد عنه الخ) أى بواسطة
 الجدل على الانكار كما بينه ع (قوله قرينة الحال) هى العلم بعدم النزول والاضافة للبيان
 (قوله فى غيرها) أى بعد غيرها وقوله نحو أم اتخذوا الخ لأن الاستفهام الحقيقي
 لا يعمع هنا وإنما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله وإلّا لاجل أن هذا
 معنى الكلام قيل لم لا يصح أن يترتب فالتله هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل
 والسبب ع (قوله فى غيرها القرينة) قلت وكذا معها
 القرينة لولم يقتدر من جنس المذكور من الخمسة أطول (قوله القرينة) وهى فى الآية
 وجود انشاء الجوابية فى الجملة مع دلالة الاستفهام فى الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواه
 وإلّا (قوله أى ان أرادوا أو إياه بحق) الاظهر ان الشرط المقدر ان أرادوا وإلّا لان
 قوله هو الولي للعصر وتنزيل غيره منزلة العدم لا يحصر الولي بحق والظاهر أنه قصر قلب
 بدليل أم اتخذوا من دونه أى متجاوزين الله فانه ظاهر فى تركه الله واتخاذ غيره وإلّا لكان
 الشارح جعله قصر افراد أطول أى كما يؤخذ من قوله وحده وضعف دليل العصام على
 ما استظهره بأن دون تستعمل فى الافراد أيضا كما فى يس على أن المتبادر من قوله هم
 ما نسبهم الآية قربونا الى الله زانى انهم يتخذون الله وإلّا أيضا (قوله فالتله هو الولي)
 هذه الجملة دليل الجواب أى فليتخذوا الله وإلّا لانه هو الولي أى لانفس الجواب اذا الولاية
 ووجوبها موجود مطلقا أرادوا أولا (قوله وقيل لاشك الخ) حاصله منع وجود
 القرينة فى المثال المذكور لصحة تفرع فالتله هو الولي على ما قبله لأن الاستفهام المستفاد
 من قوله أم اتخذوا لانكار فيقول الى النفي أى لا يليق أن يتخذوا من دون الله وإلّا فالتله
 هو الولي (قوله وحينئذ يترتب عليه الخ) أى ترتب العلة على المعلوم (قوله اذ ليس
 كل ما) أى لفظ كالمهمزة وقوله معنى الشئ كالنفي فى لا (قوله والطبع) أى العقل وكتب
 أيضا ما نصه العاشي ذوقه من تتبع الاستعمال وترا كيب البقاء (قوله على صحة قوائنا
 لا تضرب زيد الخ) نوقش هذا التفسير بأن تضرب زيد انكار لنفس الضرب وقولك
 لا تضرب زيدا معنى لا ينبغي أن تضربه انكار لا ابتغاء وهما محتملان فلم يتحقق كونهما
 معنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان معنى ويختلفان فى الوازم والاستدلال
 بحيث بطل فيه هذا التفسير يعود دعوى من ع (قوله وفى الاطول مناقشة أيضا بأن
 النفي المذكور غير حتى لان ما فيه معنى الشئ حكمه الذى يقتضيه المعنى حكم ذلك
 الشئ بلا شبهة وبأن ورود منع القرينة لا يتوقف على أن يكون حكم ما فيه معنى الشئ
 حكم ذلك الشئ لا محالة بل يكفيه جواز أن يكون كذلك اه أقول فى كون تضرب
 زيدا انكار نفس الضرب محال للمناقشة اذ لا مانع من أن يكون لانكار الاتقاء كما فعل
 ذلك فى الاستفهام فى قوله تعالى ام اتخذوا من دونه أو إياه فتدبر وكتب أيضا قوله

العلم بعدم النزول مثلا وتولد عنه
 بهو قرينة الحال عرض النزول
 على المخاطب وطلبه منه (ويجوز)
 تقدير الشرط (فى غيرها) أى
 فى غير هذه المواضع (لقرينة) تدل
 عليه (نحو) أم اتخذوا من دونه
 أو إياه (قوله هو الولي أى ان
 أرادوا أو إياه بحق) فالتله هو الذى
 يجب أن يتولى وحده ويعتقد
 أنه المولى والسيد وقيل لاشك
 ان قوله أم اتخذوا انكار وتوابع
 بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذوا من
 دونه أو إياه وحينئذ يترتب عليه قوله
 تعالى فالتله هو الولي من غير تقدير
 شرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير
 الله فالتله هو المستحق للعبادة وفيه
 نظر اذ ليس كل ما فيه معنى
 الشئ حكمه حكم ذلك الشئ
 والطبع المستقيم شاهد صدق على
 صحة قوله لا تضرب زيدا فهو
 أحول بالقاء

لا تضرب زيدا بصيغة النفي على معنى لا ينبغي ان تضربه والفاء في التركيبين للتعليل
 لا لعطف كما قيل لعدم مناسبتها في تنظير التركيبين السابقين بهذين التركيبين ولا هما
 لو كانت للعطف لكان المحكم في صحة لا تضرب زيدا فهو أخوك دون أن تضرب زيدا فهو
 أخوك النقل لا مجرد الطبع لأن في الأول عطف جملة خبرية على جملة خبرية وهو صحيح
 وفي الثاني عطف جملة خبرية على انشائية وهو غير صحيح (قوله فانه لا يصح الا بالواو
 الحالية) وأما قول أبي تمام

أحاولت ارشادي فعقلي مرشدي * ام اشتقت فأديبي فدهري مؤدبي

فتقديره ان أردت ان تعلم مرشدي فعقلي مرشدي وكذا ما بعده حقاوي وعبارة
 النثر بعد ايراد النقص بالبيت مانصه وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا
 أن تضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الفاء تعليلا للنفي الضمّي فلا نقض لذلك بقول
 أبي تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليلا لا لمقدراي لا حاجة لي الى ارشادك لأن عقلي
 مرشدي اهـ وكتب أيضا قوله فانه لا يصح عبارة المطول فانه لا يحسن اهـ (قوله
 النداء) بكسر النون ويجوز ضمها يس (قوله وهو طلب الاقبال) أي طلب المتكلم
 اقبال مخاطب وقوله يحرف الباء لآلة وقوله لفظا نحو يا الله أو تقدير نحو يوسف أعرض
 عن هذا (قوله وقد تستعمل الخ) بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية ومجازاته بيانية
 ونسكات اختيار الحقيقة أو مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث
 أطول وكتب أيضا مانصه أي مجازا (قوله وهو طلب الاقبال) أي الطلب المتقدم
 فالإضافة للعهد (قوله كالأغراء) العلاقة بين النداء والأغراء المستعمل هو فيه ان
 الأغراء ملزوم للاقبال اذ لا معنى للأغراء غير المقبل يعني بأن يكون بحيث لا يسمع عرق
 (قوله يتظلم) أي يشتكي من ظلم أحده (قوله وحش الخ) عطف تفسير (قوله على
 زيادة التظلم) عبر بالزيادة لأن أصل التظلم حاصل منه وقوله لأن الاقبال الخ عمله لتحذوف
 أي حقيقة النداء غير مرادة لأن الخ (قوله والاختصاص الخ) ظاهره انما يستعملنا
 صفة في الاختصاص وليس كذلك كما هو ظاهر اذ الاختصاص كنداء دون يا لفظا
 وتقديرا (قوله أصله تخصيص الخ) أي الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص الخ
 (قوله تخصيص المنادى الخ) ولو كان هو المتكلم عند قصد تجريد منادى من نفسه
 مبالغة كما هو الأصل في هذا المثال (قوله ثم جعل الخ) أي بنقله اطلاق التخصيص كما قال
 ونقل الخ وحينئذ فالعلاقة بين النداء والاختصاص الاطلاق والتقييد حقاوي وكتب
 أيضا قوله ثم جعل مجردا الخ فهو خبر مستعمل بصورة النداء توسعا كما يستعمل الخبر بصورة
 الأمر نحو أحسن بزيدا والأمر بصورة الخبر نحو والوالدات يرضعن (قوله بما نسب اليه)
 هو الفعل المذكور قبل النداء (قوله ووصفه) هو الرجل بمعنى الكامل المختص
 (قوله بل ما دل الخ) فراد المتكلم بالرجل نفسه (قوله فأيا) أي أي من أيها وكتب

بخلاف أن تضرب زيدا فهو أخوك
 استفهام انكار فانه لا يصح
 الا بالواو الحالية (ومنها) أي من
 أنواع الطاب (النداء) وهو
 طاب الاقبال يحرف فائب مناب
 ادعوا لفظا أو تقديرا (وقد تستعمل
 صيغته) أي صيغة النداء (في غير
 معناه) وهو طلب الاقبال
 (كالأغراء في قولنا لمن أقبل علينا
 يتظلم يا مظلوم) قصد الى اغترائه
 وحش على زيادة التظلم وبث الشكوى
 لأن الاقبال حاصل (والاختصاص
 في قولهم أنا أفعل كذا أيها
 الرجل) فقوله أيها الرجل أصله
 تخصيص المنادى بطاب اقباله
 عليه ثم جعل مجردا عن طلب
 الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله
 من بين أمثاله بما نسب اليه اذ
 ليس المراد بأي ووصفه الخطاب
 بل ما دل عليه ضمير المتكلم فأيا

أضاقوله فايها الخ عبارة عى ولما نقل من النداء التزم فيها حكم المنقول عنه من بناء
 أى على الضم كالنكرة المقصودة واتباع المحلى بأل اياها بالرفع على أنها صفة من جهة
 المعنى فهذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله فى الحالة الراهنة النصب على المنعولية
 بتقدير فعل هو أخص على أن الجملة حالبة ولما كان اسم الاختصاص فى محل النصب
 على المنعولية وعامله جملة حالبة صح أن يفسر معنى تلك الجملة مع معمولها بقوله أى
 متخصصا الخ (قوله مضموم) أى مبنى على الضم نظرا لكونه منادى فى الأصل أو هو
 منقول بحالته فى النداء منه إلى الاختصاص فلا يقال لامة تقتضى للبناء هنا وفى شرح
 التوضيح للشيخ خالد الثالث عشر من الترويق بين النداء والاختصاص أن اياها اختلف
 ضمها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف اه فانظر على القول بأنهم اعراب
 هل هو مبنى على مذهب السيرافى من أنها مبتدأ أو خبر إذا لا يظهر الرفع على رأى الجمهور
 يس (قوله والرجل مرفوع) صفة لاى اعتبار اللفظ وكتب أيضا قوله مرفوع أى
 اتفاقا كما فى الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه يس والمراد بالرفع الضم
 لارتفاع اعراب نعم على قول السيرافى أن أى مبتدأ أو خبر يكون رفع اعراب ولا يخفى أن
 هذا الضم ضم اتباع لبناء (قوله والمجموع فى محل نصب على أنه حال) نظريه بأن الحال
 انما هى جملة الاختصاص لا أيها الرجل إذا هى فى محل نصب بفعل محذوف وجوباً بتقديره
 أخص أيها الرجل كما يشير إلى ذلك قوله ولهذا قال الخ واعتذر عنه بأن العامل لما كان
 واجب الحذف ومعناه ظاهر فى أنه ملحق بحكم على متعلقه بأنه فى محل نصب على الحال هذا
 وكون الجملة فى محل نصب على الحال ليس بلازم فقد تكون اعتراضية كما فى نحن العرب
 أقرى الناس للضيف أفاده يس (قوله ولهذا قال متخصصا الخ) أى مفسر المراد من
 الجملة الواقعة حالا (قوله فى الاستغناء الخ) والعلاقة مشابهة النداء فى مطلق التوجه
 أو هو من استعمال ما لا اعم فى الأخص حيث استعمل مطلق طلب الاقبال الذى هو
 النداء فى طلب الاقبال بخصوص الانغاة والعلاقة فى التعجب مشابهة المتعجب منه
 المنادى فى أنه ينبغى الاقبال على كل منهما والعلاقة فيما بعد كون ما بعد ما فيه ينبغى
 الاقبال عليه بالخطاب كالمندى للاهتمام بها أو أمثلة القلب بشأنها من عى (قوله
 بالاماء) عندهم وكثرته أو ظهور حلاوته (قوله كما فى نداء الخ) أمثلة للتخسر ولا يظهر
 كل الظهور وان شأنا منها مثال للتوجه وان أو هم صنيعة خلافه ولذلك عبر ابن يعقوب بما
 نصه ومنها التخسر والتخزن كما فى نداء الاطلاع والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجه
 منه والمتفجع عليه اه ومثال التوجه يا مرضى يا سقى تأمل (قوله وما يشبه ذلك)
 كالمتفجع فهو معطوف على الاستغناء ومثال التفجع بالابى (قوله قد يقع) أى مجازا
 (قوله الحرص فى وقوعه) عدا بنى دون على اتضمنه معنى الرغبة (قوله كما ترى فى بحث
 الشرط الخ) ينباد من عبارة الشارح حل الكاف على التعليل وقال فى الاطول كما ترى

مضموم والرجل مرفوع والمجموع
 فى محل نصب على أنه حال ولهذا
 قال المصنف (أى متخصصا من
 بين الرجال) وقد استعمل
 صيغة النداء فى الاستغناء
 نحو يا الله من ألم الشراق والتعجب
 نحو يا الماء والتخسر والتوجه كما
 فى نداء الاطلاع والمنازل والمطايا
 وما يشبه ذلك (ثم الخ بقرينة
 موقع الانشاء اما للتناول) بللفظ
 الماضى دلالة على أنه كأنه وقع
 نحو ونقل الله للتقوى (أولاظهار
 الحرص فى وقوعه كما ترى) فى بحث
 الشرط من ان الطالب اذا عظمت

من قوله ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فهو تظير (قوله حاصل) أى فى الزمن
 الماضى ومستهزأ حتى الآن وانما قلنا ذلك ليناسب قوله نحو رزقى الله لقاءك (قوله من
 البليغ) المراد به من يراعى ما ذكر بأن كان له قوة عليه ولولم تكن له قوة فى سائر الابواب
 بناء على تجزى البلاغة كالاجتهاد ع فى فيكى لاعتبار المكتين معرفتهم ما وقصد هـ ما
 ولا يلزم أن يكون اقاصدهما ملكة يقتد بهما على كل كلام بليغ كما فى يس (قوله
 يحتملها) أى يحتمل كلامهما على حدته أو معاً (قوله عن هذه الاعتبارات) المناسب
 عن هذين الاعتبارين الآن يقال أراد أن غير البليغ ذاهل عن هذين الاعتبارين
 وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ (قوله أولاً) احتراز عن صورة الامر (الاولى
 أولاً) احتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهى أيضاً وفيه ان الدعاء
 بصيغة الماضى يحتمل أيضاً لم خص الاحتمال بما سبق ولك ان تجيب بأن صيغة الماضى
 لا تدخل لها فى الاحتراز عن صورة الامر وللهود محال اذا نسكتة لا يجب ان ترجع الشئ
 على جميع الاغيار ولك ان تقول يكفى هذا القدر من الترقى نسكتة لتخصيص الاحتمال
 بالسايقين تأمل أطول (قوله لانه فى صورة الامر) المقتضى للاستعلاء فيكون فيه اساءة
 أدب بحسب الصورة (قوله أو الشفاعة) أى شفاعاة العبد لنفسه عند سيده وكتب
 أيضاً قوله أو الشفاعة لا يظهر بالنسبة الى ذلك القاصد فرق بين الدعاء والشفاعة فان كان
 منهما بالنسبة اليه طلب من الادنى الى الاعلى مع خضوع فلم يتغير بالنسبة اليه حتى
 يقال انه قصد هذا وهذا ولعل الفرق باعتبار ان الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع والدعاء
 يلاحظ فيه الخضوع تأمل (قوله من حيث الظاهر) لافى نفس الامر لان كلامك
 فى المعنى انشاء فلا يتصف بصدق ولا بكذب (قوله تنبيه الخ) ان قلت هذا التنبيه هو الذى
 يتعلق بعلم المعانى لانه هو الذى أشير فيه الى الاحوال التى تراعى لطا بقصة الكلام مقتضى
 الحال وأما جميع ما بسط فى هذا الباب مما سوى ذلك وكذا فى باب التصرف رجعه الى بيان
 أصل المعنى فى البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الأصل وذلك وصف
 للنحو أو اللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مراراً وجوابه ان معرفة اصل الاستعمال
 المتعبر تتعلق بعلم المعانى من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو
 فائدة ما ذكر وهو ظاهر ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعانى اه
 ع فى وفيه جواب آخر فانظره (قوله فى كثير) انما قال فى كثير لان بعض ما تقدم
 لا يجري فى باب الانشاء ككون التأكيذ لظن خلاف الحكم أو الانكار فى القنرى وسم
 من غير الكثير ان المسند الخبرى يكون مفردا ويكون جملة والمسند الانشائى لا يكون
 الامفردا اه قال ع فى وفيه نظرية ان يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو فى تأويل
 هل قام أبو زيد قلنا وكذا فى الخبر وعبرة الاطول بعد قول المصنف فى كثير الخ
 لافى الجميع فان التأكيذ فى الانشاء ليس للشك والانكار من المخاطب ولا ترك

رغبته فى شئ يكثر تصوره اياه
 فربما يحتمل اليه حاصل نحو رزقى
 الله تعالى لقاءك (والدعاء بصيغة
 الماضى) من البليغ (قوله رجه
 الله يحتملها) أى التناول وانظار
 الحرس وأما غير البليغ فهو ذاهل
 عن هذه الاعتبارات (أولاً) احتراز
 عن صورة الامر (قوله العبد
 للمولى ينظر المولى الى ساعة دون
 انظر ساعة لانه فى صورة الامر وان
 قصده الدعاء أو الشفاعة) أو لعل
 المخاطب على المطلوب) بان يكون
 المخاطب (ممن لا يجب أن يكذب
 الطالب) أى ينسب اليه الكذب
 كقولك اصاحبك الذى لا يجب
 تكذيبك تأتيني غدا مقام اتنى
 تحمله بالطف وجه على الاتيان
 لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا
 من حيث الظاهر اى يكون كلامك
 فى صورة الخبر (تنبيه الانشاء
 كالخبر فى كثير) ما ذكر فى الابواب
 الخمسة السابقة) يعنى أحوال
 الاسناد والمسند اليه والمسند
 ومتعلقات الفعل والقصر

التأكيده من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامتنال أو قريب منه (قوله أى ذلك الكثير) عبارة الاطول فليعتبره أى فليقتس الناظر الانشاء على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره الى الكثير أى فليعتبره ويراغ ذلك الكثير الناظر في الانشاء (قوله اما مؤكده) كاضرب اضرب (قوله محذوف) كأن يقال في السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم (قوله الى غير ذلك) من كونه مقدما أو مؤخرًا معرفاً أو منكرًا وكذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيّد بمفعول وقس على ذلك

(الفصل والوصل)

(قوله بدأ بذكر الفصل الخ) وفي الاطول أورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الابواب الثمانية وقد تم تعريف الوصل على خلاف المفتاح لانه وجودى سابق على العدوى في المعرفة (قوله بمنزلة الملكية) هي ما يقوم بالشئ مما شأنه قياسه به باعتباره الجنس كالبصر لافراد الحيوان أو باعتبار الشخص فله افرادان ولاشك ان الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصيا بأن كان بينهما كمال الانقطاع فبالنظر الى الفرد الثاني زاد لفظة منزلة وبالنظر الى الاول اسقطه في المطول لكن هذا التاميم اذا كان المراد بما من شأنه ان اللاتقي به ذلك لكن المتبادر من كلامهم ان المراد امكان ذلك فتكون اللتان بينهما كمال الانقطاع من شأنهما الوصل شخصيا أى يمكن فيهما ذلك وان لم يجز بلاغة فلامعنى لزيادة منزلة ولذا حذفها في المطول الا أن يقال أشار به الى ان الملكية في الاسور الموجودة خارجا في الاعتبارية كالوصل فتأمل كذا في سم وأقول قد لا يمكن في الجملتين الوصل لفساد المعنى به كفاي آية انما همكم اى فلا يكون الوصل ملكة لهما باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هنا انظر منزلة نظرا الى شخص الجملتين في بعض الصور فاحفظه (قوله بمنزلة العدم) اى عدم الملكية (قوله انما تعرف بملكاتهما) اى بعد معرفة ملكاتهما (قوله بدأ في التعريف الخ) مع ما فيه من الف والشر المشوش وهو أولى من المرتب (قوله عطف بعض الجمل على بعض) لم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملة على جملة فانه ربما لا تناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل تناسب الاوليان والاخران في عطف في كل اثنتين أولاوية عطف الاخران على الاولين لان مجموع الاخرين يناسب مجموع الاولين وتفسيره في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف أولا الاخر على الاول والباطن على الظاهر بجماع التصاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر لتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما أطول وكتب أيضا قوله عطف بعض الجمل على جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملة من فقط وبين جمل وقوله والفصل تركه أى ترك عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عرفا وجود ما يمكن أن يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا يرد أن يقال يصدق الترك في جملة واحدة ثم قد تقدم أن الترك مشعور بالقصد وهو

(قوله يعتبره) أى ذلك الكثير الذى يشاء ان يقيمه الانشاء الخبر (الناظر بنور البصيرة في لطائف الكلام مشاذا الكلام الانشائي أيضا اما مؤكده او غير مؤكده والمسند اليه فيه اما محذوف أو مذكور الى غير ذلك

(الفصل والوصل)

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه عارض حاصل بزيادة حرف ابكن لما كان الوصل بمنزلة الملكية والفصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بمملكاتهما بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) أى ترك عطفه عليه

المناسب للامور البلاغية لانها لا تحصل الا بالقصد فجعله فيما تقدم كقابل للملكة المناسبة
العدم في الجملة وظاهر تعريفهما انهما أعني الفصل والوصل لا يجريان في المفردات واتحاد
شرط العطف وعدمه في المفردات والجل يقتضي تساويهما في جريان الفصل والوصل
وقد صرح بذلك خلاف ظاهر عبارة المصنف ع ق وقوله وهذا يفهم منه عرفا وجود الخ
أى فاستغنى بذلك عن زيادة قيد فيما من شأنه ذلك العطف لانه يقدم ما يفيد هذا القيد
وقال في العروس لا يخفى أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل
وعقد لذلك فصلا ومشى فيه على اصطلاح القوم في الجمل وذكر الاحوال الستة وقال
الظاهر أن القوم تركوا التعرض لذلك لانه في الغالب واضح أولانه يعلم حكمه من الجملتين
ثم قال واذا علمت حكم الفصل والوصل بالنسبة الى الجملتين والى المفردين فلا يخفى عليك
حاله بالنسبة الى جملة ومفرد اه وكتب أيضا قوله الجمل اختاره على الكلام لتدخل
الصفة والصلة ونحوهما مما لا يشمله الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصود الذات (قوله
فاذا أتت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى أن معرفة الحكم بعدم معرفة
الشيء أطول (قوله فالاولى) يعنى السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل فان كلامها
سابقة عما بعدها ولم تكن أولى ع ق (قوله ان يكون لها محل من الاعراب) أى
من محال ذى الاعراب بأن تكون في محل لو كان فيه مفردا كان معربا وكتب أيضا
مانصه بأن تكون في محل رفع كالجبرية أو نصب كالمفعولية أو جر كالمضاف اليها ع ق
وكتب أيضا قوله اما أن يكون لها محل من الاعراب أو تكون صلة أطول (قوله أولا)
كلاستثنائية (قوله مثل كونها) يقتضى ان المراد بحكم الاعراب مقتضيه ويحتمل
كلام المتن ان الاضافة في حكمه بيانية مع تقدير المضاف والمعنى في مقتضى حكم
هو الاعراب ومرادنا المقتضى مباشرة لا بواسطة وذلك ان مقتضى الاعراب
مباشرة الناعية والمفعولية والخبرية والحالية ونحو ذلك وللفاعلية مقتضى
وهو جامع مثلا والمفعولية مقتضى وهو رأى مثلا والخبرية مقتضى وهو زيد مثلا فهذه
المقتضيات بكسر الصاد مقتضيات للامور المذكورة أعني الفاعلية ونحوها مباشرة
ومقتضيات للاعراب بواسطة فتنبه (قوله أو نحو ذلك) ككونها مضافا اليها ع ق
(قوله كالمفرد) يحتمل أن يكون مشبها به للمعطوف أى عطفت كما يعطف المفرد بقطع
النظر عن كون المعطوف عليه مفردا أو جملة وأن يكون مشبها به للمعطوف عليه أى عليها
كما يعطف على المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف مفردا أو جملة وأن يكون مشبها به
للعطف الجملة على الجملة وهذا هو الاحسن وبه يشهد ما فى الايضاح (قوله أو نحو ذلك)
وجب الخ) أى نحو الفاعل والمفعول كالمبتدأ فيجب أن تقول جاء زيد وعمر ورأيت
زيدا وعمر وزيدا وعمر وقائمان ولعل كلامه بالنظر الى الغالب والافق لا يجب العطف
عند قصد التثنية كما فى نحو زيد كاتب شاعر وجاء زيد الكاتب الشاعر فلا ينافى

(فاذا أتت جملة بعد جملة فالاولى
اما أن يكون لها محل من الاعراب
أولا وعلى الاقل) أى على تقدير
أن يكون للاولى محل من الاعراب
(ان قصد تشريك الثانية لها) أى
للأولى (فى حكمه) أى حكم
الاعراب الذى كان لها مثل
كونها خبر مبتدأ أو طالا أو صفة
أو نحو ذلك (عطفت) الثانية
(عليها) أى على الاولى ليدل
العطف على التشريك المذكور
(كالمفرد) فانه اذا قصد تشريكه
لمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه
فاعلا أو مفعولا أو نحو ذلك
وجب عطفه عليه

ما ذكره النخاعة في نحو هذين المثالين من جواز العطف وعدمه وذلك لأن التشريك مفهوم بدون العطف فتأمل ثم رأيت في ابن يعقوب وعبارته وجب عطفه عليه في الاستعمال الأغلب والمواقع الكثيرة وإنما قلنا في الاستعمال الأغلب لأنهم يجوزوا ترك العطف في الأخبار وكذا في الصفات المتعددة مطلقا بل هو الأحسن فيها ما لم يكن فيها إيهام التضاد فالقسم الأول كقولنا تعالى الملك القدوس السلام المؤمن العزيز الجبار المتكبر والثاني كقولنا تعالى هو الأول والآخر والظاهر والباطن وإنما استحسن العطف عند إيهام التضاد كما في المثال الثاني ليفهم الجمع ونفي التناقض (قوله فشرط) دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار إلى شرط قبول العطف بعد قصد إعطاء الحكم لثانية فقال إن أردت شرط قبول العطف فشرط الخ اه وقال في الأطول ولما كان عطف المنفرد على المنفرد بشرط في قبوله الجهة الجامعة فرفع على التشديد قوله فشرط الخ (قوله أي كون عطف الثانية) أي المأخوذ من عطف (قوله مقبولا) أي في باب البلاغة ع ق (قوله جهة جامعة) أي وصف خاص بجمعهما ويقترب أحدهما من الآخر ولا يكتفي مطلقا ما يجتمعان فيه لأن كل شيئين لا بد أن يجتمعا في شيء حتى النسب والنون فانهما يجتمعان في الحيوانية وعدم الطائفة مثلا ولا يكتفي في قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضدية بينهما ويأتي تحقيق ذلك إن شاء الله ع ق (قوله نحو زيد يكتب) أي ينثر وقوله ويشعر أي يقول الشعر وهو بضم العين في المضارع وضمها وفتحها في الماضي كما في القاموس وكتب أيضا قوله نحو زيد يكتب الخ ونحو قولك في المنفرد ج زيد وابنه وتكلم عمرو وأبوه بخلاف جاءني زيد وجارأ وزيد وعمرو حيث لا صدق بينهما ولا إدارة فلا يقبل ع ق (قوله من التناسب الظاهر) أي الناشئ عن حصول الجهة الجامعة وكتب أيضا ما نصه إذ كل منهما تأليف كلام (قوله من التضاد) أي الموجب للتلازم خطورا بالبال إذ ضد الشيء أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهمامتناسبان وعبرة ع ق فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما في القوة المنفردة هي ما بينهما من التضاد الموجب للتلازم العادي بينهما (قوله وذلك) أي الاشتراط المذكور (قوله كالجمع بين الضب والنون) أي في عدم التناسب (قوله وحتى) أي على القول بأنها تعطف الجمل أيضا كما في قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدعتني بنفسى (قوله حشو مفسد) الآن يقال المراد بالخوما النسخ من حروف العطف عن معناه واستعمل في مجزء الجمع والتشريك مجازا كما والى بمعنى الواو على أنه يكتفي فرض وجود حرف كذلك وإن لم يوجد ولا حاجة إلى ما تكتلنه السيد من جعل نحو منه صوباعطاء على مقبولا والمراد بنحو المقبول المستحسن والقريب من الطبع أو مجزءا عطفنا على ضمير في كونه من غير إعادة الجذر على حد ما قبلها غيره وفرضه ويراد بنحو عطف المفردات فإن حكمه حكم عطف الجمل في أن شرط قبوله وجود الجهة الجامعة كما في ع ق وسأتي في الشارح (قوله لأن هذا الحكم) أي الشرط (قوله معنى محصلا) هو الترتيب مع التعقيب

(فشرط كونه) أي كون عطف
الثانية على الأولى (مقبولا بالواو
ونحوه أن يكون بينهما) أي
بين الجملتين (جهة جامعة نحو
زيد يكتب ويشعر) لما بين
الكتابة والشعر من التناسب
الظاهر (أو يعطى ويمنع) لما بين
الإعطاء والمنع من التضاد بخلاف
نحو زيد يكتب ويمنع أو يعطى
ويشعر وذلك لما لا يكون الجمع
بينهما كالجمع بين الضب والنون
وقوله ونحوه أراد به ما يدل على
التشريك كالفاء وشم وحتى وذكره
حشو مفسد لأن هذا الحكم يختص
بالواو لأن لكل من الفاء وشم وحتى
معنى محصلا

في الفاء والترتيب مع التراخي في ثم وترتيب الاجزاء ذهنا في حتى (قوله غير التشريك)
 أي زائد عليه وقوله والجمعية عطف على مرادف (قوله فان تحقق هذا المعنى) أي
 وقصد التشريك (قوله عيب على أبي تمام قوله) أي نسب العيب إلى أبي تمام في قوله
 ع (قوله والذي هو عالم الخ) جواب هذا القسم البيت الذي بعده وهو قوله
 ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت * نفسي على الف سواك تحوم

(قوله صبر) بكسر الباء هو الدواء المزالم المعروف ولا تسكن الباء إلا في ضرورة الشعر اه
 فترى نقل هذا في الاطول عن الصحاح ثم قال وفيه نظرا ذغيات كتف لا تخض الشعر
 (قوله اذ لا مناسبة الخ) علة لقوله عيب وكتب أيضا قوله اذ لا مناسبة قد يمنع بأنه لما
 كان الكرم الموصوف به أبو الحسين حلاو يدفع بسببه ألم احتياج السائل والصبر مزا
 ويدفع به بعض الالام كان هنالك مناسبة التضاد وجهة جامعة هي دفع الألم في كل
 تأمل وقد يقال المراد لا مناسبة ظاهرة وما ذكر بعيد فلم يعتبر وتكلف في الاطول الجواب
 عن أبي تمام بأن مراده ان مرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه الا الله كما يتبادر إليه
 العرف من حواله علم الشيء إلى الله وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تذكره
 العقول فالجامع بينهما انهما مما لا يحيط به علم أحد وقال الفري الاقرب أن يقال الجهة
 الجامعة بينهما يجوز أن تكون خيالية بأن يكون أبو تمام ممن كان في خياله هذان
 الامران (قوله كما هو الظاهر) لأن أن تقول مع مدخولها بمفرد ع (قوله وقوعه
 موقع مقعولي عالم) وسنده مستدما والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون
 في تأويل عطف الجملة على الجملة باعتبار الاصل ع (قوله لان وجود الخ) علة
 للعميم (قوله بدلالة البيت السابق) هو قوله

زعمت هوالة غدا الغداة كما عفا * عنها طلال باللوى ورسوم

والضمير في زعمت للجمعية والطلايب في هوالة للنفس ومعنى عفا اندرس وعنها أي الديار
 حال مقدمة والطلال الآثار واللوى اسم موضع والرسوم الآثار أيضا وكتب على قوله
 الغداة مانصه أي غداة الهجر أطول (قوله والافصلت الثانية عن الخ) حاصله أن
 الجملة التي لها محل من الاعراب ان لم يقصد تشريك الثانية الاولى في حكم اعرابها وجب
 ترك العطف في الواو وفيما يشبهها وان قصد فان وجد الجامع عطف والاوجب الترك
 أيضا في باب البلاغة فآل الامر إلى أن المعتبر في باب البلاغة في الحقيقة هو وجود الجامع
 ولو جعله محل التقسيم كان أنسب لأن منع العطف لعدم قصد التشريك تكفل به النحو
 فافهم ع (قوله وكتب أيضا مانصه تحصل من المتن والشارح على الاقل أعني كون الاولى
 لها محل من الاعراب خمس صور لانه اما أن يقصد التشريك أولا وان قصد التشريك
 فاما أن يكون هنالك جهة جامعة أولا وفي كل اما أن يكون العطف بالواو أو بغيرها
 فان قصد التشريك ووجدت جهة جامعة صح العطف بالواو وبغيرها وان لم توجد صح بغير

غير التشريك والجمعية فان تحقق
 هذا المعنى حسن العطف
 وان لم توجد جهة جامعة بخلاف
 الواو (ولهذا) أي ولانه لا بد في
 الواو من جهة جامعة (عيب
 على أبي تمام قوله

لا والذي هو عالم ان النوى

صبر وان ابا الحسين كريم
 اذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين
 ومرارة النوى فهذا العطف غير
 مقبول سواء جعل عطف مفرد
 على مفرد كما هو الظاهر أو عطف
 جملة على جملة باعتبار وقوعه
 موقع مقعولي عالم لان وجود
 الجامع شرط في صورتين وقوله
 لانني لما ادعته الجمعية عليه من
 اندراس هوالة بدلالة البيت السابق
 (والا) أي وان لم يقصد تشريك

الواو وفتح بها وان لم يقصد الفصل (قوله الثانية الاولى) يعنى اللاحقة السابقة
 (قوله فصلت) المراد بالفصل ترك العطف لترك الحرف الذى يكون عاطفا والافلامانع
 من الاتيان بالواو على أنها الاستئناف فانها تكون له ع س سم وكتب أيضا قوله
 فصلت الاولى أن يقابل فصلت بوصف أو عطف لم يعطف أطول (قوله الذى ليس
 بمقصود) اذ المقصد الاستئناف (قوله نحو واذا خلوا الى شياطينهم) فمعه معنى
 الافضاء فعداها بالى (قوله الله يستهزئ بهم) من باب المشاكاة والمراد يطردهم عن
 رحمة (قوله على انامعكم) مقتضى كلامه أن انامعكم له محل من الاعراب وهو مبنى
 على أن جزء المقول له محل اذا كان مقيدا وهو ضعيف (قوله لانه ليس من متوالهم)
 أى حتى يعطف على متوالهم (قوله وليس كذلك) أى ليس الواقع ككونه مقولا
 لقولهم ويظهر أن الكاف زائدة تأمل ويصح أيضا أن الضمير للكون واسم الإشارة
 راجع للواقع ونفس الامر (قوله على انامعكم) أى ولم يقل على انما نحن مستهزئون ويحتمل
 أن المراد أى ولم يقل على انامعكم انما نحن مستهزئون فقوله بعد حكمه يحتمل
 أن المراد فالعطف على الاول يعنى ولا يقال هلا عكس لانه قول المتبوع أولى ويحتمل
 أن المراد فالعطف على الاول بمثابة العطف على المجموع باعتبار الاحتمالين السابقين
 وكذلك قوله بعد هو الاصل يحتمل دون التابع أو دون المجموع وفى بعض النسخ وانما قال
 على انامعكم دون انما نحن مستهزئون وظاهر هذه النسخة يؤيد الاحتمال الاول (قوله
 بيان الخ) أى بالمعنى اللغوى أى ايضاح امالانه تأكيده من حيث ان الاستهزاء مستلزم
 لكونهم باقين معهم على الكفر أو استئناف بيانى جواب عما يقال كيف تقولون انكم
 معناعم انكم تجتمعون بمحمد وأصحابه وتعظمون دينهم وطريقتهم أو يدل اشتمال لان
 الاستهزاء بالاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انامعكم وكل من المذكورات فيه بيان
 كما بينه ع ق وعبارته وتعبية انما نحن مستهزئون لانامعكم اما على التأكيده نظرا الى أن
 الاستهزاء بالاسلام نفي له ونفي الاسلام يقتضى الثبات على الضد الذى هو الكفر وهو معنى
 انامعكم واما على البدلية الاشتمالية لان من استهزأ بالاسلام فقد حقره وتحقير الاسلام
 تعظيم للكفر وهو مقتضى انامعكم ويحتمل أن تكون الجملة استثنائية الى أن قال وقد علم
 ان التأكيده دفع توهم التجوز أو السهوا وغير ذلك وابدل فيه بيان المشتمل عليه
 بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسئول عنه فى السؤال المقدرفان أراد من قال
 انما بيان ان فيها مطلق البيان اللغوى فذا لن وان أراد عطف البيان الاصطلاحي فليس
 بظاهرا لتوقفه على وجود الابهام الواضح فى الجملة الاولى ولم يوجد فيها ظاهرا تأمله اه
 أى ولا أثر لوجوده فيها اخفا الذى بسببه كانت الجملة الثانية بيانا لغويا لاولى قال الفرى
 فان قلت البيان يجب أن يكون أوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام
 فى انامعكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديرى بناء على احتمال أن يتوهم أن

الثانية الاولى فى حكم اعرابها
 (فصلت) الثانية (عنها) لئلا يازم
 من العطف التثنية الذى ليس
 بمقصود (نحو واذا خلوا الى
 شياطينهم قالوا انامعكم انما نحن
 مستهزئون الله يستهزئ بهم سم لم
 يعطف الله يستهزئ بهم على انا
 معكم لانه ليس من متوالهم) فلو
 عطف عليه لزم تشريكه له فى
 كونه مقبول قالوا فبازم أن
 يكون مقبول قول المناقذين وليس
 كذلك وانما قال على انامعكم
 دون انما نحن مستهزئون لان قوله
 انما نحن مستهزئون بيان لقوله انا
 معكم فى حكمه حكمه

معناه انما معكم ظاهرا (قوله وايضا) وجه آخر في الاعتذار بس (قوله وعلى الثاني الخ)
 حاصله انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب جاز غير الواو عند تحقق معناه واداته
 مطلقا واما الواو فتجوز عند كمال الانقطاع مع الاليهام وعند التوسط بين كمال الانقطاع
 وكال الاتصال وتمنع فيما عد ذلك من بقيمة الاقسام الآتية فتمامه فانه في غاية الظهور من
 كلام الشارح سم (قوله على معنى عاطف سوى الواو الخ) في عروس الافراح ليت
 شعري هلا فصل بين الواو وغيرها فيما اذا كان للاولى محل وأي فرق ثم قال والصواب
 ان غير الواو يقترب الجامع من الذهن سواء كان للاولى محل أم لا وأن غير الواو في التي لها
 محل كغير الواو في التي لا محل لها مع بعض حذف (قوله سوى الواو) واما الواو
 فان كان للاولى حكم فان قصد التثنية في فصل في الرابع الاول من الست الآتية
 ووصل في الثنتين الاخيرتين وكذلك ان لم يكن لها حكم أصلا وان كان ولم يقصد فصل
 في الست فهذه ثمانية عشر (قوله عطفت) سواء كان للاولى حكم أولا في الست صور
 الآتية فهذه اثنتا عشرة (قوله اذا قصد التعقيب أو المهلة) لوقال اذا قصد الترتيب
 بالمهلة أو الترتيب بمهلة لكان أحسن (قوله وذلك) أي عدم اشتراط أمر آخر
 في العطف بغير الواو (قوله بخلاف الواو) فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك عبارة
 الاطول بخلاف الواو فانه لا يفيد الا اشتراك الجملتين في حكم الاعراب ان كان
 له محل من الاعراب فان لم يكن له محل لم تقدر الواو الا اشتراكهما في التحقق
 ولا توجه للنفس الى اشتراكهما في التحقق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى
 يجب النفس وانما يجبها ويجعلها طالبة له بشرائط لا تيسر معرفتها الا لا وحدي
 فلهذا احصر بعضهم البلاغة فيه مباغلة في كونه مدارها لا يقال لو لم تعطف الجملتان
 لأوهم أن الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا نقول لا كلام في صحة العطف في مقام
 التوهم وهو عطف لرفع الاليهام وسيأتي نظيره ~~لكن~~ لا يغني عن الشرائط في مقام
 لا مجال فيه للاليهام لوضوح الامر اه بصرف (قوله وهذا انما يظهر الخ) أي
 افادة الواو مجرد الاشتراك بس والظاهر رجوعه الى مجرد الاشتراك وكتب أيضا
 مانصه عبارة ع ق فتقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تغني
 عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين وتلك الفائدة هي حصول معاني تلك الحروف
 بخلاف العطف بالواو فليس فيه الا مجرد الاشتراك فان كان للجملة الاولى محل من
 الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كافي المقدرات فيستقر للعطف بها فائدة وان لم
 يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتج الى جامع مخصوص يكون مشتركين الجملتين
 جامعاهما وانما قلنا مخصوص لانه لا يكفي مطلق الجامع والاصح العطف في كل شيء
 وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط
 والتفريق بين هذه من أخفى الامور ولذلك قيل ان باب الفصل والوصل هو مرجع

وايضا العطف على المتبوع هو
 الاصل (وعلى الثاني) أي على
 تقدير أن لا يكون للاولى محل من
 الاعراب (ان قصد ربطها بها) أي
 ربط الثانية بالاولى (على معنى
 عاطف سوى الواو عطفت) الثانية
 على الاولى (به) أي بذلك العاطف
 من غير اشتراط أمر آخر (نحو
 دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج
 عمرو اذا قصد التعقيب أو المهلة)
 وذلك لان ما سوى الواو من حروف
 العطف يفيد مع الاشتراك معاني
 محصلة مفصلة في علم النحو فاذا
 عطفت الثانية على الاولى بذلك
 العاطف ظهرت الفائدة أعني
 حصول معاني هذه الحروف
 بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد
 الاشتراك وهذا انما يظهر فيما
 حكم اعرابي وأما في غيره

البلاغة بمعنى ان في قوة مدركه الصلاحية لادراك ما سواه واصعب منه قبل ان فيه تسكب
 العبرات وايكن هذا الكلام مشتق على ما يقتضي كون الجملة التي لها محل من الاعراب
 غير ممتدة الى جامع وقد تقدم ما يخالف ذلك وقد يجاب بأن مقتضاه عدم الافتقار الى
 الجامع الذي يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكال الاتصال ونحوهما كما أشرنا اليه
 في التقرير وهو صحيح لان الجملة التي لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها الا الى جامع واحد
 كالمفرد بخلاف التي لا محل لها فتعتبر بنسبتها وما يتعلق بها من المفردات ويراعى في تلك
 النسبة ما ذكره من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا التنصيص بالآتي
 بالجمتين اللتين لا محل لهما فان كان ذلك التفصيل جاريا في القسمين لم يكن وجه تخصيصه
 بما لا محل له فافهم اهـ (قوله ففيه خفاء واشكال) أي دقة من حيث ترققه على
 الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين بما يأتي من الاحوال الستة وماله حكم
 اعرابي وان توقف على الجهة الجامعة أيضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه
 لا يحتاج فيه الى معرفة ما يأتي كما وضعه ع (قوله - حتى حصر بعضهم علم البلاغة الخ)
 مراده التنبيه على دقة هذا الباب لاحقية الحصر (قوله والا) شروع في جواز
 الواو وامتناعه سم (قوله أي وان لم يقصد الخ) بأن لم يقصد ربطا أصلا وحكمه
 الفصل في اثني عشر في الستة الآتية كان لها حكم أول أو قصد ربط بالواو وعبارة ع
 وذلك صادق بصورتين أن لا يقصد ربطا أصلا وذلك بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول
 الخارجى كما اذا أخبر بجملة ثم تركت في زاوية الاهمال وأخبر بأخرى وهذه الصورة
 أهرها ظاهرا فلم يتعرض لها في الجواب والآخرى أن يقصد الربط بينهما بأن يقصد
 اجتماع حصول مضمونهما خارجا بمعنى على معنى عاطف هو الواو ثم قال والاشترط
 وجوابه الشرط الثاني مع جوابه اهـ (قوله فان كان للدولى الخ) قال في العروس
 لم تشعري هـ فصل هذا التفصيل اذا كان للدولى محل ولا شك أنه يجري فيه قطعاً
 لوقوت زيدان قام فأكرمه وهو آتيك عطفاً على الجواب لم يجز وقال أيضاً ينبغي أن
 يقول اذا كان لاحدى الجملتين لانه اذا كان في الجملة الثانية قيد كان الاخر كذلك نحو
 أكرم المسلمين وأهن الكافرين ان رأيتهم فالشرط يعود الى الجملتين على الاصح عند
 النحويين والاصوليين والفقهاء وحيث قد فلو أردت أن الشرط عائداً الى الأخيرة فقط
 امتنع العطف يس (قوله حكم) أي زائد على مفهوم الجملة كما سيصرح به الشارح
 كالاختصاص والتمقيد بحال أو ظرف أو شرط (قوله فالنصل واجب) في الستة
 الآتية (قوله نحو واذا خلوا الخ) هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف
 جملة الله يستمزي بهم على جملة انامعكم وذكرت هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة
 قالوا المناسبة الجملتين اذا المحل هنا بالنسبة لما لا محل له وهو قالوا وهذا لما لا محل له وهو انا
 معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم ع (قوله فان قيل الخ) عبارة ع (قوله فان قيل الخ) وأورد أنه

ففيه خفاء واشكال وهو السبب
 في صعوبة باب النصل والوصل
 حتى حصر بعضهم علم البلاغة على
 معرفة النصل والوصل (والا) أي
 وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى
 على معنى عاطف سوى الواو
 (فان كان للدولى حكم لم يقصد
 اعطاؤه للثانية فالنصل واجب)
 لا يلزم من الوصل التثريب
 في ذلك الحكم (نحو واذا خلوا)
 الآية (لم يعطف الله يستمزي بهم
 على قالوا لئلا يشار
 في الاختصاص بالظرف لما مر)
 من أن تقديم المفعول ونحوه من
 الظرف وغيره يفيد الاختصاص
 فيلزم أن يكون استمزياء الله بهم
 مختصا بحال خلواهم الى شياطينهم
 وليس كذلك فان قيل اذا

انما يكون الاختصاص المذكور في الكلام اذا كانت ظرفا فيلزم من تقديمها على
العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات وأما اذا كانت شرطا فتقديمها
لاقتضائه الصورية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام
في الاولى أيضا وقد أجيب بجوابين ما لهما واحد أحدهما أن اذا الشرطية هي الظرفية
في الاصل وانما توسع فيها باسمها لشرطية نظرا للاصل وحاصله التزام كون التقديم فيها
للاختصاص ولو كانت شرطية نظرا لاصلها وثانيهما انما بعد أن نسلم شرطيتها وعدم
كون الظرفية أصلا لها نقول انهم اولو كانت شرطية هي اسم فضله تحتاج الى عامل وهو
هنا قالوا واذا كان معمولا له وقد تقدم عليه لشرطية أفادته فهو أنه القول ليس الا
في وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيداً بحكم المعطوف عليه
بشهادة الذوق والاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيدا على ان ضربت
معطوف على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا أخر المعمول وقبل
سرت يوم الجمعة وضربت زيدا فلا يدل على اشتراك الفعلين في الظرف فضلا عن
اختصاصهما به ولكن لا يخفى أن الجواب الثاني لتحقيق كون تقديم الشرط يقيد
الاختصاص نظر الى أنه معمول كالظروف فآل أمره الى اعتبار ظرفيته فهو قريب من
الاول وانما يفتقران في رعاية اصالة الظرفية فيه ثم نقل واستعمل شرطا على الاول
أو وضعه شرطا ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التفريق لا تظهر له ثمرة اهـ ببعض
تصرف تحرير في النسخة وقوله معمول كالظرف أي لانه وان قلنا بشرط وضعها اسم
معناه الوقت وقوله الى اعتبار ظرفيته أي اعتبار ما فيه من معنى الوقت المحتاج الى
العامل قال في العروس لان نسلم أن المعمول السابق اذا كان وضعه سبق عامله يؤذن
بالاختصاص وانما يثنى ما ذكره في اذا المجردة عن الشرط اهـ فهذا يعبر على ما مر
(قوله شرطية) أي فتقديمها لا يقيد الاختصاص لانها ليست كلفعول ونحوه اهـ (قوله
لانه اسم معناه الوقت) فيه انه حينئذ ظرف مع أن هذا جواب يتسلم منع كونه ظرفا
فكان الاولى أن يقول لانه اسم فضله ويدفع بأن المراد ولو سلم ان شرطية وضعها وعدم
كون الظرفية أصلا لها فلا يثنى ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل فالظرفية
لازمة له ولو قلنا انه وضع شرط ولم يوضع في الاصل ظرفا ثم استعمل شرطاً فتقديمه
يقيد على كل حال الاختصاص وهذا غير الجواب الاول وان كان قريبا منه كما بينه
عق (قوله وهو قالوا) أي الذي هو الجزء قال القنري المشهور أن اذا الشرطية مضافة
الى شرطها فالعامل فيها هو الجزء وجوز بعضهم كابن الحاجب عدم اضافتها كمن
فيمح أن يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا والتي هي ظرفية مجردة مضافة الى ما بعدها
معمولة غيره وتفيد هذه تقديمها الحصر واستفادته من الشرطية بالتعليق ويجوز أن
يعبر بتقديمها عنو بالتعليق في افادة الحصر بناء على أن المعمولة للجزاء باعتبار انها معمولة له

شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية
هي الظرفية استعملت استعمال
الشرط ولو سلم فلا يثنى ما ذكرنا
لانه اسم معناه الوقت لا بد له من
عامل وهو قالوا انما معكم

وحق المعمول التأخير وهذا لا ينافي التزامهم بتقديم النكته أخرى كذا في النثرى ويرد عليه ان التعليق ليس من طرق القصر فتدبر (قوله بدلالة المعنى) وهو ان قولهم متقدم بوقت الطلوة لانهم منافقون وليس العامل خلو العدم صحة المعنى (قوله اختصاص الفعلين) أى لأحدهما فتعلم ان هذا الدير ينطوي كما ينه في المطول وقد استفيد من كلام الشارح ان القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف أيضا وهل اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يعتد به في المعطوف صرح الشارح في حاشية الكشاف في عطف المنفردات بأن القيد اذا تقدم المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف نحو جاءني يوم الجمعة أوراكا أو نحو ذلك زيد وعمر ولا يجوز في الاستعمال خلافا بخلاف ما اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يكون معتبرا في المعطوف فهـ لـ عطف الجمل الذي الكلام فيه كذلك محل ترد من سم مع زيادة وفي الاطول مانصه العطف على المتبدا عما يفيد المشاركة في القيد المتقدم وزن المتوسط أو المتأخر يدل عليه كلام الشارح المحقق اهـ وهذا يخالف ما نقلناه عن عروس الافراح (قوله وذلك بأن لا يكون الخ) اسم الإشارة راجع للنفي المذكور (قوله أيضا) أى كما قصد اعطائه لاولى (قوله والافان كان بينهما كمال الانقطاع) اعترض بانه دخل في كمال الانقطاع ما اذا كان لاولى حكم قصد اعطائه للثانية فظاهره وجوب القطع كقولك جاء زيد وقت الصلاة مر بها وعليه ينوب معه المتصو من اعطاء الحكم قبل ويجمع بينهما بأن يصرح بالحكم في الثانية فيقال في المثال المذكور مر بها فيه أى في الوقت ولك أن تقول يدخل هذا القسم في كمال الاتصال وفي الشبهين أيضا كقولك في كمال الاتصال ارحل الساعة لا تقم فيها فيجمع بين القطع وذكر الحكم كما قبل في كمال الانقطاع تأمل ع في واعترض أيضا بأن العطف التفسيري سائغ شائع مع أن فيه كمال الاتصال الا أن يقال الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في معنى العطف بل هي مجرد معنى حرف التفسير مجازا عن سم (قوله بلا إيهام) انظر ما حكمته تركه في كمال الاتصال وفي الشبه مع ان الإيهام يوجد في كل منهما كما يأتي والحكم الوصل عند الإيهام نحو لا مدحت لمن قال ما مدحت رد للنفي الذي قاله فانه يحتمل الدعاء عليه فيعين العطف فتقول لا ومدحت وعدمه عند علمه وكتب على قوله انظر الخ مانصه قال بعضهم تعترض له مع كمال الانقطاع اكثر فيه عن كمال الاتصال والشبه (قوله فكذلك) أى بالنظر للبغاء أما في النحو ففيه خلاف والتحقيق جواز نقله عن سيبويه جواز زيد ومن عمرو وكلا منافيما لا يحمل له من الاعراب اما ان كان لها محل فيجوز العطف نحو وهو حسبي ونعم الوكيل وكتب أيضا قوله فكذلك يعين الفصل فيه انه مع شبهه كمال الانقطاع لا يعين الفصل بل الفصل أولى للاحتياط على ما سمعت مما نقلناه من المفتاح الا أن يقال فرق بين المتعين والواجب والاولى أيضا متعين عند البليغ أطول (قوله مغايرة) أى وهي لا تناسب

بدلالة المعنى وإذا قلنا متعلق
الفعل وعطف فعل آخر عليه يشبه
اختصاص الفعلين به كقولنا يوم
الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة
الفعلين والذوق (والا) عطف
على قوله فان كان لاولى حكم أى
وان لم يكن لاولى حكم لم يقصد
اعطائه للثانية وذلك بأن لا يكون
لها حكم زائد على مفهوم الجملة
أو يكون ولكن قصد اعطائه للثانية
أي أيضا (فان كان بينهما) أى بين
الجمتين (كمال الانقطاع بلا إيهام)
أى بدون أن يكون في الفصل إيهام
مخلاف المقصود (أو كمال الاتصال
أو شبهه أحدهما) أى أحد
الكلمتين (فكذلك) يبين الفصل
لان الوصل يتضمن مغايرة

ومناسبة (والأى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ٥٣ ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما) (فالوصل)

متعين لوجود الداعي وعدم المانع
فالحاصل أن للجملتين اللتين لا محل
لهما من الأعراب ولم يكن للأولى
حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستة
أحوال كمال الانقطاع بلا إيهام
كمال الاتصال شبه كمال الانقطاع
شبه كمال الاتصال كمال الانقطاع
مع الإيهام التوسط بين الكمالين
فحكم الآخرين الوصل وحكم
الأربعة السابقة الفصل فأخذ
المصنف في تحقيق الأحوال الستة
فقال (أما كمال الانقطاع) بين
الجملتين (فلاختلافهما خبرا
وانشاء لفظا ومعنى) بأن تكون
أحدهما خبرا لفظا ومعنى
والأخرى انشاء لفظا ومعنى (فمحو
وقال رائداهم) هو الذي يتقدم
القوم لطلب الماء والسكك
(أرسوا) أى أقموا من أرسيت
السفينة حبسها بالمرساة (نزاولها)
أى نحاول تلك الحروب ونعالجها
فكل حلف امرء يجزى به قدر
أى أقموا فقاتل فان موت كل نفس
يجزى به قدر الله تعالى لا الجنب
ينجيه ولا الأقدام يديه لم يعطف
نزاولها على أرسوا لانه خبر لفظا
ومعنى وأرسوا انشاء لفظا ومعنى
وهذا مثال لكمال الانقطاع
بين الجملتين باختلافهما خبرا
وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر
عن كون الجملتين عماليتين له محل
من الأعراب

كمال الاتصال ولا شبهه وقوله ومناسبة أى وهى لاتناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فهى
علة موزعة (قوله أى وان لم يكن الخ) بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الإيهام
في الفصل أو التوسط بين الكمالين (قوله لوجود الداعي) هو دفع الإيهام
في كمال الانقطاع مع الإيهام وقصد التشريك في التوسط والمانع أحد الأربعة السابقة
فلا توزيع (قوله فأخذ المصنف) أى إذا أردت تحقيقها فنقول أخذ الخ (قوله
في تحقيق الأحوال الستة) أى اثباتها على الوجه الحق (قوله فلاختلافهما خبرا
وانشاء) لو اكتفى بقوله خبرا أو انشاء لكفاه لان اختلاف الجملتين في الخبرية أن تكون
أحدهما خبرا دون الأخرى والجملة إذا لم تكن خبرا فلا محالة تكون انشاء وكذا
الانشائية أطول (قوله خبرا أو انشاء لفظا ومعنى) هذه منصوبات على التمييز أو الأخبار
بنزع الخافض (قوله بأن تكون أحدهما الخ) فيه قصور لان كلام المصنف صادق
بأربع صور الأولى أن تكون الأولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى
الثانية عكسه الثالثة أن تكون الأولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا
خبرية معنى الرابعة عكسه أذا صدق على الجميع الاختلاف في اللفظ والمعنى قال ع
بعد كلام قرره فتحصل مما قررنا أن منع العطف بين الانشاء والخبر لثلاثة شروط أن يكون
بالواو وان يكون فيما لا محل له من الأعراب من الجمل وأن لا يتوهم خلاف المراداه وفي يس
أن الأحوال الستة المذكورة مفروضة فيما لا محل له وان العطف فيما فيه الوصل انما هو
بهما والوصل فيما فيه الفصل انما هو بترسكها كما أن الفصل مع كمال الانقطاع انما هو
حيث لا إيهام فثبته لذلك كنه فقد يقع فيه الغلط اه (قوله فمحو وقال رائداهم الخ) بحث
في التمثيل به بأن نزاولها ما تعليل لما قبله فهو وجواب لسؤال مقدر فليس الفصل لكمال
الانقطاع بل أشبه كمال الاتصال واما حال أى أقموا في حال من أول الحرب فكذلك ليس
الفصل لكمال الانقطاع بل لان الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بأنه لا تراحم
بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا تعطف على
الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للأمرين (قوله لطلب الماء والسكك) للنزول
عليه (قوله حبسها بالمرساة) فتفسير الأرساء إقامة تفسير بالدرم لان الإقامة لازمة
للحبس (قوله بالمرساة) هى حديدة تعلق في الماء متصلة بالسفينة فتقف والمرساة بفتح الميم
البقعة التى رست فيها السفينة من ع (قوله نزاولها) بالرفع ولم يجزمه في جواب
الأمر لانه لم يقصد الجزاء (قوله فان موت الخ) أشار به الى أن في البيت قلبا وكل
داخله على امرئ لا على الحلف لانها لاتضاف اللمتعدد والحلف أى الموت شئ واحد
والمتمدد هو امرؤ ويمكن جعل الموت متعددا باعتبار المتعلق أو السبب فلا حاجة للقلب
بل اعتبار الأسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه أسباب مختلفة من السيف
والرمح ونحوهما تأمل (قوله وهذا مثال لكمال الخ) جواب عن سؤال نشأ من التمثيل

حاصله ان كلامنا الآن فيما لا محل له من الاعراب والمثال عماله محل (قوله والا فالجملتان في محل نصب الخ) مبني على ان جزءه المقول له محل اذا كان مفيداً وقد سبق للمصنف في قوله انا معكم الآية والحق خلافه فاعل الشارح قال ذلك الزاماً للمصنف لانه فيما سبق جعل جزءه المقول مقولاً فيكون جزءه المقول ههنا مقولاً فيكون له محل من الاعراب ومبني أيضاً على الاستشهاد به ما باعتبار حال وقوعهما من الحاكى للكلام أما اذا كان الاستشهاد به ما باعتبار حال وقوعهما من الرائد فالجملتان لا محل لهما قطعاً واختلاف في المحكي بالمقول هل هو في محل المفعول المطلق أو المفعول به ورجح بعض المحققين الثاني (قوله بأن تكون احدهما الخ) أي الاولى أو الثانية فهاتان صورتان تضربان في الصورتين المفهوميتين من قوله وان كانتا الخ فالصور أربع (قوله وان كانتا الخ) الواو للحال وان وصلية لا غائية والا كان هذا القسم أهم من الاول فلا تباين الاقسام (قوله وان كانتا جميعاً خبريتين لفظاً) ولم يمثل للانشأتين لفظاً لاختلاف معني لقله وجوده وذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ليتبوا أمة بعده من النار قل له أيها صاحب من عرق (قوله على اختلافهما) في نسخة على اختلافهما وهي الصواب وفي الاولى تسمع سم (قوله لانه لا جامع بينهما) يعني مع كونهم لم يختلفا في معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان معاً يعني اوانشأتان معاً وانما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الاول في هذا أيضاً كما تقدم فيما قبل ثم ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع اما لا تتفانه عن المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل وعمر وقصير حيث لا جامع بين زيد وعمر ومن صداقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصير جامع التضاد كما يأتي واماعن المسندين فقط كقولك زيد طويل وعمر وعالم حيث كان بين زيد وعمر جامع واماعن المسند اليهما والمسندين كهذا المثال حيث لا جامع بينهما من عرق (قوله فليكون الثانية مؤكدة للاولى) قال عرق في آخر بحيث كمال الاتصال مانصه ثم ان ظاهر أول كلام المصنف في كل مما ذكر من التوابع ان الجملة الثانية هي من جنس ذلك التابع حقيقة وظاهر قوله في كل منها فوزانه وزان كذا انهم ليست توابع حقيقة بل ما يفاد منها يفيد ذلك التابع من جهة القصد فالحق بذلك التابع في عدم صحة العطف وهو الاقرب وذلك لان التابع اصطلاحاً يستدعي اعراباً يقع فيه التبعية مع أن بعض تلك التوابع مخصوص بألفاظ معاومة وقد أشرنا الى هذا فيما تقدم في التأكيداه وقال القنري بعد أن ذكر نحو ما مر والحق ان كون التابع ما يتلو السابق في أحوال آخره على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب وشرحه للسيد ويؤيده ان الدماميني صرح في شرح المغني بأن قوله تعالى أممكم بانعام وبنين يدل اصطلاحاً من قوله تعالى أممكم بما تعملون مع أنه لا محل له من الاعراب كما سنحقيقه (قوله تأكيدها معنوياً) بان يختلف مفهومهما ولو كان يلزم من تقرير معنى احدهما تقرير معنى الاخرى وسيأتي مقابله وهو التأكيدها اللفظي والتقسيمان تأكيدها

والا فالجملتان في محل نصب
مفعول قال (أو) لاختلافهما
خبراً وانشاء (معنى فقط) بأن
تكون احدهما خبراً
معنى والاخرى انشاء معنى وان
كانتا خبريتين اوانشأتين لفظاً
(فحومات فلان رحمه الله) لم يعطف
رحمه الله على مات لانه انشاء معنى
ومات خبر معنى وان كانتا جميعاً
خبريتين لفظاً (أو لانه) عطف على
اختلافهما والضمير للشان
(الجامع بينهما كما سيأتي) بيان
الجامع فلا يصح العطف في مثل
زيد طويل وعمر وفائم (واما كمال
الاتصال) بين الجملتين (فليكون
الثانية مؤكدة للاولى) تأكيدها
معنوياً

بالمعنى اللغوي وأما التأكيد الاصطلاحي فلا يأتي هنا لأن المعنوي منه بالفاظ معلومة
وليس ما يأتي منها واللفظي منه تكرر اللفظ وسمى التأكيد المعنوي في الجمل بالمعنوي
لأنه بمنزلة المعنوي الاصطلاحي الذي هو في المفردات والتأكيد اللفظي في الجمل باللفظي
لأنه بمنزلة اللفظي الاصطلاحي الذي هو في المفردات اهـ لمخصا من عرق مع زيادة
(قوله أو غلط) اعترضه السيد بأن التأكيد المعنوي كما في نحو جاء زيد نفسه لا يكون
لدفع النسيان والغلط فكذا ما هو بمنزلة من حيث هو بمنزلة نحو لا ريب فيه وأجاب
الاستاذ عس بأن التأكيد المعنوي يفيد دفع الغلط بالنسبة للاختلاف أفرادا وغيره
وان لم يقد بالنسبة لآحاد مثلاً جاء زيد نفسه يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم ان الجاني
الزيد ان لا بالنسبة لمن توهم انه عمرو وهو كذا تأمل سم ولذا جعل العلامة ابن
يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز لتأكيد المعنوي وقوله أو غلط لللفظي مخالفا
لصنيع الشارح في جعلهما معاً للمعنوي واللفظي الموجب للاشكال المذكور وتكاف
الجواب عنه وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز أو غلط أي لاجل أن يدفع به
المتكلم توهم السامع التجوز في الاولى فتتزل الثانية منزلة التأكيد المعنوي في المفردات
لأنه انما يؤتى به لدفع التجوز وتوهم السامع في الاولى الغلط فتتزل الثانية منزلة التأكيد
اللفظي في المفردات فانه انما يؤتى به لدفع توهم السهو أو الغلط اهـ ثم قال بعد ذلك بورقتين
أو أكثر ويمكن على بعد أن يكون كل منهما لدفع الغلط أو التجوز في الاول يراود دفع
التجوز في ذكر زيد أن الجاني رسول زيد مثلاً أو الغلط في ذكر زيد بدلا عن رسوله المقصود
وفي الثاني دفع التجوز في ذكر زيد دون رسوله أو الغلط بذكره دون عمرو اهـ (قوله بالنسبة
الى ذلك الكتاب) أي حالة كون لا ريب فيه منسوباً الى ذلك الكتاب (قوله اذا
جعلت المالح) واما ان جعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبرا بناء على انه اسم للقرآن أو طائفة
من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن
(قوله طائفة من الحروف) فلا يقدروا لها مبتدأ ولا خبر لأن القصد على هذا هو تعدد
الحروف وعليه فقل هي مما اختص الله بعلمه وقيل الهمزة مقطوعة من الله واللام من
جبريل والميم من محمد وكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن وقيل المراد الاشارة
الى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف (قوله أو جملة مستقلة) بجعل
الم مبتدأ خبره هذه مقدراً أو العكس وهذا بناء على انه اسم للسورة فان بنيته على انه اسم
للقرآن قدرت هذا ويجوز أن يكون تقدير الخبر الم مؤلف من جنس هذه الحروف (قوله
فانه) الضمير لنشأن (قوله بجعل المالح) المبالغة بمجموع الجمل والتعريف الكن محطها
بالتعريف اذ جعل المبتدأ ذلك ليس فيه مزيد من الوصف يلوغ الدرجة القصوى حتى
يكون بذلك الجمل مبالغة في هذا الوصف فانهم (قوله الدال) صفة لجعل أو ذلك وهو
أقرب وعليه يدل كلام عرق لكن الاول أليق بقول الشارح والتوسل وكتب أيضا قوله

(لدفع توهم تجوز أو غلط نحو
لا ريب فيه) بالنسبة الى ذلك
الكتاب اذا جعلت الم طائفة من
الحروف أو جملة مستقلة وذلك
الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه
ثالثة (فانه لما بولغ في وصفه)
أي وصف الكتاب (ببلاغه)
متعلق بوصفه أي في أن وصف
بانه بلغ (الدرجة القصوى
في الكمال) وبقوله بولغ تتعلق
الباء من قوله (بجعل المبتدأ ذلك)
الدال على كمال النهاية بتبيينه

الدال على كمال العناية بتميزه أي باعتبار اسم الإشارة وقوله والتوسل الخ أي باعتبار الاسم
 (قوله والتوسل بهذه الخ) لو قال وعلى البعد المتوسل به إلى التعظيم لكان أولى وأوضح
 ثم ظهر أن هذا التوسل على جعل الدال صفة لذلك لا على جعله صفة لجعل (قوله الدال على
 الانحصار) لأن تعريف الجزأين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار ع (قوله حاتم
 الجواد) أي لا جواد الا حاتم إذ جود غيره بالنسبة إلى جوده كالعدم ع (قوله فعني
 ذلك الخ) أي المراد منه أنه الخ اذ معناه حقيقة أن الكتاب لا سواه لكنه غير مراد لانه
 محال (قوله الكامل) أي في الهداية كما يأتي (قوله يستأهل) في الصحاح يقال فلان
 أهل لكذا ولا يقال مستأهل والعامية تقول لکن العلامة الرشدي قد صحح هذه العبارة
 في الأساس فنرى (قوله في مقابله) ولو كان كتابا كاملا في نفسه وقوله فافهم في ظاهره
 سوء أدب في حق شية الكتب السماوية ولو قال ليس بكامل لكان أولى لعدم التصريح
 بالنقصان كما عبر ابن يعقوب (قوله بل ليس بكتاب) كما يطلبه معنى ذلك الكتاب حقيقة وما
 قيل بل بيان لمعناه المجازي المراد غير ظاهر (قوله جاز أن يتوهم الخ) فيه مني لأن توهم
 كون الكلام مما يرمى به جزافا غير متصور مع العلم بأنه كلام الله ويمكن أن يجاب بأن
 المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكرنا تبين بالريب فيه دفعنا ذلك التوهم
 على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار الخلق لأن القرآن ولو كان كلام الله
 جار على القاعدة العرفية الجارية من الخلق تأمل من ع (قوله قبل التأمل) أي
 في كمالات الكتاب أطول (قوله عما) أي من المدح الذي يرمى به أي يتوهم به جزافا
 وكتب أيضا قوله عما أي من الكلام الذي يرمى به جزافا أي على وجه المجازفة بمعنى
 أنه مما يوثق به من غير ملاحظة مقتضاته ومراعاة لوازمه ومقتضا جزائه بروية وبصيرة
 فإن المجازفة في الشيء عدم الاطاعة بأحواله وانما كانت المبالغة المذكورة مما يجوز معه
 توهم المجازفة لما جرت به العادة غالباً من أن المبالغ في مدحه لا يكون مدحه على ظاهره بل
 يخرج على خلاف مقتضى ظاهره اذ لا تتجاوز المبالغة غالباً من تجاوز وتساهل ع (قوله وكتب
 أيضا قوله مما يرمى به جزافا هي منلثة بمعنى ما يقال بلا تأمل ولا يخفى أنه كناية عن كونه غلطاً
 لأن القول بلا تأمل في عرضة الغلط دون التجوز وجه له غير أنه يجيء في زيد نفسه يستدعي أن
 لا يدفع به الغلط على ما ذهب إليه الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفناهما وشيدنا
 صحة دفع الغلط به في بحث التأني كما يدور أيضا الكلام المؤكده مجاز عن الكمال حقيقة
 في نفي غيره من الكتب والتأني كيد المعنوي يدفع التجوز فلا يصح اتبعاه المجازل لا يوجب
 كونه حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجزاف انما يتحقق لو أريد بالريب فيه مني
 الريب في الكمال اما لو أريد نفي الريب في كونه من عند الله كما هو المشهور والمتبادر فلا
 يدفع به الجزاف لأن غيره من الكتب يشارك في ذلك النسبي اه أطول وأقول يمكن
 جعله لدفع توهم تجوز آخر غير التجوز المراد من ذلك الكتاب فلا يرد ما ذكره بقوله وأيضاً

والتوسل ببعده إلى التعظيم و
 الدورية (وتعريف الخبر باللام)
 الدال على الانحصار مثل حاتم
 الجواد فعني ذلك الكتاب أنه
 الكتاب الكامل الذي يستأهل
 أن يسمى كتاباً كمن ما عداه من
 الكتب في مقابله فافهم في
 ليس بكتاب (جواب لما أي
 يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة
 أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه
 اعني قوله ذلك الكتاب (مما يرمى به
 جزافاً)

الكلام الخ وأما قوله ودفع الجزاف الخ فيندفع بما قرووه ع ق وكتبناه عنه في قول المصنف
فأتبعه نقياً لذلك التوهم تدبر (قوله من غير الخ) على تقدير أي (قوله وبصيرة) عطف
تفسير (قوله فأتبعه نقياً لذلك التوهم) وذلك لأن كمال الكتاب كما تقدم باعتبار ظهوره
في الاهتمام وذلك بظهور حقيقته وهو مقتضى الجملة الأولى ونفي الريب أي نفي كونه
مظنة الريب بمعنى أنه بعيد عن الحالة التي توجب الريب في حقيقته لازم لكمال في ظهور
حقيقته ولو اختلف مفهومهما ولازم معنى الثانية معنى الأولى فكانت الثانية بمنزلة
التأكيده المعنوي لا اللفظي اه ع ق وبهذا يندفع قول الأطول ودفع الجزاف انما
يتحقق لو أريد الخ ما كتبناه ويعلم أن قول ع س كما في سم معنى لا ريب فيه على هذا أي
على جعله تابعاً لذلك الكتاب لا ريب في أنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال غير متعين (قوله
فوزانه) قال الفري الوزان مصدر قولك وزن الشيء أي ساواه في الوزن وقد يطلق
على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء إذا كان
مساوياً للشيء آخر في أمر من الأمور وهو المراد هنا (قوله فظهر) أي من جعل وزان
بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد وأنه ليس بمعنى موازن حتى
يحكم بزيادة وزان في قوله وزان نفسه اه ولما كان الموازن للشيء في مرتبة ذلك الشيء
أطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازاً ه س لا أو حقيقة عرفية ع ق (قوله أو تأكيدا
لفظياً) بأن يكون مضمون الثانية هو مضمون الأولى ع ق (قوله ونحو هدى للمتقين)
وأما التأكيده نفس تكرار اللفظ فلا يتعارض له إذ لا يوجبهم فيه صحة العطف ع ق (قوله
أي هو هدى) إشارة إلى أن هدى خبر مبتدأ محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر
على تقدير فيه هدى لفوان المبالغة المطلوبة اه فري وقال في الأطول ولأن تجعل هدى
للمتقين في تقدير فيه هدى للمتقين يريد به حصر الهداية في كونها فيه فيكون كذلك
الكتاب في حصر الهداية وتكون المماثلة أمم والتأكيده اللفظي أقرب اه وهذا توجيه
آخر غير توجيه المصنف وما مضى عليه الشارح من أنه خبر مبتدأ محذوف هو المناسب
لتوجيه المصنف (قوله الضالين الصائرين إلى التقوى) به يندفع إشكال وهو أن
المتقين مهتدون فإمعنى هدايتهم وحاصل هذا الجواب أن المراد المتقون بالقوة أي
المشرفون على التقوى وأجيب أيضاً بأن المراد زيادة هدى فالمتقون على ظاهره وأجاب
الاستاذ ع س بأن المراد المتقون في علم الله تعالى سم (قوله الصائرين إلى التقوى)
ففيه مجاز الأول (قوله في الهداية) متعلق بما بعده أطول (قوله أي غايتها) لم يحتمل
الكنهه على الحقيقة لعدم ملاءمته قوله حتى كأنه هداية محضة كذا في سم (قوله لما
في تكثير الخ) هذا غير مناسب لما يفهم من قول المتن حتى كأنه الخ فإنه يفهم منه أن البلوغ
بسبب الجمل أعني جل الهدى على القرآن والتعبير بالهدى بدلاً عن الهدى فهو كزيد عدل
(قوله والتفخيم) عطف مدلول على دال (قوله حتى كأنه) الأولى حتى أنه اذ في جل الشيء

من غير صدور عن رؤية وبصيرة
(فأتبعه) على لفظ المبني للمفعول
والمرفوع المستتر عائداً إلى لا ريب
فيه والمنصوب البارز إلى ذلك
الكتاب أي جعل لا ريب فيه
تابعاً لذلك الكتاب (نقياً لذلك)
التوهم (فوزانه) أي فوزان
لا ريب فيه مع ذلك الكتاب
(وزان نفسه) مع زيد (في جاني
زيد نفسه) فظهر أن لفظ وزان
في قوله وزان نفسه ليس بزيادة
كما توهم أو تأكيده
كما أشار إليه بقوله (ونحو
هدى) أي هو هدى (للمتقين)
أي الضالين الصائرين إلى التقوى
(فإن معناه أنه) أي الكتاب
(في الهداية بالغ درجة لا يدركه
كنهها) أي غايتها في تنكير
هدى من الإبهام والتفخيم (حتى
كأنه هداية محضة) حيث قيل
هدى ولم يقل هاد

على الشيء في مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شأبه تتردد والاولى هداية عظيمة متضمنة
 لان تنوين هدى للتعظيم فالمبالغة في جعل الهدى المنقون خبرا له أطول (قوله وهذا) أى
 أنه في الهداية بالغ الخ (قوله معنى ذلك الكتاب) يشاء على أنه جملة مستقلة عن (قوله
 لان الكتب السماوية الخ) أى المعتبرة في مقابلة التحقيق الحصر المستفاد من ذلك
 الكتاب لانها التي من جنسه (قوله في درجت الكمال) لا يحل من اطناب كبيرة قريب
 من الحشو لان المراد كما تقدم الكمال في الهداية فكانه قال اغتاتت تفاوت بحسب الهداية
 في درجات الكمال في الهداية الا أن يراد به مطلق الكمال والشرف في القول تأمل عن
 (قوله لا بحسب غيرها) أى فتقديم الجار والمجرور للحصر بمبالغة في الاعتناء بشأن
 هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر بسند أنه قد تفاوتت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن
 فانه فاق الكتب باعجازه والشارح دفع المنع بان هذا التفاوت أيضا داخل في الهداية لانه
 ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما يدفع به لو كان السند مساويا أطول وفيه قول
 لا بحسب غيرها اشارة الى أنه لا بد من اثبات الحصر في شئ المطالب اذ لو أمكن أن يكون
 الكمال بحسب غير الهداية لم يتعين أن يكون كماله في الهداية فلا يكون قوله لا ريب فيه
 تأكيديا عس (قوله لانها المقصود الاصلى) أى الذي ينبى عليه كل غرض دينوى
 أو أخروى (قوله فوزانه وزان زيد الثاني) اعترض بأن الانسب حينئذ عطف هدى
 للمنة ين على لا ريب فيه لا شرا كهما في التأكيدي ذلك الكتاب قال في الاطول وهو غفلة
 عن انه لا يعطف تا كيد على تأكيدي فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون على أنه يكفى
 في فصل التأكيدي عن التأكيديهم العطف على المؤكدة في اسباب الفصل ما غفلوا
 عنه وهو كون الجملتين المتواليين تأكيديين شئ (قوله مع اتفاقهما في المعنى)
 عبارة عن قول مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غيره وظاهره محال بل الفرض
 وصفه بالكمال في الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما
 الغرض كونه كاملا في افادة الهداية اتحدا في عدم ارادة الظاهر وفي ارادة الكمال
 في الهداية فلذا صار هو هدى كالتأكيدي اللفظي اه وقوله كالتأكيدي اللفظي أى
 الذي في المفردات (قوله فانه بخالفه معنى) وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزما لفي
 الريب عنه فكان من التأكيدي المعنوى (قوله أو لكون الجملة الخ) فقوله بدلا معطوف
 على قوله مؤكدة للاولى فكونه ابدلا من موجبات كمال الاتصال ثم البديل الذي يتحقق به
 الاتصال ثلاثة أقسام القسم الاول بدل الكل من الكل ولم يعتبره في الجمل التي لا محل لها
 من الاعراب لانه لا يفارق الجملة التأكيدي بالاعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون
 الثانية في البدلية دون التأكيدي وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من
 الاعراب اذ النسبة تنقل وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة
 فأدخله في كمال الاتصال ومثله بقول القائل قنعنا بالاسودين قنعنا بالتمر والماء

(وهذا معنى ذلك الكتاب لان
 معناه كمال الكتاب الكامل والمراد
 بكماله كماله في الهداية لان الكتب
 السماوية بحسبها) أى بقدر
 الهداية واعتبارها (تفاوت
 في درجات الكمال) لا بحسب
 غيرها لانها المقصود الاصلى من
 الانزال (فوزانه) أى وزان هدى
 للمتقين (وزان زيد الثاني في جاء
 زيد زيد) اسكونه مقترنا لذلك
 الكتاب مع اتفاقهما في المعنى
 بخلاف لا ريب فيه فانه يخالفه
 معنى (أو) لكون الجملة التامة
 بدلا منها) أى من الاولى

القسم الثاني بدل البعض من السكل القسم الثالث بدل الاشتغال وقد استترك هذان
 الاخيران في كون المبدل منه غير وافي بالمراد حتى في البدل الافرادى فانك اذا قلت
 أعجبتني زيد لم يبين الامر الذي منه أعجبتك واذا قلت وجهه تين وهو بعض زيد فكان بدل
 البعض واذا قلت أعجبتني الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعصا فكان بدل اشتغال على
 ما تقررونه ذابهم ان البدل الاتصالي لا يخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البدل في جميع
 الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء بالبدل لان مقام البدل يقتضى الاعتناء بشأن
 النسبة وقد دعا مرتين أوكد ولا يقال اذا كان في البدل بيان التبع بعطف البيان لانا
 نقول البيان في البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به
 فيه هو التفسير والايضاح لا تقرير النسبة من عرق وفيه جواب آخر فيه تحريف في
 النسخة فراجعته وحزته واختاره في الاطول ان اسقاط بدل السكل لا غناء البيان عنه لان
 التباس البيان بالبدل مشتهر ولهذا تصدى النسخة انصب علامة للتمييز بينهما دون البدل
 والاكيد (قوله غير وافية بمقام المراد) كما في بدل البعض والاشتغال فان المراد في الجمل
 الاخبار البعض أو بالمشغل عليه والاجمال والعصوم الاول لا يني بالمراد وقد تقدم وجه
 عدم الاقتصار على البدل دون المبدل منه كما أن المراد فيهما في المفردات تحقيق النسبة الى
 البعض أو الى المشغل عليه والاول غير وافي به على الخصوص وقوله أو كغير الوافية
 كما في بدل السكل فان الغرض منه في المفردات تحقيق النسبة لمبدل اللفظ الثاني
 وتنويع ذلك بالنسبة للاول لغرض من الاغراض ولما كان المقصود بالذات هو الثاني
 صار الاول كغير الوافي وتخصيصه هنا هو كغير الوافي بالمفرد يفيد أن قوله أو كغير الوافية
 مستدرأ لان الكلام في الجمل وبدل السكل لا يجري فيها كما مشى عليه المصنف وقد يجاب
 بأن قوله أو كغير الوافية حيث اختص بيدل السكل كما أشرنا اليه من التكميل لاقسام الشيء
 استطراد بالنسبة الى غيره مذهب وأما اذا بني على أنه يجري في الجمل كما تقدم فنقول
 الغرض منه في الجمل الاخبار بالتفصيل وتنويعه بالاجمال عرق وهذا خلاف ما يأتي
 للشارح كما ستعرفه (قوله أو كغير الوافية) والمثالان الايمان لهذا الثاني كما يقتضيه
 كلام الشارح ولم يمثل لغير الوافية وفي ابن يعقوب خلاف ذلك فانظر ما كتبناه هنا وفيما
 يأتي (قوله حيث يكون في الوفاء قصورا أو خفاء) راجع لقوله كغير الوافية وكان
 الاولى أن يقول بسبب خفاء ويمكن جعله من عطف السبب لان القصور فيما كغير
 الوافية باعتبار الخفاء ويدل على ذلك كلام الشارح قبيل قول المتن أول كون الثانية بيانا
 الخ فتأمل وكتب أيضا مانه عبارة الاطول لكونها جملة أو خفية الدلالة (قوله والمقام
 الخ) قال عرق ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال هب ان الاولى غير وافية كل الوفاء
 بالمراد والثانية وافية به كل الوفاء فلم يقتصر على ما أشار الى أن البدل انما يوفق به في مقام
 يقتضى الاعتناء بشأنه فتقصد النسبة مرتين في الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة

(لانها) أي الاولى (غير وافية بمقام
 المراد أو كغير الوافية) حيث
 يكون في الوفاء قصورا أو خفاء
 (بخلاف الثانية) فانها وافية كمال
 الوفاء (والمقام يقتضى اعتناء
 شأنه) أي بشأن المراد

مرتين في المفردات وبهذا يعلم أن مقام البدل لا بد أن يشتمل على ما يقتضي الاعتناء كما أشرنا
إليه فيما تقدم فقال والمقام الخ والمراد بالمقام هنا حال المراد وذلك قال وانما يقتضي حال
المراد الاعتناء بشأنه لسكينة فيه وتلك السكينة ككونه مطلوباً في نفسه ففي الحقيقة المراد
بالمقام الذي يقتضي الاعتناء هو تلك السكينة ولكن تساهل في بساط العبارة (قوله لسكينة)
الاولى حذفه اذ السكينة نفس المقام كما في الاطول وعق (قوله ككونه مطلوباً
الخ) سيأتي مثاله في كلام المصنف في قوله تعالى أممكم الخ وقوله أوقفطعاً مثاله قوله
لا امرأة تزني وتتصدق لا تجتمع بين الامرئين لا تزني وتتصدق ولا يحق فطاعته ولكن
هذا المثال بناء على وروده في الجمل في بدل الكل وقوله أوقفطعاً مثاله قال زيد قولا قال
أنا هزم الجند وحدي وهو مثال لبطل الكل بناء على ما تقدم (قوله في نفسه) الاول
تركه فانه يكفي كونه مطلوباً سواء كان مطلوباً في نفسه أو ذريعة الى غيره أطول (قوله
أولطينا) أي ظريفاً مستحسننا ع (قوله بدل البعض) أي في المفرد والافهسي
بدل حقيقة وكذا قوله أو الاشتمال وفيه ما تقدم (قوله فأممكم بما تعلمون الخ) هذه
الجملة صلة الذي في قوله تعالى واتقوا الذي أممكم بما تعلمون ولا محمل لمجرد السكينة من
الاعراب بل للموصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام ولتجوع الصلة والموصول على
ما قاله السيد كذا في سم (قوله ككونه مطلوباً في نفسه) لانه تذ كبر للتم انت كبر وقوله
وذريعة الى غيره كالإيمان والعمل بالطاعة ع (قوله والثاني أي الخ) ههنا شئ لا بد
من التنبية عليه وهو أن قوله أممكم بأنعام وبين وجنات وعيون ان كان هو المراد فقط من
الجملة الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبية على جميع النعم المعلومة لهم
وان أريد ما هو أهم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون أو في
لان الاولى أو في من جهة افادة العموم والثانية أو في من جهة التفصيل تأمل ع (قوله
بالتفصيل) حيث سميت بنوعها ع (قوله من غير احالة على علم المخاطبين) أي من غير أن
يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين اذ ربما نسبوا تلك النعم الى قدرتهم بها لانهم
وانما ينسبون نعماً أخرى منها اليه تعالى كالاحياء والتصوير ع (قوله يشمل
الانعام وغيرها) كان الاولى أن يقول يشمل المذمومات في الآية وغيرها كالسمع
والبصر والعافية (قوله فان المراد به الخ) ربما فهم أنه ليس المراد أن ارجل موضوع لكلال
اظهار كمال الكراهة وانما وضع اطلب الرحيل لكن لما كان طلب الشئ عرفاً يقتضي
غالباً محبة ومحبة الشئ تستلزم كراهة ضده وهو هنا الاقامة فهم منه كراهة الاقامة والدليل
على أن الامر أجري على مقتضى هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم كراهة
المضد قوله والاف كن في السر الخ فانه يدل على كراهة اقامته لشره لانه ما مود بالرحيل
مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهته بل لمصلحة له فيه مثلاً ولما كان اظهار الكراهة
يحصل بغير اللفظ كالاشارة وعدل الى اللفظ الاقوى دل ذلك على كماله ولهذا كان ارجل

(لكنه ككونه) أي المراد
(مطلوباً) في نفسه (أوقفطعاً أو
عجياً وأطيقاً) فتزول الثانية من
الاولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال
فالاول (فأممكم بما تعلمون
أممكم بأنعام وبين وجنات وعيون
فان المراد التنبية على نعم الله تعالى
والمقام يقتضي اعتناء بشأنه
لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة
الى غيره) والثاني (أعني قوله أممكم
بأنعام الى آخره) (أو في تأديته) أي
تأدية السراد الذي هو التنبية
(لدلالته) أي الثاني (عليها) أي
على نعم الله تعالى (بالتفصيل من
غير احالة على علم المخاطبين المعاندين
فوزانه وزان وجهه في أعجبي زيد
وجهه لدخول الثاني في الاول)
لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها
(و) الثاني أعني المنزل منزلة بدل
الاشتمال (فأممكم بما تعلمون
لا تقيم عندنا ولا فكن في السر
والجهر مسلم فان المراد به) أي
بقوله ارجل

وافيا بالمراد وان لم يكن أوفى ولما كانت هذه الكراهة مدلوله لقوله ارجل التزاما كان
 لا تقيمن أوفى دلالة عليها الا دلالاته عليها بالمطابقة القصديّة العرفيّة مع ما فيه من التأكيد
 بالنون وانما زدنا القصديّة العرفيّة لما أشرنا اليه في قوله ارجل من أنه لم يوضع لذلك
 فكذلك لا تقيمن فانه انما وضع للنهي لكن يكون مع قصد الكراهة دائما باعتبار الاستعمال
 العرفي ويدل على الكمال في الكراهة التأكيد بالنون فانك انما تقول لا تقيمن عندي
 اذا أردت ارتحاله وبعده على وجه الكراهة الشديدة لا على وجه مطلق النهي الصادق
 بعدم المبالاة بالاقامة والحاصل ان الغرض من قوله ارجل ولا تقيمن اظهار الكراهة
 على وجه الكمال لا مطلق كفه عن الاقامة الصادق بعدم الكراهة بل الكراهة هي
 المقصودة بالذات سواء وجد معها ارتحال أو لم يوجد عارض كما اذا منع منه مانع والدليل
 على ذلك في ارجل الاستعمال الغالب مع قوله والا فكن الخ وفي لا تقيمن الاستعمال
 العرفي دائما مع زيادة نون التوكيد وقوله والا فكن الخ ولما كانت دلالة لا تقيمن على هذا
 المقصود أوفى لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارجل ولا نفسه بل هو ملائمه
 للملازمة بينهما ما صار يدل اشتمال منه فوزانه وزان حسنهما في أعجبتني الدار حسنهما
 من عرق وكتب أيضا قوله فان المراد به أي الغرض من استعماله فالمراد بعني الغرض
 لا ما استعمل فيه اللفظ أطول (قوله اظهار الكراهة) أي اظهار كمال الكراهة
 قاله عرق وهكذا في الاطول حيث قال أي كمال اظهار كمال الكراهة (قوله أوفى
 بتأديته) أي تأدية الغرض من الاستعمال (قوله لدلالتة عليه) أي على الكراهة
 وتذكير الضمير لعدم الاعتماد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة
 ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كالمزم على من جعل ضمير عليه كمال اظهار
 الكراهة أطول وفيه تعريض بالشارح ولهذا بحث عس بأن مدلول لا تقيمن الكراهة
 وكما لا كمال اظهار ذلك بل هذا انما استقيم من ذكر اللفظ الدال على الكراهة وكما لها
 ففي العبارة تسمع (قوله باعتبار الوضع العرفي) أي لا باعتبار الوضع الاصل ولو كان تسميتها
 بالبدل الاشتمالي باعتبار أن مدلولها الاصل ليس بعرض ولا كالا كما قرر المصنف (قوله حيث
 يقال الخ) للتعليل (قوله ولا يقصد كفه عن الاقامة) أي سواء كان مع كراهية ام لا (قوله
 بل مجرد اظهار كراهية حضوره) والتأكد بالنون دال على كمال هذا المعنى مطول وكتب
 أيضا قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره أي سواء وجد معها ارتحال أو لم يوجد مانع عرق
 (قوله فلا يكون تأكيذا) ولا يائنا أطول وكتب أيضا قوله فلا يكون تأكيذا يقال
 المغايرة لا تنافي التأكيدي المعنوي كما سبق في ذلك الكتاب لا ريب فيه الا أن يقال المغايرة
 المشتركة بينهما هي ما لا يؤل المعنيان فيها المعنى واحد وان تلاقيا كما هنا وأما مغايرة يؤل
 المعنيان فيها الشيء واحد فلا يضر وهو ما سبق في ذلك الكتاب سم وجوابه مبني على ما قدمه
 من ان معنى لا ريب فيه على جعله تأكيدي ذلك الكتاب لا ريب في بلوغه الدرجة التصوي

(كمال اظهار الكراهة
 لا قامته) أي المخاطب (وقوله
 لا تقيمن عندنا أوفى بتأديته لدلالتة
 أي دلالة لا تقيمن (عليه) أي على
 كمال اظهار الكراهة (بالمطابقة
 مع التأكيد) الحاصل من النون
 وكونه مطابقة باعتبار الوضع
 العرفي حيث يقال لا تقيم عندي
 ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد
 اظهار كراهية حضوره (فوزانه)
 أي وزان لا تقيمن عندنا (وزان
 حسنهما في أعجبتني الدار حسنهما الا
 عدم الاقامة معيار للارتحال)
 فلا يكون تأكيذا

في الكمال في الهداية وتقدم ما فيه (قوله وغير داخل فيه) أي عدم الإقامة غير داخل
في مفهوم الارتحال مطول وكتب أيضا قوله وغير داخل فيه هو ظاهر بناء على أن الأمر
بالشيء لا يتضمن النهي عن الشيء وهو الأقرب والأقضية بحث ع ق وأقول لا يبحث لأن
الدخول المنفي الدخول بالبعضية لا باللزوم المراد من قال الأمر يتضمن الخ وفي المتن
أنه على هذا القول في حكم بدل البعض من الكل (قوله ولم يعتد الخ) بحث فيه بأن
هذا البيان يجري في عطف البيان مع أنهم ذكره ولم يهملوه وأجيب بأن هذه نكتة فلا
يلزم أطرافها لأنها توجب ما وقع على خلاف الأصل وما ذكره الشارح أخذه من
الابيضاح وإنما وسط هذا الكلام ولم يستدسه عند قوله منزلة بدل البعض أو الاشتغال ولم
يؤخره عن بقية التوجيه لأنه من تنمة التوجيه إذ لا بد من نفسه أيضا حيث نفي التأكيد
وبدل البعض من يس وكتب أيضا قوله ولم يعتد الخ وترشيد بدل الغلط لأنه لا يتبع في
النصيح إلا أن بدل الغلط قسما أحدهما أن يكون غلط حقيقة والثاني أن لا يكون غلط
حقيقة لكنه يغلط بأن يفعل فعل الغلط أغرض من الأغراض والذي لا يتبع في النصيح
هو الأول دون الثاني وكأنه لكونه نادرا لم يتعرض لذكره سم (قوله بغيره اللطيفين)
أي دائما في البدل والتوكيد ليس كذلك لأنه تارة مغايرة وتارة لا (قوله وهذا) أي التمييز
المذكور لا يتحقق الخ إذا المغايرة موجودة فيهما في الجمل ولا يتأتى قصد النسبة بالبدل
الجملة وكلامه صريح في أنه لا يتحقق في الجمل التي لها محل من الأعراب كون المقصود
الذاتي هو الجملة الثانية وفيه نظر إذ لا مانع منها فيها كقولك قلت لها جعت بين الأمرين
ترتين وتصديق على أن المقصود الذاتي باقناع القول الجملة الثانية ولهذا خصص ابن
يعقوب عدم تحقق ذلك بالجمل التي لا محل لها كما يعلم عرجة فماتل منصفنا ثم رأيت في
كلام سم ما يؤيد ما قلنا حيث قال في حواشيه على الحفيد متعبا قول الحفيد ما لا محل له
لا يتصور فيه القصد بالنسبة مانصه هذا الكلام إنما يمنع التمييز عن التأكيد في الجمل التي
لا محل لها على أنه قد يبحث في هذا فانه يمكن أن يراد بالنسبة ما يشمل الأخبار بعضهم الجملة
وهذا يمكن فيما لا محل لها بأن يكون المقصود بالذات الأخبار بالثانية والأخبار بالأولى
لمجرد التوطئة له ولا يمنع التمييز فيما له محل فلم يعتد ببدل الكل فيما له محل لأن يقال لما كان
الكلام فيما لا محل له ولم يتميز فيه بدل الكل لم يلتفت إليه اه ويمكن تقرير الشارح على
وجه لا يرد عليه تنظيرنا السابق بأن يكون المراد وهذا أي التمييز بالأمرين مع ما لا يتحقق الخ
فلا ينافي وجود الأمر الثاني فيما له محل فقوله لا سيما التي الخ أي فأنهم لم يوجد فيها الأمران
معا ولا أحدهما وكتب أيضا قوله وهذا لا يتحقق في الجمل الخ لأن التأكيد المعتمد
في الجمل لا بد أن يكون لفظه غير لفظ المتبوع إذ ليس المراد بشأ كيد الجمل تكريرها
وحينئذ لا يترأ أحدهما عن الآخر هذا القيد ثم الجمل التي ليس لها محل من الأعراب
لا يتصور فيها القصد بالنسبة كذا في القيد قال صاحب العروس ومن الغريب أن

(وغير داخل فيه) فلا يكون بدل
البعض ولم يعتد ببدل الكل لأنه
إنما يميز عن التأكيد بغيره اللطيفين
وكون المقصود هو الثاني وهذا
لا يتحقق في الجمل

اهل هذا الفن لم يذكروا من أقسام كمال الاتصال أن تكون الثانية صريحة في تأكيده
الاولى بإعادتها باللفظها مثل قام زيد فام زيد مع أنها أجدرب أن يحكم عليها بكمال الاتصال
بما هو فرع عنها من الحق بها ولعلهم انما تركوا ذلك لأن المؤكد الصريح هو نفس المؤكد
فكانت جملة واحدة فلا تعدد اه وفي قول الحفيد ثم الجمل الخ كلام لاسم قدمناه
فانظره (قوله لاسم التي ليس لها محل من الاعراب) فانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية
هي المقصودة بالنسبة اذ النسبة هناك بين الاولى وشئ آخر حتى تجعل الثانية بدلا عين
الاولى في ذلك (قوله أي بين عدم الإقامة) أي الذي هو مدلول الثانية وقوله
والارتحال أي الذي هو مدلول الاولى (قوله والكلام الخ) جواب عن سؤال مقدر
وقد تقدم بيانه مع ما فيه عند قوله أرسوا نزاولها فراجع وكتب أيضا قوله والكلام
في أن الجملة الاولى الخ قال شيخنا الكلام هنا ليس كالكلام في قوله أرسوا لان الجملة
الثانية بدل وقد تقررت أن البدل على نية تكرار العامل فالعامل حينئذ في الجملة الثانية
وهي قولنا لا تقين عندنا مقدر تقديره أقول له لا تقين عندنا فالجملة وهي القول ومقوله
بدل من جملة أقول له ارجل لامن مقولها كما ذكره وكل منهما على ما قررناه لا محل له
فهو مما نحن فيه والعجب كل العجب من غفلتهم عن هذا وجوابهم عن المصنف بأنه
بالنظر الى الجملتين قبل الحكاية اه يس (قوله وانما قال في المثالين ان الثانية أوفى
الخ) عبارة عرق وفهم من قوله أوفى أن الاولى في القسمين أعني بدل البعض وبدل
الاشتمال وافية أيضا لكن الثانية أوفى أما القسم الاول فظاهر لان الاولى دلت على
المذكور بالعموم وانما فاتها الثانية بالخصوص وأما في القسم الثاني فلما أشيرنا اليه من
أن افهام الكراهية يكون بغير اللفظ كالاشارة فافادة ذلك باللفظ وافية لكن الثانية وهي
لا تقين أوفى وهذا يقتضي أن المصنف لم يمثّل بغير الوافية والاولى حل الكلام على
ما قررنا أولا من أن غير الوافية هي التي أعقبت ببدل البعض والاشتمال لانه لا يفهم
المراد الا بالبدل اذ لا اشعار للاعم بالاختصاص ولا للمجمل بالمبين وأن التي هي كغير الوافية
هي التي أتت ببدل الكل بناء على اعتباره في الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية
مصدوقا ولو اختلف المفهوم وذلك لان المصدوق أكثر رعاية من المفهوم وعليه يكون
قوله أوفى تفضيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء المقصود في الحالة الراهنة وانما
قلنا حل الكلام على هذا اولى لان غير الوافية هي التي صدر بها فينصرف التمثيل لها
وتكون التي هي كغير الوافية كالسنة طردة باعتبار ما لم يذكره وذكره الغير وأيضا
لو كان التفضيل عامالبدل البعض والاشتمال على أن التمثيل ليس بغير الوافية بل للوافية
التي كغير الوافية لا يقتضي أن بدل الاشتمال والبعض منهما ما الاولى فيه لا وفاء فيها أصلا
ولا يكاد يوجد ذلك فيهما لان الوفاء بالعموم والاجال لازم لهما تأمل ثم قد علم مما تقدم
أن وجه منع العطف في التأكيده كون التأكيده مع المؤكد كالشئ الواحد وبمثله عمل

لا سيما التي ليس لها محل من
الاعراب (مع ما بينهما) أي بين
عدم الإقامة والارتحال (من
الملازمة) اللزومية فيكون
بدل اشتمال والكلام في أن
الجملة الاولى أعني ارجل ذات محل
من الاعراب مثل ما مر في أرسوا
نزاولها وانما قال في المثالين ان
الثانية أوفى لان الاولى وافية مع
ضرب من القصور

المتنع في بدل البعض والاشتمال والاولى كما قيل أن المتنع فيه ما يكون المبدل منه في نسبة
الطرح عن القصد الذاتي فصارت لوعطف عليه كالعطف على المذكر وأما التعليل
بالافتاد فلا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم إذ لا يتقدم هو بمنزلة المعدوم بالموجود مع
أن البعض من حيث هو المشتمل عليه من حيث هو لا افتاد بينه وبين ما قبله ولكن على
هذا لا يكون هناك ما يحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض المسئلة تأمل عرق وقوله
في صدر العبارة فإفادة ذلك باللفظ واف أي فإفادة ذلك لفهمه وانظروا رأي افادة
كأن ذلك من حيث العدول الى اللفظ الأقوى مع حصوله بغيره كالإشارة تأمل (قوله
باعتبار الاجال) أي في الآية وقوله وعدم مطابقة الدلالة أي في البيت (قوله
لخفاثها) أي مع اقتضاء المقام أزالتها مطول وكتب أيضا قوله لخفاثها والفرق بين
البدل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل منه والمبين أن المقصود في البدل هو
الثاني لا الأول والمقصود في البيان هو الأول والثاني توضيح له فلا يفسد حاصل في البدل
غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من البيان (قوله أي الاولى) من غير أن يقصد
استئناف الاخبار بنسبتها كما في البدل وإنما المقصود بيان الأولى لمقايها من الخفاء عرق
(قوله شعور فوسوس اليه) ضمن وسوس معنى أتى فعدي بالى فكأنه قيل أتى اليه
الشیطان وسوسه عرق وكتب أيضا قوله شعور فوسوس اليه الشيطان الخ فمعرفة بأن
الظاهر أن له محملا وهو الجزفانه معطوف على قلنا الذي أضيف اليه إذ كذا في يس
وقال صاحب المطول كون الجملة الثانية بيانا للاولى أهم من أن تكون بتمامها بيانا لتمام
الاولى أو تكون بتمامها بيانا للجزء الاول أو يكون جزء منها بيانا للجزء الاول ثم قال وماله
الشارح المحقق من أنه لو لم يقيد قوله قال بالشیطان لم يصلح تفسير القول وسوس لانها
القول الخفي لا ضلال وقال أعظم فلا بد من تقييده بالتساعل حتى يصلح تفسيره لانه
بالتقييد بالشیطان ينتهزم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفي فيه كونه
ينمى الوضوح مع أنه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيدا يفسد
كما تنظر في النحو وكذا ما قاله السيد السند حيث قال بل نقول لا بد في الثاني من ملاحظة
التعلق بالمفعول أيضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة ان القول المقيده بهذا الفاعل
والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا الوسوسة الشيطان بل لوسوسته لا دم عليه السلام
فالنسبة بالبيان بين الجملتين دون مجرد الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق
بالخصوص فيصح أن يكون القول المقيده بالمفعول بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيده
بالمفعول ليس بجملة فلا يلزم أن تكون النسبة بين الجملتين بالبيان اه ولا يخفى أن
الظاهر ما لشارح والسيد ولم يعتبر النعت في الجمل التي لا محل لها لان المنعوت يستدعي
كونه متصورا محققا وحده بحيث يصح الحكم عليه بالنعت والجملتان من حيث انهما
جملتان بأن لا ينقل الى باب التصور ولا يصح الاخبار باحدهما عن الاخرى لان الخبر به

باعتبار الاجال وعدم مطابقة
الدلالة فصارت كغير الوافية (أو)
لكون الثانية (بيانا لها) أي
للاولى (لخفاثها) أي الاولى (محو)
فوسوس اليه الشيطان

لا يستقل بالافادة وكل جملة تستقل بالافادة ع ق وقال في الاطول بعد أن نقل مثل ذلك
عن الشارح والسيد مائنه ونحن نقول ليس التنزيل أى تنزيل الجملة الثانية منزلة النعت
مثلاً الامتناع من نوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوصية صاحب المنزلة في المنزل والا
لم يصح التنزيل منزلة البدل لأن البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هى جملة لا تصلح
لذلك على أن الجملة ربما بدلت على حال جملة كان تقول زيد قائم علمت فتفصل علمت عن زيد
قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة النعت اه وأطال القنرى أيضاً في رد ما مر عن
الشارح والسيد فراجع (قوله على شجرة الخلد) اضاف الشجرة الى الخلد لادعائه
أن الاكل منها سبب لخلود الاكل (قوله لا يبلى) أى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن
الزوال (قوله فان وزانه) الملائم لما سبق فوزانه أطول (قوله من نقب) هو ضعف
أسفل الخلف في الابل والخافر في غيرها من خشونة الارض والدمر معلوم ع ق وهو
أعنى الدبر جرح في ظهر البعير (قوله وظاهران ليس لفظ قال بيان الخ) اذ القول أعم
من الوسوسة كما بين (قوله وأما كونها كلمة منقطعة عنها) فيجب فصاها عنها وكان
المناسب لما سبق وأما شبهه كمال الانقطاع الخ (قوله موهـ ما الخ) أى مع المغيرة
الكلمة فلا يرد كمال الاتصال وكذا يقال في قول الشارح باعتبار اشتماله على مانع من
العطف أى مع المغيرة الكلية فلا يرد أن ما ذكره من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال
وكمال الانقطاع أفاده القنرى (قوله مما ليس بمقصود) أى مما ليس بمقصود العطف عليه
وعبارة المطول مما يؤدى الى فساد المعنى أى مما يؤدى العطف عليه الى فساد المعنى ومثل
ما في المطول في الاطول ثم قال لو كان مطلق ايها غير المقصود مردود الماصح الفصل لدفع
ايها غير المقصود مع أنه مع الفصل يحتمل الاستئناف ففيه ايها الاستئناف الغير المقصود
والمراد بالايها اما الدلالة الضعيفة فيمنه تبادر العطف على الغير والشك فيه يكون
معلوما بطريق الاولى واما التعبير بالايها ام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل
اه وعلى الثاني يراد بالايها الايقاع في الوهم معنى الذهن (قوله وشبه) أى المصنف
هذا أى كون عطفها على السابقة موهـ ما تشبه اضممنا مأخوذا من جعله على تشبيهه الجملة
بالمقطعة وقوله باعتبار اشتماله على مانع هو الايها فاعلم أنه يقتضى الفصل باعتبار ما اشتمل
عليه لا باعتبار ذاته (قوله الا انه لما كان) أى المانع وقوله خارجيا أى عن هذا لانه
قيد له (قوله ويسمى الفصل) أى ترك العطف لاجل ذلك قطعا اما من تخصيص
الخاص باسم العام اصطلاحا لان كل فصل قطع واما لان فيه قطع توهم خلاف المراد
ع ق وقال في الاطول ويسمى الفصل لذلك قطعا لان الجملتين كانتا متصلتين لوجود
التناسب والجماع فقطع لمانع فالفصل فيه كأنه قطع متصل (قوله أراها) على صيغة
الجهول شاع في الظن أى أظنها وانما جعل ضلالها مظنة ومانع أن المناسب دعوى
التيقن تحترز عن دعوى التيقن في ضلالها واشعارا بأن غاية الجراءة دعوى الظن أطول

قال يا آدم هل أدلك على شجرة
الخلد ومالك لا يبلى فان وزانه) أى
وزان قال يا آدم (وزان عرف قوله
أقسم بالله أبو حفص عمر)
مامسها من نقب ولا دبر
حيث جعل الثماني بياناً وقضياً
لا قول وظاهران ليس لفظ قال
بياناً وقضياً لفظ وسوس حتى
يكون هذا من باب بيان الفعل
دون الجملة بل المبين هو مجموع
الجملة (وأما كونها) أى الجملة
الثانية (كلمة منقطعة عنها) أى عن
الاولى (فليكون عطفها عليها)
أى الثانية على الاولى (موهـ ما
لعطفها على غيرها) مما ليس
بمقصود وشبه هذا بكال الانقطاع
باعتبار اشتماله على مانع من
العطف الا انه لما كان خارجياً
يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل
هذا من كمال الانقطاع (ويسمى
الفصل لذلك قطعا مثاله
(وتظن سلى انى أبغى بها
بدلاً أراها في الضلال ثم يم)

(قوله فبين الجملتين مناسبة ظاهرة) ربما ينافي قوله في الأحوال الستة لأن الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة أي والمناسبة لا تناسب كمال الانتطاع ولا شبهة وأجيب بأن المناسب بما أتى لا تناسب به هي المعجمة للعطف بخلاف التي معها الإيهام المنافي للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لأن معنى أراها أضنها) هكذا شاع في الاستعمال والأغناء الأصلي أجعل رأيا لها أي ظاهرا لا باطنا فإرى المجهول بمعنى أظن المعلوم من استعمال الشيء في لازم معناه أفاده الفري (قوله وكون المسند إليه في الأولى محصور بالخط) فبينهما تضاد أو تقارن في الخيال أطول (قوله لا يوافقهم الخ) لا يقال للاستقامة بين مسند أبي وأراها وكفي بذلك في نفي التوهم لأننا نقول كفي للاستقامة كونه متعلق الظن وفيه ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتشبه لو لم يكن في الفصل أيضا إيهام خلاف المقصود ولا خفاء في احتمال كون أراها حالاً من فاعل أبي وخبراً بعده خبر لأن الأن يقال الأصل في الجملة أن لا يخرج عن الاستقلال والأصل هو الفصل فإذا منع المانع من العارض الذي هو العطف يختار الأصل يخرج الأصل وان لم يمتل عن مانع كان مع العطف فليست تأمل وفي المفتح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لأنه ليس هناك أي ليس في مرتبة الداعي المعنوي فمع وجوده لا يستند صنع البليغ إلى الأمر اللطفي ويعلم منه ان من نكات الفصل رعاية الوزن أطول (قوله ويحتمل الاستئناف) فيكون من شبه كمال الاتصال وكتب أيضاً قوله ويحتمل الخ دخل عليه عرق بقوله ثم أشار إلى وجه آخر مانع من العطف في قوله أراها في الضلال تهيم بقوله ويحتمل الاستئناف يعني ان قوله أراها يحتمل أن يكون غير استئناف بأن يقصد الاخبار به كما قبله من غير تقدير سؤال يكون جواباً عنه فيكون المانع من العطف هو الإيهام السابق ويحتمل أن يكون استئنافاً بأن يتدور سؤال ويكون هو جواباً عنه فكأنه قيل وكيف تراها في ذلك الظن فقال أراها مخفظة تعبر في أودية الضلال وانفاط فيكون المانع ككون الجملة كالملة بما قبلها لاقتضائه السؤال أو تنزيلاً منزلة السؤال والجواب يفصل عن السؤال كما قال وأما كونها تاممة صلة الخ (قوله كالملة) أي كمال الاتصال (قوله اقتضته الأولى) لكونها جملة في نفسها باعتبار الصحة وعدمها وبجملة السبب أو غير ذلك مما يقتضي السؤال عرق (قوله ومقتضية له) عطف تفسير (قوله فتفصل الثانية عنها الخ) وقد ورد على منع العطف على الجملة التي هي كالسؤال قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لأبيه بعد قوله ما كان للنبي والذين آمنوا الخ اذ هو في تقدير ولم استغفر إبراهيم لأبيه وقد عطف الجواب بعد تقديره وأجيب بأن الواو الاستئناف للعطف وبغير ذلك تأمله عرق (قوله لما بينهما من الاتصال) أي الاتصال الشبيه فكأن الجملة الأولى في الأقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتعة للثانية ولم توجد الثانية بدون الأولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلاهما صورة الجواب والسؤال

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لا يحاد
المسندين لأن معنى أراها أضنها
وكون المسند إليه في الأولى محصوراً
وفي الثانية محصوراً لكنه ترك العطف
لأنه لا يوافقهم أنه عطف على أبي
فيمكن من مظهرات سأل
(ويحتمل الاستئناف) كأنه قيل
كيف تراها في هذا الظن فقال
أراها تعبر في أودية الضلال
(وأما كونها) أي الثانية
(كالملة بها) أي بالأولى
(فليكونها) أي الثانية (جواباً
السؤال اقتضته الأولى فتدور
الأولى منزلة) أي السؤال
لكونها مشتقة عنه ومقتضية له
(فتفصل الثانية عنها) أي عن
الأولى (كما يفصل الجواب عن
السؤال) لما بينهما من الاتصال

والاستئناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه اهـ عبد السلام وفي الاطول
بعد تقرير قول المصنف كما يفصل الجواب عن السؤال مانصه وهذا يشعر بان من
موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سؤالاً وجواباً وانما لم يعد ذلك في تنصيص كمال
الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتبارهما لانهما يكونان في كلام
متكلمين فالجواب ابدأ كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتاج الى اعتبار اتصاله
بالسؤال ولان نقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم اوبى انالها لان الجواب
بيان مبهم السؤال اهـ وكتب ايضا قوله لما بينهما من الاتصال وبعضهم يجعل منع
العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع اذا السؤال انشاء والجواب
استخبار عـق (قوله قال السكاكي) الحاصل ان المصنف ينزل الاولى منزلة السؤال
فالثانية جوابها والسكاكي يقدر السؤال واقعا فالثانية جوابه قاله في العروس من يس
وكتب ايضا قوله قال السكاكي الخ قال عـق وهذا أي كلام السكاكي يقتضي ان
موجب المنع كونه جوابا بالسؤال مقدر وماتقدم يقتضي أن الموجب هو تنزيل
الاولى منزلة السؤال ويمكن أن يحمل الكلام على معنى ان السؤال يقدر كالمواقع
للمسكت المذكورة بعده واما الفصل فالتنزيل الاولى منزلة السؤال وان كان كلاهما
يصلح سببا للقطع اهـ وبقوله ويمكن الخ عرفت أن قول المصنف قال السكاكي الخ
فائدة مستقلة وسيأتى ان شاء الله تعالى زيادة تحقيق لهذا (قوله بالفحوى) أي
بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال عـق (قوله ويطلب الخ) أي يقصد ولو قال
ويجعل الخ الكلام الثاني جوابا له لكان أنقص وأوضح وبه عبر ابن يعقوب تأمل (قوله
لذلك) أي التنزيل وبعبارة عـق فينبغي انقطع عن الكلام الاول اذا يعطف جواب
سؤال على كلام آخر (قوله كاغناء السامع عن أن يسأل) تعظيمه أو شفقة عليه عـق
(قوله أو مثل) أشار به الى انه عطف على اغناء لا على أن يسأل وانما قد رمل لا الكاف
لانها حرف واحد يستكره من جهة من الشارح بالمتن يس امكن مثل في كلام المصنف
معطوف على كاغناء (قوله كلامك) ايها المتكلم وقوله بكلامه أي السامع (قوله
بتقابل اللفظ) الباهم معنى مع (قوله وهو تقدير الخ) فيه تسمح اذا التقدير وعدم
التصريح بسبب التقليل لانفسه اهـ (قوله أو غير ذلك) كالتبعية على فطانه السامع وان
المقدر عنده كالمذكور وكتب ايضا مانصه عطف على اغناء (قوله وليس في كلام
السكاكي الخ) أي كافي كلام المصنف وكتب ايضا قول وليس في كلام الخ قصده
التبعية على أنه ليس في كلام السكاكي وأنه من زيادات المصنف وبيان وجه هذه الزيادة
فتأمل (قوله وكان المصنف نظرا الخ) عبارة عـق وكان المصنف رأى أن قطع الثانية
عن الاولى لما كان قطع الجواب عن السؤال لزم كون الاولى منزلة بمنزلة السؤال لان
الحاق القطع بالقطع يقتضي الحاق المقطوع عنه الذي هو الاولى بالمقطوع عنه الذي هو

قال (السكاكي فيمنزل) ذلك
السؤال الذي تقتضيه الاولى
وتدل عليه بالفحوى (منزلة)
السؤال (الواقع) ويطلب
بالكلام الثاني وقوعه جوابا
له فيقطع عن الكلام الاول لذلك
وتنزيله منزلة الواقع انما يكون
لنكتة (كاغناء السامع عن أن
يسأل أو) مثل (ان لا يسمع منه)
أي من السامع (شيئ) تحقير له
وكراهة لكلامه أو مثل أن لا يقطع
كلامك بكلامه أو مثل القصص الى
تكميل المعنى بتقابل اللفظ وهو
تقدير السؤال وترك العاطف
أو غير ذلك وليس في كلام السكاكي
دلالة على ان الاولى تنزل منزلة
السؤال وكان المصنف نظرا الى
ان قطع الثانية عن الاولى

السؤال والا كان القطع لامن جهة الاتصال المتبواب للجواب والسؤال بل من جهة أخرى وفيه بحث لأن تشبيه القطع بالقطع لا يقتضي تشبيه المتطوع عنه بالمتطوع عنه لصلته أن يكون القطع من وجود ربط يشبه ذلك الرباط مع كون المتطوع عنه في أحد الربطين سبباً والآخر سبب السبب مثلاً ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر إلا في مجرد الربط وهو مستشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المتطوع عنه بما بالآخر ولهذا يصح هنا أن يجعل كون الجملة الأولى منشأ السؤال الذي هو سبب الجواب كافياً في القطع لأن سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كما أشار إليه صاحب الكشف لا يقال إلا كقوله مجرد كونه منشأ السؤال فصار سبب السبب يناقيه جعل السؤال كالمذكور على ما قاله السكاكي لأننا نقول تقدم أن جعل السؤال كالمذكور راسخ للقطع بل انكسرة أخرى تقدمت ولك أن تقول تنزيل الأولى منزلة السؤال للقطع أو كونها منشأ السؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع ما آتيا واحداً والاختلاف في الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل في الكل فأى فائدة لهذا الاختلاف تأمل في هذا المقام اهـ (قوله مثل قطع الخ) حال من قطع وقوله انما يكون خبران (قوله لا حاجة الى ذلك) أى التبريل المذكور وهو تنزيل الأولى منزلة السؤال وقوله كاف في ذلك أى في القطع وأما تنزيل السؤال المتدر منزلة السؤال الواقع فلان كنت المتقدمة كما ذكره ابن يعقوب فراجع اهـ (قوله الفصل) أى ترك العطف لذلك أى لاجل ذلك (قوله تسمى استئنافاً) تسمية لازمة باسم المألوم (قوله لأن السؤال الخ) أى لأن المتبهم على السامع اما سبب الحكم الكائن في الجملة الأولى على الإطلاق بمعنى انه جعل سبب السبب من أصله واما سبب خاص بمعنى انه تصورني جميع الاسباب الاسباب خاص ترد في حصوله ونفيه واما غير السبب بأن ينهم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الأولى عى (قوله الحكم) المراد به هنا المحكوم به (قوله مطلقاً) أى عن الالتفات والنظر الى سبب خاص مترد فيه بل هو له بصورة السبب أصلاً فالجواب أى سبب كان (قوله عليل) أى أنا عليل ولا شاهد في هذا لأنه جواب لسؤال ملفوظ بل في قوله سهر دائماً الخ أى سبب علمي سهر الخ (قوله أى ما بالك الخ) أى ما حالك عليلاً والسؤال عن حال عليل بعد العلم بعلمته بوجوب كون المعنى ما سبب علمك اذ لا يبقى ما يسئل عنه بعد العلم بها الا سبب ما يقدر هذا السؤال المفيد اهـ هذا المعنى أو يقدر ما سبب علمك اهـ عى فأول التوزيع في العبارة اذ معنى التركيب الأول يرجع الى معنى الثاني (قوله بقرينة العرف والعادة الخ) أى وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا الخاص بقرينة الخ وكتب أيضاً ما نصه وبقرينة عدم التأكد في الجواب ولا يقال ان اسمية الجملة من المؤكدات لانها واحدة لا تكفي في مقام التردد (قوله فاعلم يسأل) أى فاعلم يسأل سماع هذا القول عن مرضه وكتب أيضاً قوله فاعلم يسأل الخ فيؤتى بالجواب خالياً عن التأكد وقوله حتى

مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الأولى منزلة السؤال وتشبيهها به والظاهر انه لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون الأولى منشأ السؤال كاف في ذلك
أشير اليه في الكشف (ويسمى الفصل لذلك) أى لكونه جواباً لسؤال اقتضته الأولى (استئنافاً وكذا) الجملة (الثانية) نفسها تسمى استئنافاً ومستأنفة (وهو) أى الاستئناف (ثلاثة أضرب لأن السؤال) الذي تضمنته الأولى (أما عن سبب الحكم مطلقاً فهو قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائماً وحزن طويل أى ما بالك عليلاً وما سبب علمك بقرينة العرف والعادة لأنه اذا قيل فلان مريض فاعلم يسأل

يكون السؤال الخ فيؤتى بالجواب سمو كذا قال ع ق نعم اذا وقع المرض في جهة غلب
 فيه سبب خاص فيمكن أن يتردد في ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه أ كل الفاصكهة
 القلانية أو لا مثلا فيكون الجواب هو أن يقال مثلا أن سببه أ كل تلك الفا كهة اه (قوله
 عن مرضه) أي سبب مرضه فقوله وسببه تفسير للمراد من المعطوف عليه ولولا قصر على
 قوله عن سبب مرضه لكان أوضح كذا قيل واستشهد به بعبارة المظول وهي لأن العادة
 اذا قيل فلان عليل أن يستل عن سبب علته وموجب مرضه اه ويستل أن يكون المعنى
 عن نوع مرضه وسببه لأنه بعد العلم بطالق المرض يستل عن خصوص نوعه وسببه أي
 والسؤال عن خصوص النوع منتف في البيت غير محتمل لأن الجواب بالسبب لا بالنوع
 ولا شاهد في عبارة المظول لعدم الحصر فيه باختلاف عبارة المختصر (قوله لا ان يقال
 هل سبب علته كذا وكذا) أي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص (قوله لا سيما السهر
 والحزن) لانهما أبعد الاسباب في احداث المرض فهما جديران بأن لا يتردد في ثبوتهما
 ويستل عن حصولهما من ع ق (قوله حتى يكون الخ) تفريع على المنق (قوله واما عن
 سبب خاص لهذا الحكم) فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته ع ق ولهذا يؤتى بالجواب
 مؤكدا (قوله لهذا الحكم) أي الكائن في الجملة الاولى (قوله كأنه قيل الخ) لأن
 الحكم ينبغي تنزيه النفس من طهارتها وتبعيةها عن شوائبها ولذا يتماد منه أن ذلك
 لا نطباعها في أصلها على طلب ما لا ينبغي وأمرها به فكان المقام مقام أن يتردد في ثبوت
 أمرها بالسوء بعد تصوره فكأنه قيل هل لأن النفس أماره بالسوء ع ق ومنه يعلم أن قوله
 هل النفس أماره بالسوء معناه هل لأن النفس الخ أي هل سبب عدم التبرئة أن النفس
 الخ لأن الفرض أن السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التأكيد) أي تقدير
 السؤال بهل الدالة على طلب التصديق بثبوت السبب الخاص بقرينة الخ وكتب
 أيضا قوله بقرينة التأكيد أي لانه انما يحسن اذا كان المخاطب مترددا ولا يكون
 كذلك الا عند السؤال عن السبب الخاص لانه يستل هل هو السبب فهو متردد
 وفي المظول فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان السؤال عن مطلق
 السبب لا يؤكده قال القنري هذا أيضا مبني على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر
 المتبادر والافلتا كيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وايدست فائدة منه منحصرة
 فيها حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا عن تصوره الذي لا يتصور
 فيه شك وتردد حتى يؤكده في الجواب اه سم (قوله يقتضي تأكيد الحكم) أي الجواب
 لانه تردد في السنة بعد تصور الطرفين ع ق وقد قيل في هذا الباب حيث دلت الجملة
 الاولى على سؤال تصديق تأتي الثانية مؤكدة والافلا لا التأكيد لا يكون الالتمسية
 للاحد الطرفين كذا في يس (قوله كما مر) الكاف للتعليل (قوله من ان المخاطب الخ)
 لو قال من أن غير السائل ينزل منزلة السائل اذا قدم ما يلوح له بالخبر فيستشرف استشراف

عن مرضه وسببه لأن يقال هل
 سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر
 والحزن حتى يكون السؤال
 عن السبب الخاص (واما عن
 سبب خاص) لهذا الحكم (نحو
 وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة
 بالسوء كأنه قيل هل النفس اماره
 بالسوء) بقرينة التأكيد (وهذا
 الضرب يقتضي تأكيد الحكم)
 الذي هو في الجملة الثانية أعني
 الجواب لأن السائل متردد في هذا
 السبب الخاص هل هو سبب الحكم
 أم لا (كما مر) في أحوال الاسناد
 الخبري من أن المخاطب اذا كان
 طالبا مترددا حسن تقوية الحكم

المرتد الطالب لكان أولى لأن الخطاب غير متردد في الحكم طالب له بل هو منزل منزلة المرتد
فما تمل سم (قوله عؤ كد) انما أتى بتأكيدين مع أن المرتد يكفيه واحد لا يتبعاد كون
نفوس الانبياء أمانة بالسوء بس (قوله ولا يخفى أن المراد الخ) بدليل أن المذكور
فيما تر الحسن لا الوجوب (قوله بمنزلة الواجب) أي في طلب مراعاته والالتيان
به وكتب أيضا مانعه أي فساغ التعبير بالاعتناء سم (قوله واما عن غيرهما)
أما مطلقا فلا تقتضي تأكيدا واما عن غير خاص فيقتضي التأكيد على ما مر وكأنه
اكتفى بالنسب إلى الذهن من تقسيم السبب إليه ومع ذلك أشار إلى القسمين بالمثالين لأنه
أورد من الخاص مثلا لا يقتضي التأكيد وكان ينبغي أن يأتي بشال يقتضي التأكيد
وستعرف حقيقة الحال في المثال الثاني أنه أطول وعبارة المطول ومثل المصنف بمثالين
لأن السؤال عن غير السبب أيضا اما أن يكون على إطلاقه كما في المثال الأول واما أن
يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فإن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب
وانما السؤال عن تعيينه (قوله نحو قالوا سلاما قال سلام) يحتمل أن يكون تقاربا لهم
بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل أن يكون بها لانهم كانوا كما قيل عالمين
باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة العربية انما كان من اسمعيل فترى (قوله قالوا
سلاما) أي نسلم سلاما مطول (قوله قال سلام) أي عليكم سلام أو سلام عليكم
(قوله أحسن لكونهم بالجملة الخ) قد يقال الفعلية تدل على الحدوث والاستمرار
التجدي فهي توازن الاسمية فلا أحسنية (قوله زعم) أكثر استعماله في الاعتقاد
الباطل وقد يستعمل في الحق على ما في القاموس ومنه ما هنا بدليل صدقوا (قوله
بمعنى جماعة عاذلة) ولم يجعله جمع عاذلة واحدة من المؤنث لقوله صدقوا بمنزلة المذكور
ولم يجعله جمع عاذل لأن فاعلا لا يطرده جمع على فواعل بل هو سموع وانظر ما المانع من
جمعه من جملة ما سمع وقولنا لأن فاعلا لا يطرده جمع على فواعل أي إذا كان صفة لمذكر
عاقل بخلاف ما إذا كان جامدا كعائق وعوائق أو صفة لمؤنث كطالق وطوالق أولمذكر
غير عاقل كعامل وعوامل فانه يطرده عبارة الأطول العواذل أي الجماعات العواذل أما
الرجال كما هو ظاهر صدقوا أو الرجال والنساء فصدقوا تغيب اه قال الفري والقول
بأنه جمع عاذلة على أن التاء للمبالغة مما لا يلتفت إليه لانه ليس بقياس اه (قوله بخلاف
أكثر الخ) إشارة إلى توجيه الاستدلال وحاصله انه لما كان يتوهم أن غمرته مما
ستكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشهداء استدرك بقوله ولكن الخ (قوله
كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا) لأن الزعم مطية الكذب فيفهم أن ما زعموه يحتمل
الصدق والكذب فكأنه قيل الخ ولما قيل أن يقول اذا تصوّر من الكلام الأول
الصدق فيما زعموا وتردد هل واقع ذلك الصدق أم لا وكان المقام مقام التردد يجب
التأكيد بأن يقال انهم لصادقون مثلا وقد يجاب بأن السؤال لما كان فعلا أتى

بمؤكد ولا يخفى أن المراد بالاعتناء
استحسانا لا وجوبا والمستحسن
في باب البلاغة بمنزلة الواجب
(واما عن غيرهما) أي غير السبب
المطابق والخاص (نحو قالوا سلاما
قال سلام) أي فاذ قال ابراهيم
في جواب سلامهم فقبل قال سلام
أي حياهم بحسبة أحسن لكونها
بالجملة الاسمية الدالة على الدوام
والثبوت (وقوله زعم العواذل)
جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (أي
في غمرة) وشبهة (صدقوا) أي
الجماعات العواذل في زعمهم أي
في غمرة (ولكن غمرتي لا تنجلي)
ولا تنكشف بخلاف أكثر
الغمرات والشهداء كأنه قيل
صدقوا أم كذبوا فقبل صدقوا

بالجواب مطابقا والتأكيدي تقديرى بمنزل القسم أى صدقوا والله مثلا من عرق وفيه
جواب آخر نظريه فراجعه وكتب أيضا قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا قال في المطول
السؤال ههنا يشتمل على خصوصيته لأن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب
وانما السؤال عن تعيينه اه وقضيته كفاي بس أن السؤال عن التصديق لا عن التصور
وحينئذ فكان مقتضى الظاهر التأكيدي على حدان النفس الخ وقال في الاطول كأنه
قيل أصدقوا أم كذبوا هكذا في المفتاح حينئذ وجه عدم التأكيدي أن السؤال عن
التصور والتصور لا يطلب التأكيدي ونازع السيد السند في كون الهمزة وأم سؤالا عن
التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيدي ثم بعد ترتيبه لما ذكره السيد قال بناء على أن
المطالب التصديق اذا دار الكلام بين النفي والاثبات لا معنى للسؤال بالهمزة وأم اذ لا معنى
لاظهار حصول التصديق بأحدهما لانه مفروغ عنه معرفة كل أحد ألا ترى انه لا يقال
أزيد قام أم لم يقيم والمتعارف في مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال أصدقوا وحينئذ
يجب التأكيدي للتردد فيه ويكون ترك التأكيدي لأن ظهور حاله يدفع التردد والشك
والاوجه أن المراد زعم العواذل أنني في غمرة تشكك فالزعم حينئذ في معناه المشهور
ولما كان زعمهم هر كبا سأل أنهم هل صدقوا فأجاب بأنهم صدقوا في البعض وكذبوا
في البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم في كونه في الغمرة وقوله ولكن غرقى لا تجلي
اشارة الى كذبهم في اعتقاد الانجلاء أطول (قوله وأيضا) قال عرق ونهود أيضا
الى تقسيم آخر في الاستئناف باعتبار اعادة اسم ما استأنف عنه الحديث والاثبات
بوصفه المشعر بالعلمية وان كان الاستئناف في ذلك لا يخلو أيضا من كونه جوابا عن
السؤال عن السبب أو عن غيره الذي هو حاصل التقسيم السابق فنقول منه الخ (قوله
بإعادة اسم الخ) الباء لله لا بسبة أو بمعنى مع والمراد بالاسم ما قابل الصفة (قوله أى
أوقع عنه الاستئناف) أى لاجله (قوله وأصل الكلام استأنف الخ) أى بعد بناءه
للمنهول (قوله فحذف المفعول) أى في الاصل الاقل الذي هو نائب فاعل في هذا
الاصل الثاني وهو لفظ الحديث وقوله ونزل الفعل منزلة اللازم أى فأنيب الجرور
أو المصدر المقهور من استأنف التأويله بأوقع عنه الاستئناف وهذا هو المشار اليه بقول
الشارح أى أوقع الخ كذا يؤخذ من عرق فيكون من قبيل حبل بين العير والنزوان قال
في الاطول ولاداعي الى ذلك بل نقول مفعوله الاقل ضمير مستتر راجع الى ما رجع اليه
ضمير منه أى ما استأنف الاستئناف عنه اذ مفعوله الاقل يكون الحديث لأن الاستئناف
حديث اه ومنه يعلم أن الاستئناف الراجع اليه ضمير منه بمعنى الحديث (قوله نحو
أحسن أنت) ضبط أحسن بباء الخطاب مع أنه يصح هنا أن تكون التاء للمتكلم
ليتناسب مع أحسن في المثال الثاني لانه يتعين فيه أن تكون التاء للخطاب والاقبال

(وأيضا منه) أى من الاستئناف
وهذا اشارة الى تقسيم آخر له
(ما يأتي بإعادة اسم ما استأنف
عنه) أى أوقع عنه الاستئناف
وأصل الكلام استأنف منه
الحديث فحذف المفعول ونزل
الفعل منزلة اللازم (نحو أحسن)
أنت (الى زيد زيد تحقيق بالاحسان)
بإعادة اسم زيد

صديقي القديم الخ (قوله ومنه ما بيني) لم يعب بالاعادة لان الصفة لم تذكر اولا حتى
تعاد (قوله لترتب الحديث عليه) أى الصفة وذكر باعتبار أنها وصف (قوله لماذا
أحسن اليه) بصيغة الماضي وهذا راجع الى المثال الاول ويقدّر السائل فيه غير
المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتغال الجواب فيه على
خطاب وليس بصيغة المضارع ويقدّر السائل المخاطب لانه لا معنى لسؤال الشخص عن
سبب فعله الا أن يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام وقوله وشمل شواخ راجع
الى المثال الثاني وتقدّر السؤال فيه من المخاطب لاشتغال الجواب فيه على الخطاب ففي
كلام الشارح اشارة الى أنه لا يعمّن تقدّر السؤال من المخاطب كما في المثال الاول ففي
كلام الشارح توزيع على طريق التفرع والنشر المرتب على ما في الفنى لكن لا يخفى صحة
تقدير هل هو الخ في المثال الاول أيضا وكتب أيضا قوله لماذا أحسن اليه سؤال عن
السبب المطلق فناسب عدم التأكيدي في الجواب وعدم ما يغنى عنه وهل هو حقيق
بالاحسان سؤال عن السبب الخاص فناسب ذكر ما يغنى عن التأكيدي في الجواب وهو
موجب الاستحقاق يس (قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم) الحكم هنا
هو الاحسان وقد يقال في الاول أيضا بيان السبب وهو كونه حقيقا بالاحسان كما يدل
عليه كونه جوابا عن السؤال المقدّر عن السبب نعم في الثاني زيادة بيان سبب السبب فهو
أبلغ من هذه الجهة وهذا حاصل البحث الا في وجوبه وقال في الاطول أى لاشتماله
على بيان سبب الحكم الذى في الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذى في الجواب
وبيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قوله يزيد حقيق بالاحسان بيان لسبب
الاحسان الى زيد مع أنه لا يشتمل على سبب استحقاقه بالاحسان وبهذا ظهر ضعف ما قاله
الشارح انه ان كان السؤال فى الاستئناف عن السبب فالجواب لاشتماله يشتمل على بيانه
فلا يترجح جواب على جواب بالاشتمال عليه اذ السبب يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا
معنى لاشتماله على بيان السبب ثم ناقش فيما أجاب به الشارح فراجع (قوله انه) أى
الوصف وهو بدل من ما (قوله وههنا بحث) أى فى قوله أبلغ لاشتماله الخ (قوله
ان كان عن السبب) أى كما في المثالين المذكورين (قوله فالجواب) أى سواء بنى
على الاسم أو الصفة يشتمل على بيانه لاشتماله فكيف يخص بما بنى على الصفة دون الاسم
سم (قوله على بيانه) أى السبب لاشتماله أى سواء كان الجواب بالاسم أو الصفة فما
بالهم خصوصه بالصفة وقوله والأى والا يكن السؤال عن السبب فلا وجه لاشتماله عليه
وصفا أو اسما وقوله كما في قوله الخ تشبيهه فى عدم الاشتغال وقوله مذكور فى الشرح
قال فيه وجهه أنه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب
ذلك انه مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد
ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا وتارة باعادة صفة فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا

(ومنه ما بيني على صفته) أى صفة
ما استوقف عنه دون اسمه والمراد
صفة تصلح لترتيب الحديث عليه
(نحو) أحسنت الى زيد (صديقك
القديم اهل لذلك) والسؤال
المقدّر فيه لماذا أحسن اليه
وهل هو حقيق بالاحسان (وهذا)
الاستئناف المبني على الصفة
(أبلغ) لاشتماله على بيان السبب
الموجب للحكم كالصدقة
القديمة فى المثال المذكور لما
يسبق الى الفهم من ترتيب الحكم
على الوصف الصالح للعلية انه على
له * وههنا بحث وهو أن السؤال
ان كان عن السبب فالجواب يشتمل
على بيانه لاشتماله والا فلا وجه
لاشتماله عليه كما فى قوله
تعالى قالوا سلاما قال سلام
وقوله زعم العواذل اننى ووجه
التقصي عن ذلك مذكور
فى الشرح

(وقد يحذف صدر الاستئناف)

فعلا كان أو اسما (نحو يسجد له)

فيها بالغدو والاصال رجال)

فمن قرأها مفتوحة الباء كأنه

قيل من يسجد فقيل رجال أي

يسجد رجال (وعليه نعم الرجل زيد)

أو نعم رجل زيد (على قول) أي على

قول من يجعل ال مخصوص خبر

مبتدا محذوف أي هو زيد ويجعل

الجملة استئنافا جوابا لسؤال مقدر

عن تفسير الفاعل المبهم (وقد يحذف)

الاستئناف) كاهامام مع قيام شيء

مقامه نحو قول الحماسي زعمت أن

اخوتكم قريش * لهم الف)

أي ايلاف في الرحلتين المعروقتين

لهم في التجارة رحلة في الشتاء إلى

اليمين ورحلة في الصيف إلى الشام

(وليس لكم الف) أي مؤالفة في

الرحلتين المعروقتين كأنه قيل

أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا

فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف

كاه وأقيم قوله لهم الف وليس لكم

الف مقامه لدلالة عليه (أو يدون

ذلك) أي قيام شيء مقامه اكتفاء

بجزء القرينة (نحو فنعلم الماهدون

أي نحن على قول) أي قول من

يجعل ال مخصوص خبرا لمبتدا أي

هم نحن * ولما فرغ من بيان الأحوال

الأربعة المقتضية للفصل شرع

في بيان الحالات المقتضية للوصل

فقال (وأما الوصل لدفع الإيهام

فكقولهم لا وأيدك الله) فقولهم

لا ردك كلام سابق كما إذا قيل هل

الحكم هو هذا الوصف وليس يجري في جميع صور الاستئناف فليست أملا به بحروفه
وحاصله أن الأول بين سبب الحكم فقط والثاني بين سبب سبب الحكم فهو متضمن لسبب
الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب فكان أبلغ من الأول (قوله وقد يحذف صدر الخ)
أي أو يحذف نحو نعم الرجل زيد على أن ال مخصوص بمبتدا محذوف الخبر فلو قال وقد يحذف
بعض الاستئناف كان أحسن (قوله أي يسجد رجال) وحذف الفعل اعتقادا على
يسجد الأول لا على المذکور في السؤال المقدر لأنه لا يجوز كافي دلائل الإجازة فلا مخالفة
بينه وبين الشارح (قوله وعليه) شبهه على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف
في أحدهما المسند وفي الآخر المسند إليه وكون المحذوف في الأول جائزا وفي الثاني
واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول أطول (قوله أي على قول من يجعل الخ)
أما على قول من يجعل ال مخصوص بمبتدا والجملة قبله خبرا فليس مما نحن فيه إذ ليس على
ذلك الإجماع واحدة وكذا على أنه مبتدا حذف خبره لا يكون من حذف صدر الاستئناف
الذي الكلام فيه بل من حذف محذوف وكذا أن جعل بدلأ وعطف بيان فلا حذف أصلا
من يس (قوله ويجعل الجملة الخ) عطف لازم (قوله وقد يحذف الاستئناف كاه الخ)
أي ويكون النصل تقديرا (قوله نحو قول الحماسي) بهجوي أسدي انتم لهم قريش
وزعمهم انهم اخوتهم ونظائرهم (قوله قريش) خبران وقوله لهم الف الخ منقطع عما قبله
فأتم مقام الاستئناف وكتب أيضا قوله لهم الف مصدر قولك ألف فلان هذا المكان
بالكسر بآلفه يس (قوله أي مؤالفة الخ) قال في الأطول أي مؤالفة كالقتال بمعنى
المقاتلة والمراد نفي مطلق الألف عنهم فتفسير الشارح بقوله أي مؤالفة في الرحلتين
المعروقتين ليس كما ينبغي ويدل على ما ذكرنا قوله بعده

أولئك أو منوا جوعا وخوفا * وقد جاءت بنو أسد وخافوا

اه (قوله لدلالة عليه) دلالة العلة على المعلول وكتب أيضا قوله لدلالة عليه من حيث
أنه يدل على نفي المزعم من الأخوة والتناظر (قوله أي نحن) هذا هو ال مخصوص
المحذوف وإنما قدرنا السؤال لأن نعم مع فاعلها الإيهام به صدد أن يسأل معها عن
الخصوص كما قررنا آنفا فيجاب بالخصوص وإذا دلت عليه القرينة حذف كما هنا ع
(قوله على قول) أي انما يكون محذوف فيه المجموع على قول من يجعل ال مخصوص
بالمذخر مبتدا محذوف فيكون التقدير هم نحن وأما على قول من يجعله مبتدا وما قبله
خبر فليس من الباب ع ق وكتب أيضا قوله على قول الأولى على القول الثلاثي وهم من
تنكير قول مخالفة للقول السابق اه أطول وأقول لا وجه لتخصيص حذف الاستئناف
مع عدم قيام شيء مقامه بقول من يجعل ال مخصوص خبرا لمبتدا محذوف بل يجري على قول
من يجعله مبتدا خبره محذوف فكان على المصنف أن يقول على قولين اللهم الآن يكون
اقتضاه على ذلك القول لأنه المشهور بين النحاة فتدبر (قوله فكقولهم لا وأيدك الله)

الامر كذلك فقالوا لا أي ليس الامر كذلك

قوله الايهام كما يدفع الفصل الخ
المناسب العكس لان الفصل هو
الدافع للايهام اه

فهذه جملة الاخبارية وأيدك الله
جملة انشائية دعائية فيبينها كمال
الانقطاع ~~لكن~~ عطف عليها
لان ترك العطف يوهم انه دعاء
على المخاطب بعدم اتيانه
مع ان المقصود الدعاء بالتأيد
فانما وقع هذا الكلام فالمعطوف
عليه هو مضمون قولهم لا وبعضهم
لم يلق بقبح على المعطوف عليه
في هذا الكلام نقل عن
العلماء بحكاية مشقة على قوله
قلت لا وأيدك الله وزعم ان قوله
وأيدك الله عطف على قوله قلت
ولم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل
الدعاء تحت القول وانه لو لم يحك
الحكاية في ما قال للمخاطب
لا وأيدك الله فلا بد له من معطوف
عليه (وأما التوسط) عطف على
قوله أما الوصل لدفع الايهام أي
وأما الوصل لتوسط الجملة بين كمال
الانقطاع وكمال الاتصال وقد ضعف
بعضهم أما بكسر الهمزة فركب

أي عند عدم ارادة السكوت على لا والابتداء بعبارة لا وكان السكوت دافعا للايهام
قال في الاطول لا يقال لا الدلالة على الماضي يلزمها التكرير فلا ايهام مع عدم التكرير
لانا نقول ذلك اذ لم تدخل في الدعاء كما تقر في محله (قوله فهذه) أي ليس الامر كذلك
التي تضمنها لا (قوله فيبينها ما كمال الانقطاع) قال في العروس ذلك أن تقول الايهام
كما يدفع الفصل بين الجائتين اللتين بينهما كمال الانقطاع يدفعه بين اللتين بينهما كمال
الاتصال وكذا غيره من الاقسام السابقة واللاحقة فليعتبره الناظر والايهام مشروط بأن
لا يعارضه ايهام آخر كما سبق اه (قوله لكن عطف الخ) صريح في أن الواو عاطفية
وقد نازع في العروس في كونها عاطفية زاد على زيادتها دفع الوهم وأنها جاءت في القرآن
كذلك ونقله عن الكوفيين وابن مالك وأطال بما لا يحصى عن نظر واسهاب يس وقال في
الاطول ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائداً لدفع
الوهم كما زيد في ربنا ولك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع انه لا ايهام أو واو اعتراضية
والجملة الدعائية معترضة كما في قوله * ان الثمانين وبلغتها * في فيه تردد وفي ثبوت
الوصل لدفع الايهام توقف أقام (قوله فأيضا وقع) تفريع على قوله لكن عطف عليها
(قوله هذا الكلام) أي وما يشبهه نحو لا وهذا الله (قوله هو مضمون قولهم لا) (قوله
أي ما تضمنه لامن الجملة وعبارة ع ق فالمعطوف عليه هو الكلام المنفي مضمونه بلا اه
(قوله وبعضهم) هو الزرني (قوله مستقلة على قوله الخ) من اشتمال السكوت على الجزء
(قوله وزعم) أي ذلك البعض (قوله ولم يعرف انه) أي وأيدك الله لو كان كذلك أي
معطوفا على قلت أو الضمير في انه وكان للعال والسان (قوله لم يدخل الدعاء الخ) اظهار
في محل الاضمار أي مع ان المقصود انه من جملة المقول (قوله لو لم يحك الحكاية) المراد
بالحكاية قلت أي لو لم يأت بها وضمير يحك للعلماء وقوله فحين جواب لو وما مصدرية وضمير
قال للعلماء والثناء في فلا بد زائدة أو الجواب فلا بد والفاء في فحين زائدة والوجه الاول
أولى وكتب أيضا قوله وانه لو لم يحك الخ يعني ان العطف في مثل هذا الكلام واجب
ولو لم يتقدم قلت ولا قدر أصلا لا تتقاء تعلق الغرض به لعدم مناسبه للمقام فلا بد من
معطوف عليه وهو مضمون لا فلو كان كما زعم هذا الزاعم اختص العطف بما فيه جملة وهو
باطل من ع ق وعبارة سم قوله وانه لو لم يحك الحكاية الخ رد آخر على هذا السائل حاصله
ان هذا الذي قاله انما يفيد بالنظر بالحكاية هذه الحكاية وأما اذ لم يحك وقيل لا وأيدك الله
احتج للمعطوف عليه ولم ينبه عليه هذا السائل اه (قوله فلا بد له من معطوف عليه)
أي واين هو فتمين ما قلنا (قوله وأما التوسط) أي لا جمل التوسط (قوله وقد ضعف
بعضهم أما الخ) هو الزرني (قوله فركب الخ) لانه ارتكب تركبات ساقطة وتعضفات
ساقطة وبيان ذلك انه أحوج به الامر الى تقدير معطوف عليه قبلها فصار تقدير
الكلام هكذا وأما الوصل فاما لدفع الايهام وأما لتوسط فبقيت الشاء في قوله فكقولهم

وفي قوله فاذا اتفقتا ضائعة وبقيت اذا بلا جواب ان كانت شرطية أو بلا متعلق ظاهر ان كانت مجرد الظرفية فاحتاج الى جعل الفاء في قوله فكقوله مؤخره عن تقديم وأن المعطوف عليه المحذوف زحلت عنه الفاء فأدخلت على كقولهم والى تقدير الجواب أو متعلق الظرف وفي ذلك من التعسف والخطب لما فيه من الحذف الغير المعهود مع العجرفة ما لا يخفى عى وقوله مؤخره من تقديم أى وانها إذا دخلت على أما المحذوفة الداخلة على لدفع (قوله متن عيماء) أى ظهر ناقة عيماء وقوله وخبط بابيه ضرب وقوله عشواء تأنيث الاعشى أى ناقة لا تبصر بالليل (قوله فاذا اتفقتا الخ) أى فكأن اذا الخ (قوله لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبر أو انشاء وكذا قوله أو معنى فقط (قوله والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام) فيه ان القسم الاول والرابع متفقان معنى واللفظا فيكون التقسيم من باب تقسيم الشئ الى أنواعه والى ما هو خارج عنه والجواب ان فى العبارة حذف لالة ما قبله عليه والاصل والمتفقتان خبر أو انشاء معنى فقط معنى فقط مرتبط بالمحذوف لا بقوله المتفقتان فتنبه لذلك فقد غفل عنه الناظرون (قوله أو ورد للقسمين الاولين) أى الجملتين المتفقتين خبر اللفظا ومعنى والجملتين المتفقتين انشاء كذلك سمى (قوله كقوله تعالى يخادعون الله الخ) أو رد عليه ان هذه آية سورة النساء فالجمله لها محل من الاعراب لانها خبر ان من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله الخ وابت آية البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام الآن فيما لا محل له وقد علمت الجواب عن ذلك من كلام الشارح فيما سبق من نظيره وحاصله ههنا ان القصد ببيان التوسط بقطع النظر عن كون الجمله لها محل أو لا وكتب أيضا قوله كقوله تعالى الخ والجامع فيها ظاهر لان المسندين متناسبان من حيث ان كلامهما من المخادعة والمسند اليهما كذلك لان المسند اليه فى الاولى مخادع باعتبار الاولى مخادع باعتبار الثانية والمسند اليه فى الثانية مخادع باعتبار الثانية مخادع باعتبار الاولى (قوله وقوله تعالى ان الابرار الخ) الجامع فيها التضاد فى الطرفين المسند اليه والمسند (قوله وقوله تعالى كوا الخ) الجامع بين هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها فى المسند اليه مع ما بين الاكل والشرب والاسراف من المناسبة يس (قوله للاتفاق معنى فقط) انظره مع انه يصح كونه مثالا للمتعقتين لفظا ومعنى وبأن يكونا خبريتين لفظا انشائيتين معنى كما صرح به الشارح بعد غير مرة وسيأتى فى المتن ويمكن أن يجاب بأن المراد بالاتفاق التحقيق لا الاحتمالى والتحقيق هو الاتفاق معنى فقط كذا أجابني بعض المحققين حين أوردت عليه ذلك ثم ظهر لى ان المراد للاتفاق انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بانشاء المحذوف لا بالاتفاق على وزان ما أسلفناه فلا يراد (قوله اشارة) الاظهر من جهة المعنى أن يكون حالاً بتأويله بمشيرا (قوله يمكن تطبيقه على قسمين الخ) أحدهما الانشائيتان معنى واللفظان الاول خبر والثانى انشاء وثانيهما الانشائيتان معنى واللفظان خبران فتأمل يس (قوله وكقوله تعالى واذا

متن عيماء وخبط خبط عشواء) فاذا اتفقتا أى الجملتان (خبراً أو انشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع) أى مع تحقق جامع (بينهما) بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فيبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان خبراً أو انشاء لفظا ومعنى قسمان لانهما اما انشائيتان أو خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران أو الاولى خبر والثانية انشاء أو بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشائان أو الاولى انشاء والثانية خبر أو بالعكس فالجموع ثمانية أقسام والمصنف أو رد للقسمين الاولين مثالهما (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لى نعمين وان الفجار لى عظيم) فى الخبريتين لفظا ومعنى الا أنهما فى المثال الثانى متناسبتان فى الاسمية بخلاف الاول (وقوله تعالى كوا واشربوا ولا تسرفوا) فى الانشائيتين لفظا ومعنى وأورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة الباقية وأعاد فيه لفظ السكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال (وكقوله تعالى واذا أخذنا

أخذنا ميثاق بني إسرائيل الخ) الجامع بين هذه الجمل أما باعتبار المسند اليه فواضح
 لاتحاده فيها وأما باعتبار المسندات فلان تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للدين
 ومن معهما وقول الحسن للناس اتحدت في الأمرين وأخذ الميثاق عليهما ع ق (قوله
 لاتعبدون) أي قائلين لاتعبدون أو ان أخذ الميثاق كالقسم وهذا جواب قيل في لاتعبدون
 التفات وفيه نظر وكتب على قوله أي قائلين لاتعبدون مانصه فيه ان الكلام
 في الجمل التي لا محل لها وتقدم ما يؤخذ منه الجواب (قوله أي وتحسنون الخ) قوة كلام
 المتن حيث قدم هذا الاحتمال والشارح حيث بينه أتم بيان يعطى رجحانه لما فيه من
 المبالغة وان كان الظاهر الاحتمال الثاني (قوله فتكون الجملة ان) أي لاتعبدون
 وتحسنون (قوله وفائدة الخ) أي ظاهرة لفظا ومعنى اما لفظ الخ (قوله فهو يخبر عنه)
 أي عن المأمور به المفهوم من الامتناع (قوله تريد الأمر) وكن عبرت بتذهب
 انظارا لكمال الرغبة حيث عد الذهاب كالواقع المتسارع اليه أو كما لو عود بوقوعه وذلك
 ان المرغوب يتخيل واقعا أو سيقع وفي ذلك من المبالغة في طاب وقوع الذهاب ما ليس
 في قولك اذهب الى فلان من ع ق (قوله أو يشدر الخ) يجوز أن يعطى قرولوا على الفعل
 المقدرا أي تحسنون أو أحسنوا فيكون المعطوفان على الاحتمال الأول متفقين
 في الانشائية معنى ومختفين خبرا وانشاء وعلى الثاني متفقين في الانشائية لفظا ومعنى
 اسم وهو مبني على أحد قواين وهو أن المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها على
 ما يليه والصحيح خلافه في غير الحرف المرتب على أن صاحب العروس قال في الكلام على
 الجامع العقلي كما نقله بس مانصه قلت قد اتفقوا على ان وقولوا للناس حسنا معطوف
 على لاتعبدون الا الله لا على قوله وبالوالدين احسانا (قوله على ما هو الظاهر) لان الاصل
 في الطلب أن يكون بصيغته الصريحة لا يقال وبقرينة وقولوا الا ان تقول بها قرينة
 لاتعبدون (قوله فتكونان) أي لاتعبدون واحسنوا وكتب أيضا قوله فتكونان الصواب
 فتكونان لانه منصوب عطفا على يقدرا المنصوب عطفا على يشدر السابق ونصب ما هو من
 الافعال الخمسة بحذف النون ويمكن جعله مستأنفا أي اذا قررت ذلك فتكونان الخ وان كان
 فيه شك فكتب يقدروا وكتب أيضا قوله فتكونان انشائيتين الخ ولتمثل للاقسام الاربعة الباقية
 ولولم تكن الامثلة كلها من شواهد العرب تكتمل لانها لافائدة لتعدد التصورات فاما مثال
 الجملة مع كونها مع انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقولك قم
 الليل وأنت تصوم النهار ومثاله مع كونها خبريتين معنى والاولى انشائية لفظا دون
 الثانية فكقوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله الا الحق ورسوا
 ما فيه فان دوسوا معطوف على ألم يؤخذ وهو ولو كان انشاء لوجود الاستفهام في تأويل
 أخذ اذا الاستفهام الانكار والجامع بين المسندين اتحادهما اذ معنى أخذ ميثاق
 الكتاب اعلامهم بما فيه مع التزامهم اياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع

ميثاق بني إسرائيل لاتعبدون
 الا الله وبالوالدين احسانا وذى
 القربى واليتامى والمساكين
 وقولوا للناس حسنا) فعطف
 قولوا على لاتعبدون مع اختلافهما
 لفظا لكونهما انشائيتين معنى
 لان قوله لاتعبدون الا الله اخبار
 في معنى الانشاء (أي لاتعبدوا)
 وقوله وبالوالدين احسانا لا بدله
 من فعل فاما ان يقدرا خبرا في معنى
 الطلب أي (وتحسنون بمعنى
 أحسنوا) فتكون الجملة ان خبرا
 لفظا انشائية معنى وفائدة تقدير الخبر
 ثم جعله معنى الانشاء أما لفظا فالامثلة
 مع قوله لاتعبدون وأما معنى
 فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه
 سارع الى الامتناع فهو يخبر عنه
 كما تقول تذهب الى فلان تقول له
 كذا تريد الامر أي اذهب الى
 فلان فقل له كذا وهو أبلغ من
 الصريح (أو) يقدرون أقول
 الامر صريح الطاب على ما هو
 الظاهر أي (وأحسنوا) بالوالدين
 احسانا فتكونان انشائيتين معنى
 مع ان لفظ الاول اخبار واقظ
 الثانية انشاء (والجامع بينهما)

اللائزم بين الاخذ والدوس كتلازم المتضايقين واما المسند اليهما فظاهر اتحادهما
ومشاهما مع كونهما انشائيين لفظا خبريتين معنى قولك ألم امرتك بالتقوى ولم امرتك
بترك الظلم ومثالهما مع كونهما خبريتين معنى والاولى خبرية لفظا فقط ألم امرتك بالتقوى
ولم امرتك بترك الظلم ع ق وقوله واما المسند اليهما فظاهر اتحادهما انظر ما وجهه
(قوله أي بين الجملتين) سواء كان لهما محل أول أو كتب أيضا قوله أي بين الجملتين قال
شيخنا رحمه الله تعالى ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجملة مثلا اذا قلت زيد
كاتب أبوه والشاعر عمرو في داره بصرح وان لم يكن بين الاب وعمر ومناسبة ونحو زيد
شاعر أخوه وعمرو جالس في داره كذلك والظاهر انهم لا يسمحون بذلك لما يعطيه قوة
كلامهم فليحرج بالنقل فاني ما رأيت به (قوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما الخ)
ظاهرا أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القيد مقصودا بالذات
في الجملتين فانظره ع ق وفي الاطول لا ينبغي ان رعاية المناسبة بين الفضلات أيضا عملا لا بد
منها وأطال في ذلك (قوله اليهما) الضمير راجع لآل الموصولة باعتبار المعنى أي
الذين اسند اليهما في الجملتين (قوله جميعا) أي لا باعتبار المسند اليهما فقط أو المسندين
فقط كما وقع في عبارة السكاكي في بعض المواضع يس (قوله للمناسبة) أي مع اتحاد
المسند اليهما (قوله أصحابهما) أي لا مطلقا (قوله لتضاد الاعطاء والمنع) نظريته
يس بأنهم ما ليس بينهما تضاد وانما بينهما تقابل لعدم والملكية وكأنه مبني على
أن المنع عدم الاعطاء والظاهر انه كف النفس عن الاعطاء فهو أمر شئوي فالتضاد
ظاهر (قوله هذا) أي ما سبق من المنالين المذكورين (قوله عند اتحاد المسند
اليهما) أي والاتحاد مناسبة بل اتم المناسبة (قوله فلا بد من تناسبهما) أي أن يكون
بينهما مناسبة وعلاقة (قوله مناسبة بينهما) أي خاصة معتبرة في المقام (قوله أو نحو
ذلك) كاشتراكهما في اماراة أو تجارة يس (قوله وبالجملة) أي ونقول قولنا ملتبسا
بالاجمال (قوله بسبب من الآخر) أي يتعلق من سم والباء للملابسة ومن بمعنى الباء
وفي نسخة اسقاطه وعلى انبائه ينبغي أن يكون قوله وملابس اعطفا على بسبب واعله
تفسري فتأمل وكتب أيضا مانصه بقى ان يتناسب المسند اليه في احدهما مع المسند
في الأخرى مثل الايمان حسن والقبیح الكفر فالجامع هنا انما هو بين المسند اليه والمسند
في الاولى والمسند اليه والمسند في الثانية ولم يذكره المصنف ولا السكاكي قال في العروس
وهو وارد عليهم أجمعين يس (قوله ملابسة لها نوع اختصاص) فلا يكفي الاشتراك
في النوعية كالانسانية (قوله فانه) أي هذا التركيب أي فهو هذا التركيب لاجل
قوله وان اتحد الخ وقوله وان اتحد غاية والمراد وان اتحد في غير خصوص هذا التركيب
كما في نحو خاتمي ضيق ونخي ضيق ويمكن جعل الكلام على تقدير بل أي هذا ان لم يتحدا
كما في المثال بل وان اتحد الخ (قوله ولهذا) أي لعدم المناسبة بين المسند اليهما (قوله

أي بين الجملتين (يجب أن يكون
باعتبار المسند اليهما والمسندين
جميعا) أي باعتبار المسند اليه في
الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة
الثانية وكذا المسند في الاولى
والمسند في الثانية (نحو يشعر زيد
ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين
الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال
أصحابهما (ويعطى) زيد (ويمنع)
لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند
اتحاد المسند اليهما وأما عند
تقارنهما فلا بد من تناسبهما
كما أشار اليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو
كاتب وزيد طويل وعمرو قصير
لمناسبة بينهما) أي بين زيد وعمرو
كالأخوة أو الصداقة أو العداوة
أو نحو ذلك وبالجملة يجب أن يكون
أحدهما بسبب من الآخر
وملابس له ملابسة لها نوع
اختصاص (بخلاف زيد شاعر
وعمرو كاتب بدونها) أي بدون
المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح
وان اتحد المسندان ولهذا

حكموا بامتناع الخ) لانه لا مناسبة خاصة بين الخلف والخاص ولا عبرة بنسبة كونهما
معاملين اعمدهما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال لذلك أو غيره أو يقصد ذكر
الاشياء المتفقة في الضيق من حيث هي اشياء ضيقة فيجبوا العطف لان المعنى
حينئذ هو الامر ضيق وذلك الامر ضيق فقد دعاد الامر الى الاتحاد في الركنين
وبهم هذا الاعتبار جمع بالجمع بالانضمام في المسند أو في المتعلق حيث يكون المقصد
بالذات الى الاتحاد في ذلك المسند وذلك المتعلق اعمده لما ذكر كقولك ضرب زيد
عمر أو كماله خالده وقد دعه بكر لان المعنى حينئذ شؤله الاشخاص استووا في تعلق
فعلهم بعمر وفعاد ذلك الى الاتحاد في الاركان وبه ينهم قول من قال يكفي الجامع الذي
هو المسند أو المتعلق تأمله عى وقوله أو يقصد ذكر الاشياء الخ مثله ما اذا قصد
ذكر الاشياء المتفاوتة فانه يقبل منك قولك الشجر طويل والخلقة قصيرة والسماء
متعالية وماء البحر راكد فجزد الشبيهة يكفي هنا جادها للمسند اليهما ومجرد الكون
مفيدا للتفاوت يكفي جامعاً للمسندين كذا في الاطول (قوله عند القوة المنكرة)
الاخذة من غيرها ما تنصرف فيه بالحل والتر كيب كإسمايلى (قوله من جهة العقل)
أى بواسطة حكم العقل ومثله يقال فيما بعد وكتب أيضا قوله من جهة العقل أى بأن
يقضى بسببية جمعها في المفكرة أخذاً من قوله الآتى اما عقل وهو أمر الخ وقوله
أو من جهة الوهم أى بأن يحتمل الوهم بسببيه في اجتماعهما في المفكرة أخذاً من قوله
الآتى أو وهمى وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الخيال أى بأن يقضى الخيال بسببيه
اجتماعهما في المفكرة أخذاً من قوله الآتى أو خيالى وهو أمر الخ هـ هذا هو المناسب
لكلامه سم وكتب على قوله أى بأن يحتمل الوهم الخ مانصه بأن يبرزه في نظر العقل
في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل (قوله وهو الجامع العقلى) أى ما يجمعهما من
جهة العقل في المفكرة وعبارة الاطول المراد بالجامع العقلى ما هو سبب لاقتضاء العقل
اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمى ما لا يكون سبباً للاحتمال الوهمى وابراره له
في نظر العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالى ما يكون سبباً بسبب تقارن
أمر في الخيال حتى لو خلى العقل ونفسه عما فلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين
بفى الجمع بين أمرين بسببيه التقارن في الحافظة التى هي خزانة الوهم والتقارن في خزانة
العقل وهو المبدأ الفياض على مازع والالف وعادة فان الالف والعادة كما يكون سبباً
للمجمع في الخيالات يكون سبباً للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاحتمال السند السند
بحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال أصلاً في الاجتماع اذ تجتمع فيه
الصور التى منها تنزع المعانى الجزئية والكليات أطلق الخيال على الخزانة مطلقاً والاقرب
أن يجعل التقارن في غير الخيال ملحقاً بالخيال متروكاً بالمقايضة اذ جعل ما يستعمله البلغاء
مبتدأ على التقارن هو الخيالى فاقصر على بيانه وان أردت القصير فالجامع اما التقارن

حكموا بامتناع نحو خفى ضيق
وخافى ضيق (و) بخلاف (زيد
شاعر وعمر طويل مطلقاً) أى
سواء كان بين زيد وعمر مناسبة
أو لم تكن لعدم تناسب الشهر
وطول القامة (السكاكى) ذكر
أنه يجب أن يكون بين الجملتين
ما يجمعهما عند القوة المفكرة
بجامع من جهة العقل وهو الجامع
العقلى أو من جهة الوهم

في الخزانة مطاقا فهو الخيال والمحقق به أولا وهذا اما أن يكون سبب أمر يناسب الجمع
 وية تضييه بحسب نفس الأمر فهو العقلي والافه هو الوهمي اه وقوله بقي الخسائي أول
 محبت الخيال ما يرتد هذا ويفيد أن المدار في الجوامع انما هو على المدرك وانما عدلوا
 في الخيال عن الحس المشترك الى الخيال مع أنه خزانة لنكات تأتي ثم (قوله وهو
 الجامع الوهمي) أي ما يجتمع ههنا من جهة الوهم في المفكرة (قوله أو من جهة الخيال)
 هو خزانة الحس المشترك كما يأتي والمدرك هو الحس المشترك وكذا العقل والوهم
 مدركان فأنت تراهم لم يجعلوا الجمع من جهة المدرك دائما ولا من جهة الخزانة دائما فهل
 لذلك من سر انظره وفي تذكرة داود أن الحس المشترك خزانة للخيال وعليه فالقوم انما
 جعلوا الجمع من جهة المدرك دائما فلا يريد السؤال وهذا يناسب أن المتصرفه تنظر فيما
 يليها وتركب وتحمل فالذي يليها ينبغي أن يكون المدركين أو الخزانتين لا مدرك وخزانة
 أقاده يس ويؤخذ منه أن مرادهم بأول التجويف الذي في مؤخر الدماغ أوله من جهة
 وسط الرأس لا من جهة القفا فتكون أوائل التجويف مما يلي الجهة (قوله وهو)
 أي ما يجتمع ههنا من جهة الخيال الجامع الخيالي (قوله والمراد بالعقل الخ) قال السيد
 في حاشية المطول المفهوم اما كلي واما جزئي اما صور وهي المحسوسة باحدى
 الحواس الخمس الظاهرة واما معان وهي الامور الجزئية المنترعة من الصور المحسوسة
 ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكل وما في حكمه من الجزئيات
 المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبدأ الفياض ومدرك
 الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة
 ولا بد من قوة أخرى متصرفه وتسمى مفكرة ومختيلة وبهذه الامور السبعة تنظم
 أحوال الادراكات كلها (قوله المدركة) أي بالذات وكذا يقال في بقية تعاريف
 القوى قال شيخنا المولى في شرح الفيتة وانما قلنا بالذات في التعاريف لأن كلاً من
 المذكورات يدرك غير ماله بواسطة كالعقل مثلاً فإنه يدرك الجزئي بواسطة الالات
 الحسية كالحكم بأن زيد انسان والحاكم يجب أن يدرك الطرفين اه وكادراك الواهمة
 عداوة الذئب فان العداوة امر اضافي يتوقف ادراكه على ادراك المضاف اليه وهو
 الذئب وهو صورة فلا يتأذى الا بالحس المشترك وحاصل الجواب أن ادراكها لعداوة
 بذاتها وادراكها للذئب بواسطة الحس المشترك ويحاجب أيضا بأن التحقيق أن المدرك
 حقيقة هو النفس وهذه كلها حتى العقل آلات للادراك فلا اشكال تأمل وكتب أيضا
 مانصه ايضا هذا المقام أن تقول زعم الحكماء أن القوى الباطنية المدركة أربعة القوة
 العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فاما القوة العاقلة
 فزعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكميات والجزئيات المجردة عن عوارض
 المادة المعروض للصورة والابعاد كالطول والعرض والعمق لانها مجردة ولا يقوم بها الا

وهو الجامع الوهمي أو من جهة
 الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد
 بالعقل القوة العاقلة المدركة
 للكميات وبالوهم القوة المدركة
 للمعاني الجزئية

المجرد وزعموا ان لها خزانة هي العقل الفياض الذي هو ذلك القمر واما الوهمية فهي
 القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات
 الجزئية لا تتأدى الى مدركها من طرق الخواص وذلك كادرالك الصداقة والعداوة
 وكادرالك الشاة معنى هو الايذاء في الذئب مثلا ولهذا يقال ان الهائم لها وهم تدرك به
 كما ان الهائم حسا وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة ثم تلك القوة أعني الوهمية قائمة بأول
 التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن الدماغ تجويف أي بطونا واحد هاف مقدم
 الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله
 خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم واما الحس المشترك وهو الذي
 تتأدى اليه الصور المحسوسة الجزئية من الخواص الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التجويف
 الاول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأدية اليها كالحكم بأن هذا الاصفر هو نفس
 هذا الطول مثلا ويعنون بالصور ما يمكن ادراكه ببعض الخواص الظاهرة ولو كان مسموعا
 ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بها وخزائنه الخيال وهو قوة
 قائمة بآخر ذلك التجويف أعني تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها
 عن الحس المشترك وأما المنسكرة فهي قوة تتصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية
 الوهمية وهي دائما لا تسكن نقطة ولا مناما واذ احكمت بين تلك الصور وتلك المعاني
 فان كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا والوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم
 بأن رأس الحمار ثابت على جبهة الانسان والعكس ولا يفتطم تصرفها بل تتصرف بها
 النفس كيف انفق وهي انما تسمى مفكرة في الحقيقة ان تصرفت بواسطة العقل وحده
 أو مع الوهم وان تصرفت بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما خصت باسم
 التخيلة أو المتوهمة ولم يذكر والها خزانة بل خزائنها خزائن القوى الاخرى وقد تقرر بهذا
 ان هنالك في الباطن سبعة أمور القوة العاقلة وخزائنها والوهمية وخزائنها والحس
 المشترك وخزائنه والمفكرة وبهذه السبعة ينظم أمر الادراك وقد صرح بعض
 الحكماء من المحققين أن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وان نسبة الادراك اليها
 كنسبة القطع الى السكين في بد صاحبها وهذا كما عند الحكماء وما أهل السخنة
 فيجوزون هذا التفصيل والتعدي على وجه العادة والجهل من الله تعالى ويجوز عندهم
 أن يكون المدرك هي القوة الواحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات
 وحكمها بتلك الاحكام فهي من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة وادرالك المعاني
 الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الخواص حس مشترك وخيال
 ومن حيث التصرف الصادق متعقلة ومن حيث التصرف الكاذب متخيلة ومتوهمة
 اه ع ق وقوله فيجوزون هذا التفصيل أي ما عدا العقل الفياض الذي جعله خزانة
 القوة العاقلة لانه عندهم عبارة عن العقل العاشر المفيض على الكائنات ما قبله

وقوله وقد تقرّب هذا ان هنالك في الباطن الخ غير ظاهر بالنسبة الى خزنة القوة العاقلة
وقوله العقل القياض الذي هو فلك القمر أى عقل فلك القمر اذا افلاك عندهم حية
درا ككاهن نفوس وعقول (قوله الموجودة في المحسوسات) أى الاشياء
المحسوسات باحدى الحواس الظاهرة (قوله ان تأدى) أى تصل (قوله كادراك
الشاة الخ) مثال للمعاني أى كالمدرّك فى ادراك الخ (قوله وبالحيال الخ) وليس من
المدرّكات بل هو خزنة الحس المشترك (قوله عن الحس المشترك) أى المدرّك لها ففى
التفت اليها الحس المشترك وجددها حاصلة فى الخيال وكتب أيضا ما نصه وهو من
المدرّكات بواسطة التأدية من طرق الحواس (قوله وهو القوة التى تأدى اليها صور
المحسوسات) أى تدرك بها صور الخ قال فى المطول وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة
كالحكم بأن هذا الاصفر هو هذا الخلو اه قال الفزرى فيه بحث لان النسبة التى بين
الطرفين فى المثال المذكور معنى جزئى مدرّك بالقوة الوهمية عند المتبين للقوى الباطنة
والطرفان محسوسان مدرّكان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد أن يدرك الطرفين
والنسبة حتى يتمكن من الحكم وبهم هذا الثبوت الحس المشترك فلا يجوز أن يكون الحكم
فى المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يتنوع ارتسام صور
المحسوسات فيه فوجب أن يكون هنالك قوة ترسم فيها صورها كلها فالحس المشترك
فى المثال المذكور كورالة بالنفس فى الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلهما باعتبار النسبة
بما ز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند
الحاكم لا يجب أن يكون بالاجتماع فى قوة واحدة بل ربما يكفه الارتسام فى آلات
متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على أن الاقرب
ان الحكم فى المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مشيئتها
كالمرآيا المتقابلة ينعكس الى كل منهما ما ارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك
القوى فلها تصرف فى مدرّكاتهما بل لها تسلطات على مدرّكات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم
عليها بخلاف أحكامها اه وقوله فلا يجوز أن يكون الحكم فى المثال المذكور للحس
المشترك أى كما ذكره فى المطول لانه لا يدرك النسبة لانها من المعاني الجزئية التى تدرك
بالوهم ولا يدرك المحمول أيضا لوجوب كليته والكلى لا يدركه الا العقل وبهذا يعرف
ما فى قوله والطرفان محسوسان ويرد على جعل الحاكم الوهم كما فى المواقف أنه لا يدرك
المحمول لما مرّ كذا فى سم وفيه نظرا اذا المحمول فى المثال جزئى محسوس بناء على مذهب
الشارح من جواز حمل الجزئى الحقيقى فتأمل وكتب أيضا قوله وهو القوة الخ فهو
كحوض يصب فيه من أنابيب خمسة هى الحواس الظاهرة (قوله التفصيل) أى
التحليل والتفكيك حكمها بأن زيدا منقسم نصفين أو بالأرأس والتركيب حكمها بأن
زيدا برأسين أو ان رأس الفيل مثلا متصلة به (قوله بين الصور) أى بعضها مع بعض

الموجودة فى المحسوسات من غير
أن تأدى اليها من طرق الحواس
كادراك الشاة معنى فى الذنب
وبالحيال القوة التى تجتمع فيها
صور المحسوسات وتبقى فيها بعد
غيبها عن الحس المشترك وهو القوة
التي تأدى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة
وبالمفكرة القوة التى من شأنها
التفصيل والتركيب بين الصور
المأخوذة عن الحس المشترك

ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني عليه أعني قوله الا في بعضهم مع بعض ويحتمل ان
قوله بعضهم مع بعض أي بعض المذكورات مع بعض فصدق بالصورة مع بعضها ومع
المعاني وبالمعاني مع بعضها فالاول كان تصور لزيد رأسين في التركيب أو أنه بالرأس
في التفصيل والثاني كان تصور أن لزيد علما في التركيب أو أنه بالاعلم في التفصيل
والثالث كان تصور أن للعلم علما أو عداوة في التركيب أو أنه بالعلم له في التفصيل (قوله
المدركة بالوهم) الظاهر أن قوله هنا المدركة بالوهم وقوله قبل المأخوذة عن الحس
المشترك تفنن (قوله وبالمعاني ما لا يمكن) فمدخل في المعاني الكلمات المدركة بالعقل اه
محميد انظر هذا مع أن المعاني المدركة بالوهم التي كلامه فيها لا تكون الاجزائية ومع أن
المعاني التي شأن المفكرة التفصيل والتركيب بينهما هي المدركة بالوهم وهي جزئية سم
(قوله في تصور ما) أي متصور ما كما سيذكره (قوله مثل الاتحاد الخ) بينهم منه
ان الاتحاد في واحد من الخبر عنه أو به أو قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين
وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار اليه بقول الشارح ولما كان الخ وسيجيب
عنه الشارح بعد بأن كلامه هنا في بيان الجامع في الجملة لا في بيان التقدير الكافي بين
الجملتين لانه ذكره في موضع آخر وسيأتي البحث فيه وفي عرق أجوبة أخرى (قوله
في الخبر عنه) نحو زيد قائم زيد قاعد وقوله أو في الخبر نحو زيد قائم عمرو قائم وقوله أو
في قيد من قيودهما مثاله في قيد المسند اليه زيد الراكب قائم عمرو والراكب قائم ومثاله
في قيد المسند زيد كل راكب عمرو وضرب راكبا وكتبه أيضا قوله في الخبر عنه أو في الخبر
الاول في المسند اليه أو المسند اليه بظهور ذلك في كل من الخبر والانشاء (قوله وهذا ظاهر
الخ) اذ كل من الخبر ومثله أمور متصورة لا تصورات (قوله غير) حيث أبدل الجملتين
بالشيئين الشاملين للركنين وعبر بالتصور مع فاهرا دامنه الادراك لا المتصور وكتب
أيضا قوله غير المصنف أي لا بل الانصلاح على ما زعمه المصنف قال نعم لعل وجه
كون هذا التغيير اصلاها أن الشيئين عام لكل شيئين مثل المسندين والمسند اليهما
وبقضي أنه لا بد من الجامع بين كل من المسندين والمسند اليهما في تصور كل منهما
بخلاف الجملتين مع تنكير تصور فانه يقتضي الاكتفاء بتصور واحد يعلق بهما وكتب
أيضا قوله غير المصنف الخ عدل المصنف عن الجملتين الى الشيئين لان الجامع يجب
في المفردات أيضا فنسبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين وعن تصور الى التصور لان
التياد منه كفاية الاتحاد في تصور واحد فعدل الى المعرف ايضا أن الجامع الاتحاد
في جنس المتصور فلا ينفك كفاية تصور واحد اه أطول وهذا التوجيه غير
توجيه الشارح وكتب أيضا قوله غير الخ وفي هذا التغيير من الفساد والخلل ما سيذكره
الشارح عقب بحث النظمي (قوله الجامع بين الشيئين) أي كل شيئين من الجملتين قال
لاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين وكتب أيضا ما نصه

والمعاني المدركة بالوهم بعضهم مع بعض ونعني بالصورة ما يمكن ادراكه
بأحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني
ما لا يمكن فقال السكاكي الجامع
بين الجملتين اما عقلي وهو ان يكون
بين الجملتين اتحاد في تصور مماثل
الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر
أو في قيد من قيودهما وهذا
ظاهر في أن المراد بالتصور الاصل
المتصور ولما كان مقترنا أنه
لا يمكن في عطف الجملتين وجود
الجامع بين مفردتين من مفرداتهما
باستغراق السكاكي أيضا غير
المصنف عبارة السكاكي (و) قال
(الجامع بين الشيئين اما عقلي)

يقال الجامع ان كان هو الاقتران في الخيال فهو خيالي لان أصل التقارن كثرة ورود
 الصور على الحس المشترك والافان طابق ما في نفس الامر بأن كان الجمع فيه حقيقة فيافهو
 عقلي والافهو وهمي عق (قوله في المفكرة) التي هي المتصرفة الاخذة كما تقدم من
 غيرها ما تصرف فيه بالتركيب والحل على وجه الصحة أو البطلان عق (قوله بأن يكون)
 أي يصور بأن كما يدل عليه كلام عق في نظيره الا في وسب أي ما فيه ثم وأن الوجه تقدير
 يحصل من باب حصول اللازم بالمرزوم فالجامع هو الاتحاد وهو لازم للكون بينهما الاتحاد
 وكتب أيضا قوله بأن يكون الخ قدموا الاتحاد في المسند اليه بقولك زيد يضع
 ويرفع وهو صحيح والاتحاد في المسند بقوله زيد كاتب وعمر كاتب وهو فاسد لان كتابة زيد
 وكتابة عمر وليست امتحدين بالشخص حقيقة في التصور بل اتحادهما بمعنى التماثل فهو من
 القسم الثاني يس (قوله في التصور) أي عند تصور العقل لهما (قوله أو تماثل) أي في
 الحقيقة والماهية على ما يأتي وكتب أيضا قوله أو تماثل أي بأن يتحد في الحقيقة ويختلفا
 في العوارض كزيد وعمر وفي تماثل المسند اليهما وكالاتوة لعمر وولاتوة لخالد في تماثل
 المسندين في قولك زيد أب لعمر وروبو كرا ب خالدا (قوله فان العقل الخ) راجع لقوله
 أو تماثل أشار به الى وجه كون التماثل جمعا عقليا وكتب أيضا قوله فان العقل الخ أشار
 به الى أن العقل شأنه ادراك الكليات وانما يتحقق كون المعنى كما بتجريد عن
 الشخصات الخارجية وذلك لان العقل على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعني العناصر
 الاربعة ولو احققها فلا يرتسم فيه الا الكلي المجرد عن الامور الخارجية أو الجزئي المجرد
 كما تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئي الجسماني لانه معروض بعوارض تنافي التجريد فلا
 تناسب العقل المجرد بخلاف الكلي والجزئي المجرد وانما يدرك الجزئي الجسماني بواسطة
 آلة الحس أو الوهم وانما قلنا يدركه بواسطة الآلة لانه يحكم على الجزئيات بالكليات
 والحكم فرع التصور وعند أهل السنة أن العقل يدرك كل شيء بواسطة وبغيرها عق
 وان دفع بقوله يدركه بواسطة الآلة ما يقال ان التجريد فرع الادراك والعقل لا يدرك
 الجزئي على انه تقدم ان المحققين ان المدرك حقيقة هو النفس والقوى آلات فهي تدرك
 الجزئي بواسطة الحس ثم تجرده فتدركه كليات بواسطة العقل تأمل وكتب أيضا قوله
 فان العقل بتجريده المثلين الخ هذا انما ينبغي ببيان الجامع بين قولنا زيد قائم وعمر وقاعد
 أما في بيان الجامع بين قولنا الروحي أبيض والجشبي أسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد
 الروحي والجشبي بالتجريد عن الشخص بل عن وصف الروحية والجشبية اللتين هما
 كليات والجواب انه كلام على وجه التمثيل ونصوير المقصود فيما هو أكثر تدولا بين
 المبلغ ومن هذا القبيل تقييد الشخص بالخارجي لما قال الشارح المحقق والسيد
 المسند ان ذلك لان تجريد العقل للحصول فيه عن الشخص العقلي غير ممكن لان معنى
 التجريد عدم ملاحظة الشخص ونسبته الى الذهني كنسبته الى الخارجى اه أطول وفيه

وهو أمر بسببه يقتضى العقل
 اجتماعهما في المفكرة وذلك
 (بأن يكون بينهما اتحاد في التصور
 أو تماثل فان العقل

يتجريد المثلين عن الشخص
في الخارج يرفع التعدد بينهما
فبصران متحدان وذلك لأن العقل
يجرد الجزئ الحقيقي عن عوارضه
الشخصية الخارجية ويتزعم منه
المعنى الكلي فيدركه على ما تقرّر
في موضعه وانما قال في الخارج
لأنه لا يجزّده عن الشخصيات
العقائبة لأن كل ما هو موجود
في العقل فلا بد له من شخص
فيه به يمتاز عن سائر الماهيات
وهنا بحث وهو ان التماثل هو
الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد
وعمر ومثلا في الانسانية واذا كان
التماثل جامعاً لم يتوقف صحة قولنا
زيد كاتب وعمر شاعر على اخوة
زيد وعمر وأوصداقهما أو نحو ذلك
لانهم مما تماثلان لكونهم من
افراد الانسان والجواب ان المراد
بالتماثل ههنا اشتراكهما
في وصف له نوع اختصاص بهما
على ما سيوضح في باب التشبيه
(أو تضاييف) وهو كون الشئيين
بحيث لا يمكن تفعل كل منهما
الا بالقياس الى تفعل الآخر (كما
بين العلة والمعلول) فان كل امر
يصدر عنه امر آخر بالاستقلال
أو بواسطة انضمام الغير اليه فهو
علة والآخر معلول (أو الاقل

أيضا مانصه ولا يخفى عليك ان جعل الامرين المتعبرين في مقام العطف واحداً بهذا
الاعتبار تصوير من الوهمين الاثنين في صورة الواحد وبراظه في معرضه ويدق بأن يجعل
من الوهمي (قوله تجريده) الباعية متعلقة بقوله بعد يرفع (قوله عن الشخص) يعني
عن الشخصيات له ما في الخارج مثل اللون المخصوص والمكان المخصوص والمقدار
المخصوص (قوله يرفع) خبر ان أي فان العقل يرفع التعدد بينهما بسبب تجريد ههما عن
شخصائهما ما خارجاً أي فينبغي بصران شيئاً واحداً عند المنسكرة كالتحدين وانما بصران
متحدان ان كان المجرد مشتركاً وأما ان انتزع من هذا كلي ومن هذا آخر لم يرتفع
التعدد عن ق وراجعاً وحاصله ان رفع العقل للتعدد بالتجريد عن الشخص اذا كان
التعدد عنده من قبل الشخص لا اذا كان بعوارض كلية مثل ان يعلم من زيد انه رجل
أحر فاضل ومن عمر انه رجل اسود جاهل (قوله وذلك) أي التجريد المذكور حاصل
لان الخ (قوله يرتفع الخ) ففي مثل زيد كاتب وعمر شاعر يجرد زيد وعمر عن
شخصائهما ما خارجاً ويتزعم منهما معنى كلياً فكأنه قيل الانسان كاتب والانسان شاعر
(قوله على ما تقرّر في موضعه) أي في كتب الحكمة والظاهر انه متعلق بجرد (قوله وانما
قال في الخارج) أي ولم يطلق الشخص (قوله عن الشخصيات العقائبة) كالناطقية
والناطقية (قوله وههنا بحث) أي في جعل التماثل جهة جامعة (قوله مثلاً) تأكيد
لمثل (قوله والجواب ان المراد بالتماثل الخ) قال السيد في بحثه لان ما ذكره السكاكي من
أن العقل يجزّده المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد عن الشئيين انما يناسب
التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما اللهم
الا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وما عدا بمنزلة الوصف الشخصيات (قوله
ههنا) أي في كلام المصنف (قوله اشتراكهما في وصف) أي مع اشتراكهما في الحقيقة
وكتيب أيضاً مانصه أي لا يجرد الاشتراك في النوع كما هو عند الناطقة (قوله أو تضاييف)
نحو ابو زيد يشعر وابنه يكتب وزيد أبو عمر وعمر وابنه (قوله كما بين العلة والمعلول) أي
كالتضاييف الذي بين الخ ثم التضاييف في العلة والمعلول انما هو بين مفهوميهما لا بين ذاتيهما
الا أن تعتبر الذات بالنسبة الى كونها علة والآخر معلول فيجوز أن تعطف جملة العلة
على جملة المعلول فيقال مثلاً العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك
المعلول موجود عنهما ع ق وفيه جواب آخر راجعه وعبارة الحفيد كما بين العلة والمعلول
أي بين هذين المفهومين أو الذاتين لكن مع حينية الوصفين اهـ (قوله فان كل امر)
لعل الفاء واقعة في جواب شرط مقتضى رأى اذا أردت ان تعرف الفرق بين العلة والمعلول
فنقول لك ان كل الخ وكذا ما بعده تأمل (قوله بالاستقلال أو بواسطة الخ) الاولى العلة
التامة بحركة الاصبع لحركة الخاتم والثانية الناقصة كالنجار للسري وجزء العلة المركبة
(قوله انضمام الغير) جزأ كافي المركبة أو شرطاً كافي غير التامة يس (قوله أو الاقل

والاكثر فيجوز ان يقال هذا العدد الاقل لزيد وذلك الاكثر صاحبه وانما يسمى جميع الاتحاد والتماثل والتضاد عقليا لان العقل يدرك الامور على حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه يحقق في نفس الامر لا يبطله التأمل فنسب الى العقل بخلاف الجمع بالامر الوهمي ع (قوله أو وهمي) بأن يكون بين تصورهم ما شبه تماثل قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة وتنسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضاد سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشبهه عليه الامر مما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها تتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كناية أو جزئية موهومة أو محسوسة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع ما بسبب التقارن في خزانة الصور أولا فالاول هو الخيال والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فالوهمي اه فتري (قوله بأن يكون) أي يصور بأن الخ كابدل عليه قول ع ق والمراد ان كون المتصورين بينهما شبه التماثل هو نفس الجامع اه او المعنى وذلك يحصل بأن الخ كما قدر ع ق وقال فحصل الجامع بهذا الكون كحصول الجنس بالنوع اه لكن مقتضى قول الشارح فيما يأتي فظهر ان ليس المراد بالجامع العقلي الخ وقوله ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الخ بديل على ان الجامع في المواضع الثلاثة هو اسم يكون فيقدر يحصل على انه لحصول اللازم بالمزوم تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتي الاعتراض على هذه العبارة في الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله شبه تماثل) الظاهر ان المراد بالتماثل الاتحاد في النوع لافي وصف له نوع اختصاص (قوله كالوني بياض وصفرة) عدا البياض والصفرة من غير المتضادين بناء على اعتبار قيد أن يكون بينهما غاية الخلاف فان كان كذلك فلم اسقط المختصر هذا القيد مع ان الموافقة لتمثيل المصنف بهذا المثال لغير المتضادين وعدم جعل الاقل والثاني من المتضادين كما سيأتي قريبا يناسبه اعتبار القيد المذكور كما اعتبره في المطول اه سم وكتب ايضا مانصه فيجوز أن يقال هذا الاصغر حسن وذلك الابيض احسن منه لوجود الجامع الوهمي فان قيل فهل يمنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تغليب الملاحظة الوهمية مطاقتا لاقرب الجواز عند العقل العقيمة والمنع عند عدمها كدخول اللام على العلم بلح الاصل ومنعها عند عدمه فانظره ع ق (قوله فان الوهم) تعليل للتمثيل أو توجيها لكون هذا القسم وهميا أطول (قوله في معرض المثاليين) أي في صفة وفي حال المثاليين (قوله زيد في أحدهما عارض) ان جعل الصفرة عارضا الكدرة وان جعل البياض عارضا الاشراق والصفاء (قوله ولذلك) أي للجامع الوهمي أو للابراز المذكور أطول (قوله

والاكثر) فان كل عدد يصير عند العد قانيا قبل عددا آخر فهو أقل من الآخر والاخر أكثر منه (أو وهمي) وهو أمر يناسبه احتمال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه لم يحكم بذلك وذلك (بان يمكن بين تصوريهما شبه تماثل كالوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثاليين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون (ولذلك) أي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثاليين (حسن الجمع بين الثلاثة

ثلاثة) خبر مقدم وكتب أيضا مانعه وهذا المثال ولو كان من عطف المفردات يصح الاستشهاد به لانه يشترط الجامع فيها أيضا والجامع الوهمي موجود فيها ويصح أن يكون الجامع بين الشمس والقمر خياليا ع ق (قوله وابواسحق) المعتمد بالله (قوله من نوع واحد) لا شترأ كهذا في الاهتداء بهم وعموم المنع به في زعم الشاعر وعبارة الفري بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا اشترافا حسيما بالاول والثالث وعقليا بالثاني لا فاضته أنواع العدل والاحسان اه (قوله وهو التباين بين أمرين وجوديين الخ) خرج بقوله وجوديين يتقابل السلب والايجاب ويتقابل العدم والملكية ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجوهر أعنى الصور والنوع عينة للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص التعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التباين بين السواد والحرة مثلا قسما خامسا من مطلق التباين مسمى بالتعاين وقد لا يعتبر هذا التعريف في شمل التضاد يتقابل السواد والحرة ويسمى تضادا مشهورا ويخصر التباين في الاربعة اه فرى وقوله اعتبر الموضوع بدل المحل أى والمحل أهم من الموضوع والموضوع يختص بالأعراض والمحل لا يختص بـ كتب أيضا قوله وجوديين المراد بالوجودى هنا ما ليس العدم داخلا في مفهومه فيشمل الامر الاعتبارى وحينئذ يدخل المتضايفان فلا بد من زيادة مع عدم توقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر ليخرجا وما يدل على ان المراد بالوجودى ما يشمل الاعتبارى ما يأتى للشارح في لفظ الاول والثاني (قوله كالسواد والبياض الخ) فيجوز أن يقال السواد قبيح والبياض محبوب والايان محبوب والكفر قبيح (قوله ان بينهما يتقابل العدم والملكية) أى فالمناسب جعل ذلك في شبه التضاد أفاده في الاطول (قوله والاذعان له) عطف مرادف (قوله عنده المحققين) كقطب الدين الشيرازى وقيل المراد به الادراك (قوله مع الاقرار به باللسان) أى ولو مرة في العمر (قوله والكفر عدم الايمان الخ) فالشاك والجاهل ونحوهما من الكفار (قوله عما من شأنه الايمان) خرج الجهادات والحيوانات العجم (قوله وقد يقال) هذا متقابل قوله والحق ان بينهما الى آخره ولعل قد للتحقيق ويصح كونها المتقابل لان هذا القول قليل ويرد على هذا ثبوت الواسطة فن لم ينكر ليس عو من ولا كافر كاشاك والجاهل قال ع ق ويجب بأن من لم تبلغه الدعوة ليس كلاما فيه ومن بلغته فان دعى للاعتقاد فان جحد فلا اشكال وان شك فهو جاحد للجزم أى لوجوبه اذ كانه يقول لا أجزم أى لا يجب الجزم فلا واسطة على هذا ولو على القول بأن الكفر بخود وايكن على هذا يلزم دخول الاعتراف بوجوب الجزم في حقيقة الايمان تأمله اه والذي قرره بعضهم ان المراد الانكار حقيقة أو حكما ومن دعى وشك منكرك حكما وكتب أيضا قوله وقد يقال الخ مما يترتب على الخلاف ان كلاما من الايمان والكفر مخلوق على القول بأنهم ما وجوديان

في قوله
ثلاثة تشرق في الدنيا يوم مجتها
شمس الضحى وابواسحق والقمر
فان الوهم يتوهم ان الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف انها أمور متباينة
(او) يكون بين تصورهما (تضاد) وهو التباين بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد
(كالسواد والبياض) في المحسوسات (والايمان والكفر) في المعقولات والحق أن بينهما يتقابل العدم والملكية لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم بحجته به بالضرورة أعنى قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه الايمان وقد يقال الكفر انكار شئ من ذلك

فممكنون وجوديا فيكونان
متضادين (وما يتصف بها) أي
بالمذكورات كالأسود والابيض
والمؤمن والكافر وأمثال ذلك
يعتمد المتضادين باعتبار الاشتغال
على الوصفين المتضادين (أو شبه
تضاد كالسما والارض) في
المحسوسات فانهما وجوديان
أحدهما في غاية الارتفاع والآخر
في غاية الانخفاض وهذا معنى شبه
التضاد وليس متضادين لعدم
تواردهما على المحل لكونهما من
الاجسام دون الاعراض ولا من
قبيل الأسود والابيض لأن
الوصفين المتضادين ههنا ليسا
بداخلين في مفهومي السماء
والارض (والأول والثاني)
فما يهم المحسوسات والمعقولات
فإن الأول هو الذي يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير
والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فأشبه المتضادين
باعتبار اشتغالهما على وصفين
لا يمكن اجتماعهما ولم يجعل
متضادين كالأسود والابيض لانه
قد يشترط في المتضادين أن يكون
بينهما غاية الخلاف ولا يخفى أن
مخالفة الثالث والرابع وغيرهما
للاول أكثر من مخالفة الثاني له مع
أن العدم معتبر في مفهوم الاول
فلا يكون وجوديا (فانه) أي انما
يجعل التضاد وشبهه جامعا وهما
لأن الوهم (ينزلهما منزلة التضايف)
في أنه لا يحضره أحد المتضايين
أو الشبهين بهما الا ويحضره الآخر

وان الايمان فقط دون الكفر مخلوق على القول بأن الوجودى هو الايمان والكفر عدى
لأن الخلق كالارادة لا يتعلق الا بالامور الوجودية كذا في يس (قوله فيكون وجوديا الخ)
أي وكلام المسنف مبني على هذا القول (قوله كالأسود والابيض الخ) فيصح الأسود
ذهب والابيض جاء والمؤمن حضر والكافر غاب (قوله بعد) خبر لمخدوف أي وما ذكر
بعد وفي بعض النسخ فانه بعد (قوله باعتبار الاشتغال الخ) أي اشتغالا على وجه الدخول
في المفهوم لما يأتي وكتب أيضا مانصه لا باعتبار ذاتيهما لعدم تواردهما على المحل
لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم العناد بينهما بقطع النظر عن وصفيهما (قوله
أو شبه تضاد) وذلك بأن لا يكون أحدهما ضد الآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر
ولكن يشتمل ويستلزم كل منهما معنى ينساق ما يستلزمه ويشتمل عليه الآخر ع (قوله
في غاية الارتفاع الخ) لعل المراد بالغاية في كلامه الشدة اذ فوق السموات أشياء كالعرش
والكرسي وتحت الارضين أشياء كالماء والحيات تأمل (قوله وهذا) أي المذكور من
كون أحدهما في غاية الارتفاع وكون أحدهما في غاية الانخفاض وقوله معنى شبه التضاد
أي الذي بين السماء والارض ووجه ذلك ان بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله
لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض) ظاهر هذا الكلام يدل
على أن التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من أن المحل أعظم من
الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الأول فنرى (قوله ولا من قبيل الخ) اندفع به
ما قد يقال لم نجعلهما كالأسود والابيض المتضادين باعتبار وصفيهما لا باعتبار ذاتيهما
(قوله ليسا بداخلين الخ) فإن السماء جرم مخصوص تنوبى فيه معنى السمو والارض
جرم مخصوص فلم يشهر أحدهما بوصف اشعر الآخر بضده كالأسود والابيض فان قلنا
أن السماء لا اشعار فيها بالسمو فلا اشكال وان اعتبرنا الاشعار فالارض لا تشعر بالمقابل ع
وكتب أيضا قوله ليسا بداخلين الخ يعلم من هذا انه كان الاولى أن يقول وما يشتمل منها
مكان قوله وما يتصف بها كما في الاطول (قوله والاقل والثاني) أي معنى لفظ الاول
ومعنى لفظ الثاني (قوله قد يشترط الخ) أشار بقدا الى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به
والى ضعف القول به وكتب أيضا مانصه لقائل أن يقول هذا القيد اما أن يكون معتبرا هنا
أولا فان كان الاول وجب زيادته في تعريف التضاد السابق مع أنه قد أسقطه منه وان كان
الثاني لم يتجه عدم جعلهما متضادين ملاحظة للاشتراط فليستأمل كذا في سم وقال في الاطول
الفرق بينهما وبين الأسود والابيض بأن السلب جزء مفهومي وصفيهما دون الأسود
والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهومي الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهومي
الثاني اه (قوله مع أن العدم الخ) أي فهما خارجان عن الضدين حتى على عدم الاشتراط
السابق (قوله انما جعل التضاد) أي والاتصاف بالتضادين (قوله ينزلهما) أي التضاد
وشبهه وقوله منزلة التضايف أي عند العقل ع (قوله الا ويحضره الآخر) كما ان العقل

لا يحظر عنده أحد المتضايقين الا وخطر الآخر وبذلك الارتباط وجههما عند المفكرة
 عرق وكتب أيضا قوله الا ويحضره الآخر أى غالباً بسبب أن خطورا أحدهما عنده
 يستلزم غالباً خطورا الآخر حكيم باجتماعهما عند المفكرة تنزيلاً لغالبة الخطور مع الآخر
 منزلة عدم الانسكال كالمضايقين عرق وعللهم هذا بتدفع بحث صاحب الاطول حيث
 قال بعد قول الشارح الا ويحضره الآخر فيه أنه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه
 جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه منزلة المتضايقين اه (قوله وذلك) الارتباط
 الوهمى عرق اراسم الاشارة راجع للتنزيل (قوله بالبال) أى الوهم بدليل ما بعد يس
 (قوله من المتغيرات الغير المتضادة) أى بعضهم مع بعض عرق وقوله يعنى الخ تفسير لقوله
 ولذلك وقوله ان ذلك أى اقربية خطور الضم مع ضده وقال عبد الحكيم يعنى ان ذلك أى
 كون التضاد وشبهه جامعا (قوله على حكم الوهم) أى ادراكه وتصوره لا تساعده
 ومجازقته فيلحق الضدين بالمضايقين (قوله أو خيالى) قد عرفت فيما تقدم ان الحسن
 المشترك هو القوة المدركة للصور الحسية وان الخيال خزائنه فكان المناسب حيث جعل
 القوة التى جمعت بين الشئيين عند المفكرة هى القوة المدركة فى العقل والوهمى ان يجعلها
 كذلك فى الخيالى فيسمى حسيا لكن تساهل فجعلها هى الخيال التى هى الخزانة للحس
 اشارة الى أن هذه القوى كما قيل منزلة المرآة لبعضها بعض فهى يرسم فى كل منهما ما ارسم فى الآخر
 اه عرق ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضى الخيال فيه مساهمة أى يقتضى الحسن
 المشترك الذى خزانته الخيال تأمل ويمكن أن يقال لم ينسب الى الحسن المشترك لان النسبة
 الى الخيال أخف من النسبة الى المشترك ان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف
 ويقل حسى مخافة اللبس بالنسبة الى احدى الحواس الحسن الظاهرة تأمل (قوله بين
 تصوريهما) سياتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما
 (قوله فى الخيال) أى خيال المخاطب على ما فى الاطول وهو مبنى على الغالب من مراعاة
 حال المخاطب (قوله سابق على العطف) اذ لا يكتفى مطلق التقارن والافعال عطف لا ينفك
 عن التقارن وليس التقارن بأن يكونا ثابتين فى الخيال اذ الصور المتقاربة والمتباعدة
 كلها ثابتة فى الخيال معا والخيال خزانته ابل المراد تقارنهما عند التذكر والا حضارا أطول
 (قوله لأسباب الخ) متعلق بتقارن (قوله وأسبابه مختلفة) لانها وان كانت راجعة الى
 مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة فى الخيال تختلف أسباب تلك المخالطة بينها
 فيلزم صحة وجودها الشخص دون آخر مثلا اذا تعلقت همة انسان بصناعة الصياغة أوجب
 له ذلك مخالطة أمورها من سبائك الذهب والفضة وآلاتها عرق وفيه قوله وأسبابه الخ
 فن أسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن ومن أسباب تجمع بين حنوت وابريق (قوله
 مختلفة) أى باختلاف الأشخاص والازمان والامكنة عرق (قوله الثابتة) أى التى من

(ولذلك تجب الضمة أقرب خطورا
 بالبال مع الضمة) من المتغيرات الغير
 المتضادة يعنى أن ذلك مبنى على
 حكم الوهم والافعال العقلية عقل كالا
 منهما ما ذاهلا عن الآخر (أو خيالى)
 وهو أمر بسببه يقتضى الخيال
 اجتماعهما فى المفكرة وذلك بان
 يكون بين تصوريهما تقارن فى
 الخيال سابق على العطف لأسباب
 مؤدية الى ذلك (وأسبابه) أى
 وأسباب التقارن فى الخيال
 مختلفة ولذلك اختلفت الصور
 الثابتة فى الخيالات

شأنها ان تثبت في الخيال ع (قوله ترتيبا ووضوحا) تميزان محولان عن الفاعل وكتب
 أيضا قوله ترتيبا أي فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالترتيب الاجتماع على وجه التلازم وقوله
 ووضوحا أي فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالوضوح عدم الغيبوبة يدل على ذلك كله كلام
 الشارح فقوله بعد فكم من صور الخ راجع لحصول الترتيب وقوله وهي في خيال آخر الخ
 راجع لعدم حصول الترتيب وقوله وكم من صور الخ راجع لحصول الوضوح وقوله وهي
 في خيال آخر راجع لعدم حصول الوضوح ففي كلامه لف ونشر مرتب قاله بعض المحققين
 وفسر ع ق الترتيب والوضوح بغير ما مر واعتراض على تفسيرهما بعام تر فراجع وكتب
 أيضا قوله ترتيبا ووضوحا اعتراض على تفسير الترتيب بالتلازم والوضوح بعدم الغيبوبة
 كما أشار إليه الشارح بأنهما حينئذ متلازمان فأحدهما يغني عن الآخر وقد يمنع بأن
 المراد بالترتيب والتلازم أنه يلزم من حصول احدي الصورتين في الخيال الاخرى ولا يلزم
 من هذا عدم غيبوبتهما معا عن الخيال تأمل (قوله فكم من صور الخ) كالدواة والقلم
 عند الكاتب وقوله لا انفكاك بينهما في خيال أي لكثرة الف هذا الخيال اياها وقوله
 وهي في خيال آخر مما لا يجتمع أي لعدم الفه اياها (قوله ولصاحب الخ) قال في الاطول
 ولا يليق بك أن تظن انه كان اللائق والطالب علم المعاني فتقع في الاعتذار بأن العدول
 الى صاحب التناول للطالب لان المراد بالجامع جزئياته الواقعة في التراكم في مقام
 رعاية الفصل والوصل (قوله لان معظم الخ) فيه وقفة فالاولى لكثرة وقوع الفصل
 والوصل اه حفيد وفي ع توجيهه وعبارته وذلك لان علم المعاني معياره باب الفصل
 والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الابواب بخلاف العكس
 ولذلك يقال فيه على وجه المبالغة هو معظم ابواب علم المعاني اه أو المراد بالمعظم الاصعب
 كما قرره بعضهم (قوله لاسيما الخ) أي لا مثل الجامع الخيالي في التأكد بمعنى أنه أوكد
 أنواع الجامع ع ق (قوله فان جمعه) أي الجمع بسببه وقوله على مجرى الخ أي انما يأتي
 ويدرك على مجرى ع ق (قوله على مجرى الالف والعادة) أي على جريان الشيء المأروف
 والاعتاد ومعنى الجريان وقوع ذلك المؤلف من الصور والاعتاد منها وقوله ما تكررا في
 الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع وقد تقدم ان ذلك الوقوع
 حاصل بالخطاطة وان لها أسبابا وأن الأسباب تختلف باختلاف الاشخاص والاعراض
 والازمنة والامكنة فلا تنضبط ولا تنحصر تلك الأسباب اه من ع ق ثم قال كلاما يتعلق
 بقول المتن ولذلك اختلفت الصور الخ ونصه فالصور التي من شأنها حصولها في الخيال
 اختلف حضورها في الخيال بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر فاذا عطف باعتبار
 من لم يوجد عنده اقترانها كان العطف فاسدا الا أنه يبقى النظر هنا في الاعتبار خياله هل
 المتكلم أو السامع أو هما معا والا قرب أن المتكلم السامع لانه هو الذي يراعي حاله في غالب
 الخطاب اه وكتب أيضا قوله على مجرى الالف أي الصور المؤلفات الجارية مجرى مصدر

ترتبا ووضوحا) فكم من صور
 لا انفكاك بينهما في خيال وهي في خيال
 آخر مما لا يجتمع أصلا وكم من صور
 لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر
 مما لا يقع قط (ولصاحب علم المعاني
 فضل احتياج الى معرفة الجامع)
 لان معظم ابوابه النصل والوصل
 وهو مبني على الجامع (لا سيما)
 الجامع (الخيالي فان جمعه على مجرى
 الالف والعادة)

بمعنى اسم الفاعل من اضافة الصفة الى الموصوف وكتب ايضا قوله على مجرى الالف
والعادة أى المؤلف والمعتاد أى مبنى على وجود شئ مؤلف معتاد وقوله بحسب اعتقاد
الاسباب تفسير مجرى الالف والعادة فالمراد بالاعتقاد الجريان والوجود وبالاسباب تلك
المألوفات والمعتادات اللتان عبر عنهما بالالف والعادة سم أقول هذا التقرير يعارضه
قول الشارح في اثبات الصور اذ الصورة هي تلك المؤلفات والمعتادات فمصر المعنى بحسب
اعتقاد المؤلفات في المؤلفات والذي يظهر أن بحسب متعلق بمجرى وأن الاسباب على
نظايرها وليس المراد بها تلك المؤلفات والمعنى ان وجود تلك الصور المؤلفات بحسب وجود
اسباب اثبات تلك الصور في الخيال (قوله الاسباب) أى اسباب الاقتران كصفة الكتابة
فانما سبب في اقتران القلم والدواة (قوله في خزنة الخيال) الاضافة للبيان (قوله وتبين
الاسباب) من اضافة الصفة للموصوف أى والاسباب المتباينة وكتب ايضا قوله وتبين
الاسباب الخ أى واذا كانت اسبابه متباينة لا تنحصر كان هو أخص الجوامع وقوعا
فلا احتياج اليه أشد وهو المراد (قوله مما يفوته الحصر) أى يتجاوز ولا يتسلط عليه
وكتب ايضا ما نصه الاوضح مما يفوت الحصر سم أى باستناد الفوت الى التباين (قوله
فظهر أن ليس المراد الخ) أى من تعريفنا لاقسام الجامع وكتب ايضا قوله فظهر أن ليس
المراد الخ بل المراد بالجوامع في هذه القوى ما توصل به كل قوة الى جمع عند المفكرة
لا ما يدرك بل بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يراد عليه أن يقال التوصل الى الجمع انما يكون
بادراك المتوصل به وكيف توصل قوة من تلك القوى الى جمع المتعاطفات بشئ لا يدرك بها
والجواب أن هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره لكن بعد أن
تأخذ من السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات
ويحكم الوهم على الكليات أو المحسنيات ويحكم الخيال على المعاني بعد تصوير الوهم اياها
بصور المحسوسات والحكم على الشئ فرع تصوره فالجامع العقلي على هذا ما يقتضيه بسببه
العقل الجمع ولو سبق اليه الوهم لكونه مدركا بالخصوص أولا فأخذ منه العقل
والجامع الوهمي ما يحتمل بسببه الوهم ولو سبق اليه الخيال لكونه مخصوصا بادراكه أولا
أو سبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم أخذ الوهم من أحدهما والجامع
الخيالي هو ما يتعلق بالصور الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا في أصله ولا يخفى ان هذا
الجواب يخالف ظاهرا ما قررنا الحكماء في مدركات تلك القوى اه ع ق (قوله ما يدرك
بالعقل) أى خصوص ما يدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقل أمر بسببه يقتضيه العقل
الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وبالوهمي أمر بسببه يقتضيه
الوهم الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وكذا الخيالي (قوله لان
التضاد الخ) لم يلتفت في التعليل الى الجامع العقلي لصحة ادراك العقل ما ذكره المصنف
فيه من الاتحاد والتماثل والتضاد وان كان الجامع العقلي قد يكون مدركا للوهم كما

بحسب اعتقاد الاسباب في اثبات
الصور في خزنة الخيال وتبين
الاسباب مما يفوته الحصر فظهر
ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك
بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم
وبالخيالي ما يدرك بالخيال لان
التضاد وشبهه ليسا من المعاني
التي يدركها الوهم وكذا التقارن
في الخيال

ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعتضوا بان السواد والبياض
مثلا من المحسوسات دون الوهميات وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما ماضا (٩١) لا خروفا معني جزئي لا يدركه الا ألوههم

وفيه نظرا لانه ممنوع وان أرادوا أن
تضاد هذا السواد لهذا البياض
معني جزئي فتمائل هذا مع ذلك
وتضاديه معه أيضا معني جزئي فلا
تفاوت بين التماثل والتضاد
وشبههما في أنهما ان أضيفت الى
الكلمات كانت كاميات وان
أضيفت الى الجزئيات كانت
جزئيات فكيف يصح جعل بعضها
على الاطلاق عقليا وبعضها
وهما ثم ان الجامع الخيال هو تقارن
الصور في الخيال وظاهر أنه ليس
بصورة ترسم في الخيال بل هو من
المعاني فان قلت كلام صاحب
المفتاح يشعر بأنه يكفي لصحة العطف
وجود الجامع بين الجملتين باعتبار
مفرد من مفرداتهما وهو نفسه
معتبر بفساد ذلك حيث منع صحة
تجوخي ضيق وخاخي ضيق ونحو
الشمس ومراة الارنب والقف
بأنه جانه محدثة قلت كلامه هنا
ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين
وأما أن أي قدور من الجامع يجب
لصحة العطف فقوض الى موضع
آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة
بين المسندين والمسند اليهما جميعا
والمصنف لما اعتقد ان كلامه
في بيان الجامع هو نفسه وأراد
اصلاحه غير الى ما ترى فذكر
مكان الجملتين الشئيين ومكان قوله
اتحاد في تصورهما اتحاد في التصور
فوقع الخلل في قوله الوهمي أن

في عي وغيره (قوله ليس من الصور) بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك معان
معقولة) انما حكمه بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولين
لان التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتمال فاذا التفت العقل وجد الجمع بينهما
بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك يحتاج الى احتمال فنسب الى الوهم الذي
من شأنه الجسلة اه حفيد (قوله معقولة) أي مدركة للعقل (قوله فاعتضوا الخ)
وهذا الاعتراض عند التأمل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى
يصح هذا الاعتراض من عي (قوله وفيه نظير) أي في هذا الجواب (قوله لانه ممنوع)
اذ لا نسلم ان هذا معني جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافا الى كلي كلي (قوله وان
أرادوا أن تضاد الخ) ينبغي أن يعلم أن التضاد المضاف الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكرنا
أن امكان زيد كلي وان كان هذا الامكان جزئيا اه حفيد وقوله ليس بجزئي أي فالاولى
رد ذلك بالمنع لا بما ذكره الشارح المفيد أنه جزئي وأجيب بأنه معني على تسليم جزئيته
جدا وقوله ان امكان زيد كلي أي لانه يتعدد بتعدد الأزمنة والامكنة (قوله فتمائل)
أي فنقول تماثل هذا الخ أي فالأخذ بهذا المراد يؤدي الى فساد كلام المصنف والى التحكم
(قوله ثم ان الجامع) من جملة ما يبطل به فهم المعترضين السابق ذكرهم (قوله وظاهر أنه
ليس بصورة) أي بل وصفها (قوله فان قلت الخ) اعتراض على السكاكي (قوله
يشعر بأنه يكفي) أي لان تصور بمعنى متصور وتنويه يدل على الافراد (قوله محدثة)
خبر بعد حذف من الاوائل فهو عطف جل تقديرا (قوله قلت الخ) أورد على الجواب
أنه اذا قيل الجامع بين الجملتين انما يفهم منه عرفا ما يصح عطف احدهما على الاخرى ولا
يفهم منه بعض الجامع بين الجملتين الذي هو حاصل الجواب فالاولى أن يجاب كما تقدم بأن
الاتحاد فيما ذكره مثلا يكفي في الجمع ان تعاق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه فاذا
قلت خفي ضيق وخاخي ضيق وكان القصد ذكر الاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي
أشياء ضيقة كفي الاتحاد المذكور اذ حاصل المعنى هذا الشئ وهذا الشئ ضيقان وأما ان
كان القصد الى الجملة الاولى برأسها ثم عرض ارادة عطف الاخرى عليها فلا بد من الجامع
في الركنين اه عي (قوله ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين) أي بيان حقيقة من
حيث هو سم (قوله أي قدر) مبتدأ ويجب خبره والجملة خبر ان واسمها ضمير الشأن
(قوله هو) خبر ان وقوله منه أي السكاكي (قوله فوقع الخلل في قوله الخ أي ولزم أيضا
استدراك قول المصنف في الجامع العقلي في التصور لانه يكفي أن يقال بأن يكون بين
الشئيين اتحاد ولا حاجة الى أن يزداد في التصور كما فعل من عي (قوله أعني العلم بهما)
اذ التصور في عبارة المصنف بمعنى العلم اذ لو أريد به المتصور كان المعنى بين المفردين اتحاد
في المفردين وهو بعيد بخلاف قول السكاكي بين الجملتين اتحاد في التصور فانه لو حل على
المتصور لم يبعد لان المتصور غير الجملتين بل جزئيهما وجزء الشئ غيره كذا في سم

يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد في قوله والخيال أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال لان التضاد مثلا
انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو

(قوله بين نفس الصور) والمناهي لابين التصورات وهذا انما يظهر على التغير بين العلم والعلوم والتحقق انهما متحدان بالذات وانما يمتثلان بمجرد الاعتبار كما تقر في محله كذا في يس (قوله فلا يتسن تأويل كلام المصنف) بأن يراد بتصورهم ما تصوروا وما تكون الاضافة بيانية والمعنى بين متصورين هما هما أي نفس الشئيين المتتبعين على أن التصور عند المناطقة هو صورة الشئ الذهنية أي الحاصلة في الذهن فتشمل عبارة المصنف على اصطلاحهم وبسبب تقييد كلامه قال به عنهم وكتب على قوله فتشمل عبارة المصنف الخ مانعه هذا التأويل لا يجري في الوهمي اذا تضاد بين التصورين في الذهن كما لا تضاد بين حصولهما فيه انما التضاد بين الشئيين أنفسهم ما لا لا تقي هو التأويل الاول لا يكون لكلامه وجه صحة في الوهمي والخيال معا كذا في السيد وانما قال وجه صحة لأن عبارة المصنف توهم خلاف المقصود وأيضاً ذكر التصور يستغنى عنه اذ يكفي أن يقول في الوهمي بأن يكون بينهما شبه مماثل الخ وفي الخيال بأن يكون بينهما اتفاق الخ كذا في سم (قوله وبالصورة مفرد الخ) أي بعد تأويله بالتصور (قوله غلط) لأن المصنف قصد الفرار من عبارة السكاكي وقصد بتغييره عبارة الاصلاح وسرح بالبحث في عبارة السكاكي رحلها على السهو من المطول وعق (قوله ومن محسنات الخ) قضيت صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفي المسئلة أقوال ثنائها الجواز في الواو فقط وأضعفها المانع مطلقاً كما في المعنى يس وكتب أيضاً مانعه ومنها الاتفاق في الاطلاق والقيود والاتفاق في طريق ذلك القيد بأن يكون فيها جلة أو مفرداً من عق (قوله بعد وجود المصحح) قال في الاطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو أيضاً من المجوزات التي لا بد للبليغ منها اه (قوله تناسب الجملةين الخ) قال عق ويتبين لك امكان التناسب وعدمه بأن تعلم أن النسبة بين المسندين على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المقصود تجريدها عن الخصوصية ثنائها أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت أو خصوص التجدد ثنائها أن يكون المقصود نفس النسبة في ضمن أي خصوصية فيتعين في الاول الاسمية في جملة ما فيقال زيد قائم وصديقه جالس لأن الاسمية لا تدل الاعلى مطلق الحصول بناء على انها لا تقيد الدوام الا بالترائث وتعين الفعلية فيهما بناء على أن الفعلية لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقعد صاحب به فهذا الوجه لا محل للاستحسان فيه وفي الثاني ان قصد التجدد فيهما معا تعينت الفعلية فيهما أو الدوام فيهما معا تعينت الاسمية أو التجدد في الاولى والدوام في الثانية تعينت الفعلية في الاولى والاسمية في الثانية أو العكس تعين العكس وهذا أيضاً لا محل للاستحسان فيه فهذان القسمان فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن لانه تارة يجب التوافق وتارة يجب التخالف فلا استحسان وأما الثالث وهو الذي

بين نفس الصور فلا يتسن تأويل
كلام المصنف وجهه على ما ذكره
السكاكي بأن يراد بالشئيين الجملةان
وبالتصور مفرد من مفردات الجملة
غلط مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك
وإبحث الجامع زيادة تفصيل
وتحقيق أوردناها في الشرح
وأنه من المباحث التي ما وجدنا
أحد احكام حول تحقيقها (ومن
محسنات الوصول) بهد وجود
المصحح (تناسب الجملةين

يقصد فيه النسبة في ضمن أي خصوصية فهو الذي يتصور فيه الاستحسان
فتقول زيد قائم وصاحبه قاعد أو قام زيد وقعد صاحبه اه ملخصا وراجعه (قوله في
الاسمية والنعمية) أي في كونها اسميتين أو فعليتين مطول (قوله والفعليتين الخ) قال
في الأطول والمضارعيتين في الحالية والاستقبالية (قوله في الماضي والمضارعة) قال عقبه
في المطول وماشا كل ذلك ككونهما شرطيتين اه وكان ينبغي ذكره في هذا الشرح
ليكون قوطئة لقوله الآتي أو يراد في أحدهما الإطلاق الخ يس (قوله من غير تعرض
الخ) أي تعرض لخصوص كل فلا ينافي أنه قصد أحدهما لا بعينه أما أن قصد التجريد عن
كل منهما فالناسب واجب كما وضحه ع ق وكتب أيضا قوله من غير تعرض للتجديد أي مثلا
بدليل قوله في تفسير المانع أو يراد في أحدهما الإطلاق الخ سم (قوله للتجديد في
أحدهما الخ) أي ومن غير تعرض للتجديد فيهما أو الثبات فيهما والأوجب التخالف
في الصورة المفهومة من الشرح والتوافق في هاتين (قوله قلت قام زيد وقعد عمرو
الخ) بحث في المثال الأول بأن فيه تعرضا للتجديد وفي الثاني بأن فيه تعرضا للثبوت
وأجيب بأن المراد التعرض في القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ على أنه قد يمنع البحث
في الثاني بأن المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحاجب أنه موضوع للحدوث كذا في سم
(قوله المانع) هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه أطول (قوله أو يراد
في أحدهما الإطلاق الخ) يؤخذ منه أن التوافق في الإطلاق والتقييد من المسنات
وهو كذلك كما يرشد اليه من التبعية في المتن (قوله التقييد بالشرط) أي فعل الشرط
أي مثلا (قوله كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل الآية فأنجلة ولو أنزلنا ما كالكفى الأمر
معطوفة بشرطها وجزائها على جملة قالوا بعلتها ولا يخفى الجامع بينهما لأن الأولى تضمنت
أن نزول الملاك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده بسبب نجاتهم وإيمانهم وتضمنت الثانية
أن نزوله بسبب هلاكهم وعدم إيمانهم وسوق الجملتين لفائدة غرض واحد وهو بيان
ما يكون نزول الملاك سببا له فقد اشتركا في هذا المعنى وإن كان الصحيح ما أفادته الثانية
في نفس الأمر من ع ق (قوله ومنه قوله تعالى) وهذه بعكس تلك الآية السابقة من
ع ق (قوله فعندي) الفاء تعليلية (قوله عطف على الشرطية قبلها) وأفادة التقديم
الاشتراك في القيد انما هي عند عدم القرينة على التخصيص (قوله لا على الجزاء) وقيل
أنه معطوف عليه وأنه مقيد بالشرط والغرض تأكيد عدم الاستحسان عند الاجل حيث
سوى بينه وبين المعلوم وهو عدم التقديم ع ق أي فكما يستحيل التقديم بعد مجيء الاجل
يستحيل التأخر حينئذ وقيل أنه استئناف (قوله اذلا معنى اقوانا الخ) لأنه لا يتصور
التقدم بعد مجيء الاجل فلا فائدة في نفيه فقوله اذلا معنى له أي معناه في اللغة يصح
الاخبار به فيما فلا ينافي أنه صادق

في الاسمية والفعلية و) تناسب
(الفعليتين في الماضي والمضارعة)
فاذا أردت مجرد الاخبار من غير
تعرض للتجديد في أحدهما
والثبوت في الأخرى قلت قام زيد
وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو
قاعد (المانع) مثل أن يراد في
أحدهما التجديد وفي الأخرى
الثبوت فتقول قام زيد وعمرو
قاعد أو يراد في أحدهما الماضي
وفي الأخرى المضارعة فيقال قام
زيد وعمرو يقعد أو يراد في
أحدهما الإطلاق وفي الأخرى
التقييد بالشرط كقوله تعالى
وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو
أنزلنا ما كالكفى الأمر ومنه قوله
تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون
ساعة ولا يستقدمون فعندي
أن قوله ولا يستقدمون عطف
على الشرطية قبلها لا على
الجزاء أعني قوله لا يستأخرون
اذلا معنى اقوانا اذا جاء أجلهم
لا يستقدمون

(تذييل)

(تذييل)

هو جعل الشيء ذنابة للشيء شبيه به
 ذكر بحث الجملة الحالية وكونها
 بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث
 الفصل والوصل لمكان التناسب
 (أصل الحال المنقلة) أي الكثير
 الراجح فيها كما يقال الأصل في الكلام
 هو الحقيقة (أن تكون بغير واو)
 واحترز بالمتعلقة عن المؤكدة
 المقررة لمضمون الجملة فانما يجب
 أن تكون بغير واو البتة لشدة
 ارتباطها بما قبلها وانما كان
 الأصل في المتقلة المطلق عن الواو
 (لانها في المعنى حكم على صاحبها
 كالخبر) بالنسبة إلى مبتدأ فان
 قولك جاء زيدوا كجاءت الركب
 زيد كما في زيدوا كالأنة في الحال
 على سبيل التبعية وانما المقصود
 اثبات الجحى وجئت بالحال لتزيد
 في الاخبار عن الجحى هذا المعنى
 (ووصفه) أي ولائها في المعنى
 وصف لصاحبها (كالنعت)
 بالنسبة إلى المنعوت لأن المقصود
 في الحال كون صاحبها على هذا
 الوصف حال مباشرة الفعل فهي
 قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه
 بخلاف النعت فإنه لا يقصد به
 ذلك بل مجرد انصاف المنعوت به
 وإذا كانت الحال مثل الخبر
 والنعت فكما أنهما يكونان بدون
 الواو فكذلك الحال وأما ما أورده
 بعض التحويين من الاخبار
 والمنعوت المصدرة بالواو كالخبر
 في باب كان

(قوله ذنابة) بضم الذال وكسر هاء وهي مؤخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان ع
 (قوله ذكر بحث الجملة) أي ثم أطلق وأريد منه متعلقته أعني المنكسر لانه اسم من
 أسماء التراجيم فيجرب فيه ما فيها والادح أنه اسم للانفاظ المخصوصة الدالة على المعاني
 المخصوصة (قوله لمكان التناسب) أي وانما ذكره عقيب بحث الفصل والوصل لمكان
 التناسب أي لوجوده اذا اقتران الحالية بالواو وشيعة بالوصل وعدمه شبيهة بالفصل (قوله
 أي الكثير الراجح) وليس المراد بالأصل القاعدة أو الدليل أو غير ذلك مما يراد به في
 غير هذا الموضع راجع ع (قوله عن المؤكدة المقررة) الانسب التعبير باللازمة لانها
 هي التي تقابل المتقلة واما المؤكدة فتقابل المؤسسة وباللازمة عبر ع (ثم قال ولو
 قال أي المصنف غير المؤكدة ليخرج نحو لا تفت في الارض مقسدا مما تكون مؤكدة
 ولولم تكن لازمة كان أحسن لان هذه أيضا الظهور ارتباطها بالمؤ كد لا يحتاج فيها إلى
 ربط بالواو فلا يبحث عنها هنا اه ومن هذا يؤخذ الجواب عن عدول الشارح إلى التعبير
 بالمؤكدة وهو الاشارة إلى ان المراد بالمتقلة مقابل المؤكدة الشامل لللازمة ويشير إليه
 كلام المطول أيضا (قوله لمضمون الجملة) نحو زيد أبوك عطوفا فإنه يلزم من الابوة
 العطف وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها (قوله اثبات الركوب) أي
 دواشيت وفي نسخة فان في قولك الخ وهي واضحة (قوله الأنة في الحال على سبيل
 التبعية وانما المقصود الخ) فيه مخالفة لما تقرر أن الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد
 الاثبات أو النفي كان ذلك القيد هو الغرض الأصلي والمقصود بالذات من الكلام ويمكن
 أن يقال الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث أنه
 فضله يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث أنه مسند وركن
 لا يستقيم الكلام الا به وذلك لا ينافي أن المقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد
 تدبر (قوله هذا المعنى) أي اثبات الركوب (قوله أي ولائها في المعنى وصف لصاحبها)
 فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر في أنها تفيد حكاية ما لا يعلمه المخاطب قبل سماعها ولها
 شبه بالنعت في دلالتها على معنى في صاحب وكونها بحيث لو استقطعت لم يخل الكلام
 (قوله وبيان) أي مبين (قوله فإنه لا يقصد به ذلك) وان لم يقصد به اه سم وعندي
 في هذا الزوم نظرا إذ كثير الابين النعت كيميية وقوع الفعل من المنعوت والهيئة التي
 كان عليها حين مباشرة بان يحدث معنى النعت بعد وقوع الفعل كما في قولك جاءني أمس
 زيد العالم الآن فامل (قوله المصدرة بالواو) صفة للاخبار والمنعوت (قوله كالخبر في
 باب كان) كقول الجماي فأمسى وهو عريان وقوله والجملة الخ كقوله تعالى أو كالذي مر على
 قرية وهي خاوية على عروشها وكقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كائهم وفي ع جواب
 آخر غير ما أجاب به الشارح وهو ان يقال في نحو أمسى انها تامة بمعنى دخل في المساء
 والجملة بعدها حال وفي جملة وهي خاوية وجملة وثامنهم كائهم انهما حاليتان بناء على ورود

الطال من الذكر مطلقا وهو ضعيف أو بتقدير مسوق فلا يرد ما ذكر اه لكن في القنرى
 رد كون جملة وثانهم كلهم حالا وقال الحق انه صفة سبعة كما يشهد به أخواه أعني ثلاثة
 رابعهم كلهم وخمسة سادسهم كلهم اذ لو حل على الحال لخرج النظم عن الانتظام (قوله التي
 تسمى واوتأ كيد الخ) أي الواو المزيعة لنا كيد الخ كما يؤخذ من المغي (قوله فعلى سبيل
 التشبيه الخ) لو ردها بعد ما قد يستقل كالفاعل والمبتدأ والخبر فلم تخرج عن
 الاصل لذاتها ع ق أي فلا ترد نقضا (قوله فانهم من حيث الخ) تعليل للمخالفة والحقيقة
 للتقييد وقوله مستقلة خبران (قوله من حيث هي جملة) وهذه الجهة هي الاصل في تلك
 الجملة الحالية وجهة كونها حالا عارضة من ع ق (قوله من غير أن تتوقف الخ) تفسير
 للاستقلال (قوله فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها) أي فهي من هذه الجهة أي جهة
 كونها جملة تحتاج الخ وروعت هذه الحالة الموحدة الى الربط لانها ألزم وجهة كونها
 حالا عارضة ع ق (قوله وكل من الضمير والواو الخ) واختلف في أيهما أقوى في الربط
 فقيل الواو لانها موضوعة لذلك اذ هي في أصلها للجمع كما قيل ان أصل هذه الواو الحالية
 هي العاطفة وقيل الضمير لانه على المربوط به واليه أشار بقوله والاصل الخ ع ق
 (قوله والاصل) أي الكثير ع ق (قوله الى زيادة ارتباط) فيعدل عنه حينئذ الى الواو
 لانها وضعت لذلك وقد يقال كون الواو تدل على مزيد الارتباط بما يدا فعه كون الضمير
 هو الاصل والاكثر مواقع اللهم الا أن يلزم أن كثرة المواقع لا تدل على تأكيد الربط على
 أنا نقول ان كان معنى الحاجة الى مزيد ارتباط ان الجملة الحالية قد يكون ارتباطها
 بما هي قيد له مظنة الانكار فتستعمل الواو لافادة تأكيد الربط لوضعها لذلك عمت صحة
 وجودها لجميع الجمل فيشكل الامر حينئذ بالنسبة الى الجمل التي يجب فيها الواو والتي يجب
 فيها الضمير لان الصواب حينئذ اسقاط الوجوب في موضع مخصوص بأن يقال ان احتيج
 الى تأكيد الربط جيء بالواو مطلقا والافلام مطلقا وهم لا يقولون ذلك وأيضا قد يحتاج الى
 مزيد ارتباط فيما فيه الضمير فلم يعدل الى الواو ووجدنا فرض وجود الضمير وهذا قد يجاب
 عنه بأن المراد لا يعدل عن الاقتصار على الضمير الى الواو وحدها أو مع الضمير الا للحاجة
 الى مزيد الربط وان كان معنى الحاجة المذكورة أن بعض الجمل يتأكد الربط فيها دون
 بعض لذاتها فعلوم ان التي فيها الضمير أدنى من التي لا ضمير فيها فتعين لهذه الحاجة حينئذ
 يكون صواب العبارة أن يقال ان وجد الضمير فذاك والاعدل الى الواو ويرد عليه أن
 يقال ما من جملة الا يمكن تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود الضمير وتقديره فلا
 محل للواو على هذا وأيضا يطل هذا المعنى في الجمل التي يجتمع فيها الواو والضمير تأمل في
 هذا المقام اه ع ق وقوله فتعين لهذه الحاجة لعل المراد فتعين التي لا ضمير فيها أن تكون
 محالا لهذه الحاجة تأمل ودخل ع ق على قول المصنف فالجملة الخ بقوله ثم أشار
 الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما وقد تقدم أن ذلك

والجملة الوصفية المستندة بالواو
 التي تسمى واوتأ كيد
 لصوق الصفة بالموصوف فعلى
 سبيل التشبيه والالحاق بالحال
 (لكن خولف) هذا الاصل (إذا
 كانت) الحال (جملة فانها) أي الجملة
 الواقعة حالا (من حيث هي جملة
 مستقلة بالافادة) من غير أن
 تتوقف على التعليق بما قبلها وانما
 قال من حيث هي جملة لانها من
 حيث هي حال غير مستقلة بل
 متوقفة على التعليق بكلام سابق
 قصد تقييدها (فتحتاج) الجملة
 الواقعة حالا (الى ما يربطها
 بصاحبها) الذي جعلت حالا عنه
 (وكل من الضمير والواو صالح
 للربط والاصل) الذي لا يعدل عنه
 ما لم تكن حاجة الى زيادة ارتباط

بذكر على تعليل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فقال فالجمله الخ اه وسبأني عند
قول المصنف لان الاصل الخ كلام يتعلق بذلك أيضا عن عرق وعبارة بعضهم قوله
لا يبعدل عنه الخ لعل ذلك بلاغته لا مطلقا والا فيصح الربط بالواو وحده ما بدون
مساس حاجة اه وفي سم نحو ذلك وفي يس مانصه قوله ما لم تنس حاجة الخ يشكل
عواضع وجوب الواو اذ يلزم انها ابداتس الحاجة فيها الى الزيادة وعواضع وجوب
الضمير اذ يلزم انها ابداتس الحاجة فيها الى الزيادة وثابت ذلك فيهما ما يشكل اه وفي سم
أيضا ذلك (قوله في الحل المفردة) ظاهره ان الحال المفردة مبر بوطه بالضمير وقيل
لانتهقر الى ربط لانها دالة على صاحبها بالوضع فالضمير فيها أدى اليه الاشتقاق الموجب
لتحمل الضير عرق (قوله والخبر والنعت) أي وان كانا جملتين (قوله فالجمله ان خلت
الخ) أي لفظة وتقديرا عرق (قوله وجب فيها الواو) أي لفظا أو تقديرا كما في قول
الشاعر يصف غائما يطلب اللؤلؤا تنصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله
نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب ما يدرى
فالواو مقتدرة أي والماء غامره لكن قال الدمايني الربط يحصل بالواو وبالضمير بحيث
لا واو ولا ضمير يتقدرا أحدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع انه يمكن تقدير
الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير الماء غامره فيه اه ولا يخفى أن
كون الضمير هو الاصل هنا ليس متقدما عليه لان الجملة في البيت اسمية وسيجي عن عبد
القاهر أنه لا يجوز تجزئها عن الواو الا بضرب من التأويل فروعي مذهب به وهل يصح
أن يورد نظير هذا على تقدير خصوص الضمير في نحو مررت بالبرقة فيزبد رهم أي قنير منه
أفاديس (قوله أن أي جملة الخ) عبارة المطول أن أي جملة يجوز أن تقع حالا بالواو اه
ومنها يعلم مرجع اسم الإشارة هنا وكتب أيضا قوله ان أي في بعض النسخ حذف
أن وهي أوضح والمضى جواب هذا الاستفهام تدبر (قوله وكل جملة) لما بين وجوب
الواو في الخالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالا
فيجب الواو فيها بل من الجملة الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا ومنها ما لا يصح
اشار الى بيان ذلك فقال وكل الخ اه عرق ثم قال وكان يكفيه عن هذا التطويل
والتعقيد أي بقوله وكل الخ أن يقول وورد الجملة حالا بالواو وحده جائزا لاني كذا
وكذا عرق (قوله بأن يكون فاعلا) كقولك جاء زيد فزيد اسم يصح ان تجي منه
الحال فاذا انبت بجملة خلت عن ضميره كقوله عمرو يتكلم جاز أن تقع هذه الجملة حالا
بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أي جاء حال كون عمرو يتكلم (قوله أو مفعولا) ولو
بواسطة حرف الجز وكتب أيضا قوله أو مفعولا حقيقة نحو رأيت زيدا أو تقديرا
نحو هذا زيد اه وفي تقدير أعني زيدا بالإشارة فزيد اسم يصح أن تجي منه الحال
اه عرق ومنه هذا بهي شيئا (قوله لانكرة محضة الخ) خرج بقوله يجوز ان يتصعب الخ

(هو الضمير بدليل) الاقتصار عليه
في الحال (المفردة والخبر والنعت
فالجمله) التي تقع حالا (ان خات
عن ضمير صاحبها) الذي تقع هي
حالا عنه وجب الواو ليحصل
الارتباط فلا يجوز خرجت زيدا قائم
ولما ذكر أن كل جملة خلت عن
الضمير (وجب) فيها (الواو) أراد
أن يبين أن أي جملة يجوز ذلك فيها
وأي جملة لا يجوز فقال (وكل جملة
خالية عن ضميرها) أي الاسم الذي
يجوز أن يتصعب عنه حال وذلك
بأن يكون فاعلا أو مفعولا مفعلا
أو مفعولا مفعولا لانكرة
محضة ولا مبتدأ أو خبرا فإنه لا يجوز
أن يتصعب عنه حال على الاصح

وكتب أيضا قوله لانكزة محضة ذهب ابن مالك تبع السيبويه الى أن صاحب الحال يقع
 نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة يضا وليس يضا تميزا لان تميز المائة لا يكون جمعا
 وكتب أيضا قوله لانكزة محضة ينبغي ان يقيده بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة
 المحضة ذحال اذا تقدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا أن
 يقال الجملة الحالية الحالية عن الضمير الجارية بالواو لا يجوز تقدمها على ذمها رعاية لاصل
 الواو الذي هو العطف لكن نص ابن اصبغ على جواز عند الجمهور وان منعه المغاربة
 نقله الدم تأمل اه فترى أقول الاولى أن يراد بالمنكر المخصوص في عبارة الشارح المنكر
 المصوب بمسوغ المدخل النكرة العامة الواقعة في النفي ونحوه لا خصوص المنكر
 المخصوص باضافة أو وصف لما فيه من القصور كما عرفت وحينئذ يدخل المنكر المتأخر
 عن الحال فلا احتياج الى تقييد قوله لانكزة محضة اه (قوله وانما لم يقل عن ضمير
 الخ) أي مع أنه أخصر ع (قوله لان قوله الخ) أي فالأخبار في هذا التركيب انما هو
 بالصحة التي لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حال لم يحصل لا يسمى صاحب حال
 الا مجازا اه ع (قوله لان قوله الخ) وكتب أيضا قوله لان قوله الخ قال
 في الاطول وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لانه ربما يتنوع أن يصير صاحبها بامتناع
 جعلها حالا كما في المصدرة بالمضارع المثلث وما وجهه به الشارح المحقق شاهد على غفائه
 فانه يشهر بأنه يصح صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنبه تحريزا عن التجوز وقد
 عرفت أنه لا يصح تجوزا أيضا في نحو جاء زيد ويتكلم عمرو اه ملخصا (قوله يصح
 أن تقع الخ) لا يقال هذا من الاخبار معلوم لان جواز انتصاب الحال عن الاسم هو
 جواز وقوع الحال الذي هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لانا نقول جواز ورود الحال
 عن الاسم في الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الحالية عن الضمير حالا عن ذلك الاسم
 بالواو فهو مفيد فائدة خاصة اه ع وقوله أعم الخ أي لصدقه بما اذا كانت جملة الحال
 مستقلة على الضمير وبما اذا كانت الحالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالثاني (قوله
 بالواو) أي مع الواو كما في المطول (قوله وما لم يثبت هذا الحكم له الخ) من تسمية العلة
 (قوله أعني الخ) لما كان المتبادر عود الإشارة الى صحة وقوعها حالا مع أنه ليس مرادا
 قال أعني الخ (قوله لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه) أي وهنالم يثبت له ذلك
 الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله الامحازا) باعتبار ما يؤل (قوله لم يدخل فيه)
 أي في ذلك القول أعني قوله وكل جملة الخ بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حالا
 عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكره عدم جواز وقوعه حالا (قوله فيصح استثناءوها) أي
 استثناء متصلا (قوله الا المصدرة بالمضارع الخ) قال في الاطول يجب أن يستثنى المصدرة
 بالماضي الخالي عن قد لفظا وتقديرا أيضا اه أقول سيأتي عند بحث اقتران الماضي
 بقدر جواز انفراد الواو فيما ذكر على قلة (قوله ربط مثلها) أي في كونها مضارعية

وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال
 لان قوله كل جملة مثبتا أخبره قوله
 (يصح أن تقع تلك الجملة حالا عنه)
 أي عما يجوز أن ينتصب عنه حال
 (بالواو) وما لم يثبت له هذا الحكم أعني
 وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق
 اسم صاحب الحال عليه الا مجازا
 وانما قال ينتصب عنه حال ولم يقل
 يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه
 ليدخل في جملة الجملة الحالية عن
 الضمير المصدرة بالمضارع المثلث
 لان ذلك الاسم مما لا يجوز أن تقع
 تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز
 أن ينتصب عنه حال في الجملة
 وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية
 عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه
 حال متنازلا للمصدرة بالمضارع
 الحالية عن الضمير المذكور فيصح
 استثناءها بقوله (الا المصدرة
 بالمضارع المثلث) نحو جاء زيد
 ويتكلم عمرو (قوله فانه لا يجوز
 أن يجعل ويتكلم عمرو) من أن ربط مثلها
 زيد (الماسيأتي) من أن ربط مثلها
 يجب أن يكون بالضمير فقط ولا يخفى
 ان المراد بقوله كل جملة الجملة
 الصالحة للحال

مثبتة لا في انطوائها عن الضمير لان ما يأتي انما هو في المضارع المتحمل للضمير لكن التعليل
 الآتي يقتضي امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو تأمل من عرق زيادة (قوله في
 الجملة) زادها لادخال الجملة المصدرية بالمضارع المثبت فانهم اتصلوا بالحالية في حال اشتغالها
 على الضمير فان قلت الجملة في قوله وكل جملة مقدمة بانطوائها عن الضمير فكيف تدخل
 المصدرية بالمضارع المثبت مع أن صلاحيتها عند اشتغالها على الضمير قلت المراد انهم اذا
 جعلت غير خالية عنه بل مشغولة عليه صلت لذلك فتأمل وبهمذا يعلم انه لو قال فيما سبق
 يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عند الصح اذا المراد تقع في الجملة فلا يندفع السؤال السابق
 فتأمل وكان المناسب أن يقول ولو في الجملة أي بعض الاحوال كحال الارتباط بالضمير
 في المضارعية المثبتة (قوله فانهم الاتقع حالا الخ) أي الابتعاد عن القول لان الحال كالتعنت
 وهو لا يكون انشاء فان قلت هو كالخبر أيضا والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه
 بالنعته لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قبلها والانشاء ليس كذلك بل يوجد بدلا للفظ
 ويزول بزواله أفاده يس (قوله أي وان لم تخل الخ) بأن اشتملت على ذلك فهي حينئذ
 اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعلية اما ماضوية أو مضارعية والمضارعية اما مصدرية
 بالمضارع المثبت أو بالمضارع المنقوب وبعض هذه الاقسام يتعين فيها الواو مع ذلك الضمير
 وبعضها يجب فيها الضمير فقط وبعضها يستوي فيه وجود الواو وانتفاءها وبعضها
 يتبرح فيه أحدهما فإشارنا الى تفصيل ذلك والى بيان سببه فقال فان كانت الخ اه عرق
 (قوله والفعل مضارع) لفظا ومعنى كما هو واضح وقال سم ظاهره وان كان ماضيا في المعنى
 فخرقت واصلا وجهه قال شيخنا يريد هذا الظاهر قوله في المتن في التعليل وأما المتارنة الخ
 تأمل اه يس (قوله تستكثر) أي على قراءة الرفع وأما على قراءته بالجرم على أن بدل اشتمال
 من عرق فليس مما نحن فيه من يس ولا يصح أن الجزم لكونه جوا بالانتهى لان شرط الجزم
 في جوابه صحة تقدير ان الشرطية قبل لا على الراجح وهذا الشرط مفقود ههنا (قوله
 لان الاصل الخ) قال عرق بعد فراغه من الكلام على هذه العلة مانصه ثم اذا نظرنا الى
 التعليل المشار اليه فيما تقدم للربط بالواو وعوانه انما يعدل عن الضمير اليه عند وجود
 الحاجة الى مزيد الربط لم ينطبق مع هذا الكلام الا اذا فسرت الحاجة الى مزيد الربط
 بعدم مشابهة الحال المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الآتي يمكن حله
 على ما يساعده ذلك وقد تقدم البحث في مقتضى ذلك التعليل فليراجع وانما قلنا لم ينطبق
 مع هذا الكلام الخ لان مقتضى ما تقدم ان الواو يؤثر في سماع الحاجة الى الربط سواء
 شابهت تلك الجملة المفرد أو لا اذا لا تنافي الحاجة مشابهة المفرد ومقتضى هذا الكلام
 سقوط الواو عند المشابهة كانت الحاجة الى الربط أو لا فلم يطابق ما تقدم هذا الآن
 يرد الى ما ذكر بأن تفسير الحاجة بعدم المشابهة وعدم الحاجة بالمشابهة اه وبه تفسير
 الحاجة وعدمها بما ذكرنا دفع أيضا ما ذكره سم بقوله قوله امتنع دخولها قد يقال أن

في الجملة بخلاف الانشائيات
 فانهم الاتقع حالا البتة لامع
 الواو ولا بدونها (والا) عطف
 على قوله ان خلت أي وان لم
 تخل الجملة الحالية عن ضمير
 صاحبها (فان كانت فعلية والفعل
 مضارع مثبت امتنع دخولها)
 أي الواو (نحو) قوله تعالى (ولا تمنن
 تستكثر) أي ولا تعط حال كونك
 نعمة ما تعطيه كثيرا

كانت هذه الصورة لا تمس الحاجة فيها الى زيادة الربط أبداً فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه
وان كانت قد يحتاج فيها الى ذلك فينبغي جواز الواف فيها حينئذ ومشايتها المفردة
معارضة بالاحتياج الى الزيادة اهـ (قوله لان الاصل المفردة) قال ع ق واصالة المفردة
اما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة واما بمعنى ان الحال فضلة وكونها فضلة يقتضي اعرابها
بالنصب والاعراب يقتضي الافراد لمرآة المفرد أى تأصله في الاعراب اهـ (قوله
لمرآة المفرد) أى تأصله في الاعراب وانما تعرب الجملة تحملاً لتطفها على المفرد بوقوعها
موقعه ع ق ثم قال وانما تأصل المفرد في الاعراب لانه هو المحتاج اليه للتمييز كما تقرر في محله
اهـ (قوله وهى تدل الخ) أى في أصل وضعها ع ق (قوله لانها البيان الهيئة) قال السيد
فينبغي أن تكون على صيغة الاثبات فيقال جاءني زيد راكباً لا غير ما شأه من دلالة
على الهيئة الا التزاماً وبذلك أى بكونها على صيغة الاثبات يظهر أنها تدل على حصول
صفة اهـ وأورد على قوله فينبغي أن تكون الخ اعرابهم غير حال في نحو جاء القوم غير
زيد الا أن يفرق بإمكان الاثبات هنا لاهناك وقال بعضهم المنفى قد لا يدل على الهيئة
كما في هذا المثال وقد يدل كما في المتقابلين الذين ليس بينهما واسطة كالزوج والفرد لكن
دلالة في ذلك ليست بحسب الوضع فلا عبرة بها والاولى أن يتمسك فيه باستقراء
الاستعمالات وقد يتوقف في موافقة الحاجة على المنع فيما ذكر وعليه فيفرق بينه وبين
الجملة المنفية بإمكان العدول منها الى المشتق الدال اهـ سم مع حذف (قوله التي عليها
الفاعل) أى حال التامس بالفعل (قوله أو المفعول) ولو بواسطة حرف الجر قد دخل
الجرور (قوله غير ثابتة) بأن تنفك عن صاحبها (قوله وهذا معنى المقارنة) أى
اللازمي اذ معناه المطابق تشارك وقوعي المضمونين في زمان واحد (قوله كما في المفردة)
لا يقال هذا قياس في اللغة وقد منه كثير من المحققين لانا نقول هو من قبيل الجمل على
المنظر لاقياس فقهي فهو مقبول اذ قد صرحوا بأن مثل هذه التعليمات لبيان المناسبة
والافاضل الدليل الاستعمال اهـ يس (قوله على التجدد) كان الاولى حذفه اذ لا دخل
له في كون المضارع كما قد في دلالة على حصول صفة الخ ويمكن أن وجهه الايمان به
الاشارة الى أن سبب الدلالة على عدم الثبوت الدلالة على التجدد على ما فيه ويؤيد ذلك
قول ع ق فن جهة كون المضارع مثبتاً في حصول المضمونة ووقوعه لانفي ذلك
المضمون لعدم النافي ومن جهة كونه فعلاً لا يفيده عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه
وذلك لان الفعل في أصل وضعه يدل على التجدد المقتضى لعدم اهـ ثم ناقش في كون
التجدد يقتضي عدمه وكون الفعل يدل على عدم الثبوت بما سذكروه فتأمل وكتب أيضاً
قوله على التجدد أى الوجود بعد عدمه لا التجدد فوقاً لان ذلك ليس أصلاً
في الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن اهـ ع ق وقوله لا التجدد الخ أى تعاقب الامثال ويعبر
عنه بالاستمرار التجددى اهـ يس (قوله وعدم الثبوت) فيه أنه لا يدل على ذلك من

(لان الاصل) في الحال هي الحال
(المفردة) لمرآة المفرد في الاعراب
وتطقل الجملة عليه بوقوعها موقعه
(وهى) أى المفردة (تدل على حصول
صفة) أى معنى قائم بالغير لانها
بيان الهيئة التي عليها الفاعل
أو المفعول والهيئة معنى قائم
بالغير (غير ثابتة) لان الكلام
في الحال المستقلة (مقارن) ذلك
الحصول (لما جعلت) أى الحال
(قيداً) يعنى العامل لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون
عاملها بوقت حصول مضمون
الحال وهذا معنى المقارنة (وهو)
أى المضارع مثبت (كذلك) أى
دال على حصول صفة غير ثابتة
مقارن لما جعلت قيداً له كالمفردة
فتمتنع الواو فيه كما في المفردة
(أما الحصول) أى أما دلالة المضارع
المثبت على حصول صفة غير ثابتة
(فانه كونه فعلاً) فيدل على التجدد
وعدم الثبوت (منبتاً) فيدل على
الحصول (وأما المقارنة فلا كونه
مضارعاً)

فبصلح الحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر (١٠٠) لان الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة

من أواخر الماضي وأوائل المستقبل والحال التي نحن بصدد ما يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو واسطة تقبالا فلا دخل للمضارعة في المقارنة فالاولى أن يعطل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا وبقديره معنى (واما ما جاء من نحو) قول بعض العرب (قت واصل وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم*) أي أسلحتهم (نجوت وارهنهم ما لكما قليل انما جاءت الواو في المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدأ) لتكون الجملة اسمية (أي وأنا واصل وأنا أرهنهم) كما في قوله تعالى لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم أي وأنتم قد تعلمون (وقيل الاول) أي قت واصل وجهه (شاذو الثاني) أي نجوت وارهنهم (ضرورة) وقال عبد القاهر (أي الواو) (فيهما) للعطف (لأن الحال اذ ليس المعنى قت صا كوجهه ونجوت را هنا ما لكما يل المضارع بمعنى الماضي (والاصل) قت (وصككت) ونجوت (ورهنتم عدل) عن لفظ الماضي (الى لفظ المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها أن يفرض ما كان واقع في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان

جهة كونه فعلا لان التجدد الذي يدل عليه الفعل وضع انما هو الوجود بعد العلم والمطلوب انما هو الاتقاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقد يجاب بأنه يدل على ذلك معونة ان شأن المتجدد والغالب عليه عدم الثبوت فبني الامر على ذلك من عرق (قوله) فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال) فيه انه حينئذ لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر ولو قال بعد قول المصنف مضارعا هو حقيقة في الحال لكان أولى (قوله وفيه) أي في هذا التعليل نظر وما أجيب به عن هذا النظر من أن الحال في الجملة يستروح منه معنى المقارنة لا يفيد لان التعليل يصير وهم الا حقيقته فلا تثبت به مشابهة المضارع المثبت للحال الذي علقها بمضارع الواو فيه اه ع ق (قوله من أواخر الخ) أي مع الآن الحاضر أفاده سم (قوله المقيد بالحال) اظهر في محل الاضمار للاجرام (قوله بأنه على وزن اسم الفاعل انظرا) لانه كعدد حروف اسم الفاعل والساكن فيه في مقابلة الساكن فيه والمتحرك كذلك أي فيمتنع فيه الواو ومثله وقد يقال هذه العلة أيضا موجودة في المنفى مع أن الواو تجوز فيه الآن يقال هو تعليل بعد الوقوع فهو في معنى الحكمة وهي لا يلزم اطرادها تأمل (قوله وبقديره معنى) لان كلامها يصلح أن يستعمل مكان الآخر مضيا وحالا واسطة تقبالا ولو كان قديما في أحدهما أنه في ذلك المعنى مجازا اه ع ق (قوله فلما خشيت اظافيرهم) البيت الاظافير جميع الاظفار وهي جمع ظفر ويراد به الشوك والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال ثعلب الرواة كلهم على ان أرهنهم ماض على أن أرهنته بمعنى رهنته الا الصمعي فانه رواه وأرهنهم على أنه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخاصت وجهك ما لكاهر هو ناعندهم ومقيم اليهم اه فترى وقوله ومالك اسم رجل عبارة ع ق هو اسم رجل كما قيل أو اسم فرس (قوله لتكون الجملة اسمية) فيندفع الايراد لاسكن يرد أن الجملة الاسمية اذا وقعت حالا خرجت عن الثبوت وصارت للتجدد فاذا ذكر في تعليل المضارع جار فيها اه يس (قوله كما في قوله تعالى الخ) وقيل الآية ليست على تقديره بناء على أن الواو يجب دخولها على المضارع المدخول لئلا يحتاج للتقدير اه ع ق (قوله وقيل) أي في الجواب عن ذلك وكتب أيضا قوله وقيل الاول شاذ يرد عليه قوله تعالى قالوا انؤمن بما انزل علينا ويكفرون بماوراءه أي قالوا ذلك والحال انهم كافرون بماوراءه وقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله أي كفروا حال كونهم صادقين عن سبيل الله فيتمين الجواب بتقدير المبتدأ أو يجعل الفعلين بمعنى المضي على أن الواو عاطفة كما يأتي في الجواب الثالث اه ع ق وقال عبد الحكيم قوله شاذ أي واقع على خلاف قياس النحو فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع في كلام الله تعالى كما مر في تعريف الفصاحة اه (قوله وقال عبد القاهر) أي في الجواب عن ذلك (قوله عدل عن لفظ الماضي) اعذار عن عطف المضارع على الماضي (قوله ومعناها أن يفرض الخ) وانما يفعل هذا في الماضي

المستغرب حصوله كأنه يحضره للخطاب ويصوره ليجب منه ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذي الكلام فيه والافقديعبر عنه باسم الفاعل كما صرحوا به في قوله تعالى وكلهم باسم باسط ذراعيه بالوصيد ولهذا عمل باسط في المفعول مع أنه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة في حكاية الحال الماضية تسكون بالمضارع وباسم الفاعل هذا وما ذكره الشارح في معنى حكاية الحال الماضية مأخوذ من كلام صاحب الكشف واستحسنه الفاضل الرضوي وذكر الاندلسي أن معناها أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن كذا في القنري (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) الدال على الحضور لانه يدل في الاصل على أن المعنى موجود حال التكلم اه ع ق وهو موافق للقول بأن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو الذي اختاره السيوطي في جمع الجوامع له في النحو (قوله منقيا) أي بما أو بلا لا بلن لانها تخلص الفعل للاستقبال والجملة الحالية يجب تجريد ها عن علم الاستقبال كحرف التنقيس وإن لا يحصل تنافي بحسب الظاهر بين كونها الحالية وبين علم الاستقبال وإن كان في الحقيقة لا تنافي راجع ع ق وحاصل هذا التوجيه أنهم استبشعوا تصديرا لحال بهم الاستقبال لما بينهما من التنافي بحسب الظاهر واعتبار اللفظ قال القنري وقد يوجه بأن عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طرد الباب اه وقول ع ق بما أو بلا قال أبو حيان القياس كون ان بمنزلة ما النافية وصرح ابن هشام في التوضيح بامتناع الواو في المضارع المنفي بما أو لا يس (قوله فالامر ان جائزان) أي على السواء وبعضهم يرجح الترك اه ع ق (قوله بالتخفيف) والمعنى فاستقيم غير متبعين (قوله دون النهي لتبوت النون) قال أبو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان أحدهما أنه نهي أيضا وحذفت النون الاولى من الثقلية تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت حذفت متحركة فاحتيج الى تحريك الساكنة تحذف الساكنة أقل تغيرا الثاني أن الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر في معنى النهي كقوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني أن يكون في موضع الحال هذا ويجوز أن تتبعه نون التوكيد الحقيقية وكسرت لالتقاء الساكنين على ما ذهب اليه يونس ويكون انشاء ويصح العطف فالأشبهه مثال لا شاهد اه كذا في القنري (قوله فلا يصح عطفه الخ) لعدم صحة عطف الخبر على الانشاء (قوله قراءة العامة) أي عامة القراء أي جميعهم أي ما عدا ابن ذكوان (قوله فانه نهي مؤكد) ولا يجوز أن يكون نفيان ونون الرفع حذفت لتوالي الامثال لان المنفي لا يؤكد (قوله أي شيء ثبت لنا) فكان مانعا للامان الايمان ع ق (قوله فالفعل المنفي حال) والعامل في الحال هو العامل في لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور اه ع ق وهو مفعول محلا للعامل في الحال فهو على القاعدة من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها (قوله

فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان) الفعل مضارعا (منقيا) فالامر ان جائزان الواو وتركه (كقراءة ابن ذكوان فاستقيم) ولا تتبعه نون بالتخفيف (أي بتخفيف النون فتكون لا المنفي دون النهي لتبوت النون التي هي علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فتكون الواو والحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعه نون بالتشديد فانه نهي مؤكد معطوف على الامر قبله (ونحو وما لنا) أي أي شيء ثبت لنا (لانؤمن بالله) أي حال كونهما غير مؤمنين فالفعل المنفي حال بدون الواو وانما جاز فيه الامر ان

(لدلالة على المقارنة) أي فكان فيه طرف من مشابهة المفرد بخلاف قوله دون
الحصول أي فكان فيه طرف من عدمها بخلاف الاثنان فان نظرا الى المشابهة سقطت
الحاجة الى مزيد الربط فسقط الواو وان نظرا الى عدمها جاءت الحاجة لبيان الواو
وهذا هو المنظور اليه فيما يأتي من التفصيل ولما تكافأت الجهتان جاز الامر ان على
السواء على أن الذي ينبغي على هذا أن لا تحيّر بل يرتكب أحد الوجهين باعتبار النظر
ولكن لم يراع ذلك لان القصد تعليل ما وجد بما يشبهه لا التعليل الموجب للايجاد اه
ع ق (قوله لكونه مضارعا) انظر لم جعل السبب هنا في المقارنة كونه مضارعا وفيما يأتي
في الماضي المنفي استقرار النفي مع أن الفعل في الموضعين منفي ومع أن المقارن في الحقيقة
المنفي لا الفعل في الموضعين اه سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بأن لم ولما كانا كالجزء
من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض اه (قوله انما يدل مطابقة) وان
كان نفي الشيء يدل التزاما على حصول ضده لان المعبر في التعليل المطابقة التي هي الاصل
اه ع ق (قوله وكذا) أي يجوز الامر في المضارع المنفي (قوله ماضيا لفظا) يشمل
المثبت كضرب والمنفي نحو ما ضرب اه سم وشمل نحو ليس اه يس (قوله أي يكون لي
غلام) أي يوجد والسؤال ليس على وجه الشك في المقدور بل سؤال فرح وتجب اه ع ق
(قوله وقد بلغني الكبر) فالحال بلوغ الكبر وقد يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله
لا فمافصح كونه منقلا وقال حسن جلي البـ بلوغ المذكور كما يتحقق بضمحل (قوله
حصرت صدورهم) أي ضاقت عن قتالكم مع قومهم أو قتال قومهم معكم اه ع ق
(قوله المنفي لم أو لمّا) وأما المنفي بغيرهما فان كان ذلك الثاني يخاص المضارع لا استقبال
كان لم تقع الجملة حالا وان كان ما أولا فيجوز الامر ان كما تقدم وعند ابن هشام يجب ترك
الواو اه يس (قوله على مثال) أي عما يشهد به اه ع ق فلا يقال المثال لا تشترط
صحته وكتب أيضا مانصه وقد استشهد له بقوله
فقات له العيان معا وطاعة * وحدرتا كالدنيا شيب

اه ع ق أي دموعا كالد قبل تنقيبه (قوله ولم يمسسني بشر) فان قلت لم ينتقل عدم
مساس البشر اياه فكيف عدم من الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم
انتقاله بخلاف قولك زيد أبوك عطوف فاهـ هذا التقدير يكتفي في عدمه من الاحوال المنتقلة اه
قترى وكتب أيضا قوله ولم يمسسني بشر أي وال حال اني أعلم حينئذ اني لم يمسسني بشر
فيما مضى وبهذا التقدير يعلم أن العامل في الحال ان قيد بحال يعلم مضيا أي سبقها
ذلك العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنة اه ع ق (قوله أما المثلث) أي أما الماضي
المثبت وقضية عدم جواز الوجهين في المنفي نحو جاء زيد وماركب لكن تقدم عن سم
أن المنفي كالمثبت ويوافقه قول بعضهم ترك الشارح في المطول التفصيل في الماضي بين
كونه مثبتا أو منقيا لان حاله لا يختلف بالاثبات والنفي كذا في يس وكتب أيضا قوله أما

المثبت الخ خاص بالماضي لفظا ولا يعد أن يدخل فيه الماضي المستعمل في موضع
المضارع لنكتة كالمبالغة في نحو انى أمر الله وانظر لو استعمل الماضي في الاستقبال
مجازا اه سم وفيه أن الصورة التي أمر بنظرها هي الصورة التي لم يستبعد لها فعل صواب
العبارة الثانية وانظر لو استعمل المضارع في الماضي مجازا (قوله فلذلك لانه على
الحصول) أى فيشبهه الحال المفردة وبهذا جازت له الواو وقوله دون المقارنة أى فلم
يشبهها فيها وبهذا جاز لا يسان بها (قوله يعنى حصول الخ) فاللام للعهد (قوله لانه لانه
فعلا مثبتا) فن كونه ثابتا لا عنفيا يفيد الحصول ومن كونه فعلا والفعل يقتضى التجدد
المستلزم لعدم يفيد عدم الثبوت اه ع ق وفيه ما تقدم (قوله تقرب الماضي من الحال)
المقتضية للمقارنة وفيه أن المطلوب في الحال المقارنة بالنون لا المقاربة بالباء والاصح
ذلك في الماضي المجرد عن قد لانه انما يدل على التقدم عن الحال لاعلى البعد منها نعم وجود
قد كفى في تلك المقاربة بالباء لكن التأكد لا يدل على الوجوب ويشترط في الماضي
الموالتى ان قد أن لا يكون هو الباء لا ولا متلو بأو فلا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا لا ضربه
قد ذهب أو مكث من ع ق وقال يس بعد كلام قرره فالاصل أن الواو وقد يستعان
في الماضي التالى لا والمتلو بأو ويجيبان عند فقد الضمير نحو جاء زيد وقد طاعت الشمس
ويجوز مجيئهم ما وتر كهما وانفراد كل منهما فى الباقى واجتماعهم ما خبر من تر كهما
وتر كهما خبر من انفراد الواو وهما خبر من انفراد قد وذر الرضى أن الواو وقد قد
يجتمعان بعد ألا نحو ما اقيته الا وقدأ كرمى ومذهب سيبويه عدم جواز حذف قد وتأول
حصرت بأنه صفة لوصف محذوف أى جاء كم قوم حصرت صدورهم وحملها بعضهم
على الدعاء اه ملخصا وقوله ويجوز مجيئهم ما وتر كهما نقل قبل ذلك أن البصر بين الا
الاختصاص قائلون بأن الماضي لفظا لا يقع حالا الا ومعه قد ظاهرة أو مقدرة فجواز تر كهما
مبنى على مذهب غيرهم وكتب على قول ع ق وفيه أن المطلوب في الحال المقارنة
بالنون الخ مانصه دفعه بعضهم بأن المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ فى حكمه
ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال قال الفيزى ولا يخلو عن شوب لان انظار
أن المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما هو فى حكمها ولذا قال الفاضل المحشى اذا قلت
جاءنى زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى الجيى متقدما عليه فلا
تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قررته من الجيى وتقدم المقارنة بينهما
فكانت ابتداء الركوب كان متقدما على الجيى لكن قارنه أى قارن الركوب لا ابتداءه
الجيى (قوله وهو أن الحال التى نحن بصدها) وهى الحال النحوية المقارن وقوعها
وقوع العامل (قوله فتجوز المقارنة الخ) تفريع على مغايرة الحالين (قوله اذا كان الحال
والعامل ماضيين) أى فقوله كم فلا يقارن الحال غير مناسب (قوله كما فى قولك الخ) فان
مجيئته فى السنة الماضية فى حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمن التسكك الذى هو

(فلذلك لانه على الحصول) يعنى
حصول صفة غير ثابتة (لانه
فعلا مثبتا دون المقارنة لانه
ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا)
أى وانعدم دلالة على المقارنة
(شرط أن يكون مع قد ظاهرة)
كما فى قوله تعالى وقد بلغنى الكبر
(أو مقدرة) كما فى قوله تعالى
حصرت صدورهم لان قد تقرب
الماضى من الحال والاشكال
المذكور واردهما وهما وان الحال
التي نحن بصدها غير الحال التي
تقابل الماضى وتقرّب قد الماضى
منها فتجوز المقارنة اذا كان الحال
والعامل ماضيين ولفظ قد انما
يقرب الماضى من الحال التي هي
زمان التسكك وربما يفسد عن
الحال التي نحن بصدها كما
فى قولك جاءنى زيد فى السنة
الماضية وقد ركب فرسه

مقادير اه ع ق (قوله والاعتذار الخ) قال فيه وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام ان
حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقتربه من حال التكلم فقط
والحال ان متيانه ان كانهم استبشعوا اللفظ الماضي والحالية لتساوي الماضي والحال في
الجملة فأثروا بلفظ قد اظهروا الحالية وقالوا جاء زيدا في السنة الماضية وقد ركب فظهر أن
تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لم يجر الا استحسان اللفظي اه وحاصله أن المراد أن الماضي
والحال في الجملة متساويان فأثروا بلفظ قد المقرب للحال في الجملة وفيه أنه يصير التعليل حينئذ
وهو ما محض كما قاله ع ق قال والاولى الجواب بأن الماضي باعتبار العامل في الحال
والقريب بقدر اعتباره وتقدم أن فيه أيضا خفاء اه فاذا قلت جاء في زيد ركب رجايتهم
منه أن الركوب ماض بالنسبة للمجيء فيؤتى بقدر تقتربه منه تأمل (قوله في الماضي)
أي لفظا أو معنى أعني المضارع المنفي بلم أو لما (قوله دون الحصول) وبهذا خالف المفردة
(قوله أي لا متداد النفي) فلا يجوز أن يقال لما تقدم زيد بالأمس وقدم الآن اه ع ق
(قوله من حين الانتفاء الى زمان التكلم) قال سم قد يكون زمان العامل مستقبلا فلا
يكون امتداد النفي لزمان التكلم مفيدا للمقارنة فليست تأمل اه وسأبقى الاعتذار عنه في
كلام ع ق فتنبه وكتب أيضا قوله من حين الانتفاء اظهروا في محل الضمار وقوله الى زمان
التكلم بادخال الغاية بدليل ما بعده فاندفع ما أوردهنا (قوله وغيرها الخ) قال في الاطول
الفرق بين لم ولما كما بين لانفي الجنس ولا يعني ليس في أن الاقل نص في الاستغراق فلا يمكن
تخصيصه فلا يقال لارجل بل رجلان والثاني ظاهر فيه ويجامع الاثبات في البعض فلماذا
لا يصح لما يضرب زيد أمس بل ضرب الآن ويصح لم يضرب أمس بل ضرب الآن اه
(قوله وما) فيه انها النفي الحال كليس فالاولى حذفها كذا قرر بعضهم وأقول مراد
الشارح مامع الماضي بدليل تخصيصه فيامتر المضارع المنفي بلم ولما وليست مامع الماضي انفي
الحال بل مع المضارع تأمل (قوله لا انتفاء متقدم) بالتأني وبلاضافة (قوله مع أن الاصل
استمراره) أي الكثير الرابع (قوله أي استمرار ذلك الانتفاء) قال في الاطول أي استمرار
الانتفاء لا استمرار الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحققة يؤدي الى أن الاصل
استمراره النفي مطلقا اه (قوله لماسيجي) أي في التحقيق الا أني (قوله حتى تظهر الخ)
عبارة ع ق هذا اذا لم يظهر مغيرا ما اذا ظهر فلا يقال الاصل بقاؤه كما اذا شوهد انتفاء ذلك
النفي فلا يدل على المقارنة ويعمل حينئذ جواز الامرين بعلة اخرى ولا جعل صحة وجود
المغير في غير لما لا يكون قولك مثلا فيما اذا لم يضرب زيد بالأمس وعلم ضربه الآن لم يضرب
زيد بالأمس لكنه ضرب اليوم تناقضا بل يكون تخصيصه لذلك الاصل اه (قوله فيحصل
الخ) قال ع ق وانما حصلت المقارنة بالاستمرار الى زمان التكلم لا بانينساء على أن الدلالة
على حال التكلم كما في المضارع تدل على المقارنة وقد علمت ما فيه فاذا قلت جاء لم يتكلم أفاد
المقارنة للنفي بسبب كون الاصل استمراره اه (قوله أي بالنفي) الموصوف بأن الاصل

والاعتذار عن ذلك مذكور في
الشرح (وأما المنفي) أي وأما
جواز الامرين في الماضي المنفي
(فلما لا يلائمه على المقارنة دون الحصول
أما الاقل) أي دلالة على المقارنة
(فلان لما لا يستغراق) أي لا متداد
النفي من حين الانتفاء الى زمان
التكلم (وغیرها) أي غير ما مثل لم وما
(لا انتفاء متقدم) على زمان التكلم
(مع أن الاصل استمراره) أي
استمرار ذلك الانتفاء لماسيجي
حتى تظهر قرينة على الانقطاع
كما في قولنا لم يضرب زيد أمس
لكنه ضرب اليوم (فيحصل به)
أي بالنفي أو بأن الاصل فيه
الاستمرار (الدلالة عليها) أي
على المقارنة (عند الاطلاق) وترك
التفصيل بما يدل على انقطاع ذلك
الانتفاء

بقاؤه اه ع ق وكتب أيضا قوله أي بالنفي أي الانتفاء ولو عبر به لكان أوضح لانه الذي
تقدم ذكره صريحا (قوله بخلاف المثبت) فلا يفيد الاستقرار المقتضى للمقارنة لا وضعها
ولا استحبابا باه ع ق (قوله على افادة التجدد) أي مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من
غير أن يكون الاصل الخ) لماسيأتي في التحقيق وكتب أيضا قوله من غير أن يكون الاصل
الخ انظره مع قولهم الاصل في كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاممية الدوام بذلك
(قوله واذا قلت ماضرب الخ) هذا يدل على استمرار النفي في جميع أجزاء الماضي ولا يدل
على بقاءه في الحال لتحصل المقارنة فالوجه أن يقال في بيان المقارنة أن الاصل استمرار النفي
اه سم (قوله استغراق النفي لجميع) أي النفي للحدث في جميع الخ اتماما لعادة الاصل
كما تقدم وأما ان الفعل حينئذ كالمسكرة في سياق النفي اه ع ق (قوله وذلك) أي كون
النفي يفيد الاستقرار والاثبات لا يفيد ثم ان هذا لا يتم الا بكلام المتن في التحقيق والا
فالتناقض يتأتى بالعكس (قوله في طرفي نقيض) المراد بالنقيض الجنس الشامل للمتمتع
والمراد طرفان هما نقيضان أو المراد بالنقيض التناقض وفي على كل زائدة تأمل (قوله
ولا يخفى أن الاثبات في الجملة) أي في زمن ما فلا يكذب الاثبات في بعض الأزمنة الا اذا
صدق النفي في جميعها (قوله انما ينافية النفي دائما) اذ لو كان النفي كالاثبات مقيدا لجزءه
من أجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه
مطلقا ولمرة وقصدوا في النفي الاستغراق كذا في المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام
يشعر بأن نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق النفي للزمان الماضي وضعا وما تقدم يدل
على أن الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على أن الاصل استمراره وهذا هو المفهوم
منه بحسب أصل الوضع وما ذكره هنا انما يفهم منه اذا قبل الاثبات بالنفي وقيل في رد
من قال ضرب زيدانه لم يضرب اه (قوله أي تحقيق هذا الكلام) عبارة الاطول أي
تحقيق أن الاصل استمرار النفي (قوله لا يفتر إلى سبب) أي إلى وجود سبب انسيبه عدم
السبب والا فلا بد له من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يفتر عنه إلى سبب
هو الممتنع لذاته اه أطول واليه أشار الشارح بقوله في شرح كلام المصنف إلى سبب
موجود وقوله إلى وجود سبب (قوله يحتاج إلى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
الخ) يعني على أن الوجود غير الموجود وأنه من الاحوال التي هي من الاعراض التي
هي من متعلقات القدرة وعلى أن العرض لا يبقى زمانين أما على القول بأن الوجود
عين الموجود والقول بأن العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقيب وجود ولا
لوجود الحادث احتياج إلى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث إلى سبب لانه على ما ذكر
لا تعلق القدرة بالذوات الاحال ايجادها ثم هي بعد ذلك في قبضة القدرة ان شاء المولى
أبقاها وان شاء أعدمها وابقاؤها على هذا بقاء العرض الاقول (قوله ولا بد للوجود
الحادث من السبب) هو امداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها (قوله

(بخلاف المثبت فان وضع الفعل
على افادة التجدد) من غير أن
يكون الاصل استمراره فاذا قلت
ضرب مثلا كفي في صدقه
وقوع الضرب في جزء من أجزاء
الماضي واذا قلت ماضرب أفاد
استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان
الماضي لكن لا قطعاً بخلاف لما
وذلك لانهم قصدوا أن يكون
الاثبات والنفي في طرفي نقيض
ولا يخفى أن الاثبات في الجملة انما
ينافيه النفي دائما (وتحقيقه)
أي تحقيق هذا الكلام (ان
استمرار العدم لا يفتر إلى سبب
بخلاف استمرار الوجود) يعني
ان بقاء الحادث وهو استمرار
وجوده يحتاج إلى سبب موجود
لانه وجود عقيب وجود ولا بد
للوجود الحادث من السبب
بخلاف استمرار العدم فانه عدم
فلا يحتاج إلى وجود سبب بل يكفي
بجود انتفاء سبب الوجود والاصل
في الحوادث العدم حتى توجد
علاها في الجملة لما كان الاصل
في النفي الاستقرار

حصل من اطلاقه) أى عما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله حصل من اطلاقه)
 الدلالة على المقارنة قال فى المطول وقد عرفت ما فيه اه أى من أن المطلوب فى الحال
 مقارنة حصول من غير حصول من غير العامل ولو كان فى الاستقبال لزم أن التكلم
 واللازم من الاستقرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فأين هذا من ذلك
 فنرى اه سم (قوله هذا) أى ما ذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أى عند
 علماء العربية اه ع ق (قوله جواز تركها) أى والاثبات بها وانما نص
 على جواز الترك لأنه هو المختلف فيه وأما الاثبات فلم يقل أحدا بامتناعه ع ق (قوله
 لعكس الخ) بين المصنف أن علة الجواز تختلف أحدا الآخر من المعمل بهما منع الواو
 فى المضارع المثبت فتقول الشارح لدلالة الاسم على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لا على
 حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أى لدلالة الخ) أورد على التعليل ان نحو جاءنى
 زيد وعمر ويكلم مما أخبر فيه بالمضارع المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة
 معا فينتقض ما ذكر فى الجملة الاسمى وقد يجاب بأن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمى
 وذلك كاف لأن هذه الامور بيان لعل ما وقع لجزء الضبط بالمناسبة لبيان الامور المبينة
 للاحكام والافعل ما ذكر المصنف محتمل عند التحقيق كما تقدم وورد أيضا أن كون الجملة
 الاسمى للدوام والثبوت يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده لأن الكلام فى الحال
 المنتهية وأما غيرهما فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقا وقد يجاب أيضا بما أشير اليه من أن
 ذلك منطوق فيه الى الاصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والافعل كونها مستقلة يمنع ذلك
 الاصل اه ع ق (قوله لكونها مستقرة) حتى فى زمن التكلم وقد بينا على أن المقارنة
 يقتضيهما الحصول زمن التكلم على ما فيه من البحث السابق بيانه ع ق (قوله نحو كلمته
 فوه الى فى) أى ويجوز أن يقال وفوه الى فى وأما وجوب سقوطها فى الاسمى المعطوفة
 على المفردة كتوله تعالى جاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون فلهروض كراهية الجمع بين واو
 الحال التى أصلها العطف اذ هى للربط الذى هو كالعطف وحرف العطف الذى هو أو اه
 ع ق وكتب أيضا قوله فوه الى فى ويروى فاه الى فى وفى تخريجها أقوال منها أنه على
 تقدير جاعلا انطريس (قوله بمعنى مشافها) فيه إشارة الى أنها حال من التاء ولذا قال
 ع ق مشافها (قوله على عدم الثبوت) بل دلالتها على الثبوت قال السيرامى فى هذا
 التعليل نظر لان الدلالة على الثبوت المتضمن للمقارنة يقتضى ترك الواو كما تقدم أى فى
 قوله لعكس ما مر فى الماضى المثبت اه ومنه فى الاطول حيث قال لعدم دلالتها على
 عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستئناف فيها
 فالاولى الاستئناف اه وقال الفري يريده أنه اذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت
 بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة
 فكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستئناف فكان دخول الواو

حصل من اطلاقه الدلالة على
 المقارنة (وأما الثانى) أى عدم
 دلالة على الحصول (فلكونه
 منتهيا) هذا اذا كانت الجملة
 فعلية (وان كانت اسمية
 فالمشهور جواز تركها) أى
 الواو (لعكس ما مر فى الماضى
 المثبت) أى لدلالة الاسمى على
 المقارنة لكونها مستقرة لا على
 حصول صفة غير ثابتة لدلالتها
 على الدوام والثبات (نحو كلمته
 فوه الى فى) بمعنى مشافها
 (وه) أيضا المشهور (أن دخولها)
 أى الواو (أولى) من تركها (لعدم
 دلالتها) أى الجملة الاسمى (على
 عدم الثبوت)

أولى اه وحاصل البحث تعارض التعليدين وحاصل الجواب اختلافهما بالحجية (قوله مع ظهور الخ) فالعلة هي مجموع الأمرين وكتب أيضا قوله مع ظهور الاستئناف فيها دون الفعلية لان الاسمية قد يكون جزأها جامدين فلا يكون فيها ما في المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فانها دائماً مشتقة فمقترب منها فلا يظهر فيها استئناف كما يظهر في الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من دلالة على الثبوت ومن ظهور الاستئناف (قوله أي وأنتم من أهل العلم) أي ومن شأن العالم التمييز بين الأشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل اه ع ق وكتب أيضا قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أي فيكون الفعل بمنزلة اللازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أي فيكون منه قوله مقدرا (قوله ما بينهما) أي الله والانداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا قابل المشهور لان المشهور معمم وهذا مفصل (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وانظر اذا كان خبره ظرفا اه يس (قوله لان الجملة) أي الحسائية أطول (قوله حتى تدخل الخ) غاية في النفي وقوله في صلة العامل أي فيما يتصل بالعامل أي يتعاقبه بأن تكون قيده من قيوده ويككون ذلك ظاهرا بدون الواو وكتب أيضا قوله حتى تدخل في صلة العامل قال الفنري المراد من الدخول في صلة العامل أن تجعل قيده من قيوده تابعه في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستئناف اللغوي الذي ذكره عكسه اه قال سيم فعمل أنه ليس المراد بالدخول في صلة العامل مطلق كونه قيده بل كونه قيده على الوجه المذكور فلا ينافي في عدم الدخول في صلة العامل بهذا المعنى كونه قيده في الجملة كما هو صريح كلام الشيخ في نحو جاءني زيد وهو يسرع الخ فانه اعترف بأن هذه الجملة حال كما نقله عنه المصنف واعترف بأنه يتسع دخوله في صلة العامل فكان الحاصل أن الحال تارة تتبع العامل في الاثبات بأن تثبت لدى الحال ابتداء لا بواسطة اثبات الحال لضميره المنفصل أو صريح اسمه وتارة تستقل الحال بالاثبات بأن تثبت لضمير ذي الحال المنفصل أو لصريح اسمه كما في يسرع ومسرعه في مثال المصنف فالاولى تكون بدون الواو والثانية لا تكون الا بالواو اه وكتب أيضا على قوله في صلة العامل ما نصه أي عامل الحال اه أطول (قوله وتنضم اليه الخ) عطف لازم أو تفسير مراد (قوله وتقدر تقدير المفرد) فاذا قلت جاء زيد كعب فالمثبت هو المجي حال الركوب لا المجي مع تقدير باثبات مستأنف فهو في تقدير جاء زيدا كبا (قوله وهذا) أي ما ذكر من الدخول في صلة العامل والانضمام اليه في الاثبات وتقديره تقدير المفرد مما يتسع الخ أي وهذا المذكور المقضي للترك من منع فالترك من منع فالاثبات به واجب وهو المطلوب (قوله والا) بأن أعدته بدون قصد الاستئناف وبعبارة ع ق ولولم نقصد الاستئناف لوجب ان تقول مسرعا أو يسرع لان المضارع كالوصف في أول وهله فيكون داخل في ثبوت العامل ولو قصدت هذا المعنى أعني ضمها اليه ضم المفردة لكانت قد تركت المبتدأ الخ (قوله بمضيعة)

مع ظهور الاستئناف فيها
مفسر من زيادة رابط نحو قوله
تعالى (فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم
تعلمون) أي وأنتم من أهل العلم
والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينهما
من التفاوت (وقال عبد القاهر
أن كان المبتدأ) في الجملة الاسمية
الحالية (ضمير ذي الحال وجبت
الواو) سواء كان خبره فعلا
(نحو وجاء زيد وهو يسرع أو)
اسما فنحو جاء زيد (وهو مسرع)
وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو
حتى تدخل في صلة العامل وتنضم
اليه في الاثبات وتقديره تقدير المفرد
في أن لا يستأنف لنفسه الاثبات وهذا
مما يتسع في نحو جاء زيد وهو يسرع
أو وهو مسرع لانك اذا أعدت ذكر
زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع
كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا
في أنك لا تجد سبيلا الى أن تدخل
يسرع في صلة المجي وتنضم اليه
في الاثبات لان إعادة ذكره
لا تكون حتى تقصد استئناف
الخبر عنه بأنه يسرع والا لكانت
تركت المبتدأ بمضيعة

أريد ذلك لئلا نرى أن تجعل الشرطية خبراً عن ضمير ذي الحال فتجوز في زيد وهو أن يسأل يعط
فيكون الواقع موقع الحال الاسمية لا الشرطية كذا في المطول والاطول ولصاحب
الاطول معهم مناقشة فراجعه وفي يس أن أباحيان جوز وقوعها حالاً وأنها إذا وقعت
حالا لزم الواء خلافاً لابن جني وأن صاحب العروس قال ينبغي تقييد الجملة الشرطية
الواقعة حالاً بما إذا كان جوابها خبراً فانها حينئذ تكون خبرية وأما إذا كان جوابها
إنشاء فان الشرطية تكون انشائية والانشاء لا يقع حالاً ثم قال في المطول وأما الواء
الداخل على الشرط المدلول على جوابه بما قبله وذلك إذا كان ضد الشرط المذكور أو
باللزم لما قبل الشرط المذكور الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك أكرمته وإن يشقني
وأطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشف إلى أنها للحال والعامل فيها ما تقدمه
من الكلام وعليه الجمهور وقيل للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور أي أكرمته
إن لم يشقني وإن شقني وأطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقيل اعتراضية والجملة
معتزلة اه وعلى كونها للحال خرج الشرط عن طلب الجزاء فلا جواب له كما في الاطول
والدمايني وعلى كونها اعتراضية يكون من الاعتراض القليل وهو ما يجيء بعد مقام
الكلام ومثل له في المطول بقوله عليه الصلاة والسلام أنا سيد ولد آدم ولا فخر (قوله
أن يكون الاسم) كسواد (قوله فاعلاً للظرف) لاستلزام هذا الوجه في تقديم ما أصله
التأخير ع ق (قوله لاعتماده على ذي الحال) أي صاحبها كالتأخر في خرجت (قوله
ههنا) أي في مقام الحالية خصوصاً أي بالخصوص أي لا الخبرية والوصفية (قوله أن
الظرف) نائب فاعل يقتدر (قوله في تقدير اسم الفاعل) أي فهو في تأويل المفرد فكثير
الترك فيه وقوله الآن يقدر فعل ماض أي لأن الترك كثير فيه أيضاً ولا يقدر مضارعاً
لأن الواو يجب تركها معه (قوله وفيه بحث) وجهه أنه إن كان سبب قوله خصوصاً كون
الأصل في الحال الأفراد فيقال كذلك الخبر والوصف وإن كان غيره فلم يبينه ويرد عليه
أيضاً أن تجوز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو لأنه عند وجود الواو يشترط بالماضي
لأن المضارع وعند اتفائه يقدر بالمضارع إن شئت ولو كان تجوز تقدير ما يمنع معه الواو
ما منع من الواو يمنع تجوز تقدير اسم الفاعل لأن الواو تمنع مع وجودها بالآخرى وقد
بين بما ذكر أن لا مانع من تقدير المضارع في نحو على كتفه سيف إن جعل الاسم مرفوعاً
على أنه فاعل اه ع ق وقوله إن كان سبب قوله الخ عبارة عن اسم إن كان سبب تقدير اسم الفاعل
ههنا خصوصاً الخ وقوله وإن كان غيره فلم يبينه قال الفري إذا جعل قوله خصوصاً احترازاً
عن الظرف الواقع صلة للموصول لم يرد الخبر والنعته (قوله والظاهر الخ) لا يخفى
عليك أن هذا ليس بتوجيه الكلام الشيخ فإنه لم يبين من هذا وجه اختيار الأفراد في الحال
على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء اه فترى ويوافقه قول بعضهم
أن قول الشارح والظاهر أي في توجيه كثرة ترك الواو (قوله في تقدير المفرد) وهذا

ثم قال الشيخ الوجه أن يكون
الاسم في مثل هذا فاعلاً للظرف
لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ
وينبغي أن يقتدر ههنا خصوصاً
أن الظرف في تقدير اسم الفاعل
دونه الفعل اللهم إلا أن يقتدر فعل
ماض ههنا كلامه وفيه بحث
والظاهر أن مثل على كتفه سيف
يحتمل أن يكون في تقدير المفرد
وأن يكون جملة اسمية تقدم خبرها
وأن يكون فعلية مقترنة بالماضي
أو المضارع فعلى تقديرين تمنع الواو
وعلى تقديرين لا تجب الواو

أولى انزوعه الى الاصل ع ق (قوله فن أجل هذا) أى امتناع الواو على تقديرين
 وعدم وجوبها على تقديرين كتركها وترجى لانه جار في الاربعة وجوبا أو جوازا (قوله
 وقال الشيخ الخ) هذا يخص ما تقدم في الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة
 الاسمية الا بقرب من التأويل فتأمل سم (قوله ويحسن الترك الخ) قال في الاطول ولقد
 أعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحث الاصل بحسن الوصل (قوله
 لدخول حرف) أى غير الواو قال في العروس ويدخل فيه غير كأن من الحروف مثل ان
 كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ولا التبرئة كقوله تعالى
 والله يحكمكم لا يعقب حكمه اه وانظر بقية الحروف أماليت ولعل فهم من قبيل
 الانشاء فلا يفتحان حالا كذا في بس (قوله يحصل بذلك الخ) فيه اشارة الى أن العلة
 في حسن الترك في ذلك ان دخول الحرف يحصل بنوع من الارتباط وقيل لكرهية
 اجتماع حرفين في الجملة الحالية ورجحه ع ق وجمارته وانما حسن ترك الواو فيها
 حينئذ لكرهية اجتماع حرفين فيها وقيل لان دخول الحرف يحصل بنوع من الارتباط
 فان عني أن بعض الاحرف في أصلها يفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعده في
 كأن مثلاً أو تعديلي ما قبلها بما بعده في هذا الاعم الحرف لورود حسن الترك فيما ليس فيه
 ذلك كالتبرئة كما في قوله تعالى والله يحكمكم لا يعقب حكمه على أن هذا المعنى مشتق
 عن هذه الاحرف حال كون جملها أحوالا لا يفتي أن الجملة الحالية لا يشبه بهما وان عني
 أنها سدت مسدداً الواو الرابطة فكأنها ربطت فقد عاد ذلك في التحقيق الى الاكتفاء
 بالطرف عن الواو كراهية لاجتماعهما فالتعليل الاقل أقرب اه (قوله كقوله) أى
 القرزدي ع ق (قوله الخوارد) جمع حاد راه ع ق (قوله من حرد) بكسر الراء حردا
 بتسكين الراء وتحرى كها فهو حارد وحردان والجمع حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع
 وطوالح لان فاعلا اذا كان مفعلة لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسيا (قوله وجواني)
 تفسير (قوله لما في حرف التشبيه الخ) أى والهامل فيه كأنما لما فيه الخ وقواهم الحال
 لا تأتي من المبتدأ محله اذا لم يكن هنالك عامل غير الابتداء كما يرشده تعديلهم ذلك بقولهم
 لان العامل فيها هو العامل في صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين اه ولا يهتض
 بمخالفة عامل الحال لعامل صاحبها لوازمه عند بعض المحققين أو يقال يكفي طلب حرف
 التشبيه في المعنى لصاحب الحال وان أهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اذ هو بمعنى
 أشبهه (قوله برداك) أى ملبوسك وثنا باعتبار لفظي التجييل والتعظيم الخبر به ما عنه
 مبالغة ولو كان معناهما واحدا واستعارة لفظ الملبوس للوصف معروف للظهور في كل
 منهما اه ع ق (قوله حال) امامن الاحوال المترادفة بأن تكون الاحوال صاحبها
 واحدا كالكاف في يقيمك أو المتداخلة بأن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي
 تشتمل عليه الحال السابقة مثل أن يجعل برداك تجييل وتعظيم حال من ضمير سالما

فن أجل هذا كتركها وقال
 الشيخ أيضا (ويحسن الترك) أى
 ترك الواو في الجملة الاسمية (تارة)
 لدخول حرف على المبتدأ يحصل
 بذلك الحرف نوع من الارتباط
 (قوله فقلت عني أن تبصرني
 كأنما * بنى حوالى الاسود
 الخوارد) من حردا غضب فقول
 بنى الاسود جملة اسمية وقعت حالا
 من مفعول تبصرني ولو لا دخول
 كأنما عليها لم يحسن الكلام الا
 بالواو وقوله حوالى أى في كفاي
 وجواني حال من بنى لما في حرف
 التشبيه من معنى الفعل (و) يحسن
 الترك تارة أخرى لوقوع الجملة
 الاسمية الواقعة حالا (بعقب مفرد)
 حال (قوله والله يقيمك) فقول
 برداك تجييل وتعظيم
 برداك تجييل حال

كذا في المطول لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتي على الاحتمال الاول
كما في المطول فليس البيت نصا في المقصود لقيام الاحتمال الثاني وأيضا يحتمل أن يكون
رد الفاعل سالما ويكون تكميلا لبدل من بردائه واذا سلم تجميل الرجل ونعظيمه فقد سلم
الرجل كما في الاطول (قوله) ولولم يتقدمها قوله سالما لم يحسن الخ) فتركت الواو
في الجملة لمناسبة ما قبلها أعني الحال المفردة من ع

(الايجاز والاطناب والمساواة)

الثلاثة مقولة بالتشكيك قال الفنري قدّم الايجاز تنبيهها على أنه يناسبه التقديم في
الكلام وأردفه بالاطناب لكونه مقابلا له (قوله قال السكاكي) أي في الاعتذار
عن ترك تعريف الايجاز والاطناب من هذه الثلاثة تعريفها يعين القدر لكل منهما بحيث
لا يزيد ولا ينقص اه ع ق (قوله) أما الايجاز والاطناب الخ) لم يذكر أن المساواة
من الامور النسبية والا قرب أنها منها اذ لا تعرف الا بالنسبة الى نقي الاطناب والايجاز
اه ع ق وقال الفنري لم يتعرض للمساواة مع أنها نسبية أيضا لانه لا فضيلة للكلام
الواسط فابصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكته يعتد بها كذا في شرح
الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتماد اذا ما يكون اذا كان قصدا للبليغ التجريد
عن النكت وليس بتعيين لجواز أن يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها
غير البليغ وأما البليغ فن حقه أن يراعيها ويشير اليها مع كون لفظها مما متطابقين
ويؤيده ما أشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا له معارف
الواسط مع بداهته اللهم الا أن يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساوية معارفهم
ان قلت فكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغته الموجز مثلا من حيث انه أقل من
معارف الواسط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه أقل من معارفهم يشعر
بوجود خواص بخلاف المساواة اه (قوله) فلا يكون مما نسبين) علة لقوله الاتي
لا يتيسر الخ قدمت عليه أي والمنسوب اليه مختلف القدر لا بد من هذا حتى ينتج عدم
امكان التعيين من ع ق والمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر الى الآخر فكل منهما منسوب
ومنسوب اليه تأمل (قوله بالقياس) أي بالنسبة (قوله الى كلام أزيد منه) يشير الى
أنه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه
أقل وقديح لانه من قبيل الشتاء أبرد من الصيف والعسل أحلى من الخلد اه فنري
(قوله لا يتيسر الكلام فيهما) أي تعريفهما (قوله لا يترك التحقيق) لم يقتصر على
قوله الا بالبناء على أمر عر في عدم التصريح فيه بترك التحقيق فقد يكون الامر العرفي
على وفقه اه سم (قوله والتعيين) أي تعيين القدر لخصوص لكل منهما في التعريف
وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف وأورد
عليه النظر الاتي كما سيتضح لك أن نظره مبني على تفسيره بتحقيق معناهما وتعرّفهما

ولولم يتقدمها قوله سالما لم يحسن
فيما ترك الواو

*(الباب الثامن)

الايجاز والاطناب والمساواة)*

قال (السكاكي) أما الايجاز

والاطناب فلا يكون مما نسبين

أي من الامور النسبية التي يكون

تعريفها بالقياس الى تعقل شيء

آخر فان الموجز انما يكون موجزا

بالنسبة الى كلام أزيد منه وكذا

الاطناب انما يكون مطنبا بالنسبة

الى ما هو أنقص منه (لا يتيسر

الكلام فيهما الا بترك التحقيق)

والعيين

(قوله أي لا يمكن الخ) أشار به إلى أن المراد بعدم التيسر عدم الامكان لأنه ممكن بعسر
 (قوله على أن هذا المقدار من الكلام أيجاز) ظاهره إطلاق لفظ الإيجاز على نفس
 الألفاظ وهو يخالف ما سمي أي في قوله قريبا فالإيجاز أداء المعنى بأقل الخ فإن كان يطلق
 عليهم ما كما في لفظ الخبر والانشاء فالأمر واضح وإن كان لا يطلق الأعلى أحدهما فقط فيقول
 أحد الموضعين ليرجع إلى الآخر اهـ يس (قوله أذرب) للتكثير وقرب بعض المحققين
 أنها هذا التحقيق (قوله والبناء على أمر عرفي) لأنه لا بد من تعيين منسوب إليه لتمايز
 الأقسام وتنسب بـ بط وكلام الأوساط أولى بذلك (قوله على أمر عرفي) أي متعارف بين
 أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ووضوح اهـ أطول وكتب أيضا قوله على
 أمر عرفي وهو متعارف الأوساط أي فيكون المنسوب إليه الذي هو ذلك الأمر العرفي
 مضبوطا في الجملة لأن أفرادها وتفاوت متقاربة فيكون المنسوب أيضا الذي هو
 الإيجاز والاطناب مضبوطا في الجملة (قوله وهو متعارف الأوساط) قيل قد يختلف
 متعارفهم بأن يتعارفوا بعبارة عن معنى واحد أحدهما أزيد من الأخرى من غير زيادة
 في المعنى فما المعتبر منهم ما وان اعتبر الم تمايز الأقسام فليست أشمل فان ذلك قد يدفع بقوله
 الآتي لا يتسدررون في تأدية المعنى على اختلاف العبارات الخ كذا في سم (قوله ولا
 في غاية الفهامة) أي العجز (قوله أي كلامهم الخ) وربما يشغل كلامهم على الحذف
 ومع ذلك لا يسمى اختصارا وإيجازا لأنه متعارفهم فان عرفهم في طلب الاقبال ياريد وهو
 مشتمل على الحذف وفي التحذير ايانا والاسد اهـ أطول (قوله في مجرى عرفهم)
 الظاهر أن يقال ان كان مجرى مضموم الميم اسم مفعول فالإضافة من إضافة الصفة إلى
 الموصوف وان كان مفعول حها مصدر اسمي فهو بمعنى اسم الفاعل والإضافة كما في الأول
 أيضا وقال ع ق أي عند جريانهم على عاداتهم اهـ (قوله والمحاورات) أي المخاطبات
 فهو أعظم مما قبله (قوله لا يحمد من الأوساط) قال في الأطول ولا يحمد أيضا من
 البليغ معهم لأنه لا يقصد معهم بكلامه مزينة سوى التجريد عن المزايا اهـ وكتب أيضا
 مانصه ويحمد من البلغاء وان وقع منهم لأنهم لا يأتون به إلا نسكته ولكن حينئذ لا يكون
 متعارف الأوساط الذي يقاس به الإيجاز والاطناب اهـ ع ق (قوله ولا يندم أيضا
 منهم) قال في الأطول ولا من البليغ معهم وإنما التكلم بمتعارفهم إذا عرى عن المزية فلا
 يحمد ولا يندم من البليغ معهم ويذم منهم مع البليغ وإذا اشتمل على المزايا التي هم غافلون
 عنها كما في ايانا والاسد فحمدهم لا يحمد من البليغ ولا يندم ومع البليغ يحمد لأن البليغ
 يقصد به مزايا تتعلق بالإيجازات التي فيها اهـ وكتب أيضا قوله ولا يندم أيضا منهم وان
 كان يندم من البلغاء إذا لم يقتضه الحال من ع ق ثم قال فعلم أن الكلام انما ينحصر
 في الممدوح والمذموم بالنسبة إلى صدوره من غير أهل العرف الذين ليسوا من البلغاء اهـ
 (قوله عن حكم النعميق) النعميق تصويت الراعي في غنمه وصوت الغراب والمراد به هنا

أي لا يمكن التنصيص على أن هذا
 المقدار من الكلام أيجاز وذلك
 اطناب اذرب كلام موجز يكون
 طنبا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس
 (والبناء على أمر عرفي) أي والا
 بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف
 (وهو متعارف الأوساط) الذين
 ليسوا في مرتبة البلاغة ولا
 في غاية الفهامة (أي كلامهم
 في مجرى عرفهم في تأدية المعاني)
 عند المعاملات والمحاورات
 (وهو) أي هذا الكلام
 (لا يحمد) من الأوساط (في باب
 البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات
 الأحوال (ولا يندم) أيضا منهم لأن
 غرضهم تأدية أصل المعنى بدالات
 وضعية وألفاظ كيف كانت ومجرد
 تأليف يخرجهم عن حكم النعميق

أصوات الحيوانات والمراد بحكمه عدم دلالاته (قوله من عبارة المتعارف) العبارة بمعنى
 المعبر به والاضافة بيانية (قوله والاطناب الخ) الاطناب على اصطلاح السكاكي يتم
 المساواة كما سيحكي وهذا التفسير لا يلائمه اللهم الا أن يقال هذا اصطلاح آخر اه فترى
 وكتب أيضا مانصه والمساواة أدأؤه بقدر المتعارف (قوله الاختصار) وهو الايجاز
 وعبر به تفنيلا لأنه لا فرق بينهما عند السكاكي كما في يس (قوله يرجع فيه تارة الى ما سبق)
 من رجوع المنسوب الى وصف المنسوب اليه أي ينظر فيه الى ذلك (قوله سبق) أي لزوما
 وضمنا اذ كون عبارة المتعارف أكثر لم يسبق صريحا ولم يقل الشارح أي الى كونه أقل
 من عبارة المتعارف لأنه نفسه فلا معنى لرجوعه له وليناسب قول المصنف بعد وأخرى
 الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه السكون المتعلق بالغير وهو المقام وفسر ع ق ما سبق
 بمتعارف الاوساط وعبارته يرجع في تعريفه تارة أي في بعض الاحيان الى اعتبار ما سبق
 وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الايجاز أن يؤتى بالكلام المعنى هو أي ذلك
 الكلام أقل من المتعارف في ذلك المعنى ويرجع في تعريفه تارة الى اعتبار كون المقام
 الذي أورد فيه الكلام الموجز خليفة أي حقيقة اوجديا بحسب الظاهر بكلام أبسط مما
 ذكره (قوله أي من الكلام الذي ذكره المتكلم) أي سواء كان الذي ذكره المتكلم نفس
 عبارة المتعارف أو أقل أو أكثر (قوله وهو غلط لا يخفى الخ) لان المعنى عليه أن الموجز
 ما كان أقل من مقتضى المقام الأبسط من المتعارف وهذا صادق بما اذا كان فوق
 المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما
 ولا يشمل ما اذا كان المقتضى مساويا للمتعارف أو نقص فيه قصور وعبرة ع ق ويلزم
 عليه ان ما كان أقل من المتعارف أي أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون
 موجزا ولم يعرف له قائل اذ هو تحكم محض فالتفسير الاول متعين اه يتصرف (قوله
 على من كان له قلب) أي عقل أو ألقى السمع أي أصغى وأمال وهو شبهة بدأ أي حاضر
 وفي كلامه اقتباس (قوله ظاهرا) وان كان باطن المقام يقتضي الاختصار على ما ذكر
 ليتفرغ لطلب المقصود اه ع ق (قوله فينبغي أن يبسط فيه الكلام الخ) أي بناء على
 الظاهر كأن يقال وهن أعظم اليد والرجل وضعفت جراحة العين الى غير ذلك اه ع ق
 (قوله فلا يجاز معنيان) عبارة الاطول فلا اختصار معنيان كونه أقل من عبارة
 المتعارف وكونه أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وهل الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح
 صريحانهم يفهم من قوله في ذكر أمثلة الايجاز ومن أمثلة الاختصار أنه لا يشرق بينهما بل
 المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبية في مقام تحقيق الايجاز أنه
 لا يفرق بين العبارتين اه وفي المطول بعد كلام قررته نعم لو قيل الايجاز أخص في اصطلاحه
 من الاختصار لأنه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب اه
 فقول الشارح فلا يجاز معنيان مبني على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي من أنه لا فرق

(فلا يجاز أدأؤه المقصود بأقل
 من عبارة المتعارف والاطناب
 أدأؤه بأكثر منها ثم قال الاختصار
 لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى
 ما سبق) أي الى كون عبارة
 المتعارف أكثر منه (و) يرجع
 تارة (أخرى الى كون المقام
 خليفة بأبسط مما ذكره)
 أي من الكلام الذي ذكره المتكلم
 وهو بعضهم أن المراد بما ذكر
 متعارف الاوساط وهو غلط لا يخفى
 على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو
 شهيد يعني كما أن الكلام بوصف
 بالايجاز لكونه أقل من المتعارف
 كذلك يوصف لكونه أقل مما
 يقتضيه المقام بحسب الظاهر
 وانما اقتباس بحسب الظاهر لأنه
 لو كان أقل مما يقتضيه المقام
 ظاهرا وتحققا لم يكن في شيء من
 البلاغة مثاله قوله تعالى رب اني
 وهن الأعظم مني الآية فإنه
 اطناب بالنسبة الى المتعارف
 أعنى قوله يا رب شئت وايجاز
 بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا
 لأنه مقام بيان انقراض الشباب
 والمقام المشيب فينبغي أن يبسط فيه
 الكلام غاية البسط فلا يجاز
 معنيان

بينهما عنده وكتب أيضا قوله فلا يجاز معنيان هذا معني على ذكره الرندي وغيره من أنه
لا فرق بين الإيجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الإيجاز تارة والاختصار
أخرى وقوله أي الشارح في المطول نعم لو قيل الإيجاز أخص الخيان لما مال إليه الشارح
نفسه اه فترى وكتب أيضا قوله فلا يجاز معنيان ويلزمه ان لا طناب معنيين (قوله
بينهما عموم من وجه) نتيجة عن فيما لو قيل رب شئت فأنه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه
أبسط منه لكونه مقام التشكي من المام الشيب وانقراض الشبَاب وأقل من عبارة
المتعارف أيضا وهو يارب شئت بزيادة حرف النداء وباء الاضافة وينفرد الثاني وهو كونه
أقل مما يقتضى المقام في الآية المذكورة مثلا اذ يقتضى المقام كما تقدم أكثر منه
والمتعارف أقل منه كما لا يخفى وينفرد الأول وهو كونه أقل من المتعارف بنحو قول
الصيد غزال عند خوف فوات الفرصة فانه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس أقل
مما يقتضى المقام لانه يقتضى هذا الاختصار كما تقدم أول الكتاب ولا يخفى عليك اجراء هذه
النسبة أعني نسبة العموم من وجه على التفسيرين في الاطنابين أيضا اه ع (قوله وفيه
نظر) أي في كلام السكاكي أولا وآخر ابدل ما بعده وكتب أيضا قوله وفيه نظر قد قصر
نظر المصنف وفات عنه أمران ظاهران أحدهما أنهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من
الاطناب ولا عبارة للاوساط غيره وثانيهما أنه لم يحفظ تعريف الإيجاز عن دخول
الاختلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل اه أطول (قوله والجواب الخ) عبارة
المطوّل وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه أنه لا يمكن أن يحقق ويعين أن هذا
القدر من الكلام إيجاز وذلك اطناب على ما مر وبينهما تفاوت لانه اعتبر في المختصر
تيسر التحقيق وفي المطول عدم امكانه وفي النثرى ما نصه نوقش فيسه أي في الجواب بأن
قول السكاكي لكونه ما نسبين لا يتيسر الكلام فيهما يدل على أنه يستدل على مدعاه بمطابق
النسبة ولا شك أن مطلق النسبة لا يقتضى ذلك كما ذكره اه وحاصل المناقشة أن مقصود
المتمن أن مطابق الكون نسبيا لا يقتضى عدم التيسر المذكور كما يعطيه تعليل السكاكي به
وهذا الاشكال بحاله على ما ذكره الشارح أيضا لان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى عدم
امكان تعيين المقدار أيضا قال سم وقد يدفع هذا عن عبارة المختصر لانه لم يعتبر عدم
الامكان الا أن يقال ان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى العسر أيضا قائل اه (قوله لان ما ذكره
بيان لمعناها ما) فبيان لمعناها ما ذكره دليل على عدم هذه الإرادة وبموجب ذلك بأنه لا يدل
اذ لا يلزم من عسر المعنى عدم بيانه وكثيرا ما يبينون المعاني التي هي في غاية الاشكال
الا أن يجاب بأنه لا حظ في الاستدلال بما ذكره سباق السكاكي فانه ساق عدم التيسر
للاعتذار عن ترك التحقيق فلوا أراد عدم التحقيق في معناه ما للتركه تأمل سم (قوله بل
أراد تيسر التحقيق الخ) عبارة ع ق بل مراده تيسر التعريف المقتضى تعيين المقدار
بموجب لا يزد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كما تقدم على اتحاد المنسوب اليه اه وكتب

بينهما عموم من وجه (وفيه
نظر لان كونه الشيء نسبيا
لا يقتضى تيسر تحقيق معناه)
اذ كثيرا ما تحقق معاني الامور
النسبية وتعرف بتعريفات تليق
بها كالأبوة والاخوة وغيرهما
والجواب أنه لم يرد تيسر بيان
معناها لان ما ذكره بيان لمعناها
بل أراد تيسر التحقيق والتعيين
في ان هذا القدر ايجاز وذلك
اطناب

أيضا ما نصه وقد علمت أن مجرّد الكون نسبيا لا يقتضى هذا التعسير بل مع كون المنسوب اليه مختلفا (قوله والبسط) أى ذى البسط أى الكلام صاحب البسط الموصوف اذ الموصوف انما هو الكلام لا البسط فالموصوف صفة للمضاف المقدّر لا للبسط اذ ح ف وقال بعضهم المراد بالبسط المبسوط (قوله الموصوف) بكونه أزيد من الكلام المذكور (قوله بأن يقال الايجاز الخ) تصوير للبناء وبأن يقال فى الاطناب ان بنى على المتعارف هو أداء المقصود بأكثر من عبارة المتعارف وان بنى على البسط هو أداء المقصود بأكثر مما يقتضيه المقام (قوله أو مما يليق بالمقام الخ) أى فى البناء على البسط (قوله ردّ الى الجهالة) أى والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرد اليها ع (قوله وكيفيتها) أى المتعارف وأنت لاكتساب التأييد من المضاف اليه أو باعتبار الكلمات وكتب أيضا قوله وكيفيتها أى من تقديم وتأخير وغير ذلك فيزداد بذلك الجهل ولو كان الكيف لا يتعلق به الغرض ههنا لأن الجهل به يزداد به جهل الشئ فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا من ع (قوله والجواب الخ) قال فى الاطول فيه بحث لان مقدار مفعول يقتضى قدم عليه (قوله والجواب الخ) قال فى الاطول فيه بحث لان متعارف أوساط العرب لا يتيسر للحجم فالتعريف لا يتفح الا تتبع لغة العرب والتصنيف عام لكل محصل فهو ردّ الى الجهالة لكثير من الخطابين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات الفن لطا الى البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما يخص معرفته بالبلغاء ردّ الى الجهالة نعم انما يتفح التعريف لان ما سبق فى الابواب السابقة تكفل من معرفة المقامات ما يكفي فى معرفة البسط اللائق بالمقام اه وقوله لان متعارف الخ قدح فى ردّ الشارح جهالة متعارف الاوساط وقوله وان البليغ الخ قدح فى رده جهالة البسط الموصوف تدبر (قوله قوال المعاني) أى فهمى على قدرها فن عرف الوضع عرف أى معنى يفرغ فى هذا القالب من اللفظ للعلم بأن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة وذلك سهل مدرك مدرك الوضع وان كان عاميا فان ادراكه هذا المقدار شأن كل أحد يتعلق بالمحاورات لانه لا دقة فيه اه ع ق وكتب أيضا قوله قوال المعاني لانهم مفهوم من الالفاظ وعكس بعضهم نظرا الى ان المعنى يستحضر أو لا ثم يوثق باللفظ على طبقه وجمع بأن الاول باعتبار السامع والثانى باعتبار المتكلم (قوله والاقرب الخ) يقتضى ان ما قاله السكاكى قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف انه ليس بصواب لانه نظريه ولم يجب عنه وعدل الى غيره ويقتضى أيضا ان هذا ليس بصواب بل أقرب اليه وأجيب بأن افعل التفضيل ليس على بابه وأن المراد بالقرب الى الصواب التمكن منه وكثيرا ما يهمل بالقرب من الشئ عن كونه اياه كقوله تعالى اعدوا له أو أقرب للتقوى فان العدل داخل فى التقوى (قوله المقبول) أى المعبر عن طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة المساواة والايجاز والاطناب كما أن غير المعبر ثلاثة الاختلال والتطويل والحشو اه

(ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف) بأن يقال الايجاز هو الاداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور (ردّ الى الجهالة) اذ لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوال المعاني والاوساط الذين لا يقدرون فى تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهم اجمعين أما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والاقرب) الى الصواب (أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد

يس (قوله تأدية أصله) أى أصل المراد وأصل مقعهم أى تأديته وقال بعضهم اضافته
 بيانية على مذهب من يجوزها فى الضمير اه حنى وبه يحتاج عما قاله فى الاطول الاولى
 تأديته لان المراد بالمراد أصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن أصل المراد تأديته اه
 (قوله بلفظ مساو له) بأن يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق وكتب أيضا ما نصه
 اعتمد فى معرفة أن الاول مساواة والثانى ايجاز والثالث اطناب على اشعار المفهومات
 بذلك كما لا يخفى اه أطول وكتب أيضا ما نصه لقائل ان يقول ما أنكره المصنف على
 السكاكى يرجع اليه كلامه لان التأدية بلفظ مساو يتعين أن يكون المراد بمساواته
 المساواة الوضعية وهى انما تعرف بالعرف اللغوى الذى يعلمه الاوساط لانهم انما
 يتحاورون بمقدار ما يفيد هذا الوضع فقد عاد الامر الى الاحالة على العرف وقد يجب أن
 معرفة الوضع لا توقف على العرف فانظره ع ق وقال فى الاطول وههنا البحوث الاقول أنه
 ان اراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ أو من الاوساط فالرائد والناقص
 غير مقبولين من الاوساط لانهم ما خرج عن طريقهم لاداع وان اراد المقبول من البليغ
 فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين مطلقا بل اذا كانا لداع والثانى ان قولنا جاءنى
 انسان وقولنا جاءنى حيوان ناطق كلاهما تأدية أصل المراد بلفظ مساو فينبغى أن
 لا يكون أحدهما اطنابا والاخر ايجازا وبالجملة لا يشمل تعريف الايجاز ايجازا القصير
 والثالث ان قولنا جاءنى ونظائره مساواة بتعريف السكاكى ايجازا بتعريفه فتراعه مع
 السكاكى فى نقل اصطلاح القوم ومثله لا يجمع منه بدون شديد قوى ولو قيل المراد المساوى
 بحسب عرف الاوساط فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكى ويرد عليه ما أورده عليه
 الرابع أن الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفنى
 الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب ما لم يقيدهم بالبلاغة بل هو أن يكون
 الناقص الوافى غير فصيح وكذا الرائد لفائدة اه وقوله فى البحث الاول فليس المساوى
 والناقص الوافى الخ يقتضى أن الاطناب مقبول من البليغ مطلقا وليس كذلك ويمكن
 الجواب عن أصل البحث الاول باختصار الشق الثانى وان المصنف انشكل فى عدم التقييد
 بالداعى على العلم به من كون الكلام فى أساليب البلاغة التى هى مطابقة الكلام لمقتضى
 الحال وعن الثانى بأننا لانسلم ان جاءنى حيوان ناطق تأدية بلفظ مساو وعن الثالث بأننا
 لانسلم ان هذا لك ايجاز لان التقدير فيه رعاية أمر لفظى واللفظ المساوى لأصل المراد هو
 متعارف الاوساط لكن لما لم يأخذ المصنف بعنوان متعارف الاوساط لم يرد عليه ما أورده
 على السكاكى الذى أخذه بهذا العنوان وعن الرابع بأنه انشكل فى عدم التقييد على
 ما مر قد بر (قوله أو بلفظ ناقص) بأن يؤدى بأقل مما وضع لاجزائه وقوله أو بلفظ رائد
 بأن يكون بأكثر مما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق (قوله فالمساواة أن يكون الخ)
 المتبادر من هذا التقرير أن قول المتن لفائدة قيد فى الاطناب فقط وهو صريح الاحتراز

تأدية أصله بلفظ مساو له (أى لأصل
 المراد) أو بلفظ ناقص عنه وواف
 أو بلفظ رائد عليه لفائدة (فالمساواة
 أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد
 والايجاز أن يكون ناقصا عنه
 وافيابه والاطناب أن يكون زائدا
 عليه لفائدة

الآتي في المتن أيضا وقد نظر في ذلك في العروس بأنه يقتضي أن المساواة مقبولة مطلقة
وان كان المقام يقتضي الإيجاز والاطناب قال والذي يظهر ان قوله لفائدة تتعلق بالثلاثة
من جهة المعنى وان كانت عبارته تقتضي ان لفائدة تتعلق بالناقص والزائداه وما صرح
به من اقتضاء عبارته ان لفائدة تتعلق بالناقص والزائد غير مسلم بل ايل أخذ محترمه فيما يأتي
فتدبر (قوله غير وافي به) بحيث يحتاج في دلالة على المراد الى تكافؤ وتعسف فلا يريد
أن يقال اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت فتكون مقبولة وان لم توجد فلا دلالة أصلا حتى
تكون مقبولة أولا والجواب أن القرائن لا يثبت منها لكن قد يكون تفهيم منها انفسا وتكافؤا
لحقائهما وبعد الاخذ منها كما يشهد صادق الذوق بذلك في شاهد الاخلال المشار اليه بقوله
والعيش الخ اه ع (قوله كقوله) من مجزؤ الكامل (قوله خير) أي لان الجاهل
الاجق يتنعم بما وجد ولا يضيق على نفسه بشئ والثاني يتأمل في العواقب والافات
وخوف العناء فلا يجد للعيش لذة (قوله في ظلال) حال من ضمير خير (قوله النول)
بالضم والفتح الحق اه أطول (قوله والجهالة) عطف تفسير (قوله من عاش) أي من
عاش من عاش مطول (قوله أي مكدودا) جعل كذا مصدر ايعني اسم المفعول حالا ويحتمل
انه مفعول مطلق على تقدير مضاف أي عيش كد (قوله أي الناعم الخ) بيان لما أخل به
وكتب أيضا قوله الناعم تقييد للعيش المذكور وقوله في ظلال العقل تقييد لمن عاش (قوله
وفي ظلال العقل) قال في الاطول لا يخفى انه لا يلائم تقييد العيش الشاق بكونه في ظلال
العقل وينبغي أن يقول في شدة احراق اشراق العقل وكأنه أوقعه في التعبير بظلال
العقل المشاكلة اه (قوله فيكون محلا) قال في المطول وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف
ان العيش المعتد به أعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحق دون العقلاء المتأملين
في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النول كناية عن العيش الناعم والعيش
الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحررين في أمورهم وأشار بألفاظ وجه الى ان العيش
في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الانعام وان العيش الشاق لا يكون الاعيش العاقل
حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وينبغي على ذلك لفظ الظلال اه أي
في فهم من البيت على هذا أن العيش الناعم اللازم للجهل والحماقة خير من عيش العاقل
المستلزم للكد والمشقة وهذا مقصود الشاعر أو بمعنى مقصوده وقال الجلال السيوطي
في شرح منظومته انه لا اخلال في البيت بل فيه النوع البيهقي المسمى بالاحتباك (قوله
الاديم) أي الجلد أي جلد الذراعين وقوله لراشهيه أي انتهى التقيد الى راسهيه فاللام
بعنى الى التي لتغاية تأمل (قوله ومينا) في رواية مينا فلا شاهد فيه (قوله واحسد) فلا
فائدة في الجمع بينهما مطول لا يقال لفائدة التأكيدي لان التأكيدي انما يكون فائدة اذا
قصدا لاقتضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار
بضمون القصة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لان الاول جاء في محله

(واحتزب وافي عن الاخلال)
وهو أن يكون اللفظ ناقصا
عن أصل المراد غير وافي به
(كقوله والعيش خير في ظلال
النول) أي الحق والجهالة (من
عاش كذا) أي مكدودا متعوبا
(أي الناعم وفي ظلال العقل) يعني
أن أصل المراد ان العيش الناعم
في ظلال النول خير من العيش
الشاق في ظلال العقل وانظروا
غير وافي بذلك فيكون محلا فلا
يكون مقبولا (و) احتزب (بقابلية عن
التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على
أصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ
الزائد متعينا (شحو) قوله
وقد دلت الاديم لراشهيه
(والتي) أي وجاء قولها كذا ومينا
والكذب والمين واحسد فقوله
قد دلت أي قطعت

والثاني معطوف لأن المراد بعدم التعيين كما تقدم أن أهم الاستعمال في موضع الآخر
في ذلك التركيب كفي من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير واللام يوجد تطويل أصلا
ولا يحتاج إليه للقافية والوزن وإنما العبرة بأصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل منهما
أه ع ق (قوله العرقان في باطن الذراعين) يتدفق الدم منهما عند القطع ع ق (قوله
بلذية) قرر بعضهم أنه بانه كبير لا غير وضبطه بعضهم به وبالتصغير وفي الأطول جذية
بالجيم والذال ككريمة أه (قوله الأبرش) البرش في الأصل نقطت الخائفون شعر الفرس
ثم نقل للأبرص وسمي به ذلك الرجل وأصله لذلك أه ع ق وفي الفري الأبرش اسم رجل
كان به برص فكنوا به عنه أه (قوله والبيت في قصة قتل الرباط) ملخصها أن جذية
الأبرش قتل أباهما فسكنت حتى تقوى ملكها فبعثت إليه بأن ملك النساء لا يحل من
ضعف فأردت رجلا أضيف إليه ملكي وأترجعه فلم أجده كذا غير ذلك فاقدم إلى ذلك فقدم
مصدقها غير مستعد للحرب وقد أعدت لأخذة فرسانا فلما حضر أطاوبه فأدخلته بيتها
وأمرت بشد عضديه كما يفعل بالنصود فقطعت راحتيه وأمرت بأحضار طشت يسيل فيه
الدم فاسترسل به الدم حتى مات وغرضها في موته بهذا الوجه التمكن من استقاء الغيظ فيه
باللوم وهو في سبيل الموت أه ع ق (قوله كالندي) ورد هنا أن الندي ليس زيادة لفظ المعنى
مدلول غيره حتى يكون حشو بل البيان بلفظ المعناه إلا أنه فاسد في المقام والحشوم
القبيل الأول كالتطويل المتقدم من أنه لا يفرق بينهما إلا بالتهمين وعده وقد يجاب
بأن المراد بالزيادة بالنسبة للحشو وأن يؤتى بما لا يحتاج إليه سواء كان ذلك المأني به مدلول
على معناه بغيره أم لا أه ع ق وكذلك الاطناب لا يجب أن يكون مستنادا لما قبله بل إذا
أتى بالشئ المعناه وفيه دقة في المقام مناسبة لا يأتي به لأجلها الأوساط من الناس وإنما
يتقطن لها البلقاء وأهل النطنة وقصد الاتيان بذلك كان اطنابا ولو أوجبنا في الاطناب أن
يكون معناه مدلول لما قبله خرج كثيرا وأوردوه في هذا الباب عن معنى الاطناب وبهم هذا
يجاب عن كل ما أورد في هذا الباب من هذا الخط فيما يذكره المصنف بعد قوله أيضا ع ق
في سياقي (قوله في قوله) أي المتبني (قوله لولا لقاء شعوب) أي لولا تيقن لقاء المنية
لم يكن للأمر المذموم كورة فضل (قوله هي علم) أي علم جنس (قوله للمنية)
سميت بذلك لتفريقها الاجتماع (قوله صرفها للضرورة) عبارة الأطول كسرت
للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لأن الجرب بالكسر يحصل لجميع باب
ما لا ينصرف باللام والاضافة مع أن البعض غير منصرف بالاتفاق فجرد الكسر بلا
تنوين لا يدل على الانصراف أه وفيه نظر (قوله وعدم الفضيلة على تقدير الخ) أي
الذي هو مفهوم البيت المعبر فيه بالولا وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجود
الموت لأن لولا حرف امتناع لوجود أي حرف يدل على امتناع جوابها لوجود شرطها
وقوله لا فضل فيها هو الجواب أي دليله وهو منفي ونفي النفي إثبات فيصير منطوق الكلام

والراشيان العرقان في باطن
الذراعين والتصغير في راحتيه وفي
ألفي بلذية الأبرش وفي قد دت
وفي قولها الزباء والبيت في قصة قتل
الرباط بلذية الأبرش وهي معروفة
(و) احتراز أيضا بقاعدة (عن الحشو)
وهو زيادة متعينة لا فائدة (المفسد)
للمعنى (كالندي في قوله ولا فضل
فيها) أي في الدنيا (للشجاعة والندى
وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) هي
علم للمنية صرفها للضرورة وعدم
الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما
يظهر في الشجاعة والصبر

ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت (قوله اتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أى فلا يكون له فضل إذا قدم على المعركة (قوله وتيقن الصابر بزوال المكروه) وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل له لان الناس كلهم إذا اتيقنوا ذلك صبروا حرصا على الفضيلة اه ع ق وكتب أيضا ما نصه لعلمه بعدم موته بتلك الشدة وكتب أيضا قوله وتيقن الصابر لا يقال ذلك اتيقن على تقدير الموت وعدم الخلود أشد لا نأقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود اه حفيد (قوله فان بذله حينئذ أفضل) لان الخلود يزيد الحاجة الى المال (قوله وغاية اعتذاره الخ) أى الاعتذار عنه بحيث يخرج عن الفساد قال الحفيد ليس بشئ فإنه على تقدير الخلود خوف الابتلاء بالشدة والاحتياج أكثر وعلاقة القاب بحبة المال أشد وأما رجاء البذل المالى بثقل الأحوال ففي غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان ترك الشاب للمال أفضل من ترك الشيخ القاني اياه تأمل (قوله علم) مفعول مطلق مبين للنوع أو مفعول به معناه المعلوم (قوله فلنقطة قبله حشو) لان القبلية مفهومة وقد تعين للزيادة اذا لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الامس فيكون التثنية وأعلم علم قبله بالاضافة الى التثنية اه ع ق وقال في الاطول لك أن تقول اللام للاستغراق أى كل أمس ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تبيننا العمومه وتنصيصا عليه كما ذكر في قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه (قوله وهذا بخلاف الخ) دفع لما قد يقال هلا جعل قبله بمنزلة بعينى في قوله أبصرته بعينى مثلافه يكون تأكيذا ووضحا الجواب أن التأكيذا لا يكون الا عند خوف الانكار أو وجوده أو تجويز الغفلة أو نحو ذلك ولا يصح شئ من ذلك هنا فزيادته ليست لقصد التأكيذا بل قصد التأكيذا عما يكون فائدة عند اقتضاء المقام له والا كان حشوا وكتب أيضا قوله وهذا بخلاف الخ فليس من الحشو (قوله الى التأكيذا) أى لدفع الجواز لانه يحتمل أبصرته بقاى وسمعته بقاى وأمرت بكتابه (قوله قدمها) أى فى التثنية (قوله لانها الاصل) أى أصل يقاس عليه الايجاز والاطناب لان تصورهما من حيث ذاتها لا يتوقف على شئ بمعنى ان ادراك ان هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لاكثر من هذا لا يتوقف على شئ ومن هذا الوجه يقاس عليها فلا ينال منها نسبية أيضا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لان ذلك من حيث وصفها بالمساواة المتعبرة اصطلاحا وهى أن اللفظ ليس فيها ايجاز أى نقصان عن الاصل والاطناب أى زيادة عليه ولا يقاس عليها من هذا الوجه فتأمل اه ع ق وكتب أيضا قوله قدمها لانها الاصل المقيس عليه قبل الاولى أن يذكر وجه تقديمها فى الضبط الاجمالى السابق أعنى قوله والا قرب أن يقال الخ فإنه المقضى لبيان فائدة العدول عن أسلوب قوله الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وأما التقديم فيما نحن فيه فنرى التقديم فى الضبط الاجمالى وقد يجاب بأن التفصيل هو المقصود والاجمال

تتقن الشجاع بعدم الهلاك
وتتقن الصابر بزوال المكروه
بخلاف البازل ماله اذا اتيقن
بالخلود وعرف احتياجه الى
المال دائما فان بذله حينئذ أفضل
عما اذا اتيقن بالموت وتختلف المال
وغاية اعتذاره ما ذكره الامام
ابن حنبل وهو أن فى الخلود وتنقل
الأحوال فيه من عسر الى يسر
ومن شدة الى رخاء ما يسر
النفس ويسهل البوس فلا يظهر
لبذل المال كثير فضل (و) عن
الحشو (غير المنفرد) للمعنى
(كقوله)

وأعلم علم اليوم والامس قبله
ولكننى عن علم ما فى عدم
فلفظة قبله حشو غير مفيد وهذا
بخلاف ما يقال أبصرته بعينى
وسمعه بأذنى وكتبته بيداى فى مقام
يقتر الى التأكيذا
* (المساواة) *

قدمها لانها الاصل

توطئة له فلهذا ذكر وجه التقديم في التفصيل اه وقال في الاطول قدمها مع تأخرها
عن الايجاز والاطناب في مقام التصوير اقل مما حتمها وأما في مقام التصوير فراجع على
شأنهما في باب البلاغة وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه أن المقيس
عليه للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (قوله المقيس عليه)
أي المنسوب اليه (قوله ولا يحق) أي ينزل (قوله المكر السيئ) هو من جانب الحق
أن يفعل بالبعد ما يمكنه قيل في الآية اطناب بذكر السيئ بعد المكر فان المكر لا يكون
الاسيئ اه وفي الفري ولا يحق المكر السيئ الا بأهله حاق به الشيء أي أحاط به ووصف
المكر بالسيئ إيماء إلى أن بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان
مكر الله جزء السيئ وجزء السيئ ليس سيئ (قوله الا بأهله) أي يستحقه (قوله
وقوله) أي النافذة يخاطب أبا قابوس النعمان بن المنذر (قوله المنتأى) اسم مكان
من انتأى عنه أي بعد (قوله أي موضع البعد عنك) فيه إشارة إلى أن عنك متعلق
بالمنتأى وهو مبني على أن اسم المكان يعمل في الظرف والمنه ورأه لا يعمل فيه ولا
في غيره وعليه فالجار والمجرور متعلق بوسع على معنى البعد من سم ويس (قوله شبهه
بالليل) أي في عمومها اما كن وبأوغه كل موطن لسعة ملكه وبسطه يده فلا يقات منه
أحد (قوله حذف المستثنى منه) تقديره بأحد (قوله وفي البيت حذف جواب الشرط)
زاد في الاطول وحذف المعطوف عليه الشرط ثم قال بعد ذكر الجواب الذي في الشرح
على أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط أعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج
إلى الجزاء وهذا لا يخفى عليك أن ذكر المستثنى منه اذا لم يكن الفائدة يكون حشا وأنه
يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف أيضا لأن يقال
التحقيق أنه لا حذف والتقدير لا امر لفظي حتى ان ذكر متعلق خبر الظرف يكون حشا
منفسد الوجوب حذفه اذا افساد أهم من أن يكون افساد القاعدة اللفظ أول المعنى فما
ذكره الشارح من أنه لو ذكر كان تطويلا لا وثوق عليه اه مع بعض حذف وقوله فما
ذكره الشارح أي في الكلام على ولكم في القصص حياة وكتب أيضا قوله حذف
جواب الشرط بناء على مذهب البصريين أن الجواب لا يتقدم اه يس (قوله لا امر
لفظي) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما جازى إلى
تقديره من إعادة القواعد النحوية الموضوعات لاصل ترا كيب الكلام وسماه أمر اللفظي
لعدم توقف تبادر المقصود على تقديره والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء
عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأثري به يكون تقديره من إعادة القواعد المتعلقة
باللفظ فلا يكون حذفه ايجازا والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما في ذلك التركيب
غير محتاج اليهما في الافادة فلا يكون حذفهما ايجازا وما جرى العرف بذكره بحيث
لا يستغنى عنه في نفس التركيب الا لقرينة خارجية فيكون حذفه ايجازا للحاجة اليه

المقيس عليه (نحو ولا يحق المكر
السيئ الا بأهله وقوله
فانك كالليل الذي هو مدركي
وان قلت أن المنتأى عنك واسع)
أي موضع البعد عنك ذو سعة شبهه
في حال سخطه وهو بالليل قيل في
الآية حذف المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون كل
منهما ايجازا للمساواة وفيه نظر
لأن اعتبار هذا الحذف رعاية
لامر لفظي لا يقتقر اليه تأدية
أصل المراد

في المعنى اه ع ق و كتب أيضا قوله رعاية لاهر لفظي الخ ان قلت لو سلم ذلك في الآية فلا يسلم في البيت اذا الشرط يقتضي الجزاء البتة فاذا لم يذكر وجب تقديره والاختلاف أصل المعنى فليس تقديره لاهر لفظي بل لتأديته أصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المصرع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تأديته أصل المراد كذا في الفري (قوله بل تطويلا) بل حشوا كما في الاطول وغيره لتعين الزائد وقد يجاب بأن المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو (قوله ايجازا القصص الخ) الفرق بين ايجاز الحذف الآتي والمساواة ظاهر وكذلك الفرق بين مقاميهما كما تقدم وأما الفرق بين ايجازا القصص والمساواة وبين مقاميهما فهو أن المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا يقتضون لادماج المعاني الكثيرة في لفظ يسير والايجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون الخطاب ممن لا يفهم بالايجاز أو لا يتعلق غرضه بادماج المعاني الكثيرة ومقام الايجاز يتعلق الغرض بالمعاني الكثيرة ويكون الخطاب مع من يتنبه لفهمهما ولا يحتاج معه الى بسط من ع ق (قوله وهو ما ليس بحذف) أي ملتبس بحذف (قوله ما ليس بحذف نحو قوله تعالى الخ) هو ان أريد بالقصاص الحكم به مجازا واما ان أريد ولحكم في مشروعية القصاص حياة وهو المتبادر فهو مما فيه ايجازا الحذف اه ع ق (قوله لان معناه الخ) أي ما يقصد أن يفيد ولو بالاتزام (قوله اذا علم الخ) يؤخذ منه أن المراد ولكم في علم القصاص أي العلم به فيكون من ايجازا الحذف قد برز رأيته في الاطول قال بعد قول المصنف ولا حذف فيه مانصه أو رد عليه أن ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه يفيد أن الحياة في شرع القصاص أو العلم به ففيه الحذف ويدفعه أن معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة غاية ان منشئته مميّنة بأن العلم به أو شرعه يوجب الحياة اه وقوله ما ذكره المصنف أي في الايضاح والذي ذكره فيه هو ما ذكره الشارح بقوله لان معناه الخ (قوله واعتبار الفعل الخ) جواب اشكال والمراد بالفعل الفعل اللغوي على حذف مضاف أي دال الفعل أي الحدث فيشمل الاسم كذا في سم (قوله الظرف) أل الجنس اذهنا ظرفان لكم وفي القصاص (قوله كان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين فترى اه سم وانما قال الاحسن لامكان الجواب بما قاله بعضهم سم ان المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو (قوله ولكم) لم يسقط لكم مع انه ليست من المناظر ليستقيم قول المصنف ما يناظره منه (قوله عندهم) أي في اعتقادهم ولعل نكتة التقيد به انه ليس كذلك في الواقع ولعل أو جزئى في هذا المعنى في الواقع القصاص حياة (قوله أو جز كلام في هذا المعنى) ليس في كلامه ما يدل على أن قولهم المذكور من ايجازا القصص فلا ينافي ما يأتي من احتياج قواهم الى تقدير محذوف (قوله بقله حروف الخ) خبر فضله (قوله يناظره قولهم) كذا في نسخ وعليه فالضمير المستتر في يناظره يرجع الى قولهم القتل أننى للقتل والبارز فيه يرجع الى ما الواقعة على في القصاص حياة

حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لانسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد (والايجاز ضربان ايجازا القصص وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير) وذلك لان معناه أن الانسان اذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى أن لا يقدم على القتل فارفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لم بعض فكان في ارتفاع القتل حياة لهم (ولا حذف فيه) أي ليس فيه حذف شيء مما يؤدى به أصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف رعاية لاهر لفظي حتى لو ذكر كان تطويلا (وفضله) أي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة (على ما كان عندهم أو جز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل أننى للقتل بقله حروف ما يناظره) أي اللفظ الذي يناظره قولهم القتل أننى للقتل (منه) أي من قوله ولكم في القصاص حياة وما يناظره منه هو قوله في القصاص حياة لان قوله لكم زائد على معنى قولهم القتل أننى للقتل بحروف في القصاص حياة

مع التنوين احدى عشر وحروف
القتل أنفى للقتل أربعة عشر أعنى
الحروف المنبوذة اذ بالعبرة بتعلق
الايجاز لا بالكاتب (والنص) أى
وبالنص (على المطالب) يعنى الحياة
(وما يقمده تكبير حياة من التعظيم
لمنعه) أى منع القصاص ايها
(عما كانوا عليه من قتل جماعة
بواحد) فصل لهم في هذا الجنس
من الحكم أعنى القصاص حياة
عظيمة (أو) من (النوعية) أى
لكم في القصاص نوع من الحياة
وهى الحياة (الحاصلة للمقتول)
أى الذى يقصد قتله (والقاتل) أى
الذى يقصد القتل (بالارتداد)
عن القتل لما كان العلم بالاقصاص
(واط- راده) أى ويكون قوله
واحكم في القصاص حياة مطردا
اذا الاقتصاص مطلقا سبب للحياة
بخلاف القتل فإنه قد يكون أنفى
للقتل كالذى على وجه القصاص
وقد يكون أدعى له كالقتل ظاهرا
(وخاؤه عن التكرار) بخلاف
قولهم فإنه يشغل على تكرار القتل
ولا يخفى ان الخالى عن التكرار
أفضل من المشغل عليه وان لم يكن
مخللا بالقصاحة (واستغناءه عن
تقدير محذوف) بخلاف قولهم فان
تقديره القتل أنفى للقتل

وفي نسخ مناظر قولهم باستقاط الهاء قال يس قال بعض أهل الحواشى هذا الذى تأتيت به
عن الأستاذ سلمه الله اه وعليه فالضمير المستتر يرجع الى ما وكل صحيح من جهة المعنى لان
المناظرة مفاعلة من الجانبين (قوله مع التنوين) وقد لا يعتبر التنوين لمدقه في الوقف
(قوله لا بالكاتب) واللا كانت حروف الآية اثني عشر بحذف التنوين واثبات ياء
في وهمزة آل (قوله والنص الخ) يعارضه كون ساوله طريقة البرهان فنامن البلاغة
فترى سم ويمكن دفعه بأن ذلك اذ لم يقتض المقام التصريح والتخصيص لفرض في ذلك
والمقام هنا يقتضى التصريح والتخصيص ايرغب العام والخاص في تلك الحياة ويحافظ
الجميع عليها (قوله والنص على المطالب) بخلاف قولهم فإنه انما يدل على المطالب
بالزوم من جهة أن نفي القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده (قوله يعنى الحياة)
اذا انتفاء القتل ليس مطاوبا لذاته بل لطلب الحياة والنص على المطالب أعون على القبول
اه أطول (قوله لمنعه) على تعظيم الحياة الخاصة في القصاص (قوله بواحد) أى
بسبب قتل مقتول واحد قاتل واحد (قوله فصل لهم الخ) قال في الاطول ولأن
تريد تعظيم الحياة الحياة مع سلامة الاعضاء اذ الاقتصاص يعى الضرر والنفس اه (قوله
في هذا الجنس) في سببية وقوله من الحكم بيان للجنس (قوله أو النوعية) عطف على
التعظيم وكتب أيضا قوله من النوعية حينئذ النوعية غير حينئذ التعظيم وان كانت
الحياة العظيمة نوعا ولذا ذكره ما فترى اه سم (قوله وهى الحياة الخاصة الخ) قال
في الاطول لوجه التخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من
الوجهين يصلح أن يكون وجه الكل منهما اه ويمكن دفعه بأن يجعل في كلامه احتيالا
(قوله أى الذى يقصد قتله) أى لا المقتول بالثعل لانه لا حياة له (قوله بخلاف القتل
الخ) هذا بحسب ظاهر اطلاق عبارتهم وان كان المراد بالقتل القصاص لكن يكفي
لرجحان الآية عدم اطراد قولهم بحسب ظاهر اطلاقه بخلاف الآية الكريمة (قوله
وخاؤه عن التكرار) عورض بأن فيه نوعا من المحسنات وهو رد العجز على الصدور وأجيب
بأن المحسن ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدور ولهذا قالوا الاحسن
في رد العجز على الصدور أن لا يؤدى الى التكرار بأن لا يكون كل من اللغتين بمعنى الآخر
فقولهم وان اشغل على جهة حسن مشتمل على جهة مرجوحية ويكفى لرجحان الآية أن
ليس فيها جهة مرجوحية أفاده في المطول وهو يشهر بأن المعنى هنا متحد وهو كذلك
من جهة أن كلامه عن ازهاق الروح وان كان الاول على وجه القصاص والثانى على وجه
الظلم وكتب أيضا قوله عن التكرار أى في الجملة اه يس والا فالقتل الاول أريد به القتل
قصاصا والقتل الثانى أريد به القتل ظاهرا لكان كل ازهاق للروح كان هناك تكرار
(قوله فان تقديره الخ) اعترضه الحفيد بأن الظاهر أن الاحتياج الى تقدير محذوف انما
هو لامر لفظي كما في قوله تعالى ولا يقيم المكر السيئ الا بأهله وأجاب عنه سم فقال

أقول قد يتنع ما قاله بأن تفصيل القتل على تركه لا على غيره كالضرب والجرح لا يفهم من غير هذا المحذوف فليس لمحض أمر صناعي له وحاصله أن هذا الاعتراض إنما يتجه لو كان المقدر من غيره لا من تركه وأجاب بعضهم بأن المحذوف هنا لم يستثنى مستداه (قوله من تركه) لا يخفى أن الترك لا ينفى القتل حتى يصلح لأن يكون مفضلا عليه فالمراد أنني من كل زاجر أه أطول (قوله والمطابقة) فيه أن القتل ونفيه أيضا متضادان أه أطول (قوله في الجملة) المعنى على لو أي ولو في الجملة وكتب أيضا قوله في الجملة أي سواء كان التقابل على وجه التضاؤ والسلب والإيجاب أو غير ذلك كما سيأتي في محله قاله سم وقال يس أي سواء كان التقابل بحسب الذات أم لا كالقصاص والحياة فإن القصاص إنما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلا والقتل يقابل الحياة بفعل ما يشتمل عليه مقابلا في الجملة أه والظاهر أن مقابلة القتل للحياة ليست أيضا ذاتية بل باعتبار اشتماله على الموت المقابل للحياة فتكون مقابلة القصاص للحياة بواسطة اشتماله على القتل المشتمل على الموت المقابل للحياة وإن شئت قلت مقابلة القصاص للحياة باعتبار اشتماله على الموت (قوله وإيجاز الحذف) من إضافة المسبب إلى السبب (قوله أما جرحه جلة) المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وكجوابه وبالجملة المستقل وأشار الشارح بقوله عمدة كان أوفضله إلى أنه ليس المراد بالجزء هنا أحد ركني الجملة بل ما يشمل الفضلات على أن كون حقيقة الكلام الذي ترادفه الجملة على قول هي المستند إليه والمستند وما عداه ما خارج عن حقيقة مذهب ابن الحاجب وذهب البعض إلى أن حقيقة الكلام ما اشتمل عليه من عمدة وفضله تدبر (قوله بدل من جرحه جلة) بدل كل وإنما لم يجعله نعتا لأنه عطف عليه ما لا يصلح نعتا وذلك قوله صفة أو شرط لعدم اشتقاقهما الجعل الكل بدلا ليصح الأعراب فيهما ما جعله العطف على البديل بدل وعلى النعت نعت (قوله نحو وأسأل القرية) بناء على أنه لم يرد بالقرية أهلها مجازا مرسلًا ولا أفلا حذف وكذا على القول بأنهم على حقيقةها والسؤال على وجه الإيجاز كما قاله التابع السبكي قال لا يقال الأصل عدم هذا الاحتمال لانه قول هذا معارض بأن الأصل عدم المجاز وقال العضد انه ضعيف ونقل داود الظاهري أن اسم القرية مشتق بين المكان وأهله كذا في يس (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب وهي البيضة أم المعنى على رأسي تعرفوني وشجاعتى ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامة عن وجهي الساترة له تعرفوني ولا تجهلوا وجهي لشهرتي من عرق (قوله أي ركاب لصعاب الأمور) الظاهر أنه معنى مجازي وأن المعنى الحقيقي صعاب العقبات (قوله وقعت صفة لمحذوف) بناء على جواز حذف الموصوف بالجملة من غير اشتراط كون الموصوف بعض اسم متقدم مجرورين أو في كقولك ما منهم تكلم أو ما فيهم نجا (قوله أي انكشف أمره) فيكون جلا لازما (قوله أو كشف الأمور) فيكون جلا متعتيا (قوله

من تركه (والمطابقة) أي وباشتماله على صفة المطابقة وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص والحياة (وإيجاز الحذف) عطف على إيجاز القصر (والمحذوف) أما جرحه جلة (عمدة كان أوفضله) (مضاف) بدل من جزء جملة نحو وأسأل القرية (أي أهل القرية) أو موصوف نحو أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا أي ركاب لصعاب الأمور وقوله جلا جلة وقعت صفة لمحذوف أي أنا ابن (رجل جلا) أي انكشف أمره أو كشف الأمور

وقيل جلاها علم) ولا شاهد عليه (قوله مع الضمير) أي المستتر (قوله لا عن الفعل وحده) والالكان محصورا لأن هذا الوزن لا يختص بالفعل (قوله وكان وراءهم) أي أمامهم على بعض التأويل (قوله أو شرط كما مر) فهو قوله تعالى فإله هو الولي أي أن أرادوا وإيا فإله هو الولي (قوله في آخرباب الانشاء) في قوله وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ اه ع ق (قوله أو جواب شرط) لا يخفى أنه لو كان الحكم في جزاء الشرط وكان الشرط قيداً كما دل عليه كلام المصنف في أول بحث أحوال المسند وشرطه الشارح المحقق ووافقه السيد السند في أنه مذهب المنتاح والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وإبقاء قيدها كما في قوله تعالى ليحقي الحق فإنه لا فرق بينهما في حذف أصل الجملة وإبقاء متعلقه اه أطول وكتب أيضاً ما نسه الفرق بين حذف الجواب هنا وحذفه في قوله وإن خلت الخ حيث جعل ذلك من المساواة وهذا من الإيجاز أنه هناك تقدم ما يدل عليه فكأنه ذكر بخلافه هنا فإنه تأخر أي فضعت الدلالة وكأنه لم يذكر اه ع ق وقوله فكأنه ذكر بل قيل إن المتقدم هو الجواب (قوله أما المجزأ الاختصار الخ) انظر حكمة ذكر النكت في هذا من غير ماحكمة الاختصار على هذه النكت مع أنها قد تكون غيرها كاختبار مقدار تنبيه السامع اه وفي يس نقلا عن سم في حواشي المطول خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون غيره مما قبله للاهتمام به لأن فيه حذف كلام برأسه واقتصر على ما ذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من هاتين النكتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى كأنه لا يكون إلا هما ولذا أوردهما بالعبارة المشعرة بالحصر (قوله نحو وإذا قيل الآية) ناقش فيه في العروس فقال يمكن أن يكون ذلك من القسم الثاني بأن يكون حذف إشارة إلى أنهم إذا قيل لهم ذلك فعلاوا شيئا لا يحيط به الوصف وأما المقصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب يمكن اه (قوله لا يحيط به الوصف) وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمراً هو بأمر غريب في مقام الوعيد أو الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم ذهاب نفس السامع أن تصدق التقديره كل مذهب فإما من شيء يتدبر فيه الا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك وهذا المعنى أعني كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب فتجبر منه مذهب ما مختلف ومذهب وقهم ما متحد فقد يقصد ههما البليغ معا وقد يخطر له أحدهما فقط ولتباينهما مفهوم ما عطف الثاني بأو فقال أول مذهب نفس السامع في تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب أو الترغيب اه ع ق (قوله كل مذهب) أي كل ذهاب فهو مفعول مطلق أو في كل مذهب فهو مفعول فيه (قوله مثالهما ولو ترى) أي المثال الصالح للملاحظة كل منهما على البديل أو معا (قوله ولو ترى الخ) قال في الأطول فإن قلت هل يقدر في النظم جزاء بلا قرينة فيكون عبثاً لعدم فهم السامع فهو غيرلة التسليم بما لا يفهم أه ولا يقدر فيكون القاء الشرط القاء ما لا يصح

وقيل جلاها علم وحذف
التنوين باعتبار أنه منقول عن
الجملة أعني الفعل مع الضمير
لا عن الفعل وحده (أو صفة نحو
قوله تعالى وكان وراءهم ملك
يأخذ كل سفينة غصبا أي كل
سفينة (صحيفة أو نحوها) كساية
أو غير معيبة (بدليل ما قبله) وهو
قوله فأردت أن أعيب الدلالة على
أن الملك كان لا يأخذ المعيبة (أو
شرط كما مر) في آخرباب الانشاء
(أو جواب شرط) وحذفه يكون
(أما المجزأ الاختصار نحو وإذا قيل
لهم اتقوا الآية) فهذا شرط حذف
جوابه (أي أعسر ضوا بديس
مأبده) وهو قوله تعالى وماتوا بهم
من آية من آيات ربهم ألا كانوا
عنه معرضين (أو لدلالة على أنه)
أي جواب الشرط شيء (لا يحيط به
الوصف أو تذهب نفس السامع
كل مذهب يمكن مثالهما ولو
ترى إذ وفوا على القادر)

قوله افعّل شيئاً الخ هذا لا يناسب
تركيب الآية والمناسب له
ما سيذكره عن ع

يخذف جواب الشرط للدلالة على
أنه لا يحيط به الوصف أو لذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن
(أو غير ذلك) المذكور كالمسند إليه
ولمسند والمفعول كما مر في الإجابات
السابقة وكالمعطوف مع حرف
العطف (نحو قوله تعالى لا يستوي

منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل
أي ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل
ما بعده) يعني قوله تعالى أو لئك
أعظم درجة من الذين أنفقوا من
بعده وقاتلوا (وأما جملة) عطف
على أما جر جملة فان قلت ماذا
أراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط
والجزء جملة قلت أراد الكلام
المستقل الذي لا يكون جزءاً من
كلام آخر (مسببة عن) سبب

(مذ كورنحو) الحق ويطل
الباطل) فهذا سبب مذ كورنحو
مسببة (أي فعل ما فعل أو سبب
لذا كورنحو) قوله تعالى فقلنا
اضرب بعصا الحجر (فانفجرت
ان قسدت فضر بهما) فيكون قوله
فضر بهما جملة تحذوفة هي سبب
لقوله فانفجرت (ويجوز ان يقدر
فان ضر بهما

السكوت عليه قلت هذا الشكال قوي وأظن أنه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص بقدر
مبهم فالتقدير افعّل شيئاً هو الغاية في ذلك وحذف مثل هذا الجزء المذهب النفس كل
مذهب ممكن بخصوصه أو للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف اهـ (قوله يخذف جواب
الشرط) وتقديره رأيت أمراً أفظيعاً مثلاً وهو يحتمل أن يكون مثلاً لاهـ ما على البدلية
أو مثلاً لاجتماعهما حيث تقصدا فادتهما معاً ثم تقدير الجواب بما ذكره من شيء وهو أن
عظمة الجواب وقطاعته موجودة ولو مع التصريح وقد يجب أن الجواب شيء
مخصوص حذف لانهما رقتا عنه والتهويل على السامع وأما ما ذكره فهو تقدير معنوي
فان السيد اذا قال لعبدته والله اني قت يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل
مذهب في التقدير ومعلوم أن الجواب الذي يقدره السيد عذاب مخصوص حذف لما
ذكر اهـ ع ق وانظره مع كلام الاطول الذي نقلناه عنه (قوله أو غير ذلك) معطوف على
مضاف وقوله في المطول عطف على جواب الشرط لا يجري على القول الصحيح من أنه اذا
تعددت المعطوفات كان العطف في الجميع على الاول وقد يقال مقتضاه مجرد الاحتراز
عن كونه عطفاً على مجرد الاختصار كذا في رسم وقوله اذا تعددت المعطوفات أي وكانت
غير حرف مرتب كما ههنا فان أو غير مرتب (قوله والمفعول أي غير المضاف) اذ هو قد سبق
في عموم المضاف المذكور سابقاً (قوله نحو قوله تعالى لا يستوي منكم) الآية قال في
الاطول وتحتمل الآية والله أعلم أن لا يكون فيه حذف ويفسر بأنه لا يستوي منكم
جماعة أنفقوا من قبل الفتح فهم مع اشتراكهم في الانفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم
في الانفاق والاختلاف فيه ويكون قوله أو لئك أعظم درجة بيان أنهم مع تفاوت
درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعده وقاتلوا (قوله حيث لم يعد الشرط والجزء
جملة) أي مع أن كلامهم جملة (قوله قلت أراد الخ) أي هنا وان كان الذي سبق له أن
الكلام المقصود هو الجزء والشرط قبله (قوله مسببة) بدل من جملة لانعت للعطف ما لا
يصلح للنعبة عليه على ما مر في قول المصنف مضاف الخ (قوله ليحق الخ) ومنه قول أبي

الطيب أتى الزمان بنوه في شيبته * فسرهم واتيناه على الهرم
أي فسأناهم أطول وكتب أيضاً قوله ليحق الخ وقيل قوله ليحق متعلق بيقطع أي في قوله
قبل يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية مما
نحو فيه ويصح أن يقال في مثله أيضاً انها جملة سبب لمذ كورنحو لان الفعل سبب لحقيقة الحق
وبطلان الباطل وكل علة غائية يصح أن يقال عليها اسم السبب واسم المسبب لانها علة
في الاذهان معلولة في الاعيان كذا في عروس الافراح اهـ يس (قوله أي فعل ما فعل)
من تقوية المؤمنين ونصرتهم وتضعيف الكافرين وخذلانهم لهذا السبب وهذه الغاية
التي هي احقاق الحق أي اثبات الحق الذي هو دين الاسلام وباطال الباطل وازالة
الذي هو دين الكفر اهـ ع ق (قوله فضر بهما) فالحذف للعاطف والمعطوف عليه

(قوله فقد انشجرت) تقدير قد لاجل الفاء الداخلة على الماضي اذ الماضي الواقع جوابا لا يقترب بالفاء الامع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جـ له الخ) ولاكن كون الجواب ماضيا ينافي استقبال الشرط الذي هو الاصل فاما ان يؤول على معنى المضارع أو يؤول على تقدير الحكم كما قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان قام زيد يقيم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعتد على بكر امك الآن فقد اكرمتك بالامس أي فاحكم الآن بكر امك امس أي فاقبت اكرامك لك معتدابه ولهذا اقولوا فاما تحقق مضيه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل الله على تأويل فهو مساو وأخاله من قبل أي فيحكم بمساواة أخيه في السرقة الكائن من قبل اه ع ق وقوله فاما ان يؤول على معنى المضارع أي وفائدة قد التمهيدية تحقق ترتب الانشجار على الضرب وقوله أو يؤول على تقدير الحكم أي والحكم التحيزي متأخر عن الضرب (قوله جزء جـ له وهو الشرط) قال في الاطول وجزء من الجزاء أيضا هو كلمة قد اه (قوله وهو الشرط) ظاهرة اطلاق الشرط على مجموع أداة الشرط ومدخولها كذا في يس (قوله ومثل هذه الفاء) أي مما يقتضي الترتب (قوله تسمى فاء فصحية) سميت فصحية لافصاحتها عن المحذوف أولانها لا تنصح عن معناها في الاكثر الا للنصيح أولانها لا ترد الا من النصيح لعدم معرفة غير عوردها اه سم وكتب أيضا قوله فصحية لافصاحتها بما يقدر قبلها قيل يجب ان سميت فصحية أن تكون عاطفة على محذوف كما في التأويل الاول وقيل انما تسمى فصحية على تقدير الشرط لافصاحتها أي دلالتها على الشرط وقيل تسمى بذلك على التقديرين أي تقدير الشرط وتقدير المعطوف عليه اه ع ق وهو ايضاح لما في الشارح فقول الشارح قيل الخ راجع لقوله تسمى الخ (قوله وقيل على التقديرين) هذا هو الذي رجحه السيد في شرح المفتاح (قوله في بحث الاستئناف) من باب النصل والوصل (قوله على حذف المبتدأ والخبر) أي هم نحن (قوله على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف) أي أو مبتدأ والخبر محذوف وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فالكلام محذوف فيه جزء الجملة اشع ق وقوله أو مبتدأ والخبر محذوف انما ترك هذا القول لما في مغنى اللبيب من رده بأن الخبر لا يحذف ويجوز بالاداسه شيء مسند كافي يس (قوله عاطف على اما جملة) الاولى على اما جزء جملة لان المعطوفات اذا تكررت بالواو كانت على الاول (قوله أي فارسلون الى يوسف الخ) فالمحذوف من النظم أربع جمل متعلقاتها ومتعلق أرسلون وحرف النداء القسم مقام جملة لكن قال في الاطول ومما ينهك عليه البصيرة لوقادة أن المراد بالاكثرتين جملة بجملة أو أكثر لاجلة وبعضها أيضا كما يوههم ما ذكره في بيان تقدير الآية لان الجملة وبعض الجملة من اجتماع القسمين فالقصد بالتشليل حذف فقهوا فاته فقال له ولا يخفى أن التقدير أكثر مما ذكره اذ التقدير أرسلون الى يوسف لاستعجابه الرؤيا وأخبركم بتعبيره ففعلوا الخ اه (قوله

فقد انشجرت) فيكون المحذوف جزء جملة وهو الشرط ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصحية قيل على التقدير الاول وقيل على الثاني وقيل على التقديرين (أو غيرهما) أي غير المسبب والسبب (نحو فهم المأهون على ما تـ) في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (وأمأ صـ) عاطف على اما جملة أي أكثر من جملة واحدة (نحو قوله تعالى أنا أنبئكم بتأويله) فأرسلون يوسف أي فأرسلون الى يوسف

لاستعبره الرؤيا) أى لا طالب منه تعبيرها (قوله على وجهين) أى يأتى على وجهين أى أنه
تارة يكون مع عدم قيام شئ مقامه وتارة يكون مع قيام شئ مقامه (قوله أن لا يقام)
أى ذو أن لا يقام (قوله كما مر) يشعر كلامه بأن ما مر من الامثلة كالم يقيم فيه شئ مقام
المحذوف وليس كذلك فإن المحذوف فى قوله واسأل القرية مما قام فيه القرية مقام
المحذوف فقال القسمين مترادفين مثال القسم الثانى مر على المصنف اه أطول أى عقل
المصنف عنه (قوله وان يقام) أى وذو أن يقام (قوله لأن تكذيب الرسل الخ) قال فى
الاطول ونحن نقول اذا تقدم زمان الجلالة الطولية على زمان عامليها تجعل القصة حالولا
يخفى أنه جارى هذا المقام اه (بل هو سبب لمضمون الجواب) هو ترك الحزن والصبور وكان
سبباً له لأن المكروه اذا عم طاب وهان (قوله لمضمون الجواب المحذوف) اعترض بأن
الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعاً وأجيب بأن هذا مذهب البصريين
والفراء وأجاز ذلك قياساً بقية الكوفيين على أن الشئى قال رد على الدمامين محل هذا
الاشتراط ما لم يقيم مقام الجزاء شئى والا كما هنالم يكن الحذف ضرورة اه كذا فى يس
(قوله أى فلا تحزن واصبر) قال فى الاطول الاظهر أن التقدير فلا يقدح فى رسالتك
فانه قد كذبت الخ (قوله وأدلتك كثيرة) هذا بالنسبة الى القسم الاول وهو أن لا يقام شئ
مقام المحذوف وكتب أيضاً قوله وأدلة كثيرة أعلم أن الدليل فى الحقيقة على أصل الحذف
شئ واحد وهو العقل والتعدد انما هو فى دليل التعمين أى تعين المحذوف كما استفتى عليه
(قوله والمقصود الاظهر على تعين الخ) أى ويدل المقصود الخ وفيه أن المحذوف هو نفس
المقصود الاظهر فيتحد الدليل والمذلول الا أن يقال المراد وأظهرية قصده على تعين الخ
فاختلفا ثم الدلالة على خصوص المحذوف وبذلك الدلالة يحل التعمين ويمكن جعل
تعمين بمعنى معين والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف نبيه على هاتين المسامحتين
صاحب الاطول وكتب أيضاً قوله على تعين الخ فيه ان الدلالة على تعين المحذوف
تتضمن الدلالة على الحذف فالدليل على التعمين دليل على الحذف والمدر ذلك هو العقل
ويدفع بأن المراد ان العقل قد يدل وحده على الحذف ويفتقر فى الدلالة على التعمين الى
شئ آخر قد يستقل فى الامرين على ما فيه كما سيأتى انظر ع (قوله فالعقل دل الخ)
جعل الدليل العقل ولا يبعد أن العقل مستدل لادليل وان الدليل عدم تصوّر وتعلق الحرمة
بالاعيان اذا الحرمة عبارة عن طاب الترتى ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة
تناولها ونحوه فتأمل سم (قوله انما تعلق بالافعال) أى على الحق اذا لمعنى لتعلق
التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أى كما يقول الحنفية من ع
وقال الغزى المسئلة أصولية مذكورة فى كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة
والعراقين من أهل السنة وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة
يراد به تحريم العين كالحجر والخزير ونحوهما اه وفى الاشباه والنظائر للتاج السبكي اتفق

لاستعبره الرؤيا ففعلوا فانا ففقال
له يا يوسف والحذف على وجهين
أحدهما أن لا يقام شئ مقام
المحذوف) بل يكتب بالقرينة
(كما مر) فى الامثلة السابقة (وان
يقام نحو قوله تعالى وان يكذبوك
فقل كذبت رسل من قبلك) فتوارة
فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان
تكذيب الرسل مقدم على
تكذيبه بل هو سبب لمضمون
الجواب المحذوف أفهم مقامه
(أى فلا تحزن واصبر) ثم الحذف
لابد له من دليل (وأدلتك كثيرة
منه ان يدل العقل عليه) أى على
الحذف

أثبتنا من طوائف أهل السنة على أن الحل والحرمه وسائر الاحكام الشرعية ليست من صفات الاعيان وذهب من ينقي الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى من علماء الكلام الى أنها صفات للمحال قال وينبغي على المسئلة ان حرمت عليكم أفعالكم ونحوه هل هو مجمل فن قال بالثاني نفي الاجمال ويلزمه الوقوع فيه لان الذات اذا كانت محرمة فينبغي أن يضاف التحريم الى كل ما لا فاعا من الافعال حتى يحترم النظر الى الام وغير ذلك مما يقتل به أحد ومن قال بالاول أثبت الاجمال غير أنه يدعى في اللفظ عرفا عاما يقتضي بأن المراد الفعل المتصور من الذات لانفسها وعندنا أن المعقود عليه في النكاح منفعة البضع ولا نقول انها في حكم الاجزاء وقال أبو حنيفة عين المرأة يوصف بالحل فالحلوة لا تقتري المهر عندنا لعدم استيفاء المنفعة والحلوة لا تقتضيها والحل لا يدخل تحت اليد وهم لما قالوا المعقود عليه عينها جعلوا تسليها لنفسها من التمكن بالحلوة كافيها اه ملخصا فظهر أن الخلاف معنوي لا تنطلي كذا في يس (قوله والمقصود الاظهر الخ) وإنما كان أظهر لانه المقهور من هذا الكلام بحسب العرف والاستعمال انظر ع ق (قوله من هذه) لو استقط من هذه لكان أوضح اذ لم يتقدم التخصيص على شيء منها (قوله المذكور في الآية) أي التي يمكن تقديرها في الآية كالاكل والانتفاع به او قريانها (قوله وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح) وكذا في قوله بعد ومنها أن يدل الخ (قوله أدنى تسامح) وهو جعل الدلالة من الأدلة وإضافة أدنى تسامح من إضافة الصفة الى الموصوف أي تسامح أدنى أي قريب (قوله فكانه على حذف مضاف) والتقدير منها ذوان يدل والمراد من ذوالعقل نفسه أو من دلالتها ان يدل الخ ولم يجزم الشارح لاحتمال العبارة أن يكون قوله ان يدل مقبح والاصل منها العقل وان يجعل المصدر المنسب من أن يدل بمعنى الفاعل فكانه يقول منها دليل العقل فتكون الإضافة من إضافة الصفة الى الموصوف ولا يخفى ما فيه من التعسف اه من ع ق ببعض زيادة (قوله أي أمره) الشاسل للعداب وكتب أيضا قوله أمره أي ما أمر به وقوله أو عذابه أي ما به عذب به فلا يريد أن الامر والعذاب أمران معنويان لا محيى لهما كذا في الاطول (قوله أو عذابه) لانه هو الموجب للتحويل والتحويل المقصود من الآية اه ع ق (قوله هو أحد الامرين) في هذا الكلام شيء من وجهين أحدهما أن ادراك العقل لكون المقدرا أحدهذين لا يستقل فيه دلالة بل تحتاج الى قرائن كون هذا يوم القيامة الذي لا يناسبه الا ما ذكره هذا مما دل فيه غير العقل لما تقدم لنا ان المدرك هو العقل في الكل ~~لكن~~ ان كانت دلالاته لا تستقل نسبت الدلالة لذلك الشيء المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا والآخر انان جوزنا تقدير الاخص مع صحة تقدير الاعم لم ينحصر المقدّر فيما ذكرنا من أن يقدر وجاه جندريك القائم بتعذيب العاصي أو عبادة القاطعون بذلك كالملائكة وأيضا تقدير الامر أولى وأظهر اشهره كافي آية حرمت عليكم الميتة ع ق (قوله عليه) أي على الحذف

(والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة) فالعقل دل على أن ههنا حذف اذا الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للاكل وشرب الالبان فدل على تعيين المحذوف وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح فكانه على حذف مضاف (ومنها أن يدل العقل على ما) أي على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك) فالعقل يدل على امتناع محيى الرب تعالى وتقدس ويدل على تعيين المراد أيضا (أي أمره أو عذابه) فالامر المعين الذي دل عليه العقل هو أحد الامرين لأحدهما على التعيين (ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكم الذي تمتنى فمه) فإن العقل يدل على أن فيه حذف

(قوله اذلا معنى اللوم على ذات الشخص) اذلا بلام الشخص الاعلى أفعاله ولم يقل في
 ذات الشخص مع أنه المطابق لقوله فيه إشارة إلى أن في معنى على (قوله حبا) تمييز محوّل
 عن الفاعل أى قد شغفها حبه أى أصاب شغفها وهو غلاف القلب أو وسطه وعبرة
 الاطول أى خرق شغاف قلبها (قوله والعادة) أى المقررة عند المحبين ع ق ثم قال
 وانما بلام عليه عند غير المحبين غفلة عن كونه ليس بنقص فان لام عليه المحبوب فالوازمه
 وأما من كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه (قوله لكونه شاملا له) يؤخذ منه ما صرح
 به في الاطول من انه اذا جعلت الاضافة في شأنه عهدية بأن أريد به المراودة فقط صح
 تقدير شأنه (قوله ويتعين) المناسب للتفريع وفي بعض النسخ فيتعين (قوله بمعنى من
 أدلة تعين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف ع ق (قوله لامن أدلة الحذف)
 أى كما هو ظاهر كلام المصنف حيث كان سياقه في بيان أدلة الحذف اه سم ولهذا أتى
 بالاعتناء وقد يتخلص عن هذا بما قاله في الاطول ان قول المصنف وأداته أى أدلة لا بد
 للحذف منها مما للتنبية على أصل الحذف وما للتنبية على خصوص المحذوف اه (قوله
 لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار الخ) عبارة ع ق فان الجار يدل على ما قبله بعد
 ادراكه منه انه لا بد له من متعلق اه فتقول الشارح هو ان الجار الخ فيه حذف أى هو
 العقل بسبب ادراكه ان الجار الخ (قوله هو ان الجار والجور الخ) فيه ان الخطاب
 كثيرا ما يكون غير نحوي فلا يعرف ذلك فينبغي أن يجعل الدليل طلب معنى حرف الجر له
 يقتضى الفعل المشروع فيه قاله في الاطول ويمكن تطبيق ما ذكره الشارح على ما ذكره
 تأمل (قوله دل على أنه ذلك الفعل) أى دال ذلك الفعل ع ق (قوله فيقدر ما جعلت) أى
 دال ما جعلت الخ (قوله ففي القراءة يقدّر بسم الله اقرأ) وتقدير خصوص لفظ ما جعلت
 التسمية بمبدأه هو الاقرب للقراءة ينسب الى البيانين وقيل يجوز تقدير ابتدئ
 في الكل وينسب الى النحويين اه ع ق (قوله ومنها الاقتران) قال ع ق لا يخفى أن
 المقارنة أعظم من جعل البسملة مبدأ الشيء فلما قصر على المقارنة وجعل مسئلة البسملة
 من أمثلتها كان أوضح اه وقال في الاطول ومنها الاقتران أى الاقتران بعد وجود
 الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والافا لشروع أيضا اقتران اه (قوله أى من
 أدلة تعين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف اه ع ق ولم يبين دليل الحذف
 هنا لان دليله هنا عين دليله في سابقه (قوله الاقتران) أى مقارنة الكلام الذى وقع فيه
 الحذف لحال من الاحوال ع ق (قوله كقولهم لله عرس) أى المتزوج اه ع ق وكتب
 أيضا قوله كقولهم لله عرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحتزون بالبنين عن
 البنات وقد ورد النهى عنه اه فنرى (قوله أو مقارنة الخطاب الخ) الحاصل أن
 في معنى الاقتران وجهين لانه اما بين الكلام وحال الخطاب أو بين الخطاب وحاله وفي
 نسخة أى مقارنة وهى لاتناسب (قوله والرفاء هو الاتئام والاتفاق) والمراد به الدعاء

اذلا معنى اللوم على ذات الشخص
 وأما تعين المحذوف (فانه يحتمل)
 أن يقدّر (في حبه) لقوله قد شغفها
 حبا وفي مرأودته لقوله تراود فتاها
 عن نفسه وفي شأنه حتى يشغلها
 أى الحب والمرأودة (والعادة دلت
 على الثاني) أى مرأودته (لان
 الحب المقرط لا يلام صاحبه عليه
 في العادة تعهده) أى الحب المقرط
 (أياه) أى صاحبه فلا يجوز أن
 يقدّر في حبه ولا في شأنه لكونه
 شاملا له فيتعين أن يقدّر في
 مرأودته نظرا الى العادة (ومنها
 الشروع في الفعل) يعنى من
 أدلة تعين المحذوف لامن أدلة
 الحذف لان دليل الحذف ههنا
 هو ان الجار والجور ولا بد أن
 يتعلق بشئ والشروع في الفعل
 دل على أنه ذلك الفعل الذى شرع
 فيه (فجواب بسم الله فيقدر ما جعلت
 التسمية بمبدأه) ففي القراءة يقدّر
 بسم الله اقرأ وعلى هذا القياس
 (ومنها) أى من أدلة تعين
 المحذوف (الاقتران كقولهم
 لله عرس بالرفاء والبنين) فان مقارنة
 هذا الكلام لاعرأس الخطاب
 دل على تعين المحذوف (أى
 اعترست) اذ مقارنة الخطاب
 بالاعرأس وتلبسه به دل على ذلك
 والرفاء هو الاتئام والاتفاق
 والباء للملابسة (والا طناب

أى جعلك الله مع زوجك ملتئماً والد اللبني ع ق (قوله اما بالايضاح) سياتى مقابله
 فى قوله واما بذكر الحاصل الخيس والحاصل أن الاطناب يحصل بأمر ورد كالمصنف منها
 ثمانية بالصريح وأحال على الباقي بقوله بعدها واما بغير ذلك كما استراه وكتب أيضا قوله
 اما بالايضاح بعد الابهام فاتهم ذكرك عكس ذلك وانتم اجمالا بعد التخصيص لا اجمالا بعد
 الايضاح اذ لا يصير ما يعقب الايضاح مبهما كقوله تعالى فصيما ثلاثة أيام فى الحج وسبعة
 اذ رجعتم تلك عشرة كاملة اه أطول (قوله ليرى المعنى) أى يدرك ع ق وكتب أيضا
 قوله ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين عند كون المقام مقام ادراك الشئ على حقيقة
 والاطاعة بجوانبه كتمام الاختيار بالعلم أو مقام التعلم والتعليم بحيث لا يتبع فيه جهل
 بوجه ما ولا خطأ من المتكلم أو السامع فيناسبه تعالى علمين به ان قلنا ان غنا علمين من
 جهتين أو اجماع علمين ان قلنا بخلاف ذلك وليس هذا من باب التمكن ولا من باب كمال
 اللذة الاتيين على ما ينبغي اه ع ق وكتب أيضا ما نصه فهو كعرض الحسناء فى لباسين
 (قوله وعلمان خير من علم واحد) أى لا باعتبار التمكن فى النفس ولا تكمل اللذة
 والارجع هذا الوجه الى الوجهين الاتيين بل العلمان فى نفسهما مع قطع النظر عن
 الاعتبارين المذكورين خير من العلم الواحد لزيادة ما عليه وزيادة العلم مستحسنة
 فى نفسها فليست أمثل اه سم (قوله أو لم تكن فى النفس) أى نفس السامع فضل تمكن
 وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغى أن يعلا به القلب لرغبة
 أو رهبة أو أن يحفظ التعظيم وعدم استهزاء أو عمل به أو نحو ذلك ع ق (قوله كان أو وقع
 عندها) لان الأشعار به اجمالا يقتضى التشوق له والشئ اذا جاء بعد التشوق يقع
 فى النفس فضل ووقع وتمكن أى تمكن ع ق (قوله أو لم تكن اللذة العلم به) أى
 للسامع (قوله بعد الشوق) أى الحاصل من اشعار الاجال بالشئ والفرق بين التمكن
 والذاتى العلم بحسب مفهومهما واضح ولو كان الشوق بالاجمال سبب كل منهما ومقام
 الاول كما تقدم ومقام الثانى كماله نفس السامع الى ما يليق به المتكلم حيث يأتى به بهذا
 الطريق فيكون حديث المتكلم مما يراود ويرغب لا مما يكره ويتقرعنه فقامل هذا فان
 المقام سهل متمنع اه ع ق (قوله نحو رب الخ) تمثيل للايضاح بعد الابهام بما يحتمل
 المعانى الثلاثة المتقدمة اه ع ق وكتب أيضا قوله نحو رب اشرح لى صدرى
 فى التمثيل به شئ لان المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يناسب أن يخاطب
 بعلمين على أنهم ما بالنسبة اليه كما تقدم خير من علم واحد ولا ان الخطاب بما فيه التمكن
 فى قلب السامع ولا بما فيه كمال لذة العلم للمخاطب ولا يقال المراد أن الكلام لو خاطب
 به غير الرب تعالى أمكن فيه اه اذ كمال الاصل فى الكلام أن يؤتى به لما أراد المتكلم به
 واللام يؤتى بفساد الكلام لا مكان تحويله الى مقصود آخر بل الجواب ان المراد هنا لازم
 المتقدمة لعدم امكان ظاهره فان من لازم سوق الكلام لعلمين الاهتمام به فان طلبا للزمة

اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى
 فى صورتين مختلفتين (احدهما
 مبهمه والاخرى موضحة وعلمان
 خير من علم واحد) أو لم تكن
 فى النفس فضل تمكن (لما جيل الله
 النفس عليه من أن الشئ اذا
 ذكر بمهما علمين كان أو وقع عندها
 أو لم تكن لذة العلم به) أى بالمعنى
 لما لا يخفى من أن قيل الشئ بعد
 الشوق والطلب الذ (نحو رب
 اشرح لى صدرى

التأكيدي في السؤال وكما في الرغبة في الإجابة وكذا سوجه للتمكن واللذة كان من لازمه
 الاهتمام المستلزم لسؤال الرغبة في الإجابة وكما في الرغبة والتأكيدي في السؤال مناسبات
 في المقام اه ع ق وقوله ولا يقال الخ أجب بذلك غير واحد كالفري وجزئ مثله (قوله
 فان اشرح لي يقيده الخ) قال في الاطول فان اشرح لي يقيده طلب شرح شيء ماله لالان في
 صفة نكرة مقتدرة أي اشرح شيئا لي وصدرى بدل منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل
 لانه يفهم من قوله لي أي لاجلي أن المطلوب شرح شيء ماله من غير تقدير فالإبهام أعم من
 الإبهام المقدر والمفهوم فان قلت في فهم شيء ماله نظر بل وان يقال اشرح لاجلي صدر
 معلى قلت لا خفاء في تبادر ما ذكره وان كان ما ذكرته محتملا فان قلت يكفي في فهم المبهـم
 الفعل ولا حاجة الى قوله لي لان اشرح يدل على طلب شرح شيء مما قلت لا اعتداد بما يفهم
 من الفعل والالكان كل فعل مع مفعوله المتأخر ايهام ما وتفسـير اثم نقول لا اطناب في ذكر
 الطرف فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح احتراز عن الشرح بما يضره اه (قوله أي
 من الايضاح بعد الإبهام) لم يقل أي من الاطناب للايضاح بعد الإبهام مع أنه الانسب
 للسـياق اختصارا اه فترى (قوله باب نعم) يشمل ما هو للمدح كنعم الرجل زيد وما هو
 للذم كبئس الرجل أبو جهل لان الباب صادق عليهم ما اه ع ق وكتب أيضا قوله باب نعم
 لا يخفى ان عتد باب نعم على ما هو الغلب والافقديقدم المخصوص اه أطول (قوله
 خبر مبتدأ محذوف) والجملة مستأنفة للبيان وكتب أيضا قوله خبر مبتدأ محذوف أي
 أو مبتدأ أخبره محذوف لا على قول من يجعله مبتدأ أقدم عليه خبره فلا يكون على هذا من
 الايضاح بعد الإبهام لان زيد الذي هو المخصوص يكون مقسما في التقدير تأمل (قوله
 اذلوأريد الاختصار كفي نعم زيد) فيه بحثان أحدهما أنه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف
 التأليف لما ثبت في النحوان فاعله معرف باللام أو مضاف اليه أو مضمرة بمنزلة منصوبة
 أو بما وثانيه ما أنه لو قيل نعم زيد لكان اخلا لان نعم للمدح العام في جنس من الاجناس
 لا مطلقا فعني نعم الرجل زيدان زيد اجميد في جميع ما يتعلق بالرجولية لا مطلقا حتى يكون
 مدحا لجميع ما يتعلق بالعالمية أيضا ويمكن دفعه ما بأن المقصود بنعم مدح زيد مثلا
 في جنس وقد أمكن فيه الاختصار بأن يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية
 بقرينة أنه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الإبهام لانه يناسب غرض الباب
 وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار وقد أشار الى هذا الامتناع بقوله لو أريد
 الاختصار فن وجوه حسنة سوى ما ذكره اتباع الاستعمال الواجب وبهم سدا ظهرا أن
 المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم
 زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصوبه السيد السند فمما لا فيه اشعار باطلاق
 الاختصار على ما يعنى المساواة موافقا لاصطلاح السكاكي على أن في اثبات الاصطلاح
 للسكاكي صعوبة وما تمسك به فيه غيرنا هـ بقي أن نعم الرجل زيد مدح عام لزيد

فان اشرح لي يقيده طلب شرح
 شيء ماله أي للطلب (وصدرى
 يقيده تفسيره) أي تفسير ذلك الشيء
 (ومنه) أي من الايضاح بعد
 الإبهام (باب نعم على احد القولين)
 أي قول من يجعل المخصوص
 خبر مبتدأ محذوف (اذلوأريد
 الاختصار)

في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بذكرهما كذا في الاطول
 (قوله أي ترك الاطناب) الصادق ذلك الترك بالمساواة (قوله وفي هذا) أي قوله اذ لو أريد
 الخ (قوله قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا) اذ لا يجازي في نعم زيد بل هو مساواة وكتب
 أيضا ما نصه وهو موافق لاصطلاح السكاكي اه مطول ووافقه السيد والعصام معهما
 كلام انظره في أطوله (قوله ووجه حسنه) الاضافة للعموم فصح الاستثناء بسوى
 (قوله أي حسن باب نعم) أي حسن الاطناب فيه اه يس (قوله من الايضاح بعد
 الابهام) الذي له العمل الثلاثة المتقدمة (قوله في معرض الاعتدال) أي ذي الاعتدال
 أي الكلام المعتدل اه حنى (قوله من جهة الاطناب الخ) فليس فيه ايجاز محض
 وقوله والايجاز محذوف المبتدأ ليس فيه اطناب محض (قوله الايجاز والاطناب) ولأن
 تدخل في المتنافيين الانشاء والاخبار كما في الاطول وهذان الوجهان أعني بروز الكلام
 في معرض الاعتدال وإيهامه الجمع بين المتنافيين مفهوما مختلفا متلازمان صدقا اه
 ع ق (قوله وقيل الاجمال الخ) وجه ضعفه أن هذا الوجه أعني إيهام الجمع على هذا
 التفسير يكون عين ما ذكر من الايضاح بعد الابهام لاسواء فينا في قول المصنف ووجه
 حسنه سوى ما ذكر ولأن تقول المراد سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للا موز
 الثلاثة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غير باعتبار الامور الثلاثة
 ولأن تقول هو على هذا القيل أيضا غير ما تقدم لأن إيهام الجمع بين الاجمال والتفصيل
 غير نفس الاجمال والتفصيل كذا في سم (قوله من الامور المستقرية الخ) اذ الجمع بين
 متنافيين كابقاع المحال فهو مما يستغرب والاعتدال مما يستحسن فان قيل فهما مختلفان
 من البدع أو المعاني قلت يمكن الامر ان بمناسبة المقام بأن يقتضى المقام مزيد التأكيد
 في امال القلب السامع أو بقصد هجر الظرافة والحسن اه ع ق (قوله على شئ واحد في
 زمان واحد من جهة واحدة) والجهة هنا ليست كذلك اه يس لأن الايجاز محذوف المبتدأ
 والاطناب بذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انكبت الجهة اه ع ق (قوله وهو في اللغة
 لف القطن المندوف) ووجه المناسبة ان في الاصطلاحى لفنا ونذا أي تفرقة وتفصيلا
 وان كان فيه اللف سابقا على النصف عكس اللغوى (قوله أن يؤتى) ظاهره أن مستماه
 نفس الاتيان وعليه فقوله نحو يشيب الخ على المسامحة أي نحو الاتيان في يشيب الخ اه
 سم قال الشيخ يس والاقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام وانما
 حله الشيخ على المعنى المصدرى لأن المصنف جعل من الايضاح بعد الابهام والايضاح
 مصدر اه (قوله في عجز الكلام) قال ع ق وينبغي أن يراى في قوله أو في وسطه
 اذ لم يظهر تخصيص التوشيع بالعجز وجه وكان التقيد به لأنه أكثر ما يقع به التوشيع
 في التركيب (قوله بمنى) أو جمع اه ع ق فحوان في فلان ثلاث خصال جميلة الكرم
 والشجاعة والحلم (قوله ثانيهما معطوف الخ) والرائد على الاول في الجمع اه ع ق وكتب

أي ترك الاطناب (كفى نعم زيد)
 وفي هذا اشعار بأن الاختصار
 قد يطلق على ما يشمل المساواة
 أيضا (ووجه حسنه) أي حسن
 باب نعم (سوى ما ذكر) من الايضاح
 بعد الابهام (ابراز الكلام في
 معرض الاعتدال) من جهة
 الاطناب بالايضاح بعد الابهام
 والايجاز محذوف المبتدأ
 (وايهام الجمع بين المتنافيين)
 الايجاز والاطناب وقيل الاجمال
 والتفصيل ولا شك ان إيهام الجمع
 بين المتنافيين من الامور المستقرية
 التي تستلزمها النفس وانما قال
 إيهام لأن حقيقة جمع المتنافيين
 أن يصمدق على ذات واحدة
 وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ
 واحد في زمان واحد من جهة
 واحدة وهو محال (ومنه) أي
 ومن الايضاح بعد الابهام
 (التوشيع وهو) في اللغة لف
 القطن المندوف وفي الاصطلاح
 (ان يؤتى في عجز الكلام بمنى
 مفسر بامين ثانيهما معطوف
 على الاول

أيضا قوله ثانيهما معطوف الخ يخرج به عن التوشيع مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان أحدهما الحرص والآخرى طول الأمل مع أن اللاتق جعله منه تأمل اه أطول (قوله نحو يشيب الخ) وكقوله

سقتني في ليل شبيه بشهرها * شبيهة خدتها بغير رقيب
فما زلت في ليلين شهر وظلمة * وشمسين من خرو وجه حبيب

اه أطول وكتب أيضا قوله نحو يشيب الخ لم يقل نحو قوله صلى الله عليه وسلم يشيب الخ لانه نقل الحديث بالمعنى فان متن الحديث يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وعبارة السيوطي كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان الحرص وطول الأمل رواه البخاري من حديث أنس اه حضي قال الفري وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر اه (قوله ويشيب) أى ينمو وهو بالسكسر على ما في الصحاح (قوله بذكر الخصاص بعد العام) انظر عكسه فانه يتجه انه اطناب والظاهر أنه ليس المراد بالعام هنا ما اصطلاح عليه أهل الأصول بل المراد به ما يشمل الخصاص أى يصح أن يندرج فيه كما هو مصطلح أهل الخوف في مثل نحو جاءني رجال وزيد اه يس (قوله والمراد الذي كرا الخ) أى ليغاير ما تقدم في الايضاح بعد الإبهام لانه ليس في الذكر بطريق العطف ايضاح بعد الإبهام اه يس (قوله على سبيل العطف) لا على سبيل الوصف أو الأبدال ولو قال بعطف الخصاص على العام كان أوضح اه مطول قال في الأطول وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخصاص بعد العام بلا شبهة مع أن جبريل وميكال عطفان على الله على ما هو الأصح فلا يصح أن يقال واما بعطف الخصاص على العام اه (قوله للتشبيه على فضله) جعل الله التشبيه على الفضل ويصح أن تكون نفس الفضل (قوله يعنى الخ) تفسيرا لقوله تنزيلا للغاير الخ (قوله من الأوصاف الشريفة) أى أو الخسيسة والتقصيد بالشريفة نظرا للمثال أو الغالب من يس (قوله ولا يعرف حكمه منه) وبذلك صح ذكره على سبيل العطف المقنض للغاير اه ع (قوله نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) قال ع ق هذا اذا ذكر عام ثم ذكر فرد منه كما في المثال وأما اذا ذكر ما يتناول المعطوف بالبدلية كان يقال جاءني رجل وزيد أو رجال وزيد وعمر ووخالد فهل يكون من هذا الباب أو لا فيه نظر (قوله وهي صلاة العصر عند الاكثر) اختلف السلف فيها فذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن أحد من السلف انها صلاة العشاء وذكره بعض المتأخرين لانها بين صلاتين لا يقصران وقال بعضهم هي إحدى صلاة الخمس لا بعينها أجمعها الله تحريضا للعباد على المحافظة على أداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة اه فخرى وفي القاموس الصلاة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الوتر أو الفطر أو الاضحى أو الضحى أو الجماعة

نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه
خصلتان الحرص وطول الأمل
وأما بذكر الخصاص بعد العام
عطف على قوله اما بالايضاح بعد
الإبهام والمراد الذكر على سبيل
العطف (للتشبيه على فضله) أى
مزية الخصاص (حتى) كانه
ليس من جنسه) أى العام
(تنزيلا للغاير في الوصف منزلة
الغاير في الذات) يعنى انه لما
امتاز عن سائر افراد العام بما له
من الأوصاف الشريفة جعل
كانه شئ آخر مغاير للعام لا يشمله
العام ولا يعرف حكمه منه (نحو
حفظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى) أى الوسطى من
الصلوات أو الفضلى من قولهم
للافضل الاوسط وهي صلاة
العصر عند الاكثر

أو جميع الصلوات المقرضة أو الصبح والعصر معاً أو صلاة غير معينة أو العشاء والصبح معاً أو صلاة الخوف أو صلاة الجمعة في يومها وفي سائر الأيام الظهور أو المتوسطة بين الطول والقصر أو كل من الخس لأن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيده من قال هي غير صلاة الجمعة فقد أخطأ انظر الاطول (قوله وأما بالتكرير لنكتة) قال ع ق ولفظهور التطويل في عدم النكتة في التكرار لأنه علمها فيه والافلا لا ينصاح بعد الإيهام وذكر الخس بعد العام لا بد في كل منهما من نكتة كسكل اطناب (قوله ليكون اطناباً لا تطويلاً) ولهذا قيد كل ما ذكر اطناباً بنسكات لأنه أجل هنا النكتة لأنه عرف سابقاً نسكات التأكيدها لأنه قد تكون النكتة فيه غير ما سبق كالتمنييه على نفي التهمة في تكرار يا قوم في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع كذا في الاطول (قوله كما كيد الخ) قال ع ق ومن نسكت التكرار زيادة تأكيدها ما تنفي به التهمة في النصح كقوله تعالى حكاية عن صاحب قوم فرعون يا قوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فتكرار يا قوم لما كانت فيه إضافة له النفس أفاد بعد السائل عن التهمة في النصح حيث كانوا قومهم وهو منهم فلا يريد لهم الامير يد لنفسه فتضمن تكراره زيادة تأكيده في التهمة ومن نكتة أن يكون معنى متعلق بالفعل المذكر كورمختلها واللفظ الدال على ذلك المتعلق واحداً لأن في تكراره افادة تنبيه على كل معنى بخصوصه والمقام يقتضيه كقوله تعالى فبأى آلاء ربك تكذبان فانه كثر رث ذكر النعم في السورة والنعم المذكورة مختلفة والمقام يقتضى التنبيه على كل نعمة ليقيم بشكرها بخصوصها وأما ذكره بعد ذكر جهنم وارسال الشواظ من النار فبالنظر الى انه مما انما ذكر الزجر عن المعصية فعاد انعمته من حيث الانزجار بهم ولذلك عقب بقوله تعالى فبأى آلاء ربك تكذبان كسائر النعم اه وكتب أيضاً قوله كما كيد الانذار بل والردع كما يفيد كلام الشارح اه سم (قوله للردع) زيادة على ما في المتن صريحاً وان كانت الكاف تدخله اه يس (قوله وفي ثم الخ) قال في الاطول ولما استشعر أن يستبعد كون الكلام تكريراً لأن العاطف يستدعي كون المراد بالشأنى غير الاول قال في دفعه وفي ثم الخ فان قلت اذا كان الانذار الشأنى أبلغ لم يكن تكريراً قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المذنب به لآبانه زاد في المنهوم شيء اه (قوله تنزيلاً بعد المرتبة الخ) الظاهر أنه عليه أقوله وفي ثم دلالة الخ أي انما كان فيها دلالة للتزليل والاستعمال المذكورين لأنه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه كان فيها دلالة على أن ما بعدها أبلغ وأعلى كذا في سم (قوله منزلة بعد الزمان) أي الذي هو الاصل في ثم فاستعملت هنا بعد المرتبة (قوله في مجرد التدرج) أي في التدرج المجرد عن اعتبار التراخي والبعدين تلك الدرج في الزمان وعن اعتبار كون تاليها أي تالي ثم بعد متلوها في الزمان وكتب أيضاً قوله في مجرد التدرج أي عن اعتبار

(وأما بالتكرير لنكتة) ليكون اطناباً لا تطويلاً وتلك النكتة كذا كيد الانذار في كلاسوف تعلمون ثم كلاسوف تعلمون (فقوله كلاسوف تعلمون عن الانهمالك في الدنيا وتنبيهه وسوف تعلمون انذار وتخويف أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه اذا عاينتم ما قلناه لكم من هول المحشر وفي تكريره تأكيده للردع والانذار) وفي ثم دلالة على أن الانذار الشأنى أبلغ من الاول تنزيلاً بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمال اللفظ ثم في مجرد التدرج في دوح الارتقاء (وأما بالايغال) من أوغل في البلاد

التراخي والبعد بين تلك الدرج وعن كون الثاني بعد الاول في الزمان كما أفصح بذلك في
المطول لا يقال فقوله واستعمال اللفظ ثم في مجرد الخ بنا في ما قبله لانا قول لا ينافيه
لان الظاهر بعد المرتبة بعدها مسافة وقدر لا زمانا وباعتبار التراخي والبعد المنفي في
المطول التراخي والبعد زمانا اه سم (قوله اذا أبعد فيها) أي قطع كثيرها (قوله فقل
هو ختم البيت الخ) صريح في أن مسماه المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقوله الا في
في التذييل وهو تعقيب الخ صريح في أن التذييل مسماه المعنى المصدرى أيضا لكن
قوله هنالك وهو ضربان أنسب بكون مسماه الكلام المذيل به ولعله يطلق عندهم على كل
من المعنى المصدرى والكلام فان كان أراد هنالك المعنى الاول ففي قوله وهو ضربان
مساحة وان كان أراد الثاني ففي قوله تعقيب الكلام مساححة وعلى ارادة المعنى الثاني
يشكل قول الشارح هنالك فهو أعظم من الایغال بناء على ما دلت عليه عبارته هنا من أن
الایغال مسماه المعنى المصدرى اذ قضية ذلك ان بينهما المباشرة الا أن يتسمع في هذا
الكلام وكذا يقال في التكميل والتتيم والاعتراض فان ظاهر تفاسيرها ان مسماه
المعنى المصدرية وظاهر تعليلها ان مسماهها الكلام والظاهر أنهما تطلق على كل فلا بد من
المساحة اما في التفسير واما في التتميل اه سم وكتب أيضا قوله هو ختم البيت الخ يشمل
التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر اقسام الاطناب
اذا كانت كذلك اه أطول (قوله يتم المعنى) أي أصل المعنى وانما قال يتم الخ اشارة
الى أن النسكته في الجملة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف
أحيانا على بعض الفضلات وهذا التعريف يدل على أن الایغال اسم للمعنى المصدرى
للالفظ المختوم به وقد يطلق عليه ولذا يقال هذا اللفظ أو هذه الجملة ایغال اه ع ق (قوله
زيادة المبالغة) أي زيادة المبالغة في التشبيه ثم اضافة زيادة الى المبالغة اما على أصلها
فتكون المبالغة حاصله من تشبيهه بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتمام
به والزيادة من وصف العلم بقولها في رأسه نار فتجبر المبالغة الى المشبه واما أن تكون
بيانية أي كزيادة هي المبالغة بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز
والخطب في مثل هذا سهل فالمبالغة في التشبيه ترجع الى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه
به غاية في كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجز ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه
النسبه واما تحقيق التشبيه الا في ترجع الى زيادة ما يحقق التساوي بين المشبه
والمشبه به حتى كأنهم ما شئ واحد لظهور الوجه فيه مما يتم به بسبب ذلك المزيد
فصار من ظهوره فيه ما كأنه حقيقة مما وما سواء عوارض من غير اشعار بكون
المشبه غاية في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه به ليخرج ذلك الى عظمتة في المشبه
من ع ق (قوله الهداة) أي الذين يهتدون الناس الى المرشد والمعالي فكيف
بالمهتدين اه ع ق (قوله أي خيامنا) فالمراد بالخباء جفاس الخيام الصادق بالكثير

اذا أبعد فيها واختلاف في تفسيره
(فقل هو ختم البيت بما يفيد
نسكته يتم المعنى بدونها
كزيادة المبالغة في قولها) أي
قول الخفاء في سرية أخيه اخبر
(وان خيرا التأم) أي تقتدي
(الهداة به * كانه علم) أي جبل
مرتفع (في رأسه نار) فقولها كانه
علم واف بالمقصود أعني التشبيه
بما يتم بدى به الا أن في قولها في
رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق)
أي وتحقيق (التشبيه في قوله
كان عبون الوحش حول خيامنا *)
أي خيامنا (وارحلنا الجزع الذي
لم يثقب)

الجزع بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد ١٣٦ وياض شبه عيون الوحش وأقن بقوله لم يشقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا

كان غير منقوب كان أشبه بالعين قال
الاصمعي الطي والبقرة اذا كانا
حين فعيونهما كلاهما سوادا فما اذا
ما تابدا بياضها وانما شبهها بالجزع
وفيه سواد وياض بعدما موت
والمراد كثرة الصيد يعني مما أكلنا
كثرت العيون عندنا كذا في
شرح ديوان اهرى القيس فلهي
هذا التفسير يختص الایغال بالشعر
(وقيل لا يختص بالشعر) بل هو
ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم
المعنى بدونها (ومثل) لذلك في غير
الشعر (بقوله تعالى قال يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا
يسألکم اجرا وهم مهتدون)
فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى
بدونه لان الرسول مهتد لا محالة
الا أن فيه زيادة حدث على الاتباع
وترغيب في الرسل (واما بالتذييل
وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى
تشتمل على معناها) أي معنى
الجملة الاولى (للتأكيد) فهو أعم
من الایغال من جهة أنه يكون
في ختم الكلام وغيره وأخص
منه من جهة الایغال قد
يكون بغیر الجملة ولغير التوكيد
(وهو) أي التذييل (ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل) بأن لم
يستقل باقاة المراد بل يتوقف على
ما قبله (نحو ذلك جزئناهم بما
كفروا وهل يجازى الا الكفور على
وجه) وهو أنه براد وهل يجازى
ذلك الجزاء

بدليل قوله وأرحلنا فهو من عطف التفسير اه ع ق (قوله بالفتح) أي للجيم وسكون
الزاي (قوله الخرز اليماني) وهو عتيق فمسه دوائر البياض والسواد ع ق (قوله
وأقن بقوله الخ) أي لما كان الجزع المنتقب يخالف العيون مخالفة ما في الشكل زاد
قوله الذي لم يشقب لتحقيق التشابه في الشكل بتمامه فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أي
التساوي في وجه التشبيه وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم اذ لم يقصد علق
المشبه به في وجه الشبه ليعلم بذلك المشبه المحقق بدقته يظهر الفرق بينهما كما تقدم اه
ع ق (قوله كان أشبه بالعين) لو قال كان أشبه بالعين لكان أوفى (قوله كلاهما سواد)
أي بحسب الظاهر وهي لا تختلف في نفس الامر من بياض اه ع ق (قوله بياضها)
أي الذي كان غطي بالسواد من حياتهما اه ع ق وكتب أيضا قوله بياضها فاشبهت
الجزع حينئذ (قوله موت) أي كثر موتها (قوله يعني مما أكلنا الخ) لانهم كثيرا ما
يأكلون الوحوش ويركون أعينها حول أخبيتهم (قوله كذا في شرح الخ) وبه يتبين
بطلان ما قيل ان المراد قد طال مسيرتهم في المذاوز حتى ألفت الوحوش رحلتهم
وأخبيتهم اه مطول قال النري وجه التبين أن عيون الأطباء حال حياتهم اسود فلا تشبه
الخرز اليماني الذي فيه سواد وياض اه (قوله مما يتم المعنى بدونه) أي بدون ذكره
(قوله مهتد لا محالة) قد يقال وغير سائل الاجر لا محالة اه سم أي فينبغي أن يجعل المثال
مجموع اتبعوا من لا يسألکم اجرا الخ ولهذا قال في الاطول بعد ذكره كلام الشارح
قلت المثال اتبعوا من لا يسألکم اجرا وهم مهتدون بكسبه لان الرسول لا يكون
الا كذلك وفيه مزيد الحث فقاتل (قوله الا أن فيه زيادة حدث) أمّا أصل الحث والترغيب
فخاضل بقوله اتبعوا الخ الدال على اهتمامهم اه سم (قوله وهو تعقيب الجملة الخ)
لا يرد عليه التكرير فهو كلاسوف تعلمون ثم كلاسوف تعلمون لان قوله تعقيب الجملة الخ
يشعر بتغاير الجملتين بحسب الذات كذا في بس نقل عن شارح الايضاح وقال في الاطول
ولا ينبغي أن يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فيبينه
وبين التكرير عموم من وجه اه وكتب أيضا ما نصه انظر تعقيب الجار والمجرور بجملة
أو مثله اه يس (قوله بجملة) أي لا محل لها من الاعراب كما سيأتي في الشرح (قوله
تشتمل على معناها) ولومع الزيادة كما في ان الباطل كان زهوقا اه يس (قوله للتأكيد)
عند اقتضاء المقام التأكيدي (قوله فهو أعم من الایغال الخ) حاصله انهما يجتمعان فيما
هو بجملة للتأكيد في ختم الكلام ويتفرد الایغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التأكيدي
سواء كان بجملة أو بتفرد ويتفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام (قوله وهو أي
التذييل) بمعنى الكلام المذيل به لابل في الممدري المتقدم (قوله بأن لم يستقل الخ) أي
فلم يخرج مخرج المثل لان المثل وضعه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال
لكل ما يشبه حال الاستعمال الاول كما يأتي في الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف

ضمنت الابن فانه مستقل في افادة المراد وهو مثل يضرب لمن قرط في الشئ في اوانه وطلبه
 في غير اوانه ع ق وكتب أيضا قوله بأن لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله لا بد فيه
 من قبود آخر نظر الى ما فسره الخارج مخرج المثل وهو ما يكون حكما كيا منفصلا
 عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشوا الاستعمال فهذا الضرب المقابل له
 ينبغي أن يتحقق بأن لا يستقل أو يكون حكما جزئيا أو كيا لم يقف استعمله وكان حسن
 الترتيب أن يقدم الضرب الثاني لانه ثبوتى الا أن يقال الضرب الاول أشد ارتباطا
 بالمقصود من الثاني فلذا قدم اه أطول واذا جعلت الباء في كلام الشارح بمعنى الكاف
 اندفع عنه القصور (قوله الجزء المخصوص) وهو ارسال سبيل العزم وتبديل الجنتين
 المذكورتين بقوله قبل فأرسلنا عليهم سبيل العزم الخ (قوله فيتعلق بما قبله) وهو قوله
 فأرسلنا عليهم الخ وكتب أيضا قوله فيتعلق بما قبله أى فلا يجرى مجرى المثل في
 الاستقلال (قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أى مطلق العقاب الا الكفور فيه أنه يلزم
 عليه نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور أى المبالغ في الكفر مع أنه يكفي في مطلق المعاقبة
 مطلق الكفر الا أن يقال الحصر ادعائى أفاده في الاطول وكتب أيضا قوله وهل يعاقب
 الا الكفور قيل تخصيص الجزء بالعقاب انما يفهم من قوله جزئيا هم الذى هو بمعنى
 عاقبتهم فعلى هذا التقدير أيضا ليس مستقلا بافادة المراد والحق أن كونه قرينة على
 المطلوب لا ينفي الاستقلال بالا فادة على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا اه سم (قوله
 بناء على أن المجازاة الخ) فيه أمران الاول أن التعميم المذكور أعنى قوله المكافأة أن خبرا
 الخ لا تصح ارادته فيما نحن فيه لان المكافأة هنا في مقابلة الكفر فالمراد بخصوص المكافأة
 بالشتر قطعا الثاني أن كلامه يقتضى أن الوجه الاول مبنى على أن الجزاء مراد به العقوبة
 فقط وأنه لا يأتي على أن المراد به المكافأة وأن الوجه الثاني لا يأتي على أن المراد بالجزاء
 العقاب وكل هذا ليس بصحيح بل كل من الوجهين يأتي على كل من التفسيرين اذا المدار على
 خصوص الجزاء واطلاقه فيصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء العقاب وهل
 يعاقب ذلك العقاب المتقدم فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يعاقب مطلق
 العقاب فيكون من الثاني ويصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء المكافأة في الجملة
 وهل يكافأ بتلك المكافأة المخصوصة المتقدمة فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل
 يكافأ بالشتر مطلقا فيكون من الثاني وغايته أن المكافأة على الثاني تنقيد بالشتر لالة
 المقابلة بالكفر عليه ولا محذور في ذلك أصلا اه ملخصا من ع ق (قوله تنبيه الخ)
 وجه التنبيه أن معنى أيضا رجوع الى التقسيم وهو مع اتحاد المقسم فيهما أتم وان أمكن
 أنه تقسيم لثنائى ومعنى أيضا كما انقسم التذليل المطلق (قوله لتأ كيد منطوق) والمراد
 بالمنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين في مادة واحدة ولو كانت احداهما اسمية مؤكدة
 والاخرى فعلية من ع ق (قوله كقوله) أى النابغة (قوله لا تله) من باب رد يد كفى

المخصوص الا الكفور فيتعلق
 بما قبله وأما على الوجه الآخر وهو
 أنه يراد وهل يعاقب الا الكفور
 بناء على أن المجازاة هى المكافأة
 ان خبر الخير وان شرافته فهو
 من الضرب الثاني (وضرب أخر
 مخرج المثل) بأنه يقصد بالجملة
 النائية حكم كل منفصل عما قبله
 جار مجرى الامثال في الاستقلال
 وفشوا الاستعمال (فمورد قل جاء
 الحق وزهق الباطل ان الباطل
 كان زهوقا وهو أيضا) أى التذليل
 ينقسم قسمه اخرى وأتى بالفظ
 أيضا تنبيه على أن هذا التقسيم
 للتذليل مطلقا للضرب الثاني منه
 (اما) ان يكون (لتأ كيد منطوق
 كهذه الآية) فان زهوق الباطل
 منطوق في قوله وزهق الباطل
 (واما لتأ كيد مفهوم كقوله
 واست) على لفظ الخطاب (بمستبق
 أخلا تله)

المختار (قوله اعمومه) أي فعمومه سق مجي الحال منه وان كان نكرة (قوله أو عن
 ضمير المخاطب في است) اقتصر عليه مع ق ثم ذكر أن دلالة هذا الكلام بهنومه على نفي
 الكامل المذهب انما يتضح على هذا الاعراب ولا يأتي على غير الابد وعدم وضوح قال
 لا بالوجه انما انما لاخ أو حالاً منه كان المعنى حينئذ كل أخ موصوف بأنه على شعث أو
 كان على حال ~~سونه~~ على شعث لا تسميه لنفسك ان لم يله على شعثه ولا شك أن هذا المعنى
 لا يقتضي أن لا مذهب وانما يقتضي أن غير المذهب لا يتبعه من الصبر وأما غيره فلا يحتاج
 معه إلى الصبر فيصح ولولم يبق غير المذهب أن يبق المذهب وانما قلنا ولا يأتي على غيره
 الابد وعدم وضوح لانه قديماً أي أنه مفهوم باعتبار ما جرت به العادة في حال الرجال
 فتتكون العادة قرينة على افادة اللفظ هذا المفهوم اه (قوله في است) قيل لا وجه
 لتخصيص الضمير في است بل هو از الحالية عن الضمير في مستقب و أجب بأن وجهه أن
 الفعل أقوى في العمل من الاسم كذا في بس (قوله على شعث) هو في الاصل انتشار
 الشعر لادم تعاهده بالصلاح والدين فتكثر أوساخه واستعير هذا للاوساخ المعنوية وهي
 الاوساخ الذميمة اه ع ق وقوله وان تعير الخ أي بعد نقله إلى اللازم الذي هو الاوساخ
 الحسية على طريق الجواز المرسل فيكون فيه مجازاً مرتباً هذا ما يظهر (قوله وضمير خصال)
 عطف تفسير المراد من تفرق (قوله على نفي الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصدق
 انه ان ~~كان~~ به هذا الوصف لم يبق لنفسه أها (قوله لان فيه التوقي الخ) وأما تسميته
 بالتكميل فلتكميل المعنى بدفع خلاف المقصود عنه اه ع ق (قوله في كلام) قال في
 الاطول ان أريد بكلمة في الجزئية بشكل التكميل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة
 مستقلة وان أريد انظر فيه لا يشعل ما في آخر الكلام فتأمل اه أقول اذا جعلت في
 معنى مع الفعل الاشكال (قوله بما يدفعه) لافرق فيه بين الجملة والمفرد فان قلت التذييل
 أيضا يدفع الوهم لانه لا لكيفية الفرق قلت التذييل بالجملة وفي الآخر يدفع الوهم في
 النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها اه سيرامى (قوله قد يكون في وسط الكلام
 الخ) فينبه وبين الايشال عموم من وجهه اه ع ق وانظره (قوله أي نزول المطر الخ)
 فالمراد بالصوب نزول المطر وبالرياح الزمن والاضافة لادنى ملازمة (قوله ووقوعه)
 عطف تفسير (قوله ودعة) هي المطر المسترسل وأقله مقسداً ثلث يوم وأكثره ثمانية أيام
 (قوله قديول إلى خراب الديار) أي فربما يقع في الوهم أن ذلك دعاء إلى الخراب ومعظم
 الابهام من قوله ودعة تهمة وتقدم ديار دون زرعك مثلاً لا يقال غير مقسداً مقدم
 على ودعة تهمة لا نأقول هو مؤخر عنه تقديرا اه (قوله دفعه لذلك) أي ايهام خلاف
 المقصود (قوله نحو أدلة على المؤمنين الخ) في مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أبي
 موسى الأشعري كما ورد في الحديث اه ع ق (قوله فانه لما كان مما يوهم الخ) قال في
 الاطول ونحن نقول الآية تستثيرهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود أنكم لو رجعون

حال عن الخالعه ومه أو عن
 ضمير المخاطب في است (على شعث)
 أي تفرق وضمير خصال فهذا
 الكلام دل بهنومه على نفي
 الكامل من الرجال وقد أكد
 بقوله (أي الرجال المذهب)
 استفهام انكار أي ليس في الرجال
 منقح الفعل مرضي الخصال
 (واما بالتكميل وبسمي الاحتراز
 أيضا) لان فيه التوقي والاحتراز
 عن توهم خلاف المقصود (وهو أن
 يوقى في كلام يوهم خلاف
 المقصود بما يدفعه) أي يدفع
 خلاف المقصود وذلك الدافع قد
 يكون في وسط الكلام وقد يكون
 في آخره فالاول (كقوله فسق
 ديارك غير مقسداً) نصب على
 الحال من فاعل سقى وهو (صوب
 الرياح) أي نزول المطر ووقوعه
 في الرياح (ودعة تهمة) أي تسيل
 فلما كان المطر قديول إلى خراب
 الديار وفسادها أي بقوله غير
 مقسداً دفعه لذلك (و) الثاني (نحو
 أدلة على المؤمنين) فانه لما كان
 مما يوهم أن يكون ذلك اضعفهم دفعه
 بقوله (اعزة على الكافرين) تنبيهها
 على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين

عن الايمان سيأتى الله بقوم أدلة على المؤمنين أعزة على الكافرين فينقلب حالكم
من كون هؤلاء القوم متواضعين لكم الى كونكم أدلة لهم ولا بد في افادة هذا المعنى
من ذكر قوله أعزة على الكافرين فهو داخل في أصل المقصود وليس من الاطناب في شئ
والله تعالى أعلم اهـ (قوله ولهذا اعتدى الذل بعلى) أو لما شاك ما بعده (قوله لتضمنه معنى
العطف) فالتوسع بتضمن الذل معنى العطف وعلى بابها وقوله ويجوز الخ أى فالفعل
لا تضمن فيه وعلى بمعنى اللام فالتوسع باستعمال حرف موضع آخر ونكتة العدول الى
على الإشارة الى شرفهم وفضلهم على المؤمنين كذا يؤخذ من عرق (قوله ويجوز أن يقصد
الخ) كان وجهه أن على لما كانت تدل على الاستعلاء جاز أن يشار بها الى استعلائهم
عليهم فى الشرف اهـ سم (قوله واما بالتقيم) تسمية هذا بالتقيم وما قبله بالتكميل
مجرد اصطلاح اذ هما شئ واحد لغة وقال فى عروس الافراح يمكن أن يفرق بينهما لغة
بأن التكميل استيعاب الاجزاء التى لا توجد الماهية المركبة الابه والتقيم قد يكون بما
وراء الاجزاء من زيادات يتأكد كدبها ذلك الشئ الكامل ثم قال فان تم هذا ظهر وجه
تسمية الاول بالتكميل لانه يدفع ايهام خلاف المراد وذلك كالجزء من المراد (قوله وهو
أن يؤتى فى كلام الخ) يتناول بعض صور الایغال وكتب أيضا قوله وهو أن يؤتى فى كلام
الخ يخرج عنه تقيم ذكر فى كلام يوههم خلاف المقصود فان الفرق بين التقيم والتكميل
بأن النكتة فى التقيم غير دفع وههم خلاف المقصود لا بأنه لا يكون فى كلام يوههم خلاف
المقصود اذ لا مانع من اجتماع التقيم والتكميل اهـ أطول (قوله فى كلام) فى الاخر أو فى
الثناء (قوله أو نحو ذلك) لا حاجة اليه (قوله مما ليس بجملة مستقلة) بأن كان مفردا
أو جملة غير مستقلة بجملة الحال والصفة لتأولها بالمفرد (قوله ما يتم أصل المعنى بدونه)
حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد كـ كما قيل اهـ عرق (قوله كلام المصنف
فى الايضاح) حيث مثل له بما تحبون فى قوله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
منع انه لا يتم المعنى الابه وفيه بحث لانه اذا لم يجعل مما تحبون مما يتم أصل المعنى بدونه
لم يكن اطنابا أصلا فيكون التمثيل به فاسدا من أصله فلا يستشهد به فيجب حيث جعل
اطنابا أن يدعى أن أصل المعنى حتى تنفقوا أى يقع منكم اتفاق وزيادة مما تحبون ولو كان
باعتبار القصد محتاجا اليه لا تكون من المساواة لانها زيادة على أصل المراد لاجل نكتة
لا يدركها الاوساط وقد تقدم ان ذلك هو مناط الاطناب وانما قلنا ان المقصود به أمر
لا يدركه ويراعيه الا بالغا لان فيه الإشارة الى أن نيل البر لا يكون الا بغلبة النفس
وتحميلها المشاق بالاتفاق من المحبوب المشتهى بخلاف مطابق الاتفاق ولو كان فيه أجر
لا يبلغ لهذا المعنى وبه يعلم ان كون الشئ مقصودا فى الكلام لا يتم المراد من حيث انه
مراد المتكلم الابه لا ينفى كونه اطنابا لفيه هم اهـ عرق (قوله وأنه لا تخصيص لذلك
بالتقيم) يعنى أن كون الشئ مما يتم أصل المعنى بدونه ونعنى بالمعنى متعارف الاوساط

ولهذا اعتدى الذل بعلى لتضمنه
معنى العطف ويجوز أن يقصد
بالتعديدية بعلى الدلالة على انهم مع
شرفهم وعلاو طبقتهم وفضلهم على
المؤمنين خافضون لهم أجنتهم
(واما بالتقيم وهو أن يؤتى فى كلام
لا يوههم خلاف المقصود بفضله)
مثل منقول أو حال أو نحو ذلك
مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن
كلام ومن زعم أنه أراد بالفضيلة
ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه
كلام المصنف فى الايضاح وأنه
لا تخصيص لذلك بالتقيم

لا يختص اشتراطه بالتميم فتي كان هو المراد بالفضل كانت مستدركة لان كلام الاطناب
 كله أتى فيه بفضل على هذا التفسير من ع ق وكتب أيضا قوله وأنه لا يختص الخ فيه
 أن المصنف غير متعمد عن ذكر ما لا يختص بتسم في قسم يشهد له قوله في تعريف الايغال
 بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها اه أطول ويشهد له أيضا قوله هنا النكتة (قوله النكتة)
 زيادة بيان فان النكتة شرط في كل ما حصل به الاطناب من ع ق (قوله وهو أن يكون
 الضمير الخ) اذ المتصور حديثهم مدحهم على السخاء بالطعام والطعام وهو متحقق مع حبهم
 واحتياجهم للطعام وبدونهم ما لکنه معهما أبلغ اه سم (قوله فهو تأدية أصل المراد)
 لأن المعنى حينئذ يطعمون لاجل الله وهذا نفس المراد فلم يكن اطعام الطعام لاجله
 محمودا يستحق الثناء عليه لم يمكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنكتة المبالغة (قوله
 سوى دفع الايهام) جعل صاحب المعنى من فوائد التقوية والتشديد والمتبادر من تقرير
 الكشف في آخر سورة الزمر أنه للتأكيده ولولا أنه يكون للتأكيده ما صح قول الشارح
 الا أتى لکنه يشمل بعض صور التذليل لان التذليل اعتبر فيه أن يكون للتأكيده كذا
 في سم وسأتي في كلام سم أن التأكيده غير دفع الايهام فجعل الاعتراض يكون للتأكيده
 لا ينافي كلام المصنف بل التأكيده داخل في سوى دفع الايهام وكتب أيضا ما نصه قال
 في الاطول ينتقض التعريف المعطوف لا محال له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف
 عليه نحو قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم ويؤمنون به
 ويستغفرون للذين آمنوا فان قوله ويؤمنون به جملة لا محال لها من الاعراب وقعت بين
 جملتين متصلتين معنى مع أنها لا تسمى اعتراضا كما لا ريب فيه اه (قوله لم يرد بالكلام)
 أي في قوله أثناء الكلام اه يس (قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط) أي والالم يشمل
 المثال الا تي (قوله بيان الاول) قضيته أن عطف البيان يكون في الجمل ويوافقه ما مر
 في الفصل والوصل وفي المعنى في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أنه
 لا يكون جملة بخلاف البدل اه يس (قوله أو بدلا) أو معطوفا اه من ع ق وكذا في
 الاطول ومثل له بقوله تعالى اني وضعتها اثني والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني
 سميتهم اسمي قال فان ما بين قوله اني وضعتها اثني وقوله واني سميتهم اسمي اعتراض كما اعترف
 به الشارح ثم قال والظاهر أن الصفة المتطوعة مما اتصل معنى بالجملة السابقة وكذا جواب
 سؤال نشأ من الجملة السابقة اه (قوله لان قوله ولهم ما يشتهون عطف الخ) فهو ما
 معمولان للجعل كالمعطوف عليهم لا يقال يلزم أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصليين
 لشي واحد وهو ممنوع في غير أفعال القلوب لا فانقول هو جائز في المفعول بواسطة نحو
 وهزي اليك علي أنه انما يرد اذا جعل الطرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل
 مستقرا والجعل بمعنى التصيير أي يصيرون البنات مستحقة لله وما يشتهون من البنين
 مستحقا لهم فلا لان الامتناع اذا كان الضميران معمولين بالفعل واحد لا اذا كان أحدهما

(النكتة كالمبالغة نحو ويطعمون
 الطعام على حبه في وجهه) وهو أن
 يكون الضمير في حبه للطعام (أي)
 يطعمونه (مع حبه) والاحتياج
 اليه وان جعل الضمير لله تعالى
 أي يطعمونه على حب الله تعالى
 فهو تأدية أصل المراد (واما
 بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء
 الكلام أو بين كلامين متصلين
 معنى بجملة أو أكثر لا محال لها من
 الاعراب لنكتة سوى دفع
 الايهام) لم يرد بالكلام مجموع
 المسند اليه والمسند فقط بل مع
 جميع ما يتعلق بهما من الفضلات
 والتوابع والمراد باتصال
 الكلامين أن يكون الثاني بيانا
 للاول أو تأكيده أو بدلا (كالتنزيه
 في قوله تعالى ويحملون لله البنات
 سميتهم ولهم ما يشتهون) فقوله
 سميتهم جملة لانه مصدر بتقدير
 الفعل وقعت في أثناء الكلام
 لان قوله ولهم ما يشتهون عطف
 على قوله لله البنات (والدعاء

معمولا لمعموله وكذا اذا كان الجعل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي تأمل (قوله
 في قوله) أى في قول عوف الشيباني يشكوك ضعفه اه ع ق (قوله ترجان) بفتح التاء
 وضم الجيم أو ضم التاء مع ضم الجيم أو فتح التاء مع فتح الجيم اه مختار ويجمع على تراجم
 كزعفران وزعفر اه ع ق (قوله لقصد الدعاء بطول العمر) قيل ليتحقق ما دعى الشاعر
 من ثقل السمع لانه اذا بلغها المخاطب صدقه في ذلك تصديقا حسيما واعتراض بأنه موهم
 للدعاء عليه بالصبر ورة الى ضعف سمعه والاحتياج الى ترجان اه فترى وكتب أيضا قوله
 لقصد الدعاء لا يقال في هذا الدعاء دعاء بالضعف فلا يناسب ما سبق لاجله من ادخال
 السرور على المخاطب لانا نقول ان الغبطة في طول العمر يترقح معها ذلك الضعف
 لعدم امكانه الابه اه ع ق (قوله ولا حالية) اعلم ان الواو الاعتراضية قد تلبس بالحالية
 فلا بد من احداهما الا القصد فان قصد كون الجملة قيد للعامل فهي حالية والافاء اعتراضية
 فيجتمعا قولها تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ثم عفونا عنكم فان قدر أن
 المعنى حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها كانت الواو حالية وان قدر وأنتم قوم
 عادتكم الظلم فيكون تأكيد الظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه في وقته
 كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى من ع ق (قوله هذا اعتراض) يستفاد
 من ذلك ان الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونهما قال في المطول والفاء
 اعتراضية وفيها شائبة من السببية كذا في يس (قوله وضمير الشأن محذوف) هذا على
 مذهب الجمهور ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم أى أنك سوف
 يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيدي به وجماعة في قوله تعالى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا اه
 فترى (قوله يعنى أن المقدور الخ) تفسير لحاصل المعنى (قوله وفي هذا) أى في قوله واعلم
 الخ (قوله وتسهيلا للاهر) يعنى الصبر والتفويض وترك منازعة الاقدار كما يؤخذ من ع ق
 (قوله فالاعتراض ببيان التقييم الخ) انظر بقيمة النسب بين الاقسام في يس (قوله والفضلة
 لا بد لها من اعراب) والاعتراض لا محل له فهذه تباين في اللوازم وهو يؤذن بالتباين
 في الملزومات اه ع ق وكذا يقال فيما بعد (قوله لانه انما يقع لدفع الخ) والاعتراض
 لا يكون لذلك الدفع (قوله لانه لا يكون الا في آخر الكلام) والاعتراض لا يكون
 الا في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام الذي يحتمله الایغال
 لا بد أن لا يرتبط بما بعده ارتباطا كلاميا الاعتراض اه ع ق (قوله لكنه يشمل الخ)
 قد يتوهم اشكال ذلك بناء على توهم أن دفع الایهام تو كيد وقد اشترط في الاعتراض ان
 لا يكون لدفع الایهام وفي التذييل ان يكون للتأ كيد ولا اشكال لان التأ كيد غير دفع
 الایهام لان التأ كيد يتضمن كون الجملة الثانية متضمنة للمعنى الاولى ولا كذلك دفع
 الایهام على أن التأ كيد أعظم من دفع الایهام لمعموله مع غيره وكفى هذا في صحة الاعمدة
 ان لا يلزم من نفي دفع الایهام نفي التأ كيد مطلقا اه سم (قوله وقعت بين جملتين) أى

في قوله ان التباين وبلغتها قد
 أحوجت سمعي الى ترجان) أى
 مفسر ومكرر فقولها وبلغتها
 اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء
 والواو في مثله تسمى واوا اعتراضية
 ليست بها طرفة ولا حالية (والنذية
 في قوله واعلم فاعلم المرء يتفقه) هذا
 اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو
 (أن سوف يأتي كل ما قدرا) أن
 هي الخففة من الثقيلة وضمير
 الشأن محذوف يعنى أن المقدرات
 البتة وان وقع فيه تأخير
 وفي هذا تسهيل وتسهيل للاهر
 فالاعتراض ببيان التقييم لانه انما
 يكون بفضلة والفضلة لا بد لها
 من اعراب وبيان التكميل
 لانه انما يقع لدفع الایهام خلاف
 المقصود وبيان الایغال لانه
 لا يكون الا في آخر الكلام لكنه
 يشمل بعض صور التذييل وهو
 ما يكون بجملة لا محل لها من
 الاعراب وقعت بين جملتين
 متصلتين معنى لانه كما

لاجل التأكد (قوله لم يشترط أن لا يكون بين كلامين) متصلين فبين الاعتراض والتذييل عموم وخصوص من وجه اه ع ق ثم قال وبينه أي الاعتراض وبين الايضاح والتكرير عموم من وجه أيضا راجعه (قوله حتى يظهر لك فساد ما قيل الخ) أي لأن عدم اشتراط الشيء ليس هو اشتراط العدمه فتولنا التذييل لا يشترط كونه بين كلام أو كلامين ليس شرط الكونه ليس بين كلام أو كلامين (قوله بناء على أنه لم يشترط فيه ان يكون الخ) أي واشترط ذلك في الاعتراض (قوله ومن الاعتراض) أي لا بالمعنى السابق بل هو معنى المعارض فصح قوله وهو أكثر من جملة (قوله وهو أكثر من جملة أيضا) فتنبيه تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو أكثر من جملة اه أطول (قوله هو بينه) أبرز لجريان الصلة على غير من هي له فتنبيه شولا الاعتراض وتنبيه لال المرصولة (قوله فهذا) أي قوله ان الله الخ وكتب أيضا قوله فهذا اعتراض أكثر من جملة قال في الاطول لا خفاء في أن الاعتراض هنا جملة واحدة خبره جاتان وليس أكثر من جملة لا محل له من الاعراب والمثال الواضح قالت ربي اني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى واني سميتها مريم اه قال النسري ولك أن تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بتمهين لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة فيجتمل أن يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لدليل اه قال سم قوله لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف أقول لا حاجة اليه بل يجوز كونها بجملة فعلية مستقلة معطوفة على الجملة الاسمية وكون مرجع فاعلها في تلك الاسمية لا ينافي ذلك فليست اه وفي يس قال شيخنا الغنيمي الذي في المتن أن الاعتراض بأكثر من جملة ولا ثلث في صدقه على هذه الآية لأن الجملة هي المسند والمُسند اليه وهي متحققة بقوله ان الله يحب التوابين وقوله ويحب المتطهرين زائد عليها فيكون المجموع أكثر من جملة وان كان قديمه جملة واحدة وهذا كاطلاق الكلام على نحو ضربت زيدا وعلى ضربت فقط والامر سهل اه أقول المتبادر أن المراد بأكثر من جملة بجملة ان ذكر لا محل لها من الاعراب لا ما زاد على مجرد المسند والمُسند اليه كما يؤخذ من كلام العصام وغيره فجواب الغنيمي لا يلاقى الاعتراض (قوله بيان لقوله الخ) لأن مكان الاتيان فيه مبهم فبين أنه موضع الحرث وكتب أيضا قوله بيان الخ لأنه يفهم منه أن الموضع الذي يطلب الاتيان منه هو موضع الحرث الذي هو الفرج فكانه قال فأتوهن من مكان الحرث وكتب أيضا قوله بيان لقوله الخ أي فهو متصل به معنى وهو حينئذ ما ان يجعل عطف بيان له حقيقة بناء على جواز وروده في الجمل التي لا محل لها من الاعراب أو يجعل مثله في افادته ما يفيد كإتقدم في باب الفصل والوصل اه ع ق (قوله وهو) أي حيث أمركم الله (قوله فان الغرض الاصل) أي فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى هذا الغرض اه سم (قوله لا قضاء الشهوة) بل خلق الشهوة لذلك اه أطول (قوله الترغيب الخ) لان الاخبار

لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط أن لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل انه يبين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى (ومما جاء) أي ومن الاعتراض الذي وقع (بين كلامين) وهو أكثر من جملة أيضا أي كما ان الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) فهذا اعتراض أكثر من جملة لأنه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله وثانيهما قوله (نساؤكم حرث لكم) والكلامان متصلان معنى (فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله) وهو مكان الحرث فان الغرض الاصل من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة والتمكنة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به

والتمفير عما هو واعنه (وقال قوم قد تكون النكتة فيه) أي في الاعتراض (غير ما ذكر) مما سوى دفع الابهام حتى انه قد يكون لدفع الابهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بأن النكتة فيه قد تكون لدفع الابهام افترقوا (١٤٣) فرقتين (جوز بعضهم وقوعه)

أي الاعتراض (آخر جملة لا يليها

جملة متصلة بها) وذلك بان لا تلي

الجملة جملة أخرى أصلاً فتكون

الاعتراض في آخر الكلام أو قبلها

جملة أخرى غير متصلة بها معنى

وهذا الاصطلاح مذكور في

مواضع من الكشف فالاختراض

عندهم هو لا أن يؤتى في أثناء الكلام

أو في آخره أو بين كلامين

متصلين أو غير متصلين بجملة

أو أكثر لا محل لها من الأعراب

لنكتة سواء كانت دفع الابهام

أو غيره (فتشمل) الاعتراض بهذا

التفسير (التذييل) مطلقاً لأنه

يجب أن يكون بجملة لا محل لها

من الأعراب وان لم يذكر المصنف

(وبعض صور التكميل) وهو

ما يكون بجملة لا محل لها من

الأعراب فان التكميل قد يكون

بجملة وقد يكون بغيرها والجملة

التكميلية قد تكون ذات أعراب

وقد لا تكون لكنها تباين

التقييم لان الفضلة لا بد لها من

أعراب وقيل لأنه لا يشترط

في التقييم أن يكون جملة كما يشترط

في الاعتراض وهو غلط كما يقال

ان الانسان يساين الحيوان لأنه

لم يشترط في الحيوان النطق فافهم

(وبعضهم) أي وجوز بعضهم

القائلين بأن نكتة الاعتراض قد

تكون لدفع الابهام (كونه) أي

الاعتراض (غير جملة) فالاختراض

بجملة الله للتائب عما نسي عنه إلى ما أمر به والمطهر من أدران الالتباس بالنهي بسبب التلبس بالتوبة إلى المأمور بما يؤيد الرغبة في الأوامر وترك النواهي اه ع ق ثم قال ومن نكت الاعتراض الاستعطاف والمطابقة كما في قول أبي الطيب وخفوق قلبي لو رأيت إلهي * يا جنني لرأيت فيه جهنما

فان يا جنني اعتراض بين الشرط والجواب للمطابقة بين الجنة وجهنم والاستعطاف محبوه بالإضافة إليه وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التي في فؤاده بالوصال (قوله) الترغيب فيما أمر به) الذي من جملة آياتهم من مكان الحرث وقوله والتفسير عما هو

عنه الذي من جملة آياتهم في غير ذلك المحل (قوله غير ما ذكر) الاوضح دفع الابهام اه أطول (قوله) مما سوى دفع الابهام) بيان لما ذكر (قوله حتى انه) أي الاعتراض وحتى للمفريع (قوله) عندهم هو لا ان يؤتى الخ) قال في المطول لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الابهام وجواز أن لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط أن لا يكون لها محل من الأعراب بحاله (قوله) النكتة زادها للتصوير والتصریح بالتعميم

للاخراج لان الاطناب كله لنكتة من ع ق (قوله) فيشمل التذييل وبعض صور التكميل) كان عليه أن يقول وبعض صور الايغال وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الأعراب لا يقال استغنى عنه بذكر التذييل والتكميل لانا نقول يشمل الاعتراض بهذا التفسير صوراً من الايغال لا تجماع التذييل ولا التكميل وهي ما كانت نكتتها غير التام كما يدور دفع

الابهام تدبر (قوله) مطلقاً أي بجميع صور (قوله) وان لم يذكره أي يذكر وجوب أن يكون بجملة لا محل لها من الأعراب لأنه لم يقيده في تعريفه الجملة بكونها لا محل لها نعم أشار إلى اشتراطه بالامثلة لان جملة التذييل فيها لا محل لها فقول الشارح وان لم يذكره أي صراحة كما في ع ق (قوله وهو) أي البعض (قوله) فان التكميل قد يكون بجملة الخ) فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه يجمعان فيما يكون بجملة

لا محل لها وتضرد الاعتراض فيما يكون بغير دفع الابهام من الجملة والتكميل بغير الجمل وبما لها محل وأما النسبة على هذا بينه وبين التقييم فالتياب بينه وبين الايغال فالعموم من وجه وكذلك بينه وبين الايضاح والتكرار كما يؤخذ ذلك من النظر في تعاريفها السابقة من ع ق (قوله) لكنه أي الاعتراض وفي نسخ لكنه أي جملة الاعتراض يدل على ذلك عبارة المطول ونصها والاعتراض بهذا التفسير يباين التقييم لأنه انما يكون بفضلة

والفضلة لا بد لها من الأعراب افاده سم (قوله وهو غلط) فان عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط العدم وغاية أمره أنه يوجب التخيير في المفهوم وهو لا يمنع التصادق في الأفراد الذي هو المراد اه سم (قوله) كما يقال أي كقول ان الانسان الخ فساد صدريه ووجه الشبه ان كلا غلط (قوله) غير جملة) لو قال غير الجملة بلام العهد أي غير الجملة التي لا محل لها من الأعراب لكان أحسن ليشمل جملة لا محل لها من الأعراب افاده في الأطول (قوله)

عندهم ان يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما

فيشمل بعض صور التقييم لا يقال فيه بحث لأن التقييم لا يكون إلا بفضل ومن لازمها أن يكون لها محل من الأعراب والاعتراض لا يكون إلا بمحل له كما تقرر أولاً وهذا البعض انما خالف في كونه قد يكون غير جلة فيسبقي اشتراط أن لا يكون له محل من الأعراب بحال لا نأقول الظاهر أن هذا البعض يخالف في هذا الاشتراط أيضاً ويؤيد ذلك أمور منها قوله وبعضهم كونه غير جلة فإن غير الجلة شامل للمردود من شأنه أن يكون له محل من الأعراب ومنها تقييد الشارح الجلة على قول البعض الأول بـ وفيه لا محل لها من الأعراب حيث قال فالاعتراض عند هؤلاء أن قال بجملة أو أكثر لا محل لها من الأعراب وعدم التقييم بذلك على قول هذا البعض حيث قال فالاعتراض عندهم إلى أن قال بجملة أو غيرها لنكتة فلم يقيد بل تفرع المصنف المذكور كـ كاف في الاستدلال على عدم التقييم على هذا القول ثم رأيت في المأطول في شرح قوله فيشمل بعض صور التقييم والتكميل ذكر ما يصرح بأن الاعتراض على قول هذا البعض لا يشترط أن لا يكون له محل كذا بخطهم وفي حواشيه ما ملخصه أن الاعتراض إذا وقع غير جلة على هذا القول يكون معمولاً لشيء من الكلام المعترض به فيه وأن ذلك لا ينافي كونه اعتراضاً اه وفيه بعد لا يخفى وكتب أيضاً قوله فيشمل بعض صور التقييم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان أصل تفسير الاعتراض على مذهب الجمهور شاملاً له وكان الغرض هنا ذكر ما يخص تفسير البعض دون تفسير الجمهور ولم يتعرض له اه فترى مع ايضاح (قوله وهو) أي البعض بقسميه (قوله ما يكون واقعاً في انشاء الكلام الخ) فيثبت كونه بينه وبينهم عموم من وجه لا اجتماع معهم ما فيذكر وانفرادهم عنهم بما يكون لغير دفع الإيهام وهو غير فضلة وانفرادهم عنه بما يكون آخراً وهو جلة لدفع الإيهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتقييم وأما النسبة بينه على هذا التفسير وبين الأفعال فالتباين وما بينه وبين التذييل فعموم من وجه وكذا بينه وبين الإيضاح والتكرار كما يؤخذ من تقاسيرها اه من عرق ثم قال ولم أنعرض فيما تقدم ذكره الخاص بعد العام لظهور أمره بالنسبة إلى سائرهما وذلك لظهور مخالفتيه غير التقييم والأفعال والاعتراض وملاقاة هذه الثلاثة في بعض الصور اه (قوله واما بكذا وكذا) لا حاجة إليه (قوله بحمد ربهم) أي متباينين بحمد ربهم (قوله لم يذكر ويؤمنون به) فلم يذكر كان مساواة اه عرق (قوله لأن إيمانهم لا ينكره من يثبتهم) وأيضاً تسبيحهم وحمدهم يدلان على إيمانهم به اه فترى وكتب أيضاً قوله لأن إيمانهم لا ينكره من يثبتهم لا يقال كما لا مجال لانكار إيمانهم لا مجال لانكار تسبيحهم وحمدهم فهو أيضاً أطناب لاظهار شرف التسبيح والحمد لا نأقول يجوز أن لا تكون عبادتهم التسبيح والحمد اه أطول (قوله أي لا يجهله) لما كان نفي الانكار لا يستلزم العلم المراد فسر بما يستلزمه وهو نفي الجهل اه سم (قوله وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر الخ) اما أنه ليس من الإيضاح بعد

(فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير
(بعض صور التقييم و) بعض صور (التكميل) وهو ما يكون واقعاً في انشاء الكلام أو بين الكلامين المتصلين (واما بغير ذلك) عطف على قوله واما بالايضاح بعد الإيهام واما بكذا وكذا (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر) أي ترك الاطناب فإن الاختصار قد يطابق على ما يعم الايجاز والمساواة كما مر (لم يذكر ويؤمنون به لأن إيمانهم لا ينكره) أي لا يجهله (من يثبتهم) فلا حاجة إلى الاخبار به لكونه معلوماً (وحسن ذكره) أي ذكر قوله ويؤمنون به (أظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه) وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهراً بالتأمل فيها

الايهام ولا من التكرار فواضح واما أنه ليس من الایغال فلانه ليس ختم للشعر
ولا للكلام اذ قوله ويستغفرون لمن في الارض معطوف على ما قبله واما أنه ليس من
التذييل فلهذا اشتمال جملة وهو يؤمنون به على معنى ما قبلها بل معناها لازم لما قبلها
ومقتضاه ان ذكر اللازم بعد المعلوم من الاطناب ولك ان تلتمه حيث يكون اللازم ظاهرا
النكتة كما في هذا المثال واما أنه ليس من التكميل فانه ليس لدفع الایهام واما أنه ليس
من التعميم فلانه ليس فضلة كما هو ظاهر واما أنه ليس من الاعتراض فشكل اذا بنينا على
ما تقر من ان من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثاني معطوفا على الاول
ولاشك ان جملة يستغفرون لمن في الارض معطوفة على جملة يسبحون فيكون ما بينهما
اعتراضا والانفصال عن ذلك بأن الواو المعطف لا يتم الابتعيز كونها كذلك وليس بهذين
لاحتمال أن تكون اعتراضية نعم المتبادر كونها المعطف فيخرج عن الاعتراض على هذا
فافهم اه ع ق وقوله اذ قوله ويستغفرون لمن في الارض الخ التلاوة ويستغفرون للذين
آمنوا (قوله قد يوصف الكلام) في اصطلاح القوم اه ع ق (قوله بالايجاز الخ) قال في
الاطول هذا الايجاز قد يكون ايجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة
وكذا هذا الاطناب اه وكتب أيضا قوله بالايجاز والاطناب ولا يوصف بالمساواة
بهذا الاعتبار اذ ليست المساواة بهذا الاعتبار مما يدعوا اليه المقام بخلاف الايجاز
والاطناب اه أطول (قوله باعتبار الخ) الباء سببية (قوله بالنسبة الخ) راجع للكثرة
والقلة (قوله في أصل المعنى) انما قيد المعنى بالأصل لعدم امكان المساواة في تمام المراد فان
لا يجازم مقام ليس للاطناب وبالعكس اه أطول (قوله ولا يقل انه موجب) وان تساويا
في أصل المعنى (قوله يصعد عن الدنيا الخ) هذا البيت فيه ايجاز بنصفه الاول واطناب
بنصفه الثاني كما في يس (قوله اذ عت سودد) قال في الاطول ولا يخفى ان السيادة أيضا
من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا أن يراد سيادة الآخرة والاقل أظهر اه (قوله
بنظار) المبالغة راجعة الى النفي دون المنفى (قوله يعني أن السيادة الخ) أتى بالعناية لانه
حل الغنى على مسيبه وهو الراحة والفقر على مسيبه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر قال
في الاطول ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر ثم قال والمساواة انما تتحقق اذا حل قوله
ولست الخ على المبالغة في نفي النظر لا على نفي المبالغة في النظر كما يفيد أول النظر اه (قوله
فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق) أي يصعد عن الدنيا اذ عت سودد
وفي تساويهما في أصل المعنى وقفة اذ المصراع السابق يفهم الصعد عن الدنيا اذ أظهر
سودد ولو في جانب الغنى بأن يكون من ظهوره السودد دون ما صاحبه من الغنى اذ لم يقيد
فيه ظهور السودد بجانب الفقر بخلاف البيت الآن يقال المراد بتساويهما في أصل
المعنى تساويهما في الصعد عن الدنيا عند ظهور السودد تأمل (قوله أي من هذا القبيل)
أي الايجاز والاطناب بالاعتبار المذكور (قوله قواهم) أي كل قول لهم كما يقتضيه

(واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كثرة حروفه
وقلتها بالنسبة الى كلام آخر
مساو له) أي لذلك الكلام (في
أصل المعنى) فيقال لا أكثر حروفا
انه مطناب ولا يقل انه موجب
(كقوله يصعد) أي يعرض (عن الدنيا
اذ عت) أي ظهر (سودد) أي
سيادة * ولو برزت في رى عذراء
ناهية * الزى الهيئة والعذراء البكر
والنهود ارتفاع الثدي (وقوله
ولست) بالضم على أنه فعل المتكلم
بديل ما قبله وهو قوله واني لصبار
على ما ينبغي * وحسبك ان الله أتى
على الصبر (بنظار الى جانب الغنى *
اذا كانت العلياء في جانب
الفقر) يصعد بالميل الى المعالي
يعنى ان السيادة مع التعب أحب
اليه من الراحة مع الخمول فهذا
البيت اطناب بالنسبة الى المصراع
السابق (ويقرب منه) أي من
هذا القبيل (قوله تعالى لا يستل
عما يفعل وهم يستلون وقول الحماسي
وتذكر ان شئنا على الناس قواهم
ولا ينكرون القول حين نقول)
بصرف رايهم ونفاد حكمهم أي
نحن نغير ما نريد من قول غيرنا
واحد لا يجسر على الاعتراض علينا
فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت
وانما قال يقرب

المتام وقوله ولا يشكرون القول أى جنسه الصادق بالواحد هذا هو الموافق للمتام قال
 فى الاطول لا يمتنى ما فى ختم المعانى بهذا البيت من الغرابة والابتداء حيث اعترض
 المصنف على السكاكى وغيره اه (قوله لان ما فى الآية) أى لان الذى فى الآية يشمل كل
 فعل لان ما فى الآية مصدرية أى لا يسئل عن فعله أى عن فعله فعله الباعثة عليه وان كان
 قد يسئل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويحتمل ان ما فى كلام الشارح مراد منها اللفظ
 ما الواقعة فى الآية أى لان اللفظ ما فى الآية يشمل كل فعل فتكون ما فى الآية موصولة
 والعائد محذوف أى لا يسئل عن الذى يفعله أى عن منعه الذى هو الحاصل بالمصدر
 كما ان الاعيان منعه أى ايضا وتفسير ذلك ما صرح به الشارح فى شرح العقائد فى قوله تعالى
 والله خالقكم وماتعمدون فانه رد على من عني فى ما ان تكون مصدرية لئيم الدليل وقال ان
 الدليل فى الآية تام على كونها موصولة أى معمولة لكم فيشمل الافعال بمعنى الحاصل
 بالمصدر اذهى الخلوقة على ما حرره هناك كذا فى بس (قوله وكيف لا والله أعلم) أى وكيف
 لا يكون أبجل وأعلى والله أعلم بكل شئ ومن شأن العالم الحكيم ان لا يصدر عنه الا ما هو
 الامر المتقن النائق على غيره وتامل لطف تعبير الشارح بقوله والله أعلم حيث أتى به فى
 ختم الفن ففيه شبه تورية انديس وفيه أيضا براعة اختتام والحمد لله على توفيقه المعانى
 للاخوان والصلاة والسلام الايمان الاكملان على سيدنا محمد الذى أسس بنيان الشريعة
 على تقوى من الله ورضوان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان قال المجتهد قد تم الجزء
 الاول من هذه الحاشية على يد مجتهد الفقير الثاني مصطفى بن محمد البنانى يوم الثلاثاء
 المبارك السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر من سنة تسع وتسعين ومائة
 وألف من هجرة من له العزة والشرف وأحسن الله تمام باقيها وبارك لنا فى غيرها وما يليها
 بالقاهرة المعزية المباركة المرضية سماها الله وجعلها دارا سلام الى يوم الزحام بحجابه سيدنا
 محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الفن الثانى علم البيان)

ان جعل الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب وربته على
 مقدمة الخ نوع علم البيان عبارة عن المسائل احتجج الى تقدير مضاف أى مدلول الفن الثانى
 علم البيان أو الفن الثانى دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملائكة أو الادراك
 احتجج الى تقدير مضاف آخر وهو متعلق وكتب أيضا قوله علم البيان اعلم أن الكلام
 موضوع لعلم المعانى من حيث المطابقة لمقتضى الحال ولعلم البيان من حيث انه مختلف فى
 وضوح دلالاته على المراد وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث انها مختلفة فى
 مراتب الوضوح حذرا من اشتراك العلمين فى موضوع واحد وهو باطل لما تقر بأن علوم
 الادب باخنة عن أحوال اللفظ العربى ولان علم البيان يبحث عن أحوال الجوارح والكناية

لان ما فى الآية يشمل كل فعل والبيت
 يختص بالقول فالأكلان لا ينساربان
 فى أصل المعنى بل كلام الله
 تعالى أجل وأعلى وكيف لا والله
 أعلم ثم الفن الاول بعون الله وتوفيقه
 وإياه أسأل فى أعوام الفنين الآخرين
 هداية طريقه
 (الفن الثانى علم البيان)

وهما من قبيل الالتقاط والاختلاف بالحتمية كما بينا كاف في تمام الموضوعات انتهى سراجي
 (قوله قدمه على البديع الخ) وتقدم في أول الفن الأول وجه تقديمه على البيان (قوله
 للاحتياج اليه الخ) يريد أنه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لأنه لا تتم بلاغة كلام
 بدون أعمال علم البيان إذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل
 بلاغته إلا إلى علم المعاني إذ لا حاجة إلى البيان للدلالات المطابقة كما ستعرف وبهذا
 التحقيق ظهر وجه آخر لتقدم علم المعاني إذ لا بد منه في بلاغة الكلام أصلاً بخلاف البيان
 أه أطول وكتب أيضاً قوله للاحتياج اليه الخ لأنه بقيد الاحتراز عن التعقيد المهنوي
 وهو شرط في الفصاحة وهي شرط في البلاغة (قوله أي ملكة) يجوز إرادة هذين
 المعنيين من معاني العلم الثلاثة وظاهر تركه للدلالة عدم جواز إرادته هنا وليس كذلك
 ولهذا قال في الأطول وهو علم أي مسائل معلومة عن الأدلة أو تصديقاتها حاصله عن
 الأدلة أو ملكة هذه التصديقات أعني كيفية راسخة يتمكن بها من التصديق بمسئلة
 مسئلة تفصيلاً من غير حاجة إلى تجشم كسب جديد وانما قيدنا معاني العلم بالحصول عن
 الدليل وإن أطاقتها الناظرون في هذا المقام لما حقت من أن من جمع مسائل العلم
 بالتقليد لا يسمى عالماً وتصديقاته به لا تسمى علماً واستعمال اللفظ العلم في التعريف محل
 لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من أن استعمال اللفظ المشترك في مقام
 يصح أي معنى يراد مما لا يعاب خلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود ومختل لأنه وإن
 خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع أنه ماذا أريد أه وقيل تركه المعنى الثالث
 لاحتجاجة إلى تقدير المتعلق من غير ضرورة داعية إلى التقدير قال الفري ولت ان يلتزم
 هذا التقدير بناء على أن الأدلة هو المعنى الأصلي للعلم وهو في المعاني الاخر ما حقيقة
 عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور أه وقد بين مما نقلناه عن الأطول أن علم الأعراب
 الخاص بالأرادة المذكورة ليس من علم البيان فهو خارج عن قوله في التعريف
 علم تدبر (قوله يقتدر بها الخ) الايمان به نظر إلى شأن الملكة في ذاتها وإن كان متروكاً في
 الملكة في التعريف لا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله يعرف الخ) شاع استعمال
 المعرفة في أدراك الجزئيات تصوراً كان أو تصديقاً واستعمال العلم في أدراك الكلّيات
 كذلك فالعلم يعرف به إيراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم على أن اللام
 في المعنى الواحد للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته إذ لو لم يراع
 ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف إرادته وهذا هو المتعارف
 في وصف العلوم بعرفه الجزئيات بها أه أطول وكتب أيضاً قوله يعرف به إيراد الخ الغرض
 من معرفة هذا الإيراد أن يحتز المتكلم عن الخطأ في كيفية إيراد الكلام حتى لا يورد من
 الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند
 اقتضائه دلالة خفية أه سم (قوله إراد المعنى الواحد) تقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه
 لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء (قوله أي المدلول عليه

قدمه على البديع للاحتياج اليه
 في نفس البلاغة وتعلق البديع
 بالتواضع (وهو علم) أي ملكة
 يقتدر بها على إدراكات جزئية أو
 أصول وقواعد معلومة (يعرف به
 إيراد المعنى الواحد) أي المدلول
 عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال

الح) بالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد
 بعبارة مختلفة كالاسد والغنى منقروا الليث وانطرح على ان الاختلاف في الوضوح مما
 ياباه التوم في الدلالات الوضعية كذا في المطول قال في الاطول وفيه ان تلك الملكة تخرج
 بالتفسير المذكور سواء كان الالباء المذكوراً ولا لان المعنى الواحد متقدم في التعريف
 على الاختلاف في الوضوح والاولى ان يقال يخرج به ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى
 الشجاع بالفاظ مختلفة في الوضوح فانه لا يخرج له عن التعريف سواء اهـ وكتب أيضاً
 قوله أي المدلول عليه بكلام مطابق لمتن في الحال أو رد عليه في المطول انه يخرج من
 تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من أقسام
 السكينة لانها في المعاني الافرادية وأجاب عنه بأن تفاوت الكلام في الوضوح والخفاء
 بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالإيراد المذكور لا يتأتى إلا بعرفة المفردات ولك أن
 تقول مرادهم بمعنى الكلام الذي روي فيه المطابقة لمتن في الحال أعظم من المعنى المطابق
 والمعنى التضمني والمعنى الاتزامي فينتهزم مباحث المجاز المفرد مثلاً مقامه بالذات
 لا بالتبع كذا في الاطول قبل قول المصنف ثم اللفظ المراد به لازم الخ وكتب أيضاً قوله أي
 المدلول عليه الخ فيه إشارة الى أن اعتبار البيان بعد اعتبار المعاني وأن شذاً من ذلك
 بمنزلة المركب من المفرد (قوله بطرق) أي في طرق ويستفاد منه انه لا بد في البيان بالنسبة
 الى كل معنى من طرق ثلاثة على ما هو أدنى الجمع ولا بعد فيه لان المعنى الواحد الذي نحن
 فيه له مسند ومسد إليه ونسبة لكل منها دل على يجري فيه المجاز فيحصل للمركب طرق ثلاثة
 لا محالة واختلاف الطرق في الخفاء والوضوح كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازي
 وبعد منه من المعنى الحقيقي يكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفاء افتقيد إيراد المعنى
 الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة اليه
 نعم تجب انه كما ان الاقتدار على إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة من مزايا البلاغة
 كذلك الاقتدار على إيراده بطرق مستوية في الوضوح فلامعنى لادخال الاقل تحت
 البيان دون الثاني الا أن يقال التصديع تعريف البيان بخاصة شاملة للمعروف ولا يلزم منه
 أن يكون كل ما غير هذه الخاصة خارجاً عن وظائف البيان كذا في الاطول (قوله
 وتراكيب) عطف تفسير فشببه التراكيب بالطرق في أن المعنى يسلكها فيصير الى فهم
 مخاطب أو في أن السامع يسلكها فيصير الى المعنى ففي التعبير عن التراكيب بالطرق
 بطريق الاستعارة رعاية لبراءة الاستهلال وتأنييس للتخيل في الفن وان كان الانسب
 بصناعة التعبير بخلافه كذا في الاطول (قوله في وضوح الدلالة) خرج الإيراد
 بطرق مختلفة في الكلمات والمراد الدلالة العقلية لانها المختلفة في ذلك كما سيأتي وكتب
 أيضاً قوله في وضوح الدلالة ان قبل الدلالة كما يأتي كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم
 بشئ آخر فإمعنى وضوح هذا الكون وخفاؤه فالجواب من وجوه منها ان وصفه بذلك

(بطرق) وتراكيب (مختلفة في
 وضوح الدلالة عليه) أي على ذلك
 المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح
 الدلالة عليه وبعضها أوضح

من وصف الشيء بما يتعلقه الذي هو المدلول ووضوحه أن يفهم بسرعة وخفاؤه أن لا يفهم
 بسرعة ومنها أن وصفه بذلك حقيقة بأن يكون ثبوت ذلك اللفظ مع ما هو بسرعة
 أولا بسرعة وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول أو بطؤه من سم (قوله
 والواضح خفي بالنسبة الى الاوضح) فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في
 نهاية الوضوح وبطريق أخرى في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ
 لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر
 بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا يسلم
 أن لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لأن أصل الدلالة
 لا يتخلو عن وضوح ما وكذا لا يتخلو عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع اه
 فترى (قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء) أي لأن الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف
 في الخفاء وكتب أيضا قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل في ترك ذكره فائدة أخرى وهي افادة
 اعتبار الوضوح في كل الطرق وان خفاء بعضهم بالاضافة الى بعض كذا في سم (قوله فلو
 عرف أحد ايراد الخ) بل لو عرف من ليس له هذه الملكية ايراد كل معنى يدخل في قصد
 المتكلم كالعربي المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان اه أطول (قوله ثم لما لم يكن كل
 دلالة قابلا الخ) أي انما القابل لذلك الدلالة العقلية الآتية وفي نسخة لم تكن كل دلالة
 قابله (قوله وتعين ما هو المقصود) أي في قوله الآتي والايراد المذكور الخ (قوله يعني
 دلالاته الوضعية) أراد بالوضعية هنا ما للوضع فيها مدخل كما هو مصطلح المنطقيين وان لم
 يناسب الفن الذي نحن فيه لا خصوص المطابقة كما هو مصطلح أهل هذا الفن والالزم
 كون المقسم أخص وتقسيم الشيء الى نفسه وغيره من سم (قوله لأن الدلالة) أي من
 حيث هي لا خصوص دلالة اللفظ (قوله هي كون الشيء بحيث) أي بجماله كوضع هذا
 اللفظ لهذا المعنى في الوضعية اه سم وكتب أيضا قوله هي كون الشيء بحيث يلزم الخ عدل
 في الاطول عن التعبير يلزم الى التعبير يحصل فقال الدلالة هي كون الشيء بحيث يحصل من
 العلم به العلم بشيء آخر ولو في وقت لأن المعتبر عند أئمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف أهل
 الميزان فان المعتبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم
 بشيء آخر فتعريف الدلالة في كتب العربية به مما لا يليق على انه في نفسه محتمل اذ لا يكاد
 يوجد دال يستلزم العلم به العلم بالمدلول والصحيح أن يقال هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم
 به العلم بشيء آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالأول هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون
 الشيء دالا على شيء ومدلوله باعتبارين كالنار والدخان فان كلا منهما دال على الآخر
 ومدلول له والعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال
 عند عرض المدلول فهي طبيعية والافعية وكل منهما ان كان الدال فيها لفظا فهي دلالة
 لفظية والا فغير لفظية اه (قوله كدلالة الخطوط الخ) هن من دلالة غير اللفظ الوضعية

والواضح خفي بالنسبة الى الاوضح
 فلا حاجة الى ذكر الخفاء وتقييد
 الاختلاف بالوضوح ليخرج
 معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق
 مختلفة في اللفظ والعبارة واللام
 في المعنى الواحد للاستغراق
 العرفي أي كل معنى واحد يدخل
 تحت قصد المتكلم وادراكه فلو
 عرف واحد ايراد معنى قولا زيدا
 بجواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد
 ذلك عالما بالبيان ثم لما لم يكن كل
 دلالة قابلا للوضوح والخفاء أراد
 أن يشير الى تقسيم الدلالة وتعيين
 ما هو المقصود ههنا فقال (ودلالة
 اللفظ) يعني دلالاته الوضعية وذلك
 لأن الدلالة هي كون الشيء بحيث
 يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
 والاول الدال والثاني المدلول ثم
 الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية
 والا فغير لفظية كدلالة الخطوط
 والعقود

ودلالة غيره العقلية كدلالة الارض على المؤثر ودلالة غيره الطبيعية كدلالة الحجرة على الخجل
والصفرة على الوجع (قوله والنصب) جمع نصب وهي العلامة المنصوبة على الشيء اهـ
(قوله اما ان يكون للوضع) أي محققاً أو متوهماً المتدخل المحرفات أي الانطاط التي سرفها
المتكلم وغيرها كتحريف مسعود بمسعود وناسر بنصر فاذا استعمل المحرف الاول تلك
الانطاط المحرفة في المعاني المخصوصة كانت دلالاتها عليها وضعية ضرورية انما ليست
طبيعية ولا عقلية ولان استعمالها في تلك المعاني وفهمها منها متوهم وضعها لها أي لتوهم
أن اللفظ المحرف عين الموضوع اهـ وكتب أيضاً قوله اما أن يكون للوضع مدخل فيها
أولاً قد تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة إلى مدلول واحد لكن
باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار أنا حي اهـ فترى (قوله أولاً) بأن
يكون باقتضاء العقل كدلالة الكلام على حياة المتكلم أو الطبع كدلالة أخ على وجع
الصدر (قوله بالنظر ههنا) في زيادة النظر إشارة إلى أن الأولى ليست مقصودة بجميع
أقسامها بالنسبة إلى الأبحاث البانية لانها متعلقة بالدلالة العقلية التي هي بعض أقسام
الأولى كذا في سم (قوله عند الاطلاق) لوقال عند حضور اللفظ ان كان أحسن
ليشمل الدلالة بغير السماع كشاهدة الخط الدال على اللفظ وكتبه كره أفاده في الاطول
(قوله وهذه الدلالة) أي اللغوية قال في الاطول لا يخفى أن مطلق الدلالة الوضعية اما
على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على خارج عنه إلا أنهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ
الموضوع لان الدلالة الوضعية الغسيرة اللفظية على الجزء أو الخارج في مقام الافادة غير
مقصودة في العادة لانه لا تستعمل في الإشارة ولا العقول والنصب في جزء المعنى ولا لازمه
اهـ (قوله على تمام) لفظ تمام انما ذكر لان العادة في البيان أن يذكر التمام في مقابلة
الجزء حتى كأنه لا تحسن المقابلة بدونه فن اعترض عليه بأن ذكر التمام لغو يستحق أن
يحذف غفل عن البيان الاعرف اهـ أطول وكتب أيضاً ما نصه أو رد على تقسيم الدلالة
أن اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال زيد علم وحينئذ يصدق على دلالاته على نفسه دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له وعلى دلالاته على جزئه دلالاته على جزئ ما وضع له وعلى دلالاته على لازمه
دلالاته على الخارج عنه مع انها لا تسمى مطابقة ولا تضمن ولا التزاما صرح به المحقق عضد
الملة والدين في شرح المختصر فلا يكون شيء من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعا
والجواب أن من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضمياً والتبادر من اطلاقه
الوضع القصدي ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باسئعماله فيه ووضعه له وهو
الحقيق كما بيناه في شرح الرسالة الوضعية العضدية وان كان أكثر من على خلافه
فلا إشكال على قوله اهـ أطول مع بعض زيادة من الحواشي المتقولة عن صاحب الاطول
(قوله ونسبى الأولى) الاظهر أن يقول ونسبى على صيغة المتكلم ليكون منبهاً على أن
هذه التسمية على خلاف تسمية الميزانيين وليس لك أن تقول عبارة المتكلم لانه ينطق

والنصب والإشارات ثم الدلالة
اللفظية اما أن يكون للوضع مدخل
فيها أولاً فالأولى هي المقصودة بالنظر
ههنا وهي كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة
إلى العالم بوضعه وهذه الدلالة
(أما على تمام ما وضع) اللفظ (له)
كدلالة الانسان على الحيوان
الناسط (أو على جزئه) كدلالة
الانسان على الحيوان أو الناسط
(أو على خارج عنه) كدلالة الانسان
على الضاحك (ونسبى الأولى) أي
الدلالة على تمام ما وضع له

بفساده رفع كل من الاخيرتين اه أطول (قوله وضعية) قال في الاطول لان مبناه
الوضع فقط بخلاف الاخيرين فانه انضم فيه الى الوضع امر ان عقليمان توقف فهم
الكل على الجزء وامتناع انفصال فهم الملزوم عن اللازم ولهذا يسمى كل من الاخيرين
دلالة عقلية وفيه مسامحة اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخيرين بل المسمى بها
ما يصدق عليهم ما أي الدلالة على غير ما وضع اللفظ له ولو جعل عقلية مرفوعا خبر القول
وكل من الاخيرتين خلاص من المسامحة وضح كون نسي صيغة المتكلم لكنه خلاف
ما يتبادر من نظم كلامه اه وقوله مشتركة أي اشتراكا لفظيا ويمكن الجواب عن
المسامحة بأن مراده أن كلامهم ما تسمى عقلية مثل تسمية الانسان حيوانا فالمراد
بالسمية اطلاق لفظ الكل على كل منهما (قوله لتمام المعنى) أي لجزئه ولا يلزمه
(قوله انما هي من جهة حكم العقل) أو رد أن الدلالة متحققة من غير حكم العقل
بامتياز حصول الكل حصول الجزء واستلزام حصول الملزوم حصول اللازم ودفع بأن
المراد بحكم العقل الحكم بالقوة القريبة من العقل وهو من دفع بأن الدلالة ليست من
جهة ذلك الحكم بل من جهة الاستلزام المذكور اه أطول (قوله والمنطقيون) أي
أكثرهم والافبعضهم يوافق البيانيين وذهب بعضهم الى أن المطابقة والتضمن
وضعيتان دون الالتزام كذا في يس وكتب أيضا قوله والمنطقيون الخ لما كانت مدخلية
الوضع سببا بعيدا لم يلتفت اليه أهل هذا الفن وعولوا على السبب القريب لانه المؤثر
دون السبب البعيد وهو ملاحظة العقل كون هذا جزأ للمعنى الموضوع له أو لازماله
فلهذا قال الشارح انما هي من جهة حكم العقل بالحصر يعني ان هذا هو السبب المؤثر
اه سم وبهذا يدفع الاعتراض بأن للوضع مدخل في الدلالة فلا وجه للحصر (قوله
باعتبار أن للوضع مدخلا فيها الخ) استقيده من كلامه أولا وآخرا أن الدلالة الوضعية
لها معنيان أحدهما أعم من الآخر مطلقا وان الدلالة العقلية لها معنيان متباينان كما
في الاطول (قوله كدلالة الدخان على النار) مثال للعقلية (قوله وتقييد الاولى) أي
تقييد اضافة لا وضعية وفي نسخة وتختص وكتب أيضا قوله وتقييد الاولى الخ لا يخفى
ما فيه من المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ما وضع له أو الدلالة الوضعية بالمطابقة بل
تقييد الدلالة بالمطابقة لأجل الاولى وتحصيل اسمها فاستند الفعل الى السبب وعبارته توهم
ان السابق من قبيل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع أن الكل من قبيل التسمية كذا
في الاطول (قوله والثانية بالتضمن الخ) اعلم أنهم اختلفوا هل التضمن والالتزام فهم
الجزء واللازم مطلقا أي سواء كان في ضمن الكل والملزوم أو استقلا لا بأن أطلق اسم الكل
والملزوم على الجزء واللازم أولا مطلقا بل بشرط كونه في ضمن الكل أو الملزوم والمشهور
هو الثاني وعليه فهم الجزء واللازم من اللفظ على الاستقلال من دلالة المطابقة
وان كان مجازا لانه دلالة اللفظ على تمام الموضوع له أي بالوضع النوعي اذ

(وضعية) لان الواضع انما وضع
اللفظ لتمام المعنى (و) يسمى (كل من
الاخيرتين) أي الدلالة على الجزء
والخارج (عقلية) لان دلالة اللفظ
على كل من الجزء والخارج انما هي
من جهة حكم العقل بأن حصول
الكل أو الملزوم يستلزم حصول
الجزء أو اللازم والمنطقيون يسمون
الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع
مدخلا فيها ويخصون العقلية
بما يقابل الوضعية والطبيعية
كدلالة الدخان على النار (وتقييد
الاولى) من الدلالات الثلاث
(بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى
(والثانية بالتضمن)

الوضع في المطابقة أعظم من الشخصي والنوعى وهذا يحصل كلام الشارح في المطول
 وشرح الشمسية وهو المتجه وان اعترضه السيد في حاشية المطول بما أجاب عنه القنري
 وبين ان هنالك دلاتين على كل من الجزء واللازم احدهما مطابقة وهي فهمه من
 اللفظ قصد بواسطة القرينة لانه به هذا الاعتبار ليس في ضمن فهم الكل ولا في ضمن فهم
 المزموم والاخرى تضمنية في الاول والتزامية في الثاني وهي فهم الجزء في ضمن فهم الكل
 المفهوم عند سماع اللفظ وان لم يكن مراد منه للقرينة وفهم اللازم في ضمن فهم المزموم
 المفهوم عند سماع اللفظ كذلك كذا في سم (قوله) كون الجزء في ضمن المعنى
 الموضوع له (أى في فهمه عند فهمه) (قوله) كلفظ الشمس لا يصدق عليه أنه مشترك
 بين الكل وجزئه ولازمه اذا لكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجزم وجوابه انه اذا كان
 لازما للجزم كان لازما للمجموع قطعاً تأمل اسم قال يس وفيه تأمل وأقول مبنى
 الاشكال على رجوع فهمه لازمه الى المجموع وهو غير متعين بل يصح رجوعه الى الجزء
 وعليه فلا اشكال وعبارة الاطول ولو فرضت انظاماً مشتركاً بين اللازم والمزموم وبين
 المجموع دخل في تعريف كل من الدلالات الثلاث الاخرى ان اهـ وهى أوفق بما قلنا
 (قوله) والشعاع التزاماً) أى لا باعتبار هذا الوضع أعنى الوضع للمجموع اذ هو
 باعتباره جزءاً لازماً بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجزم فقط ولو قال بعد
 قوله على الجزم تضمناً وأطلق على الجزم مطابقة واعتبر دلالة على الشعاع التزاماً
 أو بعد قوله على المجموع أو الجزم وجعل كلامه بعد ذلك على التوزيع لكان واضحاً ويمكن
 تقدير هذا في عبارته فافهم (قوله) على تمام الموضوع له) أى فيكون تعريف المطابقة
 غير مانع (قوله) على جزء الموضوع له أو لازمه) أى فيكون تعريفها التضمن والالتزام غير
 مانع (قوله) وحينئذ ينتقض الخ) امام معرفة انتقاض تعريف المطابقة بالتضمن
 والالتزام مما مر ومعرفة انتقاض تعريف التضمن والالتزام بالمطابقة مما مر فواضح
 وأما معرفة انتقاض تعريف التضمن بالالتزام وتعريف الالتزام بالتضمن فلانه علم مما مر
 أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع تكون مطابقة وتضمناً والتزاماً فن أجل كونها تكون
 تضمناً والتزاماً ينتقض تعريف كل منهما بالآخر (قوله) تعريف كل الخ) أى الحاصل
 من التقسيم (قوله) بالآخرين) أى بالدلاتين الآخرين لا بتعريفيهما كما قد يتوهم
 (قوله) ان قيداً لحيثية مأخوذ الخ) قال في الاطول فيه ان قيداً لحيثية المعبرة في الامور
 الاضافية لحيثية التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعبرة في مفهوم
 الدلالات للتعليل وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات وفيه أيضاً أن اعتبار قيد
 لحيثية وان دفع به خلال التعريف لم كن يحتل به ما اشتهر أن تقسيم الدلالة اللفظية
 الوضعية الى الدلالات الثلاث عقلي حاصر لان دلالة اللفظ الموضوع لمجموع المتضامين
 على أحدهما بواسطة انه لازم الاخر ليست دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث

لكون الجزء في ضمن المعنى
 الموضوع له (والثالثة بالالتزام)
 لكون الخارج لازماً للموضوع
 له فان قيل اذا فرضنا انظاماً مشتركاً
 بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ
 الشمس المشترك مثلاً بين الجرم
 والشعاع ومجموعهما فاذا أطلق
 على المجموع مطابقة واعتبر دلالة
 على الجرم تضمناً والشعاع التزاماً
 فقد صدق على هذا التضمن
 والالتزام انه دلالة اللفظ على تمام
 الموضوع له واذا أطلق على الجرم
 أو الشعاع مطابقة صدق
 عليها انها دلالة اللفظ على جزء
 الموضوع له أو لازمه وحينئذ
 ينتقض تعريف كل من الدلالات
 الثلاث بالآخر بين فاجواب أن
 قيداً لحيثية مأخوذ في تعريف
 الامور التي تختلف باعتبار
 الاضافات حتى ان المطابقة هي
 الدلالة على تمام ما وضع له من
 حيث انه تمام ما وضع له
 والتضمن الدلالة على جزء ما وضع
 له من حيث انه جزء ما وضع له
 والالتزام الدلالة على لازمه من
 حيث انه لازم ما وضع له وكثيراً
 ما يتركون هذا القيد اعتماداً على
 شهرة ذلك وانسياق ذهن اليه

انه لازم جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج ثم قال هذا ونحن نقول دلالة
 اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على
 الخارج عنه اذ المعنى الوضعي باعتبار الوضع الواحد لا يكون الا أحدهما فالخصر عقلي
 والتمريينات ناتمة اه ملخصا اذ المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع الذي
 اعتبر لاجل تلك الدلالة والتضمن دلالة على جزء ما وضع له بذلك الوضع والالتزام دلالة
 على خارج ما وضع له بذلك الوضع واذا أخذنا المقسم باعتبار الوضع الذي هو سبب تلك
 الدلالة ينساق الذهن الى تلك التعريفات التسامة فالدلالة على الجزء مطلقة تضمينية سواء
 كان لازم جزء آخر أو لا اذ لم تنقيد الدلالة على الجزء بكونه الاجل أنه جزء بل بكونه على
 جزء الموضوع له بذلك الوضع كذا بخط صاحب الاطول وقوله فيه ان قيد الحثية المعبرة
 في الامور الاضافة الحثية التقييدية قد يمنع اختصاص ذلك بالتقييدية أو يجعل الحثية
 هنا للتعليل (قوله أي كون المعنى الخارجي) نسبة الى الخارج عن معنى اللفظ من
 نسبة الجزئي الى السكلي لا الى الخارج بمعنى الواقع لان اللازم قد لا يكون خارجا بهذا
 المعنى اه سم (قوله المعبر) أي في دلالة الالتزام وكتب أيضا قوله المعبر عند
 المنطقيين هو اللازم البين بالمعنى الاخص المنسربما ذكره بقوله عدم الخ فتوهم عبارة
 أنه لو أريد في الاشتراط اللازم البين بالمعنى الاعم لم يخرج كثير من معاني المجازات وليس
 كذلك بل يخرج كثير منها على ارادة هذا أيضا فكان الاولى أن يقول وليس المراد باللازم
 اللازم البين عند المنطقيين سواء كان بالمعنى الاعم أو بالمعنى الاخص واللازم البين بالمعنى
 الاعم هو ما يكفي تصورا لللازم والملازم في جزم العقل باللازم والبين هو ما لا يحتاج في فهم
 اللازم الى دليل وغير البين ما يحتاج كزوم الحسد للعالم (قوله من معاني المجازات
 والكتابات عن أن يكون مدلولات التزامية) يقتضي أن دلالة المجاز على معناه بالالتزام
 وهو مخالف لما صوبه في شرح الشمسية من أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالمطابقة
 وأن المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم من الشخصي والنوعي حتى تدخل
 المجازات والمركبات اه بس أقول يمكن دفعه بأن المراد عن أن تكون مدلولات التزامية
 بحسب الوضع الاصيل فلا ينافي انها بحسب الوضع المجازي مدلولات مطابقة (قوله
 ولما تأتى الاختلاف الخ) لانه اذا كان معنى اللازم عدم الانفكاك فكل لازم بهذا
 المعنى لا ينقل عن الملازم فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساويا للآخر في الوضوح
 والخفاء لان كل واحد من اللوازم لا ينفك عن الملازم بهذا المعنى اه سم وكتب أيضا قوله
 ولما تأتى الاختلاف الخ اعترضه السيد بأن لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء
 امكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه وبحسب في هذا الاعتراض
 الفسري بأنه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما كما صرح به وليس باللازم سواء كان
 اللازم ينساق بالمعنى الاعم أو الاخص ثم احتج على ذلك فراجعته قال الحفيد والجواب عن

وشروطه) أي الالتزام (اللازم
 (الذهني) أي كون المعنى الخارجي
 بحيث يلزم من حصول المعنى
 الموضوع له في الذهن حصوله فيه
 اما على القور أو بعد التأمل
 في القرائن والامارات وليس
 المراد باللازم عدم انفكاكه
 تعقل المدلول الالتزام عن تعقل
 المعنى في الذهن أصلا أعني اللازم
 البين المعبر عند المنطقيين والا
 يخرج كثير من معاني المجازات
 والكتابات عن أن يكون مدلولات
 التزامية ولما تأتى الاختلاف
 بالوضوح في دلالة الالتزام أيضا

الاعتراض أن المراد عدم التفاوت في دلالة الالتزام على الإطلاق وإن كان بغير واسطة كما هو الواقع المعبر عنه القوم أو أن المراد باختلاف الوضوح التفاوت في الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالة اللفظ على لازم لازمه من قبيل الثاني فلا اعتداد به في هذا التفاوت كما لا يخفى نعم بقي النقض حقيقة باعتبار التفاوت لا بحسب الدلالات التضمنية اهـ قال ستم قوله نعم بقي النقض أي نقض الملازمة التي في قوله ولما تأتى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام أيضا ووجه ذلك النقض أن اللازم في دلالة التضمن معنى عدم انفكاك المذكور ضرورة امتناع تخلف تعقل الجزء عن تعقل الكل مع اختلافها بالوضوح كما اعترف به الشارح فيما سيأتى هكذا يظهر في صراحة من هذا الكلام اهـ (قوله إشارة الخ) يعني أن التقييد لغرض الإشارة ولو أطلق فلا إشارة إلى ما ذكره وإن كان المفهوم عند الإطلاق وهو مطابق للزوم الأعم من الذهني والخارجي صحيحا كذا في ستم وفيه نظر يعلم من قول الأطول وشرطه للزوم الذهني لا الأعم الشامل للخارجي إذا للزوم الخارجي لا يوجب انتقال الذهن من المسمى إلى اللازم حتى يرجح به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه اهـ (قوله فكأنه أراد بالزوم) أي الذي لم يقل باشرطه (قوله بعرف) أي بأمر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجرأة اهـ يس (قوله اذهو المفهوم الخ) تعليل لجل العرف في كلام المصنف على العرف العام وهو ما لم يعم فيه المناقل فليس الباعث للشارح على الحل المذكور أنه لولا هذا الحل لم يكن لقوله أو غيره قاعدة لدخول العام والخاص في قوله بعرف حتى يعترض بأنه لو عجم في العرف لكان قوله أو غيره إشارة إلى دلالة المقام والتأمل في القرينة ومن هنا يظهر أن المناسب أن يقرأ قول الشارح وغير ذلك بالنصب عطفًا على العرف الخاص ويراد بغير ذلك دلالة المقام والتأمل في القرينة فافهم (قوله كالشرع) كما إذا قيل بلغ الماء قلتين لأنه يستلزم أن لا يحمل الخبث وقوله واصطلاحات الخ كما بين التسلسلي والبطلان عند المتكلمين اهـ يس (قوله لا يتأتى بالوضعية) اندرج فيها سائر المجازات لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع النوعي بناء على أن المراد بالوضع في تعريف المطابقة ما يعم الشخصي والنوعي كما صرح به الشارح في شرح الشمسية وإذا كان جميع المجازات دلالتها وضعية مطابقة أشكال بأن مداد هذا الفن علمه فكيف يتأتى حينئذ قولهم ان الايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقلية الا أن يقال ان أهل هذا الفن يمنعون أن دلالتها وضعية أو يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط فليستأمل كذا في ستم اما على ما في السيرامي وغيره من أن الوضع المعبر سواء كان شخصيا أو نوعيا تعين اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة بأزاه المعنى لا تعينه مطابقتها وبه صرح الشارح في التلويح وهذا الوضع متفق في المجاز فدلالته تضمنية أو التزامية نظرا إلى تحقيق الفهم ضمنا فتكون عقلية فلا اشكال وكتب أيضا قوله

وتقييد اللازم بالذهني إشارة إلى أنه لا يشترط اللازم الخارجي كما هو قائله فإنه يدل على البصر التزاما لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع التماثل بينهما في الخارج ومن نازع في اشتراط اللازم الذهني فكأنه أراد بالزوم اللازم البين بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد بالزوم الذهني اللازم البين المعبر عنه المنطقيين بقوله (ولو لا اعتقاد الخطاب بعرف) أي ولو كان ذلك للزوم مما يثبت به اعتقاد الخطاب بسبب عرف عام اذهو المفهوم من إطلاق العرف (أو غيره) يعني العرف الخاص كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك (والايراد المذكور) أي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح (لا يتأتى بالوضعية)

لا يتأتى بالوضعية فان قلت التفسير أوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما
 في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون أحدهما دالا على الماهية
 التفصيلية والاخر على الاجالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى
 الدلالة اه فترى أى فلا يكون هما الكلام فيه لان الكلام في اختلاف نفس الدلالة مع
 اتحاد المدلول (قوله أى بالدلالات) عبر بالجمع لان الاختلاف انما يتحقق فيه اه سم
 (قوله لان السامع الخ) هذا الدليل انما يفيد عدم تأنيبه بين الدلالات المطابقة لابينها
 وبين غيرها وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقا واعلم أنهم اختلفوا
 في الكفاية فقبل انهم حقيقة وقبل انهم مجاز وقبل لاحقية ولا مجاز وعلى الاول
 والاخير يشكل قولهم والاراد المذكور لا يتأتى بالوضعية فليتأمل اه يس (قوله
 لذلك المعنى) الواحد للكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال اه أطول (قوله
 لم يكن بعضها أوضح) لاستواء الجميع في الدلالة (قوله بوضع الالفاظ) أى بوضع
 جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض أولا كما سيذكره (قوله لم يكن كل واحد
 دالا عليه) فيه بحث من وجهين أحدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان
 الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكامة
 الموضوعية علم الوضع أولا وثانيهما أن عدم كون البعض أوضح لازم لشق التردد فانه اذا
 لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعضها أوضح لان كون الشئ أوضح في الدلالة فرع دلالة
 الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بأن المراد بالدلالة
 هنالك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطئه والثاني بأنه نسبته بما
 ذكره على منشا لزوم عدم كون البعض أوضح على التقدير الثاني وهو انتفاء الدلالة
 فكانه قال والالم يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها أوضح فان قلت العلم بوضع جميع
 الالفاظ لا يكفي في العلم بالمعنى اذ لابد من العلم بوضع الهيئة أيضا فالتعذر بوضع
 الالفاظ لا يكفي في اثبات أن الاراد المذكور لا يتأتى في الوضعية بل حوازا أن يتأتى
 دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما بينته لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة
 جزء من اللفظ فتأمل اه أطول (قوله لتوقف الفهم الخ) أو ردا أنه يلزم الدور لان
 العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
 يتوقف على فهم المعنيين وأجاب عنه الشيخ في الشفاء بأن فهم المعنى في الحال يتوقف
 على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بأن فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى
 في الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول وبأن فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على
 فهم المعنى لا من هذا اللفظ وبأن فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع اه
 أطول مع اسقاط التنظير في جواب الشيخ في الشفاء فراجع (قوله أن يكون) أى
 يوجد قال السيرافي يعلم من هذا أن دلالة الالفاظ على الخواص المستفادة بالذوق عقابية

أى بالدلالات المطابقة (لان السامع
 ان كان عالما بوضع الالفاظ)
 لذلك المعنى (لم يكن بعضها
 أوضح) دلالة عليه من بعض (والا
 أى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ
 لم يكن كل واحد من
 الالفاظ دالا عليه) لتوقف الفهم
 على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خذ
 بشبه الورد فالسامع ان كان عالما
 بوضع المقدرات والهيئة التركيبية
 امتنع أن يكون كلام يؤدى
 هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة
 أوضح أو أخفى لانه اذا أقيم مقام
 كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم
 الوضع فلا تفاوت في الفهم والالم
 يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل
 واحد دالا قولنا هو عالم بوضع
 الالفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ

لا طبيعية وهو ظاهر ولا وضعية والأدركها عالم الوضع وإن لم يكن له ذوق ولم يدركها
جاهله وإن كان له ذوق واللازمان منتفیان اتفاقاً فان قلت من الخواص التأكيدي وقد
وضع بازائه ان قلت ما هو من الخواص انما هو التأكيدي الذي روى فيه المطابقة
لمقتضى الحال وهو أمر يدرك بالذوق والتأمل في القرائن وما وضع بازائه ان مطلق
التأكيدي وهو ليس من الخواص فقيس على سائر الخواص اهـ لمختصاً (قوله يكون سلباً
جزئياً) وهو أعم من السلب الكلي لصدمته ومع الإيجاب الجزئي (قوله بعض
الانفاظ) أي كلفاً أسد وقوله بخلاف البعض كغضنفر (قوله والجواب الخ) حاصله
أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة
الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة
وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب
قطر ما عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر
السامع للوضع وبطئه وهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وفيه بحث لان
الانتقال من المعنى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط
الدلالة المطابقة وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطأ اختلاف الذات
الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك تحكم على أنه يقتضي أن لا يعتبر
اختلاف الطرق في الوضوح والخفاء باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من
التأمل في القرائن فانه اختلاف الذات الدلالة بل من جهة سرعة التنبه للقرينة وبطئه
لاختلاف القرائن وضوحاً وخفاءً ولذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص
فالوجه أن يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد
اختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر وبطئه
يسمى فيه العامة والخاصة اهـ أطول (قوله وبعد تحقق العلم بالوضع) أي تحقق حضور
الوضع في الذهن وحصوله فيه بالفعل فالفهم ضروري فلا تفاوت فيه حينئذ قال الحفيد
وفيه ان العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالأولى أن يقال
المراد بالاختلاف في الوضوح بالنظر الى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات
واضح العلاقة قليل الواسطة والبعض الآخر بالعكس اهـ أي أو بعضها واضح
القرينة والبعض الآخر خفيها (قوله بالعقلية) أي السابقة في كلام المصنف
قال عهدي احتراز عن العقلية غير اللفظية أفاده سم (قوله ومراتب لزوم اللوازم)
أي التي هي المدلول الالتزامي لأن دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على الخارج اللازم
كما تقدم لكن بشكل عليه قوله الآتي فيمكن تأدية اللزوم الخ لاقتضائه ان المدلول
هو اللزوم مع أنه لا يكون كذلك في دلالة الالتزام وجوابه انه أراد باللزوم هنا المتبوع
وباللازم التابع معتبراً في كل منهما اللزومية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من ان

فتمتضه المشار اليه بقوله والا يكون
سلباً جزئياً أي لم يكن عالماً
بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم
دلالة كل لفظ ويحتمل أن يكون
البعض منها دالاً الاحتمال أن يكون
عالم بالوضع البعض واقائل أن يقول
لانسان عدم التفاوت في الفهم على
تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن
يحضر في العقل معنى بعض
الانفاظ الخزونة في الخيال بأدنى
التفات لكثرة المعارضة
والموانسة وقرب العهد بها
بخلاف البعض فانه يحتاج الى
التفات أكثر ومراراً أطول
مع كون الانفاظ مترادفة والسامع
عالم بالوضع وهذا مما ينبغي من
أنفسنا والجواب أن التوقف انما
هو من جهة تذكر الوضع
وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله
بالفعل فالفهم ضروري (ويتأتى)
الايراد المذكور (بالعقلية) من
الدلالات (بلوازم أن تختلف
مراتب اللزوم في الوضوح) أي
مراتب لزوم الاجزاء لا كل في
التضمن ومراتب لزوم اللوازم
للازوم في الالتزام

دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم وفي الفنى مانصه قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم
بالانفاظ الموضوع الخ فيسه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ الموضوع
للملزوم على اللازم ولادلالة لللازم من حيث هو لازم على الملزوم فتأدية الملزوم بالانفاظ
موضوع لتلك الوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد
باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وبالا لازم التابع وبلا حفظ في كل منهما الملزومية
بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند أهل هذا الفن فتأمل قال يس وأجاب بعضهم بأن هذا
الكلام من الشارح اشارة الى ان السكائية على رأى السكاكي فيها الانتقال من اللازم
الى الملزوم بعكس الجواز واعتراض عليه المصنف بان اللازم من حيث هو لازم لا يدل على
ملزومه وأجاب عنه الشارح بأن مراد السكاكي باللازم هو التابع والرديف مثلاً طول
التجاذب تابع لطول القامة دون العكس وإذا جعل اللازم والملزوم في كلام الشارح على
هذا الاصطلاح لم يتوجه ما ذكر فتأمل (قوله وهذا في الالتزام الخ) أى اختلاف مراتب
اللزوم (قوله اقله الوسايط) المراد بالقله ما يشمل العدم وكتب أيضاً قوله اقله الوسايط
أو يكون ذلك البعض لازماً بذاته والبعض الآخر بسبب عرف أو اصطلاح أو قرينة
واضحة أو خفية كما في الاطول (قوله فيمكن تأدية الملزوم) أى المعنى الملزوم كالسكرم وقوله
لهذه الوازم كمكثرة الضيفات ثم كثرة احراق الخطب ثم كثرة الرماد اه يس وكتب
أيضاً قوله فيمكن تأدية الملزوم الخ يرد عليه ان اللازم ما لم يكن ملزوما لا ينتقل منه الى
اللازم المراد كما صرح به المصنف في غير هذا الموضع أفاده في الاطول وجوابه ما سبق
(قوله وأما في التضمن) أى فيحتاج الى بيان فتقول لانه الخ فظهرت معادلته لقوله
وهذا في الالتزام ظاهر وكتب أيضاً قوله وأما في التضمن فلانه يجوز الخ لا يخفى عليك ان
الدلالة على الجزء من حيث هو مرادنا هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحاً
وخفاء لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون
بتفاوت القرائن وضوحاً وخفاءً اه أطول (قوله فدلالة الشئ) أى دلالة دال الشئ
(قوله ودلالة الجدار على التراب أوضح الخ) أى لكونها بغير واسطة (قوله فان قلت
الخ) حاصل الاعتراض أنه ينبغي أن يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم
الكل فالمفهوم من الانسان أولاً هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فتساوى الانسان
والحيوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما أولاً هو الجسم وليس لك أن تجعل
الاعتراض انه ينبغي أن تكون دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه
لان دلالة الحيوان عليه أوضح من دلالاته المطابقة ودلالة الانسان عليه أوضح من
الواضح من دلالاته المطابقة والواضح من الواضح من الشئ أوضح من ذلك الشئ
لانا نقول الواضح من الواضح من الدلالة المطابقة لشيء أوضح من الدلالة المطابقة له
لان الدلالة المطابقة لشيء آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس أيضاً مما يثبت المطلوب

وهذا في الالتزام ظاهر فانه يجوز أن
يكون للشيء لوازم متعددة بعضها
أقرب اليه من بعض وأسرع
انتقالاً منه اليه لقله الوسايط
فيمكن تأدية الملزوم بالانفاظ
الموضوع لهذه الوازم المختلفة
الدالة عليه وضوحاً وخفاءً وكذا
يجوز أن يكون لللازم ملزومات
لزومه بعضها أوضح منه للبعض
الآخر فيمكن تأدية اللازم بالانفاظ
الموضوع للملزومات المختلفة
وضوحاً وخفاءً وأما في التضمن
فلانه يجوز أن يكون المعنى جزءاً
من شئ وجزءاً لجزء من شئ آخر
فدلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء
منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة
الشئ الذي ذلك المعنى جزء من
جزءه مثلاً دلالة الحيوان على
الجسم أوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب
أوضح من دلالة البيت عليه فان قلت

ولا يضرب فلا طائل محنته ولا اختصاص لا شكال ببيان التضمن لانه لا يطرده القول بأن
 فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم بل وان يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم
 اه أطول (قوله بل الامر بالعكس) وهو ان دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه
 على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم (قوله فان
 فهم الجزء سابق الخ) فالمنهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل
 السؤال اعتبار حال التركيب والجواب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب يفهم
 جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل وعند التحليل على العكس اه سم وكتب أيضا قوله فان فهم
 الجزء سابق على فهم الكل قال السيد فيكون فهم جزء الجزء سابقا عليه عبرتين فتكون
 دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالة على الجزء اه ويصح أن يراد بالجزء ما يشمل جزء
 الجزء وبالكل ما يشمل الجزء بالنسبة الى جزء الجزء لانه كل بالنسبة اليه (قوله نعم) أى
 فهم الجزء سابق على فهم الكل (قوله ولكن المراد) أى بالتضمن وقوله ههنا أى
 في مقام بيان تأني الايراد المذكور بالدلالة العقلية وكتب أيضا قوله ولكن المراد ههنا
 انتقال الذهن والدليل على ذلك ما في المفتاح من ان ايراد المعنى على صور مختلفة لا يتأني
 الا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ووافقته ما في
 شرح القسطاس لكن شارح المطالع رد هذا القول الا أنه من أهل الميزان اه حفيد
 وبما أشير اليه من مخالفة اصطلاح أهل هذا الفن لاصطلاح أهل الميزان يدفع
 ما اعترض به السيد على جواب الشارح وقد ناقش صاحب الاطول السيد في ذلك من
 ثلاثة أوجه فراجع (قوله انتقال الذهن الى الجزء) أى المراد من اللفظ اذا اعتبر عند
 أهل هذا الفن انما هو فهم المراد لا الفهم مطلقا كما في خط سم (قوله بعد فهم الكل) أى
 لا على انه مقصود من اللفظ (قوله وكثير الخ) دفع لما يرد على الجواب من انه لا يمكن فهم
 الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته أبدا سابق اه سم (قوله ان يحظر
 النوع بالبال) أى على طريق الاجمال لا التفصيل اذ خطوره بالبال مفصلا بدون خطوط
 الجنس محال كما في التنزي (قوله ثم اللفظ المراد به الخ) أشار بكلمة ثم الى الانتقال من
 بحث الى آخر فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه
 في الفن وقائه قيدا ان لا يتقدم ما يبدون ما يختل تعريف كل من الجواز والكناية أحدهما
 قيدا اصطلاح الخطاب حتى لا يتقضى تعريف الكناية بل لفظ استعمال فيما وضع له في
 اصطلاح الخطاب وهو غير ما وضع له في اصطلاح آخر فانه لا ينصب ههنا قرينة على عدم
 ارادة ذلك الموضوع له وتعريف الجواز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه
 اذا استعمل في أحد معنييه انه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
 ما وضع له ويمكن أن يدفع بأن المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له
 وثانيه ما قيد على وجه يصح له لا يدخل في تعريفه ما ذكر الاب واردة الابن فانه لا يصح مع

بل الامر بالعكس فان فهم
 الجزء سابق على فهم الكل قلت
 نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن
 الى الجزء وملاحظته بعد فهم
 الكل وكثيرا ما يفهم الكل من
 غير التفات الى الاجزاء كما ذكره
 الشيخ الرئيس في الشفاء انه يجوز
 أن يحظر النوع بالبال ولا يلتفت
 للذهن الى الجنس (ثم اللفظ المراد
 به لازم ما

اللزوم بينهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سموا واللفظ المراد به المشبه به مع عدم ادعاء دخوله في جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعقد من المجاز ولا من الكتابة اه أطول وكتب أيضا قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيه ان اللفظ المراد به ذلك اما مجازا واما كتابة كما سيأتي وقد حقق الشارح في شرح الشمسية وغيره ان دلالة المجاز على معناه المجازي مطابقة فينا في قولهم السابق ان المراد هنا الدلالة العقلية لانها المختلطة وضوحا وخفاء وقد أسلفنا الكلام في ذلك وأن القنرى حقق ان هذا الدلالة بين احدهما فهم الجزء واللازم وان لم يكونا هرادين في ضمن فهم الكل والمزوم عند سماع اللفظ فقد تحققت في المجاز والكتابة الدلالة العقلية وان لم يكن الكلام عليهما في هذا الفن من جهتها فراجع ما قدمناه وفي سم ما نصه قوله المراد به لازم ما وضع له من هذا مع ما يأتي من قوله فانحصر في الثلاثة يعلم ان المعنى في هذا الفن ليس اللفظ غير معتبرين وان أفادهما اللفظ ومعلوم ان دلالة التضمن والالتزام تتحقق وان لم يكن الجزء واللازم مراد او حينئذ لا تكون معتبرة فليس نقسيم الدلالة فيما سبق لاعتبار دلالة التضمن والالتزام مطلقا لما علم انها انما تعتبر حيث يكون المراد هو الجزء واللازم وانما ذلك التقسيم للتوطئة ابيان ما هو المعنى المتبرر وذلك بأن يكون الجزء واللازم هو المراد لكن الدلالة عليهما حينئذ ليست تضمنية ولا التزامية بل مطابقة كما قرره الشارح وحينئذ يشكل الحال جدا في التقسيم المذكور اذ لم يظهر له فائدة فليتأمل اه وما ذكره بعد ذلك منافي لما يقتضيه ما قبله من كون الدلالة حين ارادة الجزء واللازم تضمنية أو التزامية وموافق لما أسلفه عن القنرى من عدم كونها حينئذ تضمنية أو التزامية فلهل قصده بقوله لكن الخ الاضراب عما قبله ليوافق ما أسلفه عن القنرى تأمل وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أي بأن استعمل فيه بقرينة جعل المجاز من أقسامه والمجاز قطعاً مستعمل في اللازم وان كانت الكتابة قد تطلق أيضا على اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي لينقل منه الى اللازم فليتأمل اه سم في حواشي المطول قال يس قال شيخنا ولك أن تحمل المراد في المتن على أعم من أن يكون مستعملا فيه كما في المجاز أو غير مستعمل فيه كما في الكتابة بالاطلاق الثاني لكن مذهب المصنف ان الكتابة لاحقية ولا مجاز كما نقله السيوطي في الاقنانه اه ملخصا وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أي ارادة صحيحة جارية على قانون اللغة كما سيأتي والافعال لازم يراد باللفظ اذ لا يصح اطلاق لفظ الاب على الابن والعكس كذا في يس (قوله وضع له) صله أو صفة جرت على غير ما هي له لعدم اللبس (قوله سواء كان اللازم الخ) فالمراد باللازم ما لا ينقل عما وضع له في الجملة اه أطول (قوله ان قامت قرينة) لم يقل ان أقمت قرينة ليخرج ما قامت فيه قرينة من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطالع عليه بفعل القرينة دال

وضع له (سواء كان اللازم
داخلا كما في التضمن
أو خارجا كما في الالتزام) ان قامت
قرينة على عدم ارادته أي ارادة
ما وضع له (فجواز الافتكاحية)

الإقامة اه أطول ولا يخفى انه ينبغي اشتراط قصد القرينة (قوله فعند المصنف الخ)
 وعند السكاكي الانتقال في الكتابة من الملازم الى الملازم وسياق بيانه (قوله اذ لا دلالة
 لللازم) بل هو اذ كونه اعم وقيد رد على السكاكي اه سم وهو تعليل لمخدوف أى لا من اللازم
 الى الملازم اذ لا دلالة الخ (قوله من حيث) اشارة الى ان دلالة فيما اذا كان مساويا لكونه
 ملازما لانه مع التساوى يكون كل لازما ومازوما اه سم (قوله الا ان ارادة الموضوع
 الخ) أى بالتبع لا بالذات (قوله وقدم المجاز عليها) أى في البحث فيما يأتى وفي التقسيم
 المتقدم وقال في الاطول المقصود وجه التقديم في البحث لا في التقسيم فالتقديم
 في التقسيم تقدمه في البحث على ان مفهومه وجودى ومفهوماه عدى اه أى
 والوجودى أشرف (قوله مقدم على الكل طبعها) أى يحتاج اليه الكل في الوجود مع
 انه ليس بهل الكلى اه مطول (قوله فان معنى الكتابة) أى معناها الذى لا بد من ارادته
 منها فلا تنافى بين هذا وبين قوله سابقا ومعنى الكتابة يجوز الخ وكتب أيضا قوله فان معنى
 الكتابة الخ ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول الكتابة من حيث
 هو مدلول الكتابة ومن وجوده تقديم المجاز انه أقسم لكثرة مباحثه ومن يدر دقائقه وكثرة
 مباحث ما وقف عليه وينبئ عليه وانه أبعد عن الحقيقة اه أطول (قوله التى كان
 أصلها التشبيه) فذكر التشبيه وأريد به المشبهة فصارت استعارة اه مطول قال في الاطول
 فجعل أى الشارح معنى الانبناء على التشبيه أن حقيقة التشبيه ولك ان تجعل معناها ان
 علاقته التشبيه اه وكتب أيضا امانته احتراز عن التخييلية والمكنية على مذهب المصنف
 (قوله فتعين التعرض له) يقتضى ان التعرض للتشبيه لا لذاته بل لانبناء الاستعارة عليه
 فيمنافى ما سياتى من جعله مقصدا برأسه لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائده جسيمة لانه
 يقتضى ان التعرض له لذاته وقد تنوع المفاد ويجهل التعرض لذاته من حيث اشتماله على
 ما ذكره غيره من حيث توقفه عليه تدبر (قوله أيضا) أى كالتعرض للمجاز والكتابة
 (قوله قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة) يعنى أن تقديم التشبيه على
 جميع أقسام المجازات وقف بعضهم عليه ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر
 الذى هو المجاز المرسل لان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة يجعلها ما يابا واحدا ووجه تقديم
 التشبيه على الكتابة ان المجاز متقدم عليها أفاده في الاطول (قوله ولما كان الخ) جواب
 عما يقال قضية ما تقرر أن يكون مقدمة فلم جعل مقصدا اه سم (قوله بل جعل مقصدا
 برأسه) قال السيد الخلق ان التشبيه أهل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النسكت
 واللطائف البيانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء لكن لا اشكال
 في اختلافيه في ذلك ان قلنا أن دلالات التشبيهات عقلية وانه ليس المقصود به معانيها
 الوضعية فان قولك مثلا وجهه كالبدن لا تريد به ماهو مفهومه وضعيا بل تريد أن ذلك الوجه

فعند المصنف الانتقال في المجاز
 والكتابة كليهما من الملازم الى
 اللازم اذ لا دلالة لللازم من حيث
 انه لازم على الملازم الا ان ارادة
 الموضوع له جائز في الكتابة دون
 المجاز (وقدم) المجاز (عليها) أى
 على الكتابة (لان معناه) أى المجاز
 (بجزء معناه) أى الكتابة لان
 معنى المجاز هو اللازم فقط ومعنى
 الكتابة يجوز أن يكون هو اللازم
 والملازم جميعا والجزء متقدم على
 الكل طبعها فقدم بحث المجاز
 على بحث الكتابة وضعيا وانما قال
 بجزء معناه لظهور أنه ليس جزء
 معناها حقيقة فان معنى الكتابة
 ليس هو مجموع اللازم والملازم بل
 هو اللازم مع جواز ارادة الملازم
 (ثم منه) أى من المجاز (ما يبنى
 على التشبيه) وهى الاستعارة
 التى كان أصلها التشبيه (فتعين
 التعرض له) أى للتشبيه أيضا قبل
 التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه
 الاستعارة المبنية على التشبيه
 ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة
 وفوائده جسيمة لم يجعل مقدمة لبحث
 الاستعارة بل جعل مقصدا برأسه

في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لاتنافي ارادة المفهوم الوضعي كما في
الكناية وهذا ما ارتضاه السيد في شرح المفتاح اما ان قلنا ان دلالات التشبيهات وضعية
وان المقصود بها معانيها الوضعية كما اختاره الشارح في شرح المفتاح وصدر به السيد
في حواشيه على المطول فالامر مشكل لما تقدم من ان الاختلاف في الوضوح والخفاء
انما يتأتى بالدلالات العقلية لا الوضعية اه ملخصا من الفئري وغيره (قوله فانحصر
في الثلاثة) أورد على انحصار الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانها ليست مما
يدخل في المراد بالتشبيه ههنا ولا يحجاز ولا كناية اه أطول وفي بس نقل عن بعض
المحققين ممن كتب على المطول أنها داخل في التشبيه وأن أفرادها عنه للاختلاف
في حقيقة تشاؤمها على لطائف ودقائق اه وأقول يردده قول المصنف فيما يأتي والمراد
ههنا الخ فتمأتم

(التشبيه)

(قوله المبني عليه الاستعارة) فيه أن المبني عليه الاستعارة ما يكون وجه الشبه في المشبه
به أقوى والتشبيه الاصطلاحي المتكلم عليه في هذا الباب لا يخص ذلك كذا في الاطول
ويمكن الجواب عنه بأن المراد المبني عليه في الجملة فافهم (قوله أي مطلق التشبيه) وهو
التشبيه بالمعنى اللغوي كما يفيد كلام المطول وكما يفيد قوله الآتي يعني ان التشبيه في اللغة
اه سم قال في الاطول وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي
لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه
المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي (قوله أن يكون على وجه الاستعارة)
في السيرامي على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرمى وقوله
أوعلى وجه تنبني عليه الاستعارة مثل زيد كالاسد وقوله أو غير ذلك مثل شبت زيد بالاسد
اه وفي الحقيده قوله أو غير ذلك الظاهر ان المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار
الخلد فانه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا مما تنبني عليه الاستعارة ولذلك
ذكره المصنف في البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود في الآية اه فعلى هذا يكون نحو
شبت زيد بالاسد دخلا في قوله أوعلى وجه تنبني عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب اه
(قوله أوعلى وجه الخ) وهو المقصود اه سم (قوله انه لا يعود الى التشبيه الخ) أي
كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذي في ضمن المقيد خلاف الظاهر والحمل على
الاستخدام أيضا خلاف الظاهر (قوله الذي هو أخص) فاللام في التشبيه الاقول للعهد
وفي الثاني للجنس اه مطول وقوله للعهد يعني ان مدخولها نوع من جنس التشبيه اللغوي
معهود متعارف بين القوم وكونه للعهد بهذا المعنى لا ينافي أن الجنس بمعنى النوع
(قوله اذا أعيدت معرفة) أي بلفظها الاقول قال بس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك
(قوله فليس على اطلاقه) وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى

(فانحصر) المقصود من علم البيان
(في الثلاثة التشبيه والمجاز
والكناية)
(التشبيه)

أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي
المبني عليه الاستعارة (التشبيه)
أي مطلق التشبيه أعسم من أن
يكون على وجه الاستعارة
أوعلى وجه تنبني عليه الاستعارة
أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا
يعود الى التشبيه المذكور الذي
هو أخص وما يقال ان المعرفة اذا
أعيدت معرفة كانت عين الاول
فليس على اطلاقه يعني أن معنى
التشبيه في اللغة (الدلالة)

ألا ترى قولي تعالى وهو الذي في السماء له وفي الأرض له مع امتناع المغايرة ههنا اه
سم (قوله هو مصدرا لـ الخ) لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعروف لأنهم
عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل إلى المطلوب لا فانقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل
التشبيه على أن المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت
لم يسم اللفظ بالدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لا مراكمة
قلت في عرف القوم لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الناعل وإنما يسمى به المتكلم اه
أطول وكتب أيضا قوله هو مصدرا لـ الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم
كما أن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور الذي هو كون اللفظ الخ صفة للفظ (قوله
اذا هديته) ظرف لقولك وفي نسخ أي (قوله على مشاركة أمر) هو المشبه وقوله لا مراكمة
المشبه به وقوله في معنى هو ووجه الشبه وأما الدال والمشبّه فهو المتكلم (قوله وهذا
شامل الخ) أي التعريف المذكور للتشبيه اللغوي وكتب أيضا قوله وهذا شامل لمثل قاتل
الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي بشموله الامثلة المذكورة
كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشي اذ دخوله في تعريف التشبيه اللغوي ليس
بمحدور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي
الذي استقيده من كلام المصنف كما يشير إليه بقوله أي في المطول وينبغي أن يزاد فيه قولنا
بالسكاف ونحوه لفظا أو قد يرد الخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا ووجه في زيد وعمرو ثم ورود
الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على أن هذه الامثلة ليست منه وان
قصده المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عددوا قوله تعالى اتخذ
الله ههنا من قبيل التشبيه وكذا قول أبي الطيب

فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال

وسموا أمثالهم تشبيها ضمينا فالظاهر منه أن مثل قاتل زيد عمرا اذا قصده التشبيه من
قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني اه فترى قال يس فهو اذا لم يقصد به اللزوم لا يرد على
الاصطلاح حتى يحتاج إلى إخراج عنه لاعتبار القصد فيه وان قصده اللزوم
فلان لم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحي حتى يخرج عنه اه وقد أطال الحفيد
الكلام هنا ثم قال في آخره ثم ان قولنا جاء زيد وعمرو وقاتل زيد عمرا لا يصير تشبيها لغة
واصطلاحا الا بأن يجعل مستعملا في المشاركة وأما مجرد القصص بالتبع كافي الاسرار
القرآنية المفهومة تبعا فلا اه (قوله أي الدلالة الخ) أقرب ما ظهر لي في تقريره أنه
تفسير لما وأن قوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وكأنه حمل ما على أنها موصولة
وأن تقدير عبارته أي الدلالة على مشاركة أمر لا مراكمة في معنى التي بحيث لا تكون الا أنه
أسقط التي فتأمل ولو قال أي تشبيه لم تكن كافي الاطول لكان أخصروا أحسن (قوله
على وجه الاستعارة الحقيقية الخ) لا اهمال في التعريف بترك التقييد بان لا تكون على

هو مصدرا لـ الخ دلالت فلا ناعلى كذا
اذا هديته اليه (على مشاركة أمر
لا مراكمة في معنى) وهذا شامل لمثل
قاتل زيد عمرا ووجه في زيد وعمرو
(والمراد) بالتشبيه المصطلح عليه
(ههنا) أي في علم البيان (مالم تكن)
أي الدلالة على مشاركة أمر لا مراكمة
في معنى بحيث لا يكون (على وجه
الاستعارة الحقيقية)

وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخله في الحقيقة وفيه وأن يؤهم قول المصنف فيما بعد
وحسن كل من الاستعارة الحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه أن التمثيل
يقابل الحقيقة اه أطول (قوله نحو رأيت أسدا) ان كان مثلا للاستعارة الحقيقية
فالمعنى نحو أسدا في رأيت الخ وان كان مثلا للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه
بقوله رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) قيد به ليخرج تشبيهه
يتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريداً الشيء عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو لهم فيها دار
الخلد فانه لا نزاع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لا تشبيه بها بخلاف نحو لقيت
بزيد أسدا فانه لتجريد أسدا من زيد وأسدا مشببه به لزيد لا عينه ففقه تشبيهه مضمرة في النفس
فان احتزبه عن نحو لهم فيها دار الخلد فلم يجز دعه عن غواني الوهم وكأنه توهم أن في
كل تجريد تشبيها اه أطول (قوله لا يسمى تشبيها اصطلاحاً) قال في المطول خلافا
لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسدا ولقيت منه أسدا من قبيل
التشبيه اه (قوله وانما قيد الخ) الاخصر والاحسن أن يقول وانما ترك التخييلية اه
يسر (قوله ليس في شيء من الدلالة الخ) أي فهي غير داخله في المراد بما حتى يحتاج الى أن
يقول ولا على وجه الاستعارة التخييلية ومقتضى الظاهر ليست بالتأنيث الا أنه ذكر نظرا
الى معنى الاستعارة التخييلية الذي هو إثبات لازم المشبه به للمتشبه والظرفية من ظرفية
المقيد في المطلق على حذف مضاف أي ليس في شيء من ملابس الدلالة أو ليس في ملابس
شيء من الدلالة ولو قال ليس فيها شيء من الدلالة لكان أوضح وعبرة المطول ليس فيه دلالة
الخ وهي تؤيد ما قلنا (قوله اذا المراد بالانظار الخ) مجزؤه غير تام لا تقتضيه بالاستعارة
بالكناية اه حذف أي فانها كناية مستعملة في معناها الحقيقية وأجيب بأن الكناية مثلا
تدل على التشبيه بسبب قرينتها كذا في يس والذي يظهر ان الالتقاض بها لا يتجه
على مذهب الجمهور لانهم اعتمدوا لفظ المستعار منه المطوى وهو لم يرد منه معناه الحقيقي
ولا على مذهب السكاكي لانهم اعتمدوا لفظ المشبه المستعمل في المشبه به فهو مجاز نعم قد
يتجه على مذهب المصنف لانهم اعتمدوا كالتخييلية في أن كذا فعل فيقال كما أريد بالانظار
في التخييلية معناها الحقيقي أريد بالكناية في الكناية معناها الحقيقي (قوله على ما سيجي)
أي من اختلاف بين السكاكي وغيره (قوله فالتشبيه الاصطلاحي الخ) اعاده لاجل
ايضاح ربط قوله فدخل الخ بما قبله وكان يكفيه أن يقول فالتشبيه الاصطلاحي مما مر
(قوله فدخل فيه نحو قولنا زيد أسدا) مما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا
أو ما في حكمه لمشبهه مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم عي مما جعل المشبه به مع حذف
الأداة خبر المشبه محذوف أو جار يجرى الخبر من الحال والمفعول الثاني من باب علمت
والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين أي ماء هو اللجين ولا يذهب عليك أنه يجوز أن يجعل
المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل

نحو رأيت أسدا في الحمام (و)
لا على وجه (الاستعارة بالكناية)
نحو أنشبت المنيه أظفارها (و)
لا على وجه (التجريد) الذي
يذكر في علم البديع نحو
لقيت بزيد أسدا ولقيت منه
أسدا فان في هذه الثلاثة دلالة
على مشاركة أمر لا مر في معنى
مع أن شيئا منها لا يسمى تشبيها
اصطلاحاً وانما قيد الاستعارة
بالحقيقة والكناية لان
الاستعارة التخييلية كائنات
الانظار للمنيه في المثال المذكور
ليس في شيء من الدلالة على
مشاركة أمر لا مر على رأى
المصنف اذا المراد بالانظار
معناها الحقيقية على ما سيجي فالتشبيه
الاصطلاحي هو الدلالة على
مشاركة أمر لا مر في معنى لا على
وجه الاستعارة الحقيقية
والاستعارة بالكناية والتجريد
(فدخل فيه نحو قولنا زيد أسدا)
بجذف أداة التشبيه (و) نحو
(قوله تعالى صم بكم عي) بجذف
الأداة والمشبه جميعاً أي هم
صم فان الحقيقة

المشبه به مبتدأ أو جعله خبر سيمان في ذلك ويقرب منه جين الماء فانه في معنى جين هو الماء فخذ ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون اه أطول (قوله على انه) أى ما ذكر من نحو زيد أسد ونحو صم بكم عى كفى يس (قوله لا استعارة) لكن الشارح يجوز أن يكون من الاستعارة كإسباني (قوله حيث يطوى ذكر المستعار له) هو المشبه وهذا في الاستعارة التصريحية اذهى التي يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف الممكنية كما يأتي في محله فانه فيها لا يطوى الا ذكر المشبه به وأما المشبه فيذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك لان ما في الآية بتقدير كونه استعارة انما يكون استعارة تصريحية لا ممكنية اه سم وكتب أيضاً مانصه أى على وجه ينبي عن التشبيه لاملها اه فترى (قوله بالممكنية) أى لفظاً وتقديراً (قوله ويجعل الكلام خلوا عنه) وههنا ليس كذلك لان المستعار له مراد ههنا لان قوله صم الخ لا بد له من مبتدأ تقديره هم صم الخ وهو ضمير المستعار له اه سم (قوله صالحاً) لأن يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو نحوى الكلام) أراد به دلالة الحال القرينة الحالية ونحوى الكلام القرينة المقابلة ثم الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من افراده يصلح له لفظه كما يصلح لافراده الحقيقية واشترطت القرينة انما هو لوصف ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد أن كون اللفظ صالحاً لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بأن عدم القرينة يوجب عدم الارادة لعدم احتمال الارادة وصلاحيته اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتل المجاز وان كان احتمالاً مرجوحاً غير نائبي عن داليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما في الاصول اه فترى وقوله ونحوى الكلام القرينة المقابلة تسمية القرينة المقابلة بنحوى الكلام على خلاف ما نسير به الاصوليون فنحوى من أنهم مفهوم الموافقة أى المفهوم الموافق حكمه حكم المنطوق ويظهر تسميته بذلك على تفسيرها لغة في القاموس فنحوى الكلام معناه ومذهبه اه اذا القرينة المقابلة معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازي يمنع عن ارادة الموضوع له فاحفظه والعبارة المذكورة في الشرح عبارة الكشف ولو قدم فيها المنقول اليه على المنقول عنه لكان أولى لينصل كل شرط بشرطه ويانه أن خلوا الكلام عن المستعار له أى المنقول اليه صحيح لأن يراد بالمستعار منه المعنى المجازي أى المستعار له وعدم القرينة صحيح لان يراد المعنى الاصل أى المستعار منه فيكون مجموع الظهور والعدم المذكورين متعلقاً بصلاحيته المعنيين على التوزيع كذا في الحفيد وكتب أيضاً قوله المنقول عنه وهو المستعار منه والمنقول اليه وهو المستعار له (قوله أى البحث في هذا المقصود الخ) أقول فيه تنبيه على أن التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسأله بل أحد أركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لا أركانه وبهذا علم أن البحث عن الشيء قد يكون بالحل على أجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط

على أنه تشبيه بليغ لا استعارة
لان الاستعارة انما تطلق
حيث يطوى ذكر المستعار
له بالممكنية ويجعل الكلام خلوا
عنه صالحاً لأن يراد به المنقول
عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال
أو نحوى الكلام (والنظر) ههنا
(في أركانه) أى البحث في هذا
المقصود عن أركان التشبيه
المصطلح عليه

أحوال محمولة عليه اه أطول (قوله وأداته) المراد بها ما معنى الكاف ونحوه فيلائم المقصود بطرفيه ووجهه وأما نفس اللفظ الدال فتزِيل الدال منزلة المدلول اه أطول (قوله وإطلاق الاركان على الاربعة) أى مع أن التشبيه الدلالة المخصوصة وليس واحداً من الاربعة جزأداً خلافها فكيف تكون أركاناً كذا في الأطول (قوله باعتبار أنهم مأخوذة في تعريفه) قال سم في حواشي المطول وهذا يشبهه عدد الفقهاء العاقلين والمعقود عليه والصيغة أركاناً للبيع لأنها ليست جزءاً من حقيقة البيع لأن البيع نقل الملك وهذه الأشياء ليست داخلية في حقيقة النقل لكنها أجزاء لتعريف البيع لأن البيع نقل البائع المبيع إلى ملك المشتري بعوض بإيجاب وقبول فدخلت في حقيقة التعريف وإن لم تدخل في حقيقة المعرف وكتب أيضاً قوله باعتبار أنهم مأخوذة في تعريفه لا يقال أخذها في تعريفه يقتضى أنها أجزاء له لأن التعريف نفس المعرف بحسب الذات لأنها نقول لم تؤخذ في التعريف على أنها جزء محمول على المعرف بل المحمول شيء آخر لكن باعتبار القياس إليها وتعلقها بها كذا في سم على أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجية (قوله أعني الدلالة) يقال عليه هلاعداً الدلالة نفسها من الأركان بل كانت أولى اه يس ويدفعه أنها نفس الشيء ذى الأركان فكيف تعد منها (قوله بالكاف ونحوه) أى لفظاً أو تقديرًا وكتب أيضاً قوله بالكاف ونحوه مبنى على ادعاء أنه مراد في التعريف اه حفيد أى مراد في تعريف التشبيه الاصطلاحي لاخراج نحو قاتل زيد عمراً وتعدّم ما في ذلك (قوله أن التشبيه) أى لفظ التشبيه اه يس (قوله يطلق) أى مجازاً اه يس (قوله على الكلام الدال الخ) وهو يشتمل على ما يدل على الأركان الاربعة فقوله سم قضية هذا الوجه أن يكون الركن لفظ التشبيه به والمشبّه غير ظاهر تأمل وكتب أيضاً مانعه فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وأن ليس الا واحداً منها لكنه كثيراً ما يكون حرفاً لا يؤدى معناه إلا بمعرفة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف في عمل دال المجموع المشتمل على الاربعة وإياك وأن تجعل ضميراً أركانه إلى التشبيه بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستخدام أو إلى تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه إلى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فإنه بعيد عن مقام التفهيم اه أطول (قوله ولما كان الطرفان هما الأصل الخ) قال في الأطول ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لأن البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التي هي أحد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف في الطرف الأعلى وهذا هو الوجه الاجلي وإن خفي إلى الآن ولا يبعد أن يقال قدّم ليكون البحث عن الطرف في طرف فتأمل (قوله طرفاه أما حسيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيًا لانه تصديق على الصحيح خلافاً لمن قال هو إنشاء وليس شيء من التصديقات حسيًا كذا في يس (قوله كأنه والورد) أى الجزئين إذا كليان غير حسيين فاذا جعل التشبيه من تشبيه الكل بالكل كان في جميع

(وهي) أربعة (طرفاه) أى
المشبّه والمشبّه به (ووجهه)
وأداته وفي الغرض منه وفي
أقسامه وإطلاق الأركان على
الاربعة المذكورة أما باعتبار أنها
مأخوذة في تعريفه أعني الدلالة على
مشاركة أمر لا مرفى معنى بالكاف
ونحوه وأما باعتبار أن التشبيه في
الاصطلاح كثيراً ما يطلق على الكلام
الدال على المشاركة المذكورة
كقولنا زيد كالاسد في الشجاعة وما
كان الطرفان هما الأصل والعمدة
في التشبيه ليكون الوجه معنى
قائماً بما والاداة آلة في ذلك قدّم
بجملتها فقال (طرفاه) أى المشبّه
والمشبّه به (أما حسيان) كأنه
والورد في المبصرات (والصوت
الضعيف والهمس) أى الصوت
الذي أخفى حتى كأنه لا يخرج
عن فضاء الفم في المسموعات
(والنكهة) وهي ربح الفم
(والغبر) في المسمومات

ما ذكر تسامح لافي أكثره فقط وكتب أيضا ما نصه في القساموس ورد كل شجر نور و غلب
على الحوجم يريد الورد الأحمر أه أطول (قوله والريق) أي ماء الفم وكتب أيضا قوله
والريق والخمر قال في المنتاح كالريق إذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه
يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر مكره فليس لها لذة طعم
والاشبه أنه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم وأشار إلى أن الاشبه
أن تشبيه الريق بالخمر ليس في الطعم بل في التذاد وروى أه أطول (قوله وفي أكثر ذلك
تسامح) إشارة إلى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والهوس فانه ما سمع وعان
حقيقة وكان كنهه فانه مشهور حقيقة أه سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير
المضاف أي لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وطعم الخمر وملاسة الجلد
الناعم وملاسة الحرير وإذا جعل التشبيه بين لون الخد ولون الورد كان وجه الشبه بينهما
استتمالة الانفس لهما وعلى هذا القياس في بقية الامثلة (قوله انما هو لون الخد) مبني
على مذهب الحكماء والمتكلمون على أن المرئي هو الجسم وادعى بعضهم الضرورة في ذلك
بل الشارح نفسه في شرح العقائد من ادعى الضرورة كذا في يس (قوله لكن اشتهر
في العرف الخ) أي فكلام المصنف مبني على العرف فلا تسامح ويبحث فيه الفكري بأنه ليس
المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشهور عرفا بل برائحة
فلا يمكن التشبث بالعرف في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال قال سم ولنا ثل أن يقول
ليس مقصودا الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح
بأن العرف جرى به أه وأنت خير بأن التسامح المقصود دفعه بالبناء على العرف انما هو
التسامح في جعل العنبر محسوسا بحاسة الشم ولا يخفى أنه من دفع البناء على العرف
لا التسامح في جعل العنبر مشبها به فان هذا شيء آخر لم يتعرض له الشارح أصلا لا بإثبات
ولا بدفع فتبين أن بحث الفكري من دفع فتدبر (قوله وشممت العنبر) بالسكسر أشم بالفتح
ويقال شممت بالفتح أشم بالضم كذا في الفكري والاول أفصح (قوله جهتي ادراك)
أي طريق ادراك وان كان العلم بمعنى الملكة سببا واطيعة شرطه كما في المطول (قوله
لانفس الادراك) اذا يقال في الادراك انه جهة ادراك لان المراد به مطلق الادراك
لا الادراك الذي هو العلوم المخصوصة فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك
لا يندرج تحته ليكون هذا سببا له أه سم قال في الاطول لا يخفى أن الملكة كما أنهم اسبب
لادراكات مسببة عن ادراكات فان الادراكات اذا تكررت وترتجت نصير لملكة
والملكة نصير بسبب الاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك الأول سبب
لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فالادراك أيضا سبب للادراك فلا
صحة لنفي ارادة نفس الادراك أه ملخصا ثم قال والوجه ان وجه الشبه كونهما
سبي انتفاع بالموافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة أه (قوله

قال المجد والخروج الورد الأحمر
الجمع حوجم أه

(والريق والخمر) في المذوقات (والجلد
الناعم والحرير) في الملموسات
وفي أكثر ذلك تسامح لان المدون
بالهوس مثلا انما هو لون الخد
والورد وبالنسبة رائحة العنبر
وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
ملاسة الجلد الناعم والحرير
واينهما لا انفس هذه الاجسام لكن
اشتهر في العرف أن يقال
أبصرت الورد وشممت العنبر
وذقت الخمر ولمست الحرير (أو عقليان
كالعلم والحاسة) ووجه الشبه
بينهما كونهما جهتي ادراك كذا
في المنتاح والايضاح فالمراد بالعلم
ههنا الملكة التي يقتدر بها على
الادراكات الجزئية لانفس
الادراك

وطريق (عطف تفسير) قوله على ما هو شرط في وجه الشبه (فإن شرطه أن يكون مشتركاً بين الطرفين اه سم (قوله بل ليس في ذلك كبير فائدة) أي بل لو فرض قصد لم يكن فيه كبير فائدة (قوله بأن يكون المشبه عقلياً الخ) في تقديم هذا القسم تنبيه على أنه أكثر (قوله والسبع) بفتح الباء وضعها وسكونها المقترس من الحيوان اه أطول (قوله عما من شأنه) قال السيد وقيل عدم الحياة عن انصف بها وهو لا يظهر اه وكان وجهه صدق الأول بالنطفة ولا تتصف بالموت تأمل اه سم وفي السيراى قوله عما من شأنه منقوض بالجنين فالأولى أن يقال عن انصف بها اه وفي الفنى انما يقل عدم الحياة عن انصف بها مع أنه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لا تتقاضى بقوله تعالى وكنتم أمواتاً فأحياكم والاصل الحقيقة وأما التقاض التفسيرين بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتاً بخوابه المصير الى المجاز باتفاق أهل اللغة (قوله والعطر الخ) قال في العروس وقد يعرض عليه بأمرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لا رائحته الثاني أن هذا من قلب التشبيه فانه انما يشبه خلق الكريم بالعطر اه وسيدفع الشارح الثاني بقوله والوجه الخ (قوله وخلق كريم) اما بإضافة الخلق الى الكريم أي خلق شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية أطول (قوله تصدر عنها الافعال) أي الجمدة وقوله بسهولة أي برفق (قوله والوجه الخ) جواب سؤال أشار اليه بقوله لا تقي والافالمحسوس أصل للمعقول (قوله والافالمحسوس أصل للمعقول) قال الحفيد اصاله المحسوس باعتبار العلم والادراك لا مطلقاً كما يشعر به تعليله والتشبيه لا يقتضى الاصاله المشبه به في وجه التشبيه لا مطلقاً فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول محسوساً ثم تشبيهه العطر بالخلق هنا ان اعتبر في الرائحة الملاحة للشامة فالمشبهه أصل وفي الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولا يمكن ان اعتبر التشبيه في الحسن والتذاذ الغير فالمشبه به أصل كما هو المعهود فلا حاجة الى التكلف اه (قوله مستفادة من الخواص) ولذلك قيل من فقد حساً فقد فقد علماً يعني المستفاد من ذلك الحس اه أطول ومطول وكتب أيضاً قوله مستفادة من الخواص لان النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم لكن لها آلات بها تدرك الامور المحسوسة وهى الخواص الخمس فاذا أحست بها انتهت لامور مشتركة بينهما ولا موز يخالف بعضها بعضاً وهى أمور كائمية والعلم بها عقلي فأدراك العقل متأخر عن الحس مستفاد منه وللنفس قوة بها يحدث ما ينفع النفس وهى القوة العقلية وقوة بها يحدث ما ينفع البدن وهى الشهوة وقوة يدفع بها ما يضر البدن وهى العصب اه سيراى (قوله ومنتهية اليها) لان العلوم ترجع الى الاوليات لا يلزم التسلسل والمحسوسات أصل الاوليات اه سم (قوله وذلك لا يجوز) أي بدون الطريق السابق (قوله ما لا يدرك بالقوة العاقلة) فيه ميل الى مذهب الحكماء والافلامدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والخواص الظاهرة وليست الخواص الباطنة بمنتهية عند المتكلمين

ولا يخفى أنها هنا جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذا العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من الادراك وفساده ظاهر لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما فى الادراك على ما هو شرط في وجه الشبه وأيضاً لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت أن العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس في ذلك كبير فائدة كما في قولنا العلم كالحس في كونهما ادراكاً (أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقلياً والمشبه به حسياً (كالمشبه والسبع) فان المانية أي الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسى أو بالعكس (وذلك مثل العطر) الذى هو محسوس مشموم (وخلق كريم) وهو عقلي لانه كقيمة نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يتدرك المعقول محسوساً ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والافالمحسوس أصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الخواص ومنتهية اليها فتشبه بالمعقول يكون جهلاً للفرع أصلاً والأصل فرعاً وذلك لا يجوز ولما كان من المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة

اهـ حفيد (قوله مثل الخيالات) ليس المراد هنا بالخيالات ما اصطلاح عليه الحكماء وتقدم
 في بحث الوصل والفصل من الصور المحفوظة في الخيال المدركة بالحس المشتركة المتأدية
 اليه من الحواس الظاهرة فان الاعلام المأقوتية التي جعلها أهل هذا الفن من
 الخيالات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس
 قط بل المراد بها ما سياتي في قول الشارح وهو المعدوم الخ وكذا ليس المراد بالوهميات
 هنا ما اصطلاح عليه الحكماء وتقدم في بحث الفصل والوصل من المعاني الجزئية المدركة
 بالوهم كصدقة زيد المخصوصة لان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني
 الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت
 لم تدرك الا بها وليست أيضا مما له تحقق كصدقة زيد بل المراد بالوهميات ما سياتي من قول
 المصنف قد دخل فيه الوهمي أي ما هو الخ لا يمكن في جعل الخيالات مما لا تدرك بالقوة
 العقلية نظرا لا يخفى فان الخيال يدركها أو ما مادته قدرك بالحواس على ما سيجي اهـ
 ملخصا من يس وغيره (قوله والوجدانيات) أي المدركة بالوجدان أي القوى الباطنة
 كالالم والجوع واللذة اهـ يس (قوله تسهيلات للضبط الخ) قد يقال هذا الغرض حاصل
 على تقدير تفسير الحسي بعنانه المشهورا عن المدرك باحدى الحواس وتفسير العقلي
 بما عداه قد دخل فيه الخيال مع أن هذا أولى من حيث أن فيه تجوزا في تفسير العقلي فقط
 بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منه ما وكان الحامل له على ما ذكر أن ادخال
 الخيال في الحسي أنسب لقربه منه من حيث أنه يدرك من حيث مادته بالحس وقد يقال
 ادخاله في الحسي نظرا للحمية المذكورة ليس أولى من ادخاله في العقلي من حيث نفسه
 فان العقل يدرك نفس الخيال اهـ سم وفي الفري انما جعلوا الخيالات من قبيل
 الحسيات لانها مشتركة في ادراك الصور غير أن الحس يدركها بحضور المادة والخيال
 بدونها (قوله وهو المعدوم الذي فرض محجة ما الخ) انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه
 من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشتركة الذي أدى اليه جميع
 المدركات الحسية اهـ فري (قوله كافي قوله) أي كشيبه به في قوله (قوله الشقيق) هو
 شقائق النعمان بضم النون أضيفت الى النعمان بمعنى الدم أو الى النعمان بن المنذر لانه
 انتهى الى أرض فيها من الشقائق ما أعجبه فقال ما أحسن هذا شقائق احوها وكان
 أول من جاءها لا الى نهمان بالفتح وهو واد في طريق الطائف يقال لنعمان الاراك وكانه
 رد الشاعر الشقائق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل
 الشقائق للواحد والجمع اهـ اطول (قوله من باب جرد قطيعة) أي من اضافة الصفة
 الى الموصوف وقال سم في حواشي المطول أي من اضافة الاعم الى الاخص لان محمرا
 وجرذا أعتم من شقيق ومن قطيعة وهي التي يسميها بعضهم بيانية اهـ (قوله اذا تصوب
 أو تصعد) قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل

ولا بالحس أعني الحس الظاهر
 مثل الخيالات والوهميات
 والوجدانيات أو اد أن يجعل
 الحسي والعقلي بحيث يشملها
 تسهيلات للضبط قليل الاقسام فقال
 (والمراد بالحسي المدرك هو أو
 مادته باحدى الحواس الخمس
 الظاهرة) أعني البصر والسمع
 والشم والذوق واللمس (قد دخل
 فيه) أي في الحسي بسبب زيادة
 قوائمه أو مادته (الخيالي) وهو
 المعدوم الذي فرض محجة ما من
 أمور كل واحد منها مما يدرك
 بالحس (كافي قوله وكان محمرا
 الشقيق) هو من باب جرد
 قطيعة والشقيق وردا جردا في وسطه
 سواد يثبت بالجمال (اذا تصوب)
 مال الى السفلى (أو تصعد) مال
 الى العلى

الى السفلى والعلو اه أطول (قوله اعلام) جمع علم وهو ما يشتهر فوق الرمح اه أطول
(قوله لكن المركب الخ) قال في الاطول ويمكن نفس الشعر بما يخرج المشبه به عن
كونه خياليا بأن يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت في الحجرة فيكون تشبيها
بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله ولا مادته) أى
بتمامها سواء أدرك بعض مادته بالحس أولا كذا في الاطول (قوله لا يكون للحس
مدخل فيه) بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس (قوله ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا بها)
اعترض عليه مولانا حميد رحمه الله تعالى بأن المراد بالادراك المذكور في الشرط ان
كان مطلق الادراك فالأزمة غير مسلمة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا يبدون
الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحاد الشرط والجزء وجوابه أن المراد منه
الادراك حال كونه موجودا أو الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار اه فنرى وقوله فلا
غبار أى لا يرد عليه أن المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا يبدون الحواس لان المحسوس
المدرك على هذا الوجه لا وجود له بل هو أمر يتوهمه العقل وليس المدرك بالعقل نفسه
بل صورته ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزء وفيه شئ إلا أن يقتضى باختلاف العنوان
أفاده يس وكتب أيضا قوله لو أدرك الخ أى لو أدرك على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون
أنياب الاغوال متصورة اذ لا يتصور لم يتصور جعله مشبها به وبهذا القيد يتميز عما يدرك
بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عديلا له قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن
العقل يعنى به يتميز الخاص عن العام واللام يصح الحكم بدخوله فيه ورجع يقال أراد القيد
عن العقل الصريح وما ذكرنا أحسن اه أطول (قوله كما في قوله) أى كشبه به في قول
امرئ القيس اه أطول (قوله أيقننى) يريد الرجل الذى أوعده في حب سلمى اه
مطول (قوله والمشرقى) صفة لمخدوف أى والسيف المشرقى كما يشير اليه الشارح
(قوله مضاجعى) أى ملازى كما في المطول فجعل المضاجعة كناية عن الملازمة قال
في الاطول ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقة ويكون فيه اشعار بان قصد أحد قتلى لا يمكن
الافى حال اضطرار ونوى (قوله كآنياب أغوال) الأنياب جمع ناب وهو السن خلف
الرباعية والاغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس أو دابة
رأىها العرب وعرفتها وقتلها تأبطشرا اه أطول (قوله والحال أن مضاجعى الخ) جعل
مضاجعى مجعدا والمشرقى خبرا ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ لانه يجوز
فيما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد القتل أن له ملازما
يمنع القتل فاللائق تعيينه بالمشرقى لا تعين المشرقى به ومن الناس من توهم أن الشارح
جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يقيد اه أطول (قوله الى
مشارف اليمن) هى قرى وجعل في القاموس مشارف من الشام وانما رد المشارف الى
المشرقى لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد اه أطول (قوله وسهام الخ) أشار

(أعلام ياقوت نشر من على رماح من
زبرجد) فان كذا من العلم والياقوت
والرمح والزبرجد محسوس لكن
المركب الذى هذه الامور مادته
ليس بمحسوس لانه ليس بموجود
والحس لا يدرك الا ما هو موجود
في المادة حاضر عند المدرك على
هيئة مخصوصة (و) المراد (بالعقل
مادة اذالك) أى ما لا يكون هو
ولا مادته مدركا باحدى الحواس
الحس الظاهرة (فدخل فيه
الوهمى) أى الذى لا يكون
الحس مدخلا فيه (أى ما هو
غير مدرك بها) أى باحدى
الحواس المذكورة (و) لكنه
بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها)
وبهذا القيد يتميز عن العقل
(كأفى قوله) * أيقننى والمشرقى
مضاجعى * (ومسنونة زرق كآنياب
اغوالى) * أى أيقننى ذلك الرجل
الذى توعدنى والحال أن مضاجعى
سيف منسوب الى مشارف اليمن
وسهام محددة النصال صافية شجوة

قوله الناب المتعارف في القاموس
الناب مؤنثة اه

وانياب الاغوال مما لا يدركها الحس
لعدم حقيقة هاجم أنهم لو أدركت
لم تدرك الا بحس البصر وما يجب
أن يعلم في هذا المقام ان من قوى
الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة
ومن شأنها تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف
فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها
والمراد بالخيل الى المعدوم الذي
ركبته المتخيلة من الامور التي
أدركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة
من عند نفسها كما اذا سمع أن
القول شيء يهلك الناس كالسبع
فأخذت المتخيلة في تصويرها
بصورة السبع واختراع نابها
كالسبع (وما يدرك بالوجدان)
أي دخل أيضا في العقل ما يدرك
بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا
(كاللذة) وهي ادراك

الى أن مسنونة صفة لسهام مخدوفة وان معنى مسنونة مخدوفة النصال والا فالسنة
في الحقيقة وصف النصالها وان معنى زرق صافية مجلوة والانسب بقوله كانياب اغوال ان
المراد رماح مسنونة الاسنة لان الاسنة هي الاشبه بانياب الاغوال لانها أعظم من
النصال والانسب بقوله زرق تفسير السنة بالتخديد والصقل على ما في القاموس أفاده
في الاطول وأقول يلزم على تفسير السنة بالتخديد والصقل أن لا يكون لقوله زرق كبير فائدة
لاستفادة الصفاء والجلال على هذا من مسنونة فاصنعها الشارح أولى تأمل (قوله وانياب
الاغوال مما لا يدركها الحس) أي ولا يدرك ما تدركها في الاطول وفي كون انياب الاغوال
مما لا تدرك مادته بالحس نظرا لان مادته العظم وكأنه مبني على توهم انياب لا من جنس العظم
لانها تدرك على ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم أن مادته أي شيء لانه لا مناسبة لها بشيء من القواطع
ولا تختلج على صورة الناب المتعارف بخصه بل على صورة مهيأة له مناسبة في الجملة
لصورة الناب اه أقول مادة المشبه به الانياب والاغوال فعلى تسليم أن الانياب موجودة
وهو الظاهر ليست الاغوال موجودة فلا يخرج بوجود بعض مادته عن أن يكون وهميا
وانما قلنا هو الظاهر لان الانياب عند التحليل انما تعتبر غير مقيدة بالاضافة الى الاغوال
كما فعل في اعلام باقوت والانياب لا يمتد تلك الاضافة بوجودها فحفظه (قوله أن من
قوى الادراك) أي القوى التي يتم بها أمر الادراك فلا يقال هذا يقتضي أن المفكرة
مدركة والمتردد خلافه ثم هذا نوطته لقوله والمراد بالخيل الى الخوذ كرمع أنه مفهوم مما
تقدم لان معه زيادة تحقيق (قوله ما يسمى متخيلة ومفكرة) أي قوة واحدة تسمى
متخيلة اذا استعملتها النفس بعونه الوهم ومفكرة اذا استعملتها بعونه العقل ولومع
الوهم وفي الحقيقة هذا كلام غير ظاهر (قوله ومن شأنها تركيب الصور) أي المدركة
بالحس المشترك وقوله والمعاني أي المدركة بالواهمة (قوله والتصرف فيها) أي
بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا ما بعده (قوله واختراع أشياء لا حقيقة لها)
كانسان له جناحان أو رأسان أو لارأس له (قوله ما اخترعته المتخيلة) أي على صورة
المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة)
قال في الاطول فسروا الوجداني ما يدرك بالقوى الباطنة ومدركا كما لا يخرج عن
الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس
المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة
بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيل الى الوهمي السابقين الى المعاني الجزئية
المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذا المشهور
في الوجداني ما يجده كل أحد من نفسه عقليا صرفا كان كحسوال نفسه أو مدركا بواسطة
قوة باطنية فتخصيصه الداخل بالوجداني من بين ما مدركا بالقوى تخصيصه بلا
تخصيص اه وهذا يفيد أن المراد بالقوى الباطنية الحواس الخمس الباطنة وكذا كلام

المطول والحفيد وقوله ما يجده كل أحد من نفسه أي دون ما يدركه من غيره كما يقتضيه
عموم تفسيره بما يدرك بالقوى الباطنة وقوله عقليا صرنا الخ أي وتفسير الوجداني
بما ذكره يخرج هذا العقلي الصريح فيحصل أن تفسيره بذلك غير جامع وغير مانع وسبب أن
عن الحفيد الاعتراض بأن اللذة والالم المجهولين من الوجدانيات غير مدركين بالقوى
الباطنة ويمكن دفع ذلك كله بأن المراد بالقوى الباطنة في التفسير ما هو أعم من الحواس
الخمس الباطنة وبالأدراك فيه إدراك الشخص من نفسه وكأنه قيل الوجدانيات هي
ما يدركه الشخص من نفسه بأحدى قواه الباطنية الشاملة للحواس الخمس وغيرها وهذا
ما تبين لي في بيان هذا المقام فتأمل وفي ابن يعقوب ما نصه القوى الباطنة مثل القوة التي
يدرك بها السمع والتي يدرك بها الجوع والتي يدرك بها الغضب والتي يدرك بها الغم والتي
يدرك بها الفرح والتي يدرك بها الخوف ونحو ذلك فهذه الأشياء تدرك بقوى باطنة بسبب
تكيف تلك القوى بما اقتدر كمالها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا وتسمى عقلية
لخفا ثم ما عدا إدراكها بالحواس وليست من العقلية الصرفة لأنها جزئيات موجودة
في الخارج لا كلية تدرك بالعقل كالعالم والحياة فإن اعتبرت من حيث أنها كلية تتصور
بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل إدراكها
(قوله ونيل) انما زاد النيل بمعنى الوجدان لأن اللذة لا تحصل بمجرد إدراك اللذيذ بل لابد
معه من وصول اللذيذ إلى المستلذاه حفيد ولم يكتب بالنيل عن الإدراك لأن مجرد النيل
من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التذاه ع (قوله لما هو الخ) أي لا امر
لا تقي بالمدرك كالتكيف بالحلاوة للذائق اه حفيد (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لأن
المعتبر كليتته وخبريته بالقياس إلى المدرك لا في نفس الامر لأنه قد يعتقد الحكاية والخبرية
في شيء قبل تذوقه وان لم يكونا فيه وقد لا يعتقد ههما في حقيقة متافيه فلا يلهيه اه حفيد على
المطول (قوله من حيث هو كذلك) أي كمال وخير وانما قال ذلك لأن الشيء كالمستلذذ
يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه والالتذاه انما يكون من ذلك الوجه (قوله وليس
أيضا من العقلية) أي حتى يدخل في العقلي (قوله الصرفة) أي التي لا تعلق بها
احساس أصلا (قوله لكونها من الجزئيات) اذ الكلام في لذة هذا الشيء المخصوص
وفي ألم هذا الشيء المخصوص اه سم (قوله المستندة إلى الحواس) أي الباطنة اه يس
(قوله بل من الوجدانيات الخ) لا يخفى أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة ولا من
المعاني المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالأولى أن يجعل الوجدان قوة
أخرى غير القوى المشهورة كما أشار إليه قدس سره في بحث القوى من شرح المقاصد اه
حفيد على المطول (قوله والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان) أي الناشئان عن الحس قال
القنري يحصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك بالكسر
من الحواس والمدرك محال يعلق بالحواس وأما العقلية فهي ما يكون المدرك في العقل

ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير
من حيث هو كذلك (والالم) وهو
إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة
وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى
أن إدراك هذين المعنيين ليس
بشيء من الحواس الظاهرة وليس
أيضا من العقلية الصرفة
لكونها من الجزئيات المستندة
إلى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالسمع
والجوع والفرح والغم والغضب
والخوف وما شاكل ذلك والمراد
ههنا اللذة والالم الحسيان والا
فاللذة والالم العقليان

والمدرسة العقلية كالادراك وقس على هذا الفرق بين الاثنين وكتب أيضا قوله اللذة
والآلم الخ اعلم أن حد كل من اللذة والآلم يشمل عقلي كل منهما وهو ما يكون ادراكه
بجهد العقل والمدرسة عقلي محض كاللذة التي هي ادراك الانسان شرف علمه المحض والتألم
الذي هو ادراكه نقصان جهله الخالص لكن المقصود اللذة والآلم الحسيان لانهما هما
المحتاج لادخالهما في العقلي وذلك كاللذة والآلم الحاصلين للنفس قبل الذائقة لذوقها
الطهور والمر ونبيل الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث ونبيل اللامسة لموسها اللين أو
الخشين ونبيل السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر ونبيل الشاقة لمشموعها الطيب
أو المنفر وفهم من قولنا كاللذة الحاصلة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها
حسية فالذوق مثلا لا يندرك به خلاوة الخلو وليست الخلاوة نفس اللذة بل هي معنى
حصل عن ادراك الخلاوة في قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من
استطابة صورة المرجو عند توهم الاتصاف به وعلى هذا لا يقال اللذة حسية كسائر
المحسوسات فاعني كونها وجدانية باطنية لانا نقول معناها قائم بالنفس ولو كان سببه
الحس اه ع ق (قوله من العقلية الصرفة) كالعلم والحياة قال في المطول فاللذة
العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه (قوله أي المعنى الذي الخ)
وهو في زيد كالاسد الجراءة كما سمي أي لا الشجاعة لا تتقائم في الاسد اذ هي الاقدام عن
روية وذلك يختص بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضا قوله أي المعنى الخ قال في العروس
وما حيث وقعت في الحدود نسكرة موصوفة بمعنى شيء لكنها في هذا الحل ليست بمعنى شيء
لانه عند أهل السنة الموجود ووجه الشبه قد يكون عدما اه (قوله أي المعنى الذي قصد
اشتراك الطرفين فيه) أي لزيادة اختصاص لهما كما في المطول وغيره (قوله وذلك) أي
هذا التفسير المزاد فيه القصد اه سم (قوله مع أن شيئا منها ليس وجه الشبه) أي فلا بد
من زيادة القصد في تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضا قوله مع أن
شيئا منها ليس وجه الشبه اللهم إلا أن تعرض فائدة لقصد المتكلم كانه يعرض عن
لا يفهم المشابهة في وجه من الوجوه (قوله وذلك الاشتراك يكون الخ) يؤخذ منه أن
تحقيقا وتخيلا منصوبان على التجربة ليكون المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعدان ولو
ويعد كما في العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لانهما لم يشتركا من أجل
ذلك ولا حال الانحى الخال مصدر لا ينقاس على الصحيح ولا يميز إلا أن الاشتراك ليس
من جهة تحقيق ولا تخيل والظاهر أنهما مصدران مؤكدان اه يس والظاهر أنهما
مبينان للنوع (قوله الأعلى سبيل التخيل) أي التوهم بأن يشبه الوهم ويقره بتأويل
غير المحقق محققا كعادة الوهم في أحكامه الغير الواقعة في نفس الامر وذلك كاف في هذا
الباب وفي كلام سم تفسير التخيل بالفرض والتقدير كما سمي أي وكتب أيضا قوله الأعلى
سبيل التخيل لوسمى تخيلا لكان احسن لان المشبه متخيل لا مخيل لكنه سمي تخيلا

من العقلية الصرفة (وجهه)
أي وجه الشبه (ما يشتركان فيه)
أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه وذلك ان زيدا والاسد
يشتركان في كونهن الذاتيات
وغيرها كالحبوانية والجسمية
والوجود وغير ذلك مع أن شيئا منها
ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك
يكون (تحقيقا وتخيلا) والمراد
بالتخييل أن لا يوجد ذلك المعنى
في احد الطرفين أو كليهما
الأعلى سبيل التخيل

باعتبار تخيله لغيره كذا في يس (قوله والتأويل) العطف تفسيري اه سم (قوله نحو ما)
أى وجه الشبه في قوله الخ (قوله جمع دجيه) كغرفة وغرف (قوله والضمير للبل) أى في
قوله

رب لئيل قطعته بسدود * وفراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقل تقضى به العيش وتأبى حديثه الاسماع

اه فترى (قوله والضمير للنجوم) وإضافة الدجى اليها للملابسة اه سم (قوله فان
وجه الشبه الخ) قال في العروس وتحرير العبارة أنه شبه النجوم بالسنن والجامع حصول
النور وهو خيالى فى السنن وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالى فى الابتداع وجعل فى ضمن
ذلك تشبيه الهيئته بالهيئة اه يس (قوله فى جوانب شئ مظلم) المناسب أن يقول بين
الظلمة اه حفيد وقال فى الاطول فى جوانب شئ مظلم هى الظلمات وقصد يجعل الظلمة مظلمة
أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضي بذاته اه ملخصا ومثله يقال فى أسود (قوله أعنى

السنن بين الابتداع) أشار الى أن فى البيت قلبا وسيصرح به (قوله الاعلى طريق التخييل)
أى الاعلى طريق الفرض والتقدير لأن البياض والاشراق والظلمة من أوصاف
الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بهما لكونهما من المعانى اه سم (قوله أنه) أى لانه
اه أطول (قوله لما كانت البدعة الخ) قال فى العروس كونه جعل التشبيه أقول بين
الابتداع والظلمة وأنه لزم عنده تشبيه الهدى بالنور فيه نظر والاولى العكس كما هو نص
البيت فان الذى دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدر بأن يجعل المقصود وغيره لازم عنه
الآن يكون لاحظ فى ذلك تقدم الظلمة فى الخلق على النور أو قوله تعالى يخرجهم من
الظلمات الى النور اه وقال فى الاطول ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه
البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال كما فى العالم الغير العاقل والجهل
لا ينقل عن الضلال أو ان التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب فى السنة فالتشبيه فى
البدعة أسبق أو ان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة
يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى كلامه مامسة قلا اه
(قوله وكل ما هو جهل) أى وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التى عطف
عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لانهم اجهل بنفسيهم وبعلم من هذا ان نفس الجهل يجعل
صاحبه فى ظلمة بالاولى ومثل هذا يقال فى قوله السنة وكل ما هو علم أى كل فعل ارتكابه علم
أى ناشئ عن العلم (قوله ولا يأمن من أن ينال مكروها) أى من الوقوع فى مهلكة
أو العثور على داهية مهلكة (قوله شبهت) جواب لما (قوله ولزم بطريق العكس الخ)
فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لزم تشبيه ما يقابلها وهو السنة بالنور اه سم وكتب أيضا
قوله ولزم بطريق العكس أى المقابلة فيه نظر لانه لا يلزم من تشبيه أحد الضدين بشئ تشبيه
الضد الآخر بـ ذلك الشئ اذا ما ثبت لأحد الضدين لا يلزم أن يثبت ضده للآخر قال
فى العروس وأعله يريد انجرار الذهن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور اه

والتأويل (نحو ما فى قوله وكان
النجوم بين دجاء) جمع دجيه وهى
الظلمة والضمير لليل وروى دجاءها
والضمير للنجوم (سنن لاح ينهن ابتداع
فان وجه الشبه فيه) أى فى هذا
التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من
حصول أشياء مشرقة يضيئ فى
جوانب شئ مظلم أسود فهى) أى
تلك الهيئة (غير موجودة
فى التشبيه) أعنى السنن بين
الابتداع (الاعلى طريق التخييل
وذلك) أى وجودها فى التشبيه
على طريق التخييل (انه) (الضمير
للشأن) (لما كانت البدعة وكل
ما هو جهل تجعل صاحبها كمن
يعشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق
ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت
البدعة بها) أى بالظلمة (ولزم
بطريق العكس) اذا أريد التشبيه

بس (قوله ان تشبه السنة الخ) لانهم يجعل صاحبها كمن يمشى في النور فيه تدي للطريق
ويأمن المكر ولم يقل ذلكا كتماء بقوله من المقابلة (قوله وشاع ذلك) أي على السنة
الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تخيل له الوهم (قوله ان الثاني) قدم الثاني على
خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه اه أطول (قوله واشراق)
أي اضاءة (قوله بالحنيفية) أي بالملة الحنيفية المنسوبة الى الحنيف أي الثابت على
الاسلام اه أطول (قوله البيضاء) يصح كون اطلاق البيضاء على الشريعة حقيقة
بالتشبيه بناء على ان الاطلاق لتوهم وجود البياض كما أشار اليه المصنف ويصح
أن يكون تشبيها بليغا أي كالذات البيضاء ويصح أن يكون استعارة على مذهب من
جوزها في زيد أسد وعلى هذين فلا تخيل ومثله يقال في قوله شاهدت سواد الكفر الا أنه
على احتمال التشبيه يكون من باب جلي الماء وكتب أيضا قوله البيضاء هذا لا يدل الاعلى
ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المذهب ولو أراد بياض الشمس وجعل صفة للحنيفية
بما ويلها بالمشقة كقولك هربت زيد الأسد أي الجري فلم يدل الاعلى تخيل الاشراق
اه أطول (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل
انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص بالذكر لانه أقول ما يدعون عند الالتفات حيث يقصد
تبع الشخص ليظهر وجهه (قوله فصار تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لنظم
البيت واهـ كنه ليس موافقا لما سبق من قوله شبهت البدعة بالظلمة الخ فان تفرع ذلك
ان يقال فصار تشبيه الهدى بين الابتداء بالنجوم بين الظلام واهـ الخ مع بين كلاميه انه
أراد أولا التشبيه الاصل ثم أودعنا التشبيه المقابله اه يس (قوله كتشبيها) أي
أصار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحا كما أن تشبيها صحيح بواسطة وجه محقق
كما في تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أي النجوم) أي بين الدجى
(قوله ببياض الشيب) أي بالشعر الأبيض الكائن في وقت الشيب في سواد الشباب أي
الكائن بين الشعر الأسود الكائن في وقت الشباب الباقي على سواده ضرورة أن النجوم
لم تشبه بنفس البياض في السواد بل بالأبيض في الأسود ولذلك قال الشارح أي أبيضه
في أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور يشع النون وسكون الواو وقد اشترك تشبيها
ببياض الشيب وتشبيها بالانوار الخ في كون الوجه فيه ما هو في الطرفين لكن
وجه الشبه في التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيض في جنب شيء
أسود والوجه في الثاني الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت
في جانبه اذا الانوار لا تقيد بوصف البياض (قوله أي لامعة) ولولم تكن بياض فقد يحصل
اللامعان في غير الأبيض (قوله بين النبات الشديدة الخضرة) الذي يرى أسود فنبه به على
أن المحقق أعم من المحقق في الواقع أو في المرأى وبإدى النظر اه أطول (قوله ولا يخفى)
أي من قولنا السابق أعني السنن بين الابتداء وقولنا ظهر اشتراك النجوم الخ (قوله

ان تشبه السنة وكل ما هو علم
بالنور) لان السنة والعلم يقابل
البدعة والجهل كما ان النور
يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أي
كون السنة والعلم كالنور والبدعة
والجهل كما الظلمة (حتى تخيل
ان الثاني) أي السنة وكل ما هو
علم بماله بياض واشراق فهو
أنتسكهم بالحنيفية البيضاء والاول
على خلاف ذلك) أي وتخيّل
ان البدعة وهي كل ما هو جهل بماله
سواد وظلام (كقولك شاهدت
سواد الكفر من جبين فلان
فصار) بسبب تخيل ان الثاني بماله
بياض واشراق والاول بماله
سواد وظلام (تشبيه النجوم بين
الدجى بالسنن بين الابتداء
كتشبيها) أي النجوم (ببياض
الشيب في سواد الشباب) أي
أبيضه في أسوده (أو بالانوار) أي
الازهار (موتلة) بالقاف أي
لامعة (بين النبات الشديدة
الخضرة) حتى يضرب الى السواد
فهذا التأويل أعني تخيل ما ليس
بمألون متألونا ظهر اشتراك
النجوم بين الدجى والسنن بين
الابتداء في كون كل منهما شيئا اذا
بياض بين شيء ذي سواد ولا يخفى
ان قوله لاح بينهن ابتداء

من باب القلب) لانه جعل في جانب المشبه النجوم التي هي تطير السنن في جانب المشبه به
بين الدجى فتجعل السنن في جانب المشبه به بين الابتداء ليمتوافق الجانبان قال في المطول
وكان اللطيفة في القلب بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلغ من بينها ونظر
صاحب العروس في القلب بأنه لا ينقاس لغة وهذا الشاعر ليس من يحتج بقوله اه يس
(قوله لان المشبه أعنى النحوال) يفيد ان المشبه به أعنى الملح ثابت له هذا المعنى وهو
ظاهر ان أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله
الا فانه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر
والمناسب له أن يراد بالقليل ما لم يزد على القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد فيكون قوله
القدر الصالح منه أو أقل راجعا الى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا الى قوله
والكثرة فان قلت قلت الاقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصليا
قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد هذا ما ظهر لي هنا قد بره (قوله لا يحتمل
القلة والكثرة) أي لا يحتمل شيئا منهما لانه ليس من تدان بينهما ويتعين فيه أحدهما اه
أطول (قوله رعاية قواعده) أي بتمامها وقوله واستعمال أحكامه أي جميعها (قوله
وهذه ان وجدت في الكلام الخ) ولو سلم أنه برعايته في بعض أجزاء الكلام يحتمل النحو
فالفساد بقلة لقوته في البعض لا بكثرته اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقةهما)
أي حقيقة شيء من الطرفين وقوله أو خارج أي عن حقيقة واحد منهما أو المراد غير خارج
عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى ان قوله غير خارج يشمل
نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وإنما قدمه على القسم الثاني مع كونه سابقا له وغير
عريق في المطابق التشبيه بل لا يجري فيه الحقائق الناقصة بالكمال الذي هو العمدة في باب
التشبيه اذ هو معنى الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لا تتفاوت الاشياء في الذاتيات وهي
في الامور المتشاركة فيما سوا التقسيم الثاني وتذيله بتفصيل فلو قدم لا فني الفصل قسم
عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول بعض المفهومات الكلية في حقائق
الاشخاص ونخرج بعضهم من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالحجز
عن تمييز أجزاء الحقيقة عن غيرها التمييز الجنس عن العرض العام وتعتبر تمييز الخاصة
عن الفصل اما أهل العرف واللسان فالداخل عندهم في الانسان مثلاما كان مثل الرأس
واليد والرجل والخارج ما لم يكن مثل ذلك وهم برآء عن التشبيه في مفهوم داخل
في الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا في المعاني القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع
عندهم الا الاخص والاعم فالماشي نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فأمثال هذا
التقسيم من تفلسف السكاكي كذا في الاطول وكتب أيضا مانصه فان قلت قد تقدم في وجه
التشبيه أن المراد به المعنى الذي له زيادة اختصا من جهة ما وقد بينا اشتراكهما فيه حتى
جعل الشارح فيما سبق أن الاشتراك في كثير من الذاتيات ليس من وجه الشبه في شيء فهل

من باب القلب أي سنن لاحت بين
الابتداء (فعلم) من وجوب اشتراك
الطرفين في وجه الشبه (فساد
جعله) أي وجه الشبه (في قول
القائل النحو في الكلام كالمخ
في الطعام كون القليل مصليا
والكثير مفسدا) لان المشبه
أعنى النحو لا يشترك في هذا
المعنى (لان النحو لا يحتمل القلة
والكثرة) اذ لا يخفى ان المراد به
ههنا رعاية قواعده واستعمال
أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب
المفعول وهذه ان وجدت
في الكلام بكاملها صار صالحا
لفهم المراد وان لم توجد بقي فاسدا
ولم ينفذ به (بخلاف الملح) فانه يحتمل
القلة والكثرة بأن يجعل
في الطعام القدر الصالح منه
أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه
هو الصلاح باعمالهما والفساد
باهمالهما (وهو) أي وجه
الشبه (اما غير خارج عن
حقيقةهما) أي حقيقة الطرفين

ذلك يشكك على قوله هنا اما غير خارج عن حقيقة ما قلت قال القسري نقلا عن الشارح
 ان هذا اذا كان وجه الشبه امر خارجا عما اذا كان داخلا او تمام ماهية الشيء فلا ينبغي
 أن يستترط هذا القيد أعني زيادة الاختصاص اه وقد قدمنا ذلك عن الاطول ان أهل
 اللسان لا يشبهون في المفهوم الداخلة وان التقسيم المذكور من تفاسيف السكاكي وقيل
 معنى الخصوصية السابقة كونه في قصد المتكلم مما ينبغي أن يشبه فيه لافادته ولو باعتبار
 ما يعرض في الاستعمال من نحو تعريض كما تقرر فلاننا في بين ما هنا وما سبق اه (قوله
 بأن يكون تمام ماهيتهما) وهو النوع (قوله أو جزأيهما) جنسا أو فصلا (قوله تشبيه
 ثوب بآخر في نوعيهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال الخ) يعلم منه أنه ليس المراد بالنوع
 والجنس والفصل ما تنقصه المناطقة بكل منها بل ما يقصد عرفا (قوله أو جنسهما
 أو فصلهما) أي أو في الجنس والفصل معافا وهذه مانعة خلو (قوله في كونها مكانا) أي
 ثوب كان ليكون من التشبيه في النوع وقوله أو ثوبا لتمثيل للتشبيه في الجنس وقوله أو من
 القطن تمثيل للتشبيه في الفصل الذي هو الجاهل والجور ولا ينبغي صحة اعتبار الشارح
 ثوب المكان نوعا والكائن من القطن فصلا وان كان اعتبار ثوب القطن نوعا والكائن
 من المكان فصلا صحيحا أيضا كما هو شأن الأمور التي يكتفي فيها بعمل الجاهل واعتبار المعتبر
 (قوله أي معنى قائم بهما الخ) قال في الاطول أي الخارج لا بد أن يكون معنى
 قائما بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبيه اه (قوله اما
 حقيقة) أي حقيقة في الموصوف على حياها بمعنى انها موجودة في استقلا لا
 أي لا بالقياس إلى شيء آخر (قوله ممكنة في الذات) أي بحيث تستقل الذات
 في الانصاف بها وقوله متفردة فيها نفسها قبله (قوله بأحدى الحواس) أي الظاهرة
 (قوله كالكيفيات) الكيفية نسبة إلى الكيف كالمائية إلى الماء والكمية إلى كم وضعت
 لما يجاب به عن السؤال بكتب وخصها المتكاملون ببعض الاحوال وكيفية فتكيف من
 مصنوعاتهم صرح به أهل اللغة وليس المقدار والطرحة من عندهم كما يعلم من فقههم فلذا قال
 الشارح وفي جعل الخ وقيل أراد بالكميات مطلق الصفات ولو جعل قوله كالكيفيات
 الجسمانية مشالا للصفة الجسمانية وقوله مما يدركها نالها وإشارة إلى تعيين المرد شي كذا
 في الاطول (قوله أي المختصة بالجسام) فيه تشبيه على أن نسبتها إلى الجسم بسبب
 اختصاصها به (قوله وهي قوة مرتبة الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حاسة
 العين ونفسها كذا في الاطول وكتب أيضا قوله وهو قوة مرتبة الخ فيه نظر لانه
 لا يصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون يتقاطع العصبتين إلى العينين وقد
 يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصبتاه ولا ينبغي أنه يدرك
 بالبصر غاية أنه لا يدرك مطابقا لزم يكن حوله فطر يابل يكون عاوضا ويرى الواحد
 اثنين ويصدق على قوى أخرى مودعة فيهما كذا في الاطول وقوله لانه لا يصدق على بصر

بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزأ
 منهما (كما في تشبيه ثوب بآخر في
 نوعيهما أو جنسهما أو فصلهما كما
 يقال هذا القمص مثل ذلك
 في كونهما مكانا أو ثوبا أو من
 القطن (أو خارج) عن حقيقة
 الطرفين (صفة) أي معنى قائم بهما
 ضرورة اشتراكهما فيه وذلك
 الصفة (أما حقيقة) أي هيئة
 ممكنة في الذات متفردة فيها
 (وأما كمية) أي مدركة بأحدى
 الحواس (كالكيفيات الجسمانية)
 أي المختصة بالجسام (مما يدركه
 بالبصر) وهي قوة مرتبة

بعض الحول الخ بل لا يصدق على بصر الاعور وقوله ويصدق على قوى أخرى الخ كاللحم
وقد يدفع الثاني بأن هذا القيد حذف لظهوره أي تدركها المبصرات (قوله مرتبة)
أي مقتررة مشبهة (قوله في العصبين المجوقتين الخ) وذلك أنه قام من جهة طرف الدماغ
اليسرى عصب مجوفة كالقصبية الصغيرة ومن اليمنى عصب كذلك فذهبت اليسارية إلى
العين اليمنى واليمنية إلى العين اليسرى فملاقى العصبين قبل الوصول إلى العينين على
التقاطع فصارت على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبين وهذا رأى الحكيم وقبل
البصر معنى قائم بالحدقة يتعلق باللون والاكون التي هي الحركة والسكون والاجتماع
والافتراق اه ع ق وكتب أيضا قوله في العصبين ظاهره أن البصر لا يخص بما اتصل
منه ما بالعينين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوجه ما بل هو مبثوث في الجميع وليس في ذلك قيام
المعنى بمحلين لأن ذلك محمول على أن في كل محل مثل ما في الآخر ويحتمل اختصاص البصر
بمحل مخصوص ولكن جرت العادة بأن العصب إذا أصابته آفة في موضع منها ذهب البصر
من جميعها اه ع ق (قوله اللتين تتلاقيان) أي في مقدم الدماغ (قوله من الألوان)
لوزاد الاضواء كان أحسن لأنها مبصرة بالذات كالألوان وكأنه أدخلها في الألوان كما
زعم بعضهم وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قربها في الابصار عن المبصر
بالذات اه ح فمد على المطول (قوله والاشكال) هي كالشكول جمع شكل وهو في اللغة
الصورة المحسوسة والمتوهمة وفي عرف الحكمة هيئة احاطة بنهاية واحدة بالجسم أو
السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثر مما يليق
تقصده بالمقام وما في عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة بنهاية واحدة بالجسم
كالدائرة أو نهايتين كنصف الدائرة يجب تأويله بأن قوله بالجسم صفة هيئة لاصلة احاطة
ذكر تنبيه على أن الشكل مطلقا كيفية جسمانية كأنه قال هيئة احاطة بنهاية واحدة
متعلقة بالجسم ونبيه على ذلك بالتمثيل بالدائرة ونصفها فليس كلامه دائريين السهو
والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجهل كالدائرة تنظيرا كما ظنه السيد اه من الاطول
وزيادة من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بدل قوله
بالجسم بالمقدار استناول اشكال الجسمات وأشكال المسطحات فتكون الدائرة ونصفها
مثالا للمسطحات أو يقول بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف
الكرة أو نصف الدائرة فتكون الكرة ونصفها مثلا للجسمات والدائرة ونصفها
مثالا للمسطحات وجواب الاطول هو معنى ما قيل ان قوله كالدائرة تمثيل ولا خطأ أصلا
فقد صرح في شرح التجريد وغيره بأن الجسم يتصف بالشكل بعد انصاف المقدار به
وعبارة بعضهم بعد ان قتران الشكل من الكميات المختصة بالمقادير مانعه ولا شك أنها
تعرض على المقادير أولا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فإنه
يعرض للجسم أولا اه فقد استدلنا منه أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان

في العصبين المجوقتين اللتين
تتلاقيان فتقتصران إلى العينين
(من الألوان والاشكال)

كان مروض المسطح للجسم ثانياً وبالعرض فصيح أن يكون مثلاً في كلام الشارح ولا خطأ
بل يكون كلامه من الحسن يمكن لمفاهيمه من الإشارة إلى هذا التحقيق التام وهذا الجواب
أيضاً يعني ما ذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الاطاعة في كلام الشارح أعني من أن
تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمدخلية في الجملة فتدخل أشكال المسطحات أيضاً
واختيار الجسم لاظهار كون الشكل من الصفات الجسمية اه وقوله من الصفات
الجسمية أي ولو ثانياً وبالعرض فلا ينافي ما مر (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط
المحيط في المسطحات كالدائرة ونصفها والسطح المحيط في المجسمات كالكرة ونصفها (قوله
كالدائرة) أي كشكل الدائرة مثال الذي النهاية الواحدة والدائرة سطح مستمر محيط به خط
واحد يقرض في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها إلى مستوية وقوله
ونصف الدائرة مثال الذي النهايتين وقوله والمثلث مثال الذي الثلاثة وهكذا (قوله وهو كم
متصل الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فعنما يبلغ الشيء كذا في الأطول قال في
المطول ونعني بالسكم عرضاً يقبل التجزئ لذاته وبالاتصال أن يكون لأجزائه حد مشترك
تتلاقى عنده وبه احتراز عن العدد ويكونه قار الذات أن تكون أجزاؤه المقروضة
ثابتة وبه احتراز عن الزمان والمتنفس لجسم تعليمي أن قبل القسمة في الطول والعرض
والعمق وسطح أن قبلها بالطول والعرض فقط وخط أن قبلها في الطول فقط اه وقوله
أن يكون لأجزائه الخ يعني أن كل جزء فرض فيه تكون نهاية متحدة مع مبدأ الآخر
بخلاف العدد فإن الأربعة إذا قسمت إلى نصفين مثلاً لم تكن نهاية تصف منها مبدأ نصف
آخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للسكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي
كاتصال خط بخط فإنه متصل بالقياس إلى الغير لا في حد ذاته وبهذا يدفع أنه لا نهاية
لسطح الكرة فلا يكون كما متصلاً لأن الحد هو الحد العرضي اللازم به لفرض القسمة
لا النهاية الموجودة اه أطول وقول المطول ثابتة أي في آن واحد وكتب على قوله
متصل ما نصه خرج العدد فإنه كم منفصل الأجزاء إذ لا تجتمع الوحدة الاثنيتة مثلاً وخرج
بقار الذات الزمان فإن أجزاءه سيالة أي لا تجتمع في الوجود وكون المقدار حسباً إنما هو
باعتبار ما قام به من الجسم الذي فرض متصفاً به ورأى غير الحكيم أن المقدار كون أجزاء
الشيء على كثرة مخصوصة أو قلة مخصوصة متصلة أو منفصلة وكونه على هذا حسماً واضح
(قوله والسطح) أي والجسم التعليمي (قوله هي الخروج الخ) هذا عند الحكماء وأما عند
المتكلمين فهي حصول الجسم في مكان به حد حصوله في مكان آخر أعني مجموع الحصولين
وهذا يختص بالحركة الأينية كذا في المطول قال بعضهم يعني لا تطلق الحركة على غير
الآينية عند المتكلمين وهي المتبادرة في استعمال أهل اللغة قال بعضهم والمناسب لما
يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى تفسير الحركة برأي المتكلمين ونقول على رأي
الحكماء كان الإنسان في حركته من شبابه إلى الهرم الزرع الأخضر في حركته من الخضرة

والشكل هيئة اطاعة نهاية واحدة
أو أكثر بالجسم كالدائرة ونصف
الدائرة والمثلث والمربع وغير
ذلك (والمقادير) جمع مقدار وهو
كم متصل قار الذات كالخط
والسطح (والحركات) والحركة
هي الخروج من القوة إلى الفعل
على سبيل التدريج

الى اليبوسة وفي الحقيقة انما لم يعرفها بتعريف المتكلمين لان اثبات المقادير بلائم رأى
الحكماء اه وكتب أيضا قوله الخروج الخ خروج الخضره وقتنا فوقنا الى اليبوسة التي
كانت الخضره في قوتها أى قابله لان قول اليها وخروج بقوله على سبيل التدرج الخروج
دفعه كتبدل صورة النار بصورة الهواء فانه لا يسمى حركه بل كونا وفسادا اه (قوله
تسامح) لان المقادير من مقولة الحكم والسر كانت من مقولة الاين نعم هي عند بعضهم من
مقولة الكيف وهذا كاف في التمثيل بل ~~يكتفى~~ فيه فرض أن المقادير والحركات من
الكيفيات (قوله وما يتصل بها) أى يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر (قوله التي
هي مجموع الشكل واللون) أى هيئة حاصله من مجموع ذلك وكتب أيضا قوله التي هي
مجموع الشكل واللون قال في شرح التجريد واعلم أن كلامهم متردد في أن الخلقة مجموع
الشكل واللون أو الشكل المنضم الى اللون أو كيفية حاصله من اجتماعهما وهذا
أقرب الى جعلها نوعا على حدة اه (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغي أن يعلم أن قوله
من الألوان وقوله من الاصوات ونظائرهما بيان لما يدرك لكن كل واحد على تقدير قد
ولذا ذكرته منفصلة متصلا كل منها بقيدته للاشارة الى المقصود أى التوزيع فلا يلزم أن
يكون ما يدركه بالبصر مينا بالاصوات ولا حاجة الى تقدير موصول آخر في المعطوف كذا
في الحقيده (قوله والسمع قوة الخ) أى عند الحكماء وفي اللغة حاسة الاذن وعند المتكلمين
صفة قائمة بباطن الصماخ تدرك بها الاصوات ببعض خلق الله (قوله قوة رتبت) أى أثبت
وكتب أيضا قوله رتبت الخ فيه نظر لانه لا يصدق على قوة رتبت في العصب المفروش على
سطح باطن صماخ واحد أفاده في الاطول (قوله الصماخين) تنبيه صماخ وهو ثقب
الاذن (قوله من الاصوات القوية الخ) انما وصف الاصوات تنبيهها على أن أنواعها أمور
اعتبارية لا يتميز بينها الا باعتبار أوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الألوان واخواتها
والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات
الحقيقية نظرا لانهم يختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليه أن للاصوات أيضا
أمورا متصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الخاصة من الاعتماد على
مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص مدركات
البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقا لا موجب له اه أطول وقوله وفي كون
الخ قد يدفع بأن محط البيان الموصوف دون الصنعة (قوله من التوج) أى توج الهواء
أى مصادمة بعضه لبعض ومدافعة بعضه لبعض والتوج المذ كور يشعل على سكون بعد
سكون لان أحد المصطدمين انتقل عن سكون كان قبل الصدم ثم عراه سكون بعد الصدم
وكتب أيضا مانصه لانه اذا توج الهواء لا يزال التوج الى أن يصل الى الهواء الراكد في
الصماخ فيقرع هذا الهواء الجلدة فيدرك السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهواء
اذ لو قام بالقارع والمقروع لزم كونه نسيما (قوله الذي هو تفرق عفيف) أى لتصلين

وفي جعل المقادير والحركات من
الكيفيات تسامح (وما يتصل بها)
أى بالمد كورات كالحسن والقبح
المتصف به ما الشخص باعتبار
الخلقة التي هي مجموع الشكل
واللون وكتبت الضمك والبكاء
الحاصلين باعتبار الشكل
والحركة (أو بالسمع) عطف على
قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في
العصب المفروش على سطح باطن
الصماخين يدرك بها الاصوات
(من الاصوات القوية والضعيفة
والتي بين بين) والصوت يحصل
من التوج الملول للقرع الذي
هو اساس عفيف والقارع الذي
هو تفرق عفيف بشرط مقاومة
المقروع القارع

اصالة كقطع خشبة أو عروضا تجذب غائص في الطين ونحوه (قوله والمقاوم) أي
المقاوم منه (قوله أو بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم (قوله وهو قوة
منبهة الخ) فيه أنه يخرج عنه القوى المودعة في أبعاض هذا العصب وتدخل فيه قوى غير
مذكورة للطعوم مودعة فيه كاللذسة وأجيب عن الأول بأن المراد تعريف كل القوة
فلا تنقض وعن الثاني بأن هنا قيد حذف لظهوره وهو يدل على الطعوم (قوله على جرم
اللسان) اختيار الجرم هنا والسطح في سابقه للثقل (قوله وغير ذلك) كالعضومة
والقبض والذسومة والحلاوة والتفاهة وهذه التسعة هي أصول الطعوم قاله في المطول
قال الحفيد في حواشيه على المطول واعلم أن التفاهة المعدودة في الطعوم هي مثل ما في
اللحم والخبز وقد يقال انتم له لا تطعم له أصلا كالإسائط ولما لا يحس بطعمه كالحديد اه
وقال أيضا والفرق بين العضومة والقبض أن العضومة تؤثر في ظاهره وباطنه أي اللسان
والقبض يقبض ظاهره فقط اه وفي الفري على قول المطول وأصولها تسعة الخ ما نصه
الطعم لا يتلوه من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو
اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما وإذا ضرب أقسام الفاعل في أقسام القابل حصل
أقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرارة وفي
الكثيف حدثت الحرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف
حدثت الخوضة وفي الكثيف حدثت العضومة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية
المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الذسومة وفي الكثيف
حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكرناه والحق أن مباحث
الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارادوا العسل حلوا طاروا الزيت دسم
حار ولو جوه أخرى لا يحتمل المقام ذكرها وقوله كالعضومة والقبض الفرق بينهما أن
القبض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما
بالشدة والضعف ولهذا اعترض بأن الاختلاف بينهما ان يقتضي الاختلاف النوعي
فالأنواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلان معنى لعدة ما نوعين وقوله والتفاهة
قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقد يقال لا يكون الجسم بحيث لا يحس
طعمه لكثافته أجزائه فلا يتخلل منها ما تخاطبه الرطوبة اللعابية فإذا احتمل في
تحليله أحسن معه بطعم والمعدود من الطعوم من الثاني على ما هو المختار اه وقوله
والمعدود من الطعوم الخ يخالف لما مر عن الحفيد على المطول (قوله وهو قوة في زائدني
الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حس الأنف كذا في الأطول (قوله
الشبهتين بجملتي الندي) فهم ما بالنسبة لمجموع الدماغ بخريطته كالخمين بالنسبة للندي
فالقوة الشمية قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثقبية من ثقبتي الأنف وعلى هذا فلا
ادراك في الأنف بدليل أنه اذا انسدت من داخل انقطع الشم ولو سلم الأنف من الآفة

والمقاوم للمقاوم ويختلف الصوت
قوة وضعها بحسب قوة المقاومة
وضمها (أو بالذوق) وهي قوة
منبهة في العصب المفروش على جرم
اللسان (من الطعوم) كالحرارة
والمرارة والملوحة والخوضة وغير
ذلك (أو بالنسبة) وهو قوة في زائدني
مقتسم الدماغ الشبهتين بجملتي
الندي (من الروائح)

(قوله أو باللمس) لم يراع في ذكر الخواص الترتيب الذي راعوه إذ قد سوا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان أشد حاجة ولهذه ذات في جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطيم القاصدة لاربعة لان التشبيه أكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة بجماع الاختصاص بعضو الرأس الا أنه ينبغي أن تؤخر الذاتية عن الثلاثة لتصل باللامسة لشدته المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا المذوقات لتكون ذريعة للموسسات اه أطول (قوله وهي قوة سارية الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو المس باليد كذا في الاطول ولم يقل منبهة كسابقه تفننا (قوله سارية في البدن) أي كله الا الكبد والرئة والطحال والعظم فان حاسة اللمس لم تخلق في هذه الاربعة فصلح التعريف وقيل المراد في ظاهر البدن كما في بعض كتب الحكمة فلا ترد الاربعة وفيه قصور وأورد أنه لا يصدق على لامسة عضو عضو وأجيب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر في عدم صدقه على لامسة كل عضو عضو ويعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه اذا أريد بالموسسات في التعريف الموسسات باليد كما عليه اللغة كان قاصرا والمدرك باللامسة لزم الدور اه أقول يمكن أن يجاب عن هذا الايراد باختيار الشق الاول على أن المراد ما يمكن أن يس باليد لا خصوص الممسوس باليد بالفعل فلا قصور تأمل (قوله الحرارة) هي قوة شأنها تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات ولهذه اذا أوقد حطب ذهب الجزء الهوائي وهو المتكيف بصورة الدخان صاعد الاصله الهواء والجزء الترابي وهو المتكيف بصورة الرماد متركما الى الارض وانعزل الماء والناري وكل ذلك بالمعانية وقوله البرودة هي قوة شأنها جمع المؤتلفات وغيروها ولذلك اذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصافيه ولا جيل كونهم ما يؤثران ما ذكر من التفريق والجمع سميتا فعائيتين وقوله الرطوبة هي كيفية تقتضي سهولة التشكل والاتصاف والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله اليبوسة هي بعكس الرطوبة ولاجل اقتضائهما أثر موصوفيهما سميتا انفعاليتين اه وقوله الحرارة قوة شأنها تفريق المختلفات قال السراحي ليس على اطلاقه بل في المركب الذي يكون شديد الاتحام وأما في البسيط فينعكس الامر كلما فانه بالحرارة تنفصل عنه اجزاء مائسة تتصاعد فتختلط بالهواء اه (قوله أوائل الموسسات) لانها تدرك أولا وبالذات بقوة اللمس بخلاف غيرها مما يأتي فانه يدرك بتوسطها وما قيل من أن الخشونة واللامسة ملوسان بلا توسط فقد يجاب عنه بأنهما من الوضع عند بعضهم كذا في شرح التجريد اه يس واعلم أن الخشونة واللامسة مبصران أيضا ومنه يعلم أن الكيفية قد تدرك بحسنيين (قوله فعائتان) قال السعيد لما كان الفعل في الاوليين أظهر من الانفعال والانفعال في الآخرين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعائيتين والآخران انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال في كل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار

أو باللمس) وهي قوة سارية في
البدن يدرك بها الموسسات (من
الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة) هذه الاربعة هي
أوائل الموسسات والاوليان منها
فعائتان والآخران انفعاليتان

سورة كيفياتها الاربع في حدوث المزاج وتولد المركبات منها اه وقوله يدل عليه تفاعل
 الاجسام العنصرية أي العناصر الاربعة فهو من نسبة الخزائيات السكلى وقوله كيفياتها
 الاربع يعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد انكسار سورة بعضها ببعض
 وتأثر بعضها ببعض وقوله في حدوث المزاج هو هيئة اتحاد في الاجسام المركبة من
 العناصر بحيث مزاجا لمصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة أعني العناصر ومما يدل
 أيضا على أن للحرارة والبرودة انفعالا أثنا اذا كبت الماء الحار على الماء البارد انفعلف
 كيفية كل منهما بالآخرى فافهم وكتب أيضا ما نصه في شرح التجريد للاصفهاني الكيفية
 الملوسة اما علمية تفعل الصورة بواسطة في المادة واما انفعالية تجعل المادة مسيطرة
 لان تفعل عن الغير والحرارة والبرودة فعليتان والرطوبة واليبوسة انفعالياتان
 والبواقي مثل اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبله والجفاف والخفة والثقيل
 تابعة لهذه الاربعة اه (قوله ويكون للشيء الخ) احترز به عن الماء (قوله والصلابة)
 قال في المطول وكون هذه الاربعة يعني الخشونة والثلاثة بعدها من الملوسات مذهب
 بعض الحكماء اه وقال في الاطول في المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء
 في ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا التول من باب الوضع وعند الحكماء هما
 كقيمتان ملوستان قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال في
 المواقف ان اللين عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملهكة وقيل بل كيفية بما يطبع الجسم
 للفاخر وفي شرحه قال الامام الرازي هما أي الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية
 دون الكيفيات المستوية اه وفي الفري أن الصلابة هي الاستعداد الشدي نحو الانفعال
 على هذا المذهب (قوله وهي تقابل اللين) أي تقابل التضاد فتكون الصلابة كيفية
 تقتضي عدم قبول الغمز هذا هو الاقرب الى سياقه (قوله والخفة والثقيل) قال في المطول
 وكل منهما أي من الخفة والثقيل مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده
 الانسان من الحجر اذا أسكنه في الجوق قسرا فانه يجده فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما
 يجده من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجده فيه مدافعة صاعدة
 ولا حركة فيه اه قال الحنفدي في حواشيه على المطول أي ليست الخفة والثقيل من
 الملوسات في التحقيق وان عدتهما منها بعض الحكماء فان المحققين على أنهما مبدأ المدافعة
 الصاعدة والهابطة اه (قوله الى صوب المحيط) أي القلا المحيط بالعالم وهو الفلك
 التاسع المسمى بالاطلس قالوا وهو العرش بلسان الشرع كما ان الثامن الذي هو فلك
 الثوابت الكروية بلسان الشرع وأراد بصويبه جهته وهي جهة العلق (قوله كالبله) هي
 هنا كيفية تقتضي سهولة الالتصاق وتطلق على الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبطل
 وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبله الرطوبة فانها تطلق على معنى البله كما تطلق على
 إحدى الكيفيات الاربع أو اثل الملوسات والجفاف يقابل البله واللزوجة من الزوج

(والخشونة) وهي كيفية حاصلة
 من كون بعض الاجزاء اخفض
 وبعضها ارفع (والملاسة) وهي
 كيفية حاصلة من استواء وضع
 الاجزاء (واللين) وهي كيفية
 تقتضي قبول الغمز الى الباطن
 ويكون للشيء بها قوام غير
 سبيل (والصلابة) وهي تقابل
 اللين (والخفة) وهي كيفية بها
 يقتضي الجسم أن يتحرك الى
 صوب المحيط ولم يعقه عائق
 (والثقيل) وهي كيفية بها يقتضي
 الجسم أن يتحرك الى صوب المركز
 ولم يعقه عائق (وما يتصل بها) أي
 بالمد كورات كالبله والجفاف
 واللزوجة والهشاشة واللطافة
 والكثافة

أى اللزوم وهي كيفية تقضي الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفريق كما في الملبان
 الممزوغ والهشاشة تقابلها كما في الخبز الممجون بالسمن اذا يس واللطافة تطلق بالاشتراك
 على معان أربعة رقة القوام كما في الماء وسرعة الانقسام الى أجزاء صغيرة كما في النقد
 وسرعة الانفعال من الملاقى كما في الورد والشفافية كما في الهواء والفلك والكثافة
 نطاق على مقابلات هذه المعاني والمشهور أن اللطافة التي تعتمد من المواسات بمعنى رقة
 القوام والكثافة التي تعتمد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بمعنى هذا المعنى
 عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة اه ملخصا من الفنى ويس وغيرهما (قوله
 وغير ذلك) كاللذع الذي هو كيفية سارية في الاجزاء يحس بها عند مس اللذع اه ع
 (قوله أو عقلية) تقسيم الخارج من وجه الشبهة الى الحسى والعقلى لمزيد اهتمام به والا
 فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذا المراد بالحسى ما يكون افراده
 مدركا بالحس لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيرا تدور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام
 يدعو الى تقسيمه وتفصيله وأيضا تقسيمه الى الحسى والعقلى عائد الى حسية الطرف
 وعقلية بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين اه أطول (قوله أى
 المختصة بذوات الانفس) الاختصاص بالنظر الى النبات والجماد فلا يرد أن بعضها كالعلم
 ثابت لبعض المجردات كالواجب تعالى على رأيهم على أن القائلين بنبوت العلم للواجب
 لا يجعلونه من جنس الاعراض كذا في الحفيد على المطول وقال في الاطول
 كالكيفيات المقاسمة نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسمانى في النسبة الى
 الجسم والكيفية النفسانية ما تختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما تختص بذوات
 الانفس حيوانية كانت أو نباتية كذا يستفاد من المواقف (قوله وهي شدة قوة للنفس)
 قال الحفيد الاولى بالعرف تفسيرها بأن تكون للنفس ما يمكن فصل المطالب بسرعة وقوله
 معتد بكسر العين على صيغة اسم الفاعل أى مهيمنة النفس لا كتساب الآراء ويصح فتح
 عين معتد على أنه اسم مفعول أى هيأها الله سبحانه لا كتساب النفس الآراء وهي مرفوعة
 صفة لشدة كما يؤخذ من الاطول (قوله معتد لا كتساب الآراء) أى العلوم أو رد عليه
 ان الذكاء بجامع اكتساب الرأى فكيف يكون معتدا والمعتد عندهم لا يجامع المعتدله
 وأجيب بأن المراد بالمعتد هنا المهيأ لا معناه الاصطلاحى المقتضى ما ترى قوة هي النفس
 لا كتساب الآراء او راد به المعتد اصطلاحا ولا نسلم ان شدة القوة بجامع اكتساب الرأى
 بل حين حصول الاكتساب تفتر القوة على أن السؤال انما يرد على جعل معتدا على صيغة
 اسم الفاعل أفاده في الاطول (قوله المنسمر بحصول صورة الشئ الخ) هذا تفسير الحكيم
 وقضيه أن العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشئ عند
 العقل لان المذهب المنصور أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينهما وبين العلوم
 بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم وصورة الشئ

وغیر ذلك (أو عقلية) عطف على
 حسية (كالکيفيات النفسانية)
 أى المختصة بذوات الانفس (من
 الذکاء) وهى شدة قوة للنفس
 معتد لا كتساب الآراء (والعلم)
 وهو الادراك المفسر بحصول
 صورة الشئ عند العقل

ما يؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ولأن المتبادر من عبارته كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا من الشيء فيشمل ما لو رأى شيئا ظنه انسانا وهو فرس وقوله عند العقل أولى من في العقل لتساوله ادراك الجزئيات على القول بالارتسام في الآلات اه يس (قوله وقد يقال على معان أخرى) هي الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وادراك الكل والمركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي أو البسيط والملكية وهذه الثلاثة أيضا يصح ادراكها لانها كصفات نفسانية وكان تخصيصها الادراك بالذات لانه اشهر والاصول والقواعد وهذه لا يصح ادراكها لانها ليست كصفة نفسانية (قوله وهي حركة للنفس) قد يشكك في تفسيره بالحركة فان الشارح قد قدم له الاعتراض على المتن في عدمه الحركات من الكيفيات وقد عترف في العروس بأنه كصفة نفسانية تقتضي ارادة الانتقام اه يس وما في العروس يقتضي تسبب ارادة الانتقام عن الغضب عكس ما يقتضيه كلام الشارح وما في العروس أظهر وكتب أيضا قوله وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا بالآثم قوله في تفسير الحلم لا يحترکہا الغضب فانه يدل على أن الغضب محركة للنفس لانفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد أنه حالة فوجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام أو يراد بقوله لا يحترکہا الغضب لا يحترکہا أسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد أن الحلم اطمنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا تجعلها متحركة بحركة أخرى اه فنرى (قوله مبدؤها) أي سببها واعلم (قوله وهي ان تكون الخ) وعرفه بعضهم بأنه كصفة نفسانية تقتضي العفو عن الذنب مع القدرة وبعضهم بأنها طمأنينة النفس عند صدور الغضب (قوله ولا تضطرب الخ) أي بسهولة والعطف لازم (قوله جمع غريزة) قيل الفرق بين الغريزة والخلق ان الغريزة صفة طبيعية جبلت النفس عليها وانطلق ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة (قوله صفات ذاتية) لم يقل كغيره أفعال ذاتية ليدخل نحو البلادة التي يصدر عنها عدم الادراك وكتب أيضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد كأنه أراد بالذات ما تقوم بصاحبها بالغير وان تعاق بذلك الغير تعلقا كتعلق الاضافات اه بايضاح (قوله مثل الكرم) مثال للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن اثار الغير بالخير اه حفيد (قوله بل تكون معنى) كالأبوة والبنوة فانه ليس شيء منهما متصورا في ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكالازالة فانها انما تصوره متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة لكن لم يظهر الفرق بين الازالة والاثار الذي هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائما بصاحبه دون الازالة مع أن كلا نسبه بين شيئين اه حفيد مع زيادة وایضاح وكتب أيضا مانعه والوهي على هذا ليس داخلا في القسمين لانه ليس باضافي بهذا المعنى ولا بحقيقي كذا في الحفيد على المطول (قوله كازالة الحجاب الخ) قيل وجه الشبه هنا في الحقيقة الظهور والاثار انهم تسامحوا وجعلوا

وقد يقال على معان أخرى (والغضب) وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحترکہا الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابه المکرر (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهي الطبيعة أعني ملكة تصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (واما اضافية) عطف على قوله اما صدقية ونعني بالاضافية ما لا تكون هيئة متغيرة في الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس)

لازمه وهو ازالة الحجاب ووجه الشبهه والحجاب بالنسبة الى الحجة هو الشبهة الحائلة بين
 البصيرة وبين ما ينبغي لها الاطلاع عليه وبالنسبة الى الشمس الظلمة الحائلة بين البصر
 وبين مدركه (قوله فانها) أى ازالة (قوله ولا فى ذات الحجاب) غير محتاج اليه لان
 الكلام فى الطرفين وهو ليس منه ما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكأنه أراد
 المبالغة فى كونها أمراً اعتبارياً (قوله وقد يقال الخ) عبارة الاطول وأما اضافية عطف
 على قوله أما حقيقية وكشف عن المراد فان الحقيقي له معنيان الصفة الثابتة لشيء مع قطع
 النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة ويقابله الاضافى بمعنى الامر النسبى الثابت
 للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتبارى الذى لا تحقق له سواء كان
 معقولاً بالقياس الى غيره أو مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح
 حيث جعل الحقيقي مقابل الماهو اعتبارى ونسبى لان الحقيقي ليس له معنى يقابل
 الاعتبارى والنسبى بمعنى ما لا يكون اعتبارياً ولا نسبياً اهـ (قوله على ما يقابل
 الاعتبارى الخ) فيكون الحقيقي بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الاول اشمله معنى ليس هيئة
 متقررة فى الذات لكنه لا يتوقف تحققه على اعتبار العقل اهـ يس وهو لا يناسب
 استدلال الشارح كلام المفتاح كما استطاع عليه لان مقتضاه دخول الاضافى فى مقابل
 الحقيقي وهو الاعتبارى والذى يناسبه ان الحقيقي على هذا مساو للحقيقي بالمعنى السابق
 وان تبادر من كلامه خلاف ذلك وانما الاختلاف فى المقابلة فتارة يقابل بالاضافى فلا
 يكون الوهمى المحض داخلاً فيما قوبل به الحقيقي كما لم يدخل فى الحقيقي وتارة يقابل
 بالاعتبارى فيدخل فيما قوبل به الحقيقي فالمصنف سلك المسلك الاول والمفتاح سلك
 المسلك الثانى فلو قال الشارح وقد يقابل الحقيقي بالاعتبارى الذى لا تحقق له الا بحسب
 اعتبار العقل كما صنع فى المفتاح حيث قال الخ لكان أوضع فتدبر (قوله الذى لا تحقق
 له الا بحسب اعتبار العقل) ومنه الاضافى اذ لا وجود له عند المتكلمين (قوله وفى المفتاح
 الخ) المفهوم من كلامه أنه سجل الاعتبارى الواقع فى عبارة المفتاح على الاعتبارى المحض
 والنسبى على الاعتبارى النسبى فيكون تقدير قوله وبين اعتبارى ونسبى وبين اعتبارى
 محض واعتبارى نسبى اهـ فنرى وكتب أيضاً قوله وفى المفتاح إشارة الخ اعلم أن المفهوم
 من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلى الى ثلاثة أقسام حقيقى واعتبارى ونسبى
 وقضية ذلك أن الحقيقي ما ليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى وهذا خلاف المفهوم
 من قوله وقد يقال الحقيقي الخ اذ قضية تناوله النسبى اهـ سم وأجيب بأن استدلاله
 بكلام المفتاح مبنى على رأى المتكلمين أن الامور الاضافية لا وجود لها فى الخارج
 وأنها اعتبارية أى موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى
 ونسبى من عطف الخاص على العام ويكون قوله قبل الاعتبارى الذى الخ شاملاً
 للاضافى والوهمى وانما قال وفى المفتاح إشارة اليه لان قوله ونسبى يحتمل أن يكون

فانها ليست هيئة متقررة فى
 ذات الحجة والشمس ولا فى ذات
 الحجاب وقد يقال الحقيقي على
 ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق
 له الا بحسب اعتبار العقل وفى
 المفتاح إشارة الى أنه مراد ههنا
 حيث قال الوصف العقلى منه ر
 بين حقيقى كالكيفيات النفسانية
 وبين اعتبارى ونسبى

معطوياً على اعتباري أي وبين اعتباري غير نسبي ونسبي اعتباري أيضاً فيكون الوصف
العقل قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبي عطفاً على حقيقي فتكون الأقسام ثلاثة
وحيث فلا دليل فيه كما قاله سم (قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم)
مثال للنسبي فإن مطلوبية المطلوب ليست وصفاً مقرر في ذات المطلوب بل هو وصف
اعتبره العقل بالنسبة إلى الطلب القائم بالنفس اه فترى أي ولهذا كان اعتباراً نسبياً
يعني أن كون الشيء مطلوباً أمر نسبي لا يتم على الأبد في مطالب (قوله أو كاتصافه
بشيء تصوري وهمي محض) مثال للاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على أن العقلي
في وجه التشبيه يتناول الوهم كما يتناول في الطرفين اه فترى (قوله وهمي) كتحاليل المنة
(قوله وأيضاً أما واحد الخ) لا يخفى أن هذا التقسيم يجري في الطرفين أيضاً فإن المشبه
أو المشبه به قد يكون واحداً وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعدداً والقول بأن
تعدد الطرفين يوجب تعدد التشبيه عرفاً دون تعدد وجه التشبيه لو تم لم وجه التخصيص
اه أطول (قوله أما واحد) ليس المراد بالواحد في باب التشبيه ما ليس له جزء أصلاً بل
ما يعد واحداً في معارف اللغة سواء كان حقيقة لاجزائه أصلاً كالجوهر أو لجزءه
لكن اعتبر مجموع الأجزاء من حيث هو ووضع بإزائه مفرد كالإنسان أو كان وصفاً
لأجزائه كالوحدة أو له جزءه لكن اعتبر المجموع ووضع بإزائه مفرد كالجرة فانها مركبة
من الجنس والفصل فالركب على هذه الهيئة منتزعة من عدة حقائق أو أوصاف لم يوضع
بإزائها مفرد اه سبرامى (قوله بأن يكون) أي ذلك المركب وكتب أيضاً قوله بأن يكون
حقيقة الخ كحقيقة الإنسان قوله بأن يكون هيئة الخ كالهيئة المنتزعة في قول الشاعر
«كأن مشار القمع الخ قال في المطول وبهذا أي شمول ما هو بمنزلة الواحد كحقيقة
الملتزمة من أمور مختلفة يشعر لفظ المنتزح وفيه نظر يستعرفه اه وحاصله أن الحقيقة
الملتزمة كالإنسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلة (قوله من أمور مختلفة) صار
مجموعها حقيقة واحدة (قوله من عدة أمور) وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقة
واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقي (قوله عطف على قوله أما واحد الخ) يتبادر منه
أن العطف على مجموع المتعاطفين الأولين وليس قولاً من القولين المشهورين في المعاطيف
المتكررة ويمكن أن يجعل الواو في قوله وأما الخ بمعنى أو التي للتخيير ففيه إشارة إلى
القولين (قوله بل في الهيئة المنتزعة) أي في التركيب الاعتباري وقوله أو في الحقيقة
الملتزمة منها في التركيب الحقيقي (قوله كذلك) خبر مبتدأ محذوف أي وهو كذلك أي
مثل المذكور من الواحد وما بمنزلة في التقسيم إلى حسي وعقلي هذا هو الأنسب بما
قبله وجعله في الأطول صفة لتعدد (قوله أو مختلف) اقتضى كلامه أن الاختلاف
لا يتأتى في القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد يتأتى في الثاني باعتبار الأجزاء المنتزعة
منها الهيئة وأجيب بأنه لا نظير فيه إلى الأجزاء كالنظر إليها في المركب انما المنظور إليه

كاتصاف الشيء بكونه مطلوب
الوجود أو العدم عند النفس
أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي
محض (وأيضاً) لوجه التشبيه
تقسيم آخر وهو أنه (أما واحد وأما
بمنزلة الواحد لكونه مركباً من
متعدد) تركباً حقيقياً بأن
يكون حقيقة ملتزمة من أمور
مختلفة أو اعتبارياً بأن يكون هيئة
انتزعتها العقل من عدة أمور (وكل
منها) أي من الواحد وما هو
بمنزلة (حسي أو عقلي وأما
متعدد) عطف على قوله أما واحد
وأما بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد
أن ينظر إلى عدة أمور ويقصد
اشتراك الطرفين في كل منها ليكون
كل منها وجه التشبيه بخلاف
المركب المنزل بمنزلة الواحد فإنه
لم يقصد اشتراك الطرفين في كل
من تلك الأمور بل في الهيئة
المنتزعة أو في الحقيقة الملتزمة منها
(كذلك) أي المتعدد أيضاً حسي
أو عقلي (أو مختلف) بعضه حسي
وبعضه عقلي (والحسي) من وجه
التشبيه سواء كان بتمامه حسيّاً

في الثاني الهيئة الاجتماعية وهي اما حسية فقط أو عقلية فقط كذا في العروس وأيضا
المركب من الحسي والعقلي عقلي كاحققة الشارح والسيد وان نازعهما صاحب الاطول
فراجع (قوله أو يعضه) بأن كان متعددًا مختلفًا وفي كلامه تنبيه على أن الحسي هنا
ما أخذ بالمعنى الأعم من الحسي فيما قبل لانه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا (قوله
طرفاه حسيان) لا بد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسية حقيقة أو تنزيلا يشمل نحو
قوله وكان النجوم نحو دجاها * سنن لآخ يبين أن ابتداء

فإن وجه الشبه حسي مع أن السنن والابتداء ليست حسية لكن انزات منزلة الحسي اه
أطول (قوله أن يدرك) ضمن يدرك معنى يوجد فعدمه من وقوله من غير الحسي أي من
الطرف غير الحسي وقوله شيء هو وجه الشبه (قوله والموجود) أي ومن وجه الشبه وقوله
في العقلي أي الطرف العقلي (قوله الاجسام) وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر
النفرد لا يدرك بالحس وقوله أوقافًا بالجسم يعني من نحو السواد والبيض وكلامه
يحتمل أن المقصود أقادما أن الجسم يحس ومقامه من الألوان ونحوها يحس ويحتمل أن
المقصود أقادما الخلاف بين الحكماء القائلين بأن المرقى لون الجسم لا هو والمتكلمين القائلين
بأنه الجسم فتكون أو تنوع الخلاف (قوله أعم) أي أوسع مجالا وأكثر أفرادا وليس
المراد الاعمية الاصطلاحية لعدم صحتها اذ لا يتصور تصادق الحسي والعقلي لتباينهما
ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أي طرفا العقلي أعم من طرفي الحسي (قوله لجواز
أن يدرك الخ) بل قد حقق في غير هذا العلم أن النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها
ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالاتزاع من المحسوس اه أطول
(قوله يعني يجوز الخ) تفسير لا دعية (قوله اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس)
كقيام العلم بزيد (قوله ولذلك يقال) أي لكون الوجه العقلي أعم (قوله بالوجه
العقلي) أي كأنه بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي أي كأنه بالوجه الحسي (قوله يعني
أن كل ما) أي طرف يصح الخ وليس المراد العموم والخصوص بالمعنى المنطقي وكتب أيضا
قوله يعني أن كل الخ يعني أنه أعم تحققاتا من كل طرفين يتحقق فيه ما التشبيه بوجه حسي
يتحقق فيه ما بوجه عقلي ولا عكس ويحتمل كلام المصنف تقدير المضاف أي طرفا التشبيه
بالوجه العقلي أعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي اذ كل ما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا
للاول دون العكس وفي الكلام نظر اذ ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسي يحتمل أن لا يكون
فيه أمر عقلي له مزيد اختصاص بأحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسي دون العقلي
كذا في الاطول (قوله فان قيل الخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيا وكتب أيضا قوله
فان قيل الخ حاصله قياس من الشكل الاول هكذا وجه الشبه مشترك وكل مشترك كلي
ينتج وجهه الشبه كلي فتؤخذ النتيجة صغرى لقوله والحسي ليس بكلي فيكون قياسا من
الشكل الثاني هكذا وجه الشبه كلي ولا شيء من الحسي بكلي ثم تعكس الكبرى ليرتد الى

أو يعضه (طرفاه حسيان لا غير)
أي لا يجوز أن يكون كلاهما أو
أحدهما عقليا (لا امتناع أن يدرك
بالحس من غير الحسي شيء) فان
وجه التشبيه أعم مأخوذ من
الطرفين موجود فيهما والموجود
في العقلي انما يدرك بالعقل دون
الحس اذ المدرك بالحس لا يكون
الاجساما أوقافًا بالجسم (والعقلي)
من وجه التشبيه (أعم) من الحسي
(الجواز أن يدرك بالعقل من
الحسي شيء) يعني يجوز أن يكون
طرفاه حسيين أو عقليين أو
أحدهما حسيًا والاخر عقليا
اذ لا امتناع في قيام المعقول
بالمحسوس وادراك العقل من
المحسوس شيئا (ولذلك يقال
التشبيه بالوجه العقلي أعم) من
التشبيه بالوجه الحسي يعني أن
كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه
الحسي يصح بالوجه العقلي من غير
عكس (فان قيل هو) أي وجهه
التشبيه (مشترك فيه) ضرورة
اشتراك الطرفين فيه

(فهو كلي) ضرورة أن الجزئي يتنوع وقوع ١٨٨ الشبهة فيه (والحسي ليس بكلي) قطعاً ضرورة أن كل حسي فهو

موجود في المادة حاضر عند المدرك ومثل هذا لا يكون الجزئي ضرورة فوجه الشبهة لا يكون حسيماً قطعاً (قلنا المراد) يكون وجه الشبهة حسيماً (أن أفراد) أي جزئياته (مدركة بالحس) كالجزء التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد فالخاص أن وجه الشبهة أما واحد أو مركب أو متعدد وكل من الأولين أما حسي أو عقلي والآخر أما حسي أو عقلي أو مختلف فتصير سبعة والثلاثة العقلية طرفاهما أحسيمان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس فصارت ستة عشر قسمًا (الواحد الحسي كالجزء) من المبصرات (والخفاء) يعني خفاء الصوت من السموعات (وطيب الرائحة) من المشهومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين المس) من المماسات (فيما مر) أي في تشبيه الخفاء بالصوت الضعيف بالهسيس والشككة بالمتبر والريق بالخر والجلد الناعم بالحري وفي كون الخفاء من السموعات والطيب من المشهومات واللذة من المذوقات تسامح (و) الواحد (العقل) كالعراة عن الفائدة والجرأة) على وزن الجرعة أي الشجاعة وقد يقال جرأة وجرأة بالمد (والهداية) أي الدلالة إلى طريق يوصل إلى المطلوب

الشكل الأول في وجه الشبهة كلي ولا شيء من الكلي بحسي ينتج وجه الشبهة لا يكون حسيماً اه سم هذا هو الأنسب بعبارة المتن وإن شئت جعلت السؤال قياساً من الشكل الثاني هكذا وجه الشبهة مشترك ولا شيء من الحسي مشترك ينتج لا شيء من وجه الشبهة بحسي (قوله فهو كلي والحسي ليس بكلي) فيه تطويل ويكفي هو مشترك فيه والمشارك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر إلى مجرد مفهومه اه أطول (قوله فهو موجود في المادة) أي الجسم (قوله قلنا) أي على وجه التسامح (قوله المراد) يعني المراد بالمصطلح عليه في لفظ الحسي اه أطول (قوله جزئياتها الحاصلة في المواد) كالجزء الجزئية الحاصلة في خذ زيد وأما الجرأة الكلية فغير مدركة بالحس لأن الماهية من حيث هي أمر معقول كلي لا مدخل للحس فيه وإنما يدركه العقل (قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مر بالمتزل منزلة الواحد (قوله أما حسي أو عقلي) فهذه أربعة (قوله والثلاثة العقلية) أي الواحد العقلي والمركب العقلي والمتعدد العقلي والمراد العقلية الصرفة والافوجه الشبهة المركب من أشياء بعضها عقلي وبعضها حسي عقلي لأن مجموع الحسي والعقلي من حيث هو مجموع لا يكون إلا مدركاً بالعقل ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حسيين كما صرح بذلك القنري نعم لا يرد وجه الشبهة المتعدد الذي بعضه حسي وبعضه عقلي لأدراج الشارح له في الحسي في قول المصنف والحسي طرفاه حسيان لا غير وان كان غير حسي بجمعيته وغير عقلي بجمعيته وبهذا التحري يعلم ما في كلامه من هنا من التخييل فافهم وكتب أيضاً قوله والثلاثة العقلية أما الثلاثة الحسية والمختلفة طرفاً كل من الأربعة لا يكونان الأحسين وكذا وجه الشبهة المركب من حسي وعقلي الذي هو أحد صور ما هو منزلة الواحد فإنه عقلي وواجب حسيه طرفيه كما في القنري (قوله الواحد الحسي الخ) شروع في تمثيل الأقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم اه أطول (قوله فيما مر) أي في تشبيهات مرت (قوله تسامح) وجهه أن الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الصوت الخفي والطيب ليس بمشهور بل المشهور الرائحة واللذة ليست بمذوقة بل المذوق الطعم فالوجه أن يجعل الخفاء بمعنى الخفي وأن تجعل إضافة الطيب إلى الرائحة واللذة إلى الطعم من إضافة الصفة إلى الموصوف على أن الخلق أنه لا تسامح بالنسبة إلى الخفاء لأن المراد به هنا ما يقابل الظاهر فيكون مسموعاً مثله كذا في القنري ونظر سم في قوله على أن الحق الخ بأن الظاهر أن الجهر أيضاً صفة للصوت غير مسموعة وإنما المسموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن الجرعة) وقد تتركب همزته فيقال جرعة مثل كره كما قالوا للمرأة مرة قنري ويقال فيها الجرأة كالكرهية والجرائية كالكرهية والجرأة في اللغة والفرق بينهما بأعمية الجرأة لاختصاص الشجاعة بمصدر عن روية فتختص بالعقلاء انما هو عرف الحكمة كذا في الأطول (قوله أي الدلالة الخ)

طرفاء عقليان اذا الوجود والعدم
من الامور العقلية (و) تشبيه
(الرجل الشجاع بالاسد) فيما
طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم
بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبه
به حسي فبالعلم يوصل الى المطلوب
ويصرف بين الحق والباطل كما
أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل
بين الاشياء فوجه التشبيه بينهما
الهداية (و) تشبيه (العطر بخلق)
شخص (كريم) فيما المشبه حسي
والمشبه به عقلي ولا يخفى ما في هذا
الكلام من اللبس والنشر وما في
وحدة بعض الامثلة من التسامح
كالعراء عن الفائدة مثلا (والمركب
الحسي) من وجه الشبه طرفاه اما
مفردان او مركبان او احدى
مفرد والاخر مركب وهما
التركيب ههنا أن تقصد الى عدة
اشياء مختلفة فتتزع منها هيئة
وتجعلها مشبه او مشبه به ولهذا
صرح صاحب المفتاح في تشبيه
المركب بالمركب بان كلا من المشبه
والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد
بتركيب وجه الشبه أن تعمد الى عدة
اوصاف شيء واحد فتتزع منها هيئة
وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون
حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة
بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه
به في قولنا زيد كالاسد مفردين
لا مركبين ووجه الشبه في قولنا
زيد كعمرو في الانسانية واحدا
لانزلة منزلة الواحد فالمركب
الحسي (فيما) أي في التشبيه الذي (طرفاه مفردان كما في قوله

وقالت المعتزلة هي الدلالة الموصلة (قوله واستطابة النفس) من الاضافة الى الفاعل
يقال استطاب الشيء وجدته طيبا اه أطول (قوله في تشبيه وجود الشيء) هذا الطرف
متعلق بالطرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي اه أطول (قوله العديم) فاعيل
بمعنى مفعول من عدمه كعلمه أي فقدمه أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم
والانعدام لحن في اللغة من المتكلمين ولم يثبت في اللغة انعدم وانما تكلم به المتكلمون
والعديم تعارف في اللغة في الاحق والنفع فاعل العديم أو نائبه اه أطول (قوله فيما
طرفاه عقليان) هذا وما يأتي في الامثلة من نظائره اشارة لشككة تعدد الامثلة (قوله
والرجل الشجاع) شبه على معنى الجراءة فلذا لم يقل والرجل الجري كما هو الظاهر اه أطول
(قوله ويفصل) أي يميز (قوله بخلق شخص كريم) حل الشارح التركيب على الاضافي
مع احتماله للوصفي لعدم احتياجه الى التجوز بخلاف قوله على الوصفي لانه حينئذ
من باب عيشة راضية (قوله كالعراء عن الفائدة مثلا) أي واستطابة النفس لما فيه
من شائبة التركيب اه مطول وفي دعوى التسامح مع قوله الاتي ان التقييد لا يتأني
الافراد نظرا لالسيراي ولان المراد بالواحد ما لم يكن هيئة منتزعة من عدة أمور ولم
يكن أمورا كل منها وجه الشبه لا ما ليس فيه تركيب أصلا اه مم (قوله والمركب
الحسي الخ) المركب الحسي من وجه الشبه لا يكون طرفاه الاحسين فلا يتقسم
باعتبار حسيية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن يتقسم باعتبار افراد الطرفين
وتركه ولم يشر الى تقسيم الطرفين الى المركب والمفرد والاختلاف لانه يحصل في ضمن تقسيم
الوجه باعتبارهما ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرفين الى الحسي والعقلي والاختلاف بتبنيها
على أن الطرفين أيضا مقصود بالبحث كالأوجه وليس أحدهما تبالالاخر وفي الشرح
انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم أي التقسيم باعتبار افراد التركيب
دون وجه الشبه الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة منتزعة من اشياء
بشتركة في تلك الهيئة هيئتان منتزعتان كذلك بأن يعمهما تلك الهيئة وهما الطرفان
المركبان فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشترائي في مركب يعمهما فلا يمكن أن يكون
طرفا وجه الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان أنه لا يجري
هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه
الهيئتين المنتزعتين في غير الهيئة من كونهما معجبتين أو مرغوبتين أو مكرهتين الى غير
ذلك فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردان ومركبان ومختلفان اه
أطول ملخصا (قوله ههنا) أي في الطرفين اذا كان وجه الشبه مركبا اه يس (قوله ان
تقصد الخ) أي فالمراد به هنا أحد قسمي ما هو بمنزلة المفرد وهو الذي تركيبه اعتباري
(قوله ههنا) أي في الطرفين والوجه اه يس (قوله في الانسانية) انظر ما لوعبر عن معنى
الانسانية بالفظين كأن يعمل زيد كعمرو في الحيوانية والناطقة وبقصد اشتراكهما في

المجموع هل يكون الوجه من المركب المنزل منزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثاني
(قوله لاح) هو كالأح بمعنى بدا أو أصبح ضوء الصباح وهو حرة الشمس في سواد الليل
والثريا تصغر ثروى مؤنث ثروان كسرى مؤنث سكران لثريا امرأة المتولة تسمى بتصغيرها
النجم الكثرة كواكب مع ضيق المحل اه أطول (قوله كما ترى) الكاف في مثله ليست
للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلي لا خفاء فيه ولو
كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كالعنقود لملاحيمة لكان أظهر في إقادة المعنى وفي إعراب
كما ترى وجوه أقرب إليه في موضع المصدر أي ظهر ظهورا مثل ما تراه اه فترى وفي الحقيقة
أن الكاف بمعنى على والطرف صفة أحوال من الثريا بمعنى أن مشابهة الثريا بالعنقود
لي تقدير الحالة المرئية وباعتبارها لانها في نفس الامر كواكب بكار فلا تثبت المناسبة
بينها ما الأعلى ما ذكرنا (قوله كالعنقود ملاحيمة) الاضافة للبيان (قوله من تقارن)
ابتدائية (قوله الصور البيض الخ) هي النجوم المتعددة في الثريا وأفراد النور المتعددة في
العنقود (قوله المستديرة) انظر هل الواقع استدارة صور النور (قوله في المرأى) أخذه
من قول الشاعر كما ترى وهو قبيح للتقارن لانه لا تقارن في الحقيقة والبياض لانه لا لون في
الفلكيات أو لا علم بلونها والصغرا ذهي في الواقع بكار فباشعربه قول الشارح وان كانت
بكار في الواقع من تعلقه بالصغار تخصيص بلا تخصص كذا في الأطول (قوله أي لا مجمعة
الخ) عبارة الأطول على الكيفية المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة
بين الأجزاء وكذا الاستدارة والصغرا والتقارن ثم قال وجعل الكيفية المخصوصة نفيا
للتلاصق والتضام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف
في شرح المفتاح مشتمل على لغواذ لا تنطوي شدة الافتراق تحت التقارن عرفا اه (قوله
منظمة الى المقدار المخصوص) فيه اشعار بأن قوله الى المقدار المخصوص حال من الكيفية
ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة ظرفية مفعول بالواسطة فيصح نصب
الحال عنه ويصح جعله حالا من التقارن كذا في الأطول قال يس وما اقتضاه كلامه من أن
الحال لا تأتي من الحال صحيح كما هو مقتضى متن الكافية وكذا لا تأتي من التميز ولا من
المفعول المطلق نعم تأتي من المفعول معه كافي المتوسط اه (قوله في حال اخراج النور)
قل في الأطول أقول بعد تحقيق المركب دخول حين النور في المشبه به أيضا
لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة أمور (قوله والتقييد
لا ينافي الأفراد) أي لكن لما كانت تلك المقدمات لها موضع مخصوص ولون مخصوص
ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تأتي اعتبار هيئة مأخوذة من تلك
الأجزاء (قوله أي والمركب الحسي) أي الوجه المركب الخ (قوله كان) ان جعل كان
للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان أداة التشبيه
أي صاحبذوقه ويكون كقولك أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى *
كعنقود ملاحيمة) بضم الميم
وتشديد اللام غيب أبض في حبه
طول وتختيف اللام أكثر
(حين ثورا*) أي تفتح نوره (من
الهيئة) بيان لما في قوله كما
قوله (الحاصلة من تقارن الصور
البيض المستديرة الصغار المقادير
في المرأى) وان كانت بكار في
الواقع حال كونها (على الكيفية
المخصوصة) أي لا مجمعة اجتماع
التضام والتلاصق ولا شديدة
الاقتراق منظمة (الى المقدار
المخصوص) من الطول والعرض
فقد نظرت الى عدة أشياء وقصد الى
هيئة حاصلتها والطران مقدران
لان المشبه هو الثريا والمشبه به هو
العنقود مقيد بكونه عنقود
الملاحيمة في حال اخراج النور
والقييد لا ينافي الأفراد كما سيجي
ان شاء الله تعالى (وفيما) أي
والمركب الحسي في التشبيه الذي
(طرفاه مركبان كما في قول بشار كان

(مشار النقع) من أثار الغبار أي حبيبه

(فوق رؤسنا) وأسيا فبالليل تهاوى
كواكب (أي يتساقط بعضها اثر
بعض والاصل تهاوى حذفت
احدى التامين) (من الهيئة
الحاصلة من هوى) (بفتح الهاء
سقوط) اجرام مشرقة مستطيلة
متناسبة المقدار متفرقة في
جوانب (أي مظلم) فوجه التشبيه
مركب كما ترى وكذا الطرفان لأنه
لم يقصد تشبيه الليل بالنقع
والكواكب بالسيوف بل عمد الى
تشبيه هيئة السيوف وقدرت
من انحدارها وهي تعال وترسب
وتجى وتذهب وتضطرب اضطرابا
شديدا وتتحرك بسرعة الى جهات
مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين
الاعوجاج والاستقامة والارتفاع
والانخفاض مع التلاق
والتداخل والتصادم والتلاصق
وكذا في جانب المشبه به فان
لكواكب في تهاويها مواقعها
وتداخلها واستطالة اشكالها (و)
المركب الحسى (فيما طر فاه مختلفان)
أي أحدهما مفرد والآخر
مركب (كما ترى تشبيه الشقيق)
باعتلام ياقوت ثمرن على رماح
من زبرجد من الهيئة الحاصلة
من نشر اجرام حرم بسيطة على
رؤس اجرام خضر مستطيلة
فالمشبه مفرد وهو الشقيق
والمشبه به مركب وهو ظاهر
وعكسه تشبيه نهار مشمس
شبه زهر الربا بلبيل مقرر

كان اه أطول (قوله مشار النقع) اسم مفعول والاضافة من اضافة الصفة الى
الموصوف وجعلها في الاطول بيانية (قوله واسيا فانا) بالنصب عطف على المثار بواو
المقارنة كما في كل رجل وضيعة وهذا معنى قول الشيخ ان أسيا فانا في حكم الصلة لمشار
لئلا يقع في التشبيه تفرق يعنى أنه متصل بالثمار ومنضم معه ومن تته وليس مستتلا في
الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اه أطول (قوله تهاوى
كواكب) أي طائفة بعد طائفة لا واحد بعد واحد كما في الاطول (قوله والاصل تهاوى)
وجعله ماضيا لم يؤثرت لولا تأنيث المسند الى ظاهر الجمع الغير السالم ليحل بالمطائف
كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضي في معرض الحال وكالاتمرار
التجديدى قال في الاطول وأيضا صيغة الماضي تفيد وصف الليل بالخلوع عن الكواكب
فيلزم تشبيه مشار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تهاوى فانه
يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل كما يحكم بذلك
الذوق الصائب (قوله حذفت احدى التامين) وهل المحذوفة الاولى أو الثانية
خلاف (قوله بفتح الهاء) أي وكسر الواو وتشديد الياء قال النثرى وأما بضم الهاء
فهو بمعنى الصعود وفي الاطول ما يخالف ذلك فراجع (قوله مستطيلة) حقيقة في
السيوف وتخيل في النجوم فانه يتخيل فيها الاستطالة عندها (قوله في جوانب
الخ) فالسيوف في ظلمة الغبار والكواكب في ظلمة الليل (قوله تشبيه الليل الخ) فيه قلب
وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب (قوله بل عمد الى تشبيه
هيئة السيوف الخ) كلامه يعطى أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير
اعتبار النقع والليل وصريح البيت خلافه ويمكن دفع المناقاة بأن المراد تشبيه الهيئة
المستتلة على السيوف الخ (قوله وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب أي التي اشتملت
عليها هيئة المشبه به) (قوله وترسب) أي تسفل (قوله وعلى أحوال) الى قوله والانخفاض
لم يظهر له كبر فائدة بعد قوله وهي تعال وترسب الى قوله مختلفة فتأمل (قوله تنقسم
بين) أي أقساما دائرية بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج الذهاب ينة
ويسرة وخلفا وبالاستقامة الذهاب أماما (قوله والارتفاع والانخفاض) هما الدخولهما
في حيز التحرك بسرعة يفيدان ما لا يفيد قوله تعال وترسب اه سم (قوله وكذا في جانب
المشبه به) أي مثل ما ذكر يقال في جانب المشبه به في الجملة فلا يردان مما ذكر ما لا يجى في
جانبه كالارتفاع (قوله مبسوط الخ) المراد ما في أجزائه اتساع فهو غير المنشور مع عدم
الاتساع كالخيط فلذا ذكر مبسوط مع قوله نشر أجرام اه يس (قوله فالمشبه مفرد) قال
في الاطول وهما بحث وهو أنه يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من
نشر اوراق الشقيق المحترقة على ساقاته الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو تصعدان
النظر في المشبه والمشبه به الى الحركات أيضا اه قال يس ويمكن أن يقال ان ذلك النظر

حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المقيد فتأمل اهـ (قوله على ما ينبغي) أي في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (قوله ما ينبغي في الهيئات) من مجيء العام في الخاص كما يقال الحيوان ينجى في الانسان فلا ينافي أن وجه الشبه نفس الهيئة كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول في الموضوعين بالهيئة كذا في يس (قوله التي تقع عليها الحركة) أي هيئة الجسم عند حركته وحاصله أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حركته وهي قسمان هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط كما في حركة المصنف فانه لم يعتبر معها شيء من صفات المصنف وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرنت به من صفات الجسم كالشكل واللون كما في المرأة في يد الاشل فقول الشارح من الاستدارة والاستقامة بيان للهيئة في القسم الثاني وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالأولى حذفه ليعم القسمين سيرا على اهـ سم وكتب أيضا قوله التي تقع عليها الحركة أي توجد معها أي من أن تكون هيئة مجردة الحركات أو هيئة الحركات وغيرها فيشمل القسمين اهـ سم ومنهم من جعل في العبارة قلبا والاصل التي تقع على الحركة فهي العارضة للحركة مع غيرها في الوجه الاول والحركة وحدها في الثاني واليه أشار في الاطول (قوله من الاستدارة الى آخره) بيان للهيئة (قوله ويعتبر فيها تركيب) أي من الحركة وأوصاف الجسم كما في الوجه الاول أو من الحركات مختلفة كما في الثاني اهـ يس (قوله أحدهما أن يقرن الخ) لا بد أن يقتدر المصدر الغير الصريح المتولد من أن المصدرية باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدأ الذي هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ أيضا لئلا يكون لزومه في الموضوعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى هل نوعين وأن كلامهما قسم من الهيئة نفسها أما اذا كان بمعنى أنه مشتق على صنفين فلا لزوم لأن كلامهما اقتران والتجرد صفة للهيئات اهـ فنرى (قوله أن يقرن) أي يوصل والمراد أن يقرن في اعتبار العقل وتركيبه اهـ أطول (قوله والارض الخ) وجهه الاوضحية أن المجعول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر في ذلك من عبارة المصنف كذا في الحقيدي على المطول ويسن وغيرهما وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار فجعل الشيخ الهيئات طرف التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لا ما ينبغي في الهيئات التي تقع عليها الحركة فبرئ كلامه عن شائبة اضطراب ولم يحتج الى تكلف اهـ (قوله مما يزداد) أي من الاحوال التي يزداد الخ وليست ساء عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المصنف اهـ فنرى (قوله والهيئة المقصودة) أي المعتبرة وجه الشبه وكتب أيضا ما نصه أي الهيئة الحركية ولومع غيرها (قوله كما في قوله) أي كوجه الشبه في قوله (قوله في كف الاشل) أي الرجل الاشل والاشل اليس في اليد أو ذهابها والمراد ههنا المترشح لأن عديم اليد أو بابسها لا يكون في كف امرأة وقد صرح به السمين في شرحه للمفتاح اهـ أطول ولأن

على ما ينبغي ان شاء الله تعالى
(ون بدع المركب الحسي ما) أي
وجه الشبه الذي (ينبغي في الهيئات
التي تقع عليها الحركة) أي يكون
وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها
الحركة من الاستدارة والاستقامة
وغيرهما ويعتبر فيها تركيب
(ويكون) ما ينبغي في تلك الهيئات
(على وجهين أحدهما أن يقرن
بالحركة غيرها من أوصاف الجسم
كالشكل واللون) والارض
عبارة أسرار البلاغة حيث قال
اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة
وهو أن ما ينبغي في الهيئات التي
تقع عليها الحركة والهيئة
المقصودة في التشبيه على وجهين
أحدهما أن تقترب بغيرها من
الاصناف والثاني أن تجرد هيئة
الحركة حتى لا يراود غيرها فالأول
(كما في قوله والشمس كما رآه في كف
الاشل من الهيئة) بيان لما في كما
في قوله (الحاصلة من الاستدارة

مع الاشراف والحركة السريعة
 المتصلة مع توج الاشراف حتى
 يرى الشعاع كأنه يهيم أن ينسبط
 حتى يفيض من جوانب الدائرة
 ثم يسدوله) يقال بداله اذا ندم
 والمعنى ظهر له رأى غير الاول
 (فيرجع) من الانبساط الذي
 بداله (الى الانقباض) كأنه يرجع
 من الجوانب الى الوسط فان
 الشمس اذا أخذ الانسان النظر
 اليها يتبين جرمها ووجد هامودية
 لهذه الهيئة وكذلك المرأة في كف
 الاشل (و) الوجه (الثاني أن
 تجرد) الحركة (عن غيرها) من
 الاوصاف (فهناك أيضا) يعني كما
 لا بد في الاول من أن يقترب بالحركة
 غيرها من الاوصاف فكذا في
 الثاني (لا بد من اختلاط حركات)
 كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة)
 له كأن يتحرك بعضه الى اليمين
 وبعضه الى الشمال وبعضه الى
 العلو وبعضه الى السفلى ليحقق
 التركيب والالكان وجه الشبه
 مفردا وهو الحركة (مفردة الرحي
 والسهم لا تركيب فيها) لا اتحادها
 بخلاف حركة المصحف في قوله وكان
 البرق مصحف قار) بجذف الهمزة أي
 قارئ (فانطبأ قامة وانفتاحا) أي
 فينطبق انطبأ قامة وينفتح انفتاحا
 أخرى فان فيه تركيبا لان
 المصحف يتحرك في حالتي الانطباق
 والافتتاح الى جهتين

المرآة انما تؤدى الهيئة المقصودة في كف المرئى اه فنرى (قوله مع الاشراف) الظاهر
 أن يضم اليه توجه فيقول وتوجه الا أنه أخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه
 مسبب عنها اه أطول (قوله مع توج الاشراف) التوج اضطراب موج البحر وأراد به
 الاضطراب مجازا وفي كلامه وضع الظاهر موضع المظهر وانظر حال من الحركة أي
 كأنه زمن توجهه اه من الأطول والفنى (قوله حتى يرى الشعاع) بالضم الذي تراه
 من الشمس كالخيال مقبلا عليك اذا نظرت اليها أو الذي تراه ممتدا كالرمح بعيد الطول
 وما أشبه اه أطول (قوله كأنه يهيم) كيوم وقوله أن ينسبط أي يربد الانبساط (قوله حتى
 يفيض) بفتح الياء أي يسيل وبضمها أي يخرج كما في فاذا أفضت من عرفات (قوله يقال
 بداله اذا ندم) ومصدره ممدود يقال بداله بداه وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى
 أن فاعل بداه هو راجع الى الرائي المعلوم بدلالة المقام اه فنرى (قوله فان الشمس الخ)
 لتعليل معنى الكلام أي شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس الخ اه فنرى
 (قوله ليتبين) أي ايهام (قوله وجدها الخ) أي لانه يجدها شديدة الاضطراب والتحريك
 وشكلها اسدادة وشعاعها كأنه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا كاد أن يتعدى تلك
 الجوانب يرجع الى وسط الدائرة رجوعا وذهابا خياليا بل وذلك الاضطراب والتحريك خيالي
 أيضا لان حركة الشمس ليست على الاضطراب اه قال في الأطول وهذه الهيئة انما تظهر
 في الشمس بعد تحديد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المرأة فانها يؤتى بآدى النظر اليها
 فلذا جعلت مشبهها بالشمس (قوله وبعضه الى أسفل) قال في الأطول أو يتحرك تارة
 الى اليمين وتارة الى الشمال مثلاً اه (قوله ليتحقق التركيب) قضيته توقف التركيب على
 جميع تلك الحركات وفيه نظر فانه يتحقق بمطلق تعدد كذا في يس (قوله وهو الحركة) أي
 بدون اختلاط واختلاف جهات (قوله بجذف الهمزة) أي بعد قلبها الانكسار ما قبلها
 كما قلب في بادى النظر لذلك كما ذكر في التفسير اه أطول (قوله فانطبأ قامة الخ) وذلك عند
 جمع طرفيه لقلب الورقة المقروء احدى صفحتيها المقرأة ما في الصفحة الاخرى مع التي يليها
 وينفتح انفتاحا مرة أخرى وذلك عند قراءة ما في الصفحة الاخرى من تلك الورقة بعد قلبها
 وكثيرا ما تكون هذه الهيئة اذا كان المصحف خفيفا سهل جمع طرفيه وتفرقة هما وأما
 ان كان ثقيلا فالغالب أنه ليس فيه الانفتاح أولا وانطباق آخر وانما يوجد في أثناء القراءة
 قلب الأوراق والمقصود في التشبيه هو الاول لان تكررها يعنى بالانطباق والانفتاح
 في البرق هو الموجود فيه كثيرا وكتب أيضا قوله فانطبأ قامة وانفتاحا الفاء للسببية
 كأنه جواب للسائل عن وجه الشبه بين المصحف والبرق اه فنرى قال في العروس ولأن
 أن تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات المتعددة (قوله لان
 المصحف يتحرك) أي طرفاه في حالتي الانطباق الخ ووجه الشبه هيئة هذه الحركات مع
 تكررها وهي في المصحف حسيية حقيقة وفي البرق تخيلية وذلك لان الواقع فيه ظهور
 بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لانفتاح أظهر باطنه واذا انعدم تخيل

ان ثم باطنا خفي الانطباق كما في المصحف (قوله في كل حالة الى جهة) ففي حالة الانطباق الى جهة العلو وفي حالة الانفتاح الى جهة السفلى لكن يتحرك في كل من الحالتين باعتبار اليمين والشمال الى جهتين ففي حالة الانطباق الطرف الايمن الى جهة اليمين والطرف الايسر الى جهة الشمال وفي حالة الانفتاح الطرف الايمن الى اليمين والطرف الايسر الى الشمال فمن جعل في كل حالة جهة واحدة كاشارح اعتبر العلو والسفل ومن جعل في كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال (قوله وقد يقع التركيب) أي التركيب في الطرف كان أو في الوجهه والاشبه أن تجعل اللام للهداية الى التركيب المبدع ويؤيده كلام الايضاح قاله في الاطول وقال في العروس يعني أن الوجه قد يكون حسيما مركبا من هيئة السكون ثم قال بقي أنه يقال كون الاقعا هيئة سكون فيه نظر لأن الحركة الكون في الحيز به سكون في غيره والجلوس كذلك نعم دوامه سكون اه (قوله في هيئة السكون) أي وحده كما في البيت أو مع اعتبار غير السكون معه على قياس ما تقدم في الحركة كما في قوله في صفة مصلوب

كانه عاشق قدمه تصفحه * يوم الوداع الى توديع مرتحل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لأن تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنقه وصفحته لوداع المعشوق اه ع ق (قوله كما في قوله) أي تركيب في قوله وهذا هو الموجود دون قول الشارح كما أي كوجه الشبه الذي في قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف لكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذا الاقعا والهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في اقعا هي المشبه والهيئة الحاصلة له من جلوس البدوي المصطلح وموقع كل عضو منه في جلوسه المشبه به اه أطول ثم قال من الهيئة أي من تركيب الهيئة الخ ثم قال أي ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوي المصطلح في جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين (قوله جلوس البدوي) منصوب بيقى كقعدت جلوسا أو عجزت أي يجلس جلوسا اه يس (قوله البدوي) خصه بالذكر لكثر ذلك منه (قوله من اصطلي بالنار) أي استدفاها (قوله من موقع) أي وقوع اه أطول (قوله وكذلك صورة جلوس الخ) أي التي هي المشبه به (قوله كرمات الانتفاع) من اضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضا قوله كرمات الانتفاع مصدر حرمة الشيء كعلمه وضربه منه الشيء فاضافته الى الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني اه أطول (قوله مثل الذين الخ) المثل القصة العجيبة (قوله ثم لم يحملوها) أي لم يعملوا بما فيها فغير عن عدم العمل بعدم الحمل لأن جملهم كالأهل (قوله فانه) أي وجه الشبه الذي هو حرمان الانتفاع امر عقل الخ (قوله اوعية العلوم) أي وهي شيء مخصوص أيضا (قوله وأن الجار جاهل بما فيها) أراد بجهل الجار عدم انتفاعه

في كل حالة الى جهة (وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله في صفة كلب يقى) أي يجلس على أليته (جلوس البدوي المصطلح) من اصطلي بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أي الكلب (في اقعا) فانه يكون لكل عضو منه في الاقعا موقع خاص ولا مجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاح بالنار الموقدة على الارض والمركب (العقلي) من وجه الشبه (كرمات الانتفاع) بالغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجار يحمل أسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه أمر عقلي متفرع من عدة أمور لانه روعي من الجار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحول أوعية العلوم وأن الجار جاهل بما فيها

لأن الجاهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر المزموم وأراد الالتزام وهو المعنى في جانب المشبه
 أيضا وبهذا يدفع ما يقال أن الذين حملوا التوراة على ما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا
 الخاه فترى وقوله أراد بجهل الجاهل عدم انتفاعه أي لأن الجاهل عدم العلم عما من شأنه أن
 يعلم فلا يتصف به الجاهل ونحوه (قوله وكذا في جانب المشبه) الذي هو اليهود فانه روى
 منهم فعل مخصوص هو الحيل وأن يكون المحول أوعية العلم وانهم جاهلون بما فيها أي غير
 عالمين به علمًا نافعًا ومن المعلوم أن الطرفين مركبان لأن المثل إما بمعنى القصة أو الصفة
 والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة بأخرى مثلهما في التركيب ومن البين أن الطرفين
 إذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه ~~مركب~~ كما مر عما فيه ما يشير إلى ما اعتبر في الطرفين
 فأخذ من الطرفين ما يجمع بينهما وتحمّل اليهود لما كان معنويًا واعتبر في حمل الجاهل
 الحيل الفعلية وجب أن يكون وجه الشبه معنويًا جامعًا للطرفين فأخذ من أن الانتفاع
 الذي اشتركت فيه الطرفان لاقتضاء عدم العلم بوجوده فيهما وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ
 نافع لاقتضاء وجوده فيهما ما كون المحول فيهما أوعية العلم وكون من حرم الانتفاع تحمّل
 التعب في استصحاب ما حرم الانتفاع به لاقتضاء وجوده فيهما ما كون المحول غير خفيف
 ويجب أن يؤخذ التعب عقليًا بمعنى مطلق المشقة فالطرفان أن اعتبر كونهما صفتين
 أو قصتين لم يخل عن اعتبار العلية فيهما ويمكن أن يراد بالطرفين الجاهل واليهود موصوفًا
 كل بصفة مخصوصة فيدعى حسية الطرفين فذكر المثل للتأكيّد ولا يخلو عن بعد اه ع ق
 (قوله واعلم الخ) أشار به إلى أن وجه الشبه قد يقتضى تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من
 مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روى فيها جميع تلك الأشياء فيقع الخطأ بانتزاعها
 من أقل من مجموع تلك الأسماء وكتب أيضا قوله واعلم أنه قد ينتزع من متعدّد أي يجعل
 المتعدّد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفًا أو وجه شبه فلا ضمير في ينتزع ويجعل الشارح
 فيه ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير في قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ونحن
 نجعل الضمير للمنتزع المفهوم من الفعل وهذا المقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب
 والمتعدّد بأنه في الأول لا يمكن إسقاط شيء من متعدّد بخلاف الثاني فانه لا يخل بالتشبيه
 الاكتفاء ببعض منه وهذا أنسب مما يستفاد من الإيضاح أن المقصود الفرق بين التشبيه
 المركب والتشبيهات المجمعة بأنه يمكن الإسقاط في الثاني دون الأول فانه لو حذف شيء من
 التشبيهات المجمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وإن اختلف الغرض من الكلام كما
 في زيد كالماء يصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافي بحاله وإن اختلف
 الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شيء مما
 يؤخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله كذا في الأطول وما يستفاد من الإيضاح هو ما يأتي
 في قول الشارح وهذا بخلاف التشبيهات المجمعة الخ وكتب أيضا قوله قد ينتزع أي ينتزعه
 المتكلم أو السامع وقوله من متعدّد أي وإحاطة أنه لا يكفي انتزاعه من ذلك المتعدّد فقط في

وكذا في جانب المشبه (واعلم أنه
 قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدّد
 فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من
 أكثر) من ذلك المتعدّد
 (كما إذا انتزع) وجه الشبه
 من الشطر الأول من قوله

الفعل أي أبرقت لقوم عطاش
 بجمع عطشان (نخامة فلان أوها
 أقشعت وتجت) أي تفرقت
 وانكشفت فانتزاع وجه الشبه
 من مجرد قوله كما أبرقت قوما
 عطاشا غمامة خطأ (لوجوب
 انتزاعه من الجميع) أعني جميع
 البيت (فان المراد التشبيه أي
 تشبيه الحالة المذكورة في
 الآيات السابقة بحالة ظهور
 غمامة للقوم العطاش ثم تفرقت
 وانكشافها وبما هم مخبرين
 (بإتصال) أي باعتبار اتصال
 فالباء ههنا مثلها في قولهم التشبيه
 بالوجه العقلي اذا الامر المشترك
 فيه هو اتصال (ابتداء مطمع
 بانتهاء قيس) وهذا بخلاف
 التشبيهات المجتمعة كما في قولنا زيد
 كالأسد والسيف والبحر فان
 المقصد فيها الى التشبيه بكل واحد
 من الامور على حدة حتى لو حذف
 ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في
 افادة معناه بخلاف المركب فان
 المقصود منه يخلت باسقاط بعض
 الامور (والمعتد الحسي كاللون
 والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة
 بأخرى و) المعتد (العقلي كحدة
 النظر وكمال الحذر واخفاء
 السفاد) أي نزول الذكر على الانثى
 (في تشبيه طائر الغراب و) المعتد
 (المختلف) الذي بعضه حسي
 وبعضه عقلي

حصول الغرض الذي ينبغي أن يراد ان كان المقصود المتكلم أو الذي أريد ان كان السامع
 لاعتقاده الانتزاع من الاقل (قوله كما) مصدرية (قوله أبرقت لي فلانة الخ) ويقال أيضا
 أبرقت السماء أي صارت ذابرق نقلة في الاطول (قوله وتعرضت) أي ظهرت (قوله
 قال كلام ههنا الخ) جعل في الاطول نصب قوما التضمين معنى الاطماع ثم قال وأماما ذكره
 الشارح أن في الأساس أبرقت لي فلانة الخ فقيه ان الحذف والايصال سماع لا يتجه بناء
 الكلام عليه ما لم يثبت السماع وان أبرقت لي لتضمين الا براق معنى التعرض كما يفيد
 قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس في تفسير أبرقت بتزيت ولا يصح الحذف
 والايصال فيما يحتاج للتضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه اخلال بالقرينة فتأمل
 (قوله وايصال الفعل) أي بنفسه الى المقعول (قوله فلان أوها) لا بد ههنا من تجريد
 لما عن معنى السمية وجعله مجردا لظرفية اه أطول (قوله أقشعت) الفعل لازم وهمزته
 للصيرورة أي صارت منقشعة والفعل المعتد يفتح يقال قشعت الريح السحاب فهو نظير
 كبه فأكب (قوله أي تفرقت وانكشفت) فيه ألف ونشر مرتب (قوله فانتزاع وجه
 الشبه الخ) وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك اه أطول (قوله الحالة المذكورة) وهي كون
 الشاعر أو من هو في وصفه ظهر له شيء وهو في غاية الحاجة الى ما فيه وينفس ظهور ذلك
 الشيء انعدام وذهابا أوجب الاياس مما رجا منه اه ع (قوله فالباء ههنا مثلها الخ)
 أي في الدخول على وجه التشبيه وهي الدلالة ويصح أن تكون بمعنى في كما في الاطول وكتب
 أيضا مانصه أي وليست صلة التشبيه (قوله بالوجه العقلي) أي بسبب اعتبار الوجه
 العقلي (قوله ابتداء مطمع) بالتركيب الوصفى فالابتداء ظهور الغمامة والانتها تفرقتها
 وانكشافها وبالتركيب الإضافي فيراد بالمطمع ظهور الغمامة وابتداء أوله وبالمؤنس
 تفرقتها وابتداء تمام ذلك واتصال الابتداء بالانتهاء اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما اه
 يس (قوله وهذا) أي التشبيه المركب المذكور (قوله بخلاف المركب) أي التشبيه
 المركب واعاده لاجل قوله فان المقصود الخ (قوله في تشبيه فاكهة بأخرى) كتشبيه
 التفاح الحامض بالسفرجل في اللون والطعم والرائحة وكتب أيضا قوله فاكهة هي الثمر
 كله على الاصح ومنهم من أخرج منها التمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيهما
 فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواهم مع أنه جعل علماء التفسير عطف النخل
 والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة اه أطول (قوله في تشبيه طائر بالغراب)
 انما قال طائر لان الانسان أخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى في تلك
 الحالة والغراب قبل انه لم ير عليها قط حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما له ادخال منقره في
 منقر الانثى وأما حذرة مشهور حتى يقال ان الغراب قال لابنه اذا رأيت انسانا أهوى الى
 السرعة وكال حذره مشهور حتى يقال ان الغراب قال لابنه اذا رأيت انسانا أهوى الى
 الارض فطار اذا علمه يأخذ حجرا فيضرب به فقال له ابنه بل أطيأ اذا رأيت مقبلا اذ ربما يكون

(حسن الطاعة) الذي هو حسي (ونباهة الشأن) أي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي (في تشبيهه انسان بالشمس) ففي المتقدم قد قصد
اشترائك الطرفين في كل من الامور المذكورة ولا يعمد الى انتزاع هيئة منها تشترك فيهما (واعلم أنه) ١٩٧ الضمير للشان (قد يتزع

الشبه) أي القائل يقال بينهما شبه
بالتحريك أي تشابه والمراد ههنا
ما به التشابه أعني وجه الشبه

(من نفس التضاد لا اشتراك الضدين
فيه) أي في التضاد ليكون كل منهما

مضادا لا نحو (ثم ينزل) التضاد
(منزلة تناسب بواسطة تلخيص) أي
اتيان بما فيه ملاحظة وطلاقة يقال
ملح الشاعر إذا أتى بشئ مملح وقال
الامام المرزوقي في قول المحاسبي
أنا من أبي أنس وعبد

فصل اغيظه الضمير الجسمي

ان قائل هذه الايات قد قصد بها
الهمز والتلخيص وأما الإشارة الى قصة
أوميل او شعر فاعناهو التلخيص بتقديم

اللام على الميم وسيجي ذكره في الخاتمة
والتسوية بينهما انما وقعت من جهة

العلامة الشرازي رحمه الله تعالى
وهو وهو (أو تهكم) أي سخيرية

واستهزاه (فيقال للعبان ما أشبهه
بالاسد وللجمل هو حاتم) كل من

المثاليين صالح للتلخيص والتهكم وانما
يفرق بينهما بحسب المقام فان كان

القصد الى ملاحظة وطلاقة دون
استهزاء وسخيرية فاحذف تلخيص والا

فتهكم وقد سبق الى بعض الاوهام
نظرا الى ظاهر اللفظ ان وجهه

الشبه في قولنا للعبان هو اسد
وللجمل هو حاتم هو التضاد المشترك

أق بالجر معه وهذا من مباغلة الناس في وصفه بالخذر اه ع ق (قوله حسن الطاعة) أي
الوجه اه أطول وتقدم ان الحسن مأخوذ من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله
ونباهة الشأن) مصدر به مثلثة رواء ابن طريف اه أطول (قوله أي شرفه واشتهاره)
مجموعهما تنسيرانباهة على ما استوجبه سم (قوله يقال بينهما شبه بالتحريك الخ) وأما الشبه
كالم فهو الشبه أي المثل ومقتضاه ان الشبه بالتحريك لا يكون بمعنى الشبه وهو خلاف
تصريح القاموس والصحاح كذا في الاطول (قوله من نفس التضاد) أي يجعل التضاد
وسيلة بل على الشئ وجه شبه لأنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء
فيما تقدم فانه لا يصح وكتب أيضا قوله من نفس التضاد أي الشان سواء كان تضادا
أو تنافضا أو شبه تضاد اه أطول (قوله لا اشتراك الضدين فيه) أي فاعتبر الاشتراك في التضاد
الذي لم يقصد جعله وجه شبه كالا اشتراك المقتضى للتشبيه في غير الضدين (قوله ثم ينزل
الخ) ثم للترتيب المذكور والافال تنزيل قبل الانتزاع الا أن يقال المعنى قد يقصد الانتزاع
ثم ينزل أي وبعد التنزيل ينتزع بالفعل (قوله بواسطة تلخيص) يعني انما أعان على صحة ما ذكر
وأوجب قبوله قصد التلخيص أو التهكم (قوله وقال الامام المرزوقي) في نقل كلام المرزوقي
الذي هو قدوة فيها يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على ان قصد التلخيص واقع في
كلامهم حيث بينه المرزوقي في كلام المحاسبي بقوله هذا البيت قصد قائله الهمز بأبي أنس
والتلخيص أي الاتيان بشئ مملح يستظرفه السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضمير أبو أنس
وعبر به دون الضمير بيانا لسكنى المستهزئ به تحقير له وقيل الضمير اسم ملك سماه به زيادة
في التهكم انضمته تشبيهه به على وجه الهمز فكانه قال سل جسمي لغيط هذا الذي هو كالمات
الغلافي ولا يخفى ما فيه من الهمز (قوله فصل) مجهول أي ذاب أو ابتلى بالسل وهو من ضم
مخصوص وفي بعض النسخ فصل تغير وعليه سل على زنة المعلوم اه من الفري وغيره (قوله
قصد بها الهمز والتلخيص الخ) حيث أتى بالسخرية في قالب ضده من التعظيم وكتب أيضا قوله
قصد بها الهمز والتلخيص منه يعلم ان أوفى قول المصنف أو تهكم مانعة خلو فتجوز الجمع ولهذا
قال في الاطول وقد يجتمعان ثم استشهد بهذا البيت (قوله صالح للتلخيص والتهكم) أي لكل
منهما بل ولهما معا كما مر فقول الشارح فان كان القصد الى ملاحظة الخ محل نظر والقصة
الصحة ثلاثة كذا في الاطول (قوله والا) بان قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحظة
والطلاقة وان كانا حاصلين أو قصد الجميع هذا هو ظاهر عبارته والاولى قصره على الصورة
الاولى فقط لتأتي ما تقدم من صحة الجمع بين التلخيص والتهكم فتدبر (قوله نظر الى ظاهر
اللفظ) يعني قول المصنف لا اشتراك الضدين فيه كما يصحح به كلام المطول (قوله باعتبار
الوصفين) أي لا باعتبار حقيقة الموصوفين (قوله لا يكون هذا الخ) ولا حاجة حينئذ

بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا للعبان كالا سدي التضاد أي في ككون كل منهما
مضادا لا نحو لا يكون هذا من التلخيص والتهكم في شئ

الى قوله ثم ينزل منزلة المناسب بل لا معنى له أصلا وأيضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد
لا ما ينزع عنه كذا في الاطول وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول واعلم المقصود في أمثال
هو حاتم الجبل انه في جانب الضد نهاية كما أن حاتم نهاية في الجانب الآخر والقابح في أنه كمال
بخلاف في صورة كمال الكرم والتكريم في أنه مبالغ في كمال بخلاف مع ارادة أنه مبالغ في كرمه
(قوله كما إذا قلنا الخ) تنظير (قوله ومعلوم الخ) وجه آخر في رد ما سبق الى بعض الاوهام
حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به في قولك تليها
أو تم كمال الجبان هو الاسد اذ لوقات في التضاد خرجت عن مقام القابح والتكريم وانما نقول
في مقامهم ما في الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك
فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك كيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه
وحاصل الدفع اننا نلنا تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبان بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاع
تنزيلا لجاء الاشتراك فاحفظه (قوله وأداته) أي آتته والاداة في اللغة الآلة ممي بها
ما يتوسل به الى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق أداة
التشبيه من خلط العربية بالفلسفة وبنى فروعهم تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية
المنطقية من أداة السلب بحرف السلب اه أطول (قوله الكاف) حرفا كانت أو اسما
والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاختصاص والجزو ويخصه سيبويه بالضرورة وتلزم
الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما فيقال ك كما ان زيدا قائم ولا يقال كان زيدا
قائم لثلاثي ليس بكلمة كان اه أطول (قوله وكان) جمعها مع الكاف متبعة لمذهب غير
الخليل من ان كان كلمة موضوعية للتشبيه لان ما في مذهبه من ان كان زيدا أسدي في الاصل
ان زيدا كاسد غيرت صورة الجلالة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان
المفتوحة رعاية لدخول الكاف عليها صورة ك سورة معنى تكلفات عنها مندوحة
اه أطول (قوله مما يشق من المماثلة والمساوية) اسما أو فعلا ولا يرد ان الفعل ليس
في معنى مثل الذي هو اسم لان المراد ما في معناه في الجملة أي ولو بطريق التضمن وكتب
أيضا قوله مما يشق الخ فيه قصور لانه لا يشمل نحو وشبهه هذا ان عطف قوله وما يؤدى
على المماثلة وهو الاقرب فان عطف على ما يشق فلا قصور وقال في الاطول وما في معناه
نحو شبهه واشبهه ونحوه وادراج ما يشق من المماثلة والمساوية والمضاهاة وما يؤدى معناها
فيه يحتاج الى جعل ما في معناه أعظم مما في معناه باعتبار المعنى المطابق والتضمن والافلا
يشمل شبهه ونحوه اه (قوله وما يؤدى هذا المعنى) كالمضاهاة والمماثلة (قوله في نحو
الكاف) المراد بنحو الكاف ما لا يدخل الاعلى أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخلة
عليه مجرورا لا غير واجتزائه عن نحو كان ويشبهه ويشابه بل عن مماثل فان قولنا زيدا
مماثل عمرو لم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيل لنا المجرور
بقولنا لا غير اذ عمرو في المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكاف

كما اذا نانا السواد كالبياض
في اللونية أو في التقابل ومعلوم اننا
اذا أردنا التصريح بوجه الشبه
في قولنا الجبان هو أسد تليها
أو تم كمال يتأت لنا الآن نقول في
الشجاعة لكن الحاصل في الجبان
انما هو ضد الشجاعة فنزلنا
تضادهما منزلة المناسب وجعلنا
الجبان بمنزلة الشجاعة على سبيل
التعليق والهزة (وأداته) أي أداة
التشبيه (الكاف وكان)
وقد تستعمل عند الظن بثبوت
الخبر من غير قصد الى التشبيه
سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا
نحو كان زيدا أخوك وكأنته قدم
(ومثل وما في معناه) مما يشق من
المماثلة والمساوية وما يؤدى هذا
المعنى (والاصل في نحو الكاف)

ما يدخل على المفرد بخلاف كان ويمثل ويشابه وفيه أن يماثل ويشابه لا يدخل على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الآن يتكافأ بأنه أراد بالمفرد الواحد ويمثل ويشابه ونحوهما تدخل على المتعدد اه أطول (قوله أي في الكاف ونحوها) يريدان الكلام على طريق الكناية كما تقر في قولك مثل لا يدخل لأن في الكلام مقدر اه فترى (قوله بخلاف كان الخ) الأصل في كان أن يليها المشبه ويكون المشبه به الخبر وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون خبرها المشبه بنحو كان الأسد زيدا وفي الأفعال وأشباهاها أن يليها المشبه ويكون مفعولا بها المشبه به وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون مفعولا بها المشبه بنحو يشابه الأسد زيدا (قوله أو كصيب) فيعمل من صاب يصوب أي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضا اه فترى (قوله أو كمثل ذوى) تقدير ذوى لاقتضاء الضمائر في يجعلون أصابعهم في آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أعني كمثل الذى استوقد ناراً (قوله وقد يليه غيره) مما يكون له مدخل في المشبه به وذلك إذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنتزع منه الهيئة ولا خفاء في كثرة التقليل باعتبار الإضافة اه أطول (قوله واضرب) أي بين لهم وصف اه فترى وقوله مثل أي حال (قوله كماء) أعربه ابن عطية خبر مبتدأ محذوف أي هي ماء واختار أبو حيان أنه في موضع المفعول الثاني لا ضرب أي صير لهم صنعة الحياة الدنيا شبه ماء بناء على أن اضرب مع المثل تتعدى لثنين والصحيح أنها تتعدى لواحد اه يس (قوله ولا يفرد آخر) كالنبات (قوله وبهم جتها) عطف تفسير (قوله ولا حاجة إلى تقدير كمثل ماء) أي حتى يكون المشبه به والياء الكاف تقدير أو عبارته توهم أن هذا التقدير جائز وإن كان مستغنى عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيخالف قوله سابقا بحال النبات وأجيب بأن حال الماء الموصوف بما ذكر يؤل إلى حال النبات فلا إشكال من يس وكتب أيضا قوله ولا حاجة إلى تقدير الخ عبارة الأطول لا يخفى أنه يمكن رعاية الأصل في جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم رأوهم مستغنيين عن الحذف لو أهملوا رعاية هذا الأصل فأهملوه ورأوا أصلا آخر أنهم هو عدم الحذف وتقدير أعونه إذا كان لا بد في المقام من حذف شيء لأنه بعد الوقوع في الحذف اضرورة يهون ارتكابه فتركب لادنى داع ومنه قوله تعالى أو كصيب الآية لأن حذف ذوى ضرورى لرجوع الضمائر وحذف المثل لأنه أنسب يجعل المشبه المثل وأشد ملازمة له ولهذا العذر لا يقدمون على التقدير فيما لا تقدر فيه ضروريا اه مع بعض حذف (قوله ولا حاجة إلى تقدير الخ) فلهذا كان سبوا الكناية أغايبتم ان وافق هذا الزاعم على تعميم قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدور ولم يخصه بالمفوض اه يس (قوله واعتبارها الخ) أي لفهمهم اه من ذلك المضمون (قوله وأن هذا مما يلي الكاف الخ) بهذا غير قوله ومن زعم الخ (قوله فعل بنى عنه) الأولى وقد يدكر ما ينبي عنه ليتناول أنا عالم أن زيدا أسد وزيدا أسد حقا أو بلا شبهة

أي في الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان وعماثل وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظا فنحو زيد كالأسد وتقدير آخر قوله تعالى أو كصيب من السماء على تقدير أو كمثل ذوى صيب (وقد يليه) أي نحو الكاف (غيره) أي غير المشبه به (نحو واضرب له) مثل الحياة الدنيا كماء أنزله الآية إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا يفرد آخر يتعمل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يتبعها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرا ثم يبس فتطير الرياح كان لم يكن ولا حاجة إلى تقدير كمثل ماء لأن المعبر به الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم أن التقدير كمثل ماء وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقد سهوا وبينا أن المشبه به الذى يلي الكاف قد يكون ملفوظا به وقد يكون محذوفا على ما صرح به في الإيضاح (وقد يدكر فعل بنى عنه) أي عن التشبيه (كما في قولهم علمت زيدا أسدا أن قرب) التشبيه

و ادعى كمال المشابهة لما في علمت
 من معنى التحقيق (وحسبت)
 زيد الأسد (ان بعد) التشبيه لما
 في الحسابان من الاشعار بعدم
 التحقيق واليقين وفي كون مثل
 هذه الافعال منبثقا عن التشبيه
 نوع خفاء والظاهر ان الفعل ينبت
 عن حال التشبيه في القرب والبعد
 (والغرض منه) أي من التشبيه
 (في الاغلب يعود الى المشبه
 وهو) أي الغرض العائد الى المشبه
 (بيان امكانه) أي المشبه يعني أن
 المشبه أحرى ممكن الوجود وذلك
 اذا كان أمرا غير يابسا يمكن أن يخالف
 فيه ويدعى امتناعه (كفاي قوله
 فان تفق الانام وأنت منهم

فان المسك بعض دم الغزال)
 فانه لما ادعى ان الممدوح فاق
 الناس حتى صار أصلا برأسه
 ومثلا بنفسه وكان هذا في الظاهر
 كالمتمنع احتج لهذه الدعوى وبين
 امكانه بأن شبه هذه الحال بحال
 المسك الذي هو من الدماء ثم انه
 لا يعد من الدماء لما فيه من
 الاوصاف الشريفة التي لا توجد
 في الدم وهذا التشبيه ضمنى
 ويمكن عنه لا صريح (أحواله)
 عطف على امكانه أي بيان حال
 المشبه بأنه على أي وصف من
 الاوصاف (كفاي تشبيه ثوب بآخر
 في السواد) اذا علم السامع لون
 المشبه دون المشبه (أو مقدارها)

وكان زيدا أسدا اذا كانت كان للظن اه أطول وكتب أيضا قوله ينبت عنه الظاهر ينبت به
 أو ينبت أياه في القاموس أنباء أياه وبه فكلمة عن متعلقة بالكشف المضمّن للأنباء اه
 أطول أقول في شرح الشذور لابن هشام ان الافعال الخمسة حدثت وانبا ونبا وأخبر
 وخبر عند تعديها الى هذه الوان الثاني بواسطة تعدي بالباء وعن ومثل لتعدي بهن بقوله
 تعالى ونبتهم عن ضيف ابراهيم وهو يعكز على ما في الاطول (قوله وادعى كمال المشابهة)
 عطف تفسير والمراد ادعى على وجه اليقين (قوله من معنى التحقيق) أي اليقين (قوله
 واليقين) عطف تفسير (قوله نوع خفاء) اذ دلالة العلم والحسبان على التشبيه بل الدال
 عليه عدم صحة الحل فان العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا الحل تحقيقا وان لم يكن فعل (قوله
 والظاهر ان الفعل الخ) قال في الاطول هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا أنباء فلان عن
 فلان اذا المتبادر منه انه أظهر حالا من أحواله لأنه افادته صورته لاسيما مع قوله ان قرب وقوله
 ان بعد (قوله في الاغلب) انما قال ذلك لما سألني من أنه قد يعود الى المشبه به فان قلت
 فيما سألني ما يدل على أنه قليل وقوله في الاغلب يدل على أنه غالب قلت القلة بالاضافة
 لا تنافي الغلبة اه أطول (قوله بيان امكانه) أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه فلاقتصار
 على بيان الامكان من ضيق البيان اه أطول (قوله وذلك) أي الغرض المذكور وقوله
 اذا كان أي المشبه (قوله كفاي قوله) أي كبيان امكان المشبه في قوله (قوله وأنت منهم)
 أي بحسب الاصل فلا ينافي دعوى صيرورته جنسا برأسه (قوله فان المسك الخ) ليس هو
 جواب الشرط بل علة الجواب المحذوف المقامة هي مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب
 أيضا مانعه وقد فاقه فمالك كمال المسك (قوله فانه) أي الشاعر (قوله في الظاهر) أي
 بادئ الرأي قبل النظر في الأدلة والاتفات الى النظائر وقوله كالمتمنع الظاهر أنه يغني عن
 السكاف قوله في الظاهر (قوله احتج لهذه الدعوى) أي لهذا المذعي بدليل قوله وبين
 امكانه (قوله وبين امكانه) قال في الاطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج لما بين
 الوقوع اذا الامكان كثير ما يعرى عن الوقوع (قوله بأن شبه هذه الحال الخ) فهو تشبيه
 مركب مركب (قوله وهذا التشبيه ضمنى) اذ هو مدلول عليه باللازم وقوله ويمكن عنه
 لانه ذكر لازم التشبيه وهو وجه الشبه أي التفوق على الامثال فذكر التشبيه صريحا
 بل كناية بذكر لازمه اه سيراخي وقوله أي التفوق أي المأخوذ من قوله فان تفق الانام
 وقوله فان المسك بعض دم الغزال أي وقد فاقه (قوله كفاي تشبيه الخ) أي كبيان الحال
 في تشبيه الخ قال في الاطول ويجه أنه هل البليغ يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد
 فان هذا أسود أوضح وأخصر من هذا كهذا في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه
 تستفاد خصوصية السواد ولا تستفاد في الاخبار ولا يدخل بهذا في بيان المقدار لان بيان
 المقدار مسبق بعرفة الحال وبيان اللون من أول الامر مثلا وان كان على وجه يتضمن
 معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند في شرحه للمفتاح اشعار

بذلك اهـ (قوله أى بيان مقدار الخ) أى مرتبته في القوة الخ (قوله أى تقرير حال الخ) قال في الاطول لا يخفى أنه يصح أن يكون التقرير الامكان أو تقرير مقدار الحال فالأقدم أن يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله أو تقريرها بتقرير شئ منها اهـ (قوله وتقوية شأنه) عطف تفسير (قوله على طائيل) أى فائدة من الطول بالفخ وهو الفضل وعلى زائدة وطائيل فاعل يحصل أو ليست زائدة ويحصل مضمين مع في يطلع والفاعل ضمير يعود على من كذا في الفنى وقوله وعلى زائدة كما في قوله

ان الكريم وأبيك يعمل * ان لم يجد يوماعلى من يتكل

(قوله عن رقم على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه في حضور المخاطب اذ التقرير فيه أقوى لاعانة المشاهدة في ذلك كما لا يخفى ولك أن تستقيده من صبغة الحال في عبارة المصنف اهـ أطول (قوله تجد) أى تعلم (قوله من تقرير عدم الفائدة) ربما يقيد أن الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بدليل ما يأتي عند قوله أو مقيدان بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة ففيها هنا تسامح تأمل (قوله لان الفكر الخ) أى الجزم اهـ يس قال في الاطول وفيه ان هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسى بل يشمل تقرير بعض حسيات لا تقر لعدم نفعها كتقرير عدم نفع الرقم على الماء اهـ (قوله اتم منه بالعقليات) أى فالتشبيه بالعقليات فيه من تقرير المألوب ما ليس في غيره (قوله لتقدم الحسيات الخ) لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة آلات وتنبهها لما ينه من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كامية هي العقليات اهـ فنرى (قوله وهذه الاغراض الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكمال فقد فات المصنف في ضبط الاغراض وفي بيان مقتضاها وفي ادراجها في تقرير الحال لان الحاق الناقص بالكمال يستلزم تكلف ومخالفة لما في المفتاح حيث جعله له مقابلا له اهـ أطول (قوله وهو به أشهر) أى عند السامع وان لم يكن أشهر في الواقع وكتب أيضا قوله أشهر الشهرة وضوح الامر فتعلم الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الا أن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه التشبه في المشبه حتى يصح صبغة التفضيل بل يجب في بيان الحال أن يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكتب كذا في بيان الامكان والمقدار اهـ أطول (قوله أى وأن يكون المشبه به الخ) فيه اشارة الى أن وهو عطف على اسم يكون وأشهر عطف على خبرها (قوله وأعرف) تفسير لا شهر (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) قال السيد أى ظاهرها يقتضى ذلك ولكن المقصود منها ان مجموعها يقتضى ذلك على التفضيل المذكور في الشرح (قوله أن يكون المشبه به على حد الخ) أى وأن يكون أشهر ولو صرح به لكان أحسن ليتضح قوله ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح وليوافق صديقه هنا صانع ما قبله وهنوع ما بعده فافهم (قوله وأما تقرير الحال فيقتضى

أى بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان) كما في تشبيهه (أى تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته) أى شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع عطف على بيان امكانه أى تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه (كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائيل بن رقم على الماء) فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفراط النفس بها (وهذه الاغراض الاربعة تقتضى

أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم وهو به أشهر) أى وان يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ظاهر هذه العبارة ان كلام الاربعة يقتضى الاتمية والاشهرية لكن التحقيق ان بيان الامكان وبيان الحال لا يقتضى بيان الاشهرية ليهصح القياس ويتم الاحتجاج في الاقول ويعلم الحال في الثاني وكذا بيان المقدار لا يقتضى الاتمية بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص ليتبين مقدار المشبه على ما هو عليه وأما تقرير الحال فيقتضى

الامر من جميعا) قال في الاطول في اقتضاء التقرير الامر من نظر اذ في تشبيه الممقول
 بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس أكثر وان لم يكن المحسوس
 اتم في وجهه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة الا ان يراد بالاقتضاء اقتضاء اولوية
 وفي عبارته ارشاد اليه اه (قوله لان النفس) الى قوله أجدر يدل على عدم توقف
 التقرير على الاثنية والاشهرية خلاف ما يدل عليه قوله وأما تقرير الحال فيقتضي الامر من
 جميعا من توقفه عليهم اللهم الا أن يتساح في ذكر الاقتضاء أو يصرف التفضيل عن ظاهره
 فليتأمل (قوله بقوله الظبي) أي التي سوادها مستحسن طبعها وكتب أيضا قوله
 بقوله الظبي المقلد ثمة العين التي تجمع السواد والبياض وهي السواد والبياض
 أو الحلاقة والمراد هنا المعنى الأول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الادبي
 في بحث الاطناب في شرح قوله كان عيون الوحش حول خبائثها ان عين الظبي والبقر
 الوحشين انما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعمومهم سودكها
 اه أطول (قوله بسلمة) أي عذرة وقوله جامدة أي لا طراوة فيها (قوله أو استطرفه)
 بالطاء المهملة (قوله حديثا بديعا) تفسير طر يفا بالطاء المهملة (قوله كما في تشبيه فم الخ)
 وجه التشبيه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل للحركة في وسط شيء أسود
 مضطرب وعما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيئا تافها محققا أظهر في صورة شيء
 رفيع لا تصل اليه الاثمان (قوله جرم موقد) في القاموس الجرة النار المتقدة فلا حاجة
 الى قوله موقد اه أطول (قوله أي انما استطرف الخ) جعل قوله لا برازه متعلقا بمحذوف
 (قوله لا يرا من المشبه في صورة الممتنع الخ) أي مع كونه مبتذلا وكتب أيضا
 مانصه أي في وصفه حيث ألحقه به قال في الاطول ولا يخفى أنه فات التوم من وجوه
 الاستطراف ابراز الشيء في صورة الممتنع عقلا وكأنهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه
 في كلام البلغاء اه (قوله وان كان ممكنا عقلا) لا مكان ذو بان المسك مع كثرة جداحت
 بعد مجرا (قوله وللاستطراف) أي المطلق لا خصوص الاستطراف في المثال المذكور
 ولهذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال اه أطول (قوله اما
 مطلقا) أي عند حضور المشبه في الذهن أو عند عدمه (قوله كما في تشبيه فم الخ) منه
 يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له جهتان ابراز في صورة الممتنع وابراز في صورة
 النادر الحضورا لا منافاة بين الجهتين كما لا يخفى اه يس (قوله واما عند حضور المشبه)
 أي لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا لا ممتنعا ولكن مواظنه غير مواظن المشبه
 لكون كل منهما من واحد غير واحد آخر فيبعد حضور أحدهما عند حضور الآخر (قوله
 ولا زوردي) كسر الزاي هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد
 السند في شرحه اه أطول وفي الحفيد حكاية الفتح بقبيل وكتب أيضا مانصه أي رب
 ازهار من البنفسج لازورديه تسبها الى الحجر المعروف لكونها باو نه (قوله بزرقها)

الامر من جميعا لان النفس الى الاتم
 والاشهر أميل فالتشبيه به بزيادة
 التقرير وانه أقوى أجدر (أو ترينه)
 مرفوع عطفا على بيان امكانه
 أي ترين المشبه في عين السامع
 (كما في تشبيه وجهه أسود
 بقوله الظبي أو تشويهه) أي
 تقيحه (كما في تشبيه وجهه
 حيدور بسلمة جامدة قد نفرتها
 الديكة) جمع ديك (أو استطرفه)
 أي عند المشبه طر يفا حيدور يشا بديعا
 (كما في تشبيه فم فيه جرم موقد
 بجر من المسك موجه الذهب
 لا برازه) أي انما استطراف المشبه
 في هذا التشبيه لا برازا المشبه (في
 صورة الممتنع عادة) وان كان ممكنا
 عقلا ولا يخفى ان الممتنع عادة
 مستطرف غريب (وللاستطراف
 وجه آخر) غير الابراز في صورة
 الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه
 به نادرا لحضور في الذهن امام مطلقا
 كما في تشبيه فم فيه جرم موقد
 واما عند حضور المشبه كما في قوله
 ولا زوردي) يعني البنفسج (ترهو)
 قال الجوهري في الصحاح زهي
 الرجل فهو من هو اذا تكبر وفيه
 لغة أخرى حكها ابن دريد زهي
 يزهو زهوا (بزرقها)*

بين الرياض على جرابيواقيت) يعني الازهار والشقائق الحمر (كما انها فوق قامات ضعفت بها) * (٢٠٣) أوائل النار في اطراف كبريت

فان صورة اتصال النار باطراف
الكبريت لا يندر حضورها في ذهن
ندرة بحر من المسك موجه الذهب
لكن يندر حضورها عند حضور
صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة
عناق بين صورتين متباعدتين (وقد
يعود) الغرض من التشبيه (الى

المشبه به وهو ضربان أحدهما
ايهام أنه أتم من المشبه في وجه
الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب)
الذي يجعل فيه الناقص مشبها به
قصدا الى ادعاء أنه أكمل (كقوله

وبدا الصبح كان غزته) هي
بياض في جهة الغرس فوق الدرهم
استعيرت لبياض الصبح (وجه
الخليفة حين يتدح) فانه قصده
ايهام أن وجه الخليفة أتم من
الصبحاح في الوضوح والضياء
وفي قوله حين يتدح دلالة على

اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح
وتعظيم شأنه عند الحاضرين
بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى
نكاله في الكرم حيث يتصف بالبشر
والطلاقة عند استماع المديح
(و) الضرب (الثاني) من الغرض
العائد الى المشبه به (بيان

الاهتمام به) أي بالمشبه به (كثنيه
الجلال وجهها كالبدري في الاشراق
والاستدارة بالرغيف ويسمى

هذا) أي التشبيه المنتمل على
هذا النوع من الغرض (اظهار
المطلوب هذا) الذي ذكر من جعل

اذا كانت الزرقه راجحة على الحمره عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلا زور دية نوع
اشعار اليه كان الباء في قوله بزرقته للسببية واذا كانت مروجحة فالباء بمعنى مع وكان
البيت تعجبا من تكبرها اه أطول (قوله بين الرياض) حال من فاعل تزهو وكتب أيضا
قوله بين الرياض لا يبعد أن يقصده معنى علانية بمعنى تزهو علانية لاعلى وجه الخفاء اه
أطول (قوله على جرابيواقيت) أي الازهار الحمر التي كالجواقيت (قوله والشقائق)
عطف خاص على عام والجرعت للازهار والشقيق (قوله ضعفت بها) أي بسبب ثقلها
وطول مكثها فوقها نزل العظم المعنوي منزلة الجسامه الحسية أفاده في الاطول (قوله
أوائل) انما قصد بأوائل لان النار متى طال مقامها اجرت وزال عنها الزرقه واهمنا قصد
بقوله في اطراف أيضا ولم يقل في كبريت لان أوائل النار الواقعة في واسط الكبريت
لا زرقه فيها اه يس (قوله لكن يندر حضورها عند حضور الخ) أي لان البنفسج جرم
ندي ونور وبياضي فلا يخطر معه الا ما هو من جنسه دون النار لاسيما في اطراف الكبريت
فانها جرم حار يابس ديارى فيمنعها غاية البعد (قوله عناق) أي معانقة أي ضم (قوله
الى المشبه به) أي لفظا وان كان مشبها بمعنى (قوله وهو ضربان) أي الغرض العائد الى
المشبه به (قوله أحدهما) وهو الكثير الشائع اه أطول (قوله ايهام) أي ايقاع
التمكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم مع انه ليس كذلك في الواقع اه يس (قوله وذلك
في التشبيه المقلوب) قال في العروس وليس منه أي التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نوره
كشمسكة وان كان نوره أتم من الشمسكة (قوله الذي يجعل فيه الناقص الخ) لا يخفى أنه
يجوز أن يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم أنه أتم من المشبه به اذا كان بينك وبين
مخاطبك نزاع في ذلك وأنت جارت معه وأنه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه التزيين
والتشويه والاستطراف لادعاء ان الزينة في المشبه به أتم والقبح أكثر وادعاء ان
المشبه به أندر وأخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكمال اه أطول
(قوله كقوله وبدا الخ) قال في الاطول يجوز أن يكون الشعر تشبيها غير مقلوب بأن
يكون تشبيه غرة الصبح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى أن سرعة انتشار
الطلاقة في وجه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه (قوله كان غزته) أي
غزة هي هوان أريد بالصباح الضياء التام عند الاسفار ويحتمل أن المراد به مطلق الضياء
فتكون اضافة الغزة التي هي الضياء التام من اضافة الخاص الى العام وهذا كله ان حل
الصباح على الضوء وعليه فوجه على حذف مضاف أي ضوء وجهه ليناسب المشبه فان حل
على قول النهار كما هو أحد معنييه كما في الاطول فالاضافة من اضافة الصفة المبنية على
المبالغة الى الموصوف كما يقال عدل رجل (قوله بالرغيف) في الاستدارة واستلذاذ
النفس به (قوله اظهرا المطلوب) فلا يحسن الا في مقام الطمع في شيء كما قاله السكاكي (قوله
اذا أريد الحاق الناقص الخ) قال في الاطول قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان

أحد الشئيين مشبها والاخر مشبها به انما يكون (اذا أريد الحاق الناقص) في وجه الشبه (حققة) كما في الغرض العائد الى المشبه

ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبهة بالزائد على ما قررنا فيما سبق
 هذا ويمكن دفعه بأن المراد أن هذا الذي ذكر من جعل أحد الطرفين مشبها والاخر مشبها
 به ليكون أحد الطرفين أتم حقيقة أو ادعاء إذا أريد الخ اه وقوله لأن ما تقدم كله ليس مما
 يقصد الخ أي بل بعضه لما تقدم من أن التحقيق أن الأغراض الثلاثة الأولى لا تستدعي أتمية
 المشبه به في وجه الشبه وقال النري رعناية تكلف ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة
 ولو في الاعرفية أو الاتمية لا الناقص في وجه الشبه فقط نعم يرد أن يقال بيان الاهتمام غرض
 عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اه
 (قوله بالزائد) حقيقة أو ادعاء (قوله الى الحكم بالتشابه) أي ذهابا الى الحكم أي الى
 افادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتماثل والتساوي والتضارع عمالا
 مفهول له بخلاف شابه ومائل ونحوهما فان فيه الحاق الناقص بالزائد (قوله ليكون الخ)
 علة للحكم بالتشابه وكتب أيضا قوله ليكون كل من الشئين مشبها ومشبه به يعلم من
 هذا ان التشابه أخص من التشبيه المعروف فيدخل في تعريفه وان المراد بقوله ترك
 التشبيه ترك التشبيه الذي هو غير التشابه وهو ما يكون أحد الشئين مشبها وليس غير
 والاخر مشبه به كذلك وهو التشابه قسمان للتشبيه المعترف اه سم (قوله احترازا
 الخ) علة للاحسنية (قوله من ترجيح) أي من ايهام ترجيح أحد المتساويين والا لوجب
 ترك التشبيه فيخيل قوله فالاحسن ويطل تجويز التشبيه ولأن أن يجعل وجه ترجيح
 التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوفي البيان عن الالتباس لأن ظاهر
 العبارة الا الحاق لا التشارك اه أطول (قوله المتساويين) أي بحسب القصد ودون لم
 يتساويان في الواقع (قوله اذ جرى) أي في كل وقت جرى ففائدة الظرف التعديمية يؤيده
 صيغة تسكب المفيدة للاستقرار اه أطول (قوله وأسبلت السماء) أي بالمطر وأسبلت
 الجفون بالدمع فهو اذا تعدى تعدى بالباء (قوله وليست بزائدة) أي والفعل متعد
 بنفسه لكن في القاموس أسبل بالدمع أرسله وعليه فالباء زائدة بفعل الزيادة وهما
 مطلقا وهم لا يقال زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ سماع ولا يثبت
 السماع بالبيت مع احتمال بقاء التعدية لانا نقول بقاء التعدية أيضا سماعية على أن من
 جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والاحاطة بالنفي
 متعذرة اه أطول (قوله أم من عبرتي) هي متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية كما قرر
 في قول الشاعر

ولست أبالي بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع

(قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن وكأنه تعرض له أي وجهه بالتشبه
 ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائر
 الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فن مثل ما في الكأس عني تسكب وكأنه أراد

(أو ادعاء) كما في الغرض العائد
 الى المشبه به (بالزائد) في وجه
 الشبه (فان أريد الجمع بين شئين
 في أمر) من الأمور من غير قصد
 الى كون أحدهما ناقصا
 والاخر زائدا سواء وجدت
 الزيادة والنقصان أم لم توجد
 (فلا حسن ترك التشبيه الى الحكم
 بالتشابه) ليكون كل من الشئين
 مشبها ومشبه به (احترازا من
 ترجيح أحد المتساويين) في وجه
 الشبه (للقوله تشابه دمه) اذ جرى
 ومدا متي فن مثل ما في الكأس
 عني تسكب فوالله ما أدري
 أبا لجرا أسبلت جفوني يقال أسبل
 الدمع والمطر اذا هطل وأسبلت
 السماء فالباء في قوله أبا لجرا التعدية
 وليست بزائدة على ما توهمه بعضهم
 (أم من عبرتي كنت أشرب) لما
 اعتقد التساوي بين الدمع والجور
 ترك التشبيه الى التشابه (ويجوز)
 عند ارادة الجمع بين شئين في أمر
 (التشبيه أيضا)

لانهما وان تساوي في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له ان يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من
 الاغراض وسبب من الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه (٢٠٥) (كشبه غرة الفرس بالصبح وعكسه)
 أي تشبيهه الصبح بغرة الفرس

(متى أريد ظهور منير في مظلم
 أكثر منه) أي من ذلك المنير من غير
 ان يقصد الى المبالغة في وصف غرة
 الفرس بالضياء والانبساط وفروط
 التلاؤم ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك
 لوجب جعل الغرة مشبها بالصبح
 مشبها به (وهو) أي التشبيه
 باعتبار الطرفين (المشبه والمشبّه
 به أربعة أقسام) لأنه (أما تشبيه
 مفرد بمفرد وهما) أي المفردان
 (غير مقيدين كشيء بالورد
 أو مقيدان كقوله) لمن لا يحصل
 من سعيه على طائل (هو كالأرقم
 على الماء) فالمشبه هو الساعي
 المقيد بأن لا يحصل من سعيه على
 شيء والمشبه به هو الأرقم المقيد
 بكون رقه على الماء لأن وجه الشبه
 هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو
 موقوف على اعتبار هذين القيدين
 (أو مختلفان) أي أحدهما
 مقيد والاخر غير مقيد (كقوله
 والشمس كالمرآة في كف الاشل)
 فالمشبه به أعني المرآة مقيد بكونه
 في كف الاشل بخلاف المشبه
 أعني الشمس (وعكسه) أي تشبيه
 المرآة في كف الاشل بالشمس
 فالمشبه مقيد دون المشبه به (وأما
 تشبيه مركب بمركب) بأن يكون
 كل من الطرفين كيفية حاصلة من
 مجموع أشياء قد تضافت وتلاصقت
 حتى عادت شيئا واحدا

التمثيل للتشبيه بما أحد الطرفين أكل مع انه لم يقصد الا لحاق بل التشابه بعد التمثيل له
 بما لا ضرب به لأحد الطرفين على الآخر فتأمل اه أطول وفي القنري فان قلت قوله فن مثل
 يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيمتنا قضان قلت لم يقصد بقوله فن مثل التشبيه
 كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشئتين في امر
 فأول الكلام أسلوب والثاني أسلوب آخر فلا محذور اه وجعل بعضهم في الكلام حذفاً
 والاصل فن مثل ما في الكأس تسكب عيني ومن مثل ما تسكب عيني أشرب فيكون ذلك
 بياناً لقوله تشابه الخ (قوله لانهما الخ) وقال في الأطول لأن أداة التشبيه قد تستعمل
 لجرد قصد التشريك (قوله متى أريد الخ) يرجع لكل من تشبيه غرة الفرس بالصبح
 وعكسه (قوله اذ لو قصد ذلك) أي ما ذكره من المبالغة في وصف الغرة لوجب جعل الغرة
 مشبها بالصبح مشبها به أي لوجب الحكم بذلك تحقيقاً لا مجرد جعل الغرة والصبح كذلك
 في العبارة لوجود هذا عند عدم القصد أيضاً بأن أريد مجرد ظهور منير في مظلم أكثر منه
 وإراد وجب ذلك اذ لم يرد قلب التشبيه أي ووجب عكس ذلك اذا أريد ولو صرح
 بذلك لكان أوضح فتأمل (قوله وهو الخ) شروع في أقسام التشبيه بعد الفراغ من
 الأركان والغرض منه (قوله باعتبار الطرفين) أي افراد أو تركيبات أو تقدم تقسيمه
 باعتبارهما محسوسة وعقلية (قوله أربعة أقسام) أولها قسمه المصنف الى أربعة
 أقسام والثالث والرابع ككل منهما قسمان يعلم انقسامهما اليهما من بيان
 تقسيم الأول الى الأقسام الأربعة فاكثري به ولم يذكر تقسيمهما وأما الثاني فيحتمل
 القسمة الى الأربعة عقلاً وكأنه لم يوجد بهذه الأقسام وعدم وجوده سقط قسمان
 من القسم الثالث وقسمان من القسم الرابع فالأقسام العقلية ستة عشر حاصلة
 من ضرب أربع في أربع والواقعية تسعة ومن البين أن تقسيم الطرفين يستلزم
 تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين وبالعكس وهكذا الحال في الوجه والأداة والغرض
 فالمصنف يقسم تارة الطرفين وتارة التشبيه باعتباريه وتارة بعكس أعماله
 للطريقين وتجديد الأسلوب وتفنن في البيان وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين فتأمل
 أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرفين فلزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه
 مركب فانه ما به التفاضل بين البقاء والتنازل بين الخطباء والتشبيه على الفرق بين
 المركب والمفرد المقيد فانه أحوج شيء الى التأمل وأعمال الذكاء كذا في الأطول (قوله
 أو مقيدان) قال في الأطول ولأنه في المقيد ما ذكره قيد بل ما يقيد مدخل في التشبيه
 ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن مع أن اللباس
 موصوف لأنه لا دخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه في الأطول ثم يجوز أن يكون
 الطرفين في الآية من المفرد المقيد فراجع (قوله هو التسوية الخ) الاوضح هو استواء
 الفعل وعدمه (قوله بخلاف المشبه) فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقاً بل حال

(كما في بيت بشار) كأن مشار
النقع على ما سبق تحقيقه (واما

تشبيه مفرد بمركب كـ كما مر
من تشبيه الشقيق) وهو مفرد
بإعلام ياقوت نشرن على رماح من
فربجد وهو مركب من عساة
أمور والفرق بين المركب والمفرد
المقيد أحوج شئ إلى التأمل
فكثيرا ما يقع الالتباس (واما

تشبيه مركب بمفرد كـ قوله
يا صبا حبي تقصيا نظريكا في
الاساس تشبيته بلغت أقصاه أي
اجتهدا في النظر والبلغا أقصى
نظريكا (تريار جوه الارض كيف
تصور) أي تصور في حذف التاء يقال
صورة الله صورة حسنة فتصور
(تريارها راسمسا) أي ذاشمس
لم يتر غيم (قدشابه) أي خالطه
(زهر الربا) خصها لانها أنضر
وأشد خضرة ولانها المقصود
بالنظر (فكانما هو) أي ذلك النهار
الشمس الموصوف (مقمر) أي
ليل ذوقر لان الزهار بالخضرا
قد نقصت من ضوء الشمس حتى
صار يضرب إلى السواد فالشبه
مركب والمشبه به مفرد وهو المقمر
(وايضا) تقسيم آخر لتشبيهه
باعتبار الطرفين

حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما لاحظ في وجه التشبيه فلان تعبير مقيد بالمشبه قد مر
اه فترى وفيه نظر لان ملاحظة الحركة في وجه التشبيه تستدعي ملاحظة في الطرف
والاحسن الجواب بان الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها
جزء من مفهومها وليست بقيد خارج تأمل (قوله بيت بشار) الاضافة للعهد (قوله
والفرق) أي التمييز بين المفرد والمركب في التركيب الخصوص أي بيان أن ما فيه مفرد
مقيد أو مركب وليس المراد الفرق من حيث التصور اسم ولته كذا في سم وكتب أيضا
قوله والفرق بين المركب الخ اذ يلبس التقيد بالتركيب فان كان هنالك أمر واحد هو
الاصل فيما يقصد من المشبه أو المشبه به وكان ما عداه تمة وتبعاله في الاعتبار كان مفردا
مقيدا والا كان مركبا اه حفيد (قوله كيف تصور) أي قائلين تعجبا كيف تصور
مضارع التصوير مجهول يقال صورته فتصوره والشارح جعله مضارعا محذوف التاء اه
أطول (قوله أي تصور) أي تشكّل (قوله تريارها راسمسا) بدل من تريار جوه
الارض بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان كذا في يس (قوله زهر) كهمر جمع زهرة كثيرة
وبركة اه أطول والظاهر من قوله لان الزهار بالخضرا اه أنه حمل الزهر على النبات مجازا
مرسلا أو استعارة قاله الفري (قوله الربا) جمع ربوة بالضم وجاءت كرجة اه أطول
وفي الحفيد الربوة بفتح الراء وبالهمزة التل فتلخص أن راءها مثلثة (قوله خصها) أي زهر
الربا (قوله لانها أنضر الخ) قال في الاطول ويمكن أن يقال خصها لانها اتخاها الشمس
في أول طلوعها وتشبيه أول النهار بالليل المقمر أظهر لان نور الشمس فيه أضعف (قوله
ولانها المقصود بالنظر) أي في قول الشاعر * تقصيا نظريكا * تريار جوه الارض
هذه امراده فيما يظهر كـ كذا بخط شيخنا البرلسي اه سم وكتب أيضا قوله ولانها
المقصود بالنظر لان الشخص يبدأ بالنظر العالي (قوله أي ليل ذوقر) لا يقال هذا
يستلزم أن المشبه به مركب فني جعله مفردا تسامح كما قال في المطول لانا نقول
الوصف أو الاضافة لا تنفع الافراد لما سبق أن المراد بالتركيب هو الهيئة
الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك أفاده الفري (قوله قد نقصت
من ضوء الشمس) من زائدة في المفعول أو التقدير نقصت شيئا من ضوء الشمس (قوله
يضرب) أي يميل (قوله فالشبه مركب) وهو النهار الموصوف بعامر (قوله وأيضا
الخ) لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة في قوله وهو باعتبار الطرفين
اما تشبيه مفرد بمفرد الخ بأن يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه كنشيه المفرد بالمفرد
حقيقة فلامعنى جعله قسما له اه فترى قال سم لك أن تقول الظاهر أن الواحد
في المتعدد قد يكون مفردا مقيدا أو غير مقيد ومركبا قال لانه لا يخرج عن الاقسام
السابقة لانه كنشيه من فرد حقيقة أو كنشيه مركب حقيقة أو كنشيه
مختلفين وكتب أيضا مانصه هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الأخر لانها كانت

وهو انه (ان تعدد طرفاه فاما
 ملفوف) وهو أن يؤتى أولاً
 بالمشبهات على طريق العطف
 أو غيره ثم بالمشبه به كذلك
 (كقوله) في صفة العقاب بكثرة
 اصليها اذا الطيور (كان قلوب الطير
 رطبا) بعضها (ويابس) بعضها (الذي
 وكرها العناب والحنش) هو أردأ
 القم (البالي) شبه الرطب الطري
 من قلوب الطير بالعناب واليابس
 العتيق منه بالحنش البالي اذ ليس
 لاجتماعهما هيئة مخصوصة بعينه
 بها ويقصد تشبيهها الا أنه ذكر
 أولا المشبهين ثم المشبه بهما على
 الترتيب (أو مفروق) وهو أن يؤتى
 بشبهه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله
 النثر) أي الطيب والرائحة
 مسك والوجوه دنا نير واطراف
 الاكف) وروى اطراف البنان
 (عن) هو شجر أجرين (وان تعدد
 طرفه الاول) يعني المشبه دون
 الثاني (فتشبيه التسوية كقوله
 صدع الحبيب وحلى * كلاهما
 كالليالي وان تعدد طرفه الثاني)
 يعني المشبه به دون الاول (فتشبيه
 الجمع كقوله)
 يات نديما لي حتى الصباح
 أعيد مجدول مكان الوشاح
 (كأنما ييسم) ذلك الاغيد اي
 الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) أي
 منظم (أو برد) هو حب الغمام
 (أو قاح) جمع الخوان

تقسيمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد
 وأيضا ليس من وظائف البيان بل هو من افراد الالف والنشر الذي هو من الصنائع
 البديعية وكان وجه التعرض له أن الملفوف ربما يتبس بتشبيهه مركب بتركيب وتبعيته
 يتعرض للمفروق وأن لا التباس فيه ولا يخفى أن الملفوف والمفروق لا يختصان بالطرف
 بل يجريان في الوجه أيضا اه أطول (قوله) وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات الخ) تبع فيه
 الشارح المصنف ويجب أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحنش البالي
 قلوب الطير رطبا ويابس وقوله أو غيره كأنه أراد به مثل قولنا كالقمر من زيد وعمر
 اذا اريد تشبيه أحدهما بالشمس والاخر بالقمر بقوية اه أطول (قوله) في صفة
 العقاب) أي وصفه وهو مؤنث (قوله) رطبا بعضا ويابس بعضا) لا يخفى أن رطبا
 ويابس حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كأن فأنه أن الحال
 يجب أن تكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتأنيث وقد انهدمت ههنا حيث لم يقل
 رطبة ويابس فإشار الشارح بقوله رطبا بعضا ويابس بعضا الى دفعه لكن ظاهره
 يقتضي حذف الفاعل وبقا رافعه ولا يجيزه البصريون وبعض الكوفيين اللهم الا
 أن يريد أن تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيث فأن
 الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر أن يقال التقدير قسم
 رطبا وقسم يابسا اه فترى وقد يحتمل صنيع الشارح على بيان المعنى فلا ينافي هذا
 الاظهر (قوله) وكرها) هو عش الطائر وان لم يكن فيه اه أطول (قوله) اذ ليس الخ)
 تعليل لمحذوف أي وليس هذا من المركب اذ ليس الخ (قوله) الا أنه الخ) الا قرب انه
 راجع الى قوله شبه الرطب الخ (قوله) النثر) أي نشر تلك النساء (قوله) أي الطيب) أي
 طيب الرائحة وذكاؤها وقوله والرائحة أي الذكية الطيبة (قوله) مسك) أي نشر مسك
 اه أطول أو المراد نفس المسك فيكون فيه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات رائحة
 كالمسك (قوله) اطراف البنان) فالاضافة بيانية اه أطول (قوله) فتشبيه التسوية)
 للتسوية فيه بين مشبهات (قوله) وحلى) كأنه أراد أحوالي فصيح أن حاله والصدغ
 كالليالي اه أطول (قوله) فتشبيه الجمع) للجمع فيه بين مشبهات (قوله) مجدول مكان
 الوشاح) أي ضاهر الناعمين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد يرصع بالجواهر
 ونحوها يشد في الوسط كذا في عرق (قوله) الوشاح) بالضم والكسر كما في القماموس
 ويقال اشاح واشاح (قوله) كأنما ييسم) بسم ييسم كضرب يضرب وابتسم وتبسم وهو
 أقل الضحك وأحسنه اه أطول وضمن ييسم معنى يكشف فعدها بعن (قوله) أي
 الناعم البدن) الانسب ذكر هذا التفسير بعد قوله أعيد (قوله) أو قاح) بفتح الهمزة
 أصله أقاحي بمحذوف الالف والنون وقد لا تشدد اياها جمع الخوان بالضم ويقال الخوان
 وهو البابونج كذا في الاطول وكان حذف الياء وقفا جار على ترك تشديد الياء فيكون

كالوقوف على قاض (قوله وهو ورد له نور) اعلم ان الثغر ما تقدم من الاسنان كما
 في الصحاح والاقحوان نبت طيب الريح حواله ورق ابيض ووسطه أصفر كما في الصحاح
 فتشبيه الاسنان بالاقحوان باعتبار لون ما حواله من الورق وحسن انتظامه مع قطع
 النظر عما في الوسط من الاصفر هذا هو الاقرب (قوله شبه ثغره) أى أسنانه بثلاثة
 أسماء الا أنه أورد كلمة أو تنبيه على أن كلاً مشبّه به على حدة وكلمة أو للتسوية لاللاهم
 حتى يرد أنه ينبغى الواو فيوجه بأن أو بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهى أحسن
 من الواو لخلوّه عن وصمة ايها جعل المجموع مشبهاً به وتلف في كونه من باب التشبيه بأن
 المشبه أعني الثغر غير مذكور لفظاً ولا تقديراً وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمنى
 لان تشبيهه التيسيم بالتيسيم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر بأحدها كذا في الاطول
 (قوله وباعتبار وجهه) يعنى باعتبار وجهه له ثلاثة تقسيمات أوليات الاول هو تمثيل
 وغير تمثيل والثاني هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير
 تمثيل) لا يرد أنه تقسيم للشئ الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك
 كلام الكشاف حيث يستعمل التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص
 منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو أخص فلا إشكال وجه هذا اندفع
 أيضاً أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدّد غير من عكس لخروج بعض أفراد
 التمثيل عنه اه اطول (قوله منتزع من متعدّد) لا يخفى أن الانتزاع من المتعدّد
 لا يقتضى كون التعدّد في طرف التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدّد التركيب فلا يرد على
 الشارح شئ في تمثيله التمثيل بما طرفاه غير مركبين كتشبيه الثر يا بالهنة وقد اذيجوز أن
 يكون وجه الشبه الهيئة الحاصلة من متعدّد هو أجزاءه ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم أن
 الخالقة الهيئة الحاصلة باجتماع الشكل واللون وأما قول المصنف ان التمثيل يستلزم
 التركيب فلا يضر نالان مراده الاستعارة التمثيلية المفسرة بالمركب الذى شبهه معناه
 المقصود بالاصلي على ما صرح به المصنف في الايضاح نعم الفرق بينهما وبين التشبيه التمثيلي
 بدون الاستعارة خفي والظاهر الموافقة بينهما في أفراد الطرفين وتركيبهما اه مخلصاً من
 حواشي الحنفية على المطول والمختصر وفي الاطول ما نصّه وتقيب مثال التمثيل على
 كلام السكاكي حيث قال كما في تشبيهه مثل اليهود واطلاقه على كلام الجوهري حيث
 قال كما ترجم الشارح المحدث على أن جعل مامراً عبارة عن جميع أمثاله ذكرت لوجه
 الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وخالفه السيد السند
 بدعوى أن التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى أن تعريفه بما وجهه منتزع من
 متعدّد يتبادر منه المنتزع من متعدّد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدّد هو أجزاءه
 والاقوال من كان من متعدّد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول مامراً لا مركب
 طرفاه وثوره بأن المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من

وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة أشياء
 (وباعتبار وجهه) عطف على قوله
 باعتبار الطرفين (اما تمثيل وهو ما
 أى التشبيه الذى (وجهه) وصف
 (منتزع من متعدّد)

الاستعارة الحقيقية بأن التمثيل يستلزم التركيب المنافي لاندراجها تحت الاستعارة
 الحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد ومباني المخالفة غير سديدة أما حديث التبادر
 فمنوع وإنما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم أن المدار على التركيب الاعتباري
 والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقي ولينناول المركب من متعدد هو أجزاءه ومن
 متعدد في الطرف وكذا سندرد المصنف على السكاكي تخصيص الاستعارة التشبيهية
 على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التشبيهية
 بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم
 جعل الشارح في تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه به معناه الأصلي
 تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احترازاً عن الاستعارة في المفرد فلم يخص التمثيل بما
 طرفاه مركبان كيف يحتزبه عن سافين كلامه تنافراً لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هنا
 بل ينبغي أن يحمل ما سمي على أن الاحتراز بزيادة تشبيهه تمثيل خاص إذ لا بد من
 تقييد اللفظ المستعمل بالمركب أو تقييد تشبيهه التمثيل بغيره والفصل بالتخصيص أولى من
 الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصاً بما طرفاه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب
 بالاستعارة لفظ مركب المعنى مفرد شبهه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب إذ قد سبق
 أن التشبيه بهذا الوجه يحجب المفرد بمركب اهـ (قوله أمرين أو أمور) فيه إشارة إلى
 نكتة اختيار متعدد على أمور (قوله وقيد الخ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو
 التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه مركباً سواء كان حسيماً أو عقلياً أو اعتبارياً أو وهمياً
 وقد تقدمت أمثله مفصلة وذهب الشيخ إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب
 حسيماً والسكاكي إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسيماً ولا عقلياً فينحصر التمثيل عنده
 في المركب الاعتباري الوهمي اهـ سراجي وفي إثبات المخالفة بين الشيخ والجمهور كلام
 له صاحب الأطول فراجعهم وكتب أيضاً ما نصه قال في الأطول ولما استشهد المصنف
 الأشكال على تعريفه بأنه غير مطرد لأنه يدخل فيه التشبيه في الوصف المنتزع الحقيقي مع
 أنه ليس بتمثيل أشار إلى دفعه بقوله وقيد الخ ووجه الدفع أن هذا التسديد لم يثبت في غير
 كلام السكاكي فجرحنا في التعريف على وفاق الجمهور اهـ (قوله أي المنتزع من
 متعدد) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفهمه بالوجه أي قيد الوجه بكونه غير حقيقي
 كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لأنه قال السكاكي التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير
 حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور يخص باسم التمثيل فقيد الوجه بغيره ولم يقيده المنتزع
 من متعدد اهـ أطول (قوله غير حقيقي) بأن يكون اعتبارياً أو وهمياً فإرادته هنا بالحقيقي
 ما يقابل الاعتباري الوهمي والمراد بالاعتباري الوهمي ما يشتمل النسبيات لعدم
 وجودها عند المتكلمين وكتب أيضاً قوله غير حقيقي هل المراد غير حقيقي في كل من
 الطرفين أو يكفي أن يكون كذلك في أحدهما الطرفين هذا ما لم يتضح لكن المتبادر الأقل

أمرين أو أمور (كما مر) من
 تشبيه الأثر أو تشبيهه من النقع مع
 الأسياق وتشبيهه الشمس بالمرآة
 في كنف الأشل وغير ذلك (وقيد)
 أي المنتزع من متعدد (السكاكي
 بكونه غير حقيقي) بحيث قال
 التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير
 حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور
 يخص باسم التمثيل (كما في تشبيه
 مثل اليهود بمثل الجار) فإن وجه
 الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ
 نافع مع الكثرة والتعب في استصحابه
 فهو وصف مركب من متعدد
 وليس بحقيقي

لأنه الفرد الكامل اه أطول (قوله عائد إلى التوهم) أي الاعتبار اه سم (قوله
يعني مالا يكون الخ) يحتمل صنيع الشارح حمل قوله وهو بخلافه على بيان غير التمثيل
عند الجمهور وخاصة ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وعلى هذا الحمل درج
صاحب الأطول وقال انه أولى ويحتمل حمله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا
أقرب إلى عبارة الشارح كما أفاده صاحب الأطول فتأمل (قوله واعتباريا) عطف
تفسيرى اه سم (قوله بل يكون حقيقيا) قال في الأطول المراد بالوصف الحقيقي
ما يكون ما انتزع عنه أوصافه الحقيقية والافالهيئية الانتزاعية أمر اعتباري لا وجود له
(قوله تمثيل عند الجمهور) لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيا (قوله اما مجمل
وهو ما لم يذكر وجهه) ولا ما يستتبعه ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه به ما وفصل بينه
وبين نفسه والانسب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودي ولانه يندفع طول الفصل
بين القسمين بتدريسه وكأنه نظر إلى أن المجمل أجل اه أطول (قوله ما لم يذكر وجهه)
أي ذكر الصريح فلا يمنع الاجاز ذكر ما يشهر به نحوهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين
طرفاها فان قوله المفرغة الخ مشعر بالوجه كما سيأتي (قوله ظاهر وجهه) حل معنى أشار
به إلى تقدير مضاف في المتن لاجل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز
(قوله يفهمه) أي يفهم وجهه اه أطول (قوله خفي) لا يخفى أن المراد الخفي
في حديثه فلا يخرج من الخفاء عروض ما يوجب ظهوره كما في هذا الكلام فان
وصف الحلقة أظهر وجه الشبهة فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجري في المفصل
أيضا اه أطول ولعل تخصيصه به لظهور الخفاء فيه بحذف وجه الشبهة تأمل (قوله
لا يدركه) أي لا يدرك وجهه اه أطول (قوله الا الخاصة) سواء أدركوه بالبداهة
أو بالتأمل فالتمثيل للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفي تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح
كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير إلى الوجه وبأياه كون قوله وأيضا منه تقسيم للتشبيه
قطعا اه أطول وقد يوجب التجويز بأن تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتباره
الوجه (قوله قول من وصف الخ) أي لما سأله عنهم الجاح أيهم انجد أي أشجع
(قوله وذكر جارا لله) لا تنافي بين ما ذكره وما ذكره الشيخ بل هما يحتملان على الصدق
نواردا وبطريق أخذ المتأخر عن المتقدم اه أطول (قوله عن بنينا) هم ربيع الكامل
وعجالة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس فهم أربعة ومنه تعلم أنه كان على
الشارح أن يزيد لابل فلان مرة ثالثة (قوله شكاتهم) أي فقدتهم (قوله ان كنت
أعم أيهم أفضل) أي استفهامية فاعني ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام أو موصولة
مبنية على الضم لوجود الاضافة وحذف صدر المصلة لكن الأول هو المناسب لأيهم
التي في السؤال (قوله المفرغة) قال في القاموس حلقة مفرغة مصمتة وقال فيه
المصمت الذي لا جوف له اه وقال بعضهم المفرغة أي المصبوبة في قالب يمدان

بل هو عائد إلى التوهم (واما غير
تمثيل وهو بخلافه) أي بخلاف
التمثيل يعني مالا يكون
وجهه منتزعا من متعدد وعنده
السكاكي مالا يكون منتزعا من
متعدد ولا يكون وهميا واعتباريا
بل يكون حقيقيا فتشبيهه الثريا
بالمنقود المنور تمثيل عند الجمهور
دون السكاكي (وأيا) تقسيم
آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو
أنه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه
فنه) أي من المجمل ما هو (ظاهر)
وجهه أو فن الوجه الغير المذكور
ما هو ظاهر (يفهمه كل واحد)
من له مدخل في ذلك (نحو زيد
كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا
الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ
عبد القاهر أنه قول من وصف بنى
المهلب للججاج لما سأله عنهم وذكر
جار الله أنه قول الانبارية فاطمة بنت
الطرش وبذلك انه سأل عن
بنينا أيهم أفضل فقالت عمارة لابل
فلان لابل فلان ثم قالت شكاتهم
ان كنت أعلم أيهم أفضل (هم)
كالحلقة المفرغة

لا يدري أين طرفاها أي هم متناسبون في الشرف) يتنوع تعيين بعضهم قاصلا (٢١١) وبعضهم أفضل منه (كما أنها) أي الحلقة

المفرغة (متناسبة الأجزاء

في الصورة) يتنوع تعيين بعضها

طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة

مصمتة الجوانب كاللائرة (وأياضا

منه) أي من المجمل وقوله منه دون

أن يقول وأيضا إما كذا وإما

كذا الشعار بأن هذا من تقسيمات

المجمل لا من تقسيمات مطلق

التشبيه أي ومن المجمل (هالم يذكر

فيه وصف أحد الطرفين) يعني

الوصف الذي يكون فيه إيماء إلى

وجه الشبه (فمزيد أسد ومنه)

أي المجمل (مأذ كفيه وصف المشبه به

وحده) أي الوصف المشعر بوجه

الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة

لا يدري أين طرفاها (ومنه ما ذكر

فيه وصفهما) أي المشبه والمشبه به

كأيهما (كقوله صدفت عنه) أي

أعرضت (ولم تصدف مواهبه *

عني وعأوده ظني فلم يحجب كالغيث ان

جئته وأقال) أي أتاك (ريته)

يقال فعله في روق شبابه وريته أي

أوله وأصابه ريق المطر وريق كل

شيء أفضله (وان ترحلت عنه لج

في الطلب) وصف المشبه أعني

المدح بأن عطاياها فائضة عليه

أعرض أو لم يعرض وكذا ووصف

المشبه به أعني الغيث بأنه يصيبك

جئته أو ترحلت عنه والوصف ان

مشعر ان بوجه الشبه أعني

الافاضة حالي الطلب وعدمه

أذيب ما هي منه وفي سم قوله المفرغة أي المسمووجة وكأنه عبر بالافراغ الذي
هو صب أصل الحلقة المذاب في قالب لا تها هو كذلك يكون متمزجا لاخلل بين
أجزائه ولا انفراج (قوله طرفاها) المراد طرفها الأعلى والأسفل الملائمان للأفضل
والأدنى وإذا لم يعلم الأعلى والأدنى لم يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها
قال في العروس ويرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أن السالبة
المهملة لا تستلزم وجود موضوعها اه يس (قوله مصمتة الجوانب) أي والجوف
وهو تنفسير قوله مفرغة قال سم واهل التقييد بالجوانب لدفع توهم أن يراد بالمصمتة
مصمتة الجوف فقط فان ذلك صادق مع وجود انفصال في بعض جوانبها فبين بهذا القيد
أن الاتصال شامل لجميع أجزائها فلا يبين لها طرف لانها اذا لم تكن مصمتة الجوانب كان
موضع الانفراج منها طرفا ومقابله وسطا اه وقوله واهل التقييد بالجوانب أي حيث
قال مصمتة الجوانب ولم يقل مصمتة بدون ذلك مضاف اليه (قوله وأيضا) قال
في الأطول أيضا جملة معترضة بين المعطوف والعاطف تقديره أض تقسيم للمجمل أيضا
أي عاد عودا وقائده التشبيه على أنه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخلق ومنه
يعلم أن المعارضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما ما قال الشارح ان اختياره
ومنه دون اما وما لا لا شعرا بأنه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به
لانه لا مجال لتوهم أنه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمي تقسيم بل
الوجه أن لا حصر فيما ذكره اذ يمكن قسم آخر هو ما ذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا
لم يأت بإداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به في كلامهم ولا يخفى جريان
هذا التقسيم في المنفصل وكأنه لم يترس له لانه لم يوجد اذ لا معنى ليراد ما يشعر بوجه
الشبه مع ذكره اه (قوله لا من تقسيمات مطلق التشبيه) أي فلنقط منه يدفع ما يوهمه
لفظ أيضا المأني به في صدر تقسيمات مطلق التشبيه من أن هذا تقسيم لمطلق التشبيه
(قوله ما لم يذكر الخ) انما قدم العدمي على ما هو وجودي في الجملة وقدم ما هو وجودي
في الجملة على الوجودي الصرف مع أن حق التعليم يقتضي العكس حفظا للأقسام عن
وقوع فاصل بينها ولو بالمثل اه أطول (قوله يعني الوصف الخ) كما يؤمى الله اضافة
الوصف إلى أحد الطرفين لاشعارها بأن المراد وصف يذكرك له من حيث أنه طرف أشار إلى
ذلك في الأطول وخرج بما ذكره زيد العالم أسد اذ لا إيماء في العالم إلى الجراءة (قوله نحو
زيد أسد) تمثيل لما يذكرك الخ (قوله كقولها هم كالحلقة المفرغة) فان قولها المفرغة لا يدري
أين طرفاها مشعر بالوجه كما بينه سم (قوله ولم تصدف) من حذو ضرب اه أطول (قوله
مواهبه) بفتح الباء وضمها مفعولا أو فعلا لقوله لم تصدف فانه جاء متعديا ولا زما كذا في
يس لكن النصب انما يأتي على قراءة تصدف بالتحسية (قوله ريقه) أصله ريق (قوله
وريق كل شيء أفضله) والاحسن هنا ارادة هذا المعنى أعني الأفضل (قوله وهو ما ذكر

وحالي الاقبال عليه والاعراض عنه (واما فصل) عطف على قوله اما مجمل (وهو ما ذكر

وجهه) قال في الاطول لما كان في هذا التعريف تسامح يجعل ما ذكر مما يستتبع وجهه
مكان الوجه داخل في هذا كوجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر منه على هذا
التسامح وعلى منشاءه آخر اجماله تعريف عن الالهام فقال وقد يتسامح الخ والتسامح
جعل له اشارة الى التقسيم بعد التعريف بمعنى المفصل قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة
وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (قوله وأدعى) وصف أدمعه بالصفاء مني عن كثرة
يكانه لا شعاعه بانفسال المنبع وزوال ما يكدر الدمع منه بسبب كثرة ما ينزل من المدامع
وبهذا اندفع انه لا كبير مدحة في وصف الدمع بالصفاء (قوله وقد يتسامح) أي يتجاوز
اما على طريق مجاز الحذف أو المجاز المرسل اه لكن قال في الاطول ان ارتكاب طريق
المجاز ليس تسامحا (قوله بذكر ما) أي ملزوم (قوله مكانه) أي في مكانه بأن يؤول به على
طريقته من ادخال في عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه (قوله للكلام) أي
في شأنه (قوله لا الخلاوة) قال في الاطول ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الخلاوة
ويجعل ثبوته في المشبه على سبيل التخيل كما في تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة (قوله
مبتذل) تفسير اقرب وكذا قوله الآتي غريب تفسيره بعيد كما هو صريح الايضاح على
ما في يس وكتب أيضا قوله مبتذل الابدال الامتهان وهو يقتضي كثرة الاستعمال
فيفيد انه لو كان الانتقال فيه من غير تدقيق نظر لكان اتفق انه لم يكثر استعماله ليس منه
وليس مراد ابدل تعريفه فالحق ان القريب المبتذل شامل لصورتين ما كثر استعماله
وما لم يكثر بعيد أن يسهل الانتقال في كل منهما من المشبه الى المشبه به فذكر الابدال
ليس للاخراج بل لنظر اللغالب اذ يغلب في القريب الابدال اه وفي الاطول تفسير
الابدال بعدم الصيانة بأن يناله كل أحد بمجرد توجهه اليه فلا يمنع منه احتياج الى
تدقيق نظر وهو بهذا التفسير لا يقتضي كثرة الاستعمال فلا يرد ما ذكر (قوله وهو ما ينتقل
فيه) والمتنقل هو المتكلم الذي هو مراد التشبيه ويلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع
(قوله لظهور وجهه) فيه بحث لانه ان أريد بظهور الوجه ظهوره في نفسه يرد عليه ان
ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه يجوز أن يكون ثبوته للطرفين
غير ظاهر وان أريد بظهور ثبوته للطرفين ففهمه أن كونه جليا لا يستلزم ذلك ويمكن أن يقال
قوله لظهور وجهه تعاميل على وجه التقييد أي التشبيه المبتذل ما ينتقل الذهن فيه من
المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان
الوجه الظاهر ظاهر الثبوت للطرفين أيضا كذا في الحفيد على المطول والمختصر وعبرة
الاطول قوله لظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل
فيه ظهر المفهوم الكلي الذي هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفتت
النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه في بادئ الرأي لانه يتبادر منه
الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكفي في الابدال بل لابد أن يكون

وجهه كقوله وثفره في صفاء*
وأدعى كالآتي* وقد يتسامح بذكر
ما يستتبعه مكانه) أي بأن يذكر
مكان وجه الشبه ما يستلزمه أي
يكون وجه الشبه تابعا له لازما في
الجملة (كقوله للكلام الفصيح
هو كالعسل في الخلاوة فان الجامع
فيه لازمها) أي وجهه الشبه
في هذا التشبيه لازم الخلاوة (وهو
مثل الطبع) لانه المشترك بين
العسل والكلام لا الخلاوة نفسها
التي هي من خواص الملعومات
(وأيضا) تفسير ثالث للتشبيه
باعتبار وجهه وهو أنه (اما قريب
مبتذل وهو ما ينتقل فيه من
المشبه الى المشبه به من غير تدقيق
نظر لظهور وجهه

انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه ثم قال ولا ينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنا للمشبه به مع خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور وجهه في بادئ الرأي اه (قوله في بادئ الرأي) جعل القاضي تقديره في آية هو في وقت حدوث بادئ الرأي على حذف مضافين ولك أن تجعله ظرفا تزيله اقبستغنى عن حذف المضاف اه أطول (قوله مهموزا) أى في الحال أو بحسب الأصل بأن تكون الهمزة قلبت ياء لانكسار ما قبلها كذا في الاطول (قوله جليا) أى عاما (قوله فان الجملة) أى المجل اه يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحقيده هذا يتم بالنظر الى المفصل الذي ذلك المجل جزء منه تأمل قال سم وكأنه اشارة الى منسج أن الجملة أسبق كلما اذرب مفصل يكون أكثر تكرارا على النفس من مجل فيكون أسبق اليها وجوابه ان المراد المفصل لذلك المجل بأن يكون جزءا منه والجزء أسبق فليست تأمل (قوله من التفصيل) أى المفصل اه يس (قوله من حيث انه شئ الخ) هذه الثلاثة كلها مجملة لكنهما متفاوتة الرتب في الاجمال (قوله أسهل وأقدم الخ) أما كونه أسهل فلانه ادراك من وجهه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم فلان التفصيل بتحليل أسهل مجمل أو بجمع أمور مجملة وأي كان فالجملة أسبق (قوله حساس) أى مدرك بالحواس وقوله ناطق أى مدرك للكليات (قوله مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر فجعل الغلبة جزءا له للظهور الذي هو علة الانتقال من المشبه الى المشبه به مصادرة والجواب ان حضور الطرفين في الازمنة السابقة على التشبيه وهو المراد بغلبة حضور المشبه به مستلزم للانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه (قوله عند حضور المشبه) لا يخفى ان غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه يجتمع غلبة حضور المشبه به مطلقا فلا تقابل بينه وبين قوله مطلقا الآن تقيد الغلبة عند حضور المشبه به فقط لكن لا يساعده المثال أو يجعل التردد مانع الخلو اه أطول (قوله اقرب المناسبة) أى مثلا اذ قد تكون غلبة الحضور اتفاقا اه أطول (قوله اذ لا يخفى أن الشئ الخ) قيل يشكل على ذلك قولهم الضد اقرب حضورا بالبال من غيره قلنا لا اشكال اه يس ولعل وجه عدم اشكاله ان التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضورا الخ) أى فيسهل الانتقال من أحد المتناسبين الى الآخر لاقتراحهما في الخيال (قوله كنشبيه الجرة الصغيرة بالكوز) أو رد عليه أن الكوز أيضا كثيرا الحضور مطلقا في ذهن فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبه لا مما غلب مطلقا والجواب ان كلام الكوز والجرة مما يغلب حضوره عند حضور المشبه ومما يغلب حضوره مطلقا فصح التمثيل للقسمين بأيهما شئت فتمثيل كل قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما لا ضنة فيه كذا في الاطول (قوله لتكرره) أو لكونه لازما لا يتكرر على الحس أو نحو ذلك (قوله أسهل حضورا الخ) أى عند سماع لفظ

في بادئ الرأي) أى في ظاهره اذا جعلته من بدا الامر يد واذا ظهر وان جعلته مهموزا من بدا فعنايه في أول الرأي وظهور وجهه في بادئ الرأي يكون لاصرين اما (لكونه أمرا جليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة أسبق الى النفس) من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (أو) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لاقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشئ مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كنشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فانه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما أعنى المقدار والشكل الا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا تكون (لتكرره) أى المشبه به (على الحس) فان التكرر على الحس كصورة القمر غير المنخفض أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخفضا (كالشمس)

أى كنشبيه الشمس (بالمرآة المجلولة في الاستدارة والاستدارة) فان في وجه الشبه تفصيل لا مال كن المشبه به أعنى المرآة

غالب الحضور في الذهن مطلقا ٢١٤ (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل) أي وإنما كان قوله التفصيل في وجه الشبه مع غلبة

حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس سببا لظهور المؤدى الى الاستدلال مع ان التفصيل من أسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض كل منهما ما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للاستدلال (واما بعيد غريب) عطف على اما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أي مالا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد تفكير وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أي لطفا وجهه في بادئ الرأي وذلك أعني عدم الظهور (اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالآلة) في كف الاشل فان وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع في نفس الرائي للسرعة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا (أوندور) أي أولندور (حضور المشبه به اقاما عند حضور المشبه لبعده المناسبة كما مر) في تشبيهه البنفسج بنار الكبريت (واقام مطلقا) عطف على اقاما عند حضور المشبه أي ونودور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهميا) كناية عن الاغوال (أو

قر لان النفس انما تنتقل بسرعة لما ألوف المعتاد مع أن انظر قراسم لذلك الجرم في حالتيه (قوله غالب الحضور في الذهن) أي لكثرة مشاهدتها فلزم استدلال التشبيه بالسرعة الانتقال اليها وظهر وجه الشبه فيها وهو الاستدانة والاستنارة (قوله لمعارضة كل الخ) الاخصر والاضح لمعارضة غلبة الحضور التفصيل اه أطول (قوله التفصيل) أي في مقتضاه (قوله أي وإنما كان الخ) فيه إشارة الى ان قوله لمعارضة متعلق بمحذوف (قوله بسبب قرب المناسبة) أي في الصورة الاولى وقوله أو التكرار على الحس أي في الصورة الثانية (قوله في الصورة الاولى) هي غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه (قوله في الثانية) هي غلبة حضور المشبه به مطلقا (قوله وهو بخلافه) أي يعرف بخلافه (قوله الى المشبه به) أي من حيث انه مشبه به فلا ينافي ذلك ان تحصل الغرابة في تشبيهه المزوم باللازم البين حيث يحتاج في استخراج الوجه بينهما الى دقة نظر وان كان الانتقال الى اللازم من حيث انه لازم بسرعة على ان هذا خارج بقوله لعدم الظهور لاعتباره قيدا كما مر في نظيره (قوله لكثرة التفصيل) أي في اجراء وجه الشبه وظاهره ولو مع الغلبة اه يس (قوله ما قد سبق) وهي الهيئة المشتملة على كثرة التفصيل (قوله ولذا) أي لكثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرآة وقوله لا يقع أي الوجه (قوله الدائمة الاضطراب) انما قيد بالدائمة ليعضى زمان يتمكن فيه من التأمل والتأمل أي الثاني اه سم (قوله الا بعد ان يستأنف) أي يحدث ولو قال الا بعد ان يتأمل لكان أخصر وأوضح وكتب أيضا مانصه أي لا يجرد نظره اليها (قوله أوندور حضور المشبه به) لا يقال ادراك الوجه في المشبه بيزيل غرابته لانا نقول لا ينالها من حيث تعلق الوجه بالمشبه به الذي هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الهيئة وكتب أيضا مانصه أي واذا اندر حضور المشبه به ندر حضور الوجه من حيث اتصاف المشبه به بذلك الوجه (قوله اما عند حضور المشبه) قد عرفت وجه التردد بينه وبين الندور مطلقا فتذكر اه أطول (قوله لبعده المناسبة) فلا يحصل الانتقال بسرعة (قوله لكونه وهميا) أي فلا يدركه ليشبه به الا المتسع في المدارك فيستحضره في بعض الاحيان فيكون ادراكه تعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف وكذا القول في المركب الخيالي وكتب أيضا قوله لكونه وهميا أو مركبا خياليا أو عقليا أي ولو كان جليا لا تفصيل فيه وبه يعلم ان قوله فيما سبق لكونه جليا أكثرى لا كلي (قوله أو عقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهميا فتدبر فانه دقيق والظاهر أن المركب العقلي اذا كان قليل التفصيل ليس نادرا الحضور اه أطول (قوله كمثل الحمار الخ) فان المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة باعتبار فيها كما سبق كون الحمار حاملا لشيء وكون المحول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحل بعشقة وهذه الاعتبارات المدلولة للتصديق عليه وان كان متعلقها حسيا ويحتمل أن يكون سماء مركبا عقليا باعتبار الوجه كما سلف وانما ندر حضور المركب مطلقا

لان

من مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا

لأن الاعتبارات المشار إليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الاطوار فلا يحصل سرعة الانتقال الا نادرا فيكون غريبا (قوله كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتعيين له بجميع أقسامه السابقة ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على أن ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لطفاء الوجه سواء كان الوجه جليلا أو لا وكلامه سابقا دل على أن كونه جليلا مطلقا موجب لظهور وجهه فيبينهما تناف والتحقق أن التشبيه القريب المبتذل ما يكون وجهه ظاهر الكونه جليلا أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا أو بعيد الغريب ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله أو لتفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا أو أطول (قوله أولقته تكرر على الحس) أو عدم تكرر عليه أو عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكرسي ودار الثواب والعقاب واستغنى بذلك التكرار عنهما لانها أولى بعلمية الندور مطلقا ولأن تجعل قلة التكرار كناية عن عدم كثرة وتجهل النقي شاملا للجميع اه أطول (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) أي مع أنه يجوز أن يكون وجه الشبه أعظم من المشبه به الغريب بأن يوجد مع غيره كما يوجد معه فلا يلزم غرابته لعدم ندرته وحاصل الجواب أن فرض الكلام فيما إذا كان وجه الشبه محتصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما قد يطلب التشبيه به أو لم يكن محتصا به لكن انما يوجد فيه أو في مثله في الغرابة وأما ان وجوده فيما لا يندر حضوره وان كان يوجد أيضا في نادرا لحضور كان العدول الى نادرا لحضور مع ابتذال الوجه ووجوده في غيره عديم الفائدة فلا يكون مستحسنا ولا يدخل في جملة الغريب فانك لو قلت والشمس كالمرآة في كف الاشل في كونها جرم لم يكن من الغريب لوجودها بالجرمية في الجبل مثلا فلا يندر حضورها ولا يكون من الغريب فتدبر اه ع ق وقوله وحاصل الجواب الخ الظاهر أن هذا جواب آخر وأما حاصل جواب الشارح فهو ان وجه الشبه بين الطرفين من حيث انه وجه بينهما فرع عنهما فلا يعقل الا بعد تعقلهما وان كان من حيث ذاته قد يوجد مع غيره فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لطفاء وجه الشبه لأن ذلك لا من حيث انه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين (قوله لانه فرع الطرفين الخ) فان قلت فلم لم يعلاو لعدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه به كما علوه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يستند اليه اه فنرى (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين الخ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من أن ظهور الوجه في بادئ الرأي سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي أن يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه به فينافي هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب للانتقال من المشبه به الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي اه أطول (قوله فاذا ندر حضورهما) أي حضور مجموعهما لأن النادر حضوره هو المشبه به وقوله ندر التفات الذهن الخ أي من حيث تعلق الوجه الجامع بالمشبه به (قوله والمراد بالتفصيل)

وقوله (كما مر) إشارة الى الامثلة التي ذكرناها آنفا (أولقته تكرر) أي المشبه به (على الحس كتوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فان الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفنى له أن يرى مرآة في يد الاشل (فالغرابة فيه) أي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل (من وجهين) أحدهما كثرة التفصيل في وجهه الشبه والثاني قلة التكرار على الحس فان قلت كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن الى ما يجتمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل)

أى فى وجه الشبهه (قوله أن ينظر) أى يتأمل (قوله لشيء واحد) أى فى تشبيه مفرد
بمفرد وقوله أو أكثر أى فى غير تشبيهه المفرد بالمفرد وكتب أيضا قوله لشيء واحد أى كالوجه
فى تشبيهه الثرى بالعتود فإنه أشياء اعتبر تضامها من شكل أجزائها ولونها ومقدار
مجموعها والموصوف شيئا واحدا وقوله أو أكثر أى اثنين كما فى الوجه فى تشبيهه منار النقع مع
السيوف فقد اعتبر فيه أوصاف تضام والتأمت من لون الغبار والسيوف وحركات
السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنان واما
أكثر من اثنين كما فى آية كاه أنزلناه من السماء الآية فان الوجه متعلق بأكثر من اثنين
(قوله بمعنى أن يعتبر الخ) تفسير لقوله أن ينظر الخ (قوله وجودها) أى جميعها وقوله
أو عدمها أى جميعها وكتب أيضا قوله وجودها أى كما فى الوجه فى تشبيهه الثرى بالعتود
الملاحية والوجه فى بيت بشار كأن منار النقع الخ وقوله أو عدمها أى كما فى تشبيهه
وجود عدم النقع بالعدم فى نقي كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أى كما
فى تشبيهه سنان الرح بسنانهب اه ع ق (قوله كل من ذلك) أى المذكور من
الاعتبارات الثلاثة (قوله على وجوه) أى اثني عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات
الثلاثة فى أحوال الموصوف الأربعة الواحد والاثنين والثلاثة والاكثر اه يس وكتب
أيضا قوله على وجوه كثيرة أى فى الوجود اما ان يعتبر أوصاف مختلفة من غير رعاية شيء
آخر كما فى تشبيهه الثرى بالعتود وكما فى بيت بشار واما باعتبار جنس فأكثر مع اعتبار
خصوصية فى جنس منها كما فى تشبيهه عين الديك بشر والنار فى المقدار والشكل والحركة
فانك لا تريد جنس الحرة بل تعتبر فيها خصوصية بها حسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين
كما فى تشبيه الشمس بالمرآة فى الاستدارة والاستتارة فانك تريد استدارة واستتارة
مخصوصتين بكونهما فى المرآة أو أما العدم فاما عدم كل وصف كما فى تشبيه وجود عدم
النقع بالعدم فى نقي كل وصف نافع واما عدم وصفين مخصوصين كتشبيه زيد وعمر فى عدم
الاعطاء وعدم النصح أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدما والبعض وجودا
اما أن يكون العدم عدم وصف واحد أو عدم وصفين اما مع مطلق وجود الوصف أو مع
وجوده ووجود خصوصية الى غير هذا مما تقرّر فى التفصيل اه ع ق (قوله أعرفها)
أى أحسنها وأشدّها قبولاً عند أولى المعرفة وجهان ولم يتعرض لغير الاعرف كاعتبار نقي
الجميع ولم يتعرض لاعرف هذين الوجهين ويحتمل أنه الأول ولذا بدأ به كذا فى يس
(قوله أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها) أى وليس معنى أن تدع بعضها أن تسقطه
وتعرض عنه بالكلية والافلاحيكون المعتبر فى التشبيه الا البعض المأخوذ فان كان
واحدا كان وجهه شبه واحدا لا تفصيل فيه وان كان متعددا كان وجهه شبهة أمور انظر
فيها واعتبر الجميع وتكون ملاحظة ما تركته كالعدم فى باب التشبيه اه أطول وكتب
أيضا قوله وعدم بعضها فان قلت فاذا كان المشبه به محالين بعدم فيه ذلك الوصف فكيف

أن ينظر فى أكثر من وصف واحد
لشيء واحد أو أكثر بمعنى أن يعتبر
فى الأوصاف وجودها أو عدمها
أو وجود البعض وعدم البعض
كل من ذلك فى أمر واحد
أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا
قال (ويقع) أى التفصيل (على
وجوه) كثيرة (أعرفها) أن تأخذ
بعضاً من الأوصاف (وتدع بعضاً)
أى تعتبر وجود بعضها وعدم
بعضها (كما فى قوله جلّت ردنيا)

يشبه به في الهيئة الملتزمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بهذا التجريد عن الوصف وبهذا اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ امر وهمي فان قلت فيكون وجه التشبه امر انطرفيه في أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الاتساع واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظرا الى بادئ الرأي وميز بين القسمين لان في القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعتمال ولذا قدمه اه أطول (قوله رديئة) امرأة كانت تحسن صنع الرماح وهي امرأة السهم وكان أيضا يحسن ذلك (قوله سنالهب) أي لهب له سنال وهو من إضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه وقوله لم يصل بدخان انما ترك الاتصال بالدخان ونفاه لانه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه انه متى اعتبر في الوجه عدم بعض الاوصاف ووجود بعضها كان أعرف حتى انه اذا قبل زيد كعمرو في مجموع الجبن وعدم الكرم كان من الاعرف وليس كذلك بل انما يكون أعرف اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد تنبيه وحينئذ يكون معنى الكلام ان التفصيل يزداد حسنا عند تدقيق النظر في اسقاط بعض الاوصاف وذلك لان الاقرب اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم اه ع في وكتب أيضا ما نصه اللهب شعله نار يغليها دخان كذا في حوائث السيد (قوله فاعتبر في اللهب) يشعر بأن المشبه به اللهب وان قوله سنالهب يعني لهب ذو سنال وهو من إضافة الصفة الى الموصوف كذا في سم (قوله ونفاه) عطف تفسيرا على اعتبار عدمه (قوله وان تعتبر الجميع) أي ان تعتبر وجود جميع الاوصاف وهذا أيضا انما يكون أعرف ان اعتبر اجتماع هيئة تحتاج الى تنبيه وتدقيق نظر كما في تشبيه الثريا بعقود الملاحظة قال الفري فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأق أن تعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات اه (قوله وكلما كان التركيب) أي في وجه الشبه ولو قال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر اه أطول وماء صدرية ظرفية (قوله من أمور) خبر كان (قوله ابعده) أي عن الابتدال لبعده تشاؤله ما طلق الناس بل انما يتناولونه حينئذ الاذكياء وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة كما في قوله تعالى كما أنزلناه الى قوله بالامس فان الوجه يؤخذ من هذه الجمل كلها فيحتاج الى مزيد دقة فكون هيئته تركيبية غاية في اللطافة والغرابة (قوله والتشبيه البليغ) المراد بالبليغ هذا الذي يخاطب به أذكى البلغاء أو البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لما تقتضيه الحال فان المبتذل قد يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما يقال البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيئا من ما فكيف وصف بها ووسجل على الكلام الذي فيه التشبيه غالب البلاغة باعتبار المطابقة لما تقتضيه الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا أو قريبا فربما كان

يعني ومحا منسوب الى رديئة
(كان سنالنه سنالهب لم يصل
بدخان) فاعتبر في اللهب الشكل
واللون واللمعان وترك الاتصال
بالدخان ونفاه (وان تعتبر الجميع
كما ترى تشبيه الثريا) بعقود
الملاحظة المنورة باعتبار اللون
والشكل وغير ذلك (وكلما كان
التركيب) خياليا كان أبعدها
(من أمور) أكثر كان التشبيه
أبعد (لكون تفاصيله أكثر
(و) التشبيه (البليغ) ما كان

الطاب مع مخاطب يستدعي تشبيها قريباً فلا يكون الغريب بليغاً كذا في الأطول اه
(قوله من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر حينئذ عوده الى ما كان تركيبه من
أموراً كثر (قوله ولان قيل الشئ بعد طلبه ألد) أي والغريب المذكور لا ينال الا بعد
التأمل والطلب وكتب أيضاً قوله ولان قيل الشئ بعد طلبه ألد ولا تنافي بينهما وبين
ما يستعملونه من ان حصول نعمة غير ترقية الذ فان الطالب لا ينال الموصول الغير
المترب فانه يمكن حصول المطالب قبل وقت ترقبه أو من غيره ووضع يطلب منه ويترب
منه فاذا اجتمع الطالب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة اه أطول (قوله
اذا كان سببه لطف المعنى) أي لا خللا في النظم أو في الاتقال فانه اذا كان سببه ذلك
كان التعقيد المعنوي المختل بالصراحة فقوله وانما يكون الخدعة الاعتراض (قوله
أترتيب) أي كما في آية انما مثل الحياة الدنيا الآية وقوله وبناء ثان على أول تفسير أي
لان المعاني الشريفة يقوى بعضها بعضاً ويلازم أولها آخرها فاذا كان سبب الحاجة الى
التأمل رد الآخرة لما قبله وعرضه عليه ليقتوي به ويتم بها المعنى ويدرك حسن الهيئة
الاجتماعية وتسر النفس بعد ظفرها بالمعنى كان غاية في الحسن (قوله وردت الى
سابق) أي من حيث بناءه عليه فهو واضح لما قبله (قوله بما يجعله غريباً) فيكون هذا
التصريف مانعاً من سميية ظهور الوجه للابتدال (قوله هذا الوجه) مفعول مقدم
وقوله شمس نهارنا فاعل مؤخر هذا هو المتبادر لوجهه ل هذا الوجه فاعلا كناية عن
الشمس وشمس نهارنا مفعول كناية عن المدح لكان غاية في اللطف حيث عزل الشمس
عن كونها شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار أمراً مقرر (قوله الالبوجه)
استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشئ الامتلاسة
بوجه ليس فيه حياة اه فترى (قوله فتشبه الوجه الخ) أي الذي تضمنه جعل الوجه
أعظم من الشمس لدلائله على المشاركة في أصل الحسن وهذا الجعل تضمنه الحكم بعدم
حياتها حيث اقيمت ولم تستمر منه فالتشبيه المذكور مدلول عليه بطريق الكناية
الاصطلاحية والذي منع من التصريح به شدة زيادة الوجه في الحسن عن الشمس بحيث
لو كان عندها حياة لتربت وجهها منه اذا بدأ فكأنه يقول هذا الوجه كالشمس في أصل
الحسن فقط وهذا كله على الاحتمال الاول في لم تلق (قوله الآن حديث الحياء) أي نفي
الحياء عن الشمس في اقيمت وجه المحبوب (قوله أخرجه الى الغربة) لان ادراك وجهه
على وجه زيادته في وجه المحبوب وبأوجه النهاية فيه غريب (قوله غير مصرح) تفسير
الكنى (قوله وعارضته) تفسير (قوله فهو فعل يني عن التشبيه) أي فيكون التشبيه
مصرحاً اه أطول وغيره (قوله عزماته) جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع
القطع عليه وقوله ثواباً من تشبهه معنى خرقه أي نوافذ في الامور كالتجهم الذي يخرق الظلمة
ويتقذفها وقال الشارح أي لو اوماه او كانه يجعله من ثقب النار أي اتقدت اه أطول

(قوله)

من هذا الضرب) أي من
البعيد الغريب دون القريب
المبتذل (غريبته) أي لكون
هذا الضرب غريباً غير مبتذل
(ولان قيل الشئ بعد طلبه ألد)
وموقعه في النفس أطف وانما
يكون البعيد الغريب بليغاً
حسناً اذا كان سببه لطف المعنى
ودقته أو ترتيب بعض المعاني على
بعض وبناء ثان على أول ورد
نال الى سابق فيحتاج الى نظرو تأمل
وقد يتعريف في التشبيه
(القريب) المبتذل (بما يجعله
غريباً) ويخرجه عن الابتدال
(كقوله)

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا

الالبوجه ليس فيه حياة
فتشبه الوجه بالشمس مبتذل
الآن حديث الحياء وما فيه من
الدقة والخفاء أخرجه الى الغربة
وقوله لم تلق ان كان من اقيمت
بمعنى أبصرته فالتشبيه مكنتي غير
مصرح وان كان من اقيمت بمعنى
قابلته وعارضته فهو فعل يني عن
التشبيه أي لم تقابل في الحسن
والبهاء الالبوجه ليس فيه حياة
(وقوله عزماته مثل التجوم

(قوله ثواقبا) حال لان مثل معنى مماثل اه - فقد أى فصيح اتيان الحال من المضاف اليه لان المضاف عامل معنى (قوله أى لوامعا) أى لوامعا بحيث تنفذ أشعتها في خلال الظلم وكتب أيضا قوله أى لوامعا بالصرف محكاة للمفسر المصروف في البيت للضرورة (قوله فتشبيه العزم) أى الارادة بالنجم أى في الثقب وهو النفوذ الذي هو في كليهما تشبيهاً لانه في العزم بلوغ المراد وفي النجم تنوذه في الطلقات بأشراقها وذلك التشبيه مبتذل مشهور لكن ادعى أن مع ثوب الارادة وصفان اثنان وهو عدم الافول أى عدم الغيبة فصارع غريباً (قوله ما حذف أداته) أى تركت بالكلمة بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام فزيد في جواب من قال من يشبه الاسد على تقدير أنه تشبيه هو من المرسل لامن المؤكد لان التقدير يشبه زيد فهو لا يشعر بأن المشبه عين المشبه به فحذف الاداة تركها بالكلمة بحيث لا تقدر في نظم الكلام بل يجعل الكلام خالوا عنه امشعر بأن المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا مثل وهي غمرة السحاب اذا كان في تقدير مثل ممر السحاب تشبيه مرسل وبدعوى أن هرور الجبال عين ممر السحاب تشبيه مؤكد قاله في الاطول وكتب ايضا قوله وهو ما حذف أداته سمي مؤكداً قال سم لا شعاعه بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به كما ستأتى الاشارة اليه لكن هذا التوجيه لا يأتى فيما اضيف فيه المشبه به الى المشبه الا أن يلاحظ أن الاضافة للبيان (قوله وهي) أى الجبال يوم القيامة (قوله أى من المؤكد) قال في الاطول أى قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بأن المشبه به وضع في الاول موضع أداة التشبيه وهنالم موضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافاً الى المشبه أو نقول في الاول بحيث يمكن تقدير أداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن أن لا يصح أن يقال مثل بلين الماء وجعل منه معنى من التشبيه المؤكد كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة (قوله والريح) الواو حالية وقوله وقد جرى اما عطف حال على حال واما تعقيب حال بحال مترادفة أو متداخلة اه أطول بجر وفه (قوله أى تميلها) برفق لا بعنف فقبه مدح للريح بالاعتدال اه أطول (قوله والجوانب) اعلة تفسيرى اه سم (قوله يعد الخ) ولهذا خصه بالذكرا اه سم (قوله كقوله الخ) استشهد لوصفه بالصفرة (قوله متناسب) أى في الصفرة (قوله فذهب الاصيل) فالذهب استعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصيل اه أطول (قوله وشعاع الشمس فيه) اما عطف تفسيرى اشارة الى أن صفرة هي شعاع الشمس الملقى فيه أو به حالة أى والحال أن شعاع الشمس واقع فيه لان صفرا رشحاعها في هذا الوقت يوجب ان صفرا رشحاعه سم (قوله على بلين الماء) هذا محل التمثيل كما في الاطول (قوله بين بلين الكلام) استعار للبلين والبلين للجميل من الكلام والردى منه والهجان ككتاب له معان منها الخيار والهجين ككريم له معان منها الرجل اللينيم استعاره هنا للردى من الكلام ولأن تجمل المواضع الثلاثة من اضافة المشبه به

ثواقبا) أى لوامعا (لولا يكن للثاقبات أفول) فتشبيه العزم بالنجم مبتذل الا أن اشتراط عدم الافول أخرجه الى الغرابه (ويسمى) مثل (هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما بشروط وجودى أو عدمى يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام (وباعتبار) أى والتشبيه باعتبار (أداته اتماماً) كد وهو ما حذف أداته مثل وهي غمرة ممر السحاب (أى مثل ممر السحاب ومنه) أى من المؤكد كما اضيف المشبه به الى المشبه به بعد حذف الاداة (فحسب والريح تعبت بالغصون) أى تميلها الى الاطراف والجوانب (وقد جرى ذهب الاصيل) هو الوقت بعد العصر الى الغروب بعدد من الاوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصفرة كقوله

ورب نهار للفراق أصيله

ووجهى كاللونين هما متناسب

فذهب الاصيل صفرة وشعاع

الشمس فيه (على بلين الماء) أى

على ماء كالبلين أى النفضة في

الصفاء والبياض وهذا تشبيه

مؤكداً ومن التماس من لم

يعين بين بلين الكلام وبلينه ولم

يعرف هجائه من هجينه

حتى ذهب بعضهم الى أن اللعين
انما هو يفتح اللام وكسر الجيم
يعني الورق الذي يسقط من الشجر
وتدشبه بوجه الماء وبعضهم
الى أن الاصيل هو الشجر الذي له
أصل وعروق وذهبه ورقه الذي
اصنرت به داخله وسقط منه على
وجه الماء وفساد هذين الوجهين
غنى عن البيان (أو مرسل) عطف
على اماموك (وهو بخلافه) أي
ما ذكر اداته فصار مرسل من
التأكيده المستند من حذف
الاداة المشعر بحسب الظاهر بأن
المشبه عين المشبه به (كما مر) من
الامثلة المذكورة فيها أداة
تشبيهية (و) التشبيه (باعتبار
الغرض اتمامه قبول وهو الوافي
بافادته) أي افادة الغرض (كان
يكون المشبه به أعرف شيء بوجه
التشبيه في بيان الحال أو) كان
يكون المشبه به (أتم شيء فيه) أي
في وجه التشبيه (في الحاق الناقص
بالكامل أو) كان يكون المشبه به
(مسلم الحكم فيه) أي في وجه
التشبيه (معروفه عند المخاطب
في بيان الامكان أو مردود) عطف
على مقبول (وهو بخلافه) أي
ما يكون قاصرا عن افادة الغرض
بأن لا يكون على شرط المقبول
كما سبق ذكره

(خاتمة)

في تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف في المبالغة باعتبار
ذكر الاركان وترتها

الى المشبه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو الخلق في مخالفتهم في اللعين وقوله وبعضهم
هو الزوني ومخالفتهم في الاصيل وذهبه (قوله وفساد هذين الوجهين الخ) أما
الاول فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثاني فلانه
لا اختصاص للورق المصفر به داخله بالشجر الذي له أصل وعروق فلا وجه لاضافة
الذهب الى الاصيل حينئذ وما ذكره الشارح في معنى لطيف مشتمل على صفة مراعاة
النظم أعني الجمع بين الذهب والفضة كذا في القنري (قوله أي ما ذكر اداته)
أي انظروا في تقديره فان قلت ان زيدا كالا سدا مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل
مرسلا قلت اعتبر في المؤكد والمرسل التأكيده بالنظر الى نفس اركان التشبيه مع قطع
النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه اه أطول وفي كلام الشارح ما يدفع السؤال
(قوله المشعر) انظر أي اشعار فيما اذا اضيف المشبه به الى المشبه ألا أن يكون بمراعاة
الاصل اه سم ونقدم جواب آخر (قوله امامه مقبول) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار
وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح والافق التي شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو
الطرف فهو مردود كذا في الاطول (قوله كان يكون المشبه به أعرف شيء) قال
في الاطول الاولى أعرف الطرفين اه يعني فالشرط الاعرفية بالنسبة الى المشبه فقط
(قوله في بيان الحال) أي حال المشبه أي فيما اذا كان الغرض بيان الحال وكتب
أيضا ما نصه طرف مستند حال من المشبه به وقال سم يظهر أنه متعلق بكون أو عهد ذوف
أي هذا في بيان الحال وكذا يقال فيما بعده (قوله أو أتم شيء) الاولى أو أتم الطرفين
والظاهر الواو فتدبر اه أطول (قوله في الحاق الخ) وفي التفسير أيضا اه أطول
(قوله معروفه) تفسيره سلم الحكم فيه اه سم (قوله عند المخاطب) ينبغي
تقديم تقسيمه أيضا به كما لا يخفى فلو أخر عن قوله في بيان الامكان لا يمكن تهلقه بالاقسام
الثلاثة من غير بعد اه أطول (قوله في بيان الامكان) وكذا في التزيين والتشويه انظر
الاطول (قوله بان لا يكون على شرط المقبول) بأن لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم
فيه (قوله كما سبق ذكره) يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله كما أبرقت قوما عظاما غمامة
من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشرط الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط
بالمقصود كذا في سم (قوله خاتمة في تقسيم الخ) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف منقردا عن سائر التقسيمات بحيث لانه لا يعمد الى بعض الطرفين ولا الوجه ولا الاداة بل
باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة وانجوع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض
مع أنه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبة للاستعارة في تضعفه المبالغة في التشبيه
دعت الى أن لا يفصل بينهما وبين الاستعارة هما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكر
الاركان) المراد بذكر الوجه والاداة هنا ما يشمل التقدير ويحذفهما تر كهما الفاظا وتقديرا
فان مدار المبالغة في زيد أسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في

النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجتمع التقدير في النظم
وبذكر المشبه الايمان به لفظا ويحذفه تركه لفظا قال في الاطول وكتب أيضا قوله باعتبار
ذكر الاركان لا يخفى ان ما ذكر فيه جميع الاركان لا مباينة فيه فضلا عن ضعف المباينة
اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) أي كلها وقوله وتركها أي ترك بعضها (قوله
والشبه به مذكور قطعاً) أو رد عليه جواز حذفه في جواب من يشبه الاسد حيث يجاب
بقوله ازيد وحيث تزد المراتب على الثمانية وأجاب عنه الشارح والسيدي في شرحهما
للمفتاح بنوع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبهذا تسامح يمنع وقوعه في كلام البلغاء
ولا يخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد في جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقيام
ولامعنى لمنع الوقوع في كلام البلغاء لانه حذف قياسي لا يوقف وقوع مثله في كلام البلغاء
على السماع بل الجواب أنه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذلك لم يلتفت اليه أو ان الجواب
في حكم السؤال ومطابق له في حكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو أردت بوجوب ذكر
المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق ان كان جوابا هو ابا
اه أطول (قوله تصير ثمانية) ولك في ضبط المراتب الثمانية أن تقول ان الوجه
والاداة امام مذكوران معا أو محذوفان معا أو المذكور الوجه فقط أو الاداة فقط
وعلى التقادير الاربعة اما أن يذكر المشبه أولا (قوله باعتبار ذكر اركانه) من البين أنه
للمباينة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المباينة وان جعل الكلام ايماء الى ان
أعلى مراتب التشبيه في قوة المباينة باعتبار أحد الذكرين كذا وكذا واذ لا يتوقف
على أن يكون لكل من المذكور مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا مدخل
له في هذا الحكم تكلف جدا وان حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لا من أعلى
مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المباينة أيضا
لانه ليس فيما دونه مباينة حتى يعتد من مراتب قوة المباينة بل من مراتب المباينة فليس
حذفهما أيضا أعلى المراتب في قوة المباينة بل أعلى المراتب في المباينة ولو قال وأعلى
مراتب التشبيه في المباينة لم يتجه هذا اه أطول (قوله فقوله) تفريع على قوله اذا كان
الخ (قوله متعلق بالاختلاف الخ) اهل مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير في نظم
الكلام والافلاش أن قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب
كأنه بهذا الاعتبار فلا حاجة الى اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام
كذا في الفري وقوله اهل مراده الخ أو يقال مراده الرد على من زعم تعلقه بقوة المباينة
كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ وكتب أيضا ما نصه وقال في الاطول قوله
باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من إضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب
ثبت التشبيه وهو أقرب مسافة مما ذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه به) أي قوة
ضعفها (قوله وكان زيد الاسد) فيه مباينة ليست في الكاف لايها م كان انظر الاتحاد

وقد سبق أن الاركان اربعة والمشبه
به مذكور قطعاً فالشبه اما
مذكوراً ومحذوفاً وعلى
التقديرين فوجه الشبه اما
مذكوراً ومحذوفاً وعلى التقادير
فالاداة امام مذكورة أو محذوفة
تصير ثمانية (وأعلى مراتب التشبيه
في قوة المباينة) اذا كان اختلاف
المراتب وتعددتها (باعتبار ذكر
أركان) أي أركان التشبيه (أو
بعضها) أي بعض الاركان فقوله
باعتبار متعلق بالاختلاف الدال
عليه سوق الكلام لأن أعلى
المراتب انما يكون بالنظر الى عدة
مراتب مختلفة وانما قيل بذلك
لأن اختلاف المراتب قد يكون
باختلاف المشبه به نحو زيد كالاسد
وزيد كالذئب في الشجاعة وقد
يكون باختلاف الاداة نحو زيد
كالاسد وكان زيد الاسد

بين زيد والاسد والشك فيه فالقول بأن في لفظ كأن افادة المشك الموهن أمر التشبيه
 وهم اه فنرى وأيضا هو بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا يرى بعض النحاة ان كأن مركبة من
 كاف التشبيه وان المكسورة وان أصل كأن زيد اسدان زيدا كأهد كما تقدم بيانه
 كذا في الاطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه
 نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا في الشجاعة ولم يتعرض المصنف
 لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيم اخرج لوج اللغة والنحو عن عهدتنا
 انما المتعلق بفتننا الاختلاف بالذكروا الحذف افاده في الاطول (قوله بأنه ان ذكر) الباء
 سبب متعلقة يكون بعد تقييده بقوله باعتبار اوبدل من باعتبار (قوله والا) أي والا
 يحذف الوجه والاداة معا بأن حذف أحدهما فالنفي راجع الى حذف الوجه والاداة معا
 فقط لا بل يجمع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة القرينة على ذلك ما سأتى فلا
 يقال يصدق هذا النفي على قولنا كالاسد في الشجاعة مع أنه سيبذ كر أنه مما لا قوة له أصلا
 وكتب على قوله يصدق هذا النفي الخ مانعه أي كما يصدق على صورتين من المتوسط زيد
 كالاسد زيد اسد في الشجاعة (قوله فاعترض الخ) فيه أن هذا الاعتراض غير مندفع بما
 سلكه الشارح بل هو وارد على المتن مطلقا لان كلامه في مراتب التشبيه في قوة المبالغة
 فلا اختلاف باعتبار ذكر الاركان أو بعضها في كلامه انما هو في تلك المراتب تدبر (قوله
 حذف وجهه وأداته فقط أو مع حذف المشبه) هاتان الصورتان متساويتان كما في المطول
 وكتب أيضا قوله أو مع حذف المشبه أي مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو عرض عنه وتركه
 بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعارة اه أطول (قوله ثم الاعلى بعد هذه المرتبة) فثم
 للتراخي في الرتبة وكون التقدير ذلك هو المتبادر وقد عرفت ما فيه ولك أن تفسره بأن بعد
 هذه المرتبة العليا حذف الخ بقرينة قوله ولا قوة لغيرهما فلا يرد عليه ما عرفت من لزوم
 كونها أعلى بعد المرتبة الاولى فينا فيه قوله ولا قوة لغيرهما كذا في الاطول وقال الفنري
 ينبغي أن يتجرد الاعلى أي في عبارة الشارح هذه عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا علو
 فيما بعد هذه المراتب الاربع اه أي لا علو في قوة المبالغة كما هو فرض الكلام بل ولا
 في المبالغة (قوله لغيرهما) أي غير حذف الوجه والاداة معا بصورتيه وحذف أحدهما
 فقط بصوره الاربع وفي بعض النسخ لغيرهما أي غير الصور الست اه والحاصل أن
 المراتب الثمانية منها اثنتان فيهما مزيدة باللغة في التشبيه هما ما حذف وجهه وأداته مع
 حذف المشبه وبدونه وأربع فيهما مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه وأداته مع حذف
 المشبه أو ذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح المفتاح بأن المبالغة
 في الاول أقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بأن الثاني أقوى واختاره
 السيد السند وأنكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان في حذف الاداة
 جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه المشبه

وقد يكون باعتبار ذكر
 الاركان كلها أو بعضها بأنه ان
 ذكر الجميع فهو أدنى المراتب
 وان حذف الوجه والاداة
 فأعلاها والافتوسط وقد توهم
 بعضهم ان قولنا باعتبار متعلق بقوله
 بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة
 للمبالغة عند ذكر جميع الاركان
 فالاعلى (حذف وجهه وأداته
 فقط) أي بدون حذف المشبه نحو
 زيد اسد (أو مع حذف المشبه)
 نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد
 (ثم) الاعلى بعد هذه المرتبة (حذف
 أحدهما) أي وجهه وأداته
 (كذلك) أي فقط (أو مع حذف
 المشبه) نحو زيد كالاسد ونحو
 كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو
 زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد
 في الشجاعة عند الاخبار عن زيد
 (ولا قوة لغيرهما) وهما الاثنان
 الباقيان أعنى ذكر الاداة والوجه
 جميعا تمام ذكر المشبه أو بدونه
 نحو زيد كالاسد في الشجاعة أو
 كالاسد في الشجاعة خبرا عند زيد

وفيه نظر لان الشبهة في جميع الامور ايضا تنفي المغايرة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة
يوجب المغايرة لانا نقول صحة الحمل ايضا توجب المغايرة ويمكن أن يقال تكفي المغايرة
بحسب التعقل في صحة الحمل دون التشبيه فعموم الوجه يتخصص بما يجمع الاثنية اه
أطول (قوله وبيان ذلك) أي ان الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما
وانه لا قوة لغيرهما اه سم (قوله اما بعموم وجه الشبه) أي وذلك حاصل عند حذفه
اذ عند حذف الوجه تذهب النفس الى كمال التشبيه بين الطرفين براسي اه سم (قوله
ظاهرا) أي في ظاهر الحال واما في نفس الامر فالوجه الصفة المخصوصة التي قصد اشتراك
الطرفين فيها (قوله أو بحمل المشبه به على المشبه) أي ظاهرا أو اما في الحقيقة فلا حمل ففي
كلاهما حذف من الثاني لدلالة الاول وقوله بأنه الخ تصوير للحمل وقوله هو هو هو الاول
ضمير فصل والثاني خبر ان

(الحقيقة والمجاز)

(قوله أي هذا الخ) اشارة الى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف الى
الخبر وقيم المضاف اليه مقامه اه فترى (قوله كالأصل للمجاز) المناسب لقوله فرع
الاستعمال أن يقول لما كانت أصلا باسقاط الكاف أو يقول كالفرع بزيادة الكاف
ويمكن توجيه زيادة الكاف في الأصل بأنه قد يوجد للمجاز بدون الحقيقة فلم يكن
المجاز لازم الابتناء على الحقيقة فلا تكون أصلا على الحقيقة بل بمنزلة لان الغالب
ابتناءه عليها وعدم زيادتها بعد لان قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال
أو يقال المراد الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكاف أو المراد فرعه
غالبا (قوله فرع الاستعمال فيما وضع له) ظاهره يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله
في الموضوع له أولا وليس كذلك فيبغي أن يحمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو
على الاعم الاغلب اه حفيد وقوله بحسب صحة الخ أي فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال
وكتب أيضا مانصبه وقال في الاطول ذكر الحقيقة تنبيه على أن بحث المجاز ليس يتبع
العرض للحقيقة لانها ضده والاشياء انما تتبين باضدادها وقد هما الان مدار الحقيقة
وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعني لازم الموضوع له اه (قوله لا يتوهم أنه)
أي القيد وانما قال يتوهم لانه في التحقيق لا يقابلهما اذ المراد باللغوي ما للغة فيه مدخل
وهما كذلك لا يقال الاطلاق يوهم ادخال العقليين لانا نقول الحقيقة والمجاز عند
الاطلاق لا يتناولهما اذ لا بد من تقيدهما بالعقلي (قوله مقابل الشرعي والعرفي)
فيخرجان بالتقييد مع أن القصد ادخالهما (قوله الحقيقة) أثرها على الضمير تنبيه على
اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث اه أطول (قوله من حق) بابيه ضرب
ونصر (قوله والتاء) انما للنقل الخ) معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أن
اللفظ اذا صار بنفسه اسما الغلبة الاستعمال بعدهما كان وصفا كانت اسمية فرعا

وبيان ذلك أن القوة اما بعموم
وجه الشبهة ظاهرا أو بحمل
المشبه به على المشبه بأنه هو هو
فما اشتمل على الوجهين جميعا
فهو في غاية القوة وما خلا عنهما
فلا قوله وما اشتمل على أحدهما
فقط فهو متوسط والله أعلم
(الحقيقة والمجاز)

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد
علم البيان أي هذا بحث الحقيقة
والمجاز والمقصد الأصلي بالنظر الى علم
البيان هو المجاز اذ به يتأني اختلاف
الطرف دون الحقيقة الا انهما
كانت كالأصل للمجاز اذ الاستعمال
في غير ما وضع له فرع الاستعمال
فيما وضع له جرت العادة بالبحث
عن الحقيقة أولا (وقد بقيد ان
بالغويين) لتمييزا عن الحقيقة
والمجاز العقليين اللذين هما
في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد
لائلا يوهم أنه مقابل الشرعي
والعرفي (الحقيقة) في الأصل
فعل بمعنى فاعل من حق الشيء
ثبت أو بمعنى مفعول من حقيقة
أثبتته نقل الى الكلمة الثابتة أو
المتينة في مكانها الأصلي والتاء فيها
لنقل من الوصفية الى الاسمية

لوصفيته كما أن المؤنث فرع المذكر فجعل التأء علامة للفرعية كما جعلت علامة في رجل
 علامة لكثرة العلم بناء على أن كثرة الشيء فرع تحق أصله اه فترى وكتب أيضا قوله للنقل
 الخ هذا ما علمه الجمهور وقيل للتأنيث أما على كونها بمعنى فاعل فواضح لأن فعلها بمعنى
 فاعل يذكروا مؤنث سواء جرى على موصوفه أولا وأما على كونها بمعنى مفعول فتقدر
 منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفه لأن استواء المذكر والمؤنث فيه إذا ذكر
 موصوفه لا إذا حذف (قوله الكلمة) لا يشمل التعريف الحقيقية المركبة كقام زيد
 الآن تقول الكلمة بأن يراد بها ما يشمل الكلمة حكما ولو قسم الحقيقة إلى مفردة ومركبة
 وعرف المفردة بما ذكره كما فعل في الجواز لكان أحسن وقال في المطول لما كان تعريف
 الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض للمأهول الأصل أعني الحقيقة المفردة
 (قوله في اصطلاح الخطاب) أي في مصطلحاته وفي بعض النسخ في اصطلاح به الخطاب
 وكتب عليها الاطول ما نصه في تقديم الظرف يعني قوله به إشارة لطيفة إلى أن الخطاب
 لا يكون باصطلاحين وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ثم استعمال اصطلاح يوجب
 الخلل التعريف إذ لا يطلق في اصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف
 الخاص فالأولى في وضع به الخطاب وأما ما يقال إن هذا التعريف لا يصح على مذهب
 القائل بأن الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشيء لأن وحدة الواضع
 في جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح الخطاب وقوله
 فالأولى الخ فيه إشارة إلى إمكان تصحيح التعريف بأن يراد بالاصطلاح مطلق العرف
 المتناول للغة والشرع والعرف العام لا يختص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله
 وأما ما يقال الخ قال الحقيدي بعد ذكره الإبراد والجواب أن المراد بوضع كل طائفة
 واصطلاحهم أعم من أن يكون صادرا عنهم بنفسهم أو ينسب إليهم باعتبار ظهورهم عليهم
 بواسطة الوحي أو العلم الضروري وهم متمسكون به ومتخاطبون به في محاوراتهم اه
 وقوله لا يصح على مذهب الخ أي لأن ظاهر قولنا وضعت في اصطلاح الخطاب أن
 الواضع أهله (قوله الخطاب بالكلام الخ) عدول عن المتبادر من غير قاصر إذا المتبادر
 الخطاب بتلك الكلمة بل عدول مع الزاجر وهو أنه يلزم أن لا تدخل في الحقيقة الحقائق
 الموردة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة فإن الكلمة فيه
 حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول
 (قوله مما لا معنى له) أي صحيح لأن الاستعمال إذا عدى بنى يتبادر أن مجرور في هو معنى
 اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة وهو فاسد اه سم وقد
 يقال بدفع هذا التبادر (قوله فيما) أي معنى وضعت له وكتب أيضا قوله مما لا معنى له صححه
 في الاطول حيث قال متعلق بوضعت أو بالمستعملة بهد التقييد بقوله فيما وضعت له ومعنى
 الظرفية اعتبار الاصطلاح أي المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به الخطاب

وهي في الاصطلاح (الكلمة
 المستعملة فيما) أي في معنى
 (وضعت) تلك الكلمة (له في
 اصطلاح الخطاب) أي وضعت له
 في اصطلاح به يقع الخطاب
 بالكلام المشتغل على تلك الكلمة
 فالظرف أعني في اصطلاح متعلق
 بقوله وضعت ونعاقبه بالمستعملة
 على ما توهمه البعض مما لا معنى له
 فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
 قبل الاستعمال فانها لا تسمى
 حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما
 وضعت له عن الفاظ

ونظرا اليه فعمل الشارح تعلقه بالمستعملة مما لا معنى له غير معتد اه (قوله نحو خذ هذا
 الفرس الخ) فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه ليس
 بمجاز ولا يفتي أن اللفظ المستعمل فيما رضع له غلطاً أيضاً ينبغي أن يخرج عن التعريف
 كان يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطاً فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال
 من غير شعور فينبغي أن يراد بالمستعملة المستعملة قصد الكمال والمتبادر من الافعال
 الاختيارية تفروج الغلط مطلقاً من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اه
 أطول وهو مندفع بحمل الحفيد الغلط في كلام الشارح على الخطأ على سبيل القصد
 لا السهو وبأن يزعم أنه على قانون الوضع من القوم بالاثبات وضع من عنده اه فيكون
 الغلط على سبيل السهو وخارجاً بالمستعملة وعلى سبيل القصد خارجاً بقوله لانا فيما وضعت له
 فغاية الامر ان الشارح لم يتعرض لنزوح الغلط على سبيل السهو بقيد المستعملة هذا
 وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصد في غير ما وضع له وهو ما وضع له في زعم
 المستعمل غير حقيقة وسيأتي عن سم في تعريف المجاز خلافه وان الذي ليس بحقيقة
 هو الخطأ قصد الذي لم يبين على اعتقاد فاسد ويمكن حل كلام الحفيد عليه بأن يراد بقوله
 بأن يزعم أنه الخ أي بأن يظهر أنه الخ تأمل (قوله وعن المجاز) قال بعضهم ان الحكاية
 يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح له فكأنه
 أراد بالمجاز ما يتناول الحكاية واعلم أنه اختلف فيها فقل حقيقة وعليه فيجب ادخالها
 في التعريف وقيل مجاز فيجب خروجها وقيل واسطة فيجب خروجها عن تعريفها
 (قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعية بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتي ادعاء
 دخول المشبهة في جنس المشبه به وكونه فرداً من افراده بأن تجهل أفراد الاسد مثلاً
 قسمين متعارفاً وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو
 الذي له تلك الجراءة لكن لا في ذلك الهيكل اه فنرى وكتب أيضاً قوله لان الاستعارة الخ
 لا يفتي أن التعليل أخص من المدعى إلا أن يراد بالاستعارة مطلق المجاز (قوله واحترز
 بقوله في اصطلاح الخطاب) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ موضوع عالمين
 في اصطلاح الخطاب وقد استعمل في أحدهما الامن جهة أنه موضوع له بل من جهة
 العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة
 العصى اعنى البصيرة من عى البصر مع أنه حقيقة فيهما كما يستفاد من الاسام وانما
 اعتبروا الاستعارة للمبالغة في أن ذلك الامر المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن
 ذلك المجاز بقيد الحيثية فيلغو قيد في اصطلاح الخطاب كما لا يفتي تأمل اه وقوله بقيد
 الحيثية أي قوائماً من حيث انما وضعت له وقوله فيلغو قيد في اصطلاح الخطاب أي
 خروج ما احترز به عنه بقيد الحيثية (قوله والوضع الخ) عرف الوضع انما عرفه معرفة
 الحقيقة والمجاز على معرفته لا خذه في تعريفهما ولا يفتي أنه فوت المصنف مصالحة التعليم

نحو خذ هذا الفرس مشيراً الى
 كتاب وعن المجاز المستعمل فيما
 لم يوضع له في اصطلاح الخطاب
 ولا في غيره كالاسد في الرجل
 الشجاع لان الاستعارة وان كانت
 موضوعية بالتأويل إلا أن المفهوم
 من اطلاق الوضع انما هو الوضع
 بالتحقيق واحترز بقوله في اصطلاح
 الخطاب عن المجاز المستعمل
 فيما يوضع له في اصطلاح آخر غير
 الاصطلاح الذي به الخطاب
 كالصلاة اذا استعملها الخطاب
 به عرف الشرع في الدعاء فانها
 تكون مجازاً لاستعماله في غير
 ما وضع له في الشرع أعنى الاركان
 المخصوصة وان كانت مستعملة
 فيما يوضع له في اللغة (والوضع)

والتعلم حيث آخر تعريف الوضع الى هذا المقام وأقول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم
الدلالة الوضعية فليت شعري ما اذا أخره اه أطول (قوله أي وضع اللفظ) أي لا مطلقا
والا كان تعريفه يفتقر بالاختصاص لان الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه
لفظا كان أو غيره كالخط والعقد والاشارة والنصب والهيئات ولا وضع الكلمة كما
يستدعيه تعريف الحقيقة والالكان تعريفها بالاعم وحمل اللفظ في التعريف على الكلمة
بجعل اللام للعهد يصححه لكن يمنع عنه رعاية مصطلحة معرفة المجاز الذي هو المقصد هنا
اه أطول (قوله اللفظ) ولو بالقوة تدخل الضمائر المستترة اه يس (قوله
للدلالة على معنى نفسه) لا يقال الاولى للدلالة على شيء لان المعنى انما يصير معنى به هذا
التعيين فطرقا الوضع اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى لاننا نقول نعم لكن طرقا الدلالة المترتبة
على الوضع اللفظ والمعنى لكن الاخير والاولى تعيين اللفظ لشيء بنفسه أما كونه
أخصر فظاهر وأما كونه أولى فلان الوضع اضافة بين اللفظ والشيء والاضافة
انما تنضح حق الاتصاف بتعيين طرفيها ولا يستغنى عنه في معرفة الوضع عن تعريف
الدلالة وكان صاحب التعريف أراد ابداع العمل الاربع فان التعيين لا بد له من تعيين
فيدل عليه بالاتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة
العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية كذا في الاطول
(قوله على معنى) أي ولو انظرا كمدلول الكلمة (قوله أي لا يدل بنفسه) اشارة الى أن
قوله بنفسه متعلق بالدلالة لا بالتعيين والالقدمه على قوله للدلالة دفعا للبس ويدل على
ما أشار اليه قول المصنف في المجاز لان دلالة بقرينة كذا في القنري (قوله بل يحتاج
الى الغير) أما على انها كليات وضايفان معنى الحرف من حيث هو ومعناه معتبر ومحموظ
على وجه تعلقه بالغير وارتباطه به وأما على انها جزئيات وضايف ظاهر (قوله والفعل)
فيه نظر ظاهر فان الفعل يحتاج الى الفاعل اه يس (قوله عند من يجعل الخ) فقوله
في غيره على هذا معنى بغيره والجار والمجرور متعلق ببدل وأما على الاول ففي على بابها
والجار والمجرور صفة لمعنى أي كائن ذلك المعنى في غيره فالمثلادات على التعريف بنفسها
لكن التعريف واقع على مدخول الـ هذا على الاول وأما على الثاني أعني
مذهب من يجعل معنى قولهم الخ فال لا تدل على التعريف بالشرط ذكر مدخولها
(قوله انه مشروط الخ) حاصل الامر ان المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة
وعلى الاول الدلالة على المعنى التام فهو بدون ذكر المتعلق يدل على المعنى اجمالا لكنه
لا يتم ولا يتعين الا بذكر المتعلق اه سم (قوله على معناه الافرادي) قيد المعنى بالافرادي
لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد
في قولك جاءني زيد على الصاعلية بواسطة جائي اه قنري والمعنى التركيبي هو الذي يدل
عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعا) ويحتمل أن المراد

أي وضع اللفظ (تعيين اللفظ
للدلالة على معنى نفسه) أي لا يدل
بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ومعنى
الدلالة بنفسه أن يكون العلم
بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند
إطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف
أيضا لانا نفهم معاني الحروف
عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها
الا ان معانيها ليست تامة في
أنفسها بل تحتاج الى الغير
بجلاف الاسم والفعل نعم
لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف
عند من يجعل معنى قولهم
الحرف مادل على معنى في غيره
انه مشروط في دلالة على معناه
الافرادي ذكر متعلقه (فخرج
المجاز) عن أن يكون موضوعا

نخرج تعين المجاز عن أن يكون وضعاً ويحتمل أيضاً أن المراد نخرج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضاً قوله نخرج المجاز فيه نظراً لأن المعنى المجازي إذا كان جزئاً أولاً لازماً يتألف من الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقاً ويندفع هذا بأن المراد بالدلالة الدلالة المعبرة وهي ما معها إرادة المألول وكتب أيضاً قوله نخرج المجاز عن أن يكون موضوعاً أي بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه وأما إذا لم يعتبر قيد في الجواز وضع نوعي أثبت قاعدة من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن إرادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً ودال عليه بمعنى أنه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بجالهما والوضع النوعي بهذا المعنى ليس هو المعتبر في كون اللفظ حقيقة بل المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بأن كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح بإطلاق الوضع على كل من المعنيين اه قنري (قوله بالنسبة إلى معناه المجازي) أما بالنسبة إلى معناه الحقيقي فلم يخرج (قوله بقرينة) أي بواسطة قرينة فالدال هو اللفظ بواسطة (قوله دون المشترك) حال من الجاز (قوله فانه لم يخرج) فهو حقيقة ولو استعمل في معنیه كما هو المنقول عن الامام الشافعي نعم نقل بعضهم عن كثيرين أنه في هذه المسألة مجاز فإن كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما إذا استعمل في أحدهما (قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أي لفهمهما منه بدون القرينة وقوله وعدم الخ بمعنى غاية ما في المشترك أن أحدهما ليس بتعين الإرادة لعارض الاشتراك وعدم تعين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعاً لأن الإرادة أعمراً آخر فالقرينة المحتاج إليها في المشترك إنما هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قرينة المجاز فهي محتاج إليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي (قوله احدهما المعنيين) أي على أنه مراد وقوله بالتعيين أي ملتبساً بذلك الاحتمال بالتعيين (قوله فالقرية) بفتح القاف وضمها والفتح أفصح اه قنري (قوله أي من غير قرينة الخ) المناسب إسقاط أي (قوله أخذ الموضوع) أي اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له وكتب أيضاً قوله أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد أي لأنه لا يجب الدور لكن يقال إذا قلنا قوله بنفسه بقولنا أي من غير قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي أو من غير قرينة مانعة عن إرادة ما عين له فلا دور على أن لك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع في التعريف فضلاً عن كونه مضمراً فيه بأن يراد به ذات الموضوع لا مع الوصف بالوضع نظراً لما قالوه في تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم الخ وكتب على قوله لأنه

بالنسبة إلى معناه المجازي (لأن دلالة) على ذلك المعنى إنما تكون (بقرينة) لا بنفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك فالقرينة عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعاً وفي كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو ولانه ان أريد أن الكناية بالنسبة إلى معناها الأصلي موضوعاً فكذا المجاز ضرورة أن الاسد في قولنا رأيت أسداً يرى موضوع للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أنهم موضوعون بالنسبة إلى معنى الكناية أعني لازم المعنى الأصلي ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظة فاعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد للزوم الدور

لوجب الدور مانصه ويمكن تعيين المعنى الاصلي بما لا يحتاج فهمه من اللفظ الى قرينة
 فلا يرد أنه لا يمكن تعيين المعنى الاصلي الا بالموضوع له في دفع الدور كما ذكره السيد (قوله
 وكذا احصر القرينة في اللفظي) أي الذي هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج
 الجاز دون الكتابة فإنه يقتضي أن قرينة المجاز دائما لفظية وهو باطل بل يقتضي أيضا
 أن قرينة الكتابة دائما معنوية وهو أيضا باطل كما في الفري (قوله فانها أيضا حقيقة)
 لاستعمالها في الموضوع له (قوله لأن الكتابة) أي عند المصنف (قوله والقول الخ) فأنه
 عباد الصمري ومن تبعه في جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى مانصه لا يشترط مناسبة
 اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصمري حيث أثبتا بين كل لفظ ومعناه قال والافهم اختص به
 فقيل بمعنى أنها حاكمة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل بمعنى أنها كافية
 في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع بذلك من خصه الله تعالى به كما في القافة
 ويعرفه غيره منه قال القرافي حكى أن بعضهم يدعي أن يعلم المسميات من الاسماء فقيل له
 ما معنى آذناغ وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك
 قال الاصفهاني والثاني هو الصحيح عن عباد أه فأنت ترأه كيف نقل عن الاصفهاني
 تصحيح القول الثاني عن عباد وهو يمارض تأويل السكاكي الآتي وكتب أيضا قوله
 والقول الخ قال في الاطول للماعرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى
 ذلك اثبات الوضع وينافيه ما ذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه
 ياغوا الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الخاص في عقبه بقوله والقول الخ
 فقول الشارح أي في المطول هذا البتة لا بحث ليس بذلك أه (قوله لذاته) أي
 لا لوضعه اذ لا وضع (قوله كدلالته على الالفاظ) جعل دلالة اللفظ على الالفاظ لذاته محل
 بحث لانه علاقة عقلية الا أنه لو وضوحها لا تنفك عنه الدلالة وكأنه أراد بالدلالة لذاته أن
 نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا يتفك عنها ولا تكون دائرة على اعتبار معتبر أه أطول
 (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الاسم وأن يفهم الخ) عبارة المطول ولوجب
 أن يفهم الخ قال الفري الظاهر أن كلامهم ما وجه مستعمل في الوجه الاول بحث
 لانه ان أراد أن دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب
 وبعضها لغة النجم اذ ليس واضح بعضها العرب وواضح بعضها النجم فلا وجه لتخصيص
 النسبة فمنوع لجواز أن يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان أراد به
 لا يجوز أن تعدد اللغات حينئذ بل يجب أن يتحد الدال على المعنى الواحد فهو أيضا ممنوع
 لجواز أن يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وان أراد معنى ثالثا فلا بد من
 تصويره أه قال سم يمكن أن يصور بأن المراد عدم اختلاف اللغات بحيث يختص أهل
 كل لغة بمعرفة ما يفارق ما بعده بأنه بالنسبة للغة الواحدة وكأنه ترق عن هذا فكأنه قال
 لوجب أن لا يختص أهل كل لغة بمعرفة ما يفارق ما بعده بل ولوجب أن يعرف كل أحد جميع الالفاظ

وكذا احصر القرينة في اللفظي
 لان المجاز قد يكون قرينة
 معنوية لا يقال معنى الكلام انه
 خرج عن تعريف الحقيقة المجاز
 دون الكتابة فانها أيضا حقيقة
 على ما صرح به صاحب المنتاح
 لا نأقول هذا فاسدا على رأى
 المصنف لان الكتابة لم تستعمل
 فيما وضع له بل انما استعملت في
 لازم الموضوع له مع جوارزادة
 المألوم وسيجيى لهذا زيادة تحقيق
 (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره
 فاسد) بمعنى ذهب بعضهم الى أن
 دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج
 الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى
 مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل
 لفظ على معناه لذاته فذهب
 المصنف وجميع المحققين الى أن
 هذا القول فاسد مادام محمولا على
 ما يفهم منه ظاهرا لان دلالة اللفظ
 على المعنى لو كانت لذاته كدلالته
 على الالفاظ لوجب أن لا تختلف
 اللغات باختلاف الاسم

لغته مع أنه ليس كذلك فليستأمل اه وعدم إعادة اللام هنا في قوله وأن يفهم الخ دون بقية
المعطوفات يشعر بأن قوله وأن يفهم الخ من تنسئة ما قبله فهو تفسير له فلا اعتراض أصلا
(قوله وأن يفهم الخ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أن له لفظا اه مطوق وكتب
أيضا قوله وأن يفهم الخ قد يقال عدم فهم من لم يفهم لعدم تنبيهه للمناسبة كما لا يفهم من لم يعلم
بالوضع على القول به (قوله ولا يمنع أن يجعل الخ) هذا كلام ذكره السكاكي وفيه بحث
لأن الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا يفهم كونه مرادا
للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من المألوم
بوجه ما إلى الألف المراد فلا نسلم إمكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي
بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي أصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة
القرينة على المعنى المجازي لعدم دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون
الحقيقي متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة
على المعنى المجازي أيضا قلت هذا أيضا لا يتم لأن مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية
لدلته على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالة فليستأمل اه فترى (قوله بحيث لا يفهم منه الخ)
كما في الاعلام المنقولة (قوله وقد تأوله السكاكي) ذكر في الاطول لهذا القول تأويلات
أخر منها أنه أراد يجعل الدلالة ذات اللفظ نفس توقف الدلالة على ارادة المعنى به (قوله
على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلامهما علم مستقل وهو
الحق لامتياز موضوع كل منهما ما عن موضوع الآخر بالحيثية المعبرة في موضوعات
العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهياكلها وعلم
الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح
المفتاح للسيد وفيه بحث ذكره الفري في حواشيه على المطول فراجع (قوله كالجهرا الخ)
النفس الخارج الذي هو بكنية حرف ان تكيف كاه بكنية الصوت حتى يحصل صوت
قوى كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة ان
يفهم صوت الحرف عند اسكانه في مخرجيه انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة أن يجري
الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما أن لا يتم الانحصار والجرى اه فترى (قوله اذا أخذني
تعيين الخ) قال في الاطول بعد فراعهم من سوق تأول السكاكي مانصه ولا يخفى أن ما أول به
كلام عبادي خرجه عن أن يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلام ببعض المعاني
لوضع وأن يكون مدعيا لان الاختصاص لذات اللفظ كإدله أول كلام السكاكي على
طبق ما في كتب الأصول وكان السكاكي يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس
من ظاهر كلامه اه يعض ايضا (قوله لا يهمل التماس بينهما) لا يخفى عليك أن اعتبار
التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتراكيبات في بعض الكلمات كما
ذكره وأما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فإظنه باعتبار

وأن يفهم كل واحد معنى كل لفظ
لعدم انفسكاك المدلول عن الدليل
ولا يمنع أن يجعل اللفظ بواسطة
القرينة بحيث يدل على المعنى
المجازي دون الحقيقي لأن ما بالذات
لا يزول بالغير ولا يمنع نقله من معنى
إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه
عند الإطلاق إلا المعنى الثاني
(وقد تأوله) أي القول بدلالة
اللفظ لذاته (السكاكي) أي صرفه
عن ظاهره وقال انه تنبيه على
ما عليه أئمة على الاشتقاق
والتصريف من أن للحروف في
أنفسها خواص بها تختلف
كالجهرا والههمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك
الخواص تقتضي أن يكون العالم
بها اذا أخذني تعين شيء مركب
منها المعنى لا يهمل التماس بينهما
قضا لمحق الحكمة كالقصم بالفاء
الذي هو حرف دخول كسر الشيء

كلت جميع اللغات اه فترى (قوله من غير أن يبين) أى يتفصل ذلك الشئ (قوله كالنزان) هو ضرب الفعل والحمدى صفة مشبهة من حاد أى مال يقال جار حمدى أى مائل عن طله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخلقان والجلولان اه فترى (قوله وكذا باب فعل بالضم) قوة الضم فى فعل تناسب أن يوضع لأفعال الطبايع اللازمة كذا فى شرح المفتاح الشريف وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشفتين فتناسب أن يكون مدلوله مضموم مع الشخص أى لازماله اه حميد على المطول (قوله والمجاز) أصله مجوز قلبت وواه الفاعل نقل حركتها الى الجيم لان المشتقات تتبع الماضى المجزى فى الصحة والاعلال (قوله نقل الى السكامة الجائزة) ايس المراد أن هذا المفهوم هو المنقول اليه اللفظ بل أراد به كذلك بيان المناسبة فتدبر اسم فمكانه قال نقل الى السكامة المستعملة الخ لانها جائزة مكانها الاصل (قوله الجائزة) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل (قوله أو المجوز بها) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو المجوز بها فيه تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه بالاحتمال الاول وكان الحامل للشيخ على الالتفات الى هذا الاحتمال أن يكون المجاز نظرا للحقيقة فى كونها بمعنى الفاعل أو المفعول كذا فى الاطول (قوله وذكر المصنف الخ) أشار المصنف الى ضيقه حيث سمى زعماء ووجهه أنه لا يلزم ما ذكر فى الحقيقة لفوات التقابل (قوله أن الظاهر) لعل وجه الظهور أن استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما اذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه (قوله سلكه) أى لا معنى تعده وان كان السالك ملزوما للتجاوز (قوله وهما مختلفان) أى حقيقة كل منهما متخالف حقيقة لا تحرفلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد فلهذا عرفتوا كلا على عدة كذا فى المطول قال فى الاطول وهذا انما يصح لو لم يكن لهما حقيقة مشتركة وكان المجاز مشتركا لفظيا بين مفهوم المجاز المفرد ومفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له الى المجاز والكناية دال على أن المجاز هو اللفظ المستعمل فى لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع له اه ملخصا وفى الفترى ما يعتد به عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد أى بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها ولا فيجوز جمع الانسان والفرس فى تعريف الحيوان بأنه الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة اه (قوله فى غير ما وضعت له) ان أريد الوضع الشخصى خرج عن المجاز ما كان الوضع لمعناه لاصلى نوعيا كالمشتقات وان أريد النوعى خرج عنه ما كان الوضع لمعناه الاصلى شخصيا كالاسد وان أريد الاعم من الشخصى والنوعى لم يشمل شيئا من افراد المجاز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل فى حقيقة ومجازه معا فانه مجازا وحقيقة ومجاز باعتبارين على الخلاف فى ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى كذا فى يس (قوله من تجلا كان أو منقولاً) المذكور

من غير أن يبين والقسم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وأن له سمات تركيب الحروف أيضا خواص كالفعلان والفعل على بالتحريك لما فيه حركة كالنزان والحمدى وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم لأفعال الطبيعية اللازمة (والمجاز) فى الاصل مفعول من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى السكامة الجائزة أى المذهب مكانها الاصل أو المجوز بها على معنى انهم جازوا بها وعدوها مكانها الاصل كذا فى أسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر أنه من قوالهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى أى طريقا لها على أن معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصوره معناه فالمجاز (مفرد ومركب) وهما مختلفان فعرّفوا كلا على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز ولا حقيقة (فى غير ما وضعت له) احترز به عن الحقيقة من تجلا كان أو منقولاً

في شروح المنهاج وشرح المطالع للمحقق الرازي أن المرتجل ما نقل إلى المعنى الثاني بلا
مناسبة للمعنى الأول كجمله علماء بعد وضعه للنهر والمنقول ما نقل لمناسبة والمشارك ما وضع
لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر في زمان أو زمان مع مناسبة أو لا وقال
العلامة الأبهري أن المرتجل في المشهور ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع وصرح
بعضهم بدخول المرتجل تحت المشترك كذا في الحفيد على المطول ومن هذا يعلم أن في
إخراج المنقول بل والمرتجل على القول الأول والمشارك الداخل في قوله أو غيرهما مجازا
لأنه يصدق على كل أنه مستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى الآخر والجواب أن فيهم ما
أى في غير كل ما وضع له (قوله كان) أى الحقيقة وذكر لأن اللفظ (قوله أو غيرهما) أى
غير المرتجل والمنقول كالمشارك والمشتقات فأنما أحفائق ولا يقال فيها مرتجلة ولا منقولة
أهـ يس (قوله متعلق بقوله وضعت) ليس المراد من تعلقه به أن يعتبر حدوث الوضع
في ذلك الاصطلاح والالزم أن لا يكون لفظ الاسد الذى وضع في اللغة وقدر عليه في
الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة
حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء أحدث الوضع في ذلك
أولا أهـ فنرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله وضعت قال في الأطول أو بالغير لا شقة له على
معنى المغيرة أو بالمستعملة بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر أهـ (قوله
ليدخل الخ) قال في الأطول كذا جعله المصنف لإدخال ما ذكر وتبعه من جاء بعده وفيه
نظر لأنه داخل في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما أنه داخل في الكلمة المستعملة
فيما وضعت له أهـ وقد يلزم مثل ذلك في إخراج بهذا القيسد الحقيقة التى لها معنى آخر
باصطلاح آخر كما سيظهر للشارح فأنها أيضا داخل في الآخرين باعتبارين فالمتجه
التخصيص من جميع ذلك أن يجعل معنى قولهم ليدخل ويخرج أى نفاذ كانه قيل
للتخصيص على الدخول والخروج فتدبر (قوله فليس يستعمل الخ) يعنى فيكون مجازا
شرعيا ولو وقع الاستعمال من لغوى جرى على اصطلاح الشرع فهو شرعى على الظاهر
أفاده يس (قوله ويخرج) فاعلم ما الآتية وقوله من الحقيقة حال ما بعدها أهـ سم (قوله
مع قرينة الخ) هذا عند من يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أما من جوزه كالاصوليين فلم
يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي كما صرح بذلك المحقق المحلى في
شرحه على جمع الجوامع أهـ يس قال ع في خروج الكتابة وبقاء الحديث إلى المجاز بناء على
عدم جواز الجمع وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا الذى هو الحدود لعدم منع قرينته على هذا
ولو أبقينا القيد المذكور لادخل الحدود دخلت معها الكتابة أيضا أهـ ملخصا (قوله
فلا بد من العلاقة) لابد من ملاحظة العلاقة أيضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها
المستعمل لم يكن مجازا بل غلطاً وقيد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يبعد أن يقال
العلاقة في الاصطلاح ليست إلا للمعتبر نوعها والعلاقة بالفتح والكسر في الأصل الحب

أو غيرهما وقوله (في اصطلاح
التخاطب) متعلق بقوله وضعت
قد بدلت له دخل المجاز المستعمل
فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ
الصلاة إذا استعمله التخاطب
يعرف الشرع في الدعاء مجازا
فانه وإن كان مستعملا فيما وضع
له في الجملة فليس بمستعمل فيما
وضع له في الاصطلاح الذى به وقع
التخاطب أعنى الشرع ويخرج
من الحقيقة ما يكون له معنى آخر
باصطلاح آخر كلفظ الصلاة
المستعمل بحسب الشرع في
الاركان المخصوصة فانه يصدق
عليه أنه كلمة مستعملة في غير
ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح
آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح
التخاطب وهو الشرع (على وجه
يصح) متعلق بالمستعملة (مع
قرينة عدم إرادته) أى إرادة
الموضوع له (فلا بد) للمجاز
(من العلاقة) ليتحقق الاستعمال
على وجه يصح وإنما قيد بكونه
على وجه يصح

اللازم للقلب أو بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه كذا يستفاد من
 اقاموس اه أطول وفي سم هي بكسر العين وفصحها سواء كانت في المعاني كـ ما هنا
 أو المحسوسات كـ علاقة الحبل كما قاله بعضهم ومنهم من فرق بينهما وكتب أيضا قوله من
 العلاقة هي علاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وبها الانتقال من الاول
 لثاني فان قيل الانتقال في المرسل قديدي ظهر له لان فيه الانتقال من ملابس للملابسه
 وليس ذلك في الاستعارة فانك اذا استعملت الاسد في الرجل الشجاع لم ينتقل اليه من
 حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازما للاسد ولا ملابس له وانما ينتقل منه الى وصف
 الشجاع ولم يقصد ذلك ولو قصد لكان من المجاز المرسل قلت الانتقال من الاسد الى لازمه
 وعارضه الذي هو نفس الشجاع ولما كان عارضا للرجل أيضا انتقل منه الى الرجل
 الموصوف فصار وجه الشبه كالانتقال (قوله واشترط العلاقة) تفسير لقوله
 قيد الخ بينه ان معنى قولهم على وجه يصح انه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع لبحث
 أو رده في الاطول وعبارته وههنا بحث وهو انه أي قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط
 يخرج مجازا لم تنصب معه قرينة فان استعماله على هذا الوجه لا يصح الا أن يدعى
 أن عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما تحقق فيه العلاقة اه (قوله
 يخرج الغلط) ينبغي أن يراد به الخطأ قصد كما قاله الشيخ الاسلام فيما سبق وذلك لان الخطأ
 باعتبار فساد الاعتقاد ينبغي أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما استعمال
 في الموضوع له أو في غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده من أشار الى كتاب بهذا
 الفرس لا اعتقاده أنه فرس انما استعمال الفرس في معناه لا في غيره وإن أخطأ في اعتقاده
 أن المشار اليه فرس في الواقع ومن أشار الى كتاب بهذا اسدا لا اعتقاده أنه رجل شجاع فانما
 استعماله في معناه المجازي مع وجود العلاقة فيكون مجازا وإن أخطأ في اعتقاده وأما
 الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتماد فيه كذا في سم أو يقال الغلط
 باعتبار اللسان خارج بقيد المستعمل كما مر وقوله الخطأ قصد أي بقصد استعمال اللفظ في
 غير ما وضع له مع علمه انه مخطئ (قوله لتخرج السكينة) يعني بناء على انها واسطة للحقيقة
 لاستعمالها في غير ما وضعت له ولا يجوز لعدم منع قرينتها عن ارادة المعنى الحقيقي كذا في
 يس (قوله أي من الحقيقة والمجاز) قال في الاطول أي من الحقيقة والمجاز المقر على
 ما يثبت في السوق وصرح به المصنف في الايضاح فتفسير السارح اياه بالحقيقة والمجاز
 خلاف الايضاح اه (قوله وعرفي خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى
 العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف للعرف في مجال العرف وقس عليه قوله
 أو عرفي عام ولا حاجة الى تقييد العرفي بالعام كـ كما استباحه الى التقييد بالخاص لانه
 اذا أطلق العرف والعرفي انصرفا الى العام اه أطول (قوله يتعين ناقله) المراد به معينه أن
 يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النخاعة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل

واشترط العلاقة (لتخرج الغلط)
 من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا
 الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا
 الاستعمال ليس على وجه يصح
 (و) انما قيد بقوله مع قرينة عدم
 ارادته لتخرج (السكينة) لانها
 مستعملة في غير ما وضعت له مع
 جواز ارادة ما وضعت له (وكل
 منهما) أي من الحقيقة والمجاز
 (أعوى وشرعى وعرفي خاص)
 يتعين ناقله كالنحوى والعرفي
 وغير ذلك (أو) عرفي عام

وبعد تم تعيينه أن لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النجاة وكتب أيضا قوله يتعين ناقله
 أي عن المعنى اللغوي ومن أدلة النقل كثرة الاستعمال وكتب أيضا قوله يتعين ناقله ينبغي
 أن يقيد بغير الشرع بقريضة المقابلة اهـ حفيد وكتب أيضا قوله ناقله أي الذي نقله
 عن معناه الأول إلى معناه الثاني وهذا موجود في كل منهما إذ في المجاز نقل لمناسبة اهـ سم
 (قوله لا يتعين ناقله) قال الحفيد لا يخفى أنه لا يمكن أن يكون لفظ موضوعا يتعين الناس
 جميعا بل يكون عرف طائفة فيكون مما يتعين ناقله وكانهم أرادوا بذلك أنه لا يختص
 النقل فيه بجماعة مخصوصة كالنحويين والصرفيين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع
 (قوله وهذه النسبة) أي في لغوي وشرعي وعرفي وكتب أيضا قوله وهذه النسبة الخ
 أفاد في الأطول أنه يصح أن تكون النسبة في الحقيقة أيضا باعتبار اصطلاح التخاطب
 كما أنه يجوز أن تكون في المجاز باعتبار الواضع فإن الوضعية معتبرة في مفهوم المجاز
 باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازي وما وضع له واعتبار قرينة
 مانعة عن إرادته ما وضعت له اهـ فأسد السبع المخصوص حقيقة لغوية أي أن الواضع لها
 اللغة إذا احطنا في النسبة الواضحة أو أن التخاطب بها باصطلاح اللغة إذا احطنا فيه
 اصطلاح التخاطب وأسد للرجل الشجاع مجاز لغوي أي أن مجازيته باعتبار اصطلاح
 اللغة إذا احطنا الاصطلاح أو أن الواضع لمعناها الحقيقي أهل اللغة إذا احطنا الواضع
 (قوله كأسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لأن المعنى متعين واللفظ بهم دائر بين المعنيين
 فتدبر اهـ أطول وقوله نكر اللفظ أي أتى به في صورة النكرة والافعل كلمة أريد لفظها
 فهي معرفة بالعلمية لكونها موضوعات لا أفعال معينة عند الشارح كذا في المنرى وفي
 الحفيد على المطول أن تنكير اللفظ لعدم موجب التعريف وأما تعريف المعنى فبالنظر إلى
 كون المعنى معلوما مع اللفظ لا شتاره في ضمن اللفظ اهـ (قوله للسبع) قال في الأطول
 أي سميوان يصيد (قوله وفعل للفظ والحدث) الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر
 اسم بمعنى الأهر والشان في اللغة فنقل في النحول الكلمة المخصوصة لاشتغالها عليه فإذا
 استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه أعني الحدث كان مجازا نحو يا ويس حقيقة لغوية
 في الحدث كما يتوهم من حال سائر الأمثلة كذا في الحفيد على المطول والمختصر (قوله لذي
 الأربع) أي باعتبار خصوص كونه ذا أربع والأفواستعملوها في ذي الأربع باعتبار
 أنها من أفراد ما يذب كان حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم لبقائها في الاستعمال على
 موضوعها كذا في سم وكتب أيضا قوله لذي الأربع أي المعهود أي الحمار والبغل والظيل
 اهـ أطول (قوله والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا اهـ أطول ثم قال ويتجه
 عليه أي على المصنف أنه لا وجه لتوسط المجازين قسمي التقسيم الأول اهـ ومراده
 بالتقسيم الأول للمجاز تقسيمه إلى مفرد ومركب (قوله مرسل) لأنه غير مقيد بعلاقة
 واحدة هي المشابهة بل أرسل ورد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف

لا يتعين ناقله وهذه النسبة في الحقيقة
 بالقياس إلى الواضحة فإن كان
 واضعها واضع اللغة فله لغوية
 وإن كان الشارع فشرعية وعلى
 هذا القياس وفي المجاز باعتبار
 الاصطلاح الذي وقع الاستعمال
 في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح
 فإن كان هو اصطلاح اللغة
 فالمجاز لغوي وإن كان اصطلاح
 الشرع فشرعي والافعل في عام
 أو خاص (كأسد السبع)
 المخصوص (والرجل الشجاع)
 فإنه حقيقة لغوية في السبع مجاز
 لغوي في الشجاع (وصلاة للعبادة)
 المخصوصة (والدعاء) فإنها حقيقة
 شرعية في العبادة ومجازي شرعي
 في الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص
 أعني مادل على معني في نفسه
 مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة
 (والحدث) فإنه حقيقة عرفية
 خاصة أعني نحوية في اللفظ مجاز
 نحوي في الحدث (ودابة لذي
 الأربع والإنسان) فإنها حقيقة
 عرفية عامة في الأول مجاز عرفي
 عام في الثاني (والمجاز مرسل

ان كانت العلاقة المصححة
 (غير المشابهة) بين المعنى
 المجازي والمعنى الحقيقي
 (والافاستعارة) فعلى هذا
 الاستعارة هي اللفظ المستعمل
 فيما يشبهه معناه الاصل للعلاقة
 المشابهة كاسد في قولنا
 رأيت اسدا يرعى (وكثيرا ما تطلق
 الاستعارة) على فعل المتكلم أعني
 (على استعمال اسم المشبه به في
 المشبه) فعلى هذا يكون معنى
 المصدر ويصح منه الاشتقاق
 (فهما) أي المشبه به والمشبه
 (مستعار منه ومستعار له واللفظ)
 أي لفظ المشبه به (مستعار) لانه
 بمنزلة اللباس الذي استعير من
 أحد فابس غيره (والمرسل) وهو
 ما كانت العلاقة غير المشابهة
 (كاليد) الموضوع للجارحة
 المخصوصة اذا استعملت في النعمة
 فيها لكونها بمنزلة العلة الفاعلية
 للنعمة لان النعمة منها تصدر
 وتصل الى المقصود بها (و) كاليد
 (في القدرة) لان أكثر ما يظهر
 سلطان القدرة يكون في اليد وبها
 تكون الافعال الدالة على القدرة
 من البطش والضرب والقطع
 والاخذ وغير ذلك (والراوية)
 التي هي في الاصل اسم للبعير
 الذي يحمل المزايدة اذا استعملت
 (في المزايدة) أي المزود الذي يجعل
 فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر

الاستعارة وفيه أنهم قالوا المجاز مطلقا بلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة اه
 أطول ويمكن دفعه بحمل المبالغة على الكماله (قوله ان كانت العلاقة) أي علاقته
 المقصودة أخذاعما يأتي (قوله والافاستعارة) الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل
 مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين لثلاث تقع في العنت اذا رأيت مجازا مرسلأطلق
 عليه الاستعارة اه فترى (قوله وكثيرا ما) أي في نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى
 يكون المعنى السابق أقل وقوله تطابق الاستعارة لم يضر نائب فاعل بطلق مع سبق ذكره
 لانه سبق مرادابه معناه والمراد هنا نفس اللفظ اه أطول قوله اسم المشبه به) أي لفظه كما
 اشار اليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشمل استعارة الفعل والحرف فراد به بالاسم ما قابل
 المسمى لا ما قابل الفعل والحرف (قوله فعلى هذا) أي اطلاقا بمعنى المصدر دون اطلاقها
 بمعنى اللفظ (قوله ويصح منه الاشتقاق) أي اشتقاق المستعار منه والمستعار له
 والمستعار والمستعير (قوله كاليد في النعمة والقدرة) قال في الاطول بعد كلام قرره
 والخاص بل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية أو الصورية للقدرة
 وبهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعم من الحقيقة والمنزلية ولو جعلت اليد
 آلة لهم لم يعد اه وكتب أيضا قوله كاليد في النعمة في المطول يشترط أن يكون في الكلام
 إشارة الى المنعم يقال اتسعت ايدي فلان عندي ولا يقال اتسعت ايدي في البلد كما يقال
 اتسعت النعمة فيها قال في الاطول وينبغي أن يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف
 في استعمال اليد في النعمة لاعلى توقف كونه مجازا عليه والالاتقص تعريف المجاز باصدق
 على يد مستعملة في النعمة من غير إشارة الى المنعم بها اه وفي الفترى أن اشتراط ذلك لئلا
 يخل بآلة قال الذهن من المزموم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالنعمة المعنوية المحل
 بالنعمة هذا وقد ذكرنا فيما سبق ان الابداء حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه أنه
 لا احتياج الى ذكر المنعم اه وفي عرق ان هذا الاشتراط يرد بصفة أن يقال عندي الابداء
 التي لا يقام لها بالشكر اه (قوله لكونها بمنزلة العلة الفاعلية) وليست فاعلية حقيقة
 لان الفاعلية حقيقة هي الشخص اه سم قال في المطول وأيضا ما تظهر النعمة فهي
 بمنزلة العلة الصورية لها وكتب أيضا قوله لكونها بمنزلة الخ أي في مدخلية الوجود (قوله
 الى المقصود) هو المنعم عليه (قوله لان أكثر ما يظهر الخ) فاليد بمنزلة العلة الصورية
 للقدرة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه وكتب أيضا ما نصه
 ما مصدرية (قوله سلطان القدرة) أي سلاطتها وتأثيرها وقوله يكون في البدأ باليد
 (قوله وبها تكون الافعال) أي غالبا بدليل قوله السابق أكثر اه سم (قوله اسم للبعير
 الذي يحمل المزايدة) عبارة غير اسم للبعير أو البخل أو الجار الذي يستقي عليه (قوله أي
 المزود الخ) موافق لنفسه صاحب المذهب والاساس وغيره ما فاطمكم على الشارح
 بالسهر في هذا التفسير وان الصواب تفسير المزايدة بظرف الماء الذي يستقي به على الدابة

غير مسلم نعم اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء دون الطعام كما في الحفيد والسيد
فالمناسب هنا تفسير الزادة بظرف الماء وتوقف سم في عدم اطلاق الراوية على المزود من
حيث انه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية التي هي الحيوان فان كانوا لا يكتبون هنا
بطلاق المجاورة بل يقولون لا بد ان يكون المعنى المجازي من شأنه ان يجاور بأن يكون
الحيوان معدا لجهة اقتضى ان الحيوان لو كان معدا لنقل الزاد وحده صح حينئذ ان يتجاوز
بالراوية الى وعاء الزاد فليحتر (قوله والعلاقة كون البعير حاملا لها) أي فالعلاقة المجاورة
أهم وعبرة الاطول والعلاقة كون البعير حاملا لها فكأنه علة قاعامة لارتباطه تصل الزادة
الى المستقي اه (قوله وبمنزلة العلة المادية) يحتمل أنه تأكيد في بيان العلاقة ويحتمل أنه
إشارة الى علاقة أخرى هي السببية في الجملة والعلة المادية الاجزاء التي معها الشيء بالقوة
كالخشب بالنسبة الى السمير ولما كان البعير به تحوّل الزادة فكانت معه بالقوة كان
بمنزلة العلة المادية لها وليست علة مادية حقيقة اذ ليس البعير جزءا من الزادة اه سم
بتصرف (قوله ولما أشار بالمثال) الى جنسية (قوله أخذ في التصريح بالبعير
الآخر) فيه ان مما سأتقصر على السببية وقد تقدمت الإشارة اليها بالتمثيل باليد في النعمة
والقدرة ويمكن دفعه بأن المتقدم السببية التنزيلية والآتي السببية الحقيقية أفاده
في الاطول (قوله نوع من التسامح) لان المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر
عبارة لكنه لما كانت التسمية سببا لكونه مجازا معتبرا يتجاوز في جعل التسمية من المجاز
(قوله والمعنى الخ) يمكن أن يوجه أيضا بحذف المضاف أي من وجوه المجاز المرسل
وطرقه وهذا هو الظاهر من الابيضاح (قوله كالعين في الرتبة) قال ابن كمال باشا
مقتضى البلاغة أن يكون هذا من المجاز العقلي وأيده بقول البيضاوي في تفسير قوله تعالى
ويقولون هو أذن سمي بالجوارحة لانه من قبل فرط سماعه صار جعلته آلة السماع كما سمي
الجاسوس عينا لذلك قال فهو ذا صريح في أنه نظير قوله هي اقبال وادبار ومن لم يتنبه
لهذا قال انه مجاز مرسل اه يس (قوله في الرتبة) من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم
في مكان عال اه أطول والتاء للمباينة اه فري (قوله ويجب أن يكون الخ) ذكر في
المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية أنه يشترط في اطلاق الجزء على
الجزء استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف
اليد فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الرتبة فليس من حيث انه
انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يهتق بدون العين اه وقوله فان الانسان
لا يوجد بدونهما ان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه قلت المراد
بالاستلزام الاستبعاد لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلاهما ملزوم وأصل
يفتقر اليه الانسان ويتبعه في وجوده هذا خلاصة ما ذكره السيد وقوله فانها لا يجوز
اطلاقها على الانسان أي من حيث انه انسان وأما اطلاقها عليه من حيث صدوره معظم

والعلاقة كون البعير حاملا لها
وبمنزلة العلة المادية ولما أشار بالمثال
الى بعض أنواع العلاقات أخذ في
التصريح بالبعير الآخر من
أنواع العلاقات فقال (ومنه)
أي من المرسل (تسمية الشيء
باسم جزئه) في هذه العبارة نوع من
التسامح والمعنى ان في هذه التسمية
مجازا هو اللفظ الموضوع
لجزء الشيء عند اطلاقه على نفس
ذلك الشيء (كالعين) وهي الجارحة
الخصوصية (في الرتبة) وهي
الشخص الرقيب والعين جزء منه
ويجب أن يكون الجزء الذي
يطلق على الكل

الافعال منه في موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الرية على العين
ولذا يجوز ان يخشى في قوله تعالى ثبت يداي ابي لهب ان يراد باليد النفس اه فترى وفي
الاطول فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة والزم في الجملة فواجبه اشتراطهم في الجزء ان يكون
ملزوما لكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة
الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغي ان يعلم ان مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه
ملزوما بالمعنى المقدر عند المصنف في الجواز بل كونه متبوعا لكل حتى لا يوجد الكل بدونه
فهذا هو معنى الملزوم عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الا وشأنه ان الكل لا يوجد بدونه
قلت هذا مشكل وان أجابوا عنه بأن معنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لا يمنع
قوته اطلاق اسم الكل عرفا كاليدين فانهم مع انهما مسمى الشخص انه انما يخالف الرأس
لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان ما لم يعتبر فيه اليد مثالا لانه مع اعتباره جزءا يجوز
وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان اه مع بعض حذف وبحسب الفري في كون الملزوم
بمعنى المتبوع بأنه يستلزم أن يكون الانتقال في جميع أنواع الجواز من المتبوع الى التابع
كما ادعاء السكاكي ولا يخفى ان ادعاءه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون
(قوله مما يكون له من بين الخ) كالعين هنا وذلك لان العين هي المقصودة في كون الرجل
رية لان غيرها من الاعضاء لا يغني شيئا بدونها اسم (قوله كالأصابع) جمع اصبع بلغاتها
التسع الحاصلة من ضرب حركات الهزة في حركات الباء ومن لغاتها أصبوع وجمعها
أصابع كذا في القاموس اه أطول (قوله في الانامل) جمع انملة بلغاتها التسع الحاصلة
من ضرب حركات الهزة في حركات الميم وهي من الاصبع ما فيه الظفر كذا في القاموس
(قوله يجع) ايون أصابعهم في آذانهم) اذ ما يجعل في الاذن أنملة السبابة هذا اذا أريد
بأصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور أما لو أريد جعل كل منهم أصابعه في أذنه
ففيه ذكر الاصابع الخمس وارادنا انملة وفيه من يدب بالغة كانه يجعل جميع الاصابع في
الاذن لا يصح من الصواعق شيئا اه أطول وكتب أيضا مانصه قال بعض الافاضل لا يجوز
هنا لان نسبة بعض الافعال الى ذى أجزاء ينقسم يكفي فيه تعلقه ببعض أجزائه كما يقال
دخلت بالفلان ودخلت ليله فلان ومسحت بالمشيد وغير ذلك فلا تجوز في ايقاع الجمع
على الاصابع اه يس (قوله أو مسببه) لم يقل وعكسه فنفقنا وانذاكر الواء في الاقسام تارة
وذكرنا وأخرى اه أطول (قوله وهو سهو) غاية ما وجهه ان المقصود بالتمثيل الاكل
الذي هو مجاز عن سببه أعني الاخذ ويرد عليه ان الاولى حينئذ تعرض لبيان ذلك لان
هذا السبب غير متعين وتلك تعرض لقوله أي الدية المسببة عن الدم فانه لا فائدة في ذكره
حينئذ كذا في الحقيقة وقال في الاطول يمكن توجيه كلامه بأنه جعل الدية داعية الى القتل
حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل ولا تنافي بينه وبين تفسيره لان
المعول من وجه قد يكون علة من وجه ألا ترى أن الغاية مسببة عن ذى الغاية فأشار الى

مما يكون له من بين الاجزاء من يله
اختصاص بالمعنى الذي قصد
بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد
أو الاصبع على الرية (وعكسه)
أي ومنه عكس المذكور يعني تسمية
الشيء باسم كاله (كالاصابع)
المستعملة (في الانامل) التي هي
أجزاء من الاصابع في قوله تعالى
يجع ايون أصابعهم في آذانهم
(وتسميته) أي ومنه تسمية الشيء
(باسم سببه فهو عين الفيت)
أي النبات الذي سببه الفيت
(أو) تسمية الشيء باسم (مسببه)
فهو أمطرت السماء نباتا أي
عنه الكون النبات مسببا عنه وأورد
في الايضاح في أمثلة تسمية
السبب باسم المسبب قولهم فلان
أكل الدم أي الدية المسببة عن الدم
وهو سهو بل هو من تسمية المسبب
باسم السبب

بيان مسيبة الدية عن الدم يعني أنهم مسيبة عنه لأنه سيم في الخارج (قوله ما كان عليه)
 أي عند الجهو وخلافه لمن جعل وجود المعنى فيما مضى كافياً في كون الإطلاق حقيقة
 ع ق (قوله الذي كان هو عليه) أي على صفة أو على بمعنى من (قوله وآتوا البتاي)
 البتيم في الإنسان من لأب له ما لم يبلغ الحلم وفي البهائم ما فقد الأم قبل استغنائها عنها
 أطول وفي الفئري يقال يتم الصبي بالكسر يتم تمازجاً بالفتح والضم مع التسكين فيهما
 (قوله أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك) أي لا يؤتون أموالهم إلا بعد البلوغ (قوله أو تسمية
 الشيء باسم ما يؤل ذلك الشيء إليه) أي يقينا أو ظناً لا احتمالاً وكتب أيضاً ما نصه زاد بعضهم
 في أنواع العلاقات إطلاق ما بالفعل على ما بالقوة ورعا عبر عنه بمجاز الاستعداد كإطلاق
 الخمر على العصور في الدن قبل أن يتخمر وإطلاق كاتب على العارف بالكتابة حال تركها وهي
 غير علاقة ما يؤل على التحقيق لأن المستعد للشيء قد لا يؤل إليه بأن يكون مستعداً له وغيره
 فالعصور قد لا يؤل إلى الخمرية وإن كان مستعداً لها لكن هذا يعكس على من شرط في مجاز
 الإيالة القطع أو الغلبة لا مطلق الاحتمال غاية أنه عند مطلق الاحتمال لا يسمى مجاز
 الإيالة ويسمى مجازاً القابلية فإن أريد ذلك فالتسمية اصطلاح ولا أثر له مع وجود أصل
 التجويز قاله البرماوى كذا في نس (قوله نحو أنى أرانى أعصر خيراً) وقيل لا يجازى الآية
 لأن أهل اللغة قالوا الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب اه يس (قوله أي عصير يؤل إلى الخمر)
 كان عليه أن يقول أي عنباً يؤل إلى الخمر لا حواج ما ذكره إلى تكلف في نسبة العصور إلى
 العصور كنسبة القتل إلى القتل فإنه لا يصح الاستكفاف التزام أن الفعل يقارن بعلة وصف
 المفعول بما يشق منه كالفعل المطلق والحق أن المفعول يتعاقب به الفعل قبل وصفه
 بالمشق ويترب عليه صحة الاشتقاق وكتب أيضاً ما نصه وقال في الأطول أي عنباً يؤل إلى
 الخمر إذا لم يصور ليس خيراً هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوى
 وقال الشارح أي عصير يؤل إلى الخمر وفيه خفاء إذا العصور لا يتعلق بالعصور كما لا يتعلق بالخمر
 الآن يؤول العصور بالاستخراج بالعصور ولا داعى إليه اه فالحق على هذا التأويل استخراج
 بالعصور خيراً أي عصير يؤل خيراً كذا في السيد (قوله أو محله نحو فليدع ناديه) ويحتمل
 أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف وإعطاء أعرابه للمضاف إليه
 كما قيل في قوله تعالى وأسأل القرية لأنه لا يضر بالتمثيل اه فترى (قوله أي أهل ناديه)
 أي ينصروه مع أنهم لا ينصرونه في ذلك اليوم (قوله والنادى المجلس) قال في الأطول
 النادى مجلس القوم نهراً أو المجلس ماداموا فيه وفي التعبير عن أهل النادى به المبالغة
 في مجزهم عن الجواب كالنادى (قوله أي في الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرجة دلالة على
 كثرة الرحمة فيها حتى كأنهم الرحمة نفسها اه أطول (قوله التي تحمل فيها الرحمة) المراد بها
 الاحسان والانععام وهو أمر اعتبارى اذ هو تعالى القدرة بإيجاد النعم وليس حالاً في الجنة
 وإنما الحال فيها أثره في الرحمة تجوز على تجوز (قوله أو آله) فرق بين الآلة والسبب

(أو ما كان عليه) أي تسمية الشيء
 باسم الشيء الذي كان هو عليه في
 الزمان الماضي لكنه ليس عليه
 الآن (فحوقله تعالى وآتوا البتاي
 أموالهم) أي الذين كانوا
 يتامى قبل ذلك إذ لا يتم بعد
 البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم
 ما يؤل ذلك الشيء (إليه) في الزمان
 المستقبل (نحو أنى أرانى أعصر
 خيراً) أي عصير يؤل إلى الخمر (أو)
 تسمية الشيء باسم (محله نحو فليدع
 ناديه) أي أهل ناديه الحال فيه
 والنادى المجلس (أو) تسمية الشيء
 باسم (حاله) أي باسم ما يحمل فيه ذلك
 الشيء (فحوقله تعالى وآتوا البتاي
 وجوههم في رحمة الله أي في الجنة)
 التي تحمل فيها الرحمة (أو) تسمية
 الشيء باسم (آله) فحوقله تعالى
 إن صدق في الآخرة

بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة الذكر
 لاسميه وكتب أيضا ما نصه قال في الأطول ولا يذهب عليك أن العلاقة بتفصيلها معتبرة
 في النكايه أيضا إذ لا فرق بين النكايه والمجاز عند المصنف إلا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز
 دون النكايه (قوله أي ذكر احسننا) والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا تنقطع
 دلالة على خيره كما لا تنقطع كلمات اللسان فان قلت لم لا تجعل اللسان على حقيقة ما فيكون
 المعنى واجعل لى لسان صدق في الآخرين نافع على ونفع اللسان بعده له انما هو بأن تذكر
 محاسنه قلت لأن نسبة اللسان الى الآخرين تكون باللام لا بـ في بخلاف الذكر فان نسبته
 شاعت بـ في ويحتمل أن يكون المراد واجعل لى كلاما صادقا باقيا في الآخرين أي اجعل
 لسانى متكاملا بكلمات صادقة باقية في الآخرين بأن لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرف اه
 أطول (قوله في الآخرين) أي في مجازية المشايخ الآخرين (قوله صرح به) أي عزله
 (قوله فان قيل الخ) لاجابة للسؤال والجواب مع قوله في المقدمة ولولا اعتقاد المخاطب
 بعرف أو غيره اه حفيد وكأنه تذ كبر لما سبق (قوله بل أكثرها لا يفيد لزوم) أي فهما
 لأنه لا يتحقق الا في نحو الكل مع جزئه والمزوم مع لازمه الذهني (قوله بل تلاصق) أي
 تعلق وقوله واتصال أي ارتباط (قوله وفي بعض الاحيان) تفسير (قوله أي قصدان
 الاطلاق الخ) اشارة الى أنه لا يكفي وجود المشابهة في الواقع بدون أن يقصدان الاطلاق
 بسببها بأن يكون بسبب علاقة أخرى غيرهما مع حقيقة أيضا اه سم (قوله وان أريد أنه
 الخ) وينبغي على ذلك ما ذكره في الأطول حيث قال ولا يخفى انك اذا قلت رأيت مشفورا زيدا
 وقصدت الاستعارة وليس مشفورا غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا اه سلا
 (قوله من اطلاق المقيد) وهو المنشأ الذي هو في الاصل اسم لشفة البعير (قوله على
 المطلق) أي شفة الانسان لا بقيد كونه شفة الانسان بل من حيث كونه مطلقا شفة
 وأما لو قصد القيد بشفة الانسان كان المنقول اليه مقيدا فيه اعتبارا بتمناه مجازا على مجاز
 (قوله كاطلاق المرسل) بفتح الميم مع كسر السين وقصها وربما يوههم كلامه ان اطلاق
 المرسل على الأنف يتعين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن يكون
 استعارة فالمرسل والمشفور يجوز فيهما الاصران بالاعتبارين اه يس (قوله على الأنف)
 أي أنف الانسان مثلا لا بقيد كونه أنف الانسان بل من حيث كونه من مطلق أنف وكتب
 أيضا ما نصه سواء كان موضع رسل أول (قوله فاللفظ الواحد الخ) يعني ان اللفظ الواحد
 اذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق بـ في الاستعارة وأن يكون بطريق
 المجاز المرسل فلا يرد أن يقال المشفور مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة
 بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغير المعنيين وتعدد هما اه فري (قوله
 الى المعنى الواحد) هو ههنا شفة الانسان وله اعتباران أحدهما خصوص كونه شفة
 الانسان والآخر عموم كونه شفة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز المرسل بالاعتبار

أي ذكر احسننا) واللسان اسم لآلة
 الذكر وما كان في الآخرين نوع
 خفاء صرح به في الكتاب فان قيل
 قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن معنى
 المجاز على الانتقال من المزوم الى
 اللزوم وبعض أنواع العلاقة بل
 أكثرها لا يفيد لزوم قلنا ليس
 معنى اللزوم ههنا امتناع الانتقال
 في الذهن أو الخارج بل تلاصق
 واتصال ينتقل بسببه من أحدهما
 الى الآخر في الجملة وفي بعض
 الاحيان وهذا متحقق في كل
 أمرين بينهما علاقة وارتباط
 (والاستعارة) وهي مجاز تكون
 علاقته المشابهة أي قصدان
 الاطلاق بسبب المشابهة فاذا
 أطلق المشفر على شفة الانسان
 فان قصد تشبيهها بمشفر الابل في
 اللفظ فهو استعارة وان أريد أنه من
 اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق
 المرسل على الأنف من غير قصد
 الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ
 الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد
 قد يكون استعارة وقد يكون
 مجازا والاستعارة (قد تقيد
 بالتحقيقية)

الشيء اهـ يس (قوله لتتبرعن الخيلية والمكثي عنها) لان معنى التحقيقية محققة المعنى
فتخرج الخيلية لانها عند المصنف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى وكذا الاستعارة
بالكتابة عنده نفس التشبيه المضمرة في النفس فلا تكون محققة المعنى اهـ أطول وقوله لانها
عند المصنف أي كالسلف وأما السكاكي فانه اعنده وان كانت لفظا الا انه غير محققة المعنى
لان معناه اعنده أمر وهي ثم قال في الاطول والاستعارة بالكتابة داخله في الاستعارة
التحقيقية عند السلف لانها اللفظ المستعار المضمرة في النفس وهو محقق المعنى (قوله حسا)
بأن يكون مدركا باحدى الحواس أو عقلا بأن لا يكون مدركا به بل بالعقل بحيث لا يصح
للعقل نفيه في نفس الامر والحكم به طائفة فخرجت الامور الوهمية فان العقل يقيمها (قوله
وبشار اليه الخ) تفسيري (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين وليس
في العرب غيره أي بضم السين اهـ فترى وكتب أيضا قوله كقوله لدى أسد الخ * تناسله لبد
أظفاره لم تقلم * قال في الاطول اللبد كعنب جمع لبدة وهي الشعر المتراكب بين كتفي الاسد
ويقال للاسد ذو لبدة وفي المثل هو امنع من لبدة الاسد والتقليم مبالغة القلم بمعنى القطع
والمناسب ان يجعل المبالغة راجعة الى النفي ولا يجعل النفي داخلا على المبالغة وتظيره
قوله تعالى وما أنا بنظلام للعبيد وتعالى الظفر كناية عن الضعف في حواشي الكشاف فلان
مقاوم الاظفار أي ضعيف وفي المصراع مبالغات جعله ذا لبد فكانه أسدا اذا لا تكون للاسد
الالبدة وحصر اللبد فيه كما يفيد تقديم الظرف والمبالغة في نفي الضعف اهـ (قوله سكاكي)
مقابل شائك وقد حذف الهزة بالكتابة فيقال شاك السلاح بضم الكاف (قوله أي تام
السلاح) في القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشائكه وشوكه وشاكه حديدية
وفي الصحاح شاك السلاح الاليس السلاح التام وشائك السلاح وشاكه حديدية فقوله
الشارح سكاكي السلاح أي تام السلاح لا يوافق شيئا منهما اهـ أطول (قوله قذف باللحم)
المناسب للتبرع بعده أن تكون الباء للتعدي أي التي اللحم فيه أي زيد في لحمه أي زاد الله
أجزاء لحمه فكثرت كذا في حواشي سم على الطهيد اعتراضا على استظهار الطهيد ان الباء
سببية أي رمي الى الوقائع بسبب كثرة لحمه (قوله جسامه) أي سمن (قوله وتباله) أي
عظم وخصامة وغلاظ (قوله وهو ملة الاسلام) من اضافة الاعم الى الاخص (قوله قال
المصنف) أي في الايضاح (قوله فالاستعارة) أي مطلقا لا الحقيقية فقط (قوله ما تضمن
الخ) أي ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضا قوله ما تضمن الخ أخدمه أنه لا يصح
تشبيه معناه به مني مجازي لانه ليس ما وضع له وهو ظاهر ان لم يصرح حقيقة عرفية بالشهرة
اهـ ع ق وهذا أولى من قول الاطول وقد أفاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى
المجازي وان كان مشهورا فيه اهـ (قوله فعلى هذا الخ) هذا تفرع على التعريف وإشارة الى
ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا وحذف الاداة
لا على قوله والمراد به ما عني من اللفظ حتى يتوهم ركا كته لاداته على انه لو اراد ذلك

لتتبرعن الخيلية والمكثي عنها
(لتحقق معناه) أي ما عني بها
واستعمات هي فيه (حسا)
أو عقلا) بأن يكون اللفظ قد نقل
الى أمر معلوم يمكن أن
ينص عليه ويشار اليه إشارة
حسية أو عقلية فالجسي (قوله
لدى أسد سكاكي السلاح) أي تام
السلاح (قذف) أي قذف به
كثيرا الى الوقائع وقيل قذف
باللحم رمي به فصار له جسامه وتباله
قالا سدها مسموعة للرجل
الشجاع وهو أمر متحقق حسا
(وقوله) أي والعقل كقوله (تعالى)
اهدنا الصراط المستقيم أي
الدين الحق) وهو ملة الاسلام
وهذا أمر متحقق عقلا قال المصنف
قالا استعارة ما تضمن تشبيه معناه
بما وضع له والمراد بمعناه ما عني
باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا

المراد لم يخرج ما ذكر مع خروجه قطعا على كل حال كذا في القنري (قوله يخرج من تفسير الخ) ويخرج أيضا نحو رأيت به أسدا فإنه ليس استعارة ولا تشبيه بل هو مجرّد وسبأ في الكلام عليه اهـ يس (قوله وان تضمن تشبيهه شيء به) أي لكن ذلك الشيء ليس معناه (قوله وذلك) أي خروج ما ذكر (قوله لاستحالة تشبيهه الشيء بنفسه) قال في الأطول فيه نظر لأنه لا يتم في اللفظ المشترك لأنه لو تضمن تشبيهه معناه بما وضع له لا يجب فيه أن يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشيء بنفسه لأنه لا يلزم فيه ذلك انعقد ما وضع له اهـ قال يس ويمكن أن يجاب عن النظر بأن المشترك موضوع بأوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر (قوله على أن ما الخ) ترقي أي فهو خارج عن المقسم فلا يحتاج في إخراج ما ذكر إلى كون التشبيه بقرينة المغايرة بين المعنى المراد وما وضع له (قوله وفيه بحث) أي فيما قاله المصنف في الأيضاح وقد ضعف السيد هذا البحث باتكفل برده أرباب الخواشي فالوجه مع الشارح (قوله أنه مستعمل) أي وجوبا كما يزعم القوم وقوله بل في معنى الشجاع أي بل يختار ويرجح أنه مستعمل في معنى الرجل الشجاع فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملا فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البالغ بأن يكون سوق الكلام لاثبات شبه زيد بالأسد (قوله بل في معنى الشجاع فيكون مجازا) فإن قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن إرادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحل ههنا قرينة لا يقال لادلالة في الحل على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وتقدير الأداة لانا نقول بل يكفي في القرينة ما هو الظاهر ونسج الكلام بالتقدير مما لا يلتفت إليه واعلم أنه ليس المراد معنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن إذ لا يصلح تشبيهه بالأسد قطعا مع أنه معتبر في الاستعارة بل الذات المهيمنة المشبهة بالأسد وتعلق الجار بالأسد على هذا باعتبار أنه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقى الكلام في أن قولك زيد أسد مسوق لاثبات تشبيه زيد بالأسد ولا ثبات أن زيدا هو تلك الذات المشبهة بالأسد فإن كان الأول فهو تشبيهه قطعا ولا مجاز في الأسد وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد أسد وأسد زيد وان ادعاه السيد اهـ فترى (قوله فيكون مجازا) لاستعماله في غير ما وضع له وقوله واستعارة لان علاقته المشابهة وكتب أيضا قوله فيكون مجازا الخ ولا يقال فيه جمع بين الطرفين والمجاز يجب فيه جحد المشبه لانا نقول المشبه بـ رجل شجاع ولم يذكر وقد ذكر لفظ المشبه به مكانه وأخبر بعينه عن زيد وأما زيد فليس مشبها له من حيث كونه من أفراد الرجل الشجاع وبذلك الحقيقة أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصا عين بهذا العلم فليس مشبها فاما نقول له الأسد بـ رجل شجاع أي ذات معروضة للشجاعة قال في الأطول وتحقق ذلك أنا إذا قلنا في نحو رأيت أسدا يرى أن أسدا استعارة فلا معنى

يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد أسد ورأيت زيدا أسدا وهو رتب زيد أسدا كما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيهه شيء به وذلك لأنه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيهه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على أن ما في قوله إنما تضمن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز إلى استعارة وغيرها وأسدي الأمثلة المذكورة ليس بمجازا كونه مستعملا فيما وضع له وفيه بحث لانا لا نسلم أنه مستعمل فيما وضع له بل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت أسدا يرى بقرينة تجله على زيد ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه وان التقدير زيد كالأسد واستدلوا بهم على ذلك بأنه قد وقع الأسد على زيد ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسدا فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته قصد إلى المبالغة فأسد لان المصير إلى ذلك انما يجب إذا كان أسدا مستعملا في معناه الحقيقية وأما إذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فله على زيد صحيح

انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما غنى أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فهو انما زيد اسد أصله زيد رجل شجاع كالاسد فذا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة (قوله ويدل على ما ذكرنا الخ) اعترضه السيد بأنه كما يجوز ان يتعلق بالاسد المستعمل في معناه المجازي باعتبار وصفه أعني الشجاعة يجوز ان يتعلق بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار لازمه المشهور أعني الشجاعة والجواب من وجهين الاول انه وان صح أن يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي عاملا باعتبار ملاحظة معنى الشجاعة معه كما ان عمل الاسد المستعمل في معناه المجازي بهذا الاعتبار الا ان الانسب الثاني لما يلزم على الاول من كون المعمولات كالجوار والمجرور في البيت قيودا للمشبه به بدفع أنهم اليست قيودا له بل للمشبه به الثاني ان معنى الشجاعة الذي يتعلق باعتبار مقيده للمشبه به دون المشبه به وهذا يرجح كون اللفظ مستعملا في معناه المجازي حتى يكون استعارة دون المعنى الاصل حتى يكون تشبيها لان التعلق بشئ باعتبار قيده أقوى منه باعتبار ما ليس قيده اذ اتقرر ذلك فقول الشارح كثيرا ما يتعلق به الجوار والمجرور أي الذي هو في المعنى من قيود المشبه به دون المشبه به فالمناسب أن يكون مستعملا في معناه المجازي ليكون القيد متعلقا بقيده في المعنى والمراد كثيرا ما يتعلق به الجوار والمجرور باعتبار معنى الشجاعة الذي هو قيد المشبه به دون المشبه به فقصد الشارح ان التعلق على هذا الوجه أولى والاولوية كافية له فلا ينافي أنه يمكن التعلق بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار معنى الشجاعة التابع للمعنى الحقيقي (قوله وفي الحروب نعامه) أي خال عن الشجاعة اه سم * ونعامه فقهاء تنفر من صغير الصافر * والفقهاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صغير الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدا اه فنرى (قوله والطير أغربة عليه) بعض من بيت وهو
والطير أغربة عليه بأسرها * فتح السرات وساكنات اصاب
الفتح بالضم جمع فتحاء من الفتح وهو اللين يقال عقاب فتحاء لانها اذا انخطت كسرت
جناحها وهذا لا يكون الامن اللين والسرات بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذا بل وغيره وبضم الشين المجهة جبال بالشأم واصاف جبيل طي * والمعنى ان كل الطيور من الحزن على المرقى مثل الاغربة الباكبة عليه اه فنرى (قوله أي باكية) اما من بكى الغراب ظهر الدابة بوجهه أو من بكى صاح لان الاغربة اذا سقط واحد منهم اجتمعت على شجرة تصيح عليه اه سم (قوله مجاز لغوى) أي غير عاقل سواء كان عرقيا أو شرعيا أو لغويا اه حفيد (قوله وهذا) أي كونه ليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله وفي هذا الكلام دلالة الخ) حيث قال ولا اعلم منهما اه سم وكتب ايضا ما نصه قال في الاطول وانما احتاج الى نفي كونه أعم منهما في اثبات كونه مجازا لغويا لانه لو كان موضوعا لاعم لصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بأن يطلق العام بعمومه ويقع

ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجوار والمجرور كقوله
* اسد على وفي الحروب نعامه *
أي مجترئ صائل على * وكقوله
* والطير أغربة عليه * أي باكية
وقد استوفينا ذلك في الشرح واعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي أو عاقل فالجمهور على أنها مجاز لغوي بمعنى أن اللفظ استعمل في غير ما وضع له للعلاقة المشابهة (ودليل أنها أي الاستعارة) مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما) أي من المشبه والمشبه به فأستد في قولنا رأيت أسدا يرى موضوعا للسبع انخصوص لا للرجل الشجاع ولا للمعنى أعم من السبع والرجل كالحیوان المجترئ مثلا ليكون اطلاقه عليه ما حقيقة كاطلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً فاطلاقه على الرجل الشجاع اطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ الاسم اذا أطلق على الخاص

على الخاص بعونه القرينة من غير أن يستعمل في الخاص كما إذا قلت رأيت انسانا
فما إذا أردت زيدا ولم ترد بالانسان الا مفهومه فان العام حينئذ يستعمل فيما وضع له
لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشبه عليه اطلاق العام على الخاص
لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن أنه مجاز واعتراض عليه بأنه لا دلالة للعام
على الخاص بوجه من الوجوه على أن اعتراضه مما يتوجب منه لان الدلالة المعتمدة
في المجاز تشمل الدلالة بعونه القرينة وقسمه بحيث لا يجرى أن لا يكون نعم ما فعلت
مجازا في مقابلة من قال أكرمت زيدا بأن يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام
بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعونه لزم أن لا يوجد من قسم المجاز
ما يكون عاما مستعملا في الخاص اذ لا يوجد في عام قرينة صارفة عن الموضوع له اذ كل
ما تظنه قرينة صارفة يحتمل أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها
مستعملا على عومه فلا يكون قرينة صارفة اهـ (قوله لا باعتبار خصوصه) يفيد أنه
إذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجاز وهو كذلك اهـ سم ونظير العام أي الكلي
إذا أطلق على الخاص أي الجزئي من حيث خصوصه العام الذي أريد به الخصوص فهو
مجاز مرسل نحو الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم أريد بالناس الاول نعم
ابن مسعود الاشجعي والثاني أبو سفيان وأصحابه (قوله بل باعتبار عومه) أي القدر
الذي فيه عومه وغيره وهل ذلك شرط حين الاطلاق أو الشرط انما هو اطلاقه من غير
ملاحظة خصوص اهـ يس (قوله مجاز عقلي) لا بمعنى اسناد الفعل أو مفعله الى
ملا بس له غير ما هو له بتأويل بل بمعنى ان التصرف في أمر عقلي لا لغوي وهذا النفي أي
لا لغوي مدار النزاع والا فلا ينكر من يجعل مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا ترد قول
الشيخ عبد القاهر بن كونه مجازا لغويا وكونه مجازا عقليا مقارنة أطلق عليها المجاز
الغوي وتارة المجاز العقلي لا لانباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم في شأنه ذلك بل
للتبعية على أنها ليست مجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلي اهـ أطول وقال بعضهم الخلف
لفظي لان الادعاء الذي بنى عليه أنه مجاز عقلي لا ينكره من يقول انه لغوي وكون
اللفظ مستعملا في الغير في نفس الامر لا ينكره من يجعلها مجازا عقليا وانما النزاع
في أنها هل تسمى عقليا نظرا للاول أو لغويا نظرا للثاني فان الخلاف في اللفظ اهـ وما في الأطول
هو الاظهر فتأمل (قوله بمعنى أن التصرف في أمر عقلي) أشار بهذا البيان الى أن المراد
بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز
ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام اهـ فترى (قوله ان التصرف) أي
وهو الادعاء المذكور اهـ سم (قوله في أمر عقلي) وهو جعل الرجل الشجاع فردا من
افراد الاسد حقيقة اهـ يس (قوله بأن جعل) الباء سببية اهـ سم (قوله استعماله) جعل
المشارح كان على الناقصة لكن الاقرب الى القواعد النحوية تقديره متعلق خبرها بالمجاز

لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عومه فهو ليس من المجاز في شيء
كما إذا قلت زيدا فقلت لقيت رجلا
أو انسانا أو حيوانا بل هو حقيقة
اذ لم يستعمل اللفظ الا في معناه
الموضوع له (وقيل انها) أي
الاستعارة (مجاز عقلي بمعنى
أن التصرف في أمر عقلي
لا لغوي لانهم المالم نطاق على
المشبهه الا بعد ادعاء دخوله
أي دخول المشبهه (في جنس المشبهه
به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا
من افراد الاسد (كان استعمالها)
أي الاستعارة في المشبهه استعمالا
(فمما وضعت له) وانما قلنا انها
لم تطلق على المشبهه الا بعد ادعاء
دخوله في جنس المشبهه به

لانهم ان لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لسكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة
أبلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسداً وأراد زيدا أنه جعله أسداً
كما لا يقال لمن سمى ولده أسداً أنه جعله أسداً اذ لا يقال جعله أسداً الا وقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به
الى المشبه به نقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملاً فيما وضع له
فلا يكون مجازاً لغوي بل عقلياً بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس (٢٤٣) الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعاً

مجاز عقلي (ولهذا) أي ولان
اطلاق اسم المشبه به على المشبه
انما يكون بعد ادعاء دخوله في
جنس المشبه به (صح التعجب في
قوله قامت ظلالني) أي توقع الظل
على (من الشمس * نفس أعز على
من نفسي قامت ظلالني ومن عجب *
شمس) أي غلام كالشمس في الحسن
والبهاء (ظلالني من الشمس) فلولاً
انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس
الحقيقي وجعله شمساً على الحقيقة
لما كان لهذا التعجب معنى
اذ لا تعجب في أن يظلم انسان
حسن الوجه انساناً آخر (والنهي
عنه) أي ولهذا صح النهي عن
التعجب (في قوله لا تعجبوا من
بلي غلاته) هي شعار يلبس تحت
الثوب وتحت المدرع أيضاً (قد زرت
أزراره على القمر) تقول زرت
القمر يعني علمه أزراره اذا شدت
أزراره عليه فلولاً أنه جعله لقمر
حقيقاً لما كان للنهي عن التعجب
معنى لأن المكان انما يسرع اليه
البلي بسبب ملازمة القمر الحقيقي
لا بلازمة انسان كالقمر في الحسن
لا يقال القمر في البيت ليس

والمجروح كائناً ونحوه ويصح أن تكون تامة فالظرف لغو متعلق بقول المصنف
استعمالها (قوله كذلك) أي مطابقة على المشبه بعد الادعاء المذكور (قوله لان
مجرد نقل الاسم) أي بدون الادعاء المذكور وكتب أيضاً قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان
استعارة الخ فيه ان عدم الادعاء المذكور لا يستلزم ان اللفظ لم يبق فيه الا مجرد النقل حتى
يلزم كون الاعلام المنقولة استعارة وذلك لان نقل الاسم في الاستعارة بواسطة المشابهة
وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة قال الفري نعم يلزم أن تكون معاني المجازات
كها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة اهـ
(قوله لسكانت الاعلام الخ) قد يفرق بأن لا وضع في الاستعارة بخلاف الاعلام المنقولة
(قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) فيه ان أبلغ من مجرد ادعاء مجازة تدعى
الشيء بيينة كما في سائر المجازات على ما سيأتي وللاذعاء دليل آخر وهو أنه لولا له لما منع
استعارة العلم اهـ أطول (قوله المجرد) أي عن الادعاء (قوله عارياً عن معناه) أي
الاصلي (قوله أنه جعله أسداً) لان معنى جعله أسداً صيره أسداً واثبت فيه صفة
الاسدية (قوله في قوله) أي قول أبي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه بظلاله
اهـ معقول (قوله ظلالني) به حالة وقوله نفس فاعل قامت (قوله من نفسي) بالاضافة
الى يا المتكلم أو بتذكير نفس واشباع كسرته أي من كل نفس وهو أبلغ اهـ أطول وثبوت
الياء خطأ يمنع الثاني (قوله ومن عجب) خبر مقدم وقوله شمس مبتدأ مؤخر وقوله ظلالني
صفة شمس (قوله لما كان لهذا التعجب معنى الخ) فيه نظار لانه يجوز أن يكون التعجب
من استخفافه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من انقياد له وخسده لمتة اهـ أطول
(قوله لا تعجبوا الخ) تقدم الكلام على هذا البيت في بحث المجاز العقلي (قوله هي شعار
الخ) عبارة الاطول هي ثوب يلقى البدن (قوله وهو الضمير في غلاته الخ) أي وفي زرا اذا
قرئ بالبناء للفاعل (قوله لان سلم ان الذكر الخ) فيه تسليم ان المشبه مذكور وقياس ما ذكره
في المطول من ان المشبه في زيد أسد ليس هو زيد بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه
هنا ليس الشخص المعين العائد اليه الضمائر بل الشخص الحسن فقدم (قوله سيف زيد في
يد أسد) فاستعارة مع أن المشبه الذي هو زيد مذكور (قوله وتحقيق ذلك) أي ان
الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (قوله بطريق التأويل)

باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير في غلاته وأزراره لاننا نقول لان سلم ان الذكر في هذا الوجه ينافي بالاستعارة كما في
قولنا سيف زيد في يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بأن الادعاء) أي ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أي الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) لعلم الضروري بأن أسداً في قولنا رأيت
أسداً يرعى مستعملاً في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المختص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به مبني على أنه جعل أفراد الاسد بطريق التأويل قهين أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية البحراء

في مثل تلك الجثة المخصوصة والثاني (٢٤٤) غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراة تلك لاني تلك الجثة والهيكلي المخصوص

ولفظ الاسماء هو موضوع للمعارف فاستعمله في غير المعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يدفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص (وأما التعجب والنهي عنه) كما في البيتين المذكورين (فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلاً حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه أيضاً (والاستعارة تفارق الكذب بالبناء على التأويل) في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بأن يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفاً وغير متعارف كما مر ولا تأويل في الكذب (ونصب) أي ونصب (القرينة على ارادة خلاف الظاهر) في الاستعارة لما عرفت أنه لا بد للعبارة من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل الجهد في ترويض ظاهره (ولا تكون) الاستعارة (علماً) لما سبق من أنها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به يجعل افراد قسمين متعارفاً وغير متعارف

متعلق بجعل فالذي يطريق التأويل هو جعل افراد الاسد قسمين لانه مبني على كونه موضوعاً للقد والمشتراك بينهما الصادق على كل منهما ما وكونه موضوعاً لذلك ليس بتحقيقاً وهذا لا ينافي ان أحد القسمين وهو المتعارف تحقيقاً وان التأويل هو القسم الغير المتعارف (قوله في مثل) أي المودعين في مثل الخ اه سم (قوله والقرينة مانعة عن ارادة الخ) أي لاعتبار ارادة الجنس بقسميه (قوله وبهذا يدفع ما يقال) أي ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين الغير المتعارف يدفع الخ وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الاعتراف ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة اه فترى (قوله وأما التعجب الخ) قال في الاطول ولما اراد الاستدلال أشار الى وجه التعجب والنهي عنه بحيث لا يقتضي ارادة المعنى الحقيقي فقال وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهي عنه لم يجعل دليلين على كونهما مستعملين فيما وضعت له بل استعمل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضائه كون الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافي الجواز اللغوي اه وذكر هذا البحث أيضاً الفري وأجاب سم بأن المصنف أراد الإشارة هنا الى منع الادعاء المذكور وبالطواب بناء على هذا المنع وحينئذ يحتاج الى الاعتذار بما ذكره فيكون قوله الآتي والاستعارة تفارق الكذب الخ مبني على تسليم الادعاء وأجاب بوجه آخر فأنظره (قوله على تناسي التشبيه) أي اظهر انسياناً كما يقال تجاهل أي اظهر الجهل كذا في يس (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الشرح اه فترى وقال في الاطول ولما كان في الاستعارة توهم كذب وذلك لوجوب أن لا تقع في القرآن وكلام الرسول أشار الى أنها تفارقه فقال والاستعارة أي التي تتضمنها الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به تفارق الكذب ولا تلبس به بوجهين بالبناء أي بسبب بناء الاستعارة أي ما تضمنه على التأويل والصرف عن الظاهر الذي هو افادة تلك الدعوى واعتقادها الى جعل افراد الاسد متعارفاً وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز في هذه الصورة ليتوصل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفي في المبالغة عن الكذب جعل الافراد قسمين لان الجعل عن اعتقاد هو الكذب اه وكأن في قوله ولا يكفي الخ إشارة الى الاعتراض على الشارح (قوله في دعوى) كان وجه الظرفية أن الدعوى تشتمل على التأويل وتضمنه اه سم (قوله ولا تكون علماً) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى أن المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علماً مخصوصاً بالتحاة لانه علم اضطراري دعا الى القول به أحكام نحوية فينذير دخول علم

الجنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الأصلية بلا كلفة تحمل في بيانه والجملة عطف
على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية ولأن تجعله عطفاً على
قوله تفارق الكذب فيكون التناوب مرعياً اه أطول (قوله ولا تكون الاستعارة)
يشعر بجريان المجاز المرسل في العلم ولا مانع منه أصح أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه لفظ
العلم (قوله لنافاته الجنسية) لقائل أن يقول الجنسية التي بناها النماهي الجنسية حقيقة
دون الجنسية ادعاء المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه
موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعني الجامع للذات المعينة المشخصة وإذا صح
التأويل في المتضمن نوع وصفية فليصح في غيره إذا فرق الآتي الاشتراك بالجامع وعدمه
وذلك لا يقتضي إمكان التأويل في الأول وامتناعه في الثاني اه سم (قوله نوع وصفية)
الأولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدرى الى الحاق بابه
المصدرية اه أطول (قوله بواسطة اشتاره الخ) متعلق بمتضمن وعبارة الاطول والمراد
بمتضمن الوصف أن يكون الوصف لازماً للشخص نظر الى ذاته أو بسبب اشتاره بالوصف
فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فرداً متعارفاً والمستعار له
فرداً غير متعارف هكذا ذكره وفيه انه تكلف لا يوافق الاستعمال فان استعمال العلم
في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالهما تحت جنس وقد بينه الشارح بهذا
في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص
بالمشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علماً أو غير علم جازاً استعارته والا فلا هذا
كلامه اه وفي قول الاطول أن يكون الوصف لازماً الخ مخالفة لقول الشارح هنا
بواسطة اشتاره الخ وقوله في التلويح وجود لازم مشهور لاقتضاء كلام الشارح اشتراط
شهرة الوصف واقتضاء كلام الاطول عدم اشتراطه وان الشرط انما هو لزوم الوصف
والتوفيق ان المراد بالشهرة في كلام الشارح الشهرة ولو عند المخاطب بالاستعارة فقط
وفي كلام الاطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لكن التوفيق بذلك ليس بمتلزم قول الجميع
يجوز استعارة العلم مطلقاً (قوله كحاشم) اسم فاعل من الحشم بمعنى الحكم جعل اسم الحاشم
ابن عبد الله بن الحشرج الطائي العلم في الكرم ومادراسم فاعل من مدرا اذا طان سمي به
رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة لانه سقى ابلاله من ماء حوض فبقي في الحوض
قليل فسلم فيه ومدرا حوض به بخلاف أن يسقى منه وسحبان بوزن عطشان اسم بليغ
يضرب به المثل ومعناه في الأصل صبياد يصيد ما تربيه والمناسبة ظاهرة وباقول اسم رجل
يضرب به المثل في العي والفهاهة من يوم اشترى طبيباً باحد عشر درهما فقبل له بكم اشترته
فتخ كفيه وفتق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك الى أحد عشر فأنفلت الطيبي (قوله
بالفهاهة) أي عجز اللسان عن البيان (قوله وقرينتها) يتبادر منه ما أشار اليه الشارح أن
المراد القرينة المانعة لانها السابقة في تحقيق المجاز قال في الاطول لكن الانفع أن يراد

ولا يمكن ذلك في العلم (لنافاته
الجنسية) لانه يقتضي الشخص
ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي
العموم وتناول الافراد (الاذا
تضمن) العلم (نوع وصفية)
بواسطة اشتاره بوصف من
الاصناف (كحاشم) المتضمن
الاتصاف بالجلود ومادرا بالجل
وسحبان بالانصاحه وباقول بالفهاهة
فيمتد بجواز أن يشبه شخص بحاشم
في الجلود ويتأول في حاشم فيجعل
كأنه موضوع للجواد سواء كان
ذلك الرجل المعهود أو غيره كما مر
في الاسد فهذا التأويل يتناول
حاشم الفرد المتعارف المعهود والفرد
الغير المتعارف ويكون اطلاقه على
المعهود أعني حاشم الطائي حقيقة
وعلى غيره ممن يتصف بالجلود استعارة
تجوزاً يت اليوم حاشم (وقرينتها)
يعني ان الاستعارة لا تكونها مجازاً
لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الموضوع له وقرينتها (اما
اهرواحد كما في قولك رأيت أسدا
يرعى أو ثراً) أي أمران أو أمور
يكون كل واحد منهما قرينة

قرينة الاستعارة مطلقا مانعة كانت أو معينة ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم
بقريضة الاستعارة بل يجري في المجاز المرسل والكناية أيضا ولا ينكشف الداعي الى
جعلهم قريضة الاستعارة المصروفة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا
كما يصرف فيها عن الحقيقة قريضة والزائد عليها ترشيحا أو أيضا لا يظهر فرق بين استعارة
قريضة متعددة وبين الاستعارة المجردة الآن يلتزم اه (قوله وان تعافوا) يقال عافه
يعافه ويعيقه ويعفاو عيافا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه كذا في الاطول (قوله
العدل) مقابل الظلم ولا يبعد أن يحتمل على التوحيد كما فسره بقوله تعالى ان الله يامر
بالعدل خص بالذكر لانه أقول الايمان اه أطول (قوله لدلائله الخ) فان قلت لم لا يجوز أن
يراد بالنيران حقيقة بان يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعي الاخذ بالشريعة
وليس فيها احراق كاره العدل والايمان وأما عدم حمل النيران على الرماح فلتعاهد
العرف وغلبة الاستعمال في السيوف اه فنرى (قوله على أن جواب هذا الشرط
تجاربون) أي محذوف تقديره تجاربون الخ فقوله فان في ايماننا نيرانا علمه للجواب أقيمت
مقامه ولو حذف النون من تجاربون وتلجئون لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان
الشرط مضارعا ضعيف (قوله مربوط الخ) تفسير (قوله يكون الجميع) أي المجموع
وكتب أيضا قوله يكون الجميع قريضة لا كل واحد فظهرت مقابلة لقوله أو أكثر ووضح
كونه قسما له وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط
لانه يبقى أكثر من واحد هي مركبات واسطة وعلى أي تقدير يبقى واسطة هي معان غير
ملتزمة بكون المجموع قريضة وحمل الائتمام على مجرد كون المجموع قريضة دون كل واحد
بعيد اه أطول (قوله وصاعقة) هي نار تسقط من السماء اه أطول (قوله من نضله)
بيان صاعقة أي صاعقة هي نضله جعله صاعقة في الاشتعال والتأثير أو المراد صاعقة
ناشئة من نضله فهي وهمية تخيلية فكان لنضله صاعقة تحرق الاعداء والاول أظهر وإلى
الثاني ذهب المشرح والنصل هذا السيف على ما يفهم من الصحاح ونفس السيف مالم
يكن له قبض على مافي القاموس اه أطول (قوله أي نصل سيف المدوح) ويحتمل أن
يرجع الضمير الى المدوح والاضافة لادنى تلبس اه فنرى (قوله والمعنى رب نار)
أشار الى أن صاعقة مجرورة قرب أو وارب على الخلاف وجوز صاحب الاطول أن تكون
مرفوعة موصوفة بالظرف مبتدأ خبره ينكفي بها ثم رأيت المشرح في الاطول قال انها
رويت بالرفع (قوله يلقبها) الضمير للصاعقة (قوله على رؤس الاقران) الارؤس جمع
قوله لرأس يراد به الكثرة لادنى مقام المدح والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكف في
الشجاعة أو عام اه أطول (قوله خمس) فاعل ينكفي (قوله أي أنامله الخمس) قال
في الاطول المستورة تفسير السحاب بالانامل والظاهر أن المراد بها الاصابع فكأنه
أريد مزيد المبالغة في الشجاعة حيث يكفي للاقران أنامله ولا يحتاج في هلاكهم الى اعمال

(قوله وان تعافوا) أي تكرر هوا
(العدل والايمان) فان في ايماننا
نيرانا أي سيوف تلمع كشعل النيران
تعلق قوله تعافوا بكلمة كل من
العدل والايمان قريضة على أن
المراد بالنيران السيوف لدلائله
على أن جواب هذا الشرط
تجاربون وتلجئون الى الطاعة
بالسيوف (أو معان ملتزمة)
مربوط بعضها ببعض يكون
الجميع قريضة لا كل واحد وبهذا
تلجئون فساد قول من زعم أن
قوله أو أكثر شامل لقوله معان
فلا يصح جعله مقابلا له وقسما
(قوله وصاعقة من نضله) أي نصل
سيف المدوح (ينكفي بها) من
انكفا أي انقلب والباء التعليلية
والمعنى رب نار من
على رؤس الاقران خمس سحاب
أي أنامله الخمس

الاصابع ولهذا عبر عن رؤس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن أنامله الخمس بجمع
 الكثرة إشارة الى أن الرؤس مع كثرتها كأنهم قليل بالنسبة الى أنامله الخمس لاحاطة أنامله
 ايها وشمولها لهاها أطول قال الفسري ويحتمل أن يريد الشارح بالانامل الاصابع
 مجازا اه وما في الاطول من ان جمع القلة مستعمل في الكثرة هو ما في المطول وقيل هو
 باق على القلة إشارة الى قلة اكفانه في الحرب وكتب أيضا قوله أي أنامله الخمس أي العبا
 والا فالانامل كثيرة برسي اه سم (قوله التي هي في الجود وعموم العطايا سحاب) ففي
 البيت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلائم
 ذكره المقام ولأن تجعل أنامله سحاب العذاب في نزول الصاعقة والنار اه أطول
 (قوله أي يصبها) أي الصاعقة (قوله ذكر ان هنالك صاعقة الخ) بيان للمعاني الملتزمة
 التي جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالسحاب وكان عليه أن يذكرها ضمنية مقام
 المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا في الاطول فان أريد بالانامل
 الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لأن أن تقول اضافة الصاعقة لنصل
 السيف كاف في التورية المذكورة فيخالف ما مر من قوله مربوط بعضها ببعض يكون
 الجميع قرينة الخ اه سم (قوله باعتبار الطرفين) أي طرفي الاستعارة ففيه مساهمة أو
 طرفي التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعدوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم
 الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التسمية والتعليقية وهما ما استعمل في ضده
 يدل على أن المتصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه نبه على أن الاستعارة
 بالمفهومين بيان في هذه التقسيمات اه أطول وانظر وجه المساهمة (قوله استعار
 الاحياء) أي لفظ الاحياء وانما قال استعار الاحياء مع ان المستعار الفعل أعني أحييناه
 لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعني الاحياء قال السيرامي وجه الشبه هو الاتصال
 الى المطلوب اه سم (قوله مما يمكن) أي من الشئتين اللذين يمكن الخ (قوله في شئ) هو
 الله تعالى فانه هاد ومحي (قوله وهذا أولى من قول المصنف) أي في الايضاح ووجه
 الاولوية أن المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال أولى ولم يحكم بكون كلام المصنف
 خطأ لاحتمال أن يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية
 فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبنى للمفعول وهو الاهتداء اه فترى وقوله
 المبنى للمفعول أي لان الهداية التي تشبه الحياة ليست هي الدلالة التي تصدر من الدال
 بل أثرها الذي يقوم بالمهتدي (قوله وانما قال نحو أحييناه) أي ولم يقل نحو أو من كان
 ميتا فأحييناه حتى يكون ميتا داخلا في القليل أيضا اه سم (قوله لا يوصف
 بالضلال) لانه سلك طريق لا يوصل الى المطلوب وهو لا يكون الامع الحياة وفي عروس
 الافراح لان الضلال هو الكفر الذي شرطه الحياة اه فان قلت من مات كافرا فهو
 كافر بعد موته فالميت يتصف بالضلال أي الكفر قلت الميت كافر حكما لا حقيقة اه سم

التي هي في الجود وعموم العطايا
 سحاب أي يصبها على اكفانه
 في الحرب فيها كهم بها ولما استعار
 السحاب لانامل الممدوح ذكر ان
 هنالك صاعقة وبين انهم نصل
 سيفه ثم قال على رؤس الاقران
 ثم قال خمس فذكر العدد الذي
 هو عدد الانامل فظهر من جميع
 ذلك انه أراد بالسحاب الانامل
 (وهي) أي الاستعارة (باعتبار
 الطرفين) المستعار منه
 والمستعار له (قسمان لان
 اجتماعهما) أي اجتماع الطرفين
 (في شئ) اما يمكن نحو أحييناه
 في قوله تعالى أو من كان ميتا
 فأحييناه أي ضالا فهديناه استعار
 الاحياء من معناه الحقيقي وهو
 جعل الشئ حيا للهداية التي هي
 الدلالة على طريق يوصل الى
 المطلوب والاحياء والهداية مما
 يمكن اجتماعهما في شئ وهذا
 أولى من قول المصنف رحمه الله
 ان الحياة والهداية مما يمكن
 اجتماعهما في شئ واحد لان
 المستعار منه هو الاحياء لا الحياة
 وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين
 في استعارة الميت لا ضال مما
 لا يمكن اجتماعهما لان الميت
 لا يوصف بالضلال

(وليسم) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما تمنع) عطف على اما يمكن (كاستعارة اسم المعلوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع أي لا تنفاد النفع في ذلك الموجود كما في المعلوم ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممنوع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحي ذكره وتديم في الناس اسمه (وليسم) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التركيبية) ٢٤٨ والتمحيضية وهما ما استعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضد

(قوله وليسم) في قوله وليسم دون أن يقول ونسبى أو سميت اشعار بأن هذه التسمية من جهة المصنف (قوله لعدم غنائه) قال في الاطول ولا يوقف ذلك أي ما ذكر من استعارة اسم المعلوم للموجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في أمر غير النافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح النفع) وأما بالكسر مع القصر فهو اليسار ومع المد التلخيص ورفع الصوت (قوله لتعاند الطرفين) أي تنافيهما (قوله التركيبية) أي الغرض منها التمسك أي الاستهزاء والسخرية وقوله والتعليقية أي الغرض منها إيراد القبيح بصورة شيء طليح لمجرد الاستعلاج والاستطراف (قوله استعبرت البشارة) أي اسمها (قوله في الخبرية) أي في الشخص الخبر بما يظهر سرورا (قوله الذي هو ضده) أي ضد البشارة وتذكير الضمير لانها اخبار (قوله على سبيل التلخيص والظرافة) اقتصر على ذلك لانه المحتاج اليه في التمثيل فلا ينافي صحة أن يكون ذلك على سبيل الاستهزاء فتكون استعارة تركيبية كالاتية (قوله وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمي في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا جامعا لانه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه اه أطول (قوله قسمان لانه امداد داخل الخ) ليستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه امداد داخل في مفهوم الطرفين وأخرج عنه لأن كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة اه أطول (قوله طار إليها) اسناد طار إلى الرجل مجازي أي طار فرسه بسعيه إليها اه أطول (قوله أورد رجل) لعل أو اتقسيم خير الناس اه سم (قوله في غنية) أي مع غنية والتصغير لانه قليل اه سم (قوله وأصلها من هاع يبيع اذا جبن) كان وجه المناسبة أن الفزع منها جبن في الجملة تأمل سم أي فاستعمال الهيعة في الصيغة التي يفزع منها من استعمال اسم الشيء في ملزومه (قوله قليل) أخذ التقليل من التصغير (قوله للعدو) أي المني بسرعة قال الحفيد واصواب للذهاب بسرعة اذا العدو لا يناسب الراكب كما يشعربه أقول الحديث اه أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الاتي فان الجامع بين العدو والخ اه سم والظاهر أن الاعتراض من دفع يجعل الاسناد في طار مجازا عقليا كما مر عن الاطول (قوله والظاهر) لعل التعبير بالظاهر إشارة إلى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعيا وفي الفري أجيب بأن الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك

معناها الحقيقية (أو نقضه لما مر) أي التنزيل المتضادا أو التناقض منزلة المناسب بواسطة تلخيص أو تمسك على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فبشرهم بهذاب أليم) أي أنذروهم استعبرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في الخبر به لانه اذار الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التمسك والاستهزاء وكتول رأيت أسدا وأنت تريد جبانا على سبيل التلخيص والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانداز من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان لانه) أي الجامع (امداد داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عامر الصلاة والسلام خير الناس رجلا محمدا بعنان فرسه (كلام مع هيعة طار إليها) أورد رجل في شفقة في غنية له يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جارا لله الهيعة الصيغة التي يفزع منها وأصلها

من هاع يبيع اذا جبن والشفقة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجلا أخذ بعنان فرسه واستعدت للجهاد في سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن في دوس بعض الجبال في غنم له قليل يرعاها ويصكت في بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أي في العدو والطيران الا انه في الطيران أقوى منه في العدو والظاهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجنح والسرعة لازمة له في الاكثر لاداخله في مفهومه

فالاولى أن يمثل باستعارة
التقطيع الموضوع لازالة
الاتصال بين الاجسام المتترقة
بعضها ببعض لتفسير بق الجماعة
وابعاد بعضها عن بعض في قوله
تعالى وقطعناهم في الارض أعما
والجامع ازالة الاجتماع الداخلة
في مفهومهما وهي في القطع أشد
والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن
على الانف مع أن في كل من
المرسن والتقطيع خصوص وصف
ليس في الانف وتفسير بق الجماعة
هو أن خصوص الوصف الكائن
في التقطيع مرعى في استعارته
لتفريق الجماعة بخلاف خصوص
الوصف في المرسن والحاصل ان
التشبيه ههنا منظور بخلافه
فان قلت قد تقرّر في غير هذا الفن
أن جزء الماهية لا يختلف بالشدّة
والضعف فكيف يكون جامعها
والجامع يجب أن يكون في المستعار
منه أقوى قلت امتناع الاختلاف
انما هو في الماهية الحقيقية والمفهوم
لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد
يكون أمرا كما من أمور بعضها
قابل للشدّة والضعف فيصح كون
الجامع داخلا في مفهوم الطرفين
مع كونه في أحد المفهومين أشد
وأقوى ألا ترى أن السواد جزء
من مفهوم الاسود أعنى المركب
من السواد والمحل مع اختلافه
بالشدّة والضعف (واما غير داخل)
عطف على اماد داخل (كأمر) من
استعارة الاسود للرجل الشجاع
والشمس للوجه المنهل ونحو ذلك

الجناحين الاختيارى في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع الخطى على
الارض ولا يخفى أن الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن لغة الهمسم (قوله
فالاولى) عبر بالاولى اشعارا بأن المشاحة في الامثلة ليست من دأب المحققين لانها انما
تذكر لا يوضح القواعد على تقدير صحتها لكن الاولى أن تكون صحيحة ولان مبنى
الاعتراض ليس قطعا همسم (قوله أن يمثل) أى الاستعارة التي فيها الجامع داخل في
مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسيرى همسم (قوله وهي في القطع أشد) أى
اكثرها في الاتصال الاشد (قوله والفرق بين هذا) أى اطلاق التقطيع على تفريق
الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) حيث جعل مجازا
مرسلا وكلامه يوهى أن كون المرسن مجازا مرسلا لازم وليس كذلك كما أسلفناه والمدار
المحفوظ من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أما في
المرسن فكونه أنف ذى رسن وموضع المرسن وأما في التقطيع فكونه في الاجسام المتترقة
كذا في همسم (قوله والحاصل) أى حاصل الفرق أن التشبيه أى الضمى همسم وبه يندفع
ما يقال الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه ويحتمل أن يراد بالتشبيه المشابهة التي هي
علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أى في استعارة التقطيع (قوله منظور) أى ملحوظ ضمنا
فيكون استعارة بخلافه ثمة فكان مجازا مرسلا همسم (قوله قد تقرّر في غير هذا الفن
الخ) قال الحقيدي هذا هو المشهور وعند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس بنام ولذا اختار
بعض المحققين الاختلاف بالشدّة والضعف في الذاتيات أيضا همسم (قوله يجب أن يكون
في المستعار منه أقوى) قال في المطول ان تكون الاستعارة مفيدة همسم قال همسم ومن قوله
لتكون الاستعارة مفيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر في الجامع فيه
أن يكون أقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصد به نحو بيان الحال الكافي فيه المساواة
فليتأمل همسم (قوله في الماهية الحقيقية) كالانسان والحيوان وكتب أيضا قوله في
الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لاني الماهية الحقيقية
للطرفين همسم مطول (قوله بل قد يكون أمرا كما من أمور الخ) كنهوم الاسود المركب
من الذات والسواد (قوله واما غير داخل) غير داخل في مفهومهما يحتمل أن يكون
داخلا في مفهوم أحدهما كما في تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل
في مفهوم العدو ودون الطيران كما حققه الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم التشبيه
باعتبار دخول وجه الشبه وخروج وجه بين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه وجهه
اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج عنها جعل الخارج عن أحد الطرفين داخلا
في القسم الاخر وهما جعل داخلا في القسم الثاني ولو أردت تطبيقهما فاجعل الداخل
في الطرفين في تأويل الداخل في أحدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل
باستعارة الطيران للعدو همسم أطول (قوله المثل) أى المتلائي المتوحد همسم (قوله

أظهر أن الشجاعة عارض للأسد لاداخل في مفهومه وكذا التهلل للشمس (وأيضا) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (امعامية وهي المستندة

(٢٥٠)

أظهر أن الشجاعة عارض للأسد) أي وصفة خارجة عن المستعار له الذي هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا في الأطول (قوله وكذا التهلل للشمس) أي والوجه المتهلل (قوله وهي الغربية) أي البعيدة عن العامة (قوله في نفس الشبه) أي في التشبيه نفسه لا في وجه الشبه ويدل عليه قول السارج بأن يكون تشبيها هـ سم (قوله قربوسه) يحتمل أن يكون فاعل احتبى بتنزيله منزلة الرجل المحتبى وكان القربوس ضم إليه فم الفرس بالعنان كما يضم الرجل ركبته إلى ظهره بثوب مثلا ويحتمل أن يكون مفعولا وفاعل احتبى ضمير يعود للفرس مضمنا معنى ججع أي جمع الفرس قربوسه بعنانه إلى نفسه كما يضم المحتبى ركبته فعلى الأول ينزل خلف القربوس منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثاني ينزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثاني أتم لأن القربوس أعلى وكذا الركبتان والأفم أسفل وكذا موضع ما يحتبى به من الظهر فتدبر والقربوس يفتح الرء ولا تسكن إلا في الشعر لأن فعلا نادرا لم يأت غير صرعه فوق وهو اسم أعجمي غير منصرف للعلية والعجة وأما خروب بفتح الخاء وهو بنت يتداوى به فضيف وانفصيح الضم وكذا استخنون وهو أول الريح اه فنرى وقوله ولا تسكن إلا في الشعر عبارة الأطول ولا تسكن إلا للضرورة اه (قوله أي مقدم سرجه) فالقربوس مقدم السرج وعبارة في المطول توهم أنه السرج وأن الكلام على حذف مضاف حيث قال أي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج اه والذي رأينا في الصحاح المعتمد القربوس للسرج اه كذا في الأطول (قوله نفسه) أي نفس القائل فالأصل إلى انصراف عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وإن طال مكثه كما هو شأن الزائر للضيف يدل عليه البيت قبله اه أطول (قوله شبه هيئة الخ) أي لازم هيئة لهوافق ما يأتي ولأن الكلام في الاستعارة المفردة (قوله من قربوس) بيان لموقع أو من بعضية لأن الموقع بالفعل بعض القربوس وكذا ما بعد (قوله تمتد إلى جانبي ظهره) في الأطول تمتد امتدرا إلى جانبي ظهره اه والذي يظهر أن هذا الانحدار غير لازم (قوله وهو جمع الرجل الخ) فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لأن نفس الهيئة فتقوله فيما مر شبه هيئة الخ أي شبه ضما وجمعها مخصوصا لازما للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم للهيئة أخرى لأن معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اه من حواشي الخنيد على المطول والمختصر (قوله لوقوع العنان) متعلق باستعمار (قوله أخذنا بأطراف) أي شرعنا في أطراف الخ والأطراف جمع طرف (قوله فيه دفاق الحصى) أي حال كونه فيه الخ وكتب أيضا قوله دفاق الحصى بضم الدال بمعنى الدقيق قاله سم والظاهر جواز أن يكون جمع دقيق كظريف وظراف (قوله وسلاسة) أي سهولة (قوله قد تصرف) أي الشاعر (قوله أذ أسند الخ) حاصله أنه حصلت الغربية بتصرفين حيث أسند السير إلى الأباطح اسنادا مجازيا لفظيا وإلى الأعناق اسنادا مجازيا تقديره بالان مقتضى

لا يطالع عليها إلا الخاصة الذين أو توارث هذا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغريبة قد تكون في نفس الشبه) بأن يكون تشبيها فيه نوع غريبة (كما في قوله) في وصف الفرس بأنه مؤدب وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه (وإذا احتبى قربوسه) أي مقدم سرجه (بعنانه) عاكث الشكيم إلى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المترضة في فم الفرس وأراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج تمتد إلى جانبي فم الفرس به هيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتى المحتبى تمتد إلى جانبي ظهره ثم استعمار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج بفئات الاستعارة غريبة لغريبة الشبه (وقد تحصل) الغربية (تصرف في) الاستعارة (العامة كما في قوله) أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا (وسالت بأعناق المطى الأباطح) جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دفاق الحصى استعمار سبلان السيمول الواقعة في الأباطح سير الأبل سير احتشافي غاية السرعة المشبهة على ابن وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغريبة

(أداسند الفعل) أعنى سالت (إلى الأباطح دون المطى) أو أعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الأبل كونها

كونها في سيرها ملازمة للاعناق أن تكون نفس الاعناق أيضا سائرة (قوله كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) لا يخفى أنه أسند في الآية الفعل القائم بالحال أي الشعر إلى المحل أي الرأس لاستغراق الحال وشيوعه في المحل فالتشبيه بالآية يقتضي أن يكون هنا السيلان للحال أعني المطى لكنه أسند مجازا إلى المحل أي الأباطح فالباء ليست للتعدية بمعنى الإذهاب لأنه ليس فعل المطى بل فعل الله تعالى بل الباء لاملازمة أو بمعنى في لأن الكلام على القلب فأصله سالت المطى بالأباطح اه حفيد (قوله في الهوادي) جمع هادية وهي العنق يقال أقبات هوادي الخيل إذا بدت أعناقها اه فترى وفي يس نقلنا عن الصحاح أن الهادية متقدم العنق وإن هذا هو المناسب لكلام الشارح (قوله في الثقل والخفة) أي ثقل السير وخفته (قوله لأن المستعار منه الخ) قال في الأطول ولا يخفى أن استعارة العقل للحسي ينبغي أن لا تجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول وكفى شاهدا عليه وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف وإن ما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعي وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثي وهو أن الاستعارة جامعة لهما اما حسي أو عقلي أو مختلف جمعهما أو هما تقسيما باعتبار الثلاثة ووجهه خفي اه (قوله السابق) من أن الحسي لا يقوم بأمر عقل ووجه الشبه لا بد أن يكون قائما بالطرفين اه سم (قوله في وفأخرج لهم عجلا جسدا له خوار) في كون الآية استعارة بحيث أوجب له خوار صريح في أنه لم يكن عجلا إذ لا يقال للبقر أنه جسده صوت البقرة وقد أبدل من العجل بدل الكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو وتطير حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر فإن بيان الخيط بالنجر أخرج من أن يكون استعارة إلى التشبيه فكذا أبدل جسده خوار من عجلا أخرج من أن يكون استعارة فهو تشبيهه بليخ عجلا دكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه بالعجل ما ذكره فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم كما ذكره الشارح اه أطول (قوله له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام اه أطول (قوله الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط) وذلك أن السامري كشف له عن أثر فرس جبريل عليه السلام فسوات له نفسه أن تراب ذلك الأرض يكون روحا فيما ألقى فيه وقد كان بنو إسرائيل استعاروا حليما من القبط امرس لديهم فقال لهم اتوني بالحلي أجعل لكم إله الذي تطلبونه من موسى حيث قالوا اجعل لنا إلهة كالهم إلهة فصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بدم وطعم له خوار كالعجل فقال هو واتباعه لبني إسرائيل هذا إلهكم وإله موسى الذي تطلبونه من موسى نسيه هذا رذهب يطلبه ركان ذلك في وقت ذهاب موسى بنى إسرائيل للمناجاة وسببتهم موسى طلبا للمناجاة فوقع تلك الفتنة (قوله من حلي القبط) قال

كما في قوله تعالى واشتعل
الرأس شيبا (وإدخال الاعناق
في السير) لأن السرعة والبطء
في سير الأبل يظهران غالبا
في الاعناق ويتمين أمرهما
في الهوادي وسائر الأجزاء تستند
إليها في الحركة وتتبعها في الثقل
والخفة (و) الاستعارة (باعتبار
الثلاثة) المستعار منه والمستعار
له والجامع (ستة أقسام) لأن
المستعار منه والمستعار له اما
حسيان أو عقليان أو المستعار
منه حسي والمستعار له عقلي أو
بالعكس فتصير أربعة والجامع
في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير لما
سبق في التشبيه لكنه في القسم
الاول اما حسي أو عقلي أو مختلف
تصير ستة وإلى هذا أشار بقوله
(لأن الطرفين) أن كانا حسيين
فالجامع اما حسي نحو وفأخرج لهم
عجلا جسدا فان المستعار منه
وإله البقرة والمستعار له الحيوان
الذي خلقه الله تعالى من حلي
القبط

في الاطول الحلي كقفل وبالفخ مايزين به من مصنوع المعدييات أو الجارية جمع حلي
 كدلى أو هو جمع والواحد حلية كطبية والقبط بالكسر أهل مصر واليهم تنسب الشيا
 القبطية بالضم على غير قياس اه وقال القنري قوله من حلي القبط بضم الحاء المهملة
 وكسر اليااء المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كندى وندى وقد تكسر فاء الجمع
ممكن ان اليااء مثل عصي والقبط أهل مصر اه (قوله التي سبكتها الخ) هذا انما
 يناسبه ضبط حلي بصيغة الجمع كما صنفه القنري (قوله السامري) حداد منسوب الى
 سامر وهو واسم قبيلة اه سم (قوله والجامع الشكل) لا وجه لترك الخوار اه أطول
 أى لانه أيضا حسي مدرلة بالسم (قوله والمستعار له كشف الضوء الخ) جعل
 المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان
 كونه مظلم ولا يصلح أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على أن تعلق
 السمع بالنهار تجوز حقيقة بفتح الضوء لكن ممكن ان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل
ممكن ان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة
 فلا يلحق ذكره في مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة اه أطول
 (قوله كشف الضوء) أى ازالته اه سم (قوله عن مكان الليل) أى مكان ظلمته لان
 الليل من الزمان والزمان لا يكون في مكان ولا جمل ذلك فسر الشارح بقوله وهو الخ اه سم
 (قوله القاء ظله) قال الحقيق د المناسب ظلمته بدل ظله (قوله وهما حسيان) لا يخفى
 ان كلام من الكشط والكشف ليس حسي بل هو عقلي اذ لا يدرك بالحواس المعنى المصدري
 الذي هو معناه ما ضرورته أنه معلوم في الخارج اللهم الا أن يراد بحسيتهما ان الحاصل
 بالمصدر فيهما حسي فائتأمل ثم رأيت القنري استشكله وأجاب بأن المراد الهيئة الحاصلة
 عند الكشط والاكشاف اه سم وقيل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجاد والضوء
 بناء على أنه اجرام لطيفة تتصل بالمحسوس فتوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة اجرام كذلك
 فتوجب عدم ابصار ما اتصلت به (قوله دائما) كما في ترتيب حصول العلم بالنتيجة على
 حصول العلم بالمقتضيتين عند من يقول بلزوم ذلك كالحكمة وقوله أو غالبا كما في ترتيب ظهور
 اللحم على الكشط فانه ليس دائما لانه قد يكشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما
 بحيث لا يصير لازما به من غير ازالة عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم اه مخلصا
 من سم وكتب أيضا قوله دائما أو غالبا هذا التردد لا جعل بيان معنى الترتيب من حيث
 هو لا بالنظر الى خصوص المقام اه قنري (قوله وبيان ذلك) أى بيان التشبيه بين كشط
 الجلد وكشف الضوء عن مكان الليل أى الظلمة اه سم (قوله ان الظلمة هي الاصل الخ)
 منهم من عكس (قوله يستبرها بضوئه) هذا مبنى على جعل الظلمة وجودية كما ذهب اليه
 بعض المتكلمين اه حقيق مد على المطول (قوله فقد سلخ النهار) أى ازيل ضوء النهار
 وقوله من الليل أى عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهور الخ) الانسب فجعل اظهار

التي سبكتها نارا السامري عند القائه
 في تلك الحلي الترتيب التي أخذها
 من موطن فارس جبريل عليه
 السلام (والجامع) اه (الشكل)
 فان ذلك الحيوان كان على شكل
 ولد البقرة (والجميع) من المستعار
 منه والمستعار له والجامع (حسي)
 مدرلة بالصدر (واما عقلي فهو
 وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
 فان المستعار منه معنى السلخ وهو
 كسط الجلد عن نحو الشاة
 والمستعار له كشف الضوء عن
 مكان الليل وهو موضع القاء
 ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل
 من ترتب أمر على آخر) أى
 حصوله عقيب حصوله دائما أو
 غالبا كترتب ظهور اللحم على
 الكشط وترتب ظهور الظلمة على
 كشف الضوء عن مكان الليل
 والترتيب امر عقلي وبيان ذلك أن
 الظلمة هي الاصل والنور طارئ
 عليها يستبرها بضوئه فاذا غربت
 الشمس فقد سلخ النهار عن الليل
 أى كسطه وأزيل كما يكشط عن
 الشيء الشيء الطارئ عليه الساتر
 له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب
 ضوء النهار منزلة ظهور السلخ
 بعد سلخ

الظلمة كإظهار المساوخ فإن السليخ متعده اه حفيد على المطول (قوله اهابه) أى جلده
 (قوله وحيد تصح الخ) لعل التعرض للصحة دون الحسن لا تتفاته بناء على ما يأتي عن
 العلامة اه سم أى فى قوله ولوجهنا السليخ الخ (قوله هم مظلون) أى داخلون
 فى الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب الضوء الخ) قد يقال بل زمان الاذهاب هو
 زمان الاظلام فلا تعقيب هناك لان الزمان الذى يتحقق فيه الاذهاب هو بعينه الزمان
 الذى يتحقق فيه الاظلام فهذا يشكل على المفاجأة ويقتضى أنها لا تحسن ويؤيد ما قلنا
 ما يأتي عن العلامة من قوله ولوجهنا السليخ بمعنى النزاع الخ اذا النزاع هو الاذهاب المذكور
 هنا اه سم ويجب أن مدعى الشارح الصحة لا الحسن ويكفى للصحة التعقيب
 الرتبة وهو هنا متحقق لان الاظلام معلول لذهاب الضوء فهو عقبه رتبة وان اتحد زمانا
 كما سيذكره سم عند قول العلامة لم يستقم أولم يحسن (قوله فقيه اشكال) يمكن أن
 يجاب عنه بأن النهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو من
 طلوعها الى غروبها الا عن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول فى الظلام اه
 حفيد على المطول أى فالهـ فى يظهر منه جميع النهار فيعقب هذا الاظهار الدخول
 فى الظلام ولعل ما أجاب به مستفاد عما يأتي عن العلامة فليتأمل قاله سم (قوله انما هو
 الابصار) فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقبل فاذا هم مبصرون اه سم
 (قوله كلام المفتاح) أى قوله ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله أى ظهور ظلمة الليل)
 قد يشكك هذا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام لا عقبه حتى تتأخر
 المفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتدؤها وبالاظلام التوغل فى الظلام والاستمرار فيه
 اه سم (قوله من النهار) يحتمل التضمن أى منفصلة من النهار أى بقراغه والابتداء
 أى ان الظهور مبتدأ من مكان النهار فليتأمل اه سم (قوله أو بان المراد من
 الظهور التميز) أى ومن معنى عن والمعنى أن المستعار له تميز النهار عن ظلمة الليل والواقع
 بعد ذلك التمييز هو الاظلام وفيه أنه ان أريد بالتمييز إزالة النهار عن مكان الليل
 باعدامه فى مرأى العين فهو بعينه الوجه الذى بعده وان أريد تمييزه مع بقاء وجوده
 فى مكان الليل فلا معنى له تأمل عى (قوله أو بان الظهور بمعنى الزوال) فالهـ أن
 المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فأقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيره
 (قوله وذلك عار الخ) بعزيت صدره اعبرنا بالبيان وطوره اه فترى وربطة امرأة
 وقوله ظاهر أى زائل وقوله ألبانها أى الابل (قوله وتلك الشكاة) بفتح الشين المعجمة
 الشكاية اه فترى ومصدره وعبرها الواشون أى أحياها (قوله وذكر العلامة الخ)
 أقول كان المقصود من نقل كلام العلامة جواب آخر لتصحح المفاجأة اه سم وفى يس
 الاظهر أن يقال المقصود منه تصحيح ما ذكر فى المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج
 لدعوى قلب فى كلامه ولا تأويل الظهور بالتمييز والزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا

اهابه عنه وحيد تصح قوله فاذا هم
 مظلون لان الواقع عقب اذهاب
 الضوء عن مكان الليل هو الاظلام
 وأما على ما ذكر فى المفتاح من أن
 المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل
 فقيه اشكال لان الواقع بعده انما
 هو الابصار دون الاظلام وحاول
 بعضهم التوفيق بين الكلامين
 بحمل كلام المفتاح على القلب أى
 ظهور ظلمة الليل من النهار أو بان
 المراد من الظهور التمييز أو بان
 الظهور بمعنى الزوال كما فى قول
 الجاسسى
 * وذلك عار بان ربطة ظاهر *
 وفى قول أبى ذؤيب
 * وذلك شكاة ظاهر عنك عارها *
 أى زائل وذكر العلامة فى شرح
 المفتاح ان السليخ يكون بمعنى
 النزاع مثل سلخت الاهاب عن الشاة
 وقد يكون بمعنى الانزاج نحو
 سلخت الشاة عن الاهاب

صريحاً وان لم من ذلك صحة المفاجأة اه وقال الفسري كلام العلامة يخالف كلام
 الشارح في أن الظلمة هي الأصل والمظروف والنور طارئ عليه او ظرف فان الظاهر على
 تقرير العلامة أن يكون الليل ظرفاً والنهار مظهره (قوله فذهب صاحب
 المفتاح الى الثاني) أي تبعاً لغيره المصنف هو النزع وقول بعضهم لا يلزم أن يكون
 المصنف من غيرهم ما للفرق بين الكشف والنزع فان الاول تدريجي والثاني دفعي فيه
 نظر ظاهر أقاده سم (قوله الى الثاني) وبني عليه قوله السابق أن المستعار له ظهور
 النهار من ظلمة الليل (قوله بالفاء لان التراخي الخ) يعني صح الايمان بالفاء لانها
 موضوعة لما يعتد في العادة مترتبة غير مترسخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات
 وربما يطول الزمان بين أمرين ولا يعد الثاني مترسخاً لان العادة كانت تقتضي أطول
 من هذا فيستقصيه المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثاني غير مترسخ ويستعمل الفاء كما
 في هذه الآية على تقرير المفتاح فان الاظلام وان تراخي عن الاخراج بساعات النهار الا
 أن العادة تقتضي أن لا ينقض مثل هذه الاضائة الا في أضعاف هذه الساعات ولا يأتي
 الاظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لا يانه على خلاف العادة كانه فاجأ عقيب اخراج النهار
 من الليل بلا مهلة كذا في الاطول وكتب أيضاً قوله لان التراخي وعدمه الخ هو بمعنى
 قولهم التراخي والتعقيب في كل شيء بحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذا هم
 مظلمون مع وجود التراخي بين اخراج النهار من الليل الذي هو الاصباح وبين الاظلام
 بعد النهار (قوله بين اخراج النهار من الليل) الذي هو الايمان بالضوء وهو الاصباح
 وقوله لا يكون الا بعد مهلة يعني اضعاف النهار فوجوده بعد النهار فقط كانه وجود قبل وقته فعد
 النهار ذلك قليلاً يعني ظهور النهار من ظلام الليل تميز النهار عن مكان الظلام
 بأن يراد بالضوء النهار عن مكانه اه سم (قوله وكونه مما ينبغي الخ) كانه من عطف
 المسبب على السبب (قوله عند الزمان قريباً) أي فحسنت الفاء (قوله كانه يفاجئهم
 عقيب الخ) أي يحصل لهم من غير توقع له حينئذ (قوله وعلى هذا حسن الخ) لان
 دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار اه سم (قوله عن
 الهواء) الذي هو مكان الظلمة (قوله لم يستقم أولم يحسن) انما قال أولم يحسن لان
 نزع الضوء ودخول الظلام وان اتحد ازماناً لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولية
 اذا نزع علته ادخل الظلام فأمكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتيب الرقي لا الزماني لكنه
 لا يحسن اه سم (قوله اذا قلنا كسرت الكوز الخ) أي لان الانكسار مع الكسر
 لا عقبه اه سم (قوله كقولك رأيت شمساً وأنت تريد انساناً كالشمس) الاولى بعلاقة
 انه كالشمس لانه لو ترى بقلوبك شمسه فهو انساناً كالشمس لم يكن استعارة بل تشبيهاً

فذهب صاحب المفتاح الى الثاني
 وصح قوله فاذا هم مظلمون بالفاء
 لان التراخي وعدمه مما يختلف
 باختلاف الامور والعادات
 وزمان النهار وان توسط بين
 اخراج النهار من الليل وبين دخول
 الظلام لكن لعظم شأن دخول
 الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما
 ينبغي أن لا يحصل الا في اضعاف ذلك
 الزمان عند الزمان قريباً ويجعل
 الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج
 النهار من الليل بلا مهلة وعلى
 هذا حسن اذا المفاجأة كما يقال
 أخرج النهار من الليل ففاجأه
 دخول الليل ولو جعلنا الساعات
 النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن
 الهواء ففاجأه الظلام لم يستقم
 أو لم يحسن كما اذا قلنا
 كسرت الكوز ففاجأه الانكسار
 (واما مختلف) بعضه محسوس
 وبعضه عقلي (كقولك رأيت شمساً
 وأنت تريد انساناً كالشمس)

ولو تريد انساها في الواقع كالشمس لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه
وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به
فلذا تركه المفتاح اه أطول (قوله في حسن الطلعة) أي الوجه وقوله ونباهة الشأن
أي رفعة وشهرته (قوله أي النوم الخ) عبارة الاطول المعنى اما من أيقظنا من رقادنا
فلاستعارة في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء واما من
أيقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء في أنهما
حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليلا على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية
على الاستعارة الأصلية التي الاستعارة التبعية مبنية عليها اه (قوله الموت) أي على كون
المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له القبر على كون المرقد بمعنى مكان الرقاد (قوله عدم ظهور
الفعل) لان كلامي النائم والميت لا يظهر منه فعل اه سم وكتب ايضا قوله عدم ظهور
الفعل أي الاختيار أي المقتبذ فلا يريد أن النائم يصدر منه فعل (قوله والجميع عقلي)
أما الموت وعدم الظهور فاهما واضح وأما النوم فلان المراد به انتفاء الاحساس الذي
يكون في البقطة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا ولا شك أن انتفاء الاحساس
عقلي (قوله وقيل الخ) يمكن دفعه بأن المراد عدم ظهور والفعل مع اه كانه كما يشهر به
نفي الظهور وهو بالنوم أخفى لانه في الموت لتزايده منزلة النوم خيالي لا تحتملي اه أطول
(قوله فالحق) من جملة التمثيل قال في المطول ومن جعل الجامع عدم ظهور الأفعال أي
كالمصنف زعم أن القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه
يقال بعثته من نومه اذا أيقظه وبعث الموتى اذا شرهم والقرينة يجب أن يكون لها
اختصاص بالمستعار له اه قال الفري يمكن أن يقال البعث المطلق في صد ذكر القيامة
وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح أن يكون قرينة الاستعارة على انه لا يبعد أن
يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت اه (قوله هو البعث) أي على أنه
موضوع القدر المشتركين الايقاظ من النوم والاحياء من الموت وشوردا الاحساس
السابق (قوله وأقوى) فيه بحث وتعليل لا يقتضي ذلك اه حفيد (قوله مما لا شبهة فيه
لاحد) بخلافه في الموت فقد أنكره قوم (قوله كلام الموتى) اذا لا يريدون الرقاد بمعنى
النوم لانه لم يكن حاصل لهم اه سم وقوله مع قوله هذا الخ أي لان الذي وعدة الرحمن
وصدق فيه المرسلون وأنكره أولا القائلون هو البعث من الموت (قوله فان المستعار منه
كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن في القاموس ان الصدع الشق
في الشيء الصلب وقوله والمستعار له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤول به بأظهر
ما تؤول أي أظهر الامر اظهارا لا ينحى كما لا يلتزم شق الزجاجة اما اذا فسر بالظهور
بالقرآن فالمستعار له أيضا حسي وله تفسيرات أخر جمعها القاموس اه أطول وكتب أيضا
قوله فان المستعار منه الخ منه ايضا يعلم ان حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقلية

في حسن الطلعة) وهو حسي (ونباهة
الشأن) وهي عقلية (والأ) عطف
على قوله ان كانا حسيين أي
وان لم يكن الطرفان حسيين
(فهما) أي الطرفان (أما عقليان
فخو من بهننا من مرقدنا فان
المستعار منه الرقاد) أي النوم
على أن يكون المرقد مصدرا
وتكون الاستعارة أصلية أو على
أنه بمعنى المكان لأنه اعتبر التشبيه
في المصدر لان المقصود بالنظر
في اسم المكان وسائر المشتقات
انما هو المعنى القائم بالذات
لانفس الذات واعتبار التشبيه
في المقصود الا هم أولى واستسمع
لهذا زيادة تحتملي في الاستعارة
التبعية (والمستعار له الموت
والجامع عدم ظهور الفعل
والجميع عقلي) وقيل عدم ظهور
الأفعال في المستعار له أعني الموت
أقوى ومن شرط الجامع أن يكون
في المستعار منه أقوى فالحق أن
الجامع هو البعث الذي هو في النوم
أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما
لا شبهة فيه لا حد وقرينة الاستعارة
هو كون هذا الكلام كلام الموتى
مع قوله هذا اما وعدة الرحمن وصدق
المرسلون (واما مختلفان) أي أحد
الطرفين حسي والاخر عقلي
(والحسي هو المستعار منه فهو
فاصدع بما تؤول به

باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها كذا في الاطول (قوله كسر الزجاجة) أي وشحوها
 عما لا يلتزم به الكسر وقوله وهو وحشي أي باعتبار متعلقه (قوله والمستعار له التبليغ)
 فيه أن التبليغ لا يتعدى بالباء أصلا فالمناسب أن المستعار له الفرق بين الحق والباطل
 كما يشهر به قوله والمعنى ابن الامر الخ ثم ما في قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة والعائد
 محذوف أي بما تؤمر به من الشرائع وينبغي أن يعلم أن التعدية بالباء في طريقة التجوز والا
 فالصدق بمعنى الشق والكسر يتعدى بنفسه كافي كتب اللغة اه حنيد وقوله الفرق الخ
 أي أو الجهر كافي حواشيه على المطول وفي المعنى قال ابن الشجري في قوله تعالى فاصدع
 بما تؤمر خمسة محذوف والاصل بما تؤمر بالصدق به محذوف الباء فصار بالصدق محذوف
 ال لامتناع اجتماعهما مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كافي واسأل القرية
 فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معد يكرب * أمرتك الخرفا ففعل ما أمرت به *
 فصار تؤمره ثم حذف الهاء كما حذف في هذا الذي بهت الله رسولا اه وبه يعلم
 أن العائد انما حذف منصوبا لا مجرورا فلا يرد أن شرط حذف العائد المجرور بالحرف
 أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا ويحتاج الى الجواب بان اصدع بمعنى أوامر
 ومن جوز كون ما مصدرية الزحشمري واستظهره في المعنى وكأنه إشارة الى رد
 تضعيف أبي حيان له بأنه مبني على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل
 المبني للمجهول والصحيح أن ذلك لا يجوز اه وذلك لأنهم صرحوا في باب أعمال المصدر
 بأن مذهب البصريين جواز رفعه نائب الفاعل على أنه لا يلزم من عدم جواز كون
 المصدر الصريح من المبني للمفعول عدم جواز تأويل فعل مبني للمجهول وحرف
 مصدرى بالمصدر لان علة منع الاول على القول بالالتباس وذلك مفقود في الثاني فتدبر
 كذا في يس (قوله والجامع التأثير) أي وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه
 تأثير هو بيان لا يهود معه المؤثر فيه أي المبين الى الحالة التي كان عليها قبل التأثير فإن
 المبين لا يهود الى الخفاء الذي كان عليه قبل البيان ولذا فسره بقوله ابن الامر ابانة
 لا تنمى أي لا تهود الى الخفاء (قوله وهم عاقلان) في كون التبليغ عقليا بحيث
 فانه تكلم بكلام مخصوص محسوس على ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل
 المصدر حسي باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كافي السابق وهنا اعتبر نفسه كذا في حواشي
 الحفيد على المطول (قوله والمعنى ابن الامر) أي أظهره وأوضحه هذا هو المناسب
 لقول المصنف والمستعار له التبليغ وفي الفري قوله والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمى
 أي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتزم أحدهما بالاخر كما لا يلتزم الزجاجة المكسورة
 اه ولعل قوله أي افرق الخ تفسير بالمزوم (قوله كما لا يلتزم) أي يجمع (قوله لاطفا
 الماء) في القسموس طغا يطغوا وطفغوا وناضجها كطغى بطغى كرضى برضى طغيا
 وطفيا نا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا في الكفر وأسرف في المعاصي

فان المستعار منه كسر الزجاجة
 وهو وحشي والمستعار له التبليغ
 والجامع التأثير وهما عاقلان
 والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمى
 كما لا يلتزم صدع الزجاجة (واما
 عكس ذلك) أي الطرفان مختلفان
 والحسي هو المستعار له (نحو انا
 لاطفا الماء)

والظلم اه أطول (قوله جلناكم) أي جلنا آباءكم وأنتم في ظهورهم اه
سم (قوله في الجارية) أي في السفينة الجارية على وجه الماء (قوله وهو
حسى) ذكر الضمير لا كنساب الكثرة التذكير من المضاف اليه وحسبها
باعتبار متعلقها (قوله الاستعلاء) أي طلب العلو المقرط لكن العلو اعتباري في الماء
كما ترى فان قلت السين والتاء في الاستعلاء ليستا للطلب بل للتأكيـد قلت يلزم أن
الجامع حينئذ حسي لا عقلي لأن العلو مشاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء
المقرط المشترك بين الاستعلاء الحسي والمعنوي اه أطول (قوله والاستعارة) ان
كانت بمعنى اللفظ كان في قوله باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المضمـر وكأنه
قال باعتبار نفسها وان كانت بالمعنى المصدرى فالامر ظاهر (قوله ان كان اسم جنس)
اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل أسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح أن يقصد
عنا ما هو عرفهم لظهور أن أسامة يرعى استعارة أصلية والظلال ناطقة استعارة تسمية فلذا
قال السيد السند والشارح المحقق في شرحي المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس
اسم المفهوم غير مشخص ولا مشتق على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسد
وقيام ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه
أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو ما دل على ذات ما من غير اعتبار وصف نـفـرج
بقولنا من غير اعتبار الخ المشتقات والمراد بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية
عينا كان أو معنى (قوله كما في الاعلام الخ) وإنما ألحقت تلك الاعلام بأسماء الاجناس
دون المشتقات لأن تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كما في أسماء الاجناس لادخلها
كما في المشتقات كذا في الحفيد وبه يدفع تنظير صاحب الأطول فيما ذكره الشارح
وتبعه السيد من أن استعارة تلك الاعلام أصلية بان نحو حاتم مؤول بالمتناهي في الجود
فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجود ان له كمال جود فهو
كاستعارة شيء من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شيء من المشبهة والمشبـهـة به
لأن يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدرين ويجعل
حاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الأصلية (قوله فاصلية)
أي فاستعارة أصلية لأنها ليست تابعة لآخر أو لأنها أصل للاستعارة التبعية
اه أطول (قوله كاسد وقتل) مثلا ان لاسم الجنس أو للاستعارة الأصلية على تقدير
استعمالها في الرجل الشجاع والضرب الشديد اه أطول والثاني هو المتبادر
فلذا سلمه الشارح (قوله والافتعية) القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصـرـحة
والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما في قولك أعجبت اوراقه الضارب دم زيد
والعلم لم يترفعوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء اه فترى (قوله وما يشـتـق
منه) أي من الفعل وهذا على قول أو على المسامحة اه سم (قوله وغير ذلك) كاسم

جلناكم في جارية (فان المستعار

له كثره الماء وهو حسي

والمستعار منه التكبر والجامع

الاستعلاء المقرط وهو ما عقليان

والاستعارة (باعتبار اللفظ)

المستعار (قوله ان كان اسم جنس)

المستعار (ان كان اسم جنس)

حقيقة أو تأويلا كما في الاعلام

المشتقة بنوع وصفية (فأصلية)

أي فالاستعارة أصلية (كأسد)

ذا استعير لرجل الشجاع (وقيل)

إذا استعير لضرب الشديد الأول

اسم عين والثاني اسم معنى (والا

فتبعية) أي وان لم يكن اللفظ

المستعار اسم جنس فالاستعارة

تبعية (كالفعل وما يشق منه)

مثل اسم الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف)

وانما كانت تبعية

التفضل نحو حاله أنطق من العبارة وأسماء الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد لزمان
ضربه أو مكانه ومقتاله لآلة ضربه (قوله لأن الاستعارة الخ) اعترض الشارح هذا
الدليل بثلاثة أمور صرح بواحد منها وورعنا إلى اثنين بقوله بعد استقامته بينهما
في الحواشي المنقولة عنه كما ستعرف واعترض عليه السيد أيضاً بأنه يصح جعل الصفات
محكوماً عليها لأن المعتبر فيها حدث ونسبة وذات ثمة من حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة
تقيدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الأمور بحيث صارت كشيء
واحد فإز أن يلاحظ تارة جانب الذات اصالة فتجعل محكوماً عليها وتارة جانب الوصف
فتجعل محكوماً بها هذا ولا يخفى أن جعل الصفات محكوماً عليها بالاحاطة ما صدق عليه
مفهومها وجعلها محكوماً بها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفهومات الكلية
قد ورن الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك
أن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمى ويرد سوى ما ذكره الشارح والسيد أمور
أحدها أنه وصف في هذا المعنى الأفعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة إلى غير ذلك
فلا يكون عدم الثبوت مانعاً عن الوصف وثانيها أنه لا معنى لكون البياض متقدراً حين
التعبير عنه بلفظ البياض غير متقدراً حين التعبير عنه بالابيض وثالثها أن معنى المصادر
أيضاً معرفة الزمان وأيضاً لم يظهر وجه عدم تحقق معنى الحروف التي لم يدخل فيها ولم
يعرض لها زمان اه أطول (قوله تعمد التشبيه) أي أصلها ومبناها التشبيه وقوله
أو بكونه الخ إشاراً إلى أنه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود اه سم (قوله
وانما يصلح للموصوفية الحقائق الخ) أنت خير بأن الجاز المرسل لا يتحقق إلا إذا تصف
المعنى الحقيقي بالضرورة فلا يجزى ذلك أيضاً في المشتقات الالهية ولم يقل ذلك عن القوم
اه حفيد (قوله وبياض صاف) انما يظهر كونه من الحقائق المتقررة على مذهب بقاء
العرض زمانين وهو التحقيق عند كثيرين (قوله دون معنى الأفعال والصفات) كأنه
أشار بأحكام المعاني إلى اندفاع البحث الذي أورده نفسه في شرح المفتاح وهو أن
الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلاح
العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظاً لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز أن يستعار
النطاق للدال باعتبار تشبيه الدال بالنطاق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما
للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح أن المعتبر في هذا المعنى مفهوم
اللفظ حتى إذا قيل لبيت صما عن الخير كان المستعار منه مفهوم الصم بهما المفهوم الصم
لاذواتهم فيعتبر في صحة موصوفية وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم أنه آمن الحقائق
أم من تأليفات العقل اه قنرى (قوله بواسطة دخول الزمان الخ) فيه أن التعبير عن
الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة حفيد أي مع دخول الزمان في مفهوم
الماضي والمستقبل وهذا يقتضي أن الاستعارة هنا أصالية لكن صرح السبراحي بأنها

لأن الاستعارة تعمد التشبيه والتشبيه
يقتضي كون المشبه موصوفاً بوجه
الشبه أو بكونه مشاركاً له مشبه به
في وجه التشبيه وانما يصلح
للموصوفية الحقائق أي الأمور
المتقررة الثابتة كقولك جسم
أبيض وبياض صاف دون معنى
الأفعال والصفات المشتقة
لكونها متجددة غير متقررة
بواسطة دخول الزمان في مفهوم
الأفعال

تبعية كذا بخط سم وكتب أيضا قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد نحو هذا
 الدليل في بحث المسند بأن دخول الزمان انما يقتضي تجدد المجموع لا الحدث الذي هو
 المقصود فراجع اه سم (قوله وعروضه للصفات) فيه بحث لان العروض ان منع
 جريان التشبيه ينبغى أن لا يجري في المصادر أيضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم
 الا أن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر
 ومالم يلاحظ نسبة الضرب الى شيء لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل أو يقال المراد
 بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارئ على أصل الوضع
 اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر عن الغاضل المحضى
 في توجيه زيادة اختصاصه بالافعال تحقيق يرشد الى ما ذكرته فارجع اليه اه فنرى
 (قوله وهو ظاهر) لان الحرف لا يقع موصوفاً اه سم وكتب أيضا مانصه زاد في المطول
 وأما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فباطن وعالم فخر يرفع ذوف أى رجل شجاع
 (قوله كذا ذكره) لا يخفى أن هذا الدليل يفيد أن لا يعتبر التشبيه أصلا في الافعال
 والمشتقات والحروف بل يكفي بالتشبيه والاستعارة الأصلية في المصادر والمشتقات
 لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة في الافعال والمشتقات والحروف وقد عرف
 الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما يشبه بمعناه الأصلي الا ان يؤول ويقال المراد تشبيه
 جزء المعنى أو متعلقه كذا في الحفيد على المطول وقد يجاب بمنع افادة الدليل ما ذكره
 للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصد بين التشبيه والاستعارة الحاصلتين فهنا
 بطريق السراية (قوله بعد استقامته) فيه إشارة الى منع الاستقامة من وجهين
 أحدهما ان كلام الحركة والزمان ليس من الامور المقررة مع أنه يقع موصوفاً كقولك
 زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة وثانيهما أن مقتضى المدعى هو أن الافعال
 والصفات والحروف لا تقع مشبه بها ومقتضى الدليل هو أنه امتنع أن يكون شيء منها
 مشبهاً للمشبه به فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا مقتضى الدليل ذلك لانه قال يقتضى
 كون المشبه موصوفاً دون أن يقول كون المشبه به موصوفاً وأجيب عن هذا بأن
 اقتضاء كون المشبه به موصوفاً ومحكوم عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفاً
 ومحكوم عليه أقول لا يخفى أنه لا يلتفت للذهن قصد وتفصيلا الى اتصاف المشبه به بوجه
 الشبه كما يظهر لاهل بصيرة فلا يلزم أن يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية صائلا للحكم
 عليه تأمل اه حفيد بياض واجيب هو السيد وقول الحفيد أقول الخ مناقشة
 في الجواب وقد أجاب السيد عن الوجه الاول أيضا بمنع أن مرادهم بالحقائق الامور
 المقررة وادعاء أن مرادهم بالمعاني المستقلة بالمفهومية ولم يسلم لذلك راجع التنرى
 قال في الاطول ويندفع الاعتراض الثاني بما حققنا من أن المستعار له في الاستعارة
 التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيمكن في اجاب الاستعارة التبعية

وعروضه للصفات ودون الحروف
 وهو ظاهر كذا ذكره وفيه
 بحث لأن هذا الدليل بعد
 استقامته لا يتناول اسم الزمان
 والمكان والآلة

في الافعال والحروف دعوى أنها اتقع مشبهة (قوله لانها تصلح للموصوفية) نحو
 مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب اهم طول وقد يقال الزمان عارض لها أيضا
 فدليلهم يجري فيها أفاده في الاطول (قوله وهم أيضا صرحوا الخ) فلا تدخل في المشتق
 من الفعل فلا يتناولها المدعى أيضا كما لم يتناولها الدليل اسم وأقول لا يخفى أن
 نصريحهم بأن المراد بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض على
 دليلهم بعدم تناوله الثلاثة دلالة حيث تدعى جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم
 والقصور انما هو في مدعاهم تأمل (قوله الصفات الخ) مما فرق به بين الصفات
 وأسماء الزمان والمكان والآلة أن الذات المدولة للصفات في غاية الابهام والذات المدولة
 لتلك الاسماء لها تعين الزمانية والمكانية والآلية كذا في الاطول وراجع (قوله فان
 المعنى على تشبيه الضرب الخ) أي لا على تشبيه الموضع المذكور والقبر بالمقتل والمرقد
 بل شبه الضرب مثلاً بالقتل فأطلق عليه اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة
 تبعية (قوله بل التحقيق) يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان
 والمكان والآلة فكأنه قال فالتحقيق في الاستدلال على أنها تبعية أن يقال ان
 الاستعارة الخ اسم والاحسن أن يكون المراد بل التحقيق في الدعوى والاستدلال
 لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى بقوله ان الاستعارة في الافعال
 وجميع المشتقات الخ فأقن بالدليل شاملاً لاسم الزمان والمكان والآلة وأقن بالدعوى
 كذلك (قوله وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات
 حقيقة ولا ينافيه ما تقدم لانه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اسم (قوله لان المصدر
 الخ) تعليل لتبعية استعارة غير الافعال في سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول
 وأما تبعية استعارة الافعال فتحققت تعليلها أن معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير
 المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لان المركب من المستقل وغيره غير
 مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبرنا التشبيه والاستعارة أولاً
 في المصدر فتأمل وبسط ذلك أن الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذي هو
 معنى الاستعارة وفي اللازم يقتضي نفي المنزوم لان الفعل وان دل على الحدث الذي يصح
 أن يحكم به ويوصف به لا يصح أن يحكم عليه لان وصفه اعتبر فيه منسبته الى المتاعل
 لا ذاتها بل ليتوصل بها الى حال الفاعل الخصوص فلم يكن الحكم عليه كما أن الحرف لما
 وضعه الواضع ليعيد معنى نسبياً كالإشهاد في من مثلاً ليتوصل به الى حال متعلقه
 الخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله اقصد له غيره وانما يحكم على
 الابداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لانه لازم للمقصود بالحرف لزوم الاعم للاخص
 فالفعل والحرف لما كان الغرض من معناه التوصل الى معنى خاص لم يحكم على
 معناه ولا به مادام كذلك لعدم استقلاله بالمفهومية لان النظر فيه لغيره وانما صح وقوع

لانها تصلح للموصوفية وهم أيضا
 صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو
 الصفات دون اسماء الزمان والمكان
 والآلة فيجب أن تكون الاستعارة
 في اسم الزمان ونحوه أصلية بأن
 يقدر التشبيه فيه نفسه لا في مصدره
 وليس كذلك للقطع بأننا اذا قلنا هذا
 مقتل فلان للموضع الذي ضرب
 فيه ضرباً شديداً أو مرقد فلان لقبره
 فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل
 والموت بالرقاد وان الاستعارة
 في المصدر لا في نفس المكان بل
 التحقيق أن الاستعارة في الافعال
 وجميع المشتقات التي يكون القصد
 بها الى المعاني القائمة بالذوات
 تبعية لان المصدر الدال على المعنى
 القائم بالذات

الفعل مسند أو محكوم به باعتبار الحدث المقصود الدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد
 تبين بهذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فالقصد بالذات فيها ذات
 موصوفة بحدث خاص فالدلالة على الذات المقصودة صح الحكم عليه وعلى الحدث
 المنسوب صح الحكم به ونسبته إلى الفاعل لتتقيد به تلك الذات فلم تنع من الحكم عليه
 لأنها كالعارض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة فيه في غاية الإبهام
 والمخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لأن المبهم لا يطلب التشبيه فيه للجهل بأوصافه
 وأيضا المقصود الأهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه كما حققه
 الشارح قد بر وكتب أيضا قوله لأن المصدر الدال الخ قال في الأطول ونحن نقول الأولى
 أن يقال إن ما سوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات
 فلا استعارة عند التحقيق إلا من معنى مصدرى بمعنى مصدرى فالأحق بالاعتبار أن تعتبر
 هذه الاستعارة في المصدر آخرها لما أدخل له في الاستعارة عن الاستعارة أو يقال اعتبر
 الاستعارة في المصدر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقائقها
 ويكون تناسب بين الحقائق والمجازات مرعاها (قوله هو المقصود الأهم) لخصوصه
 بخلاف الذات فإنها مهمة ولأن الشيء إذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله
 والا) بأن كان المقصود الذات (قوله ذكرت اللفاظ الدالة الخ) مثل مكان فيه الرقاد اه
 سم (قوله فالتشبيه في الأولين الخ) قال الفاضل المحشي فإن قلت هل تجرى في نسب
 الأفعال الاستعارة تبعاً على قياس الحرف قلت لا لأن مطلق النسبة لم يشتر به معنى يصلح أن
 يجعل وجه التشبيه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فإنها أنواع مخصوصة لها
 أحوال مشهورة وفيه بحث لأن المعنى الذي يرجع إليه معاني نسب الأفعال ليس مطلق
 النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فإذا أسند
 الضرب إلى المحرّض دلالة على قوة نسبته إليه وشبهت نسبته إليه باعتبار التحريض بنسبته
 إلى من ينسب إليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يعد عن الصواب وبالجملة تممكن
 الاستعارة في الأفعال باعتبار نسبتها بان يشبه بما يرجع نسبتها إليه بنوع استلزام كطابق
 الاتصاف والقيام مثلاً ما يرجع إليه نسب أخرى كذلك كطابق الآلية مثلاً فيقال قتلى
 السوط أو السيف فالتبعية في الأفعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما
 بينهم فتدبر فانه دقيق اه فنرى وقال في الأطول فإن قلت هل تجرى الاستعارة في الأفعال
 باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسرى في الأفعال قلت
 لا لكن لما قاله السيد ونقل ما مر عن السيد وناقشه بما مر في الفري ثم قال بل لأن
 النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فإنه لا يستعار من معناه الفعل بل
 يستعار من معناه نفس المصدر ويشق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة اه وكتب
 أيضا قوله فالتشبيه في الأولين الخ قال في الأطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات

هو المقصود الأهم الجدير بأن
 يعتبر فيه التشبيه والالذكري
 الالفاظ الدالة على نفس الذات

الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعتراض عليه بأن نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك
 الشيء والشيء انما ينتهي بضته فنهاية الشيء ضته فكيف يكون جزء منه بل انما يطلق على
 آخر جزء منه مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز اه فترى (قوله وهذه) أي الابتداء المطلق
 والظرفية المطلقة والغرض المطلق (قوله والاما كانت حروف قبل أسماء) قال في شرحه
 للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما تمنع الملازمة بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا
 بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون
 مشروطا بحكم الواضع في دلالة أحد اللفظين عليه ذكره متعلق له بخلاف اللفظ الآخر
 مثلا معنى الكاف الاسمية والظرفية هو المثل الآن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من
 الكاف الاسمية دون الظرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد أبط له
 المناضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فليتنظر
 فيه اه فترى (قوله يتوع استلزام) لأن الخواص تستلزم العوالم اه سم (قوله كالجور)
 أي بمعنى الجور ولأن تقدير التشبيه في معناه أفاده في الاطول (قوله ليس بصحيح) قد
 يوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف أي كمتعلق الجور وفي قوله انما زيد في نعمة وهو
 التلبس الخصوص والتشبه للمتعلم المصطلح بالمتعلق اللغوي ويوضحه أن مقتضى قولك
 زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنهم ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقة
 فحمل على الاستعارة بأن يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس الخصوص بالظرفية فوقع
 التشبيه أولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل
 اللفظ الموضوع للتشبيه به الضمى وهو الظرفية المخصوصة في التشبيه أعني تلبسه بزيد
 فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه واللفظ في مستعار فلا خلل في الكلام هذا ما قيل
 ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس
 الجور وكلا لا يخفى اه فترى (قوله فيقدر) أي اذا كان التشبيه في الاولين المعنى المصدر
 وفي الثالث لم يتعلق معناه فيقدر الخ اه سم (قوله وان أطلق الخ) قال في الاطول
 احتمال المجاز المرسل يغني عن تكاف الاستعارة التبعية الذي لا يرضى به أحد من غير
 اضطراب مع أن في استعارة النطق للدلالة استعارة أخرى وهو أن ايضاح المعنى ليس صفة
 للنطق بل صفة للدلالة فالتشبيه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق أن يشبه به
 الحال والناسط يستحق أن يشبه به ذلك والحال اه ملخصا (قوله بل باعتبار أن الدلالة
 لازمة له) قد أشرنا في أقول هذا الفن الى أن اللزوم أمر لازم في جميع أنواع المجاز استعارة
 أو مجازا مرسل أو اعتبارا ذكر اللزوم وإرادة اللزوم لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد من
 بيان أنها من أي نوع من أنواعها اه فترى أقول يمكن دفعه بأن اللزوم المعتبر في جميع
 أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا هو الذي لا يكفي ذكره في بيان

وهذه ليست معاني الحروف
 والاما كانت حروف قبل
 أسماء لأن الاسمية والظرفية
 انما هي باعتبار المعنى وانما هي
 متعلقات لمعانيها أي اذا أفادت
 هذه الحروف معاني رقت تلك
 المعاني الى هذه يتوع استلزام
 فقول المصنف في تشبه متعلق
 معنى الحروف (كالجور وفي زيد
 في نعمة) ليس بصحيح واذا كان
 التشبيه لمعنى المصدر ولم يتعلق معنى
 الحرف (فيقدر) التشبيه (في
 نطق الحال والحال ناطقة بكذا
 للدلالة بالنطق) أي يجعل دلالة
 الحال مشبها ونطق الناطق مشبها
 به ووجه التشبيه ايضاح المعنى
 وايصاله الى الدهن ثم يستعمل
 للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من
 النطق المستعار للفعل والصفة
 فتكون الاستعارة في المصدر
 أصلية وفي الفعل والصفة تبعية
 وان أطلق النطق على الدلالة
 لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن
 الدلالة لازمة له فيكون مجازا
 مرسل وقد عرفت أنه لا امتناع
 في أن يكون اللفظ الواحد بالاسمية
 الى المعنى الواحد استعارة ومجازا
 مرسل

باعتبار العلاقات (و) يقدر
التشبيه (في لام التعليل نحو
فالتقطه) أي موسى (آل فرعون)
ليكون لهم عدوا وحرنا للعداوة
أي يقدر تشبيه العداوة (والحزن)
الحاصلين بعد الالتقاط (بعلمته)
أي علة الالتقاط (الغائية) كالحجة
والتبني في الترتيب على الالتقاط
والحصول بعده ثم استعمل
في العداوة والحزن ما كان حقه
أن يستعمل في العلة الغائية
فتكون الاستعارة فيها تبعا
للاستعارة في الجور وهذا الطريق
مأخوذ من كلام صاحب الكشف
ومبنى على أن متعلق معنى اللام
هو الجور وعلى ما سبق لكنه غير
مستقيم على مذهب المصنف
في الاستعارة المصروفة لأن
المترول يجب أن يكون هو المشبه
سواء كانت الاستعارة أصلية
أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه
أعني العداوة والحزن مذكور
للمترول بل تحقيق الاستعارة
التبعية ههنا أنه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتب علمته
الغائية عليه ثم استعمل في المشبه
اللام الموضوع للمشبه به أعني
ترتب علة الالتقاط الغائية عليه
فجرت الاستعارة أولا في العلية
والغرضية

العلاقة والزم المعدود علاقة مخصوصة هو الزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك
ويشهد بالقلنا عدهم في أنواع العلاقات الملزومية واللازمة فاحفظه فانه نقيس (قوله
باعتبار العلاقات) المشابهة وغيرها كالزوم اه سم (قوله وفي لام التعليل) عطف على
قوله في نطق الخيال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلمته الغائية عطف على
قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه في لام التعليل مطلقا لا يقدر للعداوة بعلمته فالاول أن
يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرفه كذا في الاطول وكتب أيضا قوله في لام
التعليل أي في استعارة لام التعليل للماقبة فتقوله في لام ليس متعلقا بقدر لان التشبيه
المصدر ليس في اللام بل في متعلقها اه سم (قوله كالحجة) أراد بالحجة حجة الملتقط وهو
موسى عليه الصلاة والسلام أو أراد آثارها لان حجة الملتقط وهو آل فرعون علة الالتقاط
متقدمة عليه اه فنرى (قوله والتبني) أي أخذ ابننا (قوله والحصول بعده) تفسير
إشارة الى أنه ليس المراد بالترتيب الارتباط والزم فانه لا لزوم هنا اه سم (قوله ثم
استعمل في العداوة) أي في ترتيب العداوة الخ (قوله ما كان حقه) أي اللام (قوله
في العلة الغائية) أي في ترتيب العلة الخ (قوله فتكون الاستعارة فيها) الضمير يرجع الى
ما كان وأنه باعتبار وقوع ما على كلمة اللام (قوله مأخوذ من كلام صاحب الكشف)
حيث قال معنى التعليل في اللام في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحرنا على طريق الجواز
لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحرنا ولكن المحبة والتبني غير أن
ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وغرته شبه بالداعي الذي يفعل القاعل الفعل لاجله اه
مطول وفي الاطول وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشف حيث قال
وساق عبارة الكشف المذكورة ثم قال لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام
استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية اه (قوله غير مستقيم على مذهب المصنف الخ)
حاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخول اللام هنا استعارة
تصريحية وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحل على الاستعارة
لانه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه ويحتمل أن يجاب بأن المصنف لم يرد أن في مدخول
اللام استعارة بالفعل بل أن فيه تشبيها يصح أن يترتب عليه استعارة وان لم تقع بالفعل
اه سم وأجاب الحفيد بأن المصنف لم يتدع الاستعارة التبعية في اطلاق الداعي ولفظه بل
أنه يقدر التشبيه بين العداوة والداعي ثم تستعار اللام الموضوع لترتب العلة لترتب غير
العلة فالمدكور لفظ المستعار منه لا المستعار له اه (قوله على مذهب المصنف) انما
قد يذلل لان السكاكي اختار رد التبعية الى المكنية كما سيجي اه حفيد على المطول
(قوله أو تبعية) غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
اه مطول أي الذي هو الفعل والمشتق والحرف اه سم (قوله أنه شبه ترتب الخ) قال
في الاطول فيه بحث لان الترتيب هو المعاولية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين العلية حتى

تستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعولة والترقب ومدخول
 لام الغرض وان كان معاولا من وجهه وعلة من وجهه لكن لم يقبل أحد ان وضع اللام
 للمعولة بل اتفقوا على أن اللام للمعولة ولأن متعلق اللام على ما يقتضيه هذا التحقيق
 العلوية مطلقا لا علية العلة الغائية لا لالتقاط اه وكتب أيضا مانصه والجامع هو الحصول
 بعد طلب النفع ولا يخفى أنه اشهر في ترقب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير
 واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه اه فترى (قوله
 ويتبعيتها الخ) أي وجرت بتبعيتها (قوله كما ترى في نطق الحال) فكما أن استعارة نطق
 تابعة لاستعارة النطق للدلالة كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلوية والغرضية
 للعداوة والحزن اه سم (قوله حيث استعيرت لما يشبهه العلوية) كما استعير الاسد
 للرجل الشجاع والحاصل أنه ان قدرا تشبيهه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف
 فالاستعارة ممكنة والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطق الحال
 تشبيه الحال بالإنسان المتكلم ويكون نطق قرينة وان قدرا تشبيهه في متعلق معنى
 الطرف كالعلية والغرضية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية اه مطول (قوله ومدار)
 أي دوران اه سم وكتب أيضا قوله ومدار قرينتها أي الشائع الكثير فيه بلقظ المدار
 على أن القرينة تكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولك أن تجعل القرينة النسبة الى
 الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لانفسها اه أطول (قوله في الاولين) انما قال
 في الاولين لما يحى من أن قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة اه فترى قال في
 الاطول ولأنه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا (قوله نحو نطق
 الحال بكذا الخ) فان قلت حاصل القرينة في هذه الامثلة استحالة قيام المستند بالمستند
 اليه وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلي قلت لا يضرك ذلك لان المقصود بالقرينة
 ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وان صحت المجاز العقلي اه سم
 (قوله جمع الحق الخ) هذا قول ابن المعتز في مدح أبيه حين خلع المقتدر لفساده من
 الخلافة ونصب أي المعتز وقام بالخلافة كما ينبغي اه أطول وابن المعتز هو عبد الله بن
 المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد (قوله السما) أي الجود وهو بفتح السين
 وكسرها كما في القاموس (قوله فان القتل الخ) ولا يخفى أن الفاعل أيضا قرينة
 في أحياء اذ لا يأتي الأحياء الا من الله تعالى فجعل كل من القتل والأحياء مما القرينة فيه
 المفعول فقط مبنى على الغفلة اه أطول وكتب أيضا مانصه فليس قتل على معناه الاصل
 بل بمعنى أزال وكذا أحياء ليس على معناه الاصل بل بمعنى أثبت وأكثروا كذا انقرهم ليس
 على معناه الاصل بل بمعنى نضربهم فالكل استعارة تبعية والجامع بين القتل والازالة
 هو الاعداء وبين الأحياء والكمثر السما هو الاظهار وبين القرى والطعن هو
 اتصال شيء من الخارج الى الباطن اه سم (قوله ونحو نقرهم الخ) نبه بهذا المثال

ويتبعيتها في اللام كما مر
 في نطق الحال فصار حكم
 اللام حكم الاسد حيث استعيرت
 لما يشبهه العلوية وصار متعلق معنى
 اللام هو العلوية والغرضية
 لا الجور وعلى ما ذكره المصنف
 سم وافي هذا المقام زيادة تحقيق
 أوردناها في الشرح (ومدار
 قرينتها) أي قرينة الاستعارة
 التبعية (في الاولين) أي الفعل
 وما يشترك منه (على الفاعل
 نحو نطق الحال بكذا) فان
 النطق الحقيقي لا يستند الى الحال
 (أو المفعول نحو)

جمع الحق لنافي امام
 (قتل البخل وأحياء السما)
 فان القتل والأحياء الحقيقيين
 لا يتعلقان بالبخل والجود (ونحو
 نقرهم اهلهميات) فقتلهم
 ما كان خاط عليهم كل فرد
 اهلهم من الاسنة القاطع فأراد
 بـاهلهميات طعنات

الثاني على أن القرينة تدور على المفعول الثاني أيضا كذا في الاطول وأشار إليه في المطول وقبل هذا البيت

لم تلق قوما هم شر لا خوئهم * منعشة يجري بالدم الوادي

فضمير نقر بهم للاخوة كما في الاطول وكتب أيضا قوله نقر بهم لهذميان من القرى وهو الضيافة في القاموس قراه اضافته والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه وان البيت على اسقاط الباء (قوله منسوبة الى الاسنة القاطعة) فهو من نسبة الشيء الى آله (قوله والنسبة) أي على الثاني من نسبة الشيء الى نفسه للمبالغة (قوله كاجرى) لشديد الجرة (قوله تبعية تمكمية) الظاهر عدم دخول هذين الوصفين في حيز القرينة اه سم وكان عدم دلالة على انها تمكمية لانه لا يمنع ككونها تملجية (قوله وانما قال ومدار قرينتها) أي ولم يقل وقرينتها وكان معنى قوله ومدار قرينتها الاصل فيها والاكثر فلذا لم يقتض الانحصار اه سم (قوله باعتبار آخر) أي آخر خاص والافلاقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر في الثلاثة فان لها أقساما باعتبار القرينة فانها اما حالية أو لفظية واما واضحة أو خفية اه أطول (قوله يلائم المستعار له أو المستعار منه) أي بحسب اللفظ أو المعنى اه سم (قوله أوتتزن الخ) أي بأن يذكر ذلك الملائم مع الاستعارة التامة بذكر قرينتها اذهى مما يلائم المستعار له في المصراحة والمستعار منه في الممكنة فلو اعتبرت لم توجد مطلقة وقيل المقترنة بالقرينة اللفظية مجردة في المصراحة مرشحة في الممكنة فتكون صورة المطلقة الاستعارة التي قرينتها حالية (قوله الاول مطلقة) هذا وقوله بعد والثاني مجردة والثالث مرشحة يشعر بأن الثلاثة أخبار لمقدرات ثلاثة وهو بعيد ويمكن انه حل معنى والقرين ان الثلاثة خبر مبتدأ محذوف أي هي مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة كذا في الاطول بتلخيص وعمل الاقرب الابدال فتأمل (قوله ولا تفريع) قال السيراحي هو ذكر حكم ينبني على المستعار له أو منه اه أي وان لم يكن بصيغة تفريع وبذلك يتدفع ما أورده الفري هنا وان أجاب عنه تأمل اه سم وعجالة الفري واعلم أن السكاكي ذكر في لطائف بأرض البلي الآتي أن الخطاب في ما ذكره ترشيح وليس الخطاب وصف ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالخطابية تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتأمل اه (قوله مما يلائم) بيان لكل من الصفة والتفريع اه سم (قوله التي هي معنى قائم بالغير) قال في الاطول الصفة المعنوية تحتل مقام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود اه (قوله لا النعت النحوي) والفرق بين ذاتيهما التباين لأن النحوي من قبيل اللفظ والمعنوية من قبيل المعنى وبين دال المعنوية والنحوي أو بين المعنوية ومدلول النحوي عموم من وجه لتصادقهما في أعجبني هذا العالم وتعارفهما في العلم حسن

منسوبة الى الاسنة القاطعة أو أراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاجرى والقد القاطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني أعني لهذميان قرينة على أن نقر بهم استعارة (أو الجور ونحو) قوله تعالى فيشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تمكمية وانما قال ومدار قرينتها على كذا لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون طالية كقوله قتات زيدا اذا ضربته ضربا شديدا (و) الاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثة أقسام) لانها اما أن لا تتقترن بشيء يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تتقترن بما يلائم المستعار له أو تتقترن بما يلائم المستعار منه الاول (مطلقة وهي ما لم تتقترن بصفة ولا تفريع) أي تفريع كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه نحو عندي أسد (والمراد بالصفة) المعنوية التي هي معنى قائم بالغير (لا النعت) النحوي الذي هو أحد التوابع

فإن حسن صفة معنوية لا نعت نحوي وفي صورتهم هذا الرجل فإن الرجل نعت نحوي
لا صفة معنوية (قوله مجردة) لتجريد هاعن بعض مبالغة لأن ذكر ما يلائم المشبهة أبعد
دعوى الاتحاد التي هي مبنى كل استعارة وبها المبالغة (قوله بما يلائم المستعار له) ينبغي
أن يقدم ما يلائم المستعار له بأن يكون فيه تهيئة للكلام عن الاستعارة وتزييف لدعوى
الاتحاد اذ ذكرنا ان في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله

قامت تطللي ومن عجب * شمس تطللي من الشمس

تجريد من اسناد التظليل لان التجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خلافا في دعوى
الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتجرب من تظليله اه أطول وكتب أيضا قوله بما
يلائم المستعار له لم يقل بما يلائم المشبهة ليشمل التجريد في الاستعارة بالكناية على مذهب
المصنف فيها لان كلامه في الاستعارة التي هي قسم من المجاز وكذا يقال في قوله
بعد وهو شجرة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه قال في الاطول وعنه نكتة لا بد من
التشبيه عليها وهو أنه اذا اجتمع الملائمان للمستعار له فهل يتعين أحدهما للقرينة
أو الاختيار الى السامع يجعل أيهما شاء قرينة والآخر تجريدا قال بعض الافاضل ما هو
أقوى دلالة على الارادة للقرينة والآخر للتجريد ونحن نقول أيهما سبق في الدلالة على
المراد قرينة والآخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق
أحد الأمرين في الدلالة لا معنى انصب اللاحق فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسباق
الكلام قرينة محل نظروا الوجه ان كلام الملائمين المجتمعين ان صلح قرينة فقرينة ومع
ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة
مجردة اه (قوله ثم وصفه بالغمر) الذي يناسب العطاء لان الغمر الاحاطة بالشئ
والتراكم عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لانه يوصف بالستر دون الغمر اذ لا تراكم فيه
براسي اه سم وقال في الاطول قد ذكر في القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر
المطابق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح أشبهه على أنه لو جعل على الكثرة
لاحتج الى التجريد من الماء اه (قوله أي شارعا في الضحك آخذافيه) يعني أنه قد
يجاوز حدة التبسم الى الضحك كذا في الكشف فالتبسم غير الضحك على ما في الاصحاح
فتصحح حاليه ضاحكا بالتوسعة في زمان التبسم كما مر أو يجعل الحال مقدرة وأما اذا
كان التبسم من مراتب الضحك كما هو المفهوم من الاساس والمقدمة فالحال مؤكدة اه
حفيد على المطول وقوله بالتوسعة الخ أي بأن يجعل ممتد حتى وقت الشروع في الضحك
بأن يكون آخر التبسم أول الضحك فتحصل المقارنة بين هذا الاعتبار هكذا يظهر في مراده
(قوله آخذافيه) تفسير (قوله أي اذا تبسم الخ) يعني اذا تبسم أخذوا أمواله
وتملكوها لانه لا يمنعها أحدا حينئذ فكان ما باع لهم بضحك (قوله يقال غلق الخ) هذا
من المجاز المشهور في عرف اللغة وكان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن اذا لم يوف ما عليه

(و) الثاني (مجردة وهي ما قرن

بما يلائم المستعار له كقوله غمر

الرداء) أي كثير العطاء استعار

الرداء للعطاء لانه يصون عرض

صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى

عليه ثم وصفه بالغمر الذي يناسب

العطاء تجريدا للاستعارة

والقرينة سياق الكلام أعنى قوله

(اذا تبسم ضاحكا) أي شارعا في

الضحك آخذافيه وتسامه

غلقت اضحكته رقاب المال

أي اذا تبسم غلقت رقاب امواله

في أيدي السائلين يقال غلق الرهن

في يد المرتمن اذ لم يقدر على

الانفكاكه

في الوقت المشروط ملك المرتجئ الرهن اه حفيد على المطول قال المصنف في الايضاح
وعليه أي على التجريد قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه
ما تنقيحه أن الأذاقة تجريد لباس المستعار أشد الجوع والخوف بعلاقة العموم
لجميع عموم اللباس ولهذا اختاره على طعم الجوع الذي هو أنسب بالأذاقة وانما كانت
الأذاقة من ملائمت المستعار له مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت
الأذاقة في البلاء والشدة وبجرت مجرى الحقيقة في اصابته فاقولون ذاق فلان
البؤس والضرر وأذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المتر
والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لأن
الادراك بالذوق يستلزم الادراك بالذات من غير عكس فكان في الأذاقة اشعار بشدة
الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اختلف في ذلك أثر الزخشي قوله شبه
ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المتر والبشع بيان لوجه تعارف الأذاقة
والذوق في اصابة الشدة وما ينشأ منه هذا التعارف لبيان أن في الآية استعارتين
احدهما تسمى بحقيقة وهي أنه شبه ما عشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهي أنه شبه
ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المتر والبشع حتى أوقع عليه الأذاقة فتكون
الأذاقة استعارة تخيلية لا تجريدا كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزخشي
اعتبار بينك الاستعارتين في الآية لان جعل الأذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضي
ارادة حقيقة ثم وجعلها تجريدا يقتضي ارادة ما تعارف فيه من اصابة الشدة
ولا يجتمعان وان قال بعض انه لا بأس بارادة حقيقة الأذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة
بالكناية لاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لانه خال عن
التخصيل على ان ارادة حقيقة الأذاقة هنا يحتاج لقرينة فكيف يجعل قرينة
على الاستعارة بالكناية اه أطول (قوله والثالث مرشحة) الترشيح تربية الولد باللين
قلبا قليلا حتى يقوى على المص ويقال أيضا ترشح للوزارة تربي وتأهل لها اه حفيد
فالقوية لازمة للترشيح فالمرشحة المقواة لان فيها تقوية ادعاء الاتحاد (قوله استعير
الاشتراء للاستبدال) أي بقرينة أن الاشتراء الحقيقي لا يقع على الضلالة (قوله من
الربح) أي المنق (قوله وقد يجتمعان) الظاهر انه ليس من الاجتماع الوصف الشامل
لكل من المشبه والمشبه به اه سم وكتب أيضا قوله وقد يجتمعان به به على ان التقسيم
اعتباري أو على دفع ما يتوهم من التنافي بين التجريد والترشيح فان أحدهما يدعو الى
الاتحاد والاخر الى التبعيد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقترن
بالصفة والتفريق والمشبه به حتى تستدعي الدعوى ثبوت الملائم للمشبه به أيضا اه
أطول ثم قال وربما يوجه بأن التجريد متابع للواقع والترشيح متابع للادعاء فلكل

(و) الثالث (مرشحة وهي ما قرن
بما يلائم المستعار منه نحو قوله
تعالى أولئك الذين اشتروا
الضلالة بالهدى فإربحت
بجاهتهم) استعير الاشتراء
للاستبدال والاختيار ثم قرع
عليهم املايلا ثم الاشتراء من الربح
والتجارة (وقد يجتمعان) أي
التجريد والترشيح (كقوله لذي
أسد شاكي السلاح)

لأن هذا الوصف بما لا يمكن الاستعارة
منه أعني الأسد الحقيقي والبدن
جمع البدة وهي ما تلبس من شعر
الأسد على منكبيه والتقليم مبالغة
القلم وهو القطع (والترشيح أبلغ)
من الاطلاق والتجريد ومن جمع
التجريد والترشيح (لاشماله على
تحقيق المبالغة) في التشبيه لأن
في الاستعارة مبالغة في التشبيه
فترشيحها بما لا يمكن الاستعارة منه
تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أي
مبنى الترشيح (على تناسي التشبيه)
وادعاء أن المستعار له نفس
المستعار منه لا شيء شبيه به (حتى
أنه يبنى على علو القدر) الذي
يستعاره علو المكان (ما يبنى على
علو المكان نقوله

ويصعد حتى الظن الجهول

بان له حاجة في السماء)
استعار الصعود لعلو القدر
والارتقاء في مدارج الكمال
ثم بني عليه ما يبنى على علو المكان
والارتقاء الى السماء من ظن
الجهول أن له حاجة في السماء
وفي لفظ الجهول زيادة مبالغة
في المدح لما فيه من الإشارة الى أن
هذا انما يظنه الجهول وأما
العاقل فيعرف أن لا حاجة له في
السماء لا تصافه بسائر الكالات وهذا
المعنى مما خفي على بعضهم فتوهم أن
في البيت تقصيرا في وصف علوه
حيث أثبت هذا الظن للكمال
الجهل بمعرفة الأشياء (ومحوره) أي مثل البناء على علو القدر

وجهة هو مولها وما قدمناه أعذب وأنسب اه (قوله هذا تجريد لانه وصف الخ) مبنى
على أن قرينة الاستعارة حالية أو في البيت السابق والافشاكي السلاح قرينة
للاستعارة لا تجريد اه فترى (قوله هذا ترشيح) المشار اليه هو ما بعد مقذف اما هو فلا
ترشيح ولا تجريد لانه يصلح للاتصاف به كل من المشبه والمشب به هذا ان فسر بكثير اللحم
ضخم الجسم فان فسر بمن رمي به كثيرا في الخروب والوقائع كان تجريدا على الظاهر ثم
كون أظفاره لم تقلم ترشيحا مبنى على أن المراد انه ليس من عادة جنسه وشأنه التقليم
والافتقار يوجد في بعض أفراد الانسان ذلك أيضا قال في الاطول ولو أريد بعدم تقليم
الظفر سبب الضعف على ما في شروح الكشاف من انه يقال فلان مقلم الأظفار ضعيف
فهو مما لا اختصاص له بشئ من الأسد والرجل القوى الشجاع لأنه يقال الوصف بعدم
الضعف أخص بالأسد اه (قوله والترشيح أبلغ) أي أعظم بلوغا ووصولا الى المقصود من
الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشيح أبلغ ويليه الاطلاق وجمع التجريد والترشيح في مرتبة
الاطلاق لتساوقهما بالعارض ما لم يغلب جانب أحدهما فيكون الحكم له (قوله على
تناسي التشبيه) أي اظهار تناسيه ومعاملة معاملة المناسي وكتب أيضا قوله على تناسي
التشبيه أي على شدة تناسيه والافاضل الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا (قوله وادعاء
الخ) تفسيره للتناسي اه سم (قوله نفس المستعار منه) أي من أفراد (قوله حتى انه)
تفريعية (قوله يبنى على علو القدر) أي يجري وصيغة المضارع الحكاية للحال الماضية
اه أطول (قوله حتى ظن) قال الحفيد باللام وصيغة الماضي هو الرواية واللام لام
الابتداء على ما يفهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضي المتصرف
بدون قدما لا يجوز لجهور ويمكن أن يجعل اللام في جواب قسم محذوف مع قداه وقال
الفتري اللام في ظن لام الابتداء أدخلت على الماضي بتقدير قدور يظن اه (قوله ثم
بني عليه ما يبنى الخ) قال المصنف وتبعه الشارح في مطوله فلولان قصده أن يتناسى التشبيه
ويصر على انكاره فيجعل له صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا
الكلام وجه وفيه نظرا لوقوف الترشيح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح
بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم أنه لا تناسي التشبيه
لما كان لهذا الكلام وجه اه أطول (قوله انما يظنه الجهول) لانه الذي لا كان
عقل له (قوله لا تصافه بسائر الكالات) أي مما يمكن للبشر فلا يحتاج الى شيء فلا حاجة
له في السماء (قوله فتوهم أن في البيت تقصيرا الخ) كأن حصل هذا التوهم أن
المقصود الإشارة بزيادة صعوده الى المشار اليه بالغاية المذكورة أعني قوله حتى الخ الى علو
قدره فاذا كان مزيدا الصعود المشار اليه بالغاية المذكورة انما هو في ظن كامل الجهول
بمعرفة الأشياء فلا شوب له فلا كبير مدح بذلك وكان حاصل ردها التوهم أن مزيد
الصعود مجزوم به وانما الذي يتعلق به ظن الجهول أن له حاجة في السماء والعاقل يعرف

ما يبنى على علو المكان تناسي التشبيه (٢٧٠) (ما مر من التعجب) في قوله * قامت تظالي ومن عجب * شمس تظالي من الشمس

(والنهي عنه) أي عن التعجب في قوله
لا تعجبوا من بلاغاته

قد زرع أزراره على القمر
أدولم يقصد تناسي التشبيه
وانكاره لما كان للتعجب والنهي
عنه جهة على ما سبق ثم أشار
إلى زيادة تقريره هذا الكلام فقال
(واذا جاز البناء على الفرع) أي
المشبه به (مع الاعتراف بالأصل) أي
المشبه وذلك لأن الأصل في
التشبيه وإن كان هو المشبه به من
جهة أنه أقوى وأعرف الآن
المشبه هو الأصل من جهة أن
الغرض يعود إليه وأنه المقصود
من الكلام بالنفي والاثبات (كما

في قوله هي الشمس مسكنها
في السماء * فعز) أمر من عزاه
جعله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد
عزاء جبال فلن تستطيع) أنت
(إيها) أي إلى الشمس (الصعود

ولن تستطيع) الشمس (اليك
التزول) العامل في إيها واليك
هو المصدر بعدهما أن يجوزنا تقديم
الظرف على المصدر والافخوذ
يقصره الظاهر فقوله هي الشمس
تشبيه للاستعارة وفي التشبيه
اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى
الكلام على المشبه أعني الشمس
وهو واضح فقوله إذا جاز البناء
شروط جوابه قوله (فعجده)
أي جحد الأصل كما في الاستعارة
البناء على الفرع (أولى) بالجواز

أنه لا حاجة له لا تصافه بكل كمال اه سم (قوله ما يبنى) معمول البناء اه سم (قوله
تظالي) ينبغي أنه تجريد لملايعة المستعار له وكذا ما قبل لفظ القمر في المثال الآتي اه سم
(قوله جهة) أي وجه اه سم (قوله على ما سبق) الآن مذهب التعجب على عكس
مذهب النهي عنه فأن مذهب التعجب اثبات وصف يمنع ثبوته للمستعار منه ومذهب
النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه اه مطول (قوله لهذا الكلام) أي
لما تضمنه هذا الكلام من صحة البناء على تناسي التشبيه تأمل اه سم (قوله وإذا
جاز البناء الخ) حاصل ذلك أنه إذا جاز البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه في
الاستعارة أولى وأقرب لأن وجود المشبه الذي هو الأصل كانه ينافي ذلك البناء فإذا جاز
البناء مع وجود منافاه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب اه سم (قوله من جهة أن الغرض
الخ) أي من التشبيه كبيان الامكان والحال وغيرهما ما سبق في باب التشبيه اه سم (قوله
كافي قوله هي الشمس الخ) فإن قلت الاستشهاد على ما ذكره من هذا البيت لا يصح لجواز
أن يحمل الضمير المنفصل أعني هي على ضمير القصة قلت قوله * فعز الفؤاد عزاء جبال *
يدل على أن الضمير راجع إلى الجببية وأيضاً شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده
من النسب المشكوك في الجملة حتى يفيد التأكيد وكذا كون الشمس الحقيقية في السماء
جلى لكل أحد اه فترى وقوله على ضمير القصة أي فيكون الكلام اخباراً عن حال
الشمس الحقيقية ويجاب أيضاً بأن الغرض التمثيل وهو يكفي فيه الاحتمال وكتب
أيضاً مانصة قال في الأطول ولا يخفى أن في قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى
الاتحاد لا اعتراف بالأصل نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله أمراً قرراً
فينبغي أن يقال وإذا جاز البناء على الفرع مع جحد الأصل فعن تقريره أولى اه (قوله إن
جوزنا تقديم الظرف على المصدر) وهو الحق كما تقدم في الخطبة (قوله فعجده) متعلق
بالبناء المقدر الذي يشير إليه الشارح وكتب أيضاً قوله فعجده أي جحد الأصل الخ فإن
قليل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة
فإن المراد من اللفظ المستعار الأصل أي المشبه فاثبات خاصة المشبه به للمشبه غير ظاهر
قلنا المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الأصل أي المشبه عين
المشبه به فلا يراد عليه أنه ينافي ما سبق من أنه يبنى على علو المكان ما يبنى على علو المكان
كذا في الحفيد وحاصل السؤال أن ذكر ما يخص الفرع أي المشبه به فرع عن ذكره وهو
غير مذكور في صورة الاستعارة وحاصل الجواب منع ذلك وأنه يتصور بدون ذكره بأن
يستعار مجموع لفظ المستعار منه مع تقييده بخاصة وقوله مع ادعاء أن الأصل الخ دفع
لما يقال إذا كان المستعار اللفظ المقيد فلا معنى للبناء المذكور لأنه انما يناسب المستعار
منه والكلام خلو عنه اه سم (قوله أي جحد الأصل) وهو المشبه (قوله وجحد
الكلام خلو عنه) لأنه تنويسي التشبيه وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به وأنه فرد

منه (قوله وقد وقع الخ) فيه انه ينافي ما سبق من انه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة اللهم الا أن يقال المراد التناسي في نفس الترشيح الواقع بعدم تمام الاستعارة أو التشبيه اهـ حفيد وكتب أيضا قوله وقد وقع الخ هذا أيضا مما يقرر ذلك الكلام المتقدم لان فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل لذكر أداة التشبيه المانع من تناسي التشبيه اهـ سم (قوله وأما المجاز المركب) مقابل قوله السابق أما المفرد (قوله فهو اللفظ) أي المركب كذا في الايضاح فكأنه اشارة الى أن المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على أن تقييد المعرفة بالتركيب يفيد منه فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب اهـ أطول (قوله فيما شبه بعناه الاصل) بهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه أراد التنبية على ان التشبيه الذي ينبنى عليه المجاز المركب لا يكون الاتمليا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من متعدد بتمثلها الا في وجهه منتزع من متعدد كما اتفقت كلمتهم عليه وان بهم ذلك على انه لا يتم قنذ كفراد قوله تشبيه التمثيل ولم يحتز به عن الاستعارة المفردة فيغنى عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فإخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعميل وزعم السيد السند أن طرف التمثيل لا يصح أن يكون مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظاهري مبني على التسامح فكما يذكر الطرف مفردا فمعناه أنفاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلما لم يذكر الا مفردا قيل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد اهـ أطول (قوله بعناه الاصل) أي بالمعنى الخ مثله في الاطول ثم قال بقي أن كون الصورة المنتزعة معنى مطابقتها للاستعارة منه غير ظاهر اهـ (قوله بالمطابقة) يقتضي أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي ليس بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح في شرح الشمسية وغيره كما مر ذلك مبسوطا في أقول فن البيان فراجعوا وأجب بان مراده المطابقة التي لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون في الحقيقة (قوله منتزعا الخ) فيه انه يفيد أن عنقود الملاحمة لو استعير للثريا لم يكن من المجاز المفرد لان وجهه منتزع من متعدد ولا قائل به في تعريف المجاز المركب تسامح الا أن يقال يخرج نحو ما ذكر بقوله كما يقال الخ فكأنه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بأن لا يكون مفردا وان كان خلاف الظاهر (قوله واحتراز بهذا الخ) يعني كما احتراز بقوله فيما شبه عن المجاز المفرد المرسل اهـ سم (قوله للمبالغة) متعلق بالمستعمل وكتب أيضا قوله للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله أن يشبه احدي الصورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس المشبه به فيطابق على الصورة المشبهة باللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها اهـ مطول (قوله اني اراك الخ) بيان لكلمة

وقد وقع في بعض أشعار العجم
النهي عن التعجب مع التصريح
بأداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من
قصر ذوائبه فانها كالليل ووجهه
كالربيع والليل في الربيع مائل
الى القصر وفي هذا المعنى من
الغرابة والملاحمة بحيث لا يخفى
(واما) المجاز (المركب فهو اللفظ
المستعمل فيما شبه بعناه الاصل)
أي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك
اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل)
وهو ما يكون وجهه منتزعا من
متعدد واحتراز بهذا عن
الاستعارة في المفرد (للمبالغة)
في التشبيه (كما يقال للمتردد في
أمر اني أراك

ما وليس مقول القول فافهم والمشهور أن الـ على صيغة المعروف والمجهول أيضا ما غ
وهو حقيقته في الظن ولكل منهما مقام أه أطول (قوله تقدم رجلا) أي مرة
وقوله وتؤخر أخرى أي تؤخرها أي تلك الرجل مرة أخرى فحذف من الأول مرة ومن
الثاني المفعول وموصوف أخرى أه سم وكتب أيضا قوله أني أرا أنه تقدم رجلا
وتؤخر أخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي أن يكون المراد بالرجل الخطوة لأن
المرتد الذي يقدم رجلا لا يؤخر أخرى بل تلك الرجل الأولى نعم يخطو خطوة إلى قدام
وخطوة إلى خلف وفيه بحث أما أولا فلأن المراد بالقدم قدام الشخص فيكون الخلف
الواقع في مقابله خلفه أيضا ومن البين أن هذا ليس هيئة المرتد وأما ثانيا فلأن اعتبار
التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز لأن الخطوة إنما تحصل بتقديم الرجل لأنها
حاصلة مقررة تقدم تارة وتؤخر أخرى وأما ثالثا فلأن المتبادر من المثل التحادث متعلق
التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على
شيء واحد فالوجه أن يقال أخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة أخرى
فيتمتع متعلق التقديم والتأخير أه فترى وقوله ليس هيئة المرتد أي لأن تأخير الخطوة
المقدمة إلى موضع ابتدائه الأولى لا إلى خلف المرتد وفي الحقيقة على المطول بعد نقله
ما للشارح في شرح المفتاح مانعه وحاصله أنه إذا ذهب المرتد خطى خطوة إلى قدامه
وخطوة إلى خلفه فإن الموضع الأول خلفه بالنظر إلى قدامه وخطوة إلى خلفه فإن
الموضع الأول خلفه بالنظر إلى الحالة التي عندها الخطوة الأولى ولا شك أنه إذا كان
التقديم والتأخير في رجل واحدة فهما بالحقيقة متعلقان بأمر واحد فلا يردان معنى المثل
تعلق التقديم والتأخير بأمر واحد وأنه لا يتحرك المرتد من قدام وخلف مقابله أه قال
في الأطول وتبعد السيد السند في التكلف فقال المراد بالرجل الأخرى الرجل التي
قدمها جعلها رجلا أخرى لأنها من حيث أنها آخرت مغايرة لها من حيث أنها قدمت أه
(قوله في الصورة الأولى) أي العقلية (قوله على الصورة الثانية) أي الحسية
(قوله لكون وجهه الخ) يفيد أنه لا يتم ذلك في التمثيل أه سم (قوله المشبهة به)
أي الفظه (قوله وقد يسمى) أي الجواز المركب (قوله ويعتاز عن التشبيه) أي التمثيل
كنشبهه الثمانية ود الملاحة وتشبيه الشمس بالمرآة في كنف الأشل وغير ذلك مما مر
واضحاً (قوله بأنه يقال له) أي للتشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مقابل
مقيدا (قوله وفي تخصيص الجواز المركب) أي المستند من تعريف الطرفين باللام قال
في الأطول اعترض الشارح على تعريف الجواز المركب بأنه غير جامع لخروج مجازات
مركبة ليست علاقتها المشابهة كالأخبار المستعملة في الدعاء أو النحس أو التحزن
أو نحو ذلك ولا يعد أن يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات
بالعرض والمجازات بالاصالة أجزاؤها الداخلة في الجواز المفرد فعدا اللفظ الذي صار

تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه
صورة تردده في ذلك الأمر بصورة
تردد من قام ليذهب فتارة يريد
الذهاب فتقدم رجلا وتارة
لا يريد فتؤخر أخرى فاستعمل
في الصورة الأولى الكلام الدال
بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه
الشبه وهو الأقدام تارة والأحجام
أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى
(وهذا) الجواز المركب (يسمى
التمثيل) لكون وجهه منتزعا من
تعدد (على سبيل الاستعارة)
لأنه قد ذكر فيه المشبهة وأريد
المشبهة كما هو شأن الاستعارة (وقد
يسمى التمثيل مطلقاً) من غير تقديم
بقولنا على سبيل الاستعارة ويعتاز
عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه
تمثيل أو تشبيه تمثيلي وفي تخصيص
الجواز المركب بالاستعارة نظر

مجازا للتجوز في جزئه قسم على حدة من المجاز. لكان جاء في أسد وقوله تعالى وأما الذين
 ايسضت وجوههم ففي رحمة الله وأما الهمما مجازات مركبة ولم يقل به أحد بخلاف
 الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة تمثيلية لا تجوز في شيء من أجزائها بل
 المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من أجزائه فالجواز المركب اللفظ
 المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الأصلي ولا شيء مما ليس علاقته المشابهة
 كذلك بقي أن قواما حفظت التوراة لمن حفظها استعمل في لازم معناه من حيث المجموع
 وليس باستعارة إلا أن يتكلف ويقال حفظت التوراة لم يستعمل في لازم معناه بل أفيد
 اللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم انه يشك كل استعارة المركب المشتمل
 على النسبة وهي غير مستقلة لانه ينبغي أن لا تجرى فيه الاستعارة بالأصل كما في الحرف
 فهل هي كالأستعارة التبعية أولا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولا في أي شيء
 اه وقوله أجزاؤها الداخلة في المجاز المفرد جعل من الأجزاء هيئة المركب الخبرى
 أو الانشائي يكون دخولها في المجاز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث الآن يتجوز
 في الكلمة المأخوذة في تعريفه وتجعل شاملة للهيئة وطاسل الجواب ان التجوز أصالة
 في الهيئة والتجوز في المركب سار إليه من التجوز في هيئته وقوله من غير تصرف في شيء من
 الأجزاء أي بل هي باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها حقائق أو مجازات
 أو محتلفات وقوله وفيه بحث أي لان ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف أنهما مستعملان
 في اللازم على أنه يؤدي الى الغناء اللفظ وكونه غير مستعمل في شيء لانه لم يستعمل
 في الموضوع له ولا في غيره حينئذ اه كذا كتب قدس سرته بأسس الاطول وقد ينفع عدم
 استعمال اللفظ في الموضوع له فتدبر وقوله فهل هي كالأستعارة التبعية أولا الخ ذكر
 في شرحه على الرسالة السمرقندية أن التمثيلية تبعية وأنما تبعية لا اعتبار التسمية
 في مضمون الجملة أو في الهيئة المنتزعة فراجع مع حواشيه (قوله لانه كما أن المفردات
 الخ) حاصله ان ما ثبت للمفرد القياس أن يثبت لقسيمه المركب لان المفردات موضوعات
 أشخاص والمركبات موضوعات نوعا فإذا نقل كل عما وضع له فن كان لهلاقة المشابهة
 فاستعارة والافعال مرسل بالافرق بينهما (قوله فالمركات موضوعات بحسب النوع)
 مشلا هيئة التركيب في تخويزه قائم موضوعا للاخبار بالاثبات اه مطول (قوله
 والافعال استعارة) بل مجاز مرسل اه سم (قوله كالجلل الخبرية الخ) كقوله

هو أي مع المركب اليماني مصعد * جنيد وجماني بمكة موثق

فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التميز والتحسر اه مطول قال
 الحفيد في حواشيه على المطول قوله كقوله هو أي الخ وجه الاستدلال أن البيت
 مستعمل قطعا في غير الموضوع له بل علاقة المشابهة ولا مانع من أن تعتبر القرينة المانعة
 عن ارادة الموضوع له تبع الصير مجازا مرسل ولا وجه لأن يدعى التزام البليغ أن لا تعتبر

لانه كما أن المفردات موضوعات
 بحسب الشخص فالمركات
 موضوعات بحسب النوع فإذا
 استعمل المركب في غير ما وضع له
 فلا بد من أن يكون ذلك لهلاقة
 فان كانت هي المشابهة فاستعارة
 والا فغير استعارة وهو كثير
 في الكلام كالجلل الخبرية التي لم
 تستعمل في الاخبار

القرينة المانعة ليكون كناية قطعاً فحصر المجاز المركب في الاستعارة غير صحيح فلا يرد أنه يجوز أن يكون البيت كناية فلا يتم الاستدلال ولا يجاب بأن البيت مثال لا شاهد إذا دعاه نص من الواضع على مجازية كلامه خروج عن الانصاف وكل تركيب يجعل شاهداً يحتمل الكناية اهـ ببعض تغير وكتب أيضاً ما نصه لعل العلاقة في استعمال الخبر في معنى انشائي الاطلاق والتقييد بدعوتين بأن ينقل من الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة ثم منها الى الافادة الانشائية (قوله كذلك) متعلق باستعماله اهـ سم ويظهر أنه لا فائدة له الرجوع ضمير استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم بنفس الاستعارة التخييلية ثم رأيت في الاطول ما ملخصه فسر المصنف كناية بكونه على سبيل الاستعارة وجعله احترازاً عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الاصل ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أقوى المعنى الاصل غير داخل في نشوء المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغير أي متى فشا كذلك من غير تغيير تذكر أو تأنيداً وافراده او تشبيهه وجعله لم يعدل عن هيئته في المورد لاجل المضرب وحينئذ يكون أشد اتصالاً بما بعده اهـ (قوله فلو غير الخ) فان قلت هذا يشكل بما اذا وقع التغيير بذكر لفظ بدل لفظ آخر مرادف له قلت المراد هنا على ما فهم من شرح المفتاح تغيير صفة اللفظ من التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ويبدل على ذلك أنه لا تدخل لكون المثل استعارة في امتناع ما ذكره السائل بل هو باعتبار أنه لا يكون غير اللفظ الذي صار متداولاً بينهم اهـ حفيد على المطول (قوله ولهذا) أي لكونها لا تغير اهـ سم (قوله الى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذي يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظ المثل وهو المستعار اهـ سم (قوله الى سواردها) وهي الامور المشبهة بها اهـ سم (قوله كما يقال للرجل الخ) قال في الاطول ومما ينبغي أن لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في ضيعة اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقص به الحكم بعدم تغير الامثال اهـ (قوله بالصف ضيعة اللبن) الباء بمعنى في كما في قولك جلست بالمسجد قال المصنف في وروى في الصف مكان بالصف فكل من الباء وفي مقبول رواية ودراية اهـ فترى وفي الحفيد انه ذكر في الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصف منه وبعلى الظرفية اهـ فتلخص أن في المثل ثلاث روايات (قوله لانه في الاصل لا امرأة) هي رسوم بنت لقيط كانت تحت شيخ موسر فسأته الطلاق فطلتها فترجعت شاباً فقيرا فلما شتموا أرسلت الى الشيخ تستغيثه لانه قال ذلك المثل فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها فقالت هذا ومذقه خبير منك ومن ابنك الكثير يعني أن هذا الشاب الجليل مع اللبن القليل الممدوق أي المزوج بالماء خبير منك ومن ابنك الكثير وانما خص به الصف لان سواها الطلاق كان في الصف اهـ فترى مح بعض حذف

(فصل في بيان الاستعارة بالكناية)

(ومنى فشا استعماله) أي المجاز المركب (كذلك) أي على سبيل الاستعارة (يسمى مثلاً ولهذا) أي وليكون المثل تشبيهاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً ولهذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربها تذكر أو تأنيداً وافراده وتثنية وجمعاً بل انما ينظر الى موارد كما يقال للرجل بالصف ضيعة اللبن بكسر تاء الخطاب لانه في الاصل لا امرأة

(فصل)

في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ولما كانت عند المصنف أهملين

أي على مذهب المصنف (قوله معنويين) أي ليسا من اللفظ (قوله غير داخلين
 في تعريف المجاز) لأنه من عوارض الالفاظ (قوله ليس متوفى المعاني) هذا الدليل لا يفتح
 كون المورد فصلا على حدة اللهم إلا أن يقال أنه دليل لا يراد به هذا القيد اه سم (قوله
 التي يطلق عليها اللفظ الاستعارة) أي على طريق الاشتراك اللفظي (قوله فلا يصح
 بشئ من أركانها سوى المشبهة) يشمل زيد في جواب من يشبهه الأسد فأخرجه
 بقوله ويدل عليه الخ اه أطول (قوله وأما وجوب الخ) جواب ما يقال هذا ينافي
 ما مر في التشبيه من وجوب ذكر المشبهة به (قوله ذكر المشبهة به) أي باقيا على معناه
 الحقيقي فلا يرد وجوب ذكره في التصريح بحسب لفظ المشبهة به غير مستعمل في معناه
 الحقيقي كذا قيل وهو انما يحتاج اليه اذا كان المراد ذكر اللفظ المشبهة به فان
 أريد ذكر نفس المشبهة به فلا اذا لم تذكر في التصريح بحسب المشبهة وان كان بلفظ المشبهة به
 (قوله وقد عرفت) أي من تعريفه حيث قال والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة
 الحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد اه سم (قوله بأن ثبت الخ) أي لأنه من البين
 أن اثبات خاصية الشئ لغيره يدل على أنه الحق به ونزل منزلة (قوله أمر مختص)
 الاختصاص بالإضافة إلى المشبهة اه حفيد فالمراد باختصاصه بالمشبهة أن لا يعم المشبهة
 (قوله من غير أن يكون هناك أمر متحقق) أي للمشبهة كما في أظفار المنية نشبت بفلان
 فانه ليس للمنية أظفار متحققة حسا أو عقلا لا يطلق عليها اللفظ الاظهار اه سم وكتب
 أيضا ما نصه اخبرنا عن الاستعارة الحقيقية اه سم أي على ما جازد صاحب الكشف
 في فريضة المكينة (قوله أو مكينة عنها) أي أراسه استعارة مكينة عنها اه أطول (قوله
 ولو ازمه) تفسيرى (قوله فجرد تسمية) فسه أن التسمية مجموع استعارة بالكناية
 أو استعارة مكينة عنها الاستعارة فقط ويحجب بأنه أطلق التسمية على جزئها فكأنه قال
 فجرد ضم جزئي التسمية بلا مناسبة (قوله خالية عن المناسبة) قد فوج به بأن التسمية
 بالاستعارة لشبه ذات الاثبات بالاستعارة في ادعاء دخول المشبهة في جنس المشبهة به أفاده
 الفري وفي وجهها في الاطول بأنه استعمل للدلالة عليه ذكر لازم المشبهة به وما هو حقيقة تلك
 الدلالة أداة التشبيه اه (قوله قد استعمل) بالمعنى اللغوي (قوله ذلك الامر) أي
 اثبات ذلك الامر (قوله وبه يكون كمال المشبهة به) كما في المثال الاول الآتي وقوله
 أو قوامه كما في المثال الثاني الآتي وقوام الشئ ما يقوم به ذلك الشئ كجزائه (قوله
 وإذا المنية) من معنى الشئ أي قدرته الموت به لأنه مقتدر اه فترى (قوله ألفت) أي
 وجدت (قوله تجعل معادة) المعادة والتعويض والعوضة كلها بمعنى وهي شئ يتعلق على
 عنق الصبيان صونا لهم من العين أو الجن على زعمهم اه فترى وفي حاشية السراحي على
 المطول قبل لا يجوز تعليق التماس لدفع العين كما توهمه العرب وأما ما يلي ما كتب فيه
 القرآن أو اسم من أسمائه تعالى فلا بأس به اه (قوله في اغتيال) أي اهلاله (قوله
 بالبيع في اغتيال النفوس بالقهر

معنويين غير داخلين في تعريف
 المجاز أو رادها صلا على حدة
 ليستوفي المعاني التي يطلق عليها
 لفظ الاستعارة فقال (قوله يضر
 التشبيه في النفس فلا يصح بشئ
 من أركانها سوى المشبهة) وأما
 وجوب ذكر المشبهة به قائما هو
 في التشبيه المصطلح وقد عرفت أنه
 غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه)
 أي على ذلك التشبيه المصغر في
 النفس (بأن ثبت للمشبهة أمر
 مختص بالمشبهة به) من غير أن يكون
 هناك أمر متحقق حسا أو عقلا
 يطلق عليه اسم ذلك الأمر (فيسمى
 التشبيه) المصغر في النفس (استعارة
 بالكناية أو مكينة عنها) اما الكناية
 فلا أنه لم يصحح به بل انما دل عليه
 بذكر خواصه ولو ازمه وأما
 الاستعارة فجرد تسمية مطلية
 عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك
 الامر) المختص بالمشبهة به (للمشبهة
 استعارة تفيدلية) لأنه قد استعمل
 للمشبهة ذلك الامر الذي يختص
 بالمشبهة به وبه يكون كمال المشبهة به
 وقوامه في وجه الشبه لتخيل أن
 المشبهة من جنس المشبهة به (كما
 في قول الهذلي وإذا المنية أنشبت)
 أي علفت (أظفارها)
 ألفت كل قيمة لا تنفع
 التسمية الحريزة التي تجعل معادة
 أي اذا علق الموت تخليه في شئ
 لمذهب به بطلت عنده الحيل
 (شبهة) الهذلي في نفسه (المنية
 بالبيع في اغتيال النفوس بالقهر

والغلبة من غير تفرقة بين نفع
وضرار (ولا رقة لرحوم ولا بقيا
على ذي فضيلة) (فأثبت لها) أي
للمنية (الافتقار التي لا يكمل ذلك
الاغتيال (فيه) أي في السبع
(بدونها) تحقيقا للمبالغة في التشبيه
فتشبه المنية بالسبع استعارة
بالكناية وإثبات الافتقار لها
استعارة تخيلية (وكما في قول
الآخر

ولئن نطقت بشكر برله مفصحا
فلسان حالي بالشكايه أنطق
شبه الحال بإنسان متكلم في الدلالة
على المتصور) وهو استعارة
بالكناية (فأثبت لها) أي للحال
(الإنسان الذي به قوامها) أي قوام
الدلالة (فيه) أي في الإنسان
المتكلم وهذا الإثبات استعارة
تخيلية فعلى هذا كل من لفظي
الافتقار والمنية حقيقة مستعملة
في معناها الموضوع له وليس في
الكلام مجاز لغوي والاستعارة
بالكناية والاستعارة التخيلية
فعلان من أفعال المتكلم
متلازمان إذا التخيلية يجب أن
تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية
يجب أن تكون قرينة لتخيلية البتة
فمثل قولنا أظفارا المنية المشبهة
بالسبع أهلك فلا يكون ترشيعا
للتشبيه كما أن أطول كن في قوله
صل الله عليه وسلم أسرع كن طوقا بي
أطول كن يد أي نعومة ترشيع
المجاز هذا

والغلبة (تفسير لظهوره أطول (قوله ولا يبقيا على ذي فضيلة) أي لارحة وشفقة
اسم من أبقيت على فلان إذا رحمته اه حفيد (قوله بشكر) متعلق بقوله مفصحا اه سم
(قوله فلسان حالي بالشكايه أنطق) يعني ضلأ أكثر من برله ويحتمل شكايه إنسان
الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن أداء حقه ففيه التوجيه فافهم فانه البديع
النعيم ولا يذهب عليك أن البيت إنما يكون من باب الاستعارة بالكناية لولم يكن إنسان
حالي من قبيل بلخين الماء اه أطول (قوله بإنسان متكلم) قديقال مثله في المثال الأول
بأن يعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالافتقار فيكون المثال الأول ايضا مما لا امر الخيل به
فيه مقومالا مكملالا أنه تكلف كذا في الأطول (قوله أي قوام الدلالة) لانه لو لم يكن
للإنسان إنسان لم تحصل الدلالة على المقصود اه سم (قوله أي في الإنسان المتكلم)
إشارة إلى أن كونه قواما للدلالة إنما هو في المتكلم لا مطلق الإنسان لانه قد تحصل الدلالة
بالإشارة وفيه أن الدلالة بالإشارة تكون في المتكلم إلا أن يقال المراد الدلالة الكاملة
أو التي هي الأصل بالنسبة للمتكلم أو المراد أنه شبه بإنسان متكلم من حيث أنه متكلم
وقوام الدلالة في الإنسان المتكلم من حيث أنه متكلم إنما هو باللسان ولعل هذا أوجه
اه سم (قوله فعلى هذا) أي ما ذكره المصنف من تعريف الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخيلية (قوله وليس في الكلام مجاز لغوي) بل عقلي وهو إثبات ما ليس
للمشبه له (قوله فعلا) أي لالفاظان والمجاز اللغوي من عوارض الالفاظ (قوله
إذا التخيلية يجب الخ) فلا توجد التخيلية بدون المكنية (قوله والمكنية يجب الخ)
فلا توجد المكنية بدون التخيلية (قوله فمثل قولنا الخ) أي مما صرح فيه بالتشبيه
وكتب أيضا قوله فمثل قولنا الخ جواب سؤال يرد على قوله متلازمان بأن يقال قد وجد
ههنا التخيلية بدون المكنية فأجاب بالنسبة وأن الموجود ههنا ترشيع لا تخيل اه سم
(قوله يكون ترشيعا للتشبيه) أي لا للمكنية لأن شرطها كالمصرحة بعدم التصريح
بالتشبيه (قوله أسرع كن) خطاب للزوجات الحاضرات في مرض الموت اه حفيد
(قوله طوقا) أي وصولا أي قربا تأمل اه سم (قوله أطول كن) أي أكثر كن من
الطول بالضم وهو الامتداد ليكون ترشيعا أما إذا كان من الطول بالفتح وهو الاعطاء فلا
يكون ترشيعا ولا تجريدا تتعلق به بكل من الطرفين (قوله ترشيع للمجاز) أي المرسل قال
في الأطول ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح أن الاستعارة بالكناية فيها بين
الاستعارات استعارة مقالوبة مبتنية على التشبيه المقالوب الكمال المبالغة في التشبيه فهو
أبلغ من المصرحة فكما أن قولنا السبع كالمنية تشبيه مقالوب يعود الفرض منه إلى
المشبه به كذلك أنشبت المنية أظفاراها استعارة مقالوبة استعارة بعد تشبيه السبع بالمنية
المنية للسبع الادعائي وأريد بالمنية معناه إبهام جعلها سباعا تنبها على أن المنية بلغت
في الاغتيال مرتبة ينبغي أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وضعت موضع
المجاز هذا

ولكن تفسير الاستعارة بالكناية
 بما ذكره المصنف شيء لا يستعمله في كلام
 السلف ولا هو مبني على مناسبة
 لغوية ومعناها المأخوذ من كلام
 السلف هو أن لا يصريح بذكر
 المستعار بل بذكر رديقه ولازمه
 الدال عليه فالمقصود بقولنا
 أنظار المنية استعارة السبع
 للمنية كاستعارة الأسد للرجل
 الشجاع إلا أنا لم نصريح بذكر
 المستعار أعني السبع بل اقتصرنا
 على ذكر لازمه وهو الأظفار المنتقل
 منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية
 فالمستعار هو لفظ السبع الغير
 المصرح به والمستعار منه هو
 الحيوان المفترس والمستعار له هو
 المنية قال صاحب الكشف أن
 من أسرار البلاغة ولطائفها أن
 يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم
 يرمزون إليه بذكر شيء من رواده
 فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو
 شجاع يفترس أقرانه فنيته تنبيه
 على أن الشجاع أسد هذا كلامه
 وهو صريح في أن المستعار هو اسم
 المشبه به المترول مصرحاً بالرموز
 البعيد كروا زمه وسيجيء الكلام
 على ما ذكره السكاكي (وكذا قول
 زهير ص) أي سلا حجاز من الصحو
 خلاف السكر (القلب عن سلمى
 وأقصر باطلة) يقال أقصر عن
 الشيء إذا قلع عنه أي تركه واعتنع
 عنه أي امتنع باطلة عنه وتركه بحاله

السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكاكي اه (قوله هو أن لا يصريح الخ) هو
 بمعنى قول صاحب الكشف ألا تقي أن يسكتوا الخ وظاهره أن الاستعارة المكنية عدم
 التصريح باللفظ المستعار لأنفس اللفظ المستعار ولعل في العبارة مسامحة أي وهو ذو أن
 لا يصريح (قوله ولازمه) تفسيري (قوله كما هو شأن الكناية) أقول فيه إشارة إلى أنه
 لا يتحقق هناك الكناية إلا بطلاحة كما هو الظاهر من تقرير الكشف والمحقق الشريف
 بل الكلام شبه بالكناية في الأشعار بالمقصود بلا تصريح وذلك لأنه يجب أن تستعمل
 الكناية في المعنى الكينائي قطعاً سواء كان المستلزم معنى حقيقياً أو لا وسواء استعملت
 في المعنى الحقيقي أيضاً أو لا ولا شك أنه لا يستعمل النقص هنا في إبطال العهد اه حفيد
 على المطول (قوله قال صاحب الكشف الخ) استدلال لما نقله عن السلف فالمراد
 بهم صاحب الكشف ومن قبله أومعه اه سم وناقش صاحب الأطول في حكم الشارح
 والسيد بأن في كلام الكشف تصریحاً بما مر عن السلف فراجع (قوله ان من أسرار
 البلاغة الخ) يعني أن المقام إذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لقصد البلاغة في مدح
 أو ذم أو لكون الخطاب مع ذكر في لطائف تلك البلاغة أن يسكتوا الخ (قوله عن ذكر
 الشيء) أي اللفظ (قوله ثم يرمزون) من باب قتل وفي لغة من باب ضرب اه مصباح
 (قوله من رواده) أي روادف معناه (قوله على مكانه) أي كونه أي وجوده وقال
 بعضهم أي مرئيه قال سم وظاهر السكاكي أي ساق عبارة الكشف أن المراد مكان
 المستعار وظاهر قوله على أن الشجاع أسد أن المراد مكان المستعار له فيجوز اه ورجوع
 الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالكون أي الوجود ورجوعه بالمستعار له يناسب
 تفسيره بالمرتبة فتدبر (قوله أي سلا) من السلا وهو زوال العشق والحزن اه
 فنرى (قوله مجازاً) أي بالاستعارة بجماع انتفاء ما يغيب عن الرشد والمصالح (قوله
 عن سلمى) أي معرضاً عنها كذا في الأطول (قوله باطلة) أراد بباطل القلب ميله
 إلى الهوى اه سم (قوله أي امتنع باطلة عنه وتركه بحاله) فيه إشارة إلى ما قاله في
 المطول من أنه لا حاجة إلى ما قيل أن في البيت قلباً أي أقصر هو عن باطله لهجة أن يقال
 امتنع باطلة عنه وتركه بحاله قال النري فيه بحث لأن المذكور في الصحاح وغيره من كتب
 اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح أقصرت عنه أي
 كفت عنه مع التسدره عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عنه بالألف والباء
 ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفي للعمل على القلب اللهم إلا أن يريد أنه لا حاجة إليه
 بطريق الوجوب بل وازن أن يراد بالأقصر معناه المجازي وهو مطلق الامتناع اه
 وفي الأطول وأقصر باطلة أي انتهى باطله من لوازم حب سلمى يقال أقصر وقصر وتقصص
 اه وحينئذ لا حذف في الكلام والمعنى ظاهر ويقال أقصر عنه أي عجز فالتقدير أقصر
 عنه باطلة فحينئذ لا محالة في الكلام قلب لأن العجز هو القلب لا الباطل إذ لا ينسب

المعجز الا الى ما من شأنه الاختصار وفي كلام المستن حيث قال انه ترك ما كان الخ اشعار
بذلك اه (قوله وعوى) كأن المراد اذيل عن الافراس سر وجهها وعن الرواحل
رجالها التي هي آلات ركوبها للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله ترك ما كان
يرتكبه زمن المحبة) لادلالة في الكلام على تركه ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على
ما يقتضيه السوق فتنبيه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه في حب سلمي الا ان يراد بسلمي
جنس المحبوبة كما قد يراد بها تم السخى ثم لادلالة على الاعراض عن معاودته الا ان
يؤخذ ذلك من آيات أخر اه أطول ويمكن دفع الاول بأن ال في المحبة لله هداى
محبة سلمي ودفع الثاني بأن قوله وأقصر باطله يدل على الاعراض عن المعاودة (قوله
والتي) هو خلاف الرشيد (قوله وأعرض عن معاودته) هو مأخوذ من قوله
وأقصر باطله (قوله فبطلت آياته) أى فلما أعرض بطلت آياته وليس قوله بطلت آياته
تفسيرا لقوله وعوى الخ والالزم كون الافراس والرواحل وتعريتها استعارة تحقيقية
كما يأتي في الوجه الثاني باحتماله المقصود لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكنية
فيه بل لما كان ترك معاودة الشيء يستلزم بطلان آياته ربه عليه وأما الافراس
والرواحل وتعريتها فعلى حقيقة تاليف تخيل وهو عند المصنف حقيقة وهم ذاتية تدفع
بعض ما ذكره العصام في أطوله حيث قال بعد قول المصنف فبطلت آياته وهما بحث وهو
أنه لم يقصد على مذهب الماتن الحقيقية الافراس والرواحل فكيف يدل على أنه بطلت
آياته انما يلائم ذلك لو أراد بافراس الصبا آلات ما يلزمه فيجعل الاستعارة الحقيقية
قرينة للمكنية كما سمعته في قوله تعالى يتقضون عهد الله أو يتوههم له آلات كما هو شأن
السكاكى ولو سلم فلا دلالة في تعريته افراس الصبا والرواحل على بطلانها بل على اهمالها
الى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة اذا فرغ من سلوكها اه (قوله بجهة من
جهات المسير) بجهة المسير هي التي يسير السائر اليها ولاجلها اه سم (قوله الوطر)
أى الحاجة (قوله ووجه الشبه الخ) قال في الاطول ومن المين أن وجه الشبه في
هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيحتمل أن يكون التنبيه على أن وجه الشبه
في الاستعارة بالكناية أيضا قد يكون مركبا أيضا من فوائد هذا التمثيل اه (قوله غير
مبال) حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة الخ
(قوله التي بها قوام جهة المسير والسفر) أى قوام المسير الى الجهة فان قلت كثيرا
ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشى قلت الكلام في المسير المعتد به
ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتبار جعل زاده ومائه ولومع غيره أو الكلام باعتبار
الغالب بمعنى أنه في الغالب لا يتأني قطعهما الا بما ذكر اه سم (قوله والفتوة) قوة اتباع
الهوى (قوله كذا في الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله
فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح

(وعوى افراس الصبا ورواحله)
أراد زهير (أن يبين انه ترك
ما كان يرتكبه زمن المحبة
من الجهل والفتى وأعرض عن
معاودته فبطلت آياته) الضمير
ش معاودته وآياته لما كان يرتكبه
(فتنه) زهير في نفسه (الصبا بجهة
من جهات المسير كالبحر والفتوة
قضى منها) أى من تلك الجهة
(الوطر) أهملت آلتها) ووجه
الشبه الاشتغال التام وركوب
المسالك الصعبة فيه غير مبال
بهلكة ولا محترز عن معسرة
وهذا التشبيه المضمير في النفس
استعارة بالكتابة (فأثبت له) أى
لصبا بعض ما يخص تلك الجهة
أعني (الافراس والرواحل) التي بها
قوام جهة المسير والسفر فثبت
الافراس والرواحل استعارة
تخييلية (فالصبا) على هذا التقدير
(من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل
والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة
وصبو أى مال الى الجهل والفتوة
كذا في الصحاح

لامن الصبا بالفتح يقال صبي صبا مثل سمع سمعا أى لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أى زهرا (أراد) لا بافراس والرواحل (دواعى
النفوس وشهواتهم والقوى الحاصلة لها فى استيفاء الذات أو) أراد بها (الاسباب التى قلنا تأخذ فى اتباع الغنى الى اوان الصبا)
وعنفوان الشباب مثل المال والمئال والاعوان (فتكون الاستعارة) أى استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقيق معناها
عقلا اذا أريد بها الدواعى وحسب اذا أريد بها أسباب اتباع الغنى من المال والمئال (٢٧٩) مثل المصنف بثلاثة أمثله الاول

ما يكون التخييلية اثبات ما به
كمال المشبه والثاني ما يكون اثبات
ما به قوام المشبه به والثالث
ما يحتمل التخييلية والتحقيقية

* (فصل) *

فى مباحث من الحقيقة والجاز
والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية

وقعت فى المقتضاح مخالفة لما ذكره

المصنف والكلام عليها (عزف

السكاكى الحقيقة اللغوية) أى

غير العقلية (بالكناية المستعملة فيها

وضعت له من غير تأويل فى الوضع

واحترز بالقيد الأخير) وهو قوله

من غير تأويل فى الوضع (عن

الاستعارة على أصح القولين) وهو

القول بأن الاستعارة مجاز لغوى

لكونها مستعملة فى غير الموضوع

له الحقيقة فيجب الاحتراز عنها وأما

على القول بأنها مجاز عقلى واللفظ

مستعمل فى معناه اللغوى فلا

يصح الاحتراز عنها (فإنها) أى انما

وقع الاحتراز بهذا القيد عن

الاستعارة لانها (مستعملة فيما

وضعت له بتأويل) وهو ادعاء

دخول المشبه فى جنس المشبه به

بجعل أفراد قسمين متعارفا وغير

متعارف (وعزف) السكاكى

(المجاز اللغوى بالكناية المستعملة)

فى غير ما هى موضوعه له بالتحقيق

وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا أن يقال انه ثبت رواية عن
مصنفه أنه سمع الصحاح بالفتح ولبعض الادباء فى استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض
الرؤساء مولاى ان وافيت بابك طالبا * منك الصحاح فليس ذاك بذكر
الهر أنت وهل يلام فنى سعى * للبحر كى يلقى صحاح الجوهر
اه فترى (قوله لامن الصبا بالفتح) أى مع المتد (قوله ويحتمل الخ) يستفاد منه أنه
لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه
ولا ضنة معه فى إرادته كلامه محتملا طرق متعددة يسلكها مخاطب أية شاء بل إرادته
كذلك مما يزيد فى قدره ويدل على طول بابه ويزيد فى نشاطه مخاطب حيث نزل ذلك
المتكلم منزلة نفسه فى معرفة طرق البيان والتبسيط المقصود بوجوه مجردة إشارة الى ان
اه أطول (قوله دواعى النفوس الخ) ووجه الشبه بين الدواعى الخ وبين الافراس
والرواحل كون كل له دخل فى تحصيل ما لا يخلو الانسان عن المشقة فى تحصيله (قوله
أو الاسباب الخ) قال فى الاطول ولا يذهب عليك انه لا بأس بأن يراد بالافراس
والرواحل جميع ما ذكره على سبيل التريديد فكانه قصد بكناية أو منسج الخلو اه (قوله
تأخذ) أى تجتمع وتتفق اه سم (قوله وعنفوان الشباب) أى أوله اه سم
(قوله والمئال) أى ما يطلب وينال اه سم (قوله تحقيقية) أى فلا يكون فى الكلام
مكنية حينئذ عند المصنف وأما كونها تحقيقية فلا ينشأ وجود المكنية عند السلف
اه ع (قوله والكلام عليها) أى وفى الكلام عليها (قوله أى غير العقلية) أى
وليس المراد باللغوية ما قابل الشرعية والعرفية (قوله على أصح القولين) متعلق باحترز
اه سم ويصح أن يكون حال من الاستعارة (قوله مستعملة فيما وضعت له بتأويل)
فجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا
من غير تأويل اه مطول وكتب أيضا قوله بتأويل أى وضعها ملتصقا بتأويل وصرف
لوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل
التحقيق ولا يخفى أنه كما قيد الدعوى بقوله على أصح القولين يجب أن يقيد الدليل الا أن
تقيده أحدهما بسوق الذهن الى تقييد الآخر فيكتفى به اه أطول (قوله اللغوى)
أى غير العقلى (قوله الى نوع حقيقة) أراد بنوع حقيقة الكلمة متعلق اللفظ الحقيقى
فى اللغة أو فى الشرع أو فى العرف (قوله متعلق بالغير) متعلقا معنويا وشخويا لانه بمعنى
المغاير وكتب أيضا قوله متعلق بالغير قال السيد لولم يذكر السكاكى قوله استعمالا
فى الغير لكانت الباء فى قوله بالنسبة متعلقة بغير فى قوله فى غير ما هى موضوعه له وكان
المقصود حاصله وانما أعاد الغير لظهور تعلقه بخاربه وعرفه ليعلم أن المراد هو الاول
وأما إعادة الاستعمال فى التبعية اظهر المتعلق فى الغير اه (قوله للعهد) أى الذكرى

استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقة مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام
فى الغير للعهد أى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعه له فى اللغة أو فى الشرع أو فى العرف غير بالنسبة الى نوع
حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقة الغويا تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فيكون مجازا
لغويا وعلى هذا القياس * ولما كان قوله استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقة

بمنزلة قولنا في اصطلاح به الخطاب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه أخذنا بالخاص من كلام السكاكي فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب مع قرينة ما نفعه عن إرادته) أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح (وأي) السكاكي (بقيد التحقيق) حيث قال موضوعه له بالتحقيق (أي أدخل) في تعريف المجاز (الاستعارة) التي هي مجاز لغوي (على ما مر) من أنها مستعملة (٢٨٠) فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي

(قوله بمنزلة قولنا في اصطلاح به الخطاب) لأنه يؤتى مؤثراً ويقيد به فاده وإن كان مضمون قولنا استعمالاً في الغير الخ تقييد الغير بكونه غير نوع ثالث الحقيقة الذي هو الحقيقة في اصطلاح الخطاب ومضمون قولنا في اصطلاح به الخطاب تقييد الوضع ويؤتى إلى تقييد الغير فاده سم (قوله وأدل على المقصود) عطف مسبب على سبب (قوله في غير ما) أي معنى (قوله في اصطلاح) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضع اه سم (قوله لم تدخل هي) أي الاستعارة (قوله لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل) بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة فغير قولنا في غير ما وضعت له لا يخرجها اه سم (قوله احترازاً عن أن لا يخرج الاستعارة) كذا في بعض النسخ بإثبات عن وفي بعضها بإسقاطها (قوله أو يكون المعنى احترازاً) لئلا يخرج الاستعارة فيكون الحرف المقدر اللام لأعن هذا على نسخة إسقاط الحرف اما على نسخة إثبات عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ إشارة إلى جعل عن بمعنى اللام التعليمية (قوله لأن السكاكي الخ) علم في الاطول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش في تعليل الشارح المذكور والتابع فيه للمصنف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكي تفسيراً لا أحد المعنيين في الآخر (قوله بنفسه) أي بنفس اللفظ أي لامع قرينته (قوله اللهم إلا أن يقصد زيادة الإيضاح لا تقيم الحد) قد يقال إذا كان القصد ذلك لم يصح جعله القيد الأخير احترازاً عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة في قوله ما وضعت له حتى يحتز عنها بزيادة القيد الأخير والجواب أن في ذكر الاحتراز تسامحاً والمراد إيضاح الاحتراز فليس أملاً (قوله ويمكن الجواب بأن السكاكي الخ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار إليه بقوله اللهم الخ أن المخطوط في هذا مطلق الوضع ودفع أن يحمل مطلقة على غير الوضع بالتحقيق وفيما أشار إليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يجعل ذلك مساوياً للوضع بالتأويل أيضاً اه حميد (قوله بل مراده أنه قد عرض الخ) فاقس فيه في الاطول بأن انصرافه عند الإطلاق إلى ما ليس بالتأويل ينفي عروض الاشتراك (قوله لا المعنى الذي يستعمل فيه أحياناً) أي بطريق عروض الاشتراك اللفظي (قوله وبهذا) أي بهذا الجواب (قوله يخرج) أي يحصل (قوله لو سلمنا الخ) فيقال في جواب ذلك لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ما ذكر بل أراد أنه عرض له الاشتراك المذكور وقيد بالتحقيق ليكون قرينة على المراد به اه سم (قوله فلا يخرج الاستعارة) أي عن تعريف المجاز أي على تقدير عدم زيادة القيد الأخير (قوله أيضاً) أي كما لا يخرج

في التعريف لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح ههنا فاسد لانه قال وقول بالتحقيق احترازاً عن أن لا يخرج الاستعارة وظاهر أن الاحتراز إنما هو عن خروج الاستعارة لأعن عدم خروجها فيجب أن تكون لازمة أو يكون المعنى احترازاً لا يخرج الاستعارة (وردة) ما ذكره السكاكي (بأن الوضع) وما يشق منه كالموضوع مثلاً (إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل) لأن السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احترازاً عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة فحينئذ لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم إلا أن يقصد زيادة الإيضاح لا تقيم الحد ويمكن الجواب بأن السكاكي لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة

فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه عند

أحياناً وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلمنا تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا يخرج الاستعارة أيضاً لأنه يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة أعني الوضع بالتحقيق ادعابة ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل

لكن لاجهة انحصارها بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة (ورد) أيضا ما ذكره (بأن التقييد باصطلاح به الخطاب) أو ما يؤدى معناه كالأبتدئة في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعاء مجازا كذلك (لا بد منه في تعريف الحقيقة) أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه (٢٨١) مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع

له في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبار والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لأن الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انه موضوع له لا سيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يجيب سائله أى من حيث انه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعمل في عرف الشرع في الدعاء لأن استعماله في الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بأن قيد اصطلاح الخطاب مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره في تعريف المجاز ليكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن وبأن اللام في الوضع للعهد أى الوضع الذى وقع به الخطاب فلا حاجة الى هذا القيد وفى كليهما نظروا وعرضوا أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط

عند زيادة القيد الاخير (قوله لكن لاجهة) أى لوجه لتخصيصه أى في قولنا غير ما وضعت له (قوله ماذكر) أى السكاكى في تعريف المجاز (قوله وبأن) عطف على قوله بأن في قوله ورد بأن واعادة الجواز تدل على أن كلام المعطوف والمعطوف عليه مستعمل في الرد عليه وليس كذلك لأن المعطوف عليه يرتفع بالحقيقة والمجاز والمعطوف يخص بالحقيقة فرد ما ذكره مجموع الامرين فالأولى ترك اعادة الجاراه أطول وقد يقال استقلال كل من المتألفين في الرد على تعريف الحقيقة يكفي ذكرا لعادة الجار تأمل (قوله أو ما يؤدى معناه) كالذى عبر به السكاكى (قوله ويمكن الجواب الخ) فان قلت هلا اكتفى بقيد الحقيقة بالنسبة للمجاز أيضا قلت الاصل ذكر القيد وأيضاً اذا اعتبرت الحقيقة في تعريفه يصير المعنى ان المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان بينه وبين الموضوع له نوع علاقة (قوله فالمراد أن الحقيقة الخ) فيه بحث وهو أنه لو أريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له أن كونه موضوعا له مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لأن استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لاجل أنه موضوع له والخطاب عالم بالوضع وان اكتفى في الحقيقة التعليمية بمجرد أن اهاهم دخلا فلا خفاء في مدخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز لأنه لا يكفي بل لا بد من ضمنية التعالق مع كونه غير اه أطول (قوله أن تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم هنا الاستعمال وبالوصف الوضع اه سم (قوله مفيد لهذا المعنى) لانه يشعر بالحقيقة وكتب أيضا قوله لهذا المعنى أى أن الحقيقة هي الكلمة الخ (قوله وفي كايه ما نظر) أما في الأول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهالة وذلك لا يجوز في التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بذات في هذا الفن لا يوجب جواز ذلك في تعريفها وأما في الثاني فقال في المطول لا نأقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هي موضوعة لذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه الخطاب اذ لا دلالة عليه اه وقوله هو الوضع الذى الخ أى الوضع اللغوى الذى هو عبارة عن تعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه وقوله اذ لا دلالة عليه أى اذ لا دلالة للوضع المدلول عليه بوضعت عليه لانه عام والعام لا يدل على الخاص اه سم (قوله واعترض) أى المصنف في الايضاح اه سم (قوله بأنه يتناول الغلط) أى الخطأ الأسانى وكتب أيضا قوله بأنه يتناول الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح اه مطول (قوله والاشارة الخ) رد بذلك ما أجيب به من خروج الغلط بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له اه سم وقال في الاطول وفيه أى

في رد الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع لم يبعد
 الخطاب ساهيا بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادته التلغظ به وقرينة بين المانعة عن
 ارادة التلغظ والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى أن يتنقل الذهن منها
 الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلغظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير أن يلتفت
 الذهن اليه اه (قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للقائدة) القيد الاول أعنى
 الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى وجاء ربك
 والاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصل الى قوله ربك هو الجزو أما الرفع فجواز ومداره
 أن يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها أو لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها
 استغناء واضحاً كالكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء والقيد الثاني أعنى المتضمن للقائدة
 احتراز عن استعمال القيد في المطلق كالمرسى في أنف الانسان اه فنرى (قوله وعرف
 الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه) لا خفاء في أن أحد الطرفين بالحقيقة هو المعنى
 وفي أن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذكر هنا فيجب أن يراد بأن تذكر
 اسم أحد طرفي التشبيه ولا يجوز أن يراد بأن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لانه
 يقتضى أنه أريد به معناه وليس كذلك وإنما أريد به الطرف الآخر وكذا يقال في قوله
 الا تى عن السكاكى وعنى بالمصريح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى اسم
 الطرف المذكور هو اسم المشبه به تأمل اه سم ثم قال وقوله وتريد به الآخر أى نفس
 الآخر وهو المعنى سواء كان هو الآخر حقيقة كالرجل الشجاع في المثال الاول أو ادعاء
 كالمنية في الثاني فانه ادعى السبعية لها اه (قوله بأن تذكر الخ) مقتضاه أن يسمى
 الاستعارة نفس ذكر أحد الطرفين وهو وان وافق قولهم السابق ~~وكثيراً ما~~ نطلق
 الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه لكنه غير مناسب لكون الاستعارة
 قسماً من الجاز الذى هو لفظ ~~كذا~~ فى سم (قوله أحد طرفي التشبيه) هو المشبه به
 في المصراحة والمشبه في المكنية (قوله كما تقول في الحمام أسد) أى في المصراحة وقوله
 وكما تقول أنشبت الخ فى المكنية (قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية
 لها) حاصله أن المراد بلفظ المنية السبع الادعاء وهو الموت اه سم (قوله ويسمى
 اسم المشبه به مستعاراً) صريح في أن المستعار في الاستعارة بالسكاكية عند السكاكى هو
 لفظ السبع المتروك في المثال المذكور وهو ما يدل عليه بعض عبارات السكاكى وبعض
 عباراته يشعر بأن المستعار هو الاظفار مثلاً وبعضها يدل على أنه لفظ المنية قال الفري
 وسيجي توفيق الشارح بين أقواله اه (قوله الطرف المذكور) أى المذكور باسمه
 (قوله وجعل منها أى من الاستعارة المصريح بها) لم يقسم المكنى عنها الى حقيقية وهى
 ما كان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه محققاً حساً وعقلاً وتخييلية وهى
 ما لم يكن ذلك فيها محققاً حساً وعقلاً لان المكنية على مذهبه أعنى السكاكى لا تكون

الراجع الى معنى الكلمة المتضمن
 للقائدة (الى الاستعارة وغيرها)
 بأنه ان تضمن المبالغة في التشبيه
 فاستعارة والافعال استعارة (وعرف
 الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي
 التشبيه وتريد به) أى بالطرف
 المذكور (الآخر) أى الطرف
 المتروك (متدعي دخول المشبه في
 جنس المشبه به) كما تقول في الحمام
 أسد وأنت تريد بالرجل الشجاع
 مدعى أنه من جنس الاسد فتثبت
 له ما يخص المشبه به وهو اسم جنس
 وكما تقول أنشبت المنية أظفارها
 وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء
 السبعية لها فتثبت لها ما يخص
 السبع المشبه به وهو الاظفار
 ويسمى المشبه به سواء كان هو
 المذكور والمتروك مستعاراً منه
 ويسمى اسم المشبه به مستعاراً
 ويسمى المشبه مستعاراً له
 (وقسمها) أى الاستعارة (الى
 المصريح بها والمكنى عنها) وعنى
 بالمصريح بها أن يكون (الطرف
 المذكور) من طرفي التشبيه
 (هو المشبه به وجعل منها) أى من
 الاستعارة المصريح بها (تحييلية
 وتخييلية)

وانما يقل قسمها اليها لان المتبادر الى الفهم من الحقيقية ٢٨٣ والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسمها آخر

سماها المحتملة للتحقيق والتخييل

كما ذكر في بيت زهير (وفسر

الحقيقة بما مر) أي بما يكون

المشبه المتروك متحققا حسا أو

عقلا (وعد التمثيل) على سبيل

الاستعارة كما في قولك اني أراك

تقدم رجلا وفترا أخرى (منها)

أي من الحقيقة حيث قال

في قسم الاستعارة المصريح بها

الحقيقة مع القطع ومن الأمثلة

استعارة وصف إحدى صورتين

منتزعتين من أمور لوصف صورة

أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أي

التمثيل (مستلزم للتركيب المنافي

للافراد) فلا يصح عده من

الاستعارة التي هي من أقسام

المجاز المفرد لان تنافي اللوازم

يدل على تنافي المزومات واللازم

اجتماع المتنافيين ضرورة وجود

اللازم عند وجود الملزوم

والجواب أنه عدا التمثيل قسمان

مطلق الاستعارة التصريحية

الحقيقية لامن الاستعارة التي

هي مجاز مفرد وقسمه المجاز المفرد

الى الاستعارة وغيرها لا توجب

كون كل استعارة مجازا مفردا

كقولنا الابيض اما حيوان

أو غيره والحيوان قد يكون أبيض

وقد لا يكون على أن لفظ المفتاح

صريح في أن المجاز الذي جعله

منقسم الى أقسام ليس هو المجاز

في المفرد المفسر بالكلمة المستعملة

في غير ما وضعت له

التخييلية لان المشبه به فيها الذي استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به الادعائي

كلسبع الادعائي أعني الموت المدعى سبعيته وهذا لا يكون الا وشميا اه مخلصا من

يس (قوله) وانما يقل قسمها اليها الخ) اشارة الى أنه كان يصح أن يقول وقسمها بناء

على غير المتبادر لصدقهما بالقسم الاخر اه حفيد وكتب أيضا قوله وانما يقل قسمها

اليها الخ عبارة الاطول وجعل منها حقيقة سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال

وتخييلية كذلك وانما يقل قسمها اليها مع أنه قال والمصرح بها تنقسم الى حقيقة

وتخييلية تفننا وما قاله الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليها لانه أراد بالحقيقة

والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسمها اليها بل اليها والمحملة

للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله وفسر الحقيقة بما مر

أي ما يكون المشبه متحققا حسا أو عقلا الحقيقة السابقة والمفسر بما مر مطلق

الحقيقة لا الحقيقة على القطع اه (قوله وعد التمثيل) أي الاستعارة القلبية وقد

عرفت أنها قد تسمى التمثيل مطلقا كما تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير

على سبيل الاستعارة كما يوجهه تقرير الشارح اه أطول وقد يقال قصد الشارح بزيادة

على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله وصف إحدى صورتين) أراد

بالوصف الأول اللفظ الدال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنها به لان اللفظ كوصف

بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى

لبيان الصورة الاخرى اه حفيد (قوله ورد ذلك) أي العدة (قوله فلا يصح عده

من الاستعارة الخ) واللازم كون مابين الشئ مندرجاته اه أطول (قوله اللوازم

كالافراد والتركيب (قوله الملزومات) كالاستعارة والتمثيل هنا (قوله المتنافيين

الافراد والتركيب (قوله كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره الخ) لا يقال هذا يدل على

أن يحصل الجواب أن قسم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كما في هذا المثال فيكون

الجواب ظاهرا لا تحققيقا لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب

أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المنقسم الى الابيض وغيره ليس قسم الابيض

في المثال بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المنقسم في كل قسم لانا نقول ليس

غرضه الاستدلال بأن قسم الشئ قد يكون أعم ولا في كلامه ما يقتضي ذلك بل غرضه أن

تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يقتضي حصر الاستعارة في المجاز المذرك كما أن

تقسيم الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضي انحصار الحيوان في الابيض فلا يقال ان

هذا الجواب ظاهري لا تحققيقا اه مخلصا من سم والفنرى (قوله على أن لفظ المفتاح

الخ) حاصل هذا الجواب ان المجاز الذي قسمه السكاكي غير ما عرفت وان وقع التقسيم

عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقدر أنه جعل من أقسامه المجاز العقلي

والمجاز الرابع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة

في غير ما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوي وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وعقلي ويسمى مجازا في الجملة وينقسم اللغوي قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكمها في الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة في التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان أعم جعل المجاز العقلي قسمين له المتضمن المقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوي بالمعنى المتقدم فلا ينفع في منع كون الاستعارة عنده قسمين المجاز المفرد كون المقسم في هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوي في تقسيمه حيث قال واللغوي قسمان أعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسما للمجاز العقلي واللام يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسمين فالمراد ما يطلق عليه المجاز لا نأقول هذا مع كونه تكلفا في غاية السماجة يرده أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها واللام تكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقال المقسم هو المجاز اللغوي بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسمين لكونه ملحقا به كما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز الراجع الى حكم الكلمة اه أطول (قوله على أن لفظ الافتتاح) جواب ثان ترقى اليه وكان الاولى تقديم هذا الجواب على الذي قبله كما هو قاعدة الجدلين في تقديم جواب المنع على جواب التسليم (قوله راجع الى معنى الكلمة) بأن يقصد معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ اه سم (قوله راجع الى حكم الكلمة) بأن يخالف الاعراب الاصل للكلمة بسبب حذف أو زيادة (قوله خال عن الفائدة) كما سعمال اسم المقيد كالمشعر الموضوع لشقة البهير في المطاق كملق الشقة فان العدول عن اسم المطلق الى اسم المقيد مع ارادة المطلق به مما لا فائدة فيه اه سم وفيه أن المجاز مطلقا كدعوى الشيء بينية فكيف يكون بعض صورته خاليا عن الفائدة ويمكن أن يقال المراد فائدة يعتد بها فتأمل ثم رايت في يس عن ابن كمال باشا أن دعوى خلاق المجاز عن الفائدة ممنوعة لان في المجاز فائدة عامة تشمل جميع افراده وربما شغل بعضها على فائدة أخرى فيزداد حسنه والفائدة العامة تقرير للمعنى في ذهن السامع لان المجاز يحتاج في الوصول الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقي والعلاقة بينه وبين المعنى المجازي والاستعانة بالقرينة الحالية أو المقابلة وكلما كانت الحاجة الى الوصول أكثر يكون التأمل أوفر وتقرير المعنى في الذهن أزيد قال والعجب أنهم يجعلون التصريف والاقتسان في وجوه الكلام فائدة عامة لانواع الالتفات وهذه الفائدة توجد في المجاز فكيف لا يجعلونها من فوائد اه (قوله وظاهر أن المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) أي فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المخصوصة ليشمل الراجع الى حكم الكلمة ومن اللفظ ليشمل المجاز العقلي فانه

لانه قد قال بعد تعريف المجاز ان المجاز
عند السلف قسمان لغوي وعقلي
واللغوي قسمان راجع الى معنى
الكلمة وراجع الى حكم الكلمة
والراجع الى المعنى قسمان خال عن
الفائدة ومتضمن لها والمتضمن
للفائدة قسمان استعارة وغير
استعارة وظاهر أن المجاز العقلي
والراجع الى حكم الكلمة

ليس بلفظ وقوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب
 ليصح الحصر في القسمين تفريع على ما لزم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم
 أعم أى اذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من
 أن يكون لفظاً أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر وجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم
 من المفرد والمركب ليصح حصر المجاز بالمعنى الأعم في القسمين العقلي واللفظي اذ لو أريد
 بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلا لان
 اللفظي حينئذ لا يشمل الراجع الى معنى الكلمة اذا كان مركباً فيبقى قسم آخر خارج
 عن القسمين وهو اللفظي الراجع الى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلا ولقائل
 أن يقول الواجب خروج المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة عن المجاز بالمعنى
 المذكور نعم المقسم بحيث يشملها لا تعميم مطلق حتى يجب أن يراد بالراجع الى معنى
 الكلمة أعم من المفرد والمركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور المفرد فقط
 غاية الامر أن يصير المراد حصر المجاز بمعنى يشمل هذين القسمين أعنى العقلي واللفظي
 والراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها في العقلي واللفظي الشامل للراجع
 الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها وهو صحيح ففي تفريع قوله فيجب أن يريد الخ
 على ما لزم من قوله وظاهر الخ نظر واضح فليست أمه اسم (قوله خارجاً عن المجاز
 بالمعنى المذكور) وذلك لان العقلي هو الاسناد فهو ليس بلفظ فضلاً عن كونه كلمة وأما
 الراجع الى حكم الكلمة فالاعراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوي وأما على أنه
 لفظي فهو وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد في تعريف الكلمة باللفظ
 المستقل بخلاف ما لا تحقق له الابل لفظ آخر كهذا اسم وعبارة الاطول وأما الثاني
 يعني الراجع الى حكم الكلمة فلأنه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة
 باعتبار الاعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له اسم (قوله بالمعنى المذكور) أى
 الكلمة المستعملة الخ (قوله ليصح الحصر) أى حصر المجاز عند السلف (قوله في القسمين)
 أى العقلي واللفظي (قوله نحو كلمة الله) أى قول الله (قوله والثاني أنا لان سلم الخ)
 فالصورة المفترضة من متعدداً تستدعي الامتداداً يتفرع منه ولا تقتضي للدلالة عليه اللفظ
 مركباً فليعتبر عن الصورة المفترضة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استلزام التمثيل للتركيب
 أولاً بالنقل عن المفتاح وثانياً بأن معنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي وهو
 لا يكون الا بين طرفين مركبين وأطال في بيان ذلك وتكفى برده جميعه اعصام في أطوله ثم
 قال وقد فرغ السيد التنافي بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرفين
 في التمثيل ووجوب افراد في التبعية لانها تعتبر في المصادر ومقتضيات الحروف ابتداء
 وكلها مفردات ومنع على الشارح في جعله كلمة على في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم
 استعارة تبعية وتمثيل لا ومقتضى ظاهر عبارة الكشف وقد وقع بينهما مناظرة فيه وأطلب

خارجاً عن المجاز بالمعنى المذكور
 فيجب أن يريد بالراجع الى معنى
 الكلمة أعم من المفرد والمركب
 ليصح الحصر في القسمين وأوجب
 بوجوده آخر الأول أن المراد
 بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد
 والمركب نحو كلمة الله والثاني
 أنا لان سلم

في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بإيراد ما عرضنا عنه وان كان
 لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوي الاحساس بعد قياس البناء على
 الاساس فتبصر اهـ (قوله ان التمثيل) أي الاستعارة التمثيلية (قوله وهو) أي التشبيه
 التمثيلي قد يكون طرفاه مفسرين أي فكذا الاستعارة المبنية عليه لانه اذا اقتصر
 في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة اهـ سم (قوله منهاهم)
 مفرد وقوله كمثل مفرد أيضا (قوله ان اضافة الكلمة) المراد الاضافة اللغوية (قوله
 واقتراها) تفسير (قوله هو التقديم المضاف الى الرجل) فيه اشارة الى أن المراد الاضافة
 اللغوية اهـ سم (قوله وفي السكل نظرا وردناه في الشرح) مما أوردناه أما في الاقل فلان
 استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة
 وأما في الثاني فلانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام
 المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من
 التحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك أنه ليس بمعابره عن المشبه
 به بمفرد ولا يجوز في مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل
 وأما في الثالث فلا قطع بأن لفظ تقدم في تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل في معناه
 الاصل والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصل أي صورة ترد من
 يقوم ايذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى اهـ سم قال
 القنري قوله لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ يمكن أن يجاب عنه بأنه على تقدير ثبوت
 برهان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذکور ان تمثيل التمثيل المركب
 لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه أنه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد
 اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المقدر ولا يخفى
 أن ما يصح مثلا للتشبيه يصح مثلا للاستعارة بأن يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل
 التمثيل المركب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد اهـ وقال في الاطول لا يخفى أن
 هذا المنع أي المشار اليه بقوله لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لانه يكتفيه
 بكون التمثيل مركبا ولا يتوقف ردع التمثيل من الاستعارة الحقيقية على استلزامه
 التركيب لا نقول فليكن التمثيل مع دواد منها لا يتسامه بل ببعض أقسامه أي المفرد
 لانا نقول عد السكاكي التمثيل منها مطلقا حيث مثل تلك الاستعارة المعدودة باراك
 تقدم رجلا وتؤخر أخرى ثم قال في الاطول وبهم - اذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح أي
 في الاطول حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ (قوله بما لا تحقق)
 أي استعارة لا تحقق الخ فلا يرد القول ونظائره فانه ليس بمعناه الأمر او هما لانه لم يدخل
 تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لهناه حسا ولا عقلا شاملا لما يتعلق به توهم
 أيضا أضرب عنه بقوله بل هو الخ اهـ اطول (قوله صورة) أي ذو صورة فان الصورة

أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو
 استعارة مبنية على التشبيه
 التمثيلي وهو قد يكون طرفاه
 مفردين كما في قوله تعالى مثلهم
 كمثل الذي استوفد نارا الآية
 الثالث أن اضافة الكلمة الى شيء
 أو تعيينها واقتراها بألف شيء
 لا يخرجها عن أن تكون كلمة
 فالاستعارة في مثل أراك تقدم
 رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم
 المضاف الى الرجل المقترن بتأخير
 أخرى والمستعار له هو التردد فهو
 كلمة مستعملة في غير ما وضعته
 وفي السكل نظرا وردناه في الشرح
 (وفسير) السكاكي الاستعارة
 (التخييلية بما لا تحقق لهناه حسا
 ولا عقلا بل هو) أي معناه (صورة

جاءت بهذا المعنى أيضا اه أطول (قوله وهمية) أي اخترعها التخيلية بأعمال الوهم
أيها فان للإنسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات إذا استعملها العقل تسمى
مفكرة وإذا استعملها الوهم تسمى مخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له
بأعمال الوهم أيها سميت استعارة تخيلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ أن تسمى
وهمة وعد التسمية تخيلية من إمارات تعسف السكاكي في تفسيره وانما وصف الوهمية
بقوله محضة أي لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي والحسي للفرق بينه وبين اعتبار الحرف
فإن أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم النبوت للمنية فهناك اختلاط توهم
وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه أمر وهمي محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته
اه أطول (قوله لا يشوبها الخ) تفسير محضة (قوله في قول الهذلي) أي المعهود السابق
اه أطول (قوله في الغتيال) أي الأهلاك (قوله أخذ الوهم) بأعمال التخيل اه
أطول (قوله واخترع لوازمه) كالأظفار وكتب أيضا مانصه أي مثل لوازمه
بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الأظفار لا تلزم حقيقة السبع اه أطول
(قوله وعلى الخصوص الخ) إشارة إلى أن المراد ليس مطلق اللوازم بل اللوازم
الخصوصية المتعلقة بوجه الشبه ثم بقي النظر في كيفية عطفه فيقول أن ما يكون عطف
على لوازمه وعلى الخصوص حال منه أي مما يكون ثم رأيت بخط شيخنا الشهاب
البراسي مانصه معطوف على مقتدر تقدير الكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى
الخصوص الخ اه وفيه نظر اه سم (قوله قوام) أي حصول اه سم (قوله استعارة
تصريحية) أي تصریحية تخيلية بدليل أن الكلام في تفسير التخيلية اه سم (قوله
والتخيلية عنده الخ) عبارة الأطول فتعرفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة
وهمة محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تلزم الاستعارة بالكناية
بخلاف تفسير السلف فانهم لا تنفك عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث
مثل للتخيلية بأظفار المنية الشبيهة بالسبع والسلف ما أن ينسكروا المثل ويجعلوه
مصنوعا أو يجعلوا الأظفار ترشيدا للتشبيه بالاستعارة التخيلية اه (قوله وهذا مثل
لها) أي للتخيلية المنفكة عن الممكني عنها (قوله فصرح بالتشبيه) والتصریح بالتشبيه
يدل على كونه غير استعارة فضلا عن أن يكون استعارة بالكناية اه سم (قوله
في الكلام) أي كلام البلاء (قوله من كثرة الاعتبار) الظاهر أن ذلك باعتبار المواد
اه حفيد وقال الفسري أي الأمر المخيل ثم تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم اه
وفي سم قوله الاعتبار هي أخذ الوهم في تصوير المنية بصورة السبع الخ (قوله وقد
يقال) أي في وجه التعسف (قوله أدنى مناسبة) وهي أن كلام الخيال والوهم
قوة باطنة متعلقة بما لا يتحقق حسا وعقلا اه - فيد قال سم وكان حاصل هذا التوجيه
انها سميت تخيلية لأن المتعلق به وهو الوهم مناسب للخيال فسميت باسم يناسب المتعلق

الاظفار في قول الهذلي)
• وإذا المنية انشبت أظفارها •
(فانه لما شبه المنية بالسبع في
الاعتبال أخذ الوهم في تصويرها)
أي المنية (بصورة) أي السبع
(واخترع لوازمها) أي لوازم
السبع للمنية وعلى الخصوص
ما يكون قوام اغتيال السبع
للنفوس به (فأخترع لها) أي
للمنية صورة (مثل صورة الأظفار)
الحقيقة (ثم أطلق عليه) أي على ذلك
المثل أعنى الصورة التي هي مثل
صورة الأظفار (لفظ الأظفار)
فتكون استعارة تصریحية لانه
قد أطلق اسم المشبه به وهو
الأظفار المحقة على المشبه وهو
صورة وهمية شبيهة بصورة
الأظفار المحقة والقرينة اضافتها
إلى المنية والتخيلية عنده قد تكون
بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل
لها بنحو أظفار المنية المشبهة بالسبع
فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة
في الأظفار فقط من غير استعارة
بالكناية في المنية وقال المصنف انه
بعد جسد الأبو جسد له مثال في
الكلام (وفي سم) أي في تفسير
التخيلية بما ذكر (تعسف) أي أخذ
على غير طريق المساقفة من كثرة
الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل
ولا تمس اليها حاجة وقد يقال إن
التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر
كما زعم لوجب أن تسمى

هذه الاستعارة وهمية لا تخيلية وهذا في غاية السقوط لانه يكتفي في التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخيلا

ذكر في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئسة الحساسة في الحيوان حكم غير عقلي ولكن حكم تخيلي (ويخالف) تفسيره
 التخيلية بما ذكره (تفسير غيرها) أي غير السكاكي للتخيلية (بجعل الشيء للشيء) يجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية
 قال الشيخ عبد القاهر أنه لا خلاف في أن اليد استعارة ثم أنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء إذ ليس
 المعنى على أنه شبه شيئا باليد بل المعنى على (٢٨٨) أنه أراد أن يثبت للشمال يدا وبعضهم في هذا المقام كلمات وأهية يتناقضها

في الشرح نعم يتجه أن يقال إن صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصاً في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التعليل بل في غيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره (ويقتضي) ما ذكره السكاكي في التخيلية (أن يكون الترشيح) استعارة (تخيلية للزوم مثل ما ذكره) السكاكي في التخيلية من إثبات صورة وهمية (فيه) أي في الترشيح لأن في كل من التخيلية والترشيح إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما أثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السميع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هذه الصورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هذه أيضاً معنى وهي شبيهة بالتجارة وآخر شبيه بالربح حتى يكون الربح والتجارة بالنسبة اليهما استعارتين تخيليتين إذ لا فرق بينهما إلا بان التعبير عن المشبه الذي أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلاً في التخيلية

بما تأمل اه سم (قوله ذكر) أي ابن سينا (قوله ذكر في الشفاء) الأولى التمسك بما في كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال خيل إليه أنه كذا على ما لم يسم فاعلم من التخيل والوهم وصاحب الأساس أفعل كذا على ما خيلت على ما أرتك نفسك وشهيت وأهملت اه حفيد (قوله ويخالف تفسير غيرها) عطف على فيه تعسف عطف فعلية على اسمية ولو قال ويخالفه تفسير غيره على أنه عطف مفرد على مفرد لكان أحسن قال جلال الدين الشافعي في شرح الأيضاح يشكك على قول السكاكي ما إذا جتمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول أظفار المنية والسميع نشبت بفلان فان أظفار المنية مجاز عنده وأظفار السميع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المذهب لأن الاظفار حقيقة وإنما التجوز في إثباتها للمنية وإضافتها إليها اه كلامه والجواب أن السكاكي يقتضي مثله أظفاراً أخرى بأن يقول التقدير أظفار المنية وكذا أظفار السميع كما تقر في نظائره اه فترى (قوله يجعل الشيء للشيء) يصدق على كل مجاز عقلي ودفعه يجعل أل للعهد أي جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه كذا في الأطول (قوله يجعل اليد للشمال) أي في قول الشاعر وغداة ربح قد كشفت وقرة * إذا أصبحت بيد الشمال زمامها أي ورب غداة ربح أزلت برودته عن الناس بالأطعام والكسوة وإيقاد النيران والقررة بالكسر البرد معطوف على غداة أربح واذن طرف كشفت اه من الفري والشمال بالفتح ربح مشهورة (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) استدلال على المخالفة (قوله في أن اليد) أي إثبات اليد بالوفاق التفسير باليد وقوله الآتي إذ ليس الخ (قوله عن شيء) كالمخارجة إلى شيء كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله نعم يتجه أن يقال الخ) فيه أن تسميته تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به اه فترى (قوله الذي هو المشبه) صفة اختيار (قوله الذي هو) صفة المشبه به (قوله وفي الترشيح بغير لفظه) الكلام في ترشيح الاستعارة فلا بد أن الترشيح قد يقرن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية الشبيهة بالسميع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنده اه فترى (قوله الذي هو المشبه) صفة الاختيار والاستبدال اه سم (قوله فاعتباره في أحدهما) أي التخيلية دون الآخر أي الترشيح وكتب أيضاً قوله فاعتباره في أحدهما الخ وان اعتبره فيها الزم من يد تعسف ومخالفة للغير اه أطول (قوله والجواب أن الأمر الخ) كالاظفار

بلفظه الموضع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو في المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس عوضاً له وهذا الفرق لا يوجب اعتباراً بالمعنى المتوهم في التخيلية وعدم اعتبار به في الترشيح فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكم والجواب أن الأمر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلاً جعلناه مجازاً عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه

في صورة التخييلية والربح والتجارة في صورة الترشيح وكتب أيضا قوله والجواب أن
 الامر الذي هو من خواص المشبه به الخ فيه بحث وهو أن هذا الكلام مبني على أن لا ترشيح
 في الاستعارة بالسككية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لأن الترشيح فيها يترن
 بالفظ المشبه نحو محالب المنيمة نشبت بفلان فافتترسته اللهم الآن يقال التخييلية تسكن
 سورة الاستعارة فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية أخرى فتأمل هذا وقد رد الجواب
 المذكور بأن خاصية المشبه به في التخييلية وان قرنت بالمشبه المراد بالمشبه هو
 المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لأن المراد بالمشبه وان كان
 المشبه به المراد ادعاء الحقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على
 أن مجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ لا يلائم
 بحسبه كاف له فيما ذهب اليه اه فترى (قوله بلفظ المشبه به) كالا شترأ (قوله
 كانه هو هذا المعنى) أي الذي هو الاشتراء (قوله حتى ان المشبه به الخ) فان قيل فعلى
 هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها لانهما افرق بين المقيّد والمجوع
 فالمشبه به هو الموصوف المقيّد بالصفة والصفة خارجة عنه لا المجوع المركب منهما
 وأيضا معنى زيادته أن الاستعارة تامة بدونه اه مطرول وكتب أيضا قوله حتى
 ان المشبه به في قولنا الخ فيه بحث وهو أن هذا التوجيه وان صح في المثال الذي أورد
 أعني رأيت أسدا يفترس أقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله
 للقطع بأن اعتصموا طاب شيء يتعلق بالههه لا طاب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل
 الحقيقي حتى يستعار هذا المقيّد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظا ترد
 فتأمل اه فترى قال سم وحاصله أن الترشيح هنا أريد به معنى مجازي لا المعنى الحقيقي اه
 ومثله في الاطول ثم قال الفترى هذا وقد رد الفاضل المحشي الجواب المذكور بأنه حينئذ
 يكون ذلك الوصف من تمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للعبارة المستفادة من التشبيه
 ولا مبنيا على تناسيه المراد هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو
 الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لأنه الموصوف من حيث انه موصوف
 ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلول الاستعارة منه كاف في كون ذكره تقوية
 للعبارة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحقته
 فان تعاقب الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيّد بل لا طم الامواج في افادة
 العبارة المطالبة اه (قوله المذكور) أي المذكور اسم (قوله ويراد المشبه به)
 ذكره تميز الاستعارة المكنى عنها عند السكاكي عنها عند المصنف لكن لا حاجة اليه لأن
 قوله على أن المراد بالنية الخ يفيد أن المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به كذا
 في الاطول (قوله على أن الخ) هذا هو محل الخلاف بين المصنف والسكاكي فان المصنف

وفي الترشيح لما قرن بالفظ المشبه به
 لم يحتاج الى ذلك لأن المشبه به جعل
 مكانه هو هذا المعنى مقارنا
 للوازمه وخواصه حتى ان المشبه
 به في قولنا رأيت أسدا يفترس
 أقرانه هو الاسد الموصوف
 بالافتراس الحقيقي من غير احتياج
 الى توهم صورة واعتبار مجاز
 في الافتراس بخلاف ما إذا قلنا
 رأيت شجعا يفترس أقرانه
 فاننا نحتاج الى ذلك ليصح اثباته
 للشجاع فليتأمل في الكلام
 دقة ما (وعني بالمكنى عنها) أي
 أراد السكاكي بالاستعارة المكنى
 عنها (أن يكون) الطرف
 (المذكور) من طرفي التشبيه
 (هو المشبه) ويراد بالمشبه به (على
 أن المراد بالنية) في مثل انشبت
 النية أظفارها هو (السبع بادعاء
 السبعية لها) وانكار أن يكون شيئا
 غير السبع (بقريته) إضافة
 (الانظار) التي هي من خواص
 السبع (اليها) أي الى النية فقد
 ذكر المشبه وهو النية وأراد
 المشبه به وهو السبع

يقول المراد بالمنية الموت الحقيقي (قوله بمعنى أنه) أي الحال والشأن (قوله لأن
 في إضافة خواص المشبه به) أي الاظفار مثلا (قوله من تفسير الاستعارة المكنى عنها)
 عبارة الاطول وبدأ أي ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة بالكناية وجعلها قسمين
 الاستعارة التي هي قسم من المجاز وجعل إضافة الاظفار قرينة الاستعارة بأن لفظ المشبه
 فيها أي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تفسير
 الاستعارة بالكناية بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعارة
 ليست كذلك فلا يصح جعلها قسما منها وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ولا يدل على
 أكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد إلى مجرد تفسير
 الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فإنه حينئذ يلغى قوله والاستعارة ليست كذلك
 وقوله وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع الاخير إلى ما ذكره بقوله وهذا
 كأنه جواب سؤال مقدر وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقية فإضافته الاظفار
 اليها اهـ (قوله بأن لفظ المشبه فيها) لفظ المشبه على مذهب السكاكي نفس الاستعارة
 بالكناية فلا يصح أن تجعل الاستعارة ظرفا له فإلزامه بأن لفظ المشبه الذي ادعى أنه
 استعارة لكان أحسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وقمة نظري يؤخذ مما قدمناه قبيل
 قوله وقسمها إلى المصرح بها الخ اهـ وبما حصل النظر الذي يؤخذ مما قدمناه أن كون لفظ
 المشبه نفس المكنية عند السكاكي وجهه من وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام
 السكاكي (قوله والاستعارة ليست كذلك) أي عنده (قوله ولما كان ههنا الخ) قال
 الحفيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف من هذا لكون تلك الإضافة دليلا على استعمال
 لفظ المشبه في المشبه به حقيقة اهـ وقوله لست كون تلك الإضافة الخ أي الذي ادعاه
 السكاكي في قوله السابق على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقرينة إضافة
 الاظفار اليها اهـ سم (قوله المضمر في النفس) أي على مذهب المصنف (قوله وكان)
 يحتمل أنه حرف أو فعل كما في سم (قوله وقد يجاب عنه بأنه) أي الحال والشأن (قوله
 إلا أن المراد به السبع ادعاء) أي فليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا فيبقى كونه استعارة
 (قوله من أنا الخ) بيان لما في كما اهـ سم (قوله مرادفاله) أي لاسمه وكتب أيضا قوله
 مرادفاله فيه بحث لأن المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع
 اسم للماهية المطلقة فهماهما كروى وأنسان فكيف يجتمع إذا الترادف مع ارتكاب
 ذلك التأويل اللهم إلا أن يراد بالترادف التصادق اهـ فنرى مراده التصادق في الجملة
 والاورد أن المتصادقين هما الأمران المختلفان مفهومهما المتساويان ما صدقا أي في سائر
 المصادقات وهذا ليس كذلك وأجاب في الاطول عن البحث بمناصه قلت ليس الدعوى أن
 جنس المنية من افراد السبع بل ان المنية الخصوصية التي يخبر عنها تحت السبع وحينئذ
 لا يعد دعوى الترادف نعم لا يتعين لكنه أبلغ فيما هو المقصود من الادعاء اهـ (قوله بأن

فلا استعارة بالكناية لا تتجمل عن
 التخييلية بمعنى أنه لا يوجد استعارة
 بالكناية بدون الاستعارة التخييلية
 لأن في إضافة خواص المشبه به إلى
 المشبه استعارة تخييلية (وردت)
 ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى
 عنها (بأن لفظ المشبه فيها) أي في
 الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا
 مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع
 بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير
 والاستعارة ليست كذلك
 لأنه قد فسر لها بأن تذكر أحد
 طرفي التشبيه وتريد به الطرف
 الآخر * ولما كان ههنا
 مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية
 معناها الحقيقية فإضافته
 الاظفار اليها أشار إلى جوابه بقوله
 (وإضافة نحو الاظفار قرينة
 التشبيه) المضمر في النفس يعني
 تشبيه المنية بالسبع وكان هذا
 الاعتراض من أقوى اعتراضات
 المصنف على السكاكي وقد يجاب
 عنه بأنه وإن صرح بلفظ المنية
 إلا أن المراد به السبع ادعاء كما أشار
 إليه في المفتاح من أننا نجعل ههنا
 اسم المنية اسما للسبع مرادفاله بأن

ندخل المنية في جنس السبع للبالغة في التشبيه يجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نخيل أن الواضح كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظ المنية والسبع حقيقة واحدة ولا يكونان ٢٩١ مترادفين فيسأل في كتابنا هذا الطريق دعوى

السبعية للمنية مع التصريح
بلفظ المنية وفيه نظر لأن ما ذكر
لا يقتضي كون المراد بالمنية غير
ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل
في تعريف الاستعارة للقطع
بأن المراد بالموت وهذا اللفظ
موضوع بالتحقيق وجعله مرادفا
لفظ السبع بالتأويل المذكور
لا يقتضي أن يكون استعماله
في الموت استعارة ويمكن الجواب
بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد
في تعريف الحقيقة أي الحقيقة هي
الكلمة المستعملة فيها هي موضوعه
بالتحقيق من حيث اسم موضوعه
له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال
لفظ المنية في الموت في مثل أظفار
المنية استعمال في ما وضع له
بالتحقيق من حيث أنه موضوع له
بالتحقيق مثله في قولنا دنت منية
فلان بل من حيث أن الموت جعل
من أفراد السبع الذي لفظ المنية
موضوع له بالتأويل وهذا الجواب
وإن كان مخرجا له عن كونه حقيقة
الأن تحقيق كونه مجازا وهو إذا
به الطرف الآخر غير ظاهر بعد
(واختار) السكاكي (رد)
الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون
في الأفعال والحروف وما يشق
منها (إلى) الاستعارة (المسكنة) عنها
بجعل قرينتها أي قرينة التبعية
استعارة (ممكنة) عنها

ندخل المنية الخ) ومن لازم هذا الإدخال كون لفظ المنية صار اسم السبع فإذا ذكر أنه
وضع للسبع في قوله الآتي كلفظ المنية والسبع اه سم (قوله ثم نخيل) أي توقع
في الخيال وكتب أيضا قوله ثم نخيل الخ لا حاجة إليه في إثبات ما أجاب به وإنما ذكره لأنه كلام
واحد أو رده صاحب المفتاح جوابا عن سؤال آخر أورده كما يعلم من المطول على أن فيه
تأكيد الجواب لأن تخيل المرادفة مما يوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملا فيما وضع له
تحقيقا حتى ينفي الاستعارة اه سم (قوله كيف يصح) انكارى اه سم (قوله وفيه نظر)
أي في هذا الجواب (قوله للقطع بأن المراد بالموت) وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق
قال في المطول وبه هذا يدفع ما قيل أن لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله
في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا حقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل أن
المراد به المشبه به أي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لأننا نقول المشبه به هو السبع
الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لأن الادعائي إنما هو عين المشبه الذي هو
المنية وهو ظاهر اه (قوله لا يقتضي الخ) أي لتصريح السكاكي بأن ثبوت الشيء ادعاء
لا ينفي نفسه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى
أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا في الأطول (قوله ويمكن الجواب الخ) نقل
في الأطول عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى إلا كونه
موضوعا له أول كونه لازما للموضوع له فاستعمالها في الموت لا يكون موضوعا له اه
ثم أجاب صاحب الأطول عن أصل الاعتراض على السكاكي بأن المنقسم إلى الاستعارة
بالكتابة والاستعارة المصروفة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة
فيمكن الاستعارة بالكتابة حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه المجاز إلى المجاز العقلي والمجاز
اللغوي بعد تعريفه المجاز بالكتابة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به
التخاطب ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بالمعنى المذكور اه (قوله
مثله) أي مثل استعمال لفظ المنية (قوله ومراد به الطرف الآخر) عطف لازم (قوله
غير ظاهر بعد) اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى في المجاز عندهم وبه ذاتين بطلان
الاعتراض بأن اللفظ المستعمل اذ لم يكن حقيقة أو كتابة يجب أن يكون مجازا وذلك
لأن مراد الشارح أن تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا هربة
فيه نعم لو عرفت المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث أنه موضوع له لدخل
في تعريفه لكن لم يعرفه بذلك اه فترى (قوله واختار السكاكي الخ) فإن قيل يجوز
العكس أيضا وفي كل منهما تقابل الأقسام فلا يرجح أحدهما على الآخر قلنا لا يجوز
اعتبار التبعية في مثل أعجبتني لسان الحال اه حفيد (قوله يجعل قرينتها ممكنة عنها) فيه
بحث لأن هذا لا يتأتى في مثل قوله تعالى اعلمكم تتقون لأن القرينة ههنا استحالة الترجي
عليه تعالى وكذلك في قوله تعالى ربما يؤدبكم القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة

قال المناضل المحشي في شرح المفتاح توجيه الارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة
بالكتابة في الآيتين المذكورتين يجعل الاتقاء استعارة بالكتابة عن المرجو ويجعل
ذكر اهل قرية لها وتجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكتابة عن القليلة ثم كما بالكفار
ويجعل ذلك رعبا قرية لها وفيه أيضا بحث لأن مدلول تتقون الاتقاء الخامس أعني
الماخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على
توجيه السكاكي في المرجو فهو هذه الاستعارة بالكتابة لا بد أن تكون تبعية كما لا يخفى فلا
يفيد السكاكي في رفع التبعية من البين وكذا الكلام في رعايود الآيات والأوجه ان يقال
طريقة الرد ههنا أن يقال مخاطبون استعارة بالكتابة عن رعي منهم الاتقاء وقرينة
نسبة الاتقاء المرجو اليهم يذكرون وتتقون وهكذا الحال في رعي يود فتأمل اه فترى
وعبارة الشارح في شرح المفتاح آيت شعري ماذا يفعل المصنف في كل استعارة تبعية
تكون قرينة عينية وكيف يجعلها قرينة على استعارة ممكنة اه قال في الاطول ويمكن
أن يقال ما كان مدار قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح به
السكاكي بين الرد يجعل قرينة التبعية ممكنة وأما في نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا
شديدا فيجعل زيد ممكنيا عنها باستعماله في المقتول ادعاء وإثبات القتل تخيلية ولا تجعل
القرينة ممكنة نعم يتم الرد على السكاكي لو وجد مثال التبعية قرينتها حالية ولم يكن هناك
ما يجعل ممكنة والتبعية قرينتها والحاصل أن رد التبعية الى الممكنة تارة يكون يجعل
قرينة التبعية ممكنيا عنها والتبعية قرينة تلك الممكنة وعلى هذا اقتصر السكاكي في بيان
الرد فاعترض عليه بعدم اطراده فيما اذا كانت قرينة التبعية حالية وعناية ما يكن
في الاعتماد عنه ما مر عن الاطول ونارة يكون يجعل بحر من الكلام غير قرينة التبعية
ممكنة وجعل التبعية قرينتها وهذا اذا كانت قرينة التبعية حالية (قوله ورد ما اختاره
السكاكي الخ) دفعه العصام بوجهين أحدهما أنه يترض على النوم بأنهم لو قبلوا
الاعتبار في التبعية لصارت استعارة بالكتابة واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون
الاستعارة التخيلية إثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله في حقيقة ولا يشعركلامه
بأنه يردّها الى الاستعارة بالكتابة والتخيلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف أنه
كلام مع القوم وثانيهما أنه جعل الاستعارة التخيلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة
باسم الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية فلا أن يعدل عن القول بمصلحة الرد المذكور
لأن النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة اه وقال في الاطول
بعد قول المصنف واختاره رد التبعية الخ ما نصه في كون ذلك مختارا السكاكي نظر لانه قال
في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من التخصيص كدوم الاصحاب في هذا الفصل
ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكتابة بان قلبوا الجعلوا
في قولهم نطق الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح

(و) جعل الاستعارة (التبعية)
قرينتها (أي قرينة الاستعارة المكفي
عنها) على محو قوله (أي السكاكي
في المية وأظفارها) حيث جعل
المنية استعارة بالكتابة وإضافة
الانفجار اليها قرينتها في قولنا
نطق الحال بكذا جعل القوم
نطق استعارة عن ذلك بقرينة
الحال والحال حقيقة وهو جعل
الحال استعارة بالكتابة عن المتكلم
ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة
وهكذا في قولهم نقرهم الهذمات
يجعل الهذمات استعارة بالكتابة
عن المطعومات الشبيهة على سبيل
التمكيم ونسبة القرى اليها قرينة
وعلى هذا القياس وانما اختار
ذلك إثبات الضبط وتقليل الاقسام
(ورد) ما اختاره السكاكي

(بأنه ان قدر التبعية) لنطقت في نطق الحال بكذا (حقيقة) بان يراد به معناها الحقيقي (لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أي التخييلية (مجاز عنده) أي عند السكاكي لان جعلها من أقسام الاستعارة المصريح بها المنسوبة كالمشبهة به واردة المشبه الا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ولا اعتسالا ٢٩ بل وهما فتكون مستعملة في غير ما وضعت له

بالتحقيق فتكون مجازا واذ لم تكن التبعية تخيلية (فلم تكن) الاستعارة (المكني عنها مستلزمة للتخييلية) يعني أنها لا توجد بدون التخييلية وذلك لان المكني عنها قد وجدت بدون التخييلية في مثل نطق الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أي عدم استلزام المكني عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وانما الخلاف في أن التخييلية هل تستلزم المكني عنها فنعند السكاكي لا تستلزم كما في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكي بقوله لا تنفك المكني عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن أن يتنازع في الاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية لان كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في المفتاح أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكني عنها قد تكون أمرا وهميا كظننا بالمنية وقد تكون أمرا محققا كالآليات في أنبت الربيع العقل والهزم في هزم الأمير الجند إلا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي لانه قد صرح في المجاز العقلي بأن نطق في نطق الحال بكذا أمر وهمي جعل قرينة له مكني عنها أو أيضا لما يجوز وجود المكني

استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة في التشبيه وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما فعلوا في أظفار المنية لكان أقرب الى الضبط وهو كلامه هذا صريح في أنه رد الاستعارة التبعية الى الممكنية على قاعدة القوم في نفي الحاجة له الى استعارة قرينة الممكنية انتهى حتى تبقى التبعية مع ذلك مجازا ولا تتناول الاقسام به - هذا فلا يتم ما رتب المصنف رده اه - بضر الخيصر (قوله بأنه) أي السكاكي ان قدر هو فقد ربالبناء للفاعل أو بأنه أي الشأن فقد ربالبناء للمفعول ولا يخفى أن هذا التردد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينة على نحو قوله في المنية وأظفارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة والالام يكن على نحو قوله في المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها الحسن هذا التردد وأيضا ينبغي أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم تكن تخيلية لانها استعارة عنده لئلا يتجه المنع على قوله والأي وان لم يتدر التبعية حقيقة فتكون استعارة لجواز أن تكون مجازا مرسلان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا مرسلان أيضا يشارك الكون حقيقة في الفساد وأما ثبات الملازمة بأن العلاقة بين المعنيين هي المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خرط القتاد اه أطول مطصا (قوله لم تكن تخيلية) أي على مذهب السكاكي (قوله مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف (قوله الا أن المشبه فيها) أي في التخييلية (قوله بمعنى الخ) اشار به الى أنه ليس المراد الاستلزام في التعقل بل في الوجود ولا يعني أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخييلية عند السكاكي قد تكون بدون الممكنية (قوله على هذا التقدير) أي تقدير أن التبعية حقيقة اه سم (قوله وبهذا ظهر الخ) أي باعتبار السكاكي التخييلية بدون الممكنية في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله لا على العكس) عطف على مستلزمة للممكنية أي لا كائنة على العكس أي انما استلزمها المكني عنها وفي بعض النسخ اسقاط على وهو ظاهر (قوله كما فهمه المصنف) أي في الايضاح (قوله لان كلام الكشاف) سيد كرد بعد (قوله عن السكاكي) أي في عدم قوله بالاستعارة التبعية وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق اه سم (قوله لانه قد صرح الخ) وسيت جعل نطق مستعملا في أمر وهمي كان استعارة تخيلية في الفعل والاستعارة في الفعل ليست التبعية فقد اضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضا) اعتراض بوجه آخر لزم السكاكي من كلامه اه سم (قوله فلا جهة) أي لا وجه (قوله ان المكني عنها لا تنفك عن التخييلية) لانها قد انفكت عنده في أنبت الربيع العقل وهزم الأمير الجند (قوله فلم يكن ما ذهب

عن بدون التخييلية كما في أنبت الربيع العقل ووجود التخييلية بدونها كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله ان المكني عنها لا تنفك عن التخييلية (والا) أي وان لم يتدر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة له مكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطقت مثلا (استعارة) ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة في الفعل لا تكون التبعية (فلم يكن ما ذهب

اليه) السكاكي من رد التبعية الى
الممكن عنها (معناها ذكره غيره)
من تقسيم الاستعارة الى التبعية
وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى
القول بالاستعارة التبعية وقد يجاب
بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة
لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن
يكون له علاقة أخرى باعتبارها
وقع الاستعمال كما بين النطق
والدلالة فانما اللازمة للنطق بل انما
تكون استعارة اذا كان الاستعمال
باعتبار علاقة المشابهة وقصد
المبالغة في التشبيه وفيه نظر لأن
السكاكي قد صرح بأن نطقته ههنا
أمر مقتدروهمي كاظفار المنية
المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة
بالاظفار الحقيقية ولو كان مجازا
مرسلا عن الدلالة لكان أمرا
محققا عقليا على أن هذا لا يجري
في جميع الأمثلة له ولوسلم فحينئذ
يعود الاعتراض الأول وهو وجود
الممكن عنها بدون التخيلية ويمكن
الجواب بأن المراد بعدم انفكاك
الاستعارة بالكناية عن التخيلية
أن التخيلية لا توجد بدونها فيما شاع
من كلام الفصحاه إذ لا نزاع في عدم
شروع مثل اظفار المنية الشبيهة
بالسبع وانما الكلام في الصحة وأما
وجود الاستعارة بالكناية بدون
التخيلية فشائع على ما قرره صاحب
الكشاف في قوله تعالى ينقضون
عهد الله وصاحب المفتاح في مثل

اليه مغنيا الخ) وقال صاحب الكشاف في رده على السكاكي رده الاستعارة التبعية الى
الممكن عنها انه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل والواضح الجلي ويكون ذكر
المتعلقات تابعاً ومقصوداً بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما في قوله
تقري الرياح رياض الحزن هن هرة * اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا
فإن التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليم اديين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين
الرياح والمضيف ولا بين الرياح والمضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين
هذه الامور تبعاً لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعاً
لشي من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية الى الممكنة عند من له ذوق سليم وقد يكون
التشبيه في المتعلق غرضاً أصلياً وأمر اجلياً ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً
فحينئذ يحتمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد
بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية
فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل ممكنة كما في نطقته الحال فان كلاً من
تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالتكلم ابتداء مستحسن فظهر أن ما ذكره السكاكي
من الرد مطلقاً مردود اه أطول (قوله تكون علاقة المشابهة) أي بالصلاحيية
أي فيه مشابهة تصلح للعلاقة بدليل بقية الكلام (قوله لا يجب الخ) لقائل أن يقول
عدم الوجوب لا يمنع الصحة واذا صح جعله استعارة فلا شك على السكاكي بحاله اه سم
(قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لأن السكاكي الى آخر الفصل) حاشية
بخط الشارح قدس سره أدرجه في الشرح كما ذكره الحفيد (قوله في جميع الأمثلة)
لأن بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة اه سم (قوله ولوسلم) أي جريانه في
جميعها اه سم (قوله وهو وجود الممكن عنها بدون التخيلية) مع أن الممكن عنها لا تنفك
عن التخيلية (قوله ويمكن الجواب الخ) لا يخفى أن الجواب لا يطابق الاعتراض
لأن الاعتراض يلزم وجود الممكنة بدون التخيلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد
بعدم انفكاك الممكنة عن التخيلية أن التخيلية لا توجد بدونها فيما شاع وانما يظهر
الدفع بذلك لو كان الاعتراض يلزم وجود التخيلية بدون الممكنة وهو عكس ما ذكر في
الاعتراض الا أن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخيلية
فشائع لكن هذا مضمون قوله السابق نعم يمكن أن ينزع في الاتفاق الخ فهلا قال يمكن
أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب أيضاً قوله ويمكن الجواب
الخ جواب عن قوله ولوسلم الخ لا عن أصل الاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بأن نطقته
أمر وهمي فاضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كذا في الحفيد (قوله وانما
الكلام) أي النزاع في الصحة أي في صحة مثل اظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله في قوله
تعالى ينقضون عهد الله) ففي العهد استعارة بالكناية فالعهد مشبه والمشبه به هو الحبل

أثبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه ان قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخيلية مثل اظفار المنية ونطقته الحال

فوزان العهد وزان المنية في أنشبت المنية أظفارها والنقض قرينة هذه الاستعارة
والمستعارة له النقض هو إبطال العهد وهو أمر محقق لا وهمي فقرينة المكنية
استعارة تحقيقية (قوله استعارة عن غور الماء) شبه الغور بإدخال الغذاء الجوف
فاستعارة لفظه وهو لفظ البلع (قوله وقد تكون حقيقة كما في أنبت الربيع) فالربيع
استعارة مكنية والانبات قرينتها وهو أمر محقق

(فصل في شرائط حسن الاستعارة)

أى في بيان ما به أصل الحسن وما يزيد في حسنها ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على
مال أو أهمل لخرج من الحسن إلى القبح اه أطول (قوله من التحقيقية) أى غير التمثيل
(قوله على سبيل الاستعارة) زاده الشارح أيضا لا يختار به عن مجرد التشبيه التمثيلي
وان ذكره سم لما عرفت من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيل على الإطلاق (قوله برعاية
جهات حسن التشبيه) لأن مبناها ما على التشبيه فيتبعه في الحسن والقبح اه سم وفيه
أنه غير مطرد ألا ترى أن قوة وجه الشبهه توجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب أيضا
قوله برعاية جهات حسن التشبيه أى سوى ما بأتى من أنه لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل
الطرفان متحدين فإنه ليس من شرائط حسن الاستعارة أن توجد في جهة حسن
التشبيه هذه وكأنه أراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق ولا يخفى أنه كما
تدور الاستعارة على التشبيه فحسنها برعاية جهات حسنة تدور على القرينة أيضا فحسنها
برعاية حسن القرينة بأن تكون في الخطاب مع الذكى غير واضحة جدا ومع البليد في غاية
الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يعرض له لأنه من جهات حسن مطلق المجاز من
غير اختصاص بها اه أطول (قوله كأن يكون وجه الشبهه الخ) الأولى تركه لأنه شرط
الصحة لا شرط الحسن اه حفيد وقد يجاب بأن شرط الصحة الشمول ادعاء لا في نفس الأمر
وعذر الشارح في ذكره أن الحسن انما يتصور بعد وجود الصحة اه سم وعبرة الأطول
وكانه أراد ظهور الشمول أو الشمول تحقيقا والافشول وجه الشبهه مما يتوقف عليه
التشبيه لا حسنه اه (قوله من الغرض) أى الغرض من التشبيه كبيان حال المشبه
أو إمكانه (قوله ونحو ذلك) من كون وجه الشبهه غير مبتذل اه حفيد (قوله وأن لا يشم
رائحه لفظا) انما قال لفظا لأن المعنى على التشبيه قطعاً وانما ذكر اشمام الرائحة المنبئ عن
القلة لأنه لو زيد عليه بأن يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه صريحا كما في الخطيط الأبيض
حيث بين بالفجر أو ضمنا كما في الخطيط الأسود فان تبيين الخطيط الأبيض بالفجر يتضمن تبيين
الخطيط الأسود بالليل أو بأن يذكر وجه الشبهه كما في رأيت أسدا في الشجاعة أو الاداة كما في
زيد كالأسد لم يكن هنالك استعارة أصلا بل مثل ذلك تشبيه ومثال اشمام رائحة التشبيه
قوله * قد زرأ زرارته على القمر * فان فيه ذلك الاشمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج
إلى باب التشبيه لأن ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رائحة

وقد تكون استعارة تحقيقية
على ما ذكره في قوله أنما إلى الأرض
أبلى ماء البلع استعارة عن غور
الماء في الأرض والماء استعارة
بالسكابة عن الغذاء وقد تكون
حقيقية كما في أنبت الربيع
*(فصل في شرائط)
حسن الاستعارة

(حسن كل من) الاستعارة
(التحقيقية والتمثيلية) على سبيل
الاستعارة (برعاية جهات حسن
التشبيه) كأن يكون وجه الشبهه
شاملا للطرفين والتشبيه واقفا
بإفادة ما علق به من الغرض ونحو
ذلك (وأن لا يشم رائحته لفظا)
أى وبأن لا يشم شئ من التحقيقية
والتمثيلية رائحة التشبيه من جهة
اللفظ

الاشعار بذلك اه ملخصا من الفسري والسيرامي قال في الاطول وأظن ان في التجريد
 أيضا اشتمام رائحته اه (قوله لان ذلك يطل الغرض) ابطاله ينافي أنه من شرائط الحسن
 لا من شرائط الصحة فلعل المراد كمال الغرض اه سم (قوله على أن المشبه به أقوى في
 وجه الشبه) أي فلا يتأتى ادعاء ما ذكر (وأقول) فيه نظر بدليل المشكك فان بعض أفراد
 أقوى من البعض مع شمول الجنس لحيه هاته فلا منافاة بين التفاوت في القوة وبين الاشتراك
 في الجنس اه سم (قوله ولذلك يوصي الخ) وجه ترتيب التوصي المذكور على أن شرط
 الحسن ذلك أنه اذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيا فاذا انضم الى
 خفائه خفاء وجه الشبه زاد انفاء واشتد فتصير الاستعارة الغازا بخلاف ما اذا كان
 وجه الشبه جاما اذ ليس فيه من الخفاء ما في ذلك اه سم قال في الاطول وتلك الرخصة
 مخصوصة بالتحقيقية المصروفة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به في المفتاح قبل ذلك لان
 في الممكنة تصير بحاياسم المشبه فلا تصير لخفاء وجه الشبه بسبب تعممة والغاز اه (قوله
 أي ولان شرط حسنه) أي حسن **ككل** (قوله أو بواسطة عرف) أي عام (قوله الغازا
 وتعممة) أي سبب الغازو تعممة أي اخفاء اه أطول (قوله ان روعي شرائط الحسن ولم
 يشم رائحة التشبيه) شرط قوله لئلا تصير الاستعارة الغازا وعرف قوله ولم يشم الخ على
 روعي من عطف الخاص على العام بناء على أن المتبادر أن المراد بالحسن حسن الاستعارة
 وبه صرح في المطول لا حسن التشبيه لان ترك الاشتمام المذكور من جملة مراعاة شرائط
 حسن الاستعارة بنسبه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله وان لم تراع ان ضبط بالقوة
 فالضهير فيه لشرائط الحسن التي منها ترك الاشتمام ونقي مراعاتها صادق مع انتفاء مراعاة
 جميعها بأن لم توجد مراعاة شيء منها ومع انتفاء مراعاة بعضها وحصول مراعاة البعض
 الآخر فان انتفى مراعاة الجميع فالحسن ولم تصير الاستعارة الغازا لان من الشروط عدم
 الاشتمام فاذا أهمل بأن حصل الاشتمام انتفى الغازا وان كان وجه الشبه خفيا كما هو
 الفرض وعلى هذا فقولته فالحسن أي مع تحقق الغازا في بعض التقادير كما تقرروا ان
 ضبط بالتحسية فالضهير فيه لعدم الاشتمام أي وان لم يراع عدم الاشتمام بأن حصل الاشتمام فالحسن
 والالغازا عدم تحقق الامرين اه سم باختصار (قوله الغز) أي بضم اللام وفتح
 الغين لقوله مثل رطب وأرماب وجاء بضم الغين كعنتي واسكانهم كقنل حكاهما اللاماني
 (قوله رأيت ابلا مائة الخ) وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة التي
 لا توجد فيها راحلة في عزلة وجوده وهي منتخب فيها بينهم خفية غير واضحة ولذا صرح
 النبي صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي رواية
 تجدون الناس كابل المائة ليست فيها راحلة وقوله كابل مائة مفعول ثان لتجدون
 وقوله ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول (قوله يرتحله) كان معناه بعده
 لا يرتحل عليه اه سم وقال في الاطول أي يحط رحله عليه (قوله التي لا توجد في كثير

لان ذلك يطل الغرض من
 الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه
 في جنس المشبه به لما في التشبيه من
 الدلالة على أن المشبه به أقوى في
 وجه الشبه (ولذلك) أي ولان شرط
 حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه
 انظرا (يوصي أن يكون الشبه)
 أي ما به المشابهة (بين الطرفين جملا)
 بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح
 خاص (لئلا تصير) الاستعارة
 (الغازا) وتعممة ان روعي شرائط
 الحسن ولم يشم رائحة التشبيه
 وان لم تراع فالحسن يقال
 الغز في كلامه اذا عني مراده
 ومنه الغز والجمع الغاز مثل رطب
 وارطاب (كما لو قيل) في التحقيقية
 رأيت أسدا وأريد انسان أبحر
 فوجه الشبه بين الطرفين خفي
 (و) في التمثيل (رأيت ابلا مائة
 لا تجد فيها راحلة وأريد الناس) من
 قوله عليه الصلاة والسلام الناس
 كابل مائة لا تجد فيها راحلة
 وفي الفائق الراحلة البعير الذي
 يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة يعني
 أن المرضى المنتخب من الناس في
 عزلة وجوده كالخبيبة التي لا توجد
 في كثير

من الابل) فيه اشارة الى أن العدد لكثير لا للحصر (قوله أعم محلا) الأعم إذا أطلق
 ينصرف الى الأعم المطلق ولم يظهر عما سبق الافتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر
 به مع ضخمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ما لم يظهر
 أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعم لم يسل سبيل خلافه، من أنه قد تعين الاستعارة
 ولا يصلح التشبيه فينبه ما عوم من وجه وليس لك أن تحمل العموم عليه لأنه خلاف
 العبارة ومع ذلك لم يظهر عما سبق وما في عبارته هذه من الخلل غير ما في الايضاح الى قوله
 وبمذاظهر أنهما لا يجزمان في كل ما يجي فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل ما يتأتى
 فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأتى التأتى على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى
 فعمه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدوا وان
 أراد مجرد التأتى على وجه الحسن أو لا فلا نسلم ان ليس كل ما يتأتى الخ فاته اذا كان وجه
 الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به)
 أى يلتحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أى ضمنا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح
 فيما تقدم بأنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويقع التشبيه أفاده سم (قوله حتى
 اتحدوا) أى حتى كأنهما اتحدوا فالكلام محمول على المبالغة اه فنرى (قوله وتعينت
 الاستعارة) أى اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم تحسن لانه تعينت الاستعارة
 البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه
 التشبيه فلا تنافي بين كلاميه اه فنرى (قوله لا يصير كتشبيه الشئ بنفسه) قال
 في الاطول ومن هذا علم أن من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشئ بنفسه
 ولا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (قوله في أن حسن ابرعاية جهات حسن
 التشبيه) لا بأن لا تشتم رائحة التشبيه لظلالها تشبيه مضمرة في النفس فلا تنافي رائحة
 التشبيه نعم ينبغى أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يزد وبأن
 لا تشتم رائحة التشبيه لفظا لأن من لازم الاستعارة بالكتابة ذكر ما هو من خواص
 المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون
 في الترشيح في التحقيقية اسم رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا
 الفرق أن المذكور في المصنعة لفظ المشبه به فذكر خاصية المشبه به يدل على التشبيه
 والمذكور في الحقيقة يفتى لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يعد التشبيه فضلا عن أنه
 يدل عليه فليست أملا اه (قوله لانها لا تكون تابعة للمكنى عنها) أى عند المصنف وأما
 صاحب المنتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسن ما يحسب حسن
 المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استحسن
 ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخيلية عند استعارة مصرفة مبنية على التشبيه
 فلم لم يكن حسن ابرعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في التحقيقية والممكنى
 عنها وليس لها في نفسها تشبيه

من الابل) فيه اشارة الى أن العدد لكثير لا للحصر (قوله أعم محلا) الأعم إذا أطلق
 ينصرف الى الأعم المطلق ولم يظهر عما سبق الافتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر
 به مع ضخمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ما لم يظهر
 أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعم لم يسل سبيل خلافه، من أنه قد تعين الاستعارة
 ولا يصلح التشبيه فينبه ما عوم من وجه وليس لك أن تحمل العموم عليه لأنه خلاف
 العبارة ومع ذلك لم يظهر عما سبق وما في عبارته هذه من الخلل غير ما في الايضاح الى قوله
 وبمذاظهر أنهما لا يجزمان في كل ما يجي فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل ما يتأتى
 فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأتى التأتى على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى
 فعمه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدوا وان
 أراد مجرد التأتى على وجه الحسن أو لا فلا نسلم ان ليس كل ما يتأتى الخ فاته اذا كان وجه
 الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به)
 أى يلتحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أى ضمنا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح
 فيما تقدم بأنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويقع التشبيه أفاده سم (قوله حتى
 اتحدوا) أى حتى كأنهما اتحدوا فالكلام محمول على المبالغة اه فنرى (قوله وتعينت
 الاستعارة) أى اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم تحسن لانه تعينت الاستعارة
 البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه
 التشبيه فلا تنافي بين كلاميه اه فنرى (قوله لا يصير كتشبيه الشئ بنفسه) قال
 في الاطول ومن هذا علم أن من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشئ بنفسه
 ولا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (قوله في أن حسن ابرعاية جهات حسن
 التشبيه) لا بأن لا تشتم رائحة التشبيه لظلالها تشبيه مضمرة في النفس فلا تنافي رائحة
 التشبيه نعم ينبغى أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يزد وبأن
 لا تشتم رائحة التشبيه لفظا لأن من لازم الاستعارة بالكتابة ذكر ما هو من خواص
 المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون
 في الترشيح في التحقيقية اسم رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا
 الفرق أن المذكور في المصنعة لفظ المشبه به فذكر خاصية المشبه به يدل على التشبيه
 والمذكور في الحقيقة يفتى لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يعد التشبيه فضلا عن أنه
 يدل عليه فليست أملا اه (قوله لانها لا تكون تابعة للمكنى عنها) أى عند المصنف وأما
 صاحب المنتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسن ما يحسب حسن
 المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استحسن
 ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخيلية عند استعارة مصرفة مبنية على التشبيه
 فلم لم يكن حسن ابرعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في التحقيقية والممكنى
 عنها وليس لها في نفسها تشبيه

عنها ٥١ مطول قال في الاطول يريد أي صاحب المفتاح قول أبي تمام
لاتهني ماء الملام فاني * صب قد استعذبت ماء بكائي

ويريد بالاستهجان ما نقل ان بعض أصحاب الطائي بعث اليه فارورة وقال ابعث لنا فيها ماء
اللام فقال في جوابه ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعني أن ما وقع
منى مثل واخفض لهما جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستهجان
بمكان لأن الآيه ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لأن الطائر عند اشتقاقه
ونعطفه على أولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبته ووهنه والانسان
عند تواضعه يطأطي من رأسه ويخفض من بدنه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطائر
على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينة لها فانه من الامور الملائسة
للحالة المشبهة بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكينة حقا اذ لا يوجد له مثال في كلام
البغاء وقال قول الطائي ليس فيه دليل على وقوعه لجواز أن يكون أبرد تمام شبه الملام
بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملوهم كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب
لبشاعته وصرارته فتكون التخييلية في قوله تابعة للمعنى عنها أو بالماء نفسه لأن اللوم قد
يسكن حرارة القرام كما أن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيها على حد تلين الماء فيما
مزا استعارة والاستهجان على الوجهين لأنه كان ينبغي له أن يشبهه بظرف شراب مكروه
أو بشراب مكروه هذا كلامه يعني تشبيهه بطلاق انظرف أو بطلاق الماء ليس على ما ينبغي
وليس المراد أن عبارته لا تفي بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه
على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه
بالظرف المكروه والماء المكروه فلا استهجان على أن لا نسلم أن التشبيه بالمكروه بل جواز
أن تقول للآدم على سبيل المجازة اني لأستهذب ماء الملام مع عذوبته وانما أستعذب
ماء بكائي اه (قوله بل هي حقيقة) أي عند المصنف والسلف بخلاف السكاكي

* (فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز) *

(قوله على سبيل الاشتراك) فيكون حقيقة في كل (قوله أو التشابه) أي مشابهة الكلمة
التي تغير اعرابها للكلمة المستعملة في غيره هناها الاصل فيكون اطلاق المجاز على هذه
الكلمة مجازا اه سم (قوله محذف لفظ أو زيادة لفظ) خرج بهذا القيد تغير حكم اعراب
غير في جاءني القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على
الاستثناء لكن لا يحذف لفظ أو زيادته بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه أداة استثناء
لكنه يخرج عن التعريف ما ينبغي أن يكون مجازا وهو جلة حذف ما أضيف اليها وأقيمت
مقامه نحو ما رأيت مذكرا فانه في تقدير مذكر زمان سافر الا أن يقول قوله كلمة بما هو أعم
من الكلمة حقيقة أو حكما ويدخل فيه ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب
زيد بزيادة ما لا يضافه وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد عن النصب الى الرفع

بل هي حقيقة فسمها تابع لحسن
متبوعها

* (فصل) *

في بيان معنى آخر يطلق عليه
لفظ المجاز على سبيل الاشتراك
أو التشابه

(وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم
اعرابها) أي حكمها الذي هو
الاعراب على أن الاضافة للبيان
أي تغير اعرابها من نوع الى نوع
آخر (محذف لفظ أو زيادة لفظ)
قالا قول (كقوله تعالى وجاء ربك
واستل القرية) الثاني مثل

يحذف احدى نونى ان وغير ذلك فالصحيح كلة تغير حكم اعرابه الاصلى الى غيره أى الى غير
الاصلى فان ربك في وجاء ربك تغير حكم اعرابه الاصلى أى اعرابه الذى يقتضيه بالاهالة
لا بتبعية شئ وهو الجرف المضاف اليه الى غير الاصلى الذى حصل بمتابعة أمر آخر كالرفع
الذى حصل فيه بفرعية مضافه المحذوف نيابة له وليس ما غير ايمه الاعراب الاصلى في
الامثلة المذكورة الى غير الاصلى بل الى اصلى آخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمتعلق
وما زيد بقاء مع أن المفتح صرح بأنهم ليسا بمجازين وزاد قيد آخر لاجلهم بأن قال
أو زيادة لفظ مستغنى عنه استغناء واضحاً نحو كفى بالله وبجسبك زيد بخلاف ليس زيد
بقائه وما زيد بقاء وفسر شارحوا المفتح الاستغناء الواضح بما يظهر لزيادته فائدة أصلاً
وزيادة الباء في النقي لئلا يكيد النقي اه أطول (وأقول) يخرج عن التعريف أيضاً نحو
قطعت أيدي القرية فان القرية اعرابه لم يتغير مع أنها من مجاز الحذف اذا لوحظ المضاف
المحذوف فتدبر ثم رأيت ما يأتى عن سم من أن مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف مخالفاً
في ذلك لما يأتى عن النثرى الموافق لما قلنا (قوله أى جاء أمر ربك لاستحالة الجى على الله
تعالى) فيه أمران الاول أن المقصود بهذا الدليل نفي ما هو الظاهر من العبارة لا اثبات
أنه من قبيل الحذف وأن المراد أمره لأنه لا يشبه لجواز أن يكون هذا الاسناد من قبيل
الاسناد العقلى فالخالف ان هذا الظاهر ممتنع ثم بعد الصرف عنه لا ممتناعه يحتمل الحمل على
أمر منها حذف المضاف والتمثيل باعتبار هذا الوجه والثاني أنه قد يقال جى الأمر
أيضا مستحيل ويجاب بأن له في نفسه معنى مجازياً كبلوغه المخاطبين بل قد يدعى أنه حقيقة
عرفية لأن التبادر عرفاً من قولنا جاء أمر السلطان بكذا بلوغ أمره اليها بخلاف الذات
العينية لا يظهر وصفها بنفسها بالجى ولو على وجه مجازى بل مهمانصب لها رجوع الى
ما يتعلق بها كرسولها أما الأمر فانه يوصف بنفسه بنفس الجى ولو بمعنى تجوزى كبلوغه
اليها اه سم (قوله للقطع بأن المقصود الخ) اذ ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله
معتمداً بنفسه أهل القرية حتى يقال أسأل القرية وقل لها ما صنع أهلك كما يقال سل
الارض من شئ أنهارك فانه لا يحذف في أمثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ
عبد القاهر وسر ذلك ان التهمير هنا في السؤال والقصد من الأمر بالسؤال الأمر
بالأمل في القرية الخالية عن أهلها والاعتبار بها والتذكير لما آل ما يتعلق به المخاطب
من المنازل والمآرب اه أطول وكتب أيضاً قوله للقطع بأن المقصود الخ لم يقل للقطع
باستحالة سؤالها لعدم صحة ذلك لا مكان سؤالها بالحكمة أو بعد خلق الله الادراك فيها
لكنه خلاف المقصود قطعاً فلا بد من الصرف عن الظاهر ولذلك وجوه منها تقدير
المضاف وعليه التمثيل فقوله للقطع الخ استدلال على الصرف عن الظاهر لا على
خصوص تقدير المضاف كذا في سم (قوله لم يكن من هذا القبيل) بل من المجاز اللغوى
(قوله والحكم الاصلى في مثله هو النصب لانه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس

(قوله تعالى ليس كمثل شئ
أى) جاء (أمر ربك) لاستحالة
الجى على الله تعالى (و) أسئل
(أهل القرية) للقطع بأن المقصود
ههنا سؤال أهل القرية وان جعلت
القرية مجازاً عن أهلها لم يكن
من هذا القبيل (وليس مثله شئ)
لأن المقصود نفي أن يكون شئ
مثل الله تعالى لأننى أن يكون
شئ مثل مثله فالحكم
الاصلى لربك والقرية هو الجوز
وقد تغير في الاول الى الرفع وفي
الثانى الى النصب بسبب حذف
المضاف والحكم الاصلى في مثله
هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير
الى الجوز

ولاشك ان اسمه شئ لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدأ مذكورة وما وقع في موقع الخبر
معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلبها في الابهام
لا تعترف فلا محذور اه فترى (قوله بسبب زيادة الكاف) وقيل الزائد مثل لان الزيادة
نشأت منه ورجح الاول بأن الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن القول بزيادة مثل يؤدى
الى دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار فأفاده فى الاطول (قوله
وظاهر عبارة المفتاح الخ) حيث قال فى قوله تعالى وجاء ربك الحكم الاصلى فى الكلام
لربك هو الجزر وأما الرفع فجواز وصرح أيضا بأن النصب فى القرية من قوله تعالى واسئل
القرية والجر فى كنهه مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لا مكان تأويل الرفع بالرفع
من حيث هو مرفوع وهكذا وأن يقال المراد ان الرفع حكم مجازى لكلمة ربك بمنزلة
المعنى المجازى فى المجاز المعنوى كما ان الجزر حكمها بمنزلة المعنى الحقيقى هناك ويدل على
التأويل سياق كلام السكاكى كما يظهر لمن ينظر فيه وفى شروحه اه فترى (قوله وما ذكره
المصنف أقرب) لان ما يقسمهم من المفتاح لا يتم فى المجاز بالزيادة فهو ليس كنهه اذ لم يتعد فيه
الجر عن محله اذ لا محل للجر فى التركيب أفاده فى الاطول قال الفترى يشعر هذا بالتمام فى
المجاز بالحذف مطلقا مع انه غير ظاهر فى نحو أعجبنى سؤال القرية الا أن يقال هذا الجزر هو
الجزر الذى كان فى المضاف المحذوف لاجره الاصلى ولا يخفى أنه تعسف اه ملخصا قال سم
أقول قوله ولا يخفى أنه تعسف يرد ما فى بعض نسخ المطول حيث قال فان كان الحذف أو
الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما ترى قوله تعالى أو كصيب من السماء أى كمثل
ذو صيب وقوله فبما رجحة من الله أى فبرجحة فالكلمة لا توصف بالمجاز اه (قوله لان الله
تعالى موجود) أى ولا يمكن نفي الموجود اه سم (قوله فاذا نفي الخ) ايضاحه ما فى المطول
من أنه نفي للشئ بنفى لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما تقول ليس لآخى زيد أخ
فأخو زيد ملزوم والآخ لازمه لانه لا بد لآخى زيد من أخ هو زيد فثبت هذا اللازم والمراد
نفي ملزومه أى ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا انثبت أن
يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ
التقدير أنه موجود اه (قوله نفسا للملزوم) هو أخو زيد وقوله بنفى لازمه هو أخ الآخ
وكتب أيضا قوله نفسا للملزوم بنفى لازمه أى ونفى الملزوم لازم النفي لازمه ففقد أريد باللفظ
لازم معناه فصدق حد الكتابة اه سم

(الكناية)

(قوله مصدر كنبت بكذا) والمضارع على هذا أكنى فهو كرمى يرمى وقوله وكنوت
والمضارع أكنو فهو على هذا كدعا يدعو (قوله انظر أريد به الخ) جرى على
أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز * واعلم ان أهم فى اللفظ الكنائى طريقتين
الاولى أنه مستعمل فى غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وعليها كلام

المصنف

بسبب زيادة الكاف فكما
وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها
عن معناها الاصلى كذلك وصفت
به باعتبار نقلها عن اعرابها
الاصلى وظاهر عبارة المفتاح أن
الموصوف بهذا النوع من المجاز
هو نفس الاعراب وما ذكره
المصنف أقرب والقول بزيادة
الكاف فى قوله تعالى ليس كنهه شئ
أخذ بالظاهر ويحتمل أن لا تكون
زائدة بل تكون نقبا للمثل بطريق
الكناية التى هى أبغ لا الله
تعالى موجود فاذا نفي مثل مثله
لزم نفي مثله ضرورة انه لو كان له
مثل لكان هو أعنى الله تعالى مثل
مثله فلم يصح نفي مثل مثله كما تقول
ليس لآخى زيد أخ أى ليس لزيد أخ
نفسا للملزوم بنفى لازمه والله أعلم
(الكناية)

فى اللغة مصدر كنبت بكذا عن
كذا وكنوت اذا تركت التصريح
به وفى الاصطلاح (انظر أريد به
لازم معناه مع جواز ارادته

المصنف الثانية أنه مستعمل في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه
 الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الاثبات والنسبة
 ومرجع الصديق والكذب فيصح الكلام وان فقد المعنى الحقيقي بل وان استحال
 كما في قوله تعالى والسماوات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى
 فامثال ذلك كتابات عند المحققين من غير لزوم ككذب لان استعمال اللفظ في معناه
 الحقيقي وطالب دلالة عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم واختار هذه الطريقة
 في التلويح قال وحينئذ لا حاجة الى ما قيل ان الكناية مستعملة في المعنى الثاني لكن مع
 جواز ارادة المعنى الاول ولو في محل آخر وباستعمال آخر بخلاف المجاز فانه مشروط
 بالقرينة المانعة اه قال في الاطول وانه اجبت ذكره لك فانه مجيب لأولى الابواب وهو انه
 يمكن أن يجعل الكناية كلها حقائق صرفة ويكون قصدا ما يجعل معنى كائنان قبيل
 قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماح حقيقة صرفة ذكرت دليلا
 على أنه مضاف فيكون التقدير فهو مضاف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماح
 في المضاف اه (قوله معه) فائدة التنبيه على أن ارادة اللازم أصل واردة المعنى
 بتبعية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمر واهذا يقال
 جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه
 يكونان مقصودين استعمالا لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة الى قصده
 وفهمه لكن يرد أن استعماله مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لان ارادة لازم المعنى ليس
 تابعا لجواز ارادته معه الا أن يقال ان مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز
 ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الارادة فتأمل اه أطول وقال سم مانصه
 أقول لا يشكل ارادة المعنيين في الكناية يمنع استعمال اللفظ في حقيقة وبعدها عند هؤلاء
 لان محل ذلك اذا استعمل فيهما على أن كلام مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود بتعاشم
 قال قال في التلويح فان قيل اللفظ في مجموع المعنى الحقيقي والمجازي مجاز والمجاز مشروط
 بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له هو ادا وغيره من ادوهذا
 محال قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقي وحده فتجب قرينة على أنه وحده ليس بمراد
 وهي لا تنافي كونه داخل تحت المراد اه (قوله المراد به طول القامة) سياقي جعله
 ملزوما لمناسبة كلام السكاكي الآتي في الفرق وهو صحيح لان كل لازم ملزوم تامل اه سم
 قال يس وفي قوله لان كل لازم ملزوم نظر لان اللازم قد يكون أعم اه (قوله فظهر الخ) قال
 في الاطول وقد أشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهي اخراج المجاز عن التعريف
 بقوله فظهر الخ الا أنه لم يقل نفخ به المجاز مع أنه أخصروا وأوضح في المقصود ليكون مع
 الإشارة الى هذه الفائدة تنبيهها على أن العمدة في الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذي
 هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره المشار

معه أي ارادة ذلك المعنى مع لازمه
 كلفظ طويل التجاد المراد به طول
 القامة مع جواز أن يراد حقيقة
 طول التجاد أيضا (فظهر أنها
 تختلف المجاز من جهة ارادة
 المعنى) الحقيقي

إليه بقول المصنف وفرق بأن الانتقال فيه من اللازم الخ ليس بشئ اه مع بعض تلخيص
 (قوله مع ارادة لازمه) أقول هذا القيد انما يكون فصلا لاخراج المجاز عن عدم يمنع
 الجمع بين الحقيقة والمجاز والمصنف منهم اه سم (قوله فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى
 الحقيقي) وان وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقي لانتقال منه الى المعنى المجازي المشتمل
 على المناسبة الصحيحة للاستعمال (قوله معناه من جهة الخ) قال في الاطول ومعنى قوله
 تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي أن ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما فانها
 جائزة في الكناية كما ذكره في التعريف وممتنعة في المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ
 لا يتجه الاعتراض بما فاء كلامه للتعريف وبأن الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى
 الحقيقي ولا حاجة الى تقدير الجواز كذهب إليه الشارح اه ملخصا (قوله وجبان
 الكلب) أي عن الهرير لكثرة الضيقان (قوله ومهزول القصيل) لكثرة حلب أمه
 للضيقات (قوله وان لم يكن له نجاد) بحث فيه في الاطول بأن انتفاء النجاد قرينة مانعة
 عن ارادته اه وفي سم قيل سبق أن المحققين جوزوا استعمال المعنى الحقيقي في الكناية
 وحينئذ لا يعلم الفرق بينها وبين المجاز فان استعمال المعنى الحقيقي من أقوى قرائن المجاز
 فاذا جوز ذلك في المجاز ولم يجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقي لم تميز الكناية عن المجاز
 في صورة استعمال المعنى الحقيقي نحو نطق الحلال بكذا ويمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى
 الحقيقي لو كان ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والنفي أيضا في الكناية دون المجاز
 فليتأمل اه ملخصا وفي سم أيضا قوله وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا قصيل أو ود أنه
 اذا لم يكن له ما ذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقي جائزة في هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل
 مجازا وأجيب بالمانع بل هي جائزة ولو استعمال المعنى الحقيقي لقصد الانتقال الى اللازم
 كما مر عن التلويح ورد بأن ما في التلويح مفرع على أن الكناية مستعملة في معناها الحقيقي
 لقصد الانتقال وكلامها هنا مبني على أن استعمال المعنى المجازي فلا حاجة لارادة
 المعنى الحقيقي للانتقال منه بعد كون اللفظ مستعملا في المعنى المجازي الذي هو المستقل
 إليه فاذا كان منقبة المجاز ارادته لانها انما تجوز اذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال
 اللفظ في المعنى المجازي لا معنى للتوسل الا أن يقال لا مانع من أن يراد باللفظ كلا المعنيين
 المجازي على أنه المقصود والحقيقي للانتقال منه فقوله الاتي لكن قد يشنع ذلك الخ محمول
 على ما اذا كان المعنى الحقيقي مقصودا بالنفي والاثبات اما اذا قصد الانتقال منه فلا يمنع
 فليتأمل اه ملخصا (قوله وان الكناية من حيث الخ) اعترضه في الاطول بأنه يوجب
 الدور في تعريف الكناية (قوله لكن قد يشنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة)
 أي وان جاز من حيث انها كناية بمعنى أن كونها كناية لا ينافي ارادة المعنى الحقيقي وان
 منعها خصوص المادة فتعريف الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله اذا نفوه)
 أي المثل (قوله اترابه) جمع ترب بكسر التاء المتناهية من فوق أي اقرانه في السن بأن يكون

(مع ارادة لازمه) كإرادة طول
 النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف
 المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى
 الحقيقي للزوم الترتيب المانعة
 عن ارادة المعنى الحقيقي وقوله من
 جهة ارادة المعنى معناه من جهة
 جواز ارادة المعنى لموافق ما ذكره
 في تعريف الكناية ولأن الكناية
 كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى
 الحقيقي لانتفاء قوائمه فلان
 طويل النجاد وجبان الكلب
 ومهزول القصيل وان لم يكن له
 نجاد ولا كلب ولا قصيل ومثل
 هذا في الكلام أكثر من ان يحصى
 وههنا بحث لا بد من التنبيه له
 وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى
 الحقيقي في الكناية هو أن الكناية
 من حيث انها كناية لا ينافي ذلك
 كما أن المجاز يشافيه لكن قد يشنع
 ذلك في الكناية بواسطة خصوص
 المادة كما ذكر صاحب الكشف
 في قوله تعالى ليس كمثل شئ أنه
 من باب الكناية كما في قولهم مثلك
 لا يخل لانهم اذا نفوه عن مماثله
 وعن يكون على شخص أو صفة
 فنفوه عنه كما يقولون يا فتى

أترابه

يريدون بلوغه فقولنا ليس كانه شيء وقولنا ليس كشيء عبارتان معتقبتان ٣٠٣ على معنى واحد وهو في المماثلة عن ذاته

لا فرق بينهما الا ما تعطيه الكناية من المبالغة ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة وهو في المماثلة عن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه (و فرق) بين الكناية والمجاز (بان الانتقال فيها) أي في الكناية (من اللازم) الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة (وفيه) أي في المجاز الانتقال (من الملزوم) الى اللازم كالانتقال من الغيث الى النبات ومن الاسد الى الشجاع (ورز)

هذا الفرق (بأن اللازم ما لم يكن ملزوما) بنفسه أو بانضمام قرينة اليه (لم ينتقل منه) الى الملزوم لأن اللازم من حيث انه لازم يجوز أن يكون أعم ولا دلالة للعام على الخاص (وحينئذ) أي اذا كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال

من الملزوم) الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وما يقال ان

مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو بشرط لها دونه فما الدليل عليه وقد يجاب بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا يجوز كون اللازم أخص كالقائمة

بالفعل لأن الإنسان فالكناية أن يذكر من الملازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومراد وفو المجاز بالعكس وفيه نظر

ابتداء ولادة الجميع زمانه واحد اه سم (قوله يريدون بلوغه) فانه يلزم من بلوغ اترابه بالنسبة بلوغه بالنسبة اه سم (قوله معتقبتان) أي واردتان (قوله ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة) لاستحالة ثبوت مماثلة اه سم (قوله وفرق) لم ينسبه الى السكاكي مع أنه ذكره في كتابه لانه لا يخصه كما صرح به في الايضاح اه أطول (قوله) كالانتقال من طول النجاد الى (الخ) ما ذكره هنا من كون طول النجاد لازما وطول القامة ملزوما عكس مقالة في شرح التعريف السابق ولا تنافي لأن كالا لازم وملزوم اه سم (قوله ومن الاسد الى الشجاع) عدا لا يظهر لأن الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من المجازات المرسله ولو جهلت ملزومات بالقرينة فالكناية أيضا ملزومة بالقرينة كذا في الأطول (قوله) لم ينتقل منه الى الملزوم لأن اللازم الخ) فيه أنه ان عرف علاقة اللازم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محالة وان لم تعرف لا ينتقل من الملزوم أيضا اه أطول (قوله) معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما الخ) ملزومية اللازم بأن يكون أخص أو مساويا فان قلت ان اللازم كيف يكون أخص والعامة يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت أراد باللازم التابع الرديف كطول النجاد التابع لطول القامة اه أطول وقال السيد في شرح المفتاح أراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم يحتاج الى جعله مساويا للزومه أو أخص منه اه وكتب عليه سم مانصه قوله مساويا للزومه أو أخص هلا استغنى عن ذلك لأن الأعم في الجملة بعيد فلي تأمل اه (قوله من خواص الكناية دون المجاز) أي فالانتقال فيها أيضا من الملزوم (قوله) فما الدليل عليه) الظاهر أن المراد لدلائل عليه من حيث صحته في نفسه لا من حيث كونه مراده مع صحته في نفسه تأمل اه سم (قوله) ما يكون وجوده على سبيل التبعية) أي واللازم بهذا المعنى ملزوم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من الملزوم اه سم (قوله) ولهذا يجوز كون اللازم أخص) أي ككون المراد باللازم ما ذكره لا ما هو المتعارف اذ ذلك لا يكون أخص والالكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهو متنع اه يس وكتب أيضا قوله ولهذا يجوز كون اللازم أخص مع ان اللازم بغير هذا المعنى لا يكون أخص وانما يكون مساويا أو أعم اه سم (قوله) فالكناية ان يذكر من الملازمين الخ) اشارة الى أنه وان آل الامر الى ان الانتقال في الكناية أيضا من الملزوم لأن ذلك التابع والرديف ملزوم لأن الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال في الكناية باعتبار كون المنتقل منه لازما وان كان ملزوما أيضا وهو في المجاز على العكس اه سم (قوله) وفيه نظر) قال في المطول لأن المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبات واستعمال النبات في الغيث اه وقد يقال انه بحسب الحثية والاعتبار مختلفة كما مر في اعتبار العلاقات في الفرق بين المجاز المرسل والاستعارة في لفظ واحد فاذا أطلق النبات على الغيث من حيث انه لازم لا من حيث انه رديف وتابع فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل

ولا يخفى عليك أن ليس المراد بالزوم
ههنا امتناع الانفكاك (وهي) أى
الكناية (ثلاثة أقسام الأولى)
تأنيها باعتبار كونها عبارة عن
الكناية (المطلوب به غير صفة
ولانسبة فيها) أى من الأولى
(ماهى معنى واحد) مثل أن يتفق
في صفة من الصفات اختصاص
بوصوف معين فتذكر تلك
الصفة ليتوصل بها إلى ذلك
الموصوف (كقوله) الضاربين
بكل أيض مخذم (والطاعنين
بجامع الاضغان) المخذم القاطع
والضغن المحذور وجامع الاضغان
معنى واحد كناية عن القلوب
(ومنها ماهى مجموع معان) بأن
تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر
وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذلكها إليه (كقولنا
كناية عن الانسان حتى مستوى
القائمة عريض الاظفار) وتسمى
هذه خاصة مركبة (وشرطها)
أى شرط هاتين الكنايتين
(الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل
الاتقال وجعل السكاكى الأولى
منهما أعنى ماهى معنى واحد
قريبة بمعنى سهولة المأخذ
والاتقال فيها البساطة واستغنائها
عن ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما
والدانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه
غير البعيدة بالمعنى الذى سيجي
(الثانية) من أقسام الكناية

اطلاقا لا لزوم على الملزوم وإذا أطلق على الغيث من حيث هو رديفه وتابعه كان من هذه
الجملة كناية فلا إشكال اه سم وقال في موضع آخر يجاب بأن الانتقال وإن كان فيه
ايضا أى في الجاز من اللازم لكن باعتبار كونه ملزوماه تأمل وكتب أيضا قوله وفيه
نظر حاصله منع كون الانتقال في الجاز من المتبوع دائما اذ ربما يتجوز بالنبت عن الغيث
ويمكن دفعه بأن ذلك الفرق مبني على أن الموضوع له مراد أبدا في الكناية لكن لينقل
منه إلى ملزومه فالموضوع له في الكناية تابع في الارادة والانتقال من التابع
في الارادة إلى المتبوع وفي الجاز الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى
الجازي لانه الاصل بالنسبة إلى الخارج ولم تعرضه التمهية بحسب الارادة ولو جنى
الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكناية يكون الفرق بينهما في الجملة اه أطول
(قوله أن ليس المراد بالزوم ههنا الخ) بل معنى الزوم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان
بناء على لزوم عقلي أو عادي أو اعتقادي أو ادعائي اه سم (قوله باعتبار كون الخ)
وقال في الاطول الأولى أى القسم الأول وتأنيها باعتبار الخبر لانه الكناية المطلوب بها
الخ اه (قوله غير صفة ولانسبة) كنى بغير صفة ولانسبة عن الموصوف فكانه قال
المطلوب به الموصوف كما في عبارة المفتاح لتظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين
كذا في الاطول (قوله ولانسبة) أى نسبة صفة إلى موصوف (قوله اختصاص
بموصوف) المراد بالاختصاص ما يعبر الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما إذا
اشترى زيد بالضيافة مثلا وصار تاما فيه بحيث لا يعتد بضيافته غيره اه سم (قوله بكل
أيض) أى سيف أيض (قوله مخذم) بالهاء المعجمة الساكنة والذال المعجمة المفتوحة اه
سم (قوله بأن تؤخذ صفة) لم يعبر بالصفة دون اللازم ولم يعبر فيما بعده باللازم دون الصفة
اه سم (قوله لتصير جملتها مختصة) أى لا كل واحد كما في المثال فان الحى لا يختص
بالانسان وكذا طول القائمة لوجوده في النخل ونحوه وكذلك عرض الاظفار لوجوده
في الفرس ونحوه (قوله حى) بدل أو بيان من قولنا بمعنى مقولنا وكناية حال منه اه
حفيد (قوله ويسمى) أى في اصطلاح العلوم العقلية اه سم (قوله مركبة) كما يسمى
الذى قبلها خاصة بسيطة اه سم (قوله وشرطها الاختصاص بالمكنى عنه) اعترض بأنه
مستدرل لان الكناية الانتقال فيهما من الملزوم والمزوم مختص قطعا بالمكنى عنه اه سم
وفي الاطول من البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير
تخصيص اه (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ما هو اعم من الحقيقي والحكمي
كما مر (قوله ليحصل الانتقال) أى من ههنا إلى المكنى عنه (قوله بمعنى سهولة
المأخذ) دفع الشارح بقوله بمعنى سهولة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجي
تظهير المصنف في جعل السكاكى المذكور الذى وجهه الشارح في المطول بأن السكاكى
فسر القرية بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكناية

(المطلوب به مضافة) من الصفات كالجلود والكرم ونحو ذلك وهي ضربان قريية وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة قريية) والقريية قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها باسم وله (كقوالهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد والاولى) أى طويل نجاده كناية (ساذجة) لا يشوبها شيء من التصريح (وفي الثانية) أى طويل النجاد (تصريح ما تضمن الصفة) أى طويل (الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة (٣٠٥) احتياجا لهما الى مرفوع مسند اليه فيشغل على نوع تصريح بثبوت الطول له

والدليل على تضمنه الضمير انك تقول هند طويل النجاد والزيدان طويل النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة البتة لاسنادها الى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل نجاده والزيدان طويل النجاد والزيدون طويل النجادهم وانما جعلنا الصفة المضافة كناية مستقلة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحاً للقطع بأن الصفة في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لاهر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقوالهم كناية عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على البلاهة فهو لزومها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان) الانتقال من الكناية

الى معنى واحد والى هي مجموع معان خاليتان عن الوسطة وحاصل الدفع أن القرب وانبعدها بمعنى آخر اه سم لمختصا (قوله المطلوب به مضافة) بمعنى ما قام بالغير والمكنى عنها في طويل النجاد عند التحقيق طول القامة لا طويل القامة وكلام المصنف حيث قال كقوالهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجه أنه ان أريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل النجاد وان أريد مدلول الصفة المنسوبة بمادل على ذات مبهمه باعتبار معنى معين خرج نحو أعجب في طول نجاده فلان فانه كناية عن طول قامته لاعتدال طويل القامة اه أطول (قوله وهي ضربان) مثل يجريان في القسم الاول اه سم أقول في الاطول بعد تقسيم الثانية الى قريية وبعيدة وتقسيم القريية الى الواضحة والخفية مانصه ومن البين جريان هذين التقسيمين في القسم الاول من الكناية وكأنهما أهم لافيه اهدم الاطلاع على أمثلته ما في كلام البلغاء اه (قوله لتضمن الصفة أى طويل الضمير) وأما الضمير في نجاده فليس في نفس الصفة اه سم (قوله أى طويل) فالصفة في هذه العبارة بمعنى مادل على ذات مبهمه باعتبار معنى معين (قوله فيشغل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أى وفي ذلك تصريح بما بالمكنى عنه وهو طول القامة اه سم (قوله أو خفية) لا يخفى أن الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عريض قفاه وعريض القفا اه أطول (قوله عريض القفا) فان قلت الانتقال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء علميا بواسطة أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لاعتدال هذا المثال عما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أولا الى تلك البلاهة فلا محذور اه فترى (قوله وعظم الرأس بالافراط) ادراج لقائده زائدة على شرح المثال (قوله بالافراط) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه مالم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم ولذا وصفت بنت أبي هالة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهمة اه فترى (قوله نوع خفاء) كان ذلك بالنظر الى الاصل والاقاسم لزمه لها في عرفنا أظهر من أن يخفى نعم سبب كون البلاهة لازمة له في الخارج خفي اه حفيد (قوله فانه ينتقل الخ) في المفتاح أنه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الحجر ومنها الى كثرة الاحراق فتكون الوسائط خمساً وعلى ما ذكره المصنف تكون أربعاً اه سم (قوله أى من كثرة الاحراق) وكذا كل ضمير يأتي فهو راجع الى كثرة قبلة (قوله وهو المضاف) أى مضافية المضاف بدليل أن الكلام

٣٩ يد ني الى المطلوب به ا (بواسطة بعيدة كقوالهم كثرة الرماد كناية عن المضاف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) أى من كثرة الاحراق (الى كثرة الطبايع ومنها الى كثرة الآكة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيقان) بكسر الهمزة وضم الهمزة (ومنها الى المقصود) وهو المضاف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحاً وخفاءً

(الثالثة) من أقسام الكناية

(المطلوب بها نسبة) أي إثبات

أمر لا مر أو نقيضه عنه وهو المراد

بالاختصاص في هذا المقام

(كقوله إن السماحة والمرأة)

هي كمال الرجولية (والندى*)

في قبة ضربت على ابن الحشر

فانه أراد أن يثبت اختصاص

ابن الحشر بهذه الصفات (أي

ثبوتها) (له-ترك التصريح)

باختصاصه بها (بأن يقول انه

مختص بها أو نحوه) مجرور عطفًا

على أن يقول أو منصوب عطفًا

على أنه مختص بها مثل أن يقول

سماحة ابن الحشر أو السماحة

لابن الحشر أو سمح ابن الحشر

أو حصلت السماحة له أو ابن

الحشر سمح كذا في المفتاح وبه

يعرف أن ليس المراد بالاختصاص

ههنا الحصر (إلى الكناية) أي ترك

التصريح ومال إلى الكناية

(بأن جعلها) أي تلك الصفات

(في قبة) تبينها على أن جعلها

ذوقية وهي تكون فوق الخيمة

تخذيها الرؤساء (مضروبة

عليه) أي على ابن الحشر

فأفاد إثبات الصفات المذكورة

له لانه إذا ثبت الأمر في مكان

الرجل وحده فقد أثبت له

(ونحوه) أي مثل البيت

المذكور في كون الكناية لنسبة

الصفة إلى الموصوف بأن تجعل

فيما يحيط به ويشتمل عليه (قواهم

في المطلوب به صفة) (قوله الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة من كورين

صريحين فتنفرد الكناية في النسبة أو أحدهما من كوراصريحا والآخر كناية

فتجتمع الكناية في النسبة مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما من كورين

كناية فتجتمع الأقسام الثلاثة أه أطول وراجع (قوله وهو) أي لا الحصر وقوله في هذا

المقام أي القسم الثالث من الكناية في هذا الكتاب كقوله أن يثبت اختصاص الخ

وفي غيره كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف أه سم ملخصا (قوله

إن السماحة) أي الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا فانه الجود أه أطول

وقال الحفيد السماحة بمعنى الندى أي الجود ثم نقل عن الحكيم الطوسي أن السماحة

بذل شيء عن طيب النفس مع أنه ليس بذله واجبا والندى سهولة الاتفاق للمال الكثير

في أمور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمرأة حصول رغبة صادقة

في التحلي بالأفادة وبذل ما لا بدأ وأزيد أه (قوله هي كمال الرجولية) بفتح الراء وضعها

كما في القاموس وكتب أيضا مانصه يتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فيلزم أن لا تثبت

لها المرأة والوجه ثبوتها لها أيضا ولهذا يقال رجل ورجلة أفاده سم ويمكن الجواب

بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضا قوله هي كمال الرجولية وذكر جهور الفقهاء

الشافعية أن المرأة السير بسير أمثاله في زمانه ومكانه أه حفيد (قوله أي ثبوتها) تفسير

للاختصاص قال في الاطول وجهه ارادة الثبوت بالاختصاص أن الاختصاص هو

الثبوت لشيء والنفي عن غيره فأريد هنا بعض معناه ثم قال بقي هنا أنه اذا جعل

الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر

به هذه الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماحة

والعبارة الصحيحة أراد أن يثبت هذه الصفات له ولا يخفى أنه لو جعل التعريف في السماحة

والمرأة والندى للجنس الاستغراق أفاد حصر هذه الصفات في ابن الحشر لا لجميع

أفرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذا الصفة لا تقوم بمحليين ويكون مبالغة في كمال ابن

الحشر في هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون

قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشر على ظاهرهما وحينئذ يكون

في البيت كناية ان احدهما جعل إثبات جميع أفراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص

وثانيهما جعل جعلها في قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له أه (قوله وبه يعرف أن ليس

المراد الخ) ليس استدراكا مع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام لأن

المقصود الاستدلال على ان المقصود ذلك أه سم (قوله ومال إلى الكناية) فيه إشارة

إلى تضمين ترك معنى مال أه سم (قوله وهي تكون فوق الخيمة) أي أكبر منها وليس

المراد أنه يجعل خيمة ويجعل فوقها شيء آخر هو القبة كما قد يتوهم أه سم (قوله وتخذيها

الرؤساء) يقال بيت مقبب جعل فوقه قبة أه أطول (قوله فقد أثبت له) لأن ثبوت هذا

الامر الذي هو صفة يقوم بعمل يقبلها في المكان بتبعية ثبوت محالها وهو الرجل في المكان
فقد استفيد محلبة الرجل لذلك الامر قال في الاطول ولهذا أي لثبوت الصفات
في المكان تبعاً كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات في المكان
لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازاً ونحن نقول لا يبعد أن كون هذه
الصفات في قبة ضربت على ابن الحشر ج كناية عن كونها عين ابن الحشر حيث جعل
في مكان ابن الحشر والمتبادر من الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان
الرجل بالذات الانفسه فكأنه قيل ابن الحشر هو الساحة والمرأة والندى اه
(قوله المجند) أي نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم
والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء ونفس الرجل اه أطول (قوله بين ثوبيه)
يريد بالثوبين الرداء والاذار وكذا المراد بالبردين في قوله والكرم في برديه اه (قوله
في ساحة زيد) الساحة قدام البيت اه سم (قوله بل كنيان) وقد تجتمع الثلاثة
كقولك كثير الرماد في ساحة العالم وكفى به عن موصوفه وهو زيد مثلاً لا شتاره اه سم
(قوله في هذين القسمين) انما خصهم بما بالذكر لامتناع ذكر الموصوف في القسم الاول لانه
مكفى عنه اه سراجي (قوله قد يكون غير مذكور) لكن القسم الثاني حينئذ يستلزم
القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح
بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثاني فانه يصح الكناية عن النسبة
الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة اه أطول (قوله كما يقال الخ) هذا المثال
الذي مثل به اهدم ذكر الموصوف من الكناية عن النسبة وقوله في عرض بالضم أي
بأهمية فكأنك في المثال المذكور أشرت من ناحية هي لمن سلم المسلمون من لسانه ويده
الى ناحية أخرى هي للمؤذي ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة قولك في
عرض من يعتقده حل الخمر وأنت تريد تكفيره أن لا أعتقد حل الخمر تكفي باعتقاده حل
الخمر المستفاد من تقديم المسند اليه الضمير عن كفره ولا ضرر في كون هذا كناية عن نسبة
الكفر له أيضاً ما تقرر من استلزام الكناية عن الصفة عند عدم ذكر الموصوف الكناية
عن النسبة (قوله فانه كناية الخ) لان حاصله المسلم من لا يؤذي فيكون من قبيل المنطلق زيد
في قيد حصر المبتدأ في الخبر وقد كفى بحصره فيه عن لازمه وهو اتفائه عن المؤذي وهذا
من القسم الثالث لانه كفى بنسبة الاسلام الى غير المؤذي على وجه الاثبات عن نسبته الى
المؤذي على وجه النفي وهو موصوف غير مذكور اه سراجي ملخصاً قال في الاطول
فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذي عبارة عن ثبوت له ونفيه عن المؤذي فيكون نفي
الاسلام عن المؤذي مضمراً قلت الحصر أهر اجمالي يلزمه تفصيل النفي بحسب المقام
فيجوز أن يكني بهذا الجمل عن هذا المفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفي
تفصيلاً يجوز أن يكني بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل

المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه)
حيث لم يصرح بثبوت الجسد
والكرم له بل كفى عن ذلك
بكونه ما بين برديه وثوبيه فان
قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون
المطلوب به صفة ونسبة معاً
كقولنا كثير الرماد في ساحة زيد
قلت ليس هذا كناية واحدة بل
كنيان احدهما المطلوب به انفس
الصفة ومعنى كثرة الرماد كناية عن
المضيافية والثانية المطلوب بها
نسبة المضيافية الى زيد وهو جعلها
في ساحتها لتفصيل اثباتها
(والموصوف في هذين القسمين)
يعني الثاني والثالث (قد يكون)
مذكوراً كما تروى قد يكون (غير
مذكوراً كما يقال في عرض من
يؤذي المسلمين المسلم من سلم
المسلمون من لسانه ويده) فانه كناية

الجزء مقصودا بالافادة اهـ (قوله عن نفى صفة الاسلام الخ) وهذا النفي نسبة (قوله
 وأما القسم الاول) أي من هذين القسمين اهـ سم فهو ثاني الاقسام الثلاثة (قوله وهو
 ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحاً بها) يتبادر أن هذا تفسير
 للقسم الثاني بجملة ما وأنه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد مصرح
 في عدم وجوب التصريح به في جملته فيعين محل كلامه هذا على أنه اشارة الى قسم للقسم
 الثاني لا الى جملة القسم الثاني وقسمه المثار اليه هنا هو ما اذا كان الموصوف فيه
 مذكوراً وحينئذ لا تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لا مكان التصريح حينئذ
 بالنسبة فلا يتصور كناية عنها كقولك زيد يعتقد محل الخبر كناية عن كفره فقد انقوت
 في هذا المثال الكناية عن الصفة عن الكناية عن النسبة وقسمه الآخر ما اذا كان
 الموصوف غير مذكوراً وحينئذ تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لانه اذا لم
 يكن مذكوراً لم يتصور كون النسبة اليه مصرحاً بها فلا تكون الامكنية عنها دون العكس
 بل وان كان الصفة مصرحاً بها وان لم يكن موصوفها مصرحاً بها فلا كناية حينئذ الا في نسبتها
 اليه كما تقدم في قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهي الاسلام مصرحاً بها والكناية انما هي
 في النسبة ولا بشكل بأن المصرح به الاسلام والمكتفي عن نسبته نفى الاسلام لا الاسلام
 لان المراد بالكناية عن نسبة الصفة المصرح بها أعم من الكناية عن نسبة نفسها ونسبة
 نفيا كما مصرح بذلك قول السيد في هذا المثال قد مصرح فيه بالصفة أعنى الاسلام وكفى
 عن نسبتها بالافتقار الى المؤذي كذا في سم ومثال ما اذا كان الموصوف غير مذكوراً قولك
 في عرض من يعتقد محل الخبر يريد اتكفيره بالاعتقاد محل الخبر كما مر شرح ذلك (قوله
 أو نقديراً) فليس المراد بكونه مذكوراً كونه منطوقاً به بالفعل فقط اهـ سم ومثال ذكره
 نقديراً قولنا انهم كثير الرماد اخبرنا عن مضيافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله أزيد كثير
 الرماد أم لا أي هو كثير الرماد فقد ذكر الموصوف نقديراً أفاده القنري (قوله بالقسم) أي
 بعض الامين مع اسكان الراء وضمها كعسر وعسر كما في الصحاح (قوله وفيه نظر) وجه النظر
 أن كون التعريض وأمالة أعم لا ينافي كونه قسمين أقسام القسم الثانية باعتبار كما يقال
 الايض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع
 قسمان الايض فلو قال تنقسم على هذا الاعتبار لكان مستقيماً لانه قسمه باعتبار وقال
 الحفيد ويعمل كن أن يوجه النظر بأن التفاوت لا يتعدى بكلمة الى الابتغين أمر آخر
 والمناسب ههنا الاتقسام فيرد عليه ما يرد على الاتقسام تأمل اهـ سم وبين في الاطول
 وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكره موصوفها ليس أعم من الكناية
 ثم بحث فيما استقر به الشارح ثم قال والظاهر انه قال تفاوت لما قبله من التبيين على
 تفاوت تلك الاقسام في البقرة والبلاغة دون تنقسم اهـ (قوله قد تدخل) أي فلا يصح
 جعلها أقساماً لان شأن الاقسام أن تكون متباينة اهـ بس (قوله وتختلف الخ) من

عن نفى صفة الاسلام
 عن المؤذي وهو غير مذكور
 في الكلام وأما القسم الاول
 وهو ما يكون المطلوب بالكناية
 نفس الصفة وتكون النسبة
 مصرحاً بها ولا يخفى أن الموصوف
 فيها يكون مذكوراً لا محالة لفظاً
 أو تقدير أو قولاً في عرض من يؤذي
 معناه في التعريض به يقال نظرت
 اليه من عرض بالضم أي من جانب
 وتاحية فان (الكناية الكناية
 تتفاوت الى تعريض وتوافق ورخص
 واجماع وشارة) وانما قال تتفاوت
 ولم يقل تنقسم لان التعريض
 وأمالة مما ذكر ليس من أقسام
 الكناية فقط بل هو أعم كذا في شرح
 المفتاح وفيه نظر والاقرب أنه
 انما قال ذلك لان هذه الاقسام
 قد تدخل وتختلف باختلاف
 الاعتبار من الوضوح واللفظ
 وقلة الوسائط وأكثرها

عطف السبب على السبب أى أن تداءلها بسبب اختلافها باختلاف الاعتبار أى
المعتبر وبين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ فقد تكون الوسائط بحيث يمكن اعتبارها
قليلة أو كثيرة بالنسبة لغيرها وفى نفسها والزم بحيث يمكن اعتباره خفيا أو غير خفي ففي
المادة الواحدة قد تعتبر الوسائط فيها كثيرة فيكون التلويح وقد تعتبر قليلة مع اعتبار
خفاء الزوم فيكون رخصا ومع اعتبار عدم خفائه فيكون ايماء وإشارة فقد صدقت هذه
الاقسام فى مادة واحدة فقد تداخلت فى تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اه سم
(قوله والمناسب) أى وقال السكاكى ما خلاصته المناسبات الخ وبين قول السكاكى الكناية
تفاوت الخ وبين قوله والمناسب فصل طويل وكلام المصنف يوهى الاتصال بينهما فكان
حق البيان أن يقول ثم قال والمناسب الخ (قوله مسوقة لأجل موصوف غير مذكور)
فى موضع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحمدي فى شرح المفتاح عرضية أى
مسوقة لأجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى أن فميه نوع تقصير لجواز أن تساق
الكناية لأجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن
هو غـير المؤذى وأردت نفي الايمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد تعريض يؤذ معين اه
فترى (قوله اذا قلت قولا وأنت تعنيه) يعنى لا يكون القول مستعملا فيه وانما تعنيه
من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به (قوله فكأنك أشرت به الخ) فى المثال
السابق أى المسـلم الخ كأنك أشرت به الى اثبات الاسلام لمن بتلك الصفة وأردت نفي
الاسلام عن المؤذى المعين اه سم وكتب أيضا قوله فكأنك أشرت به الى جانب وأنت تريد
جانب آخر الجانب المشار اليه هو مدلول العبارة والاخر هو المعنى المعرض به والتعبير
بكان باعتبار أن المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضيته هذا التوجيه تسمية
الكناية تعريضاً مطلقاً من غير تقييد بكونها عرضية لوجود هذا المعنى فى الجميع ويجوز
بأنه لما كان الموصوف غير مذكور كان معنى التعريض أتم حيث أشير بالكلام الى غير
مذكور ولا مقدّر فكان اطلاق اسم التعريض عليه أنسب اه سم ملخصا (قوله
ان كثرت الوسائط) بأن زادت على الواحدة كما فى شرح المفتاح للسيد قاله فى الاطول
(قوله ان قلت الوسائط) المراد بقلتها عدم كثرتها فيشمل ما لا واسطة فيه أصلا كناية على
ذلك الشارح حيث جعل عرض القفا مثالا له وصرح به تفهيم السبب بالركنية التى
لا واسطة فيها وفيها واسطة واحدة وبهذا يدفع ما يترأى من التناهي بين جعل الشارح
هنا عرض القفا قليل الوسائط المشعر بذلك بوجود الواسطة وجعله اياه فيما مره لا واسطة
فيه اه ملخصا من الاطول والفتري (قوله وعريض الوسادة) هو أيضا كناية عن الابله
لكن الانتقال منه الى الابله بواسطة فانه ينتقل منه الى عرض القفا ومن عرض
القفا الى الابله كما فى المطول (قوله ثم قال) أى انتقل السكاكى من الكناية فى التعريض
الى تحقيق المجاز فيه فكامة ثم للتباعد بين الجنتين والافلاتراخى بين كلامى السكاكى واعلم

(والمناسب للعرضية التعريض)
أى الكناية اذا كانت عرضية
مسوقة لأجل موصوف غير
مذكور كان المناسب أن
يطلق عليها اسم التعريض لانه
امالة الكلام الى عرض يدل
على المقصود يقال عرضت لقفلان
وبفسلان اذا قلت قولا وأنت
تعنيه فكأنك أشرت به الى جانب
وتريد به جانبا آخر (و) المناسب
(لغيرها) أى غير العرضية (ان
كثرت الوسائط) بين اللازم والملازم
كما فى كثير الرماد وجبان الكلب
ومهزول الفصيل (التلويح) لأن
التلويح هو أن تشير الى غيرك من
بعد (و) المناسب (لغيرها ان قلت)
الوسائط (مع خفاء) فى الزوم
كعرض القفا وعريض الوسادة
(الرمز) لأن الرمز هو أن تشير الى
قريب منك على سبيل الخفية لأن
حقيقته الاشارة بالشفة أو الحاجب
(و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط
(بلا خفاء) كما فى قوله
أوما رأيت المجدأ الذى رحله
فى آل طلحة ثم لم يتحول
(الاياء والاشارة ثم قال) السكاكى

ان السكاكي بعد ما معنى أحد أقسام الكناية تعريضاً اشتغل عقيب ذلك الاقسام بتحقيق
 التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى
 على سبيل المجاز فاذا قلت أدتني فستعرف وأردت مخاطب ومع المخاطب انسان آخر
 معتمداً على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من
 القبيل الثاني فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتكم فالمراد بالتعريض ليس
 ماهو أحد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو على ما قال الكشاف
 أن تذكري شيئاً تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لا سلم عليكم فكانه
 امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد فافادته
 لا يراد بالمعنى التعريضى باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز
 والكناية فلا يكون التعريض مجازاً ولا كناية ولهذا أدرج لفظ السبيل فقال التعريض تارة
 يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم يقل وتارة يكون كناية وتارة يكون مجازاً
 وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق
 التعريض على الكناية سابق من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكي التنبيه على
 هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز فاقتصر كلام السكاكي فقال والتعريض قد يكون
 مجازاً الخ وهو اختصار محمل وقد نبه العلامة على مراد السكاكي حيث قال في شرحه
 معناه أن عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز
 من جهة استعمال تاء الخطاب في غير ما هي موضوعة له وليس بمجازاً لانه لا يتصور فيه انتقال
 من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من
 جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مراد منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور
 فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر اذ حاصل ما ذكره أن التعريض
 ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في أثناء تقريره ببعض ما لا يتضح فتأمل وقد صرح ابن الاثير
 أيضاً بأن التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضى بل يستفاد من عرض اللفظ وما
 يقضى منه العجب أنه بعد ما نقل الشارح كلام الكشاف وابن الاثير في هذا المقام زيف
 كلام العلامة بأن هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى أن
 يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى أو مجازاً
 أو كناية بل الحق أن الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده
 السكاكي وتحققته أن قولنا أدتني فستعرف كلام دال على معنى يقصده به تهديد
 المخاطب فان استعماله في تهديد المخاطب وغيره من المؤذنين فكناية وان أردت تهديد غير
 المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقاً واما فرضاً وتقديراً
 كان مجازاً ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضى بدلالة
 الحذف مثلاً على تعظيم المحذوف أو أهانتها فانه افادة من غير استعمال فيه فجعل كلام

الشارح مبنيًا على الففلة عن مستتبعات التراكيب اه أطول ببعض تلخيص وحذف
 وفي السيد نقله عن صاحب الكشف مانصه والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيما وضع له
 فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ
 المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تعاوفي التعريض هما مقصودان
 الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية والمعرض به من السياق وفي الكناية
 العرضية يطلب مع الممكنى عنه معنى آخر فالأول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصوداً والثاني
 هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق اه قال السيد وقيد أى صاحب
 الكشف الحقيقة بالمجردة أى المفردة احترازاً عن الكناية إذ قد تسمى حقيقة غير مفردة
 حيث يراد منها المعنى الحقيقي أيضاً وتجاوزاً رادته ثم قال وحاصله أن المعبر هو أن المعنى
 التعريضى مقصود من الكلام إشارة وسماقال استعماله لا يجوز أن يكون اللفظ مستعملاً
 في معناه الحقيقي أو المجازي أو المكنى عنه وقد دل به أى بالمعنى المستعمل فيه من تلك
 المعاني على مقصود آخر بطريق الامالة الى عرض فالتعريض يجمع كلاماً من الحقيقة
 والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية العرضية يطلب مع الممكنى عنه معنى آخر يريد أن
 الكناية إذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى الاصلى والمعنى الممكنى عنه معنى آخر
 مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى الممكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي
 في كونه مقصوداً من اللفظ مستعملاً هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
 وأريد به التعريض بنفى الاسلام عن مؤذمين فالمعنى الاصلى هنا التخصيص بالاسلام فيمن
 سلموا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقاً وهذا هو المعنى الممكنى عنه
 المقصود من اللفظ استعمالاً وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقاً فهو نفي
 الاسلام عن المؤذى المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة الى
 الممكنى عنه لا تكون تعريضاً قطعاً والالزم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل اللفظ
 فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة أيضاً ثم قال وإذا تقرر أن اللفظ بالقياس الى
 المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في ذلك
 المعنى واشتراطه في تلك الامور يقول السكاكى ان التعريض قد يكون تارة على سبيل
 الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية
 وقد يكون مجازاً كما يتبادر الوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وأيده بأن
 اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيها أو مجازاً أو كناية وقد غفل
 عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل على دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها
 ولا مجازاً ولا كناية لانهم مقصودة تعالاً أصالة فلا يكون مستعملاً فيها والمعنى المعرض
 به وان كان مقصوداً أصلياً الا أنه ليس مقصوداً من اللفظ حتى يكون مستعملاً فيه
 انما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والاشارة الى أن قال بل أراد السكاكى أن

(والتعريض قد يكون مجازا
كقولك آذيتني فستعرف
وأنت تريد) بناء الخطاب (إنما
مع الخطاب دونه) أى لا تريد
الخطاب ليكون اللفظ مستعملا
في غير ما وضع له فقط فيكون
مجازا (وان أرادتم) أى
الخطاب وانسانا آخر معه (جميعا
كان كناية) لأنك أردت باللفظ المعنى
الاصلى وغيره ما وانما مجازيا فى
ارادة المعنى الاصلى (ولا بد فيهما)
أى فى الصورتين (من قرينة)
دالة على أن المراد فى الصورة
الاولى هو الانسان الذى مع
الخطاب وحده ليكون مجازا وفى
الثانية كلاهما اجمعا ليكون كناية
وتحقيق ذلك أن قولك آذيتني
فستعرف كلام دال على تهديد
الخطاب بسبب الايذاء ويلزم منه
تهديد كل من صدر عنه الايذاء
فان استعملته وأردت به تهديد
الخطاب وغيره من المؤذين كان
كناية وان أردت به تهديد غير
الخطاب بسبب الايذاء لعلاقة
اشتراكية للخطاب فى الايذاء
أما تحقيقا واما فرضا وتقدرا مع
قرينة دالة على عدم ارادة الخطاب
كان مجازا

* (فصل) *

(أطبق البلاء على أن المجاز والكناية
أبلغ من الحقيقة والتسريح

التعريض قد يكون على طريقة الكناية فى أن يقصد به المعنىان معا أحدهما باللفظ
والآخر بالسباق وقد يكون على طريقة المجاز فى أن يقصد به المعنى التعريضى فقط
وللتنبه على هذا المعنى زادنا لفظ السبيل اه مع بعض حذف (قوله وأنت تريد بناء
الخطاب) أى فى آذيتني فستعرف (قوله ليكون اللفظ الخ) علة لتريد (قوله وان
أردتم) أى بناء الخطاب بقوله قبل وأنت تريد بناء الخطاب وظاهر استعمال
اللفظ فى المعنى الحقيقى والمعنى المجازى وهو ممتنع عند شؤلاء الا أن يقال ارادة المعنى
الحقيقى هنا لانه يقال الى غيره وان كان كل منهما هنا مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم
لا يسمعون بذلك كما فى سم وقال الفسرى لم يرد بما ذكره أنه يجوز لك ان تريد
تارة بضمير الخطاب فى آذيتني فستعرف غير الخطاب وحده فيكون مجازا وان تريد به
أخرى الخطاب وغيره ما فيكون كناية اذ ليس بين الخطاب وغيره لزوم يعتبر فى الكناية
أو المجاز بل أراد أن الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد الخطاب بسبب الايذاء
ويلزمه لزوم ما عرفنا تهديد المؤذى مطلقا فاذا أردت تهديدا للخطاب مع تهديد مؤذ آخر كان
كناية وان أريد به تهديد غير فقط كان مجازا صريحا وقول الشارح وتحقيق ذلك الخ يدل
على ما قاله الفسرى (قوله أطبق) أى أجمع من قولهم أطبق القوم على الامر أجمعوا
اه أطول (قوله أطبق البلاء) قال الشارح المحقق والسيد السندى شرحى المفتاح
يراد بالبلاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن أن يراد
جميع البلاء ويجهل اجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى
فى موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه أطول (قوله على أن المجاز الخ) يرد
على كون المجاز أبلغ من الحقيقة أن منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق
فانه اذا نظر الى ما أريد به هذا القبيل من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين فكأن
أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعجز فيدا
كذلك المشفر اذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة أعنى العضو المخصوص فلا
يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه يفيد مبالغة
وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهرها والمجاز الغير المقيد
لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصح فى حقه أنه كدعوى الشئ ببدنية فيجب أن
يحمل المجاز على المجاز المقيد اه أطول مع بعض التخييص (قوله أبلغ) يقال بناء أبلغ أى
مبالغ فيه كثيرا فالمعنى أن المجاز والكناية مما يبالغ فيه مبالغة أكثر حيث يبالغ فى تقرير
معنيين ما وتحقيقهما فقولاه أبلغ شاذ من وجهين أحدهما أنه أخذ من المزيد كقولهم هو
أعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما أنه بمعنى المفعول ولك أن تتجاوز الشذوذ الثانى الى
التجاوز فى وصف اللفظ بكونه مبالغيا فى تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجزوا الابلغ من
البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية أو مجازا أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون

وجه البلاغية كونه أكثر مبالغة لأن كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطابقة
 في مقام يستدعي المبالغة فرب حقيقة أبلغ من مجاز لو وقعها في مقام لا يستدعي المبالغة
 أه أطول ولا يرد على أخذ أبلغ من المبالغة أن المجاز والكناية المفردين لا مبالغة فيهما
 في حد أنفسهما إذ ما لم يحمل المفرد على غيره لا يفهم منه معنى مفيد لأن البلاغية والمبالغة
 إذا نسبت إلى الحقيقة أو المجاز أو الكناية فأنما هو بلا حطة التركيب الذي تضمن ذلك
 أفاده سم (قوله لأن الانتقال فيهما من المألوف) مبنى على مختار المصنف في الكناية
 لا على مختار السكاكي أن الانتقال في الكناية من المألوف أه يس وفيه أن المألوف معنى
 التابع فيكون هو المألوف كما مر ذلك (قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) لأنها
 نوع من المجاز (أقول) بعد وضوح كون الاستعارة مجازاً والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا
 الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الاطويل لأن كون التشبيه حقيقة يردّه ما حقق أن زيد
 كاليد عبارة عن كونه في غاية الحسن وإن نسبة التشبيه إلى الاستعارة كنسبة الكناية
 إلى المجاز أه أطول مع حذف (قوله وقد علم أن المجاز الخ) أي وقسم الأبلغ أبلغ من
 غير الأبلغ أه سم (قوله وليس معنى ككون المجاز الخ) شروع في دفع اعتراض
 المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك في المطول وعبارته قال الشيخ عبد القاهر
 وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحداً من هذه الأمور يفيد
 زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه بل لأنه يفيد تأكيد الأثبات المعنى لا يفيد خلافه
 فليست منزلة قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة أن
 الاول أفاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن
 الاول أفاد تأكيد الأثبات تلك المساواة لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد
 على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة لقراء لم يفدها الثاني بل هي أن الاول أفاد
 تأكيد الأثبات كثرة القرى لم يفدها الثاني واعترضه المصنف بأن الاستعارة أصلها
 التشبيه والأصل في وجه التشبيه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهر فقوانا
 رأيت أسداً يفيد للمرتبة شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلاً كالأسد لأن الاول
 يفيد له شجاعة الأسد والثاني يفيد له شجاعة دون شجاعة الأسد فكيف يصح القول بأن
 ليس واحداً من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه ثم أجاب بأن مراد
 الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء ليس من
 الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت أسداً بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلاً كالأسد لا بالنسبة
 إلى قولنا رأيت رجلاً مساوياً للأسد أو زائداً عليه في الشجاعة ولا يتحقق أيضاً في كثير
 الرماد وكثير القرى وهو ذلك وهذا هو معنى كلام الشيخ أن شيئاً من
 هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً إذا قلنا رأيت أسداً
 فهو لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلاً كالأسد وهذا

لأن الانتقال فيهما من المألوف
 إلى المألوف فهو كدعوى
 الشيء ببنية) فإن وجود المألوف
 يقتضي وجود المألوف لا يمنع
 انتفاء المألوف عن لازمه
 (و) أطبقوا أيضاً (على أن
 الاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها
 نوع من المجاز) وقد علم أن المجاز
 أبلغ من الحقيقة وليس معنى
 كون المجاز والكناية أبلغ أن شيئاً
 منهما يوجب أن يحصل في الواقع
 زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة
 والتصریح بل المراد أنه يفيد زيادة
 تأكيد الأثبات ويفهم من الاستعارة
 أن الوصف في المشبه بالأبلغ حد
 الكمال كما في المشبه به وليس بقاصر
 فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى
 لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه
 بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ
 عبد القاهر بقوله ليست منزلة قولنا
 رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً
 هو والأسد سواء في الشجاعة أن
 الاول أفاد زيادة في مساواته
 للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني
 بل الفضيلة هي أن الاول

كما ذكره الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أن قاطعون بأن المفهوم من
الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي وقد بينا ذلك في بحث الاستناد الخبري اهـ وحاصل
جواب المصنف أن مراد الشيخ رفع الإيجاب الكلي ورفع الإيجاب الكلي لا ينافي
الإيجاب الجزئي وأن السبب في كل صورة تأكيد إثبات المعنى ورد السيد جواب الشارح
بأن ما حمل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيد لأن ما انفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه
وهم حتى يدفع فإن شيئا من ذلك لا يوجب ثبوت أصل الشعاع أو أصل القرى مثلاً في
الواقع فكيف يتوهم إيجابه لزيادة فيما بل نفي إيجابه ما لثبوت الزيادة يوجبهم إيجابه ما
لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف ولصاحب
الاطول وجه آخر في كلام الشيخ فانظره (قوله أفادنا تأكيداً كيداً لإثبات تلك المساواة) كأن
وجهه أنه دل على اتحاد مع الأسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة الحكم
بالمساواة بينهم ما لاحتمال التفاوت وأن المساواة باعتبار بعض الوجوه اهـ سم
هذا آخر ما كتبه أسعدنا الصبان عليه سبحانه الرحمة والغفران

(الفن الثالث علم البديع)

أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي قال في صدر كتابه
وما جمع قبلي فنون البديع أحد ولا سبقني إلى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين
وما تسعين من أحب أن يقتدى بنا ويقتصر على هذه الفنون فليعمل ومن أضاف من
هذه الحسن أو غير هاشبأ إلى البديع وارتأى غير رأينا فله اختياره قال الشيخ صفي الدين
وكان جملة ما جمع منها سبعة عشر نوعاً وعاصره قدامة بن جعفر الكاتب فجمع منها
عشرين نوعاً وازدعمه على سبعة منها أو سلم له ثلاثة عشر فتكامل له سماناً ثلاثون نوعاً
ثم اقتدى الناس به ما في التأليف فكان غاية ما جمع منها أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين
نوعاً ثم جمع منها ابن رشيح القبرواني منها ما وتلاه أشرف الدين النيفاشي فبلغ بها السبعين
ثم تصدى لها الشيخ زكي الدين بن أبي الأصبع فأوصلها إلى التسعين وأضاف إليها من
مستخرجاته ثلاثين سلم له منها عشرون وباقيها مسجوق إليه ومدخل عليه وذكر ابن أبي
الأصبع أنه لم يؤلف كتابه المسمى بالتحريز في هذا الفن إلا بعد الوقوف على أربعين كتاباً
في هذا الفن وعددها في صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنت أظن أن أول من نظم
أنواع البديع على هذا الأسلوب البديع الشيخ صفي الدين الحلبي حتى وقفت في ترجمة
الشيخ علي بن عثمان بن علي الأربلي الصوفي على قصيدة لامية له نظم فيها جملة من أنواع
البديع وضمن كل بيت منها نوعاً منه أو لها الجناس التام والمطرف وهو
بعض هذا الدلال والادلال * حال بالهجر والتجنب على

ثم قال في الجناس المجفف والمركب

جرت أذخرت ربيع قلبي واذلا * لي صبراً كنت من اذلال

أفادنا تأكيداً كيداً لإثبات تلك
المساواة لم يقدره الثاني والله أعلم
بكل القسم الثاني والحمد لله على
جزيل نواله * والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله
(الفن الثالث علم البديع)
(وهو علم يعرف به وجوده وتقسيمه
الكلام)

فعلت ان الشيخ صفي الدين ليس بأعذر هذه المرام ولا أقول من اخترع نظم هذه الجواهر
 في نظام فان الشيخ الاربلي المذكور توفي قبل أن يولد الشيخ صفي الدين بسبع سنين وذلك
 أن وفاة الشيخ الاربلي المذكور في سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ صفي الدين في سنة
 سبع وسبعين وستمائة وايضا الشيخ صفي الدين كان معاصر الشيخ محمد بن أحمد بن جابر
 الاندلسي الاعشى صاحب البديعية المعروفة ببديعية العميان ولا أعلم من السابق منها
 الى نظم ببديعية على هذا الاسلوب وان كان الشيخ صفي الدين قد حاز قصبات السبق
 في مضمار براعة هذا المطلوب اه من أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم قال
 نعق والبديع في اللغة الغريب من يدع الشيء بضم الدال اذا كان غاية فيما هو فيه من علم
 أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا ومنه أبدع أي بشئ لم يتقدم له مثال ومنه اسمه تعالى
 البديع بمعنى المبدع أي الموجد للأشياء بلا مثال تقدم ولا تختص مادته بالله تعالى
 كما قيل اه (قوله أي يتصور) فهم العلامة الحفيدة أنه تفسير لعلم فاعترض بأن العلم
 يطلق على الملائكة وعلى الأدرال الكلي وعلى القواعد وتصورت تلك المعاني عبارة عن
 تعاريفها وحدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطلق عليه العلم أصلا
 فكيف يصح قوله أي يتصور وأجاب بأن العلم لا يختص باطلاقه على واحد من تلك
 الثلاث بل يطلق ايضا على التعاريف والحدود ولا حاجة لذلك فان قوله أي يتصور تفسير
 لقوله يعرف واما قوله علم فلم يفسره والانصب جملته على الملائكة كما في سم (قوله بقدر
 الطاقة) أشار به الى ان البديعيات لا تنحصر (قوله والمراد بالوجوه) لعل فيه إشارة الى
 أنه لا جهل في التعريف لان الاضافة لا عهد وفيه أنه يحتاج لقرينة الا أن يدعى شهرة
 وجوه تحسين الكلام في ذلك المراد اه سم (قوله مامتر الخ) فتكون اضافة الوجوه الى
 تحسين الكلام اضافة عهدية فكأنه يقول علم يعرف به الوجوه المشار اليها فيما تقدم
 وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتورثه قبولاً بعد رعاية البلاغة مع القصاحة ويكون
 قوله على هذا بعد رعاية الخ تأكيذا وبياناً لما تقدم ويحتمل أن يريد بوجوه تحسين الكلام
 ما يحسن به الكلام مطلقا سواء كان داخل في البلاغة أو خارجا عنها وأخرج ما يدخل
 في الفنين السابقين بقوله بعد رعاية الخ اه عني (قوله بعد رعاية المطابقة) وهي المعبر
 منها بعلم المعاني وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهي المعبر عنها بعلم البيان (قوله أي
 الخلق عن التعقيد المعنوي) كأنه خص وضوح الدلالة بالخلق عن التعقيد المعنوي مع
 أنه بحسب مفهومه يتناول الخلق عن التعقيد اللفظي أيضا ليكون إشارة الى علم البيان
 على ما ذكره في صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة إشارة الى علم المعاني فيكون تنبيه اهل
 أن رتبة هذا العلم بعدهما اه سم وبعبارة واما الخلق عن التعقيد اللفظي فداخل في قوله
 رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد القصاحة وهي توقف على الخلق عن التعقيد
 اللفظي (قوله انما تعد محسنة الخ) قال في المطول والا كانت كهلتي الدر في اعناق

أي يتصور معانيها ويعلم أعدادها
 وتفاصيلها بقدر الطاقة والمراد
 بالوجوه مامتر في قوله ويتبعها وجوه
 آخر تورث الكلام حسنا وقبولا
 وقوله (بعد رعاية المطابقة
 مقتضى الحال و) رعاية وضوح
 الدلالة أي الخلق عن التعقيد
 المعنوي إشارة الى أن هذه الوجوه
 انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية
 الامرين

المتنازير (قوله والطرف متعلق بقوله تحسين الكلام) أي فهو طرف لغو فالواقع
بعد هما هو التحسين في الملاحظة لا في الوجود فإنه متعارف فيه وأما إذا جعل طرفاً مستقراً
فالذي بعده ما هو الحصول فيقتضي أنه متأخر عنه ما في الوجود والتقدير حال كون
التحسين حاصلًا بعدهما (قوله وإن كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضاً) أي ثانياً
وبالتبع كما في المشاكاة اذهي ذكر الشيء باللفظ غير لوقوعه في صحة ذلك الغير كقوله

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبعه * قلت اطبخوا لي جبة وقيصا

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها في صحته فاللفظ حسن لما فيه من إيهام الجانسة
اللفظية لأن المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الأصلي جعل الخياطة كطبخ
الطبخ في اقتراحها لوقوعها في صحته وكما في العكس كما يأتي في قوله عادات
السادات سادات العادات فإن في اللفظ شبه الجناس اللفظي لاختلاف المعنى ففيه
التحسين اللفظي والغرض الأصلي الأخبار بعكس الإضافة مع وجود الصحة اه ع ق
(قوله كذلك) أي أولاً وبالذات وإن كان بعضها قد يفيد تحسين المعنى أيضاً اه سم
وعبارة ع ق ولفظي أي منسوب إلى اللفظ لأن تحسين اللفظ بالذات وإن تبع ذلك تحسين
المعنى لأنه كما عبر عن معنى باللفظ حسن استحسن معناه تبعاً وإن شئت قلت في التحسين
المعنوي أيضاً أن كونه بالذات معناه أن ذلك هو القصد ويتبعه تحسين اللفظ دائماً لأنه
كل أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه اه (قوله أما المعنوي) ذكر
منه في هذا الكتاب تسعة وعشرين نوعاً (قوله والالفاظ توابع) من حيث أن المعنى
يستحضر أولاً ثم يورث باللفظ على طبقه وقوله وقرب اللفظ من حيث أن المعاني تتأق منها
وتتوهم منها (قوله للمطابقة) قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق النور من أي
وضع رجله مكان يدهم وكوهم من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه اه فترى
(قوله بين متضادين) هذا أخذ بالقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمة بالاسناد
والا لمطابقة جارية فيما فوق المتضادين اه فترى (قوله أي معنيين الخ) لما كان يتوهم
أنهما ضدان حقيقيان وهما الأمران اللذان بينهما غاية الخلاف وليس ذلك شرطاً قال
المصنف أي معنيين الخ (قوله في الجملة) أي من غير تفصيل في ذلك التقابل والتنافي اه
ع ق وكان الأولى أن يقول ولو في الجملة بدليل قوله ولو في بعض الصور (قوله وتناف) تفسير
(قوله ولو في بعض الصور) كما في الاعتباري فإن التنافي باعتبار المتعلق (قوله
سواء كان التقابل حقيقياً) كتقابل القدم والحديث وقوله أو اعتبارياً كتقابل الأسماء
والامانة فانهم لا يتقابلان إلا باعتبار أي باعتبار بعض الصور وهو أن يتعلق الأسماء
بجسماء بحرم في وقت والامانة بامانة في ذلك الوقت والافتقار بينهما باعتبار أنفسهما
ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت اه ع ق وعبارة سم قوله أو اعتبارياً كالتقابل بين
الشيئين باعتبار المتعلق كالكون والعدم والفضل كما يأتي كذا في السبإي وقوله

والطرف أعني قوله بعده رعاية متعلق
بقوله تحسين الكلام (وهي) أي
وجوه تحسين الكلام (ضربان
معنوي) أي واجمع إلى تحسين
المعنى أولاً وبالذات وإن كان
بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضاً
(ولفظي) أي واجمع إلى تحسين
اللفظ كذلك (أما المعنوي)
قدمه لأن المقصود الأصلي
والغرض الأول هو المعاني
والالفاظ توابع وقرب اللفظ
(فنه المطابقة وتسمى الطابق
والضاد أيضاً وهو الجامع بين
متضادين أي معنيين متقابلين
في الجملة) أي يكون بينهما تقابل
وتناف ولو في بعض الصور سواء
كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً

كما يأتي في شرح قول المصنف أشداء على الكفار من قول الشارح ونحو قوله تعالى
ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل
وان لم يكن مقابلاً للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون اهـ (قوله وسواء
كان) أي التقابل الحقيقي كما في عرق فقوله وسواء راجع لقوله حقيقة مقابلة فقط
لان الحقيقي يكون في الضدين والنقيضين وفي العدم والملكية وفي التضايف (قوله
تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهم ما وجوديان وقوله أو تقابل
الاجباب والسلب هو تقابل النقيضين كتقابل مطلق الوجود وسلبه وقوله أو تقابل العدم
والمملكة كتقابل العمى والبصر وقوله أو تقابل التضايف كتقابل الابوة والبنوة وبحسب
فيه السيد بأنه ليس فيه مقابلة فهو أنسب بأن يكون من باب مراعاة النظر واجاب عبد
الحكيم بأنهم ما من باب مراعاة النظر من حيث تلازمهما في الذهن والخارج ومن باب
المطابقة من حيث انهما لا يجتمعان في محل واحد (قوله أو ما يشبه الخ) أي أو تقابل
ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة الكائنين في قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا فادخلوا ناراً
فان الفرق يستلزم الماء المشتعل على البرودة غالباً والنار مشتملة على الحرارة والبرودة
والحرارة متقابلان وكالتقريب والبعيد الحاصلين في اسمي الإشارة في قوله

مها الوحش الآن هاتان أو انس * قسنا الخط الآن تلك ذواب

(قوله من نوع) قدمه لان لطف التضاد فيه اتهم كيف والمتكلم كما جع الضدين
في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا أغرب من القسم الثاني ولأنه أكثر
دوراً على السنتهم يشهد بذلك أنه لم يجهل شيئاً من أمثلة أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله
فانه لم يشمل الاقسام واحد من أقسامه وقد حكم الشارح بأنه لا يوجد الا هو أطول
(قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله ايقاطا) جمع يقط ككتف
أو كضد بمعنى يقظان (قوله وهم رفود) أي نيام جمع راقداً فان الیقظة تشتمل على
الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكية باعتبار لازمهما
والتضاد باعتبار نفسهما لان الیقظة عرض يقتضي الادراك بالحواس والنوم عرض
يمنع الادراك وقد دل على كل منهما بالاسم (قوله يحيي ويميت) فان الاحياء والاماتة
ولو صح اجتماعهما في ذات الهي والمميت بين متعلقيهما العدم والملكية أو التضاد بناء
على أن الموت عرض وجودي فالتماني بينهما اعتباري وكأنه لم يجهل ما من الملحق الا في
لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق كما يأتي اهـ عرق (قوله
لها ما كتبت وعليها ما كتبت) أي لنفس جزاء وثواب ما كتبت من الطاعات وعليها
عقاب ما كتبت من المعاصي قال الفري قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على
زيادة لطف الله تعالى في شأن عباده يثيبهم على الخير كيفما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد
الاجمال والتصرف اهـ (قوله فان في اللام الخ) لان اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع

وسواء كان تقابل التضاد
أو تقابل الاجباب والسلب أو تقابل
العدم والملكية أو تقابل التضايف
أو ما يشبه شيئاً من ذلك (ويكون)
ذلك الجمع (بالفطين من نوع
واحد) من أنواع الكلمة (اسمين
نحو وتضادهم أيقاظا وهم رفود
أو فطين نحو يحيي ويميت أو حرفين
فيجولها ما كتبت وعليها
ما كتبت) فان في اللام معنى
الانتفاع وفي معنى التضرر

أى لا يتنفع بطاعتها ولا يتضرر
بمعصيتها غيرها (أو من نوعين نحو
أو من مكان ميتة فأحييناه)
فانه قد اعتبرت في الأحياء معنى
الحياة والموت والحياة مما يتقابلان
وتدلل على الأول بالاسم وعلى
الثاني بالفعل (وهو) أى الطابق
(ضربان طابق الإيجاب كما مر
وطابق السلب) وهو أن يجمع
بين فعلى مصدر واحد أحدهما
مثبت والآخر منفي أو أحدهما
امر والآخر نهي فالأول (نحو
ولكن أكثر الناس لا يعلمون
يعلمون) ظاهر من الحياة الدنيا
(و) الثاني (نحو فلا تخشوا
الناس واخشوني ومن الطباقي)
ما سماه بعضهم تدبيجاً من دمج
المطر الأرض فينها وفسره بأن
يذكر في معنى من المدح أو غيره
ألوان أقصد الكتابة أو التورية
وأراد بالالوان ما فوق الواحد
بقريته الأمثلة فتدبيج الكتابة
(نحو قوله تردى) من تردت
الثوب أخذه رداء (ثياب الموت
سماها) أى لتلك الثياب
(الليل الأوهى من سندس خضر)
يعنى ارتدى الثياب الملطخة بالدم
فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلة
الأوقد صارت الثياب من
سندس خضر من ثياب الجنة
وقد جمع بين الحرة والخضرة وقصد
بالأول الكتابة عن القتل وبالثاني
الكتابة عن دخول الجنة وتدبيج
التورية كقول الحريري فتدبر

وعلى تشهر بالعلو المشعر بالتحمل أو النقل المؤذن بالتضرر فصار تقابلها ما مكتمل
التنفع والتضرر وهما ضدان وبين ذلك ما فى تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله
فان التقابل فيه ظاهر فلما لم يبينه (قوله أى لا يتنفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من
تقديم الجار والجور والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بغير الطاعة
لا بنفسها (قوله ميتا) أى ضالافاً حييناه أى هديناه (قوله والموت) أى المعتبر في ميتا
(قوله مما يتقابلان) وهو من تقابل التضادان جعل الموت وجودياً ومن تقابل العدم
والملك ان جعل الموت عدمياً أى عدم الحياة (قوله كما مر) أى من الأمثلة (قوله فعلى
مصدر واحد) القلان هما يعلمون ولا يعلمون ومصدرهما هو العلم وبينهما تقابل الإيجاب
والسلب قال سم ظاهر التقييد به استخراج غير الفعلين وفعل المصدرين فراجع اه (قوله
لا يعلمون) أى الأمر الآخرى ويعلمون أى الأمر الديوى وحينئذ فالتضادى بحسب
الظاهر أى بالنظر للفعلين في حد ذاتهم ما يقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعده
وقوله ظاهر من الحياة الدنيا أى ظاهرها هى الحياة الدنيا ويعلمون عن الباطن الذى هو
الحياة الآخرة فمن بيانية أو يعلمون ظاهر الحياة الدنيا التى هى وسيلة الشهوات ولا يعلمون
باطنها الذى هو الحياة الأبدية لانهم امررة لاخرة فمن ابتدائية (قوله فلا تخشوا
الناس واخشوني) نهى للحكام أن يخشوا غير الله فى حكموماتهم ويدهم وافيهما خشية
ظالم أو مصراقة كبير اه أطول (قوله تدبيجاً) بالذال المهملة والجيم من الديباج اه
حفيد (قوله أو غيره) كالرثاء والتغزل (قوله أقصد الكتابة أو التورية) أى بالكلام
المستعمل على الألوان بخلاف ما إذا قصد المعنى الحقيقى فلا يكون من المحسنات لان الحقيقة
يقصد منها المعنى الاصلى وأما إذا قصد المعنى المجازى فلا يكون من المحسنات المعنوية بل
اللفظية (قوله وأراد) أى ذلك البعض (قوله بقريته الأمثلة) كالمثال الأول (قوله
نحو قوله) أى قول أى تمام يرى أياهم شل محمد بن محمد حين استشهد وقوله

غزاة غزوة والجند نسج رداؤه * فلم يتصرف الا وكفانه الجرح

وبعده كان بنى نهان يوم وفاته * نجوم سما زال من بيننا البسدر

وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * قواطع نهى الآن من بعده بتر

(قوله تردى) أى لبس وقوله ثياب الموت أى ثياب الحرب وحسراً حال من ثياب وهى
حال مقدرة اذا حرة حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه اه سم قال لبس وفيه نظروا لاظهر
ان المراد بثياب الموت الثياب التى كفن بها اه وفيه أنه يكفن فى الثياب التى مات فيها
وهو كان لا بسالها قبل حصول الدم (قوله من سندس) هو مارق من الديباج
(قوله خضر) خبر بعد خبر لان القصيدة مضمومة الروى كما سبق بيانه (قوله وقصد
بالأول) هو ارتدى بالثياب حسراً وقوله وبالثاني هو قوله الأوهى الخ (قوله كقول
الحريري) أى فى المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبغدادية (قوله فتدبر) أى فى حين

متعلق بقوله اسود بعده أى اسود هذا الخ (قوله العيش الأخضر) وصف العيش بالأخضر
 كناية عن طيبه ونعمته وكما له فيكون كناية عن لازمه لأن الأخضر أرا العود والنبات يدل
 على طيبه ونعمته فيمكن به عن لازمه في الجملة الذي هو الطيب والحسن والكمال
 والأعبرار كناية عن ضيق العيش ونقصانه وكونه في حال التلف لأن أعبرار النبات والمكان
 يدل على التغير والثبات فيمكن به عن معنى هذا اللازم وقوله وأزور أى بعد وأعرض
 ومال وقوله اسود كناية عن الحزن فيه وقوله الأبيض كناية عن السرور فيه (قوله
 فودى) بفتح الفاء وسكون الواو وهو شجر جانب الرأس مما يلي الأذن وأيضاً الضمير
 كناية عن كثرة الهيم والحزن أو أريد به الحقيقة وقوله رنى أى رقى وعطف على وقوله
 العدو والأزرق أى شديد العدو أو أراد به الروم وهم أعداء العرب وقوله فيما حبذا الموت
 الأحمر يافيه زائدة للتنبيه للنداء أى فيما هم الموت الأحمر إذا ألقى إليه والموت الأحمر
 الشديد ومنه الحسن أحرأى من أحب الحسن احتمال المشقة وفي الحديث كما إذا أحرأى
 المأس اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن أحداً أقرب إلى العدو منه وقيل معنى
 الموت الأحمر القتل سمي أحمر لما فيه من الدم وهو الأظهر من مقصد الحريرى لأنه علق غيره
 من الصفات باللون مثل العدو والأزرق والروم زرق العيون فكذلك الموت الأحمر وقال
 أبو عبيدة الموت الأحمر أن يتغير بصر الرجل من الهول فيرى الدنيا في عينه جراً وسوداء
 والموت الأحمر هو الموت جوعاً لأنه يغبر في عينه كل شيء والموت الأسود هو الموت
 في غمة الماء والموت الأبيض هو موت العافية أه من عرق ومن الشريشى شارح
 المقامات وغيرهما (قوله انسان له صفرة) ورد أن الصفرة جمال أهل الجنة فليست
 منبومة كما قد يتوهم لأن فيها جرة وبياضاً وهو معنى الذهبى (قوله فيكون تورية)
 لأنها كما يأتي أن يطلق لفظاً له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد أه سم أى وباقى
 الألوان كبايات (قوله لا يقتضى أن يكون في كل لون تورية) أى بل قد تجتمع الألوان
 لقصد التورية بواحد منها كما هنا (قوله ويلحق به أى بالطباق) أى فما كان التقابل
 فيه باعتبار المعنيين المدلول عليهم باللفظ المذكور من غير واسطة يقال له طباق حقيقى
 وأما إذا كان التقابل بين معنيين اللفظ يدل عليهم بواسطة كان ملحقاً بالطباق قاله
 الفري قبل لا وجه للاحاق هذا النوع بالطباق لأنه داخل في تعريفه لأنه لا منافى
 اللازم منافي للزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقاً لا ملحقاً به وقد يجاب
 عنه بأن معنى قوله في الجملة بوجه تام من وجوه التقابل الأربعة وهذا الأمر ليس كذلك
 إذا التقابل الذي فيه ليس تقابلاً بين معنيين بل بين أحدهما واملزوم الآخر فيكون ملحقاً
 بالطباق بهذا الوجه وأنت جدير بأن هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف
 وأما عن الشارح فلا لأنه عم التقابل في الجملة غير الأربعة فتأمل أه وقوله وأما عن
 الشارح فلا لأنه الخ أى لأنه قال أو ما يشبهه شيئاً من ذلك قال سم أقول قول الشارح

العيش الأخضر وأزور المحبوب
 الأصفر اسودت يوحى الأبيض الأبيض
 فودى الأسود حتى رنى إلى العدو
 الأزرق فيما حبذا الموت الأحمر
 فالعنى القريب للمحبوب الأصفر
 انسان له صفرة والبعيد الذهب
 وهو المراد ههنا فيكون تورية
 وجمع الألوان لقصد التورية
 لا يقتضى أن يكون في كل لون
 تورية كما توهمه البعض (ويلحق
 به) أى بالطباق شيئاً من أحدهما
 الجمع بين معنيين

أو ما يشبه شيئاً من ذلك يجوز أن يريد بما يشبه معنى لا يشمل مثل هذا أه أي فيندفع
الاعتراض عنه أيضاً تامل (قوله يتعلق أحدهما) كالرجحة في المثال وقوله نوع يتعلق
مفعول يتعلق (قوله السببية) المناسب المسببية فإنه الموافق للمثال (قوله مسببة
عن الالين) إذ الالين في الانسان كقيمة قلبية تقتضي الانعطاف المستحقة وذلك الانعطاف
هو الرجحة فهي مسببة عن الكيفية (قوله غير متقابلين) ولا يستلزم ما أريد بأحدهما
ما يقابل الآخر وبه فارق ما قبله (قوله نحو قوله) أي قول دعبل بكسر الدال وسكون
العين المهملتين وكسر الباء الموحدة شاعر خزاعي رافضى قال صحت باسمي في اذن
مصروع ثلاث مرّات فشفى وأصل الدعبل الناقة المسنة وقبل هذا البيت

ياسلم ما بالشيب منقصة * لاسوقة يبق ولا ملكا

(قوله لا تعجب الخ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله تردى الخ أن المقابلة ثم بين
ما أريد باللفظ من الحسرة والخسرة وإن كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا
ليست باعتبار ما أريد باللفظ إذ لم يرد هنا بضحك حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار
المعنى الحقيقي الذي لم يرد باللفظ أه سم (قوله سلم) مرخم سلمى (قوله فبكى ذلك
الرجل) أي تذكر الموت أو التأسف على زمان الشباب أه أطول (قوله عبر عنه
بالضحك) أي على سبيل الجواز المرسل لأن الضحك يلزمه عادة الظهور رأى ظهور الاسنان
فعبّر به عن مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكأن فيه تبعية للجواز المرسل (قوله
ايهام التضاد) أي فهو معنوي باعتبار ايهام الجمع بين المتضادين فلا يرد أنه جمع في اللفظ
فيكون لفظياً (قوله ودخل فيه أي في الطباق الخ) قال العلامة الحفيد يمكن أن يقال إنه
دأخل في مراعاة النظر بل الاظهر أن المطابقة انما هي جمع الضدين والمراعاة جمع
الاشياء المتناسبة المتوافقة وأما المقابلة فهي المركب منهما فهي أخص من كل
منهما بحسب التحقق لا الجدل أه وانما آخر المقابلة الداخلة في الطباق عن المحق به مع أن
المتبادر ذكر الداخل قبل المحق للخلاف في هذا الداخل هل هو من الطباق أو لا والاتفاق
على المحق به فتناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه (قوله بالتفسير الذي سبق) وهو
الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة أه جري (قوله باسم المقابلة)
الاضافة بيانية (قوله وان جعله السكاكي الخ) الواو للحال أي فهذا العمل غفلة
منه (قوله قسم بأرأسه) أي مستقلاً ولا احسن ما صنعه السكاكي لأن الطباق لا بد فيه
من حصول التوافق ولذا سمي بالطباق والمقابلة موجبة للتناهي بعد التوافق فالانطباق
أن تجعل قسم بأرأسها لأن حقيقة كل مباينة لاخرى أقامه عبد الله كيم (قوله
ثم يوقى بما يقابل ذلك) هذا محل الادخال (قوله على الترتيب) بأن يوقى بما يقابل الاول
أولاً وبما يقابل الثاني ثانياً وهكذا أه سم (قوله في الجملة) أي من غير تفصيل وتعيين
لكون المتقابل على وجه مخصوص دون آخر لأن ذلك لا يشترط في الطباق حتى يخرج

يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر
نوع يتعلق مثل السببية وال لزوم
(نحو أشداء على الكفار رجاء
بينهم فإن الرجحة) وإن لم تكن
مقابله للشدة لكنها (مسببة عن
الالين) الذي هو ضد الشدة
(و) الثاني الجمع بين معنيين غير
متقابلين عبر عنهم بالفظين يتقابل
معناها الحقيقية (نحو قوله
لا تعجب ياسلم من رجل) يريد نفسه
(ضحك المشيب برأسه) أي ظهر
ظهوراً تاماً (فبكى) ذلك الرجل
فظهر المشيب لا يقابل البكاء
الأنه قد عبر عنه بالضحك الذي
معناه الحقيقي مقابل البكاء
(ويسمى الثاني ايهام التضاد)
لأن المعنيين قد ذكر بالفظين
وهو ان التضاد نظر الى الظاهر
(ودخل فيه) أي في الطباق
بالتفسير الذي سبق (ما يشتهر
باسم المقابلة) وإن جعله السكاكي
وغيره قسم بأرأسه من الحسنات
المعنوية (وهو أن يوقى بمعنيين
متوافقين أو أكثر ثم يوقى بما
يقابل ذلك) المذكور من المعنيين
المتوافقين أو المعاني المتوافقة
(على الترتيب) ويدخل في الطباق
لأنه جمع بين معنيين متقابلين
في الجملة

المقابلة عن الطابق فصدق حده عليها (قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل)
 أي عدم التنافي وليس المراد به ما اتفقا ما صدق فالأشياء وما - ق يتصر على المتماثلين ولا
 ما كان بينهما ما مناسبة وإن اختلفا ما صدق فافهموها حتى يتصر على المتناسبين بل
 المراد ما ذكر في شمل المتماثلين والمتناسبين والمتماثلين ككالا انسان والطائر (قوله
 متناسبين) أي بينهما ما مناسبة وإن اختلفا ما صدق فافهموها كالشمس والقمر والعبد
 والفقير وقوله أو متماثلين أي في أصل الحقيقة وإن اختلفا فافهموها فقط كأنسان وقائم
 (قوله نحو قوله) أي قول أبي دلالة بضم الدال المهملة زنديالون ابن الجون كان صاحب
 نوادر وملح فاسد الدين ردي المذهب وحكاياته مشهورة في كتب الادب (قوله إذا
 اجتمعا) أي بالرجل وقوله بالرجل أي إذا اجتمع بالرجل ففي البيت استبدال الرجل وصف
 طرنى ولو قال بالبشر لكان أعم ليشمل المرأة وعبارة الاطول وذكر الرجل تغليب أو خبث
 المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجوليته
 كما في دفعه نقصان المرأة يكونها امرأة انتهى (قوله والغنى) أي المعبر عنه بالدنيا اهـ
 (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الخ) قال الفري فيه بحث فانه فات في الآية قسم الرابع
 لان لفظة فسنيسر تكررت في الآيتين ولم تختلف فماتت مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل
 أن يكون فسنيسر في معنى فسنيسر لانه اذا تسمر تعسيرة كان معسرا لكن ذلك غير
 صريح وأما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقول فيه ما سنقله عن
 الايضاح هذا وقد ذكر الواحد من مقابلة الخمسة بالخمس بيت المقتبي
 أزورهم وسواد الليل يشفع لي * وانثى وياض الصبح يغري بي
 وفيه نظيران في وي صالة يشفع ويغري فهما من تمامية بخلاف اللازم وعلى في قوله
 تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا في الايضاح
 وأما مقابلة الستة بالسنة فله قول غيره

على رأس سرتاج عزيزه * وفي رجل عبد قديدل يشينه

قال الصفدي في شرح الامة هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى اهـ (قوله فأما من
 أعطى) أي حق الله واتى أي الله وقوله بالحسنى أي بالكلمة الحسنى وهي كلمة التوحيد
 أو بالخصلة الحسنى وهي الايمان أو بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام وقوله فسنيسر أي
 نهضة والعسرى الجنة (قوله وأما من بخل) أي بالنفقة في الخير واستغنى عن ثواب الله عز
 وجل فلم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار قيل نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله عنه
 اشترى بلالاً من أمية بن خلف بيرة وعشرة أواق فأعنته فأنزل الله تعالى والليل إذا
 يغشى الى قوله ان سهيكم لشي حتى سعى أبي بكر وأميه اهـ بغوى اهـ سم (قوله والتقابل
 بين الجميع ظاهر) لا يهدأ المقابلة الرابعة بين مجموع سنيسر اليسرى ومجموع سنيسر
 للعسرى لا بين الجزأين الاولين منهما الاتحادهما وعدم المقابلة ولا بين الجزأين في

(والمراد بالتوافق خلاف التقابل)
 حتى لا يشترط أن يكونا متناصبين
 أو متماثلين فمقابلة الآيتين بالآيتين
 (نحو قوله) أي بالفتح والقلبة
 المتوافقين ثم بالكاء والكثرة
 المتقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة
 بالثلاثة (نحو قوله
 ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا
 وأقبح الكفر والافلاس بالرجل)
 أي بالحسن والدين والغنى ثم بما
 يقابلهما من القبح والكفر
 والافلاس على الترتيب (و) مقابلة
 الاربعة بالاربعة (نحو فأما من
 أعطى واتى وصدق بالحسنى
 فسنيسر اليسرى وأما من بخل
 واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسر
 للعسرى) والتقابل بين الجميع
 ظاهر الا بين الاتقاء والاستغناء
 فينبه بقوله (والمراد باستغنى

(استغنى بشموات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتقوا) فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشدأعلى الكفار رجاء بينهم (وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال عني أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضتيهما (وإذا شرط ههنا) أى فيما بين المتوافقين أو المتوافقات (أمر شرطية) أى فيما بين ضتيهما أو أضافتهما (ضته) أى ضد ذلك الأمر (كهاتين) لا يتبين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضته أى ضد التيسير وهو التيسير المعبر عنه بقوله فستيسره للعسرى (مستتر كما بين أضدادها) وهى الجمل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين والديان من المقابلة لانه اشترط فى الدين والديان الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والافلاس ضته (وسنه) أى من المعنوى (مرعاة النظر ويسمى التناسب والتوفيق) والاتلاف والتلصيق (أيضا وهى جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا لآخر وهذا التامد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) (قوله) فى صفة الأبل (كالقسي) (قوله)

الجزأين الثابتين لما نقل عن الأيضاح أنها انما تكون بين المستقلين ويجازى كناية يدفع بحث القسرى فراجعهم ويفهم من كلامه أن المستقل ما لا يكون تمام غيره كان يكون الحرف صلة لغيره فراجعهم اهـ وقوله ويجازى كناية يدفع بحث القسرى أى فى الآية بأنها ليست من مقابلة الأربع بالأربع وقد قلنا مناه عنه (قوله أنه زهد الخ) يقال زهد فى الشيء وعن الشيء إذا رغب عنه ولم يردده ومن فرق بينهما فقد أخطأ كذا فى المغرب اهـ حفيد أى وليس المراد به كثرة المال (قوله بشموات الدنيا) أى المحرمة (قوله مستتبعا) أى مستلزما (قوله فيكون ههنا من قبيل الخ) وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يتقابل الآخر فوع تعلق وحيد للجمع الآلية من الطباق الحقيقية أى المقابلة نظرا للغالب أى فالآلية من الملحق بالطباق باعتبار استغنى وائق ومن الطباق أى المقابلة باعتبار الثلاثة (قوله من قبيل قوله تعالى أشدأعلى الخ) لكن بين الآيتين فرق وهو أن الأولى أقيم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين والثانية أقيم فيها السبب وهو استغنى مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الأولى (قوله وضتيهما) الأولى أن يزيد أو اضدادها بضمير الجماعة لاجل قوله أو أكثر وفى بعض النسخ أو اضدادها بضمير التثنية (قوله وإذا شرط ههنا أمر) أى اعتبر فيه قيداه عبد الحكيم وعبارة عني المراد بالشرط ههنا ما يجمع فيه المتوافقات أو المتوافقات لا الشرط المعروف لأن التيسير والتعبير الممثل بهما لذلك ليسا شرطين وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكر فى طرف منه معنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات أن ذكر مقابلة كذلك فى الطرف الآخر وفى التعبير عني يشترك فيه المتوافقات بوجوده من الوجوه بالشرط نوع خفاء اهـ (قوله وإذا شرط الخ) وأما إذا لم يشترط أمر فى الأول فلا يشترط شئ فى الثانى كما فى قوله تعالى فليضحكوا قليلا الخ (قوله ولم يشترط فى الكفر والافلاس ضته) وهو الافتراق بل الظاهر أنه مبنى على الاجتماع إذا افلاس مع الاسلام ليس قبيحا فاضلا عن كونه غاية فى القبح (قوله وما يناسبه) أعنى أن يكون واحدا أو متبعا (قوله لا بالتضاد) أى بل بالتوافق فى كون ما جمع من واحد له حقيقة فى ادراك أو مناسبة فى شكل أو ترتيب بعض على بعض أو ما أشبه شيئا من ذلك ولما كان فى هذا الجمع رعاية الشئ مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه معنى مراعاة النظير اهـ عني (قوله أن يكون كل منهما مقابلا لآخر) أى منافيا له لانه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافى فى الجمع (قوله وبهذا القيد) وهو قوله لا بالتضاد (قوله وذلك) أى الجمع لا بالتضاد (قوله نحو الشمس والقمر) أى فهما متساويان من حيث تقارنهما فى الخيال أن يكون كل جسم نورانيا سماويا (قوله بحسبان) أى يجريان فى بروجهما بتقدير معلوم فالشمس تقطع الثلاث فى سنة والقمر يقطعه فى شهر فهو أسرع سيرا منها (قوله جمعا بين أمرين) لا حاجة له مع قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو أكيد له (قوله ونحو قوله) أى الجحترى وقوله فى صفة الأبل أى بالهزال والضعف

بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) (قوله) فى صفة الأبل (كالقسي) (قوله)

(قوله جمع قوس) فان قلت فعل يجمع على فحول كفلس يجمع على فلوس قلت هو كذلك الا
 أنهم تصرفوا فيه هنا فقالوا أصل قسي قوس فسكر هو الاجتماع ضميتين وواو من فقدوا
 السين على الواو من فحول قسوفوقعت الواو متطرفة فقلبت ياء فحول قسوى اجتمعت
 الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت
 ضمة السين كسرة لمناسبة الياء ثم قلبت ضمة القاف كسرة لعسر الانتقال من الضمة الى
 الكسرة هذا المختص ما في التنزي (قوله المعطافات) وصف كاشف لان القوس لا يكون
 الا كذلك اه عو (قوله المنحنيات) من الانحناء قال في المطول من عطف العود وعطفه
 حناه اه سم وقوله من عطف أى بالتشديد وقوله وعطفه أى بالتخفيف وبالعكس (قوله
 بل الاسم سم) أى بل هى كلاسهم وبل اضراب عن تشبيه الابل بالقسي وقوله بل الاوتار
 اضراب عن هذا التشبيه الثانى ووجه التشبيه فى الاخيرين هو الاستواء الا أن الاستواء
 فى الوتر اكل وأتم ولهذا أضرب اليه قال الحفيد وحصل معنى البيت أن الابل المهازيل فى
 شكلها ورقة أعضائها شابهت تلك القسي بل أدق منها وهى الاسم المنحوتة بل أدق وهى
 الاوتار اه أفاده سم (قوله مبرية) وصف كاشف (قوله منحوتة) من براء نحتت اه سم
 (قوله بل الاوتار) أى بل هى كالاوتار فهى هزيلة جدا (قوله جمع وتر) هو الخيط الجامع
 بين طرفى القوس (قوله جمعا بين ثلاثة أمور) ولا تخفى المناسبة بينهما فان كلام من السهم
 والوتر له تعلق بالقوس اه سم (قوله ما يسميه) أى قسم يسميه الخ (قوله وهو أن يختم
 الكلام) أى كان جملة أو أكثر (قوله بما يناسب ابتداءه) كان يكون عليه كما فى الآية أو
 العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك قال التنزي لو قال بما يناسب ما قبله لكان أولى لان قوله
 لا تدركه الابصار الذى يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لا يكونه رأس الآية لكن
 قوله وهو يدركه الابصار الذى يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام اه (قوله بما يناسب
 ابتداءه) فهو أخص من مراعاة النظر لانها الجمع بين متناسبين مطلقا أى كانا فى الابتداء
 أو الانتهاء أو التوسط أو أحدهما فى الابتداء والآخر فى الانتهاء وهذا الجمع بين
 متناسبين أحدهما فى الابتداء والآخر فى الانتهاء (قوله فان اللطيف يناسب كونه
 غير مدركه بالابصار) أى باعتبار المتبادر منه وهو الدقة اذ شأن الدقيق الخفاء وان كان ذلك
 محالا فى حقه تعالى اذ اللطيف فى حقه بمعنى الرفيق به باده الرؤف به سم وعبارة التنزي
 قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل اذا المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو
 ليس بمراد هنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبه له اللهم
 الا أن يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها
 وهذا القدر يكفى فى المناسبة اه (قوله أن يجمع بين معنيين غير متناسبين) أى لعدم
 وجود شئ من أوجه التناسب من تقارن أو علية مثلا (قوله وان لم يكونا مقصودين)
 أى بل المقصود غير المتناسبين وعبارة سم قوله وان لم يكونا مقصودين ههنا أعم من أن

جمع قوس (المعطافات) المنحنيات
 (بل الاسم سم) جمع سهم (مبرية)
 منحوتة (بل الاوتار) جمع وتر جمعا
 بين ثلاثة أمور (ومنها) أى من
 مراعاة النظر (ما يسميه بعضهم
 تشابه الاطراف وهو أن يختم
 الكلام بما يناسب ابتداءه فى
 المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو
 يدركه الابصار وهو اللطيف الخبير)
 فان اللطيف يناسب كونه غير
 مدركه بالابصار والخبير يناسب
 كونه مدركه كالابصار لان المدرك
 للشئ يكون خبيراعمالا (ويلاحظ بما)
 أى مراعاة النظر أن يجمع بين
 معنيين غير متناسبين بلقطين
 يكون لهما معنيان متناسبان
 وان لم يكونا مقصودين ههنا

(نحو الشمس والقمر بحسبان
والنجم) أى النبات الذى ينجم أى
يظهر من الأرض لا ساق له
كالبقول (والشجر) الذى له ساق
(يسجدان) أى ينقادان لله تعالى
فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان
لم يكن مناسباً للشمس والقمر
لكنه قد يكون بمعنى الكوكب
وهو مناسب لهما (ويسمى ايها
التناسب) بمثل ما مر في ايها
التضاد (ومنه) أى من المعنوي
(الارضاد) وهو نصب الرقيب في
الطريق (ويسمى بعضهم التسميم
وبردمهم فيه خطوط مستوية
وهو أن يجعل قبل العجز من
الفقرة) هى في النثر بنزلة البيت
من النظم فقوله هو بطبع الاسماع
يجوز اهل لفظه فقرة وبقرع الاسماع
بزواج وعطفه فقرة أخرى والفقرة
في الاصل على بصاع على شكل
فقرة الظهور (أو) من (البيت ما يدل
عليه) أى على العجز وهو آخر كلمة
من الفقرة أو البيت (اذا عرف
الروى) فقوله ما يدل فاعل يجعل
وتوله اذا عرف متعلق بقوله يدل
والروى الحرف الذى يبنى عليه أو
آخر الايات أو الفقرات ويجب
تكرره في كل منها وقيد بقوله اذا
عرف الروى لان من الارصاد

لا يتصور واحد منهما كما شمله كلامه أو يكون أحدهما مقصود دون الآخر كما في هذا
المثال اه (قوله نحو الشمس والقمر بحسبان الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع الشمس
والقمر (قوله والنجم) فيه بالنسبة الى الشجر من اعاءة التظير وبالنسبة الى الشمس والقمر
ايها ما (قوله ينجم) بفتح الياء التحتية (قوله ينقادان لله) فالسجود مجاز عن الانقياد
وقوله فيما خلقا له أى من الانتفاع بهما (قوله ويسمى ايها التناسب) أى فنيته للاراعة
كنسبة ايها التضاد للطباق (قوله بمثل ما مر في ايها التضاد) أى يوجه بتوجيه مثل
الذى وجه به ايها التضاد بقوله فيما مر لان المعنيين قد ذكرنا بالظنين يوهمان التضاد فيقال
هنا لان المعنيين عبر عنهما بالظنين يوهمان التناسب (قوله نصب الرقيب في الطريق) أى
ليدل عليه أو على من يأتي منه قاله سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا هل
يقامون منهم وهل معهم شراً ولا ومناسبة هذا المعنى للاصطلاح ظاهرة لان ما قبل العجز
يدل عليه فهو كالرقيب عليه اه (قوله التسميم) هو جعل البرد داخل خطوط كان فيه سهما
قال ع في وجه تسميته تسميها ان ما وضع كذلك من يد في البيت أو الفقرة ملازم للجزء
بدلالة على المقصود من عجزه فصار بنزلة الخطوط في النوب المزيدة فيه لتزيينه اه (قوله
وبردمهم الخ) أى وهو مأخوذ من البرد المسهم لان الايات والفقرات متساوية المقدار
غالباً فهي كالخطوط المستقيمة اه سم (قوله من الفقرة) بكسر الفاء وفتحها كما في
الاطول (قوله بنزلة البيت) أى شطره في وجوب رعاية الروى فيه ما الا أن الفقرة لا تسمى
فقرة بدون أخرى والبيت يسمى يتأبدون آخر (قوله فقوله) أى الحريرى في المقامة
الاولى مبتدأ وخبره فقرة (قوله هو) أى أبو زيد السروجى وقوله بطبع الاسماع أى بصوغ
الفقر وقوله بجواهر لفظه أى باللفظ الشبيه بالجواهر (قوله وبقرع الاسماع الخ) قرع
الاسماع بزواج الوعظ اسماع الموعظة على وجه محمول للمقصود (قوله بزواج وعطفه) أى
بالزواج من وعطفه أى بالامور المانعة للسامع عما لا ينبغي أن يرتكب (قوله في الاصل) أى
الثاني والا فالاصل الاول احدى فقرات الظهور (قوله على شكل فقرة الظهور) أى فيكون
اطلاقها على فقرة النثر مجازاً مرسلأ واستهارة وقوله في الاصل يشهر بذلك فقوله سم
فتكون في الاصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظهور محل نظر اه يس (قوله ما يدل عليه) أى
على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروى فالموقف على
معرفة الروى هو الصورة فقط وعبارة سم قوله ما يدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته
كما في الآية التى ذكرها الشارح فان قوله فاختلغو ما يدل على الاختلاف ولا شك أن الدلالة
على المادة لا تتوقف على معرفة حرف الروى بل الذى يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ
الذى تؤدي به تلك المادة وتحقق به الفقرة باعتبار آخره كيمثلون في الآية وهذا غرض
المصنف من قوله اذا عرف الروى اه (قوله آخر كلمة) أى الكلمة الأخيرة (قوله
اذا عرف الروى) أى السابق مع ما يلزمه من الحرف الذى قبله (قوله فاعل) أى نائب

فاعل لانهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل (قوله ما لا يعرف به العجز) أي صورته أي
ولو فرضنا كما في الآية (قوله كما في قوله تعالى وما كان الناس إلخ) أي لو فرضنا أن الآية
لم يعرف فيها الروي والافلاية عرف فيها حرف الروي ويدل على ذلك عبارة البيهقي
وان كان ظاهر كلام الشارح خلافاً وعبارته ومن أجل أن الشرط هو أن يجعل هنالك
ما يفهم العجز مع الحاجة إلى معرفة الروي كان من الارصاد قوله تعالى وما كان الناس
الآية فقد عرف أن العجز هو يختلفون من معرفة الروي وأنه نون بعد الواو كما كان ذلك
قبل هذه الآية وفيما بعد هاو لولا تلك المعرفة لنوهم أن العجز هو فيما اختلفوا المطابق قوله
فاختلفوا اه (قوله نحو وما كان الله ليظلمهم) التلاوة في أول سورة الروم وفي التوبة فما
كان بالفاء (قوله ليظلمهم) هذا هو الارصاد فهو يدل على مادة العجز وبمعين كون المادة
التي من الظلم مخنومة بنون بعد واو معرفة الروي فيما قبل الآية (قوله نحو قوله) أي
قول عمرو بن معد يكرب اه مطول (قوله اذالم تستطع) هو الارصاد دلالة على
تستطيع الذي هو العجز (قوله ومنه المشاكاة) اعلم أنه اذا وجد علاقة بين الشيء وذلك
الغير كما في قوله تعالى وجزاه سينة سينة مثلهما فتلك المشاكاة مجاز فان السينة الاولى
عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السببية فاطلق السبب
وأراد السبب وهو الجزاء وأما اذالم يكن هنالك علاقة كما في قول الشاعر

* قلت اطلبوا لي حبة وقصاصة فانه ليس هنالك علاقة بين الطبخ والخياطة فليست تلك
المشاكاة حقيقة ولا مجازاً فينتقض حصرهم المتقدم من أن اللفظ لا يكون الاحقيقة
أو مجازاً أو كناية قال الشارح في شرح المفتاح ولا يحبس عن هذا الاشكال إلا بأن يلتزم
أن هذا النوع من المشاكاة خارج عن الحصر أو يقال ان الوقوع في الصحة هو العلاقة
فيكون مجازاً ورده عبد الحكيم بأصري الأول ان جعل ذلك الوقوع علاقة ينافي عنه
من المحسنات البديعية فكان عليهم أن يذكروا في فن البيان الالهي الثاني انهم
قالوا لا بد في الجواز من اللزوم ولو تأويل لاوهذا ليس به هذه المشاية فالمتعين هو الأول
وهو انه قسم رابع خارج عن الحصر قال الفري فان قيل كان ينبغي أن يذكر المشاكاة
في القسم الثاني أي اللفظي لانها تعلق باللفظ أجيب بأنها انما صوحت مع المطابقة
والمقابلة لتجانسهما ومن ثمة سماها صاحب الكشف بالمطابقة والمقابلة في قوله ان الله
لا يستحي الآية اه وأجيب أيضاً بأن المقصود أن لا وبالذات هو المعنى لان فيها ذكر
معنى بلفظ غيره وان كان فيها تغير لفظ ذلك المعنى الا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة عن
(قوله وهي ذكر الشيء) أي المعنى كالتحياطة (قوله لوقوعه في صحبته) فان قلت الوقوع
في صحبته متأخر عن الذكر فكيف يكون عليه لذكر قلت المراد بالوقوع في الصحبة قصد
المتكلم الوقوع في الصحبة والقصد متقدم على الذكر (قوله تحقيقاً) أي بأن ذكر هذا الشيء
عند ذكر الغير وقوله أو تقدير أي بأن ذكر الشيء عند حضوره معنى الغير فيكون اللفظ

ما لا يعرف به العجز اه عدم معرفة
حرف الروي كما في قوله تعالى وما
كان الناس إلا أمة واحدة
فاختلفوا ولولا كلمة سبقت
من ربك لفضي بينهم فيما هم فيه
يختلفون فاولم يعرف أن حرف
الروي هو النون لرجماء توهم أن
العجز هنا فيما هم فيه يختلفوا أو
فيما اختلفوا فيه فالارصاد في
الفقرة (نحو وما كان الله ليظلمهم
ولاكن كانوا أنفسهم يظلمون) في
البيت نحو (قوله اذالم تستطع شيئاً
فدعه وجاوزه الى ما نستطيع ومنه)
أي من المعنوي (المشاكاة وهي
ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه) أي
ونوع ذلك الشيء (في صحبته) أي
ذلك الغير (تحقيقاً أو تقديرًا)

الدال على الغرمة قدرا والمقدر كالمذكور (قوله تحقيقا) كما لو قيل لك اسقيك ماء فقط بل
اسقيني طعاما أى اطعمني طعاما وقوله تقدير كالمذکور أى انسا نأى غرس شجر افعلت لا غرس
اغرس الى الكرام كهذا أى اصنع المعروف الى الكرام فكانت قلت هذا يغرس الاشجار
فاغرس أنت الاحسان مثله (قوله أى وقوع الخ) دفع به ما يوهىهم أن تحقيقا راجع للذكر
(قوله اقترح شيئا) أى اطاب شيئا من المطبوخات طلبا الزاميا (قوله اذا سألته) أى
تقول ذلك اذا سألته الخ (قوله من غير روية) أى تأمل في حال المسؤل (قوله وطلبته
الخ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أى الالتزام وقوله والتحكم تفسيرى (قوله وجعله)
مبتدأ خبره غير مناسب (قوله ابتدعه) أى حصله وأوجدته أقولا (قوله غير مناسب على
ما لا يخفى) أى لأن قوله نجد لك طبخة مناف له ادعى تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع
شيئا وأوجدته نجد لك طبخة ولا معنى لايجاد المطبوخ ليطلع وان جعل على معنى أوجد أصله
ليطلع ناقاه السياق أيضا لأن المراد اطاب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تعطاه وليس المراد
اعتنا بطعام طبخة لك وقال سم لأنه حينئذ بمنزلة افعل شيئا نفعله أى ذلك الشئ الذى فعلته
لك ولا معنى له اه (قوله نجد) مضارع متكلم اه حفيد وهو بضم النون وكسر الجيم اه سم
(قوله أى خيطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون اليماء التحتية (قوله حيث أطلق النفس
الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب وهى بالمعنى الاول يجوز اطلاقها على
الله تعالى لكن على سبيل المشاكلة لا على الانفراد لا يهام أن المراد بها القلب فاندفع قول
بعضهم لا يحتاج المشاكلة الا اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال انه ورد في الحديث
أنت كما أنبت على نفسك وفي القرآن ويحذر كم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة
لأننا نقول وان أطلق من غير مشاكلة في ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكلة في غير ما ورد
للإيهام هذا وفي الفنى الظاهر أن مراده أن المعنى ولا أعلم ما فى ذاتك فغير عن الذات
بالنفس لقوله ما فى نفسى وأنت خبر بأن لا أعلم ما فى ذاتك وحقيقة ذلك ليس بكلام مرضى
بل الوجه أن يقال عبر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم ما فى نفسك لوقوع التعبير عن تعلم
معلومى به علم ما فى نفسى كذا فى شرح الكشف اه وقوله ليس بكلام مرضى يحتمل أن
وجه كونه ليس مرضيا أنه لا يظهر كون المعلوم فى الذات الا اذا كان مطبوعا فيها منتقشا
والله تعالى منزّه عن ذلك بخلاف الخلق فانه تنطبع المعلومات فى نفسه وتنقش فيها
اه سم (قوله فى صيغة الغير) أى كصيغة أنا وصيغة تكلم فى حل الآية الآتى (قوله صيغة
الله) نصب بعامل محذوف وجوب بدل عليه قوله آمنا بالله تقديره صيغة أنا الله بالايان
صبغة أى ظهرنا لله تطهيرا (قوله لانه فعلة) أى وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين
المهملة فهو اسم الهيئة للامزة ولذا قال الشارح وهى الحالة الخ (قوله وهى الحالة) أى
الهيئة المخصوصة التى يقع الخ الاولى الحالة الناشئة من الصبغ الا أن يقال المراد
الهيئة المخصوصة التى يقع عليها أى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبغ من

أى وقوعه حقيقة أو مقدرا (قوله الاول
كقوله قالوا اقترح شيئا) من اقترحت
عليه شيئا اذا سألته اياه من غير
روية وطلبته على سبيل التكليف
والحكم وجهه من اقترح الشئ
ابتدعه غير مناسب على ما لا يخفى
(نجد) مجزوم على أنه جواب
الامر من الاجادة وهى تحسين
الشئ (لأنه طبخة) قلت اطخوا
لى حبة وقيصا) أى خيطوا وذكر
ضياطة الجبسة بلفظ الطبخ
لوقوعها فى صيغة طبخ الطعام
(ونحو تعلم ما فى نفسى ولا أعلم
ما فى نفسك) حيث أطلق النفس
على ذات الله تعالى لوقوعه
فى صيغة نفسى (والثانى) وهو
ما يكون وقوعه فى صيغة الغير
تقدير (نحو) قوله تعالى قولوا
آمنا بالله وما أنزل اليك الى قوله
(صبغة الله) ومن أحسن من الله
صبغة ونحن له عابدون (وهو) أى
قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعلة
من صبغ كالجلبة من جلس وهى
الحالة التى يقع عليها الصبغ (مؤكد

لا آمن بالله أي تطهير الله لأن
 الايمان يطهر النفوس فيكون
 آمننا مشقة لا على تطهير الله النفوس
 المؤمنين ودالاعليه فتكون
 صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا
 لمضمون قوله آمننا بالله ثم أشار الى
 الى وقوع تطهير الله في صحبة ما
 يعبر عنه بالصبيغ تقديره بقوله
 (والاصل فيه) أي هذا في المعنى
 وهو ذكر التطهير بلفظ الصبيغ (ان
 النصارى كانوا يغمسون أولادهم
 في ماء أصفر يسمونه المعمودية
 ويقولون انه) أي الغمس في ذلك
 الماء (تطهير لهم) فاذا فعل الواحد
 منهم بولده ذلك قال الآن صار
 نصريا حقا فأمر المسلمون بأن
 يقولوا للنصارى قولوا آمننا بالله
 وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل
 صبغتنا وطهرنا به تطهير الامثل
 تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في
 قولوا قالوا آمننا بالله للكافرين وان
 كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن
 المسلمين أمروا بان يقولوا صبغنا
 الله بالايمان صبغة ولم نصبغ
 صبغتناكم أي بالنصارى (فيعبر عن
 الايمان بالله بصبغة الله للمشاكاة)
 لوقوعه في صحبة صبغة النصارى
 تقديره (بهذه القرينة) الحالية التي
 هي سبب النزول من غمس النصارى
 أولادهم في الماء الأصفر وان لم
 يذكر ذلك لفظا (ومنه) أي من
 المعنوى (المزاوجة وهو أن
 يراوج) أي توقع المزاوجة على أن
 الفعل

تحقق العام في الخاص (قوله لا آمن بالله) أي اعامل دل عليه آمننا (قوله أي تطهير الله)
 باضافة تطهير الى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكدا لئلا يكون فيه فصل بين
 الصفة والموصوف قال عرق ثم ان اطلاق مادة الصبيغ على التطهير من الكفر مجاز
 تشبيهي وذلك أنه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ المغموس في الصبيغ الحسى
 ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا
 ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبيغ على صاحبه ولا ينافى ذلك
 كونه مشاكاة (قوله لان الايمان الخ) على مؤكدا (قوله مشقة لا على تطهير الله الخ)
 من اشتغال المزوم على لازمه (قوله لمضمون) أي لما تضمنه قوله آمننا بالله وهو الفعل الذى
 قد رناه (قوله ثم أشار الى وقوع) أي الى وجه وقوع الخ (قوله ما يعبر عنه) أي المعنى الذى
 يعبر عنه الخ وهو الغمس (قوله تقديره) راجع لوقوع (قوله يغمسون أولادهم) أي
 يدخلونهم أي فهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغة لأنه لم يذكر ذلك اللفظ دالاعلى هذا
 المعنى في الآية الا أننا نقرض أنه وجد ذلك اللفظ دالاعلى هذا المعنى (قوله في ماء أصفر)
 يوكل به القسيس منهم ويضع فيه الملح لئلا يغير بطول الزمان فتغير عامتهم بعدم التغير
 ويقولون ان ذلك من بركة القسيس كما يفترون باظهاره الزهد بغيره انوا استغفاره موجبا
 للمغفرة وفوضوا اليه أمر النساء فيباشر امرأتهن ان شاء وهم راضون بذلك آخرهم
 الله اه عرق (قوله أصفر) أي بشئ يجعلونه فيه كالزعفران (قوله يسمونه) أي ذلك الماء
 (قوله المعمودية) هي اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته
 فزاده النصارى ماء وصاروا يغمسون فيه أولادهم وكلما نقص زادوه وهو باق الى الآن
 (قوله تطهير لهم) أي من غير دينهم المجدود عندهم لعنة الله عليهم (قوله نصريا حقا)
 أي وتطهر من سائر الاديان اه من عرق (قوله فأمر المسلمون) أمر المسلمين مفهوما من
 السياق (قوله قولوا) أي يا نصارى أي ان شئتم التطهير الحقيقى والايمان المعتبر الذى
 يستأهل أن يسمى تطهيرا فقولوا آمننا بالله الخ اه عرق (قوله وصبغنا الله الخ) أي غمسنا
 في الايمان الشبيه بالماء الطهور من صبغ يده في الماء نجس ما فيه أولونا الله من صبغه
 لونه وقوله لا مثل صبغتنا باحسد المعنيين وهذا اللفظ هو المقترن كذا يقال في
 الوجه الثانى (قوله ولم نصبغ صبغتناكم) هذا هو اللفظ المقروض (قوله فمعبر عن
 الايمان الخ) حاصله أن الصبيغ ليس مذكورا في كلام الله ولا في كلام النصارى ولكن
 نجسمهم الاولاد عبارة عن الصبيغ وان لم يتكلموا به والآية نازلة في سياق هذا الفعل فكان
 لفظ الصبيغ مذكورا سم (قوله عن الايمان بالله) أي عن لازمه وهو التطهير من رذيلة
 الكفر (قوله للمشاكاة) أي مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذى يستحق أن يعبر عنه
 بلفظ الصبغة (قوله من غمس النصارى) بيان للقرينة (قوله أي توقع المزاوجة) غرضه
 من ذلك أن المبني للمفعول اذا لم يكن متعول جعل ضميرا المصدر نائب الفاعل قال سم

فضمية عبارته الاحتياج لهذا التأويل على تقدير الاستناد الى الطرف أيضا وفيه تطرئ
 قال وقد يقال لاحاجة الى ذلك لجواز أن يقرأ قوله تراوح على لفظ الخطاب اهـ (قوله
 الى ضمير المصدر) وهو انزاحة لانها مصدر تراوح فيكون التقدير تراوح هو أي المزاوجة
 أي توقع الخ (قوله أولى الطرف) أي على قول من يقول انه غير لازم لظرفية كافي
 قوله نعم الى أنه تقطع بينكم بضم الفون وعليه فيبين في المصنف مبنى على الضم (قوله
 في الشرط والجزاء) صفة لعينين أو حال منه أي حال كونه المعنيين واقعين في الشرط
 والجزاء فأحداهما واقع في مكان الشرط بأن يحى به بعد أدائه والاخر واقع في موضع
 الجزاء بأن ربط بالشرط وسبق جوابه (قوله واقعان في الشرط والجزاء) فيه صرف
 للعبارة عن ظاهرها (قوله مزدوجين) أي مجتمعين (قوله معنى) وهو مطلق اللجاج وان
 كان المرتب على الشرط بلجاج هو و المرتب على الجزاء بلجاج هجر (قوله كقوله) أي
 قول المجترى اهـ مطول (قوله ومنعني) تفسير (قوله فلج بي الهوى) أي اذا نهيت عن
 الحب فترتب على النهي بلجاج الهوى أي لزومه وأصل اللجاج كثرة الكلام والخصومة
 والتزامهما ثم عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا من سبب الامن التعبير
 باللزوم عن اللزوم بل من التعبير بالمقيد عن المطلق اهـ ع ق (قوله فلج) عطف على نهى
 وجواب الشرط أصاغت وقوله فلج به اعطف عليه وفي ترتيب بلجاج الهوى على النهي
 عن جهام بالغته في الحب لاقتضائه ان ذكرها ولو على وجه العيب يزدحم او يشبه وفي
 ترتيب بلجاج الهجر على وشي الواشي مبالغته في ادعاء كون جهام ضامنا اذ يناله مطلق
 الوشي فكيف لو سمعت أو رأت عيبا (قوله ولزمني) تفسير بقوله بلج (قوله أصاغت الى
 الواشي الخ) قيل الصواب رواية ورواية أصاغت بالتدكير لان ما قبله
 كان الثريا علفت في جبينه * وفي نحره الشعري وفي خده البدر
 وفي شرح التبيان أن في قوله فلج بي الهوى وقوله فلج به الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق
 في المشوق لامن المشوق فيه ومن العشق في الهجر لامن الهجر في المشوق اهـ فترى
 وقوله الصواب أصاغت بالتدكير الخ الذي في شواهد العباسي أنه في مؤنث وأنشد قبله
 على انهما عند المواصل * وصال ولا عنها مطير صبر
 وقوله قلبا لان اللجاج الخ أي فالمعنى فليبت في الهوى ولبت في الهجر (قوله أي
 استعنت) أي قبلت لان الغالب ان من سمع شيئا قبله (قوله ويزينه) تفسير (قوله فيما
 افترى على) أي كذب متعمدا (قوله تراوح) أي جمع (قوله وقديتوهم من ظاهر العبارة)
 أي عبارة المصنف فان ظاهرها تعلق قوله في الشرط بقوله تراوح وحينئذ فقهه - م منه
 ما قاله وقد علمت أنه مرتبط بقوله معنيين (قوله اذ لا قائل بالمزاوجة الخ) أي لان
 المرتب على الجحى ليس هو المرتب على الاجلاس (قوله اذ اجافني الخ) فقد جمع هنا بين
 معنيين في الشرط وهما مجي عزيد وسلامه عليه ومعنيين في الجزاء وهما اجلاسه

الى ضمير المصدر أو الى الطرف
 أعنى قوله (بين معنيين في الشرط
 والجزاء) والمعنى في مجهول معنيان
 واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين
 في أن يرتب على كل منهما معنى
 مرتب على الآخر (كقوله
 اذا ما نهى الناهي) ومنعني عن
 حجبها (فلج بي الهوى) ولزمني
 (أصاغت الى الواشي) أي استعنت
 الى التمام الذي يشي حديثه ويزينه
 فصدفته فيما افترى على (فلج بها
 الهجر) تراوح بين نهى الناهي
 واصاغت الى الواشي الواقعين
 في الشرط والجزاء في أن ترتب
 عليهم ما بلجاج شي وقديتوهم من
 ظاهر العبارة أن المزاوجة هي
 أن يجمع بين معنيين في الشرط
 ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط
 بين نهى الناهي وبلجاج الهوى وفي
 الجزاء بين اصاغت الى الواشي
 وبلجاج الهجر وهو فاسد اذ لا قائل
 بالمزاوجة في مثل قوله اذ اجافني
 زيد فسلم على أجلسه وأنهت
 عليه وما ذكرناه هو المأخوذ

من كلام السالف (ومنه) أي من المعنوي (العكس والتبديل وهو أن (٣٢٩) يقدم جزءه في الكلام) على جزء آخر (ثم يؤخر)

ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أولاً

والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم

وهو أن تقدم في الكلام جزأ ثم

تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر

ما قدم وتظاهر عبارة المصنف

صادق على نحو عادات السادات

أشرف العادات وليس من العكس

(ويقع) العكس (على وجوده منها)

أن يقع بين أحد طرفي جملة وما

أضيق إليه (ذلك الطرف

(نحو عادات السادات السادات

السادات) فالعادات أحد طرفي

الكلام والسادات مضاف إليه

ذلك وقد وقع العكس بينهما

بأن قدم أولاً العادات على

السادات ثم السادات على

العادات (ومنها) أي من الوجوه

(أن يقع بين متعلقين فعلين في جملتين

نحو يخرج الحى من الميت

ويخرج الميت من الحى)

فالحى والميت متعلقان بخروج

وقد قدم أولاً الحى على الميت

وثانياً الميت على الحى (ومنها)

أي من الوجوه (أن يقع بين لفظين

في طرفي جملتين نحو لاهن حل لهم

ولا هم يهلون لاهن) قدم أولاً لاهن

على هم وثانياً هم على لاهن وهما لفظان

وقع أحدهما في جانب المسند إليه

والآخر في جانب المسند (ومنه)

أي من المعنوي (الرجوع وهو

العود إلى الكلام السابق بالنقض)

أي بنقضه وإبطاله (لأنه كقولك وقف

بالديار التي لم يعرفها القدم)

أي لم يلهها تطاول الزمان وتقدم العهد

وانضمامه عليه اه سم (قوله من كلام السالف) أي من أهل البيان (قوله والتبديل)

تفسر (قوله والعبارة الصريحة) أي بالنظر لما قاله المصنف (قوله وظاهر

عبارة المصنف الخ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذي كان التقديم

عليه اه سم (قوله وظاهر عبارة المصنف صادق الخ) أي بتطوع النظر عن اصلاح

الشارح له بقوله على جزءه بقوله ذلك المتقدم على الجزء المؤخر (قوله صادق على نحو الخ)

أي لأن قوله ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أولاً وعن غيره (قوله على نحو عادات

السادات الخ) مما تقدم فيه جزء على جزء آخر ثم آخر المتقدم لكن لاهى الذي قدم هو عليه

أولاً اه سم (قوله وليس من العكس) أي بل هو من رد الجزء على الصدر (قوله ويقع

العكس على وجوه) أي يصح من مجيء العام في الخاص أي يفتق في تلك الوجوه

وبهذا يدفع ما يقال مفهوماً للعبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الأوجه فسرهما

بوقوع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب وقوع الشيء في نفسه (قوله أن يقع بين)

أي يقع العكس متعلقاً بما أى الطرف وما أضيف إليه لا بينهما (قوله أحد طرفي جملة)

أي ويكون العكس هو الخبر في تلك الجملة كما في المثال فيكون إطلاق الجملة عليه باعتبار

الأول لأن العكس إنما وقع في عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وجعلنا عليه

عكسه صار المجموع جملة كما يؤخذ ذلك من عو (قوله عادات السادات الخ) أي

الأمور المعتادة للسادات أفضل الأمور المعتادة للناس وأشرفها وسيدتها قال عو

لا يقال أن هذا العكس ينبغي أن يعتمد من البديع اللفظي لأن خاص له تقدم لفظ على لفظ

ثم تأخر ذلك اللفظ المقدم وتقدم ذلك المؤخر لأننا نقول استتبع ذلك حدوث معنى آخر

وبذلك صح الاختبار به عن الأول اه واصل مراده أنه راجع للمعنى أولاً وبالذات

وإن كان راجعاً للفظ أيضاً كما تقدم وفيه تأمل لأن الظاهر أن العكس راجع للفظ أولاً

وبالذات ويلزمه تغير المعنى فيكون رجوعه للمعنى بطريق التبعية (قوله فعلين) الأولى

عاملين ليتناول نحو يخرج في قوله تعالى إن الله فائق الحب الآية وكون المصنف لم يحصر

الاقسام بل قال منها لا يدفع الأولية (قوله في جملتين) أي فعلين كائنين في جملتين

لا في جملة واحدة (قوله نحو يخرج الحى) كالدجاجة من الميت كالبيضة ويخرج الميت

من الحى كالبيضة من الدجاجة (قوله بين لفظين في طرفي جملتين) أي لفظين كائنين

في طرفي كل من جملتين أي طرفي كل واحدة منهما (قوله لاهن حل لهم الخ) أي فهاتان

جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع الذكور وهو هم والآخر

ضمير الاناث وهو هن (قوله في جانب المسند إليه) في الظرفية تسمي اذهن هو المسند إليه

فالأولى أحدهما المسند إليه وقوله في جانب المسند صحيح لأن هن ليست مسنداً بل المسند

يحلون (قوله لئسكنة) أي والا كان غلطاً (قوله كقولك) أي قول زهر اه مطول (قوله

الارواح) الریح واحدة الرياح والارياح وقد تجمع لى أرواح لأن أصلها الواو وانما

ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله
(بلى وغيرها الارواح والديم) أى
الرياح والامطار والنسكة اظهر
التصير والتوله كأنه أخبر أقول بما
لا تحقق له ثم افاق بعض الافاق
فنقض الكلام السابق قائلا بلى
عفاها القدم وغيرها الارواح
والديم (ومنه) أى من المعنوى
(التورية) وتسمى الاليهام ايضا
وهي ان يطلق لفظه معنيين قريب
وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على
قرينة خفية (وهي ضربان)
الاولى (مجردة وهي) التورية (التي
لا تجتمع شيئا مما يلائم المعنى
القريب نحو الرحمن على العرش
استوى) فانه أراد باستوى معناه
البعيد وهو استوى ولم يقرن به
شيء مما يلائم المعنى القريب
الذى هو الاستقرار (و) الثانية
(مترتبة) وهي التي تجتمع شيئا
مما يلائم المعنى القريب (فهو
والسما بناءها بأيدى) أراد باليدى
معناها البعيد وهو القدرة وقد
قرن بها ما يلائم المعنى القريب
الذى هو الجارحة المخصوصة
وهو قوله بنيناها اذ البناء يلائم
اليد وهذا مبنى على ما اشتهر بين
أهل الظاهر من المفسرين والا
فالتحقيق ان هذا تمثيل وتصوير
لعظمته وتوقيف على كنهه جلالة
من غير أن يتمحل للمفردات
حقيقة أو مجاز (ومنه) أى من
المعنوى (الاستخدام وهو أن يراد

جاءت بالسوء لان كسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الى الواو وكقولك أروح
الماء وترقبت بالروحة صحاح اه سم (قوله والديم) جمع ديمة وهي المطر الذى ليس معه برق
ولا رعد اه سم وعبارة عق وهي السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها بها
(قوله بما لا تحقق له) أى الغيبة عقوله فى الحب (قوله بلى عفاها القدم) اشارة
الى ان ذلك سقدر بهدى بلى وان الواو فى قوله وغيرها للعطف عليه (قوله التورية) تقول
وريت الحب تورية اذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه
يجعله وراءه بحيث لا يظهر اه صحاح اه سم (قوله لفظه معنيين) أى سواء
كانا حقيقين أو مجازين أو مختلفين قال الفري قيل أراد به الزيادة على معنى واحد
سواء كان معنيين أو أكثر والاقرب انه أخذ بالقل كما بينا فيما سبق مثله اه (قوله
قريب وبعيد) أى قريب الى الفهم اسكثرة استعماله فيه وبعيد عنه لقل استعماله
فيه (قوله اعتمادا على قرينة خفية) كاستعماله الاستقرار الحسى فى الآية الاولى
وكاستعماله البعد بمعنى الجارحة فى الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد
قريبا فيخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة أصلا لم يهتم الا القريب فيبطل
حكم الاوادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضا (قوله وهو استوى) أى ارتفع بالقهر
والغلبة (قوله الذى هو الاستقرار) أى حسا على سطح من السطوح (قوله وهو القدرة)
وجمع الايدى لافادة كمالها (قوله اذ البناء يلائم اليد) لا يخفى أنه يناسب القدرة أيضا لكنه
أنسب باليد عرفا تأمل (قوله وهذا مبنى) أى ما ذكر من التمثيل بالآيتين للتورية (قوله
على ما اشتهر الخ) وهو مذهب الخلف المؤولين لان الاستواء واليد مستحيلان على الله
فيقولان (قوله والا فالتحقيق) أى بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن يمارس
مقتضى تراكيب البيان (قوله ان هذا) أى ما ذكر من الآيتين (قوله تمثيل) أى استعارة
تمثيلية بأن شئت هيئة ايجاد الله السماء بالقدرة الازلية بهيئة البناء الذى هو وضع لبننة
على أخرى باليدى الحسية ثم استعير مجموع بنائها بأيدى فى الآية الاولى شئت هيئة
استيلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك مستقر على سرير يجامع أن كلا نبي عن الملك القام
(قوله وتصوير) قال عبد الحكيم تفسير للتمثيل وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه
تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله وتصوير لعظمته) حيث شبه المعقول بالمحسوس الذى هو
أقوى عند السامع (قوله وتوقيف على كنهه جلالة) أى الكنه الذى يمكن أن يدرك وهو
لكنه الاجالى (قوله حقيقة) معمول ليشتمل أى يتكلف لها معنى حقيقى أو مجازى
بل تبقى المفردات على ما كانت عليه فى الاصل من حقيقة أو مجاز (قوله الاستخدام) يعنى
بالمجهتين من خدمت الشئ قطعه ومنه سيف مخدوم وقد قطع هذا الضمير عما هو حقه ويروى
بالحاء المهملة والذال المجهمة من خدمت أى قطعت أيضا ويروى بالطاء المجهمة والذال
المهملة كأنه جعل المعنى الذى لم يرد أو لا تابعه فى الذكر للمعنى المراد فردا ليه الضمير اه

بلفظ له معنيان أحدهما ضمير أريد بضميره (٣٣١) أي بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه (الآخر أريد

بأحد ضميريه أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم) يراد (بالآخر) أي بضمير الآخر (معناه الآخر) وفي كلهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقةً وبين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالقول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله

إذا نزل السماء بأرض قوم

وعينه وان كانوا غضايا جمع غضبان أراد بالسماء الغيث وبضميره في عينه انبت وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله فسقى الغضا والساكنيه وان هم

شبهوه بين جواني وضلوعي) أراد بأحد ضميريه الغضا أي النهر وور في الساكنيه المكان الذي فيه شجر الغضا وبالأخر أعنى المنسوب في شبهوه النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازي (ومنه) أي من المعنوي (الف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجال ثم) ذكر (ما لكل واحد) من أحد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة) أي المذكور بدون التعيين لأجل الوثوق (بأن السامع يردّه إليه) أي يرد ما لكل إلى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن القاطنة أو المعنوية (فالاول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضمير بان

سعيد (قوله له معنيان) أي أو معان (قوله ثم يراد بضميره) قال بهم الظاهر وأن ضميره كاشورته كذلك اه أي كافي قوله

رأى العقيق فاجرى ذال ناظره * مشيم لج في الاشواق خاطره فانه أراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الإشارة إليه بمعنى الدم (قوله أو يراد بأحد ضميريه الخ) أي أو يراد باللفظ معني ويراد بأحد ضميريه (قوله أي أحد المعنيين) أي اللذين لم يراد باللفظ بل أريد به غيرهما معا (قوله معناه الآخر) أي الذي هو من جملة المعنيين اللذين لم يراد باللفظ (قوله وفي كلهما) أي كلا وجهي التفسير (قوله إذا نزل السماء الخ) قال في الاطول الظاهر أن الشاعر وصف قومه بالقوة والغلبة على من عاداهم من الاقوام حتى يرهوا كلاهم وماءهم من غير رضا لهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظها رقة درة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى إذا نزل السماء بأرض قوم ربي سه وتجعلهم صالحة لان يرعوه وان كانوا غضايا غير شاكرين اه (قوله أراد بالسماء الغيث) أي لانه النازل من جهة السماء (قوله انبت) أي لانه هو المرعى (قوله وكلا المعنيين مجازي) أي لان السماء حقيقة في الجرم المعروف واطلاقه على الغيث مجاز والعلاقة الحالية وعلى انبت مجاز أيضا علاقته السببية بواسطة الغيث (قوله كقوله) أي قول الجعدي اه بطول (قوله فسقى الغضا الخ) الغضا بالغين والضااد بالمجهتين مقصورا نوع من الشجر معروف اذا وقع فيه النار تشتعل بربعها ويوقى زمانا أي اللهم اسق شجر الغضا والساكنيه أي الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعى لأحبه النازلين بجانب ذلك الشجر وان حرقوا قلبه بنار الجوى (قوله شبهوه) أي أوقدوه أي الغضا بمعنى النار المتعلقة به أي وان أوقدوا النار بين أجزائه قاي الشبهة تلك النار بنار الغضا والبطوخ جمع جاتحة وهي عظام إلى الصدر والضلوع عبارة عن عظام في الظاهر مقابلة للجواخ (قوله الف والنشر) كأن وجه تسمية الاول بالف انه طوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمى نشره اه سم (قوله وهو ذكر متعددا الخ) الضمير راجع إلى الف والنشر لانهما معانوع واحد من المحسنات المعنوية اه فترى (قوله على التفصيل) أي على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أفراد المتعدد من المعاني بلفظه الخاص به بفصله هما عداد وقوله أو الاجال أي أو على وجه الاجال بأن يعبر عن مجموع المعاني بلفظ يجمع فيه ذلك المتعدد (قوله من غير تعيين) أي من غير أن يعين لشيء مما ذكر أولا ما هو له مما ذكر ثانيا والمراد من غير تعيين في اللفظ وان كان هذا التعيين في المعنى والواقع كافي الآية الآتية (قوله بالقرائن القاطنة) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيت عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضحك الرجل وقوله أو المعنوية كأن يقال لقيت صاحب والعدو فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهي

لأن النشر ما على ترتيب الالف) بان يكون الاول من المتعدد في النشر الاول من المتعدد في الالف والثاني للثاني وهكذا الى الآخر
(نحو قوله تعالى ومن رحمة جعل لكم الليل ٣٣٤ وانهارا تسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل

وهو السكون فيه وما للنهار وهو
الانغماص من فضل الله تعالى فيه
على الترتيب فان قيل عدم التعمين
في الآية ممنوع فان الجبرور من
فيه عائد الى الليل لا محالة قلنا نعم
ولا يكن باعتبار احتمال أن يعود
الى كل من الليل والنهار فيحقق
عدم التعمين (واما على غير ترتيبه)
أي ترتيب الالف سواء كان
معكوس الترتيب (كقوله كيف
أسألو أنت حذفت) وهو النقا
من الرمل (وغصن * وغزال لحظا
وقد اوردنا) فاللحظ للغزال والقذ
لغصن والردف للحقف أو مختلطا
كقوله هو شمس واسد ويجر جودا وبها
وشجاعة (والثاني) وهو أن يكون
ذكر المتعدد على الاجمال (نحو
وقالو ان يدخل الجنة الامن كان
هوذا أو نصارى) فان الضمير في
قالو لليهود والنصارى فذكر
الفرقان على سبيل الاجمال بالضمير
العائد اليهما ثم ذكر ما لكل (أي
قالت اليهود ان يدخل الجنة الا
من كان هوذا) قالت (النصارى
ان يدخل الجنة الامن كان نصارى
فلف) بين الفريقين أو القولين
اجمالا (لعدم الاتباس) والثقة
بان السامع يرد الى كل فريق أو
كل قول مقوله (للعلم بتضليل كل
فريق صاحبه) واعتقاده أن
داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور
في هذا الضرب الترتيب وعدمه

أن المستحق للاكرام صاحب والا هاته العدد (قوله لأن النشر الخ) فالترتيب قام أولا
باللف وبعد ذلك النشر اما أن يكون على غير ذلك الترتيب أولا (قوله لتسكنوا فيه) أي
بالانوم وقوله ولتبتغوا من فضله أي لتطلبوا فيه رزقكم بالتجارة ونحوها (قوله ممنوع) أي
فلا يصح التعميل بالآية لفسد النشر لانه يشترط فيه عدم التعمين (قوله عائد) أي في الواقع
وقوله لا محالة أي قطعا اه (قوله قلنا نعم) أي مسلم انه راجع ليل نظر الواقع وأما بالنظر
للفظ فيحتمل رجوعه للنهار وحينه فلا تعمين فيه بحسب اللفظ وعدم التعمين المسترط انما
هو بحسب اللفظ وذلك موجود في الآية لا بحسب المعنى (قوله معكوس الترتيب) بأن
يكون الاول من النشر لا آخر من الالف والثاني لما قبله وهكذا كما في المثال فان اللفظ
للغزال والقذ للغصن والردف للحقف شبه به الكفل في العظم والاستدارة اه سم (قوله
كقوله) أي قول ابن حيوش اه مطول وهو بفتح الحاء المهملة بعد هاء شدة حقيقية مشددة
ثم شين معجمة بوزن تنور (قوله كيف أسألو الخ) من الخفيف أي كيف أترك المحبة مع وجود
دواعيها وهو استغفام انكارى بمعنى النقي (قوله وأنت حذفت) بكسر التاء لانه خطاب
لامرأة كافي عني (قوله وهو النقا من الرمل) تفسير بالاعم اذا نقاه هو الرمل المتراكم
كان معه اعوجاج أم لا والحقف الرمل المتراكم الذي معه اعوجاج (قوله النقا)
بالقصر وأما بالمتفهماء النظافة كما في السراحي (قوله لحظا) تمييز بحول عن المبتدأ وكذا
ما بعده أي وردفك مثل الحقف وقذ لك كالغصن ولحظك كغزال والحظ مؤخر الين
والمراد به العين بتمامها مجازا (قوله أو مختلطا) أي مختلطا الترتيب بأن لا يصح
كذلك وهو عطف على قوله معكوس الترتيب (قوله جودا وبها وشجاعة) فالجود للجر
والبها للشمس والشجاعة للاسد (قوله أو نصارى) أو بمعنى الواو كما يستفاد من
السطر (قوله بين الفريقين) أي المعبر عنهم باباوا وفي قالوا كما جعل به الشارح أولا وقوله
أو القولين أي المستفادين من قالوا وهذا لم يجعل به الشارح أولا وعبارة عني فلف في قوله
قالوا فريقين اذ لم يميز كل فريق باحده الخاص به أو نقول ان بين قولي الفريقين اذ لم يبين
فيه مقول كل فريق اه (قوله لا علم) علمه لعدم الاتباس (قوله ولا يتصور في هذا
الضرب) وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجوب الترتيب في اللفظ (قوله
ومن غريب الالف والنشر الخ) قال سم وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله (قوله الراحة
والتعيب الخ) فالراحة والتعب متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعددان
لكل منهما فردان ثم للجمع نشر واحد وهو قوله قدس الخ (قوله قدس الخ) يحتمل وهو
ظاهر العبارة أن كلاما من ضمير أبوابها وطرقها عائد الى كل من الاربعة المذكورة ولا تنافي
بين الحكم بسلامة باب الراحة مثلا وفتح طريقها لان المراد أن لها أبوابا فسد واحد وفتح آخر
فهو أيدام وجود وكذا الباقي ويحتمل أن ضمير أبوابها الراحة والعدل وطرقها والتعب
والظلم ويكون الغرض الاخبار بأمر عظيم وهو سلامة باب الراحة والعدل وفتح طريق

ومن غريب الالف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من أحد كل من المتعدين (التعب)
أو المتعددين كما تقول الراحة والتعب والعدل والظلم قدس من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا

التعب والظلم ولا ينافي هذا قوله نشر واسد لانه احتراز عن أن يكون مالم كل من المتهتمدين
أو المتهتمات بعقبه اه سم (قوله ومنه الجمع) انهم أن الاقسام سبعة ذمهم منها ستة
وأسقط التقسيم مع التفريق ووجه السبعة أن الموجود دائما للجمع فقط أو التفريق فقط
أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفريق أو مع التقسيم أو التفريق مع التقسيم أو الجمع مع
التفريق والتقسيم (قوله بين متعدي) زاد لفظ بين إشارة الى أن المتهتم لا بد أن يكون
مصرحاً به في اللفظ بخلاف ما لو كان المتعدي لفظاً واحداً كأن كان جها مثل قولك البنون
زينة الحياة الدنيا فليس من الجمع (قوله في حكم) أي محكوم به كالزينة (قوله زينة
الحياة الدنيا) أي يتزين بها الانسان في الدنيا وتذهب عنه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس
والقمر محسبان أي يحسبان معلوم مقدر في بوجهها ما ينتظم به أمور الكائنات
والنجم والشجر يسجدان أي النباتات الذي يفهم أي يطلع من الارض ولا ساقله والنبات
الذي له ساق ينقاد ان لم ير ادم - ما طبعه انقاد الساجد من المكلفين طوعاً (قوله أي
العتاهية) في القاموس وأبو العتاهية ككراهية أقب أبي اسحق اسمعيل بن أبي القاسم
ابن سويد لا كنيته ووجه الجوهري اه قال في الاطول وهو غريب مخالف للمشهور من
أن اللقب لا يصدر بالاب والابن والبنات وكل علم كذلك فهو كنية اه قال يس وقديقال
المشهور من بعد ما اذا لم يشهر ما صدر باب أو ابن مدح أو ذم أو وضع للذات ابتداء فان
الاول يصدق حد اللقب عليه والثاني اسم قطعاً ولذا قال بعض الحققة ان الفرق بينهما
اعتباري وحيث كنى هذا الشاعر بأبي اسحق لا داعي لتعدد كنيته خصوصاً ولم يقصد من
اطلاق أبي العتاهية عليه الا الذم لان العتاهية الخفصة والخنون فالذي ينبغي أن يكون
أبو العتاهية لقباً له فتأمل اه وبعنا نقلناه عن القاموس تعلم خطايس في نقله عن القاموس أن
أبا العتاهية لقب أبي اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد (قوله علمت يا مجاشع الخ) من مشطور
الرجز فكل شطريته مشطور وقوله ابن مسعدة اسم رجل وقوله ان السبب باب يفتح الهمزة
وبضم كمرها على الحكاية والسبب باب معداة السن من مصدرب الغلام يشب شبابا
وقوله والفراغ أي الخلو عن الشواغل (قوله مفسدة) فتدبر بين الثلاث في المفسدة اه
سم (قوله أي مفسدة) مفسدة مفسدة قال السراحي وأقول الحكم في هذا الباب يجوز أن
يتعلق بكل واحد كما في الآية والجموع كما في البيت فسقط الاعتراض بأن المفسدة الكاملة
الجموع فلا يكون البيت من قبيل الجمع (قوله تبين) أي افتراق بين أمرين مشتركين
في نوع فليس المراد بالتبين المصطلح عليه بل المعنى اللغوي (قوله في المدح) كما في قوله

حسبت جماله بدراميرا * وابن البدر من ذال الجبال

(قوله كقوله) أي قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهمل لقب على شاعر معروف
وهو الامام رشيد الدين قال في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال أبو حنيفة
هذا أشبه القواين عمدي بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا أراه

(ومنه) أي من المعنوي (الجمع)
وهو أن يجمع بين متعديين
أو أكثر (في حكم واحد كقوله تعالى
المال والبنون زينة الحياة الدنيا)
وكقول أبي العتاهية
علمت يا مجاشع من مسعدة
(ان الشباب والقراع والجلده)
أي الاستغناء (مفسدة) أي داعية
الى الفساد (لامرأة أي مفسدة)
(ومنه) أي من المعنوي (التفريق)
وهو ايقاع تبين بين أمرين
من نوع في المدح أو غيره كقوله

ما نوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير وقت شمس * فنوال الامير بدرة عين * وهي عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء)
 أوقع التباين بين النواين (ومنه) ٣ ٤ أي من المعنوي (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل اليه على التعمين) وبهذا القيد

خرج اللف والنشر وقد أهمله السكاكي فتوهم بعضهم أن التقسيم عندهم أعم من اللف والنشر وأقول ذكر الإضافة مغن عن هذا القيد إذ ليس في اللف والنشر إضافة ما لكل إليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع إليه ويرده (كقوله ولا يقيم على ضيم) أي ظلم (يراد به) الضمير عائداً إلى المستثنى منه الغمام المقدور (الا الأذلان) في الظاهر فاعل لا يقيم وفي التحقيق بدل أي لا يقيم أحد على ظلم يقصده الأذلان (غير الخ) وهو الجاني (والوتد هذا) أي غير الخ (على الخسف) أي الذل (مربوط برمته) هي قطعة جبل بالية (وذا) أي الوند (يشج) أي يدق ويشق رأسه (فلا يرقى) أي فلا يرق ولا يرفعهم (له أحد) ذكر العسير والوند ثم أضاف إلى الأول الـ بطاعلى الخسف وإلى الثاني الشج على التعمين وقيل لا تعمين لأن هذا وذا متساويان في الإشارة إلى التفسير في كل منهما مما يحتمل أن يكون إشارة إلى العسير وإلى الوند فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم وفيه نظر لأننا نسلم التساوي بل في حرف التثنية إيماء إلى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج إلى تنبيه ما بخلاف الجرد عن هذا المقرب أعني العير وذو الأقرب أعني الوند

سمى به الاتساع بالباطر (قوله ما نوال الغمام الخ) مانافية والغمام السحاب ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسحاب أعطاء ما ينبغي بحسب الطبيعة أي بسهولة وهو أكمل من البلود لانه أعطاء ما ينبغي ولو به الحجة النفس فكل سخى جواد وليس كل جواد سخيا والغمام من قوله فنوال تعليمية والنوال والنول مصدر نال من باب قال إذا أعطى (قوله وهي عشرة آلاف درهم) قال سم الظاهر انه تفسير للمضاف فقط والعين من أسماء الذهب اه وغرضه انه لا يصح أن يكون تفسير الجوع المضاف والمضاف إليه لاقتضائه أن البدرة من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لأن العين الذهب والدرهم من الفضة فان قامت مقامه في الإضافة حينئذ في كلام الشاعر قلت القصد إلى أن نواله من العين قدرا البدرة من الدراهم فمطأوه من الذهب يعادل بدرة من الدراهم اه يس وقوله لأن العين الذهب والدرهم من الفضة أي فلا تكون العين شاملة للدراهم وقديقال العين تطلق على الفضة أيضا (قوله أوقع التباين بين النواين) أي حيث أسند الأول بدرة عين وللثاني قطرة ماء (قوله وبهذا القيد) هو قوله على التعمين (قوله وقد أهمله السكاكي) أي أهمل هذا القيد (قوله أعيم) لانه حينئذ شامل للتعمين وعدمه (قوله وأقول الخ) أي في الجواب عن السكاكي وفي الاعتراض على هذا التوهم (قوله ويرده) تفسير (قوله كقوله) أي قول المتلمس بعضهم الميم الأولى وكسر الثانية مشددة أخرج ابن عساکر عن الأصمعي قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتلمس

واعلم علم حق غير ظن * لتقوى الله خير في المعاد
 وحفظ المال خير من فناءه * وضرب في البلاد خير زاد
 وإصلاح القليل يزيد فيه * ولا يبق الكثير مع الفساد

(قوله ولا يقيم على ضيم الخ) أي لا يتوطن في مواطن الظلم أحد الا الأذلان اه عبيد الحكيم (قوله عائداً إلى المستثنى منه الخ) هو أحد (قوله غير) بفتح العين المهملة وسكون الياء (قوله على الخسف) بفتح الخاء أي مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله برمته) بضم الراء (قوله أي يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الأصل (قوله فلا يرقى له) أي للمذكور من العير والوند وهو من باب رقى كافي المختار (قوله الربط على الخسف) عبارة المطول مع الخسف وهي تدل على أن على بمعنى مع كما قلنا (قوله لانا لانسلم التساوي الخ) أقول وان كانا متساويين في الإشارة إلى القريب لكن يتعين الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني بقريظة خبر كل منهما ولا تنحصر إضافة ما لكل منهما على التعمين في اسم الإشارة فيتحقق التعمين وحينئذ لا يكون من قبيل اللف والنشر ع س قال الفهرى وأما ما ذكره البعض من أن تعمين المقصود يحصل من الظهور ولو سلم تساوي الاشارتين فقد عرفت أنه لا يفيد لأن المتعبر هو التعمين بحسب اللفظ فان التعمين بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر أيضا كما حققته تأمل اه سم (قوله الجمع مع التفریق)

وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تهمل في عبارات البلغاء بل ليست البلاغة البرعاية أمثال ذلك (ومنه) أي من أورد المعنوي (الجمع مع التفریق)

وهو أن يدخل شيئا في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال ٣٣٥ كقوله فوجهك كالنار في ضوءها وقلي كالنار في

حرها) أدخل قلبه ووجهه الحبيب في
كونها كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه
الشبه في الوجه الضوء واللمعان
وفي القلب الحرارة والاحتراق
(ومنه) أي من المعنوي (الجمع
مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت
حكم ثم تقسيمه أو بالعكس) أي
تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم
(فالاول) أي الجمع ثم التقسيم
(كقوله حتى أقام) أي الممدوح
ولتضمن الإقامة معنى التسلط
عدها بعلق فقال (على أرباض)
جمع راض وهو ما حول المدينة
(خرشنة) وهي بلدة من بلاد الروم
(تشق به الروم والصلبان) جمع
صلب النصراني (والبيع) جمع
بيعة وهو متعبد لهم وحتى متعلق
بالفعل في البيت السابق أعنى قاد
المقانب أي العساكر جمع في هذا
البيت شقاء الروم بالممدوح ثم
قسم فقال (للسبي ما نكحوا
والقتل ما ولدوا) ذكر ما دون من
أهانة وقلة المبالاة بهم حتى
أنهم من غير ذوى العقول
وملاءمة بقوله (والنهب ما جمعوا
والنار ما زرعوا والثاني) أي
التقسيم ثم الجمع (كقوله
قوم إذا حاربوا من واعدوهم *
أو حاولوا) أي طلبوا (النتع في
أشيائهم) اتباعهم وأنصارهم
(نفعوا سحبة) أي غريزة وخلق

أورد كلمة مع إشارة إلى أن المحسن اجتماعهما وكذا في معاني واتمالم يذكر اجتماع بعض
المحسنات الأخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة
فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما اه عبد الحكيم (قوله أن يدخل
شيئا) أي فأكثر وقوله في معنى هو المحكوم به كالمشابهة بالنار فالمراد بالدخول في معنى
أن يحكم عليهما بشئ واحد كما يرشد إليه قوله أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونها كالنار
تدبر (قوله ثم فرق) أي بين التشبيهين (قوله وفي القلب الحرارة والاحتراق) أي حرارة
القلب واحتراقه وفيه إشارة إلى أن المراد بحرارة النار حرارتها في نفسها لا غيرها اه
(قوله ومنه الجمع مع التقسيم) الفرق بينه وبين التقسيم أن ذكر المنة تدننا على الأجمال ومنة
على التفصيل وأما الفرق بينه وبين اللف والنشر فباعتبار تعيين الإضافة إلى كل متعدد
هنا بخلاف اللف والنشر اه حفيد قال سم والفرق الذي ذكره بين الجمع مع التقسيم
وبين التقسيم يقتضي أن قولنا الكلمة اسم وفعل وحرف ليس من التقسيم بمجرد مع
انهم يقولون أنه تقسيم فلهذا بغير هذا المعنى المذكور هنا فليراجع اه (قوله وهو جمع
متعدد) كالروم في البيت الثاني فإنه شامل للنساء والأولاد والمال والزرع وقوله تحت
حكم أي كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أي الحكم (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب
في سيف الدولة (قوله عداها بعلق) أي والافلا إقامة تعدي بالباء أو بفي (قوله
خرشنة) بضم الخاء والشين المجتبيين وفقهما (قوله تشق به الروم الخ) الشاهد
في الروم وأما الصلبان والبيع فلا شاهد فيهما (قوله صليب النصراني) أي صليبه
(قوله جمع بيعة) بكسر الباء وسكون الياء اه مطول (قوله متعلق بالفعل) أي
مرتبط به من حيث إنه أعطفت الفعل الذي بعدها عليه وليست جارة لأن حتى الجارة
لا يجوز دخولها على الفعل الغير المؤول (قوله قاد المقانب) تمامه أقصى شربها نمل *
على الشكيم وادنى سيرها سرع * والضمير لسيف الدولة والمقانب بالقاف والنون جمع
مقنب بكسر الميم وهو ما بين السلاطين إلى الأربعين من الخيل والمراد بها العساكر كما قاله
الشارح والنمل الشرب الأول ويقابله العمل وهو الشرب ثانيا مرة والشكيم والشكيمة
الحديدة المعترضة في فم الفرس والسرع بوزن عنب مصدر بمعنى السرعة (قوله جمع في
هذا البيت شقاء الروم الخ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم وهو الشقاء وأضيف ما
الكل مما اندرج تحته إليه الا ترى أنه أضيف إلى ما نكحوا كونه للسبي وهكذا وأما
عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض لحاله في التقسيم حتى يقال أنه من المتعدد
المجموع في الحكم اه يس (قوله للسبي ما نكحوا) أي النساء التي نكحوها كائنة للسبي
والأولاد التي ولدوها كائنة للقتل والمال الذي جمعوه كائن للنهب والزرع الذي زرعوه
كائن للنار (قوله ذكر ما) أي في الموضعين الأولين (قوله وملاءمة) عطف على
قوله أهانة (قوله كقوله) أي قول حسان بن ثابت في حق الصحابة (قوله قوم) قد ذكر

فيه المعتقد ثم أضاف به ذلك في قوله إذا حاربوا الخ ثم جمع الأحوال في قوله تلك صهيبة
فقد جمع الخصلةتين وهما نفع أوليائهم وضر أعدائهم في محكوم به وهو السجينة (قوله
تلك الخصلة) التي هي ضر الأعداء أو نفع الأولياء وتلك مبتدأ والخبر صهيبة اه سم
(قوله فيهم) أي فهي فيهم غير الخ (قوله أن الخلاق) أي لان الخ لعله غير محدثة
(قوله فاعلم) اعتراف بين اسم ان وخبرها اه سم (قوله البدع) قال ع ق لا يقال
كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خليفة للزوم الخليفة لا نا قول قد تسمى خليفة
باعتبار دوامها بعد حدوثها فتسمى كون خليفة دواماً وبدعة ابتداءً اه (قوله في الأول)
أي في البيت الأول (قوله الأولياء) أي الاتباع والانصار (قوله في الثاني) أي في
البيت الثاني (قوله أي أمره) هذا التأويل واجب للصحة المعنى لاستحالة الإتيان على
الله تعالى (قوله أي هو له) هذا التأويل واجب للصحة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه
بل للمعاقضة على المقصود لان المقصود تعظيم الامر والمناسب له مجيء المهور لا مجرد
الزمان اه سم (قوله لا تكلم) أي لا تتكلم بنفس وقوله بما ينفع من جواب أو شفاعاة
قال سم الاقتصار على الجواب والشفاعة اما لعدم المنع من غيرهما على الإطلاق أو لانه
الاذن بما يسمي الذي منه ان أحد لا ينفع أحد بل وانظر ما قبل الآية من نحو أغنت
عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله الخ ولانه الموجب لزيادة الشدة فان المنع من الكلام
بغير ذلك لا يوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعاة وجواب السؤال تأمل اه
(قوله الاباذنة) أي اذن الله كما هال لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وقال صواباً وقوله
في الآية الاخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون لا ينافي ما تقدم لان المأذون فيه هو
الجواب الحق المقبول والممنوع هو العذر الباطل الغير المقبول أو الاول في موقف وهذا
في آخر اه ع ق (قوله فيهم) أي الانفس الكائنة يوم القيامة وهي أهل الموقف ولذا قال
الشارح أي من أهل الخ (قوله شق) شامل لشقي الايمان وهو الكافر وشقي الاعمال وهو
العاصي بدليل ما قرره في قوله الا ماشاء ربك وقوله وسعيد شامل اسعيد الايمان فقط وليس عبيد
على الإطلاق بدليل ما قرره في قوله الا ماشاء ربك اه سم (قوله اخراج النفس الخ) ينبغي
أن يكون المراد اخراج النفس وردة على وجه خاص كتتابع الاخراج والرد وقولهم ما
وارتفاع النفس فيهما اه سم (قوله أي سموات الآخرة الخ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل
الارض غير الارض والسموات وان أهل الآخرة لا بداهم من مظل وعقيل وفيه نظر لانه
تشبيه بما لا يعرف أثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فاعلم يعرفه بما يدل على
الثواب والعقاب فلا يجرى له التشبيه اه فنرى وعبارة ع ق ولكن يرد عليه أن ذلك
لا يفهمه الا من يتقدم وجود السموات والآخرة والمعتد لذلك لا يقتصر الى أن يخبر بأن
الماود جنس لود السموات الآخرة لان ذلك معتقده ومن لا يعتقدها لا يفيد التأنيدها
الابدية باعتبارها وان جات على سموات الدنيا والارض ذلك لزم انهما غير دائمة

(تلك) الخصلة (فيهم غير محدثة) ان
الخلاق) جمع خليفة وهي
الطبيعة والخلق (فاعلم شترها
البدع) جمع بدعة أي المبتدعات
المحدثات قسم في الاول صفة
الممدوحين الى ضر الأعداء ونفع
الأولياء ثم جعلها في الثاني تحت
كونها صهيبة (ومنه) أي من
المعنوي (الجمع مع التفسير
والتقسيم) ونفسه ظاهر مما سبق
فلم يهرض له (قوله تعالى يوم
يأتى يومى بأقلى الله أي أمره
أو يأتى اليوم أي هو له وانظر
منصوبه باضمار اذكر أو بقوله
(لا تكلم نفس) بما ينفع من
جواب أو شفاعاة (آلا بآذنه فيهم)
أي من أهل الموقف (شق)
مقتضى له بالناو (وسعيد) مقتضى
له بالجنة (فأما الذين شقوا في
الناو لهم فيم ازفير) اخراج النفس
(وشهيق) رده (خالدين فيها
مادامت السموات والارض)
أي سموات الآخرة وأرضها

والجواب أن التأييد بها كناية عن الأبدية كما يقال لأفعل كذا ما طلع نجم والمراد لا أفعله
أبدا وهذا وارد في لسان العرب **كثيرا** اه (قوله وهذه العبارة كناية الخ) أي فالمراد
سموات الدنيا وأرضها ولا يثبت التأييد بها فثبوتها قبل الدخول فضلا عن الخلود لأنه على
تقدير الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول والمراد طول لانهاية له على ما جرى
به استعمال اللغة في مثل ذلك اه يس (قوله ونفي الانقطاع) تفسير (قوله أي الوقت
مشيئة الله) يحتمل أنه جل ما على المصدرية الظرفية فيكون الوقت داخل في معناها لانها
ناطقة عنه ويحتمل تقديرها مجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت
مقدر في الكلام اه سم (قوله من تخليد الخ) بيان لما (قوله كالكفار) الكاف باعتبار
الأفراد الذهبية أو استقصائية (قوله عطاء) مصدر مؤن كسأى أعطوا عطاء يضاوى أو حال
من الجنة اه سم (قوله ومعنى الاستثناء الخ) حاصله أنه استثنى الفساق من الخالدين
في النار باعتبار الانتهاء ومن الخالدين في الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوا مع السابقين
فالخلود في حقهم ناقص بحسب المبدأ وظهر أن ما صدق الاستثناء في الاستثنائيين واسعد
(قوله الذين سعدوا بالآيمان) وإن شقوا بسبب المعاصي وهذا بيان لأن إطلاق السعادة
عليهم بهذا الاعتبار لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله فمنهم شقي وسعيد تقسيم صحيح لأن
من شرطه أن تكون صفة كل قسم منتزعة عن قسمه لأن ذلك الشرط من حيث التقسيم
لا انفصال حقيقي أو مانع من الجمع وههنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين
وأن حالهم لا يتخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الأمرين في شخص باعتبارين
اه سم أي فمكون أمان في قوله وأما الذين سعدوا والمنع الخلو فجزو الجمع وعبارة ع في فاعلم أن
المراد بالشقاوة ما يعم الكبرى والصغرى وكذا المراد بالسعادة في قوله وأما الذين سعدوا وما
يعم الصغرى والكبرى فدخل في الشقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضر ذلك
في التعبير بآلة الانفصال وهي أمالات الانفصال يكون يمنع الخلو وهو موجود هنا إذ
لا يخسأ واحد من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمع في العاصي المؤمن
باعتبارين اه وفيه أن آلة الانفصال المذكورة في المنطق هي أماتا الكسرا أماتا الفتح ألا
أن تكون للانفصال أيضا كما يدل عليه هذا الكلام راجع (قوله والتأييد الخ) جواب
سؤال تقديره كيف نفي عن ذلك البعض التخليد في الجنة مع أنهم إذا دخلوها لا يخرجون
منها قط اه سم (قوله من مبداء معين) هو وقت الدخول في الجملة وقوله كما ينقض أي يستثنى
منه وقوله باعتبار الانتهاء أي كافي الآية الأولى وقوله فكذلك باعتبار الابتداء أي كما
في الآية الثانية (قوله ثم فرق) فيه أنه تقدم أنه يشترط في الجمع مع التفریق أن يكون
التفریق في جهتي الإدخال والتفریق هنا ليس في جهتي الإدخال فتدبر اه يس اللهم إلا
أن يراد بالتفریق مطلق ذكر الفصل بين شيئين وحينئذ لا يستفاد تفسيره صراحة عما تقدم
اه ع في (قوله وقد يطلق التقسيم الخ) قضيته أن التقسيم بالمعنى السابق لا ينطبق على

وهذه العبارة كناية عن التأييد
ونفي الانقطاع (الامشاه ربك)
أي الوقت مشيئة الله تعالى (أن
ربك فعال لما يريد) من تخليد
البعض كالكفار وأخرج البعض
كالفاسق (وأما الذين سعدوا فني
الجنة خالدين فيها ما دامت
السموات والأرض الامشاه ربك
عطاء غير مجدوذ) أي غير مقطوع
بل يمتد إلى نهاية ووجه الاستثناء
في الأول أن بعض الاشقياء
لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين
الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني
أن بعض السعداء لا يخلدون في
الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني
أيام عذابهم كالفاسق من المؤمنين
الذين سعدوا بالآيمان والتأييد
من مبداء معين كما ينقض
باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار
الابتداء فقد جع الانفس في
قوله تعالى لا تكلم نفس ثم فرق
بينهم بأن بعضهم شقي وبعضهم
سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد ثم
قسم بأن أضاف إلى الاشقياء
مالهم من عذاب النار وإلى
السعداء مالهم من نعيم الجنة بقوله
فأما الذين شقوا الخ (وقد يطلق
التقسيم على أمرين آخرين
أحدهما أن تذكر أحوال الشيء

مضافا الى كل من تلك الاحوال
(ما يليق به كقوله)

سا طاب حق بالقنا ومشايخ
كانهم من طول ما التفتوا
(يقال) أي لشدة وطأتهم
على الاعداء (إذا اقوا) أي
حاربوا (خفاف) أي مسرعين
الى الاجابة (إذا دعوا) الى كفاية
مهم ودفاع مل (كثيرا إذا شدوا)
لقيام واحد مقام الجماعة (قابل
إذا عدوا) ذكر احوال المشايخ
وأضاف الى كل حال ما يناسبها
بان أضاف الى الثقل حال الملافة
والى الخفة حال الدعاء وهكذا الى
الآخر (والثاني استيفاء أقسام
الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء
اناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو
يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من
يشاء عقيما) فان الانسان اما أن
لا يكون له ولد أو يكون له ولد ذكر
أو أنثى أو ذكر وأنثى وقد استوفى
في الآية جميع الاقسام (ومنه)
أي من المعنوي (التجريد وهو
أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر
أخر مثله فيها) أي مماثل لذلك
الأمر ذي الصفة في تلك الصفة
(مبالغة) أي لاجل المبالغة

واحد من هذين الأمرين وهو ظاهر في غير الاول ان يصدق عليه أنه ذكر متعدد وهو النقال
والخفاف الخ وضافة ما لكل اليه على التعمين كما أضاف الى النقال حال الملافة وهكذا
فليتأمل وجوابه أن المتعدد ههنا النفس الشيء وهذا حاله تأمل وفيه أن المتعدد ثم شامل
للأحوال تأمل اللهم الا أن يخصص المتعدد فيما سبق به أحوال الشيء ثم رأيت بخط شيخنا
البراسي بازاء قوله مضافا الى كل من تلك ما نصه من هنا فارق التقسيم بالمعنى السابق حيث
اشترط فيه كما مر أن تكون الاضافة بعد ذكر المتعدد وهنا يذكر الواحد من الاحوال ويضاف
اليه ما يليق به قبل ذكر الحال الآخر وما يليق به اسم بصرف (قوله مضافا) حال من
أحوال والمراد بالاضافة مطلق النسبة (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب المتبني (قوله
سا طاب حق بالقنا ومشايخ) القنا جمع قنائة وهي الرح وفي بعض النسخ بالقنى وهو المناسب
لمشايخ قال الواحدى أو ادب القنى نفسه وبالمشايخ قومه والالتنام وضع اللنام على القدم
والانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب اه فرى (قوله لشدة وطأتهم) أي صولاتهم
(قوله مل) أي نازل (قوله إذا شدوا) أي صالوا وجملا على العدو (قوله مقام الجماعة)
أي في النكابة (قوله وهكذا الى الآخر) أي والى الكثرة حال الشدة والى القلة حال البتة
(قوله والثاني الخ) التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف
اه سم (قوله يهب لمن يشاء اناثا الخ) قال في المطول وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية
على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هن من جملة
ما لا يشاءه الانسان أهم لكنه أي الله تعالى لجبر تأخير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويعها
بالذكر وكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم أي لشرفهم ثم أعطى
كلا الجنس حقهما من التقديم فقدم الذكور وأخر الاناث تنبيها على أن تقديم الاناث
لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر اه فقدم بين رحمة الله سر تقديم الاناث وتعريف الذكور
ثم تقديم الذكور وقوله تنويعها بالذكور أي تعظيمه ورفعه له يقال نوهه اذا رفعه ونوهه باسمه
أيضا اذا رفع ذكره فالذكر بفتح الذال والكاف وقوله حقهما من التقديم حقه أن يقول
من المرتبة أو أن في عبارته حذفا أي والتأخير وقوله بل لمقتضى آخر وهو أن له أن يفعل
ما يشاء (قوله أو يزوجهم) أي يجعل لهم الزوج أي الذكور والاناث معا يعني يجعل لهم
الانثى اه سم ووجه العطف بأوفى هذا القسم مع أن العطف في السابق واللاحق بالواو
أنه لما ورد الضمير وكان واجعا الى الطائفتين المذكورتين أو احدهما وجب العطف بأو
والانفصال المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهما مع الاناث فقط أو الذكور فقط ذكر
واناث معا فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط أو الذكور فقط ذكر أو اناثا معا ان شاء ذلك
وفائدة العدول عن التصريح عن يشاء في الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن
أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح أفاده يس نقلا عن السيد (قوله
مبالغة) علة لا انتزاع أي لاجل المبالغة أي أفادة أنك بالغت في وصف المنتزع منه

بتلك الصفة (قوله وذلك) أي المبالغة وقدره إشارة إلى دفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق
بالمبالغة وإنما هو متعلق بكما لها اه يس (قوله لكما لها) أي لا تعاكس كمال تلك الصفة كانت
كاملة في الواقع أم لا وهو لا لعل (قوله إلى حيث) أي إلى مرتبة يصح الخ (قوله وهو
أقسام) أي سبعة لأن الاتزاع إما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف إما من أو الباء أو في
والباء أما داخل على المتزاع منه أو على المتزاع وما يكون بدون حرف إما أن يكون لا على
وجه الكتابة أو على وجه الكتابة ثم عواما انتزاع من غير المتكلم أو من المتكلم نفسه (قوله
عن التجريدية) والمناسب لها حيث دخلت على المتزاع منه أن تكون لا ابتداء لأن المتزاع
مبتدؤه ونشأته من المتزاع منه الذي هو مدخول من وأما من جعلها للبيان فلا تفيد
المبالغة فإن بيان شيء لا يدل على كمال المبين في الوصف بخلاف جعله مبتدأ ونشأته فكانه
فيل يخرج من فلان لي وأتاني منه صديق آخر اه ع (قوله أي قريب الخ) تفسير للحميم
لقول الصحاح حميم قريب الذي تهمته لاهره اه مطول (قوله هذا) أي مرتبة وقوله
صح معه أي صح مصاحبة لا تصاف بذلك القدر من الصداقة (قوله أن يستخلص) أي
يستخرج (قوله ومنه) أي ما يكون بالباء التجريدية) والظاهر أنها للمعية وفيما يأتي رمن
اليه اه سم (قوله لتسألن به البحر) أي لتسألن البحر منه أي شخصاً كريماً كالبحر
مصابحه (قوله وشوها) أي ورب شوها (قوله لسهمة اشداقها) جمع شديق وهو جانب
الضم وقوله ولما أصاب من شدا شدا الحرب أي من الضربات والطعنات وفي نسخة صحيفة
أولاً أصاب بالهطف بأوفقيه إشارة إلى قولين مع الأشعار بترجيح الأول للبداهة به وهو
الموافق للمطول حيث قال عقب قوله وشوها ما نصه من شادت الوجوه قبحت وفسرس
شوها صفة شجودة يراد به ساسة اشداقها وقيل أراد به أفرس قبيح الوجه لما أصاب من
شدا الحرب اه مخلصا من القنرى وسم (قوله إلى صارخ الوغى) الصارخ هو الذي يصيح
وينادي بحضور الحرب والاجتماع اليه وإضافة صارخ على معنى في كما أشار له الشارح
والوغى الحرب أي صارخ في مكان الوغى (قوله بمسئلتم) حال من المجرور في بي والباء
للمصاحبة كما قال فهو ليس يدل من المجرور كما قد يتوهم إذ لا يدل الظاهر من ضمير الحاضر
الاذاد على إحاطة وشمول فلذا كان تجريداً بخلاف البديل على تقدير صحته لا يكون
تجريداً (قوله أي لا بس لامة) هي بالهمز وقد تسهل (قوله والمصاحبة) تفسير مراد
للملابسة والاولى حذف الملابس (قوله مثل الفتيق) الظاهر أنه صفة لمستلتم أقرب منه
اه سم وجعله ع ق صفة لشوها وعبارته ثم وصف الشوها بأنها مثل الفتيق وهو الفعل
من الأبل الذي ترك أهله ركوبه تكريماً له المرسل أي المزعج والمرسل من مكانه شبهه
الفرس به في القوة والطق وعدم القدرة على مصادمته اه والفتيق بناءً مفتوحة فنون
فيما فتاف (قوله وهو الفحل) أي المذكور من الأبل وقوله المكرم أي الذي يكرمه
صاحبه بعد ركوبه (قوله من رجل البعير) بتشديد الحاء وقوله أشخصه أي أطلقه

وذلك (لكما لها) أي تلك الصفة
(فيه) أي في ذلك الأمر حتى كأنه
بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى
حيث يصح أن يتزاع منه موصوف
آخر بتلك الصفة (وهو) أي
التجريد (أقسام منها) ما يكون بين
التجريدية (نحو قولهم لي من فلان
صديق حميم) أي قريب يهتم لاهره
(أي بلغ) فلان (من الصداقة
هذا صح معه) أي مع ذلك الحد
(أن يستخلص منه) أي من فلان
صديق (آخر منه فيها) أي في
الصداقة (ومنها) ما يكون بالباء
التجريدية الداخلة على المتزاع
منه (نحو قولهم لأن سالت فلانا
لتسألن به البحر) بالغ في اتصافه
بالسماحة حتى انتزع منه مجرا
في السماحة (ومنها) ما يكون
بدخول باء المعية في المتزاع (نحو
قوله وشوها) أي فرس قبيح
المنظر لسهمة اشداقها أولاً
أصليها من شدا الحرب
(تعدو) تسرع (بي إلى صارخ
الوغى) أي مستفتيت في الحرب
(بمسئلتم) أي لا بس لامة وهي
الدرع والباء للملابسة والمصاحبة
(مثل الفتيق) وهو النعل المكرم
(المرسل) من رجل البعير أشخصه
عن مكانه

وأرسله أي تعدوني ومعي
من نفسي مستعداً للحرب بالغ
في استعداده للحرب حتى انتزع
منه آخر (ومنها) ما يكون بدخول
في المنتزع منه (نحو قوله تعالى
لهم فيها دار الخلد أي في جهنم
وهي دار الخلد) لكنه
انتزع منها دار أخرى وجعلها
معددة في جهنم لأجل الكفار
ثم وسلا لا مراً ومبالغة في
اتصافها بالشدة (ومنها) ما يكون
بدون توسط حرف (نحو قوله فلئن
بقيت لأرحلن بغزوة نحوي) أي
تجمع (الغنائم أو يموت) منصوب
بضمه لأن أي الآن يموت (كريم)
يعني نفسه انتزع من نفسه كريماً
مبالغة في كرمه فإن قيل هذا من
قبيل الالتفات من التكلم إلى
الغيبة قلنا لا ينافي التجريد على
ما ذكرنا (وقيل تقديره أو يموت مني
كريم) فيكون من قبيل لي من
فلان صديق جيم فلا يكون قسماً
آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد
وتعمام المعنى بدون هذا التقدير
(ومنها) ما يكون بطريق الكناية
(نحو قوله)

يا خبير من يركب المطي ولا

يشرب كأساً بكف من بخلا
أي يشرب الكأس بكف الجواد
انتزع منه جواد يشرب هو بكفه

وقوله وأرسله تفسير (قوله أي في جهنم) تفسير الضمير المجزوء بنى وقوله وهي أي جهنم
نفسها (قوله تهويلاً الخ) أنه لا انتزع (قوله ومبالغة في اتصافها بالشدة) فبالصفة هي
الشدة وعبارة عكس لكنه بولغ في اتصافها بكونها دار عذاب مخلد حتى صارت بحيث
يصدر عنها دار أخرى هي مثلها في الاتصاف بكونها دار ذات عذاب مخلد اهـ (قوله
ما يكون بدون توسط حرف) أي ويفهم التجريد من المقام (قوله نحو قوله) أي قول
قنادة بن مسleme الحنفي نسبة لبني حنيفة (قوله فلئن بقيت) أي حيا وقوله لأرحلن أي
لأسافرن وقوله بغزوة أي بسبب غزوة وفي نسخة لغزوة وقوله نحوي الغنائم في المطول الجملة
صنفه غزوة وروي نحو الغنائم فالطرف منصوب بأرحلن اهـ (قوله أي الآن يموت)
فأوجهي الأي لكن ان مات كريم فلا تحوي الغنائم (قوله من قبيل الالتفات من
التكلم إلى الغيبة) أي وحيث فلا يكون من قبيل التجريد لأن الالتفات مبنى على
الاتحاد والتجريد على التعدد إذا لم يجرعه بالطريق الأول والثاني في الالتفات واحد
والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب
الاعتبار إذ يقصد أن المجرد شيء آخر غير المجرد منه (قوله على ما ذكرنا) أي على
مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فإنه يقتضي أنه قد يجامعه الالتفات إذا مراد
بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الأمر لا الاتحاد فيه وفي الاعتبار والتعدد في
التجريد تعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الأمر أيضاً حتى ينافي الالتفات والحاصل أنه
تجريد نظر للتغاير الادعاء والتفات نظر للاتحاد الواقعي (قوله أو يموت مني)
أي فن مقدرة في كلامه (قوله فيكون من قبيل لي من فلان) أي من قبيل التجريد
الحاصل بواسطة من الداخلة على المنتزع منه لأن المقدر كالمذكور (قوله بدون هذا
التقدير) ولا قرينة عليه ماء مطول (قوله بطريق) أي معجوباً بطريق الكناية
أي تجريد مع كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله نحو
قوله) أي قوله الأعشى (قوله المطي) جمع مطية وهي المركوب من الابل والركاس
إنه من خير (قوله أي يشرب الكأس الخ) هذا هو المعنى السكافي قال سم ذكر السيد
ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف الممدوح بنى الخيل وإثبات الجود فكفى بنى الشرب
بكف الخيل عن نقي ملزومه من كونه بخيلاً ويفهم من نقي كونه بخيلاً كونه جواداً وبه يتم
المقصود ولا دليل على أنه جعل نقي الشرب عن كف الخيل كناية عن إثبات الشرب له
بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريداً ثم قال فظهر أن كونه كناية عن كون
الممدوح غير بخيل لا يجامع كونه تجريداً كونه كناية عن إثبات شربه بكف كريم منتزع
منه يجامعه فصح ما ادعاء البعض وأما قوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ فأنما يراد عليه
إذا كان مراده توجيه ما في الكتاب وأما إذا أراد رده فلا اهـ وقوله فظهر أن كونه كناية
عن كون الخ أي كما قرره هذا البعض ويحجب بأن قول الشارح الكناية لا تنافي التجريد أي

على طريق الكناية لأنه اذا نفي عنه
 الشرب بكف الخيل فقد أثبت له
 الشرب بكف كريم ومعالموم أنه
 يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد
 نفي هذا على بعضهم فزعم أن
 الخطاب ان كان انفسه فهو
 تجريد والافليس من التجريد في
 شيء بل كناية عن كون الممدوح
 غير بخيل وأقول الكناية لا تنافي
 التجريد على ما قررنا ولو كان
 الخطاب انفسه لم يكن قسما بنفسه
 بل داخل في قوله (ومنها مخاطبة
 الانسان نفسه) وبيان التجريد
 في ذلك أن يتزع من نفسه شخصا
 آخر مثله في الصفة التي سبق لها
 الكلام ثم يخاطبه (قوله
 لا خيل عندك تهديها ولا مال*)
 فليسعد النطق ان لم تسعد الحال
 أي الغنى فكأنه انتزع من نفسه
 شخصا آخر مثله في فقد الخيل
 والمال وخاطبه (ومنه) أي
 من المعنوي (المبالغة المقبولة)
 لأن المردودة لا تكون من
 المحسنات وفي هذا إشارة الى الرد
 على من زعم أن المبالغة مقبولة
 مطلقا وعلى من زعم أنها مردودة
 مطلقا ثم انه يفسر مطلق المبالغة
 وبين أقسامها والمقبول منها
 والمردود فقال (والمبالغة) مطلقا
 (أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة
 والضعف حدا مستحيلا أو
 مستبعدا) وانما يدعى ذلك (لئلا
 يظن أنه) أي ذلك الوصف

الكناية في نفسها أو على الوجه الذي قررناه ويدل عليه قوله على ما قررنا لا على الوجه
 الذي قرره هذا البعض لعدم تعيينه قال الخفيعي ينبغي أن يعلم أن قوله ولا يشرب عطف
 على يركب والضمير من قال التجريد أولا في جنس الممدوح وثانيا في الممدوح ففقيه تجريد
 مبالغة اه (قوله على طريق الكناية) أي فقد جرى في افادة هذا المعنى على طريق
 الكناية حيث أطلق اسم المزموم الذي هو نفي الشرب بكف الخيل على اللازم وهو الشرب
 بكف الكريم ومعالموم أن المراد بالكريم نفسه ففقيه تجريد (قوله ومعالموم أنه يشرب
 بكفه) أي غالبا (قوله وقد نفي هذا) أي كونه انتزع منه جوادا على طريق الكناية
 الذي يفهم منه اجتماع التجريد والكناية (قوله على بعضهم) هو الخلفاء (قوله أن
 الخطاب) أي بقوله يا خير (قوله والا) أي بأن كان خطابا لغيره (قوله بل كناية الخ) أي
 في قوله ولا يشرب الخ (قوله وأقول الكناية لا تنافي التجريد) رد قوله والافليس الخ وقوله
 ولو كان الخطاب الخ رد قوله ان كان الخطاب انفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح
 اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لا ينافي التجريد أن كون الخطاب
 لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه لأنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لأنه لا يكون حينئذ
 قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه أفاده سم (قوله مخاطبة الخ) أي ما تدل عليه
 مخاطبة اذا مخاطبة ليست من أنواع التجريد في كلامه مسامحة ولذا قال الشارح وبيان
 التجريد في ذلك الخ (قوله مثله في الصفة الخ) كفقده الخيل والاموال في البيت (قوله
 فليسعد النطق ان لم يسعد الحال) أي ان لم يكن عندك ما تنوحي به المادح فواسمه
 بحسن النطق اه سم وقال ع ق أي وحيث لم يوافق في تخصيص الغرض الحال أي الغنى
 لا متناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالمادح والثناء ليكون ذلك مكافاة للمادح
 بما أمكن اه (قوله المبالغة المقبولة) أي النوع المسمى بذلك وهي الاغراق
 والتبليغ والغلو في بعض صورته (قوله لأن المردودة لا تكون من المحسنات) وهي بعض
 صور الغلو كقول المتنبي

كأنني دحوت الأرض من خبرتي بها * وكان بنا الاسكندر السد من عزمي
 (قوله وفي هذا) أي التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أي سواء كانت
 تدحيا أو اغراقا أو غلوا اذ حاصلها أن يثبت للشيء من القوة والضعف ما ليس له في الواقع
 وأعذب الكلام أكذبه مع إيهام الصحة وظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا
 (قوله أنها مردودة مطلقا) اذ لا خير في كلام أوهم كذبا أو حقيقة (قوله والمبالغة) لم يقل
 وهي لئلا يعود الى المبالغة المقبولة اه سم (قوله مطلقا) أي مقبولة أو مردودة (قوله
 أن يدعى) أي أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق ولتضمن يدعى معنى الإثبات عدى
 باللام اه ع ق (قوله في الشدة) في بمعنى من والامثلة المذكورة كلها الشدة ولم يثقل
 للضعف (قوله حدا مستحيلا) أي عقلا وعادة كما في الغلو وعادة لا عقلا كما في الاغراق

وقوله أو مستبعد بأن كان ممكنا عقلا وعادة إلا أنه مستبعد كما في التبليغ (قوله غير متناه) أي بالغ فيه النهاية (قوله وتذ كبر الضمير) أي في فيه (قوله باعتبار عودته إلى أحد الأمرين) فكأنه قيل في أحد الأمرين والأصل مقدر مذكرا سم (قوله في التبليغ الخ) المنة المصيبة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل مدائن فارس يده بثمان فرس ليس في جريه والاعتراف استثناء النازع في القوس مدها والغلو مجاوزة الحد في الأمر أه حفيد (قوله لا يجوز الاستقراء) أي الخالي عن الدليل العقلي وقوله بل بالدليل القطعي أي مع الاستقراء وفي نسخة العقلي (قوله لأن المدعى) وهو بلوغ الوصف النهائية في الشدة أو الضعف وقوله فتبليغ أي فدعوى بلوغه ماذ كرسى تبليغا (قوله كقوله) أي قول امرئ القيس يصف فرس له بأنه لا يهرق وان كثرا العدو اه مطول (قوله فعادى) أي وإلى وقوله عدا به بالسكر كسر كما في الصحاح (قوله بصرع أحد هما) أي القاتنه على وجهه الأرض يقال صرع أي ألقي الصيد أو غيره على وجه الأرض اه سم (قوله في طلق واحد) الطلق بفتح العين الشوط اه قنرى (قوله دراكا) بكسر الدال ولعله تا كيد فان معنى التتابع يفهم من الموالاة خصوصا مع اعتباره فيها أن تكون على الاثر ناسل سم وقال ع ق ويضي أن يحمل هنا قوله دراكا على معنى أن الموالاة بين الصيدين اتبع بعضهم بعضا في القتل ليقيد أنه قتل الكثير في طلق واحد ولا يكون تأكيدها قوله عدا به اه (قوله ينضح) ينضح ان كان به معنى رشح كان بابه قطع كما هنا وان كان بمعنى رش كان بابه ضرب (قوله فيغسل) يغسل أن يراد بالغسل المتقنى غسل العرق ويكون تأكيده الغنى العرق ويحتمل أن يراد به الغسل بالماء القراح أي لم يصبه ورشح العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء (قوله مجزوم) كإن احتيا والجزم لموافقة الرواية أو القوافي والألفاظ اخرجوا زنه ويجعل الفاء السببية في جواب النقي اه سم (قوله في مضمار) أراد به الشوط (قوله وهذا ممكن) أي ما ادعاه (قوله كقوله) أي قول عمر بن الاخير النعالي (قوله ما دام فينا) أي مقيم معنا وفي مكاننا (قوله الكرامة) المراد بها الاحسان اللائق به الدافع حاجته وحاجة عباده في أي سفر كان مع أي حال كان عليه وظاهره ذلك من سم أي فهو مستحيل عادة لانطباع النفوس على الشرح فان حلت الكرامة على اعطاء الجار زاده حال الارتحال إلى جهة أخرى فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الاكابر اه ع ق (قوله وسار) تفسير (قوله يكاد يلحق بالمتنع عقلا) أي لانطباع النفوس على الشرح وعدم مراعاة غير المكافأة (قوله مقبولان) أي لعدم ظهور الامتناع الكلي فيهما الموجب لظهور الفساد والكذب واعلم أن ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر إلى البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر إلى البيان فالكل مقبول لانها ليست حجة على معانيها الحقيقية بل كليات أو مجازات مرسله كانت أو استعارة بالنظر إلى المواد والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضيء

(غير متناه نفسه) أي في الشدة أو الضعف وتذ كبر الضمير وأفراده باعتبار عودته إلى أحد الأمرين (وتنحصر) المباني (في التبليغ والأعراق والغلو) لا يعجزد الاستقراء بل بالدليل القطعي وذلك (لأن المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله فسادى) بهنى القرصى (عداء) هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحد هما على اثر لا تغرف طاق واحد (بين نور) يعنى الذكر من بقرا الوحش (ونجدة) يعنى الاشئ منها (دراكا) أي متتابعة (فلم ينضح بماء فيغسل) مجزوم معطوف على ينضح أي لم يهرق فلم يغسل ادعى ان فرسه أدرك نوراً ونجدة في مضمار واحد وسار يهرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكنا عقلا لا عادة فأعراق كقوله ونكروم جوارنا ما دام فينا وتبعه) من الاتباع أي نرسلى (الكرامة) على اثره (حيث مالا) وسار وهذا ممكن عقلا لا عادة بل في زماننا يكاد يلحق بالمتنع عقلا (وهما) أي التبليغ والأعراق (مقبولان) والاف

مجاز مركب عن كثرة صفاته وقول أبي الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد
 وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله أى وان لم يكن
 ممكلاً عقلاً ولا عادة) هذان في القسم الاول أعني قوله ان كان ممكلاً عقلاً ولا عادة وترك
 نفي القسم الثاني أى قوله وان كان ممكلاً عقلاً ولا عادة بان يقول أى وان لم يكن ممكلاً عقلاً
 ولا عادة أو عادة لا عقلاً لانه لا يتصور أن يكون شئ ممكلاً عادة ممكلاً عقلاً كما أشار اليه
 الشارح بقوله لا امتناع الخ فهو وعلة له حذف أى وترك نفي القسم الثاني لا امتناع الخ وقال
 ميم قوله لا امتناع الخ تعليل لاقتضائه في تفسيره والاعلى ما ذكره اه (قوله ولا ينعكس)
 أى ليس كل ممكن عقلاً ممكلاً عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله كقوله) أى
 قول أبي نواس يدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعاً من وجد منهم ومن لم يوجد (قوله
 وأخفت أهل الشرك) أى أدخلت الرعب في قلوبهم بهيمتك وبطشك وقوله حتى انه
 يتعين فتح كسر همزة ان لدخول اللام في خبرها فتكون حتى ابتداءية وقوله لتخافك النطف
 جمع نطفة وهى الماء الذى يتخلق منه الا آدمى قال سم يجوز تقييدها بنطف أهل الشرك
 ويجوز الاطلاق اه وقوله التى لم تتخلق أى لم يتخلق منها الانسان بعداً ولم تتخلق هى بنفسها
 أى لم توجد (قوله تمتنع عقلاً ولا عادة) وهو من الغلو المردود لعدم اشتماله على شئ من الامور
 الايجابية الموجبة للقبول (قوله الى الصحة) أى الامكان أى امكان وقوعه ولو قال الى
 ما يخرج منه عن الامتناع لكان أصوب والى الادب أقرب انظر الى تمثيله بالآية اهيس
 (قوله نحو لفظة يكاد) كاو لولا وحرف التشبيه كما فى المصباح (قوله يكاد زيتها الخ)
 فلو قيل فى غير القرآن هذا الزيت يضىء بلاناردة وحيث قيل يكاد يضىء أفاد أن المحال
 لم يقع ولكن قرب من الوقوع بمبالغة ومعنى قربه من الوقوع قوه وجود أسباب الوقوع
 وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد ذكرنا أسباب الوهم المتخيل به او وقوعه
 ولو كان لا يقع فان قيل قرب المحال من الوقوع محال فى نفسه فيحتاج فى ادعائه للمقادير
 يكاد الى ما يقربه وذلك يؤدى الى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما قسم بما ذكر
 صار ايسر بمحال وعلى تسليمه فيجعل كأنه أمر ضرورى فى بعض الصور اه ع ق (قوله
 يضىء) فاضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير من نار مستحيلة عقلاً أى بالنسبة
 لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لان قدرة الله تعالى صالحة لذلك
 (قوله من التخيل) أى تخيل الصحة وقوهها لكون ما اشتمل على الغلو يسبق الى
 الوهم امكانه لشهود شئ يقال الوهم فيه فتبادر حخته كما يذاق من المثال وقد بقوله
 حسنا اشارة الى أن تخيل الصحة لا يكفي وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف
 فيما تقدم وانما الاعتبار ما يحسن الصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يدواتفاؤه للوهم
 بأدنى التفات كما فى اخافة النطف فليس التخيل فيه على تقدير وجوده حسناً فلا يقبل
 لعدم حسنه اه ع ق (قوله كقوله) أى قول أبي الطيب اه مطول (قوله سنا بكها)

أى وان لم يكن ممكلاً عقلاً ولا
 عادة لا امتناع أن يكون ممكلاً عادة
 ممكلاً عقلاً اذ كل ممكن عادة ممكن
 عقلاً ولا ينعكس (فغلو كقوله
 وأخفت أهل الشرك حتى انه*)
 الضمير للشان (لتخافك النطف
 التى لم تتخلق) فان خوف النطف
 الغير المتخلوقة تمتنع عقلاً ولا عادة
 (والمقبول منه) أى من الغلو
 (أصناف منها ما أدخل عليه
 ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد
 فى يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسه
 نار وضمها لاتفهم نوعاً حسناً من
 التخيل كقوله عقدت سنا بكها)
 أى حوافر الجياد (عليها) يعنى
 فوق رؤسها

جمع منبذك وهو طرف مقدم الحافر فتقول الشارح أى حوافر الجياد أى أطراف مقدم
 حوافر الخيل الجياد (قوله عشيرا) مفعول عقدت (قوله بكسر العين) أى وسكون
 الناء الثلاثة وفتح الياء الثلاثة من تحت (قوله ومن لطائف العلامة) أى الشيرازى لما فيه
 من التورية أو التوجيه (قوله ولا تفتح فيه العين) أشارة إلى ضبط عنبر بنوع لطيف
 يتضمن الأيهام أو التوجيه لأن قوله ولا تفتح فيه العين يحتمل ولا تفتح في لفظ العنبر
 حرف العين ويحتمل لا تفتح في الغبار العين أى الجارية المخصوصة لا يؤذيها بدخوله فيها
 ولكن المراد الأول لأن قصده ضبط الكلمة فإن قلنا أنه أبعد المعنيين كان فيه تورية وإن
 قلنا أنه مساو كان فيه توجيه لأن التوجيه بعد قصد الضبط بالقرينة لأنه يجوز تعيين
 القرينة في التوجيه (قوله وألطف من ذلك) أى مما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا
 لمناستها وهي استعالمها على هذه النكتة وهي فتح العين لارادة معنى خفي فيكون تورية أو
 مساو وهو الأقرب فيكون توجيه أو أمّا كانت اللفظ مما ذكره العلامة لما فيها من التلطف
 القريب والهجو بوجه لطيف إن يستحقه بدعوى القائل فتقول ليس الظاهر أن اللطافة
 فيها ما على حد سواء لا اتحاد حسن التورية أو التوجيه فيها ليس بظاهر كما علمت (قوله
 البغاليين) أى الذين يسوقون البغال (قوله عدول دار القضاء) هم شهود المحاكم (قوله
 فضرطت البغلة) أى تنفست بصوت قال في المصباح ضرط يضطرب من باب تعب ضرطها
 مثل كتف ونخذفه وضربا من باب ضرب لغة والاسم الضرب بالضم اه
 (قوله فقال البغال) أى تنزيها عن أن تقابل بذلك الفعل وقوله على ما هو دأبهم أى عادتهم
 عند فعل البغلة ذلك (قوله بلحمة العدل) أى ما فعلت يقع بلحمة العدل لاني وجه السائق
 وفيه تشبيه العدل بجل ذي لحمة على طريق الاستعارة بالكناية (قوله الوقور) بكسر الواو
 أى الخيل وفي المختار الوقور بالفتح نقل الأذن وبالكسر الحمل وأكثرا يستعمل الوقور
 في حمل البغل والحمار والوسق في حمل البعير وأوقرت النخلة كترجلها والوقار بالفتح الحليم
 والرزانة وقد وقر الرجل يقر بالكسر وقار وقرة بوزن عدة فهو وقور والوقور
 التعظيم وقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا أى لا تخافون الله عظيمة اه (قوله
 افتح العين) يحتمل أن المراد الجارية وأراد بالمولى من يستحق منه ويحتمل أن المراد افتح
 حرف العين وقل في بلحمة العدل بفتح العين وأراد بالمولى المستحق لذلك وهو الشاهد (قوله
 ومن هذا القبيل) أى ما فيه تورية أو توجيه في مادة فتح العين (قوله في تصيدة) أى في
 مدح ملك (قوله علا) أى ارتفع وقوله يدعو الوري أى الخلق وقوله ملكا أى سلطانا
 وقوله وريثا أى حيتما فتحوا عيننا أى عين ملك وهو اللام فصار ملكا بفتح اللام وله معنى
 آخر وهو أن يراد بالعين الجارية ولو فتحوا أعينهم وتأملوه علموا أنه ملك بفتح اللام
 لا ملك بالكسر فينتج فيه التورية والتوجيه على ما تقدم والمعنى البعيد فتح عين الكلمة
 (قوله ومما يناسب) أى لكونه فيه الإشارة بضم العين إلى معنى خفي ولو لم تكن الإشارة

(عشيرا) بكسر العين أى غبارا
 ومن لطائف العلامة في شرح
 المفتاح العنبر الغبار ولا تفتح فيه
 العين وألطف من ذلك ما سمعت أن
 بعض البغاليين كان يسوق بغلته
 في سوق بغداد وكان بعض عدول
 دار القضاء حاضرا فضرطت
 البغلة فقال البغال على
 ما هو دأبهم بلحمة العدل بكسر
 العين يعنى أحد شقي الوقور فقال
 بعض الظرفاء على الفور افتح
 العين فإن المولى حاضر ومن هذا
 القبيل ما وقع لي في قصيدة
 علا فأصبح يدعو الوري ملكا
 وريثا فتحوا عيننا خداما ملكا
 ومما يناسب هذا المقام أن بعض
 أصحابي ممن الغاب

على لهجتهم اماله الحركات نحو
 القحمة أثناني بكتاب فقلت ان هو
 فقال لمولانا عمر بفتح العين فضحك
 الحاضرون فنظروا الى كالمعرف
 عن سبب ضحكهم المسترشد
 طريق الصواب فرميت اليه
 بغض الجفن وضم العين فتفطن
 للمقصود واستظرف ذلك الحاضرون
 (لوتبتغي) تلك الجياد (عنقا) هو
 نوع من السير (عليه) أي على
 ذلك العنبر (لامكنا) أي العنق
 ادعى تراكم الغبار المرتفع من
 سبابك الخيل فوق رؤسها بحيث
 صار أراضا يمكن سيرها عليه وهذا
 ممنوع عقلا وعادة لكنه تخيل
 حسن (وقد اجتمع) أي ادخل
 ما يقرب الى الصحة وتضمن التخيل
 الحسن (في قوله

يخيل لي أن سمر الشهب في الدبحي
 وشدت باهدابي الين اجفاني)
 أي يوقع في خيالي ان الشهب
 تحمى بمسارها لا تزول
 عن مكانها وان أجفان عيني قد
 شدت باهدابها الى الشهب اطول
 ذلك الليل وغاية سهرى فيه وهذا
 تخيل حسن وانف يخيّل يزيد
 حسنا (ومنها ما أخرج مخرج
 الهزل والخلاعة كقوله

أسكر بالامس ان عزمي على
 الشرب غدا ان ذا من العجب
 ومنه) أي من المعنوي (المذهب
 الكلامي وهو ايراد حجة

باللفظ ولا فيه تورية ولا توجيه ولذا قال وما يناسب ولم يقل ومنه (قوله على لهجتهم)
 أي لغتهم (قوله كالمعرف) أي الطالب لمعرفة سبب ضحكهم (قوله المسترشد) أي طالب
 الرشاد (قوله وضم العين) تفسير (قوله فتفطن للمقصود) وهو ضم عين عمر (قوله
 واستظرف ذلك الحاضرون) أي اعترفوا بنظر افة المشير وفهم المشار له (قوله لوتبتغي)
 أي تطلب وقد سبق أن لومن اللفظ التي تقرب الى الصحة فيمنه يذكيكون هذا البيت
 مما اجتمع فيه الامران (قوله هو نوع من السير) وهو السير السريع وعبارة عرق عنقا
 أي سير امسرا (قوله وهذا) أي مشى الخيل على الغبار (قوله لكنه تخيل حسن)
 نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالجبال في الهواء (قوله ما يقرب الى الصحة) كلفظ يخيّل
 (قوله في قوله) أي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل اه مطول ومن كلامه

اقرن برأيك رأي غيرك واستشر * فالحق لا يخفى على اثنين

المـــــرء مرآة تبه وجهه * ويرى قفاه بجمع مرآتين

(قوله الشهب) هي النجوم وقوله في الدبحي أي ظلمة الليل متعلق بسمر وقوله وشدت أي
 علقت أي ويخيّل لي مع ذلك ان شدت الخ فالذي يخيّل له شيان وقوله الين أي مائله الين
 والظاهر أن الين يعني في الين يكون يانا للمشدود فيه (قوله محكمة بالمسامير) أي في
 ظلم الليل وهذا مستحيل لأن الظلمة عرض والنجوم اجرام لكن المتكلم لما رأى اجراما
 ايضا كالجواهر سمعت في اجرام سود كسماط تخيل الوهم أن النجوم في الظلمة كذلك قبل
 الالتفات الى دليل استحالة ذلك (قوله قد شدت باهداب الخ) شدة الاجفان باهدابها في
 النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم اجراما معلقة بأجبال في اجرام تخيل الوهم أن
 الاجفان مع الاهداب كذلك (قوله وهذا تخيل حسن) يدرك حسنه الذوق (قوله
 ومنها) أي من أصناف الغلو المقبول (قوله مخرج الهزل) الهزل خلاف الجد وهو
 الكلام الذي لا يراد به الا المطاوعة والضحك وليس منه عرض صحيح والخلاعة الشطارة
 يقال فلان خلع العذارى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق اه سم (قوله
 أسكر بالامس الخ) فسكرة بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أريد بالسكر
 ما يترتب على الشرب الذي هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين الجالس
 والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال عرق فان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف
 قول المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعظم مما يكون من هذا الباب وخروج
 الخاص مخرج العام يعني مجيئه موصوفا بما في العام لوجوده فيه صحيح اه (قوله ان
 ذا من العجب) أي سكره بالامس اذا عزم على الشرب غدا (قوله ومنه المذهب الكلامي
 وهو ايراد حجة الخ) قال العلامة الحفيد لا يخفى انه شاع في عرف العرب وسائر الناس
 الاستدلال لاسيما بالخطابة والجدل لكن الشائع في الكلام الاستدلال البرهاني فلا
 يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامي الاستدلال بالمقدمات المستلزمة للمطالب على تقدير

التسليم كما لا يخفى اهـ (قوله المذهب الكلاحي) أي النوع المسمى بذلك وانما نسب طريق الاستدلال الى المتكلمين وان كان المتكفل ببيانهم أهل الميزان لكمال اجتهادهم في استعمال القواعد الاستدلالية في المطالب الكلاحي بحيث صاروا يضرب بهم المثل في البصيرة والزام الخصوم بأنواع الاستدلال (قوله للمطالوب) متعلق بحجة واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بإيراد وفي نسخة على طريق وعليها فتد كبر الضمير في قول الشارح وهو ظاهر (قوله وهو) أي طريقة أهل الكلام وذكر الضمير لأن طريقة مضافة للمذكرة كما كتب المتذكرة في نسخة وهي ظاهرة (قوله أن تكون) بالتاء المثناة فوق كما في بعض النسخ أي الحجة وهو ظاهر وفي بعضها بالياء المثناة تحت والتد كبر باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل أو البرهان (قوله مستلزما للمطالوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلي بل ما هو أعم من ذلك اهـ ع ق (قوله لو كان فيهما) أي في السماء والأرض آلهة الا الله أي غير الله فهي صفة لا آلهة لانها اسم بمعنى غير وقوله لفسدتا أي لما تقر عادة من فساد الحكماء فيه عند تعذر الحياكم فعلي هذا تكون الملازمة عادية ويكون الدليل اقناعا لخصومه بالمقدمات المشهورات أي لكونها لم تفسد فليس فيهما آلهة غير الله فهو قياس استثنائي حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بهما (قوله عن النظام) أي وهذا النظام يحقق مشاهداهم (قوله فكذا الملزوم) أي باطل أيضا (قوله من المشهورات الصادقة) أي بحسب العادة فانه قد اشتهر في العرف أن المملكة لا تنظم بملكين (قوله في الخطايات) أي الامور الخطائية المفيدة للظن (قوله دون القطعيات) لانه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا وقد سرح الشارح في شرح العقائد بأن الحجة اقناعية والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطايات وأطال في تقرير ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين له واتصروا به بعض قدامته ومن أراد تنصیل المقام فعليه بحواشي شرح العقائد وحواشي المطول اهـ يس (قوله في البرهانيات) أي الأدلة المفيدة لليقين (قوله وقوله) أي قول النابغة من قصيدة يهتد نذريها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتشكر النعمان من ذلك اهـ مطول وقوله فتشكر أي تغير واغتم منه لان آل جفنة أعداؤه (قوله حلفت الخ) أي حلفت بالله ما أبغضتك ولا خنتك ولا كنت لك في عداوة اهـ ع ق قال يس في هذه الايات مناقشة من وجهين الاول انه ادعى انه اذا مدح أقواما أحسنوا اليه كما ان أقواما أحسن اليهم فمدحوه وهذا عكس ما فوله وانما يحصل الالزام أن لو قال ملوك حكموني في أمواليهم فمدحتهم والافهوقد جعل مدحه لهؤلاء الملوك سابقا على احسانهم فلا يحصل الالزام اذا لم يكن داع الى الاتداء بمدحهم الثاني في قوله * فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا * وهل أحديرى أن ما مدحه مذنب وانما كان ينبغي أن يقول فلم يرهم غيرهم مذنبين بمدحهم لك فلا يسيئ ترائي مذنباً مدحى غيرك اهـ ويجاب عن

للمطالوب على طريقة أهل الكلام
وهو ان يكون الحجة بعد تسليم
المقدمات مستلزما للمطالوب (نحو
لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا) والالزام وهو فساد
السموات والأرض باطل لان
المراد به خروجهما عن النظام الذي
هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد
الآلهة وهذه الملازمة من
المشهورات الصادقة التي يكتفى
بها في الخطايات دون القطعيات
المعتبرة في البرهانيات (وقوله

الاول بأن المراد انك اصطفتهم بسبب مدحهم اياك واحسنت اليهم بسبب المدح اذ لو
 رأيت المدح ذنباً لما كافأت عليه وعن الثاني بأن المراد لم يرهم أحد مذنبين وأنت من جملة
 من لم يرهم مذنبين وعبر عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا ترى فلاناً الا مصلياً أى لا يراه
 أحد الا مصلياً أنت وغيرك والخطب في مثل هذه الابحاث سهل اه ع ق (قوله فلم أترك
 لنفسك) أى بسبب ذلك اليمين (قوله أى شكاً) أى فى أى است بجمع لك (قوله
 وليس وراء الله الخ) أى لا ينبغي للمعصوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق
 سوى اليمين بالله اذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالخلاف به لانه أعظم من كل شئ
 اه ع ق (قوله لتوطئة القسم) أى للدلالة على القسم المحذوف (قوله خيانة) أى غشاً
 وبغضاً (قوله اللام جواب القسم) أى فى جوابه وجواب ان محذوف دل عليه جواب
 القسم (قوله الواشى) هو الساعى بالكلام على وجه الافساد (قوله أعش) أفعل تفضيل
 والمفضل عليه محذوف يريد أعش من كل غاش وأكذب من كل كاذب اه سم (قوله
 وليكننى الخ) اشار به الى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لتنفى اللوم عنه اى ما كنت
 امرأ أقصدت بمدحهم التعريض بقصصك وليكننى كنت الخ أفاده ع ق (قوله أى فى ذلك
 الجانب) وأراد به الشام اه مطول (قوله مستراد) بضم الميم وسكون السين المهملة
 والظاهر أن السين زائدة وأصله مر نادى محل الرود الذى هو طلب الرزق وفى المختار ورواد
 السكك طلبه وبابه قال ورياد ايضاً بالكسر وارتاده ارتياداً منه وفى الحديث اذا بال
 احدكم فلم يرتد أى فليطلب لبوله مكاناً ليناً أو مخدراً والرائد الذى يرسل فى طلب الكلاب
 اه (قوله من راد السكك) بالتصريح اى طلبه والسكك الحشيش (قوله مالوك) مبتدأ خبره
 محذوف كما اشار له الشارح بقوله اى فى ذلك الجانب وهى جواب سؤال مقدر فكأنه
 قيل من فى ذلك الجانب الذى تطلب الرزق فيه فقال فيه مالوك ويحتمل ان يكون بدلاً اما
 من مستراد ومذهب أو من جانب لكن يكون حينئذ على حذف مضاف اى مكان مالوك الخ
 (قوله واخوان) اى لتواضعهم فلا ينافى وصفهم بالاخوة وصفهم بالمالوك (قوله أحكم)
 بضم الهمزة وتشديد الكاف أى اجعل طاً كما (قوله اصطفتهم) فى نسخة اصطفتهم اى
 اخترتهم لصنعتك وتفضيلك (قوله آل جفنة) قال سم ذكر فى الصحاح فى فصل الجيم ان
 جفنة قبيلة من اليمن ولم يذكر فى فصل الحاء جفنة بالحاء بمعنى قبيلة اه (قوله وهذه الخجة)
 اى المأخوذة من الآيات (قوله على طريق التمثيل) يحتمل ان هذا اشارة الى الاعتراض
 على هذا المثال بأن هذا ليس من المذهب الكلاوى لان المذهب الكلاوى من أنواع القياس
 والتمثيل قسم القياس عند أهل الميزان ثم بين تقريراً آخر يكون المثال عليه من المذهب
 الكلاوى بقوله ويمكن رده الخ ويحتمل أنه اشارة الى أن المصنف أراد بالمذهب الكلاوى
 ما يشمل التمثيل اه سم وعبارة ع ق وهذه الخجة ان قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه
 كانت على طريق التمثيل الذى هو ان يحمل معلوم على معلوم مساو له اياه فى علم الحكم

حلفت فلم أترك لنفسك رية)
 أى شكاً
 (وايس وراء الله لامره مطلب)
 فكيف يخالف به كاذباً (لئن كنت)
 اللام لتوطئة القسم (قد بلغت
 على خيانة) (لمبلغك) اللام جواب
 القسم (الواشى أعش) من غش
 اذا خان (وأكذب) وليكننى كنت
 امرأ الى جانب من الارض فيه)
 أى فى ذلك الجانب (مستراد) أى
 موضع طلب الرزق من راد السكك
 (ومذهب) أى موضع ذهاب
 للحاجات (مالوك) أى فى ذلك الجانب
 مالوك (واخوان اذا ما مدحتهم
 أسهم فى أموالهم) أتصرف فيها
 كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصبر
 رفيع المرتبة (كفعالك) أى كما
 تفعل أنت (فى قوم أراك اصطفتهم)
 أى واحسنت اليهم (فلم ترهم فى
 مدحهم لئلا ذنبوا) أى لا تعاتبني
 على مدح آل جفنة المحسنين الى
 النعمين على كما لا تماتب قوما
 أحسنت اليهم فدحوك فكأن
 مدح أولئك لا يعد ذنباً فكذلك
 مدحى لمن أحسن الى وهذه
 الخجة على طريق التمثيل الذى
 نسميه الفقهاء

وتقرر به هذا انه حصل مدحه آل جفنة على مدح القوم للمخاطب في حكم هون في العتاب
لمساواة الاول الثاني في عمله الحكم وهي كون المدح للاحسن فان اراد المصنف
بالمذهب الكلاحي مطلق الاستدلال كان المثال مطابقا لمدح هذا الوجه وان اراد
به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقتراحي أو الاستثنائي لم يكن المثال مطابقا
لما ذكر وانما يطابقه برده الى صورة الاقتراحي أو الاستثنائي فيقرر الاقتراحي هكذا مدح
مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه ينتج مدح لا عتب فيه
دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك في مادحه اها بختصار
(قوله قياسا) أي قياسا أصوليا وهو حل أمر على أمر في حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن
رده) أي ما ذكر من الايات (قوله لكان مدح ذلك القوم الخ) بيان الملازمة اتحاد
الموجب للمدح وهو وجود الاحسان (قوله واللازم) وهو التالي وقوله فكذا الملازم
وهو المقدم أي في ثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب عن المدح ولزم منه نفي العتب اذ لا عتب
الا عن ذنب (قوله حسن التعليل) أي النوع المسمى بذلك كقول ابن قنوج يذم أجروا
لحبة أجروا اذا حصلت * لم تبلغ المشار من ذره
تظلمت فاستقامت وجهه * فأقسمت لا انت شجرة

(قوله باعتبار لطيف) متعلق بـ ي والمراد بالاعتبار النظر وباللطف الدقة كما أشار اليه
الشارح بقوله أي بان ينظر الخ أي ثبت لوصف علة حالة كون الاثبات ملتبسا بنظر دقيق
بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة الامن له نصرف في دقائق المعاني (قوله غير حقيقي)
صفة لا اعتبار والمراد بالحقيقي المطابق للواقع أي الذي في الواقع انه علة كان أمر
اعتباريا أو حقيقيا أي موجودا خارجا (قوله غير حقيقي) هو أي الاعتبار بمعنى الاعتبار
ففيه استخدام أي غير مطابق للواقع بمعنى انه ليس علة في نفس الامر بل اعتبار بوجه
تخييل به كونه صحيحا كان ذلك الاعتبار أمر اعتباريا أو موجودا في الخارج (قوله علة له في
الواقع) خبر يكون (قوله كما اذا قلت الخ) تمثيل للمنفى (قوله فانه ليس في شيء) أي في
مرتبة من مراتب حسن التعليل (قوله وما قيل) مبتدأ وقوله فقط خبر ووجه الغلط أن
الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون حقيقيا اها ليس (قوله ومنشؤه الخ) أي
فنهيم أن المراد بالاعتبار الامر الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أي غير موجود
في الخارج فاعتراض بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقي مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد بكل
من أن الاعتبار بمعنى نظر العقل والمنظور فيه يحتمل أن يكون مطابقا للواقع وان يكون
غير مطابق له فيحتاج للتقديم حيث نذكر بقوله غير حقيقي (قوله أن أرباب الخ) بدل عما سمع
(قوله على مقابل الحقيقي) أي الموجود خارجا (قوله ولو كان الامر كما توهم) أي من أن
الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي (قوله لوجب أن يكون الخ) واللازم باطل فكذا
الملازم (قوله غير مطابق للواقع) أي مع أن بعضها مطابق للواقع وبعضها غير مطابق

قياسا ويمكن رده الى صورة قياس
استثنائي أي لو كان مدح لا
حقيقة ذنب لكان مدح ذلك القوم
لأن أيضا ذنبا واللازم باطل فكذا
الملازم (وهو) أي من المعنوي
(حسن التعليل وهو أن يـ) لوصف
علة مناسبة له باعتبار لطيف أي بأن
ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة
(غير حقيقي) أي لا يكون ما اعتبر
علة لهذا الوصف علة له في الواقع
كما اذا قلت قتل فلان أعاديه لنفخ
خمرهم فانه ليس في شيء من حسن
التعليل وما قيل من أن هذا
الوصف أي غير حقيقي ليس علة
ههنا لان الاعتبار لا يكون الا غير
حقيقي فقط ومنشؤه ما سمع أن
أرباب العقول يطالبون الاعتباري
على مقابل الحقيقي ولو كان الامر
كما توهم لوجب أن يكون جميع
اعتبارات العقل غير مطابق للواقع

(وهو أربعة أضرب لأن الصفة)

التي ادعى لها علة مناسبة (أما ثابتة) قصديان علمتها (أو غير ثابتة) أريد اثباتها (والأولى أما أن لا يظهر لها في العادة علة) وان كانت لا تخلف في الواقع عن علة (كقوله لم يحك) أي لم يشابه (نألك) أي عطاءك (السحاب وانما حجت به) أي صارت محجومة بسبب نألك وتفقده عليها (قصديها الرضاء) أي المصسوب من السحاب هو عرق الحى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة وقد علة بأنه عرق سماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (أو يظهر لها) أي لأنك الصفة (علة غير) العلة (المذكورة) لتكون المذكورة غير حقيقية فتكون من حسن التعليل (كقوله

ما به قتل أعاديته ولا تكن

يتقى اخلاف ما ترجوا الذئاب

فإن قتل الأعداء في العادة لدفع مضرتهم) وصنفوا المملكة عن منازعتهم (لأن المذكورة) من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة صدق رجاء الراعيين بهمة على قتل أعاديته لما علم من أنه اذا توجه الى الحرب صارت الذئاب ترجوا اتساع الرزق عليهم بالجوم من يقتل من الأعادي وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصفت بكمال الشجاعة حتى ظهرت للحيوانات

للواقع (قوله وهو أربعة أضرب) أي باعتبار الصفة وأما العلة في الجميع فهي غير مطابقة للواقع (قوله بيان علمتها) أي بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لأنها بحسبه ليست علة لان الشرع أنها غير مطابقة للواقع (قوله أما أن لا يظهر لها في العادة علة) أي غير التي أريد بيانها (قوله وان كانت الخ) الواو للحال (قوله لا تخلف في الواقع عن علة) لما تقرأ أن الشيء لا يكون إلا بحكمة وعلة توجبها لان القادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الأمور على الحكم تفضلا منه وإذا عبر المصنف بلا يظهر دون لا يوجد (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله السحاب) أي عطاءه جمع هابة وقيل السحاب اسم جنس (قوله وانما حجت به الخ) أي فليس اثباتها بكثرة الامطار سببه طلب مشابهة الممدوح في الاعطاء لان السحاب لا تطاب المشابهة لانها ليست منها لما شاهدت من غزير عطائه (قوله بسبب نألك) أي بسبب شهوده فصل غيرة وتغيظ نشأ عنه الحى فعلة الحى التي هي علة في نزول المطر الفيرة والتغيظ (قوله وتفقده) أي عاوه (قوله الرضاء) بالمهملةين والمجسمة على وزن السنفاء عرق الحى (قوله أي المصبوب) أي المطر النازل (قوله فنزول المطر من السحاب) أي الذي تضمنه الكلام (قوله بأنه عرق سماها) أي بأنه سماها ذات العرق فهو من اضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أي وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله أو يظهر لها) أي في العادة اه سم (قوله علة غير الخ) أي مطابقة للواقع أم لا لجواز أن تكون من المشهورات الكاذبة (قوله المذكورة) أي التي يذكرها المتكلم (قوله لتكون المذكورة غير حقيقية) أي غير مطابقة للواقع أي ليست علة في الواقع (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله ما به الخ) أي ليس به بسبب قتل الخ من غيظ او خوف حتى يكون القتل لاشفاء غيظه او للاستراحة من ترقب مضرتهم (قوله ولكن يتقى) أي ولكن جعله على قتالهم أنه يتقى أي يتجنب اختلاف ما ترجوه الذئاب منه من اطعامهم لحوم الأعداء لانه لو لم يقتلهم فأت هذا المرجو للذئاب فاء له تجنب خلف مرجو الذئاب المستلزم لتحقيق مرجوهم فاء له تحقيق مرجوهم (قوله فان قتل الأعداء) أي قتل الملوأ الأعداء في العادة انما هو لدفع الخ (قوله وعنفوا المملكة) أي خلوها (قوله صدق) أي تحقق رجاء أي مرجو الراعيين أي اطعامهم من لحوم الأعداء (قوله لما علم الخ) أي وانما علم بأن الذئاب ترجت منه ما ذكر لما علم الخ (قوله صارت الذئاب ترجوا الخ) أي لانه عودها اطعام لحوم الأعداء (قوله وهذا) أي قوله ولكن يتقى الخ (قوله وصف بكمال الجود) أي حيث انه لو لم يصل اليه الا بالقتل ارتكبه (قوله حتى ظهرت الخ) فيه حمل الذئاب على حقيقته ومنهم من حملها على الرجال وجل اللجوم على الاموال والغنيمة اه يس (قوله الهجم) أي الغير الناطقة (قوله اما ممكنة) أي ولو لم تقع (قوله كقوله) أي قول مسلم بن الوليد اه مطول (قوله يا واشيا) أي ساعيا بالكلام على وجه الافساد وقوله حسنت ههنا لاشيا خسنا الاساءة هو الصفة المعلة

الهجم (والثانية) أي الصفة الغير الثابتة التي أريد اثباتها (أما ممكنة) كقوله يا واشيا حسنت فينا

وعلاها بقوله نبي الخ اي لاجل ان اسامتك اوجبت حذارى منك فلم ابك ثلاث شعرا
عندي ولم اترك البكاء نجا انسان عيني من الفرق بالدموع فقد اوجبت اساعتك نجاة
انسان عيني (قوله اساعته) اي افساده (قوله حذارك) مصدر مضاف للمفعول والفاعل
محذوف كما اشار له انا شرح ويتعدى بنفسه كما هنا وبين كما في قول المصنف حذاره منه
(قوله من الفرق) اراد به عدم ظهور الانسان من اطلاق اسم المزموم على اللازم او هو
كناية عن النقص (قوله خوفامنه) اي خوفه من الواسي ان يطلع عليه فيستعصم عنده (قوله
او غير ممكنة) عطف على ممكنة بان تكون مستحيلة لان نية الخدمة انما تكون ممن له ادراك
بخلاف غيره كالجوزاء (قوله كقوله لولم الخ) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا
بهذا المعنى فترجمه اه مطول وقوله فترجمه اي عتر به وقال المصنف في الايضاح واما الرابع
فهو بيت فارسي ترجمته اه وقال كقوله ولم يقل كقولي اما للتجريد او نظرا للمعناه فانه مقول
للفارسي تأمل (قوله لولم تكن نية الخ) لو تفيدني مدخولها شرط وجوابا فشرطها هنا نية
نية الخدمة وجوابها نية رؤية نطاق الجوزاء فتفيد لوني هذين النقيضين فتثبت نية الخدمة
ورؤية نطاق الجوزاء والنطاق ما يشد به الوسط وقد يكون مرصعا بالجوزاء حتى يكون
كعقد خالص من الدرر وادبالا لتطابق هنا حالة شبيهة بالاتطاق الحسي وهي كون الجوزاء
أحاطت بها تلك النجوم كاحاطة النطاق الذي فيه جواهر فصار كعقد من الدرر بوسط
انسان واعلم ان للواسي استعمالين استعمال المناطق وهو الاستدلال بالعلم بالتقاء التالي
على العلم بالتقاء المتقدم واستعمال اللغويين وهو الاستدلال بالتقاء المتقدم على التقاء التالي
في الخارج واعلم ان علة الاتطاق في الخارج نية الجوزاء الخدمة فالنطاق دليل على نية
الخدمة أي العلم بها اذا علمت علة فاعلم ان الرؤية علة للعلم بنية الجوزاء الخدمة فيكون
جاري على استعمال المناطق وعلى هذا فالمراد بالعله ما كان علة في العلم وليكن الظاهر ان
مرادهم بالعله ما كان علة في الوجود لا في العلم (قوله الجوزاء) هي برج من البروج
الفلكية (قوله من اتطق) أي مأخوذه منه وقوله أي شد النطاق أي المنطقة بوسطه
(قوله صفة) وعلمت رؤية النطاق أي الحالة الشبيهة به وقوله غير ممكنة أي لان النية لا تكون
الامن العاقل كما تقدم (قوله وفيه بحث) أي فيما قاله في الايضاح (قوله لان مفهوم هذا
الكلام) أي البيت أي ما يفهم منه بحسب الاستعمال اللغوي وحينئذ فيقال ان في هذا
البحث اعتراضا باصطلاح على اصطلاح آخر (قوله علة لرؤية الخ) أي على قاعدة اللغة
(قوله كما يقال الخ) تنظير من جهة أن الاول علة والثاني معلول (قوله وهذه) أي رؤية
الحالة الشبيهة بالنطاق المتطابق صفة الخ (قوله فيكون من الضرب الاول) وهو الصفة
الثابتة أي لامن الضرب الرابع (قوله وما قيل الخ) حاصله أنه جواب عن المصنف برد
قول المعترض فيكون من الضرب الاول وحاصله أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون
من هذا الضرب بأن يراد بالاتطاق الحقيقي لاحالة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء

اساعته * نبي حذارك) أي
حذارى اياك (انساني) أي انسان
عيني (من الفرق فان استحسن
اساعة الواشي ممكن لكن لما خالف
المشاعر (الناس فيه) اذا لا يستحسنه
الخاص (عقبه) أي عقب الشاعر
استحسن اساعة الواشي (بان
حذاره منه) أي من الواشي (نبي
انسانه من الفرق في الدموع)
حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير
ممكنة كقوله

لولم تكن نية الجوزاء خدمته

لم أر أيت عليهم اعتد مستطوق
من اتطق أي شد النطاق وسهل
الجوزاء كواكب يقال لها نطاق
الجوزاء قسيمة الجوزاء خدمة
المدوح صفة غير ممكنة قصد
اثباتها كذا في الايضاح وفيه بحث
لان مفهوم هذا الكلام هو أن
نية الجوزاء خدمة المدوح علة
لرؤية عقد النطاق عليهم أعني
لرؤية حالة شبيهة بالنطاق المتطابق
كما يقال لولم نجني لم أكرمك يعني
أن علة الاكرام هو الحجى وهذه
صفة ثابتة قصد تعاليلها بنية
خدمة المدوح فيكون من
الضرب الاول وما قيل

غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقي (قوله فهو مع أنه الخ) رد لما قيل من وجهين الأول مخالفة لما فى الايضاح والثانى أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكره هذا القائل (قوله مخالف اصريح كلام المصنف فى الايضاح) اذ كلامه صريح فى أن المعلن نية الخدمة والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله ثابت بل محسوس) أى فلا يكون من هذا الضرب (قوله والاقرب الخ) هذا يوافق ما فى الايضاح لا مخالف له كما هو ظاهره (قوله بانتفاء الثانى) هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق لان نفي النفي اثبات وقوله على انتفاء الاول وهو عدم نية لجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لان نفي النفي اثبات (قوله على انتفاء الاول) أى على العلم به (قوله فيكون الانتطاق) أى المجازى عنه الخ وعبارة المطول فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق عنه الخ اهـ (قوله أى دليلا عليه) تفسير لقوله عنه (قوله مع أنه) أى كون نية الجوزاء الخدمة (قوله ما بنى على الشك) أى تعليل بنى الخ (قوله لان فيه) أى فى حسن التعليل ادعاء أى لتحقيق العلة وقوله واصرار أى على ادعاء التحقق (قوله كتوله) أى قول أى تمام اهـ مطول (قوله الغر) أى البيض لان البيض أكثرهم وعامن السود (قوله غيبين) أى دفن (قوله أى تحت الربى) أى فى البيت الذى قبله وهو قوله

رباشفت ربح الصباء بنسبها * الى المزن حتى جادها وهو هاجع

يعنى ساقط الرشح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهاجع السائل اهـ مطول قال النثرى الرباجع ربوة وهى التل المرتفع من الارض وشفت ان كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول فهو من الشنع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبني للفاعل فالظاهر أنه من الشفاعة بعناها المتعارف والتفسير يطلق على نفس الرشح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الايض والضمير فى جادها للربا والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقريضة الوصف بالجمع اهـ وقوله جمع ربوة مثلثة الراء كما فى سم (قوله الاصل ترقأ بالهمزة الخ) اعلم أن ترقى ترقى كعلم يعلم ورضى يرضى معناه صعد وأما ترقأ بالهمزة ترقأ فمعناه سكن يسكن كما هنا (قوله تخففت) أى الهمزة للضرورة بقاها الفاعل على غير قياس لان الهمزة التى تبدل الفايضت سكونها (قوله على سبيل الشك) فكأنه يقول أو يجب لى بكاهها الدائم الشك فى أن سبب ذلك تغيبها حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما فى تسمية نزول المطر بكاه من لطف التجوز وبه حسن التعليل اهـ ع ق (قوله فهى) أى السحاب تسكن عليها أى تنزل دموعها على الربا لاجل الحبيب الذى تحتها (قوله التفرع) بالغين المهملة وهو فى اللغة جعل الشئ فرعا غيره وقد روى بالغين المعجمة وهو الافاضة والصب

انه أراد أن الانتطاق صفه متممة الشبوت للجوزاء وقد أثبتتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فهو مع أنه مخالف اصريح كلام المصنف فى الايضاح ليس بشئ لان حديث انتطاق الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس والاقرب ان يجعل لو ههنا مثلهما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول فيكون الانتطاق عنه كون نية الجوزاء خدمة الممدوح أى دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن (وألحق به) أى بحسن التعليل (ما بنى على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصرار والشك ينافيه (كتوله كان السحاب الغر) جمع الأغور المراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيب تحتها) أى تحت الربا (حبيبا ترقأ) الاصل ترقأ بالهمزة تخففت أى ما تسكن (اهن مدامع) عال على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيبا تحت تلك الربا فهى تسكن عليها (ونسبه) أى من المعنوى (التفرع) وهو أن يثبت

فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الزاوية هو أن المتكلم قد فرغ الحكم أي من
 المتعلق الأول إلى الثاني اه فترى (قوله متعلق امر) أي المنسوب لامر فالمراد بالمتعلق
 النسبة والارتباط ومصدوق الامر في البيت المخاطبون المضاف لهم الدماء ومتهلقة الدماء
 وقوله حكم أي محكوم به كالشفاء ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله
 متعلق له آخر كالأحلام أي متعلق كائن له وآخر صفة متعلق (قوله على وجه يشعر بالتفريع)
 أي تفريع الثاني على الأول والمراد بتفريعه علمه كونه ناشئاً ذكره عن ذكر الأول حيث
 جعل الأول وسيلة إليه حتى أن الثاني في قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الأول أي فلا بد
 أن يكون اثبات الحكم الثاني على وجه التفريع على اثباته الأول وليس المراد
 التفريع في الوجود وقال القنري أراد بالتفريع التعقيب الصوري والتسمية في الذكر
 كما ينبغي عنه لفظ الوصف فيما يأتي لأن شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء
 أحلامهم لسقام الجهل إذ لا تفرع بينهم ما في نفس الامر أصلاً فلا يرد أن التشبيه في قوله
 كإدماءكم يدل على أن أمر التفريع على حكم ما ذكره الشارح إذ التشبيه به أصل
 والمشبه به فرع فلا حاجة إلى اعتبار القلب على أن الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لجزء
 التعليل كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هداكم اه (قوله والتعقيب) تفسير (قوله
 احتراز عن نحو غلام زيدرا كب وأبوه راجل) كذا في المطول بزيادة لفظة وهو قبل
 احتراز قال القنري الظاهر أن هوراجع إلى قوله على وجه يشعر الخ فالوجه أن يحتراز
 بما ذكره عن نحو قولنا غلام زيدرا كب وأبوه را كب كما وقع في أكثر نسخ المختصر لأن
 اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعقلين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لا أحد
 المتعاقبين الركوب وللا آخر الرجولية اه سم (قوله عن نحو غلام زيدرا كب وأبوه
 راجل) أي ماش فالحكم المشي والركوب والامر هو زيد ومتهلقة الغلام والاب فالوقيل
 كما أن أباه را كب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله) أي قول الكعب من قصيدة يمدح
 بها أهل البيت اه مطول (قوله أحلامكم) أي عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر
 فالتأني في الامر (قوله لسقام) بفتح السين المرض وما في كإدماءكم زائدة لا تمنع الجار
 من العمل كافي قوله تعالى فيمارجه من الله لت لهم أي قبرحة فتكون الدماء هنا مجروراً
 بالكاف وما بعده أعني تشق من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون
 هوراجعاً على الابتداء وما بعده خبره اه فترى (قوله من عض الكلب) بسكون اللام
 وقوله الكلب بكسر اللام أي العقور وهو الذي يأكل لحوم الناس (قوله انج) أي انفع
 اه سم (قوله من شرب دم ملك) لأن الدواوى بالنجس غير شرب النجس جائز وكيفيته ذلك
 كما في عق والقنري أن يشترط الشرب من أصبع رجليه اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة
 فيجعل على ثمرة ثم يطعمها المصاب فقبراً بأذن الله تعالى (قوله دم ملك) المناسب شريف
 لأن البيت المذكور في آل البيت ولذا قال ع ق ان انفع أدوية دماء الأشراف (قوله

المتعلق امر حكم بهد اثباته) أي
 اثبات ذلك الحكم (المتعلق له آخر)
 على وجه يشعر بالتفريع
 والتعقيب احتراز عن نحو غلام زيد
 را كب وأبوه راجل (قوله
 أحلامكم لسقام الجهل شافية
 كإدماءكم تشق من الكلب)
 هو بفتح اللام شبه جنون يحدث
 للإنسان من عض الكلب المكاب
 ولادواه أن نجع من شرب دم ملك
 كما قال الجاسي

قوله اليسرى في بعض النسخ اليسرى
 فليحذر اه

بناءً) جمع بان كقضاة جمع قاض وقوله وأساة جمع آس كقاض وهو الطيب والعلاج يقال له
 آسى كفتى والدواء أساء كرداء وقوله كالم أى جراحة أى أنتم تبنون المكارم وتوسسونها
 باظهارها وتطبون جراح القلوب بالاحسان (قوله من داء الجهل) الاضافة للبيان
 (قوله يعنى أنتم ملوك واشراف) أخذ من قوله كما دماؤكم الخ وقوله وأرباب العقول
 الراجحة الخ أخذ من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأ كيد المدح بما) أى بمدح يشبه الخ
 (قوله وهو ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضرب لعله فيما بعد ومنه ضرب آخر
 وكأنه زعم أن المشهور منه الضربان الاولان اه (قوله من صفة ذم) كالعيب فى البيت
 الا فى وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى ككسر حد السيف من الاعداء (قوله بتقدير
 دخولها) أى بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك المفاد بالهملق لان معنى الاستثناء
 أن يستثنى هذا العيب من المنى الذى يتدر دخوله ان كان عيباً وثرة تقدير دخولها أن
 يكون الاستثناء متصلاً فىبقى الهملق بالمحال فان تعليق نقيض الدعوى على كون الفلول
 عيباً لا يتأتى الا اذا كانت الفلول داخله فى العيب المنى (قوله دخولها فيها) بأن ندعى
 أن اصفة الذم فردين فرداً متعارفاً وهو المشتمل على الذم وفرداً غير متعارف وهو الفرد
 المشتمل على المدح كالشجاعة بأن ندعى أنهم افراد من افراد العيب المنى (قوله كقوله)
 أى قول النابغة الذبياني اه مطول (قوله ولا عيب فيهم الخ) انما كان من تأ كيد
 المدح الخ لان نقي العيب على وجه العموم مدح ثم أكد ذلك بإثبات صفة المدح وانما كان
 مشبهاً للذم لان ما بعد ادعاء الاستثناء مخالف لما قبلها فان كان ما قبله انى عيب مشبهاً كما
 هنا كان ما بعده اثبات عيب وعكسه وهكذا او حينئذ ينافى ما بعده من صورته صورة
 ذم وان كان ليس ذماً فى الواقع فهو يشبه الذم فى الصورة فتأمل (قوله جمع فل) بفتح
 الفاء كغلس وفلوس (قوله فى حد السيف) يقتضى أنه قيد فى مفهوم الفل اه سم
 وقال العصام فى أطول جمع فل كدوال فل النلم سواء كان فى حد السيف أو غيره اه (قوله
 الكتاب) جمع كتيبة وهى الجماعة المعسدة للقتال (قوله أى مضاربة الجيوش) تفسير
 لقراع الكتاب على اللف والنشر المرتب (قوله أى ان كان فلول الخ) جواب ان محذوف
 أى ثبت العيب فيهم والا فلا وحاصله أن المتدعى سأل به كلمة أثبتت بدليل الخلف وهواثبات
 المتدعى باطل نقيضه وبيان الدليل أن قوله غير أن سيوفهم الخ يشير الى جملة شرطية
 مستقلة على موجبة جزئية وهى ثبت العيب فيهم وهى تناقض السالبة الكلية تقدير
 الشرطية ان كان فلول السيوف عيباً ثبت العيب فيهم لان الفلول قائم بسيموفهم واللازم
 وهو ثبوت العيب لهم باطل لانه متعلق على محال وهو كون الفلول عيباً والمتعلق على المحال
 محال واذا بطل اللازم الذى هو الموجبة الجزئية ثبت نقيضه وهو مدعانا الذى هو سالبة
 كلية وبهذا يظهر كلام المصنف (قوله ان كان فلول السيف) أى الفلول المعهود للسيف
 وهو الفلول من مضاربة الجيوش والافال فلول قد يكون عيباً اه أطول (قوله فأثبت

بناءً مكارم وأساة كام
 دماؤكم من السكب الشفاء
 فتترع على وصفهم بشفاء أحلامهم
 من داء الجهل وصفهم بشفاء دماؤهم
 من داء السكب يعنى أنتم ملوك
 واشراف وأرباب العقول
 الراجحة (ومنه) أى من المعنوى
 (تأ كيد المدح بما يشبه الذم وهو
 ضربان افضلها ان يستثنى من
 صفة ذم صفة عن الشئ صفة مدح)
 لذلك الشئ (بتقدير دخولها فيها)
 أى دخول صفة المدح فى صفة
 الذم (كقوله ولا عيب فيهم غير ان
 سيوفهم من فلول) جمع فل وهو
 الكسر فى حد السيف (من قراع
 الكتاب) أى مضاربة
 الجيوش (أى ان كان فلول السيف
 عيباً فأثبت شيئاً منه) أى من العيب
 (على تقدير كونه نفسه) أى كون
 فلول السيف من العيب (وهو)

شي من العيب على هذا التقدير
(في المعنى تعلق بالبحال) كما يقال
حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل
في سم الخياط (فالتأ كيد فيه) اي
في هذا الضرب (من جهة انه
كدعوى الشيء بيمينه) لانه علق
نقيض المدعى وهو اثبات شيء من
العيب بالبحال والمعلق بالبحال محال
فعدم العيب متحقق (و) من جهة
(ان الاصل في) مطلق (الاستثناء)
هو (الاتصال) أي كون
المستثنى منه بحيث يدخل فيه
المستثنى على تقدير السكوت عنه
وذلك لما تقر في موضعه من ان
الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان
الاصل في الاستثناء الاتصال (فذكر
ادانه قبل ذكر ما بعدها) يعني
المستثنى (يؤهم اخراج شيء) وهو
المستثنى (مما قبلها) اي ما قبل
الاداة وهو المستثنى منه (فاذا
ولها) اي الاداة (صفة مدح)
وتحول الاستثناء من الاتصال
الى الانقطاع (جاء التأ كيد) لما
فيه من المدح على المدح والاشعار
بأنه لم يجب له صفة ذم حتى يستثنى
فاضطر الى استثناء صفة مدح
وتحويل الاستثناء الى الانقطاع
(و) الضرب (الثاني) من تأكيد
المدح بما يشبه الذم (ان يثبت شيء
صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء)
أي يذكر عقيب اثبات صفة المدح
لذلك الشيء اداة استثناء (يليه صفة

الخ) كلام مستأنف وهو فعل ماض والفاعل ضمير يعود على الشاعر وهو تفرع على
الشرطية (قوله أي هذا التقدير) أي المقدر (قوله بالبحال) وهو كون القول عيبا
(قوله حتى يبيض القار) وهو الزفت (قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط) أي حتى يدخل
ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل في ضيق المسالك وهو ثقبه الابرة اه فترى
(قوله من جهة انه) أي اثبات المدح فيه وقوله كدعوى الشيء أي الحسى (قوله نقيض
المدعى) وهو عدم العيب وقوله وهو أي النقيض اثبات الخ وقوله بالبحال وهو كون القول
عيبا (قوله ان الاصل) أي الكثير (قوله في مطلق الاستثناء) أي في مطلق أدوات
الاستثناء بقطع النظر عن المواد والمحال فلا ينافي ما يأتي من أن الانقطاع أصل نظر المواد
وقال سم قوله الاستثناء هل المراد به اداة الاستثناء ويؤيده أمر ان الاول انه لو أريد به لفظ
الاستثناء لم يقد هنا شيئا اذا الموجد في الامثلة الاداة لا لفظ الاستثناء والثاني قوله لا ي
فذكر اداته الخ فجعل مدار فهم الاتصال على الاداة قنأمله اه (قوله أي كون الخ) تفسير
للاتصال (قوله وذلك) أي كون الاصل الاتصال (قوله من أن الاستثناء المنقطع مجاز)
أي الاداة مع الانقطاع مجاز أي ان استعمال الا في المنقطع مجاز وما اطلاق لفظ الاستثناء
على المنقطع حقيقة وهو قول وعليه ع ف وغيره (قوله مجاز) أي لان الاستثناء اخراج
وهو فرع الدخول ولا دخول في المنقطع أفاده بعض الافاضل وهذا على ان المراد
بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حكى بصيغة التريض (قوله فذكر اداته) أي الاستثناء
بمعنى الاخراج ففيه استخدام (قوله يؤهم) أي يقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم
ان يخرج شيئا من افراد ما انفاه من النفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب اه
طول (قوله وتحويل الخ) أي بعد ان يؤهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة والمراد بتحويله
الى ما ذكر ظهور أن المراد الانقطاع (قوله على المدح) أي بعده كنفى العيب عنهم (قوله
والاشعار الخ) عطف على المدح المجزوع عن عطف تفسير (قوله وتحويل) عطف على
استثناء (قوله والضرب الثاني) وهو المفضول (قوله أن يثبت شيء) كالنبي عليه الصلاة
والسلام وقوله صفة مدح ككونه أفصح العرب (قوله ويعقب) أي اثبات الصفة شيء
وفي نسخة وتعقب بتشديد القاف أي تلك الصفة (قوله اداة استثناء) نائب فاعل يذكر
(قوله يليها صفة مدح) ككونه من قر يش قال ع ويؤخذ من مثاهم هنا هذا الضرب
أن الصفة الثانية لا بد أن تكون مؤكدة الاولى ولو بطريق اللزوم حتى لو قيل مثلا زيد
كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب اه (قوله أنا أفصح الخ) الخديش بهذا
اللفظ غريب وأما بلفظ أنا أفصح من نطق بالصاد فرفع فاثبات الافصح على جميع العرب
يشهر بكالها وقوله غير أني من قر يش مستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قر يش أفصح العرب وأما
كان هذا مشبها للذم لان أصل ما بعد الاداة مخالفتها لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح
كما هنا فالأصل أن يكون ما بعد ما سلب مدح فكان مدحا في صورة ذم لان ذلك أصل دلالة

الاداة (قوله يد بمعنى غير) مختص بالانقطاع مضافا الى أن كذا في الرضى وزعم المعنى أن
يد للتعليل فالعنى أنا أفصح العرب لأجل أنى من قرئش ولا يخفى أن هذا التعليل لا يثبت
المدعى وجعل ابن مالك تقدير الكلام ولا نقصان في فصاحته الا انى من قرئش فهو من
الضرب الاول وفي القاموس يد وباید بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله وهو) أى غير
اداة استثناء أى فبيد كذلك لانه بمعنى اه سم (قوله وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف
لفظ أصل لانها توهم خلاف المراد خصوصا اذا انضم لها اللفظ أيضا فانه يقتضى أن الأصل
في الاول الانقطاع فينا في سامر وقول الشارح كما أن الاستثناء في الضرب الاول منقطع
يشير لما قلنا اذ لم يتعرض للأصلية وبعضهم جعله إشارة الى أن هذا الضرب قد يكون
الاستثناء فيه متصلا بأن كان المستثنى منه عاما نحو زيد جمع كل كمال الا أنه كرم (قوله أن
يكون منقطعا الخ) اما الانقطاع في الضرب الاول فلان الغرض أن معناه أن يستثنى
من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع في هذا
الضرب فلا تغاير العموم في المستثنى منه فيه وانما كان الأصل في هذين الضربين الانقطاع
لان ضابطهما لا يتأق الا اذا كان الاستثناء منقطعا (قوله وهذا) أى كون الأصل في
هذين الضربين الانقطاع (قوله لا يتأق كون الأصل الخ) لان أصالة الانقطاع نظرا
لخصوص الضربين وأصالة الاتصال نظر المطلق الاستثناء فلا يتأق بين كلاعى المصنف
(قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء في كل من الضربين منقطعا أراد أن يفرو بينهما فقال
لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الاول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد اداة الاستثناء
فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثانى لا يجوز فيه ذلك لعدم كون الصفة التى قبل
الاداة عامة (قوله وهو أن ذكر اداة الاستثناء الخ) لا يخفى أن بين الوجهين الثانى في
الضرب الاول والوجه الثانى في هذا الضرب فرقان الانخراج فى الاول من صفة الذم
المنفية فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة ذم أريد اخراجها من صفة الذم وثباتها
للموصوف لان الاستثناء من النقي اثبات فاذا ثبت بعد ذكره أنه صفة مدح أشعر بأنه
لم يجد صفة ذم يثبتها فيجب التأكيذ والخراج فى الوجه الثانى من صفة المدح المثبتة
فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد اخراجها من المستثنى منه ونفيها عن
الموصوف لان الاستثناء من الاثبات نفي فاذا ثبت بعد ذكره أنه أريد اثباته له أيضا أشعر
ذلك بأنه لم يمكنه نفي شئ من صفات المدح عنه فيجب التأكيذ أفاده سم وجوابه أن المراد
بقوله الامن الوجه الثانى أى الاشمال ما قبل فى الوجه الثانى لابعينه تأمل (قوله المبني
على تقدير الاستثناء متصلا) أى وهو غير ممكن في هذا اه سم أى لان كلاما من المستثنى
والمستثنى منه صفة خاصة فلا يصور شمول احدهما للآخرى فلا يتصور الاتصال
(قوله ضرب آخر) هو يعود للاول فى المعنى اذا المعنى لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا
ولو كان خلافه فى الصورة التركيبية قال الحفيد يبنى أن يعلم أن الاستثناء فى هذا الضرب
متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما أو فى حكمه اه وناقشه ع ق

يد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء
(وأصل الاستثناء فيه) أى فى
هذا الضرب (ايضا ان يكون
منقطعا كـ) ما أن الاستثناء
فى (الضرب الاول) منقطع لعدم
دخول المستثنى فى المستثنى منه
وهذا لا يتأق كون الأصل فى
مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه)
أى الاستثناء المنقطع فى هذا
الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر
فى الضرب الاول اذ ليس ههنا
صفة ذم منفية عامة يمكن دخول
صفة المدح فيها واذا لم يمكن تقدير
الاستثناء متصلا فى هذا الضرب
(فلا يقيد التأكيذ الامن الوجه
الثانى) وهو أن ذكر اداة الاستثناء
قبل ذكر المستثنى يوجب اخراج شئ
مما قبلها من حيث أن الأصل فى
مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا
ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى
جاء التأكيذ من جهة انه كدعوى
الشئ بيمينه لانه مبني على التعليق
بالحال المبني على تقدير الاستثناء
متصلا (ولهذا) أى ولو كان
التأكيذ فى هذا الضرب من
الوجه الثانى فقط (كان) الضرب
(الاول) المقيد للتأكيذ من
وجهين (افضل ومنه) أى من
تأكيذ المدح بما يشبه الذم (ضرب
آخر)

وهو ان يؤتى بمستثنى فيه
معنى المدح معمولاً لفعل فيه
معنى الذم (نحو وماتنقم منها الا ان
أصابنا يا تارينا) أى ما تعيب منها
الأصل المناقب والمفاخر وهو
الايان يقال نقم منه وانتقم اذا
عابه وكرهه وهو كالضرب الاول
في افادة التأكيد من وجهين
(والاستدراك) المفهوم من لفظ
لكن (في هذا الباب) أى فى باب
تأكيد المدح بما يشبه الذم
(كالاستثناء كما فى قوله

هو البدر الا انه البحر زاخرا

سوى انه الضرع غام لكنه الويل)
فقوله الاوسى استثناء مفعول به
أنى من قريش وقوله لكنه استدراك
يقيد فائدة الاستثناء فى هذا
الضرب لان الا فى الاستثناء
المنقطع بمعنى لكن
(ومنه) أى من المعنوى (تأكيد
الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
أحدهما ان يستثنى من صفة مدح
منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير
دخولها) أى صفة الذم (فيها) أى
فى صفة المدح (كقوله فلان لا خير
فيه الا انه يسى الى من أحسن
اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة
ذم ويعقب باداة استثناء يليها
صفة ذم أخرى كقوله فلان فاسق
الا انه جاهل) فالضرب الاول
يقيد التأكيد من وجهين والثاني
من وجه واحد

بقوله فيه أنه ان جعل متصلاً حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده اذ ليس فيه تأكيد المدح
بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك لما عبت فينا أمراً من الامور الا الايمان جعلته عيباً
وليس بهيب فى نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد الامور اصله فلان
واست عيباً يكره فالنزاع انما هو فى المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أو لا وليس من
تأكيد المدح بما يشبه الذم فى شئ لانه لم يستثن مدحاً كذبه مدحاً هو نفي العيب وانما استثنى
أمراً مسلم الدخول ويبقى النزاع فيه هل هو كما زعمه المخاطب أو لا بخلاف قوله لا عيب
عندنا الا الايمان ان كان عيباً فهو بمنزلة ولا عيب فيهم البيت فالتأويل على الانقطاع متعين
فيقيد هذا الضرب ما يقيد الاول من التأكيد بالوجهين وهما ان فيه من التعليق ما هو
كاثبات الشئ ببيته وان فيه الاشعار بطلب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اهـ (قوله
وهو ان يؤتى بمستثنى الخ) كالايمان وقوله مع ولا لفعل وهو تنقم فيكون الاستثناء حتمياً
منفرداً (قوله وماتنقم) أى يافرعون فالتخاطب لفرعون وهو حكاية عن صهره (قوله أى
ما تعيب) أى شيئاً وأصل من الاصول الاصل الخ اهـ سم (قوله والمفاخر) تفسير (قوله
نقم منه) بانه ضرب وفهم والاول هو الكثير (قوله اذا عابه) أى فى شئ وقوله وكرهه أى
لا يحل ذلك الشئ (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول مبنى على التعليق بالمحال كما تقدم
ولا يجزى ذلك هنا لان كون الايمان عيباً ليس بمحال بل ليس ان اعابهم عليه وقعت منه
بالفعل لانا نقول اعابه لهم عليه لا يقتضى كونه عيباً ولا يخرج عنه كونه حقيقاً قطعاً لانها
باطلة قطعاً يقتضى العقل السليم فليست أمراً سم (قوله كالاستثناء) لانها من واحد
اذ كل منهما الاخراج ما هو بصدده الدخول (قوله كما فى قوله) أى قول أبى الفضل بديع
الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني اهـ مطول وقوله الهمداني هو بفتح
الهاء والميم والسجستاني بكسر السين والجيم (قوله هو البدر) أقول هذا المثال على
طريق الضرب الثانى السابق لانه أثبت أولاً صفة مدح وعقبها باداة الاستثناء يليها
صفة مدح أخرى الا أن تلك الصفة الاخرى تعددت فافظاها بأن التأكيد نفسه من
الوجه الثانى فقط اهـ سم (قوله هو البدر) أى فى الرفعة والشرف وقوله الا أنه البحر
أى فى الكرم وقوله زانرا أى مرتفعاً من تراكم الامواج وهو حال من ضمير البحر لتأوله
بالجواد وهو محتمل للضمير فلذا انتصب عنه الحال وقوله الضرع غام بكسر الضاد الموحدة أى
الاسد فى الجراءة والقوة وقوله الويل قال ع ق جمع وابل وهو المطر الغزير ولم يكتف بوصفه
بكونه بحر فى الكرم عن كونه وبلا فيه لان الويلية تقتضى وجود العطاء والبحرية تقتضى
التمويل لاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الويلية كالفعل فلذا
لم يكتف بالاول عن الثانى اهـ (قوله تأكيد الذم) هذا عكس ما سبق وقوله بما أى بضم يشبه
المدح أى فى الصورة (قوله بتقدير) متعلق يستثنى أى بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم
أن نفي صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفي الذى هو ذم جاء التأكيد وكان مشبهاً
للمدح لما سبق من ان الاصل فيما بعد الانحافته لما قبلها فيكون ما بعده اثبات صفة المدح

فتأمل (قوله وتحققهما) أي تحقيق وجهيهما التوكيد على الوجه المذكور (قوله على قياس مامز) ويأتي فيه الضرب الآخر أعني الاستثناء الموقوف نحو لا يستحسن منه الأجهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء فهو جاهل لكنه فاسق اه مطول (قوله وهو المدح بشئ) كالتأية في الشجاعة وقوله يستمع أي يستلزم وقوله المدح بشئ آخر ككونه سبب الإصلاح الدنيا ونظامها (قوله كقوله) أي أبي الطيب اه مطول (قوله نهبت) أي أخذت على وجه القهر والاختطاف وقوله حويته أي ضمته لعمرك وهذا مبني على قول المعتزلة القائلين بأن القاتل قطع على المقتول أجله ولو تر كدعاش فاذا جتمع ما بقي من أعمار قتلهم إلى عمره كان خالدا إلى آخر الدنيا ومذهب أهل السنة أنه لم يقطع به بل المقتول مات بانهما أجله وقوله لهنت الدنيا أي تقبل لها هتألك أي لهني أهلها بخلوده (قوله مدحه بالنهاية في الشجاعة) لأن اغتيال النفوس وأخذها قهرا انما يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو جعت انما بها كانت خلودا دل ذلك على أن القتل ليس أمرا اتفقا عليه بل هو لما عساه من نهاية الشجاعة ومدحه بالنهاية في الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الأول وأما كونه سببا لإصلاح الخ فتابع له (قوله على وجهه) هو كون الدنيا متناجزة وقوله يستمع أي استلزم (قوله ادلائمة الخ) أي فلول يمكن لهذا الممدوح فائدة لاهل الدنيا ما هي أهلها به ادلائمة الخ (قوله قال على الخ) أشار به إلى أن قوله وفيه الخ ليس مختصرا للمصنف كما هو ظاهره بل من كلام على ففيه إشارة إلى الاعتراض على المصنف (قوله الربيعي) بفتحين ومهملة نسبة إلى ربيعة بن زارور ربيعة الأزدي ربيعة الجوع من تميم وربيعة بن رشدان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كلب وربيع بطن من طيء اه انساب (قوله وجهان آخران من المدح الخ) أي مدلولان بالاتزام وعملوا الهمة وعدم الظلم قال الحفيد بل وجوه منها الإشارة إلى كمال همة حيث لم يلتفت إلى العمر فنظر إلى درجات الآخرة اه ووجه الإشارة قوله لو حويته اذ لو تدل على نفي ما دخلت عليه فدللت هنا على أنه لم يحوه أفاده سم (قوله أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الأصل وهو النهاية في الشجاعة (قوله أنه نهبت الخ) أي مناد أنه الخ وهو عملوا الهمة وذلك لأن العدو عن الأموال إلى الأعمار انما يكون لعملوا الهمة (قوله وذلك) أي كونه نهبت الأعمار دون الأموال (قوله من تخصيص الخ) لأن تخصيص الشيء بالذكر يقتضي الحصر (قوله وهم) أي البلغاء (قوله يعتبرون ذلك) أي التخصيص والاعتراض من حيث ما يفهم منه اه سم (قوله في المحاورات) أي الخصامات وقوله والخطايات أي الظنيات (قوله وان لم يعتبره) أي التخصيص بالذكر أي فلا يفيد الحصر لأنه نسب وهو لا يفهم له كقوله على زيد حج وقوله أئمة الأصول أي أكثرهم وقال به الدقاق والصبر في من الأصوليين قال سم قديتال هذا ظاهره بالنظر للصبر ورفقه أي الأعمار اما إذا نظر إلى مجموع الجار والمجرور

(وتحققهما - ما على قياس مامز)
في تأكيده المدح بما يشبهه الذم
(ومنه) أي من المعنوي (الاستنباع)
وهو المدح بشئ على وجه يستمع
المدح بشئ آخر كقوله
نهبت من الأعمار ما لو حويته
لهنت الدنيا بأنك خالد
مدحه بالنهاية في الشجاعة) حيث
جعل قتلهم بحيث يخلد وارث
أعمارهم على وجه استمع مدحه
بكونه سببا للإصلاح الدنيا ونظامها
ادلائمة لا حد بشئ لا فائدة له
ففيه قال على بن عيسى الربيعي
(وفيه) أي في البيت وجهان آخران
من المدح أحدهما (أنه نهبت
الأعمار دون الأموال) كما هو
مقتضى عملوا الهمة وذلك مفهوم
من تخصيص الأعمار بالذكر
والاعتراض عن الأموال مع أن
النهب بهما البق وهم يعتبرون ذلك
في المحاورات والخطايات وان لم
يعتبره أئمة الأصول

فهو قيد وأئة الاصول انما يعتبرون مفهومه اه (قوله والثاني الخ) هذا لازم لما جعل
مستتبعا وهو انه كان سببا لصلاح الدنيا (قوله في قتلهم) أى قتل مقتوليه لانه لم يقصد
بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها اه مطول (قوله والا لما كان الدنيا سرور بخلوده) بل
سرورها به لا كه (قوله اذ الفه فيه) ولا شك أن المعنى الآخر موقوف في الكلام (قوله
معنى آخر) مدحا كان أو غيره قال في المطول وهذا المعنى الثاني يجب أن لا يكون مصريا
ولا يكون في الكلام اشعار بأنه مسوق لاجل فن قال في قول الشاعر

ابي دهرنا اسعافنا في نفوسنا * وأسعفنا فيمن نحب ونكرم

فقات له نعم ما لم فيهم أتمها * ودع أمرنا ان المهم المقدم

انه أدمج شكوى الزمان في التهنئة فقد دسها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون
مدحجة ولو جعل التهنئة مدحجة لكان أقرب اه وقوله فن قال مبتدأ خيرة فقد دسها
والقائل صاحب المفتاح والاعتراض للمصنف في الايضاح وقول الشاعر أتمها أى أتم
ما ابتدأته من النعمى أى الانعام وترك أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم اه سيراى
وقوله لان الشكاية مصرح بها أى في قوله أبادهرنا اسعافنا وقوله ولو جعل التهنئة مدحجة
لكان أقرب أى لان قوله فقات له نعم ما لم دعا للممدوح متضمن لتهنئته بالوزارة (قوله
وقد أسند) أى يضمن وقوله الى المفعول الاول وهو قوله كلام (قوله فهو اشموله المدح
وغيره اعم الخ) أقول لا يناسب تعداد كل منهما على حدة بل المناسب جعل الادمج محسنا
ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره كما لا يخفى اه حفيد (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب اه
مطول (قوله أقلب الخ) أى كثرة قلب الاجفان في ذلك الليل كثرة أوجبت له الشك في
أن يمد على الدهر ذنوبه وقوله أجباني جمع جفن كقصر وهو غطاء العين من أعلى وأسفل
وقوله أعذبها جعل اجنانه كالسجدة حيث يعتصم اذنوب الدهر وقوله الذنوب أى ذنوب الدهر
عليه من تفريقه بينه وبين الاحبة مثلا وعدم استقامة الحال لاذنوبه في الدهر اذ لا معنى
لعتها على الدهر (قوله فانه الخ) على تصكون البيت فيه ادمج (قوله وصف الليل
بالطول) أى المأخوذ من قوله أقلب فيه اجفاني الدال على كثرة قلب الاجفان الدال
على كثرة السهر الدال على طول الليل (قوله الشكاية) أى المأخوذة من قوله كافي أعذب
بها الخ وهو مفعول ضمن (قوله محتملا لوجهين) أى احتمالا على السواء فلا يتناول التورية
اه فترى (قوله أى متباينين الخ) بيان للاختلاف (قوله ولا يكتفى بجزء احتمال معينين
متباينين) أى كما يوجهه كلام المصنف فهو اعتراض عليه نحو رأيت العين في موضع محتمل
على السواء ان يراد به العين الجارية وان يراد به عين الذهب والفضة فليس من التوجيه
اعدم تضاد المعنيين (قوله ليت عينيه سواء) تنازع فيه المصدر وهو قول والنعل وهو
قال قال عرق وهذا شرطيت من بيتين أى من الرمل هما قوله

خاط لي عسر وقباء * ليت عينيه سواء

(و) الثاني (انه لم يكن ظاهرا في
قلماتهم) والا لما كان الدنيا سرور
بخلوده (ومنه) أى من المعنوى
(الادمج يقال أدمج الشيء) في
نوبه اذ الفه فيه (وهو أن يضمن
كلام سبق لمعنى) مدحا كان أو
غيره (معنى آخر) وهو منصوب
مفعول ثان ليعلم وقد أسند الى
المفعول الاول (فهو) اشموله
المدح وغيره (أعظم من الاستتباع)
لاختصاصه بالمدح (كقوله أقلب
فيه) أى في ذلك الليل (أجباني
كافى * أعذبها على الدهر الذنوب فانه
ضمن وصف الليل بالطول الشكاية
من الدهر ومنه) أى من المعنوى
(التوجيه) ويسمى محتمل الضدين
(وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين) أى متباينين متضادين
كلام الخ والدم مثلا ولا يكتفى بجزء
احتمال معينين متباينين (كقول
من قال لا عور ليت عينيه سواء)
يكتفى بتنى صحة العين العوراء فيكون
دعاه والعكس فيكون دعاء عليه

فليس لى الناس طرا * أمديحاً أم هجاء

روى أن رجلاً أعطى خطيباً اسمه عمرو بن الخطاب فقال له الخطيب لا تخطبني بحسب لا تعلم
أقباؤه هوام غيره فقال له هذا الشاعر لأن فعلت ذلك لا أقول شعر إلا يدري أهجاء أم
غيره فلما خطب له القباؤه قال الشاعر ما ذكر ولا يفهم من كونه أحسن الخطابة أنه دعاله
لأنه جراء الاحسان لا احتمال أن يكون أفسد الخطابة فدعاه عليه أو هو توجيه باعتبار
ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة اه وعبارة القترى فإن قلت الظاهر أن الشاعر
أراد المدح لأنه بارزاً في خطبته وهو احسان ومقابل الاحسان يكون احساناً فلم يستواء
الاحتمالان فليس يستقيم عنده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس
الكلام وان ترجح أحد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل اه (قوله
متشابهات القرآن) نحو الرحمن على العرش استوى (قوله وهو واحتمالها الخ) قال ع ق
بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفي هذا الصلة لا يخطئ لا يخفى لانهم اشترطوا في
التوجيه استواء المعنيين في القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات بوجه
توجيهها مع كون أحد المعنيين في المتشابهات بعيداً وهو المراد كما في قوله تعالى والسماء
بيناها بايد الرحمن على العرش استوى فالمعنى المجازى وهو البعيد منها هو المراد كما تقدم
وأيضاً قد ذكر السكاكي أن المتشابهات على الإطلاق من التوجيه باعتبار وذكروا بعد
أن أكثرها للمعنى قريب وبعيد وهو يقتضى أن الذى يكون توجيهها من المتشابهات
بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم أن صح أن بعض المتشابهات تحتمل الضدين على السواء
كانت من التوجيه الصريح لا انهما منه باعتبار وكذا ان صح ان التوجيه لا يشترط
فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل اه بحروفه (قوله من قبيل
التورية) أى وهى لا بد فيها من معنى قريب وبعيد والمراد البعيد وقوله والايهام عطف
مرادف (قوله ويجوز أن يكون وجهه المفارقة) أى مفارقة المتشابهات للتوجيه
وهذا وجه آخر للفرق (قوله لا يجب تضادهما) يعنى بخلافهما فى التوجيه فانه يجب
تضادهما فيه كالممدح والذم اه جري (قوله ومنه الهزل الذى يراد به الجدة) حاصله أن
يذكر الشئ على سبيل اللعب والمطايعة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب
الحقيقة قال فى الايضاح وترجمته تغنى عن تفسيره اه فترى والجدة بكسر الجيم ضد
الهزل بفتح الهاء وسكون الزاى الذى هو اللهو واللعب وفى السيرة الحلبية يذكر أن
مما أوصى به داود وولد سليمان عليهم الصلاة والسلام استخفافه بآياله والهزل
فان نفعه قليل ويهيج العداوة بين الاخوان اه (قوله اذا ما تسمى آتاك مفخرا الخ) فان
قوله وقت مفخرة انسان فى حضورك لا تقتضى وقتلى كيف تأكل الضب هزل ظاهر
الكنهى تريد به الجدة لانك تريد تعييبه بأن تنسبه الى اكل الضب فانه مما يتبعه عنه
الاشراف وقوله عتأى تجاوزوا الإشارة فى قوله عن ذا الى الاختصار الذى دل عليه قوله

قال (السكاكى ومنه) أى من
التوجيه (متشابهات القصرين
باعتبار) وهو احتمال الوجهين
مختلفين وتفاوتيه باعتبار آخر
وهو عدم استواء الاحتمالين لأن
أحد المعنيين فى المتشابهات قريب
والآخر بعيد لما ذكر السكاكى
نفسه من أن أكثر متشابهات
القرآن من قبيل التورية والايهام
ويجوز أن يكون وجهه المفارقة
هو أن المعنيين فى المتشابهات
لا يجب تضادهما (ومنه) أى من
المعنى (الهزل الذى يراد به
الجدة كقوله

اذا ما تسمى آتاك مفخرا
نقل عنه عن ذا كيف أكل الضب

مفانرا أفاده سم والضرب قال السيموطي هو حيوان يري والجمع أضرب وضرباب والاتي
ضربة قال ابن خالويه الضرب لا يشرب الماء ويعيش سبعين سنة فصاعدا ويقال يبول
في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال ان سنه قطعة واحدة مخرج ومن شأنه أنه
لا يخرج من بحره في الشتاء ويضرب به المثل في الحيرة وعدم الهداية وروى ابن أبي الدنيا
عن أنس قال ان الضرب لموت في بحره هذا من ظلم ابن آدم وحديث الضرب الذي كاهم
النبي صلى الله عليه وسلم خرجه ابن عدي والحاكم والبيهقي في الدلائل وسقته في كتاب
المعجزات والخصائص اه (قوله وهو كما سماه السكاكي سوق المعالوم) هو مبتدأ ثم يحتمل
ان يكون خبره سوق وعليه فقد حذف ثاني مفعولي سماه اختصارا أي سماه بذلك ويحتمل
أن خبره كما وسوق ثاني مفعولي سماه اه سم والاول هو الظاهر كما يؤخذ من عرق قال
عبد الحكيم الظاهر ان يقول وهو ما سماه الا انه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى بالتجاهل
ومن حيث انه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشبه كذا وهو
كما سمي اه وقال غيره أشار بالسكاف الى أن الوجه ما ملكه السكاكي فهي
كالسكاف في قولك أخبرني زيد بالامر الفلاني وهو كذلك أي وأخبره على ما هو عليه
في الواقع اه (قوله سماه السكاكي) أي فسره وعرفه (قوله سوق المعالوم) قال عرق
والعبارة الثانية أفضل لوجهين أحدهما ما أشار اليه السكاكي من أنه يقع في قول الله
تعالى كما في قوله سبحانه وما تلك بيمينك يا موسى قال فلا أحب أن يقال في الكلام المنسوب
الى الله تعالى تجاهل العارف يعني بخلاف غيره هذه العبارة فانهم أقرب الى الادب وافظ
الغير فيما وان كان عبارة عن الجهول لكن دلالة استلزامه والآخر انه اكل في الدلالة
على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثاني تعريف للاول لأن السكاكي اختار
تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اه بحروفه (قوله مساق غيره) أي سوقا تسوق
غيره (قوله لنسكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي الا
أنه أخره ليكون بيان النكات متصلا به اه عبد الحكيم (قوله لا أحب تسميته) أي سوق
المعالوم الخ (قوله كالتوبيخ) مثال للنسكتة (قوله في قول الخارجية) هي ليسلي بنت
طريف ترى أخاها وقد كان قتله يزيد وبعده

ففي لا يريد العزالامن التقي * ولا الرزق الامن قناوسوف

(قوله وهو) أي الخلبورنهر وقوله ديار بكر محل بالجزاز والذي في عرق وهو موضع من
ديار بكر وبكر من عظام الجاهلية اه (قوله مورقا) حال من السكاف عاملا ما في لك من
معنى الفعل أي أي تثبت لك حال كونك مورقا (قوله أي ناضرا) أي ناضرا لا ذابلا قال
سم ولعله أخذ من المقام (قوله كالتوبيخ) أي كالتوبيخ على ابن طريف) اسمه الوايد وكان
رئيس الخارجية فهي تعلم أن الشجر لا يجزع لان الجزع لا يكون الامن العاقل فتجاءلت
وأظهرت أنه من ذوى العقل وانه يجزع جزعا يوجب ذبوله فلما أورد وبجته على اخراج

ودنه) أي من المفعول (تجاهل)
العارف وهو كما سماه السكاكي
سوق المعالوم مساق غيره لنسكتة
وقال لا أحب تسميته بالتجاهل
لوروده في كلام الله تعالى (كالتوبيخ)
في قول الخارجية أباشجر الخلبور
وهو نهر من ديار بكر (مالك مورقا)
أي ناضرا (كالتوبيخ) كالتوبيخ
على ابن طريف

الورق وأظهرت أنها حجة تنسك في جزمه فإذا كان الشجر يوجب مج على عدم جزمه فأحرى
 غيره وعبارة المطول فهي تعلم أن الشجر لم يجز على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت
 انظر كان الدال على الشك وبهذا يعلم أنه ليس يجب في كان أن تكون التشبيه بل قد
 نستعمل في مقام الشك في الحكم اهـ (قوله والمبالغة) عطف على التوبيخ (قوله
 كقوله) أي قول البحري اهـ مطول (قوله ألمع برق الخ) فهو يعلم أن ليس ثم الا ابتسامها
 فلما تجاهل أظهر أنه التبس عليه الأمر فلم يدرك هذا الضوء لمع برق الخ وهذا غاية في المدح
 حيث بلغت إلى حيث يصير في الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها وقوله سرى صفة برق أي
 ظهر في الليل وقوله أم ضوء مصباح قال في الاطول ينبغي أن يصفه كالبرق بكونه في الليل
 ليفيد قوة الضوء وكانه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور والقوى اهـ
 وقوله أم ابتسامها أي أم هو ضوء أسنانها عند ابتسامها وهو عطف على مصباح أي
 أم ضوء ابتسامها كما في سموع وقوله بالمنظر المراد به الوجه والباه بمعنى في كافي
 ع ق والضحى بالاضداد الجمة والهاء المهملة بمعنى الظاهر كما قال الشارح من ضحا
 الطريق ظهر (قوله كقوله) أي قول زهير اهـ مطول (قوله وسوف أخال أدري)*
 أخال اعتراض بين سوف وأدري وقد حذف مفعولا أخال والتقدير وسوف أدري أخال
 على بحالهم حاصل أي وما أدري في الحال أن آل حصن رجال أم نساء وفي الزمن الثاني
 أعلم ذلك وقد تحقق عنده أنهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل بمبالغة في الذم
 اهـ سم (قوله أي أظن) تفسير لا أخال (قوله وهو القياس) أي لانه مضارع خال
 والمضارع من الثلاثي كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدري الأولى وقوله وسوف
 الخ معترض بينهما ولا شك أنه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر أنه التبس
 عليه أمرهم في الحال فلم يدركهم رجال أو نساء ففي تجاهله المنزل منزلة جهله اظهار
 بأنهم يلبسون بالنساء في قلته غناهم وضعف فائدتهم وفي ذلك اظهار انسياة ذمتهم وانهم
 في منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أي حيث قابل القوم بالنساء (قوله هم الرجال
 خاصة) أي لغة وذلك على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم
 ولانساء من نساء عسى أن يكون خيرا منهم عروس الافراح اهـ سم (قوله والتدله)
 هو بالدال المهملة والهاء (قوله والتدهش) عطف مرادف أي اذهاب العقل (قوله
 في قوله) أي قول الحسين بن عبد الله اهـ مطول (قوله بالله الخ) استعطف للظبيات
 والقاع بجمعه أقواع وأقوع وقبعان وأضاف الظبيات إلى القاع لكونها فيه قال سم
 كذا قال المصنف والذي يظهر أن هذا من المبالغة في مدح ليلى وأنه من القسم السابق
 اهـ وقوله قلن لنا الخ هو يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى
 لا يدري هل هي من الظبيات الوحشية أم من البشر فلذا سأل الظبيات عن حالها وقوله
 ليلى أي ليلى المنسوبة إلى (قوله وفي إضافة ليلى الخ) أي أن الإضافة فيها استدلال

والمبالغة في المدح كقوله

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح

أم ابتسامها بالمنظر الضاحي

أي الظاهر (أو) المبالغة (في الذم

كقوله

وما أدري وسوف أخال أدري)*

أي أظن وكسر همزة التكلم

فيه هو الافصح وبنو أسد

تقول أخال بالفتح وهو القياس

(أقوم آل حصن أم نساء) فيه

دلالة على أن القوم هم الرجال

خاصة (والتدله) أي وكالتعريض

والتدهش (في الحب في قوله بالله

يا ظبيات القاع) هو المستوى من

الأرض (قلن لنا) ليلى منسكت

أم ليلى من البشر) وفي إضافة

ليلى إلى نفسه أولا والتعريض

بأنها ناي استلذاذ

أكثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها وهو جواب عما يقال فيه اظهر موضع
 الاضمار (قوله وهذا) أي المذكور من النكات اه سم وفي نسخة وهذه أي النكت
 المذكورة وقوله انموذج أي جملة قليلة قال في المصباح يضم الهمزة ما يدل على صفة
 الشيء وهو معرب وفي لغة انموذج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقا وهو مثال الشيء
 يعمل عليه اه وفي عرق مانصة في القاموس انموذج بفتح النون مثال الشيء والانموذج
 بالهمزة تصغير يعنى ومع كونه تصغيرا جرى على اللسان اه (قوله وهي أكثر من ان
 يضبطها القلم) أي فلا تدخل تحت حصر فيها التعريض كفا في قوله تعالى وانا واياكم
 لعل هدى او في ضلال مبين تعريضاً بأنهم على الضلال ومنهما التحقير كتوله لمعرف ما هذا
 إشارة الى انه احقر من ان يعرف ومنه ما غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من
 تتبع تراكيب الشعر او غيرهم اه ع ق (قوله القول بالموجب) أي اعتراف المتكلم بما
 يوجبه كلام المخاطب مع نفي مقصوده وذلك اما باثبات مناهضة مقصوده أي علمته في شيء آخر
 واما بجعل لفظه في كلام على غير ما قصد منه اه عبد الحكيم والموجب بكسر الجيم اسم
 فاعل لأن المراد به الصفة الموجبة للحكم وبقائها اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم
 الذي أوجبه الصفة اه من زهر الربيع في أنواع البديع (قوله أحدهما أن تقع
 صفة الخ) اظاها أن المراد بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى
 كالأعز والصفة التي روي إثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان
 لكن المتبادر بحسب العرف اتحادهما ويمكن أن يقال يصح أن يقال بإثبات الصفة
 بالمعنى الأول عند إثباتها بالمعنى الثاني اه حفيد قال سم وعلى الأول ففيه استخدام اه
 أي لان الصفة الأولى في قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير في قوله فتثبتها
 معنى آخر (قوله صفة) كالأعز والمراد بالصفة اللفظ الدال على معنى قائم بالشيء أعظم من
 السمات النحوي بدليل ما يأتي براسي تأمل اه سم وقوله في كلام الغير كالمنافقين وقوله كناية
 عن شيء أي فريق المنافقين قال سم هل المراد بالكناية عن الشيء هنا العبارة عنه لا المعنى
 المصطلح لها بناء على أن في ثبوته هنا انكشافا بعيدا فان كون فريق الكفار الذي هو المراد
 باللفظ الأعز الذي هو الكناية لازم معنى الأعز غير واضح قلت الظاهر انه يجوز أن يراد بها
 معناها المعروف ويكفي في لزوم ادعائهم لانهم يدعون انهم لازم معنى الأعز فليتأمل
 اه (قوله حكم) أي يحكمون به كالأخراج (قوله فتثبتها غيره) كالله ورسوله والمؤمنين
 أي لا دعياء الى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيد لنا أيها المخاطب لان
 الصفة المستلزمة للحكم انما هي لغير من عبرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو
 استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه (قوله من غير تعرض لثبوت له أو نفيه
 عنه) الأولى لإثباته له أو لانتفاء عنه اه أطول فلو تعرضت للحكم إثباتا أو نفيًا خرج
 الكلام عن القول بالموجب (قوله يقولون) أي المنافقون لأن رجعنا أي من غزوة

وهذا انموذج من نكت التجاهل
 وهي أكثر من أن يضبطها القلم
 (ومنه) أي ومن المعنى (القول
 بالموجب وهو خبر بان أحدهما ان
 تقع صفة في كلام الغير كناية عن
 شيء أثبت له) أي لذلك الشيء (حكم
 فتثبتها غيره) أي فتثبت أنت
 في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء
 (من غير تعرض لثبوت له) أي ثبوت
 ذلك الحكم لذلك الغير (أو نفيه عنه
 نحو) قوله تعالى (يقولون لن
 رجعنا الى المدينة لخرجنا الاعز
 منها الاذل) والله العزة ورسوله
 وللمؤمنين) فالأعز صفة وقعت
 في كلام المنافقين كناية عن فريقهم
 والاذل كناية عن المؤمنين

بنى المصطلق (قوله لغربهم) أى المكنى عنه بالأعزاه سم (قوله فى الرد عليهم) فقد ردت عليهم بأن العزة تناسب الإخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين لا لغربكم ويلزم منه اثبات الدلة للمنافقين ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الدلة كون صاحبها هو المخرج بفتحها ولم يتعرض لاثبات الحكم ولا لنتفيه وإن كان فهم بالانتماء فكان الكلام من القول بالموجب (قوله حمل لفظ وقع الخ) قال ع ق بمعنى أن الغير أطاق لفظاً على معنى وجعله غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرد المتكلم الأقل اهـ (قوله عما يحتمله) أى من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ قال فى الأطول احتمالاً حقيقة بما أوجازها فقوله عما يحتمله للتعميم فلا يكون عارياً عن الفائدة كما يتبادر إلى الوجود اهـ (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقاً اصطلاحياً أو لا (قوله أى انما يحتمل الخ) كأنه أخذ الحصر من التخصيص بالذكر اهـ سم (قوله كقوله قلت الخ) قال فى المطول وأما قول الشاعر

وأخوان حسبهم دروعا * فكانوها ولكن للأعدا
وخاتمهم سها ما صائبات * فكانوها ولكن فى فؤادى
وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن عن ودادى

قال بيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الأولان قريب منه لأن اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى اهـ فيكون المعنى محتملاً بالنظر لمتعلق ونظر العصام فى أطوله فى كلام المطول فراجع اهـ ان شئت (قوله اذا ثبت مراد) ظرف لقلت أو ثقلت اهـ أطول (قوله قال ثقلت) كاهلى بالايادى) أى مننت على وأحسننت الى بآتيانك والكاهل ما بين الكتفين اهـ سم (قوله بالايادى) أى النعم جعل نعمه كثيرة حيث ثقلت كاهله (قوله المؤنة) أى المشقة من شحواً كل وشرب (قوله والمئن) تفسير (قوله ومنه الاطراد) قبل الظاهر انه من اللفظى لأن مرجعه الى حسن السبك وقد يقال بل الى حسن السبك فى معنى مخصوص هو النسب فلمعنى دخل فيه تأمل اهـ ع ق (قوله بأسماء الممدوح) الظاهر أن يقال باسم الممدوح لأن يعتبر عطف آياته على الممدوح فلكل من الممدوح وآياته اسم اهـ حفيد قال سم قد يشك على الجواب تقدير الشارح فى المعطوف لفظاً أسماء لأن يقال أراد مجزئ بيان العامل اهـ (قوله بأسماء الممدوح) كما فى الحديث الآتى وقوله وغيره أى غير الممدوح كما فى البيت الذى ذكره المصنف (قوله وأسماء آياته) المراد هنا بالأسماء اثنان فافرق بينهما بل المثال اهـ ع ق (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر الأب ثم أبوه وهكذا (قوله من غير تكلف فى السبك) أى فى نظم اللفظ قال الفخرى المراد من التكلف فى السبك أن يقع الفصل بين الاشياء باللفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت

وقد أثبت المنافقون لغربهم
إخراج المؤمنين من المدينة
فأثبت الله تعالى فى الرد عليهم
صفة العزة لغير فريتهم
وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم
يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى
هو الإخراج للمؤمنين بالعزة
اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا
لنتفيه عنهم (والثانى حمل لفظ وقع
فى كلام الغير على خلاف مراده)
حال كون خلاف مراده (عما يتقوله)
ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) أى
انما يحتمل على خلاف مراده بأن
يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله
قلت ثقلت اذا ثبت مراد)

قال ثقلت كاهلى بالايادى
فاللفظ ثقلت وقع فى كلام الغير
جاءت المؤنة فحمله على تقبل عاقبة
بالايادى والمئن بأن ذكر متعلقه اعنى
قوله كاهلى بالايادى (ومنه) أى
من المعنوى (الاطراد وهو أن
تأتى بأسماء الممدوح أو غيره
وأسماء آياته على ترتيب الولادة
من غير تكلف فى السبك

زيد الفاضل ابن عمرو بن بكر وبه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطالع
عليه فكيف يمكن السماع الحكيم بوصف الاطراد لانه ممنوع بل قد يطالع عليه بالقرائن
كان تكون تلك الاسماء المرتبة مما يعلم انها لا تحتاج في هذا الترتيب المخصوص الى
تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بسهولة اهـ يس وقال ع ق اني التكلف يرجع فيه الى الذوق
السليم فلا يكون ذكره من التهريف بخفي اهـ وعليه يأتي السؤال والجواب المقتضمان
تأمل (قوله ان يفتلوا الخ) أي ان يفخروا بفتلهم ويفرحوا به فلا يفظم علينا افتخارهم
لان عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أثرت في عزهم بمقتل رئيسهم فكذلك
أخذت بأمر نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة اهـ ع ق وقوله فقد ثلث باللام
أي أذهب وقوله عروشهم أي عزهم وقوله بعثية أي بقتله (قوله وتضعضع) أي ضعف
(قوله قد ثل عروشهم) أي هلك عزهم (قوله وفرحوا به) تفسير (قوله وهدمت الخ)
تفسير (قوله فان قيل هذا) أي البيت وقوله من تتابع الاضافات أي من ذي تتابع أي
وهو مخجل بالفصاحة كما مر (قوله اذا سلم من الاستكراه) أي بأن كان غير ثقل فالحل
بالفصاحة هو ما فيه ثقل (قوله الحديث) تمامه ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق
ابن ابراهيم (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جناس كقاتل قتالا وجامع جاعا قال ابن
مالك في الخلاصة لفاعل الفاعل وأقسام الجناس خمسة التام والمخترق والناقص
واللاحق والمضارع والمقلوب وفي كل منها تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى وذلك ان اللفظين
ان اتفقا في كل شيء فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط فهو المخترق وان اختلفا في زيادة
بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وان اختلفا
في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق أفاده ع ق (قوله وهو تشابههما في
اللفظ) قال في العروض وقد يقال ان هذا الرسم يدخل فيه نحو قام زيد وقام غيره
من التأكيد اللفظي فان ادعى ان هذا في الحقيقة لفظ واحد لا تحادده معناه وورد نحو
وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه لان الخشية الثانية غير الاولى فان قال هما متحدان
في جنس الخشية وورد عليه فهو زيد بن عمرو بن زيد بن بكر فان دعاهما مختلفا فليكن جناسا
وليس كذلك ثم يرد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيى يحيى احدهما اسم والآخر فعل
فانما في اللفظ متحدان لا متشابهان بل شيء واحد فان ادعى انهما متشابهان فان
حقيقتهم ما يختلف في المعنى وانما تشابه في النطق فيدخل في الجناس فهو زيد بن عمرو
وزيد بن بكر كما سبق ويرد عليه أيضا نحو قام زيد وقام عمرو وليس بجناس ثم ان مطلق
المشابهة في اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما اذا كانا متفقين في لام الكلمة فقط أو عينها
أو فائها اهـ وجوابه لا تخ فتأمل اهـ سم وهو أن المراد المشابهة في جميع حروف اللفظين
أو غالبها كما في ع ق وعبارته ثم المعبر في التشابه كما أثرنا اليه أن يكون مجموع اللفظ
كجوع اللفظ كما تقدمه الامثلة فلا يرد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه

(قوله)
ان يفتلوا فقد ثلث عروشهم
بعتية بن الحرف بن شهاب
يقال للقوم اذا ذهب عزهم
وتضعضع حالهم قد ثل عروشهم
يعني ان ينجحوا بقتلك وفرحوا
به فقد أثرت في عزهم وهدمت
أساس عروشهم بمقتل رئيسهم
فان قيل هذا من تتابع الاضافات
فكيف يعتد في المحسنات
قلنا قد تقررت ان تتابع الاضافات
اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف
والبيت من هذا القبيل كقوله
عليه الصلاة والسلام الكريم
ابن الكريم ابن الكريم الحديث
هذا تمام ما ذكره من الضرب
المعنوي (وأما) الضرب (اللفظي)
من الوجوه الخمسة للكلام (فنه)
الجناس بين اللفظين وهو تشابههما

في لام الكلمة أو عينها أو فائها نعم الاتكال في التعريف على قرينة منفصلة مما يبحث فيه
 اه (قوله تشابههما في اللفظ) أي مع اختلافاهما في المعنى لاخراج التأكيـ
 اللفظي (قوله في اللفظ) أي في التلفظ انما فسر به لانه لا معنى لتشابه اللفظين في اللفظ
 ضرورة مغايرة وجه الشبهة للطرفين والمراد بالتشابه التناسب بوجه مخصوص يعرف
 تنصيصه بهديد أنواعه كما سيأتي اه سيراى (قوله فيخرج) أي بقوله في اللفظ وقوله
 التشابه في المعنى أي بأن يكون وجه الشبهة بين اللفظين اتحاد المعنى بأن يكون معناه
 واحدا وكذا نقول فيما بعده (قوله نحو أسد وسبع) قال سيم للرجل الشجاع اه
 والظاهر انه غير متعين بل يصح أن يكون للحيوان المفترس (قوله أو في مجرد العدد) أي
 في العدد المجرد من النطق وكذا نقول فيما بعده (قوله أو في مجرد الوزن) نحو ضرب وقتل
 فان قات التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف أيضا قلت المحصر
 المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التشابه المنفي فيهما فلا محذور اه فترى (قوله
 والتام منه الخ) وجه حسن الجناس التام مطلقا ان صورته صورة الاعادة وهو
 في الحقيقة افادة (قوله أن يتقانا الخ) خبر المبتدأ (قوله في أنواع الحروف) أي
 حقيقة بأنها أن تكون حقيقة الحروف واحدة (قوله نوع) أي برأسه فالالف نوع وتحتة
 أصناف لانها امامة لوجه عن واو وعن ياء وأصلية والباء كذلك لانها امامة لوجه
 أولامشدة أولا وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحتة أصناف والحروف
 الهجائية انما تحتها أشخاص لا أصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالانواع
 هنا النوع اللغوي ولا يشترط فيه وجود أصناف تحتة اه ع (قوله وبهذا) أي باشتراط
 الاتفاق في الحروف وقوله يخرج أي عن التام فلا ينافي ان بينهما الجناس اللاحق وقوله
 نحو يفرح ويمرح فانهما مختلفان في الفاء والميم (قوله وفي اعدادها) بأن يكون مقدار
 حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر قال عبد الحكيم الأولى وفي عددها
 وفي هيئتها اذ ليس توافق الكلمتين في أعداد الحروف والهيئات الا أنه أورد صيغة الجمع
 نظرا الى المواد اه (قوله وبه يخرج نحو الساق والمساق) قال ع في ولو أخرج نحو هذا
 بالاتفاق في أنواع الحروف الموجودة ما بعده اه قال يس ولا اعتبار بكون الحرف المشدد
 بحرفين كما يأتي اه والمساق مصدر ميمي بمعنى السوق (قوله وبه يخرج نحو البرد والبرد)
 بفتح أحد هما وضم الآخر اه مطول (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر أن يقول
 فان هيئة الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيئات
 الحروف دون الكلمات اه عبد الحكيم (قوله فهو ضرب وقتل الخ) أشار بهذا الى
 أن الاتحاد في الهيئة لا يستلزم الاتحاد في الحروف كما أن الاتحاد في الحروف لا يستلزم
 لاتحاد في الهيئة نعم الاتحاد في الهيئة يستلزم الاتحاد في العدد بناء على أن الهيئة
 كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرة وقتله وصفة حروفه (قوله وفي ترتيبها) بأن يكون

في اللفظ) أي في التلفظ فيخرج
 التشابه في المعنى نحو أسد
 وسبع أو في مجرد العدد نحو ضرب
 وء لم أو في مجرد الوزن نحو ضرب
 وقتل (والتام منه) أي من الجناس
 (أن يتقانا) أي اللفظان (في أنواع
 الحروف) بكل من الحروف
 التسعة والعشرين نوع وبهذا
 يخرج نحو يفرح ويمرح (و) في
 (اعدادها) وبه يخرج نحو الساق
 والمساق (و) في (هيئاتها) وبه
 يخرج نحو البرد والبرد فان هيئة
 الكلمة كيفية حاصلتها باعتبار
 الحركات والسكنات فهو ضرب
 وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف
 الحروف بخلاف ضرب وضرب
 مبنيا للفاعل والمنهول فانهما
 على هيئةتين مع اتحاد الحروف
 (و) في (ترتيبها) أي تقديم بعض
 الحروف على بعض وتأخير عنه

المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر ولو قال وفي ترتيبها كان
أوفق بما قبله فشروط التام أربعة قال سم فان اختل في واحد من هذه الأربعة كان
الجناس ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الأخير ولا سكونه لانه عرضة للتغيير اه (قوله
والحذف) هو الموت (قوله من أنواع الكلمة) أي الاسم والفعل والحرف (قوله
أو فهاين) نحو فلما قال ليدع سم قال لهم فالأول من القبلولة والثاني من القول (قوله
أو حرفين) لم يوجد له مثال ويمكن أن يشمل له بقولك اذا مررت بزيد فاسأل به بناء على
أن الاختلاف يكفي فيه الاختلاف ولو جعس الحقيقة والجاز (قوله سمى مماثلا
جريا الخ) قال ع ق والمستحق أن يسمى بالمماثل جريا على ذلك الاصطلاح كل من
المجانسين لا الجناس بينهما ولكن لا يجوز في الاصطلاح اه (قوله نحو يوم تقوم
الساعة يقسم المحرمون ما لبثوا غير ساعة) في الاتقان وأنكر بعضهم سم كون الآية من
الجناس وقال الساعة في الموضوعين بمعنى واحد والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى
ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقتين وزمان القيامة وإن طال
لمكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة فاطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى الآخر
حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قلت ركبت حمارا ولقيت حمارا تعني بالمدا
اه ما في الاتقان بحروفه وأقول قضية تمثيل المصنف بهذه وأقرار الشارح والسيد على
ذلك عدم موافقتهم على ما قاله هذا البعض وعلى التسليم فاعل ما قاله مخصوص بما إذا كان
أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لا مطلقا لانه كثر تمثيلهم بما يكون
أحدهما مجازا كقوله فانه يحيى الذي يحيى فان الأول مجازا إذا الحياة حقيقة لا يتصف بها
الكرم والثاني حقيقة لأن الأعلام تصف بالحقيقة والجاز كقوله فدواته ذاهبه
فانه مجاز فان وصف الدولة بالذهب مجاز وكقوله البسطة شرك الشرك فان اطلاق
الشرك على البسطة مجاز وكقوله من أيدعوا ص عواصم ان أريد الأيدي حقيقة فان
وصفها بعواصم وعواصم مجازا الى غير ذلك مما يظهر بتتبع أمثالتهم والحكم يرد جميع تلك
الأمثلة مما لا مساغ له لكن تخصيص كلامه أعني ذلك البعض بما قلناه يتأقمه قوله بل يكونان
حقيقتين فليست أملا اه سم وقال ع ق وقد يجاب على تقدير تسليم أن لا جناس بين اللفظ
الحقيقي ومجازيه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية في القيامة اه هذا وقال الفري
الانف واللام في الساعة زائدة لا تعبر ولا كذلك الميم في مساق اه اي فلذلك كانت
الآية من التام بخلاف ساق ومساق فليست أملا (قوله وان كانا من نوعين الخ) سبأ في
مثال الاسم والفعل في البيت ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر قرب الأول
حرف جر والثاني اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف عازي على جميع أهله
أي ارتفع عليهم فعلا الأولى فعل والثانية حرف (قوله سمى مستوفى) لاستيفاء كل من
اللفظين أو صاف الآخر اه ع ق (قوله كقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله

وبه يخرج الفتح والحذف (فان
كانا) أي اللفظان المتفقان في جميع
ما ذكر (من نوع) واحد من أنواع
الكلمة (ككاهين) أو فهاين
أو حرفين (سمى مماثلا) جريا على
اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة
هي الاتحاد في النوع (نحو يوم
تقوم الساعة) أي القيامة (يقسم
المحرمون ما لبثوا غير ساعة) من
ساعات الأيام (وان كانا من نوعين)
اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل
وحرف (سمى مستوفى كقوله

مامات من كرم) مامو ولفموضعه رفع على الابداء وخبره بجله فانه الخ ومن كرم
الزمان بيان لما اسم قال ع ق أى مذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضي قصار
كالميت في عدم ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من الكرم يحيا أى يظهر كالحى لدى أى
عند يحيى بن عبد الله البرمكى وهو من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية اه وقال
عبد الحكيم والمضى كل كرم اندرس فانه يحيا ويتجدد عند هذا الممدوح ووقع في ديوان
مصحح له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان اذا ابتلى
بالشدائد المفضية الى الموت يحيا لدى يحيى بن عبد الله ويتخلص منها ولك أن تتجمل
ما في مامات نافية ومن زائدة اه (قوله تقسيم آخر) أى الى ثلاثة أقسام متشابهة ومفروق
ومرفوق أقسام التام حينئذ خمسة (قوله أحد لفظيه) أى التام اه جري (قوله مركبا)
بأن لا يكون مجموع كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين (قوله
والآخر مفردا) الاولى مفردا أو مركبا كما في البيت الثاني الآن يقال ان جاملا مفرد
تنزىلا فنزل مع ممول الكلمة منزلة الجزء منها فقوله مفردا أى حقيقة أو تنزىلا (قوله
سمى جناس التركيب) أى لتركب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أى حين اذ يكون جناس
التركيب (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح البستي اه مطول (قوله وعطاء) تفسير
(قوله كقوله) أى قول أبى الفتح اه مطول (قوله كالكم قد أخذ الخ) هذان بيتان
من مجزوالرمل المخبون المحذوف والجام انا يشرب فيه الخ وقوله ولا جام لانا الخ قال
الحفيد لا يخفى ان الاول مركب من اسم لا وخبرها والثاني من الفعل والمنعول لكنه
مفرد نظرا الى أن الضمير المتصل وان كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزء من الفعل اه وقوله
لكنه مفرد الخ أى فيصدق على هذا المثال المقسم وهو أن أحد اللفظين مركب والآخر
مفرد كما بينهما عليه سابقا وقوله لانا الذى ضم الخ استفهام انكارى فيه عتاب على
الحاسرين في المجلس وتخصر على حرمانه من الشرب وقوله لوجاملنا فالهم في جاملنا
متصلة وفي جاملنا منفصلة (قوله هذا) أى كون المركب يقال له جناس مفروق اذ لم يكن
الخ وقصده به هذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله والاخص باسم المفروق شاملا
لما ليس من المفروق وهو المرفوق (قوله خص باسم المرفوق) أخذ من رفا الشوب جمع
ما تقطع منه بالخياطة فكانه رفى ببعض الكلمة فأخذنا اليم من طعم ورفينا به صاب
فصار تمصا صاب فالجناس بين مصاب وقولنا صاب بانضمام اليم الى صاب اه من ع ق
وسم (قوله أهذا مصاب الخ) المصا صب السكر والصاب عصارة شجر مرقها ح
اه سم (قوله وان اختلفا) شروع في الاقسام الاربعة وهى ما عدا التام من النجسة وهى
خارجة من الامور الاربعة في التام ويبان خروجها أن ينعدم منها واحد وتوجد الثلاثة
فان انعدم اثنان أو ثلاثة لا يكون جناسا أصلا بل بعد المشابهة (قوله عطف على قوله
التام) فهو عطف بجله فعلية شرطية على بجله اسمية اه سم أى لانها في تأويل الشرطية

مامات من كرم الزمان فانه *
يحيى لدى يحيى بن عبد الله
لانه كرم يحيى اسم الكرم (وأياضا)
للجناس تقسيم آخر وهو انه (ان كان
أحد لفظيه مركبا) والاخر
مفردا (سمى جناس التركيب)
وحيثئذ (فان اتفقا) أى اللفظان
المفرد والمركب (في الخط
خص) هذا النوع من جناس
التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق
اللفظين في الكتابة (كقوله اذ املاك
لم يكن ذاهبه) أى صاحب هبة
وعطاء (قدعه) أى اتركه (قدولته
ذاهبه) أى غير باقية (والا) أى
وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب
في الخط (خص) هذا النوع من
جناس التركيب (باسم المفروق)
لافتراق اللفظين في صورة الكتابة
(كقوله كالكم قد أخذنا لانا
ولا جام لانا * ما الذى خسر مدير
الجام) أى الكاس (لوجاملنا) أى
جاملنا بالجميل هذا اذ لم يكن اللفظ
المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
والاخص باسم المرفوق كقولك
أهذا مصاب أم طعم صاب (وان
اختلفا) عطف على قوله التام
منه ان اتفقا

او على محذوف أي هذا ان اتفقا وان (٣٦٨) اختلاف اللفظ المتجانسين (في هيأت الحروف فقط) أي اتفقا في النوع والعدد

والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا)
 لا تحرف احدي الهيئتين عن
 الهيئة الاخرى والاختلاف قد
 يكون بالحركة (قوله)
 جبة البرد جنة البرد) يعني لفظ
 البرد والبرد بالضم والفتح (ونحوه)
 في أن الاختلاف في الهيئة
 فقط قوله (م) الجاهل اما مفرط
 أو مفرط (لأن الحرف المشدد
 لما كان يرتفع اللسان عنه دفعة
 واحدة كحرف واحد عدا حرفا
 واحدا وجعل التجنيس
 مما الاختلاف فيه في الهيئة فقط
 ولذا قال (والحرف المشدد) في هذا
 الباب (في حكم الخفيف) واختلاف
 الهيئة في مفرط ومفرط باعتبار
 أن النما من أحدهما ساكن ومن
 الآخر مفتوح (و) قد يكون
 الاختلاف بالحركة والسكون
 جميعا (قوله) البدعة شرك
 الشرك) فإن الشين من الاول
 مفتوح ومن الثاني مكسور
 والراء من الاول مفتوح ومن الثاني
 ساكن (وان اختلفا) أي لفظ
 المتجانسين (في أعصادهما) أي
 أعداد الحروف بأن يكون
 في أحد اللفظين حرف زائدا وأكثر
 اذا سقط حصل الجنس التام
 (سمى) الجنس (ناقصا) نقصان
 أحد اللفظين عن الآخر (وذلك)
 الاختلاف (اما بحرف) واحد
 (في الاول مثل والتفت الساق

المناسبة لهذه اذ كانه يقول فيها ان اتفق اللفظان في جميع الالوجه السابقة فهو التام
 اه ع (قوله) أو على محذوف) فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله)
 والاختلاف قد يكون بالحركة) أي فقط أي أو بالسكون فقط أو بهما معا فأقسامه ثلاثة
 وقد مثل لها على الترتيب (قوله) كقولهم جبة البرد جنة البرد) الاول بالياء والاني بالنون
 والبرد كساء مخطط أي أن الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد
 (قوله) يعني لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجنة فن التجنيس اللاحق اه سطر
 (قوله) في أن الاختلاف في الهيئة فقط) أي فليس من الجنس الناقص ودفع قوله
 ونحوه الخ قوله انه من الجنس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله) الجاهل
 اما مفرط) من الافراط وهو تجاوز الحد وقوله أو مفرط من التقريط وهو التقصير
 فيما لا ينبغي التقصير فيه (قوله) لأن الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنه ما الخ) قال
 يس عبارة السيد في شرح المفتاح الا أن الحرف المشدد لما كان في الصورة الخطية
 كالخفيف عدا حرفا واحدا الا حرفين اه وافهم بتثنيته الضمير ان هنا حذفوا التقدير
 لأن الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنه ما الخ اه ع قال
 الجري والحاصل ان العبرة هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلا ووقفا لا المانقوطة
 اه فتخلص ان الحرف المشدد في هذا الباب في حكم الواحد لوجهين الاول ان اللسان
 يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالطرف الواحد وان كان في الحرفين ثقل ما
 الا أنه لم يعتبر اقرب أمره والثاني انه ما في الكتابة شي واحد (قوله في هذا الباب) أي باب
 التجنيس (قوله) البدعة شرك الشرك) أي شبكة الكفر فهي مؤدية اليه أي ان اتخاذ
 البدعة ديننا وعادة يؤدى الى العقوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ نصب الشرك عادة
 للصمد فانه يؤدى الى وقوعه فيه (قوله) فإن الشين الخ) ولا عبرة بمرة الوصل لسقوطها
 في الدرج ولا بالنوم المدغمة في الشين لما عرفت في مفرط ومفرط اه جري (قوله) حرف
 زائد) المراد بكونه زائدا انه لا مقابل له في اللفظ الا آخر لا كونه من غير الاصول (قوله)
 سمي ناقصا) وأقسامه ستة لأن الزائد اما حرف أو أكثر من حرف وفي كل اما أن يكون
 الزيادة في الاول أو في الوسط أو في الآخر (قوله في الاول) الاولى وهو الاول لأن
 الحرف عين الاول لا مظهر وفيه معنى يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وكذلك قوله أو
 في الوسط أو في الآخر تامل ثم رأيت ع ق قال وقد تقدم ما في قوله في الاول أو في الوسط
 أو في الآخر من التسامح وأنه قصد بهما أما كمن متوهمة فأطلق عليها ما هو وصف
 الحرف اذا الحرف هو نفس الاول والوسط والاخر على ما يتبادر والخطب سهل اه
 بهر وفه (قوله) بزيادة الميم) أي على الكلمة الثانية والباقي مجانس لمجموع المقابل (قوله)
 جدى جهدى) الجدى بفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجدى الذى هو أبو الالب فليس مراداهما
 والجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المعنى حطى

وغنى من الدنيا مجزاة تعاب النفس في المكاسب من غير وصول اليها ويكون تشكيكا
واخبارا بأنه لا يحصل من سعيه فائدة والاخر أن يكون المعنى أن حظي من الدنيا وغنى
فيها هو عيشي وجهدي لا بالورثة عن الاب والجد ويكون اخبارا بالنجاة في السعي وان
الغنى لا يتوقف على الورثة اه مخلصا من عرق (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال
ان جهدي بهد حذف الهاء منه يكون جدي بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين
جدي جناس تام (قوله كقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله ولا اعتبار بالتسوين)
أي في عواص لزواله بالوقف والاضافة (قوله كما هو مذهب الاخفش) من جواز
زيادتها في الالباب (قوله أو على كونها للتبعيض الخ) عبارة عرق قوله من أي يد بحتم
أن تكون فيه من للتبعيض اما بتقديره نعم المفعول محذوف أي يدون سوا عدد كائنة
من أي اذا السواء دبعض الأيدي فكأنه يقول يدون السواء عدد التي هي بعض الأيدي
واما بأن تجعل كهي في قواهم هزم من عطفه وحرك من نشاطه أي هز بعض العواص
لان العطف الشق والعضو المهور ومنه الكتف مثلا وحرك بعض الأعضاء التي يظهر
بتحريكها نشاطه اه (قوله هزم من عطفه) عطفا الرجل جانباه وحركة العطف كناية عن
السرور اه حفيد (قوله أو على أنه صفة محذوف) أي ومن للتبعيض (قوله من أي)
أي كائنة من أي (قوله جمع عاصية) أي بمعنى ضاربة بالعصا بمعنى السيف لا عاصية
بمعنى مذنبية (قوله ضربه الخ) أي لا من عصي بمعنى اذنب قال سم وقيل من العصيان
اه والمراد بالعصا هنا السيف بدليل ما بعده (قوله قواص قواضب) فيه الشاهد
أيضا فلأني به المصنف لكان أولى والقواضي جمع قاضية من قضى بكذا بمعنى حكم به
(قوله أي يدون أيديا) هذا على جعل من زائدة وقوله ضاربات معنى عواص وقوله
حاميات معنى عواصم وقوله للاولياء أي الاصدقاء والاصحاب وقوله حاكمية أي على
الاعداء معنى قواض وقوله بالقتل متعلق بمحكمة والاسناد مجازي وقوله قاطعة أي
لرقاب الاعداء معنى قواضب (قوله مطرقا) أي انطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكر
في هذا الضرب الخ) أي ولم يذكر لما اذا كانت الزيادة بأكثر في الأقل أو الوسط اما لعدم
وجود ذلك في كلامهم أو قل بحيث لا يعتبر (قوله كقواها) هو من الكامل المرفل فنصف
البيت الالف من الشفاء والهزمة من النصف الثاني (قوله أي الخفاء) أخت صغرى وذ
كلام من لامها على البكاء عليه روى انه ابكت عليه حتى ابيضت عيناها اه عرق (قوله
بين الجواخ) هي الاضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كالاضلاع مما يلي الظهر
الواحدة جاذبة صحاح اه سم والبيانية كناية عن القلب (قوله هذا النوع) وهو
ما زيد فيه أكثر من حرف ويحتمل أن يريد به الذي وجدته فيه هذه الزيادة آخر
وعبارته في المطول وربما سمي هذا الذي يكون أكثر من حرف اه وقال العصام
في أطوله وربما سمي هذا الضرب الذي يكون أكثر من حرف في الآخر مذلا وجعل

وقد سبق ان المشتد في حكم
المخفف (أو في الآخر كقوله
يدون من أي عواص عواصم)
بزيادة الميم ولا اعتبار بالتسوين
قوله من أي في موضع مفعول
يدون على زيادة من كما هو مذهب
الاخفش أو على كونها للتبعيض
كما في قواهم هزم من عطفه وحرك
من نشاطه أو على أنه صفة محذوف
أي يدون سوا عدد من أي عواص
جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا
وعواصم من عصمه حفظه وجاه
وتامه * تعول بأساف قواض
قواضب * أي يدون أيديا
ضاربات للاعداء حاميات الاولياء
صايلات على الاقران بسيفوف
حاكمة بالقتل قاطعة (وربما سمي
هذا القسم الذي تكون الزيادة
فيه في الآخر) مطرقا واما بأكثر
من حرف واحد وهو عطف على
قوله اما بحرف ولم يذكر في
هذا الضرب الا ما تكون الزيادة
في الآخر (كقواها) أي الخفاء
(ان البكاء هو الشفاء * من الجوى)
أي حرقه القلب (بين الجواخ)
بزيادة النون والحاء (ربما سمي
هذا النوع

مطلق ما يكون الزائد فيه أكثر من جميع الضمير كما في الشرح مما يؤثر به ويعيد عن هذا
 الاسم وفي قوله وربما أشار إلى عدم اشتراك التسمية اه فتأمل (قوله مذهب) لان
 الزيادة في آخره كالذيل (قوله في أنواعها) قال ع ق والاختلاف في أنواع الحروف أن
 يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا أو لا كان
 من الناقص اه (قوله في شرط الخ) بجواب الشرط (قوله كلفظي نصر ونكل) قال
 في المطول ولفظي ضرب و فرق ولفظي ضرب وسلب اه قال الفري وأورد ثلاثة أمثلة
 تنبها على أن الحرف المتفق عليه أضاف في الأول أو في الوسط أو في الآخر اه (قوله
 متقاربين) كان يكونا حقيقين هما أو شفووين معا اه ع ق فيكون المراد بتقاربي
 المخرج ما يشتمل المنهدين فيه لأن الدال والطاء مخرجهما واحد وكذا الهاء والهمزة
 تأمل (قوله مضارعا) مضارعة المابين لصاحبه في المخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ)
 لا يخفى أن الضمير عائد على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع ففسد المعنى فاحتاج
 إلى تقدير وكأنه لأن الحديث في الجنس لا في الحرف (قوله لأن الحرف الاجنبي)
 أي المابين لمقابله (قوله أضاف الأول) في زائدة (قوله نحو يني الخ) أي نحو قول
 الحريري وهو نثر وقوله كنى بكسر الكاف وتشديد النون أي يني والدامس المظلم وقوله
 طامس أي مظموس العلامات لا يمدى فيه إلى المراد اه ع ق (قوله الخليل الخ) هو
 حديث وتماه إلى يوم القيامة واظهير نائب فاعل معقودا ومبتدأ أخيره معقود (قوله ولا
 يخفى تقارب الدال والطاء) أي في دامس وطامس لأنهم مامن اللسان مع أصل اللسان
 وقوله وكذا اللام والراء (قوله أي في شهور ويتأون متقاربين) اه ما حلفتان وقوله
 وكذا اللام والراء أي في الخليل والظهير متقاربين لأنهم مامن الحنك واللسان (قوله وان
 لم يكن الحرفان متقاربين) أي اتباعا لهما في المخرج (قوله سمي لاحقا) إذا حدد اللفظين
 ملحق بالآخر في الجنس باعتبار جلال الحروف (قوله وهو) أي الحرف الاجنبي
 (قوله في الكسر من اعراض الناس) كسر العرض هناك وإبطاله بالزامة العيب وقوله
 والظهن فيها تفسير بأن يلحق العيب بصاحبها (قوله وبناء ففعله الخ) عبارة ع ق وبناء ففعله
 بضم الفاء وفتح العين يدل على التزام والاعتقاد لأن هذا الوزن يدل في العربية على ذلك
 ولا يكفي في بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه في الجملة (قوله تفرحون في الارض)
 أي تبطلون وتكبرون فيها وما كنتم تفرحون أي تشعرون في الفرح اه يضاهي
 فالمرح نهاية الفرح (قوله وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر) قد يجاب عنه بأن المراد
 من تقارب المخرج قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجي
 الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لأن الميم من ظاهرا الشفتين والفاء من باطن الشفة
 السفلى وأطراف الاسنان وأنت خبير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد
 مخرجيهما الأعلى طول المسافة بينهما فليأمل اه ففري وقال ع ق وقد يجاب بأن جناس

(مذهب) لأن اختلاف (أي لفظا)
 المتجانسين (في أنواعها) أي أنواع
 الحروف (في شرط أن لا يقع)
 الاختلاف (بأكثر من حرف)
 واحد والالبعدين بينهما التشابه
 ولم يبق التجانس كلفظي نصر ونكل
 (ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما
 الاختلاف (أن كانا متقاربين)
 في المخرج (سمي) الجنس (مضارعا
 وهو) ثلاثة أضرب لأن الحرف
 الاجنبي (أضاف الأول نحو يني
 وبين كنى ليل دامس وطريق طامس
 أو في الوسط نحو وهسم ينون عنه
 ويتأون عنه أو في الآخر نحو الخليل
 معقود وفي نواصب الخير) ولا يخفى
 تقارب الدال والطاء وكذا الهاء
 والهمزة وكذا اللام والراء (والا)
 أي وان لم يكن الحرفان متقاربين
 (سمي لاحقا وهو أيضا أضاف الأول
 نحو ويل لكل همزة لمزة) الهمز
 الكسر واللسان الطعن وشاع
 استعملهما في الكسر من اعراض
 الناس والظهن فيها وبناء ففعله
 يدل على الاعتقاد (أو في الوسط نحو
 ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض
 بغير الحق وبما كنتم تفرحون)
 وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر
 فانهم شفوويتان وان أريد بالتقارب

أن يكونا بحيث تدغم أحدهما
في الأخرى فالحاء والهمزة ليستا
كذلك (أوفي الآخر نحو
واذا جاءهم أمر من الأمن وإن
اختلفا) أي لفظا المتجانسين
(في ترتيبها) أي ترتيب الحروف
بأن يتخذ النوع والعدد والهيئة
لكن قدم في أحد اللفظين بعض
الحروف وأخرى اللفظ الآخر
(سعى) هذا النوع (تجنيس القلب
نحو حسامه فتح لا ويا نه حثف
لأعدائه ويسمى قلب كل)
لأنه كاس ترتيب الحروف كلها
(ونحو اللهم استر عورتنا وآمن
روعاتنا ويسمى قلب بعض)
يضع الانعكاس الأيمن بعض حروف
الكلمة (وإذا وقع أحدهما) أي
أحد اللفظين المتجانسين تجانسا
القلب (في أول البيت و) اللبس
(الآخر في آخره يسمى) تجنيس
القلب حينئذ (مقلوبا مجتزا) لأن
اللفظين بمنزلة جناحين للبيت
كقوله

لاح أنوار الهدى في

كفنه في كل حال
(وإذا ولي أحد المتجانسين) أي
تجانس كان ولذا ذكره بالاسم
الظاهر المتجانس (الآخر يسمى)
الجناس (منزوحا ومكثرا
ومرددا ونحو وجئت من سبابيا
يتين) هذا من التجنيس اللاحق
أمثلة الأقسام الأخرى ظاهرة مما سبق

التقارب لا يكفي حتى يوجد نوع خاص منه كان يكون الحرفان من موضع واحد مع
اختلاف ما وهما افترقا لموضعان لماء لمت فالأولى لهذا البحث أن يمثل بنحو قوله تعالى
وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الظير لشديد لان الدال والهاء متباعدتان مخرجا إذا الأولى
من اللسان مع اصول الاسنان والثانية من الحلق اه (قوله أن يكونا بحيث تدغم
أحدهما في الأخرى) أي والفاء والميم لا يدغمان وقوله فالحاء والهمزة علة لجواب
الشرط المحذوف تقديره فلا يصح لان الهاء الخ وقوله ليستا كذلك أي لا تدغم أحدهما
في الأخرى مع أنه مثلهم ما للمتقاربين (قوله نحو وإذا جاءهم أمر من الأمن) فان
الراء والنون متباعدتان مخرجا لان الراء من شد اللسان على الحنك الباطني على وجهه
التكرار والنون من شدة على ما يقرب الاسنان العليا قال سم وفي هذا نظر لان النون
والراء من حروف الذلاقة اه سبكي أي وحروف الذلاقة التي يجتمعها قولك هرب فتل تخرج
من طرف اللسان فالراء والنون يفرجان منه وإذا اختار الفراء والجرى أن يخرجهما
واحد وقد يجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفتيح والنون من صفاتها
الترقيق نزلا لتباعدهما في الصفة منزلة المتباعدتين (قوله وأخر) أي ذلك البعض
(قوله تجنيس القلب) لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر
للاخر (قوله حسامه فتح الخ) هذا مأخوذ من قول الاحنف

حسامك فيه لأحباب فتح * ورجحك فيه لأعداء حثف

اه مطول والحسام بضم الحاء السيف المقاطع أي سيفه فحصر لا تساعه وموت لأعدائه
(قوله لانه كاس ترتيب الحروف كلها) فيه نظر لان التاء وقعت في اللفظين في مكانها
وهو الوسط اه ع في فالحسن ما قاله في المطول من انه ان وقع الحرف الأخير من الكلمة
الأولى أو لامن الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والاسمى قلب
البعض اه (قوله اللهم استر عورتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة اه أطول وقوله
وآمن روعاتنا بفتح الراء جمع روعة الخوف أي آمننا مما يخاف (قوله بعض حروف
الكلمة) وهو الراء والعين وما عداهما فهو في محله (قوله حينئذ) أي حين اذ وقع
أحدهما في أول البيت والآخر في آخره (قوله بمنزلة جناحين) أي للطائر وقوله للبيت
متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) الشاهد في لاح وحال وهو رد مل يحز ووزنه
فاعلاتن (قوله وإذا ولي أحد المتجانسين) أي أحد اللفظين المتجانسين بأن لم يكن
بينهما فاصل (قوله أي تجانس كان) أي كان تاما أو ناقصا أو لاحقا أو مضارعا أو مقلوبا
(قوله ولذا) أي لأجل ان المراد أي تجانس لا تجانس القلب فقط ذكره باسمه الظاهر
مع أن المقام للاضمار لو كان المراد تجانس القلب (قوله من سبابا) اسم رجل أو بلد
والشاهد في سبابا والباء في باب الادخل لها في ذلك (قوله وأمثلة الأقسام الأخرى ظاهرة
مما سبق) فإنا التام أن يقال تقوم الساعة في ساعة ونحوه ولهم من طالب شيئا وجدة

وجد ومثال المحرف أن يقال هذه حبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص قولهم
جدي جهدي ومثال المقلوب أن يقال حسامه للأولياء والأعداء فتح وحفف (قوله
ويطلق بالجناس) أي في التحسين فهذان الشيئان ليسا من الجنس ولكنهما مطلقان به
في كونهما مما يحسن به الكلام كحسن الجناس (قوله أحدهما الخ) حاصله أن هذا الواحد
هو الاشتقاق الصغير والثاني أمران الاشتقاق الكبير وغيره والغير ليس هو الصغير
بل توافق آخرهما بين الأرض وأرضيت قال عرق وهذا النوع سهل التناول كأن
يقال قام قائم وقعد قاعد وقال قائل ونحو ذلك اه (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق)
بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد قال سيم لعل أراد الصغير ولذا قيد في المطول
الحروف الاصول بكونها مرتبة وأراد بالشيء الثاني ما يعم الكبير ولا ينافي ذلك
قوله الآتي وقد توهم الخ بل هو أن يريد توهم أنه الكبير فقط فليتأمل اه (قوله الاشتقاق)
أي الصغير إذا الاشتقاق إذا أطلق لا ينصرف إلا إليه وقوله في الحروف الاصول أي
على وجهه الترتيب فلا بد من هذا القيد وقوله في الحروف الاصول خرج به الاشتقاق
الاكبر كالثلث والثلث وقولنا على وجهه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجذب
والمرق والرقم وقوله مع الاتفاق في أصل المعنى يخرج به الجنس لأن المعنى فيه مختلف
(قوله ونحو فأقم وجهك للدين القيم) أصل أقم أقوم والقيم صفة مشبهة وأصله قيوم على
وزن فيعمل قال في الاطول والقيم المستقيم المعتدل لا فراط فيه ولا تفریط أو القيم بمصالح
العباد أو على الأديان السابقة بالشهادة بصحتها اه (قوله من قام) أي من مصدره وهو
القيام (قوله أن يجمعهما المشابهة الخ) لو قال أن يجمعهما مشابهة الاشتقاق لكان
أخصر وأظهر قال عرق والمراد بالمشابهة الأمر المشابهة فهي مصدر بمعنى اسم الفاعل
بدليل تفسيرها بقوله وهي الخ اه وقعت المشابهة قسمين الاشتقاق الكبير وغيره (قوله
فلقطة ما الخ) ان قلت في هذا التفريع نظر لان هذا المذكور لا يفرع على هذا التفسير وهو
قوله أي اتفاق بل الذي يفرع عليه انهما موصوفة فقط قلت وجه التفريع انه لما علم ان
ما معناه اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لانها يؤيدان ذلك المعنى فتأمل بلطف
اه سم (قوله وزعم بعضهم انها مصدرية) وعليه فالمشابهة على حقيقتها (قوله أي
اشباه اللفظين) مصدر مضاف للفاعل أي مشابهة الخ (قوله لفظا ومعنى) أي من جهة
اللفظ والمعنى وقوله أما اللفظ أي اما بيان الغلط من حيث اللفظ (قوله جهل الضمير) أي
المستتر وقوله للفظين أي لانه جعل اللفظين فاعلا وهما مثنى فقد رجع الضمير المفرد لثنى
وهو لا يصح وقوله لا يتأويل بأن يؤول بالمذكور وقوله بعيد أي بالنسبة لغيره أي
والتأويل لا يرتكب الا عند الاحتياج اليه فلذا قال فلا يصح أي التأويل عند الاستغناء
عنه (قوله فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق) اذا الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق نعم
ان قدر مضاف صح أي اشباه توافق اللفظين قال سم واهل التأويل هنا لما كان أبعد منه

(ويطلق بالجناس شيان أحدهما
أن يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو
توافق الكلمتين في الحروف الاصول
مع الاتفاق في أصل المعنى (نحو
فأقم وجهك للدين القيم) فانهما
مشتقان من قام يقوم (والثاني
أن يجمعهما) أي اللفظين (المشابهة
وهي ما يشبه) أي اتفاق يشبه
(الاشتقاق) وليس بالاشتقاق
فلقطة ما موصولة أو موصوفة
وزعم بعضهم انها مصدرية أي
اشباه اللفظين الاشتقاق وهو غلط
لفظا ومعنى اما لفظا فلانه جعل
الضمير المفرد في يشبه الى اللفظين
وهو لا يصح الا بتأويل بعيد فلا يصح
الاستغناء عنه وأما معنى فلان
اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل
توافقهما قد يشبه الاشتقاق

في الوجه الاول لم يتعرض له الشارح هنا اه (قوله بأن يكون الخ) فيه ان هذا الضابط
 يشبه الاشتقاق غير مانع من دخول الغير اسموله للجناس التام لان في كل من اللفظين فيه
 جميع ما في الآخر وبعض أقسام الناقص كالطرف نحو جدي جهدي وكالذيل نحو
 الجوى والجواخ وأي فرق بين هذا المثال ومثال قال اني لعلمكم من القالين وكالمضارع
 نحو طامس ودامس وغير ذلك فكيف يكون ملحقا ثم رأيت عرق قال وذلك الشيء الذي
 يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين في جل الحروف أو في كلها على وجه يتبادر منه أنهما
 يرجعان الى أصل واحد كما في الاشتقاق وليس ما في الحقيقة كذلك لان أصلهما في نفس
 الامر مختلف وذلك نحو قال اني لعلمكم من القالين فمال مع القالين في أحدهما من
 الحروف جل ما في الآخر ويتبادر لكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثاني وصفقا
 انهما من أصل واحد وليس كذلك لان الاول من القول والثاني من القلي فبينهما ما يشبه
 الاشتقاق على الوجه المذكور ~~فكان~~ ما بينهما ما ملحقا بالجناس وانما قلنا على وجه
 يتبادر منه انهما يرجعان الى أصل واحد كما في الاشتقاق لئلا يدخل في هذا القسم نحو
 عواص وعواصم والجوى والجواخ فان في كل من لفظيهما جل ما في الآخر من الحروف
 وكذا نحو الخقف والفتح فان في كل منهما مجموع ما في الآخر وليس من الملحق في شيء
 لعدم كون اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور اه بحسب روفه (قوله جميع ما يكون
 في الآخر من الحروف) أي الاصول كقال وقالين وقوله أو أكثرها كالارض وأرضين
 لان الهمزة في الارض أصلية وفي أرضين لا دستفهام فليست أصلية (قوله لكن
 لا يرجعان الى أصل واحد) أي ولكن يتوهم في بادئ الرأي انهما يرجعان الى أصل واحد
 فبذلك خرج الجناس بجميع أنواعه لانه لا يتأتى فيه هذا التوهم كما بيناه سابقا (قوله كما
 في الاشتقاق) راجع للمتنفي (قوله من القالين) أي المبغضين (قوله من القلي) بفتح
 القاف وسكون اللام لان مصدرا لفعل الثلاثي المعتدى فعل كما قال في الخلاصة
 فعل قياس مصدر المعتدى * من ذي ثلاثة كذرذا

وسمع بكسر القاف وفتح اللام (قوله هو الاشتقاق الكبير) أي فقط مع أن المراد به
 ما يشمله وغيره (قوله أيضا) أي كالغلط في ما مصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق)
 فهذه الثلاثة بينها اشتقاق كبير ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القمر بتقديم وتأخير
 (قوله وقدم مثلوا) الواو للحال وقوله في هذا المقام أي شبه الاشتقاق (قوله انما قلتم) أصله
 تشاقلتم أي ملتم الى متاع الارض قلبت التاء باء ثم أدغم وأتى بهمزة الوصل وشمل
 الاستشهاد بالارض وأرضين (قوله ليس كذلك) أي ليس بينهما ما اشتقاق كبير
 لوجهين الاول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب الثاني
 أن الالف في الارض أصلية بخلافها في أرضين كما بيناه فالتبديد بالكبير ينافي هذا المثال
 الذي مثلوا به فيعين أن المراد به ما هو أعظم (قوله رد العجز) هو في المشهور هنا كعند

أن يكون في كل منهما جميع ما يكون
 في الآخر من الحروف أو أكثرها
 لكن لا يرجعان الى أصل واحد كما
 في الاشتقاق (نحو قال اني
 لعلمكم من القالين) فالقول
 من القول والثاني من القلي وقد
 توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق
 هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا
 غلط لان الاشتقاق الكبير هو
 الاتفاق في الحروف الاصول
 دون الترتيب مثل القمر والرقم
 والمرق وقد مثلوا في هذا المقام
 بقوله تعالى انما قلتم الى الارض
 أرضين بالحياة الدنيا ولا يخفى أن
 الارض مع أرضين ليس كذلك
 (ومنه) أي من اللفظي (رد العجز)
 على المصدر

وهو في اللفظ على خمس لغات كقلس وقفل وعلم وكشف اه أطول أي ارجاع العجز للصدر
 بأن ينطق به كما ينطق بالصدر (قوله وهو في النثر) قال في الاطول ظاهر كلام المفتاح
 اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرد المصنف بقوله وهو في النثر ولاشتماله على
 الرد صار أهم فتقدم (قوله أي المتفقين في اللفظ والمعنى) أي ولا يستغنى بأحدهما عن
 الآخر (قوله أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى) فيه تضييق باشتراط اختلاف المعنى
 في الجناس اه سم (قوله أو الملتصقين بهما) تحته قسمان كما أشار له الشارح بقوله يعني الخ
 (قوله وقد عرفت معناها) أي في بحث الارصاد وهو أنها في الاصل اسم لعظم الظهر
 ثم استعملت للحلي المصوغ على هيئته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة
 على حرف واحد لحسنها واطاعتها والتحقيق أنها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لآخرى
 كما سيأتي في المجمع نقلا عن ع ق فصيح التمثيل بقوله وتخشى الناس الخ وبقوله سائل
 اللثيم الخ لأن كلامهم مالم يس معه أخرى (قوله فتكون الاقسام أربعة) لأن اللفظين
 الواقع أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها اما مكرران أو متجانسين أو ملحقان
 بالمتجانسين اشتقاقاً أو شبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله أحق أن تخشاه) ولا يضر
 في كونه في آخرها اتصال الضمير به لأنه لا يكون مفعوله كأنه من تيمته اه سم (قوله سائل
 اللثيم) الهمزة فيه أصلية أي طالب المعروف من الرجل الموصوف باللامعة والردالة
 وقوله ودمعه سائل الهمزة فيه ليست أصلية إذ أصله الما فقلت همزة كما في بائع والاول
 من السؤال والثاني من السيلان قال في الاطول وضمير دمه الى السائل في المشهور
 ويحتمل الرجوع الى اللثيم وهو أبلغ في ذم اللثيم حيث لا يطيق السؤال اه (قوله
 استغفروا الخ) فبين استغفروا وغفارا شبه التجانس بالاشتقاق لأن مادتهما المغفرة
 قال في عروس الافراح وانما جعل استغفروا في أول الفقرة وان كان أولها فقلت لأن
 المراد الفقرة في كلام نوح عليه السلام المحكي لافي الحكاية اه أي لان اللفظ قلت
 لحكايتها (قوله في الملتصقين) أي بالجناس وقوله اشتقاقاً فميز (قوله في الملتصقين بشبه
 الاشتقاق) أي في الملتصقين بالجناس بسبب شبه الخ اه سم فصلة الملتصقين بمحذوفة وباء
 بشبه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهي كون اللفظين مكررين أو متجانسين
 أو ملحقين اشتقاقاً أو شبه اشتقاق وقوله في أربعة وهي كون اللفظ الآخر في صدر
 المصراع الاول أو عشوه أو آخره أو صدر المصراع الثاني اه سم (قوله ثلاثة عشر)
 أربعة في المكررين وأربعة في المتجانسين وأربعة في الملتصقين اشتقاقاً وواحد في الملتصقين
 شبه اشتقاق (قوله وأهمل ثلاثة) أي من أمثلة تشبيه الاشتقاق قال في المطول وأهملها
 اما لعدم ظفره بأمثلها واما اكتفاء بأمثلة الاشتقاق اه قال العصام في أطوله كذا
 ذكره الشارح المحقق وفيه بعد أما عدم الظفر فلأنه جعل من الأمثلة قول الحريري
 فخشعوف بآيات المشافي وهو متصل به قوله ومضطلع بتطخيص المعاني ومطالع الى

وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين
 المكررين (أو المتجانسين) أي المتفقين في اللفظ
 والمعنى (أو المتجانسين) أي المتشابهين
 في اللفظ دون المعنى (أو الملتصقين
 بهما) أي بالمتجانسين يعني اللذين
 يجمع بينهما الاشتقاق أو شبه
 الاشتقاق (في أول الفقرة) وقد
 عرفت معناه (و) اللفظ (الآخر
 في آخرها) أي آخر الفقرة
 فتكون الاقسام أربعة (فحو
 وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه)
 في المكررين (وتحذو سائل اللثيم
 يرجع ودمعه سائل) في المتجانسين
 (وتحذو واستغفروا ربكم انه كان
 غفارا) في الملتصقين اشتقاقاً (وتحذو
 قال اني اعلم ملككم من القالين)
 في الملتصقين بشبه الاشتقاق (و)
 هو (في النظم أن يكون
 أحدهما) أي أحد اللفظين
 المكررين أو المتجانسين أو الملتصقين
 بهما اشتقاقاً أو شبه اشتقاق (في
 آخر البيت و) اللفظ (الآخر في
 صدر المصراع الاول أو عشوه
 أو آخره أو صدر المصراع الثاني)
 فتصير الاقسام ستة عشر حاصلة
 من ضرب أربعة في أربعة والمصنف
 أورد ثلاثة عشر مثالا وأهمل ثلاثة

تخلص عاني فيبعد غاية البعد أن يقال لم يظفر به هذا المثال لشبهه الاشتقاق وأما
الاكتفاء بأمثلة قسم عن أمثلة قسم آخر بعيد فالوجه أن يقال جعل المحققين بالمجانسين
قسم واحد افا كتنفى بإيراد أربعة أمثلة لكل قسم الا انه زاد مثالا واحدا في قسم اه
باختصار (قوله كقوله) أي قول الاقيس الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله ينتهي
نسبه لمضر بن زافر ولقب بالاقيس لجره وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شريفا
للخمر من محابه لا يدخل في يده شيء الا أنفق فيه وكان له ابن وسرف كان يسأله فيعطيه حتى
كثر ذلك فذعه وقال له الى كم أعطيتك مالي وأنت لاتنقل عن شرب الخمر والله لا أعطيك شيئا
أبدا فتركه حتى اجتمع قومه في ناديتهم وهو فيهم ثم جاء فوقهم عليهم فشكاه اليهم وذمه فوثب
اليه ابن عمه فاطمه فقاله اه من معاهد التخصيص باختصار وهو هذا شروع في أمثلة
المكترين (قوله سريع الخ) أي هذا المذموم سريع الى الشر في لطم وجهه ابن
العم وليس بسريع الى العمل بما يدعي اليه من الندي أي الكرم اه ع ق
(قوله يلطم بكسر الطاء) فهو من باب ضرب كما في المصباح (قوله وقوله) أي قول
صمة بن عبد الله القشيري اه مطول والصمة بكسر الصاد الزجل الشجاع والذكر من
الحيات يسمى به هذا الشاعر (قوله قمتع) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اه
أطول والبيت السابق قوله

أقول اصاحبي والعيس تهوى * بنابن المنينة فالضمير

وقوله من شميم مصدر كاشم قال سم وأكثر ما يجي فعيل في الأصوات كالضمير والهمدير
وقوله فخذ النجد ما ارتفع من الارض والتهامة ما انخفض منها (قوله من عرار) قال في
المطول وموضع من عرار رفع على أنه اسم ما ومن زائدة اه وفيه نظر لان ما اذا فصل بينها
وبين اسمها أو تقدم خبرها بطل علمها اه سم (قوله وهي) أي المعرر وقوله وردة أي
تطاع وتفرش على وجه الارض لاساذ لها (قوله نهدمه) من باب علم (قوله وقوله) أي
قول أبي تمام اه مطول (قوله ومن كان بالبيض) جمع بيضاء قال ع ق وهذه القضية
شرطية اتفاقية لان الولوع بالكواعب يتوهم عمومها للطبيعة الانسانية فبين أنه اتفاق له
خلاف ذلك وان من كان مولعا بالكواعب فهو بخلافه وانه مولع بالسيوف واستعمالها
في محالها بالحروب اه (قوله وهي الجارية) أي الاتى وقوله حين يبدو أي يظهر وقوله
للنهود أي الارتفاع (قوله فإزات بالبيض) جمع أبيض وهذا دليل جواب الشرط
المحذوف أي فلا ألقت اليه لاني ما زلت الخ (قوله وقوله) أي في ذي الرمة (قوله
معرج) اسم مفعول بمعنى المصدر أي تعرج بمعنى إقامة قال في المطول والتعرج على
الشيء الإقامة عليه اه (قوله ألت الخ) من اللام وهو النزول قال ع ق والمعنى اني
أطاب منكم أي الخليلان أن تساعداني في اللام بالدار التي ارتحل عنها أهلها فصارت
القبولة فيها والنزول فيها موحشة وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيا لها موحشا اه

(قوله)

سريع الى ابن العم يلطم وجهه
وليس الى داعي الندي بسريع
فما يكون المكتر الا آخر في صدر
المصراع الاول (وقوله)

قمتع من شميم عرار نجيد

فما بعد العشرة من عرار

فما يكون المكتر الا آخر في حشو

المصراع الاول ومعنى البيت استمتع

بشم عرار نجيد وهي وردة ناعمة

صفراء طيبة الرائحة فانا نهدمه

اذا أمسينا نخر وجنا من أرض نجيد

ومنا بته (وقوله ومن كان بالبيض

الكواعب) جمع كعاب وهي

الجارية حين يبدو نديهم بالنهود

(مغرما) مولعا (فإزات بالبيض

القواضب) أي السيوف القواطع

(مغرما) فما يكون المكتر

الاخر في آخر المصراع الاول

(وقوله وان لم يكن الامعرج ساعة*)

هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى

الامام المدلول عليه في البيت السابق

وهو الماعلى الدار التي لو وجدت بها

(قوله يا أهلها) هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لوجوده وبصح نصب أهلها به لا من
 الهاء في وجدتها وها هو المفعول الثاني (قوله ما كان الخ) جواب لو وقوله وحشا أي
 مو حشا خبر كان وقوله مقيلها أي موضع قبلاواتها اسم كان (قوله صفة مؤكدة) أي ان
 لو حظ جعل قليلا صفة لمعرج بعد تنبيذه بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أي مخصصة أي
 ان لو حظ جعله صفة لمعرج قبل تنبيذه بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقليل والاكثير (قوله
 من اضافة التعرّيج الى الساعة) والاضافة على هذا الامة بخلافها على الثاني فانما بمعنى
 في الانتم من اضافة الشيء الى ظرفه (قوله قليلها) ولا تضرب الهاء في كونه في العجز لان
 الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله والضمير للساعة) قال العصام في أطوله وضمير
 قليلها الى الساعة بتقدير مضاف أي قليل بل تعريج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب أن
 يكون للتعريج بتأويل الإقامة اه (قوله فيما يكون المكرر الآخر) وهو قليل (قوله
 وقوله) أي قول القاضي الارتجاني اه . طول وهذا شروع في أمثلة المتجانسين (قوله
 أي اتركاني) اشارة الى أن دعائي تنبيهة دع من ودع يدع اه عبد الحكيم (قوله سقاها)
 جعله القنري تميزا ويقههم من حفيد الشارح انه مفعول له وعبارة القنري قوله هو الخفة
 وقوله العقل هذا على تقدير أن يكون سقاها بفتح السين المهله فمكون نصبا على التمييز
 وتقدير وي يكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر رأى ملامة مشافهة أو على
 الحال اه سم وقوله انه مفعول له فالعنى اتركاني من لومكم الواقع منكم لا جعل سقاها
 أي خفة عقابكم فاني لا ألتفت اليه لان داعي الشوق الخ (قوله فداعى الشوق) هو جال
 المحسوس وقوله قبلكم داعي أي فأجبتة فلا أجيبكم بعده (قوله وقوله) أي قول النعماني
 اه مطول (قوله واذا البابل) الشاهد في هذا مع الاخير وأما المتوسط فلا شاهد فيه عند
 المصنف كما سيأتي بيانه (قوله بلبل) بضم الباءين (قوله وهو طائر) أي حسن الصوت
 (قوله أفصحت) أي نطقت ألسنتها نطقا خاليا من اللكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح
 الايعمى اذا انطأق لسانه وخلعت لفتة عن اللكنة وحدث ولم يلحن والمراد باللفات
 النغمات وهي جعل كل كلمة نغمة اه (قوله فانف البابل) أي أبعد الاخران وقوله
 باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب أي بالشرب من كأسات الخمر قال عرق والمعنى انه
 يأمر بشرب آية الخمر لدفع الاخران التي حركها صوت ذلك الطائر لان الصوت الحسن
 مما يجترأ الاشواق اه (قوله بابل) بفتح الباءين قاله حفيده (قوله بابل بالضم)
 أي ضم الباءين (قوله أعنى البابل الاول) اشارة الى أن المقصود بالتمثيل البابل الثالث
 بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فقال في المطول فهو من هذا الباب على
 مذهب السكاكي دون المصنف اه أي لان السكاكي اعتبر قسما آخر وهو أن يكون
 اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني ورأى المصنف تركه أولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على
 المصدر اذ لا صادره لمصراع الثاني أصلا بخلاف المصراع الاول اه من سم ويس

* يا أهلها ما كان وحشا مقيلها
 (قليل) صفة مؤكدة لفهم القلة
 من اضافة التعرّيج الى الساعة
 أو صفة مقيدة أي الاتعريجا
 قليلا في ساعة (فاني نافع لقليلها)
 صر فوع فاعل نافع والضمير
 للساعة والمعنى قابل التعرّيج
 في الساعة ينفعني ويشفي غليل
 وجلي وهذا فيما يكون المكرر
 الآخر في صدر المصراع الثاني
 (وقوله دعاني) أي اتركاني (من
 ملامك سقاها) أي خفة وقلة عقل
 (فداعى الشوق قبلكم داعي) من
 الدعاء وهذا فيما يكون المتجانس
 الآخر في صدر المصراع الاول
 (وقوله واذا البابل) جمع بلبل
 هو طائر معروف (أفصحت بلغاتهما)
 فانف البابل) جمع بلبل وهو
 الحزن (باحتساء بابل) جمع بليلة
 بالضم وهو ابريق فيه الخمر وهذا
 فيما يكون المتجانس الآخر
 أعنى البابل الاول في حشو
 المصراع الاول

(قوله لان صدره الخ) جواب عما يقال انه في صدره (قوله وقوله) أي قول الحريري في المقامة الثامنة والاربعين وهي البصرية وقيل هذا البيت

بها شئت من دين ودينا * واخوان تغالوا في المعاني

والضمير في بها راجع للبصرة وهذه الايات في مدحها (قوله فشغوف) بالغين بعد الشين قال ع ق البيت في نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحدا أي هذا مشغوف بايات القرآن ومفتون مع ذلك لرقته قلبه بره المزامير وأن يكون اثنين أي فهناك مشغوف بالايات يتهدي بها ويتذكر وآخر مفتون بنغمات المزامير غفلة منه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد تعين الثاني به لان البيتين للحريري ومقامهما ما يقتضي المعنى الثاني ولم يجعل المثاني في الموضوعين من الملقق اشتقاقا مع اشتراكهما في أصل المادة لان الوصفية تنوسيت فيهما اه (قوله أي القرآن) تفسير للمثاني وانما قيل فيه مثنان لان القصص والوعود والوعيد تنفي فيه وتطلق المثاني أيضا على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتين من الايات (قوله أي بنغمات) أي أصوات تفسير لرنات وقوله أوتار المزامير تفسير للمثاني (قوله التي يضم الخ) أي يضم بعضهم الى بعض وفي هذا اشارة الى التسمية (قوله وقوله) أي القاذي الارجاني والارجان من بلاد فارس اه أطول (قوله أملتهم الخ) من السريع وعروض مطوية مكسوفة وضربه موقوف أي رجوتهم وقوله ثم تأملتهم أي تفكرت في أحوالهم هل هم ممن يرجى خيره أولا وقوله فلاح لي أي بعد التأمل قال في الاطول وقد أفاد باستعمال الفاء أنه ظهر بأدنى تأمل اه وقوله ان ليس فيهم فلاح بسكون الحاء قال الغنري ومن هذه القصيدة قوله

يا قوم قد طال مقامي بكم * من غير نفع الروح الروح

(قوله وقوله) أي قول الجعري اه مطول وهو من المنة تقارب وفي المعاهد البيت نسبه للجعري غالب ثمراح التلخيص وليس الامر كذلك وانما هو للسري الرفاء الموصلي وقد سرق معناه من بيت الجعري فالذا سبق الوهم في نسبه اليه وبيت الجعري لفظه

يا بني ضرائب من قد نرى * فمات رأينا الفتح ضريبا

وهو من قصيدة من المنة تقارب يمدح بها الفتح بن خاقان وبيت السري الرفاء من قصيدة يمدح بها أبا الفوارس سلامة بن عهد اه يتصرف وهذا شروع في أمثلة الملحنيين أشبهتنا (قوله وطبع عليها) تفسير (قوله أبدعتها) قال ع ق فان قيل كونها طبائع وكونه أبدعها متنافيان اذ لا معنى لاحداث الطبائع وانما يتعلق الانشاء بالطبائع لا الطبيعةيات قلنا المراد انك انشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الاعطاء الانظم والابدال لكل نفيس أعظم بدليل قوله في السماح اه (قوله في السماح) أي في الكرم والاعطاء (قوله وأصله المثل الخ) أي فهو في الاصل مثل مقيد ثم استعمل في مطلق مثل (قوله

لان صدره هو قوله واذا (وقوله
فشغوف بايات المثاني) أي
القرآن (ومفتون برنات المثاني)
أي بنغمات أوتار المزامير التي
يضم طاق منها الى طاق هذا فيما
يكون المتجانس الآخر
في آخر المصراع الاول (وقوله
أملتهم ثم تأملتهم) فلاح (أي ظهر
لي ان ليس فيهم فلاح) أي فوز
ونجاة هذا فيما يكون المتجانس
الآخر في صدر المصراع الثاني
(وقوله ضرائب) جمع ضريبة وهي
الطبيعة التي ضربت للرجل
وطبع عليها (أبدعتها في السماح
فلسنا نرى لك فيما ضريبا) أي
مثلا وأصله المثل

المثل في ضرب القداح) في معنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قدح بكسر
 القاف وسكون الدال وهو سهم القمار وضافة الضرب من اضافة الصفة للموصوف أي
 المثل من القداح المضروبة أي الخلوط فكل واحد منها يقال له ضرب لانه يضرب به في
 جملته وهو مثلها في عدم التميز في المضاربة (قوله فيما يكون الملق الخ) لا يقال الضرائب
 والضرب من قبيل المتجانسين لان معنى الضرائب الطبائع والضرب المثل وكلا
 اختلف معنى اللغتين كان من قبيل المتجانسين لانه قول الاختلاف في المصروق لا ينافي
 الاتفاق في أصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعبر في
 المشتقات كما تقدم وجنس الضرب متحد فيهما ولو كان في الضرائب معنى الا لزام بعد
 الابداد الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني بمعنى
 التحريك الذي هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب فافهم اه ع ق
 (قوله وقوله) أي امرئ القيس اه مطول (قوله يخزن) في المختار يابه نصر وقال في
 المصباح خزنت الشيء خزنا من باب قتل جعلته في الخزن وخزنت السر كتمته وخزن اللحم
 من باب تعب تغيرت ريحه متعلوب من خزاه (قوله عما لا ضرر له فيه) أي وانما ضرره على
 غيره (قوله وقوله) أي قول أبي العلاء المعري من البسيط (قوله لو اختصرتم) كان الظاهر
 أن يؤخر هذا بعد المثالين المذكورين بعده لانها بقية الامثلة الاربعة التي تتفق ومن
 التقديم توهم البعض ما ذكره أي لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبلغوا فيه بل أتيت بما يعتدل
 منه زركم ولكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم لتلك الكثرة لخروجها عن الاعتدال
 وقوله والعذب الخ أي ولا غربة في هجران ما يستحسن نظروجه عن حد الاعتدال لان
 الماء العذب الذي هو مطلوب في أصله قد حجب بغير الافراط في الخصم أي لتجاوز الحد في
 الصفة المستحسنة منه وهي خصمه بفتح الخاء والصاد أي برودة اه ع ق (قوله في
 الخصم) في المختار يابه طرب قال سم في الصحاح الخصم بالتحريك البرد ومثله في القاموس
 ثم قال وككتف البارد اه (قوله لكثرة انعامكم علي) أي وعجزى عن شكره فاستحييت
 من الاتيان اليكم بلا تيام بحق الشكر فالبيت مدح خلافا لمن قال انه ذم بدليل قوله هجرتكم
 (قوله حيث كان اللفظ الآخر) وهو اختصرتم وقوله في حشو المصراع الاول أي لسبق
 لوعليه (قوله وفي هذا البيت مما يجمعها شبه الاشتقاق) لانه يتبادر كونهم من مادة
 واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع في الحشوم مأخوذ من مادة الاختصار الذي
 هو ترك الاكثار والثاني مأخوذ من خصم أي يرد لا يقال لامادة للخصم لانه نفسه اذ هو
 مصدر فليس هنا شبه اشتقاق اذ لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر كونهم من أصل واحد لانا
 نقول يكفي فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذا التبادر يكفي فيه التوهم وهذا
 بناء على أن له فعلا أفاده ع ق (قوله وقد أوردتها في الشرح) قال في المطول وأما الامثلة
 الثلاثة التي أهمها المصنف فقال ما يقع أحد المحققين الذين يجمعهم شبه الاشتقاق

في ضرب القداح هذا فيما يكون
 الملق الآخر المتجانسين اشتقاقا
 في صدر المصراع الاول (وقوله
 اذا المرء لم يخزن عليه لسانه*)
 فليس على شيء سواء يخزان أي
 اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه
 مما يعود ضرره اليه فلا يحفظ على
 غيره مما لا ضرر له فيه وهذا
 مما يكون الملق الآخر اشتقاقا
 في حشو المصراع الاول (وقوله
 لو اختصرتم من الاحسان زركم*)
 والعذب من الماء (يجمع للافراط
 في الخصم) أي البرودة بمعنى
 أن بعدى عنكم لكثرة انعامكم
 على وقد توهم بعضهم أن هذا المثال
 مكرر حيث كان اللفظ الآخر
 في حشو المصراع الاول كما في
 البيت الذي قبله ولم يعرف ان
 اللغتين في البيت السابق مما يجمعها
 الاشتقاق وفي هذا البيت
 مما يجمعها شبه الاشتقاق
 والمصنف لم يذكر من هذا القسم
 الا هذا المثال وأهمل الثلاثة
 الباقية وقد أوردتها في الشرح

في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري
ولاح يلحى على جرى العنان الى * ملهى فسحقا له من لائح لاح
فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من لاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر
المصراع الاول قوله

ومضطلع بتلخيص المعاني * ومطلع الى تلخيص عاني
فالاول من عني يعني والثاني من عني يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع
الثاني قول الآخر

لعمري لقد كان الثريا مكانه * ثراه فأضحى الآن مشواه في الثرى
فأثرى واوى من الثروة والثرى يائي اه وقوله قول الحريري أى في المقامة الرابعة
والعشرين من قصيدة مطلعها

نهاني الشيب عما فيه افراحي * فكيف أجمع بين الراح والراح
وقوله قوله ومضطلع الخ أى قول الحريري في المقامة الثامنة والاربعين قال الشعرى
والمضطلع بالشىء القوى عليه الناهض به وتلخيص المعاني اقتصارا لفناظها وتحسين
عباراتها وتلخيص المعاني فكذلك الاسير وبعد البيت المذكور
وكم من قارى فيها وقارى * أضرب بالحنون وبالحنان

وضمير فيها يرجع الى البصرة وقارى الاول الذي يقرأ القرآن وقارى الثاني مطعم الضمقان
واضرار الاول بالحنون لكثرة قراءته بالابل واضرار الثاني بالحنان لانه أطعم ما فيها
وجعلها خالية اه (قوله وقوله فدع الوعيد الخ) في المعاهد البيت من الكمال ولا أعرف
قائله ونسبه صاحب الدرر يريد نعيم الله بن محمد بن أبي عينة المهلبى اه (قوله الذباب)
سمى بذلك لانه كلما يطرد يرجع فأصده ذب فآب أى طرد فرجع وقوله يضرب أى يضرب فكل
منهم مأخوذ من الضرر والمعنى اتركه وعيده لك لانه ينشأ منه ضرر لانه كالعديم (قوله
وقوله) أى قول أبي تمام في مرسية محمد بن نهشل حين استشهد وقوله

ثوى في الثرى من كان يحياه الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر
اه مطول وقوله ثوى في الثرى أى أقام في التراب وقوله ويغمر أى يزيل نائله الغمر أى
الكثير (قوله بتر) أى مقطوعة الاستعمال اذ لم يبق الخ (قوله ومنه السجع) قال
ع ق وههنا أربعة ألفاظ ينبغي استحصار مسيئاتها بالزول الاتباس في كثرة
دورها على اللسان السجع والفاصلة والقرينة والفترة فالقرينة قطعة من الكلام
جعلت من اوجبة لاخرى والفترة مثالها ان شرط فيها مقارنتها لاخرى والا كانت أعم
سواء كانت مع تسجيع أولا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الاخيرة من القرينة
والسجع توافق الناصتين أنفس الناصلة الموافقة لاخرى اه (قوله على حرف)
على بمعنى في (قوله مقصود الخ) بمعنى ان تسمية الناصلة سجعاً انما هو لوجود التوافق

(وقوله)
فدع الوعيد فادع الوعيد لضائرى
اطنين أجنحة الذباب يضرب
وهذا فيما يكون الملحق الآخر
اشتقاقا وهو ضائرى في آخر
المصراع الاول (وقوله وقد نأت
البعض القواضب في الوغى *)
أى السيوف القواطب في الحرب
(بوتر) أى قواطب لحسن استعماله
اياها (فهى الا ن من بعده بتر)
جمع أوتر اذ لم يبق بعده من يستعملها
استعماله وهذا مما يكون الملحق
الاخر اشتقاقا في صدر المصراع
الثاني (ومنه) أى من اللفظي
(السجع قبل وهو تواتر القاصلتين
من الشعر على حرف واحد) في
الآخر (وهو معنى قول السكاكي
هو) أى السجع (في الشعر)
كالتماضية في الشعر) يعنى ان
هذا مقصود كلام السكاكي
ومحصوله والا فالسجع على التفسير
المدكور يعنى المصدر أى توافق
الناصتين في الحرف الاخير

فهم اولو لاذلك ما سميت فماد الحاصل الى أن العلة التي أوجبت التسمية هي المسماة
 في الحقيقة وفي القصد اه ع ق (قوله وعلى كلام السكاكي هو) أي السجع وفي نسخة
 هي أي الاسجاع (قوله في أواخر الفقر) حال من اللفظ أي حالة كون اللفظ كائناً في
 أواخر الفقر (قوله ولذا ذكره) أي لكون السجع نفس اللفظ (قوله ولذا ذكره الخ)
 استدلال على كونه على كلام السكاكي نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره باللفظ الجمع
 والثاني قوله انه في النثر كالقوافي ولم يبين وجه الدلالة من الاول لوضوحه وهو أنه لو
 كان على كلامه بمعنى المصدر لم يجمعه اذا لمصدر يصدق على القليل والكثير ولا يجوز
 جمعه الا اذا أريد به الأنواع ولا يتأتى ايرادها هنا لانه في مقام التعريف لا ينظر فيه
 اليها وفيه نظر لوروده على تقدير ارادة اللفظ بأن يقال كيف ذكره باللفظ الجمع في مقام
 التعريف الذي لا ينظر فيه الى الافراغ فينبغي أن يقال وجه الدليل انه لا يجوز جمع المصدر
 الا اذا أريد به الأنواع ولم يدل دلائل من كلام السكاكي على ايرادها أو ما وجه الثاني فينبغي
 بقوله وذلك لأن القافية الخ وحاصله أنه نظر بالقوافي التي هي الفاظ قطعاً فيكون هو
 كذلك اه سم (قوله وذلك) أي وجه دلالته القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ
 (قوله أو غير ذلك) كأن تكون من الحركة قبل الساكنين الى الانتهاء اه ع ق (قوله
 على تفصيل المذهب) أي الاثنى عشر مذهباً وقد ذكرها شيخ الاسلام على الخرجية
 (قوله وليست) أي القوافي عبارة الخ أي فيدل التشبيه على أن السكاكي أراد بالسجع
 اللفظ اه ع ق (قوله وهو مرجع المعنيين واحد) وهو التوافق المذکور فان المعنى
 الثاني نفس التوافق والاول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى في الحقيقة اه سم
 (قوله مطرف) على صيغة المفعول من الطرف وهو الحديث من المال لأن الوزن
 في الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن الذي كان في الفاصلة الاولى اه أطول
 وقال ع ق وانما سمى مطرفاً لانه خارج في التوغل في الحسن الى الطرف بخلاف غيره
 كما يأتي أولان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو في الطرف وهو
 الحرف الاخير دون ما يعم وهو الوزن اه (قوله أي الفاصلتان) أي الكلمتان
 الاخيرتان من القريبتين كما يدل له ما يأتي اه سم (قوله في الوزن) قال في العروس
 ينبغي أن يكون المعبر بهذا الوزن الشعري لا التصريفي اه يس والوزن الشعري
 مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة كمقابلة ضمة بفتحة والوزن
 التصريفي مقابلة حركة بنوع حركة كمقابلة ضمة بفتحة (قوله نحو قوله تعالى
 ما لكم لا ترجون لله وقاراً) الآية أي ما لكم لا تخافون لله عظمة اه قنرى والاطوار
 جمع طور كنور أي وقد خلقكم مراقباً قراً لعناصم ثم بكأن تغذى الانسان ثم نطقاً
 ثم علقاً ثم مضغاً ثم عظاماً وحوماً ثم أنشأكم خلقاً آخر اه أطول (قوله مختلفان وزناً) أي
 لان ثاني الاول متحرك والثاني ثانيه ساكن (قوله أي وان لم يختلفا في الوزن) أي

وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ
 المماثل الآخر في أواخر الفقر
 ولذا ذكره السكاكي باللفظ الجمع
 وقال انه في النثر كالقوافي في الشعر
 وذلك لان القافية لفظ في آخر
 البيت اما الكلمة نفسها أو الحرف
 الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل
 المذهب وليست بمباراة عن توافق
 الكلمتين من أواخر الايات على
 حرف واحد فالجواب ان السجع
 قد يطلق على نفس الكلمة الاخرى
 من الفسفرة باعتبار توافقها مع
 الكلمة الاخرى من الفقرة الاخرى
 وقد تنطبق على نفس توافقهما
 ومرجع المعنيين واحد (وهو) أي
 السجع ثلاثة أصناف (مطرف ان
 اخلفا) أي الفاصلتان (في الوزن
 نحو ما لكم لا ترجون لله وقاراً
 وقد خلقكم أطواراً) فان الوقار
 والاطوار مختلفان وزناً (والا) أي
 وان لم يختلفا في الوزن

كالم يختلف في التقفية لان قوله قبله ان اختلفا في الوزن معناه مع الاتفاق في التقفية اذ
لا يشمل الاختلاف في التقفية أيضا بقية ستة تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق
في الحرف الأخير وحينئذ فلا يشمل قوله ولا ما اذا اختلفا فيهما ولا ما اذا اختلفا
في الوزن فقط لانه نفاه ولا ما اذا اختلفا في التقفية فقط لانه نفاه عن السجع بمقتضى
التعريف فينحصر المتوازي الذي هو من أقسام ذلك فيما ذكر فيشكل قول الشارح الآتي
وقد يختلف الوزن فقط الخ أي في المتوازي كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازي
لا يشمل ذلك كما تقر ويوجب بأن الشارح لم يقصد أن ذلك داخل في كلام المصنف بل
قصد الاستدلال عليه بان هذه الأقسام خارجة من كلامه مع أنها من المتوازي نعم هذا
الجواب لا يناسب عبارة المطول ولا يضرنا ذلك فليتنامل اه سم يتصرف (قوله فان
كان ما في إحدى القرينتين) أي الفقرتين سميت بذلك لانها تتدارن الأخرى أي جميعه
بدليل قوله أو أكثره (قوله أي التوافق الخ) تفسير للتقفية (قوله فترصيع) أي فالسجع
الساكن في الفاصلتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا تشبيهاً للترصيع في إحدى التولفتين
في العقد في مقابلته الأخرى مثلها اه ع في وانظر لم عبر في هذا القسم بالمصدر أعني قوله
ترصيع وفي القسمين الآخرين باسم المفعول أعني قوله مطرف ومتواز واحد للثنتين
في التعبير تأمل (قوله بطبع الاسجاع الخ) قال ع في شبهة تزيين السجع بصاحبه
خياري اللفاظ يجعل الحل مطبوعا بالجواهر فغيرهم هذه العبارة على طريق الاستعارة
بالنكابة اه والمناصب له كلامه انها استعارة مصرية تسمية والمناصب للنكابة أن يكون
المشبه الاسجاع تأمل واضافة جواهر لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه وقوله ويترع
الاسجاع الخ تشبيه الاسجاع بأبواب تترع بالاصابع لتفتح فغير بعيد عن طريق
الاستعارة بالنكابة (قوله فلا يقابل الخ) جواب أما (قوله كان مثالا لما يكون الخ)
اذ ليست الاذان موافقة للاسجاع في الوزن بحسب لفظها الآن وان كانت موافقة
بحسب أصلها اذ أصلها أذان بوزن أفعال لانه لا ينظر الى الأصل في مثل ذلك وليست
موافقة لها في التقفية اذ آخر تلك العين وهذه النون ويجوز أن يكتفى بذلك في عدم
التوافق وان كانت موافقة في الوزن بحسب الأصل اه سم (قوله فتوازن) أي فهذا
النوع من السجع يسمى متوازيا متوازي الفاصلتين وزنا وتقنية دون رعاية غيرهما
والسجمة يكتفى فيها أدنى اعتبار اه ع (قوله أي وان لم يكن الخ) أي بالنظر لما عدا
الفاصل اذ التوافق في الحرف الأخير منها معتبر في مطلق السجع اه بس (قوله ولا
أكثره) يراد بالاكثرة ما قبل الاقل فيصدق بالساوي كما في الآية فان النصف لم يوافق فصع
التمثيل بالآية حينئذ (قوله فيها سرر فوعة) الآية السرر جمع سرر و هو فوعة عالية
وأكواب جمع كواب وهو كوز لا عروقه موضوعه أي على حافات الهيون معدة لشرابهم
(قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ) هذا من جملة ما دخل تحت اللفظ صادق ثلاث صور

(فان كان ما في إحدى القرينتين)
من اللفاظ (أو) كان (أكثره)
أي أكثر ما في إحدى القرينتين
(مثل ما يقابل من) القرينة
(الأخرى في الوزن والتقفية)
أي التوافق على حرف الأخير
فترصيع فهو فوهو بطبع الاسجاع
يجو اهر لفظه ويترع الاسجاع
بزواجر وعظمه) فجميع ما في
القرينة الثانية موافق لما يقابل
من القرينة الأولى وما لفظه هو
فلا يقابل شيء من الثانية ولو قيل
بدل الاسجاع الاذان كان مثالا
لما يكون أكثر ما في الثانية موافقا
لما يقابل في الأولى (والافتوازن)
أي وان لم يكن جميع ما في القرينة
ولا أكثره مثل ما يقابل من
الأخرى فهو السجع المتوازي
(بحرفها سرر فوعة وأكواب
موضوعه) لا يختلف سرر
وأكواب في الوزن والتقفية
وقد يختلف الوزن فقط

لان عدم الاتفاق في الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما وفي أحدهما (قوله نحو
والمرسلات الخ) فالمرسلات مع العاصفات متقفيتان تقفية ولم ينقأ وزنا وكل منهما
نصف الفقرة كذا قيل وفيه نظر لان المعبر من الوزن هنا الوزن الشعري كما قيل لا الوزن
النحوي وعليه فهم متوافقان اذا المتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن
وعدد الحروف المنطوق بهما واحد فيهما وان كان وزن المرسلات في النحو والمفعلات
والعاصفات الناعسات اه ع ق قال يس وفي المسائل السدريه لابن هشام علام انصب
عرفا الجواب ان كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا امام مفعول لاجله
واما منصوب على نزع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكة المرسلات له معروف أو
بالمعروف وان كانت المرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانه صابها على
الحال والتقدير أقسم بالارواح أو الملائكة المرسلات متتابعة اه (قوله وقد تختلف
التقفية فقط) أي دون الوزن فحصل على وزن هالك وقافيتهم ماختلفة فان قافية الاولى
اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاسد وأما بين الصامت والشامت
فهما فاصلتان لا يتفهم ما من التوافق في الحرف الاخير (قوله حصل الناطق والصامت)
هذا آخر القرينة الاولى والباقي هو الثانية أي حصل عندنا كتساب الناطق كالعبيد
واكتساب الصامت كالرداب (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن
غيره (قوله ما تساوت قرائنه) نقل في المطول عن ابن الاثير كلاما يدل على أن المراد
التساوي في عدد الكلمات ولا يشترط التساوي في عدد الحروف فلا حاجة لجعل المشدد
كاللام في ظل مجرفين وان هذا يخالف لما سبق في الجناس من جعل المشدد في حكم
المتقف اه يس قال ع ق وأحسن هذا الاحسن أقصره قرينة لصعوبة ادراكه وعزة
اتفاقه وقرب جمع من الجمع وأحسنه ما كان من لفظتين وينتهي الاقصر الى تسع
كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لا تكون احسدى القرينتين تكرارا
للاخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا وايقن بظهورهم صدورهم وبأصلاهم نحوورهم
فان الظهور بمعنى الاصلاب والصدور بمعنى النحور اه (قوله في سدر مخضود وطلح
منضود) السدر شجر النبق والمخضود الذي لا شوله كانه نضدا أي قطع شوكه والطلح شجر
الموزوله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر أحلى من
العسل والمنضود الذي نضد بالحمل من أسفله الى أعلاه فلم يست له ساق بارزة وفي الصحاح
نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل محدود أي تمتد لا تنسخه الشمس
اه فترى (قوله خذوه) قرينة وفعلاوه قرينة ثانية وقوله ثم الجحيم صلوته قرينة ثالثة (قوله
من التصلية) أي الاحراق بالنار (قوله أن توتى قرينة) في بعض النسخ بالتاء وفي بعضها
بالياء أي بقرينة وفي بعضها أن تولى قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الاخيرة شرح
العصام في أطوله حيث قال من الابلاء واخرى مفعول ثان للابلاء والاول قرينة تاب عن

نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا وقد تحقت التقفية فقط
كقولنا حصل الناطق والصامت
وهالك الحاسد والشامت (قيل
وأحسن الجمع ما تساوت قرائنه
فمعه في سدر مخضود وطلح منضود
وظل محدود ثم) أي بعد أن لا تتساوى
قراينه فالاحسن (ما طالت قرينته
الثانية فهو والنجم اذا هوى ماضل
صاحبكم وما غوى أو) قرينته
(المثالة فهو قوله تعالى خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوته) من التصلية
(ولا يحسن أن توتى قرينة أي
ان توتى بعد قرينة بقرينة أخرى
(أقصر منها) قصرا (كثيرا)

الفاعل اه وكتب سم ونصه قوله أن تولى قرينة أخرى فالأقصر هي الواحدة اه وحل
 الشارح بقوله أي يولي بعد قرينة الخ أنسب بنسخة تولى بالهاء أو المساء من نسخة تولى
 (قوله أمده) أي غايته اه سم (قوله يبق الأنساء عند سماعه الخ) لأن السمع يطلب مثل
 الأولى أو قرينتها فإذا سمع القصير كثيرا حصل ما ذكر اه سم (قوله فيعثر) يابه نصر
 (قوله فيعثر دونها) ففاجأه خلاف ما يترقب وهو ما يستعجب وذلك كالوقيل خاطبني
 خليلي وشفاني بكلامه الذي هو كالجوهر النفيس فاقصبت به أحسن تنفيس اه ع في
 (قوله احتراز عن نحو قوله الخ) فإن القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا قال ع ق فإن
 الأولى من تسع كلمات بحروف الجر والثانية من ستة ولم يضر فيؤخذ منه أن الزيادة
 بالثلاث لا تضر اه (قوله والاسجاع الخ) قال ع ق ثم أشار إلى أمر يرتكب في
 اكتساب حسن السجع وبين أنه مفتقر حتى صار أصلا فقال والاسجاع الخ أي الأصل
 الذي يرتكب ويفتقر لتحصيل الاسجاع ولتكثرها هو سكون الهمزة بالوقف اه وهو
 واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها (قوله مبنية
 على سكون الهمزة) أي لأن المطلوب الوقف عليها إذا فرض أن يزاوج بينها ولا يتم في
 كل صورة إلا بالوقف وإذا رأيتهم يخرجون الكلام عن أوضاعها للازدواج كما في قوله سم
 آتيت بالغدا يا واعشيا أي بالغدوات فمأظنت بهم سم في ذلك اه يس وقوله وإذا رأيتهم أي
 رأيت الغداء والعشيا جمع عشية كقضية وقضايا وقوله أي بالغدوات جمع غداة ولا
 تجتمع على غدا يا وانما تلك مواهب للازدواج (قوله أي أو آخر الخ) أشار به سدا إلى أن
 كلامه على حذف مضاف والنواصل تفسير لا يحجاز (قوله إذا ليم التواطؤ والتزاوج
 في جميع الصور إلا بالوقف والسكون) وإن تم في بعض الصور دونها بأن تتوافق حركة
 أو آخر النواصل لا يقال كان يمكن اعتبار غير السكون لأن إخراج الحرف عن حركته
 إلى السكون أولى من إخراجها إلى حركة أخرى لاعتبار السكون في الوقف والضرورة
 وغير ذلك ولأنه الأصل فالرجوع إليه أولى اه سم (قوله التواطؤ) أي التوافق
 والتزاوج أي التشابه (قوله ما أبعد ما فات) لأن ما فات من الزمان ومن الحادث فيه
 لا يعود أبدا وقوله وما أقرب ما هوآت لأنه لا بد من بلوغه ولذا قال خير الثقلين عليه
 الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار إلى أصبعيه المباركتين السبابة
 والوسطى من ع ق والأطول (قوله رعاية الأدب وتعظيما) أي لا لعدم وجوده في نفس
 الأمر (قوله إذا السجع في الأصل هدير الحمام) أي ثم نقل لهذا المعنى ع ق (قوله
 ونحوه) بالرفع عطفا على المضاف أي ونحو الهدير كتهويت الناقة لأعلى المضاف إليه إذ
 الهدير قاصر على الحمام (قوله إذ لم يقل أحد الخ) رده ع ق بأن القرآن كلام الله فلا يسمى
 كله ولا جزؤه إلا بما لا يحام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجع هدير الحمام
 ونغمات الكهنة نفسه من النقصان ما يمنع من إطلاقه إلا بالاذن ويؤيده هذا ما ورد

لأن السجع قد استوفى أمده في
 الأول بطوله فإذا جاء الثاني أقصر
 منه كثيرا يبق الأنساء إلى غاية فيعثر
 كن يريد الانتساء إلى غاية فيعثر
 دونها وانما قال كثيرا احترازا
 عن نحو قوله تعالى ألم تركب
 فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل
 كمدهم في فلول (والاسجاع
 مبنية على سكون الهمزة) أي
 أو آخر فواصل القرائن إذا ليم
 التواطؤ والتزاوج في جميع
 الصور إلا بالوقف والسكون
 (قوله ما أبعد ما فات وما أقرب
 ما هوآت) إذ لو لم يعتبر السكون
 لفات السجع لأن التام من فات
 متزوج ومن آت متون مكسور
 (قوله ولا يقال في القرآن أسجاع)
 رعاية للأدب وتعظيما له إذا السجع
 في الأصل هدير الحمام ونحوه وقيل
 لعدم الأذن الشرعي وفيه نظر
 إذ لم يقل أحد بوقف أمثال هذا
 على أذن الشارع

في الحديث من النهي في قوله صلى الله عليه وسلم اسجعوا كسجع الجاهلية فتأمل اه
(قوله وانما الكلام في أسماء الله تعالى) أي الخلاف في أنه يحتاج للاذن الشرعي أولا كما
قال صاحب الجوهره * واختير أن أسماءه توقفيها (قوله بل يقال فواصل) لمناسبة ذلك
لقوله تعالى فصلى آياته ثم هذا يدل على أن السجع اسم للكلمة الأخيرة إذا فاصلة هي
الكلمة الأخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق فالواصل أن السجع الخ وقد يطلق
على مجموع الفقرة ومنه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما تساوت قرائنه وقد
يطابق على مجموع الفقرتين مجازا كما في قوله لأن الشطر نفسه الخ ولهذا احتاج الشارح
إلى قوله أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة اه يس (قوله وقيل السجع الخ) بمقابل
قوله قيل هو تواتر الفاصلتين من النثر (قوله غير مختص بالنثر) أي بل يجري في النظم
بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة جمعة فان اتفق فقرتا الشطرين فهو غير
تشطير والافهو تشطير أو بان يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كالقمة
ابن مالك وجوعرة اللقاني وسلم الاخضرى (قوله قوله) أي قول أي تمام من قصيدة من
الطويل يمدح به نصران (قوله تجلى به) هذا الضمير وما بعده عائدا إلى نصر المذكور
في البيت قبله وهو قوله

سأجد نصر ما حيت وانى * لأعلم أن قد جل نصر عن الجد

اه سم أي مادمت حيا (قوله تجلى به رشدى) أي ظهر بهذا الممدوح رشدى أي
بالوحي للمقاصد بارشاده هذه فقرة ذات جمعة في النظم اه ع ق (قوله ذاثرة)
أي غنى (قوله وفاض به ثدى) أي كثر به مالى القليل قال سم اهله كائنا كيد لما قبله
تأمل اه وفي المعاهد والرواية في ديوانه بلفظ مجرى بدل ثدى اه (قوله هو بالكسر
الماء القليل الخ) قال العصام في أطوله كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس
التمد بالفتح ويجزئوك كتاب الماء القليل لا مادة له وفي الديوان أيضا جعله بالفتح ومثله
الصباح اه (قوله والمراد هنا المال) أي القليل وفي نسخة المال القليل (قوله أي
صار ذاورى) أي نار قال في المطول وهذا عبارة عن الظفر بالمطوب اه (قوله ذاورى)
يعنى أن الزناد صار ذا نارا بالممدوح فهذا يقتضى أن الممدوح حصل لشيء لم يكن حاصل
(قوله على أنه مضارع للمتكلم) في نسخة على أنه متكلم المضارع وعليه ما فيها
قلب أي مضارع المتكلم (قوله فتصنيف) أي تغيير اللفظ لانه أبدا فتحة الهمزة ضمة
وأبدا فتحة الراء كسرة (قوله فتصنيف ومع ذلك يأباه الطبع) أي لعدم مطابقة لما
قبله في الفاعل في كونه من طريق الغيبة فلم يجز الكلام على فاعل واحد وجريانه مع أمكانه
أنسب لمبالغة الشاعر وأيضا فيه الإيحاء إلى ما ينافي المقام لأن فيه الإيحاء إلى أن عنده أصل
الظفر بالممدوح ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لاورى له ثم صار بالممدوح
ذاورى أنسب لمقام المدح من أن يخرج نار زنده بأعانة الممدوح مع مباشرة الورى

وانما الكلام في أسماء الله تعالى
(بلى يقال) للاسجاع في القرآن
أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة
(فواصل وقيل السجع غير مختص
بالنثر ومثاله من النظم قوله تجلى
به رشدى وأثرت) أي صارت ذات
ثرثرة (به ياءى * وفاض به ثدى) هو
بالكسر الماء القليل والمراد هنا
المال (وأورى) أي صار ذاورى
(به زىدى) وأما اورى بضم الهمزة
على أنه مضارع للمتكلم من
أورأت الزند أخرجهت ناره فتصنيف
ومع ذلك يأباه الطبع (ومن السجع
على هذا القول) أي القول
بعدم اختصاصه بالنثر

بالتسبب اه ع في تصرف واختصار (قوله ما يسمى الشطير) فان قلت هذا لا يشمله
تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الاخير قلت بل يشمله باعتبار كل شطر فانه يشتمل
على سجعتين متتقتي الآخر وان لم يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما
تأمل اه سم (قوله جعل كل من شطري البيت الخ) أي ومن لازم ذلك أن يكون في كل
شطرين سجعتان متتقتان ضرورة ان السجع موافقة فاصلة لاخرى في الحرف بحيث
حكم بأن السجعة في الشطر مخالفة السجعة الشطر الآخر لزم برعاية شرط السجع وهو
الاتفاق في الحرف الاخير أن في كل شطر سجعتين ليتحقق معنى السجع فيه فحينئذ تكون
سجعتاه مخالفتين لسجعتي الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنتين فأكثر اه ع
(قوله مخالفة لاختها) بأن لا يتوافقا في الحرف الاخير اه سم قال العصام في أطوله أي
مثالها واطلاق الاخت على المثل شائع في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت أمة لعنت اختها
اه (قوله في موضع المصدر) أي معناه المصدر (قوله أي مجموعا سجعة) الظاهر أن
سجعة بمعنى تسجيها كما هو قضية كونها في موضع المصدر وهو الموافق للمعنى لان كل شطر
ليس سجعة بل سجعتين لكنه سجع تسجيها فقوله أي مجموعا تقدير للمفعول الثاني يجعل
الذي هو عامل سجعة الذي هو في موضع المصدر فتأمل اه سم وقال ع ق سجعة أي
صاحب سجعة فلا شك ان ثم قال وانما قدرنا المضاف لما علم أن السجعة اما توافق
الفاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لا يكون الشطر نفس السجعة بل هو ذو سجعة
اه (قوله لان الشطر ليس بسجعة) أي واحدة بل كل شطر فيه سجعتان (قوله أو هو مجاز
الخ) فيكون أطلق السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بلا تقدير اه ع ق (قوله
تسمية لكل) هو الشطر وقوله باسم جزئه هو الكلمة الاخيرة من الشطر أو من آخر
قرينه الاولى (قوله كقوله) أي قول أبي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عورية بالمدح
بالروم وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم ينهدي بلد * الاتقدمه جيش من الرب

اه مطول وقوله عورية بفتح الاوّل وتشديد الثاني مضموم ما وتشديد الياء وقوله في البيت
ينهد يفتح الهاء وضمها أي ينهض ماضيه نهدي بفتحها قال في القاموس نهدي التهدي كنع
ونصر نهودا كعب والمرأة كعب ثديها والرجل نهض اه فلو وقع لبعض من حذى
المطول من المتأخرين من قوله ينهد بكسر الهاء خطأ (قوله بالله) متعلق بمعتصم والله
متعلق بمنتقم وفي الله منتهى بفتح فكل واحد من متعلق بما قبله ولم يذكر لم يرتب معسولا
قال ع ق وصف الممدوح في البيت بأنه ممن يعتصم بالله أي يتحصن به تعالى ويتوكل عليه
وينتقم ممن انتقم منه في الله أي لاجل أخذ حق الله من ذلك المنة فممنه ويرغب فيما عند الله
ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجو أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو صفة
المؤمنين اه (قوله فالشطر الاول سجعة) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر

ما يسمى الشطير وهو جعل كل
من شطري البيت سجعة مخالفة
لاختها أي للسجعة التي في الشطر
الآخر فقوله سجعة في موضع
المصدر أي مجموعا سجعة لان
الشطرين ليس بسجعة أو هو مجاز
تسمية لكل باسم جزئه (قوله تدبير
معتصم بالله منتقم * الله من تغب
في الله) أي راغب فيما يقرب به من
رضوانه (من تغب) أي منتظر
ثوابه أو خائف عقابه فالشطر
الاول سجعة

بالمعنى المجازى السابق فواضح والافهم مشكل لانه سيجعان لاسجعة الا ان يراد بالسجعة
 هنا التسجيع بمعنى المسجع أى فالشطر الاول مسجع على الميم أو يراد بالسجعة هنا
 الجنس تأمل اه سم (قوله مبنيّة على الميم) أى ميم معتم وممنقّم وقوله والثاني على
 الباء أى فى مرتقب ومرتقب قال سم وهل تسكن الميم وقاء بقوله السابق مبنيّة على
 سكون الاعمجاز ولا كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان لم يحصل التوافق بدونه اه
 باختصار (قوله أى الكلمتين الاخيرتين الخ) يعنى ان مراد المصنف بالفصلتين
 الكلمتان الاخيرتان اعم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصرعين بدليل ما أتى له
 من التمثيل بالنظم للمثالة التي هي نوع من الموازنة في قوله معها الوحش كما سنبه الشارح
 على ذلك فكان الاول للشارح هنا أن يقول يعنى الكلمتين الخ (قوله من الفقرتين) أى
 فى النثر وقوله أو من المصرعين أى فى الشعر اه سم (قوله نحو ونعارق الخ) ونحو قوله
 هو الشمس قدرا والمولك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول

والجدول جمع جداول وهو النهر الصغير فكان الكرام تستحق منه (قوله ونعارق
 مصفوفة وزراي مبثوثة) النمارق جمع غرقة بالضم والفتح وهي الوسادة الصغيرة والزراي
 البسط الفاخرة جمع زريّة مبثوثة أى مبسوطة اه فنرى وقوله بالضم والفتح أى ضم
 النون وفتحها وعبارة العصام فى أطوله جمع غرقة بضم الراء وفتح النون وضعها اه (قوله
 ولا عبرة بقاء التأييد الخ) أى اذا كانت تبدل هاء فى الوقف والافتعبر كما بنت
 واخت (قوله على ما بين فى موضعه) أى فى علم القوافى اه سم (قوله وظاهر قوله
 دون التقفية الخ) قال فى المطول ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوى فى الوزن
 ولا يشترط التساوى فى التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص
 من وجه اتصادقهما فى مثل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وصمدق الموازنة
 بدون السجع فى ونعارق مصفوفة وزراي مبثوثة وبالعكس فى مثل ما لكم لا ترجون
 لله وقارا وقد خلقكم أطوارا اه (قوله عدم التساوى فى التقفية) نحو شديد وقريب
 وأما شديد ومجيد فجميع لاموازنة (قوله حتى لا يكون نحو فيها سرر الخ) أى لانه وجد
 فيها التساوى فى التقفية (قوله ويكون) عطف على النفي وهو لا يكون (قوله مباينة)
 أى لانه اشترط فى السجع التساوى فى التقفية واشترط فى الموازنة عدم التساوى
 فى التقفية (قوله الاعلى رأى ابن الاثير) أى فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل
 لهذا المحذوف فعلى كلام ابن الاثير يكون وقارا وأطوارا ليس سجعا ولا موازنة فعلى
 كلامه يكون بينهما العهوم والخصوص المطلق لانه اشترط فى السجع الموافقة فى الوزن
 والتقفية وفى الموازنة الموافقة فى الوزن دون التقفية فتكون الموازنة أعم (قوله دون
 الحرف الاخير) أى ولا يشترط فى الموازنة تساويهما فى الحرف الاخير الذى هو
 التقفية (قوله فنحو شديد وقريب الخ) أى اذا ختمت بماقرينتان أو مصرعين (قوله

مبنيّة على الميم والثاني سجعة
 مبنيّة على الباء (ومنه) أى من
 اللغز (الموازنة وهي تساوى
 لفصلتين) أى الكلمتين الاخيرتين
 من الفقرتين أو من المصرعين
 (فى الوزن دون التقفية نحو ونعارق
 مصفوفة وزراي مبثوثة) فان
 مصفوفة ومبثوثة تتساويان فى
 الوزن لافى التقفية اذا الاولى على
 الفاء والثانية على التاء ولا عبرة
 بقاء التأييد فى التقفية على ما بين
 فى موضعه وظاهر قوله دون
 التقفية أنه يجب فى الموازنة عدم
 التساوى فى التقفية حتى لا يكون
 نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب
 موضوعة من الموازنة ويكون
 بين الموازنة والسجع مباينة الا
 على رأى ابن الاثير فانه يشترط
 فى السجع التساوى فى الوزن
 والتقفية ويشترط فى الموازنة
 التساوى فى الوزن دون الحرف
 الاخير فنحو شديد وقريب ليس
 بسجع

وهو أخص من الموازنة وإذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية (٣٨٧) فإن كان ما في إحدى القرينتين من الالفاظ

(وهو أخص) أي مطلقا لكل سجع موازنة ولا عكس (قوله سواء ماثله الخ) هذا بالنظر
الى كلام ابن الاثير المذکور لاعلى ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط في الموازنة عدم
التساوى في التقفية اذ لا يتأتى عليه هذا التعميم اه من سم وفيه نظر اذ هذا التعميم انما
هو فيما عدا الفاصلتين لان ما عدا ذلك هو المحدث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم
التقفية كما جعل به الشارح أولا فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف خلافا لاسم تأدل
(قوله خص الخ) جواب ان اي فله اسمان موازنة ومماثلة (قوله بل يجري) أي اسم
المماثلة وقوله في القيلين أي النثر والنظم (قوله فحور آتيناها الخ) في كل من الفقرتين
أربع كلمات غير الفاصلتين والتوافق بينهما ما في الثلاثة من الاربعة وهي الفعل وقاعله
ومفعولاه ولا يخالف الا في الفعل (قوله وقوله) أي نحو قول أبي تمام اه معطول (قوله
مها الوحش) بضم الميم بقره اه معاهد وفي سم المها بالفتح جمع المها اه أي هن
كها الوحش في سعة الاعين وسوادها وأهدابها وقوله الآن هاتا أي لكن هؤلاء أو انس
يأنس بين العاشق دون الوحشيات فزدن في الفضل بهذا المعنى وقوله فمنا الخطأ أي في
طول الفتى واستقامته والقنا جمع قناة وهي الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة بالين تنسب
اليه الرماح المستقيمة اه ع ق (قوله هاتا) فيه ان هاتا للمفردة المؤنثة والنساء ليس مفردا
أجيب بأنه مفرد حكما (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول ضد النعومة والنضارة
اه ع ق (قوله لعدم تماثل آتيناها الخ) فيه مسامحة لان التخالف بين النعلن
فقط وأما الضمير ان فلا يخالف فيهما (قوله قول أبي تمام) الذي في المطول أنه للبحر
قال الفري أي يمدح الفتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير في أعجم وأقدم
للاسد اه (قوله فاجم الخ) أي امتنع الاسد قال ع ق والمعنى ان هذا الاسد لم يجد
فيك لقوتك عليه طامعا في تناولك أعجم ولم اعرف أنه لا ينجو منك أقدم داهيا فاقد امه
تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم النجاة لا للشهاعة اه وفيك وعندك متوازنان اترانا عروضا
وهو كما تقدم مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة فصح كون البيت
مثالا للجميع (قوله على المماثلة) أي وارد وجار عليها (قوله الى الاول) أي منتهيا
الى الاول (قوله كقوله) أي قول القاضى الارجاني اه معطول (قوله مودته تدوم
الخ) قال ع ق لاشك أنك لو بدأت بالميم الاخيرة من البيت وقرأت منها البيت الى قوله
لو وجدت الحاصل هو الموجد أولا لكن مع تبديل بعض الحركات والسكان وتخفيف
ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا ~~كل ذلك~~ لا يضر في القلب لان التغيير في القلب
جائز حتى في قصر الممدود ومدة المقصور وحذف الالف وتغييره من ذو نصير الى مزة ألفا
اه قال سم قال في عروس الافراح هذا الذي ذكره المصنف قلب الحروف وبقى نوع آخر
يقال له قلب الكمالات كقوله

عدلوا فظلمت لهم دول * سعدوا فبازالت لهم نعم

أبي تمام
فأعجم لمالم يجد فيك مطمعا
وأقدم لمالم يجد عنك مهريا
وقد كثر ذلك في الشعر الناصي
وأكثر مدائح الى الفرج الرومي
من شعراء الأعجم على المماثلة وقد
اقتفى الانورى اثره في ذلك (ومنه)
أي من الانفلى (القلب) وهو أن
يكون الكلام بحيث لو عكسناه
وبدأت بحرفه الاخير الى الاول
لكان الحاصل بعينه هو هذا
الكلام ويجرى في النظم والنثر
(كقوله * مودته تدوم لكل هول

وهل كل مودته تدوم

في مجموع البيت وقد يكون ذلك
في المصراع كقوله

* أرانا لاله هلا لا أنارا *

(وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر)

والحرف المشدد في حكم المخفف

وقد يكون ذلك في المفرد نحو سلس

وتغابر القلب بهذا المعنى لتجنيس

القلب ظاهر فإن المقلوب ههنا يجب

أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلافه

ثمة ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعا

بجملته ههنا (ومنه) أي من

اللفظي (التشريع) ويسمى

التوشيح وذا القافيتين (وهو بناء

البيت على قافيتين يصح المعنى عند

الوقوف على كل منهما) أي من

القافيتين فإن قيل كان عليه أي

يقول يصح الوزن والمعنى عند

الوقوف على كل منهما لأن التشريع

هو أي بيني الشاعر أبيات القصيدة

ذات قافيتين على بحرين أو ضربين

من بحر واحد فعلى أي القافيتين

وقفت كان شعرا مستقيما قلنا

القافية انما هي آخر البيت فالبناء

على قافيتين لا يتصور الا اذا

كان البيت بحيث يصح الوزن

ويحصل الشعر عند الوقوف على

كل منهما والا لم تكن الاولى قافية

(كقوله يا خا طيب الدنيا) من خطب

المرأة (الدينية) المسييسة (انها

شرك الردي) أي هباله الهلاك

(وقرارة الاكدار) أي مقتر

الكدورات فان وقفت على الردي

قافيت من الضرب الثامن من

الكامل

بذلوا فاشكت لهم شيم * رفعوا فخارات لهم قدم

فهو دعاء لهم فاذا انقلبت كلماته صار دعاء عليهم اه (قوله وهل كل الخ) استقها

انكارى والمقصود وصف خيله من بين الاخلاء بالوفاء (قوله في مجموع البيت)

أي حال كون القلب في مجموع الخ (قوله وقد يكون ذلك) أي القلب (قوله

وربك فكبر) قال سم حرف العطف خارج عن ذلك اه (قوله في حكم المخفف) أي

فلا يضر اختلاف لحي كل وفلك مثلا تشديدا وتحقيفا وقال في المطول لان المعتبر هو

الطروف المكتوبة تأمل اه سم وقوله وقال في المطول لان الخ في بعض نسخ المختصر

هذا التعليل (قوله نحو سلس) بهما متين كما هو في النسخ الصحيحة قال ع ق وهو بفتح

اللام وكسرهما فالاول مصدر والثاني وصف اه قال في المصباح سلس سلسا من باب تعب

سهل وسلس البول استرساله وعدم استمسكه لحصول مرض بصاحبه اه قال ليس وفي

الاطول ما يقتضي أنه شكس بالشين المعجمة والكاف والسين فانه قال ولا اعتماد بالنقط

حتى انه ذكر السارح المحقق في المختصر أن في شكس قلبا اه وشكس كشرس وزنا ومعنى

كما في المصباح ودخل فهو كشك وكهك وخوخ وباب وشاش وساس (قوله بخلافه ثمة)

ففتح مثلا اذا قلبته صار حثفا فالاصل غير الذي حصل بالقلب (قوله ويجب ثمة الخ)

لان التجانس لا يتحقق بدون ذكر اللفظين اه جري (قوله ومنه التشريع) قال

في العروض وهي عبارة لا تناسب ذكرها فان التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق

بالشعر المعظم فكان اللائق اجتنابها اه يس (قوله ويسمى التوشيح) بالهاء المهملة

أي التزيين وقوله وذا القافيتين وهو أنسب الاسماء (قوله يصح المعنى الخ) المراد بصحة

المعنى تمام المعنى وتمام البيت عند الوقوف على كل منهما (قوله فان قيل الخ) حاصل

السؤال اعتراض على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضا مع

أن الشعر لا يتحقق بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله ان لفظ القافية يشعر بذلك

وكذا قوله بناء البيت اه من جري (قوله ذات قافيتين) صفة للقصيدة فلامها الجنس

أحوال منها اه سم (قوله على بحرین) وهو قليل متكاف ولذا لم يمثله المصنف (قوله

كقوله) أي قول الحريري في المقامة الثالثة والعشرين وبعده

دارمتي ما أضحكك في يومها * أبكت غدا بعد الهامن دار

غاراتها لا تنقض وأسيرها * لا يفقدى بجلائل الاخطار

(قوله أي هباله) بكسر الحاء بمعنى الحبل أي حبل موصول للهلاك كالحبل الموصول الى

السبد (قوله فان وقفت على الردي الخ) بأن اعتبرت تمام البيت أي وتفاعله حيث

أربعة ومصراعه على الهاء الاولى من الدنية (قوله فالبيت من الضرب الثامن) لانه

يجزؤ كذا في بعض النسخ بالميم قبل النون وهو الصواب وما في بعضهما من الثاني غير

صواب (قوله من الكامل) وزنه متفاعلن ست مرات فيسد من على الاصل تارة ويربع

عند الخليل من آخر حرف في البيت
الى أول ساكن يليه مع الحركة
التي قبل ذلك الساكن فالقافية
الاولى من هذا البيت هو لفظ
الردى مع حركة الكاف من شرك
والقافية الثانية هي من حركة
الدال من الاكدار الى الآخر
وقد يكون البناء على أكثر من
قافيتين وهو قليل متمكف ومن
لطيف ذى القافيتين نوع يوجد
في أشعر الناصري وهو أن تكون
الافانط الباقية بعد السوا في الاول
بحيث اذا جمعت كانت شعرا
مستقيما المعنى (ومنه) أى من
اللفظي (لزم ما لا يلزم) ويقال
له الالتزام والتضمين والتشديد
والاعنات (وهو ان يجيء قبل حرف
الروى) وهو الحرف الذى تبنى
عليه القصيدة وتنبى الله
فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلا
من رويت الحبل اذا قلته لانه
يجمع بين الايات كما ان القتل
يجمع بين قوى الحبل أو من رويت
على البعير اذا شددت عليه الرواء
وهو الحبل الذى يجمع به الاسمال
(أو ما فى معناه) أى قبل الحرف
الذى هو فى معنى حرف الروى
(من الفاصلة) يعنى الحرف الذى
وقع فى فواصل الفسقر موقع
حرف الروى فى قوافى الايات
وفاعل يجيى هو قوله (ماليس
بلازم فى الجمع) يعنى أن يوثق
قبله بشئ

بجزوا اخرى وله تسعة ضرب وثلاثة أعاريض والعروض آخر المصراع الاول
والضرب آخر المصراع الثانى وقد أشار الامام الخليل الى ضبطهما بقوله
وقل آخر الصدر والعروض وهله * من العجز الضرب اعلم الفرق باعتبارنا
(قوله وان وقفت على الاكدار الخ) بأن اعتبرته تمام البيت وتفاعيله حينئذ تسعة
ومصراعه على الهاء من انما (قوله فهو من الضرب الثانى) لانه مقطوع والقطع اسقاط
ساكن الوند المجموع وهو حرفان متحركان يليهما ساكن وتسكين المتحرك الثانى كأن
تسقط نون متفاعلين وتسكن الادم فيصير متفاعلا نحو كدارى (قوله من آخر حرف
فى البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور
فكان الاولى العكس (قوله يليه) أى يلى الحرف ذلك الساكن (قوله مع الحركة
التي قبل ذلك الساكن) فحرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقال فى المطول
بعد قوله والقافية عند الخليل الخ مانصه ويرى عنه أيضا ان المتحرك الذى قبل
ذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه فحرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون
البناء على أكثر من قافيتين) قال فى المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر
سكان أحسن ليشمل نحو قول الحريرى

جودى على المستتر الصب الجوى * وتعطى بوصاله وترجى
ذا المبتلى المتفكر القلب الشجوى * ثم اكسفى عن حاله لا تظلى

اه قال الفنى وهذه الايات على قواف عديدة الاولى رائية فى المستتر والمتفكر
والنابية بآية فى الصب والقلب والثالثة يائية فى الجوى والشجوى وعلى هذا القياس اه
(قوله بحيث اذا جمعت الخ) أى بأن يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجمع
الماخوذ وينظم (قوله لزوم الخ) أى التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أو هما
كما سأتى (قوله والتضمين) لتضمنه قافية ما لا يلزمها وقوله والاعنات أى الايقاع فيها
فيه عنى أى مشقة لان التزام ما لا يلزم فيه مشقة اه ع ق (قوله حرف الروى) قال
يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير بيانية والمعنى الحرف الذى
يجمع بين الايات ويحتمل أنها بيانية ولهذا قد يعبرون بالروى بدون حرف مراد به
الحرف المذكور اه (قوله اذا قلته) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أى الروى (قوله بين
قوى الحبل) أى طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمدة اه سم (قوله أو ما فى معناه) أى
أو يجيى قبل ما فى معناه اه ع ق (قوله يعنى الحرف الخ) فاطلاق الفاصلة على الحرف
الذى تختم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية
على معناها الحقيقي وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة أى حال كونه كأنما من الفاصلة
(قوله ماليس بلازم الخ) ما عبارة عن شئ كما قال الشارح والشئ أى وثلاثة حرف
وحركة معا كما فى الآية الآتية والايات وحرف فقط ~~التمهر~~ ومستمر وحركة

فقط كقول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد
والأفيايـهـ كـيسهـ منها وانها * لاوسع عما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال اهـ من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على الماعول
(قوله لوجه ل القوافي) بأن حوات القوافي عن وزن الشعر وجعلت سجعا اهـ ع
(قوله فن زعم انه كان ينبغي الخ) قال حفيده أنت خبير بأن المعنى الذي ذكره الشارح
قدس سره غير ظاهر من العبارة فتأمل اهـ قال سم أقول لكنه يحمل صحيح (قوله لموافق
قوله الخ) أي ويكون فيه حيثئذ انفس ونشر مشوش (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام)
أي معناه الذي أريد به فلي تأمل اهـ سم قال ع ق وانما مراده أن القواصل التي هي أعم
من السجعة وغيرها وكذا القوافي لزوم ما لا يلزم فيها لا يلزم تلك القوافي ولا تلك
القواصل على تقدير جعلها أسجعا وتحويلها الى خصوص السجع ودعني تحويلها الى
السجع جعل جنسها الشاسل لغير السجع خصوصا بالسجعة اهـ فاندفع ما يقال لا معنى
لجعل القواصل أسجعا لان القواصل اسجاع وحاصل الدفع ان القواصل أعم من
السجع (قوله والا) أي والا يكن المراد أن يكون ذلك في بيتين الخ يكون التعريف
غير مانع لشمله كل بيت على حدته مع أن هذا البيت ليس من هذا النوع أي لزوم ما لا يلزم
(قوله كقوله) أي أخرى القيس في معلقة تسيه (قوله بسقط اللوى الخ) السقط بكسر
السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه والوى بكسر اللام والقصر
رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر بفتح
الحاء المهملة والميم واسكان الواو بينهما اهـ دما ميني وسيأتي ان شاء الله تعالى في الفصل
الآتي آخر الكتاب في بحث الابتداء كلام للشارح على هذا البيت (قوله وهو ليس
بالزوم في السجع) أي لو حوّلناه وجعلناه سجعا (قوله نحو فاء البيت الخ) فيه لف
ونشر مشوش (قوله لصحة السجع بدونها) أي لو حوّلناه الى سجع آخر (قوله وقوله
سأشكر اعر الخ) أي سأبالغ في شكره والافاضل الشكر قد حصل قال الفري قبل
الآيات لمحمد بن سعيد الكاتب يدح الأشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قيمة
مشقوه فامن تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الآيات اهـ وفي المعاهد
الآيات من الطويل وقائلها عبد الله بن الزبير الاسدي في عمرو بن عثمان بن عفان وكان
سيدا ما حكاه أبو عسابة قال بلغني ان أقول من أخذت بيعة في الاسلام عمرو بن عثمان بن
عفان أتاه عبد الله بن الزبير الاسدي فرأى عمرو تحت ثيابه ثوبا دينا فدعا وكيله وقال
اقترض ما لا فقال مبهات ما يعطينا التجار شيئا قال فأربحهم ما شاءوا فاقترض له ثمانية
آلاف درهم باثني عشر ألفا فوجه بهما اليه مع ثياب فقال عبد الله بن الزبير الآيات اهـ
قال في المطول وفي الاساس شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلا نايريدون

لوجه القوافي أو القواصل
اسجاعا لم يحجج الى الايمان بذلك
الشيء ويتم السجع بدونه فن
زعم انه كان ينبغي ان
يقول ما ليس يلزم في السجع
أو القافية لموافق قوله قبل حرف
الروي أو ما في معناه فهو لم يعرف
معنى هذا الكلام ثم لا يخفى أن
المراد بقوله يجب قبل كذا ما ليس
يلزم في السجع أن يكون ذلك في
بيتين أو أكثر أو في فاصلتين أو أكثر
والافني كل بيت أو فاصلة يجب
قبل حرف الروي أو ما في معناه
ما ليس يلزم في السجع (كقوله
فقد أنبتك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فومل)
قد جاء نيل اللام ميم فتتوحيه
وهو ليس يلزم في السجع وقوله
قبل حرف الروي أو ما في معناه
إشارة الى أنه يجري في النشر
والنظم (نحو فاما التيسيم فلا
تقهر وأما السائل فلا تنهر) قال راه
بمنزلة حرف الروي ووجهي الهاء
قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم
لصحة السجع بدونها نحو فلا تقهر
ولا تسخر (وقوله سأشكر عرا
ان تراخت هنيئتي)

قوله أبو عسابة هـ كذا في النسخ
والذي في المعاهد أبو عسابة بالغين
المهجمة والنون فليحترز راه

(فقي غير محجوب الغنى عن صديقه

ولامظهر الشكوى اذا النعل زات)

زلة القدم والنعل كناية عن

نزول الشر والخنة (رأى خاتى)

أي فقري (من حيث يحق

مكانها) أي لاني كنت أسترها

بالجمال (فكانت) أي خاتى

(قذى عينيه حتى تجلت) أي

انكشفت وزالت باصلاحه اياها

بأياديه يعني من حسن اهتمامه

جعل له كالداء الملازم لا شرف

أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح

فحرف الروى هو التاء وقد جى

قبله بلام مشددة مفتوحة وهو

ليس بالازم في السجع لصحة السجع

بدونها نحوجات ومدت ومدت

وانشقت ونحو ذلك (وأصل

الحسن في ذلك كله) أي في جميع

ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن

تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون

العكس) أي لان تكون المعاني

توابع للالفاظ بأن يؤتى بالفاظ

مشككة مصنوعة فتبعها المعنى

كمنما كانت كما يفعله بعض

المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد

المحسنات اللفظية فيجعلون

الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى

ولا يبالون بجفاء الدلالات وركاكة

المعاني فبصير كغمد من ذهب على

سيف من خشب بل الوجه أن

تنزل المعاني على سجيته فطلب

لانفسها ألفاظا تليق بها وعند

نعمته وكأنه أي الشاعر أراد اسأشكر له وخذف الجار وجعل أيادي بدل اشتغال من عمرو

اه قال الفري فمبني أن يقدر الرابطة أي أيادي له لوجوبه في بدل البعض والاشتغال

ثم قال قد جوز الناضل المحشى في شرح المفتاح كون أيادي مفعولا ثانيا أيضا وفيه نظر لانه

مخالف لتصريح أئمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعدية الا الى مفعول واحد اللهم الا ان

يبنى على التسامح اه (قوله أيادي) جمع ايدهى النعم والايدي جمع يدوهى النعمة فهو

جمع الجمع اه ع ق (قوله أي لم تقطع) من المن وهو القطع وقوله أولم تخاطب بمنه أي لم

يشبه بمنه من عمرو (قوله فقي) أي هو فقي وقوله غير محجوب قال سم يجوز رفعه نعمتا فقي

بناء على عدم تعرف غير بالاضافة ونصبه على الحال منه أو من ضميره ان كان فيه ضمير بناء

على انه بمعنى متفت اه (قوله رأي خاتى) أي أبصر أمارة فقري وهى تقطع كم القميص

وفي المثل الخلة تدعو الى السلة أي السرقة (قوله أي فقري) تفسير مراد والافتهوم

الخلة أعم من الفقر اه سم (قوله قذى عينيه) أي كقذى عينيه فهو تشبيه بليغ والقذى

ما يسقط في العين من عود ونحوه فيعالجه حتى يخرج به (قوله من حسن اهتمامه) أي اهتمام

عمرو الممدوح بازالة فقره وقوله جعله أي جعل الممدوح فقره المعبر عنه بالخلة كالداء الخ

(قوله الملازم لا شرف أعضائه) أي الممدوح وهو عيناه (قوله حتى تلافاه) بالتاء أي

تداركه (قوله لصحة السجع بدونها) أي السجع المقرض أي لوجعت القوافي سجعها

لا يلزم فيه ذلك (قوله وأصل الحسن) أي شرطه فأطلق على الشرط أصلا باعتبار أنه

لا بد منه كما أن الأصل كذلك (قوله من المحسنات اللفظية) اقتصر عليها الكثرة الغلظ

فيها والافلاصل المذكور لكل من المعنوى واللفظي اه من ع ق (قوله تابعة للمعاني)

أي فالمعاني هي المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها (قوله أي لأن تكون المعاني الخ)

الوجه أنه تفسير لقوله دون العكس لا لقوله العكس لفساد المعنى تأمل اه سم (قوله

توابع للالفاظ) أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله مشككة) أي مشككة فافهم غير

متروكة على سجيته وقوله مصنوعة أي قصد فيها الى الصنعة وتحصيل المحسنات اللفظية

(قوله بجفاء الدلالات) أي اذا كانت الالفاظ مجازات أو كليات وقوله وركاكة المعنى

أي اذا كانت الالفاظ حقائق (قوله فيصير) أي اللفظ في نسخة فتصير بالتاء الفوقية

أي الالفاظ البدئية (قوله على سيف من خشب) هو المعنى (قوله بل الوجه) أي

الطريق وقوله ان تترك المعاني أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله وعند هذا) أي عند

الابسان بالفاظ تليق بها (قوله وحين رتب الحريري) أي أعطى وظيفة الانشاء ورتب

فيها وطلب أن يكتب كما يؤمر فبأق بالالفاظ تابعة للمعاني اه سم والحريري

هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحرابي صاحب المقامات وفضلها

أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدلل بها على فضل

هذا الرجل وغزارة مادته وكثرة طاعته ويقال ان الحريري كان علمها أربعين مقامة

هذا تظهر البلاغة والبراعة ويميز الكامل من القاصر وحين رتب الحريري مع كمال فضله

وجعلها من البصرة الى بغداد وادعاهما فلم يصدقه في ذلك جماعة من أدباء بغداد وقالوا انها ليست من تصنيقه بل هي لرجل مغربي من أهل البلاغة مات بالبصرة ووقعت أوراقه اليه فادعاه فاستدعاه الوزير الى الديوان وسأله عن صنعه فقال أنا رجل منشي فاقترح عليه انشاء رسالة في واقعة عينها فاتفقوا في ناحية من الديوان وأخذ الدواة والورقة ومكث زمانا كبيرا فلم يفتح الله تعالى عليه بشي في ذلك فقام بخلان وكان الحريري مولعا بآفته لحبته عند الفكرة فنهأ أمير البصرة وتوعد على ذلك وكان كثيرا لجمالته له فبقى كالمقيد لا يتجاسر أن يعيثر بلحيته فتسكاه في بعض الايام بكلام أعجب الأمير فقال له سامني شيأ حتى أعطيك فقال له أعطني لحيتي قال قد فعلت وكان يسكن في مشاة البصرة وكان أصله منها ويقال انه كان له بها ثمانية عشر ألف نخلة وأنه كان من ذوى اليسار ولما رجع الى بلده عمل عشرة مقامات أخرى وسيرهن واعتذر من عيه وحصره في الديوان بما لحقه من المهابة وجاءه شخص غريب يزور ويأخذ عنه شيأ فلما رآه استزرى شككه ففهم الحريري ذلك منه فلما التمس منه ان يعلى عليه قال له اكتب

ما أنت أول سار غرمة قمر * ورائد أعجبتة خضرة الدمن

فاختر لنفسك غيري اني رجل * مثل المعيدى فاسمع بي ولا ترني

فجعل الرجل وانصرف وللحريري تا كيف حسان منها درة الغواص في دفع أو هام الخواص ومنها ملحمة الاعراب في النور ونمرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذي في المقامات فمن ذلك قوله

قال العواذل ما هذا الغرام به * أما ترى الشعر في خدي قد نبتا

فقلت والله لو أن المنديل * تأمل الرشيد في عينيه ما نبتا

ومن أقام بأرض لانيات بها * فكيف يرسل عنها والربيع أتى

وله قصائد استعمل فيها التجنيس كثيرا وكانت ولادته في سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفي سنة ست عشرة وقليل خمس عشرة وخمسمائة بالبصرة في سكة بني حرام نسبة الى طائفة من العرب سكنوا في هذه السكة وخلف ولدين هما فحيم الملك عبد الله وقاضي قضاة البصرة ضياء الاسلام عبيد الله رجعهم الله تعالى اه معاهدا باختصار (قوله في ديوان الانشاء) أي جعل كاتباً عند الملك يكتب الحجج والقضايا والدعاوى فقد كلف انشاء معان بالفاظ تطابق تلك المعاني (قوله عجز) أي عن أن يكتب كما يؤمره سم (قوله فقال ابن الخشاب) أي في سبب عجزه اه سم وكان معاصراً له (قوله وذلك الخ) أي معنى كونه رجلاً مقاماتياً (قوله فأين هذا) أي كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة (قوله في الترجيح) أي التفضيل (قوله يكتب كما يريد) كالحريري (قوله يكتب كما يؤمر) كابن الخشاب (قوله وبين الخالين يون بعيد) فان الحالة الثانية أبلغ من الاولى (قوله ولهذا) أي لان بينهم ما يؤنبعيد او عبارة عرق وقد عرفت أن بين الخالين يون بعيد الا ترى

في ديوان الانشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتي وذلك لان كتابه حكاية تجرى على حسب ارادته ومعانيه تتبع ما اختاره من الفاظه المصنوعة فأين هذا من كتاب أمير به في قضية وما أحسن ما قيل في الترجيح بين صاحب ما قبل ان الصاحب كان يكتب كما يريد والصاحب يكتب كما يؤمر وبين الخالين يون بعيد ولهذا

الى صاحب فانه طالب أن يجانس بين قم الذي هو فعل أمر وبين قم الذي هو اسم مديونة
فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع في نفس الامر يكون اللفظ فيه بلاغاً أنشأ
العزل بلا لبس لقاضي تلك البلدة فكتب اليه أيها القاضي بقم قد عزلناك فتم فتنظرون
القاضي بانه لا غرض له في المعنى وأنه لا يناسب حاله وحال المالك فصارا الكلام فيه كالهزل
فقال القاضي الخ اه (قوله قال قاضي قم) اسم بلدة (قوله والله ما عزلناك الا هذه
السجعة) مقول القول قال سم يعني أنه ليس له غرض في عزلي وحامل عليه الا ذكر هذه
السجعة فهي المقصودة دون المعنى فصارا للفظ متبوعا والمعنى تابعا اه

(خاتمة نساء الله حسنها) *

(قوله في السرقات الشعرية وما يتصل بها) قال عرق انما جمع هذه الاشياء في الخاتمة
ولم يجعلها بابا من البديع أو يجعل كل واحد منها بابا على حدة لوجهين أحدهما ان كلامها
ليس أمرا يهم كل كلام أما في السرقات فظاهر لخروج الضرر وكذا في ما يتصل بها
لاختصاصها بالاختصاص من الغرر وأما في الابتداء والتهام والخاص فمخرج ما ليس في تلك
الحال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر في جمعها لا شتر كما فيه والوجه
الثاني ان الحسن فيها دون الحسن في غيرها مع سهولة التناول فلم يجعل بابا لقله الا مقام
بشأنها وتيسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يتقنون بأموالها أما في السرقات فلما علم
من أن الابتداء ارفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغييرا وكذا في ما يتصل بها
وأما في الابتداء وما والاها فلما علم من أن رعاية تمام الحسن في جميع أجزاء الكلام أعلى
وأصعب ويمكن جعل هذا أيضا هو السر في جمعها اه (قوله مثل الاقتباس والتضمين
الخ) ستأتي معاني هذه الألقاب ووجه اتصال هذه بالسرقات كون كل من القبيلين فيه
ادخال معنى كلام سابق في لاحق (قوله لان المصنف قال) أي في الايضاح الذي هو
كالشارح لهذا المتن (قوله من أصول) أي مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ)
ظاهر كما ترى في كون تلك الأشياء من نفس الفن لا خارجة عنه والا فلا وجه للتعبير بالبقاء
ولا بقوله يذكرها في علم البديع الخ وكذا قوله والثاني ما لا بأس بذكره لاستعماله الخ فانه
ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن اه سم (قوله وهو قسمان) أي الباقي أو مذكور وبعض
المصنفين وفي نسخة وهي (قوله ما يجب ترك التعرض له) أو لعدم من المحسنات والافه
مذكور أي وان ذكره ذلك البعض (قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام) مثل
الموصل وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة بالحروف كقول الحريري

فتمتني بجنة تني تجن * بتجن يفتن غب تجني

وقوله فجنة تني أي صيرتني مجنونا وقوله تجن فاعل فجنة تني وجنة تني وهو اسم امرأة وقوله
بتجن أي باعراض وقوله يفتن أي يتوقع وقوله غب تجني أي بعد اعراض ومثل

قال قاضي قم حين كتب اليه
الصاحب أيها القاضي بقم قد
عزلناك فقم والله ما عزلناك الا هذه
السجعة * (خاتمة للفن الثالث) *
(في السرقات الشعرية وما يتصل
بها) مثل الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتمهيد (وغیر
ذلك) مثل القول في الابتداء
والتخلص والانتها وما قلنا ان
الخاتمة من الفن الثالث دون ان
يجعلها خاتمة الكتاب خارجة
عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا
لان المصنف قال في آخر بحث
المحسنات اللفظية هذا ما يتيسر لي
بإذن الله تعالى بجمعه وتحريره
من أصول الفن الثالث وبقيت
أشياء يذكرها في علم البديع
بعض المصنفين وهو قسمان
أحدهما ما يجب ترك التعرض
له لعدم كونه راجعا الى تحسين
الكلام أو لعدم الفائدة في ذكره

المقطع وهو ضمة الموصل كقول الوطواط

وأدرك أن زرت دارودو * ددرأوورداوورداووردا

أى وأدرك أن زرت دار المحبوبة المسماة بورد الدز والورد المعلومين ووردا أى عادة ووردا أى فرسا بين الأشقر والاحمر ومثل التعديل ويسمى سياقة الأعداد وهو إيقاع أسماء فردة على سياق واحد كقوله وضعت في يديه زمام الحبل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض ومنه قوله المتنبي

الليل والليل والبيداء تعرفني * والسهم والرمح والقرطاس والقلم

ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متواليبة كقوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول بزيادة (قوله) لكونه داخل الخ) مثل ما سماء بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفا من دلالة فتأتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والمقصود بالذات قوله فالأخذ والسرقة الخ (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين وليس صله اتفاق ولا القائلين ووجه هذا الضبط وراء كونه الرواية أن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو متعددا أيضا اع من يس باختصار (قوله في الغرض على العموم) أى الكائن على العموم أى في الغرض العام للناس بأن تشترك الناس في معرفته اه جري أى مع الاختلاف في وجه الدلالة أخذنا من المقابلة قال سم قوله ان كان في الغرض ذكر في هذا الغرض أهمين الغرض وكونه على العموم فمقابل الاول بقوله الا ترى وان كان في وجه الدلالة أى على الغرض لاني الغرض ويبقى مقابل الثاني فانظر هل تركه ولم تركه أو يستفاد من كلامه ومن أين يستفاد اه أقول ذكر ع ق أن المصنف ترك مقابل الثاني لانه معلوم لا تفصيل فيه وانما تعرض لفهم الاتفاق في نفس الغرض وهو الاتفاق في الدلالة على الغرض لمافيه من التفصيل وعبارته ثم الاتفاق في نفس الغرض وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق في الغرض لاني الدلالة عليه من الجهة الممهودة للاتحاد وهي الدلالة بالحقيقة وثانيهما كون الغرض عام الادراك فنرجع به الغرض الخاص أى المعنى الدقيق الذي لا يستخرج به الا ذلك وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعلوم أن الأغراض أى المعاني الدقيقة مما تفاوت الناس في ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السابق أى الغلبة والتقدم والزيادة وعدم ذلك ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف لانه معلوم لا تفصيل فيه اه وقال بعض الأفاضل أقول قد يستفاد من كلامه بجعل المقصود من الغرض العام خصوص قيده وهو كونه عاما ويراد به ما لا يختص به البلغاء وغيرهم ويكون الخاص ما يختص به البلغاء تامل (قوله ونحو ذلك) كالبلادة والذكاو واعتدال القامة (قوله فلا يستسرقة) جواب الشرط

لكونه داخل قياسا سبق من الابواب
والثاني ما لا بأس بذكره لاشتغاله على
فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل
القول في السرقات الشعرية وما
يصل بها (اتفاق القائلين) على
لفظ التثنية (ان كان في الغرض
على العموم كالوصف بالشجاعة
والسخاء) وحسن الوجه والبهاء
ونحو ذلك (فلا يستسرقة) هذا الاتفاق
(سرقة) ولا استعانة ولا أخذنا
ونحو ذلك

(قوله مما يؤدى هذا المعنى) كالاتهاب والاعارة والغصب والمسح وما أشبه ذلك مما يأتي من الألقاب وانما قلنا ان هذه الألقاب تؤدى هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك في الاستناد الى الغير في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيحى اه عرق (قوله والاعجم) هو ضد الفصح هنا (قوله والمفحم) بفتح الحاء وهو ضد الشاعر أى الذى لا قدوة له على الشعر (قوله أى طريق الدلالة) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه وقوله على الغرض متعلق بالدلالة والمراد الغرض العام أى فالتأثيلان متفقان فى الطريق أى وفى الغرض العام وأما اذا اختلفا فهما أو اتفقا فى الطريق واختلفا فى الغرض لا يتأتى فيه السرقة لان السرقة هى أخذ المعنى كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله كالتشبيه) تمثيل للوجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظا لان وجه الدلالة لفظ (قوله هيآت) أى صفات والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة أى التى هى الغرض كالجود فى المثال الآتى (قوله لاختصاصها) علة لتدل أى لاجل اختصاصها بمن أى بوصف هى أى تلك الصفة التى هى الغرض له أى لذلك الموصوف فيلزم أن تكون تلك الهيآت مستلزمة للصفة التى هى الغرض والاتصال من الملزوم الى اللازم كناية فعلم أن ذكر الهيآت داخل فيما يقابل الحقيقة الممثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق الجوز الشامل لكناية اه عرق (قوله بالتأثيل) أى البشاشة والسرور اه فترى وبعبارة عرق أى تلون الوجه فرحا و سرورا فان هذه الهيآت أعنى كون الانسان متألل الوجه وكون ذلك التأثيل بسبب وكون ذلك السبب ورود السائلين ينتقل منها الى الوصف بالجود اه (قوله جمع عاف) ويجمع أيضا على عافون كقوله يا خير من عافون ساحتهم * (قوله بالعبوس) وهو تلون الوجه تلونا يدل على الاغتمام اه عرق (قوله عند ذلك) أى ورود العناية وكذا ما بعده (قوله مع سعة ذات اليد) قال عرق فان ذكر هذه الهيآت أعنى كونه عبوسا وكون ذلك عند ورود العناية وكون ذلك عند سعة اليد يدل على الجمل فهذا من الدلالة الكناية أيضا اه (قوله أى المال) تفسير لجمع ذات اليد اه سم وقال العصام فى أطوله وذات اليد المال سمي ذات اليد لان اليد تفعل معسه ما لا تفعل بدونه فكأنه يأمر اليد بالعطاء والامساك واليد ملوكة له اه (قوله وأما العبوس الخ) أى لان عبوسه يدل على تأسنه على ما فات من مراتب السخاء بعدم وجدان المال (قوله فان اشترك الخ) دليل جواب الشرط فى قوله وان كان فى وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره فففيه تفصيل فان اشترك الخ (قوله كتشبيه الخ) المراد به الكلام الدال عليه ليكون لفظا كما تقدم (قوله والاجاز الخ) هذه هى الحسالة التى يمكن فيها تحقق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا فصلها كما سيأتى اه سم (قوله بأن يحكم بين القائلين فيه الخ) فيه إشارة الى أنه ليس المراد بالسبق هنا مجرد المتقدم فى الزمن بل السابق الى علو المرتبة والكمال فان المتبادر من هذا السياق أن قوله

مما يؤدى هذا المعنى (لتقرره) أى تقرره هذا الغرض العام (فى العقول والاعادات) يشترك فيه الفصح والاعجم والشاعر والمفحم (وان كان) اتفاق القائلين (فى وجه الدلالة) أى طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه) والجهاز والكناية (وكذا كرهيات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له) أى لاختصاص تلك الهيآت بمن تثبت تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتأثيل عند ورود العناية) أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (الخبيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أى المال وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فن أوصاف الاختصاص (فان اشترك الناس فى معرفته) أى معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيما) أى فى العقول والاعادات (كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أى فالأنتاق فى هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق فى الغرض العام فى أنه لا يبعد سرقة ولا أخذ (والا) أى وان لم يشترك الناس فى معرفته (جاز أن يدعى فيه) أى فى هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل

بأن يحكم الى قوله أكمل من الآخر تفسير للسبقي وان الثاني تفسير للزيادة فليست أمه
سم وعبارة ع ق قوله السبقي أي اذا كان غير يباين ادعاء السبقي أي غلبة أحد
الأتين به الآخر بأن يكون أكمل منه وأفضل والزيادة أي زيادة أحدهما على الآخر
فيه بالغلبة والآخر أنقص منه ويحتمل ان المراد بالسبقي التقدم أي ان أحدهما أقدم
والآخر أخذه منه اه (قوله وان أحدهما الخ) تفسير (قوله خاصي) أي منسوب
الى الخاصة أي هذا المفهوم لا يطلع عليه الا الخاصة وهم البلغاء (قوله غريب) تفسير
لقوله خاصي لقوله في بحث الاستعارة أو خاصية وهي الغريبة قال الشارح هناك أي
التي لا يطلع عليها الا الخاصة اه سم (قوله لا ينال الا بذكر) تفسير لغريب أي لا يدركه
الا الاذكياء كتشبيه الشمس بالمرآة في كفاف الاشئ (قوله عامي) أي تشارف العامة
الخاصة فيه (قوله كما تر) أي في تشبيه الوجه البهي بالشمس في قوله
لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الا بوجه ليس فيه حياء

فان تشبيه الوجه البهي بالشمس مبني على لكن أضاف الى ذلك كون عدم الظاهر من
الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتدال اه ع ق
(قوله الباقي على ابتداله) زائد على ما هنا (قوله فالأخذ الخ) أي واذا تقرّر هذا
فالأخذ الخ اه اطول (قوله فالأخذ والسرقة الخ) تقسيم السرقة والأخذ الى النوعين
المذكورين باعتبار كل من الضربين السابقين فكل منهما ينقسم الى ذلك اه سم
(قوله أما الظاهر الخ) تحته ثلاثة عشر قسما لان المأخوذ ان كان المعنى مع اللفظ من غير
تغيير للنظم فهذا قسم وان كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فحقته أقسام ثلاثة
لان الثاني اما أبلغ من الاقل أو مثله أو دونه وان كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فحقته
أقسام ستة لانه اما أن يغير فيه النظم أولا ويأتي فيه ما تقدم من الثلاثة وان كان المأخوذ
المعنى وحده فحقته أقسام ثلاثة أيضا (قوله مع اللفظ كاه) أي سواء كان فيه تغيير للنظم
أولا وكذا يقال في قوله أو بعضه (قوله فان أخذ اللفظ كاه من غير الخ) أي المصنف
بقية ثلاثة وسبأ في محترضا في كلامه على اللفظ والنظم المشوش (قوله ويسمى نسخا)
لانه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه اه ع ق وعبارة سم قوله نسخا لانه نقله الى نفسه
من قولهم نسخ الكتاب أي نقلت ما فيه الى كتاب آخر وقوله وانما لا يقال انتحل
فلان شعر غيره وقول غيره اذا ادعاه لنفسه اه (قوله ابن الزبير) هو بفتح الزاي وكسر
الباء كما في القاموس لانه وازنه بأمر فليس هو الصحابي المشهور وعبارة ع ق وليس المراد
به عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي المعروف وانما المراد به شخص آخر كان قدّم على
عبد الله بن الزبير الصحابي المعروف فلما حرمه من العطاء قال ابن الزبير أعني هذا المذكور
هنا السيد عبد الله بن الزبير الصحابي لعن الله ناقة جلتني اليك فقال له السيد عبد الله بن
الزبير الصحابي ان وراكبها اه (قوله انه فعل ذلك) أي النسخ والانتحال وأنه فعل يجوز

وان أحدهما فيه أكمل من
الآخر وان الثاني زاد على الاول
ونقص عنه (وهو) أي ما لا يشترك
الثاني في معرفته من وجه الدلالة
على الفرض (ضربان) أحدهما
(خاصي في نفسه غريب) لا ينال
الا بذكر (و) الآخر (عامي)
تصرف فيه بما أخرجه من
الابتدال الى الغرابة كما مر
في باب التشبيه والاستعارة من
تقسيمهما الى الغريب الخاصي
والمبني على العمى الباقي على
ابتداله أو المصروف فيه بما أخرجه
الى الغرابة (فالأخذ والسرقة)
أي ما يسهى به ذنن الاعميين
(نوعان ظاهر وغير ظاهر أما
الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كاه)
اما حال كونه (مع اللفظ كاه أو بعضه
أو) حال كونه (وحده) من غير
أخذ شيء من اللفظ (فان أخذ اللفظ
كاه من غير تغيير للنظم) أي
لكيفية الترتيب والتأليف
الواقع بين المفردات (فهو مذموم
لانه سرقة محضه ويسمى نسخا
وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن
الزبير انه فعل ذلك بقول

كونه بدل اشتمال من عبد الله أى عن فعله ذلك بقول معنى ويجوز كونه بدلا عما حكى
 اه سم وانظر هـ لا يجوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الاظهر اه يس (قوله معنى) بضم
 الميم وفتح العين وهو غير معنى (قوله أخاك) اخوة الصداقة أو النسب اه أطول (قوله
 النصفة) بفتح النون والصاد وهى اسم مصدر الانصاف اه عى (قوله ولم توفه حقوقه)
 عطف تفسير لما قبله اه يس (قوله على طرف الهجران) بكسر الهاء والاضافة بيان اه
 سم (قوله أن كان يعقل) فيه إشارة إلى أن ارتكاب الهجران هو قضية العقل فليمتأمل
 اه سم وقال العصام فى أطوله من باب ضرب أى ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه إشارة
 إلى أنه يصبر حتى يظلمك ويهجرك ان بقى عقله اه (قوله من أن الخ) من تعليلية أى من
 أجل أن تضيحه كما فى قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وظاهر كلام الشارح أنه بمعنى بدل
 كما فى قوله تعالى أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة (قوله عن شفرة السيف) شفرة
 السيف حذو صحاح اه سم (قوله وتحمل المشاق) تفسير (قوله من حل) بالزى المجهمة
 والحاء المهملة اه فترى وروى بالراء المهملة (قوله فأنشد هذين البيتين) لأنه كان
 أميرهم يتناشدون عندهم القصائد وقيل لأن معاوية كان حاقدا عليه وعنده غيظ منه وفى
 بعض النسخ فأنشد ففعوله الاوّل محذوف أى أنشده لما سمى (قوله شعرت) بضم العين
 أى صرت شاعرا وبابه ظرف وقوله بعدى أى بعد على بأك غير شاعر (قوله يا أبا بكر)
 كنية عبد الله بن الزبير (قوله فأنشد قصيدته) أنشده بعدى إلى مفعولين يقال أنشده
 شعرا ومفعوله الاول هنا محذوف أى أنشده اه فترى (قوله وانى لا وجل) أى أخوف
 من الوجل وهو الخوف وموضع على أين نصب لأنه مفعول لا درى وقوله وانى لا وجل
 اعتراض وتعدو بالغين المجهمة أى يصبح الموت وأول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة
 منويا كما فى قبل وبعد أى أول كل شئ وحاصل المعنى وبقائك ما أعلم أين يكون أقدم
 من الآخر فى غدا الموت عليه وانى حائف متروك اه فترى وقوله بالغين المجهمة ليس بمتعين
 بل يصح كونه بالعين المهملة من العدول قال بعضهم انه الانسب انهم الا أن ثبتت
 الرواية بالمجهمة (قوله فأقبل معاوية الخ) أى التفت له لأنه معه فى المجلس (قوله ألم تخبرنى
 الخ) استقهم تترى قال سم يفهم منه أن عبد الله بن الزبير أخبر معاوية بذلك فكانه
 لم يرد بنسبهم إليه الافتخار به ما ودعوى معرفة الشعر وما ليس له بل وجهها صحيح لا يوجب
 ذما وكان ذم هذا فى حد نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحيح يخرج به عن الذم تأمل اه
 وقوله بل وجهها صحيح أى كقوله هو أخى من الرضاع وأنا أخى بشعره وقوله فى حد نفسه
 خبر كان (قوله كما يقال الخ) مثال لا بدال الكل نظر الان قوله فانك أنت لما كان من
 الامور العامة التى تشترك الناس فى معرفته والتعبير به كان المراد ما عدا (قوله الخطيئة)
 بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر يسمى به قصيده وقيل لدمامته (قوله دع المكارم الخ)
 مقول القول أى طلبها بدليل قوله لا ترحل لبغيتها والمكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة

معنى بن أوس اذا أنت لم تنصف
 أخاك أى لم تعطه النصفة ولم
 توفه حقوقه (وجدته على طرف
 الهجران) أى هاجرالك مبتذلا بك
 وعواخالك (ان كان يعقل ويركب
 حد السيف) أى يتحمل شدة أنثوث
 فيه تأثير السيف وتقطعه
 تقطيعها (من أن تضيحه) أى بدلا
 من أن تظلمه (اذالم يكن عن شفرة
 السيف) أى عن ركوبه حد
 السيف وتحمل المشاق (من حل)
 أى بعد فقد حكى أن عبد الله بن
 الزبير دخل على معاوية فأنشده
 هذين البيتين فقال له معاوية لقد
 شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يشارك
 عبد الله الجلس حتى دخل معنى بن
 أوس المزنى فأنشده قصيدته التى
 أولها

اهمرا لما أدري وانى لا وجل

على ابتاعوا المئمة أول
 حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل
 معاوية على عبد الله بن الزبير وقال
 ألم تخبرنى أن هذا قال الله فله
 والمعنى له وبعد فهو أخى من
 الرضاة وأنا أخى بشعره (وفى
 معناه) أى معنى ما لم يعرفه النظم
 (ان يبتل بالكلمات كلها أو
 بعضها ما يرادفها) يعنى أنه أيضا
 مذموم وسرقة مخضة كما يقال
 فى قول الخطيئة
 دع المكارم لا ترحل لبغيتها

والبعية بكسر الباء وضعها الحاجة كافي المختار وقوله واقعد فانك الخ أي حاصل القعود
 الطعام والكسوة فلا احتياج إلى طلب المكارم والرحلة اه سم بزيادة قال ع ق والمعنى
 استأهلا للمكارم والمعالي فدعها غيرك واقنع بالمعيشة وهي مطلق الاكل والستر
 باللباس فانك تناله بلا طلب يشق اه (قوله ذرا الما ترالخ) مقول يقال وذرفي مقابلة
 ذرع والمماثر مقابل المكارم ولا تذهب مقابل لا ترحل ولما طلب ابدل البعيتها واجلس بدل
 واقعد والا كل بدل الطعام واللباس بدل الكاسي وأما فانك أنت فذ كور في البيت
 باللفظ (قوله وكما قال الخ) مثال لا بدال البعض (قوله وقوفا) جمع واقف كشاهد
 وشهود ومن الوقف بمعنى الحبس لامن الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذ كور في البيت
 متقدم مقوله مطيهم وصحي فاعل به وانتصايه على الحالية من فاعل نيك أي قفانك في
 حال وقوف أصحابي صراهم على أي لاجلي قائلين لا تهلك بكسر اللام أسأى من فرط
 الحزن وشدة الجزع وتجهل أي اصبر صبرا جميلا اه فترى بزيادة (قوله أخذ) يحتمل أنه
 مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان
 ويحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن قال بعض ويصح أن يكون على صيغة
 اسم الفاعل (قوله مع تغيير لفظه) محترق قوله السابق من غير تغيير لفظه وقوله أو أخذ
 بعض اللفظ محترق قوله ككاهن هو على الف والشر المشوش كما قدمنا قال ع ق والمراد
 بتغيير النظم هنا أن يدل على المعنى الاول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا تركيب
 آخر سواء كان بتبديل نوع التركيب كتبديل جملة شرطية مثل لا يغبرها أو بدون ذلك اما
 مع افادة المعنى مثلا بطريق الزوم أن افيد أو لا صراحة وهو الاكثر أو بدون ذلك
 ويدل على أن هذا هو المراد ما يأتي من الأمثلة اه (قوله أو أخذ بعض اللفظ) سواء
 كان مع تغيير النظم أو لا فتحته ستة أقسام والأمثلة الآتية كلها اذا كان المأخوذ
 البعض (قوله اعادة) هي نيب المال اه سم (قوله ومسخا) لانه بدل صورة ما للغير
 بصورة أخرى والغالب كونها أقبح اه ع ق وقال سم لان المسخ تحويل الصورة إلى
 ما هو أقبح منها وهنا تحويل الترتيب من صورة إلى أخرى اه ودي هنا ينشأ اشكال
 فيما غبر مثل أو أبلغ اذ كل منهما ليس تغيير الاقبح أو لعل الجواب أنهم اكتفوا بحكمة
 التسمية وهي لا يلزم أن تكون مطابقة للمعنى اللغوي في تعديله بل يكتبون فيها بأدنى
 مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من قوله وهنا تحويل الترتيب الخ تأمل ع ق وكان حاصل
 الجواب ان المراد بالمسخ مطلق التحول من صورة إلى صورة سواء كانت أقبح أو لا فهو مجاز
 مرسل من اطلاق المقصد واردة المطلق (قوله كحسن السبك) المراد به الخلق عن التعقيد
 اللفظي والمعنوي (قوله أو الاختصار) أي حيث يناسب المقام (قوله فمدوح) ويسمى
 حسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله
 قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم * ما في التلاقي ولا في قبله حرج

واقعد فانك أنت الطعام الكاسي
 ذرا الما ترالخ لا تذهب لمطلبها
 واجلس فانك أنت الاكل اللباس
 وكما قال امرؤ القيس
 وقوفا بجاهدي على مطيهم
 يقولون لا تهلك أسأى وتجهل
 فأورده طرفة في داليتها الآية
 أقام تجلده مقام تجهل (وان
 كان) أخذ اللفظ كله (مع تغيير
 لفظه) أي نظم اللفظ (أو أخذ
 بعض اللفظ) لا ككاهن (سمي)
 هذا الاخذ (اعادة ومسخا)
 ولا يخار اما أن يكون الثاني
 أبلغ من الاول أو دونه أو يشله
 (فان كان الثاني أبلغ) من الاول
 (لاختصاصه بنفسه) لا توجد
 في الاول كحسن السبك أو
 الاختصار أو الايضاح أو زيادة
 معنى (فمدوح) أي فالثاني مقبول
 (كقول بشار

وبعد البيت المذكور وبعد

أشكروا إلى الله عما لا يفارقني * وشكر ما في فؤادي الدهر بعجل

اه معاهد (قوله من راقب الناس) أي راعاهم ومشى على مزاجهم وعبارة عرق أي راعاهم وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقدم عليه لم ينظر بحاجته كلها لانه ربما كرهها الناس فيتركها لاجلهم فمقتوت مع شدة شوقه اليها اه (قوله القتال) نفسه برافانك وقوله الحريص على القتل نفسه براللهج اه سم وعبارة عرق قوله القتال أي المقدم على القتل أو غيره من غير مبالاة بأحد اللهج أي الملازم لما يوليه الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان أو غيره اه (قوله وقول سلم) أي الحاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لحسره في تجارته في الاساس سمي سلم الحاسر لانه باع معصفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به اه مطول وقيل هذا البيت

أهدى إلى الشوق وهو حلو * أغنى في طرفه فتور

وفاز الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله أي الشديد الجراءة) عبارة عرق الجسور هو الشديد الجراءة فهو بمعنى القتال اللهج وهو أصرح في المعنى وأخصر فالعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس فاز بالمرغوب ومن راعاهم فانه المطلوب لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى بلا حاجة للتأمل بما هو أخص وأوضح وأخصر لفظا كما لا يخفى وفي نفسه أن لفظ القتال اللهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيبات أحسن من لفظ الذات والاختصار قد يتدعى عدم مناسبتها لان الغرض التوجيه بترك مراعاة الناس وذلك يناسبه البسط الدال على الاهتمام والتأكيد فانظر اه (فبيت سلم أجود سبكا) أي لان قول بشار القاتل اللهج فيه غموض وخفاء وقيل من جهة أنه رتب على المراقبة الموت بخلاف بشار فانه رتب عليها عدم الظفر بالحاجة اه قال في المطول روى عن أبي معاذ راوية بشار أنه قال أنشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله يتي فهو أخف منه وأعذب والله لا أكلت اليوم ولا شربت اه (قوله في البلاغة) أي الحسن وايس المراد بها مطابقة الكلام الخ لوجودها في كل منهما (قوله كقول أبي تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله في سرية محمد) بتخفيف الباء قال في المطول وكان قد استشهد في بعض غزواته اه (قوله ابن حميد) كرويد اه أطول (قوله هيمات) اسم فعل ماض معناه بعد وفاعله محذوف أي بعد اتيان الزمان بمثل ما يدل ما بعده وهو قوله لا يأتي الزمان بمثله أو بعد نسباني له بدلالة ما قبله وهو قوله

أنسى أبا نصر نسيت إذا يدى * من حيث ينتصر الفتى وينيل

هيمات الخ اه مطول بزيادة قال القنري قوله أنسى إحدى الهـ من زتين فيه محذوف على خط قوله تعالى أفتري على الله كذبا والاستفهام انكارى وينيل من الأالة وهي الاعطاء

من راقب الناس (أي حاذرهم
لم ينظر بحاجته * وفاز بالطيبات
الذاتك اللهج) أي الشجاع القتال
الحريص على القتل (وقول سلم)

بعده
(من راقب الناس مات هـما) أي
حزنار هو مفعول له أو تمييز (وفاز
بالذات الجسور) أي الشديد الجراءة
فبيت سلم أجود سبكا
لفظا (وأن كان) الشان (دونه)
أي دون الاول في البلاغة لفوات
فضيلة توجه في الاول (فهو) أي
الشان (منصوم كقول أبي تمام)
في سرية محمد بن حميد

اه (قوله ان الزمان بمنزلة الجبل) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشككة قال الشيخ
أبو علي الفارسي في هذا البيت تقصير لان الغرض من هذا الكلام نفي المثل وأن
يقال انه يعزوا انه لا يكون فإذا جعل سبب تقدم مثله بجعل الزمان به فقد أدخل بالعرض
وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بجعل الزمان بالجود بمنزلة اه - طول
(قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدى الزمان سخاؤه) أي سرى سخاؤه إلى
الزمان ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتعدى بماتة عدى به قال الفري الاعداه أن
يتجاوزا الشيء من صاحبه إلى غيره والامم العدوى وفي حديث لا عدوى أي لا يعدى شيء
شيئا اه (قوله فسحابه) أي بإيجاده على ما قاله ابن جني أو بظهوره على ما قاله ابن فورجة
وكذلك تقول في ولقد يكون به الخ (قوله وأخرجه من العدم) تفسيره على سحابه اه
سم (قوله ولولا سخاؤه) أي الزمان وقوله الذي استغاده منه أي من الممدوح وقوله
لجلى أي الزمان وقوله به أي بالممدوح (قوله كذا ذكره) أي هذا التفسير ابن جني فالبيت
على ما ذكره ابن جني من الغلو كما تقدم في قوله

وأخفت أهل الشر لحياتي انه * لتخافك النطف التي لم تخلق

لان الجود قبل وجود الممدوح غير موجود حتى يعدى الزمان فهو متمنع ومثل ذلك لا يقال
فيه انه فاسد كما قاله ابن فورجة وانما يقال فيه غير مقبول تأمل (قوله ابن فورجة) بفتح
الفاء وضعها (قوله فاسد) الاولى غير مقبول لغاؤه اذ ليس بفاسد كما قدمناه (قوله لان
سخاؤه غير موجود) باضافة سخاؤه إلى غير أي سخاؤه شخص غير موجود فسحابه اسم ان وقوله
لا يوصف بالعدوى خبرها وهو السريان للغير (قوله وانما المراد الخ) أي فالمدوح كان
موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا باظهاره لي وهذا يتي له لغزارة أموره عند الزمان فلما
أعدى الزمان سخاؤه ذلك الممدوح جاد به على أي بالاتصال به والوقوف عليه بعد خفائه
عني فالمعنى ان الزمان عداني اليه بعد الجبل بالهداية فعرفته فاغتناني فالمعنى ولقد كان
الزمان بخيلا باظهاره لي اه عني (قوله لما أعدى سخاؤه) نظير قوله سحابه قال سم
أي أعدى سخاؤه الزمان وهو بعد وجوده اه (قوله فالمرعع الثاني) فيه إشارة إلى
أن الشاعر في المصراعين الأخيرين والا فالمرعع الاول من قول أبي الطيب أبلغ من
المصراع الاول الذي لا يتمام تأمل (قوله اذ لا يشترط الخ) علة لمحضوف تقديره ولا يضر
في كونه مأخوذا منه تغاير في المعنى والتعبير اذ اوقع الاشتراك في الحاصل والمآل
ولومع زيادة شيء اذ لا يشترط في هذا النوع الخ كما عبر بذلك عني أي لانهم ما اشتركوا في الجبل
وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الاخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير
المعنيين كما لا يخفى (قوله أصلا) أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفي الاتحاد من
بعض الوجوه كما هنا لانهم ما اشتركوا في أصل الجبل على ما قاله ابن فورجة (قوله كما
توهمه البعض) أي توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه (قوله واللام يمكن مأخوذا الخ)

(هيمات لا يأتي الزمان بمنزلة
ان الزمان بمنزلة الجبل)

وقول أبي الطيب

أعدى الزمان سخاؤه) يعني تعلم
الزمان منه السخاؤه وسرى
سخاؤه إلى الزمان (فسحابه)
وأخرجه من العدم إلى الوجود
ولولا سخاؤه الذي استغاده منه أهل
به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا
ذكره ابن جني وقال ابن فورجة
هذا تأويل فاسد لان سخاؤه غير
موجود لا يوصف بالعدوى وانما
المراد سحابه على وكان بخيلا به
على فلما أعدى سخاؤه اسعدني
بضمي اليه وهذا يتي له لما أعدى
سخاؤه (ولقد يكون به الزمان
بخيلا) فالمرعع الثاني لا يتمام على
من المصراع الثاني لا يتمام على
كل من تفسيره ابن جني وابن
فورجة اذ لا يشترط في هذا النوع
من الاخذ عدم تغاير المعنيين أصلا
كما توهمه البعض واللام يمكن
مأخوذا منه على تأويل ابن جني

في الاستدلال بهذا الشعار بموافقة البعض على الأخذ على تأويل ابن جني اهيس (قوله
أي كما لا يكون مأخوذا على تأويل ابن فورجة وانما لم يصرح به لان عدم الأخذ
عليه حينئذ ظاهر فجهله كأنه أصل مقبس عليه وعبارة عرق فعل هذا التقدير أي تقدير ابن
فورجة لا يكون مأخوذا من الاقل أيضا لان المعنى عليه ولقد يكون الزمان بخيلا باظهاره
وهو مخالف للجلل بايجاد مثله الذي في المصراع الاول ولا يكونه أظهر في عدم الأخذ
لم يعترض له في الشرح ويرجع المعنى الى حاصل واحد أيضا على هذا التقدير لانه اذا بخل
باظهاره لم يعزته فهو بخيل بفائدته اللازمة لوجوده الاسبب فيلزم البخل بوجوده لان
نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فنفي فائدته كنفية فيلزم البخل بأمثاله اه بتصرف وعبارة سم
وانما اقتصر الشارح على بيان التغير على تفسير ابن جني لان هذا المتوهم اعتقده عدم
التغير عليه وسلم الأخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغير عليه تأمل
اه سم (قوله لان أبا تمام الخ) أي فهناك تغاير بحسب الظاهر وان كان في نفس الامر
لا تغاير لان المراد من المثل الممدوح كما في قولك مثلك لا يخل أي أنت لا تبخل (قوله اذا
المعنى على الماضي) ان قلت من أين يستفاد الماضي من قول أبي تمام ان الزمان مثله لبخل
قلت من الجملة الاسمية الدالة على الثبات والدوام الشامل للماضي هذا وقد يقال العدول
الى المستقبل في كلام أبي الطيب قصد الى الاستمرار وحكاية الحال الماضية الا ان يقال
لما لم يبق بخل الزمان بعد اعداء سخائه ايام لم يحسن حمل المضارع على ذلك اه يس وانما
كان المعنى على الماضي لان الغرض أنه جاد به ووجد بالذم (قوله فان قيل المراد الخ) أي
فيكون المضارع واقعا موقعه (قوله وبذله) عطوف على وجوده وأعلى سخا (قوله
لكن اعداءه الخ) حاصله أنه بعد ايجاد ما صار الذي في تصرف الزمان انما هو اعداءه واما
ايجاد فلا يتعلق به لانه تمصيل للحاصل حينئذ (قوله باق بعد) أي بعد وجوده أو
في المستقبل وقوله في تصرفه أي تصرف الزمان (قوله لا قرينة عليه) أي فلا يصح وبه
صحته الخ (قوله فأبعد من الذم) من معنى عن أي حقيق بأن لا يذم فأفعل التفضيل ليس
على بابه (قوله من ناد) اسم فاعل وأصله من تيد (قوله الا الفراق) استثناء من دليلا
ودليلا مفعول يجد ومفعوله الثاني ان كان الذي ينصب مفعولين محذوف أي موجودا
الخ اه سم قال يس وفيه نظرا واطاها أن المفعول الثاني دليلا والاستثناء مفرغ على حد
ما علمت الا الفقه اه (قوله على النفوس) أي على هلاكها (قوله وهو حال من سبلا)
أي لانه في الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا قال في المعنى تنبيه الظاهر أن لها من قول
المتنبي

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا الى أرواحنا سبلا

جارو حجر ورمته علق بوجدت لكن فيه تعدي فعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضربه
زيد وذلك متمنع فينبغي أن يقدّر صفة في الاصل لسبلا فلما قدم عليه صار حالا لانه كما ان قوله

أيضا لان أبا تمام علق البخل بمنزل
المرئي وأبو الطيب بنفس الممدوح
هذا ولكن مصراع أبي تمام
أجود سبكا لان قول أبي الطيب
وانتد يكون بلفظ المضارع لم يقع
موقعه اذا المعنى على الماضي فان
قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا
بذلك أي لا يسمع به لانه قط اعلاه
بأنه سبب اصلاح العالم والزمان
وان سخا بوجوده وبذله للغير
لكن اعداءه واقفاؤه باق بعد
في تصرفه قلنا هذا تقدير
لا قرينة عليه وبعد صحته فصراع
أبي تمام أجود لا سغفائه عن مثل
هذا التكلف (وان كان) الثاني
(مثله) أي مثل الاول (فأبعد)
أي فالثاني أبعد (من الذم والفضل
للاقل كقول أبي تمام لو حار)
أي تحير في التوصل الى اهلال
النفوس (من ناد المنية) أي
الطالب الذي هي المنية على انها
اضافة بيان (لم يجد الا الفراق على
النفوس دليلا وقول أبي الطيب
لولا مفارقة الاحباب ما وجدت
لها المنايا الى أرواحنا سبلا)
الضمير في لها للمنايا وهو حال من
سبلا والمنايا فاعل وجدت

الى ارواحنا كذلك اذ المعنى سبلا مسلوكة الى ارواحنا ولك في لها وجه غريب وهو ان
تقدره جعل الالهة كخصاة وحصى وتكون المنيا مضافا اليه ويكون اثبات اللهوات للمنيا
استعارة شبت بشئ يتلغ الناس ويكون اقام الالهام مقام الافواه لجاورة اللهوات للقم اه
ولم يستحضره سم فكاتب ما هيأه التخمين اه يس وقول ابن هشام الظاهر ان لها أى لفظ
لها وقوله ضرب به زيد أى ضرب نفسه وقوله فينبغي أن يقدّر صفة الخ فيكون المعنى هكذا
لولا مفارقة الاحباب ما وجدت المنيا سبلا أخرى لها مسلوكة الى ارواحنا وقوله كخصاة
وحصى أى عما يكون فيه الفرق بين مفردة وجهه بالتاء وقوله وتكون المنيا مضافا اليه
الظاهر أن يقول وهي مضافة الى المنيا وقوله استعارة أى بالكناية وقوله لجاورة الخ أو هو
من باب ذكر الجزه وارادة الكل (قوله وروى يد المنيا) أى بدل قوله لها المنيا (قوله
فقد أخذ المعنى كله) لقائل أن يقول ان الاول أفاد ان انحصار السبب في مفارقة الاحباب
انما هو على تقدير التحير واشتباه الحال وقصة ذلك امكان سبيل آخر عند عدم التحير وكان
حاصل المعنى أن المنية لها طريق الى الهلاك لكنها اذا اشتبهت عليهم لا تجد طريقا حينئذ
غير المفارقة وهذا المعنى لم يفده الشان فكيف ~~حكم~~ بأخذ كل المعنى الا أن يقال ان
هذه الزيادة التي قلنا ان الاول أفادها غير ادة له أو ان غير معتبرة ههنا فليتأمل اه سم
وعبارة ع ق وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل للمنية على النفوس الا
الفراق أما في الاول فواضح وأما في الثاني فلان لولا تنفيذ أن نفي الفراق بنفي الموصول
كما أشيرنا اليه فلزم انحصار الموصول في الفراق على انه دليل أو جزء دليل فمعنى ~~كل~~ من
البيتين يعود الى معنى الآخر فيقال من أن في الاول الحصر والتقييد بالخيرة فجاء
أبلغ من الثاني لا عبرة به اه (قوله وبدل بالنفوس الارواح) الباء داخله على المتروك
(قوله وان أخذ المعنى وحده) أى دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ
(قوله واصله من ألم بالمنزل الخ) فأصل الالمام النزول بالمنزل ثم أطلق على مطلق القصد
ووجه المناسبة هنا أنه اذا أخذ المعنى فقد قصده ~~وكان~~ أنه نزل به اه يس (قوله
فكانه كشط) بابه ضرب وقوله جلدا هو اللفظ (قوله أى مثل مسمى اغارة) أى
مشله في الانقسام الى ثلاثة أقسام وفي كون الانقسام هي كون الثاني أبلغ وكونه دونه
وكونه مثله بدليل كلام الشارح (قوله والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية) أى والجملة
من المبتدأ وخبره الجملة خبر ضمير الشأن وسكت الشارح عن ذلك لظهوره لان ضمير
الشأن لا محل له كضمير الفصل لانه محال يقل به أحد اه يس (قوله فخبر) أى فهو خير
وقوله وان يرث من راث يرث اه سم وفي المختار وراث على خبره أبطأ وبابه باع وفي مثل
رب عجلة تم ربنا اه (قوله أى يبطئ) من باب شرف قال في المختار ببطؤ بضم الطاء بظا
بضم الباء فهو ببطئ بالمتو أبطأ فهو مبطئ اه (قوله أنفع) ألا ترى أنه يقع في العادة
أنك لو وعدت أحدا باحسان ثم أبطأت عنه فاذا أعطيته زدته على ما كنت تهمله لو عجلت

وروى يد المنيا فقد أخذ المعنى كله
مع لفظ المنية والفراق والوجدان
وبدل بالنفوس الارواح (وان أخذ
المعنى وحده سمى) هذا الاخذ
(الماما) من ألم اذا قصد وأصله من
ألم بالمنزل اذ نزل به (وسلخا) وهو
كشط الجلدا عن الشاة ونحوها
فكانه كشط من المعنى جلدا
وأبسه جلدا آخر فان اللفظ
للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة
أقسام كذلك) أى مثل مسمى
اغارة ومثله لان الثاني اما أبلغ
من الاول أو دونه أو مثله (أولها)
أى قول الانقسام وهو أن يكون
الثاني أبلغ من الاول (كقول أبي
تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) أى
الاحسان والصنع مبتدأ خبره
الجملة الشرطية أعنى قوله (ان
يجعل خبر وان يرث) أى يبطئ
(فلان يرث في بعض المواضع أنفع)

حياء من ابطائك وجبر الابطاء اه سم (قوله والاحسن أن يكون الخ) لعل وجهه
ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يقيد به الاقول من
الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل
الصنع والحكم بأن الصنع من صفة ما ذكر اه سم وقوله ان كون الضمير للشأن خلاف
الظاهر أي لانه مخالف للقياس من خمسة أوجه عوده على ما بعده لزوماً وأن مفسره
لا يكون الاجمال وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعلم فيه الا ابتداءً وأحد نواحيه وأنه
ملازم الافراد اه يس (قوله الى حاضر في الذهن) وهو الموعود به (قوله وهذا كقول
أبي العلاء الخ) لعل مقصوده التطير في رجوع الضمير للمتعلق الخاص في الذهن فان
هذا هو المناسب في بيت أبي العلاء اذ لا يناسب فيه رجوع الضمير للشأن اذ ما بعد الهجر
لا يصلح للخبرية عنه فليستأمل اه سم أقول في المعنى في الترجمة التي نصها الموضع التي
يحد فيها الضمير على ما تأخر افظا ورتبة والثالث أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره
نحو ان هي الاحياء الدنيا قال الزحشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الابعاد له وآله ان
الحياة الاحياء الدنيا موضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها قال ومنه
هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه
ولكن في تمثيله هي النفس وهي العرب ضعف لا مكان جعل النفس والعرب بدلين
وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ضعف لا مكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره
وهو كون هي ضمير القصص فان أراد الزحشري أن المثالين يمكن جعلهما على ذلك لانه
متعين فيهما فافضع في كلام ابن مالك وحده اه والظاهر أن كلام أبي تمام والمعري من
هذا القبيل وان ما ابتج به الشارح أمر سهل قاله يس وبين البيتين مناسبة من وجه
آخر وهو أن في كل منهما أن الشيء المكروه قد يكون سبباً في المحبوب كما كان في الاقول
ابطاء الاحسان سبباً في كثرته وفي الثاني الصدود سبباً في الوصال الآن الظاهر انه لم يرد
هذا دليل قوله وهذا نوع من الاعراب فانه يشعر بأن كلامه من جهة الاعراب دون
غيره افاده سم (قوله حتى ما يل خيال) ضمير يل للهجر واما ما قيل نافية أي حتى اذا انتهى
المأمة وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائدة أي حتى اذا ألم فهو خيال لانه لعدم
طلبه والاعتبار به بمنزلة المعدوم الذي هو خيال وقيل مصدرية أي حتى المأمة خيال
والمعنى كما في الثاني ويتمين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الأولين فانه يجوز نصبه
بحق اه سم وبعبارة عني حتى ما يل أي ينزل خيال من هذا الذي هم جبرنا وبعض صدود
الزائرين وصال أي لم تنل من هجرنا حتى الصدود لا نال لقاءه لا بقطة ولا مناماً والصدود قد
يعتد وصالاً بالنسبة لمثل هذا الهجر اه ويلم بابه ردة (قوله الراضية) أي المرتاضون
الممارسون اصناعة الاعراب ومن العجب أنه تخفف في نسخة سم بالراضية فقال قال في
الصحيح ان الراضية تجي في بعض اللغات بمعنى العالمة وهذا المعنى يمكن هنا وانظر هل

والاحسن أن يكون هو عائداً
الى حاضر في الذهن وهو مبتدأ
خبره الصنع والشرطية ابتداء
كلام وهذا كقول أبي العلاء
هو الهجر حتى ما يل خيال
وبعض صدود الزائرين وصال
وهذا نوع من الاعراب لطيف
لا يكاد يتقبله الا الاذهان الراضية
من آئمة الاعراب

يجوز أن تكون بمعنى المرضية أي المعبرة اه قال يس وأصل راضة روضة جمع راض
ككامل وكلمة وفي نسخة الرائضة أي المرتاضة للأعراب المقرنة عليه وعبارة ع ق وهذا
الأعراب أعني جعل الضمير عائدا على حاضر في الذهن لطيف لا يكاد يتنبه له الاذهان
الراضية أي المرتاضة بالأعراب من أئمة العربية لأن التفطن لحاضر ذهننا يلتزم الكلام
فيه ويحسن بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الإجمال عما يدق الخ اه (قوله
وقول أبي الطيب الخ) أخذ معنى وان يرث الخ فالبيتان مشتركان في معنى وهو
إثبات النفع في البطء المستفاد من الشطر الثاني في البيت الأول ومن الشطر الأول
في البيت الثاني (قوله الجهم) بفتح الجيم (قوله في بيت أبي الطيب الخ) قد يقال
بينهما تفاوت أيضا فان بيت أبي الطيب يدل على أن بطء سببه مطلقا من الخير بخلاف
بيت أبي تمام فانه يدل على أنه قد يكون لقوله في بعض المواضع اه سم قال يس وفيه
نظر لا يخفى اه (قوله وإذا تأتى الخ) من السكامل وشطر البيت على آل من قوله المصقول
(قوله من عضبه) من زائدة (قوله أي سيفه القاطع) شبه لسانه بسيفه بجامع
التأثير (قوله وقول أبي الطيب) من البسيط (قوله كأن أسنهم الخ) قال ع ق
ولاشك ان كلامهم أي الكلامين تضمن تشبيه اللسان بالآلة الحرب في النفاذ والمضى
وان كانت الآلة المعسيرة في الأول السيف والآلة المعسيرة في الثاني الرمح ولكن بيت
البحري أجود الخ (قوله أسنهم) بضم السين ان جرد من التاء والاف بكسرهما كما في
السنة حداد وقوله في النطق في معنى عند وكذلك ما بعدها كما يدل عليه كلام الشارح
وقوله على رماحهم متعلق بخبر صانا (قوله بالضم والكسر) أي وسكون الراء قال
بعضهم وهذا في المفرد وأما الجمع فيكسر الخاء لا غير قال في المختار والحرص بضم الخاء
وكسرهما الطائفة من الذهب أو الفضة (قوله في المضاء) أي في كونها ماضية وقوله
والنفاذ تفسير (قوله فبيت البحري أبلغ الخ) وأيضا في بيت أبي الطيب لفظ كان الذي
يدل على الشك في التشبيه بخلاف بيت البحري فان فيه لفظ خلت الذي يفيد الرجحان اه
سم وفيه أن كان قد تدل على اليقين كقوله كان الأرض ليس بها هاشم * نعم لا يجزى
قول أبي الطيب أسنهم على رماحهم اه يس أي فان التبادر من كلامه أن أسنهم
قطعت وجعلت خرصا توافيه من القبح ما لا يخفى (قوله من الاستعارة التخييلية) فيه
تسميح والوجه أن أحدهما تخيل والآخر ترشيع (قوله بمنزلة الاظفار) التي اثباتها
استعارة تخيلية كما سبق اه سم (قوله بمنزلة الاظفار للمنية) فانها ما يخصان المشبه به
وهو السيف (قوله ولزم من ذلك الخ) لأن التخييلية والممكنية متلازمان على ما سبق اه
يس (قوله تشبيه كلامه) أي لسانه باعتبار اخراج الكلام (قوله وهو استعارة بالكناية)
قال ع ق فان قلت ليس في كلام البحري استعارة بالكناية وانما فيه ترشيع بالتشبيه
لأن المشبه بالسيف في الحقيقة هو الكلام لا اللسان لأن الموصوف بوجه التشبيه وهو

(وقول أبي الطيب ومن الخير بطء
سببك) أي تأخر عطائك (عني *
أسرع السحاب في المسير الجهم)
أي السحاب الذي لا ماء فيه
وأما ما فيه ماء فيكون بطئا ثقيل
المشي فكذلك حال العطاة في
بيت أبي الطيب زيادة بيان لاشتماله
على ضرب المثل بالسحاب (وثانها)
أي ثاني الأقسام وهو أن يكون
الثاني دون الأول (كقول البحري
وإذا تأتى أي لمع في الفدى)
أي المجلس (كلامه المصقول)
المنقح (خلت) أي حست
(لسانه من عضبه) أي سيفه
القاطع (وقول أبي الطيب كان
أسنهم في النطق قد جعلت * على
رماحهم في الطعن خرصا نا) جمع خرص
بالضم والكسر وهو السنان يعني
أن أسنهم عند النطق في المضاء
والنفاذ تشابه أسنهم عند الطعن
فكان أسنهم جعلت أسنة
رماحهم فبيت البحري أبلغ لما في
لفظي تأتى والمصقول من الاستعارة
التخييلية فان التأتى والمصقولة
للكلام بمنزلة الاظفار المنية ولزم
من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو
استعارة بالكناية

النقوذ والتأثير فيما يتعلق به هو الكلام لا اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون
أجود من بيت المتنبي بترشيح التشبيه كما زعمت على أن لا نسلم أن التشبيه ليس للسان بل هو
باعتبار تأنيده بما يوجب التأثير والمضاه في الأرواح كالسيف في تلبسه بما يوجب التأثير من
الحدة والقطع ولا ينافي ذلك اعتبار الاستعارة بالكناية فيما تحقق به وجه التشبيه وهو
الكلام اه فان قلت فيه جمع بين الطرفين أجيب بأنهم ما مذكوران في تركيب
واحد وأيضا ذكر أعلى وجه لا ينبئ عن التشبيه (قوله الفتيان) بالكسر جمع فتى اه أطول
(قوله أرحبهم) خبر كان والرحب بفتح الراء الواسع (قوله رحب الباع) هو قدومه اليدين
وقوله والذراع بكسر الهمزة المجهمة طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى (قوله أي
سخى) فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الملابس وهو سعة الذراع والباع الذي هو مقدار
اليدين مع ما يتصلان به أو الراحة على كثرة المعطى لأن الراحة والذراع والباع بها
يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا اتسع كثر ما ملأه فلا يست السعة الكثرة عند العطاء
فأطلقت السعة على الكثرة تلك الملازمة مع القرينة اه ع ق (قوله الضمير للمسلوك)
أي في البيت قبله وهو

يروم المولى مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول وقوله يروم أي يقصد وقوله مدى جعفر أي الغاية التي بلغها جعفر في الكرم
(قوله هذا) أي أفهم هذا (قوله لا يعجبني الخ) أي لا يعجبني هذا الكلام الذي هو قوله
معروفه أو سمع قال سمع يعني لأن صيغة معرفته واسم يستعمل في العادة بمعنى دبره
واسم وذلك ذم اه وعبارة ع ق ولكن لا يخفى أن الأول فاث الثاني في التعبير عن الكرم
بطريق التجوز ولهذا قيل ان معرفته لا يعجب وقيل ان وجه كونه لا يعجب أن المعروف
قد يعبر به عن الدبر فيقال معرفته أو سمع أي الشيء المعروف منه كناية عن الدبر ولا يخفى
أن هذا التوجيه انما يتجه ان صح الاخبار عن المعروف بقوله أو سمع مراد به هذا المعنى
على وجه الكثرة والافلا يخفى فساد لو جود المعروف في الكلام باليسخ ولا يستتريه
الاستهجان بوجه تأمل اه (قوله وأما غير الظاهر) قال ع ق وأما الاخذ غير الظاهر
فأقسام ولم يعددها الى الابلغ والادنى المذموم والمساوى الابعده عن الذم لأن أقسام غير
الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه لعدم ظهور ردها منه فان اعتبرها رادف جهة
أخرى خارجة عن معنى الاخذ كما في ذلك قوله فيما يأتي رأ كثر هذه الأنواع يعني كلها
مقبولة اه وغير الظاهر أنواعه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة قال ع ق وضابطه أن يكون
الشيء بحيث لا يدرك أنه مأخوذ من الأول الا بتأمل كما يتضح في الامثلة وحيفئذ فالمثال
الآتي في التشابه قريب من الظاهر بل ينبئ ان يجعل منه لأن ادراكه يكون الثاني
أصله الأول ظاهر لا يحتاج الى تأمل اه (قوله أن يشابه المعنيان) أي من غير نقل لا غير
ما بعده (قوله معنى البيت الاول) أي المأخوذ منه وقوله ومعنى البيت الثاني أي المأخوذ

(وثالثها) أي ثالث الأقسام وهو
أن يكون الثاني مثل الأول (كقول
الاعرابي) أي زياد (ولم يك أكثر
الفتيان مالا * ولكن) ان
أرحبهم ذراعا) أي أسخاهم
يقال فلان رحب الباع والذراع
أي سخى (وقول أشجع وليس)
أي الممدوح يعني جعفر بن يحيى
(بأوسعهم) الضمير للمسلوك (في
الغنى * ولكن معرفته) أي احسانه
(أوسع) فالفتيان متماثلان هذا
ولكن لا يعجبني معرفته أو سمع
(وأما غير الظاهر فانه أن يشابه
المعنيان) أي معنى البيت الاول
ومعنى البيت الثاني (كقول جري

فلا ينعكس من ارب) أى حاجة
ان الرجال صمهم والنساء سواء
فى الضعف (وقول أبى الطيب
ومن فى كفه منهم قناة

كن فى كفه منهم خضاب)
واعلم أنه يجوز فى تشابه المعنيين
اختلاف البيتين تشبيهاً ومديحاً
وهجاءً واقتضاراً ونحو ذلك فإن
الشاعر الخاذق اذا قصد الى المعنى
المختار استأنف في احتمال فى اختياره
فغيره عن افظه ونوعه ووزنه وقافيته
والى هذا أشار بقوله (ومنه)
أى من غير الظاهر (أن ينقل
المعنى الى محل آخر كقول المختار
سلوا) أى ثيابهم (وأشرفت
الدماء عليهم) شجرة ففكانهم لم
يسلبوا) لأن الدماء المشرقة كانت
تسبغ ثيابهم (وقول أبى
الطيب ليس الجميع عليه) أى
على السيف (وهو مجرد عن غمده
فكانما هو مغمود) لأن الدم
البارس بمنزلة غمده فنقل المعنى من
القتلى والجرى الى السيف
(ومنه) أى من غير الظاهر (أن
يكون معنى الثانى أشمل) من
معنى الأول (كقول جرير
اذا غضبت عليك بنو تميم

وجدت الناس كلهم غضاباً
لأنهم يقولون مقام كلهم (وقول
أبى نواس)
ليس من الله يستنكر

٤٠٦ (لخاهم) جمع لحية بمعنى كونهم فى صورة الرجال (سواء ذو العمامة والخمار) يعنى

(قوله من ارب) فى المختار الارب بالكسر الحاجة وكذا الارب والارب بفتحين والمأربة
والمأربة بفتح الراء وضعها قلت ونقل الفارابى أيضاً مأربة بالكسر (قوله لخواهم) بضم
اللام وكسر هاء فاعل يمنع (قوله جمع لحية) بكسر اللام لا غير وهى شعر الخدين والذقن
وفى المختار واللحية معروفة والجمع لحي بكسر اللام وضعها لغير الضم فى ذروة وذرى اه
(قوله سواء الخ) جملة مستأنفة فى معنى العلة لما قبلها (قوله ذو العمامة) بالكسر وهى
المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وجعلها على الأولين أبلغ وعلى الثالث أوفق بقوله
والخمار اه أطول (قوله وقول أبى الطيب) فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل
العرب له اه مطول فالعنوان متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء فى الضعف فالبيت
الأول فيه هذا المعنى وكذا البيت الثانى والتغاير بينهما ما باعتبار أن البيت الأول حكم
بالتساوى والبيت الثانى حكم بالتشابه (قوله قناة) أى ربح (قوله خضاب) أى صبغ
الحناء قال فى المختار الخضاب ما يختضب به وخضبه من باب ضرب واختضب هو وكف
خضيب اه (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المصنف (قوله تشبيهاً) هو وصف الجمال
وفى بعض النسخ تشبيهاً بالسين المهمل وهو التغزل فى النساء يذكر أوصافهن يقال نسب
الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر تشبيهاً اذا تشبب به اى قد يطلق على التغزل مطلقاً (قوله والى
هذا أشار بقوله الخ) وجهه الإشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى الى محل آخر وذلك صادق بأن
ينقله من التشبيب الى أحد المذكرات اه سم (قوله الى محل آخر) أى من موصوف
الى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سابوا) على صيغة المجهول اه فترى (قوله
الجميع) قال فى المختار والجميع من الدم ما كان يضرب الى السواد وقال الأصمعى دم
الحواف خاصة اه (قوله وهو مجرد) حال من السيف اه يس أى والحال ان السيف
خارج من الغمد (قوله مقام كلهم) أى لجمعهم جميع ما فى الناس من السكك اه سم (قوله
وقول أبى نواس) بنون مضمومة بعد ها واو مخففة كنى بذلك لأنه كان له ذواتان تنوسان
على مائته أى تنزلان عليهما قال عرقاى قوله لاهرون الرشيد لما سجن الفضل البرمكى غيره
منه حين سمع عنه التناهى فى الكرم مشيراً الى أن فى الفضل شيئاً ما فى هرون وأن فى هرون
جميع ما فى الفضل وما فى العالم من الخصال مبالغة

قولاً لاهرون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما بك من قدرة * فاست مثل الفضل بالواجد

* ليس من الله يستنكر * البيت فأمر هرون بإطلاقه اه والاحتفال الاجتماع
والحاشد بالشين المجهمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أى لا تجد مثل الفضل
فى خدمتك وطاعتك (قوله ليس من الله الخ) الرواية الصحيحة بدون الواو قبل ليس وهو
من السريع مستعمل مستعمل فاعلات ودخل حذف السبب فصار فاعل وفى بعض
النسخ وليس بالواو قبل ليس فقيه من العيوب الخزم وهو زيادة ما دون خمسة أحرف

في صدورنا شطر (قوله أن يجمع العالم) أي صفاته اه يسر (قوله وغيرهم) أي من
 الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول) قال ع ق فان قلت
 ما وجه كون الكلام الذي هو نقيض معنى الأول مأخوذاً من ذلك الأول فان المتبادر
 أن نقيض الشيء ينافيه لأنه منه قلت هو هو بعينه ولم يزد إلا السلب في الإثبات أو العكس
 ونريد بالسلب والإثبات هنا الايمان بالنساق في الجملة وإيضاً نقيض الشيء فرع الشعورية
 فذلك الشيء هو الحامل على طلب النقيض فقد انتشأ النقيض عن الأول فافهم اه (قوله
 أجده الملامة) أي اللوم والانسكار على وقوله في هو اللذة بكسر الكاف خطاب الموت
 قال ع ق أي أجده لذلك اللوم فيك لذة التناهي حي فيك حتى صرت أنت بطريق ذكر لذة
 على أي وجهه كان اه وقوله فليأني اللوم جمع لأن كصائم وصوم قال العصام في أطوله
 والمراد كل لأن كما يقتضيه المقام اه (قوله والانسكار باعتبار القيد الذي هو الحال)
 أي أنه لا يجب الملامة فيه بل يحبه هو فقط فالتقي المستفاد من الاستفهام الانسكار
 منصب على القيد اد على حد قوله تعالى أنا هرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم (قوله
 كما ينال أنصلي الخ) فالمنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من
 حيث هي (قوله على تجوز الخ) أي بناء على تجوز الخ وهو مرتبط بقوله الذي هو الحال
 وعبارة العصام في أطوله لتجوز كون المضارع المثبت حالاً بالواو لا ضرورة أو على سبيل
 الشذوذ وأما تجوز البعض الحال إذا كان مضارعاً مثبتاً مطلقاً كما يشعر به كلام
 الشارح فلم نعر عليه مع التفحص البليغ اه (قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف)
 قال الفري رجحت الحالية لما في العطف من إيهام تجوز عدم محبته مع محبة الملامة
 فيه اه (قوله راجع إلى الجمع بين الأمرين) قال في المطول بمعنى لا يكون إلا واحداً اه
 وعبارة ع ق ويحتمل أن تكون الواو للعطف بالواو وإن كان لا يقتضي
 المهمة لكن يقتضي الاجتماع في الحكم بغيره وحب اللوم فيه يقتضي عطف أحدهما
 على الآخر اجتماعهما في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الاجتماع هو محط
 الانسكار أي كيف يجمع حبه وحب اللوم في الوقوع مني اه (قوله وهذا نقيض معنى بيت
 أبي الشيب) لأن في هذا أني محبة الملامة وفي ذلك إثباتها اه سم (قوله لكن كل منهما
 الخ) أما الأول فهو باعتبار أن لومه يتضمن ذكر المحبوب له ونسبته هو إلى محبته وإظهار
 ذلك وهذا أمر محبوب له وأما الثاني فباعتبار أنه صادر من العدو والصادق منه يكون
 مبعوضاً اه سم (قوله ولهذا) أي لأن كلا باعتبار (قوله قالوا الأحسن الخ) قال
 في المطول الآن يكون ظاهراً كما في قول أبي تمام

ونعمة معترف بجدواه أحلى * على أذنيه من نغم السماع

وقول أبي الطيب

والجراحات عنده منعمات * سبقت قبل يديه بسؤال

أن يجمع العالم في واحد) فانه يشمل
 الناس وغيرهم فهو أشمل من
 معنى بيت جرير (ومنه) أي من
 غير الظاهر (القلب وهو أن
 يكون معنى الثاني نقيض معنى

الأول كقول أبي الشيب

أجده الملامة في هو اللذة

حبال ذكرك فليأني اللوم

وقول أبي الطيب (أحبسه)

الاستفهام للانسكار والانسكار

باعتبار القيد الذي هو الحال أعني

قوله (وأحب فيه ملامة) كما يقال

انصلي وأنت محدث على تجوز

واو الحال في المضارع المثبت كما

هو رأي البعض أو على حذف

المبتدأ أي وأنا أحب ويجوز أن

تكون الواو للعطف والانسكار

راجع إلى الجمع بين الأمرين

أعني محبته ومحبته الملامة فيه (أن

الملامة فيه من أعدائه) وما يصادر

من عدو المحبوب يكون مبعوضاً

وهذا يقتضي معنى بيت أبي

الشيب لكن كل منهما باعتبار

آخر وهذا قالوا الأحسن

أراد أبو تمام أن المدوح يستلذ نعمات السائلين لما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد
أبو العلي أن سبقت نعمة من سائل عطاء المدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من
المجروح لأن عادته أن يعطى من غير سؤال اه قال القنري عليه نعمة مبتدأ وأعلى خبره
وجدوا أى أعطاهم مفعول معقب بمعنى سائل اه (قوله في هذا النوع) أى القلب
(قوله أن بين السبب) ليعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين
في الأول أن سبب محبته اللوم تضمنه لذكر المحبوب وفي الثاني أن سبب عدم محبته صدوره
من العدو اه يس قال ع ق فان قلت أى المعنيين أبلغ التلذذ بلومه في المحبوب أو بغض
اللوم في المحبوب قلت الاظهر التلذذ باللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لعارض من
العوارض ولو كان منافيا بخلاف بغض اللوم عند سماعه فانه يقتضى شغل القلب
ببغض الالتم والقضاء في الحبيب مطلقا بحيث لا يحس الا بحبه أعظم من العدو اقسبه اه
(قوله ويضاف اليه ما يحسنه) قال ع ق منه وانه أنه ان لم يضاف اليه شئ أصلا فهو ظاهر
لأن أخذ المعنى من الأول لا يس فيه ك لا كان أو بضافه من الظاهر وأما
إذا أضيف اليه ما لا يحسنه فالزيادة كعدم فيكون المأخوذ ولو قل لا يس فيه أيضا
فيمس به من الظاهر بخلاف البعض مع ترينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرج عن سنن
الاتباع الى الابتداع فكأنه مستأنف فيضيق اه (قوله كقول الأفوه) الاودى
وهو في اللغة الواسع الفم الطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين اه أطول
(قوله وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد وجمعه طيور وأطيار وقوله على
آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أى مستعمية على أعلامنا متوقعة فوقها فتكون الاعلام
مظلمة بها فانه في الأطول وترى بصريته وقوله رأى عين مصدره ك كذا ترى قال ع ق
وانما كذا قوله ترى بقوله رأى عين لتلايته وهم أن المعنى أنهم الماتبة لنا كأنهم عارفت ولولم تر بعد لانه يقال
ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله فهو بحيث يرى في فعله لولا المانع اه (قوله حال) أى
من الطير وقوله أى واثقة فثقة مصدر بمعنى اسم الفاعل أى تراها حال كونها واثقة (قوله
مما يتضمنه الخ) أى من العامل الذى يتضمنه قوله على آثارنا وهو كاثنة قال ع ق فثقة
على هذا جواب لسؤاله قدر اذ كانه قبل لماذا كانت الطيور على آثاركم فقال كانت على
آثارنا وتبعنا لثقتنا الخ اه (قوله أن ستار) أى بأن يذف الجار وهو متعلق بثقة قال ع ق
يقال ما زه أتاد بالمرة أى الطعام واطعمه اياه اه (قوله أى ستطم) أى تأكل من طعم فلان
يطعم أى أكل (قوله وقد ظلت) بالبناء للمجهول وقوله عقبان اعلامه من اضافة المشبه
به للمشبه أى اعلامه التى هى كالعقبان فى تلوينها ونفخاتها فالمراد بالعقبان الاعلام نفسها
وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لانها سوداء ولون العقاب أسود وكان
من برداء عائشة رضى الله عنها ذلك أهل السير وقيل الاضافة على أصلها من مباينة

في هذا النوع ان بين السبب (وضنه)
أى من غير الظاهر (أن يؤخذ
بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه)
كقول الأفوه وترى الطير
على آثارنا رأى عين (يعنى عيانا
ثقة) حال أى واثقة أو مفعول له
مما يتضمنه قوله على آثارنا لو توكلها
كاثنة على آثارنا لو توكلها
(أن ستار) أى ستطم من لحوم
من ثقتهم (وقول أى تمام وقد
ظلت) أى ألقى عليهم الظل وصارت
ذوات ظل (عقبان) أعلامه فحى

عقبان طير في الدماء نواهل) من نزل اذا روى نقيض عطش (أقامت) أي عقبان الطير (مع الرايات) أي الاعلام وثوقا بانهم استطعم لحوم القتلى (حتى كأنهم) من الجيش (الأنهم) القتلى ٩٠ فان أبا تمام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه رأى عين)

الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخفى لا وهذا مما يؤكده شجاعتهم وقتلهم الاعادي (ولا) بشئ (من معنى قوله ثقة أن ستمار) الدال على وفوق الطير بالمره لا اعتمادا بذلك وهذا أيضا مما يؤكده المقصود قيل ان قول ابي تمام ظالت المام يعني قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات مشعر بقربهم من الجيش وفيه نظر اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جوار السماء بحيث لا يرى أصلا ثم لو قيل ان قوله حتى كأنهم من الجيش المام يعني قوله رأى عين فأنهم انما يكونون من الجيش اذا كانت قريبا منهم محتاطا بهم لم يعد عن الصواب (لكن زاد) أبو تمام (عليه) أي على الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعني تسابير الطير على آثارهم (بقوله الأنهم) القتلى وتماثل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتهم مع الرايات حتى كأنهم من الجيش (وبها) أي باقامتهم مع الرايات حتى كأنهم من الجيش (يتم حسن الاقول) يعني قوله الأنهم القتلى تقاتل لانه لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله الأنهم لم تقاتل ذلك الحسن الابعس أن يجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة في عداد الجيش حتى يتوهم أنها ايضا من المفاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح

الاول الثاني والمراد بعقبان الاعلام الصورة المعمولة من ذهب أو فضة أو غيرهما على رؤس الاعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت اه مخلصا من عقوبس وقال الفري العقبان الراية وهو العلم الضخم شبهه بالعقبان من الطير الضخمه كذا في الصحاح اه وقوله بعقبان طيرته معلق بظلال قال سم جمع عقاب للكثرة كقرباب وغربان وجمع القلة أعقب اه وقوله في الدماء نواهل جمع ناهل اسم فاعل أي يؤل أمرها حال تظليلها الاعلام الى أن تكون بعد وقوع القتلى نواهل في الدماء فكأنه يقول ظللتها لرجائها النهل في الدماء أفاده ع قال سم الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد اه أي مما يطلق على الاضداد (قوله اذا روى) يقال في ضد العطش روى يروي كهوى يهوى ويقال في رواية الحديث ونحوه روى يروي كهوى يهوى قال في المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا ورأيا أيضا بكسر الراء وفتحها وارنوى وترنوى كله بمعنى روى الحديث والشعر يروي بالكسر رواية فهو راو اه (قوله فان الخ) بيان لكون المأخوذ بعض المعنى لاجمعها وعبارة ع ق ثم بين ما أسقطه أبو تمام من المعنى السكاثن في البيت المأخوذ منه وما زاده فحسن به ما أتى من به ذلك المعنى بقوله فان أبا تمام الخ اه (قوله لم يلم بشئ) أي لم يصد شيئا من معنى قول الافوه الخ أطول ويلم من ألم الرابع وما تقدم من قوله حتى ما يلم خيال من لم الثلاثي (قوله مما يؤكده المقصود) أي شجاعتهم وقتلهم الاعادي اه سم (قوله المام) أي اتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يصح عمل بالبعد الكثير الذي يوجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه ع ق (قوله قريبا) خبر كان ولم يؤثـر لانه يستوي فيه المذكور والمؤنث ولا يرد محتاطا لانه تابع (قوله لم يعد عن الصواب) قال ع ق ويزيده ذاتا كيدا قوله أقامت مع الرايات لان محبة الرايات في المكانية تستلزم الترتب اه (قوله محسنة للمعنى) عبارة المطول لبعض المعنى الذي أخذته من الافوه وهو تسابير الطير على آثارهم اه (قوله أعني) أي بالمعنى المأخوذ من الافوه (قوله بقوله الأنهم الخ) أي زاده عليه بامور ثلاثة أحدها قوله الأنهم القتلى وتماثل وثانيها قوله في الدماء نواهل وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعني الخ) أي فالمراد بالاول الاقل من الزيادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظالت عقبان الرايات بعقبان الطير الأنهم القتلى لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن اه معقول (قوله هذا هو المفهوم الخ) أي الذي ذكره في معنى قوله وبها يتم الخ اه سم أي من مرجع الضمير في بها للاخير من الزيادات ومن تفسير الاول بالاول من الزيادات وعبارة الايضاح وأما أبو تمام فآلم بشئ من ذلك اسكن زاده على الافوه بقوله الأنهم القتلى تقاتل ثم بقوله في الدماء نواهل ثم باقامتهم مع الرايات حتى كأنهم من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الأنهم القتلى تقاتل اه (قوله هذا هو المفهوم من الايضاح) قال في المطول وعليه التعديل اه وفيه ترجيح له

ويمكن أن يكون وجهه بعد كونه الموافق للإيضاح أن كون هذه الزيادة محسنة علم من
 قوله ويضاف إليه ما يحسنه بخلاف كون بعض الزيادات محسنة للبعض فإنه لم يعلم من ذلك
 أه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) عـ بر في المطول بقوله ويحتمل أن يكون قوله وبها يتم
 حسن الأول أي بهذه الزيادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الأول) أي المعنى
 الذي أخذ أبو تمام من بيت الأفعول الأول وهو تسير الطيور على آثارهم واتباعها إياهم
 في الزحف وفيه تكلف لا يحتاجه إلى التقدير وإيهامه أن حسن معنى البيت الأول
 متوقف من حيث هو على هذه الزيادات وفيه مخالفة لما في الإيضاح أيضا أه عـ (قوله
 وأكـ هذه الأنواع ونحوها) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه أي وأكثر نحو
 هذه الأنواع مقبول وهذا الكلام يقتضي أن من هذه الأنواع ما هو غير مقبول
 وأن من نحو هذه الأنواع ما هو غير مقبول أيضا وتعليقهم القبول بوجود نوع تصرف
 فيه يقتضي قبول جميع الأنواع غير الظاهر أعني ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك
 أن الظاهر يتقبل بالتصريف فكيف بغير الظاهر وبهذا يعلم أن الأولى إسقاط لفظ الأكثر
 ويقول وهذه الأنواع ونحوها مقبولة أه عـ (قوله من قبيل الاتباع) أي كونه تابعا
 لغيره وقوله إلى غير الابتداع أي الأحداث والاشكال فكأنه غير مأخوذ قال عـ فإن
 حسن الصنعة يصير المصنوع غير أصله حتى في المحسوسات فإن الشيء كلما زادت فيه
 لطائف وأوصاف كان أقرب إلى الخروج عن الأصل والجنس ألا ترى إلى الجواهر مع
 البهر والمسلك مع الدم أه (قوله وكلما كان) أي كل نوع من هذه الأنواع يكون أشد خفاء
 وقوله كان أقرب إلى القبول أي إلى نهاية القبول والأفالج مع مقبول وبعد يتجبه أن
 نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل قاله في الأطول (قوله مزيد تأمل) أي
 وأما أصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر (قوله أي الذي ذكر الخ) فافراد هذا
 تأويل المشار إليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكد بقوله كاه أفاده في الأطول (قوله
 بأن يعلم أنه كان الخ) بيان لسبب علم أن الثاني أخذ من الأول وينبغي أن يكون منه أيضا
 أن يقرأ أحد أنه أنشد لثاني بيت الأول فتأمل ثم عمل على نظيره ونحو ذلك أه سم (قوله
 حين نظم) أي حين نظم الثاني كلامه (قوله والأفلا يحكم الخ) أي بأن لم يعلم أخذه من
 الأول بأن علم الأول أوجهل الحال قال سم وعبارة المطول والأفلا يحكم بسبق
 أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الأحكام المذكورة أه فقوله هذا ذلك إشارة إلى
 السبق والاتباع والأحكام المذكورة أه (قوله والأفلا الخ) إشارة إلى أن قول المصنف
 لجواز الخ عليه لمخذوف تقديره ما أشار له الشارح (قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ) أي
 اتفاق القائمين في اللفظ والمعنى جميعا وفي المعنى وحده مطول (قوله أي محيثة) أي
 الخاطرا أه عـ (قوله من غير قصد للاخذ) أي بلا قصد من الثاني للاخذ من الأول بمعنى
 أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثاني

وقيل معنى قوله وبها أي بهذه
 الزيادات الثلاث يتم حسن معنى
 البيت الأول (وأكثر هذه الأنواع)
 المذكورة لغير الظاهر (ونحوها)
 مقبولة) لما فيها من نوع تصرف
 (بل منها) أي من هذه الأنواع
 ما يخرج به حسن التصرف من
 قبيل الاتباع إلى غير الابتداع
 وكل ما كان أشد خفاء بحيث
 لا يعرف كونه مأخوذا من الأول
 إلا بعد مزيد تأمل (كان أقرب
 إلى القبول) لكونه أبعد عن
 الاتباع وأدخل في الابتداع (هذا)
 أي الذي ذكر في الظاهر وغيره
 من ادعاء سبق أحدهما وأخذ
 الثاني منه وكونه مقبولا
 أو مردودا وتسمية كل بالاسم
 المذكورة (كاه) إنما يكون (إذا علم
 أن الثاني أخذ من الأول) بأن
 يعلم أنه كان يحفظ قول الأول
 حين نظم أو بأن يخبره عن نفسه
 أنه أخذه منه والأفلا يحكم بشئ
 من ذلك (لجواز أن يكون
 الاتفاق) في اللفظ والمعنى أو في
 المعنى وحده (من) قبيل (توارد
 الخواطر أي محيثة على سبيل
 الاتفاق من غير قصد إلى للاخذ)

ولسانه كما ورد على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه ويحتمل أن يراد بالخواطر العقول فيكون المعنى أنه يجوز أن يكون الاتفاق من تواردهما على أمر واحد أي وورودهما عليه وتلقيهما ما اياه من مدد التوفيق من غير أن يبين الثاني بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ عنه اه ع ق (قوله عن ابن ميادة) بفتح الميم وضبطه بعضهم بكسرهما قال سم ميادة اسم امرأة صحاح اه فهو ممنوع من الصرف للعلمة والتأنيث وعبارة العصام في أطوله المنسوب الى أمه ميادة وهي أمة سوداء اه (قوله مفيد) أي مستفيد للمال بشجاعة ومثلا في أي مفترق له لكرمه وتمثل تنوير وجهه فرحبالطاء لكن مع ذلك مريب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المتخذ من حديد الهند اه سيراى (قوله أين يذهب بك) هذا كلام يقال للأضال كقوله تعالى فأين تذهبون اه يس (قوله قيل) أي في حكاية ما وقع من التأخر بهذا المتقدم وقوله قال فلان كذا أي من بيت أو قصيدة رقوله وقد سبقه اليه أي الى ذلك القول فلان الخ وانما قلنا أو قصيدة لجوازها في معنى القصيدة أيضا بل وفي لفظها فان الخالق على لسان الاول هو الخالق على لسان الثاني اه ع ق (قوله ليغتنم فضيلة الصدق) اذ لو ادعى سرقة مثلا او عدمها لم يأمن أن يخالف الواقع وقوله من دعوى علم الغيب لوعين نوعا كالسرقة او عدمها فقدمه اه سم (قوله ونسبة النقص) لو ادعى السرقة مثلا الى الغير الذي هو الشاعر الثاني (قوله ومما يتصل) خبر مقدم والقول مبتدأ وخبر ومن تبعية قال في الاطول وفي قوله ومما يتصل اشارة الى أن المتصل لا يخصر فيما ذكر اه وفي بعض النسخ ومما يتصل فالقول فاعل يتصل أي القول في السرقات يتصل بالقول أي الكلام في الاقتباس الخ (قوله من لمح) أي بالتشديد كفتح اه يس (قوله وذلك) أي وجه اتصالها بالسرقات وعبارة ع ق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بها تعلق المناسبة من حيث أن في كل من هذه الاقبا أخذ شيء من شيء سابق مثل ما في السرقات اه (قوله لأن في كل منها) أي في كل واحد من الخمسة المذكورة وفي بعض النسخ منهم ما بضمير التثنية أي من الخمسة والسرقات الشعرية (قوله أما الاقتباس الخ) هو جائز بلاغة وأما شرعا فقال السبيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن في آخر النوع الخامس والثلاثين وقد اشترى عن المالكية تحريمه أي الاقتباس وتشديد التكبير على فاعله وأما أهل مذهبه فلم يعترض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين مع شمول الاقتباس في أعصارهم واستعمال الشعراء له قدما وحديثا وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فمسئل عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام فاجازه واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله في الصلاة وغيرها وجهت وجهي الخ وقوله اللهم فائق الاصباح وجاعل الليل سكا والشمس والتمهر حسباننا اقض عني الدين وأغنني من الفقر وفي سياق كلام لابي بكر رضى الله عنه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون وفي آخر حديث لابن عمر قد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة

كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد نفسه
مفيد ومثلا إذا ما أتيت
تهال واهتز اهتز اه اه اه
فقبل له أين يذهب بك هذا اللطيفة
فقال الآن علمت أنني شاعر اذ وافقت
على قوله ولم أسمعه (فاذا لم يعلم) أن
الثاني اخذ من الاول (قيل قال
فلان كذا وقد سبقه اليه فلان
فقال كذا) ليغتنم فضيلة الصدق
وبسلم من دعوى علم الغيب ونسبة
النقص الى الغير (ومما يتصل بهذا)
أي بالقول في السرقات (القول
في الاقتباس والتضمن والعقد
والحل والتلخيص) بتقديم اللام على
الميم من لمح اذ أبصره وذلك لأن
في كل منها اخذ شيء من الآخر
(أما الاقتباس فهو أن يضمن
الكلام) نظما كان أو نثرا

اه وهذا كله انما يدل على جوازها في مقام المواظب والمثاب والمجاهد ولا دلالة فيه على جوازها
 في الشعر وبينهم ما فرق فان القاضي ابا بكر من المالكية صرح بأن تضمينه في الشعر مكروه
 وفي النثر جائز واستعمله ايضا في النثر القاضي عياض في مواضع من خطبة الشفاء وقال
 الشرف اسمعيل بن المقرئ صاحب تحفة الروضة وغيره في شرح بدعيته فما كان منه
 في الخطب والمواظب مدحه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ولو في النظم فهو مقبول وغيره
 مردود وفي شرح بدعيته ابن حجة الاقباس ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومردود فالأول
 ما كان في الخطب والمواظب والعهود والشاني ما كان في الغزل والرسائل والقصص
 والثالث على ضربين أحدهما ما نسبته الله الى نفسه ونعوذ بالله عن ينقله الى نفسه كما قيل
 عن واحد من بني مروان انه وقع على بطاقة فيها شكايه من عماله ان ايننا اياهم ثم ان علينا
 حسابهم والاخر تضمين آية في معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول الشاعر
 أوحى الى عشاقه طرفه * هيات هيات لما تواعدون
 وردفه يمتز من خلفه * مثل هذا فليعمل العالمون
 قلت وهذا التقسيم حسن جدا وبه أقول اه باختصار وقد أشار الى ذلك في كتابه عقود
 الجمان في على المعاني والبيان بقوله

قلت وأما حكمه في الشعر * فالثالث مشدد في المنع
 وليس فيه عندنا صراحه * لكن يحى النووي أباحه
 في النثر وعظا دون نظم مطاقا * والشرف المقرئ فيه حقا
 جوازها في الوعظ والزهد وفي * مدح النبي ولو بنظم فاقنني
 وتاجنا السبكي جوازها نصر * اذا التهمى الجليل قد شعر
 وقد رأيت الرافعي استعمله * وغيره من صلحاء مكة

وقوله فالثالث مشدد في المنع قال شيخنا الاوردعي الكامل الشهير أبو الامداد الشيخ محمد
 الامير والظاهر رجل المنع على ما اذا تضمن شدة اساءة أدب فلا يكون تشديدا
 البهازيه * خطا في الاراد فسطر * من يدع الشعر موزون
 لن تنالوا البر حتى * تنفقوا مما تحبون
 وأما نحو قوله

تجرد في الحمام عن قشراؤك * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا
 وقد جرد موسى لتزيين شعره * فقات لعدا وتيت سؤالي يا موسى
 وقول محمد بن العفيف التلمساني

يا عا شقون حاذروا * مبتسما من نغره
 وطرفه الساحر د * شككتوني أمره
 يريد أن يخرجكم * من أرضكم بسهره

فاظا هر كراهته لما أنه لم يبلغ مبلغ الا قول في الاساءة وأما نحو قول ابن أبي زيد من أئمة
 المالكية آخر رسالته والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فلا
 بأس به اه (قوله شيأ من القرآن الخ) مقبول ثان ليضمن والا قول وهو الكلام مرفوع
 على أنه نائب أي يضمن الكلام كلا ما يشبه القرآن أو الحديث وليس المضمن هو نفس
 القرآن أو الحديث لما سيأتي أنه يجوز في اللفظ الاقتباس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن
 معناه الوارد فيه كما في قوله أنزلت حاجتي الخ فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة لكان
 نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره أقاده السيراحي قال ع ق وهي الاتيان بالقرآن
 أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذ من اقتباس نور المصباح من نور القبس
 وهو الشهاب لأن القرآن والحديث أصل الانوار العلمية اه (قوله يعني على وجه الخ)
 أي بالعناية اشارة الى أن الشيء ليس منه سبعا على المقيد وهو الوجه والطريقة بل منه
 القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث ففسر المتن أولا على ظاهره ثم أشار الى بيان المراد
 منه (قوله كما يقال الخ) راجع للمتن (قوله فالقول) وهو الاقتباس من القرآن في النثر
 (قوله كقول الحريري) أي في المقامة الثانية وتعرف بالحواشي بعد انشاد قوله
 فامطرت أووا من نرجس وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد
 (قوله فلم يكن الخ) أي لم يعض زمن يسيرا لا وأنشد أبو زيد انشادا غريبا وهو قوله
 سألتها حين زارت نضو برقعها الشفقاني وايداع سمى طيب الخبر
 فزحزحت شفتها غشي سناقر * وساقطت أووا من خاتم عطر
 (قوله فأغرب) بجمجمة فمهمة أي أي بشق غريب بديع (قوله والثاني) وهو الاقتباس من
 القرآن في النظم (قوله ان كنت أزمعت الخ) قبل أزمعت يهتدي بنفسه يقال أزمعت
 الامر ولا يقال أزمعت على الامر بخلاف العزم فإنه يهتدي بعلى وقيل يهتدي بنفسه
 ويعلى كاجتمعه وأجمعت عليه والا قول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في قوله
 من غير ما جرم زائدة اه فنرى والجرم بالضم الذنب وقوله فصبير جميل أي فأمر نامع صبر
 جميل اقتباسه من قوله تعالى حكايه عر يعقوب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام بل
 سوات لكم أنفسكم أمر اصبير جميل والصبير الجميل هو الذي لا شكوى فيه والصبغ
 الجميل هو الذي لا عيب فيه والهجر الجميل هو الذي لا غيبة فيه وقوله وان تبدات بنا
 غيرنا أي اتفدت بدلا منا في العجبة والعجبة غيبنا الله الخ اقتباسه من قوله تعالى وقالوا
 حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل اه مخصصا من المعاهد وعق
 (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث في النثر (قوله قول الحريري قلنا الخ)
 أي في المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالحكاية وقوله فلما رأينا نارهم نار الجحيم
 وخبرهم كسر اب السباسب قلنا الخ ونوا والحباب ما تظاير من التمرار في الهوى بتصادم
 حجرين أو بضر ببحر في حافر وتلك نار لا منفعة فيها وقيل الحباب رجل يجمل كان يوقد

شيأ من القرآن أو الحديث لا على أنه
 منه) أي لا على طريقة أن ذلك
 الشيء من القرآن أو الحديث
 يعني على وجه لا يكون فيه اشعار
 بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام
 قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى
 الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فإنه
 لا يكون اقتباسا ومثل الاقتباس
 بأربعة أمثلة لأنه أمان القرآن
 أو الحديث وكل منهما أمان في النثر
 أوفي النظم فالقول (كقول
 الحريري فلم يكن الا كالمع البصر
 أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب
 * و) الثاني مثل (قول الآخران
 كنت أزمعت) أي عزمتم (على
 هجرنا * من غير ما جرم فصبير جميل
 وان تبدات بنا غيرنا * فحبنا
 الله ونعم الوكيل * و) الثالث
 (مثل قول الحريري قلنا شأهت
 الوجوه) أي فبعت

نارا ضعيفة اثلا يقصد فان أحس بانسان اطفأها لئلا يفتبس أحد من ناره وقيل نار
الطبا حطب نار سراجها وانجله اذا جاء أحد يو قد نار منه اطفأها وقيل الحساحب ذباب يطير
بالليل له شعاع كالسراج وقوله خبرهم انظر بضم الخاء مصدر خبرت أخبر اذا امتحنت
والسباسب والسباسب الارض المستوية واحدها سباسب وسباسب اه شريشي (قوله من
الحصا) في نسخة من الحصا وهى صغار الحصى (قوله وقال شامت الوجوه) أى قبحت
بالضم من القبح نقيض الحسن اه مطول وعسيرة ع ق أى قبحت وتغيرت بانكسارها
وانهم زامها وعودها بالخيبة مما تريد فلما فعل ذلك انهمزم المشركون اه (قوله وقبح) بضم
القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب (قوله من قبضه) بابه منع وقوله بالفتح أى فتح
الباء مخففة (قوله اى اللثيم) وقال العصام فى أطوله واللاكع كسر اللثيم والعبدا لاجق
اه (قوله والرابع) وهو الاقتباس من الحديث فى النظم (قوله ان رقيبى سى الخلق
فقداره) الرقيب الحافظ والحارس والخلق يسكون اللام أى رقيبى قبج الطبع غليظه
فلاطفه لتتال معه المطالب (قوله قداره) أى لئلا ينعكس عنى اه سم قال يس صوابه ينعنى
عنك اه (قوله والخاتمة) هى المخادعة اه قرى وفى نسخة والمحايلة وهى المخادعة والتحيل
(قوله وجهك) مبتدأ أخبره الجنة وما بعد ما حال منها الجنة باضمار قد اه يس (قوله اى
أحييت) أى فلا يتوصل الى كل منهما الا بارتكاب ذلك (قوله جنة وجهك) من اضافة
المشبه به للمشبه (قوله ما لم ينقل الخ) أى الاقتباس الذى لم ينقل فيه الخ أى بل أريد به
فى كلام المقتبس بكسر الباء ذلك المعنى الاصلى بعينه (قوله عن معناه الاصلى) المراد به
المفهوم منه وان كان المصدق تحتها فاصدقه فى القرآن والحديث غيره فى هذا الكلام
والمفهوم واحد فينبذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل فى مفهومه وان اختلف
المصدق بخلاف ما اذا نقل فانه يكون مجازا (قوله كما تقدم من الامثلة) أى فان قوله
كلهم البصرا وهو أقرب أريد به ذلك المتدار من الزمن كما أريد به فى الاصل وقوله قصير جميل
على معناه وكذا احسبنا الله ونعم الوكيل وشامت الوجوه أريد به قبج الوجوه وتغيرها
كما أريد فى الاصل وكذا احسبت الجنة بالمكارة فان المفهوم فى الاصل والفرع واحد وان
كان المراد بمصدق الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف فى المصدق لا عبرة به اه ع ق
(قوله والثانى خلافه) قال فى المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبيح
الوجه دخل الحمام وحلق رأسه

تجرد فى الحمام عن قشر أولو * وألبس من ثوب الملاحه دلبوسا

وقد جرد موسى اترين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤللك ياموسى اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه واللؤلؤ بدنه وقوله ياموسى خطاب لآلة الخلق (قوله كقول ابن
الرومى) قال فى المعاهد اليمتاز من الهزج وينسب لابن الرومى لكن رأيت فى الاغانى
نسبتهما لاسماعيل القراطيسى ولفظه حدث أحمد بن بشر المربرى قال مدح اسمعيل

وهو لفظ الحديث على ما روى أنه
لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ
النبي صلى الله عليه وسلم كفامن
الحصا فرمى به وجوه المشركين
وقال شامت الوجوه (وقبح) على
البناء للمفعول أى لمن من قبضه
الله بالفتح أى أبعداه عن الخير
(اللاكع) أى اللثيم (ومن يرجوه
*) (الرابع مثل) قول ابن عباد
قال أى الحبيب (كأن رقيبى
سى الخلق قداره) من المداواة
سى الملاطفة والمخاتلة وضربه
وهى الملاطفة والمخاتلة وضربه
المفعول للرقيب (قلت دعنى وجهك
الجنة حفت بالمكاره) اقتباسا
من قوله صلى الله عليه وسلم حفت
الجنة بالمكاره وحفت النار
بالشهورات أى أحييت بهنى لا بد
لطالب الجنة وجهك من تحمل مكاره
الرقيب كما أنه لا بد لطالب الجنة
من مشاق التكليف (وهو) أى
الاقتباس (ضربان) أحدهما (مالم
ينقل فيه المقتبس عن معناه
الاصلى كما تقدم) من الامثلة (و)
الثانى (خلافه) أى ما نقل فيه
المقتبس عن معناه الاصلى (كقوله)
أى كقول ابن الرومى

القراطيسي الفضل بن الربيع فخره فقال فيه وذكر البيتين اه باختصار (قوله لئن
أخطأت الخ) قبلهما

الاقبل للذي لم يمهله الله الى نفسي

لساني فبك محتاج * الى الخليع والقطع

وأنيابي وأضرابي * الى التسكير والقطع

لئن أخطأت الخ (قوله لئن أخطأت في مدحيك) أي حيث مدحتك وأنت لا تستحق المدح
وقوله ما أخطأت في منهي أي لا يستحق في المنع حيث مدحت من لا يستحق المدح اه سم
(قوله مقتبس من قوله تعالى ربنا الخ) أي حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام (قوله
بواد غير ذي زرع) هو مكة المشرفة (قوله وقد نقله ابن الرومي الخ) أي على طريق الجواز
المرسل أو الاستعارة قال ابن يعقوب لا يقال قوله وجهك الجنة حفت بالمكاره نقل الى
جنة هي الوجه والى حنوف بالمكاره التي هي مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية
والمكاره التي هي التسكيات فكيف يعد علم ينقل لانا نقول لا تجوز هنا فان الوجه شبه
بالجنة والمكاره أريد به مصادوقها إذا ريد به على تأويل مشاق الرقيب وهو أحد مصادوقها
وقد تقدم أن الاتحاد في المفهوم يكفي ولا عبرة باختلاف المصادوق بعد اتحاد المفهوم بلا
تجاوز اه (قوله بتغيير يسير) خرج الكثير قال سم وانظر ضابطهما اه يس وعبارة ع ق
واما اذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل في شأته الوجوه قبحت
الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك اه (قوله أو غيره) كالتقفية اه مطول وقال ع ق
كاستواء القرائن في النثر (قوله كقوله) أي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه اه
مطول (قوله أي وقع) فكان تامة (قوله ما خنت) أي الموت الذي كنت ثابتا أن يكون
(قوله وفي القرآن ان الله الخ) فقد نقص مما أخذ من الآية اللام من لله وانا والضمير من
انا اليه قصد الاستقامة الوزن اه ع ق (قوله أن يضم الشعر) خرج النثر فلا يجري فيه
التضمين وقوله من شعر الغير خرج به ما اذا ضم شيئا من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا
كما سيأتي اه ع ق قال في المطول ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان
أحسن ليتناول ما اذا ضم الشاعر شعره شيئا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه
لندرته في اشعار العرب اه (قوله يتما كان أو ما فوقه الخ) هذه الاربعة اتمام مع التنبيه
أو عدمه ان كان مشهورا فالاقسام ثمانية قال ع ق والامثلة المطابقة لها ثمانية
واحد كمن ينبغي الاستغناء بمثالي البيت عن مثالي الاكثر طول الاكثر مع قلة وجوده
واكون طريق التنبيه فيهما واحد الانفصال فيهما عن المضمين كما ينبغي الاستغناء بمثالي
المصراع عن مثالي الاقل لان طريق التنبيه فيهما متصل مع المضمين في بيت واحد غالباً مع
قلة وجوده أيضا فالحاج اليه على هذا مثالان لتضمن البيت ومثالان للمصراع فاما مثال
تضمن المصراع مع التنبيه فأشار اليه المصنف بقوله كقوله على أني سأنشئ الخ وأمثال

(لئن أخطأت في مدحيك ما
أخطأت في منهي * لقد أنزلت
حاجتي * بواد غير ذي زرع) هذا
مقتبس من قوله تعالى ربنا اني
أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع
عند بيتك المحرم لكن معناه في
القرآن وادلا ما فيه ولا نبات
وقد نقله ابن الرومي الى جناب لا خير
فيه ولا نفع (ولا بأس بتغيير يسير)
في اللفظ المقتبس (للو وزن أو غيره
كقوله قد كان) أي وقع (ما خنت
أن يكونا * انا الى الله راجعون)
وفي القرآن انا لله وانا اليه
راجعون (واما التضمن فهو أن
يضم الشعر شيئا من شعر الغير)
بما كان أو ما فوقه أو مصراعا
أو مادونه (مع التنبيه عليه) أي
على أنه من شعر الغير

تضمن المصراع بدون تنبيهه لاشتهاره فأشار له الشارح بقوله كقول الشاعر قد قلت الخ وأما
مثال تضمن البيت مع التنبيه على أنه غير المضمن فكقوله

إذا ضاق صدري وخفت العدا * تمثلت بيتا بحالي يليق

* فبإله أبلغ ما أرتجى * وبإله أدفع ما لا أطيق

فقوله تمثلت بيتا تنبيه على أن البيت من كلام غيره وأما مثاله بدون التنبيه لاجل وجود
الشهرة فكقوله

كانت بلهنية الشيبه سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة شجل

وقعدت أتظن الفناء كراكب * عرف المحل قببات دون المنزل

فإن البيت الثاني مشهور ولمسلم بن الوليد الانصاري والبلهنية بضم الباء سعة العيش
وروحاه الحال يقال فلان في بلهنية أي في سعة من العيش والشيبه الشباب والعصو
خلاف السكر والسيرة الطريقة والمحل الآتي بشئ جميل وأراد بالفناء الموت وربما اجتمع
الاهم ان التنبيه والشهرة فيكون التنبيه التأكيد وذلك كقوله

كانه كان مطبوعا على احسن * ولم يكن في قديم الدهر أنشدني

ان الكرام اذا ما أسهلوا ذكروا * من كان يألوهم في المنزل الحشن

الضمير للمصاحب المذكور في الايات السابقة يشكروا رجلا كان يصاحبه في حال فقره
وينسب له هذا البيت فلما يسر تركه ونسى ما كان ينسبه والمطوى المشتمل والاحسن
الاضغاث والشحناء وقوله ان الكرام أي أنشدني هذا البيت فقوله أنشدني تنبيه على أن
البيت المذكور بعده غيره وقوله اذا ما أسهلوا أي دخلوا في السهل واتساع العيش ومن

مفعول ذكروا ثم تضمن أقل من البيت قد يكون مع تمام المعنى بلا تقدير كما تقدم في

* اضاعوني وأي فتى أضاعوا * وقد يكون بتقدير ويسمى تضمينا أيضا كقوله

كأما أمس في بؤس نكابه * والعين والقلب منافي قذى وأذى

والآن أقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسني ان الكرام اذا

يعنى اذا ما أسهلوا ذكروا الى آخر بيت الى تمام السابق ولا بد من تقديره ليتم المعنى
ولكن لا بد من هذا من تضمن البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا الى أن الموجود
بعضه وأراد بالامس الزمان القريب لاحقيقته والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة
وقوله في قذى وأذى فيه نف وشر مرتب وقذى العين الخبث الذي يقع فيها حالة

الوجع اه بزيادة من السيرامى والفنرى وغيرهما (قوله ان لم يكن ذلك مشهورا)

فان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه مطول (قوله وبهذا) أي بقصد التنبيه وما

يقوم مقامه من الشهرة (قوله يتميز عن الاخذ والسرقة) لان فيها تضمن شهر أيضا

وانما افترقاني أن السارق يسذل الجهد في اظهار كونه له والمضمن يأتي به منسوجا مع

شعره مظهرا أنه غيره وانما ضمته اليه ليظهر الخلق ذوقا وعلما بركيبة الادخال المناسبة

(ان لم يكن ذلك مشهورا عند
البلقاء) وبهذا يتميز عن الاخذ
والسرقة

اه ع ق (قوله أي قول الحريري) أي في المقامة الرابعة والثلاثين وتعرف بالزبيدية من قصيدة من الوافر أولها

لما لك الله هل مثلي يباع * لكيما تشبع الكرش الجبايع
وهل في شرعة الانصاف أني * أكلف خطبة لا تستطاع
وان أبلى بروع بعدد روع * ومثلي حين يسلي لا يراع

لما لك أبعده والكرش العمال وكرش الرجل عياله وصغار أولاده والشرعة الطريقة
والانصاف العدل والخطبة الامر والروع الفزع (قوله الذي عرضه) في المختار عرض
الحريري على البيوع من باب ضرب اه وقوله أيوزيد أي السروجي الذي يقع في مقامات
الحريري وقالوا الأصل له (قوله على أني الخ) فاعبر الغلام عند العرض بأنه يوم البيوع
ينشد ما ذكره بقوله سأنشده على أن المصراع الثاني لغيره وقوله عند بيحي في بعض
النسخ يوم بيحي اه سم (قوله أضاعوني الخ) منه قول أنشد (قوله للعرجي) يسكون
الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه ينسب إلى المعرج
يسكون الراء وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن أبي الصلت اه مطول (قوله
وتماصه الخ) وبعده

كأنني لم أكن فيهم وسيطا * ولم تكن نسبتني في آل معرو

فترى (قوله لام التوقيت) بمعنى في مدة علاقة بأضاعوني كما يدل عليه كلام الشارح بعد
وهبارة ع ق واللام في يوم كريمة توقيتية وأي استفهام أريد به التعظيم كما تقول عندي
غلام وأي غلام أي هو اكمل الغلمان واللام يحتمل ان تتعلق بأضاعوني فيكون المعنى انهم
أضاعوني في وقت الكريمة ووقت حاجتهم لسد الثغر فقد أضاعوني أحوج ما كانوا إلى
ويحتمل ان تتعلق بما تشبهه أي من الكمال أي أضاعوني وأنا أكل القتيان في وقت الكريمة
وفي وقت الحاجة لسد الثغر اذ لا يوجد من القتيان من هو مثلي في تلك الشدائد وعلى هذا
يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريمة وسد الثغر وعلى كل حال ففي الكلام تنديم
المضمين وتخطئهم على اضاعة مثل هذا القائل اه (قوله بكسر السين) وما يفتحها فهو
التصديق الدين (قوله في وقت) إشارة إلى أن اللام في يوم بمعنى في كما قد تنمنا (قوله
أحوج الخ) حال من الواو في راعوا وما مصدرية وكان تامة وقوله إلى متعلق بأحوج أي
حال كونهم أحوج إلى مدة وجودهم وعبارة السراحي أي حال كون هذا الوقت هو
أحوج أوقاتهم إلى والمقصود تنديهم على اضاعتهم إياه اه (قوله أي كاملا) فإداه بأي
فتي نفسه لا التعميم (قوله وفيه تنديم الخ) لانهم أضاعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه
كاملا في الفتوة (قوله وتضمن) استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبره (قوله
قد قلت لما طلعت الخ) الوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد أحر
والغض بالمجتين الطرى والمراد به خلة الحبيب وروضة آس مقول طلعت والاس

(قوله) أي قول الحريري يحكي

ما قاله الغلام الذي عرضه أيوزيد

للبيع (على أني سأنشده عند بيحي

أضاعوني وأي فتى أضاعوا)

المصراع الثاني للعرجي وقامه

* ليوم كريمة وسداد ثغر * اللام

في يوم لام التوقيت والكريمة

من أسماء الحرب وسداد الثغر

بكسر السين سده بالخيل والرجال

والثغر موضع الخفاقة من فروج

البلدان أي أضاعوني في وقت

الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا

حق أحوج ما كانوا إلى وأي فتى

أي كاملا في القتيان أضاعوا

وفيه تنديم وتخطئة لهم وتضمن

المصراع بدون التنبية لئلا يسهل

كقول الشاعر

قد قلت لما طلعت وجناته

حول الشقيق الغض روضة آس

أعداره الساري العجول ترفقا

ما في وقوفك ساعة من باس

المصراع الاخير لابي تمام
(واحسنه) أي أحسن التضمين
(ما زاد على الاصل) أي شعر
الشاعر الاقل (بشكته) لا توجد
فيه (كالتورية) أي الابهام
(والتشبيه في قوله اذا الوهم
أبدى) أي أظهر (لي لهاها) أي
سمرة شفتيها (ونقرها) تذكرت ما بين
الغديب وبارق ويزكرني) من
الاذكار (من قسدها ومداها
* مجزعو الينا ومجزي السوابق)
انصب مجر على أنه مفعول ثان
لشد كرفي وقاعله ضمير يعود الى
الوهم وقوله
تذكرت ما بين الغديب وبارق
مجزعو الينا ومجزي السوابق
مطالع قصيدة لابي الطيب
والغديب وبارق موضعان وما
بين طرف التذكر أول المجز والمجزي
اتساعا في تقديم الطرف على عامه
المصدر أو ما بين مفعول تذكرت
ومجز بدل منه والمعنى أنهم كانوا
نزولاً بين هذين الموضعين فكانوا
يجزّون الرماح عند مطاردة الفرسان
ويسابقون على الخيل فالشاعر
الثاني أراد بالغديب تصغير الغديب
يعني شفة الخبيبة وبارق نقرها
الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها
وهذا تورية وشبه تجزّرتها بتمايل
الريح وتتابع دموعه بمجزيان
الخيل السوابق

ورد أخضر كذا في شرح الايضاح للجلال الشاشي والمراد به ههنا الشعر الثابت على وجهه
والهمزة في أعذاره للنداء وعذار الرجل شعره الثابت في موضع العذار وأراد الساري
بالذهب على أنه صفة اعذاره لأنه سكنه للضرورة وترفعاً أمر من ترفق يترفق أهله ترفق
قلبت النون الخفيفة الفاء فترى وقوله ترفقاً أمر الخ فهو مفتوح الفاء المشددة وقتر الجري
أنه مصدر منصوب على المعنوية المطلقة وعليه فهو وضم الفاء (قوله المصراع الاخير لابي
تمام) وهو مصدر بيت وقسمه * تقضى حقوق الاربع الادراس * (قوله يشكته لا توجد
فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد كشكته والافالز زيادة على المضمين لا بد منها فلم
يكثر بطلان الزيادة عن شيء وانما استرز بكونها لكشكته زائدة على ما كان فالهترز منه
هو الزيادة غير ذلك أفاده ع (قوله كالتورية أي الابهام) مثال للكشكته وقد تدم
معناها وهو أن يكون للكلام معنى بعيد وقريب ويراد به البعيد القريضة (قوله في قوله)
أي الموجودين في قوله أي قول صاحب الحب ير بالهاء المهملة كتاب في المعاني والبيان
(قوله اذا الوهم) المراد اذا تخيلت ذلك اه سم أي لهاها ونقرها (قوله أي سمرة شفتيها)
هي نماية الجرة وفي نسخة أي سمرة (قوله ونقرها) أي اسنانها وقوله تذكرت جواب اذا
(قوله من الاذكار) أي بقطع الهمزة أي لا من الادكار الذي هو الاتعاط (قوله من
قدما) متعلق بيزكرني ومن لا بداه اه سم (قوله على أنه مفعول ثان) والاولياء
المتكلم في يذكركني (قوله مطلع قصيدة لابي الطيب) أي أقولها فالشاعر الثاني أخذ
الشطر الاول وجعله شطراً ثانياً وأخذ الشطر الثاني وجعله شطراً ثانياً أيضاً (قوله
والغديب الخ) شروع في بيان مراد أبي الطيب ثم بين مراد المضمين اه سم (قوله
موضعان) هذا معناه القريب المشهور وسيأتي معناه البعيد (قوله طرف للتذكر)
أي لقوله تذكرت وما زائدة وعلى هذا فقول مجز وماعطف عليه مفعول تذكرت (قوله أو
للمجز والمجزي) بناء على أنهم مفعولان ويكون التقدير تذكرت جز العوالي
واجزاء السوابق حين وقع ذلك الجز والاجزاء بين الغديب وبارق (قوله على عامه
المصدر) أي لأن مجز معناه الجز ومجزي معناه الاجزاء (قوله أو ما بين مفعول الخ) على أن
ما موصولة وبين صاتها أي تذكرت الذي استقر بين الغديب الخ وقوله ومجز بدل منه
أي من ما الواقعة مفعولاً وحجته أن يكون المراد بمجز ومجزي المكان أو المصدر الذي
هو جز الرماح واجزاء الخيل (قوله والمعنى) أي معنى بيت أبي الطيب وقوله انهم أي
القائل وقومه (قوله نزولاً) جمع نازل كوقوف جمع واقف وقعود جمع قاعد (قوله
فكانوا يجزّون الرماح) أي التي هي العوالي وقوله عند مطاردة الفرسان جمع فارس أي
طرد بعضهم بعضاً وهذا معنى مجزعو الينا وقوله ويسابقون على الخيل معنى مجزي
السوابق (قوله يعني شفة الخبيبة) هذا هو المعنى البعيد وكذا ما بعده (قوله الشبيه
بالبرق) أي في الالامعان (قوله وهذا تورية) فالتورية في ثلاثة مواضع وقوله وشبهه أي ضمنا

لا صراحة قال سم فزاد على ابي الطيب هذه التورية والتشبيه اه (قوله ولا يضر التغيير
 اليسير) احتزبه من التغيير الكثير فانه يخرج به المضمين عن التضمين ويدخل في حدة
 السعة ان عرف انه للتغير والفرق بين الكثير واليسير هو كقول الى عرف البلغاء فيقال
 فيه هو ذاك بعينه ولا فرق بينهما الا هذا الامر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس
 هو لخالقه اياه في امور تيسره فالكثير اه ع (قوله لما قصد) متعلق بالتغيير واللام
 للتقوية وقوله لا يدخل علة للتغيير (قوله لا يدخل في معنى الكلام) أي لا ينظم فيه ويناسبه
 اه سم (قوله في يهودي) أي ذماله بكونه أفرع (قوله به داء الثعلب) أي وهو ان تعظم
 احده في الرجلين وتتفخ دون الاخرى اه سم وفي الصحاح وداء الثعلب علة معروفة
 يتأثر منها الشعراء بس وما في الصحاح هو المناسب لقوله متى يضع العمامة يعرفوه * أي
 تعرفوا ان فيه هذا الداء (قوله أقول لمعشر الخ) المعشر الجماعة وقوله غلطوا أي
 في حقهم وقوله وغضوا أي بصرهم عنه أي لم يحترموه وقوله من الشيخ يعني ذلك اليهودي
 وقوله الرشيد قال في المطول أراد به الغوي أي الضال على طريق التهمك اه وقوله هو
 ابن جلا الخ مقول القول (قوله وهو أنا ابن جلا الخ) فراد هذا الشاعر الاقل الاختار
 وانه ابن رجل جلا أمره وانضح وانه متى يضع العمامة للحرب وتوجهه له يعرف قدره
 في الحرب ونسكاته بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب أومتي يضع لثامه بالعمامة
 يعرف لشهرته وصراد الشاعر الثاني بقوله هو ابن جلا الخ التهمك باليهودي وانه ابن شعر
 أي صاحب شعر جلا الرأس منه وانه ككشف عن الرأس من هذا الداء أي داء الثعلب
 وانه طلاع الثنايا أي ركب صعب الامور وهي مشاق داء الثعلب ومشاق النذل والهوان
 وهي ادم بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف دأوه
 وعيبه وأراد بالمعشر اليهودي وغلطهم ذكره على وجه التمليح لمناسبة الظاهر ما يقتضيه والا
 فلم يغلطوا في تبعيده وانكاره اه من ع (قوله لا يدخل في المقصود) أي لا ينظم فيه
 ويناسبه وهو كون من نسب اليه ما ذكر على وجه التهمك متحدث عنه لا متحدث عن
 نفسه كما في ذال البيت اه ع (قوله استعانة) لظهور التقوى بالبيت على تمام المراد
 بخلاف ما هو دون ذلك ورب على أصلها من القلة أخذ بالظاهر اه ع (قوله غادونه)
 كنصفه (قوله كأنه أودع الخ) كأن كان بالنظر للمعنى الحقيقي في الموضعين وكأن
 اسقاط المطول لها بالنظر للمعنى المجازي للايداع والرفوتأمل اه سم (قوله أو غير ذلك)
 بأن كان حكمة من الحكم المشهورة (قوله يعني اذا كان النثر الخ) حاصلة ان النثر
 في قوله ان ينظم نثر شامل للقرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد
 في القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيهما كما تقدم (قوله اذا غير تغييرا
 كثيرا) لانه لا يغير في الاقتباس من التغيير الا اليسير كما تقدم اه سم فهذا التمدد بينهم
 من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أو أشير) أي أو غير تغييرا يسيرا لکن أشير الخ

(ولا يضر) في التضمين (التغيير
 اليسير) لما قصد تضمينه لا يدخل
 في معنى الكلام كقول الشاعر في
 يهودي به داء الثعلب
 أقول لمعشر غلطوا وفضوا
 من الشيخ الرشيد وانكروه
 هو ابن جلا وطلاع الثنايا
 متى يضع العمامة يعرفوه
 البيت لسحيم بن وثيل وهو أنا ابن
 جلا على طريقة التكلم فغيره
 الى طريقة الغيبة لا يدخل في
 المقصود (وربما يعني تضمين البيت
 فزاد) عن البيت (استعانة وتضمين
 المصراع فما دونه ايداعا) كانه
 أودع شعره شيئا قبله من شعر الغير
 (ورفعوا) كانه رفعه شيئا من شعره بشي
 من شعر الغير (وأما العقد فهو
 أن ينظم نثر) قرأنا كان أو حديثا
 أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق
 الاقتباس) يعني اذا كان النثر
 قرأنا أو حديثا فقط لا على طريق
 عقد اذا غير تغييرا كثيرا

(قوله أو أشير إلى أنه من القرآن) كقول الشاعر

أنلني بالذي استقرضت خطا * واشهد معشر أقدشاهدوه
فأن الله خلاق البرايا * عنيت لجلال هيئته الرجوه
يقول إذا تداينتم بدين * إلى أجل مسمى فاكتبوه

اه مطول قال الفري عليه أنلني أعطني والباء في بالذي للبدل أي بدل الذي استقرضته
والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع إلى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت أو إلى
الذي في بالذي وقوله عنيت أي خضعت وذلت بجهة معترضة بين اسم ان وخبرها اه (قوله
والحديث) كقول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات * أربع قالهن خير البريه
اتق المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعينك واعلم ان فيه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات وقوله وازهد في
الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات
اه مطول قال الفري عليه أراد بالمشبهات بسكون الشين المنهية وكسر الباء الموحدة
الشبه التي لا يعرف حلها وحرمها اه (قوله اذلا دخل فيه) أي في غير القرآن والحديث
للاقتباس لانه انما يكون في القرآن أو الحديث كما علم من تعريفه السابق (قوله كقوله)
أي قول أبي العتاهية من قصيدته من السريع وقبل هذا البيت
عجبت للانسان في فخره * وهو غدا في قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لايتك تقديم ما * يرجو ولا تأخير ما يحذر
وأصبح الامر إلى غيره * في كل ما يقضي وما يقدر

اه معاهد باختصار (قوله يفخر) من باب نفع ينفع اه مصباح (قوله الجمله) أي جملة يفخر
كافي ع ق وعبارته وجله يفخر في محل نصب على الحال وضح مجي الحال من المضاف اليه
وهو من لأن المضاف بصدد السقوط والعامل ما تضمنته ما والتقدير سأله عنه مفخر اولو
قبل أسأل عنه مفخر في هذه الحال صح اه (قوله والفخر) مفعول معه أي أي شيء ثبت
لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أي أصله نطفة وقوله وآخره جيفة أي وحاله الأخيرة حال
جيفة فن أين يأتيه الاختيار اه ع ق (قوله لا يتقاصر عن سبك النظم) أي في الحسن وهو
تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر لانه معنى اذ معنى قوله اذا كان
سبكه الخ بشرط أن يكون سبكا محتمرا أو الواو بمعنى مع وقوله الموقع الظاهر انه بمعنى الوقوع
براسي اه سم (قوله كقول بعض المغاربة) أي في وصف شخص بأنه سي الظن لقياسه
على نفسه غيره اه ع ق والمغاربة جمع مغربي والياء للنسب والتاء في الجمع عوض عن ياء
النسب (قوله فعلا لانه) أي أفعاله (قوله وحفظت فخلاته) أي افكاره وثماراته انجها

أو أشير إلى أنه من القرآن
والحديث وإن كان غير القرآن
والحديث فقطه معك كقوله
كان اذلا دخل فيه لا قياس
(قوله ما بال من أوله نطفة
وجيفة آخره يفخر) الجمله حال أي
ما بال مفخر (عقد قوله على وفي
الله تعالى عنه وما لابن آدم والفخر
وانما أوله نطفة وآخره جيفة
وأما الحل فهو ان يترنظم وانما
يكون مقبولا اذا كان سبكا محتمرا
لا يتقاصر عن سبك النظم وان
يكون حسن الموقع غير قلق
(كقوله بعض المغاربة فانه
لما قبلت فعلا لانه وحفظت فخلاته)
أي صار ثمارا فخرا لانه كالحفظ
في المارة

اه جري قال ع ق وهذه الجمل تمثيلة فانه شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بغاية ما يستقبح من الاوصاف بحال من له تخيلات تثر الخواشم انقلبت تثرها في كون كل منهما تبدل مما يستعمل الى الاتصاف بما يستقبح فاستعمل الكلام الذي يدل على الحالة الثانية في الحالة الاولى على وجه التمثيل اه (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أي لما كان قبيحا في نفسه قاس الناس عليه فساء ظنه بهم في كل شيء فصار سوء الظن يقوده الى ما لا حاصل له في الخارج من التخيلات الفاسدة وقوله وصدق توهمه الذي يعتاده يعني انه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم ان الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاده فلم يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاد سوء عداوة اه ع ق (قوله حمل قول أبي الطيب الخ) (قوله وحفظت تخيلات وعبارات ع ق وقد حمل في هذا السجع قول أبي الطيب الخ) (قوله وصدق) أي في الناس ما يعتاده من توهم أي من أمر يتوهمه في الناس لا اعتياده مثله في نفسه فان من الكلام المشهور ان الانسان لا يظن في الناس أن يفعلوا معه الا ما يعتاده أن يفعل معهم اه ع ق باختصار (قوله لقول أعدائه) أي أعداء أبي الطيب المتبني (قوله بتقديم اللام الخ) تعريض بما سيرده اه سم (قوله من لمح) بتشديد الميم (قوله ونظر اليه) فكأن الشاعر أو الكاتب نظر الى المشار اليه وراعه أي لاحظاه اه ع ق (قوله وكثيرا ما الخ) تايد لكونه بتقديم اللام اه سم (قوله وان أخذ مذهبنا) قال بعضهم انه يجوز ان رادته ههنا وانه هو التلميح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك في الاستعارة اه سم (قوله في فحوى الكلام) أي في أثنائه (قوله أو مثل سائر) أي شائع (قوله أي ذكر واحد من القصص الخ) فالضمير لا حد لان العطف بأو (قوله والمذكور في الكتاب الخ) ومثال التلميح في النظم الى المثل قول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القناد أشار به الى المثل السائر وأصله لكاتب وذلك انه لما سمع قول جساس لا عقرن فخلاه أو أعز على أهله من يظن انه يريد فخا لا كليب يسمى عليان فقال دون عليان خرط القناد فصار مثلا يضرب لكل أمر شاق لا يتوصل اليه الا بشكاف عظيم فيمقال دونه خرط القناد والقناد شجر صلب له شوك كالابر وخرطه أن تمر اليده من أعلاه الى أسفله حتى ينتهي منه شوكه وأما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت ليلة فابغية وأحزان يعقوبية فأشار بقوله ليلة فابغية الى قول النابغة

فبت كافي ساورتني ضيلة * من الرقش في أنساب السمن نافع

والمساورة المقاتلة والضيلة بالاضاد المجهة الحية الرقيقة والرقش الحيات الرقيات والنافع الشديد وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام في فقدان يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها من هزة تعسق أولادها أشار الى المثل أعق من الهرة تأكل أولادها اه من ع ق بتصرف

(لم يزل سوء الظن يقتاده) أي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه الذي يعتاده) من الاعتقاد (حمل قول أبي الطيب

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونوه

وصدق ما يعتاده من توهم)

وعادى محبه لقول عدائه

وأصبح في يسر من الشك مغظم يشكو سيف الدولة واستقامه لقول

أعدائه (وأما التلميح) بتقديم

اللام على الميم من لمح اذا أبصره

ونظر اليه وكثيرا ما تسمعههم

يقولون لمح فلان هذا البيت

فقال كذا وفي هذا البيت تلميح

الى قول فلان وأما التلميح بتقديم

الميم على اللام أعني الاتيان بالشئ

المليح كافي التسمية والاستعارة فهو

ههنا غلط محض وان أخذ مذهبنا

(فهو ان يشار) في فحوى الكلام

(الى قصة أو شعر) أو مثل سائر

(من غير ذكره) أي ذكر واحد من

القصة أو الشعر أو المثل فالتلميح

اما في النظم أو في النثر والمشار

اليه في كل منهما اما أن يكون قصة

أو شعرا أو مثلا تصير ستة أقسام

والمذكور في الكتاب مثال التلميح

في النظم الى القصة والشعر

(قوله كقوله) أي قول أبي تمام وقوله

لطقتا بأخراهم وقد حوم الهوى * قلوبا عهدا طاب يرها وهي وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضاضوها صبح الدجنة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المجزع

قوالله الخ والضمير في آخرهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجبر لهم ذكر في اللفظ وحام
الطير على الماء دار حوله وحومه غيره جده لدا ترافقه وقدم الهوى قلوبا أي جعلها
حائنة أي دائرة حول الاحباب وطير القلوب ما يتخالب فيها من الخواطر والوقع بالتشديد
بجمع واقع كرم جمع راكع أي والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى
الشمس الحقيقية ادعاء والراغم الليل وأصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل
محوه بظهور الشمس فيه وانطوى الهوى دج نضاضها ذهب به وازاله والضمير في ضوئها وبهجتها
للشمس الطالعة من الخدر والصبح اللون والادجنة الظلمة وانطوى انضم والمراد بانطواء
الثوب المجزع خفاء الكواكب والمجزع ذلولون لان لون السماء غير لون الكواكب اه
مطصان من المطول والقنري (قوله وصف) أي ذكر (قوله وطلوع شمس الخ) أي وجه
الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) حتى كانه لا يمكن عادة كذا الشمس اه سم
(قوله وتجاهل تحيرا الخ) فكانه يقول خلط على الامر لما شاهدت فلم أدر هل أنا نائم
وما رأيته حلم أم شمس الخدر رأي وجه الحبيب ألت بنا أي أنزلت بالركب فعاد
يلهم نهارا أم حضر يوشع فرد الشمس اه عرق فعلم من هذا ان في البيت مقدمة محذوفة
وهي أم شمس الخدر الخ (قوله وتدلها) مرادف (قوله أهذا حلم) بضم الحاء وسكون
اللام أو ضمه كما في المختار ما يراه الناس في نومه (قوله يوشع) بن نون في موسى عليه
السلام أي صاحبه (قوله فرد الشمس) أي ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد أنها
كانت غربت فردتها (قوله واستيقافه الشمس) أي طلبه من الله تعالى وقوف الشمس لما
عزمت على الغروب اه عرق والظاهر انه من عطف الخاص على العام لانه بهض القصه
(قوله فلما أدبرت الشمس) أي كادت أن تغرب (قوله قبل أن يفرغ منهم) أي من
قتالهم (قوله ويدخل السبت) لانه بالغروب تدخل ليلة السبت وهي مثله في الحرمة
(قوله فرد الشمس) أي أمسكها عن الغروب (قوله مع الرضاء) أي مع ذكر الرضاء
ومع ذكر النار أي لعمر والذي ذكر معه الرضاء وذكر معه النار وعمر وهذا هو المذكور في
البيت الاتي والمعنى لعمر والقاتل لكليب أرق منك يا مخاطب لان القاتل لكليب هو الذي
ذكر معه الرضاء والنار (قوله ترمض) من باب طرب اه مختار (قوله حال من الضمير
في أرق) لم يجعل الخال من المبتدأ لان الجمهور على عدم مجيئها منه خلافا لسيبويه لكن
يرد عليه ان أرق اسم تفضيل وحاله لا تقدم الا في مثل زيد مفردها أنفع من عمرو معانا
وليس هذا الموضع منه فالحق تخريج البيت على مذهب سيبويه خصوصا والشارح

(قوله كقوله)

قوالله ما أدرى أحلام نائم
ألت بنا أم كان في الركب يوشع
وصف لوقه بالاحبة المرتحلين
وطلوع شمس وجه الحبيب من
جانب الخدر في ظلمة الليل ثم
استعظم ذلك واستغوب وتجاهل
تحييرا وتدلها وقال أهذا حلم أراه
في النوم أم كان فيما بين الركب
يوشع النبي عليه السلام فرد الشمس
(أشار إلى قصة يوشع عليه السلام
واستيقافه الشمس) على ما روى
من انه علمه السلام قاتل الجبابرة
يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف
ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل
السبت فلا يتحل له قتالهم فيه فدعا
الله تعالى فرد الشمس حتى فرغ
من قتالهم (وقوله لعمر) (اللام
للابتداء وهو مبتدأ) (مع الرضاء)
أي الارض الحارة التي ترمض
فيها القمام أي تسترق حال من
الضمير في أرق

ذهب اليه في النار تلتقي أفاده يس (قوله صر فروع) معطوف على عمرو أي من عطف
المفردات لانه لم يقدر له خبرا خبره خبرا معطوف عليه وهو أرق وصرح الاخبار باسم
التفضيل عن شيبني لانه يلزم اقراده وتذكيره ان كان مجردا من آل والاضافة وان كان
موصوفه مثنى أو جمعاً أو مؤنثاً تقول الزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو
كما قال ابن مالك

وان لم تذكر بضمف أو جرّدا * ألزم تذكيرا وأن يوحد

قال يس لكن يرد عليه ان المعنى لا يساعده لانه ليس المقصود الاخبار عن الناس بل انهم ما أرق
من الخساطب مع عدم ظهور ذلك المعنى الاشكاف والاطهر ان النار مبتدأ ووجهه تلتقي
خبره والجملة حال من عمرو فهي مترادفة أو من ضمير الظرف أعني مع الرضاء فهي
متداخلة اهـ (قوله تلتقي) أي تتوقد (قوله حال منها) أي النار (قوله وما قيل
انها) أي جملة تلتقي (قوله من حقي) بكسر الفاء كرضي (قوله وعمرو) هو جساس
ابن مرة) فيه سهولان عمرا وعمرو بن الحرث وجساس هو جساس بن مرة فليس أحدهما
الآخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب فرسه وأخذ ذريحه واتبعه عمرو
ابن الحرث فلم يدركه حتى طعن كلبا فقتله فلبس ثم وقف عليه فقال يا جساس أغثنى بشربة
ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فخطقه عمرو فقال يا عمرو وأغثنى بشربة
ماء فنزل عمرو واليه وأجهز عليه وهذا صريح فيما قلناه اهـ فترى قال في المطول ولهذا
البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي أم جساس بجارها من جرهم بن
ريان له ناقة وكلب قد سمى أرضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما
فخرجت في ابل جساس ناقة البسوس في حقي كلب فانه كرها كلب فرماها فاختل
ضربها فقلت حتى بركت بفناء صاحبها وضربها بشخب دما ولما فصاحت البسوس
واذلاه وغربناه فقال جساس أيتها المرأة اهدني فوالله لا عقرب فخلاها وأعز على أهلها
فلم ينل جساس يتوقع غرة كلب حتى خرج وتباعده عن الحقي فبلغ جساسا خروجه فخرج
على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو وأغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقبل
المستجير به عمرو البيت ونشب الشرب بن تغلب وبكر أربعين سنة كلها تغلب على بكر
ولهذا قيل أشأم من البسوس اهـ وقوله وهي ان البسوس بفتح الباء اسم امرأة وهي
حالة جساس وقوله الهيلة يسكون المياه المثلثة فقتل وقيل بفتحها وقوله بجار أي مع جار
وقوله ناقة أي للجار وقوله وكلب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخو مهمل الطاهر وخال
اصري القيس وكان أعز الناس في العرب وبلغ من عزه أنه اتخذ جروا وكلبا فاذا نزل عنزل
فيه كلاب قد ذف ذلك الجرو وفيه فعوى فحيث بلغ عواؤه لا يرعى أحد عشب ذلك الموضع الا
بأذنه واذا اجلس لا يمر أحد بين يديه اجلال له ولا يخشى أحد في مجلسه غيره ولا توقد نار
غير ناره ولا يجير تغلب ولا بكرى رجلا ولا يحصى حتى الا بآذنه وكان يحصى الصبي فيقول

(والنار) صر فروع معطوف على عمرو
أو جرور معطوف على الرضاء
(تلتقي) حال منها وما قيل انها
جملة على حذف الموصول أي النار
التي تلتقي فتعسف لاحاجة اليه
(أرق) خبر المبتدأ من رقله اذا
رجعه (وأحقي) من حقي عليه
تلطف وتشفق (منك في ساعة
الصكر) أشار الى البيت
المشهور وهو قوله (المستجير أي
المستغيث) به عمرو عند كربة
الضير لا موصول أي الذي يستغيث
عند كربة به عمرو (كالستجير من
الرمضاء بالباد) وعمرو هو جساس
ابن مرة وذلك انه لما رمى كلبا
ووقف فوق رأسه قال له كلب
يا عمرو أغثنى بشربة ماء

صيده كذا في جوارى فلا يصيب أحد منه شئ أو قوله من العباية قال القنري هي ما غرق
فجده إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وهي الجبار والنسبة إليها على ويقال أيضا لوى
على غير قياس اه وقوله فانسكرها كليب أي لم يعرفها وقوله يشخب أي يسيل وقوله اهدي
أي اسكتي وقوله لا عقرة فلا أراد به كليباً وظن كليب حين بلغته مقالة هذه أن المراد
به فحل ابنة عليان كما تقدم وقوله غرة كليب أي غلته وقوله ونشب الشراى عاق وقوله
كلها تغلب أي أن قبيلة كليب التي هي تغلب كان لها الغلبة على قبيلة جساس التي هي بكر
وأصل المنزل المشهور وهو سدة كليب في المناقة هو هذه القصة (قوله فاجهر عليه) أي قتله

(فصل)

(قوله من الخاتمة) انما كان منها لأن كلاً اشغل على محسن غير ذاتي (قوله ينبغي للمتكم
أن يتأني) اعلم ان المصنف لم يتعرض لذكر محسن المطالب وهو أيضاً ما يستحسن رعايته في
الكلام البليغ وهو أن يخرج المتكلم إلى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة
موصلة إليه كقوله اياك نعبد وياك نستعين فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطالب
الذي هو الاستعانة لانه أسرع إلى الظفر به كما يفعل ذلك عند الحضور إلى المولى والكبراء
اه يس (قوله أو كاتباً) أي فائز الاله المقابل للشاعر (قوله الاتق) بفتح الهمزة والنون
بعد هاء فاق وضبطه بعضهم بكسر النون مع المتقال شيخنا العبدوى والصواب الاقل
وقوله الاحسن تفسير (قوله تأني في الروضة) هي البستان قال سم ويقال تأني في
الامر أجاد النظر فيه ههنا اه (قوله اذا وقع فيها متبها) أي نزل وعبارة ابن يعقوب
يقال تأني في الروضة اذا وقع فيها متبها أي كان فيها حال كونه يتبع أي يطلب ويتنظر
ما يؤتاه اه (قوله في ثلاثة مواضع) أي ينبغي للمتكم أن يبحث في طلب احسن
الكلام لينأى به في ثلاثة مواضع اه ع ق (قوله حتى تكون) أي لاجل أن تكون
حقاً تعليمية (قوله أعذب لفظاً) أي من غيرها وعذوبة اللفظ حسنة وحلاوته من كل
وجه ولكن خص تفسير أعذبه هنا بكونه غاية في البعد عن المنافر واستعمال
الطبع لأن أعذب الحسي يقال له حسناً ما ينافر الطبع ويثقل عليه فناسب تخصيصه بهذا
المعنى لما ذكر مع ما في ذلك من الخروج عن التكرار بما بعده اه ع ق وكذا يقال
مثل هذا فيما بعد لأن حسن السبك عام أريد به خاص وقوله أعذب لفظاً متعلق
بالمقررات كما يدل عليه قوله بأن تكون الخ وقوله وأحسن سبكاً متعلق بالمسركات لأن
التعقيد لا يكون الا فيها تأمل (قوله بأن تكون في غاية البعد عن المنافر الخ) أورد
عليه أن البعد عن المنافر والقل يحترز عنه به لم المعاني وسينشأ فالبعد عما ذكر يبحث
عنه في علم المعاني لا هنا كما قال الشارح وأجيب بأن البعد عن ذلك يبحث عنه في علم
المعاني وغاية البعد عن ذلك يبحث عنه علم البديع كما قال الشارح في غاية الخ والغاية
أمر زائد محسن وأورد عليه أيضاً انه كان عليه ان يذكر الغاية في البعد عن

فاجهر عليه قتيلاً له المستجير
بعمرو البيت
(فصل) من الخاتمة في حسن الابداء
والخلاص والانتفاء (ينبغي للمتكم)
شاعر اسكن أو كاتباً (ان يتأني) أي
يتبع الاتق الاحسن يقال تأني
في الروضة اذا وقع فيها متبها لورقة
أي يعجبه (في ثلاثة مواضع من
كلامه حتى تكون) تلك المواضع
الثلاثة (أعذب لفظاً) بأن تكون
في غاية البعد عن المنافر

مخالفة القياس كما ذكر التنافر والثقل فكلام الشارح فيه قصور وأجيب بأن الباء في
 بان بمعنى الكاف كما وقع في كلام الامام النووي (قوله والثقل) عطف تفسير (قوله
 والتقديم والتأخير) الظاهر انه من عطف الخالص على العام لان التعقيب يكون به
 وبغيره وان جعل التعقيب على التعقيب المعنوي والتقديم والتأخير على التعقيب
 اللفظي كان من عطف المغاير كما يدل على هذا الاخير عبارة ع ق وقوله الملبس صفة
 للتقديم والتأخير لانهم مائى واحد (قوله وان تكون الالفاظ الخ) هلا قال وان تكون
 متقاربة الخ كسابقه فان تلك المواضع الالفاظ أيضا لم تظهر في محل الاضمار ولم
 عبر بالالفاظ ولم يعبر بالمواضع وأجاب بعضهم بأنه لو أضمر لعاد الضمير على المواضع
 الثلاثة فمقد الكلام اشتراط تقاربها بعضهم مع بعض وليس مراد ابل المراد
 تقارب الالفاظ كل منها تأمل (قوله متقاربة) اى متشابهة (قوله في الجزالة) هى
 ضد الركاكة والمتانة بمعنى الجزالة والرقعة والسلاسة بمعنى واحد اى لطف النطق
 وتناسبه ضد الغلظ المستقيم اه ع ق (قوله من غير أن يكسب الخ) تفسيره مناسبة
 (قوله الشريف) اى لاشتماله على المحسنات البديعية وقوله المعنى الضعيف اى بان
 يكون غير مطابق لمقتضى الحال (قوله أو على العكس) الاولى حذف على اى
 يكسب اللفظ الضعيف المعنى الشريف (قوله بل يصاغ) اى اللفظ والمعنى وقوله
 صياغة تناسب وتلائم أى فيكون اللفظ شريفا والمعنى كذلك (قوله وأصح معنى)
 أى أزيد في صحة المعنى فبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والافصح المعنى لا بد منها
 فى كل شئ اه ع ق (قوله بأن يسلم) أى المعنى (قوله والامتناع) أى البطلان اه ع ق
 (قوله والابتدال) أى بأن يكون فى غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة
 العرف) أى لان مخالفة العرف البليغى كالغرابية المخلة بالفصاحة أو هى نفسها اه ع ق
 (قوله ونحو ذلك) كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب اه ع ق قال
 بعض وفيه شئ لان هذا من علم المعانى (قوله لانه أول ما يقرع الخ) أى الابتداء بمعنى
 المبتداه (قوله يقرع) من قرع يقرع من باب نفع بمعنى أصاب اه مصباح وفى المختار
 قرع الباب من باب قطع والاقرع الذى ذهب شعر رأسه من آفة وقد قرع من باب طرب
 فهو أقرع وذلك الموضع من الرأس القرعة بفتح الراء اه (قوله فان كان عذبا الخ)
 الاولى التعبير بأفعل التفضيل ليوافق ما تقدم للمصنف فهو لفظ ونشر مررب فقوله
 عذبا راجع لقوله أعذب لفظا الخ (قوله فوعى جميعه) فى المختار وعى الحديث يعيه وعيا
 حفظه اه (قوله كقوله) أى قول امرئ القيس اه مطول (قوله قفانبك الخ) هذا
 أقول شعر قاله امرؤ القيس لانه راق ولم يقل شعرا فقال أبوه هذا ليس ابنى اذ لو كان
 كذلك لقال شعرا ثم قال لاني من خاصته خذاه واذهباه الى مكان كذا فاذا بجياه
 وأتاني بدمه فضياه حتى وصل الى المحل المعين فشرع عليه فبجاه فبكي وقال البيت الى اخر

والثقل (واحسن سمكا) بأن تكون
 فى غاية البعد من التعقيب والتقديم
 والتأخير الملبس وان تكون
 الالفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة
 والرقعة والسلاسة وأن تكون المعانى
 متناسبة لالفاظها من غير أن يكسب
 اللفظ الشريف المعنى الضعيف
 أو على العكس بل يصاغان بصياغة
 تناسب وتلائم (واصح معنى)
 بان يسلم من التناقض والامتناع
 والابتدال ومخالفة العرف ونحو
 ذلك (أحدها الابتداء) لانه أول
 ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن
 السبك صحيح المعنى أقبل السامع
 على الكلام فوعى جميعه والا
 أعرض عنه وان كان الباقى فى غاية
 الحسن فالابتداء الحسن فى تلك
 الاحبة والمنازل (كقوله)
 قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل

القصيدة فرجها به الى أبيه وقال اشهدنا شعر من على وجه الارض قد وقف واستوقف
وبكى واستبكي ونهى الحبيب والمنزل في نصف بيت فقام اليه واعتنقه وقبله وقال أنت ابني
حقا قال ابن عبد البر افتتح الشاعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة اه قال في المطول
وقد ح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى
واستبكي وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في
نصفه الثاني بل أتى فيه بمعان قبله في ألفاظ غريبة فباين الاول اه قال العصام في أطوله
اقول قد نبه المصنف بإرادته يكتفي في حسن الابتداء بحسن المصراع اه (قوله بسقط
الذوي) بكسر السين والتثنية لغة قاله المعنى في الشواهد (قوله منقطع الرمل حيث
يدق) أي طريقه الدقيق (قوله ملتو) المراد به المنعطف بعضه على بعض (قوله والمعنى
بين أجزاء الدخول) أي ليصح العطف بالقائه لان بين الانضمام الى متعدد والافلات بحسن
الفاء وانما يحسن الواو (قوله الدار) المراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل
المثال (قوله كقوله) أي أشجع السلي اه مطول (قوله وطرحه عليه) إشارة الى تضمين
خلع معنى الطرح فعدي بهلى اه سم (قوله وينبغي أن يجتنب) في نسخة ويجب وقوله في
المديح أي في ابتداءه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الا انها توهم
معنى آخر فبسببه كان يطير منه (قوله العلوي) نسبة له لانه من ذريته (قوله فقال
له الداعي) أي رداعليه وقوله موعد أحبابك يا أعني أي لأحبابي وقوله ولك المثل السوء
أي الحال القبيح قال في المطول وروى أيضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان فأنشده
لاتقل بشري ولكن بشريان * غزوة الداعي ويوم المهرجان

فتطيره الداعي وقال يا أعني تنبئ بهذا يوم المهرجان

وقبل بطحه أي ألقاه على وجهه وضربه بخسين عصا وقال اصلاح أدبه أبلغ من ثوابه اه
ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور وأعب وقوله أبلغ من
ثوابه أي أحسن من الاعطاء له وفي الفري روى أنه لما بنى المعتصم بالله قصره عيبدان
بغداد وجلس فيه أنشده امحق الموصل

يادوا غيرك البلا ومحنائه * باليت شعري ما الذي أبلاك

فتطير المعتصم وأمر به دمه اه (قوله ويسمى ككون الخ) يقتضي انه صهي براءة
الاستهلال نفس الكون المذكور مع انهم يقولون هي ان يأتي المتكلم في أول كلامه بما
يدل على مقصوده تأمل وعبارة العصام في أطوله ويسمى أي الابتداء المناسب كما هو
الظاهر وكون الابتداء موافقا لما قصود على ما فسر الشارح (قوله براءة الاستهلال)
هو في الأصل أول ظهور الاستهلال ثم استعمل في مطلق افتتاح الشيء وإضافة البراعة
الى الاستهلال على معنى الملازمة أي البراعة للحاصل من الشاعر أو الكاتب الملازمة
لاستهلال أي لابتداء الكلام اه ع ق (قوله من برع) بضم الراء وقهها اه سم لكن

بسقط الذوي بين الدخول والخومل
السقط منقطع الرمل حيث يدق
والذوي رمل معوج ملتو والدخول
وخمومل موضعان والمعنى بين
أجزاء الدخول (و) في وصف الدار
(كقوله)

قصر عليه تحية وسلام

خلعت عليه جلالها الايام
خلع عليه أي نزع ثوبه وطرحه عليه
(و) ينبغي أن يجتنب في المديح
ما يطير به أي يشاهم به (كقوله)

موعد أحبابك بالفرقة غدا
مطلع قصيدة لابن مقاتل الضمير
أنشدها للداعي العلوي فقال له الداعي

موعد أحبابك يا أعني ولك المثل
السوء (وأحسنه) أي أحسن

الابتداء (ما مناسب المقصود) بأن
يشتمل على إشارة الى ما سيق
الكلام لاجله (ويسمى) كون

الابتداء مناسباً للمقصود (براعة
الاستهلال) من برع الرجل

هجي مصدرة براعة على وزن فعالة يقتضى أنه بالضم فقط قال في الخلاصة
فعولة فعالة لفعلا * وفي المختار أنه من باب خضع وظرف (قوله اذا فاق أصحابه) أى
فكان هذا الكلام فاق على غيره مما يشتمل على البراعة (قوله في التهنئة) بالهمز قال عرق
وهى ايجاد كلام يزيد سروراً بقروح به اهـ (قوله بشرى الخ) انما كان من البراعة لانه
يشعر بأن ثم أمر امسروراً به وانه امر حدث وهو رفيع في نفسه ينأبه ويشمر من سر به
ففيه الايماء الى التهنئة والبشرى التى هى المقصود ومن القصيدة وكذا قول أبى الطيب
في التهنئة بزوال المرض

المجدعوفى اذ عوفيت والكرم * وزال عندك الى أعدائك السقم
اه عرق (قوله وكوكب المجد الخ) يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماه
المجد جمع لـ المجد كالسماه وأثبت له كوكباً هو المولود وأن يريد بكوكب المجد ما يعرف به
طالع المجد أى ظهر به هذا المولود قوة طالع المجد وكون كوكبه فى غاية الصعود اه أطول
وقوله صعد ابكسر العين كفى المختار (قوله في المراثية) بالتخفيف مصدر رثى يرثى فله
مصدران الرثاء والمراثية اه من القاموس (قوله هو) أى القصة وما بعد الضمير تفسيره
وقوله بل فيها أى فيها قال عرق والمثل بكسر الميم ما يملأ الشئ والمعنى انها تقول
ذلك جهره بلا إخفاء لان ملء الكلام النغم يشهر بظهوره وبالظهر به بخلاف الخلق
ففى طرف من النغم اه قال سم ولا قول للدينا والمراد تبديل الابدان وتقلب الاحوال
والمصراع الآخر فى محل النصب لانه منقول قوله تقول اه وبعد البيت
فلا يغرركم منى ابتسام * فتقولى مضحك والفضل منك
بتنخر الدولة اعتبر وافانى * أخذت الملك منه بسيف هالك
وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم فى سلك ملك
فلو شمس الضحى جارت يوماً * لقال لها اعتوا أف منك
ولو زهر النجوم أنت رضا * تآبى ان يقول رضيت عندك
فامسى بعد ما فرع البرايا * أسير القبر فى ضيق وضنك
أقدر أنه لو عاد يوماً * الى الدينا تسربل ثوب نك

يقال فرعت قومي أى علوتهم بالشرف أو بالجمال والضمك الضيق اه فترى (قوله
الساوى) نسبة لساوة مدينة بين الرى وهمدان اه أنساب (قوله أى الخروج) أى
وليس المراد به المعنى الاصطلاحى لما سبأنى فى كلام الشارح (قوله قال الامام
الواحدى الخ) استدلال على مقدمة محذوفة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب
من أيامهم واللهو والغزل (قوله واللهو) عطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النساء وذكر
أوصافهن سمى غزلاً أخذنا من اجتماعهن للغزل كذا قيل (قوله وذلك) أى ذكر أيام
الشباب الخ (قوله يكون فى ابتداء قصائد الشعر) قال العلامة السيوطى فى شرحه على

اذا فاق أصحابه فى العلم أو غيره
(قوله فى التهنئة)
شمرى فقد أنجز الاقبال ما وعدا
وكوكب المجد فى افق العلامه
مطلع قصيدة لابي محمد الخازن
الصاحب بولد لا ينقه (وقوله) فى
المراثية (هى الدنيا تقول بل فيها)
حذار حذار أى احذر (من
بطشى) أى أخذنى الشدايد
(وقتى) أى قلى بقاء مطلع قصيدة
لابى الفرج الساوى يرثى نخر الدولة
(وثانيها) أى نانى الموضع الذى
ينبغى للاعتكاف أن يتأنى فيها
(الخاص) أى الخروج (مما شرب
الكلام به) أى ابتدئ واقتح قال
الامام الواحدى معنى التشبيب
ذكر أيام الشباب واللهو والغزل
وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر

بانت سعادته انه كان أكثر عداقة شعراء العرب انهم اذا ألقوا بقصيدة مدح
افتخروا بالتشبيب وهو المعبر عنه بالغزل وهو عند المحققين من أهل الأدب يشتمل على
أربعة أنواع النوع الأول ذكر ما في المحب من الصفات التي تنشأ عن المحبة كالشغف
والهول والذبول والحزن ونحو ذلك النوع الثاني ذكر ما في المحبوب من الصفات التي هي
أسباب المحبة سواء كانت حسية كحمة الخلد وورشة القصد وما في معناه من معنوية
كالجلالة والخير وما أشبه ذلك ويسمى هذا النوع تشبيها أيضا النوع الثالث ذكر
ما يتعلق بالمحب والمحبوب من هجر ووصل وسأوى واعتذار ووفاء واختلاف ونحو ذلك
النوع الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بسببهما من الوشاة والرقباء ونحوهما اهـ (قوله فسمى
ابتداء كل أمر تشبيها) أي فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه استعمال اسم
المقصد في المطلق (قوله وان لم يكن في ذكر السباب) أي ولا الله ولا الغزل كما في عرق
(قوله من نسيب) أي ان ما وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص وقوله مع رعاية الملاءمة بينهما
هو محط الفائدة وفي نسخة من تشبيب وعلى هذه النسخة فان تشبيب مشترك بين وصف
الجمال وبين الابتداء (قوله كالادب) أي الاوصاف الادبية وقوله وغير ذلك كالهجو
والمدح والتوسل اهـ عرق (قوله واحتترز بهذا) أي بقوله مع رعاية الخ (قوله معناه اللغوي)
هو مطلق الخروج وقوله والافا التخلص الخ أي والاراد اللغوي فلا يصح لان التخلص
في العرف الخ أي فيلزم عليه التكرار لان قوله مما شبيب أي افتتح الخ من جملة مدلوله لكن
قال عرق ظاهر قوله الى المقصود مع رعاية الملاءمة أن التخلص الكائن مع المناسبة ينبغي
أن يتألف فيه بشئ آخر زائد عليه والمقرر أن التخلص في الجملة أهني التخلص اللغوي
وهو الخروج من قول الكلام لغيره في الجملة ينبغي أن يتألف فيه برعاية المناسبة بينه وبين
التخلص اليه فاذا روعيت فيه حصل التألف وحصل التخلص الاصطلاحي وهو الخروج
مما شبيب به الكلام الى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بأن يراد
بالتخلص المذكور اللغوي ثم يقدر ضمير يعود اليه على طريق الاستخدام وخبره بتخلص
يتعلق به قوله مما شبيب الخ فيكون تقدير الكلام من الموضع التي ينبغي التألف فيها
التخلص والتخلص الذي حصل فيه ذلك التألف هو التخلص مما شبيب به الكلام الى المقصود
مع رعاية المناسبة الخ وبهذا يعلم أن الكلام لا يصح بمجرد جعل التخلص يراد به معناه
اللغوي مع تعلق ما بعده به وذلك ظاهر اهـ بجزوفه (قوله كيف يكون) أي الانتقال
(قوله متلائم الطرفين) هما المقصود وما افتتح به الكلام (قوله من نشاطه) من زائدة
(قوله على اصغاء ما بعده) أي على استماع السامع لما بعده فهو من اضافة المصدر للمفعول
(قوله كقوله) أي قول أبي تمام في عبد الله بن طاهر اهـ مطول (قوله تقول) بالفتحة
والتحبة وقوله في قومس بضم القاف وفتح الميم والظرف متعلق بقوله قومي وهو فاعل
تقول ولا يخفى شدة تناسب قومي وقومس سيما مع تناسب السنين والباء لان أحدهما

فسمى ابتداء كل أمر تشبيها وان لم يكن
في ذكر السباب (من نسيب) أي
وصف للجمال (أو غيره) كالادب
والافتخار والشكاية وغير ذلك
(الى المقصود مع رعاية الملاءمة
بينهما) أي بين ما شبيب به الكلام
وبين المقصود واحتترز بهذا عن
الاقصاء وأراد بقوله التخلص
معناه اللغوي والافا التخلص
في العرف هو الانتقال مما اقتضيه
الكلام الى المقصود مع رعاية
المناسبة وانما ينبغي أن يتألف
في التخلص لان السامع يكون
متربعا للانتقال من الافتتاح الى
المقصود كيف يكون فان جاء
حسنا متلائم الطرفين حركة
من نشاطه وأعان على اصغاء
ما بعده والافا بالعكس فالتخلص
الطبيعي (كقوله تقول في قومس)
اسم موضع (قومي وقد أخذت*)
من الاسمري

بنقاب بالآخر كما في سادس وسادى اه أطول وقوله وقد أخذت جله عالية وقوله منى أى
 من هذا الشخص وقومه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سريتا سرية
 واحدة والاسم السرية بالفهم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو
 أسد توخما أنهم ما جمع سرية وعديته لأن هذا الوزن من أبنية الجمع ويقل في المصادر كذا في
 الصحاح اه مطول وقوله يؤنث السرى والهدى أى يؤنث فعلاهما ما بأن يلحقه التاء مثلا
 كما هنا (قوله أى أثرفينا الخ) أشار به الى أن معنى أخذ أثرو من بمعنى فى والسرى بمعنى
 السبر ليل (قوله ونقص من قوانا) بتخفيف القاف قال تعالى وما يعسر من معمر
 ولا ينقص من عمره (قوله عطف على السرى) أى أخذت من السرى وأخذت من خطأ
 المهرية أى نقصت من المهرية بخطاها ومشيا وتحرى كها ايانا أو بشكاف مسائرته سامعها
 اه ع (قوله لا على الجرو وى منى) أى لأنه يكون التقدير نقصت من السرى ونقصت
 السرى أيضا من خطأ المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطأ المهرية من حيث انها
 خطأ وحده على ان السرى طال فنقص قوى المهرية كما نقص قوانا وكفى عن ذلك بنقص
 خطاها تكلف لا حاجة اليه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة في نقص قواهم حيث
 أفضى بطوله الى نقص قوى ما هو أقوى منهم وهو المهرية قلت لا يتعلق غرض بهذه
 المبالغة في المقام لأن المقصود الاخبار بشكهم بطول السبر ليخرج منه الى المقصود
 والمعنى الاول كاف نفسه وعلى تقدير تسميته فاعطف بدون إعادة الجار لا يرتكب
 مع امكان غيره وقد أمكن هنا اه ع (قوله جمع خطوة) بالضم اسم لما بين القدمين
 وبالفتح اسم لنقل القدم وتجمع على خطا كركوة وركا (قوله أى قبيلة) أى من الذين
 من قضاة بلهم أنجب الابل (قوله جمع أقود) قال في الخلاصة * فعل انكروا جروا *
 (قوله من اولة السرى) أى معالجته وقوله ومسايرة المطايا بالخطا أى مشيئتها بخطاها
 (قوله أمطاع الشمس) مفعول لقوله تؤم والجملة مقول القول وضبطه العصام فى أطوله
 بالرفع على الابتداء وخبره تبى أن تؤم أى قومه فالارباط محذوف (قوله تبى أن تؤم بناء)
 ان قلت ما معنى طلبه قصد مطاع الشمس وهو ان طلب انما يطلب مطاع الشمس بعينه
 قلت المراد بالقصد التوجه والذهاب الى جهة مطاع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه لفظه به
 فكأنهم قالوا أطلب بهذا المسمى أن توجه الى جهة مطاع الشمس ثم المراد بالجهة
 النهاية اه ع (قوله ردع للقوم) أى ارتدعوا عما تقولون وانزجروا فاني لا اطلب لكم
 مطاع الشمس ولكن اطلب لكم مطاع الجود فقد خرج بالمناسبة الجوابية الى الممدوح
 الذى سماه مطاع الجود فكان فيه حسن التلخيص اه ع قال فى المطول وأحسن
 التلخيص ما وقع فى بيت واحد كقول أبى الطيب

نودعهم والبين فينا كائن * قنا ابن أبى الهيجاء فى قلب فيلق

اه قال الفرى عليه البين الفراق والفيلىق الجيس والجمع فيا لى اه فقد تخلص من

أى أثرفينا السبر بالليل ونقص
 من قوانا (وخطا المهرية) عطف
 على السرى لا على الجرو وى منى
 كما سبق الى بعض الاوهام
 وهى جمع خطوة وأراد بالمهرية
 الابل المسوية الى مهر بن حيدان
 أبى قبيلة (القود) أى الطويلة
 الظهور والاعناق جمع أقود أى
 أموت فينا من اولة السرى
 ومسايرة المطايا بالخطا ومفعول
 تقول هو قوله (امطاع الشمس
 تبى) أى تطلب (ان تؤم) أى
 تقصد (بناء) فقلت كلا ردع القوم
 وتنبية (ولكن مطاع الجود وقد
 يتقل منه) أى مما يشد به
 الكلام

(الى مالايلائه ويسمى) ذلك
 الانتقال (الاقتضاب) وهو في اللغة
 الاقتطاع والارتجال (وهو) أي
 الاقتضاب (مذهب العرب)
 الجاهلية (ومن يلهم من
 المخضرمين) بالشاء والضاد
 المجتئين أي الذين أدركوا
 الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال
 في الأساس ناقة مخضرمة جدد
 نصف اذنهم ومنه المخضرم الذي
 أدرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع
 نصفه حيث كان في الجاهلية (كقوله
 لورأى الله أن في الشيب خيرا
 جاورته البراري في الخلد شيبا)
 جمع أشيب وهو حال من البرار
 ثم اتفق من هذا الكلام الى
 مالايلائه فقال (كل يوم يبدى) أي
 تظهر (صروف الليالي) خلقا من
 أي سعيد غريبا) ثم كون
 الاقتضاب مذهب العرب
 والمخضرمين أي دأبهم وطريقهم
 لا ينشأ أن يسلكه الاسلاميون
 ويتبعوه في ذلك فان البيهقيين
 المذكورين لا يقيم مقام وهو من
 الشعراء الاسلاميه في الدولة
 العباسية وهذا المعنى مع وضوحه
 قد خفي على بعضهم حتى اعترض
 على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك
 الجاهلية فكيف يكون من
 المخضرمين (ومنه) أي من
 الاقتضاب (ما يقرب من التخاص)
 في انه يشوبه شيء من المناسبة
 (كقوله بعد حمد الله

التوديع الى وصف البين بالعظم الدال على عظم التوديع تأمل (قوله الى مالايلائه)
 أي الى مقصود لا يلائمه (قوله الاقتطاع) لأن في هذا قطعاً عن المناسبة وقوله
 والارتجال بالجمع أي الانتقال من غير تهيب قال في المختار ارتجال الخطبة والشعر
 ابتدأوه من غير تهيب لذلك اه (قوله أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام)
 الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كاهن القيس وزهير وطرفة والمخضرمون
 الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كسان ولبيد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق
 وجرير وذو الرمة وهؤلاء كلهم يستشهدون بكلامهم في اللغة والمحدثون من أهل
 الاسلام الذين جاؤا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وأبي الطيب والاستشهاد
 بكلامهم إلا أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وإن صدر عن صاحب
 الكشاف في أثناء تفسير قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا إلا
 مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق في الاول
 يستلزم الاتفاق في الثاني والقول بأن ما يقول بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل
 هو بعمل الراوي أشبه وهو لا يوجب السماع اه فترى (قوله جدد) بالدال المهملة
 أي قطع (قوله كأنما قطع نصفه الخ) المعنى أنه قطع منه شيء يشبه النصف
 وهو الجزء الذي فات من عمره في الجاهلية فهو ما بقي غير معتبر كأنه مقطوع (قوله كقوله)
 أي قول أبي تمام كما سيأتي في كلام الشارح (قوله لورأى الله أن في الشيب الخ) قال
 في الاطول يخالف نقي الظاهر عن الشيب ما جاء في مدح الشيب وفضله في الشرع فاللائق
 بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله اه وقوله خيرا الرواية في الديوان فضلا بدل خيرا قاله
 في المعاهد وقوله جاورته أي جاورت الله أي رحمته والابرار خيار الناس وقوله في الخلد
 أي في جنة الخلد (قوله جمع أشيب) أي بمعنى شائب (قوله الى مالايلائه) أي مقصود
 وهو مدح أبي سعيد فهذا مدح لابي سعيد وما قبله ذم للشيب ولا مناسبة بينهما قال سم قد
 يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لأن أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبو
 سعيد أشيب فيكون مناسبا لاول الكلام اه ومثله في يس ورد ع في بقوله وأماما يقال
 من أنه لا يتعين أن يكون اقتضابا لاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسبا
 لذم الشيب قبله فلا وجه له لأن المبتدأ مدح أبي سعيد ولأن اللفظ لا يشعر بالمناسبة إذ ليس
 في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو قال مثلاً وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خيراً يمكن
 ما ادعى على ما فيه من البرودة فانهم اه (قوله صروف الليالي) أي حوادثها ونوائها
 وقوله خلقا أي طبيعة حسنة وقوله غريباً صفة لخلقاً وروا في المعاهد رغياً أي واسعاً
 (قوله من الشعراء الاسلاميه) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجوداً زمن
 الاسلام ولو كان كافراً (قوله وهذا المعنى) أي قوله كون الاقتضاب الخ (قوله ما يقرب
 من التخاص) أي اقتضاب أو انتقال كافي ع ق ولم يجعل هذا القسم تخلصاً قريفاً

اما بعد) فانه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء الى كلام آخر من غير رعاية ملازمة لكنه يشبه التلخيص حيث لم يؤت بالكلام الاخر فجاء من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله (٤٣١) بل قصد نوع من الربط على معنى

مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا (قيل وهو) أى قولهم بعد حمد الله اما بعد (فصل الخطاب) قال ابن الاثير والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده فاذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب أى الذى يفصل بين المطلق والباطل على ان المصدر بمعنى الفاعل وقيل المنصوب من الخطاب وهو الذى يتبين منه من يخاطب به أى يعلم بينا لا يتبس عليه فهو بمعنى المفعول (وكقوله تعالى) عطف على قوله كقولك بعد حمد الله يعنى من الاقتضاب القريب من التلخيص ما يكون بلفظ هذا كما فى قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان

للطاغين أشد ما تب) فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا ما خبر مبتدأ محذوف أى الامر هذا والحال كذا أو مبتدأ محذوف الخبر أى هذا أى هذا مبتدأ محذوف الخبر أى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعد ما ذكرهم من الانبياء عليهم السلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للمتقين لحسن

من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود والتلخيص مبنية على ذلك (قوله اما بعد) هـ ذام قول القول وقوله بعد حمد الله تقييد أى كقولك اما بعد حال كونها واقعة بعد حمد الله (قوله فانه كان كذا وكذا) أشار به الشارح الى أن المراد اما بعد مع جملتها التى هي فيها ربه يندفع ما يقال ان السياق فى أقسام الكلام التى ينبغى للمتكلم أن يأتى فيها وأما بعد ليست كلاما (قوله والثناء) أى على الله ورسوله (قوله حيث لم يؤت بالكلام الاخر الخ) قال عرق وتحتى ذلك أن حسن التلخيص فيه القصد الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يقال فيه ان هذا كلامين منفصلين مستقلين أى بأحدهما وهو الثانى بغية والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد الاخر على وجه يقال فيه ان الاوّل منفصل عن الثانى ولا ربط بينهما وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء فكذا وكذا أفاد أن ذلك الكذا هو بوط بكل شيء وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والثناء ولما أفاد ما ذكر ارتباطه بما قبله لا فادته الوقوع بعده ولا بدقلم يؤت به على وجه يقال فيه لم يرتبط بما بعده فأشبه به هذا الوجه حسن التلخيص ولما كان ما بعده شىء آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان فى الحقيقة اقتضابا وبه يعلم ان جعل وجه المشابهة أنه لم يؤت بما بعده فجاء وحده لا يكفى لان حسن التلخيص فيه الاتيان بشىء آخر فجاءة ولكن بضرب من المناسبة فافهم اهـ (قوله بفئة) قال فى المصباح فجئت الرجل أبخؤمهم وزمن باب تعب وفى لغة بفتحين بجته بغية والاسم العجاءة بالضم والمدونى لغة وزان نيرة اهـ (قوله من غير قصد الخ) بيان للعجاءة وقوله وتعليق تفسيره بما قبله (قوله بل قصد نوع من الربط) أى والربط يقتضى المناسبة بين المعلق والمعاق عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة (قوله فصل الخطاب) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتى (قوله قال ابن الاثير الخ) القصد بنقل ذلك تأييد لذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بتبيل مع أن المحققين أجمعوا عليه (قوله الفاصل من الخطاب) أى سواء كان ذلك الخطاب لفظا اما بعد أو غيرها (قوله على أن المصدر بمعنى الفاعل) أى والاضافة على معنى من وكذلك ما بعده الاضافة فيه على معنى من (قوله المفعول من الخطاب) أى المبهين المعانوم (قوله بينا) أى علمنا بينا (قوله لان الواو للحال) أى والحال تقتضى مصاحبة ما بعدهما لما قبلهما فالحصل لنوع الارتباط هو الواو والحال مع لفظ هذا لانها متضمنة لمعنى عامل الحال وهو أشير (قوله أو مبتدأ محذوف الخبر) أى أو مفعول لفعل محذوف أى اعلم هذا (قوله بعد ما ذكرهم من الانبياء عليهم السلام) أى بقوله تعالى واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب اولى الايدى والابصار الآية (قوله الجنة) أى هى قوله لحسن ما تب وقوله وأهلها هو قوله للمتقين (قوله هذا ذكر) أى مذكور (قوله وهذا مشعر بأنه الخ) لان الجزء الثانى هنا لما كان هو الخبر لاسم الإشارة دل على أن اسم الإشارة مبتدأ حيث حذف الخبر اهـ سم (قوله فى هذا المقام) أى مقام الانتقال من

ما تب) بإثبات الخبر أعنى قوله ذكر وهذا مشعر بأنه فى مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين مبتدأ محذوف الخبر

غرض الى غرض آخر وقوله من الفصل أى القطع بين الكلامين وقوله الذى هو
أحسن أى عند البلغاء من الوصل أى التلخيص فليس المراد بالفصل والوصل ما تقدم
في المعاني قال ع ق ويميل على انها أحسن من التلخيص وقوع الانتقال بها
كثيرا في الكلام المعجز وأيضا الربط بها انما هو على وجه الخالبة الحقيقة وهى مطردة
بجملها الربط بالمناسبة كالجوابية في قوله * فقلت كلا ولكن مطاع الجود *
وكالتشبيه في قوله

وبدا الصباح كأن غزته * وجه الخليفة حين يتدح

فقد لا يحل من تحل وعدم مطابقة ما في نفس الامر اه وقال بعضهم المراد بالوصل وصل
ما قبل هذا بما بعده بأن يحذف لفظ هذا (قوله وهو علاقة) أى لفظ هذا وصله كالعلمة
للاحسنية وقوله وكيدة أى قوة شديدة أى يتأ كد الايمان بها عند الخروج من الكلام
الى كلام آخر (قوله ومنه قول الكاتب هذا باب) قال ع ق لانه ترجمة على ما بعده ويقتد
أنه انتقل من غرض الى آخر والى المحجج للتبويب فلما كان فيه التسمية على أنه أراد الانتقال
لم يكن الايمان بما بعده بغتة فكان فيه ارتباطا ما وقد تقدم أن الربط بالمناسبة وجد في
البغته أيضا لان المأني بهت ما هو فيه لكن بمناسبة فعلية يقال نفي البغته لا يكفي في الربط
بل التسمية على أنه أراد الانتقال من شئ الى غير يتضمن الجمع بين الشئتين في ذكرهما فهو
نوع من مطلق الارتباط وقد يجاب بأن الكلام الذى فيه الربط بالمناسبة لا بغته فيه أصلا
لان البغته شئ مجي ما لا يترقب ولا يناسب وانما زدنا في تقييد البغته ما لا يناسب لان
المناسبة تقتضى أن الثانى من طريق الاقل ومن غطه فلم يفتجأ النفس ما هو بعيد عن غط
الارتقاب فتأمل فان فيه دقة اه قال في المطول ومن هذا القليل لفظ أيضا في كلام
المؤخرين من الكتاب اه قال سم واهل المراد أيضا في ابتداء الكلام نحو وأيضا كذا قلنا
فليتأمل اه وقوله الكتاب جمع كاتب (قوله الانتهاء) أى انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة
ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء (قوله ويرتسم في النفس) أى يدوم ويبقى فيها
(قوله فالانتهاء الحسن) أى ما به الانتهاء وهو في المثال جميع البيتين اه سم (قوله
كقوله) أى قول أبي نواس في الخصب بن عبد الحميد اه مطول (قوله واني جدير الخ)
في كلام المصنف تورية لان معاني البيتين القرينية هى ما قصدها الشاعر والبصيدة هى
ما قصدها المصنف باعتبار أن كتابه ختمه وبلغ منه فيه وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يثبته
على ذلك وفي البيت الاقل رد المعجز على الصدور (قوله خليف) أى حقيق (قوله اذ
بلغتك) أى وصلت اليك بالمديح وقوله بالماني متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أى
يلاوغي الماني وقد أشار لذلك الشارح (قوله بالاماني) جمع أمانة وهى ما يتناهى الانسان
(قوله الجليل) أى الاحسان والافضال (قوله أى فأتت أعل) أى تحذف المتبدا (قوله
عاذر) أى ملتمس للعتذار وهو ما عدم تبسرا المعطى في ذلك الوقت أو كونه قد قدم في

قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا
المقام من الفصل الذى هو أحسن
من الوصل وهو علاقة وكيدة بين
الخروج من كلام الى كلام آخر
(ومنه) أى من الاقتضاب
القريب من التلخيص (قول
الكاتب) هو مقابل الشاعر
عند الانتقال من حديث الى
آخر (هذا باب) فان فيه نوع
ارتباط حيث لا يتبدل الحديث
الاخر بغتة (ونالها) أى نالت
المواضع التى ينبغى للمتكلم ان
يتأنق فيها (الانتهاء) لانه آخر
ما يعبه السمع ويرتسم في النفس
فان كان حسنا محتارا تلقاه
واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه
من القصص والا كان على العكس
حتى ربما أنساه المحاسن الموردة
فيما سبق فالانتهاء الحسن (كقوله
واني جدير) أى خليف (اذ بلغتك
بالماني) أى جدير بالفوز بالاماني
(وانت عما أملت منك جدير فان
تولني) أى تعطيني (منك الجليل
فأهله) أى فأتت أهل لا عطاء
ذلك الجليل (والافاني عاذر) اياله
(وشكود)

الاعطاء من لا يعذر وهذا يقتضي أنه قبل العذر وإذا قبله انقطع الكلام (قوله لما صدر)
 متعلق بشكور (قوله ما أذن بانتهاء الكلام) أي أعلم بحتمه قال ع ق والاشارة
 الى الانتهاء ما بأن يشتمل ما جعل آخر اعلى ما يدل على الختم كلفظ الختم ولفظ الانتهاء ولفظ
 السكال وشبه ذلك وما بأن يكون مدلوله مفيد اعرفاً أنه لا يؤتى بشئ بعده فلا يبقى للنفس
 تشوف لسره وراء ذلك كقوله بقيت بقاء الدهر الخ (قوله تشوف) أي انتظار (قوله
 كقوله) أي قول المعري اه مطول وفي المعاهد البيت من الطويل ونسب لابي العلاء
 المعري ونسبه ابن فضل الله لابي الطيب المتنبى ولم أره في ديوان واحد منهم اه (قوله
 يا كهف أهله) يريد بالجبأبناء جنسه بعونه مقام المدح ويصح أن يعود ضمير أهله على
 الدهر وانما كان هذا مشعراً بالانتهاء لان العادة قد جرت بنحتم الكلام بالدعاء أي بأن
 الدعاء شأنه أن يكون آخر الكلام كالموعظة نحو قول الخطيب آخر خطبته واتقوا الله
 حق تقواه وكالتحمة نحو قول من ختم كلامه والحمد لله رب العالمين الى غير ذلك وفي ختم
 الكتاب به هذا البيت اشارة الى أن هذا الكتاب قد ختم وكان مؤلفه يدعوله بأن يبقى بين
 أهل العلم بقاء الدهر لان بقاءه نفع صرف لجميع البرايا وأنه متضمن لزبد جميع المصنفات
 في هذا الفن (قوله وهذا دعاء) الاشارة لقوله بقيت الخ ووجه ذلك الشارح بقوله لان
 بقاءه سبب الخ فهو علة لقوله شامل (قوله وهذه المواضع الثلاثة مما بالغ الخ) خص
 ذلك في المطول بالموضع الثالث فقط ونصه وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع يعني
 حسن الانتهاء والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمون حسن المقطع وبراعة المقطع اه
 (قوله فقد رقت عنايتهم بذلك) أي لانهم يوثرون عدم التكلف للقصورهم وعدم
 معرفتهم بذلك (قوله وجميع فوائح السور الخ) الفوائح جمع فائحة وهو ما به الافتاح
 كالجمله الاولى والسور جميع سورة وهي القطعة من القرآن المشتملة على آيات أختها ثلاث
 آيات وعلى فائحة وخاتمة ويقال فيها سورة بالهمز وتركه وهو المشهور اما على الهمز فهي
 مأخوذة من أسأردا أفضل بقية من السور وهو بقية الشرب وانما سميت بذلك لانها
 فضلة أي قطعة من القرآن واما على تركه فتقبل أصلها الهمز فيجري فيه ما تقدم وقيل
 مأخوذة من السور وهو البناء المحيطة بالبلد سميت بذلك لانها محيطية ومشتقة عن آياتها
 كاحاطة السور ومنه السوار الذي يجعل في اليد لانه محيط بها وبالساعد وقيل سميت
 سورة لارتفاع شأنها لان السورة لغة تطلق على المنزلة المرتفعة وأما تسميتها بالبقرة
 ونحوها فهو متوقف على التعليم ولا يجوز استحداث اسم من عند الشخص وللسورة اسماء
 متعددة كالفاصلة والشافعة والكافسة وكالميل والهدد والخواتم جمع خاتمة وهو ما به
 الختام ولفظ خواتم ولفظ أكل مشعر بالختم أيضا وقوله وارادة أي ثابتة على أحسن الخ
 فشبها الفرائض والخواتم بجماعة وارادة على طريق الاستعارة بالكناية واردة تخيل
 (قوله من البلاغة) نعت للرجوع أي السكينة من البلاغة (قوله لما فيها الخ) علة لقوله

لما صدر عنك من الاصغاء الى
 المديح أو من العطايا الساكنة
 (وأحسنه) أي أحسن لانتهاء
 (ما أذن بانتهاء الكلام) خي لا يبقى
 للنفس تشوف الى ما وراءه (قوله
 بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله
 وهذا دعاء للبرية شامل)
 لان بقاءه سبب لنظام أمرهم
 وصلاح حالهم وهذه المواضع
 الثلاثة مما بالغ المتأخرون
 في التأنيق فيها راما المتقدمون
 قد قبلت عنايتهم بذلك
 (وجميع فوائح السور ونحوها
 وارادة على أحسن الرجوع واكملها)
 من البلاغة لما فيها

واردة (قوله من التفتن) أى المعاني المختلفة وقوله وأنواع الإشارة قال سمى محتمل أن يريد
 إشارة البعيد وإشارة القريب وإشارة المتوسط ويحتمل أن يريد وجوه التعبير وفنون
 المعاني فليراجع اه وعباوة ع ق وأنواع الإشارة أى اللطائف المشار إليها بما يناسب
 كل منها ما نزل لاجله ومن خوطب به اه (قوله وكونها) أى الفواتح والخواتم هذا
 ظاهره لانه في المطول خص الأول بالفواتح والثاني بالخواتم حيث قال فانك
 اذا نظرت الى فواتح السور وجلها ومقدراتها رأيت من البلاغة والتفنن وأنواع
 الإشارة ما تنصهر عن وصف كنهه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدت ما في غاية الحسن
 ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعود وعيد الى غير ذلك من
 الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعد هاتطلع ولا تشوف الى شئ آخر وكيف لا وكلام الله الخ
 اه ويجب ان يحمل ما في المختصر على التوزيع فقوله لما فيها من التفتن وأنواع الإشارة
 راجع للفواتح وما بعد ذلك راجع للخواتم فينتفي الكتابان ويحتمل أن يبقى على عومه
 وان كلام من جميع المذكورات يناسب الابتداء والانتهاى خصوصاً مثل التحيات
 تأمل اه سمى (قوله وكونها بين أدعية الخ) أى لا تخلو عن كونها واحداً من المذكورات
 المناسبة للابتداء والانتهاى (قوله أدعية) كما في الفاتحة وآخر البقرة ووصايا كما في آخر
 آل عمران ومواعظ كما في آخر الزلزال وتحميدات كما في الانعام وآخر الزمر وقوله وغير
 ذلك كالوعود والوعيد كما في آخر الانعام والتعجيل والتعظيم كما في المائدة (قوله وأصاب
 محزه) أى محله الذي يليق به فالهز في الاصل موضع القطع والمراد هنا موضع الكلام
 واللفظ (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه لكلام المصنف أى وكيف لا تكون واردة
 الخ ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله (قوله هذا المعنى) هو ورودها على أحسن
 الوجوه (قوله من ذكر الاحوال الخ) أى التي قديتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم
 اه بس (قوله الاحوال) كأول القارعة وآخرها وقوله والافزاع كأول الحج وقوله
 وأحوال الكفار كأول براءة وقوله وأمثال ذلك كذكر الغضب والذم كما في آخر الفاتحة
 (قوله بالتأمل) أى في معاني الفواتح والخواتم (قوله والقواعد) تفسير (قوله التي
 لا يمكن الخ) ظاهر العبارة أن هذات للقواعد والاصول والقواعد المذكورة وعبارة ع ق
 واطائف القرآن لا يمكن استنساؤها الا لاهل الام الغيوب (قوله وان كلام السور الخ)
 الوقوف على ذلك ان نور الله بصيرته (قوله مشتبه على لطف الفاتحة) أى الابتداء وقوله
 ومنطوية على حسن الخاتمة أى الختم وأشار به الى الختم قال ع ق مثل سورة براءة
 لما نزلت للمناينة الى الكفار ومقاطعتهم بدئت بما يناسب ذلك من الامر بقبل الهيم
 وعذا بهم والنبذ اليهم واستمطاعهم وما انتهت الى ما يناسب التحرير على اتباع الرسل
 قيل لقد جاءكم رسول الآية فوصفه بما لا عذر لاحد يستعصم في ترك اتباعه ثم أمره
 بالاكتفاء بالله والتوكل عليه ان أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شئ فهذه ألقاظ هي

من التفتن وأنواع الإشارة فيها
 وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ
 وتحميدات وغير ذلك مما وقع سرقة
 وأصاب محزه بحيث تنصهر عن كنهه
 وصفه العبارة وكيف لا وكلامه
 سبحانه في الرتبة العليا من البلاغة
 والغاية القصوى من الفصاحة
 ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى
 على بعض الأذهان لما في بعض
 الفواتح والخواتم من ذكر
 الاحوال والافزاع وأحوال
 الكفار وأمثال ذلك أشار الى
 ازالة هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك
 بالتأمل مع التذكر لما تقدمت)
 من الاصول والقواعد المذكورة
 في القنون الثلاثة التي لا يمكن
 الاطلاع على تفاريقها وتفصيلها
 الا لاهل الام الغيوب فانه يظهر
 بتفكيرها ان كلام ذلك وقع
 موقعه بالنظر الى مقتضيات
 الاحوال وان كلام السور
 بالنسبة الى المعنى الذي يتضمنه
 مشتبه على لطف الفاتحة ومنطوية
 على حسن الخاتمة

النهاية في الحسن ومعاني هي القصوى في المطابقة وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء
بدئت بحمد المسؤل ووصفه بالاوصاف العظام لانه ادعى القبول ولتجميع النفس عليه
في السؤل ثم قيد المسؤل بأنه هو الذي لا يهـون للمغضوب عليهم ولا للضالين اظهـارا
للاختصاص وتعريضا بغير المؤمنين أنهم لا يسألون ما كان للداعين اهـ (قوله ختم الله لنا
بالحسن) هي كلمة الشهادة التي هي سبب في دخول الجنة وختم من باب ضرب يقال ختمت
الكتاب طبعت عليه ومنه الخاتم بالكسر والفتح والكسر أشهر قالوا وان الخاتم حلقة ذات
قص من غيرها فان لم يكن فص فهي فتحة بوزن قصبة وقيل الخاتم بالكسر الناعل
وبالفتح ما يوضع على الطينة اهـ مصباح (قوله بالذخر) بالذال المججمة ما يكون في الآخرة
وبالذال المهملة ما يدخر في الدنيا من قوت وغيره * والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله
ماتعاقب الليل والنهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي المختار وآله السادة
الاطهار وأصحابه الاخيار * قال جامعها الفقير الفاني مصطفى بن محمد بن عبد الخالق
البناني حقق الله له أحسن الاماني وبلغه دار التمامي قد انتهت بقية ما أوردته
ونهاية ما أوردته في العاشر من شهر جمادى الثانية من شهر سنة سلطنة احدى
عشرة بعد المائتين والالف من هجرة من له العزة والشرف مستعبد ذاب السهوات
والارض من جاهل يتحامل أو حاسد يعرف الحق ويتجاهل ضارعا اليه جل جلاله وعز
سلطانه أن لا يخيب سعيه فها هو الجواد الذي لا يخيب من أماله ولا يخذل من انقطع
عما سواه وأتم له وان يخلصنا من محن الدنيا وقتن الدين ويجعلنا من حربة المفلحين
وأن يفرنا ولو الدنيا ولما يخنا ولا حبا يسألون دماله والمسلمين
اه منكم كريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم أجمعين

ختم الله لنا بالحسن ويسر لنا
الفرز بالذخر الأسنى بجملة النبي
صلى الله عليه وسلم وآله الطاهرين
والله أعلم بالصواب واليه المرجع
والآب

* (يقول المتوسل الى الله بالجاء الصديق ابراهيم عبد الغفار السوفى) *
تم طبع التجريد للعلامة الشيخ مصطفى البناني على مختصر المسند المتفق اذاني على دمة
كل من ذى الشرف التجارى السيد عبد الله نور الدين النهارى ومن ليس عن المساعى
الخيرية يثنى الحاج ابى طالب بن عبد الله الميمنى وذى المسلك الادبى الفاضل الشيخ
أحمد الحلبى بالطبعة الباهرة الزاهية الزاهرة المتوفرة دواعى مجدها المشرقة
كواكب سعدا بجملة من هو للمستبعد حصولا يذنى حضرة ناظرها حسين بك
حسنى فى ظل من تحلت به مراتب الحسنى وتجلت به درارى الداورية وارث
الملوك الاماجيد وسلاة السراة الصناديد الجامع بين طارف الجود والتأله المسند

أحاديث الخديوية عن جده ووالده عزيز الديار المصرية وحامي حوزتها النبيلة
وشجّل أقطارها بعدله البلي جناب اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي حفظه الله وأنجاله
السكرام وحرسهم بعينه التي لا تنام ولما تم أطبعها للتمام وثقة له وشاح الختام بادوا إلى
تقريبها أدهم البراعة في ميدان الابداع والبراعة فقال مؤرخ خاتمام طبعها مثقيا على
حسن وضعها ما نحا من اعنى بجمعها

ما وفاء النيل في ابانة * وكظام الارض تبقي النبال
ورياض تحت المزن بها * فكسبتها من زهو وحلال
أصبح الشجر ورقيها ساجعا * ولايات النسايج تبال
يا حيلي لدم من حاشية * طالع السعد بها قد كسلا
هي للصبا كانت طورا * في جباه السعد تبقي بطلا
حاذقاي جمعها تجريد * ويدأوى صدعها والبال
قتلافاها آخر تجدتها * مصطفي البنا في تاج النبال
فقضى بغيرتها من فضله * وكساها ثوب حسن وحلا
أحرزت بالطبع ضبط الم تكن * أحرزت به بين أيدي الفضلا
ثم لما كملت طبعها وقد * أحرزت من كل لطف جلال
قلت يا حيلي فيها أرخا * طبع تجريد البيان اكتملا

١ ٨١ ٦١٧ ٩٤ ٩٢ ٤٩٢

١٢٨٥

هذا وكان تمام الطبع في التاريخ المذكور في رمضان ذي الفضل المأثور من سنة
مائتين وخمسة وعشرين وألف من هجرة من خلقه الله على أكل
وصف فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
خاتم المرسلين وعلى آله وأصحابه وأنصاره
وأخرا به ما توألى الجديدان
وطامع الزرقان